





فهرست الجزء الثاني من حاشية الصبان على الانعماني

عشمة	
المفعول فيه وهو المسمى نكرة	٢
المفعول معه	١٤
الاستثناء	٢٤
الحال	٥٦
التمييز	٨١
سروف الجبر	٩١
الاضافة	١٢٥
المضاف الى ياء المتكلم	١٦٩
اعمال المصدر	١٧١
اعمال اسم الفاعل	١٨٠
أبنية المصادر	١٩٢
أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها	٢٠٣
صفة المشبهة باسم الفاعل	٢٠٨
التعجب	٢٢٥
ثم وثن وما جرى مجراها	٢٣٥
أفضل التفضيل	٢٥١
التع	٢٦٦
التوكيد	٢٨٤
العلف	٢٩٦
عطف النسق	٣٠٠
البدل	٣٣٩
التداء	٣٥٠
فصل في تابع المتبادي	٣٦٦
المتبادي المضاف الى ياء المتكلم	٣٧٥
أسماء لازمت التداء	٣٧٨
الاستفاهة	٣٨٢

## صفحة

التدبیر	٣٨٦
التخيم	٣٩١
الاختصاص	٤٠٤
التحذير والافراء	٤٠٦
أسماء الافعال والاصوات	٤١٣
فونا التوكيد	٤٣٤
مالا يصرف	٤٤٧



إنظر، التالى من خاشية العلامة الصبان  
على شرح العلامة الاشعري  
على ألفية ابن مالك في علم  
الحروف معنا أقصها  
والمجلد  
بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

\*(الفعول فيه وهو المسمى ظرفاً)\*

أى عند البصريين واعتزهم السكوتيون بأن ظرف الوعاء المتناهي  
الإقطار وليس اسم الزمان والمكان كذلك أعاده المصريح وأجيب بانهم تجوزوا  
في ذلك واصطلحوا عليه ولا مشاحة في الاصطلاح قال المصريح وسماء القزائم محلا  
والكسائي وأصابعه صفة اه ولعله باعتبار الكسوتية فيه (قوله بكونه) أى  
الفعول المطلق أى معناه مستلزما له أى الظرف أى معناه فى الواقع أى فى نفس  
الامر وان لم يستلزم نفس المفعول المطلق نفس الظرف فى الاصطلاح (قوله  
لا بواسطة حرف ملقون) أى ولا مقدربل بواسطة نزع النقص والتقدير  
بالمقنونا لفهم من مقابلته بالمفعول معه ان الفعل يعقلى الى المفعول معه بواسطة  
حرف ملقون اذ لو أسقط التقيد لصدق قوله بخلافه بأن الفعل يعقلى الى المفعول  
معه بواسطة حرف مقدربل اذ قال الرضى لم يصل اليه بحسب بل بواسطة حرف  
مقدربل أى كما يصل الى المفعول معه بواسطة حرف ملقون (قوله بخلافه) فانه  
يصل اليه العامل بواسطة الواو (قوله وقت) أى ولو متخيلا كما فى أمس قبل

اليوم

\*(الفعول فيه وهو المسمى ظرفاً)\*

وتقدمه على الفعول معه لقربه من المفعول  
المطلق بكونه مستلزما له فى الواقع اذ لا يتخلو  
الحدث عن زمان ومكان ولأن العامل  
يصل اليه بنفسه لا بواسطة حرف ملقون  
بخلافه (الظرف) لغة الوعاء واصطلاحاً  
(وقت او مكان)

اليوم فان التقدير أمس في زمان قبل اليوم ومعلوم ان الزمان ليس في زمان فكون  
 أمس في زمان مجزئ تحيل وكما في الله قبل العالم فان من العالم الزمان فوجود الله  
 تعالى في زمان قبل العالم الذي منه الزمان مجزئ تحيل فتأمل (قوله أي اسم  
 وقت أو اسم مكان) قدر ذلك لان المفعول فيه من صفات الالفاظ والمراد لفظ يدل  
 على احدهما ولو بالتأويل فدخل ما عرفت دلالة على احدهما أو جرى مجراه  
 فالقول نحو سرت عشرين يوما لثنتين قرصا والثاني نحو أحقا لك ذاهب كافي  
 التوضيح ودخل في التعريف ما استعمل تارة زمانا وتارة مكانا نحو أي وكل  
 فانما يجب ما يضافان اليه لان المعنى ان الطرف لا يخرج عنهما لانهما الزمان  
 دائما والامكان دائما فليس وخرج ما ضمن معنى في باطراد وليس واحدا منهما  
 نحو وترغبون ان تنكحوه أي في ان تنكحوه في علي أحد التقديرين فان النكاح  
 ليس اسم زمان ولا مكان فآثاده الشيخ خالد قال الهوى وأخذه الاقطاطي وشيئا  
 والبعض وقد يقال حيث ضمن هذا معنى في باطراد في ان يجعل ظرفا لانه مكان  
 اعتباري وأنا أقول معنى كونه باطراد كما قاله شيئا والبعض وغيرهما وسأني  
 ان يتعدى اليه الساكنات والافعال والاطراد في نحو وترغبون ان تنكحوه ليس بهذا  
 المعنى وحسب يكون خارجا بقصد الاطراد بمناه المذكور فلا يتم كلام الشيخ خالد  
 ولا كلام الهوى فتدبر (قوله ضمنا معنى في) هو ظرفية ومعنى تضمنه معناه  
 اشارته اليه لكونه في قوة تقديرها وان لم يصح التصريح بها في الظروف التي  
 لا تصرف كمنه (قوله باطراد) بان يتعدى اليه الساكنات والافعال وأورد عليه  
 انه يخرج لاسمها المقادير فانها انما يشبهها افعال السير وما يصح من الفعل فانه انما  
 ينضم ما اجتمع معه في مادته كإيأتي وأجيب بانهما مستثنان من شرط الاطراد  
 بدليل ما سأني (قوله لانهما مذكوران للواقع) أي حالة كونهما ظرفين  
 للواقع فهما (قوله من نحو يتخفون يوما) اذ المراد أنهم يتخفون نفس اليوم  
 لان الخوف واقع فيه (قوله ونحو أنه اعلم الخ) اذ المراد أنه تعالى يعلم المكان  
 المستحق لوضع الرسالة فيه لان العلم واقع فيه (قوله فأتسلط بها على المفعول به)  
 أورد عليه ان في جعل حيث مفعولا به ضربا من التصرف وفي التسهيل ان تصرفها  
 فادر وسنقتل فلا ينبغي حمل التزويل عليه ولذا قال الدماميني لو قيل ان المعنى يعلم  
 الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يعد وثم يكن فيه اخراج حيث عن ظرفية (قوله  
 وناسب حيث) أي محلا (قوله لا ينسب المفعول به) لا يقال ما لا يعمل  
 لا يشترع عملا لا تقول ذلك لخاص سباب الاشتغال كما مر (قوله اجعلنا) توفس

أي اسم وقت أو اسم مكان (شئنا) معنى  
 (في) دون لفظها (باطراد) كنهنا امك  
 (زمننا) فهنا اسم مكان وأزمننا اسم زمان  
 وهما ضمنا معنى في لانهما مذكوران  
 للواقع فهما وهو المك والاختراز قيد  
 ضمنا في من نحو يتخفون يوما ونحو أنه اعلم  
 حيث يجعل رسالته فانها بالاعلى معنى في  
 فأتسلط بها على المفعول به وناسب حيث  
 يعمل محذوف لان اسم التفصيل لا ينسب  
 المفعول به اجعلنا

بوجود القول بعمل اسم التفضيل في المفعول به فقد قال المصريح قال الموضع  
 في الحواشي قال محمد بن مسعود في كتابه البدع غلط من قال ان اسم التفضيل  
 لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو اهدى سبيلا وليس  
 عمرا لانه ليس فاعلا كما هو في زيد احسن وجهها وقول العباس بن مرداس  
 وأضرب منا بالسيف القوانا اه وقال أبو حنيفة في الارشاف قال محمد بن  
 مسعود أفعل التفضيل نصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك هو اعلم من يصل  
 عن سبيله اه وأجيب بأنه لم يفت اليه لثبته ضعفه وفيه نظر (قوله من نحو  
 سرت في يوم الجمعة) فان هذا التركيب مضمين لفظا بمعنى انه مشغل على لفظها  
 ومصريح بلفظها فيه هذا هو المتبادر من تضمن لفظها وعليه جرى الشارح  
 الاثني فرتد على ابن الناطم كما سيأتي في بيانه (قوله فلا يقال تمت البيت)  
 قال ابن قاسم كما لا يقال ذلك لا يقال تمت فرحنا ولا قرأتا مكانا فالفرق اه  
 ويظهر في الفرق ان الافعال الداخلة على الترفع والمكان كثيرة فقل  
 كتمها منزلة الامر اذ يختلف الافعال الداخلة على نحو البيت والمسجد فانها  
 قليلة تدخل وسكن ونزل كما قاله الرضي (قوله بعد التوسع الخ) أي فهو مفعول به  
 مجازا كما في نحوون الديار (قوله وان نحو دخل متعدي) أي يتعدى بنفسه  
 من غير توسع باسقاط الجائر لانه يتعدى كذلك مرة وبالحرف أخرى وكثرة الامر  
 فيه تدل على اصلهما (قوله وعلى هذين لا يحتاج الى قيد باطراد) بل لا يصح  
 على رأي الشاويين لانه داخل في الطرف حقيقة غاية الامر انه من المهم تقريبا  
 وانما لم يحتج اليه على رأي الاخفش لخروج نحو دخل البيت فهو لنا مضمين معنى في  
 (قوله وعلى الأول) أي كونه مفعولا به بعد التوسع يحتاج اليه لانه مع كونه غير  
 ظرف مضمين معنى في معنى انه متعدي الى معنى في كونه في قوة تقديرها كما مر خلافا  
 للشارح ابن الناطم في دعواه عدم الاحتياج اليه على الأول ايضا لوجه قوله نحنا  
 معنى في لانه عليه مضمين لفظ في بناءه معنى ان المراد بالتعدي لفظي ما هو اعم  
 من ان يكون لفظها في التركيب او ملاحظا فيه بان كان موجودا ثم حذف  
 وقد علمت ان المتبادر من تضمن اللفظي كون التركيب مشتملا على لفظها كما درج  
 عليه الشارح الاثني في قيد باطراد محتاج اليه على القول الأول فرد البعض تبعا  
 لغيره على الشارح وجعله الحق مع ابن الناطم ناشئ عن عدم التدبر (قوله ان  
 يختلف الاسم الحرف على معناه) أي حاله كونه ذا الاعمى معناه بان يصير الاسم  
 مؤداه معنى الحرف بغيره وقوله غير منظور اليه أي غير ملاحظ في قلم الكلام

ويعني في دون لفظها من نحو سرت في يوم  
 الجمعة وحيث في مكان فانه لا يبي  
 ظر في الاصطلاح على الأرجح وبالمراد  
 ظرف في البيت ومكنت  
 من نحو دخلت اليه وهو اسم  
 الدار مما نصب بالواقع فيه ولا يرد  
 مكان محض فانه غير ظرف اذ لا يرد  
 نصب مع سائر الافعال فلا يقال تمت البيت  
 ولا قرأتا اذ لا فاصح به على المفعول به بعد  
 التوسع باسقاط الجائر ونسبه ليس به بعد  
 الفاعل والناظم ونسبه حقيقة وان نحو  
 منصوب على المفعول به حقيقة وان نحو  
 دخل متعدي بنفسه وهو مذهب الاخفش  
 وقيل على الطريقة تشبيهه بالهم ونسبه  
 الثانيين الى الجهور وعلى هذين لا يحتاج  
 الى قيد باطراد وعلى الأول تضمن الاسم معنى  
 للشارح (نسيان) الأول تضمن البناء وهو  
 الحرف على نوعين الأول يقتضي البناء وهو  
 ان يختلف الاسم الحرف على معناه ويخرج  
 غير منظور اليه كما سبق في تضمن معنى  
 الهزة وان الشرطية

(قوله وهو أن يكون الحرف منظورا اليه) أي ملاحظا في نظم الكلام أي  
 قربة إلى اسم معني الحرف بل يشير اليه فقط ومعناه باق فيه يؤيده هو محذوفا  
 (قوله بناء على أن أوعلي ياها الخ) فيه قس وتشرع فيه أن أواذا كانت  
 على بابها فهي للتبويب لا للتقسيم فيها المطابقة فالألف للتنبيه مطلقا (قوله  
 وهو الاظهر) أي التبادر إلى الذهن لأن الأصل بناء أو على حالها (قوله بالواقع  
 فيه) أي في جمعه أن استغرة الواقع فيه أو في بعضه أن لم يستغرة فالأول غير  
 صحت يوم الجمعة والثاني غير صحت رمضان وفي عبارة المصنف نصح سنده عليه  
 السراح (قائدة) قال الدماميني الزمان أربعة أقسام مختص معدود كرمضان  
 والمحرم والمصنف والشتاء فقع جوابا لكم ولتي ولا معدود ولا مختص فلا يقع جوابا  
 لواحد منهما كحين ووقت ومعدود غير مختص فيقع جوابا لكم فقط نحو يومين  
 وثلاثة أيام وأسبوع وشهر وحول ومختص غير معدود فيقع جوابا لما في قطع نحو يوم  
 الخميس وشهر المضاف إلى أحد أسماء التهور كشهر رمضان وشهر ربيع الأول  
 فإدري يصح جوابا لكم فقط أولها ولتي معرفة كان أو نكر تستغرة الحدث الذي  
 تضمنه ناسبه أن لم يكن الحدث محصيا بعض أجزاء ذلك الزمان فإذا قيل كم سرت  
 فقلت شهر أوجب أن يقع السبر في جميع الشهر لئلا ينهار إلا أن يقصد بالمائة  
 والتهور وكذا إذا قلت في جواب المحرم مثلا فإن كان حدث الناصب محصيا بعض  
 أجزاء الزمان استغرق جميع ذلك البعض كما إذا قلت شهرا في جواب كم صحت  
 أو كم سرت فالأول يتم جميع الممدة دون لياليه والثاني بالعكس وكذا الأبد والدهر  
 والليل والنهار مشروطة بالأمساك فلا استغراق ما يستقبل لا لاستغراق جميع  
 الأزمنة تقول صام زيدا الأبد فيشمل كل زمن من أزمنة عمره القابلة للصوم إلى حين  
 وفاته ولا تقول صام أيدا أو تقول لاصومين أيدا وما هو في ذلك جائز فيه التحميم  
 والتبعض كالיום والليلة وأسماء أيام الأسبوع وأسماء الشهور مضافا إليها لفظ  
 شهر كشهر رمضان بخلاف صورة عدم إضافته إليها كإمتر ووجه ذلك ككفاهاه  
 الصغار أن أسماء الشهور كالبحر ومصر من المعدود فكل منها اسم للتلاثين يوما  
 فصحى سرت المحرم سرت ثلاثين يوما فصلى جوابا لكم وكذا لفظ شهر بدون إضافته  
 إلى اسم شهر من الشهور وأما شهر المحرم فمعدود فخرج لفظ شهر بإضافته  
 عن كونه معدودا أصلا الثلاثين يوما لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه وصار شهر المحرم  
 بمنزلة يوم الجمعة ولم يخالف في ذلك إلا الزجاء فذهب إلى أن المحرم كغيره من الشهور  
 يكون الحدث في جميعه وفي بعضه ومقتضى ما ذكر جواز إضافة لفظ شهر إلى جميع

والثاني لا يقتضي البناء وهو أن يكون الحرف  
 منظورا اليه ليكون الأصل في الموضع  
 ظهوره وهذا الباب من هذا الثاني الثاني  
 الاقتصار ضابطا يجوز أن تكون الألف وان  
 تكون شعرا للتنبيه بناء على أن أوعلي ياها  
 وهو الاظهر أو محض الواو وهو الاحسن  
 لأن كل واحد منهما عطف لا أحدهما انتهى  
 (فانصبه بالواقع فيه)

اسماء الشهر وهو قول اكثر التعيين وقيل يخص ذلك بربيع الاول وربيع  
 الثاني ورمضان اختصار وفي الهمع أن ما على جوابكم أومى يكون الفعل  
 في جمعه نعتا أو تقسطا فإذا قلت سرى يومين فالسرواقع في كل منهما من أوله إلى  
 آخره وقد يكون في بعض كل ولا يجوز أن يكون في أحدهما فقط وكذلك يحمل الأمرين  
 قوله سرى المحترم ثم نقل عن ابن السراج أنه أنكر ورود جوابكم معرفة (قوله  
 من فعل وشبهه) من مصدرا وصفة ولو تأويله لا يزيد عند الشاذل وأما ورود يوم  
 القتال فتد منسوب بزيد ويوم منصوب بعمر ولا نهى في تأويل الشهر وأما المعروف  
 فآله أبو حيان (قوله منظره كان) أي أن كان منظره لا يخفى سرف الشرط دلالة  
 المتأنيب والجواب دلالة قوله فأنصفه عليه يحمل أن كان زائدا ومنظره حال والاول  
 انب بقره والاول الخ (قوله مقدرا) حال مؤكدة (قوله تخو يوم الجمعة إن  
 قال متى الخ) الفرق بين متى وإن متى يطلب به تعيين الزمان خاصة ويطلب  
 بهما تعيين العدد ودرهما أو مكانا وغيرهما هي اعتمتها وقوعا (قوله فيلذا وقع  
 خبر الخ) قال في الصريح لا يقع الخبر المطروح عن الاضافة المبني على الضم  
 صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا يقال سرى رجل أمام ولا يا الذي أمام ولايت  
 الهلال أمام ولا زيد أمام لا يجمع عليهما لانه أشاء القطع والبناء والواقع موقع  
 شيء آخر اه قال بس محل المنع اذ لم يعلم المضاف اليه لعدم الفائدة حينئذ (قوله  
 تخو يوم الجمعة سرى فيه) لم يقل سرى لان ضمير الطرف لا ينصب على الظرف بل  
 يجب جزمه بنى فآله المصرح وسأقي عن الشاطبي أنه قد نصب على التوسع (قوله  
 كقولهم حينئذ الآن) هذا مثل ذلك كمن ذكر أمر انتقام عهده أي كان ما تقوله  
 واقعا حين اذ كان كذا واسمع الآن ما أقول لك فهما من جملتين والمتصوذهي المنكلم  
 عن ذكر ما يقوله وأمره بسماع ما يقال له (قوله الثاني الضمير الخ) أشار به إلى  
 أن الكلام على حذف مضافين كما يصرح به الشارح آخره إلى أن فيه استحضار  
 كما زعمه البعض اعتراضا لظاهر أول عبارة الشارح ونقله عن آخر كلامه ثم كلام  
 المتن حينئذ أنه محتمل له بأن يكون أعاد الضمير أو لا على الطرف بمعنى اللفظ وثانيا على  
 الطرف بمعنى مدلول اللفظ (قوله وفيه في مدلوله) أي للطرف تقدير مدلوله  
 ليوافق صريح آخر عبارته (قوله وأراد بالواقع دلالة) يومه أن الجواز لا يؤول  
 لا يحذف المضاف فيناق ما بعد إلا أن يقال المعنى أراد بقوله الواقع الخ (قوله  
 وكل اسم وقت) أي اسم ظاهر فلا يراد به يصدق على ضمير الطرف مع أنه لا ينصب  
 على الظرف بل على التوسع كما قاله الشاطبي وشمل كلامه ما صيغ على مقول

من فعل وشبهه (منظره كان) الواقع فيه نحو  
 جلت يوم الجمعة أمامك وأما سرى غدا خلف  
 الركب (والأ) أي وإن لم يكن ظاهرا بل كان  
 محذورا من اللفظ جوازا أو وجوبا (فأفوه  
 مقدرا) فالجواز نحو يوم الجمعة لمن قال  
 متى قدمت وفرضين قال كم سرى  
 والوجوب فيما إذا وقع خبرا نحو زيد عندك  
 أو صلة نحو رأيت الذي معك أو حالا نحو  
 رأيت الهلال بين السحاب أو صفة نحو رأيت  
 طارا فوق غصن أو مستغلا عنه نحو يوم  
 الجمعة سرى فيه أو موصوعا بالخلف لا غير  
 كقولهم حينئذ الآن أي كان ذلك حينئذ  
 وأسمع الآن (نبيهان) الاول العامل المتقدر  
 في هذه المواضع سوى الصلة استقر واستقر  
 وأما الصلة فتعين فيها تخدير استقر لأن الصلة  
 لا تكون إلا جهة كما عرفت والثاني الضمير في  
 فأنصفه للطرف وهو اسم الزمان أو المكان  
 وفي نفسه مدلوله وهو نفس الزمان أو المكان  
 وأراد بالواقع دلالة من فعل وشبهه لأن الواقع  
 هو نفس الحدث وليس هو الناصب والاصل  
 فأنصفه بدليل الواقع في مدلوله فتوسع بحذف  
 المضاف من الاول والثاني لوضوح المقام  
 انتهى (وكل) اسم وقت فآله (ذلك) النصب  
 على الظرفية بهما كان أو مختصا

مراد به الزمان من قطعه الناصبه نحو تعدت مقعد زيد مراد به زمان التعود فانه  
ينصب ظرف زمان كما ينصب ظرف مكان اذا أورد به المكان (قوله تقول سرت  
حينا ومدة) فحينا ومدة تأكيد معنوي لزمن الفعل لانه لا يزيد على ما دل عليه  
الفعل ومنه اسرى بعبده للالان الاسر لا يكون الا لا فظرف يكون مؤكدا  
كالتقول المطلق الا ان تأكيد الظرف لزمن عامله وتأكيد القول المطلق لحادث  
عامله (قوله ما دل على مقدّم) منه الحدود كسرت يومين كما سيذكره الشارح  
(قوله واعتكفت يوم الجمعة) يقتضي ان المجمع يوم الجمعة والذي في كلام  
غيره ان العلم بالجمعة لا لاضافة من اضافة المسمى الى الاسم (قوله أو بالاضافة)  
لم تنصف العرب فقط شهر الا الى رمضان والربع مع جواز ترك الاضافة أيضا معها  
والراجح جواز الاضافة الى غير الثلاثة كما ساطعها (قوله أو وقتا طويلا) فيه  
انه جعل المختص ما دل على مقدّم وهذا ليس كذلك فبقي جمل من المهم (قوله  
وما يقبله المكان الانحصار) وجه ابن الحاجب في ما عليه عدم نصب المختص من  
الامكنة على الطريقة كما نصب المهم منه وظرف الزمان مطلقا بامور منها انه لو دل  
ذلك فيه لاذى الى الالباس بالقول به كثيرا ألا ترى انك تقول اشترت يوم الجمعة  
وبعت يوم الجمعة وما أشبه ذلك ولا يلبس ولو استعمال الدار ونحوها هذا  
الاستعمال لا تنسب بالفعل به ومنها ان ظرف الزمان المهم والمختص كثير  
في الاستعمال فحين فيه الحذف للكثرة وظرف المكان انما كثر منه في الاستعمال  
المهم دون المختص فاجرى المهم للكثرة مجرى ظرف الزمان وبقي ما لم يكثر  
في الاستعمال على أصله (قوله هنا) أى في ظرف المكان بخلافه في ظرف الزمان  
كما مر (قوله ما له صورة) أى هيئة وشكل يدرك بالشمس الظاهر وحدود أى  
نهايات من جهاته محصورة أى مشبوبة (قوله نحو الجهات الست) أى  
اسماؤها وانما كانت مجمعة لعدم زعمها مسمى بخصوصه لانها أمور اعتبارية أى  
باعتبار الكثرة في المكان فخط يكون خلقا ما ما لتفريق وقد تقول فينعكس الامر  
ولانه ليس لها امد معلوم فخط مثل اسمها واورا ظهر لك الى آخره هنا كذا  
في التصريح (قوله وما أشبهها في السباع كاحية الخ) ما مبتدأ وكاحية خبر  
والجملة مستأنفة لبيان نحو الجهات وما أقدمه كلامه من جهة نصب ناحية ومكان  
وجانب ونحوها بكلمة وجهه هو ما يقيد كلام الجمع ونقل الخاضع عن الرضى أنه  
قال يستق من المهم جانب وما يجتمع من جهة وجهه وكثف وتخرج الدار ودخلها  
وجوف البيت فلا تنصب شئ منها على الطريقة بل يجيب التصريح سبعة بالحرف اهـ

والمراد بالمهم ما دل على زمن غير مقدّر كسرت  
ومدة وقت تقول سرت حينا ومدة ووقتا  
وبالمختص ما دل على مقدّر معلوما كان وهو  
المعزى بالجهة كسرت رمضان واعتكفت  
يوم الجمعة أو بال كسرت اليوم وأفت العالم  
أو بالاضافة كسرت زمن الشتاء ويوم قدوم  
زيد وغير معلوم وهو الكثرة نحو سرت يوما  
أو يومين أو أسبوعا أو وقتا طويلا  
(وما يقبله المكان الا) في حالتين الاولى  
ان يكون (سبها) لا يختص والمراد هنا  
بالمختص ما له صورة وحدود محصورة نحو  
الدار والحصن والبلد والمهم ما ليس كذلك  
(نحو الجهات الست) أى ما هو دورا ويومين  
وشمال ونحو ونحو وما أشبهها في السباع  
كاحية ومكان وما أشبه

قال الحفيد ومنه ظاهر وباطن وإذا لم ين من يقول ظاهر باب الفتح او الذي  
في الدامني تتلacen المصنف عدم صحة نصب فهو داخل ونارج وظاهر وباطن  
وجوف طال لأن فيها اختصاصا لا تصل لكل بقعة اه وهو يزيد كلام الشارح  
قندر (قوله ونحو المقادير) جعلها من الميهم أحد مذهب الفقهاء والثاني انها من  
المختص لأن المسبل مثلا مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي والثالث وصحبه ابو  
حيان انها شائعة بالمهم من حيث انها ليست شيئا معينا في الواقع فان المسبل مثلا يختلف  
ابتداءه وانهائه وجهته بالاعتبار فهي مهمة حكما ويحتمل أن المصنف جرى على  
هذا أو أراد بالمهم ما يشمل الميهم حكما وسيد كر الشارح هذه المذاهب الثلاثة على  
ما في بعض النسخ وظاهر إعادة الشارح فقط نحو قبل المقادير ان لها نواحيها  
وما أشبهها وما صيغ من الفعل العامل فيه فليست مر ما هو وكلام المصنف يكفي  
في صدق وجود نحو بعض الاشياء التي ذكرها (قوله كقرص الخ) القرص ثلاثة  
امثال والبريد أربعة قراصم والقلاوة يخرج القين النجمة مائة باع والميل قدرته  
البصر وهو عشرة غلوات فهو ألف باع قل شيئا عن الشارح وقصر جماعة القلاوة  
بحدارومية السهم (قوله والثانية ما صيغ) أي ان يكون اسم المكان نظرا  
صيغ فتناصب الحالتان وجرى الشارح في حل النظم على خلاف ما يتبادر منه  
من كون ما صيغ مطلقا على الجهان فيكون من الميهم لأن الظاهر من كلامه  
في شرح الكافية ونص عليه غيره انه من المختص بكاساقي وعليه فاصيغ معطوف  
على سهما والتقدير الا في حال كونه ميم ما وموصوفا من الفعل (قوله من مادة  
الفعل) أي حروفه قال اسم مجادل على ان المراد من مادة الفعل لا من نفسه قوله  
الا في لما في أصله معه اجتمع اه وانما قدر لفظ مادة دون مصدر كما قدره غيره ليجري  
على القولين فيما اشتق منه غير الفعل والمصدر هو الفعل أو المصدر (قوله  
الفعل العامل فيه) جعل الشارح آل في الفعل للبعد والمعهود الفعل العامل فيه  
ويزم على ذلك شياع الشرط الذي ذكره المصنف بعد ان يزم من صوغه من مادة  
الفعل العامل فيه اجتماعه معه في المادة ثم الفعل ليس بقيد إذ العامل فيه قد يكون  
وصفا نحو أجالس مجلس زيد أو مصدرا نحو أعجبني جلوسك مجلس زيد (قوله  
تقول ريب الخ) قال شيخنا والبعض عقد الامثلة إشارة الى انه لا فرق في الصوغ  
المذكور بين الصحيح والمختل والفرد والجمع وهو لا ينهض حكمة لتعدد مثال  
الفرد الصحيح (قوله نظرا) هذا زاد على التصود استراطه وهو الاجتماع  
في المادة وانما أتى به ليعلم بقوله لما في أصله الخ وانما كان زائدا لأن الطريقة

مسألة (و) نحو (المقادير) كقرص  
تقول بلية أ ما ملك وانحة المصنوع  
فرضا (و) الثانية (ما صيغ من) مادة  
(الفعل) العامل فيه (كرى من) مادة  
(رى) تقول ريت مرى زيد وذهبت  
مذهب عمرو وتحدث مقصد بكر ومنه وأنا كذا  
تقدم منها مقاعد الجمع (وشرط كون ذا)  
الصوغ من مادة الفعل (مقتضيان جمع)  
على لما في أصله مع اجتماع



مفهومة من اسم الاشارة الراجع الى ما صيغ الواقع على الطرف الموصوف بقرينة  
 المقام وبهذا يعلم ما في كلام البعض (قوله في أصل مادته) الاضافة للبيان  
 فالأصل في المتن بمعنى المادّة لا المصدر حتى يرد عليه فهو سر في بطون مجمل زيد  
 لانه ظرف لاصلة الما لا اجتماع معه في أصله وانما لم يكتب في نصب هذا النوع على  
 الطريقة بالتوافق المعنوي كما اكتفى به في المفعول المطلق لموقعه بل هو الساكن  
 فيه على الطريقة مخالفا لقياس لكونه محملا في مقامه وزبه السماع بخلاف فهو  
 قد عدت جلوسا ظاهرا في المتن (قوله هو من منبر الكلب ومناطق الثريا) جعل  
 الدما من من من متعلقة بصفات محذوف تقدير في هذين المثالين بعده من وفي المثالين  
 الاليتين قر به من وهو لا يناسب ما هو فرض الكلام من كون من جروا خواصه ظاهرا  
 والمناسبة ما في التصريح من ان من والطرف مستقرا مستقرا محذوف خبر عن  
 هو أي هو مستقر في منبر الكلب ومناطق الثريا في مكان بعيد كعد من من  
 الكلب من زاجر وكعد مناطق الثريا أي مكان طوله وبعدها من النقص والاول  
 ذم والثاني مدح كما قاله الدما من (قوله وعمر من من مقصد القابله ومقصد الازار)  
 أي في مكان قريب كقرب مكان القابله أي المراد من المولدة وكقرب محل عقد  
 الازار من عقده (قوله ولو أعمل الخ) أي بأن قد بعد الجرو وزجر بالبناء المفعول  
 وناط وقعد وظهر على هذا ان من بمعنى الى وأن خبره الفعل المقدرا أي هو بالنسبة  
 الى زجر من منبر الكلب ومناطق الثريا الخ بل جعل من بمعنى الى محتاج اليه على  
 غير هذا الاحتمال أيضا فيما يظهر وأما قول المصريح المعنى على هذا هو مستقر من  
 قصد مقصد القابله وزجر الخ فلا يظهر قتأمل (قوله ظاهر كلامه ان هذا  
 النوع من قبيل الميم) لانه التبادر ان ما صيغ من الفعل معطوف على الجهات  
 فيكون من أنواع الميم وقد يوجه ظاهر التظن بأنه أراد بالميم ما ينهل الميم حكما  
 كما ترو هذا من لان مجلس زيد متلاوان تعين بالاضافة فهو ميم من جهة اختلافه  
 بالاعتبار وعدم كونه محمدا أو اقاده سم قال شيخنا والذي في غالب السمع تشبهه انما  
 استأثرت الخ وانما تشابه التثنية الاول (قوله النوع الذي قبله) وهو المقادير  
 (قوله ليس داخل تحت الميم) أي لاختصاصه بتدريس معلوم (قوله انه شبه بالميم)  
 أي من حيث انه ليس شيئا معينا في الواقع فان الميل مثلا يحتجب ابتداءه وانما هو  
 وجهه بالاعتبار فهي ميم محكية ويحتمل ان المصنف جرى على هذا وأراد  
 بالميم ما ينهل الميم حكما كما ترو هذا لاحتلال كلام المصنف هذا قال الشارح فيما تقدم  
 كما هو ظاهر كلام الناظم ولم يقل هو صريح كلام الناظم (قوله بصيغته) أي

أي لم لا اجتماع معه في أصل مادته كما مثل وأما  
 قولهم هو من منبر الكلب ومناطق الثريا  
 وعمر من من مقصد القابله ومقصد الازار فهو  
 فشا اذا التقدير هو من مستقر في منبر  
 الكلب فصار له الاستقرار وليس مما اجتمع  
 معه في أصله ولو أعمل في المنبر زجر  
 وفي المناطق وفي المقصد قد لم يكن شاذا  
 (في بيان) الاول ظاهر كلامه ان هذا النوع  
 من قبيل الميم وظاهر كلامه في شرح الكفاية  
 انه من المختص وهو ما تنس عليه غيره وأما  
 النوع الذي قبله فظاهر كلام الناظم وصحبه بعضهم  
 الميم كما هو ظاهر كلام الناظم وصحبه بعضهم  
 وقال الثوريين ليس داخل تحت الميم وصح  
 بعضهم انه شبه بالميم لانهم الثاني انما  
 استأثرت أسماء الزمان بصلاحه الميم منها  
 والخص الطرفة عن أسماء المكان لان  
 أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان  
 أقوى من دلالة على المكان لا يدل على  
 الزمان بصيغته وبالاقتراء ويدل على المكان  
 بالاقتراء فقط

بهنه الموضوعه مطابقة وقوة وبالالتزام أى لانه يدل على الحدث بمادته  
 الموضوعه مطابقة والحدث يستلزم الزمان فتعدل على الزمان ثانياً بواسطة  
 دلالة على الحدث بخلاف المكان فانه يدل عليه التزاماً بواسطة دلالة على الحدث  
 فقط (قوله فله تخذ) أى خصه (قوله فى الجلة) أى من بعض الوجود وهو  
 الالتزام لانه لا يدل على الفعل من مكان ما (قوله والى التخص) هذا جرى منه  
 على ما جرى عليه أولاً فى حمل التظم من ان ما صبح من الفعل من التخص كما سلف  
 (قوله لقوة الدلالة عليه حيث) دلالة الفعل بالالتزام على مكان حدوثه والتركف  
 المصوغ من مادته الفعل يدل على مكان حدث الفعل فتؤيد دلالة الفعل على  
 مدلول التركف بدلالة التركف عليه ثانياً (قوله حيث) أى حين اذ صبح من  
 مادة العامل (قوله وغير ظرف) أى عملاً يشبه التركف بدليل قوة وغيره  
 التصرف الخ (قوله فذلك ذو تصرف) أى ظرف ذو تصرف أى بسبب ذلك حالة  
 كونه ظرفاً لا مطلقاً بدليل ما سبق وكذا يقال فيما سلف واعلم ان من التصرف ما هو  
 كثير التصرف كيوم وشهروين وشمال وذات العين وذات الشمال وما هو متوسطه  
 كثيراً لا راحة الاخيرة وغيره فوق وتحت من أسماء الجهات بخلاف فوق وتحت  
 فلا يستعملان غير ظرفين أصلاً كما فى التسهيل قال الدمامسى وأجاز بعض التصوين  
 فيهما التصرف فى نحو فوقك رأسك وتحتك رجلك برضهما بخلاف ما فوق الرأس  
 نحو فوقك قلنسوتك وما تحت الرجل نحو تحتك فلكل فقرة بينهما والذى حكاه  
 الاخفش عن العرب فى فوقك رأسك وتحتك رجلك هو التبع لكن وقع لبعض  
 رواة البضارى وقوفه عرش الرحمن برقع فوقه وتوقد تحته فأرا برقع تحت وأما  
 يترجى ان على التصرف فئاتله بعض استصوابين مجردة من التركيب وما والاقت  
 وما هو نادره كالأن وجبت ودون لا يعنى ردى ووسط يكون السين تصرف  
 الأول كقوله عليه الصلاة والسلام حين جمع وجهه أى سقطه هذا جريه فى النار  
 من سبعين خرفاً فهو جوى فى النار الآن حين انتهى فالآن مبتدأ خبره حين انتهى  
 وتصرف الثانى كقول الشاعر لى حيث ألفت رحله الم قسطن وتصرف الثالث  
 كقوله ألم تر يا ابي حبت حيتنى • وبشرت حد الموت والموت دونها  
 برفع دون وتصرف الرابع كقوله

وسطه كالبراع أو سرج المبدل • طورا يخبر وطورا ينو

برقع وسط على الأبداء ويروى بالنصب على القرية خبراً مقدماً والكاف  
 مبتدأ أما وسط بتحريك السين ظرف كثيراً التصرف ولهذا اذا صرح بنى قصت

فلم تعد الى كل أسماء بل تعدى الى المسمى  
 منها لأن فى الفعل دلالة عليه فى الجلة والى  
 التخص الذى صبح من مادة العامل لقوة  
 الدلالة عليه حيث انتهى (وما يرى) من  
 أسماء الزمان أو المكان (ظرفاً) نارة وغير  
 ظرف (أنرى) فذلك التصرف فى العرف  
 التصوى كيوم ومكان تقول سرت يوم الجمعة  
 وطلعت مكانك فها ظرفان

السبب كما تظهت الصغار عن العرب وقال القزائري إذا حُفَّت في موضعين كان ظرفاً لمحو  
 قعدت وسط القوم وإن لم يحسن كل اسم لمحو احتجم وسط رأسه ويجوز في كل منها  
 التمكين والعريك لكن السكون أحسن في الطرف والعريك أحسن في الاسم  
 وقال قلب يقال وسط بالسكون في متفرق الأجزاء نحو وسط القوم ووسط العريك  
 في غير متفرقها نحو وسط الرأس وقال جماعة السالكين ظرف والمتحرك اسم لا ظرف  
 تقول جلست وسط الدار أي في داخلها وضربت وسطه أي منتصفه كذا في الجمع  
 والدمامين (قوله في الأول) أي القول الأول المتخذ على مثال الزمان والمكان  
 وكذا يقال فيما بعد قاله سم (قوله وكذا ما أشبهها) أي الامثلة السابقة  
 وفي نسخ ضمير التنبيه أي اليوم والمكان (قوله أو شبهها) معطوف على محذوف  
 كما يشير إليه الشارح أي أو لزمن ظرفية أو شبهها ولا يجوز عطفه على ظرفية في النظم  
 لاقتضائه أن بعض الظروف يلزم شبه الظرفية أن جعلت أو تنويعاً أو أن غير  
 المتصرف هو ما يلزم أحد الأمرين الأول فلا يكون فيه تفرق من المايزم الظرفية بعينها  
 أن جعلت أي والأحد الأمر الثاني المزمن متصلاً على الأجدال الآخر (قوله وهو المايزم  
 للظرفية) أي الحقيقة والجزائية بدليل تسميه إلى النوعين بعده (قوله كقول) ظرف  
 يستغرق ما مضى من الزمان وعوض ظرف يستغرق ما يستقبل منه ولا يستعملان  
 إلا بدئي أو شبهه ولا يفصح في هذا فتح الشافق وتشديد اللام معنوية واشتقاقها من  
 قطعته أي قطعته فخصي ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع ومضى من عسرى ونبئت  
 لتضمها معنى من وإلى إذا المضي من يوم خلقت إلى الآن وعلى حركة ثلاثية ما كان  
 وكانت ضمة تشبيهاً بالغايات وقديس على أصل التقاء الساكنين وقد جمع كافة طاء  
 في الضم وقد تنقص مع ضمها أو ساكنها وعوض معرباً أن أضيف نحو لا أقطع  
 عوض العائدين معنى أن لم يضاف على الضم أو الكسر أو الفتح وسعى الزمان عوضاً  
 لأنه كلما مضى منه جزء جاء عوضه آخر أكاده في المضي (قوله وهو الجتز بالمرح) أي  
 من فط لكمة زبادي في الطرف غير معتد بخولها على ما لا تصرف ويترجم إلى  
 وحتى وأين بالي مع عدم تصرفه فماذا فها (قوله محو قيل وبعد الخ) سأل  
 الكلام على قيل وبعد وشبههما ولدن وعدولدي وحسب إذا واذولما ومع في باب  
 الإضافة وعلى مذود في باب حروف الجر وعلى صحر في باب ما لا تصرف (قوله  
 مع أن من يدخل عليهم) قال الرضي ومن الداخلة على الظروف غير المتحركة  
 أكثرها بمعنى في نحو من تحت من قبل ومن بعدك ومن بيننا ونك حجاب وما اجت  
 من عندك وهب لي من ذلك خلا بقاءه وفي التصريح عن المتناظم أن من

وتقول اليوم مبارك وسكانك طاهر وأجمع  
 اليوم وسكانك وشهدت يوم الجبل وأحييت  
 مكان زيد فهو ما في ذلك غير ظرفين لوقوع كل  
 منهما في الأقل مبتدأ وفي الثاني فاعلا وفي  
 الثالث مفعولاً به وكذا ما أشبهها (وغير ذى  
 التصرف) منها هو (الذي لم يظرفية  
 أو شبهها من الكلام) أي غير التصرف وهو  
 المايزم للظرفية على نوعين ما لا يخرج عنها  
 أصلاً كقولهم وعوض عن ما إلى شئها  
 ولا أقطع عوض وما يخرج عنها إلى شئها  
 وهو الجتز بالمرح نحو قيل وبعد ولدي وعنده  
 فخصي عليهم بهنم التصرف مع أن من  
 تدخل عليهم إذا لم يخرج عن عن العرفية إلا إلى  
 ما يشبهها

الداخل على قبل وبعد وأخواتها زائدة (قوله لأن الطرف والجار والمجرور والحق) لا يتحقق أن التعطيل يخرج أعم من المذمى الذى هو جعل شبه الطرفية الجزين خاصة فكان الأولى التعطيل بما قلناه آنفاً (قوله ثم الطرف المتصرف منه منصرف الخ) أى ومنه مبنى على السكون كاذ عند إضافة اسم زمان إليها نحو بعد إذ حدثنا أو على غيره كأمس عند الحازنين (قوله وهو غدوة وبكرة) الأولى من طلوع القمر إلى طلوع الشمس والثانية من طلوع الشمس إلى الغروب (قوله عاين لهذين الوقتين) أى عاين جنتين يعنى أن الواضع وضعهما عاين جنتين لهذين الوقتين أعم من أن يكونا من يوم بعينه أو لا وهذا معنى قوله قصد بهما العيين أولم قصد كما وضع لفظ اسامة على القضية اللاحقة أعم من أن يقصد بهما واحد بعينه أو لا فالعيتين المتى قصد هو التمين الشخصى لا النوعى إذ هو لا بعينه فلا اعتراض بأن عدم قصد التمين بصيرهما تكثرين منصرفتين ويؤيد ما ذكرناه قول الدمامى كما يقال عند قصد التعميم اسامة شر السباع وعند التمين هذا اسامة فاحذره يقال عند قصد التعميم غدوة أو بكرة وقت نشاط وعند قصد التمين لاسيرين الليلة إلى غدوة أو بكرة قال وقد يختلفان من العلية فينصرفان ومنه ولهم رزقهم فيها بكرة وعشا وحكى الخليل جئتكم اليوم غدوة وجئتني أمس بكرة والتمين في هذا لا يقتضى العلية حتى يمنع الصرف لأن التمين أعم من العلية فلا يلزم من استعمالهما في يوم معين أن يكونا عاين لجوار أن يشار بهما إلى معين مع ضامهما على كونهما من اسماء الاجناس التكررات بحسب الوضع كما تقول وأيت رجلا وأمت زيد شخصاً معناه فيعمل على ما اردت من المعين ولا يكون علماً ببعض اختصار وقال في الهمع ذكر بعضهم أن غدوة في الآية أعني توت لتامة عسا اهـ (قوله والتعريف) أى بالعلية الجنسية (قوله والطرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف) أى ومنه مبنى على السكون كذو لهن أو على غيره كذو ما ركب من أسماء الزمان أو المكان كصباح وصباح ويوم ويوم وصباح مساءً فان قد التركيب وأضيف أحدهما إلى الآخر أو عطف عليه أعرب وتصرف والمضى مع التركيب والاضافة والعطف واحد في الجميع عند الجمهور أى كل صباح وكل يوم وكل مساءً ومما قاله الحريري في صباح مساءً مفترق فيه بأن المعنى مع الاضافة أنه باقى في الصباح وحده كما يخص الضرب في قولك ضربت غلاماً زيداً بالتمام وحده دون زيد بخلافه مع التركيب والعطف وكينين فان قد التركيب أعرب وتصرف ومنه مودة ينكم لقد قطع ينكم ومن قرأ منصوراً مرفوعاً الحسل فخلاله على أغلب أحواله وهو

لأن الطرف والجار والمجرور وسائر ما يتعلق بالاستقرار والوقوع خبراً أو صلة وحالا وصفة ثم الطرف المتصرف منه منصرف نحو يوم وشهر وحول ومنه غير منصرف وهو غدوة وبكرة عاين لهذين الوقتين قصد بهما التمين أولم قصد قال في شرح التسهيل ولا ثالث له ما لكن زاد في شرح الجبل لابن عصفور خصوصاً فقال إنها لا تصرف للتأنيث والتعريف والطرف غير المتصرف منه منصرف وغير منصرف

كونه نظر فامسوبا كاقبل بذلك في ومنا دون ذلك وقبل غير ذلك ومن غير المتصرف  
 مآله عند غير ختم ذوات مضافين الى زمان فيلزمون نصبهما على الطرفية فهو  
 لقته ذاصباح وذامسا وذات يوم وذات ليلة أي وقاذا صباحا وقاذا ماسا ومدة  
 ذات يوم ومدة ذات ليلة أي وقا صاحب هذا الاسم ومدة صاحبه هذا الاسم  
 وأما ختم فيخرجونهما عن الطرفية كما حكاه عنهم سيبويه فيقولون سريعه ذو يوم  
 وذات يوم بالرفع وانما منع غيرهم نصبهما لقلة إضافة المسمى الى الاسم واستحقاق  
 كل العرب نصرف صفات الازمان القائمة مقام موصوفاتها اذا لم توصف فيقع  
 عند الجميع سريعه طويل أي زمن طويل دون سريعه طويل من الدهر ومن غير  
 المتصرف مآله أيضا حوال وحول وحوي واحوال واحواي وليس  
 المراد حقيقة التثنية والجمع ومنه بدل بمعنى مكان لا بمعنى بدل نحو خذ هذا بدل  
 هذا أي مكانه أما بمعنى بدل فاسم متصرف لا نظرفه ومنه مكان بمعنى بدل فكل  
 من لفظ مكان وبدل اذا استعمل في أصل معناه فهو متصرف وان استعمل في معنى  
 الآخر لم يطرقة واحدة كآله الدمايين وغيره قال صاحب ديوان الادب ويستعمل  
 حوال الكمصدوا كليلك لان الحوال والمحول كاطلقان بمعنى جانب الشيء المحيط به  
 يطلقان بمعنى القوة (قوله للمتصرف نحو مصر الخ) فيه مصر او بلادها ونهارا  
 ونحوها متصرفة ومن خروج مصر عن الطرفية وشبهها قوله تعالى فيجئناهم بصبر  
 فكيف جعلها من غير المتصرف (قوله غير مقصود بها كلها التعيين) فان قصد  
 بها التعيين فما وجد فيه على أخرى كسهر وعشة وعشبة لم يصرف والاصرف في  
 مفهومة تفصيل فلا اعتراض والعلل الأخرى في مصر الفصل عن السهر وفي عشة  
 وعشة التأنيث لكن منع صرف عشة وعشبة حيث أخذت من لفظين كما يأتي (قوله  
 وغير المتصرف نحو مصر) أي وعشبة وعشة وانما لم يذكرها لان مصر فهمامع التعيين  
 هو الصحيح ومنعها الصرف لسهولة قلبه كما قاله الدمايين وأشار الى التارخ في  
 عشبة بقوله ومن العرب الخ قال الدمايين ولا يندح في تنكيرها وصرفها قصد  
 أزمنة معينة منها لا تقدم من ان التعيين اعم من الحلية وقوله ومن العرب الخ إشارة  
 الى مثال آخر لغير المتصرف من غير المتصرف وفصله عما قبله لضعفه عنه كما عرفت  
 وقوله عشبة أي وعشة فيكون كسعد وذكورة السابطين اذا لفرق وفي بعض النسخ  
 ومنهم من يصرف بجذوف لا فيكون إشارة الى اختلاف العرب في بعض مفهوم قوله  
 غير مقصود بها كلها التعيين فانهم (قوله فتصبا اصحابه) فهو مقول قوله  
 بطريق النيابة (قوله ولا يقاس على ذلك لقلته) قال سمعان تقول هذا من

فالتصرف فهو مصر ومصر وعشاء وعشة  
 ومسا وعشة غير مقصود بها كلها التعيين  
 وغير المتصرف فهو مصر مقصود به التعيين  
 ومن العرب ما لا يصرف عشبة في التعيين  
 (وقد يوجب عن) ظرف (مكان) أي  
 فتصبا اصحابه فهو جلست قريب أي  
 مكان قريب ولا يقاس على ذلك لقلته فلا يقال  
 آتيتك جلوس نذير مكان جلوسه

حذف المضاف وأقامة المضاف اليه مقامه وذلك مقيس عند التأمل اذ كان  
المضاف اليه غير قابل لتسبة الحكم اليه كما هنا اذ لا يتصور كون الجاوس في القرب  
بالمعنى المصدرى ظم حكم على هذا بأنه غير مقيس (قوله يكتر) أى لقوة دلالة  
الفعل على الزمن كما تر (قوله أو مقدار) أى من الزمن وان لم يكن معنا  
(قوله حقوق النعم) أى غروب التراب وقوله وحلب ناقة يسكون اللام وتقرن  
استخراج ما فى الضرع من اللبن مصدر حلب بحلب يضم لام المضارع وكسرهما  
والحلب بالتحرير لأن المخلوب كذا فى القاموس (قوله لا كله القارظين) هما  
رجلان خرجا يجنبان القرظ فلم يرجعا فصارا مثلا (قوله صفه وعدده الخ) أى  
دوال هذه المذكورات (فأنه) هل يجوز عطف الزمان على المكان وعكسه قال  
فى المعنى ايجاز الفارسى فى قوله تعالى وأتبعوا فى هذه الدنيا لعنة ويوم القيامة أن  
يكون يوم القيامة عطفًا على محل هذه آية قال الدمامى ان أريد بالدنيا الأزمنة  
السابقة ليوم القيامة فلا اشكال فى عطفه عليها لأن كلا منهما زمان وان أريد بها  
هذه الدار من حيث هي مكان فصبه عطف زمان على مكان وفى الكشف ما يقتضى  
منه فانه لما تكلم فى تفسير قوله تعالى لقد نصرم الله فى مواطن كثيرة ويوم حنين  
قال فان قلت كيف عطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن قلت معناه  
وموطن يوم حنين أى فى ايام مواطن كثيرة ويجوز أن يراد بالمواطن الوقت قتل  
المسيح اه وجهه بعض الافاضل بأن الفعل مقتضى ظرف الزمان اقتضاء  
لظرف المكان فلا يجوز جعل أحدهما تابعا للآخر فلا يعطف عليه كالا يعطف  
المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل والمصدر على شئ من ذلك  
وبان ظرف الزمان يصب على الظرفية مطلقا بخلاف ظرف المكان فانه بشرطية  
الاجرام فلما اختلفا من هذه الجهة لم يجر عطف أحدهما على الآخر وعدم جماع  
عطف أحدهما على الآخر لكن يجوز بعضه لاشتراكهما فى الظرفية تقول  
ضربت زيدا يوم الجمعة وفى المسجد وفى المجد ويوم الجمعة وعليه جرى جدى ابن  
التير فى الاضاف مناقب صاحب الكشف اه باختصار

\*(الفعول معه)\*

(قوله الاسم التفضلة) قدر الموصوف معرفة وان كان نالى الواو اسم فاعل مضافا  
الى معمولة فلا تفسد الاضافة تعريضا ولا تخصصا كما سبأ فى لأن المراد من اسم  
الفاعل هنا الثبوت لا الحدوث فتفسد الاضافة تعريضا لعدم علمه حينئذ فتكون  
اضافته معنوية أو الاستمرار التام للآزمنة الثلاثة فتفسد الاضافة تعريضا

(وذلك فى ظرف الزمان بكثرة) فمتناس  
عليه وشروطه انها ممتدة وقتا أو مقدارا  
متكاثرا ذلك فحقوق النعم وطلوع الشمس  
وتكاثرة بحر زور وحلب ناقة وطلوع الشمس  
وقت حقوق النعم ووقت طلوع الشمس  
ومقدار بحر زور ومقدار حلب ناقة فغذف  
المضاف واتم المضاف اليه مقامه (غيبه)  
قد يجذف أيضا المصدر الذى كان الزمان  
مضافا اليه من اسم عين نحو لا كله القارظين  
مضافا اليه من اسم عين نحو لا كله القارظين  
ولا تبه الفرق بين انتهى (خاتمة)  
القارظين ومدة بقاء القارظين انتهى  
عما يتوهم عن الظرف أيضا صفته وعدده  
وكيفية أو جزئية فهو حلت طويلا من  
الهرش فى مكان وسر عشرين يوما  
فلا تفسد الابدومين جميع الابدومين  
أو كل اليوم كل الابدومين  
الابدومين وبعض اليوم بعض الابدومين  
\*(الفعول معه)\*  
(يتبع) الاسم التفضلة.

باعتبار دلالة على المعنى لعدم علمه بهذا الاعتبار كاتر روا مثل ذلك في قوله تعالى  
 مالك يوم الدين ذكره بس في حواشي المختصر (قوله تالي الواو) فيه اشارة الى  
 عدم جواز الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بالطرف وان جازا الفصل بين الواو  
 العاطفة ومفعولها التزل الواو هنا والمفعول معه منزلة الجار والمجرور ذكره بس  
 ويجب ذكر هذه الواو اذ لم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه كما في المعنى  
 (قوله التي بمعنى مع) أي التي للتخصيص على مصاحبة ما بعد المفعول العامل  
 السابق أي مقارنته في الزمان سواء اشتركا في الحكم يكت وزيدا أولا كاستوى  
 الماء والخشب وذلك فارقت واو العطف فانها تقتضي المشاركة في الحكم ولا  
 تقتضي المقارنة في الزمان وان وجدت في نحو كل رجل وضعته ذكره شارح الجامع  
 فلم يمكن التخصيص بأعلى المصاحبة لتب ما قبلها ووجه تسلط العامل على  
 ما بعده كما في ضربت زيدا وعمرا كانت العطف اتصافا كما قاله الدماميني وعما خرج  
 بالنسبة إلى معنى مع المعنى السابق فهو أشركت زيدا وعمرا وخطت البراءة شهرها بعد  
 الواو في مثل هذا المفعول به لا مفعول معه لان المصاحبة في مثل مستفادة مما قبل الواو  
 لانها فانها مجرد العطف فتدبر (قوله ذات فعل) هذا مفهوم من قوله الاتي  
 بجامن الفعل الختم (قوله أو اسم يشبهه) أي في العمل ومنه اسم الفعل دليل  
 تشبهه به فيما يأتي واستقنوا الصفة المشبهة والفعل التفضيل فليظرو وجهه ثم رأيت  
 في المعنى ما يؤخذ منه ووجه حيث قال وقد أجزيت حسبك وزيد ادبرهم كون زيدا  
 مفعولا معه وكونه مفعولا به باعتبار محسب وهو الصحيح لانه لا يعمل في المفعول  
 معه الا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به (قوله مما فيه معنى الفعل  
 وحروفه) يشكل عليه تشبهه فيما يأتي بقدر في قتاتل وقد أشار المصنف الى هذه  
 النشروط بالمثال (قوله كما في نحو) أي كالتالي للواو في نحو الخ فزاد الناصح  
 لفظة كما فيها التوهم تقيد تالي الواو بالطريق وان اشارة بنحو الى غير سبى من  
 بقية العوامل ونقل البعض عن هذه الدقيقة وعن يقاء اعطاء القيد بالمثال مع  
 زيادة كافتعال كان الاظهر عدم زيادة كما يكون الطرف وهو قوله في نحو قيدا  
 لتب بناء على طريقة المصنف من اعطائه القيد بالمثال فيكون مشرا الى بقية  
 القيد التي ذكرها الناصح (قوله بهيرى والطريق) يفيدانه لا يشترط في نصب  
 الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه وهو كذلك  
 خلافا لابن جني اذ سم وعما لا يصح فيه العطف استوى الماء والخشب ان كان  
 استوى بمعنى ارتفع فان كان بمعنى تساوى أي تساوى الماء والخشب في العلوهو

(الى الواو) التي بمعنى مع التالفة للجمادات  
 فعل أو اسم يشبهه مما فيه معنى الفعل وحروفه  
 (مفعولا معه) كما في نحو بهيرى والطريق  
 (مصرعه) واما بهيرى والتبيل

ما يصح فيه العطف (قوله نصب بالفعل معه) أي بسبب كونه مفعولاً معه  
ولم يقل نسيان لأن المصنف يخبره عن الواحد وقوله (قوله وتشرب اللبن) أي  
نصب تشرب كإقنعه بذلك ابن هشام وعطيه فالمراد بالاسم في التعريف الاسم  
الصريح وقال حفيد الموضع ينبغي أن يكون ذلك في غير نصب تشرب والأفهام  
تأويله ينبغي أن يكون مفعولاً معه وبه صرح بعضهم اه والأول ظاهر منيع  
المشعر لأن ظاهره أن الواو في المثال بمعنى مع وهي التامة تكون بمعنى مع على  
النصب كما قاله شيخنا (قوله فإن نال الواو في الأول فعل الخ) غده أن نال الواو  
في الآخر من غير أن يكون قد جازى كذا كذا في الجمل في الأولى فظاهر على من  
مستوفى التاني يجب الظاهر الفعل فعله وأخبار الظاهر يدفع أيضاً ما يقال  
أن مقدرة قبل الفعل فتالي الواو اسم في الحقيقة وبأن المراد بالاسم في التعريف  
الاسم الصريح كما مر (قوله وفي الثاني جلة) أي وإن كانت الواو الحالية تفيد  
المقارنة (قوله فهو بازيد وعمر وقبله أو بعده) قال البعض تبعاً للمصنف  
هذا خارج قوله ففعله فلو قال بدل يا مرأيت لكان أولى أو يربان المراد بالفضلة  
كأهو أحد معنيها ما يتم الكلام بدونه ولو مر فوها كلفه طوف في المثال بدليل  
أنه لو أراد بالفضلة غير المرفوع لدخل في التعريف نحو اشتد زيد وعمر بالنصب  
مع أن المقصود خروجه لقصاده قدبر (قوله نحو كل رجل وضعته) أي إذا  
قدرا غير مثنى كل رجل وضعته مقترنان أما إذا قدروا مفرداً مطوفاً على  
ضميره ما بعد الواو كان قبل كل رجل موجود وضعته لم يخرج لصفة كون ما بعده  
الواو حيث مفعولاً معه (قوله فلا يجوز بالنصب فيه) أي في هذا المثال الأخير  
(قوله للمعير) بفتح الميم وضعها (قوله فلا ينصب) أي لقصاده لتعين أن  
جاء هذا لا لا ينصب على رأي الجمهور ويجوز وأيضاً على مذهب المصنف كالسائي  
في عمله (قوله فلا في على) فإنه أيا من مثل ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء  
بما فيه معنى الفعل كالنبيه والاشارة والتلفظ ولهذا أجاز في قوله هذا ردأي  
مطوي أو سر بالانصراف بالنصب على المعية هذا الجمهور على أن نصب مطوي لا غير  
كالسائي (قوله فسيأتي بيانه) أي في قوله وبعد ما استهتما الخ (قوله)  
ذالته بفتح الابداء فيه ما سمعنا إذا المرفوع بالابداء والنصب بدل أو عطف  
بيان (قوله متعلق بسبق الخ) أي بمفعول سبق متعلق من مثال عطفه من ضمير  
سبق الفعل على ما أي حال كونه كالنسيان الفعل وشبهه والعامل في صاحب  
الحال عامل فيها (قوله انما هو بما تقدم الخ) أي بواسطة الواو وهي معدية

وايجب فيه نون التثنية واللام في والنصب  
بالفعل معه وخرج بالاسم نحو لا تأكل  
الحل وتشرب اللبن ونحو من والنصب  
طالمة فإن نال الواو في الأول فعل وفي الثاني  
جمله وبالفضلة نحو اشتد زيد وعمر وبالواو  
نحو يشتد مع عمر ويكون بمعنى مع ضميراً  
زيد وعمر قبله أو بعده ويكونها نالته الجلة  
نحو كل رجل وضعته فلا يجوز فيه أو اسم  
تخلو للمعير ويكون فلا ينصبه فلا  
يشبه فعله هذا لا وأما لا فلا ينصب  
لاي على ما قبله ما أنت وزيد أو كيف  
أنت وضعته من زيد وما أشبهه فسيأتي بيانه  
(عن المصنف) وشبهه سبق في النصب  
ذالته بفتح الابداء مشبهه في المبرور  
الأول وهو بما سبق صلة ما ومن الفعل  
متعلق بسبق أي نصب بالفعل معه انما هو  
بما تقدم في الجمله قبله من فعل وشبهه



العامل الى الفعل معد ما منى (قوله لوجب اتصال) يعنى لصح اتصال الضمير  
اذا لا دعى على تقدير ان التائب الواو والوصلة لا الوجوب لا ترى أن ان واللام مثلا  
يدخلان على الظاهر والضمير ولا ترد الا الاستثنائية لماسد كره الشارح في اوائل  
الاستثناء (قوله فهو حشدة) أى حين اذ علمت (قوله ولا بالتلاف) أى  
مخالفة ما بعدها لما قبلها معطوف على قول المتن لا بالواو فهو قول ثالث للكوفيين  
وكان الاول تأخير وذكروه قبل قوله وتناول لان ما بعده مرتبط بما قبله وعما رذبه  
قول الكوفيين ان الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت التنب بالمعاني وانما ثبت الرفع  
جها كالا شيدا وهو البصر وان الخلاف على نصب قبل ما كان يربط على عمى بالنصب وهو  
لا يقال اتصالا بين قول رابع وهو ان الفعل مع معقول به ففعل محذوف أى  
سرت ولا ثبت النيل (قوله خلافا للكوفيين) تبع في حكمته عنهم المصنف  
في التسهيل قال الدمايى ما حكماء المصنف عن الكوفيين انهم قول بعضهم وقال  
معلمهم ولا خشى اتسابه على الطرف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع  
النصب على التفرقة والواو فى الاصل حرف لا يخلل النصب على ما بعده اعراه  
عاريه كما على ما بعد الاية بمعنى غير اعراه غير ولو كان الامر كما قاله هو لا يخلل  
النصب في كل رجل وضعت مفردا وليس كذلك (قوله وتناول اطلاق الفعل)  
تناول أيضا الفعل المتعدى وهو الصحيح خلافا لى شرط المزوم لتلايقس بالفعل به  
والناقص ككان وهو الصحيح بناء على انها مشتقة وانما تدل على معنى سوى الزمان  
سم (قوله أى ما نسمع) يؤخذ منه انه ليس المراد المقدرا المحذوف بل ما بعده  
والعامل الذى يؤول اليه معنى الكلام فان ضنع لا يتأق ان يكون محذوفاً في هذا  
التركيب لانه لا يتعلق به الجار للذ كورويحتمل أن التدوير ما ثبت له أو ما كان  
لأن فيكون العامل محذوفاً وهذه اما ذكروه المصنف في التسهيل ويمكن ابراء كلام  
الشارح عليه بأن يكون قوله أى ما نسمع بالاحصاء المعنى لا الفعل المقدرا فان  
قلت لم اكتبى بتقدير الفعل فيما ذكر ولم يكتب فيه في هذا القول ما لم حيث منع فيه  
النصب اوجب بوجه الادعى الفعل فيما ذكر وهو تقدم الاستفهام القالب محذوفه على  
الفعل ووجوب الجار والمجرور الذى الاصل في العمل فيه الفعل بخلاف ذلك فان  
ادعى فيه وجود الجار والمجرور فقد ذكره القاصح (قوله فحسبك الخ) أى  
بناء على ان حسب اسم فعل بمعنى يكتفى والكاف مقعوله وسيف فاعله والجمهور على  
انه صفة مشبهة بمعنى كافى مبتدأ وسيف خبره والنصا ك معقول به المحذوف أى  
ويجب النصا ك أى يكفيه من احب اذا كفى وقاعل بحسب ضمير يعود على سيف

(لا بالواو فى التثنية الاخرى) خلافا للبرهان فى  
دعواه ان النصب بالواو لا يكون الا فى  
لوجب اتصال الضمير بها فكان يقال جئت  
ولم تأت بضميرها من الحروف العاملة.  
فجاءت لك وذلك فتمنع بانها فى الواو ايضا  
حقتد حرف تمحص بالاسم غير منقول منزلة  
الجزء فحقه ان لا يعمل الا بالجزء كحرف الجزر  
ولا بالخلاف الجزر للاحتراز من لام التعريف  
منقول منزلة الجزر والاسم ولم تحصل فيه لكونها  
فانها انما خصت بالاسم ولم تحصل في لكونها  
كجزء فتمنع منه بدليل تنصلى العامل لها وتناول  
الاطلاق الفعل الظاهر كامل والمقدرك قوله  
نصا ك والتلذذ حول تحيد  
واتلذذ ومن اعمل شبه الفعل قوله  
فحسبك والنصا ك سيف مهند

وقوله فتدنى وباهم فان التي بعضهم \* يكونوا كجبل السنام المهدل وقوله لا تحبسك انواي فتدجف

١٨

هذا رداي مطويا وسريا لا

قصر بالانصب على المفعول معه والمصل  
فيه مطويا لاهذا خلافا لاي على في تجوز  
الامر ين (تنبه) اقصم بقوله سبق ان  
المفعول معه لا يتقدم على عامله وهو اتصاف  
فلا يجوز والطريق سرت وفي تقدمه على  
مصاحبه خلافا للمصحيح المتع وأجاز ذلك  
ابن جني تمكنا قوله

جعت وغشا غيبة ونجبة

خصالا ثلاثا لثمتها جعوى

وقوله

اكتبه حين ناديه لاكمه

ولا القبه والسوء القبا

على رواية من نصب السوء والقبا يعني ان  
المراد في الاول جعت غيبة ونجبة مع غش  
وفي الثاني ولا القبه القبح السوء لان  
من القبا ما يكون لغرضه ولا لجهة فنيهما  
لا مكان جعل الواو فيهما عاطفة قدمت هي  
ومعطوفها وذلك في البيت الاول ظاهر  
وأما في الثاني فعلى ان يكون أصله ولا القبه  
القبا ولا سوء السوء ثم حذف نائب

السوء (وبعدا استفهام أو كيف نصب)  
الاسم على المعية (يفعل كون مضمر) وجوبا  
(بعض العرب) فقالوا ما أنت وزيد اومنه  
قوله ما أنت والسب في متف وقالوا كيف  
أنت وقصه من زيد والاصل ما تكون  
وزيدا وكيف تكون وقصه فاسم كان  
مستكن وخبرها ما تستمع طبعها من اسم  
استفهام فلما حذف الفعل من اللفظ اضل  
الضمير (تنبيهان) الاول من ذلك أيضا قوله  
ازمان قومي والجماعة كاذبي

لزم الرحلة ان تميل يمينا

لتقدمه رتبة والواو عاطفة على جملة لا مفعول معه لان الصفة المشبهة لا تنصب  
المفعول معه كما تر فضمته على الاول ثانية وعلى الثاني اعراية روي كما في المتن  
جز الضمك ورضه أيضا الجوز قبل باسما رجب أخرى وقبل بالعطف والرفع على  
ان الاصل وحسب الضمك فحذف حب وخلفه المضاف اليه (قوله قدنى)  
أى يكفيني كنجيل خير يكونوا أى كندوى فيجيب والمسرهد العين (قوله)  
في تجوز الامر ين أى شاء على مذهبه السابق من الاكتفاء بالعامل المعنوي  
(قوله وهو اتصاف) أى عمل اتصاف وفيه ان الرضى جواز تقدمه على العامل مع  
تأخره عن المصاحب فهو اياك والتيل سرت (قوله اكتبه) يفتح الهمزة أى  
أدعوه بكتبته (قوله قدمت هي ومطلوها) أى ضرورة كما سيأتى في باب  
العطف (قوله فعلى ان يكون الخ) فتكون السوء متفعولا مطلقا وعطفه من  
عطف الجمل وأما القبا فتقول به فان لا قلب تقول لكتبته لتباو بقلب كسمته اسما  
وباسم ودعوى البعض ان هذا غير ظاهر وان الظاهر كونه مفعولا مطلقا غير  
ظاهرة بل كونه مفعولا به اظهر لاحواج القبولية المطلقة تأويل القبا  
بالقبا (قوله يفعل كون) أى يفعل مشتق من لفظ الكون لكن اذا صلح  
الكلام لتقدير غير فعل الكون كمنع وتلاشى يات تقديره فان قلت لم اكني بتقدير  
الفعل في نحو ما أنت وزيد ولم يكف به في نحو هذا وأياك أجب بقوله الداعي  
لفعل في نحو ما أنت وزيد الوجود مقتضيه تقدم الاستفهام الذى هو أولى  
بالفعل والضمير المنفصل الذى كان متصلا به على انه فاعله بخلاف نحو هذا وأياك  
فان فيه مقتضا للفعل واحدا كما يناء قريبا (قوله وجوبا) صرح غيره بل هو أيضا  
في شرح التوضيح بأنه جواز وهو الحق (قوله فقالوا ما أنت وزيدا) وقالوا  
ما شئت وزيدا أى ما يكون شئت (قوله ما أنت والسب في متف) يفتح الميم  
اسم مكان أى طريق فترتف فيه سالكه وهو شريف من التجارب المتكلم  
وأنته في الهمع وما أنت ولا ثم عليه (قوله فاسم كل سكن) صريح فانها  
ناضة ولا يتعين بل يصح أن تكون نامة فكيف حال وما مفعول مطلق ذكره بس  
(قوله من ذلك) أى من اسمها نائب المفعول معه ولما يكن هنا استفهام فصله  
عناقبه (قوله ازمان قومي) جميع زمن وقوى اسم كل المخذوفة وأقاعها  
وكلاي خبرها وأحوال أى كلرا كذا الذى والرحلة جسر الزاء سرح من جلد  
لا خشب فيه كانوا يتخذونه للركض الشديان تميل أى يميلان على والضمير  
للرحلة ولعل لا محذرة أى يميلان لا تميل ويميل أن التقدير خوف أن تميل على أنه

تعليق

فالجاعة نصبت على المعة بفعل كون مغفر.  
 والتقدير ازمان كان قوتى والجاعة كذا  
 قدره سبحانه الثانى فى قوله بعض العرب اشارة  
 الى ان الاربع فى مثل ما ذكره الرفع بالخطب اه  
 (والخطب ان يمكن بالاصح) من جهة المعنى  
 أو من جهة اللفظ (أحق) وارجح من النصب  
 على المعة كما فى نحو ما زيد وعمر وجبت أما  
 زيد اسكن أنت وزوجك الجنة برفع ما بعد الواو  
 على الخطب لانه الاصل وقد أمكن بالاصح  
 ويجوز النصب على المعة فى مثله (والنصب)  
 على المعة (أحق) لانه يذهب ضعف النسق) اما من  
 جهة المعنى كما فى نحو قوله لم يوزك الناقة  
 وفصلها رضعها فان الخطب فيه يمكن على  
 تقدير لم يوزك الناقة ثم فصلها ووزك  
 فصلها رضعها (رضعها) لكن فيه تكلف  
 وتكثر عبارة فهو ضعف فالوجه النصب على  
 معنى لم يوزك الناقة مع فصلها ونحو قوله  
 اذا أعجبتك الدهر من امرئ  
 فدعه وواكل أمره والى الباء

وقوله

فكونوا أئمة وبنى ايكم

مكان الكيتين من الجبال

لان فى الخطب تصفا فى الاول ووجهه المعنى  
 فى الثانى وفى النصب على المعة علامة منه  
 فكان اولى واما من جهة اللفظ كما فى نحو  
 جئت وزيدا وذهب وعمر لان الخطب على  
 ضمير الرفع اتصل باليمين ولا يقوى الاعم  
 الفصل ولا فصل فالوجه النصب لان فيه  
 سلامتين اولى كتاب وجهه ضعف عنه  
 مندوحة (والنصب) على المعة (ان يجوز  
 الخطب) لما مع معنى أولفتى (يجب)

تقبل لكان قوى فكون الضمير للجاعة بل هذا أقرب ومجلا مصدر بمعنى مبالا  
 ورأيت بعض السنوائى يهملش المامسى ان المراد باليت وصف ما كان من  
 استواء الامور واستقامتها قبل قتل عثمان رضى الله تعالى عنه اه (قوله  
 والتقدير ازمان كان قوى) تقدير كان هنامعين وتحتمل النقصان والتمام كما مر  
 وتعبها هنامرج تقدير هنامرج فى باقى الامثلة ولانها اعم الافعال اه دما مسمى وفيه انه  
 لا مانع هنامرج تقدير نحو جئت ووجدتأمل (قوله وارجح من النصب) لعدم  
 الخلاف فى جوازه بخلاف النصب اذا القائل بان النصب سماعى كما ساقى فى الخاتمة  
 لا يبيح له ضرورة العدة فى النصب ففعله ولان الاصل فى الواو والخطب ومحل جواز  
 الامرين اذا قصد التسليم مطلق النسبة فان قصد التخصيص على المعة فمن النصب  
 وان قصد عدم التخصيص عليها وبقاء الاحتمال تعين الرفع فاخذه دما مسمى (قوله  
 وزوجك) عطف على المستقرى اسكن وعمل فعل الامر فى الاسم الظاهر اغايتنغ  
 اذا لم يكن تابعا اما اذا كان تابعا فلا لانه يقتضى فى التابع ما لا يقتضى فى المتبوع فلا  
 حاجة لمبا قبل انه فاعل المحذوف أى وليسكن زوجك الجنة على انه يلزم عليه حذف  
 الفعل المقرون بلام الامر وهو شاذ (قوله لانه الاصل) أى القالب فى الواو (قوله  
 ويجوز النصب على المعة) الجمل لقاء التفرع (قوله على تقدير لم يوزك الخ)  
 أى لان يجوز تركها لم لا يوجب عنه الرضا لاحتمال ضررهما من ولدها أو ناعدهما  
 بخلاف تركها تركها لم لا يوجب عن ذلك رضاهما بالفضل (قوله وتكثر عبارة) أى  
 تكثر العبارة بالقدرة والعطف من عطف السبب على السبب (قوله على معنى  
 لم يوزك الناقة مع فصلها) أى معنى فى الحس والمعنى لئلا يرد احتمال كونه  
 معها هى ناقة منه فلا رضعها قططن (قوله اذا أعجبتك) أى أو عجبك  
 فى عجب ومعنى قوله وواكل أمره والى الباء على الخطب اتزك أمره والى الباء واتزك  
 الباء الى أمره وهذا وجه العطف الذى سذكره (قوله مكان الكيتين) بضم  
 الكاف ويقال الكاوتين بضم الكاف مع الواو لجان حراوان لاصتقتان بضم  
 الصل والخطب بكسر التاء ومحمد (قوله تعنى فى الاول) تعبيره  
 هنا بالعطف وضمائر ما تكلف تفنن (قوله ووجهنا) أى تضعف المعنى فى الثانى  
 وجهه انتشاء كون بنى الاب ما موزين وهو خلاف المقصود لان المقصود أمر  
 الخاططين بان يكونوا مع بنى ائهم ويخفف به ما يقع العين لا لرحان قطط والى  
 تعين النصب مال أو الباقى وتبعه المصرح (قوله يجب) جواب الشرط والشرط

وجوابه خبر المبتدأ وهذا أولى من جعل جواب الشرط محذوفاً ويجب خبر المبتدأ  
 لأن حذف الجواب مع كون الشرط مضارعاً ضرورة كذا قال غير واحد قوله أن  
 محل صكونه ضرورة إذا لم يكن الشرط المضارع مجزوماً بل والاباء حذف الجواب  
 كما سبق أن يكونه ما ضياً في المعنى وأعلم أن عبارة المصنف تقتل أمرين  
 الأول كون أو لتخفيف المعنى إذا امتنع اللفظ كما في سرت والتيل وجب أحد  
 أمرين إما التنبه على المعية وإما التنبه بأشعار عامل الثاني كون أو لتتوابع  
 والمعنى أن ما امتنع فيه اللفظ نوعان نوع يجب فيه التنبه على المعية نحو سرت  
 والتيل ونوع لا يجوز فيه التنبه على المعية بل تنبهاً بأشعار عامل نحو علقها تنبهاً  
 وما بارد أو على هذا أصل الشارح غير أنه زاد في النوع الثاني وجهاً وهو تأويل  
 العامل بما يصلح للمعطوف والمعطوف عليه ويرد على الاحتمال الأول ما لا تصح  
 فيه المعية نحو علقها الخ وعلى الثاني أن دعوى عدم صحة تقدير العامل في النوع  
 الأول غير مسلمة لأنه يصح في نحو سرت والتيل أن التقدير سرت ولايت التيل  
 (قوله مما لا يصح) أي من تركيب أو كلام لا يصح فيه ما ذكر ومنه فاجعوا  
 أمركم وشركاءكم إذا لا يقال اجمع زيد الشركاء بل جمعهم ويقال اجمع أمره وعلى  
 أمره أي عزم فنصب شركاءكم لكونه مفعولاً معه أو بتقدير اجعوا بوصول الهمزة  
 ومنه والذين يتوؤا الدار والايمن إذا لا يمان لا يتوؤا أقصبه لكونه مفعولاً معه  
 أو بتقدير أخلصوا مثلاً أو بتأويل يتوؤا يلزموا (قوله كما في نحو ماك وزيدا)  
 أي شاعلي غير مذهب المصنف أما على مذهبه فصيح اللفظ لأنه لا يقول بوجوب  
 إعادة الجار في اللفظ على الضمير المحرور وإنما لم ينهوا التنبه كما منعوه في هذا  
 وأما لك لما لفظناه في التسهيل وشرحه لهما منبني ما ضيه والتنبه في هذين المثالين  
 ونحوهما يكان مضمر قبل الجار والتقدير ما كل ك وزيدا أو ما كان شأنك وزيدا  
 أو مصدر لا يسنو يا بعد الواو والتقدير ما كل ولا يستل زيد أو كذا في المثال  
 الآخر وهذا التوجيهان إجازة مما ينبغي ولكن على الثاني يخرج المنصوب عن  
 كونه مفعولاً معه إلى كونه مفعولاً به فإن قلت ويلزم عليه أعمال المصدر منوياً  
 قلت قد اعتذر عن ذلك بأن المصدر هنا في قرة المقوطة به لوضوح الدلالة عليه على  
 أن المصنف صرح بجواز أعمال المصدر منوياً والطلب في الاستدلال عليه وذكره  
 من التواضع عليه وإذا اقتدر التام بصدر منوياً احتل أن يكون معطوفاً على  
 الخبر الذي هو كائن المحذوف الذي يتعلق به كالمعنى مما لا يستل زيد إذا المحطوف  
 على الخبر خبر وهو معنى صحيح اجمع حذف ومنه يعلم أن في نصب زيد في المثال

فالماتع المعنوي كما في سرت والتيل ومثبت  
 والحائذ ومات زيد وطلع النصب مما لا يصح  
 مشاركة ما بعد الواو منه لما قبلها في حكمه  
 والماتع الظني كما في نحو ماك وزيدا

على المبة نظرا لان يجاب بما يأتي قريبا (قوله وما شأنك وعمر) بحث فيه  
الدماغي بأنه يجوز الجز على حذف المضاف وهو شأن واجاء المضاف اليه على  
جوه كما في قوله

أكل امرئ تحسين امرأ • ونار وقد بالليل نارا

والرفع على حذف المضاف وأامة المضاف اليه مقامه قد عوى تعين النصب فيه على  
المبة ممنوعة ويجاب بأن تعين النصب فيه اضافي أي بالنسبة الى الجز على العطف  
على التمييز (قوله تمنع عند الجمهور) أي جمهور البصرين لا التصوين لأن  
الكوفين وبعض البصرين لا وجوب إعادة الحار كما نلظم كذا قال البعض نعا  
لقوم والذى في الدماغي أن أهل الامصار انفعوا في المنع الى أكثر البصرين فصار  
المجموع أكثر من الكوفين وبعض البصرين فصحت ارادة جمهور التصوين (قوله  
هذا) أي ما تقدم من الأقسام الثلاثة أو الاشارة لقسم الأخير والأول إلى  
(قوله لاتقاء المشاركة) أي مشاركة الماء للطين في العطف والصون للعواجب  
في الترتيب الذي هو مدققها وتطويلها كما في التصريح وغيره (قوله واتقاء فائدة  
الاعلام بما في الثاني) قال سم فيه فترك قال البعض كشيئا نعا بعضهم وجهه ان  
المقصود مما حجب الصون للعواجب الترتيب لالطلق الحواجب وفي الاعلام بها  
فائدة اه وأنت خبير بأن قوله والصون لم يقع الابداع فائدة ترتيب الحواجب فلا  
يحصل له المصاحبة للصون تلك الحواجب الترتيب وهذا معلوم مما قبله فلا فائدة  
للاعلام به (قوله فاعلم العامل الخ) أي ويكون ذلك مجازا مرسلا لان باب  
التضمين كما زعم البعض (قوله أو اعتقد الخ) عطف على يجب من عطف الانشاء  
على الاخبار للضرورة او جريا على القول بجواز الرابط بلغة اعتقد الخ بالمتداعلي  
جعل يجب خبرا عن النصب بخلاف تقديره عامل له (قوله فهو كل رجل الخ)  
المراد به ما ذكر كل تركيب قد فيه قديم القبول السابقة (قوله وهو ما اقتضاه  
اراد التلظم) حيث يوجب مع الايجاب القياسية ولم فيه على كونه جماعيا (فائدة)  
قال القاضى إذا اجتمعت الحاصل فقدم المفعول المطلق ثم المفعول به الذى تعدى  
اليه العامل نفسه ثم الذى تعدى اليه بواسطة الحرف ثم المفعول فيه الزمانى  
ثم المكانى ثم المفعول به ثم المفعول معه فترتب ضربا يزيد ابسوطا ثم اهرانا تأديا  
وطولع الشمس اه باختصار والظاهر أن هذا الترتيب اولى لا واجب

• (الاستثناء) •

السبب والتمازأنتان وهومن الذى يبنى العطف لأن المستثنى مطوف عليه

وما شأنك وعمر لأن العطف على الضمير الجزوى  
من غير إعادة الحار تمنع عند الجمهور  
فتبين النصب على المبة هذه احثا يمكن  
النصب على المبة كما رأيت فاما اذا امتنع مع  
امتناع العطف وهو رابع الأقسام وذلك  
كما في نحو قوله عطفنا بنا وما باردا وقوله

اذا ما الغايات برز يوما

وزجج الحواجب والصونا

وزجج الحواجب والنصب

فان العطف تمنع لاتقاء المشاركة

على المبة تمنع لاتقاء المصاحبة في الأول

واتقاء فائدة الاعلام بما في الثاني فاعلم

العامل المذهب كوربما لم يصح انصابه عليها

فأول عطفها بالانها فتبين من كمال ذهب

السبب الجري والمأزق والمرد وأبو عبيدة

والاصمعي والنيزدي (أو اعتقد اهتمام

عامل) ملائمتها بعد الوانصبة والى هذا

أي وسبقها ماء وتكلم الصون والى هذا

ذهب القراء والفارسي ومن تبعهما (فيه)

يقى من الأقسام قسم خامس وهو تعين العطف

وامتناع النصب على المبة فهو كل رجل

وضمته واشترط زيد وعمر وجاه زيد وعمر

قبله وبعد ما تحى (فائدة) ذهب ابو الحسن

الاخفش الى ان هذا الباب يحكى وذهب

غيره الى انه مقس في كل اسم استكمل

التركيب السابقة وهو ما اقتضاه اراد التلظم

وهو الصحيح والله تعالى أعلم

• (الاستثناء) •

بإخراجه من حكم المستثنى منه أو بمعنى الصرف لانه مصرف عن حكم المستثنى  
 منه (قوله الاستثناء هو الإخراج الخ) أظهر لأن الاستثناء في الترجمة بمعنى  
 المستثنى دليل ذكره في المنصوبات والاستثناء المعروف بالمعنى المصدرى (قوله  
 لما كان داخلا) أى في مفهوم اللفظ لانه وإن كان تاريا من أول الامر في النسبة  
 أو المراد بإخراجه ما كان داخلا أظهر وأخروج ما يتوهم دخوله فلا ينافى ما قاله أنه  
 يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الامر بحيث يكون المستثنى منه مستعملا  
 فيما عدا المستثنى والاستثناء قرينة على ذلك فلا يلزم التناقض بأدخال الشيء ثم  
 إخرجه والصحيح ثم الإيمان في الاله الا الله (قوله فالإخراج جنس) لشعوره  
 المخرج وغيره كالإخراج بالصفة وبذل البعض والشروط والقيود نحو قصر رتبة  
 مؤمنة أكل الرغيف لثقه اقل الذي من حارب وأتموا الصيام الى الليل قاله  
 المشرح (قوله يخرج التخصيص) أرواده التخصيص بالوصف والاضافة  
 لشروعه فيها وبضوء التقييد بالقيود والشروط والحال والبدل ونحوها فلا يقال  
 ان الاستثناء من التخصيص (قوله يشمل الداخل حقيقة الخ) قال سبهم الوجه  
 ان يقال الداخل حقيقة لفظا أو تقدير فان المستثنى في الاستثناء المخرج داخل  
 حقيقة الان الدخول تقديرى من حيث ان المستثنى منه الذى هو محل الدخول  
 مقدر لا موقوف (قوله ما استنتج الا) أى الاستثنائية أما الوصفية فستأتى  
 في الشرح (قاعدة) قال في الهمع الاستثناء في حكم جملة مستأنفة فلا يقدّم  
 معمول تالى الاعيان فيمنع ما أنازيد الاضارب ولا يؤخر معمول متلوها عنها فيمنع  
 ما ضرب الازيد عمرا او ما ضرب الاهرا زيد وما من الازيد بصير والاعلى اعتبار عامل  
 يفسره ما قبله ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته فيؤخر تأخيرهما نحو ما قام  
 الازيد أحد وما صرت باحد الازيد اخبر من عمرو وأجاز الكسائى تأخير المعمول  
 من فوعا كان أو منصوبا أو مجرورا واستدل بقوله فلما دنى الاغراما كلامها  
 وقوله وما كتب الا ما جدد ضربا منس وقوله تعالى وما أرسلنا من قبلك الا رجالا  
 الى قوله بالنبات والزبر ووافقه ابن الانبارى في المرفوع والأخض في الطرف  
 والمجرور والحال نحو ما جلس الازيد عندك وما من الاغرويك وما جاء الازيد  
 راكبا واختاره ابو حيان اه باختصار وقوله ويستثنى من هذا المستثنى منه وصفته  
 أى وما فرغ له العامل نحو ما ضرب الازيد (قوله مع غمام) أى غير مفرغ  
 في ضمير الشارح اشارة الى ان التام بمعنى التام أى مع العجل التام ولا حاجة الى  
 ذلك اذ يصح إبقاء التام على مصدرية أى مع ذكر المستثنى منه أى ولو بالضمير

المستتر (قوله موجبا كن) أى العامل السام وعلى هذا التعميم يكون قوله  
الآتى وبعدنى الخ تنصيلا لما جمل هنا ويجوز أن يقيد ما هنا لا يجب بقرينة  
ما بأنى فكون مقابلا وهو أظهر والمراد بالانصباب على الأقل ما بين الواجب  
والجائز وعلى الثانى الواجب (قوله متضمن انخافا) فيه نظر فان الانصباب ياتر في لغة  
حكاها أبو حسان وشرح عليها قراءة بعضهم شذوذ آخر وامنه الأقل منهم وسيأتى  
انه في تأويل لم يكونوا مبنى بدليل من شرب منه فليس معنى قال شيئا الظاهر ان  
الوجوب اضافى بالنسبة لامتناع الانصباب فلا رد أنه يجوز في الاسم بعد الاى التام  
الموجب رفعه على انه مبتدأ مذ كور الحبر أو محذوفه وهو يكون المستثنى  
حيثما جملته كما قاله القصارضى وغيره اه وظاهر اطلاقه جريان ما ذكر في المتصل  
والتقطع ولا يبعد فيه بل ياتى فيه عبارة الله مابى اعلم ان المستثنى المتقطع قد  
يكون مقرودا كما تقدم وقد يكون جملة نحو تولدت عليهم بمسيطر الامن وتولى نصر  
فعليه الله العذاب الاكبر قال ابن خروف من مبتدأ ويضيه الله الخبر والجمله  
في موضع نصب على الاستثناء المتقطع قلت وأعمل الاكثرون عذبه هذه الجمله في الجمل  
التي لها محل من الاعراب ويقتضى ان تعد على هذا اه أقول من عذها هنا صلح  
المغنى فانه قال والحق انها تسع والذي اهلوه الجمله المستثناة والجمله المبسوطة اليها  
ومثل الاولى بالآية وتصل كلام ابن خروف فيها وقراءة بعضهم فشر وامنه الأقل  
على قول القراء ان قليل مبتدأ حذف خبره أى لم يشر بوا تم قال وأما الثانية فنحو  
سواء عليهم أأنذرتهم إذا عربوا سوا منبر وأنذرتهم مبتدأ ونحو تسع بالمعنى خبر  
من ان زاء اذ لم يقدر الاجل ان تسع بل قد تسع فانه لمقام السماع كان الجمله  
بعد الظرف في نحو ويوم نسير الجبال وفي نحو أأنذرتهم في تأويل المصدر وان لم يكن  
معها حرف ما كن اه ومتى كن ما بعد الاجله فالأصحى لكن ولو كن الاستثناء  
متصلا كما في الله مامسى عن وضع النسخم لكن ان نصب تالى الاصحى كلكن  
المشذوذ وان رفع فكأنخفة (قوله سواء كن المستثنى متصلا) هكذا في نسخ  
وعليه قمر ضاء للمثمل والتقطع ظاهران لا يحتاج صحتها الى تقدير لكن الانهر  
جمل الاتصال والاضطاع وصفين للاستثناء المستثنى وفي نسخ سواء كان الاستثناء  
متصلا وهو الموافق لانه لم يكن عليه يحتاج صفة تعرضه للمثمل الى تقدير أى وهو  
ذوما كن بعضا أى وهو الاستثناء صاحب المستثنى الذي كان بعضا وكذا تعرف  
المتقطع والصحيح ان الاستثناء حقيقة في التصل مجاز في المتقطع لتبادر التصل منه  
الى القوم عند التبرع عن القرائن وهذا شأن الحقيقة وقيل مشتركة لفظي فيها وقيل

موجبا كن أو غير موجب (نصب)  
الاتصاف مع الموجب متضمن انخافا  
المستثنى متصلا

معنوى (قوله ما كان بضامن المستثنى منه) اولى من قول غير ما كان من  
جنس المستثنى منه لانه يصدق على تمام القوم الاجراء وجاهلوك الا ان يزيد مع  
انهم من المتقطع وتاويل الجنس بالتوسع لغير ورود الاول والثاني ولا يخرج  
عنه نحو آخر فتزيد الايدي مما كان فيه المستثنى جزء من المستثنى منه مع انه من  
المتمل ويعلم من هذا ان المراد بالضم في التعريف ما يشمل الفرد والجزء واعتراض  
على تعريف المتقطع بما ذكرناه لا يخلل الاستثناء في قوله تعالى لا يدقون فيها الموت  
الا الموت الاول وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة  
عن تراخى منكم فان المستثنى فيما بعض من المستثنى منه ومن جنسه مع ان  
الاستثناء منقطع فينبغي ان يقال ان الاستثناء المتمل ان يحكم على ما بعد الامثلة  
وهو بعض مما قبلها فيض ما حكم به على ما قبلها فان قدأ أحد القدين كان منقطعاً  
فتفقد القيد الاول فهو تمام القوم الا ما وافق الثاني فهو الاثنين فانه لم يحكم على  
الموت الاول بذوقهم لها في الجنة الذي هو تقيض عدم ذوقهم لها في الدنيا وعلى التجارة  
عن التراخي بعد منع اكلاها بالباطل التي هو تقيض منع اكلاها بالباطل الا فاده  
الشهاب القراق واهل منه ان قال في تعريف المتمل اخرج شيء من قبله قبل الا  
مثلاً (قوله او منقطعاً) شرطه ان ياسب المستثنى منه فلا يجوز تمام القوم  
الا ان يأتوا وان لا يسبق ما هو في خروج فلا يجوز صلت الخليل الا الا بل يختلف  
صوت الخليل الا الا بل قل شيئاً الاول عن الحلبي والثاني عن الشارح وصرح به  
الدماميني (قوله لا ما قبلها بواسطتها) هذا رأى السراي وعزاه ابن عصفور وغيره  
الى سيبويه والفارسي وجماعة من البصريين وقال الشلو بين هو مذهب المحققين  
وعمدل عن قوله في التسهيل لا بما قبلها معذريتها لان التعدي انما هي معروفة في  
الفعل وشبهه فلا تتناول عبارته بحسب الظاهر فهو قول القوم اخوتك الازيد اكذا  
في الدماميني وانما قال بحسب الظاهر لانه اذا اول اخوتك بالمتنسبين لك بالاخوة  
كان من شبه الفعل وقوله ولا مستقلاً معطوف على محل بواسطتها وهو النصب على  
الحال (قوله على ما أشعر به كلامه) حيث قال ما استنتت الا وسقوله وأنت الا  
الح بناء على ان المراد القاروها عن العمل وظاهر كلامه ان الخلاف في عامل المتقطع  
أشياء يؤخذ من كلام ابن الحارث ان عامله الا بالاتفاق فانه قال بعد ذكر الاقوال  
وهذا كله في التصل وأما المتقطع فان العامل فيه الا وعلمه اقيه عمل لكن ولها خبر  
يقترب بحسب المعنى ومنهم من يحيز اظهاره ومنهم من يقول انه حينئذ كلام مستأنف  
اهل لكن قال الدماميني بعد نقله كلام ابن الحارث هذا ما منه وقال الرضى أما

وهو ما كان بضامن المستثنى منه  
او منقطعاً وهو ما لم يكن كذلك وسواء كان  
مستقلاً على المستثنى منه أو متصلاً عنه بقول  
تمام القوم الازيد ونخرج القوم الا بصدا  
وقام الازيد القوم ونخرج القوم الا بصدا  
وهكذا نقول مع عامل النصب والجر (نصب)  
ناصب المستثنى هو الا ما قبلها بواسطتها  
ولا مستقلاً ولا استثنى ضميراً خلافاً لرأى  
ذلك على ما أشعر به كلامه وصرح باختصاره  
في غير هذا الكتاب



المتقطع فذهب سيبويه أنه أيضاً متعصب بما قبل الامن الكلام كما تعصب المتصل به  
فما بعد الاعتداء مفرد سواء كان متصلاً أو متقطعاً فهي وان لم تكن حرف عطف  
الا انها كذلك العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح أن  
الواضحة بعدها نحو زيد غني الا انه شقي والتأخرون لما رأوها معني لكن قالوا انها  
التاسبة بنفسها فصب لكن لاجلها وخبرها في الاغلب محذوف نحو جاءني القوم  
الاجبار أي لكن حمارالم يجيى قالوا وقد يبيى خبرها ظاهراً نحو قوله تعالى  
الاقوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في المتقطع بمعنى سوى  
واتصاف المستثنى بعدها كاتصافه في المتصل وتأويل البصريين اولى لان المستثنى  
في المتقطع يلزم مخالفة له لقلبه نصاً واثباتاً كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانه قول  
لي علك ذلك تارة ان سوى الذي تارة الثاني وذلك اذا كان مقصوداً أيضاً لكن للاستدلال  
والا في المتقطع كذلك لانه تارة في فهم الحاطب دخول ما بعده في حكم ما قبلها مع  
انه ليس بداخل اعم بعض حذف (قوله مختص بالاسماء) اعترض بأنها  
دخلت على الفعل في نحو نشدته الله الا قلت كذا وأوجب بأنها داخله على  
الاسم تأويل اذا المعنى لا أساساً للاختلاف كذا (قوله فيصبي في الخ) لو قال  
فهي عاملة لا تفتت نصية القياس الذي ذكره من الشكل الاول التي أشار إليها  
بشبهه فيصبي في الخ (قوله ما لم توسط) أي لان العامل حيث ذهب لم يلعبها  
وهو اقوى منها فقدم عليها (قوله ان كان التفرغ محققاً) اهدم شيء في القنط  
بشغل به العامل (قوله وجوز ان الخ) أي لان ما يشغل به العامل في نية  
الطرح كإساق في الطرح باعتبار التفرغ المقدر والنصب باعتبار وجود ما يشغل به  
لتظاير رد عليه انه لا يتأتى ان يكون العامل مفرغاً الاعلى القول بان العامل  
في البدل هو العامل في البدل منه والصحح ان العامل فيه مقدّر فلا تفرغ للعامل  
المذكور ولا يحقق ولا مقدّر تفرغ العامل المقدّر محقق ويمكن دفعه بأنه لما كان  
عامل البدل غير ظاهر وكان العامل المذكور طالبا في المعنى للبدل وكان البدل  
منه في نية الطرح كان العامل المذكور باعتبار عدم ظهور عامل البدل ويكون  
البدل منه في نية الطرح مفرغاً للبدل (قوله وتسميها اليها) عطف تفسير على  
تضييف (قوله تفرغ من التسمية) أي نسبة الجمله قبله مشتبه أو مشتبه وهل  
بصري في حكم المسكوت عنه او الاستثناء من التثنية ومن الاثبات في قولان  
يحتل كلام الناحر كلالهما خلافاً لبعثهم والصحح الثاني وعليه فهل هو منطوق  
أو مفهوم قولان (قوله فلما نالت الحروف الجارة الخ) يراد عليه الجز بجزلا

وقال انه لم يهشموه والمبدلة والجرياني  
ومشى عليه وله لانها حرف مختص بالاسماء  
غير متفرغ منها منزلة الحرف وما كان كذلك  
فهو عامل فيصبي في الا ان تكون عاملة عالم  
توسط بين عامل مفرغ ومعمول تلقى وجوبا  
ان كان التفرغ محققاً فهو ما لم توسط  
وجوز ان كان مقصوداً فهو ما لم توسط  
الا في نية فانه تقدير ما لم توسط لان احد  
سبل عمل المبدل لان عمل الجز لم يفرغ  
واتمالم بعمل الجز لان عمل الجز لم يفرغ  
تضييف معنى الانفعال الى الاسماء وتسميها  
اليها واللايست كذلك فانها لا تنسب الى  
الاسم الذي بعدها بل تفرغ من النسبة  
فلما نالت الحروف الجارة لم تعمل عليها

وعدا فكان الاولى ان يقول ما في شرحه على التوضيح وانما لم يعمل الجزاء لموافقته  
 الفعل معنى كما (قوله وانما لم يميز اتصال الضمير بها الخ) دفع لما يقال لو كانت الا  
 عاملة لحاز اتصال الضمير بها لان الضمير يحمل بعامله (قوله لان الاتصال ملزم  
 الخ) أى لعدم علمها في حال التفرغ (قوله ولو معنى دون لفظ) نعرض  
 الشارح للتي لفظا ومعنى والتي معنى فقط ولم يذكر التي لفظا فقط نحو لاجسه  
 الا المظهرين لانهم في المعنى ويمكن ادراجه في التهي بان يراد به التهي ولو معنى  
 فقط كما في الآية فان التي فيها معنى التهي وكافي قوله تعالى ومن يؤلمهم يومئذ بده  
 الامتص فالتي لفظا فانه شرط في معنى التهي أى لا قولوا الادبار الامتص فمن قائل ومن  
 التي معنى فقط وباب الله الان يتم نوره أى لا يريد الله الا ذلك وانما الكبيرة الاعلى  
 الخاشعين أى لا تسهل الاعليم لكن هذه الامتص من التفرغ التي ليس الكلام  
 فيه الا ان يقل رجل يقول ذلك الازيد اى لا رجل يقول ذلك الازيد واما قولنا في  
 فيها ضمني لا قصدى فاذا قلنا لوجاهة اخبرنا الازيد اكرمتهم بعين النصب واما  
 لو كان فيها محالة الاية لفسدنا فالاجتهاد غير كافي بل عن ابن هشام وسجي  
 في التشرح (قوله وهو الانكارى) مراده ما يشمل التوبيخ والفرق بينهما  
 ان المستفهم عنه في الاول غير والع ومذمبه كاذب وفي الثاني واقع ومذمبه صادق  
 وان كان معلوما فالمراد يكون الثاني في معنى التي انه معنى ثنى الانباء واللباقة  
 ويقال للاول الاطالى ايضا (قوله انصب اسباع ما اتصل) أى ان لم يطل  
 الفصل بين التابع والمتبوع ولم يمكن رد الكلام فنحن استثناء ولم يتقدم  
 المستثنى على المستثنى منه كما ساق في المتن والا كان المختار انصب نحو ما جاء في أحد  
 حين كتبنا لها هذا الازيد لان اختصار الاسباع لثنا كل المستثنى والمستثنى منه  
 ومع طول الفصل لا يبين ذلك ونحو ما قاموا الازيد اورد القول قائل قالوا الازيد  
 لم يطابق الكلام ودعوى بعضهم بعين النصب في هذه الصورة مردودة كما أفاده  
 اقدمنا من بل نازع أو جيلان في اختيار النصب فيها وفي الصورة قبلها كما في الجمع  
 ونحو ما قام الازيد أحد واذا انتقص التي أو انتهى بالاكثاف في حكم الاثبات  
 فينصب ما بعد الاثباتية نحو ما شرب أحد الماء الازيد ولا تأكلوا الا اللحم  
 الاعرا وما ضربت أحد الاقاما الا بكرا فهذه ونحوه بمنزلة ما لا تنهى فيه ولا تنهى  
 اذ المعنى شربوا الماء الازيد او كلوا اللحم الاعرا ومررت بهم فأتيت ابا بكر اقاله  
 الدمايين وظاهر المتن والشرح اختيار الاسباع على البدلية في صورة نصب المستثنى  
 منه أيضا نحو ما ضربت أحد الازيد او بهصر في المعنى قال الدمايين ومقتضى

وانما لم يميز اتصال الضمير بها لان الاتصال  
 ملزم في التفرغ المعنى والمقتضى لا يتم مع  
 عدم التفرغ لمعنى الباب على سن واحد اه  
 (وبعدني) ولو معنى دون لفظ (أو كنى)  
 وهو التهي والاستفهام الموقول بالتي وهو  
 الانكارى (انصب) أى اختبر (اسباع)  
 لما قبل الا في اعرا به قبله بعد  
 ما اتصل  
 التي لفظا ومعنى ما قام أحد الازيد وما رأت  
 أبعد الازيد او ما ضربت بأجل الازيد

لعلم قاصد  
 ان زيدا  
 يا بني محمد  
 انتم

التعليل يتنا كل المستقي والمستقي منه تساوي البدلية والنصب على الاستثناء  
 في هذه الصورة (قوله وبالصرية) أي في الرطة المنصرمة من معقل الرمل  
 والخلق يقتضيان البالي والعاقى الفارس والنوى شون معنومة وهذه ما كسة  
 خفية حول انشاء فتسنع لتدخول ما المطر والتدمعروف (قوله ومن ينظر  
 الذنوب) أي أي موجود أي ليس موجود ينظر الذنوب الا الله فاندفع ما قيل ان  
 الكلام في الاستثناء من كلام تام وما في الاية مفرغ (قوله الاول المستثنى)  
 أي وحده على المشهور وقال غير واحد من المحققين المستثنى مع الان البدل يحل  
 محل الاول فيقال ما قام الازيد ولا يقال ما قام زيد ويند لا يرد الاعتراض الذي  
 سيد كره الشارح ولا يخرج على هذا القول عن كونه بدل بعض لان الازيد يعني  
 غير زيد وغير زيد بعض أحد لصدق أحد زيد وغيره هذا هو الاظهر ونقل شيخنا عن  
 الشارح ما يفيد انه على هذا بدل كل من كل ووجهه ان غير زيد نفس المتني عنه  
 القام في الواقع وان كان بعض مدلول لفظ أحد لفة (قوله بدل بعض)  
 ولا يحتاج هنا إلى ضمير رابط لان الاقرنية على ان الثاني كان بعض ما يتاوه الاول  
 لولا حاله الدامسي (قوله عطف متني) أي لان الاعتداهم من حروف العطف  
 في الاستثناء خاصة تصرح بورد الجمهور مذهبهم باطراد نحو ما قام الازيد وليس  
 لنا حرف عطف على العامل باطراد وأجاب ابن هشام بأنه ليس تاليا في التقدير  
 اذ الاصل ما قام أحد الازيد قال الدمايني لكن يلزم عليه جواز حذف المعطوف  
 عليه باطراد والقرض انه غير مطرد (قوله قال أبو العباس الخ) اعتراض على  
 مذهب البصريين واعتراض أيضا بان بدل البعض لا يفيد من ضمير ربطه بالبدل  
 منه وهو مقفود في نحو ما قام أحد الازيد وجوابه ان خصوص ربطه بالضمير غير  
 واجب انما الواجب عطف ربطه وهو حاصل في المثال بالادلة لانها على اخراج الثاني  
 من الاول وكونه بعضا منه كما مر عن الدمايني (قوله وهو موجب ومتبوعه  
 متني) أي ويجب تطابق البدل والبدل منه انبثا وتضاوح محل الجواب مع ذلك  
 والسؤال والجواب متبعا على القول بان البدل هو المستثنى وحده دون القول  
 بأنه هو مع الا وهو المتهوم من قول الرضى كما جاز في نحو مررت برجل لا نظرف  
 ولا كرم ان يجعل حرف المتني مع الاسم بعده مفعلة والاعراب على الاسم كذلك  
 يجوز في ما جاء القوم الازيد ان يجعل قولنا الازيد بدلا والاعراب على الاسم اه  
 ونقله الدمايني عن بعض الفضلاء ولده (قوله في عمل العامل) أي مماثل  
 العامل لمعارف أي قطع النظر عن المتني والاثبات قولهم هو المقصود بالتسمية

وشاه بعد الذي معنى ذون لفظ قوله  
 وبالصرية منهم مثل خلق  
 عاف نفسه الا النوى والوئدة  
 فان تغيير بعض لم يسق على حاله ومثال  
 شبه المتني لا يضم أحد الازيد وهل قام  
 أحد الازيد ومن ينظر الذنوب الا الله  
 (تنبيهات) الاول المستثنى عند البصريين  
 والحال هذه بدل بعض من المستثنى منه  
 وعند الكوفيين عطف متني قال أبو العباس  
 نطب كلف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه  
 متني وأجاب السيد افي بأنه بدل منه في عمل  
 العامل فيه ونحالفهما في المتني والايجاب  
 لا يمنع البدلية

أى نسبة مثل العامل يقطع النظر عن التني والاثبات (قوله كأنه لم يذكر) أى  
ولا تعلق التني والاثبات بذلك (قوله وقد يتخالف الموصوف والموصف) الظاهر  
أنه لا يتعدى وجوب واقتضى البدل والمبدل منه بان يتخالفهما فى ذلك نظر وهو  
تخالف الصفة والموصوف فحقت ما ذكره البعض ومثلهما المعطوف والمعطوف عليه  
نحو قام زيد لا عمرو (قوله إذا تعدل البدل على اللفظ الخ) التحليل لذلك بلا أحد  
فيها لا زيد يدل على أنهم أرادوا باللفظ ما يشمل المحل المحدد بدخول العامل  
الموجود فان التني فى المثال التابعة لتصب محلالاتها سم (قوله ابدل على  
الموضع) قال البهوتى أقول ما الحكمة فى ارتكاب هذا التكلف مع ان القاعدة  
أنه يقتصر فى التابع ما لا يقتصر فى التبوع ومثاله بنحو قوله تعالى اسكن أنت  
وزوجك الجنة كما يرى أنه أى فهل لا جز ما بعد الا فى المثال الا فى والاخير نصبه  
فى الثانى والثالث بناء على هذه القاعدة وبرده قصر مع بعض المحققين بان ذلك ليس  
قاعدة مطردة فى كل محل بل معناه قد يقتصر الخ (قوله ولا أحد فيها الا زيد) برفع زيد  
مرعاة لمحل لاسمها واسمها قبل دخول التلخيص أما الاول قال السه فى المعنى  
ووجهه بانها فى موضع رفع بلا بناء عند معيونه ويصح احلال البدل محلها  
فقال زيد فيها واستشكله الدمامى واستثنى فى باب لا تأويل كلام سيويه بما رجحه  
الى الثانى وأما الثانى فنتله فى المعنى عن الاكثرين واستشكل بعدم صحة احلال  
البدل محل المبدل منه وأجاب التلويين بأن هذا الكلام على وجه ما فيها أحد الازيد  
وهذا يمكن فيه الاحلال بان يقال ما فيها الازيد وهذا القول الثانى انما يأتى على عدم  
اشتراط وجود طالب المحل وذهب كثير الى أنه يدل من الضمير المستكن فى الخبر  
والاقوال الثلاثة تأتى فى رفع الاسم الشريف من كلمة التوحيد لكن على الاول  
يذكر الخبر عند الاحلال فيقال الله موجود كما فى المعنى وعلى الثانى يكون الاحلال  
لكون المعنى ماقى الوجود الله الا الله وهذا يمكن فيه الاحلال وقيل رفع الاسم  
الشريف على الخبرية وضعفه فى المعنى بما نقله الدمامى جوابه ومضى فى باب لا كلام  
فى ذلك وقد نصب على الاستثناء من الخبر المستكن فى الخبر المقدّر (قائده)  
قال فى المعنى يجوزنى نحو ما أحد يقول ذلك الا زيد برفع زيد بدلا من أحد وهو  
الختار وأدلا من خبره ونصبه على الاستثناء فرقه من وجهين ونصبه من وجه ونحو  
ما رأيت أحد يقول ذلك الا زيد انصبه من وجهين ورفعه من وجه ومن يحينه  
مرفوعا قوله فى ليله لا ترى بها أحد \* يحكى علينا الاكوا کہا اه  
وقوله وهو المختار أى لأن الابدال من صاحب الضمير ارجح لانه الاصل ولانه لا يجوز

لان سبيل البدل ان يجعل الاول كأنه لم يذكر  
والثانى فى موضعه وقد يتخالف الموصوف  
والصفة ضميا وانما يتصور موت بربدل  
لا كرم ولا لبيب الثانى اذا تعدل البدل  
على اللفظ ابدل على الموضع فهو ما جاء به من  
أحد الازيد ولا أحد فيها الا زيد

الى التاويل الذي في الابدال من الضمير وهو ان حصة الابدال من الضمير لتعمل التي  
 للضمير معنى لان معنى ما أحد يقول ذلك لما يقول أحد ذلك ولا بد من جعل رأى  
 في مثله الثاني على أنه قد سمي به جواز الابدال من الضمير يكون صاحب  
 مستد في الحال أو في الاصل وقال الرضي انما لا يرى مسمع غير الابتداء وفواضله  
 أيضا بالابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا قيل اني عامل ذلك  
 الضمير فهو ما قلت أحد اني في الابدال المعنى ما انصف أحد كلمته الازيد  
 بخلاف لا أؤذي أحد اي حدة الله الازيد فلا يجوز الابدال من ضمير وحده لان  
 التوحيد ليس ينسب الى الابدال قط اه دما بيني وبينني (قوله الانبي) بالرفع  
 لمراعاة محل شيئا قبل دخول التاميز على عدم اشتراط وجود الطالب للعلل  
 وعلى اشتراطه فيعمل شي غير مبتدئ لمخوف أي هو شي لا يعبأ به والاحتياط يعني  
 لكن (قوله لا يزاد ان في اليعجاب) أي على غير مذهب الاقتصار والمراد لا يزاد ان  
 فاسا فلا يرد بحسبك درهم وكلي بالله لتصوره على السماع (قوله الامر أنك  
 بالنصب) كلامه مبني على ان التمسك على الاستئذان من أحد وقدر الخشعي من  
 تفريع قراءة الا كبر على الفقه المبرجوة وان جوزه بعضهم فجعل النصب على  
 الاستئذان من أهل والرفع على الاستئذان من أحد فاعترض بلزوم تناقض القراءتين  
 لاقتضاء النصب كون المراد غير مسرى به والرفع كونها مسرى بها لان الالتفات بعد  
 الاسراء ورد بان اخر اجابهم من أحد لا يقتضي انها مسرى بها بل انها معهم فيجوز ان  
 تكون مرت بنفسها وقد روي انها تسبهم وانها لا تقتضي ان العذاب فصاحت  
 فاحياها جرح فعلها وقال في المعنى الذي اجز به ان قراءة الا كبر لا تكون مرجوحة  
 وان الاستئذان من أهل على القراءة بين دليل مقبول ولا يلتفت منكم أحد في قراءة  
 ابن مسعود وان الاستئذان منقطع لسقوطه في آية اخرى ولان المراد بالاهل المؤمنون  
 وان لم يكونوا من أهل ميتة ووجه الرفع انه على الابتداء وما بعده الخبر كما في آية كانت  
 عليهم عيسى (قوله تقول ما أقام أحد الاحياء) نقل عن القراء ان أحد  
 اذا كان في سياق النبي لا يخص بين عيسى وعليه فلا يظهر ما ذكره من ان لا يستطع  
 واعلم ان الا في المقطع يعني لكن عنده البهيزيين كما مر سابقه (قوله ومن غيب  
 فيه ابدال وقع) وعلى لغتهم قرأ بعضهم ما لم يه من علم الاتباع القن بالرفع وجعل  
 منها الرخصى على لا يلزم من في السور والارض النصب الا الله فأعرب من فاعلا  
 واقه بدلا على لفظة تم في المستثنى المنقطع ولا يجوز به تفريع قراءة السبعة على  
 لفظة مرجوحة وجعل ابن مالك الاستئذان متصلا بضمير متعلق الطرف فيذكر

وما زيد شأ الا شيء لا يعبأ به يرفع ما يعبأ  
 الاقنن وشعوبين زيد يعني الاشياء يعبأ  
 لان من والبلا يزاد ان في اليعجاب وما  
 ولا يقتدران عاملين بعده كما تقدم في موضعه  
 انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك انك  
 قرأ في السبع ما فعله انك انك انك انك انك  
 ولا يلتفت منكم أحد الامر انك انك انك انك  
 (وانصب) والخالفه اعني وقوع المستثنى  
 بدني أو شبهه (ما انقطع) تقول ما أقام  
 أحد الاحياء وما مررت بأحد الاحياء  
 لفظة جميع العرسوى تميم وعليها قراءة  
 السبعة ما لم يه من علم الاتباع القن (وعن  
 محمد فاعدا بالرفع)

لا استقر وجعل غيره من مفعول لا والقياس بدل اشتغال منه واقع فاعلا (قوله)  
 كالتمل) النسبة في مجرد جواز الابدال وان كان برهان في التصل وموجوبه  
 في المتقطع (قوله) فيميزون ما قام أحد الاحجار) فصار بدل غلط صرح به  
 الرضي وقال سم بدل كل على حطة معنى الاذمعنى الاحجار غير حجار وغير حجار  
 يصدق على الاحداه وفيه انه كيف يكون الاعم بدل كل من كل نعم ان اريد من  
 العام خاص كما يأتي نظيره مع قدبر (قوله) المعافير) جمع معفور وهو ولد البقرة  
 الوحشية والعيس جمع عيساء وهي الابل التي يخالف ما ضا صفرة (قوله) عشية  
 منصوب على الظرفية بابا هـ في البيت السابق مكانها أى مكان الحرب والمشرق  
 نسبة الى مشارف وهي قرى من ارض العرب تدور من الريف يقال سيف  
 مشرق ولا يقال مشارق لان الجمع لا ينسب اليه لا يقال جعفرى قاله العيني وفي  
 المصباح مشارف الارض اعاليها الواحد مشرف وزان جعفره فظن ان المنسوب  
 اليه جمع واقع على القرى المذكورة وان القياس في النسبة الى مشارف مشرق  
 لان القياس في النسبة الى الجمع ان تنسب الى مفرد تقول البعض نسبة الى مشارف  
 على غير قياس فامد بالمعنى اسم فاعل الماضي حته (قوله) وعامله) أى السنان  
 وهو ما يله (قوله) شرط جواز الابدال الخ) يشعر بهذا الشرط قوله فيه ابدال  
 لان من شأن البدل ان يصح وقوعه موقع البدل منه من حيث هو مقصود بالحكم  
 سم (قوله) يمكن تطلعه على المستثنى) بحيث فيه شيئا بما ضا له ان كان المراد  
 مع الابان يقال ما قام الاحار وليس بها الا المعافير لم وافق ظاهر قوله اذ لا يقال  
 زاد النقص ولا تقع الضرر وان كان المراد بدون الاشكال علينا البيت اذ لا يقال  
 ليس بها المعافير لقساد المعنى ويمكن دفعه باختبار الشئ الثاني وان المراد امكان  
 التسلط ولو في مادة أخرى فافهم (قوله) وجب النصب) أى على الاستثناء  
 المنقطع من المذكور قبل الا كهذا المال وزيد لا على القولية والاستثناء مفرغ  
 كازعمه النحويين لانه لا منسبة بين النقصان والزيادة كذا قبل وبحته  
 الدمامي حتى بأن مراتب النقص متفاوتة فاذا أخذ من المالحمة ثم مرة أخرى  
 فهو في المرة الاخرى يزيد في النقص على المرة الاولى قال وماذا يفعلون في نحو مال  
 زيد انقص من ملل عمرو وكيف يفهمون ان انقص مسقة تفضل مع ان اسم  
 التفضل ما اشتق من فضل الموصوف بزيادة على غيره اه أى فيصير ان يكون هذا  
 المال زاد نقص غيره بسبب أخذه من هذا الغير متلا بعد الاخذ منه أولا والمراد  
 بوجوب النصب امتناع الابدال والا فيصير زوجه على الابتداء وان لم يحذف

كذلك التمل فيميزون ما قام أحد الاحجار  
 وما مررت بأحد الاحجار ومنه قوله  
 وبلدة ليس بها عيس  
 الا المعافير والالعيس

وقوله  
 عشية لا تقف الا على مشارفها  
 ولا تنبل الا على مشارفها

وقوله  
 وبنت كرام قد تكينا ولم يكن  
 لنا خاطب الا السنان وعامله

(نبيه) شرط جواز الابدال عندهم والمادة  
 هذه ان يكون العامل يمكن تطلعه على  
 المستثنى كما في الامثلة والنحو اذ فان لم يكن  
 تطلعه وجب النصب اتفاقا

نحو ما زاد هذا المال الاما تقيص وما تقيض  
زيد الاما ضراد الا قال زاد التقيص ولا تقيض  
الضرر وحيث وجد شرط جواز الابدال  
فالارجع عندهم نصب ٥١ (وغير نصب)  
مستثنى (ما بين) على المستثنى منه (في التي  
قدياًني) على قلة بأن يفرغ العامل له ويجعل  
المستثنى منه تابعاً له كقوله  
لأنهم يرجعون منه شفاعته

اذا لم يكن الا لثنيون شافع  
قال سيويه وحديثي يونس ان قوما يوقن  
ببرئتهم يقولون مالي الاول ناصر (تبيين)  
المستثنى منه حيث بدل كل من المستثنى وقد  
كان المستثنى بدل بعض منه وتظهر في ان  
التبوع آخر ضار تابعاً ما مرت بملك أحد ٥١  
(ولكن نصبه) على الاستثناء (اختارن ورد)  
لانه التقيص الثالث ومنه قوله  
ومالي الا آل أحد شعبة

ومالي الا مذهب الحق مذهب  
نصيب آل ومذهب الاول واكثر بقوله في  
التي عن الايجاب فانه يعين نصب كما تقدم  
(تبيينه) اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى  
منه فنه مذهباً أحد هه لا يكثر بالصفة  
بل يكون البدل مختاراً كما يكون اذا لم تذكر  
الصفة وذلك كما في نحو ما فيها احد الاول  
صالح كأنه لم تذكر صالحاً وهذا رأي سيويه  
والثاني ان لا يكثر تقديم الموصوف بل  
يقدر المستثنى مقدماً بالكلية على المستثنى  
منه فيكون نصبه واجهاً وهو اختيار المبرد  
والماتري في الكافية وشراحها وعدي  
ان نصب والبدل مستويان لان لكل  
منهما مكاناً لا ٥١

تقديره في المثال لكن التقيص شأنه أو على التجربة لمحدوف والتقدير لكن شأنه  
التقيص فقط اعتراض البعض على حكاية الشارح الا حاق على وجوب نصب  
(قوله نحو ما زاد الماخ) ونحو ما عاصم اليوم من أمر الله الامن رحمته رحم  
في محل نصب لان لا لو حذف المستثنى منه ولفظ لا على المستثنى لم يصح كذا  
في الدماميني وهو مبني على ان الاستثناء في الآية منقطع أي لكن من رحمه الله  
بصحة وقبل متصل أي الا لراحم وهو الله تعالى أو الا سكان من رحمهم الله تعالى وهم  
المؤمنون وهو البنية (قوله الاما تقيص) ما مصدريه كما يؤخذ من كلام  
الشارح بعد (قوله اذ لا يقال زاد التقيص) الظاهر ان استثناء قول ذلك اذا كانت  
زاد متعدياً وأنه حال اذا كانت لازمة فتأمل (قوله وغير نصب ما بين) أي  
نصبه على الاستثناء فيشعل الغرضه على الانواع وهذا البيت قيد لقوله بعدني  
او كنتي اتعب ما تقيص (قوله مستثنى ما بين الماخ) قال سطر ولو منقطعاً  
نحو ما جاء الاحار احد فباد بأحد مضمي يقع على الجار لتصح البدلة ونحو ما جاء  
الاحار القوم فباد بالقوم مركوب القوم وهو الجار حر رماه بادني فصار جزم  
البعض بالعموم ويضغه هذا التكلف المتقنم (قوله على المستثنى منه) أي  
بدون عامله لا امتناع تقديمه عليها عند المصنف وأما قوله

خلا الله لا رجوسا والذواتما \* أعد على شعبة من عالكا

فضرورة بخلاف تقديمه على أحد ما فقط فجاء بنحو ما لا زيد القوم والقوم  
الازيد اضربت نعم ان تقدم عليها ما توسط بين جزئ الكلام نحو القوم الازيد اجاؤا  
اذا جعل زيد مستثنى من الضم في جاؤا فقبل منع مطلقاً وقبل يجوز مطلقاً وقبل  
ان كان العامل مضمراً فالواجب انكسأى تقديم المستثنى اول الكلام دماميني  
(قوله في التي) أي أو شبه التي ولم يصرح به كفاً بعله من قوله وبعدني  
أو كنتي الماخ (قوله قدياًني على قلة) وهل يقاس على هذه اللفظة اولاً قولان والى  
القياس عليها ذهب الكوفيون والبغداديون وابن مالك كما قاله السيوطي (قوله  
بدل كل) أي من كل لان العامل فرغ لما بعد الا والمؤخر عام أريد به خاص فصيح  
ايداه من المستثنى (قوله ان ورد) أي السابق أي أردت وروداً منك بالتكلم به  
أو المراد ان ورد من العرب ويحذف حتى اختيار نصبه المحكم بأن نصبه أريج  
والا فلو رد عن العرب يتبع نصباً أو استأما (قوله بل يكون البدل مختاراً) فيه  
انه يلزم عليه تقديم البدل على التبع والواجب العكس الا ان يكون منبأ على  
مذهب من يرى عدم وجوب الترتيب بين التوابع قاله الدونشري (قوله لان لكل

مرجحا) فخرج البديل فتقدم الموصوف ومرحج التصب على الاستثناء تأخر الصفة  
 (قوله سابق) تنويعه متعين لا خلال الوزن بالاضافة فتصور الشيخ خالدها  
 سهو وقوله الا مفعول سابق وقوله من ذكر المستثنى منه متعلق بفرغ وكذا قوله  
 لما بعد وورد على الشارح ان ذكر المستثنى منه ليس وصفا للسابق فكيف يفرغ  
 منه فكان ينبغي ان يقول من ارتباطه بالمستثنى منه لفظا ويمكن الجواب يجعل  
 كلامه من اطلاق المتيقن واردة الا لازم وقوله وهو أى تضييق العمل السابق  
 (قوله يكن) أى السابق أو ما بعد كالأول اعدا أى عند غير الكسائي أما هو  
 فيميز التصب في نحو ما قام الازيد بناء على مذهبه من جواز حذف الفاعل فانه سم  
 عند الكلام على شرح قول المصنف واستقر مجرورا الخ وما في قوله كالأول اعدا  
 يجوز ان تكون مصدرية ولو زائدة ويجوز العكس أى يكن كعدمه الا أى كذا  
 عدم الا فى الحكم وقول البعض ان الكلام على تقدير مضاف أى يحكم عدم  
 الاليس يثنى قال الشيخ خالده الامر فرغ جعل محذوف بضمه عدم اه وهو ظاهر  
 على قراءة عدم بالناس المجهول أما على قراءة بالناس المعلوم والفاعل ضمير مستتر  
 فيه يعود الى السابق أو ما بعد فالانصبوب على المتعولة لامر فرغ على نيابة  
 الفاعل (قوله حال ما قبلها) أى حال الفتح قبلها ولو غير عامل كالتعريف نحو  
 ما على الرسول الا البلاغ فحال هذا الفتح وهو خبرته فتختص رفق ما بعد الا  
 مبتدأ وكما فعل فى نحو ما قام الازيد فحال هذا الفتح وهو كونه فعلا لم يذكر  
 له فاعل قبل الاختصاص وقع ما بعد الا فاعلا وقس وقوله من اعراب بيان لما يقتضيه  
 ولو حذف حال لكان أخصر واقرب ثم لا تنافي بين كون نالى الا فى التضييق مستثنى  
 وكونه فاعلا ومبتدأ متلا فى نحو ما قام الازيد وما زيد الا قام لان الاول بالنظر الى  
 المعنى لان نالى الامستثنى من مقدرفى المعنى اذا المعنى ما قام أحد الازيد وما زيد شي  
 الا قام والثانى بالنظر الى الفتح فلهذا المعنى عن الثالوثين (قوله وما على  
 الرسول الا البلاغ) الواو من الآية المتلهم ما تكون واو العطف مقترنة هنا  
 كافي قطاره الآية لان كلام الشارح لطف فسال على سؤال لان الآية التى فيها  
 لفظ المين بالواو بخلاف التى ليس فيها لفظ المين فانه لا بد من الواو لئلا يمكن نسخ  
 الشارح بلفظ المين (قوله ولا يقع ذلك فى ايجاب) جوزه ابن الحارثية اذا  
 كان فحصة وحصل فأنه نحو قرأت الا يوم كذا فانه يجوز ان تقرأ فى جميع الايام  
 الا يوم كذا بخلاف ضربت الازيد اذ من المحال ان تضرب جميع الناس الازيد  
 (قوله فلا يجوز قام الازيد) لان المعنى قام جميع الناس الازيد وهو بعيد

وان يصرح سابق الا من ذكر المستثنى منه  
 (لما بعد) أى لما بعد الا وهو الاستثناء من  
 ضمير انما ضمير قوله انما لما استثنى الاحكام  
 (يكن) كالأول اعدا فاجر ما بعد ما على  
 حسب ما يقتضيه حال ما قبلها من اعراب  
 ولا يكون هذا الاستثناء الفصح الا بعدنى  
 أو شبهه فاننى نحو وما محمد الا رسول  
 الرسول الا البلاغ المين وقسبه التى نحو  
 الرسول الا الحقيق ولا تجادلوا  
 ولا تقولوا على الله الا الحقيق فالحق  
 أهل الكتاب الا بالى هى أحسن فهل يك  
 الا تقوم الازيد وأما ما يابى الله الا أن يتم  
 فلا يجوز قام الازيد أى لا يريد  
 بوجه محمول على المعنى أى لا يريد

هو قوله ما على  
 أقول لا حاجة  
 إليه كما لا يخفى  
 على من نظر  
 فى التبيين السابق  
 فى الشارح قد  
 قال المصنف  
 والى الاذا  
 انما تأمل اوجاهة  
 نحو قوله الموصوف



ولا قرينة في القالب على ارادة جماعة مخصوصة وقد يقال مثل ذلك قد يوجد  
في الشيء فهو مأمات الازيد وأجيب بأنه قليل فاجرى الحكم فيه طردا للباب  
وقد يوجب من التعليل انه يجوز اذا قامت قرينة على ارادة جماعة مخصوصة بان  
يكون المعنى عام غير يحد من الجماعة المعهودة وقد يقال هو قليل فلا يلتفت اليه  
طردا للباب نظير ما مر (قوله لم يجمع العمولات) أي العمولات بالاصالة اما  
التوابع فلا تفرغ لها الا البدل وأجزأه الرجحان في جواب البقاء والرضى في الصفات  
أيضا قاله سم (قوله الا المصد والمؤ كد) أي لان فيه تناقضا لما في اول والايجاب  
فانما ومثله الحال المؤ كدة وكان عليه ان يستثنى المفعول معه فلا يقال ما مر  
الا والتيل (قوله تناول) أي يكون مصدرا نوعا أي الاختصاص فاختلف  
المتب والمثنى فلا تنقض (قوله كما في الاشارة) فانه عمل في معاد ما على  
الرسول الا البلاغ وغيره عمل في معادى الرسول الا البلاغ لان التعليل لا يعمل  
في البتة على الرجحان ان جعل المستثنى فاعلا بالمجرور واعتداه على التي كان  
عاملا (قوله وألغ الاصح) أطلق مخالف على ان هذا الحكم يكون في الايجاب  
والتي وشبهه (قوله والاستثناء منها) عطف لازم على ملزموم (قوله بدلا منه)  
أي بدل كل من كل كمثل الساطم أو يرض من كل فهو ما أعجب الازيد الاوجه  
او استثنى فهو ما أعجب الازيد الاعله أو اضرب فهو ما أعجب الازيد الاعرو  
أي بل عرو أو فاده في التصريح بقول الشارح ان توافقا في المعنى فاصلا لخصاصه  
يدل الكل مع انه يجوز كونه عطف بيان كانه الرضى (قوله ومعلوم فاعليه)  
أي بالواو وخاصة كافي التسهيل (قوله ان اخلف فيه) الا اذا كنته غالفا  
أو اردت الاضرب اه أي يس فلا عطف بل يجب الابدال (قوله فاعلا  
بدل كل من التي) والتي نصب على الاستثناء أو جز بدلا من الهاء بدل بعض  
وعليه فيكون العلاء بدلا من التي مبنى على جواز الابدال من البدل واستشكل  
سم كون العلاء بدلا لاننا اصبنا التي على الاستثناء بأن الصحيح ان المعامل في البدل  
تقدم المعامل في البدل منه فلا يكون الاسم كدة فلا يحتاج اليه العمل في البدل  
والقرض لهما مؤ كدة فينبغي ان يجعل الملا عطف بيان اذا اصبنا التي على  
الاستثناء ليندفع هذا الاشكال ويجوز جعل الملا عطف بيان اذا جردنا التي  
بدلا من الهاء وعليه يندفع الاعتراض بالبناء على التضييق من جواز الابدال من  
البدل والحاصل ان جعل الملا عطف بيان يدفع الاعتراض على بدلية الملا المبنى  
على جز التي بدلا من الضمير والاعتراض عليه المبنى على نصب التي على الاستثناء

(نسخات) الاول الضمير في يكن يجوز  
ان يكون عائدا على سابق أي يكون السابق  
في طلبه لا بعد الا كما لو عدم الا وان يعود على  
ما من قوله لا بعد أي يكون ما بعد الا  
في تسلط ما قبل الاعلى كما لو عدم الا المصدر  
بمع التفرغ لجميع العمولات الاضربا واما  
المؤ كدة لا يجوز ما ضربت الاضربا واما  
ان تظن الاختنا فتأمله الثالث قوله سابق  
احسن من قوله في التسهيل عامل كافي الاشارة اه  
يكون عاملا وغيره عامل (وهي التي يجمع  
وأنع الا ذات نو كد) وهي التي يجمع  
طرحها والاستثناء عنها لكون ما بعدها باعلا  
لما بعد الاعلى ما بدلا من كون ما بعدها باعلا  
المعنى ومعلوم فاعليه ان اختلافه فاعلا بدلا  
(كلا قرين) الا التي الا (الاعلا) فاعلا بدلا  
سلي من التي والاثانية زائدة في جواز التأخير

(قوله والتقدير الاتقى الملا) صريح في أنه لو عبر بذلك لكان الملا بدلا عن  
 ان العامل في البدل تظير العامل في المبدل منه يصحكون العامل في العلا حينئذ  
 الاستدراك فظلم ان لا يقتضيه مقتضى أى حشفتنا الاسم على الاستثناء قاله سم  
 وسند كرفي حذف الامز يدكلام (قوله ثم غابها) بكسر القين المحجمة أى  
 غابها من غابت الشمس أى غابت (قوله ملاك من شجك) أى جلك والرسب  
 والمرل نوعان من السير (قوله فرسه بدل) أى بدل بعض لأن المراد بالعمل  
 مطلق السير (قوله وان تكرر الخ) لم يترسض المصنف والشارح لما اذا لم تكرر  
 وتعقد المستثنى قال الدماميني ما ملخصه مع الايضاح لا يجب على الاستثناء  
 بادة واحدة دون عطف شيان وموهم ذلك ان كان في الايجاب فالاول مستثنى  
 والثاني معمول عامل مغتر وان كان في غيره كذلك او الاول بدل مثال الايجاب  
 اعطيت القوم الدراهم الازيدا الدنا فتريد ما منصوب على الاستثناء والدنا غير  
 مفعول لحذف أى اعطيه الدنا ثم اؤخذ الدنا ورمثال غيره ما اعطيت أحدا  
 شي الازيدا درهما فتريد ما مستثنى أو يدل ودرهما مفعول لحذف وما ضرب  
 أحدا الاكثر خالدا ففكر ان رفته كل بدل من أحد وان فضته كمن مستثنى وخالدا  
 مفعول لحذف فتعقد المستثنى قد يكون مع تعقد المستثنى منه وقد يكون مع  
 اتحاد وجوز ان السراج كون الامين بدلين في نحو ما اعطيت أحدا أحدا  
 الازيدا همرا وما ضرب أحدا أحدا الازيدا بكرا ورده المصنف بان البدل لم يعد  
 تسمى كره الا في بدل البدل وان حق بدل البعض ان يقترن بالضمير وجعلوا في باب  
 الاستثناء اقترانه بالامتناع عن الضمير والاسم الثاني غير مقتدر بالانقضاء ومن النسخة  
 من لا يميز هذه التراكيب مطلقا ويحكم بقضاءها على كل وجه امام العطف  
 فتدبج أيضا كافي الاشئلة المتقدمة لان العطف فيها يفسد المعنى وقد يجوز  
 كافي ما جاء في أحد الازيد وعمره فالعطف في هذا المثال هو المصحح فيها يظهر  
 ولا يظهر حمل الثاني على أنه معمول لمضمر أى ويأمن عمروه وفي حاشية المفتي  
 للدماميني ان جماعة اباؤا فب شيئين بادة واحدة دون عطف وعليه متى  
 صاحب الكشف في مواضع منها لا بد خلا يوت النبي الاية فتضلل ان المستثنى  
 انصرف والحال معا وان المصروف كل منهما مقصودا لا يتدخلوا في وقت من  
 الاوقات على حال من الاحوال الا في هذا الوقت على هذا الحال اه (قوله  
 لا تؤكد) عطف على محذوف أى تأميس لا تؤكد صككا أشار إليه الشارح  
 بالاضراب (قوله بالعامل المرفغ) حمل العامل على ما قبله الابعال الموضع

قوله والتقدير الاتقى الملا  
 ان العامل في البدل تظير العامل في المبدل منه يصحكون العامل في العلا حينئذ  
 الاستدراك فظلم ان لا يقتضيه مقتضى أى حشفتنا الاسم على الاستثناء قاله سم

والاستثناء لا يجوز ان يكون العامل في البدل  
 وعبر اومن هذا قوله  
 وما الدر الا ليله فظهر ما  
 والاعطى العطف على زيد

أى وطالع الشمس وقد اجتمع البدل  
 والعطف في قوة  
 ثالث من شجك الاعطى  
 الا رسمه والا واصله  
 أى الاعطى رسمه واصله  
 معطوف والا المقترنة بكل منهما موكدة  
 وان تكرر لا تؤكد  
 بعد استثناء فلا يخالف ما ان يكون ذلك مع  
 تخريج اوله  
 المرفغ (دع)

وجهه المرادى على الآى اترك تأثيره الا لتصب في واحد أى لا تجعلها مؤثرة  
 في واحد يؤيد الأول قوله بما لا اذ لو كان العامل هو الالكان القياس ان يقول  
 بماه وان أمكن ان يقال أظهر للضرورة يؤيده أيضا ان المصنف عليه يكون  
 ذا كراهة حكم الواحد بخلافه على الثاني فإنه يكون ما كاهنا عن حكم الواحد  
 المتروك تأثيره الا فيه وان كان بطل من قوله فيعلم وان فرغ سابق الخ ويؤيد  
 الثاني عدم أحواجه الى تقدير دفع (قوله باقيا في واحد) دفعه ايام المتن  
 ان المراد اترك التأثير في واحد واجله مؤثر في البقية هذا ان أراد العامل  
 ما قبل الا كما شئ عليه الشارح فان يؤيده الا كان الكلام على ظاهره أى اترك  
 تأثيره الا لتصب في واحد أى لا تجعلها مؤثرة لتصب في واحد واجله مؤثرة  
 لتصب في البقية (قوله وليس عن نصب الخ) مقى اسم ليس والخبر محذوف أى  
 موجودا أو الاسم غير مستدير يرجع الى الواحد أى التأثير ومغنى خبره وقت  
 عليه بالكون على لغة ربيعة لا يقال ظاهر كلامه انه لا يجوز دفع سوى الواحد  
 وليس كذلك بل يجوز على قصد بدل البدل الا نقول الا في هذه الحالة لمجرد التأكيد  
 وليس الكلام الاقنميا (قوله والأول أبط) أى لقرينه من العامل تصرع  
 (قوله ودون تفرع مع التقدم) قال جماعة كالعض الطرفان تنازعهما  
 الفعلان بعدها اه وهو انما يصح على مذهبن يميزا تنازع في المفعول المتقدم  
 ونصب الجميع مفعول محذوف يفهمه المذكور أى أمض نصب الجميع ولا يصح  
 نصبه بالترزم لان ما بعد الواو لا يعمل فيه قبلها ولما كان ما ذكر لا يستلزم الوجوب  
 قال والترزم (قوله وما قام الازيد الخ) لا بعد من هذا قوله فيعلم وغير نصب  
 سابق الخ لان ما مر في غير تذكر المستثنى ويحتمل جواز اعراب واحد بما يقتضيه  
 العامل وجعل المستثنى منه المؤثر بدلا من هذا الواحد نظير ما مر في ما لا أول  
 ناصر ونصب ما عدا هذا الواحد على الاستثناء قال وحتمت قول المصنف نصب  
 الجميع الخ يخفى ان يكون باعتبار الاغلب والاشهر واعترض بأنه يلزم عليه امران  
 الفصل بين التابع والتبوع باجتناب استعمال اللغة الضعيفة في غير النحل الذى  
 ثبت فيه (قوله وانصب) أى الجميع وجوبا اذا كان الكلام موجبا وجوازا  
 بمرجوحية في واحد وجوبا في البقية اذا كان الكلام منفيا وكان الاستثناء  
 متصلا وجوازا برجحان في واحد وجوبا في البقية اذا كان الكلام منفيا وكان  
 الاستثناء متقطعا ما مدرج عليه الشارح في تحرير المتن (قوله اما في الايجاب  
 فخلقا) أى في جميعها برتبة ما بعد وقد جعل الشارح قول المصنف وانصب

أى اتركه باقيا (في واحد بما لا استنفذ  
 وليس عن نصب سواء) أى سوى ذلك الواحد  
 الذى أشغله به العامل (مغنى) فتقول  
 ما قام الازيد الاعرا الا يكرا وما ضر به  
 الازيد الاعرا الا يكرا ولا يتعين لاشغال العامل  
 زيدا الاعرا الا يكرا ولا يتعين لاشغال العامل  
 واحد بعينه بل اياها أشغله به جاز والأول  
 أولى (ودون تفرع مع التقدم) على  
 المستثنى منه (نصب الجميع) على الاستثناء  
 (احكم به والترزم) لمقام الازيد الاعرا  
 الا يكرا (وقوم وما قام الازيد الاعرا الا  
 يكرا) واحد (وانصب تأخير) عنه أما  
 في الايجاب فخلقا لمقام التوهم الازيد الاعرا  
 الا يكرا وما في غير الايجاب فكذلك

تأخير شاملا لصورة الايجاب وصورة التي فيكون قوله وجيء واحديا للراج  
 في بعض الصور الداخلة في قوله وانصب تأخير ويجوز ان ينصب بصورة الايجاب  
 فيكون قوله وجيء واحدا بل لا تأمل (قوله واحد) أي فقط وأجاز  
 الأبدى اتباع الجميع ناعلي جواز تعدد البديل بدون عطف (قوله كمالا كون)  
 قال المكوذي في موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة وهو مفعلة بعد صفة  
 وما زائدة ولومصدية أو العكس ولكن تأمة ودون زائدة حال من الضمير في كان  
 والكلام على تقدير مضاف أي وجيء واحد كمال وجوده دون زائد عليه ويلزم  
 على ما قاله المكوذي تشبيه الواحد بجمال وجوده دون زائد عليه وفيه تسع  
 فالأولى جعل الجار والجرور خبر محذوف والجمله حال من واحد أو صفة له أي  
 وجوده مثل وجوده دون زائد عليه أو صفة لقول مطلق محذوف أي مجيبا  
 كوجوده الخ ويمكن جعل ما احصا واقعا على الواحد ولو زائدة والجمله بعدها صلة  
 أو صفة (قوله تبدل واحد على الراج) وأما على اللغة المرجوحة فنصب  
 الجميع (قوله كلم ضوا) الواو أو الواو الجماعة فاعل وهو المستثنى منه والاصل  
 يوفون حذف التون للجازم والواو لوقوعها بين عدوتها الباء والكسرة فصار  
 يقبوا فقلت ضمة الباء الى الفاء بسبب تركبها ثم حذفت الباء لالتقاء الساكنين  
 (قوله ويجوز الابدال) أي في واحد فقط (قوله في القصد) أي المعنى  
 المقصود من ادخال واخراج كايته الشلح فان قلت مقتضى تعريف الاستثناء  
 بالاجزاء انه دائما اخراج ومقتضى ما نهائه قد يكون ادخالا قلت لا منافاة  
 لأن كل استثناء اخراج مما قبله من الاثبات والتي لكن اذا كان ما قبله نفيًا كان  
 هو مستلزما لادخال في النسبة التبوية أي مستلزما لانصاف المستثنى بالنسبة  
 التبوية والتفصيل الى اخراج وادخال باعتبار هذا اللازم فانهم (قوله عمل  
 ما ذكر) أي من ان حكمها في القصد حكم الأول هذا ما يفيد من هذا موضع  
 الشارح وجعل المصنف في نفسه عدم إمكان استثناء بعضها من بعض قيد اقيا  
 ذكر من التفصيل في المتكثرة لا لتوكيد (قوله والصحيح ان كل عدم مستثنى  
 من متلوه) فلو لم يكن استثناء فال من متلوه لكونه أكثر من متلوه نحو قوله على  
 عشرة الاثلاثة الأربعة فذهب السرافي ان الأربعة كالثلاثة في الاخراج من  
 العشرة فيكون المقتر به ثلاثة فزعم القرا ان الخثرة في هذه الصورة أحد عشر لانك  
 أخرجت من العشرة ثلاثة فبقى سبعة وزدت على السبعة أربعة بقولك بعد ذلك  
 الأربعة جري على قاعدة ان الاستثناء الأول اخراج والثاني ادخال ويدان هذه

الفا عظم

تأخير شاملا لصورة الايجاب وصورة التي فيكون قوله وجيء واحديا للراج  
 في بعض الصور الداخلة في قوله وانصب تأخير ويجوز ان ينصب بصورة الايجاب  
 فيكون قوله وجيء واحدا بل لا تأمل (قوله واحد) أي فقط وأجاز  
 الأبدى اتباع الجميع ناعلي جواز تعدد البديل بدون عطف (قوله كمالا كون)  
 قال المكوذي في موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة وهو مفعلة بعد صفة  
 وما زائدة ولومصدية أو العكس ولكن تأمة ودون زائدة حال من الضمير في كان  
 والكلام على تقدير مضاف أي وجيء واحد كمال وجوده دون زائد عليه ويلزم  
 على ما قاله المكوذي تشبيه الواحد بجمال وجوده دون زائد عليه وفيه تسع  
 فالأولى جعل الجار والجرور خبر محذوف والجمله حال من واحد أو صفة له أي  
 وجوده مثل وجوده دون زائد عليه أو صفة لقول مطلق محذوف أي مجيبا  
 كوجوده الخ ويمكن جعل ما احصا واقعا على الواحد ولو زائدة والجمله بعدها صلة  
 أو صفة (قوله تبدل واحد على الراج) وأما على اللغة المرجوحة فنصب  
 الجميع (قوله كلم ضوا) الواو أو الواو الجماعة فاعل وهو المستثنى منه والاصل  
 يوفون حذف التون للجازم والواو لوقوعها بين عدوتها الباء والكسرة فصار  
 يقبوا فقلت ضمة الباء الى الفاء بسبب تركبها ثم حذفت الباء لالتقاء الساكنين  
 (قوله ويجوز الابدال) أي في واحد فقط (قوله في القصد) أي المعنى  
 المقصود من ادخال واخراج كايته الشلح فان قلت مقتضى تعريف الاستثناء  
 بالاجزاء انه دائما اخراج ومقتضى ما نهائه قد يكون ادخالا قلت لا منافاة  
 لأن كل استثناء اخراج مما قبله من الاثبات والتي لكن اذا كان ما قبله نفيًا كان  
 هو مستلزما لادخال في النسبة التبوية أي مستلزما لانصاف المستثنى بالنسبة  
 التبوية والتفصيل الى اخراج وادخال باعتبار هذا اللازم فانهم (قوله عمل  
 ما ذكر) أي من ان حكمها في القصد حكم الأول هذا ما يفيد من هذا موضع  
 الشارح وجعل المصنف في نفسه عدم إمكان استثناء بعضها من بعض قيد اقيا  
 ذكر من التفصيل في المتكثرة لا لتوكيد (قوله والصحيح ان كل عدم مستثنى  
 من متلوه) فلو لم يكن استثناء فال من متلوه لكونه أكثر من متلوه نحو قوله على  
 عشرة الاثلاثة الأربعة فذهب السرافي ان الأربعة كالثلاثة في الاخراج من  
 العشرة فيكون المقتر به ثلاثة فزعم القرا ان الخثرة في هذه الصورة أحد عشر لانك  
 أخرجت من العشرة ثلاثة فبقى سبعة وزدت على السبعة أربعة بقولك بعد ذلك  
 الأربعة جري على قاعدة ان الاستثناء الأول اخراج والثاني ادخال ويدان هذه

(و) لكن (جاء واحد منها) وعزنا بما فيه  
 (كالمو كان دون زائد) عليه في  
 الحال (كالمو كان واحد على الراج) وتنب  
 الاتصال تبدل واحد على (الاعلى) الاكبر  
 تاما سواء (كلم ضوا) الاكبر  
 على بدل من الواو فانه لا يمتنع للابدال واحد  
 لكن الأول أولى ويجوز أن يكون امر وهو  
 البديل وعلى منسوب ووقف عليه بالسكون  
 على لغة ربيعة وفي الاقطار نصب الجميع  
 على اللغة النحوية نحو ما قام أحدا اجارا  
 على اللغة الاجلا ويجوز الابدال على لغة قديم  
 الاقربا الاجلا ويجوز الابدال على لغة قديم  
 (وحكمها) أي حكم هذه المستثنيات سوى  
 الأول (في القصد حكم الأول) فان كان  
 يخرج جاورده على موجب فهي مخربة وان  
 كان مدخلا لوروده على غير موجب فهي  
 أيضا مدخلة (نفيه) على ما ذكرنا ان يمكن  
 استثناء بعض المستثنيات من بعض كما رأيت  
 اما اذا أمكن ذلك كما في نحو قوله على عشرة الا  
 أربعة الا اثنين الا واحد افضل الحكم كذلك  
 ان الجميع مستثنى من أصل العدد والصحيح  
 ان كل عدم مستثنى من متلوه فعلى الأول  
 يكون مقرا بثلاثة وعلى الثاني بسبعة

القاعدة فيها اذا امكن استثناء كل من متناه لامطلقا ولهذا قال بعضهم ان قول القرأ  
 هذا أغرب من الاعاجيب ويمكن ان يتكفه وجه يجعل الثاني مستثنى من  
 مفهوم عشرة الاثلاثه وكأنه قبله على سبعة لا غيرها الا أربعة فتأمل (قوله)  
 طريق معرفة ذلك أى كونه مقرا بسبعة في المثال (قوله في المراتب الوترية)  
 كالاولى والثالثة فالمراد بها ما يشمل المستثنى منه والشفعة كالثانية والرابعة هذا  
 ولم يتكلم المصنف والشارح على عكس المسئلة المذكورة وهو تعتد ما يصلح  
 للاستثناء منه مع اتحاد المستثنى فتقول اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها  
 على بعض فبعض مذاهب أحداهم وهو الاصح انه يعود لكل الال دليل يخصه  
 بالجنس كقافي قوله تعالى والذين يرمون المحسنات الآية فتقوله الا الذين تابوا عاين  
 الى فسقهم وعدم قبول شهادة عنهم معادون الجمل لا عام عليه من الدليل سواء  
 اختلف العامل الذى في الجمل أم لا بناء على ان العامل في المستثنى هو الا لا الالفعال  
 السابقة وسواء استقت الجمل لقرض واحد أو لا كان عطفا بالواو أو بغيرها مانها  
 ان اتحد العامل فلكل أو اختلف فلا خيرة قط اذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة  
 في مستثنى واحد هو مبنى على ان عامل المستثنى الافعال السابقة دون الالالها  
 ان استقت لقرض واحد فهو جسد ادرى على اعمامى ووقف يستاقى على  
 اخوالى الا ان يسافروا فلكل والافلاخيرة قط نحو اكرم العلماء واعتق عبيدك  
 الا الفاسق منهم راجع ان عطفت بالواو فلكل أو بالفاء أو بتم فلا خيرة قط خامسا  
 لا خيرة فقط واختاره أبو حيان واما الوارد بعد مفردين وهو يجب يصلح لكل  
 منهما فانه لثاني فقط كجاء بزم به ابن مالك فهو غلب مائة مؤمن مائتى كفر الا اثنين  
 فان تقدم الاستثناء على أحدهما تمين للاول فهو رقم الال الا قليلا نصه فالأقل  
 صالح لكونه من الال ومن نصه فاختص بالليل لان الاصل في الاستثناء التأخير  
 وكذلك التقدم طبعيا معاول يمكن أحدهما صرفا لفظا أو معنى فهو احتدك  
 الازيدا أو أصحنا بنا أصحابكم فان كان أحدهما كذلك اختص به مطلقا أو لا كان  
 أو أناسا فهو ضرب الازيدا أو أصحنا بنا أصحابكم وملكت الا الاصغر ابناءنا عبيدنا  
 وضرب الازيدا أو أصحابكم أو أصحنا بنا وملكت الا الاصغر عبيدنا ابناءنا فالانباء  
 في المثالين قاعل معنى لانهم المالكون فان لم يصلح الا لاحدهما قط تعين له فهو مطلق  
 نساؤه الزيدون الا الحسنات واصحابي الزيد بن نساؤه الا ذوى الهوى واستبدلت  
 الازيدا امانا عبيدنا هـ مع بعض نصرت قوله كقافي قوله تعالى والذين يرمون  
 المحسنات الآية أى كقافي قوله تعالى الا من اعترف غرقه فانه استثناء من

وطه بطريق معرفة ذلك ان تجمع الاعداد  
 الواضحة في المراتب الوترية وتخرج منها  
 مجموع الاعداد الواضحة في المراتب النقصية  
 أو نقط آخر الاعداد بما قبله ثم ما بقى مما  
 قبله وهكذا ما بقى فهو المراد اهـ

جمله فن شرب منه فليس مني لامن جمله ومن لم يطعمه فانه مني لاقتضائه ان من اعترف غرقه يده ليس منه وليس كذلك لاجابة الاعتراف بالده لهم والذي حزم عليهم الكر في الماء والشرب بالقلم وسهل الفصل بالجملة الثانية كونهما هومة من الاولى فالتصل بها كلاصل كذا في المعنى والدمام مني عليه وما ذكره في الوارد بعد مفردين اذ لم يمكن نشر بكهما والاعاد لهما معا ومثل له الدمام مني بنحو اجبرني زيد بن عمرو الامن صلح فن صلح مستثنى من بن زيد بن عمرو بن جعنا (فائدة) يقع نالي الاخير لما قبلها فهو ما زيد الاقام أو يقوم أو أوفاه قائم وينفع ما زيد الاقام كذا في الهمع والتسهيل وأحوالنا منه فهو ما جاء في زيد الاضاحكا أو يفتن أو قد ضل أو يده على رأسه وجعل منه فهو ما يأتيهم من رسول الاكافوا به سوزون وما أنعمت عليه الاشكر قال الدمام مني وهو لا يخطئ على المراد اذا القرض من قولك ما أنعمت عليه الاشكر أنك مهما أنعمت عليه شكره وكثيره والجزاء في ترتيب الثاني على الاول وليس المراد انك لم تتم عليه الا في حال شكره أو في حال عزمه على الشكر حتى تكون حال مقارنه أو مستطرة ثم اجاب باختيار الثاني على ان المعنى ما أنعمت عليه الا مقدار شكره بعد ذلك من الله تعالى واذا كان المقدس هو الله تعالى لم وقوع التقدير في الكلام حيثما أراد به التكلم من استعقاب انعامه شكر الممن عليه وجوز الزمخشري ان يقع ناليها صفة لما قبلها فهو ما من رب برجل الاقام وما امرت بأحد الا زيد خير منه أو يقوم وجعله الاختش وأبو علي والمصنف في الاول صفة بدل محذوف أي الارجل قائم وفي الثاني حاله قاله الدمام مني وعمله الزمخشري من التفرغ في الصفات فهو وان من أهل الكتاب اللؤمنة قبل موته بقل للمؤمن به جواب قسم محذوف والجملة صفة موصوف محذوف مبتدأ اخبره الجار والجرور قل تقديره وان من أهل الكتاب أحمد وجعل خبره نالي الاخير المحذوف موصوف بالجار والجرور تقديره وان أحمد من أهل الكتاب وأورد عليه انه يلزمه حذف موصوف الطرف وهو مخصوص بالشعر كحذف موصوف الجملة وأجاب الدمام مني بأن الاختصاص اذ لم يكن المذهب بعض مجرورين كافي الآية أو بنى ورده الشيخ بأنه يشترط تقدم الجرور على المصروف كافي التسهيل وغيره (قوله خبر) يعني غير يد لكها تحلها من أربعة أوجه انها لا تقع صفة ولا يستثنى بها الا في الاتطاع ولا تصاف الى غير ان وصلها ولا تنقطع عن الاضافة ويقال فيها ما يد بالميم وظاهر كلامه في التسهيل انها اسم لكنه قال في توضيحه المتنازعى انه حرف استثناء يعني لكن ولا دليل على

واستنبحر وراية

استبها قاله الدماميني وبني خامس وهو انهم الا تقع مرفوعة ولا يجوز ان يعل منصوبة  
 كافي المفسر قول ملان كثيرا المال يد أنه مجمل وقيل تأتي بمعنى من اجل أيضا  
 كافي حديث أنا انقص من فلق بالصاد يد أنه من قريب واسترقت في بني سعد  
 ابن بكر وقال ابن مالك وغيره هي فيه بمعنى غير على حد قوله

ولا عيب في فهم غير ان سيفهم • جهن قول من فراع الكتاب

كذا في المعنى أى من تأكد المدح بما يشبه الذم كما يشبه الدماميني قال السيوطي  
 هذا حديث غريب لا يعرف له سند قائل وأجرى الشاطبي في غير التفاصيل السابقة  
 في تكرار الالتيوكيد وأنه مرفوع لكن لا يظهر أن يقال في غير الالفاء اذا انكرت لتوكيد  
 فاذا قلت قام القوم غير زيد وغير عمرو وغير ولا بالعطف فليت ملغاه  
 سم (قوله متعلق باستثنى) الوجه أن يقال تنازعه استثنى ويجوز أن سم (قوله  
 معربا) وقد تبني على الفتح في الاحوال كلها عند اضافتها الى معنى كافي التسهيل  
 وأجاز القرطبي ما جعل الفتح في نحو ما قام غير زيد لتعنيها معنى الاقامة القارضية وفي  
 التصريح تضاريف غير الا في خمس مسائل احدها ان الاتع بعد هذا الجدل دون غير  
 الثانية أنه يجوز أن يقال عندى درهم غير جدد على الصفة ويمتنع عندى درهم الا  
 جدد الثلاثة أنه يجوز أن يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد الرابعة أنه يجوز أن  
 يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو ويجوز على لفظ زيد ورفعه جلا على المعنى لان  
 المعنى ما قام الا زيد وعمرو ولا يجوز مع الامر اعادة المعنى الخامسة أنه يجوز ما جئت  
 الا بشاء معروفك بالتب ويجوز مع غير الا بالجزء نحو ما جئتك لغير ابتداء  
 معروفك وما ذكره من منع مراعاة المعنى مع الا هو مذهب الجمهور وجوزها المصنف  
 مع الا أيضا كما سأتى (قوله فيجب فيها في نحو ما قام القوم غير زيد) أى على اللفظ  
 المشهورة ابا على لفظه جواز الاتع مع الايجاب والقام كما تقدم فينبغي ان يجوز رفع  
 غير قاله سم (قوله عند قوم) كما سبقه المصنف حيث قال فيما تقدم وغيره  
 سابق الخ (قوله وفي نحو ما قام أحد غير جار) مطوف على قوله في هذا المثال  
 (قوله ويمتنع في نحو ما قام غير زيد) أى عند غير الكسائي فانه أجاز في نحو ما قام  
 الا زيد النصب بتأويل مذهب من جواز حذف الفاعل كما مر عن سم (قوله أصل  
 غير الخ) أى وضعه الاجل على ان يوصف به الانتهاء في معنى اسم الفاعل فتقد  
 متفارة ويجوز هو الموصوفها ما لا ذات نحو مروت رجل غير زيد والوصف نحو  
 دخلت بوجه غير الذي خرجت به قال الرضي والاصل الا قبل والثاني مجاز (قوله  
 أو شبهها) من المعرفة المراد بها اليقين كالوصول في المثال فانه مهم باعتبار عينه

معربا بالمتنى بالانسيا مجزوا مقول باستثنى  
 ويشترط متعلق باستثنى ومعربا حال من غير  
 متعلق بمعمرا وما موصول صله نسب بالمتنى  
 متعلق بنسب وبالامتنع بمسئتي والمعنى ان  
 غير استثنى بها ويجوز ما اضافتها اليه وتكون  
 هي معرفة بنسب المستثنى بالامن الاعراب  
 فيما تقدم فيصيب فيها في نحو ما قام القوم غير  
 زيد وما نفع هذا المثال غير الضرر عند الجمع  
 وفي نحو ما قام أحد غير جار عند غير غير  
 في هذا المثال عند قوم وفي نحو ما قام أحد  
 غير جار عند غير ويضبط في نحو ما قام أحد  
 غير زيد ويمتنع في نحو ما قام غير زيد (قبيها)  
 الا قبل أصل غير ان يوصف به ما لا ذكره نحو  
 ما لم يفتقر الذي كماله أو شبهها نحو غير  
 التصويب عليهم

(قوله فان الذين جنس الخ) حاصله ان غير متوغل في الابهام فلا بد لتوقعها صفة  
 للمعرفة في الآتي من تأويل كامل ان راى أصلها من التوغل في الابهام و يعتبر كون  
 موصوفها كالتكررة في المعنى فينباط في الصفة والموصوف في مطلق التكرير وهذا  
 هو الذي أشار إليه الشارح بقوله فان الذين الخ وحاصله التأويل في الموصوف  
 بتقريره الى التكررة واما ان راى ضعف ايهامها في هذه الحالة لتوقعها بين ضدين  
 و يعتبر كونها حثيثا كالمعرفة فينباط في الصفة والموصوف في مطلق التعريف وهذا  
 هو الذي أشار إليه الشارح بقوله وأيضاً الخ وحاصله التأويل في الصفة بتقريرها الى  
 المعرفة هذا هو المتبادر من كلام الشارح واما قول البعض مراده بقوله وأيضاً  
 فهي اذا وقعت الخ افادة ان غير اذا وقعت بين ضدين تعرف بالاضافة فيصم ان  
 تقع صفة للمعرفة أى ولو كانت تلك المعرفة مشبهة للتكررة فيبعد عنه ضعف  
 ايهامها دون ان يقول زال ايهامها فانهم يقي شئ آخر وهو ان في غير ثلاثة أقوال  
 قيل لا تعرف مطلقا وقيل تعرف مطلقا وقيل تعرف اذا وقعت بين ضدين كافي  
 صراط الذين انضمت الآية فلي هذين القولين لتكون في الآية صفة وعلى الاول  
 تكون بدلا بدل تكرير من معرفة وحديث لا يحتاج الى التأويل الذي ذكره الشارح  
 الاول قيل انها لا تعرف مطلقا وانما في الآية صفة ولم يتر عليه (قوله فلما ضمنت  
 معنى الام) مرتبط بقوله أصل غير الخ راعت حيث لا ضرورة السبب بالاضافة  
 المفردة على ان بعضهم فيها حيث كما تقدم وبعبارة الرضى في توجيهه جل غير على  
 الاوحد الاعلى غير نفسها أصل غير ان تكون صفة مقيدة للفتارة مجرورها موصوفها  
 ذاتا أو صفة وأصل الامتارة ما بعد الما قبلها تضاً وأثباتا فلما اجتمع ما بعد الا  
 وما بعد غير في معنى الفتارة جلت الاعلى غير في الصفة فصار ما بعد الامتارة  
 لما قبلها ذاتا أو صفة من غير اعتبار مغاربه تضاً وأثباتا وملت غير على الاق  
 الاستثناء فصار ما بعد ما قبلها تضاً وأثباتا من غير اعتبار مغاربه له  
 ذاتا أو صفة الآن جل غير على الا كثر من جل الاعلى غير لان غير اسم والتصرف  
 في الاسماء اكثر منه في الحروف فلذلك تقع غير في جميع مواقع الاستثناء بها ينضج  
 كلام الشارح (قوله فيوصفها) أى مع بقائها على حرفيتها كما صرح به غير  
 واحد بل حكى عليه السعدى حاشية الكشف الاجماع كما قاله الدماميني قال ولو  
 ذهب ذاهب الى انها تصير حيث ذاهبا لكان لا يظهر اعرابها الا في ما بعدها لكونها  
 على صورة الحرف لم يعد كما قيل في لافي نحو قولك زيد لا تأثم ولا عاذاه بمعنى غير  
 وجعل اعرابه على ما بعده بطريق العارضة على ما صرح به السخاوى اه وتلي ذلك

فان الذين جنس لا قوم باعنائهم وأيضاً هي  
 اذا وقعت بين ضدين ضعف ايهامها فلما  
 ضمنت معنى الاجل عليها في الاستثناء وقد  
 جعل الاعلها فيوصف بها



أيضا آل الموصولة فتعرب ما بعدها مضافا اليه ويجزوا بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة اعراب الالفاظ فيه ونفى على ذلك كما أخذه الدماميني ان الوصف بمجموع الاوامر هاعلى حرفتها وها وحدها على اسمتها فيكون ذكر ما بعدها لبيان ما تنطبق به المقابلة (قوله بشرط ان يكون الموصوف جميعا الخ) فلا يوصف بها مفرد محض ولا معرفة محضة والمراد شبه الجمع ما كان مفردا في التقيد الاعلى متعددا في المعنى كقبرى في المثال الا في شبه النكرة ما أورده الجنس كالعرف آل الجنسية وانما اشترط كون الموصوف جميعا أو شبهه مراعاة لاسمها وهو الاستثناء وكونه نكرة أو شبهها مراعاة للمعنى غير المتوخف في التذكير (قوله يلعب) أى يلعبى والدمر نصب على الظرفية المستقرة خبر الفعل قبله أو على المفعولية لحذف أى يقاسى هذا الدهر أى شدائده وجواب لو غيره والصارم السقف المقاطع والذ كر من السيوف ما كان ذاما وروى كما قاله الشنئى (قوله مقتدى) فيه تميم الا لصفة الا لکن لما ظهر اعرابها فيما بعدها ما ركانه هي وفي التكن عن التسهيل ان الوصف الامع ما بعدها وقد أسلفنا انما تحقق ذلك في تأمل (قوله انيت) أى الناقصة والمراد بالبلدة الاولى صدرها وبالناية الارض التي انا خائفها والبقام بضم الموحدة وتخفيف القين المحضة حقيقة صوت اللقي فاستعاره لصوت الناقصة فان قلت الصفة في البيت مخصوصة مع ان ما بعد الاختلاف لما قبلها اذ ما بعدها مفرد وما قبلها جمع وسأني عن المعنى ان الصفة عند التخالف مؤكدة قلت أجاب الدماميني بأن البقام هنا متعدد بحسب المعنى فلا تخالف واعلم انه دخل تحت كلام الشارح اربع صور ان يكون الموصوف جمعا حقيقة ونكرة حقيقة كافي الامة وان يكون شيئا بالجمع ونكرة حقيقة كافي البيت الاول والعكس كافي البيت الثاني وان يكون شيئا بالجمع شيئا بالنكرة كالقرد المرف بال الجنسية ولم يمثل له الشارح (قوله لکن) فناروق الخ) استدراك على غوة وقد فصل الاعلها (قوله لا يجوز حذف موصوفها) أى لان الوصف بها بخلاف الاصل يختلف غير (قوله في ذلك) أى في عدم جواز حذف موصوفها (قوله ولا يجوز ان تنوب عن موصوفاتها) أى انما اذا كان الموصوف بعض اسم متقدم مجزوء عن أوفى كقولهم منا نحن ومننا أنهم كسابق في التفت (قوله الا حيث يصح الاستثناء) قال سم يكن ان يوجه بأن غير انما تلحق على الاتصافها معنى الاستثناء فلا فصل الاعلها الا حيث يصح الاستثناء (قوله الاداتي) بكسر التون وقصها وقال أيضا

بشرط ان يكون الموصوف جميعا أو شبهه وان يكون نكرة أو شبهها بما لا يجمع بقوله آله الا لصفة لندنا أو شبه الجمع كقوله لو كان غيرى يلعبى الدهر غيره وقع الحوادث الا لصارم الذكر قال صارم صفة لقبرى ومثال شبه النكرة انيت فالتت بلدة فوق بلدة ظلل بها الاصوات الا انما لها فالاصوات شبه النكرة لان تعريفه بال الجنسية لکن تناروق الالهة غير امن وجهين أحدهما انه لا يجوز حذف موصوفها فلا يقال جاني الازيد وشال جاني غير زيد وقطرها في ذلك الجبل والظروف فانها تقع صفات ولا يجوز ان تنوب عن موصوفاتها ما يسهلها لا يوصفها الا حيث يصح الاستثناء لا يجوز عندي درهم الاداتي

دانا وهو سدس درهم وعلى الوصفة يكون مقرا بدرهم كامل وعلى الاستثناء  
 يكون مقرا بدرهم الاسدسا ولما كان الدرهم يشبه الجمع من حيث اشتقاقه على  
 الدواني وصفه بالاولم ذا حجاب أيضا عما قال الوصف في هذا المثال مؤكدا وسأني  
 عن المعنى ان الوصف عند مطابقة ما بعد الاقليلها في الافراد مثلا مخصص فانه  
 الدمايني (قوله لانه يجوز الاداقتا) أى شاء على جواز استثناء الجزم من  
 الكل وهو الراجح ومنعه ابن هشام ومنعه (قوله لانه يمنع الاجيدا) أى لان  
 درهم نكرة في سياق الاثبات فهو مولى ليد وغيره بدلى والمستثنى منه لا يكتفى بشموله  
 للمستثنى شيئا بل لا يقل قال عندي رجل الازيد او ان أجاز قوم الاستثناء من  
 النكرة المثبتة اذا حلت الفائدة (قوله وقد قال الخ) أشار بقوله الى امكان  
 دفعه وقد دفعه بعضهم بأن المراد بالاستثناء في قولهم لا يوصف بها الا حيث يصح  
 الاستثناء ما هو أعم من المتصل والمنقطع وانما يمنع في الآية والمثال المتصل  
 لا المنقطع قال الدمايني وهذا يقتضى لقول الشرط المذكور لو كان لا يمتد به عن  
 شئ وهو كلام متين وما أجيب عنه من ان ذلك لا يضر لان الاصل في القيد  
 ان تكون لبيان الواقع لا يقاومه (قوله لو كان فيها آلهة الا الله الخ) أى  
 فانه لا يجوز في الالهة ان تكون للاستثناء وما بعدها لا لمن جهة المعنى ولا من  
 جهة اللفظ اما الاول فلان التقدير حيث ولو كان فيها آلهة أخرجه منهم الذات  
 العلية لقصدنا وهو يقتضى عدم الفساد عند عدم الاخراج وليس بمراد بل المراد  
 ترتيب التصاد على مجرد التعدد ولهذا كان الاقاسم الصفة المؤكدة الصالحة  
 للاسقاط اذا المعنى لو كان فيهما من الالهة متعددا غير الواحد ومن المعلوم مغايرة  
 التعدد للواحد والتضاد انه ان طابق ما بعد الاموصفها فالوصف مخصص  
 نحو لو كان معنار رجل الازيد اقليلنا وان قاله بافرا د وغيره فالوصف مؤكدا لآية  
 يؤخذ هذا من قول النصارى اذا قيل له عندي عشرة ادرهما فقد اقره بتسعة وان  
 قال الادرهم فقد اقره بعشرة لان المعنى عشرة مغايرة لدرهم وكل عشرة مغايرة  
 للدرهم وأما الثاني فلان آلهة جمع منكر في الاثبات فلا عموم لها شيئا فلا يصح  
 الاستثناء منها كذا في المعنى وبمثل هذا الثاني يوجه عدم صحة الاستثناء في المثال  
 اعني لو كان معنار رجل الخ كما قاله سم فان قلت لو لا امتناع واستناع الشئ استثنائه  
 فتكون النكرة في الآية والمثال في سياق النفي ثم قلت قال الدمايني العرب  
 لا تعتبر مثل هذا النفي بدليل انهم لا يقولون بديار اكرمتهم ولا لوباني من  
 أحد احسن اليه ولو كانت عبارة الثاني لجاز ذلك كما يجوز ما فيها ديار وما جاني

لانه يجوز الاداقتا يمنع الاجيد لانه يمنع  
 الاجيد ويجوز عندي درهم غير جدي هكذا  
 قال جماعة وقد يقال انه مخالف لقولهم  
 في لو كان فيها آلهة الا الله لقصدنا



مع النبي والاصناف ولهذا اقتصر على الجر والرفع في عمرو وان جازفه نصب  
 أيضا نظرا الى غير اللغة القصي من نصب المستثنى بالاوصف غير مع النبي والاصناف  
 قلخص ان في عمرو والجر والرفع على وجه المرجحان الذي نظر الشارح اليه فقط  
 والنصب على وجه المرجوحة وحصل الجواب عن اعتراض البعض كقوله على  
 قوله بالجر والرفع بأنه كان عليه ان يقولوا بالنصب لما تقدم من جواز نصب  
 جر جوحية في نحو ذلك (قوله انه من العطف على المحل) أي محل مجرور غير  
 بحسب الاصل وما كان يستحقه واسطة جعل غير على الالفاظ من ان الاصل  
 في مجرور غير والذي كان يستحقه لولا اشتغاله بالجر بمقتضى الاضافة ان يجري عليه  
 الاعراب بالخصوص الذي يقتضيه جعل غير على اللفظ ما قاله البعض وعلم ان  
 مدار العطف على المحل كون المحل يستحق ذلك الاعراب في الحال أو بحسب  
 الاصل بخلاف مراعاة المعنى كما سبق فحصل الفرق بينهما (قوله الى انه من باب  
 التوهيم) مداره على ان يكون ذلك الاعراب لذلك اللفظ مع لفظة أخرى فيعطى  
 لذلك اللفظ مع غير تلك اللفظة على فهم انه معها اثنين القريقين الثلاثة الذي هو  
 ظاهر صنيع الشارح حيث قال او لمرعاة المعنى ثم تابعه بقوله وظاهر هذا  
 ما قاله سم وقال الاسقاطي الذي يظهر من كلام الشارح ان العطف على المعنى عام  
 يشمل العطف على المحل والعطف على التوهيم وان قوله وظاهر الخ سان المراد من  
 التسمين اهو الانصاف ان كلام الشارح محتمل لتقابل الثلاثة والبيان بعد الاجمال  
 وفي الهمع ان العطف على المعنى هو العطف على التوهيم الا انه اذا جاء في القرآن عبر  
 عنه بالعطف على المعنى لا التوهيم اذ با وعلم ان تابع المستثنى بالا كابع المستثنى  
 يعبر في مراعاة المعنى على ما ذكره المصنف في التسهيل فيجوز جز تابع المستثنى  
 بالا مراعاة لكون الابعثي غير المجهول وعلى منع ذلك في الا (قوله من الاحكام)  
 كوقوعها في الاستثناء المتصل والنقطع وصفة لتكرره وشبهها وقبولها تأنيرا العائن  
 القرغ طاه الدما سبق (قوله وانه لا احد منهم الخ) عطف على اجماع عطف  
 لازم على لازم (قوله ان من حكم بنفريتها) أي من النصاة فلا تاتي ما قبله  
 والمراد التخليص وسيبويه واباعه لا ما يشعل الرائي والكبرى اذ دعما لا يقولان  
 يلزمهما الفقرة تسع قولهما بنفريتها وقوله بنفريتها أي يكونها طرف مكان بمعنى  
 مكان كاسيأتي (قوله خلاف ذلك) أي خلاف ما سكببه من الزوم (قوله)  
 ولا يخلق التمشاء) أي يخلق التمشاء أو بالتشاهنه ومفعول مطلق على حذف  
 مضاف أو منصوب بنزع الخافض ويحتمل انه ضمن ينطق معنى يذكر كقدهاء بنفسه

فالتشاهنه

وظاهر كلام سيدويه انه من العطف على المحل  
 وذهب السلويز الى انه من باب التوهيم  
 (ولسوى) بالكسرو (سوى) بالنون  
 مقصور وتزوي (سواء) بالفتح والمقد (اجعلا)  
 على الاصح ما فيه رجلا من الاحكام فيما  
 سبق لانها ملها لامر من أحدهما اجماع  
 أهل اللغة على ان معنى قول القائل قاموا  
 سواك وقاموا غيرك واحد وانه لا أحد  
 منهم يقول ان سوى عبارة عن مكان أو زمان  
 والثاني ان من حكم بنفريتها حكم لازم ذلك  
 وانما لا تنصرف في الواقع في كلام العرب  
 تترادفا خلافاً لذلك فمن وقوعها مجرورة  
 بغير حرف قوله عليه الصلاة والسلام دعوت  
 وفي ان لا يسلط على انتفى عليه وسلم ما أنتم  
 انفسها وقوله صلى الله عليه وآله في التور  
 في سواكم الا كما ذكره البيهقي في التور  
 الاسود وقول الشاعر  
 ولا يخلق التمشاء من كان منهم  
 اذ ابلوا واما ولا من سواك  
 وقوله  
 وكل من ظن ان الموت مضته  
 معال بسواه الحق مكتنوب  
 ولا اضافة قوله  
 فاني والذي يحيج له النسا  
 من يجدي سواك في النسا

فالتصايق مقبول به ومن في قوله منا ولا من سوانا بمعنى في منطقة منطلق (قوله) مر فوعة بالابتداء) يحتمل ان تكون في البيت خيرا مقدما (قوله كريمة) أي خصلة كريمة وادو بمعنى الواو كما في العني وقال بعضهم لا مانع من اجزاء أو على حالها وان يكون قول الشاعر فسوالك يا فاعلها راجعا لقوله اذ اشاع وقوله وأنت المشتري راجعا لقوله أو تشتري والمعنى اذا وجد بيع لك بكرة فلو وجد منك بل من سवाल اذا وجد شيئا لها فلا يوجد من غيرك بل منك (قوله اني اذا) أي اذا تركتها في هذه الحالة بخلاف الجمله المضاف اليها عوض عنها التووين وليست اذن الناصبة كما قد يتوهم فأقدم يس (قوله دناهم كادناوا) أي جزئناهم بجزائهم والجله جواب غلاني البيت قبله (قوله لا يذيل كضيل) أي عندك جود كضيل أو الصكلام من باب العبر بدوقله يعني أي يجب امله (قوله أن سوى من الظروف) أي المكيانية بمعنى مكان بمعنى عوض معنى جاء الذي سवाल في الاصل جاء الذي في مكانك أي حل فيه عوضك ثم نحووا واستعملوا مكانك وسوالك بمعنى عوضك وان لم يكن ثم جعلوا نظيره ما جاز به ولهذا لم يصرفا فأخذه في الجمع (قوله لانها وصل بها الموصول) فيه انه لا دليل الاعلى كونها تقع نظرا فالاعلى انها ملازمة للطرفية وفيه أيضا انه لا مانع ان يكون فيلذا كرسية راجعا لجذوف والجله صله وانما جاذف صدر الصلة تطويها بالاضافة أو حالا معمولة لثبت مضمر (قوله ولا يخرج عن الطرفية) المتأنيب لقول الشارح يصح لان كثيرا من ذلك أو بعضه لا يخرج الطرف عن الزوم وهو الجري أي ان يكون المراد بالطرفية ما يشمل شبهها وهو الجري لكن شافي هذا القول اليسوي في نكتته لا يكون الانصوبة على الطرفية وعليه فخر حافي التووين مما عرر عليهم فافهم (قوله الا في الشعر) بهذا الاستثناء يندفع استدلال المصنف عليهم بالاسماء السابقة (قوله وهذا اعدل) أي لا لا يجوز ان يكتب في موضع من المواضع (قوله لان كثيرا من ذلك أو بعضه الخ) الذي يظهر في جل هذه الصاغة ان أو بمعنى بل الا بترسية عن التعبير بكثير الى التعبير بعض لان الذي لا يخرج الطرف عن الزوم من ذلك وهو الجري من خاصة الثاني فخطب مما يتوهم وليس بكثير وليس الجليل على التعبير اولا به ان بعضهم عبره فأق به ثم أضر به عنه إشارة الى الاعتراض عليه فاختله وأما قول البعض المراد كثرة في نفسه لانه ذكر أو بعبارة فبها الجري بالخر فخطه عن كون المراد الجري من خاصة لانه الذي لا يخرج الطرف عن الزوم وأما قوله لعله أني بقوله أو بعضه لعدم المبالغة على ما استدل به المصنف واحتمل ان ما استدل به

ومن وقوعها مر فوعة لا ابتداء  
واذا تباع كريمة أو تشتري  
فسوالك يا فاعلها وأنت المشتري  
ومر فوعة بالناجيه قوله  
الترك لي ليس يعني وبها  
سوى لي اني اذا لصبر

وبالناطية قوله  
ولم يت سوى الدوا  
ونحو القر الثاني سवाल ومنصوبة بأن قوله  
لا يذيل كضيل بالتي اوتول  
وان سवाल من يؤمله شقي  
هذا التقرير ما ذهب اليه الناظم وحاصل  
ما استدل به في شرح الكافية وغيره ومذهب  
الليل وسبب وجهه وهو البصرين ان سوى  
من الظروف الا بترسية لانها وصل بها  
الموصول نحو جاء الذي سवाल قالوا ولا  
تخرج عن الطرفية الا في الشعر وقال الزمخشري  
والعكس في استعمال نظرا فالبايو كغيره لا  
وهذا اعدل ولا ينهض ما استدل به الناظم  
بانه لا كثيرا من ذلك أو بعضه لا يخرج  
الطرف عن الزوم وهو الجري

كثير جدا بحيث لاتعد الاداة الاربعة كثيرة بالنسبة اليه فقفله عن قول الشارح  
 ساجهاذا تقر بما ذهب اليه الناظم وحاصل الاستدلال به في شرح الكافية وغيره  
 قدبر (قوله وبضه قابل لتأويل) أي بكونه شاذا أو ضرورة (قوله حكى  
 القاسي) لاساحة لاستناد القاسي مع حكاية أبي حيان وابن هشام لهم (قوله  
 افهم كلامه) أي حيث أثبت لسوي ما ثبت لغيره من جهة ثابت لغيره جواز اعتبار  
 المعنى في السلف على مجرورها وان لم يذكره المصنف هنا (قوله ان المستثنى بغير)  
 مثله المستثنى بالا (قوله نحو ليس غير) أي في قوله متلا فثبت عشرة ليس غير  
 وفيه ان المستثنى به هو ليس لا غير بل هي مستثنى فالله حذف ما أضف اليه غير  
 لان المستثنى الا ان يراد بالمستثنى ما أقيدت مخالفته للمعنى والمضاف اليه غير أقيدت  
 مخالفته لغيره هذا المحض ما قاله البعض وفيه ما يمين ما يذفع السؤال من أصله  
 حيث قال بحذف المستثنى بشرط فهم المعنى وكون اداة الاستثناء الا أو غيرا وتقدم  
 ليس عليها قال الاخفش والمصنف ولا يكون نقول فثبت عشرة ليس الا وليس  
 غيرا ليس المقبوض شأ الا ايهاا وغيرها فاضراس ليس عائدا على المقبوض  
 المفهوم من قبض وحذف غيرها لتقر به انه باختصار من هذا الدفع انما يتغير في غير  
 على ان في ليس ضمير احواسها كما ذكره لاعي ان اسمها هو غير وسأيت ذلك في حذف  
 اداة الاستثناء وقد قال ابن الحارث وابن مالك في نحو ما قام وقعد الا يزيدا من  
 باب الحذف لا التنازع خلافا لبعضهم والتقدير ما قام الا يزيد وما قعد الا زيد وقال  
 في المعنى قال السهيلي في قوله تعالى ولا تقولن لشيء انا فاعل ذلك غدا الا به لا يتعلق  
 الاستثناء بفاعل اذ لم ينه عن ان يصل الا ان يشاء الله بقوله ذلك ولا بالشيء لانك اذا  
 قلت أنت منهي عن ان تقوم الا ان يشاء الله قلت بمنهي فقد سلطته على ان تقوم  
 ويقول شاء الله ذلك وتأويل ذلك ان الاصل الا فاعلا الا ان يشاء الله وحذف  
 القول كثير اذ تضمن كلامه حذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعا والمصنف ان  
 الاستثناء مفرغ كما عليه تأويل السهيلي وان المستثنى مصدر تقديره الا هو لا  
 صححو بابا ان يشاء الله احوال تقديرها الامتناع بان يشاء الله أي ان يشاء الله  
 وقد علم ان ذكره لا يكون الامع الاضوي ذكره لذلك وعليها قالوا بمحذوفة من  
 ان وقال بعضهم يجوز ان يكون الا ان يشاء الله كلة تأيد أي لا تقولنه أبدا كما قيل في  
 وما يكون لان ان يفرد فيها الا ان يشاء الله لان عودهم في ملتهم بما لا يشاء الله ويرده  
 انه يقتضي النهي عن قوله انا فاعل ذلك غدا قيد بالشيئة او لا وجه لغيره ان يشاء  
 قول من زعم ان الاستثناء منقطع وكذا تجوز ان لا تختصى رجوع الاستثناء الى

وبضه قابل لتأويل اه (في بيان) الاول  
 حكى القاسي في شرح السالحي في سوي  
 لغة رابعة وهي المذمعة الكسر الثاني انهم  
 كلامه انه يجوز في المطوف على المستثنى بها  
 اعتبار المعنى كما في غير ويساعده قوله في  
 التسهيل لتأويله مطلقا سوى بعد ذكره جواز  
 اعتبار المعنى في السلف على مجرورها الثالث  
 فزارق سوى غيرا في امرين أحدهما ان  
 المستثنى بغيره يحذف اذا فهم المعنى  
 ليس غير

التي على ان المعنى الان يشاء الله ان قوله بأن يأذن لنفسه مع ان من المعلوم ان كل أمر ونهي يستمر الى اتيان قصده اه كلام المعنى بعض تصرف فعلى ما اختاره يكون المحذوف اداة الاستعانة وحدها كما قاله الشيخ وجميع ما ذكره بعد كلام السهلي صفة اليه ابن الحاجب لكن ليس في كلامه ان المحذوفة فانه قال الوجه ان الاستعانة مفرغ على ان الاعم المحذوف حال أو مصدر الى ان قال وحذفت الباء من ان يشاء الله والتقدير الا بأن يشاء الله أى الا بذكر المشئة وقد علم ان ذكر المشئة في الاخبار عن فعل مستقبل هو ذكرها مع حرف الشرط وما في معناه نحو ان شاء الله الان يشاء الله بحيث شاء الله وهذا أعم اولى واسهل (قوله بالضم) قال المبرد والمتأخرون هو ضم بناء لشيئها بالفتايات كضل وبعد فعل هذا محتمل ان تكون اسم ليس وان تكون خبرها وقال الاخفش ضم اعراب لانه ليس اسم زمان ولا اسم مكان بل هو ككل وبعض لكن حذف المضاف اليه ونوى نقله فانه الدمامني (قوله وبالفتح) ظاهره انه فتح ناء ووجهه ان الاسماء المتوغلة في الابهام كضل وغيره يجوز بناؤها على الفتح اذا أضيفت لشيء كالضمير فعل هذا محتمل الاسمية والتبعية ويصح جعله فتح اعراب لية لفظ المضاف اليه المحذوف فعل هذا تحين التبعية (قوله وبالتنوين) أى في شبهي الخالتين المذكورتين وشبهاهما الرفع والنسب والحركة عند التنوين اعرابية (قوله تقع صلة الموصول) أى في ظاهر اللفظ والافهني في الحقيقة جر صلة ان قد قبلها مبتدأ ومعمول الصلة ان قدر قبلها بت كذا قال الدمامني (قوله كالسلف) فيه انه لم يقصد قياسا بل ضمير الكلام (قوله بخلاف غير) فيه ظن ان الظاهر ان غيرا كسوى في الوقوع صلة على تقدير مبتدأ حذف لول الصلة بالاضافة كذا قال بعضهم وقال الدمامني بعد ان ذكر ان سوا في اية الذي سوا لجزء الصلة ان قد قبلها قبله ومعمول الصلة ان قد قبلت قبله مانصه وعلى التقدير الاول اعني تقدير المبتدأ افلا اختصاص لسوى بذلك بل يجوز في غير مع أى بلا شرط نحو جاءهم غير جاهل ومع غير أى بشرط طول الصلة نحو جاء الذي غير ضارب أبوه عرا ومع عدم الطول شاذا عند البصريين وقاسا عند الكوفيين اه وهو صريح في عدم الاكتفاء في طول الصلة باضافتها وان تقول ان كان الفرق بينا على عطفية سوى ظاهره والا فلا (قوله بمعنى وسط) اعترض بأنه ينافي ما قدمه عن أهل اللغة من انه لا احد منهم يقول ان سوا عبارة عن مكان أو زمان لانها اذا كانت بمعنى وسط كانت عبارة عن مكان وأجيب بأن محل ما قدمه عنهم اذا وقعت في تراكيب الاستعانة وما نحن فيه ليس

بالضم وبالفتح وبالتنوين بخلاف سوى  
بالتنوين كسوى تقع صلة الموصول في نصب  
الكلام كالسلف بخلاف غير الرابع تاني سوا  
بمعنى وسط وبمعنى نام فقد فهمنا مع الفتح نحو  
في سوا الجحيم

كذلك وقد أسلفنا في باب النطرف الكلام على لنظوسط (قوله فتقصر مع  
الكسر) أي أو القم وبه سطرى قومه تعالى لا تخفنه نحن ولا أنت مكانا سوى  
(قوله مكاسوى) أي مستويا طرقتا الموطر شك البه كإفاله المفسرون  
فتحقق التعبد الذي يقتضيه الاستواء (قوله سواء والعدم) يجوز سواء مقة  
لرجل والمختر في العدم التصب على المية لضعف العطف لفتلا لعدم الفصل كذا  
قالوا وبشكل عليه عندى ان الاستواء يقتضى معتددا فيكون العطف واجبا  
كما في اشتراك زيد وعمر وما قولهم استوى الماء والطينة بالتصبي فليس الاستواء  
فيه معنى التماثل بل معنى الارتطاع أو الاستقرار على ما يظهر فتأمل (قوله  
عن الواحد فافوقه) أي ويصطف على غيرها في الأول شيء ينطبق به التعبد  
إذا الاستواء لا يقتل إلا بين معتددا فادفع ما تعرض به هنا (قوله مصدر)  
أي اسم مصدر (قائدة) أجيز في قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم  
أم لم تنذرهم كون سواء خبرا عما قبلها فإبداها في تأويل المصدر فاعل لها لان باب  
التسوية مما لا يحتاج الى سابق أو خبرا عما قبلها فإبداها في تأويل المصدر مبتدأ  
أو مبتدأ فإبداها في تأويل المصدر خبر ولا يرد ان الاستهتام واجب التصدير  
فلا يصح كون فاعلا ولا مبتدأ مؤثرا ولا خبرا مؤثرا لان هذه الهمزة ملح عنها  
الاستهتام وجردت للتسوية فان قيل أم لاحد الأمرين وما يتعلق به سواء لا يكون  
الامتعتدا فالجواب ان أم هنا ملح عنها الاحد وجردت للعطف والتشريك فان قيل  
يلزم على كون الهمزة للتسوية تكرار عامع سواء فالجواب ان الاستواء القهوم من  
الهمزة هو الاستواء الذي تضمنته حين كونها للحقيقة الاستهتام أي الاستواء  
في علم المستهتهم والاستواء المستفاد من سواء هو الاستواء في القرض المسوق له  
الكلام كانه قيل المستويان في علم مستويان في عدم النفع وذهب الرضى الى  
رأى آخر في المسئلة وهو ان سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء وما بعد  
سواء بيان للأمرين والهمزة بمعنى ان الشرطية وأم معنى أو وبالجملة اللاحقة دالة  
على الجزاء أي ان أأنذرتهم أو لم تنذرهم فالأمران سواء قال وانما الخافون الهمزة  
قائدة ان لا يستعملها فيما لم يثبت حصوله وجعلت أم بمعنى أو لا يستعملها  
في الاحد كذا في شرح القامع على المنقح (قوله ليس وخطا الخ) والاستثناء  
بجاء كذا لا يكون الامع التمام والاتصال وخطا في الاصل لازم وقد تضمن معنى جاوز  
فتعدي بنفسه كما في خلا الاستثنائية والتميم ذلك في اليكون ما بعد ها في صورة  
المستثنى بالاولا ان التزموا اشعارا فاعله وما بعد ا فهور في الاصل تعدي بنفسه

وهذا درهم سواء في معنى مستوي فتقصر  
مع الكسر فهو مكاسوى وتجمع الفتح نحو  
مررت برجل سواء والعدم ويجوز الاحتفاء  
عن الواحد فافوقه فهو ليسوا (واشأن  
في الاصل مصدر بمعنى الاستواء اه)  
تأنيلا للمتنقح (ليس وخطا وسواء يكون  
بعديلا) الثانية فهو ماسو ليس زيدا وخطا  
جر او عدا بكرا



وبعض ومعناه ما وزر ترك كافي القاموس والاولى ان يكون ليس تنازعه استثن  
 وناسبا قطع مامر (قوله ولا يكون نادرا) أى لا تعد ولا تحسب فهم نادرا فلا  
 منافاة بين استقباله ومعنى قاموا سم (قوله مستروجيا) لتكون مابعدا  
 في صورة المستثنى بالاكامر وقيل لانه لو رز لازم الفصل بين اداة الاستثناء  
 والمستثنى (قوله فهو نظير فان كن نساء الخ) أى في كون الضمير عائدا على  
 البعض المفهوم من كنهه السابق اذ النون عائدا على الاثنا وهن بعض الاولاد  
 المتقدم ذكرهم ومحيط الفائدة قوله فوق اثنين وذكر نساء فوطئته فلا يقال لافائدة  
 في قولنا فان كانت الاثنا نساء فانه المصحح وقيل الضمير للاولاد واثنا باعتبار الخبر  
 (قوله على اسم الفاعل) لو قال على الوصف لكان أحسن ليشمل اسم المفعول  
 في نحو قولنا اكرمت القوم ليس زيدا اذ المرجع فيه اسم مفعول (قوله على  
 الفعل) أى القوي وهو الحدث بواسطة تقدير مضاف كاذ كره الشارح (قوله  
 والتقدير ليس هو أى ليس فطهم الخ) عبارة الدماميني والتقدير في مثل قاموا  
 ليس زيدا ليس قيامهم قيام زيد فذهب المضاف الذى هو الخبر وأقيم المضاف اليه  
 مقامه ثم قال وعمار د عليهم ان تقديرهم لا يؤدى الى التصور من الاستثناء وهو اخراج  
 زيد من القوم والحكم عليه بعدم القيام على ما هو المختار وجعلهم ان التقدير ليس  
 قيامهم قيام زيد لا يشهد ذلك (قوله لانه قد لا يكون الخ) أيجاب الدماميني بأن  
 يأتي ذلك انما خصوا الفعل بالذ كر لانهم انما عملوا بما اشبهوا على الفعل تنبيها على  
 كيفية التفرج في غيره فاذا لم يكن هناك فعل مقنوط تصح من الكلام ما يعود  
 عليه الضمير في نحو القوم اخوتك ليس زيدا التقدير ليس هو أى المنتسب اليك  
 بالاخوة زيدا أو ليس اتسابهم اتساب زيد (قوله وأما خلا وعدا فعلان غير  
 متصرفين) لو قال المستثنى بما جاز النسب وهما أيضا فعلان الخ لحنت  
 المقابلة ويسلم من ايهام ان ليس ولا يكون متصرفان (قوله على المفعولية)  
 لانهم متعديان بمعنى جاوز (قوله ضمير مستتر) أى وجوبا (قوله وفي مرجه  
 الخلاف المذكور) والاصح منه ان مرجه البعض المدلول عليه بكلمة السابق  
 ونظر فيه الرضى بأنه لا يفيد التصور لان مجاوزة البعض زيد في قولك قام القوم  
 شلا زيدا لا يلزم منها مجاوزة الكل وأوجب بأن البعض مبهم ومجاوزته لا تتحقق  
 الا بمجاوزة الكل وبأن المراد البعض ماعدا المستثنى ولى ههنا احتمال وهو ان  
 يكون مرجع الضمير في خلا وعدا نفس الاسم السابق ليصير التزم فيه  
 التسديد كبر الافراد ليكون الاستثناء بها كاستثناء بالاولا وليرى ان ذلك مجرى

ولا يكون نادرا اما ليس ولا يكون فالمستثنى  
 بهما واجبا بالنسب لانه خبرهما واسمها  
 ضمير مستتر وجوبا يعود على البعض المدلول  
 عليه بكلمة السابق فتقدير قاموا ليس زيدا  
 ليس هو أى بعضهم فهو نظير فان كن نساء  
 بعد وجوبكم الله فى الاولادكم وقيل عائدا على  
 اسم الفاعل القوم من الفعل السابق والتقدير  
 ليس هو أى ليس قيامهم قيام زيد فذهب  
 المضاف ويضف هذين عدم الاطراد لانه قد  
 لا يكون هناك فعل كافى في نحو القوم اخوتك  
 ليس زيدا واما خلا وعدا فعلان غير  
 متصرفين لوقوعهما موقع الاولاتصا به  
 المستثنى بهما على المفعولية وفاقولها ضمير  
 مستتر في مرجه الخلاف المذكور

الامثال التي لا تفسر كما قالوه في جذاذ يحدث الترميز كبراسم الاشارة واغراضه  
لذلك ولا يرد على هذا اختيار الرضى فاعرفه (قوله نصب على الحال) ولم يشر بقدر  
في ليس وخلا وعدا مع ان ذلك واجب في الحال اذا كانت جملة ماضية لاستثناء  
افعال الاستثناء أو يقال محل ذلك الافعال المتصرقة (قوله مستأنفة) أي غير  
منطقة بما قبلها في الاعراب وان سقطت في المعنى فالة المصرح (قوله وصحبه  
ابن عصفور) عليه بعدم الربط لجمال ثم قال فان قيل اذا عايد الضمير على البعض  
المضاف لضمير المستثنى منه حصل الربط في المعنى فالجواب ان ذلك غير منقاس  
(قوله لا تستعمل بكون الخ) أي كما لا يستعمل فيه غير بكون من تصاريح  
الكون ككان (قوله شعبة) أي فرقة (قوله ايضا جهم الخ) يحتمل ان جهم  
نصب بنزع الخاضع أي في جهم وقتلا مفعولا به ويحتمل ان جهم مفعول به وقتلا  
تميز بحول عنه والنشطاء التي يضالها سواد شعرها يبيض والمراد بها المحجوز  
(قوله حنيفة) أي حين اذ جزمها وقوله بما قبلها أي في الرتبة وان تأخر في القلند  
كما في الشاهد الاول (قوله على قاعدة حروف الجر) فوضع مجرورهما نصب  
بالفعل أو شبهه (قوله موضعهما) أي موضع مجرورهما وقوله عن تمام الكلام  
أي نصبا ناشئا عن تمام الكلام أي عن تمام الجملة قبلهما فتكون هي التامة وتظهر  
ذلك نصب الجملة بتميز القسبة كما في التصريح ولا يتعلق الحرف على هذا (قوله  
لعدم اطراد الاول) لانه لا يأتي في نحو القوم اخوتك خلا زيد وفه ماض عن  
الدامني فاعرفه (قوله لا يعيدان الافعال الخ) رده بعضهم بأنه لا يلزم ان  
يكون معنى التعدية ايصال الحرف معنى الفعل الى الاسم على وجه الثبوت بل يجوز  
ان يكون معناها جعل الاسم مفعولا للفعل وايصال معنى الفعل اليه على  
الوجه الذي يقتضيه الحرف من ثبوت أو انشاء الاترى ان المفعول به في النسبي  
نحو لم اضرب زيدا لم يخرجها انتقام وقوع الفعل عليه عن كونه مفعولا (قوله  
ولانها بمنزلة الا) أي في المعنى ورد بان ذلك لا يقتضي مساواتها لها في جميع  
الاحكام الاترى انها مجرران بخلاف الا (قوله المصدرية) فيه ان الحرف  
المصدرى لا يوصل بفعل جامد الا ان يقال هما في الاصل متصرفان والجدو عارض  
فلم يكن مانعا من الوصل أو يقال هما مستثنيان وعلى كل فالصدر التسليك ملاحظا  
فيه جانب المعنى كما يترشح من تغيير الشارح في حل المعنى بجملة المجاوزة (قوله  
حتما) فيه ان هذا مناف لقول المصنف بعدوا ونحو ارقيردا لان يجعل حرا على  
مذهب من لا يميز الجر بهما بعد ماله الراجح عند الشارح كما يشير اليه قتأمل

(نسيهان) الاول قبل موقع هذه الاستثناء  
من هذه الاربعة نصب على الحال وقيل  
مستأنفة لا موضع لها وصحبه ابن عصفور  
الثاني لا تستعمل بكون في الاستثناء مع ضم  
لامن ادوات التي اه (ان تزد) الجز فانه جائز  
وهما خلا وعدا (ان تزد) الجز فانه جائز  
وان كان قلدا في الجز بخلافه  
خلافة لا ارجو موالاتها  
اعدا صلي شيئين نبالكا  
ومن الجز بعد قوله  
ايضا جهم قلا واسرا  
عدا النشطاء والطفل الصغير  
(نسيهان) الاول لم يمتط سببه الجز بعدا  
قيل ولا يجلا وليس كذلك بل ذكر الجز بخلا  
الثاني قبل تعلقان حنيفة بما قبلها من فعل  
أو شبهه على قاعدة حروف الجر وهو  
موضعها نصب عن تمام الكلام  
السواب لعدم اطراد الاول ولانها لا يعيدان  
الافعال الى الاعاء أي لا يوصلان معناه  
اليها بل يوصلان معناها عاها فاشبه في عدم  
التعدية الحروف الزائدة ولا انها بمنزلة الا  
وهي غير المتحرقة اه (وبعدا) المصدرية  
(انصب) حتما لانها تعنيها قطعية  
مستكفوه الاكل شيء ما خلاقه باطل

وقوله مثل التذاي ما عدا في ثاني \* بكل الذي يحوى مذني مولع وموضع الموصول وصلته نصب بالاشتاق مثال السراقي  
على الحال وهذا استكمل لتصريحهم في غير هذا الموضع بان المصدر ٥١ المؤنل لا يقع حالا كما يشع المفسر السريع في نحو

أرسلها العراك وقيل على القرف وما

وقته نابت هي وصلتها عن الوقت فالعنى على

الأول قاموا بمجاوزين زيدا وعلى الثاني

قاموا وقت مجاوزتهم زيدا وقال ابن خروف

على الاستثناء كاتصاب غري في قاموا غري

والنجراد) بها حنث (تقدير) أجاز

ذلك الجري والرعي والكساي والقاربي

لكن على تقدير ما زائدة لا مصدرية فان

قاله بالناس فساد لان ما لا زاد قبل الجار

بل بعده نحو عاقل فمراجعة وان قاله

بالسمع فهو من التذوذ بحيث لا يتجبه

(وحب جرافها حرفان) بالاشتاق (كأهنا

ان تصبغ لعلان) بالاشتاق وسواء في الحالين

اقتراجا أو تميزا دعاهما (وكتلا) في جواز جز

المستحب بها ونصبه (حاشا) تقول قام القوم

حاشا زيد وحاشا زيد اذا جرت كانت حرف

جز وفيما يتعلق به ما سبق في خلا واذا نصبت

كانت فعلا والخلاف في فاعله وفي محل الجلة

كأن في خلا (نبيهان) الاقول الجز بها شاهر

الكثير الراجح وذلك التزم مبدؤه واكثر

البصرين حرفتها ولم يميزوا نصب لكن

الصحيح جواز قد ثبت نقل أبي زيد وأبي

عمرو التميمي والواخش وابن خروف وأجازوه

الماز في المردود والراجح ومنه قوله

حاشا قريشا فان الله ضلهم

على البرية بالسلام والدين

وقوله

الهم اغثني ولني يجمع

حاشا الشيطان وأما الاصغ

(قوله غل) بالناء المجهول من المثل وهو السامة والتداعي جمع نديم (قوله  
على الحال) تأويلها باسم الفاعل وقت الحال فيها معنى الاستثناء تصرح  
(قوله لا يقع حالا) أي لتعرفه بالضمير المنقل عليه فلا تقول جاء زيد أن يقوم  
لتأوله بحد ومضاف للضمير والحال لا تكون معرفة وأما تعرف نحو العراك  
في قولهم أرسلها العراك في معنى التسكر لا محال الجنسية قاله الدماميني ثم رأيت  
في المتن ما يدفع الإرادة عن السراقي فانه عمن القنذ المقدربتي مقديرا آخر  
ما خلا وما عدا على قول السراقي ما مصدرية وهي وصلتها حال فيها معنى الاستثناء  
ثم قال قال ابن مالك فوقت الحال معرفة لتأولها بالنكرة اه والتأويل ثالث  
عن زيد ومجاورين زيدا اه (قوله كما يقع) راجع للمنى (قوله وما وقبة)  
سميت وقبة لتأنيها وهي وصلتها عن الوقت كما أشار إلى ذلك الشارح فالذي في محل  
نصب على الظرفه مجموع الموصول والصله صكما أفاده الشارح خلا في قال  
هو ما فقط (قوله كاتصاب غري) أي على الاستثناء بناء على مذهبه (قوله  
حنث) أي حين أدركها بعدما (قوله بالناس) أي على زيادتها بعد بعض  
حروف البر نحو فمراجعة وقدين الفرق بين النفس والنفس عليه بقوله لان ما لا  
(قوله بل بعده) أي بعد الجار (قوله فهو من التذوذ بحيث الخ) أي فهو  
من أمكنة التذوذ في مكان لا يتجبه (قوله وحش جرافها حرفان) اجري  
الظرف بجري الشرط فادخل الفاء كقوله تعالى واذ لم تجدوا به فسعولون  
(قوله وسواء في الحالين الخ) التعميم مبنى على مذهب من يميز الجز بها  
مع ما أشار إليه بقول المصنف والنجراد وتقدير (قوله وكتلا حاشا) اذا جرت  
بالثلاث قلت خلأ وحاشا وعداي بدونون الوفاية وان نصبت فبنون الوفاية  
ويجوز في خلأ وخلأ وحاشا وعداي وعداه كون الضمير منصوبا  
ويجوز (قوله وفيما يتعلق به) أي وجودا وعدما اذ ليس للخلاف السابق  
في العامل الذي يتعلق به بل في كونها لها متعلق أولا ولولا قال وفي كونها متعلق  
أولا ما سبق لكان أوضع وقوله في فاعله أي في مرجع فاعله اذ لم يتقدم خلاف  
في نفس فاعله وقوله وفي محل الجلة أي وجودا وعدما اذ الخلاف السابق في جلة  
خلا قولان انهما في محل نصب على الحال وانها مستأنفة لا محل لها (قوله اللهم  
اغثني الخ) هذا تروا بواو الاصغ بفتح الهمزة واهمال الصاد وبعام التين اسم  
رجل كأي حاشية شيننا السيد قال في التصريح وبطله قرنا للشيطان نبيهها  
على التحاته به في الخسة وقبح الفعل فان قلت سيأتى ان حاشا انما يستعمل بها في مقام

التزبه والغفران لا يترده منه قلت بولغ في قبح الشيطان واني الاصغ وخسبهما  
 حتى كانت الغفران ينقص غيرتهما في القبح والخلة (قوله حاشا ابا نوبان) قيل  
 يحتمل انه على لغة القصر فلا شاهد فيه لكن ان علم ان قائله ليس من أهل هذه اللغة  
 صح الاستشهاد به اذ لم يعلم ان قائله من أهلها صح (بحان الجمل على الاشهر والكلمة  
 بالضم اليكم وهو الخرس فالمراد بذي بكمة والقدم بفتح التاء وسكون الدال التي  
 الثقيل (قوله لكن لا فاعله) أي ولا مفعول كما قاله بعضهم وقوله بالجمل  
 على الأي فيكون منصوبا على الاستثناء وقد تفتى جله على الا انه العامل للنصب  
 فيما بعده (قوله على انه يمكن) أي مع انه يمكن (قوله ولا نصب ما) أي  
 مصدرية كانت أو زائدة لانها فعل جامد وما المصدرية لا توصل بجامد وحلت  
 الزائدة على المصدرية واما خلا وعدا فخارجا عن القاعدة سم (قوله رأيت  
 الناس) قال الدماميني الظاهر ان مفعول رأيت الثاني محذوف أي ودتا ويحتمل  
 ان يكون هو الجمله الاسمية والقائه زائدة على رأى الاخفش في مثل زيد فقامت وقوله  
 فعلا لا يفتح القاصي والخبر ويكسر هاء في النسخة شيخنا السيد وقال الدماميني وغيره  
 الفعل يفتح القاء الكرم ويكسر هاء ج فعل واقتصر العيني على ضبطه بفتح القاء  
 وفصره بالكرم قال ويروي فاما التاسد (قوله وهو الاقرب) أي لانتهاهم  
 على تقي حريتها فتكون اقبل للتصرف فمن الاستثنائية المتفق على انها تكون  
 حرفا قبل التزبه بعضهم (قوله تنزيهية) أي مدلولها على تنزيه ما بعدها من  
 السوء قال الرضي وربعه لا يدون نعتة شخص من سوء فية دون تنزيه الله تعالى  
 ثم يرفون من ارادوا تنزيهه على معنى ان الله تعالى منزه عن ان لا يظهر ذلك الشخص  
 عما يصيبه اه فان قلت ان معنى التزبه موجود في حاشا الاستثنائية والمصرفة  
 أيضا فخصوا هذه باسم التنزيهية قلت قال الثعني التنزيهية هي التي يراد بها معنى  
 التزبه وحده وبم هذا خرج الوجهان الاخران لانهما لا يفهما مع التنزيه بمعنى  
 آخر اه يعني الاستثناء ولو جرد معنى التنزيه في الاستثنائية انما يستثنى بها حيث  
 يكون الاستثناء فيما يترده عنه المستثنى فهو ضرب القوم حاشا زيدا فقله الثعني  
 عن الرضي وأقره وذكره الدماميني أيضا لكن قال عقب ما تقدم وذلك لا يحسن  
 على الناس حاشا زيدا فلو اتى معنى التزبه كذا قال ابن الحناجب اه وظاهر قوله  
 لا يحسن ان الشرط المتقدم شرط للسنن لا للبوازي فاقبل (قوله بالخذف) أي  
 حذف القها الاولى تارة والثانية أخرى (قوله على الحرف) وهو اللام في نحو  
 حاشا لله (قوله تبيان الحرفية) أي لان شأن الحرف عدم التصرف أي

وقوله حاشا ابا نوبان ان ابا نوبان ليس بكلمة قدم  
 قال المرزوقي في رواية الضبي حاشا ابا نوبان  
 بالنصب الثاني الذي ذهب اليه القزويني  
 فعل لكن لا فاعله والنصب بعده انما هو  
 بالجمل على الاول يقتل عنه ذلك في خلا وعدا  
 على انه يمكن ان يقول فيحس مثل ذلك اه  
 (ولا نصب ما) تلا يجوز زام القوم حاشا  
 زيد أو ما قوله  
 وايت الناس ما حاشا قريشا  
 فانا نحن افضلهم فعلا  
 فاشاذ (وقيل) في حاشا حاشا وحشا  
 فاحفظهما) وهما هاتان القفتان  
 في حاشا الاستثنائية أو التنزيهية الاولى ظاهر  
 كلامه هنا وفي الكافية وشرحها والثاني  
 ظاهر كلامه في التسهيل وهو الاخر (تنبيه)  
 حاشا على ثلاثة أوجه الاولى تكون استثنائية  
 وقد تقدم الكلام عليها والثاني تكون تنزيهية  
 فهو حاشا لله وليست حرفا قال في التسهيل  
 بلا خلاف بل هي عند المبرد وابن جني  
 والكوفيين فعل قالوا التصرفهم فيها بالخذف  
 ولا دخلهم انما هو على الحرف وهذا ان الدليلان  
 يبينان الحرفية

مالم يتم دليل على الحرفية فلا تزسوف وعدم الدخول على الحرف (قوله ولا  
 شتان الفعلية) أى التى هى مدعاها لا احتمال الاجمالية بل لاهم طاهران (قوله  
 فى الآية) يعنى قلن حاشى لله ما علمنا عليه من سوء (قوله ولا يتأتى مثل هذا  
 التأويل الخ) اذ لا يسمع ان يكون المعنى جانب يوسف النبوية لاجل الله بل المعنى  
 على تنزيه الله عن العجز والتعجب من قدرته تعالى على خلق جبل مثله كما فى الكشاف  
 (قوله اسم مراد فى التنزيه) وهل هو مصدر لعل لم ينطق بكافى به ووجه أواسم  
 مصدر اقتره ثم رأيت فى الدمامى قال اذ قلنا بانها اسم فهل هو مصدر أو اسم فعل  
 صرح ابن الحاجب بالثانى قال ومعنى حاشى لله برئ الله فاللام زائدة فى الفعل  
 كفى هيئات هيئات لما وعدون وفسرها الزمخشري براءة الله فتكون مصدرا  
 وهو خلاف الظاهر ثم بحث الدمامي فى كونه خلاف الظاهر وأبشاهى على تفسير  
 الزمخشري بمحتمل أن تكون اسم مصدر أو فعل هذا أو تنوين حاشا فى قراءة من فونه  
 تنوين تنكيران قلنا اسم فعل وتنوين تنكيران قلنا انه مصدر أو اسم مصدر قاله  
 الدمامي فى شرح المعنى وكونه تنوين تنكيران هو ما درج عليه الشارح (قوله  
 منصوبة اتصاف المصدر الخ) والعمل فيها ضل من معناها (قوله بدليل)  
 راجع لقوله اسم أى وكل من الاضافة والتنوين يتبع فى الحرف والفعل (قوله  
 بالاضافة) أى لا يجب كونها حرف جر لا خصا من ذلك بالاستثنائية خلافا  
 لابن عطية فى زعمه انها فى قراءة ابن مسعود حرف جر قاله فى المفتى ويظهر لى ان حاشى  
 على هذه اقراء متعربة لمعارضة الاضافة موجب البناء وقد يؤخذ هذا من قول  
 الشارح كما زاد الله وسبحان الله (قوله أبى السحال) باللام كشذاد (قوله  
 لفظا ومعنى) أ ما لفظا فظاهر والمعنى فلان معنى التنزيهية الابعاد والحرفية  
 الاخراج وهما متقاربان (قوله حاشيته الخ) قال الدمامي يجوز أن يكون  
 مأخوذا من لفظ حاشا عرفا أو اسما كقولهم لوليت أى قلت لولا ولالت أى قلت  
 لا لا وسقوت أى قلت سوف وسقت وسجلت أى قلت سبحان الله ولوليت أى قلت  
 ليلت وهو كشر فكون معنى حاشيت زيد اقلت حاشا زيدا (قوله والمعنى الخ)  
 مبنى على انه من كلام الراوى كما يدل علمه رواية الطبرانى الاستثنائية (قوله ووجه  
 الشارح انها) أى ما حاشا التى فى الحديث ولأنيت باعتبارها كلمة والمصدرة  
 نعم لمحذوف أى ما المصدرة وخبر أن مجموع التعاطفين ويحتمل عود الضمير  
 على ما وصف حاشا على الضمير (قوله شاعلى انه الخ) وعلى هذا يكون المعنى  
 اسامة أحب الناس الى الاطعمة فليس أحب الى منها فيصل أن تكون هى أحب

ولا يشتان الفعلية قالوا والمعنى فى الآية  
 جانب يوسف المعصية لاجل الله ولا يتأتى  
 مثل هذا التأويل بل فى حاشى لله ما هذا بشرا  
 والصحيح انها اسم مراد فى التنزيه منصوب  
 اتصاف المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل  
 بدليل قراءة ابن مسعود حاشى الله بالاضافة  
 كما اذ أقسم سبحانه وقراءة أى السحال  
 حاشا قبل التنوين أى تنزيه الله كما يقال رعا  
 زيد والوجه فى قراءة من ترك التنوين أن  
 تكون مبنية لشيء ما بحاشا الحرفية لفظا  
 ومعنى الثالث انها تكون فعلا متعديا  
 منصرفا تقول حاشيته بمعنى استثنيت ومنه  
 الحديث أنه طعم الصلاة والسلام قال اسامة  
 أحب الناس الى ما حاشا فاطمة ما فاطمة  
 والمعنى الشارح انها المصدرة وحاشا  
 وتوهم الشارح بناء على انه من كلامه صلى الله  
 الاستثنائية بناء على انه قد يقال قام  
 عليه وسلم فاستدل به على انه قد يقال قام  
 القوم ما حاشا زيدا

الهو ويحتمل أن يتأوى إلى الحب دما سني (قوله ويرد الخ) وجه الرذآن لا في قوله  
 ولا غير هازلة لتأ كيد التي فتعين كون ما قبلها نافية وإن ذلك من كلام الراوي  
 واحتمال أن لافاة وغير مفعول لاستثنى محذوف فيكون من كلام التي بعد  
 لا يؤثر في الأدلة الظنية (قوله وانما تلك الخ) وذن الشارح لما توهمه المبرد  
 (قوله لتضخه معنى الحرف) أي الاستثناء وهو لا (قوله لاسيما) سني  
 كشل ووزناومعني وعينها واو قلبت باء اجتماعها ساكنة مع الباء فالة الدما سني  
 (قوله مع ان الذي بعدها منبه على اوليته) أي كونه أولى بما ينسب لما قبلها  
 أي وذلك مناف للاستثناء لانه اخراج وما بعد لاسيما داخل بالاولى وقد وجه  
 ذكرها خابا بأنه لما كان ما بعدها مخالفا لالاولى لما قبلها اشبهت ادوات الاستثناء  
 الخالف ما بعدها لما قبلها (قوله مطلقا) أي نكرة وأمرقة (قوله يوم بدارة  
 جليل) هي غدير ماء ويومها يوم دخول امرئ القيس خدر غيرة وعمره مطبقة  
 لغذاري حين وردن القدر يقتلن قصدي ثيابهن وحلقن لاصطى واحدة منهن  
 فوجها حتى تخرج بحجرة فتأخذ من ذلك حتى تملأ النهار فخرجن وأخذن  
 ثيابهن وقلن قد حسبتنا واجتاذن نحن نأخذ فالة الثبي (قوله وهو على  
 الاضافة وما زائدة فيها) وهل هي لازمة أو يجوز حذفها لضو لاسيما زيد زعم  
 ابن هشام الخضر اوى الاول ونسب سيبويه على الثاني كذا في الهمع ويجوز ان  
 تكون ما نكرة تامة والمجرور بعدها بدل منها أو عطفيان (قوله لمضمر محذوف)  
 أي شعر محذوف وجوبه بالما تقدم من ان لاسيما بجزلة الا وهي لا تقع بعدها الجملة  
 غالبا (قوله بالجملة) تنازع كل من موصولة وموصوفة دما سني (قوله في نحو  
 ولا سيما زيد) بخلاف نحو ولا سيما زيد المتقدم على اقرانه لوجود الطول (قوله  
 فقتضت سني اعراب) لانه لا التبرع مضاف لاسيما على زيادته وعلى المعنى الوجه  
 الثاني باحتماله لكنه لا يعرف بالاضافة لتوغل في الابهام كشل فلماذا صرح عمل  
 لانه وخبرها محذوف أي موجود (قوله كما في التبرع بعد مثل) أي الذي  
 هو بمعناه فيكون غير مفرود مقتضى كلامه ان التبرع لاسيما وفي كلام بعضهم انه لما  
 وانما نكرة تامة بمعنى شيء مفسر بالتبرع فالة سم وما نقله عن بعضهم يرجح بأنه لو كان  
 تبرع لاسيما لكان معمولا لانه لا يكون شيئا مضاف فيكون فقتضت اعراسه وبأن  
 التبرع في قولنا مثلا اكرم العلماء ولا سيما شيخنا لاسيما ليس نفس لاسيما التي حتى يفسر  
 بل هو غير مقتضى انه غير مسمى مضافة اليها (قوله وما كافة عن الاضافة)  
 وعليه فقتضت سني بناءية وما على قول غيره انها نكرة تامة فاعرابية كافي الوجهين

ويرد ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا  
 غيرها ودليل تصرفه قوله  
 ولا أرى فاعرابي الناس يشبهه  
 ولا أحاشي من الاقوام من أحد  
 وتوهم المبرد أن هذا مضارع لمضخه معني  
 وانما تلك حرف أو فعل جامد لمضخه معني  
 الحرف كما تراه (خاتمة) برت عادة التعوين  
 ان يذكر لاسيما مع ادوات الاستثناء مع ان  
 الذي بعدها منبه على اوليته بما ينسب لما  
 قبلها ويجوز في الاسم الذي بعدها الجزر  
 والرفع مطلقا والنصب أيضا اذا كان نكرة  
 وقد روي عن قوله ولا سيما يوم بدارة جليل  
 والجزر ارجح وهو على الاضافة والرفع على انه  
 فيهما مثلها في أيما الجليل والرفع على انه  
 خبر لمضمر محذوف وما موصولة أو نكرة  
 موصوفة بالجملة والتقدير ولا مثل الذي هو  
 يوم أو ولا مثل شيء هو يوم ويضغف في نحو  
 ولا سيما زيد حذف العائد المرفوع مع عدم  
 الطول واطلاق ما على من يعمل وعلى  
 الوجهين فقتضت سني اعراب لانه مضاف  
 والنسب على التبرع كما في التبرع بعد مثل  
 في نحو ولو جئنا بجبله مددا وما كافة عن  
 الاضافة والفتحة بناء منها في لارجل

السابقين (قوله) واما التصيب المعرفة (الخ) مقابل قوله سابقا والتصب أيضا  
 اذا كان ~~تصكيرة~~ (قوله) فنعنه الجمهور وجوز به بعضهم موجها بأن ما كافة  
 وان لا سيما بغيره الا الاستثنائية فابعد ما منصوب على الاستثناء المتصل لا خراج  
 ما قبل لا سيما من حيث عدم مساواة ما قبلها له وضعف بأن الا لاقتصرن بالواو  
 لا يقال جاء القوم والازيد او وجهه الدما ميني بأن ما تامة بمعنى شئ والتصب بتقدير  
 اعنى أى ولا مثل شئ اعنى زيدا (قوله) ودخول الواو أى الاعتراضه كافي  
 الرضى (قوله) من استعمله على خلاف ما جاء (الخ) اعلم ان لا سيما تستعمل أيضا  
 بمعنى خصوص صانوفى بعدها بالحال مفردة أو جملة وبالجملة الشرطية كائن على  
 الرضى وتكون منصوبة الجملة على انها مفعول مطلق مع بقا مسمى على كونه اسم  
 لا ويظهر انه لا خبر لها كافي نحو ألا ما بمعنى اعنى ما كافر في محله قال الدما ميني  
 وما على هذا كافة اه نحو اوجب زيدوا لاسمارا كاكفرا كاجال من مفعول الفعل  
 المقدر وهو اخصه أى اخصه بزيادة النية في هذه الحال ونحو اوجه ولا سيما وهو  
 راجع أب أو ولا سيما ان ركب وجواب الشرط مدلول عليه بالفعل المقدر رأى ان  
 ركب اخصه بزيادة الحبس ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر للارز أى اختصاصا  
 فكبر معنى لاسمارا كما يختص بزيادة محبتي را كاقول المستفيين ولا سيما والامر  
 كذا انز كيب عبرى خلافا للمرادى قال الدما ميني وتظهر جعل لاسما الذى بمعنى  
 خصوص ما منصوب المحل على المفهولة المطلقة مع بقاء مسمى على كونه اسم لا التبرئة  
 نقل اى الرجل من التداء الى الاختصاص مع بقاءه على حاله في التداء من ضم  
 أى ورفع الرجل (قوله) قد تحذف أى يمحذف عنها وهى باؤها الاولى على  
 ما اختاره أبو حيان وقال ابن جنى المحذوف لامها وحركت العين بحركة اللام كذا  
 في الجمع وفيه أيضا ان العرب أبدلت سينها ناء فوقية فقالوا لا نجا كقريء قل أعوذ  
 برب الناس ولا مها كذا فقالوا ناسيا (قوله) وقد تحذف الواو أ ما حذف لا  
 فقال الدما ميني حكى الرضى انه يقال سيما بالتثنية والتثنية مع حذف لا ولم اذ  
 عليه من غير جهة بل فى كلام الشارح يعنى المراد ان سيما يمحذف لا لم يوجد  
 الا فى كلام من لا يمتنع بكلامه اه باختصار (قوله) فنه فصل امر من وفى بنى  
 والماء للكتب قال الدما ميني والتثنية فمنطق بها وقاوتك وبلا نطق بها وصلا  
 اه وقد يقال هلا جز النطق بها وصلا ابرا الموصول يجرى الوقت (قوله) وهى عند  
 القارى (قوله) انما اخذت عن الواو والاوافق غير لان الحال المفردة لا تقتصر  
 بالواو قاله الدما ميني (قوله) نصب على الحال أى ولا مهملة بمعنى قاموا لاسما زيد

وأما التصيب المعرفة فنحو ولا سيما زيد انفعه  
 الجمهور وتبديدها ودخول لا عليها  
 ودخول الواو على لا واجب قال تطلب من  
 استعمله على خلاف ما جاء فى قوله ولا سيما  
 يوم فهو مخلى وذلك غير انهم قد تنقص  
 وقد تحذف الواو لقوله  
 فبه بالقدور والابان لاسما  
 عقول فاه من اعظم القرب  
 وهى عند القارى نصب على الحال وعند  
 غيره يامى لا التبرئة وهو المختار والله اعلم

فأما واعتبر مماثلين لا يذ في القيام والصارى يكفى بالشكر بالهوى في لا المصلحة  
الداخله على الحال وهو موجود هناك المعنى قاموا الامساوين لا يذ في القيام  
ولا اولى منه فلا يقال اذا اهلكت لا واجب تكرارها قاله الدماميني

\*(الحال)\*

يطلق لفظة على الوقت الذي أنت فيه وعلى ما عليه الشخص من خير أو شر وأنها  
منقطة عن واولجها على أحوال وتصغيرها على حويله واشتقاقها من التحول  
(قوله يذكر ويؤث) أى لفظة وضيمه وصفه وغيره لكن الاربع في الاول  
التذكير بان يقال حال بلا تاوى غيره التائب (قوله وصف) أى صريح  
أو مؤول فدخلت الجمله وتسميها قاله المصريح (قوله تستب) أى اصله وقد  
يجوز لفظة بالياء ومن بعد التاء لكن ليس ذلك مقبلا على الاصح نحو  
فأرجعت بخاتمة ركاب \* حكيم بن المسيب شهاها

ونحو قراءة زيد بن ثابت ما كان فيني لئان تقدم من دولمن وأوليا بعض التون  
وفتح الخاء في أوليا حال زيادة من كذا في ابن عقيل على التسهيل وكذا في الدماميني  
عليه ثم قال قال ابن هشام وينظر في فساد في المعنى لانه اذا قلت ما كان لكان اتخذ  
زيد في حالة كونه نادلا فانت منت لئلا فانه من اتخذ فاعلى هذا فليزم ان  
اللامكة اقبوا لانضمهم الولاية فتأمله وفي تفسير البضاوى وقرأ يتخذ بالبناء  
للمفعول من اتخذ الذى له مفعولان كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خلاما ومفعوله  
الثانى من اولياء ومن للتبعض اه وانما قال الذى له مفعولان لانه قد يحذف لواحد  
نحو أم اتخذوا آلهة من الارض ولم يجعل من رائدة في المفعول الثانى لانها لاتزاد  
فيه (قوله مفهوم في حال) أى في حال كذا فهو على رية الاضافة فخرأ بلا تنوين كذا  
في شرح المسند وفي تلاحق البصر (قوله ويخرج نحو التهقرى) لانه اسم لرجوع  
الى خلف لا وصف وقد مشى في الاخراج به على مذهب من يجوز الخروج بالجنس  
اذا كان منه وبين الفصل عموم وخصوص من وجه كابين مصفورا والسعدوا فقال كى  
أو يقال معنى الاخراج بالجنس الدلالة به على عدم ارادة نحو التهقرى مثلا (قوله  
ما صيغ من المصدر الخ) أو مؤول بما صيغ منه لندخل الجمله وتسميها والحال  
الجامدة لتأول كل بالمشق سقى في المسائل الست الاسمية في الشرح على ما هو  
ظاهر كلام المصنف في شرح التكايفه وصرح به ولم يتم لاندخل بهذه الزيادة  
الحال الجامدة في المسائل الست على ما هو الراجح عند السراج من عدم تأولها  
بالمشتق وكان الاولى كما أعاده سم ان يقول هو مادل على معنى في متبوعه

(قوله)

\*(الحال)\*  
يذكر ويؤث ومن التائب قوله  
اذا أعجبك الدهر حال من امرئ  
قدعه وواكل أمره والياء  
وسبق الى الاستعمالان في النظم وهو في  
اصطلاح النصاب (وصف فظة منسوب منها  
في حال كذا قد اذهب) فالوصف جنس يشمل  
الحال وغيره ويخرج نحو التهقرى في قولك  
وجعت التهقرى فانه ليس بوصف اذا اراد  
فالوصف ما صيغ من المصدر ليدل على  
متبوعه وذلك اسم الفاعل واسم المفعول  
والصفة المشبهة وأمثله المبالغة وأصل  
التفصيل ونظيره يخرج المصحة كالتبعا  
في نحو اقام الزيدان



والخبر في نحو زيد قائم ومنصب يخرج الثمن  
لانه ليس يلزم النسب ومنهم في حال كذا  
يخرج الخبر في نحو قد در فارسا (نيهان)  
الاول المراد بالفتلة ما يستغنى عنه من حيث  
هو وقد يجب ذكره لعارض كونه سادا  
مستعدة كضري العبد ميثا أو لتوقف  
الغنى عليه كقوله

اغما لبيت من بعش كسيا  
كسما بالله قليل الزيادة

الثاني الاول ان يكون قوله كقوله اذهب  
تجمل التعريف لان فيه خيلان الاول ان في  
قوله منصب تعريف للشيء بحكمه والثاني  
انه لم يشهد منصب بالزوم وان كان مراده  
ليخرج الثمن المتصوّر كرايت رجلا واكا  
فانه يفهم في حال ركويه وان كان ذلك بطريق  
الزوم لا بطريق التصديق ان التصديق انما هو

تقدير النوع (وكونه) اي الحال (مستقلا)  
عن صاحبه غير ملازمه (مستقلا) من المصدر

لعل على متصفه (يقبل لكونه ليس) ذلك  
(مستقلا) له تقدير غير منتهى كقوله الحال  
المركبة في نحو زيد ابوك عطوفا ويوم ايت  
سما والمعر اعلما بتقدير صاحبا نحو وخلق  
الانسان ضعيفا وقوله سم خلق الله الزرافة

يدعي أطول من رجلها وقوله

جاءت بسبب العظام تألما  
جماعته بين الرجال لواء

(قوله يخرج الثمن) أي لكون التباد منه والمراد منصب وجوبا (قوله  
يخرج الخبر) أي لانه على معنى من لا فاعل لسان جنس التعجب منه وقوله  
في نحو قد در فارسا أي من كل خبر وقع وصفه متقنا (قوله من حيث هو)  
القرب في هذه العبارة وان لم يثبت له البعض ان الخبر الاول لما والثاني تأكد  
والخبر محذوف والمعنى من حيث اللفظ نفسه معتبرا أي باعتبار نفس اللفظ وقطع  
النظر عما عارض له أو الثاني راجع لجمال خبر أي من حيث ذلك اللفظ حال الامن  
حيث توقف المعنى عليه ولو قال بعضهم ما يستغنى الكلام عنه من حيث هو كلام  
نحوي لكان أو وضع وانما لم يقتصر على هو الاول لان قولنا من حيث هو حجية  
الاطلاق ومن حيث هو حجية تقديرها النظر الى الذات (قوله لان فيه خيلان)  
أي يزولان بجملة تعميلا للتعريف هذا مقتضى كلامه ولا يخفى ان الخلل الاول لا يزول  
بذلك لانه لا يتقوى كون منصب جر امن التعريف فكان على الشارح ان يقول  
الاول ان يكون منصب خبر مبتدا محذوف وبالجملة معترضة وكقوله اذهب  
تجمل التعريف لان فيه خيلان الخ وانما قال الاول ولم يقل المصواب لاسكان دفع  
الاول وهو ان التعريف للشيء بحكمه وجوب الدور لان المحقق فرع التصوّر  
والتصوّر موقوف على الحد ذاته يعني في الحكم التصوّر بوجه آخر غير الحد ودفع  
الثاني بما أشار اليه الشارح أو لان من المراد منصب وجوبا وان التباد من  
قولنا مفهم في حال كذا كون الافهام مقصودا واللفظ يعمل على التباد فيخرج  
الثمن المذكور (قوله ليخرج الخ) فعمل للمعنى وهو التسديد فيكون النبي  
منصبا عليه أيضا (قوله وان كان ذلك) أي الافهام (قوله لصكن ليس  
مستقلا) دفع به فوه ان يكون القالب واجبا في التصحيح كما قاله سم وغيره ليس  
اما لكونه مستقلا فتح الماء وما لعل فمستقلا بكسرها كما قاله خالد (قوله  
كافي الحال المؤكدة) أي لنحويون الجملة تعلما كالتمثال الاول أو لعلها كالتاني  
أو لصاحبها في نحو لامن من في الارض كلهم جميعا لا في شوجا في القوم جميعا  
لان اجتماعهم في الجي يقتل (قوله بتقدير صاحبا) أي حدوثه بعد ان يكن  
وما أخذ روسا انهم مقارعة للفق أي لا يجمدون في حلبة جليبة لا تسير ولا يرد  
عليه خلق الانسان خلقا لا اتقا لامن طور الى طور بخرقة خلق له متعبد فتكون  
الحال الاولى لازمة للفق الاول والثانية لازمة للفق المتعبد (قوله الزرافة)  
يخرج الزرافة من ضمه او يذهب ساد بعض وأطول حال وبعضهم قال يدها  
أطول على المبتدا وانما لعل الحال الجملة (قوله جاءت به) أي جاءت أم المدحوبه

سبط العظام بفتح السين وسكون الواو واحدة وان جاز في غير هذا البت كسرهما  
 أى حسن التقدير قوله كأنما علمته بين الرجال لواء أى راية صغيرة أى في الارتفاع  
 والعلو على الرأس والمراد مدسه بطوله وعظم حجمه (قوله وغيرهما) أى غير  
 المؤكدة والمشعر عاملها بعدوث ما حبا ولا ضابط لذلك القير بل مرجعه السماع  
 (قوله قائما بالنسب) حال من فاعل شهده وهو الله ولا شك ان قيامه بالعدل لازم  
 وأفرده بالحال مع ذكر غيره معه لعدم الالباس فلا يرد انه لا يجوز ما زيد وعمرو  
 را كما قاله الزمخشري وسكت عن نكتة تأخير عن العطوفين حال التقارن في كنهها  
 الدلالة على علو مرتبتها ويجوز اعرابه بالنسب على المدح وشهد بمعنى علم (قوله  
 ويكدر الجود الخ) أى ويقل في غير المذكورات (قوله أو مضاعفة الخ) كان  
 الأولى ان يؤخر هذا الثلاثة عن قوله وفي حدى تأول بـ لا تكلف ويقول كذا قال  
 على مضاعفة الخ (قوله مـ بكذا) مداخال وبكذا مصفة لمـ أى كـ بكذا  
 هكذا مقتضى قانون الأعراب وان كان الحال الموقول بها هذا القضا مأخوذة من  
 مجموع الموصوف والمصفة وهـ كذا يقال في ما يدى معـ ووردان الترح  
 سـ ذكر الحال الموصوفة في الأحوال الجامدة غير المؤثرة وهذا شافى جعل المثال  
 من الحال الجامدة المؤثرة الا ان يجعل مستثنى من الحال الموصوفة فتأمل اهـ  
 ويجوز وقوع مذهى الابتداء وبكذا خبر والجهـ حال تقدير رابطة أى مـ منه (قوله  
 مسعرا) بفتح السين حال من المفعول الذى هو الهاء الراجعة الى البر بناء على  
 رجوع الهاء الى البر كأيـ لـ قول الشارح على ما في نسخ كـ به أى البر ومن  
 المفعول المحذوف الذى تقديره البر بناء على رجوع الهاء الى المشتري المعلوم من  
 السياق كأيـ لـ قول الشارح على ما في نسخ أخرى كـ به البر وبالكسر حال من  
 الفاعل الذى هو الضمير المستتر (قوله أى مقابضة) لفظ اسم الفاعل المضاف  
 الى الضمير الراجع الى المشتري المعلوم من السياق أو لفظ المصدر كفى غالب النسخ  
 على التأويل باسم الفاعل (قوله أى كـ) على هذا يكون الـ اسم مستعملا  
 في حقيقته والتعوز انما هو بال حذف وعلى قول التوضيح كـ زيد أسدا أى شجاعا  
 يكون الـ اسم مستعملا في غير حقيقته وهو التجمع فيكون التعوز لقويا بناء على  
 ما اختاره القدم من تعوز الاستعارة فيما اذا وقع اسم المشبه به خبرا عن اسم  
 المشبه أو حالاً منه مثلا والامر ان صحيان (قوله وادخلوا رجلا رجلا) أى  
 أو رجلين رجلين أو رجلا رجلا وضابطه أن يأتي بعد ذكر المجموع تفصيل يعضه  
 مكررا واختاران كـ لا منها منصوب بالعامل لأن مجموعهما هو الحال فهو ظهير

وغيرها فتعوزت الله جميعا قائما بالنسب  
 وبـ بـ (ويكدر الجود في) الحال الدالة  
 على (سعر) أو مضاعفة أو تشبيه أو ترتيب  
 (وقى) كل (مبدى تأول بـ لا تكلف كـ به)  
 البر (مـ بكذا) أى مسعرا وبه (يدأيد)  
 أى مقابضة (وتـ زيد أسدا أى كـ)  
 أى مشبه بالأسد وادخلوا رجلا رجلا  
 أى متعززين

هذا هو ما مضى وقال ابن جني الثاني صفة الاول بتقدير مضاف أي ذار رجل  
 أو صار ذار رجل أي امتزاعته واستحسن بعضهم ان يكون نسب الثاني يعطيه على  
 الاول بتقدير التماس ولا يجوز توسط عطف بينهما الا ان قالوا فالرضى ونم وجوز  
 بعضهم الرضخ على البدلة (قوله قد ظهر) أي من قوله أي مسرافاته تأويل  
 الحسن ان الدالة على صغر (قوله خلافاً في التوضيح) من ان الحال الدالة على  
 صغر من الجاهل الذي لا يقول وعليه يكون المحقق من الحال الجاهلة المؤثرة  
 وغير المؤثرة (قوله غير مؤثرة بالمشق) أي تأويله لا يغير تكلف كما يدل عليه  
 المقابلة وقوله بعد وجعل الشارح هذا كله من الموقول بالمشق الى ان قال وفيه  
 تكلف (قوله فقتل لها بشراً سوياً) ان كان معنى قتل تشخص ونظير فالحالة  
 ظاهرة أو تصور فبني جعل التسبب بزع الخافض وهو الباء اذا التصور ليس في حال  
 البشرية بل في سال الملكة كما قاله الثاني فقتل لها في صورة شاب امر دسوى  
 الخلق لتساوي به وتبجح شهوتها فتصدد فظفها الى رجها كافي البشائر (قوله  
 موطنه) بكسر الخاء أي عهده بل بعد هاهنا والقصد بالذات (قوله طور)  
 أي حال واقع فيه تفصيل بالاضاد المجهضة أي تفصيل له أو عليه (قوله طينا) حال  
 من منصوب خلقت المخذوف لامن من والاولى كما قاله الثاني كونه منصوباً  
 بزع الخافض أي من طين لان طينه غير مقابلة لخلقته بشراً (قوله من الموقول  
 بالمشق) أي مقروء امر ياء متصفاً بصفات بشرى سوى ومعدوداً ومطوياً بطور  
 البشر أو الرطب ومنوعاً ومضوعاً متصلاً (قوله ان عرف لفتا) أي في لسان  
 العرب فالأيتان بهما معرفة لفظاً مقصور على الجماع كما قاله الشاطبي (قوله  
 فاه الى في) فضاء سال كما ذكره الشارح لكن الحال الموقول بها هذا اللفظ مأخوذة  
 من مجموع فاه الى في قال الدماميني والى في اثنين مثل لا يجعد معناه والاظهر  
 عندي قياساً على ما مر في هذا بكسر الهمزة ان الالف في صفة فاه أي الكائن الى في أي  
 الوجه الى في وما ذكره الشارح أحد أقوال المتأخرين فاه مفعول بإعلاناب منابه  
 في الجمالية ويروي بكتفه فوه الى في فاحال جله المتبدا وانخرط الدماميني ويجب  
 الرفع ان قدمت الطرف لان التحين لا يتقدم اه ثم قل عن سبويه واكثر البصريين  
 يجوز تقديم فاه الى في على كتفه وعن الكوفيين وبعض البصريين المسح قال  
 في التسهيل ولا يخفى عليه خلافاً لاشياء قال الدماميني لخروجه عن القياس  
 بالتحريف والجدود وعن الظاهر من الرفع بالابتداء وجعل الجملة حالاً اذا الحال  
 في الحقيقة مجموع فاه الى في وأجاز هشام ان يقال قياساً عليه جاورته منزلة الى

(فسيان) الاول قد ظهر ان قوله وفي صيدى  
 تأويل بلا تكلف من عطف العام على الخاص  
 ادما قبله من ذلك خلافاً لما في التوضيح الثاني  
 تقع الحال لمدة غير مؤثرة بالمشق في ست  
 مسائل وهي ان تكون موصوفة بموصوفها  
 عرياً فقتل لها بشراً سوياً وهي حالاً موطنه  
 أو دالة على عدد نحو فقتل مائة ربه أربعين  
 ليلة أو طوراً وهي فعله فقتل نحو هذا بشراً  
 أو طيناً منه رطاباً أو تكون فاه هذا بشراً  
 هذا حالاً ذمياً أو فرغاً له نحو هذا أو أصلاً له نحو  
 ناعماً وتصون الجبال أو أجبدين خلقت طيناً  
 هذا خلقك حديد أو أجبدين خلقت طيناً  
 وجعل الشارح هذا كله من الموقول بالمشق  
 وهو ظاهر كلام والده في شرح الكفاية وفيه  
 تكلفاه (والحال ان عرف لفظاً فاعند  
 منه كبره معنى كوحداً اجتهاد) ولكنه  
 فاه الى في

منزى وناضله قومه عن قوسى ونحو ذلك وينبى لبقية المكوفين ان وافقوه  
 لانهم برؤنه مفعولا محذوف اعتمدا على فهم المعنى وذلك مقبس اه باختصار  
 (قوله وارسلها) أى الابل وقوله معتركة أى من دجة ولو قال أى معاركة كما قال  
 ابن الخباز لكان أحسن لان اسم فاعل المراك معاركة لا معترك وقيل المراك  
 مفعول مطلق محذوف هو الحال أى تعارك المراك أى أمعركة المراك وقيل  
 لقد كور على حذف مضاف أى ارسل المراك (قوله الجاه) أى الجماعة  
 الجاه من الهجوم وهو الكثرة والتفكير من الغزو وهو السر أى سائر لكثيرهم وجه  
 الارض وحذفت التام من التغير وإن كان بمعنى غافر حلا على فعل بمعنى مفعول  
 أو التذكير باعتبار معنى الجمع (قوله مشافهه) بلفظ اسم الفاعل المضاف الى  
 الضمير على أنه حال من تاء الفاعل أو بلفظ المصدر الذى بمعنى اسم الفاعل على أنه  
 حال من التاء (قوله ثلاثون كونهن) أى ولو مقطوعا عند اختلاف الحركة  
 فلا يقال هذا لا يظهر الا عند اتحاد حركتى الحال وماسجها أو يقال جلت حالة  
 الاختلاف فى الحركة على حالة الاتفاق فيها طرد الباب (قوله فافهمسن  
 والمسي الخ) جعل الجمهور فيها يتقربا إذا كان أو اذا كان (قوله ان وحده  
 حال من الفاعل) أى حالة كوفى متوحده أى مفردة بقرينة فهو اسم مصدر  
 او محذوف باسم الفاعل أو حالة كوفى متوحده أى متوحدا به أى مفردا برؤنه  
 فهو مصدر وحده وحدا بمعنى انفرد فعلم انه اذا كان حالا من الفاعل جاز  
 كونه مصدرا أو اسم مصدرنا ينعن المصدر كإيدى قول النارج وأيضاً الخ  
 وعلم ما فى كلام البعض من التسبيح والقصور قتيبه (قوله من المفعول) أى حالة  
 كوفى مفردة فهو مصدر وحده وحدا بمعنى انفرد (قوله يقول رأيت زيدا  
 وحدى) أى ليطابق ما قبله فى التسليم ويدفع بعدم تعيين ذلك لصحة ضمير القية  
 الرجوع الى المفعول فى الحالية من الفاعل أى ضاعى أنه من إضافة اسم المصدر الى  
 مفعوله المحقق أو المصدر الى مفعوله بعد التوسيع بحذف ما بالجزء كإمارة الإشارة  
 اليه كما أنه على الحالية من المفعول من إضافة المصدر الى فاعله (قوله وبه مثل  
 سيبويه) بوجه معترضة (قوله تدل الخ) أى تعيين كون الحال هنا من الفاعل  
 لكون المجرور متكررا بلا مسوغ من المسوغات الآتية وبجته الشنوى بأن  
 يجبى الحال من التكررة المذكورة بآثره كإسقاط فية فية النص لاندل على  
 ملاذ كرو يمكن دفعه بأن المراد النص الاطردية عند الجميع وجواز يجبى الحال من  
 التكررة المذكورة ليس مطردا عند الجميع لان الخليل وبنون يصرانه على السماع

وأرسلها المراك وأرسلوا الجاه الفعير فوحده  
 وفاء والمراك والجاء أحوال وهى معرفة  
 لفظا كالمأثولة بغيره والتقدير اجتهد  
 منفردا ولفظه مشافهه وأرسلها معتركة وأرسلوا  
 جميعا وانما التزم تذكيره ثلاثون كونهن  
 لأن الفاعل كونه مشتقا وصاحبه معرفة  
 وأجاز بنونى والقداد بنون تعريضة مطلقا  
 بلا تأويل فأجاز وأجاز يدراك وفصل  
 الكوفىون فقالوا ان تفتت الحال معنى  
 التمر صم تعريضة بها لفظا نحو عبد الله الحسن  
 أفضل منه المسى فالحسن تارة ولها بالنسبة  
 وضع مجيها بلفظ المعرفة تارة ولها بالنسبة  
 اذا التذير بغيره اذا أحسن أفضل منه  
 اذا اساء فان لم تكن الحال معنى التمر  
 لم يصح مجيها بلفظ المعرفة فلا يجوز زياد  
 الراكب اذا أصبح جازيدا ان ركب (فيه)  
 اذا قلت رأيت زيدا أو وحده فذهب سيبويه  
 ان وحده حال من الفاعل وقال ابن المطهري  
 يكون حالا من المفعول لا إذا أراد الفاعل  
 كونه حالا من المفعول لا إذا أراد الفاعل  
 يقول رأيت زيدا وحده سيبويه تدل على أنه  
 برجل وحده وبه مثل سيبويه تدل على أنه  
 حال من الفاعل وأيضاً فهو مصدر

أوثاب المصدر والمصدر في الغالب انما  
 هي احوال من القاعل وذهب ونسب الى انه  
 منتسب على الطريقة لقول بعض العرب زيد  
 وحده والتقدير زيد موضع النفر  
 (ومصدر منكر بلا رفع)

بكترة بكترة زيد طلع  
 وبيازيد ركضا وقتله صبرا وهو عند سيبويه  
 والجمهور على التأويل بالوصف أي باغتا  
 وراكضا ومصبورا أي محبوبا وذهب  
 الاخفش والمبرد الى ان فهو ذلك منصوب  
 على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير  
 طلع زيد بقتة وبيازيد ~~ك~~رض  
 وقتله يصير صرا فالحال عندهما الجملة  
 لا المصدر وذهب الكوفيون الى انه منصوب  
 على المصدرية كما ذهبوا اليه لكن الناصب  
 عندهم القعل المذكور تأنيذاً، فعمل من لفظ  
 المصدر فطلع زيد بقتة عندهم في تأويل بقت  
 زيد بقتة وبيازيد ركضا في تأويل ركض ركضا  
 وقتله صبرا في تأويل صبره صبرا وقيل هي  
 مصادر على حذف مصادر والتقدير طلع زيد  
 طلوع بقتة وبيازيد ركض وقتله قتل صبرا  
 وقيل هي مصادر على حذف مضاف والتقدير  
 طلع ذا بقتة وبيازيد ركض وقتله ذا صبرا  
 (تبيين) الاول مع كون المصدر المتكسر  
 حالاً بكترة هو عندهم مقصور على السماع  
 وقامه المبرد فقل مطلقا وقيل فيها هو نوع من  
 عاملة شوية ياء يدرعة وهو المشهور عنده  
 وقامه الناظم وايته في ثلاثة الاول قوله لم  
 أنت الرجل علما فيا فيوز أنت الرجل أدبا وبلا  
 والمعنى الكامل في سال علم وأدب وبلا  
 وفي الارشاد في يحتل عندي أن يكون تميزا

كاساق (قوله أوثاب المصدر) أي اسم مصدر نائب المصدر وقد فهمت  
 وجه الاختلاف (قوله على القرنية) أي المكائنة (قوله صبرا) هو ان  
 يحبس ثم يرمى حتى يموت كما في القاموس (قوله وهو) أي المصدر المذكور  
 عند سيبويه والجمهور على التأويل بالوصف أي حال على التأويل بالوصف ثم قابل  
 الحالية بمصادر القول الاخير وقابل التأويل بالوصف بالقول الاخير ومحصل  
 ما ذكره المصنف والشراح من الاقوال في المصدر المنصوب في نحو زيد طلع بقتة  
 خمسة لأربعة كما زعمه البعض تعالى شينا (قوله وذهب الاخفش والمبرد الخ)  
 رد بوزوم حذف عامل المترك (قوله على حذف مصادر) أي نائب المذكور ان  
 عنها في المفعولية المطلقة (قوله على حذف مضاف) أي غير مصدر ذلك المضاف  
 هو الحال في الاصل فلما حذف المضاف ناب عنه المضاف اليه في الحالية كما تنبئه  
 عبارة المرادى ونصها وقيل هي احوال على حذف مضاف أي انتهت ذاك كرض الخ  
 (قوله مقصور على السماع) لان الحال انت في المعنى والتعب بالمصدر غير مطرد  
 فكذلك ما في معناه وقديرت في ذلك بأن غاية امره انه مجاز ويكن في صحة المجاز  
 ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هنا النوع ثم يظهر على القول باشتراط ورود شخص  
 المجاز (قوله وقامه المبرد) ظاهره انه يقول بأنه منصوب على الحال وهو نائب  
 قوله قبل وذهب الاخفش والمبرد الخ فقل لقولين ان المراد قاس وقوع المصدر  
 في هذا الموضع وان لم يكن نصبه على الحال عنده (قوله فقل مطلقا الخ) قال  
 ابن هشام الذي يظهر انه مطرد في النوني وغيره كما يطرد وقوع المصدر غير فان  
 الحال بانظر اشبه منه بالعت ولكترة ما ورد من ذلك قال الله ما مني انما كان شبه  
 الحال بانظر أقوى لان حكم الحال مع صاحبها حكم المتبوع عنه أبدا قاله  
 اذا طرحت هو وبيا وضربت مثلان قولك هو الحق شينا وبيا زيد راكا وضربت  
 اللص مكسوبا في الحق بين وزيد راكب والحص مكسوف ولا يمكن اعتبار مثل ذلك  
 في الشيء التثني (قوله فيها هو نوع من عاملة) أي مدلول عاملة (قوله قوله لم  
 أنت الرجل علما) أي ونحوه مما قرنت فيه النبر بال الله على الكمال فطلي يعني  
 عالما حال من الضمير في الرجل لتأوله بالمشقة اذ معناه الكامل والعامل فيها الرجل  
 لما ذكرناه المصح (قوله وبلا) بالضم الفضل كالتبالة (قوله يحتل عندي  
 ان يكون تميزا) أي محو لاجل الفاعل وهو ضمير الرجل يعني الكامل بل هو أظهر  
 كما في الذي يمد به لاحتل في الثالث أيضا ونقل الشارح في شرحه على التوضيح  
 عن فليب انه مصدر وكذا تأويل الرجل باسم فاعله عما به أي أنت العالم علما

(قوله نحو زيد زهر شعرا) أى من كل خبر منسبه به منسوبة شعرا بمعنى شاعرا  
 حال والعامل فيه زهر وتأوله مجشتى اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر  
 فيه فالة المصريح (قوله ان يكون شعرا) أى محمولا عن الفاعل وهو ضمير زهر  
 بمعنى جيد وقال فى التصريح أى غير المات بهم فى مثل المحذوفة وهى العاملة فيه  
 وفيه نظر لأن خبر المفرد عين خبره الأثرى ان المثل فى قوله على القرية مثلها زيد انفس  
 الزيد وليس المثل فى المثال السابق نفس التعرثم رأيت فى الدمامين (قوله نحو ما  
 على اقسام) أى من كل تركيب وقع فيه الحال بعد ما فى مقام قصد فيه الرد على  
 من وصف شخصا بوصفين وأنت تعتقد انصافه بأحدهما دون الآخر (قوله  
 ما بعد القضا) اعترضه ذكر ما يتبعه شيئا والبعض وغيرهما بأن ما بعد فاء الجزاء  
 لا يعمل فيما قبلها وهو مدفوع بعامته عن الرضى وغيره من أن ذلك فى غير القضا  
 الواقعة بعد ما لكونها من حلقه عن مكانها فلا تفعل (قوله لا يعمل فيما قبلها)  
 لجود المضاف وعدم عمل المضاف اليه فيما قبل المضاف مع كونه أعنى المضاف اليه  
 مصدرا لا يعمل شيئا ~~يكون~~ صاحب الحال كذا قال سم وقد يقال لتأخر  
 هلا جوزت عمل المضاف فى هذا المثال فيما قبله تأوله بالتسوية وهو صاحب (قوله  
 مفعول له) أى والعامل فيه فعل الشرط كما مر أى مهابذ كرا نسان لا جمل علم  
 ولعل المعنى لا جمل ذكر علم لتحيد الفاعل تقدير وظاهر كلامه ان سيبويه يوجب  
 ذلك وقد حكى عنه كقول الاخفش فكان ينبغي أن يذكر عنه الوجهين فالة الدمامين  
 (قوله مفعول مطلق) أى منصوب بعالم أى مهابذ كرا نى فالتذكور عالم علما  
 وفيه ان العرف لا يكون مؤكدا ودعوى زيادة ال مخالفة للاصل فالة ذكرها  
 (قوله وهذا القول عندى أولى الخ) وجه اولويه واسحقه من القول بالحالة  
 اطراده فى التعريف والتسوية من القول بأنه مفعول له فالة نصب المحلى بال  
 مفعولا له ومن القول بأنه مفعول مطلق كون المصدر المؤكدا لا يعرف ودعوى  
 زيادة ال خلاف الاصل ومن هذين القولين يحججه تارة غير مصدر نحو ما قرىنا فانا  
 افضلها (قوله بداد) علم جنس للتبديع فى التفرق مبنى على الكسر كذا وموقع  
 حالاً وتأوله بوصف نكرة أى مبتدئة هذا هو الصحيح كما سذكره الشارح (قوله  
 والصحيح انه على التأويل الخ) مقابله على ما تأخذه البعض أربعة أقوال بنية  
 الاقوال اربعة المتقدمة فى المصدر المنسك (قوله لانه كالتبديع فى المعنى) أى  
 لكونه محكوم عليه معنى بالحال ولم يشبهه الفاعل فيترك كذا فاعل مع ان الفاعل  
 أيضا محكوم عليه لان شبهه بالمبتدأ أقوى لتأخر المحكوم به مع كل بخلاف الفاعل

(قوله)

الثانى نحو زيد زهر شعرا قال فى الارتشاف  
 قالوا لظهور ان يكون خبرا الثالث نحو ما علما  
 فعلم تقول ذلك لمن وصف عندك شخصيا بعلم  
 وغيره منكرا عليه وصفه ضمير العلم والناسب  
 لهذه الحال هو فصل الشرط المحذوف  
 وصاحب الحال هو المرفوع به والتقدير  
 مهابذ كرا نسان فى حال علم فالتذكور عالم  
 ويجوز ان يكون ناسبا ما بعد اقامه صاحبها  
 الضمير المستكن فيه وهى على هذا مؤكدة  
 والتقدير مهابذ كرا نسان من شئ فالتذكور عالم  
 فى حال علم فلو كان ما بعد الفاعل لا يعمل فيما  
 قبلها نحو ما علما فهو ذو علم تعين الوجه  
 الاول فلو كان المصدر الثانى لا ما مرفعا بال  
 فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش  
 الى ان المنكر والعرف كلهم ما بعد ما مفعول  
 مطلق وذهب الكوفيون على ما نقله ابن  
 هشام الى ان القسمين مفعول به يتصل بمقدور  
 والتقدير مهابذ كرا نى أو العلم فالتذكور  
 وصف عالم قال فى شرح التسهيل وهذا  
 القول عندى أولى بالصواب وأحق ما أفتحه  
 عليه فى الجواب الثانى اشعر كلامه ان  
 وقوع المصدر العرف حال قليل وهو كذلك  
 وذلك ضربان علم جنس نحو قوله ما علم  
 الخليل بداد ومعرف بال نحو ارسلمها العراك  
 والصحيح انه على التأويل مبتدئة ومعتمة  
 كما مر (ولم ينسكرا بالادو الحال) لانه  
 كالتبديع فى المعنى

(قوله كان ذلك مسوغا لمجيئه نكرة) أى قياسا على المبتدأ اذا تأخر شيء على ان تأخيره للتسوية وتعليل بعضهم بعدم لبس الحال حينئذ بالوصف لأن الوصف لا يسبق الموصوف لا يتأخر لتعليل الشارح عدم تنكير صاحب الحال بأنه كالمتبدا ولا يتأخر أيضا جعل الشارح بما للتوضيح تقديم حال النكرة عليها مسوغا لمجيئ الحال منها وانما يتأخر ما فى الغنى والرضى من ان التقديم لدفع لبس الحال بالوصف اذا كان صاحبها منصوبا وطرده الباب في غير هذه الحالة حال المصرح وعلى هذا فالسوغ في المثال تقديم الخبر وفى البيت يعنى لئلا يخالف الوصف اه وقوله الوصف أى وتقديم الخبر وكذا المثال البيت الثانى مع انه رد على هذا التعليل الموافقة لما فى الغنى والرضى انه يقتضى امتناع ما فيه لبس الحال بالوصف مع انهم صرحوا بجواز الحال من التنكير الخاصة القديمة ومنها رأيت غلام رجل قائما مع حصول اللبس فيه قدبر (قوله لمية موحشا طلل) فيه ان صاحب الحال المبتدأ وهو مذهب حبيبو بدون الجمهور فالاول ان يجعل صاحب الحال الضمير فى الخبر وحينئذ لا شاهد فيه وكذا يقال فى البيت بعده وعما به يلوح كانه خلل بالكسر جمع خلة بالكسر بلانة يفتش بها أبحان السيوف كما فى التصريح والعين قال يس وعلى القول بجواز الحال من المبتدأ يكون عامل الحال غير عامل صاحبها اذ لا يصح أن يكون عاملها الابتداء لضعفه وعدم صلاحه لان تكون قيد له اه ونقل خفا العدي حواشى الطول ان العامل فى الحال من المبتدأ على هذا القول اتسبب الخبر الى المبتدأ لانه معنى فعلى قابل التقييد (قوله محبوب) مصدر محبوب بالفتح يشعب بالضم أى تفرع وامتشب بضم عين الماضى مصدره محبوب بكافى شيخ الاسلام وجهه لوعلمته بكسر التاء معقوضة وجواب لو محذوف أى حتى (قوله كترامة بعضهم) هى شاذة وقد يقال لا شاهد فيه ولا فى البيت بعده لاحتمال أن يكون الحال من المستوفى الجار والمجرور (قوله ماخر) ناخا المجمة أى شاق البحر (قوله أى يظهر الحال) كان عليه أن يقول أى يظهر ذوالحال لان الكلام فيه وقد وجد كذلك فى بعض النسخ (قوله والاستهتام) هل المراد الانكارى أو الاعم قياسا على ما سبق فى المبتدأ قبل وقبله والظاهر الثانى (قوله غروما أهلكا الخ) جملة ولها كتاب معلوم حال من قرأه الواضحة بعد التنى على المنصور وفيه مسوغ آخر وهو اقتران الجملة بالحالة بالواو كما سبقت ولا ينافى ذلك قول المصرح انما يحتاج الى هذا السوغ فى الإيجاب نحو والكذاى مرعى قرية وهى ثانوية على عرشها فاعلم ما فى كلام البعض ومقابل

فقد أن يكون معروفة (ان لم يتأخر) عن الحال فان تأخر كان ذلك مسوغا لمجيئه نكرة فتدبرها فاعلم رجل وقوله لمية موحشا طلل وقوله

وبالجم مسمى يشا لوعلمته  
محبوب وان تستشهد العين تشهد  
اما يوسف كترامة بعضهم

(او يخصص) اما يوسف كترامة بعضهم  
ولما بهم كتاب من عند الله مصدقا وقوله  
فيمت يارب نوحا واستحيته  
فى ذلك ماخر فى الميم مشعونا  
واما بالإضافة فتعريفى أربعة ايام عوا الساتين  
واما بمجمل فتعريفى من ضرب أخوك  
شديد (او بين) أى يظهر الحال (من بعد التنى  
او مضاهيه) أى مشاهبه وهو انتهى  
والاستهتام فالتنى نحو وما أهلكنا من قرية  
الاولها كتاب معلوم

وقوله ما حم من موت حتى واقيا والهي (كلا على امرؤ على امرئ منسبلا) وقوله لا ركن أحد إلى الاجسام يوم الوقي متفوقا لما حم والاستفهام كقوله يا صاح هل حم عيش باقية ترى ٣٤ لنفسك العذوق ابعادها الاملا واحترز بقوله غالباً مما ورد فيه

صاحب الحال انكسر من غم مسوغ من ذلك قوله حم مرت بعماء قعدة وجل وقولهم عليه مائة يساوأنا جزيه فيم اوجرل تخافا وفي الحديث صلى وراهم رجال قبا ما وذلك قليل (تنبه) زاد في التمهيل من المسوغات ثلاثة أحدها ان تكون الحال جلية مقرونة بالواو نحو او كاذبي مر على قرية وهي خاوية على عروشها لان الواو ترفع وهم التنبه ثانياً ان يكون الوصف بها على خلاف الامل نحو هذا خاتم حديد ثالثاً ان تترك التكرع معرفة في الحال نحو هو لا مانس وعبد الله منطلقين (وسبق حال ما يحرف جزءاً أو) سبق مفعول مقدم لا بواو وهو مصدر مضاف الى فاعله والموصول في موضع النصب على المتعولة أي منع اكثر الحيويين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فلا يميزون في نحو مررت بهنـد بالـة مررت بالـة بهنـد وعلاو منع ذلك بأن تعلق العامل بالحال فان تعلقه بصاحبه فقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة ان يتعدى اليه يتلك بواسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف الجزائي شيئاً فاعوا عوا من الاشراك في الواسطة التزام التأخير قال الناطم (ولانتم) اي بل اجيزه وفاقا لابي صلى وابن كيسان وابن برهان لان المجرور بالحرف مفعول به في المعنى فلا يمنع تقديم حاله عليه كما لا يمنع تقديم حال المفعول به وأيضاً (فقد ورد) السماع

قوله



(قوله وما أرسلناك الا كافة للناس) فكافة بمعنى جميعا حال من المجرور وهو  
الناس وقد تقدم عليه وأورد عليه أنه يلزم عليه تقديم الحال الموصوفة بها وتعدى  
أرسل باللام والكثير تعديته إلى وأجيب عن الأول بأن تقديم الحال الموصوفة بها  
مع الأجاء لعدم الابس قياسا على جواز تقديم الفاعل والمفعول الموصوفين بها  
مع الا كما أشار إليه سابقا في قوله وقد يسبق ان قد ظهر على أنه يمكن ان يجعل  
الموصور واسمائه والموصوفيه كونه للناس كافة وحذف كل من الموصور والموصور  
فيه في محله وعن الثاني بأن التصريح على القتل اذا كان قياسا فيها كما هنا سائغ  
قاله سم يقي ان المصنف اعترف في نفسه بضعف تقديم الحال المذكورة فكيف  
خرج الآية على الضعيف ولهذا جعل الزمخشري كافة صفة مصدر محذوف أي  
ارسله كافة للناس لكن اعترض بأن كافة تخشى عن مقتل والنسب على الحال  
صكطوا قاطبة وأجيب بقتل السدس عداقه في شرحه على اللب على عمر  
ابن الخطاب أنه قال قد جعلت لا كني كافة على كافة بيت المصنف لكل عام  
ما تتي مثقال ذبا البرز اكسبه عمر بن الخطاب بنحوه كني بالموت واعطاه عمر قال  
وهذا التلمس موجود في ذلك كالكافة الى الآن وقد يقال هذا شاذا قال التفتازاني  
كافة في محو جاء القوم كافة هو في الاصل اسم فاعل من كذب بمعنى منع كان الجماعة  
منه واجتماعهم ان يخرج منهم أحد ما بيني ونحني (قوله بعد منكم)  
أي فراقكم وحتى ابتدائية (قوله هيمان صديا) كلاهما بمعنى عطفان وهما  
حالان من باب التبعيض أو الثاني حال من ضمير هيمان فهو من الجبال المتداخلة على  
هذا والمتراصة على الأول (قوله فانك اذواد) جمع ذود وهو من الابل ما بين  
الثلاثة والعشرة واصل خبرك اذوال اسم ابن أخي طليحة قاتل هذا البيت وفرغا  
بكسر الفاء وقصها كما في شيخ الاسلام وان اقتصر العيني ومن سمع على الكسر  
أي هدر حال من قتل (قوله اذالمرة) نصب المرة على تقدير اذا عبت المرة  
المرة وبالرفع على تقدير اذاعى المرة وعلى كل هو من باب الاشتغال الا ان العامل  
في المرة على النسب يتقدم فقط العامل المذكور وعلى الرفع بقدر مطاوعا  
لعدم كونه على جمل لا يتجزى ان منفس اهلكه أي حلف بنفسه وناشا شابا (قوله  
وجل الآية الخ) لا يخفى ما فيه من التمسك كاقاله الرضي فلا يرد على المصنف  
لان الاجتهاد البعد لا يتقدم في الادلة الظنية قاله سم ويقل في التصريح بهذا  
الحل عن الزباج ثم نقل رد عن المصنف قال ظره (قوله والتاء للمباقة) والمعنى  
الاشديد الكف للناس أي المنع لهم من الترك ونحوه وقال الزمخشري الا ارسالة

من ذلك قوله تعالى وما أرسلناك الا كافة  
لناس وقول الشاعر  
سلبت طرأ عنكم بعد منكم  
بذكركم حتى كانتكم عندي

وقوله  
لن تكن بردا ولا هيمان صديا  
الى حبيبا انما الحبيب

وقوله  
فانك لا تعرف من المنية للمر  
فدعي ولا تحين اياه

وقوله  
فانك اذواد اصين ونسوة  
فلن يذهبوا فرغا بقتل حبالا

وقوله  
مشقوقة بك قد شفت وانما  
جم القراقفا اليك سيلي

وقوله  
اذا المرء اعيت المروءة ناشا  
فطلبها كهيلا عليه شديدا

والحق ان جواز ذلك خصوص بالمرء وجل  
الآية على ان كافة حال من الكاف والتاء  
للمباقة لا لتأنيث وقد ذكر ابن الأبياري

الاجماع على التبع

كافة فعمل كافة تحت مصدر محذوف ويعارضه نقل ابن رهبان ان كافة لا تستعمل  
 الا حاله المصرح قال شيخنا وقدك غلط من يقول ولكافة السيلين (قوله جاز)  
 قال شيخنا والبعض له لم يدم ظهور الارباع في صاحبها في الاول وفيها في الثاني  
 فلا حاجة حثت دعوى لزوم التأخير عن تسلط العامل بالواقعة لضعفها بمقتضى  
 العمل (قوله فان كان زائدا في التقديم) استثنى منه بعضهم الزائد المستغنى  
 الحذف أو القلة نحو أحسن يزيد مقلداً في جندبالة فلا يجوز تقديم الحال  
 فيها (قوله أمران) زاد بعضهم كون صاحبها منصوباً كأن أوليت أو لعل  
 أو فصل فحب أو ضمير استعلا به آل نحو القاصدك سائلاً زيد أو بطله الحرف  
 المصدرى نحو أعجبني ان ضربت زيداً مؤثراً (قوله الآن أو غداً) قيد بذلك  
 لتكون الاضافة غير محضة (قوله فيصور) لأن غير المحضة في نية الانفصال  
 فالخلاف اليه فيها فعول به بتقديم حاله عليه جاز قال الدماميني وليس كذلك  
 اضافة لا تعرف غير محضة بل غير المحضة هي التي في تقدير الانفصال وهو في نحو مثلك  
 مفقود فاعترض أبي حسان باستناع التقديم في نحو هذا منك مستكسماً مع ان  
 الاضافة فيه غير محضة فهو (قوله ان تكون الحال محصورة) أي محصورة فيها  
 ويستثنى منه المحصورة بالان اذا تقدمت مع الاكامر (قوله كما اذا كان محصوراً)  
 أي فيه وكما اذا كان صاحب الحال مضافاً الى ضمير ما يلابسها نحو جاء زائر هند  
 أخوها (قوله ولا يتميز حال الخ) دخل عليه السندوني بقوله ولا يتميز حال الخ  
 القاعل والمفعول والجرور والخير وكذا من المبتدأ على مذهب سيبويه ولأن  
 من المضاف اليه الا في سائر عند المصنف به عليها بقوله ولا يتميز حال الخ (قوله  
 لوجوب كون العامل الخ) أي لأن الحال وصاحبها كالتعريف والمعروف وعاملهما  
 واحد وما ذكر من وجوب ذلك هو مذهب الجمهور وذهب سيبويه الى عدم  
 وجوب ذلك لأن الحال اشبه بالغير وعمله غير عامل المبتدأ على الصحيح واختاره  
 المصنف في تسهيله فقال وقد يعمل فيها غير عامل صاحبها خلافاً لمن منع (قوله  
 وذلك بأية) أي الوجوب المذكور يأتي جوازياً في الحال من المضاف اليه  
 لأن المضاف من حيث انه مضاف لا يعمل التصب (قوله أي عمل الحال) أي  
 العمل فيه بأن كان ذلك المضاف عامل الحال وقيل المراد عمل المضاف اليه أي العمل  
 فيه من حيث انه كالفعل لانه حيث انه مضاف بان كان المضاف ما يعمل على  
 الفعل والانفلاق مثلاً من غلام زيد عامل في المضاف اليه لكن عمل الحرف المنوي  
 لا عمل الفعل وقيل المراد عمل المضاف بناء على ان اقتضاء الفعل انما هو اذا دل

(فيها) الاول فصل الكوثرين فقالوا  
 ان كان الجرور ضميراً فهو موصوف ضاحكة بها  
 أو كانت الحال فلا يجوز قطعاً من رتبته  
 جازوا الاستغنى الثاني محل الخلاف اذا كان  
 الحرف غير زائداً فان كان زائداً جاز التقديم  
 اتخافاً نحو ما جاء راكبان من رجل الثالث  
 بقي من الاسباب الموجبة لتأخير الحال من  
 صاحبها أمران الاول ان يكون مجروراً  
 بالاضافة نحو عرف قيام زيد مسرعاً وأجيب  
 وجهه هند مسفرة فلا يجوز جابجاً تقديم هذه  
 الحال واقعة بعد المضاف للابتن الفصل بين  
 المضاف والمضاف اليه ولا قبله لأن المضاف  
 اليه مع المضاف كالمصطلح مع الموصول فكما  
 لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك  
 لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف  
 وهذا في الاضافة المحضة كما رأيت أما غير  
 المحضة فهو هذا شارح السويق ملقوناً  
 الآن أو غداً فيصوره في شرح التسهيل  
 لكن في كلام ولده وناجيه صاحب التوضيح  
 ما يقتضي التسوية في المنع الامر الثاني ان  
 تكون الحال محصورة فهو وما ترسل المرسلين  
 الامشزين ومن الذين اربع كما عبر عن الحال  
 وجوب التأخير عن صاحبها كما رأيت كذلك  
 تعرض لها وجوب التقديم عليه وذلك كما اذا  
 كان محصوراً نحو ما جاء راكبا الا زيد  
 (ولا يتميز حال المضاف) لوجوب كون  
 العامل في الحال هو العامل في صاحبها وذلك  
 بأية (الاذا اقتضى المضاف عمله) أي  
 عمل الحال

وهو نصبه نحو اليه مرجعكم جميعا وقوله تقولوا اني ان اخطا ولا احد \* الى الروع وما تاركى لا بالياء ونحو هذا شاذب الويق  
ملونا وهذا اتفاق كاذر في شرح التسهيل والكافية (او كان) المضاف ٦٧ (جزء) ماله اضافته ونحو وزن عاتما في صدورهم من غل

اخواتنا يجب احكام ان ياكل لحم اخيه ميتا  
(او ميت بلوته فلا تحبها) والمراد بمثل جزئه  
ما يصح الاستغناء به عنه نحو ثم اوجبتا ذلك  
ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا وانما ياجي  
الحال من المضاف اليه في هذه المسائل الثلاث  
ونحوها لوجود الشرط المذكور اما في الاولى  
فواضح واما في الاخيرتين فلان العامل  
في الحال عامل في صاحبها حكما اذ المضاف  
والحال هذين في قوة الساقط لجهة الاستغناء  
عنه صاحب الحال وهو المضاف اليه  
(تنبه) ادعى المصنف في شرح التسهيل  
الاتفاق على منع مجيى الحال من المضاف  
اليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة  
نحو ضربت غلام هنديا بالسه وناجيه على  
ذلك ولعله في شرحه وفيما ادعاء نظران  
مذهب القاري - الجواز وعن نقله عنه  
الشيخ أبو السعادات بن الصوري في  
اماليه (والحال) مع عامله على ثلاثة اوجه  
واجب التقديم عليه وواجب التأخير عنه  
وجازهما كما هو كذلك مع صاحبه على ما مر  
فالحال (ان يجب فعله صرفا او وصفه  
اشبهت) الفعل (المصرفا) وهي ما تنضم  
معنى الفعل وحروفه وقبل علامات القرعة  
وذلك اسم الضاعل واسم المفعول والصفة  
المشبه (بخا) تقديمه على ذلك الناصب له  
وهذا هو الاصل فالصفة (كسر عاذا وحل)  
ومجرد ازيد مضروب وهذا تحملي طلق  
فخصم في موضع نصب على الحال وعاملها  
طلق وهو موقفة مشبهة (و) الفعل نحو  
(تخلص ازيد دعا) وناشعا اصاره يخرجون  
العامل فيه فلا يامد انخوما احسنه مقبلا

على الحدث كالمصدر بناء على ان المتبادر من اقتضائه العمل اقتضاؤه ذلك لانه  
ولا يمكن ذلك الا بضافه معنى الحدث فانه سم وما ك الوجة الثلاثة واحد  
(قوله اليه مرجعكم جميعا) مرجع مصدر مجيى بمعنى الرجوع والقياس فتح  
عنه كذهب (قوله الى الروع) بفتح الراء هو الخوف والمراد بيه وهو الحرب  
(قوله وهذا اتفاق) أى مجيى الحال من المضاف اليه عند اقتضاء المضاف  
العمل المذكور (قوله فلا تحبها) أى لا تجل عن ذلك الزيادة عليه أو نقص  
عنه (قوله ما يصح الاستغناء به عنه) اثارة لوجه التنبه القضي لجهة مجيى  
الحال من المضاف اليه (قوله ونحوها) قبل المواب اسقاطه اذ لم يبق غير  
الثلاثة يجوز فيه مجيى الحال من المضاف اليه وواجب البهوى بأنه يجوز باسم المسئلة  
عن الثلاث تسعة ليزي باسمه ككله ويرد وصف المسائل بالثلاث لأن الامثلة  
الساخنة أكثر من ثلاثة الا ان يقال نزل الامثلة التي ذكرها لكل مسئلة منزلة مثال  
واحد لا تتعداها وتاؤه بعد (قوله لوجود الشرط المذكور) أى في قوله  
لوجوب كون العامل في الحال الخ (قوله وفيما ادعاء قطر الخ) يؤيد النظر  
بتعليل المنع بوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبه لأن تعليل بذلك  
يقضي ان من لم يقل بوجوب ما ذكر وهو مجرد الجور لا لوجوب المنع (قوله يفعل  
صرفا) أى ان لم يقع صلة طرف مصدرى ولا تاليه الا لام الابتداء والقسم والامتنع  
التقديم كاسيافى (قوله اوصفة) أى لم تقع صلة لال أى او مصدر نائب عن  
فعله فانه يجوز تقديم حاله عليه أيضا (قوله وقبل علامات القرعة) أى العلامات  
الذالة على القرعة كالتسنية والجمع والتأنيث والمراد قبلها قبولها مطلقا فلا يراد فعل  
التفضيل فانه انما يقبلها اذا عرف بال أو أضيف كاسيافى لكن يرد تعيل كقبيل  
فانه انما يقبلها اذا لم يجز على موصوفه مع انه يجوز تقديم الحال عليه فله مستحق  
(قوله جاز تقديمه) أى وان كانت الحال جلة مصدرية فالواو لا تمنع فيها  
(قوله وعاملها الطلق) لا يخل بالمعمول الصفة المشبهة يجب ان يكون سيبا  
مؤخر الانا تقول ذلك فيما عملها فيه يجب التسبب باسم الضاعل وعملها في الحال بسبب  
ما فيها من معنى الفعل فانه المصرح (قوله وتخصا يديعا) فنه تقديم معمول  
الخبر الفعلي على المتبادر باعى القول بجواز زوجه الرضى (قوله شتى) جمع  
شئت نوب الحلية بالقرعة جمع طالب أى يرجون مقرقين (قوله نحو ما احسنه  
مقبلا) فلا يجوز تقديم الحال على عاملها بل ولا على صاحبها ولو كان احما ظاهرا  
كافى شرح العدة (قوله تشبه الجامد) أى في عدم قبول علامات القرعة

وقواهم شتى نوب الحلية والاحترار بقوله صرفا واشبهت المصر فامكان  
أوصفة تشبه الجامد

والحال عامل في صاحبها حكما اذ المضاف  
والحال هذين في قوة الساقط لجهة الاستغناء  
عنه صاحب الحال وهو المضاف اليه  
(تنبه) ادعى المصنف في شرح التسهيل  
الاتفاق على منع مجيى الحال من المضاف  
اليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة  
نحو ضربت غلام هنديا بالسه وناجيه على  
ذلك ولعله في شرحه وفيما ادعاء نظران  
مذهب القاري - الجواز وعن نقله عنه  
الشيخ أبو السعادات بن الصوري في  
اماليه (والحال) مع عامله على ثلاثة اوجه  
واجب التقديم عليه وواجب التأخير عنه  
وجازهما كما هو كذلك مع صاحبه على ما مر  
فالحال (ان يجب فعله صرفا او وصفه  
اشبهت) الفعل (المصرفا) وهي ما تنضم  
معنى الفعل وحروفه وقبل علامات القرعة  
وذلك اسم الضاعل واسم المفعول والصفة  
المشبه (بخا) تقديمه على ذلك الناصب له  
وهذا هو الاصل فالصفة (كسر عاذا وحل)  
ومجرد ازيد مضروب وهذا تحملي طلق  
فخصم في موضع نصب على الحال وعاملها  
طلق وهو موقفة مشبهة (و) الفعل نحو  
(تخلص ازيد دعا) وناشعا اصاره يخرجون  
العامل فيه فلا يامد انخوما احسنه مقبلا

وفيه ان من الافعال الجامدة ما قبلها كنم ويش وعسى وليس الا أن يكون مراده خصوص فعل التعجب وفعل الاستثناء (قوله خطيبا) هو حال من الضمير في افصح (قوله أو اسم فعل) عطف على قوة فعلا جامدا وظاهره ان هذا خارج بالقدر وفيه ان اسم الفعل ليس فعلا ولا صفة فهو خارج من أصل الموضوع وكذا يقال في قوله أو عاملا معنويا (قوله وهو ما تضمن) أي لفظة تضمن فليس المراد بالعامل المعنوي نحو الابتداء والتجريد والعوامل المتضمنة ما ذكره عشرة ذكر المستصف والشارح منها تسعة واسقطا لئلا يفتروا أيها الريع ميكا بسا حته لما في محبي الحال من المنادى من الخلاف فقد منعه بعضهم وان كان الاصح كما في جامع ابن هشام الجواز وفي الهمع ان أبا حيان اختار ان اسم الإشارة وحرف التنبيه وليست ولعل وباقي الحروف لا تفعل في الحال ولا التفرع ولا يتعلق بها حرف الا كأن وكلف التنبيه وان بعضهم منع عمل سكان أيضا في الحال وفي الإشارة والتظاير ان الاصح عدم عمل كان واخواتها وعسى في الحال تستثنى من العوامل المنفية (قوله مؤثرا) أي ولا يحدوفا كما مر حيه في المخفي غير مرتبة وان استظهرنا ما سبق جواز زيد قائما جوازا بل من في الدار أي زيد فيها قائما لقوة الدلالة على المحذوف (قوله الخبير بهما) الظاهر انه ليس بقيد بل الواقع فضا مثلا كذلك نحو مررت برجل عندك قائما (قوله تلك هند مجردة) فمجردة حال من هند والاصل فيها اسم الإشارة لما فيه من معنى الفعل اعني أشير (قوله وليت زيدا امرا أخوك) وسط الحال في هذا المثال وما بعده ليكون حالا من الاسم فيكون معمولا لاسم على كلا المذهبين السابقين في ان واخواتها اذ لو آخر لكان حالا من الخبر وهو على أحد المذهبين مرفوع على كان مرفوعا به قبل دخول الناسخ لانه وكلت وكان لعل كما سذكره الشارح ويظهر ان ان وان ولكن كذلك (قوله تحرف التنبيه) نحوها أنت زيدا كما نرا كما حال من زيد أو من أنت على رأي سيبويه فالعامل في وا كما حرف التنبيه لتضمنه معنى أنه ونحو هذا زيد قائما فالعامل في قائما حرف التنبيه لما سبق في اسم الإشارة لتضمنه معنى أشير وقبل كلاهما الترتيبا مرة كلمة واحدة فان تلك العامل حرف التنبيه جائزا ان تقول ها قائما زيدا ولا يجوز على الوجهين الآخرين كذا في يس عن ابن يابن اذ وورد على كلام الشارح ان الكلام في عامل ضمن معنى الفعل لا في مطلق ما تضمن ذلك وأنت خير بأن المراد العامل ولو في الحال فقط وحرف التنبيه يعمل في الحال على ما ذكره الشارح فلا خروج عما الكلام فيه فمرد على من جعل

وهو اسم التفضيل نحو هو أفصح الناس خطيبا أو اسم فعل نحو زال مسرعا أو عاملا معنويا وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كما أشار اليه بقوله (وعامل ضمن معنى الفعل) و (ليت) لا حروفه مؤثران معملا كذلك و (ليت) و (كان) والنظر والخبير والخبر بهما تقول ذلك هند مجردة وليت زيدا امرا أخوك وكان زيدا كما عد وزيد عندك أو في الدار وكان زيدا كما عد وزيد عندك معنى الفعل جالسا وهكذا جميع ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كحرف التنبيه والتبرج والاستفهام المقصود به التظهير نحو يا زينا يا انت جاز

حرف التبيه عامل في الحال عدم اتحاد الحال وصاحبها عاملا ولعله لا يقول  
 وجوب الاتحاد كما ذهب اليه بعضهم وفي التصريح وشرح الجامع ان استناد  
 العمل الى الاشياء العشرة ظاهري وان العامل في الحقيقة الفعل المدلول عليه  
 بها كثير وأنبه وضع الشرط في اما على افعال اذ التقدير مهما يذكر انسان في حال  
 علم وحسب فتحدد العامل في الحال وصاحبها بلا اشكال وفي المعنى المشهور لزوم  
 اتحاد عامل الحال وصاحبها وليس بلام عند سيبويه ويشهد له نحو أعجبت وجهه  
 زيد متبعا وصوته قارنا فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف وقوله  
 لمية موحدا لطل فان عامل الحال الاستقرار الذي يتعلق به الطرف وعامل صاحبها  
 وهو لطل لا ابتداء وان هذه امتصكم أمة واحدة فان عامل الحال حرف التبيه  
 أو اسم الإشارة وعامل صاحبها ان ومثله وأن هذا صراحي مستقيما وقوله  
 ها هنا ذا صريح التصح فاصغ له فعامل الحال حال التبيه وليس عامل صاحبها ولا  
 ان تقول لا اسم ان صاحب الحال لطل بل ضميره المستقر في الطرف لأن الحال حسنة  
 من المعرفة واما البواني فأتحد العامل فيها موجود تقدير اذ المسمى أشير إلى استكم  
 والى صراحي وتبيه لصريح التصح واما مثالا الإضافة فصلاحة المضاف فيهما  
 للقرط فجميع المضاف اليه كانه معمول للفعل وعلى هذا فالشرط في المسئلة اتحاد  
 العامل تحقيقا أو تقديرا اه باختصار وقال الرضي في باب المبتدأ التزامهم اتحاد  
 العامل في الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه ولا ضرورة إلزامهم اليه والحق انه يجوز  
 اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي اه (قوله واما) معطوف على  
 حرف التبيه (قوله غير اما على افعال) اسم الشارح انه حال من مرفوع  
 فعل الشرط الذي نابت عنه اما فهو العامل حقيقة ونسبة العمل لا ما باعتبار  
 نيابته عنه (قوله هو القسم الثاني) أي ما يجيب فيه تأخير الحال عن العامل  
 (قوله وندد) أي شذيل قول الشارح فلورد الخ وقال الموضع قل (قوله  
 مستقرا) قال سم جال مؤكدة وهو صريح في ان المراد به الاستقرار العام  
 وحال غيره أي ما يتغير منزل فهو خاص اذ لو كان عاما لم يظهر قال بعض المتأخرين  
 قد يقال محل عدم ظهوره اذا كان له معمول يتبع بدلا عنه ولا يجوز ظهوره وعندى  
 ان هذه امتعن اذ لا يشك أحد في جواز هذا ثابت هذا حاصل مثلا (قوله فيما  
 كانت الحال فيه من مضمير) أي من مضمير مرجه مضمير كافي المثال فان قائما  
 حال من الجمع المستكن في العامل الذي هو الجار والمجرور ومرجه أنت وان  
 شئت جعلت كلام الشارح على حذف مضاف أي من مضمير مضمير فتح السين

وأما فقرا ما على افعال فلا يجوز تقديم الحال  
 على عاملها في شيء من ذلك وهذا هو القسم  
 الثاني (وندد) قد عيها على عاملها الطرف  
 والمجرور القبر بها (فخصوصا مستقرا)  
 عندك أو (في هجر) كما ورد من ذلك مذهب  
 يفسد ولا يقاس عليه هذا مذهب  
 البصريين وأجاز ذلك القراء والا خفش  
 مطلقا وأجازه الكوفيون فيما كانت الحالة  
 فيه من مضمير نحو أنت قائما في الدار

وقيل يجوز بقية أن كان الحال ظرفا أو حرف  
جزو ويضعف أن كان غيرهما وهو مذهب  
في التسهيل واستدل الجوز بقراءة من قرأ  
والسموات مطويات بينه ما في بطون هذه  
الانعام خالصة لذكورنا ينصب مطويات  
وثالثة ويشترط  
وهذا ابن كوز محض أدرأهم  
فيهم ورهط ربيعة بن حذار

وقوله

بنازع عوف وهو بادي ذلة  
لديكم فليعلم ولاه ولاصرا

وتأول ذلك المانع (نبيها) الأول محل  
الخلافي جواز تقديم الحال على عاملها  
الطرفي إذا توسط كإبراهيم فان تقدم على  
الجهة نحو طائر زيد في الدار استغنى المأنة  
اجتماعه في شرح الكافية لكن أجاز  
الاختصاص في قولهم فداي آبي وأبي أن  
يكون فداي حالا والعامل فيه آبي وهو يقتضي  
جواز التقديم على الجملة عنده إذا تقدم الخبر  
وأجازه ابن برهان فيما إذا كانت الحال ظرفا  
نحو هنالك الولاء لله الحق فهناك ظرف في  
موضع الحال والولاية مبتدأ وقه الخبر  
الثاني أنهم كلامه جواز نحو في الدار قائما  
التي هو اتفاق الثالث قد يعرض للعامل  
فيد وهو اتفاق الثالث قد يعرض للعامل  
المصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ككونه  
مصدرا مقدرا بال ظرف المصدر في نحو سرتي  
ذهابك غائبا أو فضلا مقرونا بلام الابتداء  
أو قسم نحو لا صبر محبسا ولا شوق من طائفا  
أو صلة لا لا أو حرف مصدر في نحوأت  
الحلي فداؤك أن تغفل فاعدا

والأول واحد ولعل وجه مذهبهم أنه لما كان من جماع صاحب الحال مما تلاه  
وكان متقدما كان كل صاحب الحال متقدما فكان العامل متقدما بخلاف ما إذا لم  
يكن صاحب الحال ضميرا نحوأت قائما في الدار أو ك وما إذا لم يكن من جماع ضميرا  
نحو زيد قائما في الدار فلا يجوز أن عند الكوفيين وقرئ شجنا عبارة الشارح بوجه  
آخر حيث قال قائما حال من أنت عند الكوفيين القائمين بأن مبتدأ والخبر زافعا  
فالعامل في الحال وصاحبها واحد متأخر عن الحال وهو الخبر اه وانظر ما وجه  
التخصيص بالنمير على هذا (قوله أن كان الحال ظرفا أو حرف جز) أي مع  
مخبره نحو زيد عندك أمامك أو في الدار أمامك إذا أجل عندك وفي الدار أبلغ  
من الخبر في الطرف جدهما وقوله أن كان غيرهما كمثل المتن (قوله واستدل  
الجز) أي مطلقا (قوله بقراءة من قرأ) أي شذوذا (قوله رهط ابن كوز)  
بضم الكاف وآخر ذاي مبتدأ خبره فهم ويحقيق أدرأهم حال من الخبر المسكن  
فيه أي جاعلين أدرأهم في حقهم جمع دوع ورهط الثاني معطوف على رهط  
الأول وحذار بضم المهملة وتخفيف الهمزة الموحدة والرهط مادون العشرة من  
الرجال (قوله بنازع عوف الخ) فتقدم الحال وهو بادي ذلة على صاحبها أعني  
النمير المسكن في يدكم الذي هو خبره (قوله وتأول ذلك المانع) أي بأن  
النتيجه ضرورة وأن السموات عطف على الخبر المستتر في قبضته لأنها بمعنى  
مقبوضة ومطويات حال من السموات وبمعنى طرف المقوم على مطويات والفضل  
المشروط للعطف على الخبر المستتر موجود هنا بقوله يوم القيامة وإن خالصة  
حال من المستتر في مافهي العاملة في الحال وتأنيث خالصة باعتبار معنى ما  
لأنها واقعة على الأجنة (قوله لكن أجاز الاختصاص) لما كان متقدما الحال  
على الجملة صادقا فتقدم الخبر وتأخره ويكون الحال ظرفا وغيره وكانت حكاية  
الاجماع غير مسلمة في تقديم الخبر وفي كونها ظرفا استدرك على حكاية الاجماع  
فقال لكن الخ (قوله وهو اتفاق) لأن الحال متأخرة عن العامل حيث قد (قوله)  
مقدرا بال ظرف) أي مع الفعل واقتصر على الحرف لأنه المانع من تقديم الحال  
كما قاله الدمامسي فان كان المصدر غير مقدور بذلك جاز تقديم الحال عليه نحو قائما  
ضربا زيدا (قوله أو فضلا مقرونا بلام الابتداء) أي في غير باب أن لتصر بهم  
هناك يجوز نحو إن زيد انخلصه الجذبة قاله الدمامسي (قوله أو صلة لا لا)  
بمختلف غير آل فيصير من الذي قائما جازا فتقدم معمول الصلة عليها الأعلى  
الوصول (قوله أو حرف مصدر) أي ولو غير عامل فيصير من ماضعت محسنا

(قوله)

قال الناظم ولله وأنتا تخمورت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجه أقال في الخفي وهو وهم متهم فأنه يجوز أن تقدم عليه  
فأصلا بين التثنية ومنعوتة فتقول مررت

٧١

برجل مكسورا سرجه ذاهبة فرسه الرابع  
لم تعرض هنا القسم الثالث وهي الحال  
الواجبة التقديم وذلك نحو كيف جاء زيد  
(ونحو زيد مفرد النفع من عمرو عانا) وبكر  
فأما أحسن منه فاعدا لما وقع فيه اسم  
التفضيل متوسطا بين حالين من اسمين مختلفين  
المتى أحسن منه فاعدا أحدهما في حالة على  
الآخر في أخرى (سبحان زين) على أن  
اسم التفضيل عامل في الحالين فكأن ذلك  
مستثنى مما تقدم من أنه لا يعمل في الحال  
المتقدمة عليه وإنما جاز ذلك هنا لأن اسم  
التفضيل وإن انحط درجة من اسم الفاعل  
والصفة المثبتة بعده مقبولة علامات القرعة  
فله من يعلى العامل الجامد لأن فيه مافي  
الجامد من معنى الفعل ويقو قه بضمين  
سروف الفعل ووزنه فجعل موافقا للعامل  
الجامد في امتناع تقديم الحال عليه إذا لم  
يتوسط بين حالين فهو هو أكثرهم ناصرا  
وجعل موافقا لاسم الفاعل في جواز التقديم  
عليه لو اوسط بين حالين واعلم أن ما ذكره  
الناظم هو مذهب ميبويه والجمهور وزعم  
البراني أن المنصوبين في ذلك يخوهم خبران  
لصكان مضمرة مع إذ في الخفي وإذا  
في الاستقبال وفيه تكلف اشعاره أشاء  
وبعد تلجيه يلزم أعمال أفضل في إذ وإذا فيكون  
واقعا في مثل ما تزمه (تنبه) لا يجوز تقديم  
هذين الحالين على الفعل ولا تأخيرهما عنه  
فلا تقول زيد فأما فاعدا أحسن منه ولا  
زيدا حسن منه فأما فاعدا

(قوله فأنه يجوز أن تقدم عليه الخ) مثل الحال من معمول التثنية في جواز  
التقديم على التثنية غيرها من معمولات التثنية كالفعول به والظرف والمجرور  
(قوله مكسورا سرجه ذاهبة فرسه) الضمير عائد على متأخر لفظا متقدم ونية  
فيطل ما قبل تقديم الحال في المثال وإن لم يمنع من جهة أن عاملها نعت لجواز تقديم  
معمول التثنية عليه لا على المنعوت فهو منع من جهة تقديم المضمرة على ما مضى  
فأعرف ذلك (قوله نحو كيف جاء زيد) أي في أي حال سواء قلنا أنه ظرف  
شبه باسم المكان غير مقتضى التعلق كما هو مذهب ميبويه أو اسم غير ظرف  
كما هو مذهب الأخفش لأن الحال مطلقا على معنى في هذا ما ظهر في وجه يعرف  
مافي كلام البعض هنا بما التصريح بتدبر (قوله مفردا) حال من الضمير  
في انفع ومعنا أقال من عمرو والعلل فيها انفع (قوله يحتكي المصنف) أي  
كلثال الأقل وقوله وأستخديه أي كلثال الثاني (قوله سبحانه) البين والتاء  
زائدتان أو للقبضة أي منسوب إلى الجواز وسعد ومن الجواز واعلم أن ما جاز بعد  
الامتناع يجب فلا يتعرض عليه بأن الاتي التعبير بالوجوب يدل الاستحالة  
(قوله على العامل الجامد) يعني المعنوي كما يدل عليه ما بعده (قوله لجعل  
موافقا للعامل الجامد الخ) لما كان شبهه بالجامد أقوى من شبهه باسم الفاعل  
نحت موافقه للجامد بما هو القالب وهو حالة عدم توسطه هذا ما قاله البعض وقد  
ينع كون شبهه بالجامد أقوى والأولى عندي أن يقال نحت موافقه للجامد  
بأغلب حاله وهو عدم التوسط لأن ذلك أبلغ في اظهار انحطاط درجته عن اسم  
الفاعل والصاقه بالجامد من العكس قدبر (قوله خبران لكان مضمرة)  
صرح في أن كان ناقصة والذى في التصريح وشرح الجامع عن البراني أنها  
نامة والمنصوبان حالان وتبشرح الجامع القول بأنها ناقصة والمنصوبان  
خبران لها في بعض المقاربات (قوله اشعاره أشاء) هي إذ وإذا وكان  
واسمها مع الأول والثاني (قوله فيكون واقعا في مثل ما تزمه) الذي تزمه  
هو عمل أفضل التثنية في حال مستقدمة عليه وقد وقع في مثله وهو عمل في ظرف  
متقدم عليه وقد يقال يوسع في الظرف ما لا يوسع في غيره (قوله لا يجوز  
تقديم الخ) أي هذا ليس قال قلت يدفع اليك اليس يجعل أحدهما بالالف أفضل والآخر  
التصغير منه قلت يلزم الفصل بين أفضل ومن ولم يقتضوه إلا بالظرف والمجرور والتمييز  
اسمها فيها ولم يسجد لظن الحال هكذا ينبغي الجواب ونقل الدمايني عن بعضهم  
جواز ذلك فيجوز على هذا زيد أحسن فأما منه فاعدا أقال واختاره الرضي

(قوله لشيها بالخبر) أى فى كونها محكوما بها فى المعنى على صاحبها وان كان المحكم فى الخبر قصدا وفى الحال تساموا والتع فى افهام الاتصاف بصفة وان كان قصدا فى التع وتبعافى الحال أذا قصدتم اتصفا الفعل وبيان كفة وقومه وقدم شيها بالخبر لانه أشد من شيها بالتع قال فى المعنى ومن ثم اختلف فى تعددهما واتفق على تعدد التع وعمل الدمامي الاشدية بانك لو حذف العامل من نحو جاء زيد را كما اتهم من الحال وصاحبها مبتدا وخبر تقول زيد را صك ولا يقطع منها ما منعوت ونعت (قوله قد يعنى ذات تعدد) أى جوارزا ووجوبا فالثاني بعد اما ولا نحو انا هديناه السيل اما اشكرا واما كفورا ونحو جاء زيد لا خافوا ولا اتفوا واما افرادها بعد لا ضرورة كما فى قوله

قهرت العدى لاستعيا بعبدة \* ولكن بانواع الخلد ائع والمكر  
والاول فيما عدا ذلك (قوله فاعل) جملة اعتراضية أى جبال تقول ابن عصفور الا فى شاطي (قوله فالاول) هى المتعددة لقدر وتكون بظن نحو ان الله يشرك بعبى مصداقا لاية ويغير عطف كاشفة الشرح (قوله رجلان) أى ما شيا خافا أى غير متعل والحال قال المرحص اما من فاعل الزمان المحذوف والتقدير زيارتى اقم او من ياء التكلم المحذوفة على اه والانسب الاول (قوله) ومنع ابن عصفور هذا النوع (قوله ما لم يكن العامل فيه أفضل التفضيل) أى لفرق الظاهر بينهما لانه وقوع الفعل الواحد فى زمانين ومكانين محال وأما تقديره بقيد من فلا بأس به (قوله ما لم يكن العامل فيه أفضل التفضيل) أى المتوسط بين حالين على ما يؤخذ من التمثيل ليخرج زيد احسن من اخوته متكلما ضاحكا وانما جواز ابن عصفور تعدد الحال لغيره فى نحو هذا يسرا الخ لانه صاحب الحال وان كان واحدا فى المعنى متعددا فى اللفظ والتعدد اللفظي يكتفى عنده هذا ما ظهر (قوله نحو هذا يسرا أطلب منه وطبا) وجه كونه من هذا النوع كما قاله سم ان الحالين لغيره فى المعنى وان تعدد فى اللفظ وليس مرية قبل الربط وبعد الربط (قوله نعت لا لاول) أى بناء على الاصح من جوارز نعت النسب باعتبار دلالة على الذات (قوله أو حال من الضمير) أى ويكون حالا متداخلة (قوله بجمع) الباء بمعنى مع أو للعبارة والمراد بالجمع ما قابل التبريق فيشمل التنبيه وذلك فى صورتها تصاد الحال لفظا ومعنى لان الجمع حينئذ انحصر سواء كان العامل واحدا وعمله فى غير الحال كذلك نحو جاء زيد وعمرو واكين أو عمله مختلف نحو ضرب زيد عمرا واكين أو كان العامل متددا وعمله كذلك

(والحال) لشيها بالخبر والتع (قد يعنى)  
ذات تعدد لغيره فاعل وغيره مفرد  
جاء زيد را كما ضاحكا وقوله  
على اذا ما جئت لى بجملة  
زيارة يت اقمه رجلان خافا  
ومنع ابن عصفور هذا النوع ما لم يكن العامل  
فيه أفضل التفضيل نحو هذا يسرا الخ لطلب  
منه وطبا وتعل المتع عن الفاعلى وجاعة  
فالثاني عنده نعت الاول أو حال من الضمير  
فيه \* والثانية قد يكون بجمع



فخو جازيد وضرب عمر اراكين أو العمل متحد نحو جاء زيد وذهب عمر وسر عين  
 وظهر ان العامل في الحال عند تعدد العامل مجموع العاملين أو العوامل لثلاث  
 بزم اجتماع عاملين أو عوامل على معمول واحد وذلك نظرا لكثرة تقدمت  
 وهل الجمع في ذلك واجب أو لا يظهر العلوي الوجوب ثم نقل عن الرضي انه  
 قال لا يمنع من التفریق كقبت راكبا زيدا أو كبا وكقت زيدا راكبا (قوله)  
 دائبين أي دائبين بتقلب المذكر (قوله) وقد يكون بقرين أي مع ابلاء  
 كل حال صاحبها نحو لقبت مصعدا زيدا استخدرا أو تأخرا الاحوال كما مثله الشارح  
 (قوله) يجعل أول الحالتين لثاني الاخيرين أي ليكون أول الحالتين غير مقصول  
 من صاحبه وهذا مذهب الجمهور وذهب قوم الى عكسه واختاره السيوطي  
 مراعاة الترتيب قال الدماميني وقياسا على ما هو أحسن عند أهل المعاني وهو اللفظ  
 والتسليم المرتب أي عند تحقيقهم لتسليق الذهن الى الترتيب ونقل الدماميني  
 عن ابن هشام في حواشي التسهيل انه فرق بين التثنية وتعدد الحال بأن التثنية إنما  
 يجوز عند التوفيق بفهم المعنى ورد السامع ما لكل واحد من الامور المتعددة اليه  
 وليس هذا شرط في تعدد الحال فوجب العمل على الاقرب الى عند قيام قرينة غيره  
 ولم يتعرض الشارح لكون الجعل الذي ذكره واجبا أو لا والذى في المعنى  
 وجوبه قال النسي أي بالنسبة الى عكسه فلا ينافي ما في الرضي انه ضعف أي  
 بالنسبة الى جعل كل حال يجب صاحبها باختصار الوجود وعدم العطف  
 هنالاه رعايهم كون الاحوال لواحد في وقتين أو اوقات ومن العطف بلا جزم  
 قول عمرو بن كلثوم واناسوف تدركا المنايا \* مقدرة لنا ومقدرة لنا  
 أي لما بقي ما اذا كانت الحال مفردة مع تعدد ما تصطفه نحو لقبت زيدا راكا  
 فالاقرب كونها الاقرب كما أشار اليه في التسهيل ومنع بعضهم هذه الصورة (قوله)  
 الظاهر ان قد الخ) مقابلة قد لتقليل النسبة (قوله) أي الحال على ضربين  
 مؤسسة) تفسير للنظم بما عيده منطوقه ومعهومه فلا يقال المؤسسة لم تذكر  
 في كلامه (قوله) امامعني دون لفظ) قدمه على نفسه لكثرة قوله الثاني  
 ولذا يميل له الناظم (قوله) في نحو لا تمت) يقال عنا بنوعنا وعنى يعنى  
 عنى وعلى الثاني جاءت الآية واماماتال الناظم فيحصل الضبطين قاله الشافعي  
 (قوله في الارض) بجذف الياء لفظا ونقل قصة الهزلة الى الامم (قوله) (أصع)  
 أي استع (قوله) ومؤكد لغفون جلة) هو معنى المصدر الماخوذ من  
 مستدها مضافا الى المستد اليه في ان كان المستد مشتقا كقيام زيد في زيد

نحو وخبر لكم الشمس والقمر دائبين ونحو  
 وبخبر لكم الليل والنهار والشمس والقمر  
 والنجوم مضرات وقد يكون بقرين نحو  
 لقبت هذا مصعدا متحدة وقوله  
 لقي اخي اخوه نائضا  
 مقصده فاصلا ومقتضا  
 فتعد ظهور المعنى بذكر كل حال الى ما يليق به  
 كافي المثال واليت وعند عدم الظهور يجعل  
 اول الحالتين لثاني الاخيرين وانتهى الى الاول  
 نحو لقبت زيدا مصعدا متحدة والمصعدا حال  
 من زيد ومضدرا حال من التاء (ففيه)  
 الظاهر ان قد في قوله قد يعني لتعقب  
 لا لتقليل (وعمل الحال بها قد اكدا)  
 أي الحال على ضربين مؤسسة ونسبي  
 مبنية وهي التي لا يستفاد منها به ونها كجاء  
 زيدا وكا ومؤكد وهي التي يستفاد منها  
 بدونها وهي على ثلاثة اضرب مؤكدا لمعناها  
 وهي كل وصف وانما عاملها ما معني دون  
 لفظ كما (في نحو لا تمت في الارض مقدا)  
 ثم وليتم مدبرين أو مقوله  
 للتام رسولا وقوله  
 أصح نصيحا لمن أبكى نصيحه ومؤكد  
 لصاحبها تحولا من من في الارض كلهم جميعا  
 ومؤكد لغفون جلة



الاجكام وكذا يقال في قوله وجوب اضرار عاملها (قوله من كونها تانيا كيدا)  
 رد بان المؤكدة لعاملها تانيا كيدا لا يجب تأخيرها (قوله وموضع الحال) أي  
 المفردة فلا يقال ان الجملة حال حقيقة بدليل تشبيههم الحال الى مفردة جملة كالمفرد  
 والنعت (قائده) يجوز في قوله تعالى واكثر من نبي قتل معه ربيون ان يكون ربيون  
 نائب فاعل قتل وان يكون ربيون ظاهرا للظرف لا لاعتداده على ذي الحال وهو ضمير  
 التي المستقر في قتل والظرف حال وان يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال  
 ويختلف المعنى على الاول والاخرين قبل واذا قرئ قتل بالتشديد وجب ارتفاع  
 ربيون بالفعل لان قتل الواحد لا يكثر فيه ويرد بان التي هامة معدولا واحدا ليل  
 كائن وانما افرد الضمير بحسب لفظها كذا في المعنى (قوله ان تكون خبرية) تظنبا  
 لشبهه بالنسبة في كونه قيدا انحصار على شبهه بالخبر في كونه محكوما به لان القرض  
 من الاتيان بما يتقيد عاملها بحيث يخصص وقوع مضبوطة وقت وقوع مضبوطة  
 والانثائية اما طلبية او ايجابية فكيف واكثرية فالطلبية لا يتحقق حصول  
 مضبوطة فكيف يخصص بوقته حصول مضبوطة العامل والاعطية غير متطورة فيها  
 الى وقت يحصل فيه مضبوطة او المقصود بها انما هو مجرد الاعطية وهو متاف لتعدد  
 وقت الوقوع كذا في الدمامين قتل عن الرضى ثم ان جعلت الانثائية مقولا لقول  
 مقدور هو الجبال صح كالتعب اذ ليس الانثائية حالا حيث تعلقها الشيء عن السند  
 وغيره قال ابو حيان ويستثنى من الظهيرة التهجئة ان قلنا ان التعجب خبر فلا تقع  
 حالا فلا يقال مررت بزيد ما احسنه (قوله اطلب ولا تضمر من مطلب) أي اطلب  
 وبعده فاقه الطالب ان يضمر اما ترى الجبل ينكر اواره في الحضرة الصاعدة قد انرا  
 (قوله ان لانه) ليس هذا محل اللفظ بل قوة والواو للسال ولو اقتصر عليه  
 لكان أولى فتضمر على هذا اللفظ مقي على الفتح لاتصاله بنون التوكيد  
 النخفة المحذوفة تحضفا وكذا على ان لانه والواو عاطفة جملة على جملة  
 وهو ما استصوبه الشارح كما ضمه قوله عاطفة مثل واعدوا الله ولا تشركوا به  
 شيئا وان اقضى كلام البعض خلافه ويجعل ان تكون لانه والواو عاطفة  
 مصدر منسبك من ان والفعل أي عاطفة عذبه المتهوم من لا على مصدر  
 متصدا من الامر السابق أي لم يكن منك طلب وعدم ضمير فالتحفة قصة اعراب  
 واللفظ كالعطف في قول الثاني ولا يجوز ان نائب اقاده في التصريح (قوله  
 يعلم استقبال) أي علامته كالبحر ولانها لو صدرت بعلم استقبال لفهم استقبالها  
 بالنظر لعاملها فتقوت المقارنة ولتتأني بين الحال والاستقبال بحسب القصة

المراد  
 بالضمونة  
 نفس لفظ  
 المصدر  
 الرض  
 رئيس  
 المراد به  
 اطلب  
 من او

من كونها تانيا كيدا وجوب اضرار عاملها  
 من جرته بالاضرار (وموضع الحال) أي  
 جملة) كائني موضع الخبر والنعت وان كان  
 الاصل فيها الافراد ولذلك ثلاثة شروط  
 أحدها ان تكون خبرية وتغلط من قال في  
 قوله اطلب ولا تضمر من مطلب ان لانه  
 والواو للسال والصواب انها عاطفة مثل  
 واعدوا الله ولا تشركوا به شيئا الثاني ان  
 تكون غير مصدرية يعلم استقبال وتغلط من  
 اعرب مصدرية من قوله تعالى اني ذاهب الي  
 ولي سبيل بين حال

قوله ولتأني في لانه قد يقال الفوهة اليفه  
 موجه ونها اذ وقعت لول جديرا كالحاجة  
 ماضية وقد اطلب بها بالان في المثال

وان لم يكن هناك تناف محجب المعنى لان التنافي للاستقبال الحال الزمانية  
 لا لتعوية المرادة هاور وعلى التعطيل الاول ان يقال جازم تصدير يعلم  
 الاستقبال ويعلم المصدر به حالاً منتظرة قاتل وقد ظهر مباشرة عدم تصدير  
 الحال يعلم الاستقبال بطلان قول من قال ان الجملة الشرطية تقع حالاً قال الحارثي  
 لا تقع جملة الشرط حالاً لانها مستقلة فلا تقول يا زيد ان يسأل بسأل فان أردت  
 صحة ذلك قلت وهو ان يسأل بسأل فتصح كون الحال جملة اسمية وظاهر أيضاً وجوبه  
 ان تشكال الناس قول حيدويه ان لا تحصى ببق المستقبل مع قوله ان المضارع  
 المنسب لا يقع حالاً له دمايين باختصار وتخصيص بعضهم وقوع الشرط حالاً  
 في نحو كمثل الكلب ان تعجل عليه يلتهه او تتركه يلهث بالنسالة الشرط حينئذ  
 عن أصله اذ معنى الآية قتله كمثل الكلب على كمال حاله بعد وجود الجواب  
 في الآية فتأمل (قوله مرسطة بصاحبها) أي بالضمير أو بالواو أو بألفها والاصل  
 الضمير دليل الراجح وحيدته في الحال المقردة والخبر والنعت قاله النحويين  
 (قوله وذات بد يضرع) فان بدت بمفعول المضارع جاز الربط بالواو ولذلك  
 يجوز البيضاء أي امرأ ابواياك لتعين سالماً فاعل تصد (قوله لثقة شبهه  
 باسم الفاعل) بخلاف الماضي فليس شبهه بشيء لانه وان أشبهه في وقوعه مفعول  
 وملة ولا يزيد المضارع بكونه على حركته وسكاته وكما مضى الجملة الاسمية  
 (قوله وذات واو) مبتدأ خبر جملة أو والربط محذوف أي أو فيها وأما الضمير  
 في بعده فاعلم على الواو ويجوز نصب ذات على الاشتغال بعامل مقدّم من معنى  
 المذكور أي اتحد ذات واو ان جوزه مع حذف الشاغل (قوله حمل على ان  
 المضارع) أي جملة المضارع (قوله فلما خيف الخ) أي لما خيفت سيوفهم  
 بنحو وأجبت في أيديهم مالكا (قوله عطفها) بالناء المعهول أي حيث فيها  
 عرشاً أي تقاطع عرشاً أي عارضاً أي غير مقصود (قوله والقيل بعدها مؤقلاً  
 بالماضي) أي على ميل الاولية للنسبة المتعاطفين فقط والافقيوز عطف  
 المضارع على الماضي من غير تأويل ولم يؤول الاول بالمضارع لان تأويل الثاني  
 في وقت الحاسبة (قوله الواقعة بعد عطف) أي الجملة الاسمية الواقعة الخ أي  
 فرا من اجتماع حرفي عطف صورة طالع المصريح (قوله أو هم طائون) من  
 القولة وهي نصف النهار (قوله المؤكدة لتعنيون الجملة) أي لان المؤكدة عين  
 المؤكدة تقرر بالواو ازم عطف الشيء على نفسه صورة وقد يشعر متبع الشرح  
 هنا وفيما بعد بان المؤكدة لتعنيون الجملة لا تكون الاسمية والظاهر انها تكون

الثالث ان تصح كون مرسطة بصاحبها  
 على ما سبق (جاء زيد وهو اوار رحله) مثال  
 لما استعملت الشرط (وذات بد يضرع  
 بدت حوت ضميراً) يرسلها (ومن الواو دخلت)  
 وجوباً لثقة شبهه باسم الفاعل تقول يا زيد  
 يغفل وعدم الامر بقاد الخائب بين يديه  
 ولا يجوز جازم ويغفل ولا قدم وقاد (وذات  
 واو بعده انو مبدأ له المضارع اجمل  
 مستنداً) أي اذا جاء من كلامهم ما ظاهر ان  
 جملة الحال المصدرية يضرع مثبت تلت الواو  
 حمل على ان المضارع خبر مبتدأ محذوف من  
 ذلك قوله سمعت وأصل عنه أي واما اصل  
 وقوله

فلما خيفت أنظفهم  
 فبحر وأرهم مالكا  
 وتوله علقها عرشاً وأقل قومها  
 أرهم مالكا وان أقل قومها وقيل الواو  
 عاطفة لاحالة والفعل بعدها مؤقلاً بالماضي  
 (نبيهان) الاول تنوع الواو في سبع مسائل  
 الاولى ما سبق الثانية الواقعة بعد عطف  
 نحو جاءها سائياً أو هم طائون الثالثة  
 المؤكدة لتعنيون الجملة

قوله بسمه ووجه  
 الجواب ان مالكا  
 مع ان يكون  
 الجواب للمضارع  
 اي يغفل عن الحربية  
 او كما به نحو

وجهه على ما  
 نسخ ما فيه  
 انه اسم كونه  
 او

فعلية نحو هو الحق لا يشك فيه (قوله لا ريب فيه) في كونه مؤكداً انظر الا اذا جعلت أ ل في الكتاب للكمال والمعنى ذلك الكتاب البالغ غاية الكمال فان هذا يستلزم انفاء صكونه محلاً للريب والشك كما في الفيض اوى (قوله الماضي التالى الا) أى لان ما بعد الا مفرد حكماً كما مر وذهب بعضهم الى جواز اقترانه بالواو فتسكب قوله نعم امرءا هرم لم تمر نائبة . الاوكلن لمرناع بها وذا وحكم الاول بشذوذه (قوله الماضي التالى باو) أى لانه في تقدير فعل الشرط اذا المعنى ان ذهب ولن يكت وحصل الشرط لا يقرن بالواو فكذا المقدريه (قوله المضارع المتنى بلا) قال الدماميني وانما استغنت الواو في المضارع المتنى بما أولاً لانه في تاويل اسم الفاعل المفروض باضافة غيره وهو لا بد خلى عليه الواو وأورد عليه ان هذا التوجيه جلي في المتنى بل أولاً فوجه صحة الواو فيهما دون لا وما ويمكن دفعه بأن معنى المتنى لم ولمافى المعنى قريه من الفعل الماضي الماضي الحاضر الاقتران بالواو وأبعد من التسبب باسم الفاعل المذكور بخلاف المتنى بما أولاً قدومه فانه قيس (قوله وما لنا لا نؤمن بالله) أى أى شئ ثبت لنا حالة كوتنا غير مؤمنين (قوله اقل على اضمار مبتدا على الاصم) مقابله عدم التقدير وجعل الواو الحالية مباشرة للمضارع عتيدوا هذا قول ابن عصفور وجعل الواو لعطف وهذا قول الجرجاني ويرد الاول وروده في التنزيل والثاني لزوم عطف النعم على الاثناء حيث يكون السابق جملة طلبية نحو فاستقموا ولا تبغوا بتخفيف النون قاله الدماميني وبه يعلم ما في كلام شيعتنا والبعض من التصور (قوله ولا تبغوا) أى بتخفيف النون (قوله وكنت) أى وجدت وقوله ولا تبغوا أى لا تبغوا (قوله اكسبه الورق الخ) أى أظهرت الدراهم ونسبه وقد كان وهو مجهول النسب وكان في البيت ثلثة (قوله المضارع المتنى بما) كذا في التوضيح وغيره وجرم به في التسهيل وجوز بعضهم فيه الاقتران قال أبو حيان والقاسم كون ان بمنزلة ما حاله الدماميني (قوله عهدتكم ما تنسبوا) أى قبل الى الجهل والتميم من تيمع الحب أى استعبده وأذله (قوله تلمزم الواو مع المضارع الخ) قيد لاطلاق المتن وانما تلمزم مع ذلك قيل لان قد اضممت شبه باسم الفاعل لعدم دخولها عليه وهذا التوجيه انما يفتى الجواز كما أفاده سم ونازع العبد في ذكره الشارح فقال التقدير في الآية وانتم قد تعلمون ومثل ما ذكر في لزوم الواو الجهة الصلابة للتصريح بنحو ما يزيد وما طلع التمس (قوله يجوز ربطها بالواو الخ) الجواز منصب على التقيد بالواو أو بالضمير أو بهما فلا شئ في كون مطلق الربط

فعله نحو هو الحق لا يشك فيه  
فعله نحو هو الحق لا يشك فيه  
فعله نحو هو الحق لا يشك فيه  
فعله نحو هو الحق لا يشك فيه  
فعله نحو هو الحق لا يشك فيه  
فعله نحو هو الحق لا يشك فيه  
فعله نحو هو الحق لا يشك فيه  
فعله نحو هو الحق لا يشك فيه  
فعله نحو هو الحق لا يشك فيه  
فعله نحو هو الحق لا يشك فيه

فعله نحو هو الحق لا يشك فيه ذلك الكتاب لا ريب فيه  
فعله نحو هو الحق لا يشك فيه ذلك الكتاب لا ريب فيه  
فعله نحو هو الحق لا يشك فيه ذلك الكتاب لا ريب فيه  
فعله نحو هو الحق لا يشك فيه ذلك الكتاب لا ريب فيه  
فعله نحو هو الحق لا يشك فيه ذلك الكتاب لا ريب فيه  
فعله نحو هو الحق لا يشك فيه ذلك الكتاب لا ريب فيه  
فعله نحو هو الحق لا يشك فيه ذلك الكتاب لا ريب فيه  
فعله نحو هو الحق لا يشك فيه ذلك الكتاب لا ريب فيه  
فعله نحو هو الحق لا يشك فيه ذلك الكتاب لا ريب فيه  
فعله نحو هو الحق لا يشك فيه ذلك الكتاب لا ريب فيه

وتسمى هذه الواو والواو الحال والواو الابتدائي  
وقدرها سبب وهو الاقدمون باذولاري دون  
انتهابها اذ لا يرادف الحرف الاسم بل  
انها وما بعد هاء قد لا عامل السابق (او يضر)  
يرجع الى صاحب الحال (او يضر) معا  
وسوى ما تقدم هو الجلة الاسمية وجلة الماضي  
مبتدئين كتابا او منفيين وجلة المضارع  
المتني ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه  
وهو الاسمية الواضحة بعد عاطف والمؤكد  
وجلة الماضي التالي الاول والتوابع والمضارع  
المتني بلا وما على ما مر فلم يبق من أنواع  
المضارع المتني سوى المتني بلا او لما والمتني  
بلن فلا يمكن هنا او ما لث مع الجلة الاسمية  
غير ما تقدم جاء زيد والنس طالع ومنه لث  
اكلة الذئب ونحن محبة بآزده على  
رأسه ومنه قلنا ابطوا متهاجعا بضمك  
لبعض عدوئنا تعاديين وقوله  
ثم را حوا حق الملك بهم وقوله  
ولو لا جنات الليل ما ب عامر

الى جفر سراله لم عزق  
لجاء زيد وبيده على رأسه ومنه فلا تحبوا الله  
انداوا أنتم تلعون وهكذا النسق وامثله  
مع جلة الماضي غير ما تقدم جاء زيد وقد  
طلعت الشمس ومنه قوله  
يخوت وقديل المراد في سفة  
جاء زيد قد علمت سكتة ومنه أو باؤكم  
حصرت صدورهم وياؤا اياهم عشاء يكون  
قالوا أي قاتلين وقوله  
وقض بريح الدار قد غير البلي  
معانها والارباب الهوا وال

قول الخشي شخ الميم صوابه ينها كما في القاسوس اه

واجبا قال الدماميني هذه الواو مستعار من العطف لرب جلة الحال بعاملها  
كاستعارة القام من العطف لرب الجزء بالشرط وانما خست الواو لانها البمع  
والفرض اجتماع جلة الحال مع العامل (قوله وواو الابتدائي) لانها تدخل  
كثيرا على المبتدئين لم تلزمه أو لوقوعها في ابتداء الحال (قوله بل انما الخ)  
أي فالمراد شمه والواو الحال باذ فيلذ كر لا يسن معناها (قوله على ما مر) أي  
من الخلاف في امتناع اقتران النسق بلا الواو والخلاف موجود في المتني بما أيضا  
كألفها ولكنه لم يسنه ما جافه (قوله سوى المتني بلا ولما) الفرق بينه وبين  
المتني بلا أو ما أنه ماض في المعنى لأن كلامه لم يلم يظنه الى المضى فساغ رطبه  
بالواو كالماضي قلنا (قوله فلا يحسن هنا) أي لما تقدم من ان شرط الجلة  
الحالية ان لا تعدو ولم يستقبال (قوله وأمثله ذلك) أي الربط بالواو والضرير  
أو بهما معا (قوله غير ما تقدم) أي الجلة الاسمية الواضحة بعد عاطف والمؤكد  
لضمون جلة (قوله والنس طالع) فان قلت الحال وصف لصاحبها وهذا  
لا يظهر في المثال قلت التقدير موافق لما طوع الشمس مثلا (قوله ونحن محبة)  
حال من الذئب أو من جعفر يوسف مر جلة بالواو فقط لأن الضير فيها أي نحن  
لا يصلح لصاحب الحال وهو الذئب أو الضير يوسف (قوله ومنه قلنا ابطوا الخ)  
قبل الخطب لآدم وحواء وليس والحية والامر عليه ظاهرا وقيل لآدم وحواء فقط  
بدليل آية قلنا ابطوا وصحبه الزمخشري وعليه فالجمع والتعادي باعتبار ما فيها من  
الذرية التي كاذرة كذا قيل وفيه ان تعادي الذرية ليس مقارنا للهو حتى تكون  
الحال مقارنة ولا هي مقدران التعادي ولا ذريةها مقدران التعادي حتى تكون  
الحال مقدره وهو مسمى على ما ذكره البعض من ان المقدر للحال المقدر هو صاحبها  
وقد استغنى في باب الاستثناء عن الدماميني ما هو صريح في عدم وجوب ذلك  
وجواز كون المقدر هو الله تعالى وعليه يصح كون الحال هنا مقدره بلا إشكال  
أي ابطوا حال كونكم مقدرا فتعاديكم من الله تعالى تتأمل (قوله عني)  
مصدر عني به الطلب يعنى من باب فرح أي لم تقه (قوله جنات الليل) شخ  
اليم أي ظلامه وآب يرجع (قوله وامثله) أي الربط بأقسامه الثلاثة (قوله  
غير ما تقدم) أي الماضي التالي الاول والتوابع (قوله يخوت وقديل المراد  
سفة) تمامه من ابن أبي شخ الاطبع طالب والمراد يخ الميم نسبة الى مراد  
قبيلة كما قاله يس في آخر باب الاضغته وهو عبد الرحمن بن مليم قاتل عيسى الله  
تعالى عنه وكرم الله وجهه (قوله بريح الدار) الريح المنزل فلا ضيقة البيان

ومعناها

ومعارفها ما يعرف منها عامرا وأهلا والباريات عطف على البلى وهي السحب  
 التي تسرى لبلادها والحوال المتتابعة المطروقة وأنت الحال من المضاف إلى المضاف  
 كركه المضاف إلى وجهه المضاف (قوله المتني بل أولها) كان المناسب اسقاط  
 قوله أولها ككفا بقوله لا تق وهكذا المتني بل قليل ولعل الحامل على ذلك  
 أنه أخذ المضارع المتني بل وأما فاعله فمفعول كفا وأما ببالقية الأقسام فجمع  
 فيها (قوله بأن أموت) الباء زائدة تقول العني بالبالقية غير ظاهر  
 (قوله كأن ثبات العين) يضم الفاء أي ما ضمت وتناز من الضن أو الصوف الذي  
 علق به وادح نوتهم وحب القناضع الفاء والقصر عيب الذب والخبر في وزن  
 لتوسهم لم يحلم أي لم يكسر ووجه الشبه الجرعة وقد قوله لم يحلم لأنه إذا حلم  
 ظهر لون غير الجرعة (قوله سقط التصف) هو الخمار (قوله لزوم قدم الماضي  
 المثبت) أي لا يتأخر به إلى الزمن الحاضر فتشعر بمخارضة زمن الحال لمن عاملها  
 ولولا حالهم مضى زمن الحال بالنسبة إلى زمن عاملها فتعوت القارة هذا  
 ملخص ما كاله الدماصيق وقد تنازع في ذلك الأشعار ألا يلزم من تفرقه إلى الزمن  
 الحاضر قارب من الزمن العامل ثم رأيت في حاشيته علي المتني ناقض ذلك ثم قال  
 وإنما المقام للمقارنة تجعله قد العاقل فلا فرق بين وجوده وعدمها كما كاذب الله  
 الكوفيون وخرج بالثبت المتني فلا يقرن بشد فيما يظهر (قوله مطلقا) أي  
 سواء ربط بالواو أو بالضم أو بها (قوله بظاهر ماسبق) أي من قوله تعالى  
 أو جاوركم حسرت مدوهم وجاورهاهم عما يكون قالوا الذين قالوا لاخوانهم  
 وقدوا (قوله ثم في ذلك الخ) استند إلى على قوله وجاورها ثم أتبعه وحذفها الخ  
 لضعف فهم مساواة للصوفي في الكثرة واسم الإشارة يرجع إلى الماضي المثبت  
 الواقع جالا (قوله ويجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة) جال ابن هشلم هو  
 الصواب ولعل وجه احتمال الصنف في الثالثة احتمالاً قريباً (قوله الثاني  
 تمنع قد الخ) في الرضى أنها قد يتبعان بعد الاضواء لثبته الا وقد اكسرى  
 (قوله لم يبق) أي لم يجد وقضاها بالية (قوله نصف النهار) أي نصف  
 الما غامرة الخبير يرجع إلى غائص لطلي القول أو نصف النهار وهو غائص وما جبه  
 لا يدرى حاله ولما لم يكن الخبير لم يحب الحبال التي هو النهار لم يصلح ربطاً (قوله  
 أي والماء غامرة) الذي يظهر أن تقدير الواو ضمياً والخبر فيها قبله إشارة إلى  
 جواز تقدير كل اذ يجوز تقدير الرباط هنا ضميراً أي غامرة فيه وتقديره فيها قبله واو  
 أي تقديره بدمه ويظهر أن أفعال تقدير الواو اخرج جلاله الكثير ربط الجملة

قوله الذي  
 يظهر الخ

وقال السيد  
 اخبرنا في هذا قبل الضم لان الواو لا تأتي ان التقديرين الذين  
 وقد ردها في الثاني بالواو على الخبير فربط الجملة الثانية به فاعض الو

بما يزيد وقد عطفه محسنه ومنه ومالنا  
 ان لا نقابل في سبيل الله وقد أخرجنا الذين  
 قالوا لاخوانهم وقدوا وهكذا المتني وأما  
 مع المضارع المتني بل وأولها بما يزيد ولم يتم  
 عمرو ومنه قوله  
 وقد خست بان أموت ولم يكن

لرب دائرة على ابن خضيم  
 بما يزيد لم يحلم ومنه قوله  
 كأن ثبات العين في كل منزل  
 نزل به حب القنا لم يحلم  
 بما يزيد لم يحلم ومنه أوقال أوسى إلى ولم  
 يوح اليه شئ وقوله  
 سقط التصف ولم زاد اسقاطه وهكذا المتني  
 بلأومنه أم حبيب ان تدخلوا الجنة ولما لم يتم  
 الله (تنبهات) الاول مذهب البصريين  
 الا لا يخسر لزوم قدم الماضي المثبت مطلقا  
 ظاهرة أو مقدره أو المختار وقا قال الكوفيون  
 والا يخسر لزومها مع المرتب بالواو وقطوب واز  
 اثباتها وحذفها في المرتب بالخبر وحذفها  
 بهما معا تمسك بظاهر ماسبق اذا اصل عدم  
 التقدير لا سماع الكثرة ثم في ذلك أربع صور  
 مرتبة في الكثرة هي بما يزيد وقد قام أبوه  
 ثم بما يزيد قد قام أبوه ثم بما يزيد وقد قام أبوه  
 بما يزيد قام أبوه وحل الشارح الثالثة أقل

من الرابعة وهو خلاف ما في التسهيل الثاني  
 يتبع قدم الماضي المتعرب به بالواو وهو  
 نالي الاوالمق بالواو وبغيره  
 متى يأتي هذا الموت لم يبق حاجة  
 لنفسى الا قد خست فقامها  
 الثالث قيد صنف الرباط فلان ينوي غير والرابعة  
 حروث بالية تقديره بدمهم أي منبه وقوله  
 نصف النهار الميا غامرة أي والماء غامرة  
 لا يدرى حاله ولما لم يكن الخبير لم يحب الحبال التي هو النهار لم يصلح ربطاً (قوله  
 أي والماء غامرة) الذي يظهر أن تقدير الواو ضمياً والخبر فيها قبله إشارة إلى  
 جواز تقدير كل اذ يجوز تقدير الرباط هنا ضميراً أي غامرة فيه وتقديره فيها قبله واو  
 أي تقديره بدمه ويظهر أن أفعال تقدير الواو اخرج جلاله الكثير ربط الجملة

قوله جعل  
 الشارح في  
 الثاني في  
 الثالث في  
 الرابع في  
 الخامس في  
 السادس في  
 السابع في  
 الثامن في  
 التاسع في  
 العاشر في  
 الحادي عشر في  
 الثاني عشر في  
 الثالث عشر في  
 الرابع عشر في  
 الخامس عشر في  
 السادس عشر في  
 السابع عشر في  
 الثامن عشر في  
 التاسع عشر في  
 العشرون في

الاسمية وهو الربط بالواو فاعرف ذلك ثم رأيت ما يزيد ما ظهر لي أولا للاماسيني وما يزيد ما ظهر لي ثانيا للشمي (قوله المختار في الخ) هي ما عدا الواقعة بعد عاقل والمؤكدة لمضمون الجملة (قوله ثم الضمير وحده) قال ثم هلا كان الربط بالضمير أقوى لاجسام الحذف (قوله مع قلته) أي ما تنسب للربط بالواو والربط بالواو والضمير وقوله بنادر أي بغير جذا في نفسه (قوله لما تقدم) أي من قوة تعالى قلنا ابطوا الآية واليهين بعده (قوله جملة المضارع المتني المختار الخ) هو المضارع المتني لم أولنا (قوله مع) ظرفا أي تاما وكذا الجار والجرور (قوله ويتعلقان الخ) قال ثم حاصله ان المتعلق كون عام فيجب حذفه ويضبه جواز كونه خاصا وحيد لا يجب حذفه اذا وجدت قرينة وهذا قياس ما سترنا في الخبر (قوله فليس مستقرا في هذا المتعلق) أي متعلق الطرف الواقع بالخلاص عند الحذف والافه ومعلق الطرف في هذا التركيب (قوله وذلك) أي المتعلق (قوله والحال قد يحذف الخ) قيل منه قويا في قوله تعالى لم يجعل له عوجا قويا والتقدير انزله قويا بجملة التي مطوقة على انزل على عبده الكتاب وقيل حال من الكتاب بجملة التي منقوضة أو حال أولى بناء على جواز تعدد الحال وان اختلفت جملة وافراد الامطوفة فلا يلزم الحذف على الصلة قبل كمالها وقبل حال من الضمير الجرور باللام العائد الى الكتاب وقبل التنية حال وقيل بدل منها عكس عرفت زيد الامن هو ومن العجايب ما حكاه بعضهم انه سمع شيئا يعرب لتلذذ قباله لمعوجا وقطعه اعراب اسوي صفة لقائه على ضمير الاحوي بالاسود من شدة الخشعة لكثرة الري كما تسمى مد هاتان وانما هو على هذا حال من المرحى وأخر لتاسب القواصل اما على ضمير بالاسود من الحفاف والبس فهو صفة لقائه كذا في المعنى والقائه بنصف المثلثة وتشديد هامة ذبه السبل على جانب الوادي من الخشيش وهو يمشي (قوله وبعض ما يحذف الخ) وقد يمنع حذف عاملها كما اذا كان معنويا لصفحة كسم الاشارة والقرن (قوله وقد مضى) الاولى في باب المبدأ والثانية في هذا الباب (قوله ضاعدا) اقتران الحال بانفاء أو ثم هنالزم كافي التسهيل والشهور وانها عاقله جملة اخبارية على جملة انشائية أي فذهب العدد صاعدا مع ان فيه الخلاف ويحتمل عسدي ان التقدير انشاء أي فذهب بالعدد صاعدا فتكون عاقله انشائية على انشائية (قوله وما ذكر لتوزيع) أي مع استعمالهم ككامل الشارح أولا وتوزيع كلامه لانه لم يقط وان زعمه البعض ان ذلك محقق وهو مذهب سيبويه وقبل سماعي

الرابع الا كثر في الاسمية الجارية فيها الالوجه الثلاثة الربط بالواو والضمير معانم الواو وحدها ثم الضمير وحده وليس أفراد الضمير مع قلته نادر خلافا لتأخره والزمحسرى لما تقدم ومنزل هذه الاسمية في ذلك على ما يظهر جملة المضارع المتني الجارية فيها الالوجه الثلاثة الخمس كما يقع الحال بجملة تقع أيضا بطرفا تصور رأيت الهلال بين الصليب وجارا ويجرورا ثم يخرج على قومه في نفسه ويتعلقان باستقرار محذوف وجوبا وما ظفارا وتعلقان به فليس مستقرا في هذا المتعلق لانه كون خاص اذ معناه عدم التعلق وذلك مطلق الوجود والحال قد يحذف ما فيها على وبعض ما يحذف ذكره خلل أي منع يعنى انه قد يحذف عامل الحال جوازا لدليل حال فهو واشد التقاصد مقرا بما جوارا للتادم من ج أو مقلتي نحو بلى قادرين فان خضم فرجا لا أو رجا ما أي تاسف ورجعت ونجمها وصلوا ووجوا قاسا في أربع صور نحو ضمر في زيد انما هو نحو زيد أوله عطفوا وقد مضى والى بين فيما زيدا وتخص بتدريج نحو متدق بدم فصاعدا واشترى بشار فاعلا وما ذكر لتوزيع نحو انما هو قد قصد الناس واتجيا مرة وقبسا أخرى

قوله فال  
بن تميم الخ  
أنون هو كظم  
في غاية حسن  
كما يظهر بالشعر  
وعما يؤيد  
ان الضمير  
هو الاحق  
في الروايات  
منقول من  
رواية جيب  
عنه بالاول  
نفسا او كذا  
عمود واصل



(قوله وانتقول) راجع لقوله انما الخ وتقر فيه بأنه ليس المراد انه يتحول حالة كونه تعالى الخ بل انه يتخلق تارة باخلاق التبعي وأخرى باخلاق التبعي فالاولى تقدير عامل الحال يوجد واستظهر جماعة كونه مفعولا مطلقا على حذف مضاف والاصل انتقل يخلق بمعنى مزة الخ (قوله نعيان) من حق بكسر النون وضمة هاء ياء ثلث النون هنا مودة أي ما غ كذا في القاموس (قوله أي ثبت لك الخبر نعيان) على هذا يكون سالوا مؤسسة وقوله أو هناك يفتح النون وعليه فهي مؤكدة (قوله قد تحذف الحال للقرينة) وقد يمنع حذفها لنسبها عن غيرها أي وقوف المراد عليها كما مر وكذا قد تحذف الحال قد تحذف صاحبها نحو أو هذا الذي بعث الله رسولا أي بعثه (قوله الى المينة الخ) وقد تكون محذوف لهما كافي هيا والمالم يفرج عنهما لم تحرض لهما فاندفع اعتراض البعض (قوله وهي المستقلة) قال في شرح الجمع علامتاها وضع تقديرهما بالفعل ولأم الملة ثم إن اعتراض بعضهم على التثنية لهما محقق ومقصرين في الآية لأن لو قدرت الفعل واللام لكان خطأ لأن دخولهم اليه ليس لبطون أو بصيرة أو اه وإن مثل ذلك التعليل بأن العلامة لا يجب انفكاكها (قوله أي قد زاد ذلك) أنت خير بأنه إذا نظر إلى أن معنى ما دأبه عندا مقدرا ذلك كانت الحال مقارنة لقائمة التقدير المروور فعملها مستقلة عما هو بالنظر إلى السيد نفسه لا إلى تقديره وحل يلزم أن يكون المقدور لئال هو صاحبها ولا جرى على الأول صاحب الغنى واحتج له الشيخ بما فيه نظره وعلى الثاني الدمايين (قوله ومنه ادخلوها خالدين) التلاوة فادخلوها لكن حذف مثل هذه القصة في مثل هذه الحكاية بآثار كانت له الدمايين على الغنى ميسرة (قوله قد دخل الخ) محل الاستشهاد محققين ومقصرين لأن الخلق والتقصير بعد الدخول لا مقارنان له لا آمنين أذهي مقارنة للدخول (قوله وفيه نظر) أي في ثبات هذا القسم والتثنية بما ذكر لأن العبرة بمقارنة الحال الزمن العامل وهي موجودة لا زمن التثنية غاية ما هناك أنه عبر باسم الفاعل الذي هو حقيقة في الحال عن الماضي حكاية للعال الماضي بجمازا

\*(التبعية)\*

(قوله اسم) أي صريح (قوله بمعنى من) أي معناها الشائع استعمالها فيه كالبيان والابتداء والتبعيض كما يتبادر من إضافة المعنى اليها فلا بد أنها تكون بمعنى في فلا تخرج الحال بهذا التبدل بقوله معين والمراد بكونه بمعنى من انه يقيد

\*(التبعية)\*

يقال له تبعية بمعنى معين ومبين وتفسير ومفسر وهو في الاصطلاح (اسم بمعنى من

معناها لا انها مقدرة في نظم الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها فعلم مما مر انه لا يحمل  
من في قوله بمعنى من على خصوص من البينة ليسكون قوله معين هو الفرج لاسم  
لا التبرئة وغو ذنبا كما صنع النصارى ويجوز قطع النظر عما صنع النصارى جل  
من على خصوص البينة بشرية قوله معين فيكون لقوله مثيل فائدة على هذا  
أيضا وان لم تكن للاخراج هكذا فيسمى تقرير المقام (قوله معين) نعم لاسم  
أي من زيل لاهام اسم قبله بجمل الحقيقة أو اهام نسبة في جملة أو شبهها اه  
توضيح وشرحه للشارح والوافي بما يأتي عن ابن الحاجب ان يقال أي من زيل  
لاهام ما قبله بايضاح جنسه ولو بالتأويل كما في تميز النسبة فانه بين جنس  
ما المقصود نسبة العامل اليه مثلا طب زيد تصامو قول بطاب غي زيد أي شيء  
يتعلق بزيد وهذا الشيء مهم بضره نفسا واستقدم منه ان التميز لا يكون مؤكدا  
وهو رأي سيبويه واما شهران قوله تعالى ان عدة الشهور عندنا اثنا عشر شهرا  
فهو وان كان مؤكدا استقدم من قوله تعالى ان عدة الشهور من لاهام وهو  
اثنا عشر فانه في المعنى (قوله فخرج لاسم لا التبرئة وقودنا الخ) ظاهرهما وان  
كانا على معنى من لكها في الاول فلا استقرار في الثاني لانه أي استقرارا  
مبتدأ من اول الذنوب الى ما لا ينهي فانه في التصريح وان تميعها في الثاني  
تعليلية بل هو أظهر فتدبر وانما عدي عن لم يتخذه معنى استتيب والا فقد عدت  
العين والتاسع المعنيات فصيح ككون ذنبا مفعولا به كما مر بيان ذلك (قوله  
مخرج لاهام الحسن وجهه) أي بالنصب على التشبيه بالمفعول به لاهام التميز لعدم  
تكرره وهذا رأى البصريين ولا يرد وطب النفس لأن آل فنه زائدة للضرورة فهو  
نكرة (قوله قد نكره) صلة أو مفعلة جرت على غير ما هي له ولم يبرز لاهام اللبس  
بناء على مذهب الكوفيين وهو الصحيح (قوله جملة) كان الاولى ان يقول نسبة  
ليشمل تميز النسبة في غير الجملة كالتي في عجمت من طب زيد نفسا لان براد بالجملة  
ما يشمل الجملة تأويلا كما يقتضيه كلامه بعد ولان المتأهل في الاصطلاح لتمييز المفرد  
تميز النسبة وجعل ابن الحاجب التميز مطلقا مفسرا لاهام الذات غاية الامر ان  
الذات امام ذكرورة أو مقدرة وانما عبروا عن الثاني بتميز النسبة نظرا لظاهره قال  
الداميني لانه النسبة في الحقيقة لاهام فيها اذ تعلق الطبيب بزيد ما معلوم انما  
الاهام في المعلق الذي ينسب اليه الطبيب في الحقيقة اذ يتجمل ان يكون دارا  
أو علما وغيرهما فالتميز في الحقيقة انما هو لاهام مقدر يتعلق بزيد كما تقدم بيانه  
(قوله دال على مقدار) أي أو شبهه مما حمل عليه فهو ذنوب ما وغو لاهامها بلا

في كونه  
نفسه ما حمل  
أو كونه

معين نكرة) فاسم جنس وجبتي من مخرج  
للاهام بمعنى من لاهام فانه بمعنى في ومعين  
مخرج لاسم لا التبرئة وغو ذنبا من قوله  
استغفر الله ذنبا لست محصيه ونكرة مخرج  
للاهام وجهه ثم ما استكمل هذا المقصود  
(ينصب تميزا بما قد نكره) من المهمات  
واللهم المستقر للتمييز نوعا جملة ومفردا ل  
على مقدار

فغير حاشاه ونحو خاتم حديد اكاسيا في خلاصه (قوله فغير بالجملة الخ) قال  
الدامني فغير مطابقة لغير بالجملة الاسم السابق ان كان الثاني عن الاول نحو كرم  
زيد وجلاو كرم الزيدان وجلين وكرم الزيدون وجلاو كذا ان كان غيره وهو مصدر  
قصدا لاختلاف انواعه لاختلاف مجاهده بعد جمع نحو خسر الاشياء اعمالا وغير  
مصدر وتعدد وخصف اللبس نحو كرم الزيدون اياه اذا كان لكل منهم آب ويجب  
تركها ان كان معنى التمييز في الواقع واحدا والاسم السابق متعددا نحو كرم الزيدون  
اما اذا كان ابوهم واحدا او بالعكس ونيف اللبس نحو ثقف زيد اياه او كرم اياه  
او كان التمييز مصدرا لم قصدا لاختلاف انواعه نحو الانتقاء جاد واسعا وتخرج  
في نحو حسن زيد عنا ولست هند شقة وتخرج تركها في نحو حسن الزيدان  
او الزيدون وجهها اه بتصرف وزائدة (قوله من نسبة) بيان لما وقوله الى  
معموله متعلق بنسبة وقوله من فاعل بيان للمعمول وكلامه يقتضي ان المراد بالجملة  
ما يشعل بالجملة تاويلا (قوله والتمييز في مثله محمول عن الفاعل) التصويل في تمييز  
النسبة ليس بلازم فقد يكون غير محمول نحو امثلا الاناماء وقدمه فارسيات  
على ان الثاني من تمييز النسبة وسببا في الكلام عليه واما تمييز المفرد فلا محمول  
فيه أصلا (قوله والاصل الخ) وانما محمول عن هذا الاصل ليكون فيه اجمال  
ثم تفصيل فيكون اوقع في التفسير لان الا في بعد الطلب اعز من المساق بلا طلب  
(قوله والتمييز فيه) أي في مثله فمفهوم الحذف من الثاني دلالة الاول (قوله  
وتقول) غير الاسلوب لان هذا مما جرى مجرى الفصل (قوله عجب من طب  
زيد نسا) أي من طب نفس زيد فهو محمول عن المضاف اليه الذي هو في الحقيقة  
فاعل المصدر وفيما بعده عن فاعل طب أي زيد طبية نفسه هذا هو الاوفق بما يأتي  
لشارح عند قول المصنف والفاعل المعنى وان جازان يكون محمولا عن المبتدأ  
وعليه اقتصر البعض تعالى فينا (قوله سرعان ذاهلة) سرعان تثبت السين  
والبناء على الفتح اسم فعل ماضى أي سرع وذاهلة واهلة تميز محمول عن الفاعل  
أي الخافه ولزعا ويجوز جعله بمعنى اسم الفاعل حالا قال في القاموس وأمسله ان  
رجلا كانت له فتحة عفاء ورواهما يهيل من منخرع الهزالها قبل له ما هذا فقال  
ودكها فقال اليا لئلا ذلك ونسب اهالة على الحال أي سرع هذا الزغام حال كونه  
اهالة أو تميز كقولهم تصيب زيد عا وهو مثل يضرب لمن يميز بكنونة الشيء قبل  
وقته اه (قوله وهو الذي يقتضيه الخ) أي حيث قال وعامل التمييز قدم مطلقا  
والفعل ذوالانصر يفترز اسبقا (قوله فلا اعتراض الخ) فخرج على قوله

فغير بالجملة رفع ايهام نسبة والتمتعة من نسبة  
عامل فعلا كان او ما جرى مجرا من مصدر  
او وصف او اسم فعل الى المعمول من فاعل  
أو مفعول نحو طباب زيد نفسا واشتعل  
الرأس شيئا والتمييز في مثله محمول عن الفاعل  
والاصل طباب نفس زيد واشتعل شيب  
الرأس ونحو غرست الارض شجرا وبقرنا  
الارض عيونا والتمييز في محمول عن المفعول  
والاصل غرست شجر الارض وبقرنا عيون  
الارض وتقول عجب من طب زيد نفسا  
وزيد طب نفسا وسرعان ذاهلة وناسب  
التمييز في هذا النوع عند سيبويه والمبرد  
والملز في ومن واقفهم هو العامل الذي  
تقتضيه الجملة لانفس الجملة وهو الذي يقتضيه  
كلام الناظم في آخر الباب ونص عليه في غير  
هذا الكتاب وذهب قوم الى ان الناصب له  
نفس الجملة واختاره ابن عصفور ونسبه  
للمعتق ويصح تخريج كلامه هنا على  
المذهبي فلا اعتراض لانه يصح ان يقال انه  
فسر العامل لانه رفع ايهام نسبة الى المعمول  
وانه فسر الجملة لانه رفع ايهام ما تقتضيه من  
النسبة

ويصح الخ لكن كان الاوضح تأشير عن قوله لانه الخ وفي نسخ بالواو وهي واحدة  
والمراد اعتراض ابن حشام بما حاصله ان مفسر تقييد النسبة هو النسبة وليست  
العامل بل العامل الفعل أو شبهه على قول والجملة على قول وحاصل جواب الشارح  
انه يصح جعل المبتدأ العامل لصحة وصفه بالابهام من حيث نسبتها لتعلقها به  
فيوصف بوصفها والجملة لصحة وصفها بالابهام من حيث نسبتها لتعلقها بطرفها  
فتوصف بوصفها فيصير كلام المصنف على العامل أو بالجملة فعلم ان قول البعض  
ان قول الشارح وانه قصر الجملة الخ تميم لقائده ولا دخل له في دفع الاعتراض نأشئ  
عن قوله تدبر المقام (قوله ابهام ما دل عليه) فيردل يرجع الى المقدور وغير  
عليه الى ما ومن مقدار بيان لما والصلوة أو الصفة جرت على غير ما هي له لامن اللبس  
وفي قوله من مقدار حذف مضاف الى من مقدار مقدار اذا التسمية له لالمقدار الذي  
هو ما يصح كالأوزن أو يسمع به فاندفع الاعتراض بأن الجملة الذي بينه التمييز  
في الحقيقة هو المقدور بالمقدار الاضيق المقدار وكان الاولى ان يقول لانه رفع ابهام  
ما دل عليه المقدور من مقدوره وفيه اكتفاء أيضاً الى من مقدار أو شبهه مما دل  
عليه فلا قصور (قوله ساسي) نسبة الى المساحة بكسر الميم وهي الذراع  
كذافي التماسوس (قوله وقصير) من المكبل ثمانية مكايك والمكوك ميكال  
يسع صاعا ومن الارض مائة وأربعة وأربعون ذراعاً وليس مراداً هنا جبهه اقترعة  
وقصيرات (قوله ومونين) تفتية منا كعصى وشال فقه من وهو وطلان (قوله  
عيزه بلا خلاف) والفاعل مع وجوده كسبه اسم الفاعل في الطلب المعنوي لمعوله  
وقبل شبهه افعل من ووجهه المصريح (فائدة) اذا كان المقدار مخلوطاً من جنين  
فضال القراء لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل يقال عندى رطل ممتنا عسلاً  
على حد الزمان مخلوطاً من وقال غيره بعض بالواو لانها للجمع الصادق بالخلط  
وجوز بعض المخاربة الامرين كذافي الهمع (قوله وبعدي المقدرات) يعني  
المقدرة بالمقدار الماسي والمقدرة بالثقل والكتي والمقدرة بالمقدار الوزني والمنزل  
لثلاث المقدرات بشير وقصير ومونين والتبادر من التران المشار اليه الامثلة الثلاثة  
التي هي جزئيات فيكون المراد بقصيرها غير ما هو اكان مقدراً بأحد المصادر الثلاثة  
اولاً وظاهر منيع الشارح ارباع الاشارة الى انواع المقدرات الثلاث كما قرره  
وجعل نحوها على غير تلك الانواع وكأنه جعل كلام المصنف على الاستخدام بذكره  
المقدرات الثلاث اولاً مراداً بها جزئيات والرباع الاشارة اليها مراداً بها الكلثات  
فتأمل (قوله عما جرت به العرب مجراها) انما جرت به مجراها لتسميه بالمقدرة

واما تدبر المقدرة فانه رفع ابهام ما دل عليه من  
مقدار ساسي أو كيلي أو وزن (كثيراً وواضحة)  
وقصير براومونين عسلاً ومغراً (وفاصل التميز)  
في هذا النوع عيزه بلا خلاف (وبعدي)  
المقدرات الثلاث (وبصوها) عما جرت به العرب  
بمجرها في الاقتدار الى غير

بالمقادير الكلية وانما لم تكن مقدرة بخدركلي حقيقة لان هذه الاوعية لا تختص  
 بقدر معين (قوله وهي الاوعية) أي اسماء الاوعية (قوله المراد بها المقدار)  
 أي مقدار المقدار أي المقدرة بذلك المقدار الذي هو الوعاء والذوق الدلو والواقي فيها  
 ماء أو الممتلئة ماء أو الفريسة من الامتلاء كذا في القاموس والحب يضم الحاء  
 المهملة الخاطئة والتي بكسر النون وسكون الحاء المهملة الزق أو زق السمن خاصة  
 كالتي ضغ فتكون والتي كفتى كذا في القاموس والراقود دن كبير يطل  
 داخله القار (قوله وما حل على ذلك) أي على ما جرت به العرب مجرى المقادير  
 وجامع الجمل ان كلاً يحمل الحقيقة صرفع اجماله بما بعده (قوله من نحو لئلا مثلهما  
 البلا وغير هاتاه) اعترضه سم بأن هذين المثالين مما وجد فيهما شرط وجوب  
 النسب الآتي فذكرهما بما ليس بظاهر لعدم تأني الجز وقد يستدريج في ذكرهما  
 من حيث انهم نحو المقدرات فان المنسوب بهما غير متأصل (قوله وما كان  
 قرعا) مطوف على نحو المثالين (قوله نحو خاتم الحديد الخ) اعلم ان جزئ نحو  
 خاتم حديد أربع من شبهه كاسياقي واذا نسب فقال المبرد والمصنف كون  
 نصبه على القبيز أربع من كونه على الجمالية لوجود هذا المنسوب ولزومه وتبكي  
 صاحبه والغالب على الحال الاشتقاق والاتصال وتعرف صاحبها وقال سيدي  
 واتساعه تعين الجمالية لانه ليس بصله مقدار ولا شبه واستظهر ابن هشام رجحانها  
 فقط اما نحو هذا الخاتم حديد بتعريف الاسم فتعين فيه الجمالية كما قاله المصنف  
 أفاده الذماني (قوله ابرره) أي جواز انهم ان يريد نفس الآية التي قدروها  
 وجب الجزم لكن ليس هذا مما نحن فيه لانه الاضافة فيه على معنى اللام لا من حتى  
 يكون تميزا ولهذا لم يترس في المصنف والشراح وظاهر كلام المصنف والشراح  
 وغيرهم بان الجرو والمذكور يسمي تميزا وقال ابن هشام لا يسمي تميزا (قوله  
 اذا اضفناها) انما قيل لانه لو اطلق وهم يشاء متونها ونونها وان جزء من مقدرة  
 كما في تميزكم وظاهرة كما يأتي في قوله وابرره من الخ فتعوت المعنى الذي اراده سم  
 (قوله كذا خطه غدا) من مبتدأ او غدا خبره هذا ما قاله المكيودي وهو أقرب من  
 جعل غدا بدل أو لا والظير محذوف أي عندي وقول الشراح وغيره أرضي برفع  
 شبه كابر غدا به وينواتر والظاهر على اعراب المكيودي انه مبتدأ عطفت عليه  
 ما بعده والظير محذوف أي كالتي في جواز الجزم للاضافة ويجوز تقديره عندي واما  
 على الاعراب الثاني فهو محذوف على متحطة (قوله في نحو ذنوبها) أي  
 من المقدرات وما أجزى مجراها ما تهم عند جزم تميزه خلاف التصور بخلاف

وهي الاوعية المراد بها المقدار كذنوب ما  
 وجب عسلا ونحو جناور اقدردنلا وما حل  
 على ذلك من نحو لئلا مثلهما البلا وغير هاتاه  
 كان فرعا القبيز نحو خاتم حديد او ابرره  
 وجبة خرا (ابرره اذا اضفناها) اليه (كذا  
 خطه غدا) وشرار من وضواتر وذنوبها  
 وجب عسل وناتم حديد ولما صليج  
 (في بيان) الاقوال التصب في نحو ذنوبها  
 وجب عسلا أو من الجز

فحسبتم حديد فان جزءا اكثر كالحرج به الرضى وغيره لان في جزء متحققا يحدف  
التنوين مع عدم فهم خلاف التصود و مختلف نحو غير ارض فان الاظهر عدم  
اكثرية نصبه لعدم فهم خلاف التصود وحال الجزل بقديان جزء اكثر لما مر  
تأمل (قوله لان التمييز) أي فهو اخص في التصود بخلاف الجزل (قوله  
الوعاء الصالح لذلك) أي أو الصنعة الموزون بها والمكيال الذي يكال به أو الشيء  
الذي يسميه (قوله انما لا يذكر تميز العدد) أي مع انه من تميز الفرد (قوله  
ومنه انه) أي تميز هذه المقدرات بتميز بالناس والقاعل و تميز العدد بمفعول به لا مفعول  
مطلق وقوله تميزه أي العدد ذرا وعلا وبرضا تميزات تميز العدد وهو مدا ورطلا  
وشرا (قوله والتب الخ) هذا البت تقييد لما فيه معنى اجروا اذا اضفتها  
أي الى التميز كما قاله الشارح سابقا بخلاف ما اذا كانت مضافة الى غيره والمراد  
الاضافة ولو تقدر اذ دخل نحو الكوز بمثل ما موزن متقني شيئا اذ التقدير بمثل  
الانظار ما ومتقني الاعضاء متما فلا يجوز بمثل ما ولا متقني شئ (قوله  
من هذه المقدرات) بشكل على هذا التيسير فترى ان كان الخ وهو قوله  
اشجع الناس رجلا اذا المضاف هنا ليس من المقدرات فهو خارج بهذا القيد  
لا بقوله ان كان الخ وايضا قل وقد مر من التميز بالمقدرات لانها كالقيد والمساق  
لانها فالوجه التميم كالفعل المرادى (قوله لا يصح اغناؤه الخ) اشارة الى  
وجه التميز في قوله ان كان مثل الخ (قوله مل) الارض برفع مل على الحكاية  
كما اشار اليه الشارح (قوله الارض) ينقل حركة الهمزة الى اللام (قوله  
فان صح اغناء المضاف الخ) قد يقال الذي يبقى عن المضاف اليه هو التميز لانه  
الذي يقع في محله لا المضاف ويدل له قول الهمم ولا يحدف عند جزل التميز بالاضافة  
نحو غير التنوين أو التنوين المضاف اليه صالح لقيام التميز مقامه فهو زيد اشجع  
الناس رجلا يقال اشجع رجل بخلاف نحو قد مره رجلا ويحده رجلا فلا يقال  
دعمر رجل ولا يصح رجل اه (قوله وجزل بالاضافة الخ) نأخذ فيه بعضهم  
بأنه بعد الاضافة لم يبق تميزا بدليل صحة قولاهم اشجع رجل قلبا تميزه وقد يمنع  
عدم يشابه تميزا وتميزه لا ينافي كونه تميزا لما مر في كلام الشارح ان تميز المقدرات  
يتم تميز الاعداد (قوله مل ما ذكره الخ) قد يقال الوجوب اضافي  
والتصود بوجوب التب استتاع الجزل بالاضافة فلا ينافي جواز جزء بين سم  
(قوله والتب الخ) ينصب القاعل باصن ونصب المعنى باسقاط الناحض اه  
سندوبى والتاخر انه يصح جزل المعنى باضافة القاعل اليه ومعنى كونه قاعل المعنى

لان التمييز على ان الحكم أراد ان يحدف  
ما جلا الوعاء المذكور من الجنس المذكور  
واما الجزل فيقتل ان يكون مراده ذلك وان  
يكون مراده بيان ان عنده الوعاء الصالح  
لذلك اشافي انما لا يذكر تميز العدد مع تميز  
هذه المقدرات لان لها ما لا يذكر فيه ولا تفرد  
تميزها بما جلا منها جواز الوجهين  
المذكورين وغير العدد اما واجب التب  
كشهرين درهمين او واجب الجزل بالاضافة  
كما في درهمين منها جواز الجزل عن كفاي  
ومنه انه يميز تميز العدد اذ وقت هذه  
اقتدوات تميزه نحو عشر ين مقار او ثلاثين  
وطلا علة او أربعين شيئا راضا (والتب)  
لتمييز (بعدهما اضيف) من هذه المقدرات  
لفرد التميز (وجان كان) المضاف لا يصح  
اغناؤه عن المضاف اليه (مثل) فلان يقل من  
أحدهم (مل الارض ذها) ما في السماء  
قد راحة صاحبها اذ لا يصح مل ذهب ولا قدر  
صاحب فان صح اغناء المضاف عن المضاف  
اليه بجزل تب التميز وجزل بالاضافة بعد  
حدف المضاف اليه نحو هو اشجع الناس  
رجلا وهو اشجع رجل (نبيه) محل ما ذكره  
من وجوب تب هذا التميز هو اذا لم يرد جزء  
بين كما ذكره بعد وقد اعلى ذلك أيضا ما قلناه  
(والفاعل المعنى التب) على التميز (ياضلا  
مضلا) له على غيره

انه المتصف بالمعنى في الحقيقة اذا المتصف بالاحسن في الحقيقة هو الوجه في قولك  
مثلا زيد أحسن وجهاً في آخر ما تنقله عن نكت السيوطي إشارة الى هذا اقتبه  
(قوله هو البهي) أي للمتصف في المعنى بالنسبة الجارية في اللفظ على غيره أي غير  
ذلك المتصف فان المنزل مثلا هو المتصف في المعنى بالعلو والعلو جارية في اللفظ على  
الخصاطب (قوله اذ يصح ان يقال أنت علا منزلك وكثر مالك) أي ولا يضر  
فوات التفضل اذ لا يجب بقاؤه في الفضل الموضوع موضع الفعل التفضل أو يقال  
المراد علا علواً زائداً وكثر كثرة زائدة نظيرت التفضل فصح كون هذا التمييز محولاً  
عن الفاعل كما يقادرون كلام الشارح وسجرح به بعد وقال السيوطي  
في نهجته نقلنا عن ابن هشام التصديق ان التميز في هذا النوع محول عن مبتدا  
مضاف وأصل أنت أحسن وجهاً وجهك أحسن فجعل المضاف تميزاً والمضاف  
السبه مبتداً فاقفصل وارفع ولا يريد المتصف بقوله الفاعل المعنى ان هذا النوع  
محول عن الفاعل كأنهم بعضهم لأنك اذا قلت حسن وجهك لم يستفد التفضل  
فكيف يكون أنت أحسن وجهاً محولاً عن حسن وجهك وانما يريد ان هذا التميز  
هو المنسوب اليه ذلك المعنى اه مخلصاً وقد علمت الجواب (قوله أما ليس  
فاعلاً في المعنى الخ) والمساواة تميزاً أفضل التفضل اذا كان من جنس مائة جزء  
بجزء زيد أفضل رجل وان لم يكن من جنس مائة نصيب بجزء زيد أكثر مالا (قوله  
فإنهم يشاهه) أي مقام التميز (قوله وبعد كل ما قضى تقيماً) اما وضاع وهو  
ما فعله وأفعّل به اولا فحققه دره ظروما وما بعده فان قلت لا فائدة في هذا البيت  
لان الاتيان بالتمييز بعد ال التعجب جائز لا واجب كالتمييز بعد غير دال التعجب  
فلا خصوصية له انه لا يجب بأن المقصود اعادة وجوب نصب التميز بعد داله ومنع  
جزءه بالاضافة كما يشعر به المثال (قوله وقه دره فارسا) يقال دره البن يد  
ويدر دره ودره دره وكثير يسمى البن نفسه دره والا قربان المراد هنا البن الذي  
ارتفعه من ثدى أمه وأضيف الى الله تعالى لشرفه وعظمه حيث كان غذا لهذا الرجل  
مما يليق ان يضاف وينسب الى الله تعالى (قوله وما كرم بابي بكر)  
فارسا وحسبك به كفاً وكفى ما قد عالما

والفاعل في المعنى هو الذي وعلا متاد  
بعلل الفاعلة عند جعل الفعل فعلاً (كانت  
أعلى منزلاً) وأكثر مالا اذ يصح ان يقال  
أنت علامتك وكثر مالك أما ليس فاعلاً  
في المعنى وهو ما فعل التفضل بعنه  
وعلا متاد ان يصح ان يوضع موضع أفضل  
بعض ومضاف الى جمع قائم يشاهه بجزء  
أفضل فقه فانه يصح ان يقال زيد بعض  
الشيء فهذا النوع يجب بجزء بالاضافة الا  
ان يكون أفضل التفضل مضافاً الى غيره  
فيستب نحو زيد أصغر الناس رجلاً  
(وبعد كل ما قضى تقيماً) كما كرم بابي بكر  
رضي الله تعالى عنه (أما) وما كرمه اما وقد دره  
فارسا وحسبك به كفاً وكفى ما قد عالما  
وبالجزء ما انت جارية

فتميز الندية قد يكون نفس التسبب اليه كافي فهو قد در زيد رجل وكفى زيد رجلا  
 اذا المعنى قد در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد وقد يكون متعلقه كافي فهو طلب زيد  
 علما (قوله لفظا) حان من أي سلة كون من مفعولة وليس متعلقا بقوله  
 اجر لان الجزء قد يكون تقديره (قوله وكل تميز الخ) فيه تفسير وجه نصب غير  
 في كلام المتن لاقتضائه نصب غير على الاستئناس مع أنه في كلام المتن منصوب على  
 المفعولية لاجر (قوله غير ذي العدد) أي الصريح فلا بد أن تميزكم الاستهامة  
 يجوز جزءه عن مع أنه تميز عدد وانما المتع دخول من في المسائل المستتة لان  
 وضع من اليانية ان يفسر بها وما يعيدها اسم جنس قبلها صالح لمل ما يعيدها عليه  
 نحو اساو ومن ذهب وفي العدد لا يصح الحمل لكونه متعددا والتمييز مفرد وفي المحول  
 عن الفاعل والمفعول كذلك لان ما يعيده وهو التمييز ما بين لما قبلها وهو الفاعل  
 والمفعول كذا في التصريح وعندي في هذا التعليل نظر لما لا يلائم على  
 جميع الاقوال الآتية في من هذه بل على انهيانية كالا يبنى وأما ثانيا فلا  
 يتضح امتناع من في نحو امتلا الامام ما لم تعد صحة حمل الما على الانا ومقتضى  
 انتم الصحة لان التمييز في نحو ليس فاعلا في المعنى ولا مفعولا وقد يدعى بأن الكلام  
 في من المعهودة في جز التمييز وهي اليانية على أصح الاقوال كاسياق ومن في المثال  
 ليست منها لانها اما ابتدائية أو سببية وبوزخ من ان جز التمييز الفاعل في المعنى  
 عن غير المعهودة في جز التمييز كالا بدائية والسببية جائز ولا بعده في تقدير (قوله  
 عن الفاعل في الصناعة) دخل فيه نحو زيد طبيب نفسا لان التمييز فيه محمول عن  
 فاعل أفضل التفضيل صناعة والاصل زيد طبيب نفسه وان كان رفعه الظاهر قليلا  
 أو عن فاعل الفعل والاصل زيد طبيب نفسه على ما أسلفه الشارح وقد مناه فيه  
 فلا حاجة لزيادة غيره أو عن المبتدا (قوله ومنه) أي من الفاعل في المعنى  
 المحول عن الفاعل في الصناعة أنت أعلى منزلا فلا محمول عن فاعل أفضل التفضيل  
 صناعة والاصل أنت أعلى منزلا وان كان رفعه الظاهر قليلا أو عن فاعل المفعول  
 والاصل أنت علامنزلك كما أسلفه الشارح أي علوا زائدا على علو منزل غيرك فلا بد  
 انه اذا قل علامنزلك فالتفضيل مع انه قد يمنع ضرر فواته كما اقتضاه  
 وفي التوضيح انه محمول عن المبتدا والاصل منزل اعلى لجعل المضائق تميزا  
 والمضاف اليه مبتدا فارتفع واقتصر بعد ان كان متصلا بحجروا وهو أيضا صحيح وقد  
 أسلفناه قال شارح الجامع لانا فانه من كونه فاعلا في المعنى ومحولا عن المبتدا  
 في الصناعة لان ما صلح لان يميز بالتفضيل عنه صلح لان يكون فاعلا في المعنى

(واجر بمن) لفظا كل غير صالح للمباشرة بها  
 (ان شئت) لانها فيه معنى كأن كل ظرف  
 فيه معنى في بعضه صالح للمباشرة بها كل تميز  
 فانه صالح للمباشرة من (غير ذي العدد  
 والفاعل) في (المعنى) المحول عن الفاعل  
 (كطلب فاعله) اذا حله  
 في الصناعة (كطلب فاعله) اذا حله  
 لتعاب نفسك فهذا ان لا يصلح ان لا يميز بها فلا  
 يقال عندى عشرين من عبد ولا طلب زيد  
 يقال عندى عشرين من عبد ولا يميز بها فلا  
 من نفس ومنه نحو أنت أعلى منزلا ويجوز  
 فمساوئها نحو عندى تقيير من بر وشعبين  
 أرض ومنوان من عسل وما احسنه  
 من رجل



(قوله وارحت جارا) أى اجمعت ويصع في التاء الكسر على خطاب المؤنث والفتح على خطاب المذكر ولا يتعين أن يكون مراد الشاوح ابرحت جارا في قول الاعشى أقول لها حين جد الرحل ابرحت دينا وارحت جارا حتى تعين الكسر كما قيل نعم الاولى أن يكون مراده ذلك لكون جارا في المثال متعينا لعدم التصويل لأن قصد الشاعر بقرينة سياقه مدحها بما فيها جارة محبة لا بان جارا محب حتى يكون محولا عن الفاعل ولو لم يكن مراد الشارح ذلك لاحتج الى أن يقال مثله بهذا المثال لفقر المحول معنى على أحد احتماله والمثال يكفه الاحتمال وتظهر كرم زيد في ما قال في المعنى ان تدوان الصيف غريز يد فهو يتميز محولا عن الفاعل يتبع ان تدخل عليه من وان قد رتبته احتمل الحال والتمييز وعند قصد التميز فالاحسن ادخال من اى التخصيص على المقصود والتمييز على التقدير الثاني من تميز الجلة غير المحول قاله الدمايني (قوله اذ المعنى عظمت فارسا الخ) ففارسا واقع على مدلول التاء التاني هي الفاعل في ان يكون غافلا في المعنى (قوله ومن ذلك) أى من الفاعل في المعنى الغير المحول عن الفاعل في الصناعة (قوله نعم راجلا زيدا) مثله هذا راجلا زيدا قال الشاعر يا حنظلة راجلا من راجل دمايني (قوله عماى) بكسر التاء ان كان تخفيفا التوبة لاجل الروى بقصتها ان كان لاجل فهو بضم الفتح عن التشديد على احد مذهبين فيكون كيان نسبة الى هامة بالكسر تطلق على مكة وعلى أرض معروفة بالبلدان وهم فيه الجوهري هذا ما يفيد كلام القماموس والمصباح وقد نقل الدمايني فيه الضبط وبه يعرف ما في كلام البعض وتميز باب ثم من غير المقر على ما صرح به الرضى وغيره وايدى الدمايني بأن الضمير في نحوتم راجلا زيدا ويزيدتم راجلا لا يعود على زيد تأخر أو تقدم وانما يعود على مهم عام والرابط بين المبدأ والخبر العموم اى أى وغيره العائد على مهم تميزه فرد كما ترى في نحو قد رده فارسا والمهم العام هو راجلا كما يصرح به جملهم ضمير ثم ما يعود على متأخر لفظا ورتبة من تميز الجلة على ما نقله الدمايني عن المصنف (قوله فليل للبعيض الخ) بنى قول ثالث وهو انها لبيان الجنس صرح به الشاطبي في باب حروف الجر ونقله المصريح عن الموضع في الحواشي وقال هو ظاهر (قوله وما اشبهها) أى مما جرى مجراها وما حل عليه (قوله ويدل لذلك) أى الزيادة وفيه ان ما ذكره لا ينض دليلا لزيادة لانه يصع مراعاة محل الجرور بغير الزائد اذا كان يظهر في النصيب فلا مانع هنا من كونها غير زائدة والعطف على محل مجرورها الثابت بحسب الاصل لظهوره في النصيب عند حذفها

(تسبها) الاول كان ينبغي ان يستثنى مع ما استثناء التميز المحول عن المفعول نحو غرمت الارض شجرا وبخرا لا الارض عونا وما أحسن زيدا اذ ما قاله يتبع فيه الجزم عن التاني تنقيح الفاعل في المعنى بكونه محولا عن الفاعل في الصناعة لاخراج قد رده فارسا وارحت جارا فانهما وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا الا انها غير محولين فيبوز دخول من عليهما ومن ذلك ثم راجلا زيدا فيبوز فيه ثم من راجل ومنه قوله فتم المرم من راجل تسمى الثالث اشارة بقوله ان شئت الى ان ذلك جائز لا واجب الرابع اختلف في معنى من هذه قبيل للبعيض وقال الشاويين يجوز ان يكون بعد التقدير وما أشبهها زائدة عند سدسويه كما زيدت في نحو ما جاني من راجل قال الا ان المشهور من مذاهب النحاة ما عدا الاخش انها لاتزاد الا في غير الاعياب قال في الاوتشاف ويدل ذلك على الزيادة العطف بالنصب على موضعا

قال الحاشية طائفة امامة بالكان انة \* يا حشمتن قوام ماو منتقا . حسب منتقا على محل قوام الخامس اذا

٩٠

قلت عندى عشرون من الرجال لا يكون ذلك  
من جزئية العدد بل هو تركيب آخر  
لان تميز العدد شرطه الافراد و ايضا فهو  
مفترق اهل وعامل التميز فقدم مطلقا اى ولو  
فلا متميز فاوفا قال السيوى و القزوا و أكد  
البصريين والكوفيين لان الغالب فى التميز  
المنسوب بفعل متميز فكونه فاعلا  
فى الاصل وقد حوّل الاسناد عنه الى غيره  
لقصد المبابقة فلا يفهم كان يستحقه من  
وجوب التأخير لما فيه من الاخلال بالاصل  
اما غير المتميز فبالاجماع و اما قوله  
و نأزنا لم يرنا و مثلها فضرورة و قيل  
الرؤية قلبية و نأزنا مفعول ثان ( و الفاعل  
ذو التصريف نأزنا سبقا ) هو مبنى للمفعول  
و نأزنا حال من الضمير المستتر فى التائب عن  
الفاعل اى عجزى عامل التميز الذى هو فعل  
منصرف مسبوقا بالتميز نأزنا قليل من  
ذلك قوله

انفسا تطيب يئيل المنى

وداعى المنون نادى جهارا  
وقوله و ما كن نسا بالفرق تطيب وقوله  
ضيعت حرى فى ابعادى الاملا

وما اوعيت وشيا و اعى اشتغلا  
و ابازا لكساى و الما زنى و المبرد و الجرى  
القياس عليه محتمل باذ كرو قيا على غيره  
من الفضلات المنصوبة بفعل متميز  
و وافهم التأخر فى غير هذا الكتاب  
( نسيان ) الاول مما استدله التأخر على  
الجواز قوله

و ددت بئلا السند لم يقص

كيش اذا اعضاء ماء قطبا

تأمل ( قوله آونة ) بمذا الهزة جمع اوان من قوام يفتح القاف اى عامة وما  
زائدة و منتقا يفتح القاف موضع التقاب ( قوله لا يكون ذلك من جزا ) اى  
بل قوله من الرجال صفة لعشرون ( قوله لان غير العدد ) اى المنسوب بقرينة  
ان الكلام فى جواز جزئية المنسوب بين فلا يراد ان غير الهزة الى الثلاثة جمع  
( قوله شرطه الافراد ) و لذلك قالوا فى قوله تعالى و قطعناهم اثنتى عشرة اسباطا  
ان اسباطا بدل بمقابله و التميز يحذف اى فرقة ( قوله وعامل التميز قدم )  
واما توسط التميز بين العامل ومفعوله فحواطى بزيادة فتنقل بعضهم الاجماع  
على جوازه ( قوله كونه فاعلا فى الاصل ) اى و اعلى غير الفاعل فى الاصل  
حكم الفاعل ابرام الباب على وثيرة واحدة ( قوله لقصد المبابقة ) اى فى اسناد  
الطبىز يدقانه فيقبل التضمين بالتميز انه طالب من جمع الوجوه بالمابقة من  
حيث اول الكلام و قبل لقصد الاجال ثم التفصيل و يشكل عليه ما مر من  
جواز التوسط لقوات الاجال ثم التفصيل بالتوسط كذا قال شيخنا والبعض وقد  
يقال كما يشكل على هذا بشكل على تعطيل الشارح ايضا على ان النظر الى الاصل  
والغالب فلا اشكال ( قوله فلا يفهم عا كان يستحقه ) لا يقال قد يخرج  
التي عن أصله كآب الفاعل فانه كان جازا لتقديم على العامل و صار بالنسبة  
بتمنعه فأتى مانع من اعطاء التميز بصيرورة ففعله حكم المفعول من جواز التقديم  
لانه تقول الاصل عدم المنعرج عن الاصل ( قوله و نأزنا ) فنأزنا تميز وهو  
مقدم على عامه وهو مثلها لانه تميز مفرد ( قوله و نأزنا حال ) قال سم فيه  
تأزنا الوجه كونه مفعولا مطلقا اى سبقا نأزنا اه ووجه النظر ان جعله حالا من  
ضمير سبق يقتضى ان التأزنا وصف للفعل مع انه وصف للتقديم عليه هذا ما ظهر لى  
وهو اذ من وجهه شيخنا التقربان وقوع المصدر حالا من اى ( قوله  
و ما كن نسا ) كان زائدة و ضمير تطيب يرجع الى لى فى مصدر البيت وهو  
اتجر لى بالفرق حبيبا ( قوله ضيعت حرى ) الحزم ضيعت الامور  
واتخاها و الارعوا الاثر بآر ( قوله بمذاكر ) اى من الايات و اجيب بانه  
ضرورة ( قوله و قيا على غيره من الفضلات ) اجيب بالفرق فان تقديم التميز  
محل بالفرض السابق من التأخير بخلاف غيره من الفضلات فانه اذ ما سبق و يرد  
عليه ان توسط التميز ايضا محل بالفرض مع انه جازا تقدير ( قوله و ددت بئلا  
السيد ) اى يقر من مثل السيد بكسر السين اى الذى يهذب بفتح التون اى يضم  
مقضى بكسر اللام المشددة اى طويل القوائم كيش بكاف مفتوحة فهم مكسورة

وقوله اذا امره عينا فتر بالعين ثريا • ولم ين بالاحسان كلن مذميا وهو سهو منه لان عطفه والمرصوعان محذوف  
 ٩١

بغيره المحذوف والنائب التفسير هو  
 المحذوف الثاني اجزا على من التقديم  
 في نحو كتي زيد رجلا لان كتي وان كان فعلا  
 متصرفا لا الالة في معنى غير المتصرف وهو  
 فعل التبع لان معناه ما اكسفا رجلا  
 (خاتمة) يتفق الحال والتمييز في خمسة امور  
 ويتفرق في خمسة امور فاما امور الاتفاق  
 فانهما لاجل ان تكران فخلتان منصوبتان  
 رافعتان للاجماع واما امور الاتفاق فالاول  
 ان الحال تبي مجله ونظر فاجروا كما تميز  
 والتمييز لا يكون الا اسما الثاني ان الحال قد  
 يتوقف معنى الكلام عليها كما عرفت في اول  
 باب الحال ولا كذلك التمييز الثالث ان  
 الحال مينة للهيئات والتمييز لذوات الرابع  
 ان الحال تتحد كما عرفت بخلاف التمييز  
 الخامس ان الحال تتقدم على عطفها اذا  
 كان خلا متصرفا او مضافا شبه ولا يجوز  
 ذلك في التمييز على الصحيح السادس ان حق  
 الحال الاشتقاق وحق التمييز الوجود وقد  
 يتما كان فتائق الحال جامدة كهذا مات  
 ذهبوا باق التمييز مشتقا فخرقه دره فارسا  
 وقدر السامع الحال تأتي موكدة لعاطفها  
 بخلاف التمييز فاقوله تعالى ان عدة الشهور  
 عند الله اثنا عشر شهرا فمنها تكمّلهم  
 من ان عدة الشهور واما بالنسبة الى عامله  
 وهو اشاعر رقيق واما ايازة المزد ومن  
 واقعه ثم الرجل ولا يزد فردودة واما قوله  
 تزود مثل زاد اليك فتنا  
 قسم الزاد زاد اليك فتنا  
 فالصحيح ان زاد اسمعول التزود اما مفعول مطلق  
 ان اريد به التزود او مفعول به ان اريد به الشيء  
 الذي يزود به من افعال البرزوع عليها فخل فتله

فتمت سالكه فتمت معجزة أي سريع العدو والثلاثة صفات لكل والشاهد في ما  
 حيث قدمه على عامله وهو تحبلا أي حالا (قوله عينا فتر) قال في القاموس  
 فتر عنه تميز بالكسر والفتح قرّة وقد تميز وقرور بدت واقطع بكأوها أو رأت  
 ما كانت متشوقة اليه اه ومثرا حال أي كثر المال كما في القاموس وتفسير  
 البعض لم يجعلها لوافق اللغة ولا يناسب البيت (قوله وهو سهو منه الخ) نظر  
 فيه سم بأن عطفه والمرصد النظم مبتدآن في التسهيل وقد تفتي ابتدائية اسم بعد  
 اذ اعن تحذر فعل اه فكان الاول أن يقول بدل قوله وهو سهو ولا يصلح  
 للاستدلال لاحتمال أن يكون عطفه والمرصوعين محذوف وتقدم  
 النظر بأن التعبير بالسو نظرا الى قوله في الخلاصة وأزمو اذا اضافة الى جل  
 الافعال (قوله ولا كذلك التميز) ممنوع فتدبر توقف معنى الكلام على التميز  
 نحو ما طاب زيد الانشائي (قوله مينة للهيئات) ليس المراد بالهيئة الصورة  
 المحسوسة كأياديتها والاولا خرج نحو تكلم صادق فالاولا يزد والتشخيص طالع  
 لا في معنى جاء مقارن الطلوعا حال فيه بسبب التأويل مينة للصفة قاله  
 الدماميني (قوله مينة لذوات) أي أو السبب ليرافق ما مضى عليه سابقا  
 وان التميز ابن الحاجب ان تميزا لتسبة أضافا الى الحقيقة فميزا لذات مقدرة كما تميزه  
 (قوله بخلاف التمييز) أي فانه لا يتقدم أي بدون عطف اما بالصف فيميز أن  
 يتقدم (قوله لعاطف) أي مع قطع النظر عما أخبر عنه بهذا العامل (قوله فردود)  
 لان الاجام قد ارتفع ظهوره والقاع فلا حاجة لتمييز (قوله اما مفعول مطلق الخ)  
 الظاهر انه يصح أن يكون حالا مؤكدة من الزاد على قياس ما مضى في قول الشاعر  
 ثم الفتان الخ (قوله فتله) أي بسبب ما يمكن بدليل بنية كلامه (قوله  
 فصار حالا) أي كما هو شأن صفة التكرار اذا تقدمت نحو لم يمشو حاطل

• (حروف الجزر) •

قدمها على الاضافة لما قبل ان العمل فيها بحروف المقدّر وانما سميت حروف الجزر  
 اما لانها تميز معاني الافعال الى الاعضاء أي قولها اليها فاصكون المراد من الجزر  
 المعنى المصدرى ومن ثم سماها الكوفيون حروف الاضافة لانها تنضيف معاني  
 الافعال أي تؤملها الى الاسماء واما لانها تفصل الجزر فيكون المراد بالجزر الاعراب  
 المنصوص كما في قولهم حروف التصب وحروف الجزم ولا يراد على الاول ان مقتضاه  
 ان لا يكون خلا وعدا وحاشا في الاستثناء احرف جزر لانها تنصب معنى الفعل  
 عن مدخولها لا لايصاله اليه لان المراد باصالح حرف الجزر معنى الفعل الى الاسم

تقدم ضارحها او ما قبله ثم الفتاة ضد لوبك • وذاتية لفظا او بايما • فتاة حال مؤكدة واقعة أعلم • (حروف الجزر) •



وتنضم من يستحق النفع (قوله وقبل ما كانه) أى لكى عن علمها الجزئ منها فى ربحها  
(قوله فقلت اكل الناس الخ) كل مفعول أقول لما تخالوا لسانك أى حلاوة  
لسانك فقلت التانى كافى التصريح وغيره وان عكس البعض وعطف تخدع  
تفسيرى والخدع ارادة المكر بالقرع من حيث لا يعلم (قوله والاولى) أى  
فى الموضع الثالث (قوله ثابته الاقوال الخ) حال من التغيير الجبرور بالباء فهذه  
أربع لغات يجوز الجز فيها ولا يجوز فى غيرهما من بقية لغات لعل كانه المصريح  
(قوله لعل الله) فاقه مرفوع تقديره بالابتداء منع من ظهوره حركة حرف الجز  
الشبه بالزائد وضلكنم خبر وان امكم شريم أى مضاعفة بدل من شىء (قوله وهى  
يعنى من الابتدائية) قال فى الهمع وثأتى اسمها حتى وسط حتى وضعها حتى كنه  
أى وسطه (قوله شر بن) أى السبب وضمن شر بن معنى روين ضد ما بالباء  
أوهى بمعنى من وقوله لهن تنج أى صوت حال من التوث فى شر بن وهذا على قول  
العرب والمكاه ان الحساب يأخذ الما من الجبر ثم يعلوه قال فى التصريح يقال  
ان الحساب فى بعض المواضع تدو من الجبر الما فتدونها خرا طيم غلبة تشرب من  
ما نه فكون لها صوت عظيم من عجم ثم تذهب مساعدة الى الجوز فيلطف ذلك الما  
ويذهب باذن الله تعالى فى زمن معدود هاتورتها ثم تطرح بشاء الله تعالى اه  
(قوله لانها أقوى حروف الجز) ولان معانيها الابتدائية فغالبها الابتدائية بها  
(قوله فنجون عندك) أى من كل ظرف ملازم النصب على الطرفية (قوله  
هالتبسية) أى صورة لاسمى اذهى حرف قسم وكذا يقال فى قوله وهمزة  
الاستفهام كافى سم وقوله اذا جعلت أى كتابها (قوله فى التعويض) أى  
صورة تعويض هالتبسية وهمزة الاستفهام عن بابه القسم يقال هالتبسية  
الهمزة وصلها مائة او قصرها فالثلاث أربع والله بالذم مع الوصل والله بالقطع بلا  
تعويض شىء عن الباء كذا فى الهمع قال القدماء حتى واضع اللغات الأربع فى هالتبسية  
حذف آلف ما مع قطع همزة الله بل انكر هذا اللغة ابن هشام لكن نذاهم غير واحد  
عن الجبرى (قوله بالتعويض) أى بل بالتعويض عند المحذوف وهو الباء لانها  
أصل حروف القسم (قوله خلافا لا خفى ومن واقفه) أى حيث ذهبوا الى  
ان الجز بالتعويض وهو المنجبه عندى بديل ان الجز بواو القسم وثاته مع ان الواو  
عوض من الباء والثا عوض من الواو وقياس هالتبسية وهمزة الاستفهام على  
فالتبسية وواو المعية حيث لم يكن النصب بها بل بأن المنفردة قياس مع الفارق  
لان الفاء الواو ليستا فى الحقيقة عوضين عن أن بديل اضمارها بعد ما يختلف

وقيل ما كانه الثالث ان المصدرة وصلتها  
تجوزت كى اكرم زيد اذا قدرت ان بعدها  
فان والقول كى تأويل مصدر يجزور بها ويبدل  
على ان أن تضعوها ظهورها فى الضرورة  
كقوله  
فقلت اكل الناس اصيبت ما شأنا  
لسانك كى ان تفر وتخدعها  
والاولى ان تقدركى مصدرية فتقدر الام  
قيلها بدليل كنه ظهورها معها نحو لكدلا  
تأسوا واما الصل فالجز بم اللغه غلبت ثابته  
الاول ومحدوفه مفتوحة الاخير  
ومكسوره ومنه قوله  
لعل الله ضلكنم علينا \* بشى ان امكم شريم  
وقوله لعل أى القوارىنك قريب واما متى  
فالجز بم اللغه هذبل وهى بمعنى من الابتدائية  
سمع من كلامهم اخرجها متى كنه أى من كنه  
وقوله  
شر بن بابه الجبر ثم ترفعت  
حتى يلج خضر لهن تنج  
واما الاربعة عشر الباقية فسأق الكلام  
عليها (تبسيهان) الاقوال انما بدأ بمن لانها  
أقوى حروف الجز ولذلك دخلت على ما لم  
يدخل عليه غيرها فنجون عندك التانى عند  
بعضهم من حروف الجز هالتبسية وهمزة  
الاستفهام اذا جعلت عوضا من حرف الجز  
فى القسم قال فى التسهيل وليس الجز فى  
التعويض بالتعويض خلافا لا خفى  
ومن واقفه

فإنه يختلف هاء التبسية الى  
فيه نظر لأنها الهمزة السببية  
الحقيقية عوضين فالتبسية فى كل  
سائل اولها

ماء التبيخ والهمزة فافهم (قوله الى ان أين) بفتح الهمزة وضم الميم هذا هو  
 الاصح وبالكسر فالضم وبالكسر فالفتح وفتحين ويقال ايم بكسر فضم وايم  
 بفتح فضم وايم بكسر تيز وهم بفتح الهاء المبدلة من الهمزة فضم قال أبو حنيفة وهو  
 اعرب لغاتيا ولم بكسر تن وايم بفتحة ن وايم بفتحة ن وايم بفتحة ن وايم بفتحة ن وايم بفتحة ن  
 فضم وايم بكسر ففتح ومن بفتح الحرفين وكسرهما وضمهما ومثلنا هذه عشرون  
 لغة كذا في الهمع (قوله وشذا في ذلك) لانها سمى البركة (قوله ثموم الله)  
 هو على هذا القول مقي على احدى الحركات لان حرف جر وبهذا يعرف  
 ما في كلام البعض فافهمه واما على غيره فالحركة حركة بنية وحركة الاعراب على  
 النون المحذوفة تخفيفا (قوله وليست بدلا من الواو) وقد قول بعضهم السابق  
 ووجه انها لو كانت بدلا لوجب فتحها كما في التاء قاله الدماميني ونسبه ان الواو  
 بدل من الباء ولم توافقها في الحركة الا ان يقال خالفتها في التفتيح (قوله ولا أملاها  
 من) أي التي هي حرف قسم على رأي جماعة مني عليه المستفي في تسهيله في مصب  
 من الجلالة مختص بربعضا فإلى الياء نحو من يربى لأصل ينم الميم وكسرهما مع  
 كون النون فيها وانما يمكن الأصل من هذه حذف نون الازهر في من  
 هذه الاختصاص يرى واما رواية الانخش من الله فاشادة بخلافه واما ان التي  
 هي لغة في أين فخلقة الحرفين كما مر قاله الدماميني بعضه في مصب من الجلالة وبعضه  
 في مصب أين (قوله والصحيح انها اسم) أي مصدرا واسم فعل أو بمعنى كيف  
 كما تقدم في المفعول المطلق (قوله ان لولا حرف جر) أي لا يتعلق بشئ كركب  
 ولعل الجارة تنزى لولا لانه لا منزهة الجارة الزائدة كذا في المعنى وفيه نظر للفرق باختلال  
 أصل المعنى يحذف لولا دون وب ولعل ولهذا ضعف الرضى مذهب سيبويه هذا  
 بأن حرف الجر الأصلي لا بد له من متعلق ولا يتعلق لولا فافهم والتعبير بعد هذا في  
 موضع رفع بالابتداء والتعبير محذوف فيكون التعبير محلان على رأى سيبويه فقول  
 الشارح وزعم الانخش انها في موضع رفع أي فقط (قوله ووضع ضمير الجر  
 موضع ضمير الرفع) أي وان كان غالبية نياية الضمائر في الضمائر المنفصلة فقد  
 وجدت في التلميح كما في عماء وعمال وعما على قول تقدم في اتصال المقاربة  
 واظهر هل وضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع لازم على مذهب سيبويه من حيث ان  
 الضمير في محل رفع بالابتداء أو غير لازم للتظاهر الثاني لما مر من أن معنى يكون  
 الكاف والهاء والياء ليست ضمائر رفع انها لا تكون في محل رفع فقط فلا يشأن  
 انها لا تكون في محل رفع وجر كما في عجت من ضربك زيدا واعلم انك اذا علقت

وذهب الزجاج والراماني الى ان أين في القسم  
 حرف جر وشذا في ذلك وعد بعضهم منها الميم  
 مثلة في القسم نحووم الله وجهه في التسهيل  
 بنية أين قال وليست بدلا من الواو ولا  
 أصلها من خلافا لمن زعم ذلك وقد كثر القراء  
 ان لا قد تغير الزمان وقرئ ولا ت حين  
 مناص وزعم الانخش ان بد حرف جر بمعنى  
 من والصحيح انها اسم وذهب سيبويه الى ان  
 لولا حرف جر اذا وليا ضمير متصل نحو لولا  
 ولولاك ولولا ما فاضمار ضمير متصل بها عند  
 سيبويه وزعم الانخش انها في موضع رفع  
 بالابتداء ووضع ضمير الجر موضع ضمير الرفع  
 ولا عمل لولا فيها كما لا يصلح لولا في الظاهر

على مدخول لولا افعالها لم تكن رغبة افعالها لغير الظاهر فيه عليه الدما سيق  
 (قوله حسن) كالعين اذ راد به الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما ويروي  
 عن يسكون الموحدة اسم غيبه تروى جين (قوله وكه موطن) كم خبره بمعنى  
 كثير في محل نصب ملتح أو وقع بالابتداء خبره لولا ملتح والرابط محذوف  
 أي ملتح فيه وملتح بفتح التاء مع كسر الطاء أو ضمها من ملتح بطبع ويطوح أي  
 هلك وقوله كاهوى ما محذوف وهوى بفتح الواو وسقط وقاعه منهوى أي ساقط  
 والابرام جمع جرم بالكسر وهو الجنة والقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى  
 الجبل وكذا التنق بكسر النون والقاف آخره فالإضافة من إضافة المسمى  
 إلى الاسم (قوله بالظاهر لخص) للباذ اخذ على المقصود عليه على عكس  
 قوله الآتي واخصص بمذوندا عما اختص المذكورات بالظاهر لخصف ظاهرا  
 باختصاص بعضه بالوقت وبعضه بالمكان وبعضه بالآخر أو المتصل بالآخر وكون  
 بعضها عوضا عن باقي القسم لأملأه وغاية الجزية بعضها لتأدية إدخال الكاف  
 على التبعيض إلى اجتماع كلين في نحو كذا وطرد المانع (قوله واخصص بمذوندا  
 وقتا) قال ابن عصفور ما يشترط من الوقت كالوقت بشرط أن يكون مما يستعمل  
 ظرفا لقول مذهب كم ومذوندا ومذوندا وقت ولا يتناول مذهب ما لا تكون ظرفا  
 فان قلت سينص على دخوله ما على الاتصال فكيف يصح دعوى الاختصاص  
 بالوقت أجيب بأنهما حيثما جاز في جزأين من الكلام هما إذا كانا جازين اه  
 يس على أن منهم من يرى أنها حيثما جازت دخلا على زمان مقدور مضاف للصفة  
 وعليه لا اشكال (قوله مذهب أن الله خلقه) أي على رواية فتح الهنوز لما على  
 رواية الكسرة فذا اسم لدخولها على الجملة (قوله ويشترط في مجزورها) وكذا  
 في مرفوعها ملحق بشرط رابع وهو أن يكون متصرفا فلا يجوز مذهب مذهب  
 بجمعه وعنه ويشترط في عاملها أن يكون فيلما مضيا مضيا فهو ما رأته مذوندا  
 الجمعة أو متظا ولا فهو مذهب مذوندا انجس ولا يجوز خلقه مذوندا انجس قاله يس  
 (قوله واخصص برب منكرا) أي في المكثرة فلا بد قوله الآتي وما دوا الخ  
 على أن مذهب جماعة كان عصفور والزمخشري أن مثل هذا الضمير بكسر التاء  
 عائدا على واجب التذكير قال جماعة كالقاصي معرفة جار مجرى التكرار وقد  
 يقطع على مجزورها مضاف إلى ضمير فهو برب رجل وأخيه لأنه نكرة تقديره  
 إذا التقدير وأخيه وانما لم يجز برب أي الرجل لأنه يقتصر في التابع ما لا يقتصر في  
 التبعوع ما عارب برب ولا يذم متلا فلا يجوز أن قال في التسهيل ولا يلزم وصفه أي التكرار

وزعم المرتدان هذا التركيب فاسد لم يرد من  
 لأن العرب وهو يحجج بثبوت ذلك عنهم  
 كقوله  
 قطع فنتا من أراي دما  
 ولولاك لم يعرض لاحسانا حسن

وقوله

وكم موطن لولا ملتح كاهوى  
 باجرامه من قنة التنق منهوى

اتمى (بالظاهر اخصص مذهب) و (ملوحي)

والكاف والواو ورب والتاء) وكى ولعليل

ومنى وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة

وما عدا ذلك في غير الظاهر والمضمر على ما ساق

ساقه (واخصص بمذوندا وقتا) وما قولهم

بارأيت مذهب أن الله خلقه فقد رده مذهب من

أن الله خلقه أي مذهب زمن خلق الله اياه

(تنبية) ويشترط في مجزورها ما كونه وقتا

أن يكون معنالا مضافا ما عاشا وأما ضرا

لا مستقبل لقول ما رأيت مذهب مذوندا الجمعة أو مذ

يومنا ولا يتناول مذوندا ولا أراه مذوندا وكذا

في مذهبها (واخصص برب منكرا) فهو برب

ربيل ولا يجوز برب الرجل

المجروبها خلافاً للمبرود من واقعته (قوله والتأفة ووب) وهم التسوية  
 في الدخول عليها وليس كذلك فإن دخولها على رطب قليل وقد يؤخذ عدم التسوية  
 من تقديم لفظ الجلالة (قوله ربه في) قال الحاشي هذا الضمير عائذ على مبهم  
 في الذهن يعني قبل ذكره مؤثراً لتمييزاً لثاني عدمه هذا الضمير عما يعود على متأخر  
 لفظاً ورتبة كما مر هذا ما ظهر (قوله ووبه عطفاً) أي مشرفاً على الطبع أي  
 الهلاك فله المعنى ولا شافيه قوله انتفعت من عطيه لأن المراد أي بعده عن الطبع  
 وانما عير بالانقضاء المشعر بالوقوع بمبالغة (قوله أي قليل) أي بالنسبة للظاهر  
 وقبل معنى زرع شاذ من جهة القياس وإن كان كثيراً مطرداً في الاستعمال (قوله  
 الأفراد والتذكير) أي استقناء بطلاقة التميز المعنى المراد وهذا مذهب  
 البصريين وجوز الكوفيون مطابقة الضمير لفظاً نحوهم امرأة ووبه صارتين  
 وهكذا واستندوا إلى الجماع (قوله والتضمير بغيره) يؤخذ منه وجوب  
 ذكره وهو كذلك بخلاف عيّنتم وبس ولعل الفرق قوة العامل في باب تم وبس  
 فاحتل معه ترك التمييز بخلافه في ربه رجل فانه ضعيف وأشعار النصوص بنوع  
 التمييز في باب تم وبس وعدم اشعار شي في ربه بقتبه (قوله دائماً) أي دائماً  
 دائماً أي دائماً (قوله وأم أوعال كلها وأقربا) صدوره على الذنابات شمالاً كشي  
 وضمير على الجار وحشي والذنابات بفتح الهمزة اسم موضع وشمالاً لطرف  
 أي ناحية شماله وكشاً بفتح الكاف والمثناة أي قرابته والمفعول الثاني على  
 أما شمالاً وكشاً حال أو بالعكس وأم أوعال اسم موضع مرتفع وهو منصوب عطفاً  
 على الذنابات أو مرفوع بالابتداء خبره كلها أي كاذنابات وأقرباً على الأول  
 معطوف على محل الجار والمجروب وعلى الثاني معطوف على المجروب (قوله ولا ترى  
 بعلا) أي زوجها ولا حلالاً لأي زواج كأي كالحمار والحشي ولا كهن أي الاتن  
 الاحاطلا استثناء من بعلا والحاظ للماضي من التزوج كالعاضل وكانت عادة  
 الحاطلة إذا طلقوا امرأة صنعوها أن تتزوج بغيرهم إلا بأنهم (قوله وهذا  
 محض بالضرورة) أي خلافاً لما هو عبارة الصنفين أن دخول الكاف على  
 ضمائر النسبة المتصلة قليل قطع حيث شهرهم مع أقله قل جداً وضرورة وبجواب  
 بأن النسبة في أصل التلة (قوله مطلقاً) أي سواء كانت ضمائر غيبة أو تكلم  
 أو مخاطب متصلة أو مفصلة (قوله وقد شد الخ) غرضه التورك على المتن إذا  
 جلت عبارة على الاحتمال الثاني بإجماع عبارة أن دخول الكاف على غير ضمائر  
 النسبة من بنية الضمائر كدخولها على ضمائر النسبة مع انه دون دخولها على ضمائر

(والتأفة ووب) مضافاً للكعبة أو لواء التكلم  
 نحو وثاقه لا كيدن أصنامكم وترب الكعبة  
 وترى لا تظن ونذرنا الرحمن وتحياتك (ومارووا  
 من نحو ربه في) وقوله

وربه عطفاً انتفعت من عطيه (نزل) أي قليل  
 (تنبيه) يلزم هذا الضمير المجروبها الأفراد  
 والتذكير والتضمير بغيره مطابق للمعنى  
 فقال ربه رجلاً ووبه امرأة قال الشاعر  
 وبه قبية دعوت إلى ما

يوث الجدد أضافاً جابوا  
 وقد سبق التبيه عليه في آخر باب الفضائل  
 (كذا كلها ونحوه) أي أي قد جرت الكاف

ضمير النسبة قليلاً كقوله  
 وأم أوعال كلها وأقربا وقوله  
 ولا ترى بعلا ولا حلالاً

كـ ولا كهن الاحاطلا  
 وهذا محض بالضرورة (في) قوله ونحوه  
 يحتمل ثلاثة أوجه الأول أن يكون إشارة إلى  
 بقية ضمائر النسبة المتصلة كما في قوله كـ  
 ولا كهن الثاني أن يكون إشارة إلى بقية  
 الضمائر المطلقة وقد شد دخول الكاف على  
 ضمائر التكلم والمخاطب كقوله

تؤلفه رستم ولا  
 أي الصماع  
 قال شيخنا الزكي  
 ذلك صحيح  
 لما خالف  
 المصنفون فيه  
 قالوا هو ما قاله  
 الرضوي ثم لم  
 استغنى والختم  
 القياس لا على  
 في أن ينسب  
 إلى الزكي



الغنية لانه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه بخلاف دخولها على ضمائر الغنية بخلاف  
 ضرورة حتى لنا (قوله واذا الحرب شمرت) أي نهضت وكى ~~ب~~حسب كسر الكاف  
 المناسبة بالتمثيل كافي الدما من عن يمينه (قوله واما دخولها) مقابل  
 لمخدوف أي هذا دخولها على ضمير الجز واما الخ (قوله فجعل في التسهيل أقل)  
 يتبعه في ان المراد الاقلية من حيث القياس وحسب لا يرد عليه قطر المرادى الذي  
 سبذ كره الشارع وان وجه الغلبة انه شاذ من جهتين ~~حسكون~~ مدخول الكاف  
 ضمير او كون ذلك الضمير ضمير رفع أو نصب بخلاف حاسر فان شذوذهم من الجهة  
 الاولى قد فاعرفه فانه في غاية التفاس (قوله قال المرادى وفيه نظرا الخ) حاملة  
 منع الاقلية بأنه ان لم يكن أكثر في لسان العرب كان مساويا (قوله كقوله) أي  
 في حق الجارية التي الكلام فيها اما حتى العاطفة فتدخل على المضمر كضربهم  
 حتى بالان وقال ابن هشام انشروا لى لا تعطف الا الظاهر كليلارة اه فارضى  
 (قوله فلا واقه الخ) القاء عاطفة ولا تأ كيد لا في جواب القسم على حاقه العنى  
 وغيره وفيه ان الحقيق بكونه تأكيد الثانية دون الاولى فتكون القسم مقصدا  
 بين الثاني والمنسى الا ان يراد التوكيد القوي ولا ياتي جواب أي لا يجيد واما  
 فاعل وفق مقصود وقوله هناك أي الثالث الى التسلط والمضى لا يجيدون حتى الى ان  
 يقولوا فحينئذ يجيدون التي هذا ما نهى (قوله في ذكر معاني الخ) اعلم ان  
 مذهب البصريين ان حروف الجز لا يتوب بعضها عن بعض قياسا كما لا يتوب حروف  
 الجزم والنصب عن بعض وما أوهم ذلك مجهول على نحو تضمن الفعل معنى فعل  
 يتعدى بذلك الحرف أو على شذوذ النيابة فالتميز عندهم في غير الحرف  
 أو في الحرف لكن على الشذوذ وجوز الكوفيين واختاره بعض المتأخرين نيابة  
 بعضها عن بعض قياسا كما في التصريح والمنس وان اقتضى كلام البعض خلافه  
 فالتميز عندهم في الحرف قال في المتن وهذا المذهب أقل نقضا (قوله بمن)  
 قال في الومع الغالب في نون من اذ اولها ساكن ان ~~ت~~حسب مع ضمير لام التعريف  
 ونفتح معها وحذفها مع لم تدغم فيها بعد ما قال ابن مالك قليل وابن عسور  
 ضرورة وأوجان كثير حسن فان كانت اللام مدغمة لم يميز حذف التون فلا يخال  
 في من الظالم ومن السليم الظالم وم الليل وتلقوه حذف نون في قانهم لا يميز قونها  
 الا اذا تدغم اللام بعد حاء ما نون عن فالتألف فيها ~~ب~~حسب مطلقا مع اللام  
 وضربها وسكى الاخشض ضمه مع اللام قال أبو حيان وليس له وجه من القياس اه  
 باختصار (قوله أي تأتي من لغات) أشأوبه الى ان الامر في كلام المنسلف

واذا الحرب شمرت لم تكن كى وكقول الحسن  
 انما كى وانت كى واما دخولها على ضمير الرفع  
 فهو ما انا كى وما انا كى وما انا كى وما انا كى  
 وعلى ضمير النصب فهو ما انا كى وما انا كى  
 كما في جعل في التسهيل أقل من دخولها  
 على ضمير الغيبة التصل قال المرادى وفيه  
 نظرا بل ان لم يكن أكثر فهو مساو والثالث  
 ان يكون اشارة الى جهة ما يخص بالظاهر  
 أي ان يثبت ما يخص بالظاهر دخولها على  
 التسهيل قليل كقوله  
 فلا واقه لا ياتي انا  
 حتى حاك يا ابن ابي زياد

وقوله  
 أنت حاك تصد كل فج  
 ترجع منك أنها لا تخيب اه  
 وهذا شروع في ذكر معاني هذه الحروف  
 (بعض وبين وابشدي في الامكنه \* بمن)  
 أي تأتي من لغات

ليس على حقيقته اذ المراد الاخبار عما نقل عن العرب لا طلب ذلك وظاهر كلام  
 الشارح ان المعاني العشرة حقائق وانظروا خلافا وان الزيادة وما عدا التعليل  
 من الخمسة الاخيرة مجازية لعدم تبادرها الذي هو علامة الحقيقة (قوله على  
 الخمسة الاولى) قد ذكرنا الخامس بقوله ومن وباه يفهمان بدلا (قوله البعض)  
 ان أريد به البعض الموقوف لغيره أى لكونه حالة بين المتعلق والمجرور وأنه لربط  
 أحدهما بالآخر فلا مسامحة في العبادة وان أريد به مطلق البعض كمن في العبادة  
 مسامحة لأن معنى من ليس مطلق البعض بل البعض الموقوف لغيره لما تقرر ان  
 معنى الحرف في غيره وقس على ذلك بقية المعاني الاربعة للحروف قال في المطول  
 والمختصر قال صاحب الفتاح المراد بمثلقات معاني الحروف ما يعبر بها عن  
 تفسير معانيها مثل قولنا من معنا ما ابتدأ القافية وفي معناها القرينة وكى معناها  
 القرض فهذه ليست معاني الحروف والاما كانت حروفا بل اسماء لأن الاربعة  
 والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها أى اذا أفادت هذه  
 الحروف معاني رجعت تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام اه وكتب سم على  
 قوله معاني الحروف ماضية كالابتداء المخصوص والقرينة المخصوصة والقرض  
 المخصوص وكتب على قوله بنوع استلزام ماضية لأن الخواص تستلزم العوام اه  
 وبذلك يفهم ان قول الشارح ان يخلطها بعض أى في أصل المعنى لا من كل وجه  
 وأن مراده بقوله الخامس ان تكون بمعنى بدل وانضمها في أصل المعنى وكذا يقال  
 في نظائر ذلك من عبارات المتأخرين فيها ولا خلاف في كون المعنى المستعمل فيه  
 الحرف بربما ملحوظا لغيره وانما اختلفوا في كون هذا الجزء هو الموضوع له  
 او لا ذهب الى الاول الضد والسيد ومن وافقه ما قالوا معاني الحروف بربما  
 وضعا واستعمالا في مثل ما موضوعه لكل فرد من الابدات الجزئية الموقوفة لغير  
 مستحضرة بكلية ومعها وذهب الى الثاني الاوائل فقالوا هي كليات وشبهها بربما  
 استعمالا قال عبد الحكيم في حاشية المطول ذهب الاوائل الى انها موضوعة  
 لمعاني الكليات الموقوفة لغيرها فهذا شرط الواضح في دلالتها ذكر الغير معاني  
 من مثلا هو الابتداء لكن من حيث انه لا تعرف حال غيره فلهذا وجب ذكر الغير  
 وهذا ما اختاره الشارح في تصانيفه اه بمعنى التقاربات وما قبل يلزم حيث  
 ان لا تستعمل الا في معان جزئية فيلزم ان تكون مجازات لاحقائق لها مع انهم  
 ترددوا في ان المجاز يستلزم الحقيقة ولا مدفوع بأن هذا انما يلزم لو كان  
 استعمالها في الجزئيات من حيث خصوصياتها اما اذا كان من حيث انها افراد

وجعلها عشرة اقصر منها ما على الخمسة  
 الاولى الاول البعض نحو حتى تنقوا  
 ما تحبون وعلامتها ان يصح ان يخلطها بعض  
 ولهذا قرئ بعض ما تصبون

قوله فأتاه الرض ونفعه عاقل كمالا و اجازة تفهيدا مستعلا في لزما في ايمته لا لا يفتقره تعالى من اول يوم وقوله تعالى فودى الصلاة  
من يوم الجمعة وقول من لذي يان بعدة في حق القوم من حج وكما شهر وأتالا يرى في الآية معنى الاستعداد او المصروف من معنى حجة  
فان اذ يهود الفعل للمعنى من الاستعداد في شاعة كالمسود المشى ونحوه ويكون المودع من كين الذي من اتمه و ذم الفعل بحسب  
من البصر او يكون الفعل المحض بآ اصله الذي الحمد نحو يراون فلان الزمان وكذا خرجت من الدار لا في وجه كرس شيئا عمد اذ قال  
خرجت من الدار اذ انفصلت عنها ولو اقام في حلقه

التأني بان الجنس فهو فاجتنبوا الرجس من  
الاولئان وعلاقتها ان يصح ان يتصلوا باسم  
موصول الثالث ابتداء التأني في الاكثة  
بالتأني فهو من المسجد الحرام الى المسجد  
الاقصى (وقد تأني في البدء) الفائية في (الارضه)  
أيضا خلافا لا كذا الصريح فهو لم يصعد  
أيضا خلافا على التقوى من اول يوم وقوله  
أصبر من ازمان يوم حمله  
تخبر من ازمان يوم يخرج من كل الصارب  
الى اليوم يخرج من ازمان  
الرابع التنصيص على العموم ازمان  
التنصيص عليه وهي الزائدة ولها سلطان ان  
بسمها تأتي أو تبقي وهو الذي والاستهام

توبيل التصور ان فقط والصور فقط لا يكون الا في الفوات  
كما تقرر كتب المنطق ومن لا تزداد الا في المركبات من محول وموضوع  
كما تقرر من قول الخارج ولا تكون هذه الفروع الخ والتصديق  
فقط لا يكون الا فيها فحينئذ تزداد من مع ما يطلب به

التصديق من حروف الاستفهام وهو محل ما ذكره  
المعنى دون غيره مما يطلب به التصور فقط  
حد ما ظهر في تلك تلك العبارة وقد قبل ما معناها  
ما قبل في فهمها بالبرهان من الجمل الظاهر قتل  
الدين بالصور  
ولا يكون غير ذلك وان يكون غير ذلك  
هكذا تبين وان يكون غير ذلك وان يكون غير ذلك  
لورد محله هو قوله (ويزيد في وشبهه غير محسوس)  
ولا يكون هذه التكررة الاستدلال (كالباع  
من غير) أو فاعلا لا يقع من أحد أو  
مفعولا فهو هل ترى من ظهور والتي  
لتنصص العموم هي التي مع تكرر لا تنصص  
بالتنصص والتي تتركب من الكوفاين الى  
باعتبار كحدود وبارز وذهب الكوفاين الى  
عدم اشتراط التي وشبهه وجعلها زائدة  
في شعور قوله لم قد كان في الشرطين معا  
الاخض الى عدم اشتراط الشرطين معا  
فاجاز زادت في الايجاب جاز لمرقة وجعل  
من ذلك قوله تعالى يفرلكن من ذنوبكم  
انما من ان تكون بجسدي بدل شعورهم  
الطبيعية الدنامن الاخرة وقوله  
الطبيعية الغاض من الفصل ثلثة  
أخذوا الغاض من الاخرة وقوله  
السادس الطارئة فهو ماذا خفوا من  
الارض اذا نودي بالصلاة من يوم الجمعة

الوجه فلا تزداد مع غيرها لعدم السماع ولان غيرها لا يطلب به التصديق بل  
التصور بخلافها فان هل الطلب التصديق قط والهمزة لطلب التصور (قوله  
الاستدلال) أي ولو في الاصل قد دخل فيه أول مفعولي ظن وثاني مفعولي علم  
كما قاله الدماميني (قوله أو مفعولا به) أي حقيقة فخرج ثاني مفعولي ظن وثالث  
مفاعيل أعلم لانها خبران في الاصل لا مفعولان حقيقة والمفعول حقيقة ما يشتمل  
ثانيهما معا فالي أولهما اذا الختولن في خلتت زيد افعال قيام زيد قاله الدماميني  
(قوله هي التي مع تكرر لا تنصص بالتسني) أي لانها قبل دخول من فتصل في  
الوحدة بوجوه وتفي الجنس على سبيل العموم براجحة قد دخلها منصوص على  
الثاني ففتح أن يقال ما جاء من رجل بل رجلان فان قلت اذا أخذت التنصص  
فكيف تكون زائدة قلت المراد بزيادة وقوعها في موضع يطلبه العامل بدونها  
فتكون حققة بين طالب ومطلوب وان كان مقروطها بخلاف المقصود قاله المصريح  
(قوله مع تكرر لا تنصص به) أي بالتسني أو شبهه وانما كانت تاركه لان التكررة  
اللازمة التي تدل على العموم نافية بزيادة من تأكد ذلك (قوله وذهب  
الكوفاين) أي بعضهم اما الكسائي وهشام منهم فوافوا ان اخض في عدم  
اشتراط الشرطين معا واختاره في التسهيل كذا في الجمع (قوله وجعلها  
زائدة الخ) أجيب بأن من بعضه أو بانه لم حذف أي قد كان شيء من مطر  
واعترض بأن حذف الموصوف واقامة الجمله والظرف مقامه قليل لاسم اذا كان  
الموصوف فاعلا واجيب أيضا بأن الفاعل ضمير مستتر يعود الى اسم فاعل تضمنته  
الفعل والتقدير كن هو أي كأن من جنس المطر والظرف مستقر حال من الضمير  
وبأن زادت في ذلك حكاية كنهه مستل هل كن من مطر فأجيب بذلك على سبيل  
حكاية السؤال كما قالوا دعتنا من قمرنا كذا في الدماميني (قوله وجعل من ذلك  
قوله تعالى الخ) أجيب بأن من البعض ولا يتألف قوة تعالى ان الله يفرق الذنوب  
جميعا لان الذنوب في الأول ذنوب أمتة فوج عليه الصلاة والسلام وفي الثاني ذنوب  
أمة تبيننا عليه أفضل الصلاة والسلام على انه لا يتألف الموجبة الجزئية الاسالبة  
الكليّة لا الموجبة الكليّة (قوله أخذوا الخ) أي عمال الزكاة والخاض التوق  
الموايل لا واحد لهن فتعاهل من معناها هو خلفة والضميل ولد الناقة اذا  
فضل عنها والنبية بالنسب المحببة والام المضمومة وتزيد الموحدة النطق والاقبل  
صغيرا لابل لا قوة أي غيبتها عنها فصب جعل محذوف أي اذى فلان اقبلا (قوله  
ماذا خفوا من الارض الخ) كونها القرفة أو بجني عن ألبال أو على مذهب

الكوفيين والبصريين ان يجعلوها في هذه الآية لبان الجنس وفي ما يولنا قدكا  
 في عمله من هذا الابتداء لاخادته ان ما بعد ذلك من العذاب أشد قال الدمامي  
 قال ابن هشام وعلى هذا يكون متعقبا قول كافي قول الذين كفروا من النار  
 لكن التعلق في آية ما يولنا معنوي لا صناعي لفصل ما خلفا وكذا يخلو من  
 طرف حتى وفي نصيرنا من القوم الذين كذبوا ما يأتنا على قضين نصير معنى نجي  
 كاقبل بكل ذلك وقال الدمامي والشمي ان أريد كون الطرف آلة للتلفين بمعنى  
 الباء أو مبدأ فهو لا ابتداء فهو معنيين متقاربين موصولان الى ارادة  
 المستعمل (قوله موافقة عن) أي لازم موافقا وهو المجاوزة وكذا يقال  
 في خلاصة الآية ومن التي العبارة على اظهر ما وجه في الجمع الماخذه على ثاني  
 المتضادين فهو موافقة بطل المتضمن المصطلح حتى غير الخليل من الطب (قوله  
 موافقة الباء) أي بقاء الاستعانة دمامي (قوله والى امكن في ذلك) أي  
 أقوى لاستعمالها في الم استعمال فيه حتى عاينه الشارح ولانه يجوز كتب الى  
 زيد وأما الى عمرو أي هو غايي وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد  
 وحتى عمرو موضع حتى لا قد تقتضي الفعل قبلها شيئا إلى الغاية وليس ما قبل  
 حتى في المثالين مقصود به التقضي ولا حتى الصكوفة لضعف حتى في الغاية فلم  
 يتجاوزها ابتداء الغاية ذكره في التقى ولا يتابعه ان حتى قد تستعمل في الم استعمال  
 فيه الى وهو جواز أن المتعذر والمضارع المنسوب بها فهو سرت حتى ادخلها لانه قد  
 يلزم من ما انفردت به الى اكتم ما انفردت به حتى وظاهر كلام المصنف والشارح  
 ان حتى الحارة لا تلائم ادعاء ما علمه ما لم تدخل على المضارع المنسوب بأن المتعذر  
 والافتقار تكون له وقد تكون للتعليل والاستثناء كما سيأتي طالع الدمامي (قوله  
 لان مجرور حتى الخ) خلفه في التسهيل فقال لا يلزم كونه آخر جزء ولا ملاق  
 آخر جزء بخلاف ما ذهب اليه (قوله ان يكون آخر الخ) أي وان يكون ظاهرا  
 لا ضميرا الا ما يذهب كاسياني قبل لانه لو دخل على المتعذر قلت أنه ما ياتي في الى  
 وعلى ولدي وهي فرع عن ان فليزم مساواة الفرع لاصله بلا ضرورة (قوله نحو  
 اكلم السمكة الخ) فيه لقب وتشر مرتب (قوله ونحو سلام هي الخ) نقل يس  
 عن ابن هشام ان حتى متعقبا بتزل لا بلام ويلزم عليه الفصل بين المامل والمعمول  
 بجملة سلام هي (قوله انتهاء الغاية مطلقا) أي في الزمان والمكان في الآخر  
 والمصل بالآخر وغيرهما (قوله الثاني المصاحبة) قال بذلك الكوفيون  
 وجاعة من البصريين ومن انكروه جعلها في مثل الآية التي ذكرها الشارح

السابع للتعليل نحو مما خطا بهم أغرقوا  
 وقوله يفضي جاء يفضي من مهاتمه  
 الثامن موافقة من نحو ما يولنا قدكا في غفلة  
 من هذا التاسع موافقة الباء نحو يخلون  
 من طرف حتى العاشر موافقة على نحو  
 ونصيرنا من القوم الذين كذبوا (للاستعانة  
 حتى ولا م والى) أي تكون هذه الثلاثة  
 لانتهاء الغاية في الزمان والمكان والى امكن  
 في ذلك من حتى لانك تقول سرت البارحة  
 الى صفها ولا يجوز حتى صفها لان مجرور  
 حتى يلزم أن يكون آخر أو متصلا بالآخر  
 نحو اكلم السمكة حتى رؤاها ونحو سلام هي  
 حتى مطلع الغيرة استعمال اللام لانتهاء  
 قليل نحو قول يجرى لاجل مسعى وسباني  
 الكلام على بقية معانيها في هذا الباب وعلى  
 بقية أحكام حتى في باب اعراب الفعل وما  
 الى طالع غائية معان الاقوال انتهاء الغاية  
 مطلقا كالتقديم الثاني المصاحبة

قوله في الزمان والغاية المطلقة  
 مع ما كلفتم ان المراد بالاعطال اي  
 في الزمان والمكان فقط كما في قوله  
 انقرب مني لغني لا تقرب مني لافطال

لا تهاوا المعنى ولانما كلوا أموالهم مغنومة الى أموالكم دما سني (قوله  
نحو ولانما كلوا الخ) أي من كل تركيب اشقل على ضم شيء الى آخر في صكونه  
محكوم ما به على شيء ومحكوم ما عليه بشيء أو متعلقا بشيء سواء كان من جنسه أو لا  
فلا يجوز ان زيد مال بمعنى مع زيد مال ان ليس فيه ضم شيء الى آخر في شيء مما ذكرنا  
كذا في المعنى والتمني (قوله من فعل تعجب أو اسم تفضيل) أي مشتقين من  
لفظي الحب والبغض كذا قاله الشيخ وأقره شيخنا والبعض يظهر ان المشتق  
بما في معناها كالمشتق منها نحو وذكروا ويشير اليه قول الشاعر بعد ما يقيد  
حبا أو بغضا قد برئت في الدما سني ما يؤيد موسىاني (قوله موافقة اللام)  
أي الاختصاصية (قوله نحو ليصنعكم الخ) وقيل ضم جمع معنى يضم (قوله  
وقوله) أي النافعة الذياني مخاطب النعمان بن النضر (قوله مطلي) أي جبل  
مطل به القارأى الزحف فيه قلب نكتته الاشارة الى كثرة القارأى التي تريد في النفرة  
عنه فافهم واعرض جعل الى معنى في ما له لوصح ذلك لما عان فقال زيد الى الكوفة  
بمعنى فيها وهو لا يجوز تفصل الى متعلقه بمحذوف أي مضاف الى الناس وفيه نظر  
اذ القاهر جواز زيد الى الكوفة يعني فيها على مذهب الكوفيين الذي عده هذه  
العلاني عليه كاعلم عامر (قوله تقول) أي النافعة وقد عالت أي علوت بالكور  
يكافى مغنومة ثمراء الرجل والبا بمعنى على ويسمى مبتنى للصهيول فلا يروى  
مضارع روى من باب رضى أي زال عطشه والسقي كناية عن الركوب وعدم الارواء  
كناية عن عدم السائمة من الركوب وابن أحر هو عمر بن أحر فائل البيت وكل من  
الى وابن أحر معمول ليقى أو تنازعهما القملان (قوله وذ كذا الخ) بجهة  
جالية والرحيق من اسماء الخمر والخل المبلل الدخول في الخلق ويظهر ان  
لأمانع من جعل في البيت التبيين كهي في ذأحب الى التوجيه ضابطها تأمل  
ثم رأيت الدما سني صرح به فقال الحمد (قوله نحو قرأت القرآن الخ) قال سم  
كان القريظة هنا وقوع القرآن الظاهر في جميعه مغنوم لا القرأت اه وفيه اشارة  
الى ابن القرن قد يستعمل في القدر المشترك بالسادة القليل والكثير وقبل القرينة  
ظهور ارادة الاستغناء (قوله ألقى الصيغة) الضمير في ألقى يرجع الى المتكلم  
كان هو وطرفة بن العبد هجوا عمر بن هند فبلغه ذلك فلم يظهر له شيئا ثم مدحاه  
فكتب لكل منهما كتابا الى عامله بطبرية وأومأ انه كتب لكل بصله فخلا وصلا الحيرة  
قال المتكلم لطرفة اناهجونا ولعله اطلع على ذلك ولما اراد ان يصلنا لعلنا فاهم ندفع  
الكاذبين الى من يقرأهما فان كان شعرا أو الا فرنا فامتنع طرفة ونظر المتكلم الى غلام

نحو ولانما كلوا أموالهم الى أموالكم  
الثالث التبيين وهي المينة لفظة غير وها  
بعد ما يقيد حبا وبغضا من فعل تعجب أو اسم  
تفضيل نحو ريب الجبن أحب الى الرابع  
موافقة اللام نحو والامر اليك وقبل لانتها  
الغاية أي منه اليك التلمس موافقة في  
نحو ليصنعكم في يوم القسامة وقوله  
فلا تدركني بالوعيد كافي  
الى الناس مطلي به القارأى جرب  
السادس موافقة من قوله  
تقول وقد عالت بالكوفة وقها  
أي في فلا يروى الى ابن أحر  
السابع موافقة عند قوله  
أم لا سبل الى الشاب وذكره  
أشبه الى من الرحيق السبل  
الثامن التوكيد وهي الزائدة أثبت ذلك  
الفرأاستدل بقراءة بعضهم أقسدة من  
الناس نحو البيت شيخ الواو وخربت على  
فمن نحو معنى تيسل (فيها) ان دلت  
قريظة على دخول ما بعد الى وسعي نحو قرأت  
القرآن من قوله الى آخره ونحو قوله  
ألقى الصيغة كمنهف رطه  
والرأد حتى فعله أقصاه

قد خرج من المكتب فقال له أنحسن القراءة قال نعم فأعطاه الكتاب فقرأه فإذا فيه  
 قتله فالغصفي الطير وغزالي السام وأنى طرفة إلى عامل الحية بالكتاب فقتله وقوله  
 حتى نعله بالمر لأن الكلام في حتى الجارية كما هو ظاهر وإن روى أيضا بالنصب على  
 الاشتغال حتى ابتدائية والماء في القاهما للنعل وأعلى العطف حتى عاطفة والماء  
 للنعل أو العصفية أو الثلاثة وتوجه القاهما وكيد والرفع على الابتدائية حتى ابتدائية  
 والماء للنعل والمقرينة على دخول النعل فيما قبل حتى قوله القاهما بناء على الظاهر  
 من عود الماء إلى النعل أو الثلاثة وأوردان الذي قبل حتى العصفية والزيادة والنعل  
 غير داخله فيها قطعاً وأجب بنحو بلهما للثقل وهو يشمل النعل فكانه قال التي  
 ما ينقله حتى نعله ولما كانت النعل متصلة بالآخر وهو المقدم جزئياً حتى (قوله ثم  
 انقروا الصيام إلى الليل) المقرينة نهى الشارع عن المواصلة وكون الصيام شرعاً  
 انقارها للأسبالي عن المقصر جميع النهار إلى متعقة بالصيام لكونه مما يعتد لا بأتموا  
 لأن الاتمام فعل الجزاء الآخر فلا يعتد بالمخالفة إن يكون محتملاً (قوله حتى الحيا)  
 بالمقصر وقد يعتد أي الجزاء والمقرينة دعاء للشاعر على ما بعد حتى بإتطاع انقصر عنه  
 وقوله مجدودا بجماد والذين مهملات أي عنوا وبجميع ودالين مهملتين أو مجتمعتين  
 أي مقصوعا كالدمامين ولا أعلم الرواية (قوله مطلقاً) أي سواء كان ما بعد ها  
 من جنس ما قبلها أو لا وهو راجع إلى المدخول في حتى وعده في إلى والمتأخر  
 في الأول القول بعدم المدخول مطلقاً للقول بأنه ما بعد ها إن مكثت من جنس  
 ما قبلها دخل نحو سرت بالتهار حتى وقتما المقصر واللا فلا يغير سرت بالتهار حتى الليل  
 والمتأخر في الثاني القول بأنه دخول مطلقاً للقول بالتفصيل فالأقوال الثلاثة في كل  
 من إلى وحتى على الصحيح خلافاً لغيره في هذا المقصود عبارة الفارسي وانظر حكم  
 اللام إذا كانت للثانية والأقرب أنها كل (قوله للثقل) وهي الواقعة بين ذاتين  
 ومدخولها لعل (قوله نحو الحبل لداية) الحبل والنم والفتح ما قبله الدابة لسان  
 به فأموس (قوله وجعلها) أي لام الاستحقاق وعليه فلام شبه الملك هي الواقعة  
 بين ذاتين ومدخولها لا لعل وقد تسعي لام الاختصاص أقول أو بين ذاتين  
 ومصاب مدخولها لا لعل نحو أنسى وأماك ولزدين كما يؤخذ من تحمل الهمج  
 للام الاختصاص بنحو أنه إذا كان له أخوة قد در (قوله ويول المطففين)  
 التثنية بمعنى على أن ويول اسم للعذاب لا على أنه اسم واد في جهنم لأنه على هذا  
 اسم ذات (قوله وقد يعبر عن الثلاث الخ) وقد يعبر بلام الاختصاص عن  
 الواقعة بين ذاتين ومدخولها لا لعل نحو الحبل لداية أو بين ذاتين ومصاب

أوعلى عذم دخوله معوم أموا الصليم إلى  
 الليل ونحو قوله  
 حتى الحيا الأرض حتى أمكن عزيت  
 لهم فلا زال عنها الخير محدودا  
 عليهم أو الأنا الصريح في حتى الدخول وفي إلى  
 عذمه مطلقاً جلا على اللغالب ثم ما عذد  
 القرينة وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي  
 أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى  
 وليس كذا ذكر بل الخلاف مشهور وإنما  
 الإضافية حتى العاطفة لا الإضافية والفرق  
 بين العاطفة بمنزلة الواو انتهى (ومن وباء)  
 فيهما نبدلاً أي تأتي من والياء بمعنى بدل  
 أما من قد سبق بيان ذلك فيها وإما والياء  
 فسأى الكلام عليها تريا إن شاء الله تعالى  
 (واللام للملك وشبهه وفي تعدية أيضاً وتعليل  
 قفي وزيد) أي تأتي اللام الحارة لمعان  
 جعلتها أحد عشر ومعنى الأول اتهام  
 القام بوقد مر الثاني اللام نحو المبال زيد  
 الثالث شبه اللام نحو الحبل لداية ويعبر عنها  
 بلام الاستحقاق أيضاً لكنه غير فيما  
 في التسهيل وجعلها في شرحه الواقعة بين  
 معنى وذات نحو الحمد لله ويول المطففين وقد  
 يعبر عن الثلاث

أما في

بلام الاختصاص الرابع التعدية ومثله  
في شرح الكافية بقوله تعالى فهبلي من  
ذلك ولما لكنه قال في شرح التسهيل ان هذه  
اللام تشبه التلخيص قال في المحقق والاولى  
عندي أن يمثل التعدية بأشرب زيد العمرو  
وما أحبه ليكر الخامس التحليل نحو تصكم  
بين الناس وقوله واني تعرفني لذكر الهمزة  
السادس الزائدة وهي اما مجرد التوكيد

كقوله  
وملكت ما بين العراق ويثرب  
ملكاً أجار لمسلم ومعاذ  
وما التقوية عامل ضعف بالتأخير أو بكونه  
قرعاً غير نحو الذين هم لهم يرمون  
ان كتم للرواية تعرون ونحو مصداقاً لهم  
فقال لما يريد هذا ما ذكره الناطق في هذا  
الكتاب

مدخولها لا يملك نحو زيد بن كاسر (قوله بلام الاختصاص) الرابع ان المراد  
بالاختصاص هنا التعلق والارتباط لا التصر (قوله الرابع التعدية) أي المجردة  
فلا شاقية الموضوع التعدية لمصكّن مع افادة شيء آخر فانه المحمد (قوله  
بما اشرب زيد العمرو الخ) أي لأن شرب وجب مثلاً متعقبان في الأصل  
وبناءهما التجب فلا في فعل يضم العين فصاروا فاصرين ثم عذبا بالهمزة الى زيد  
وباللام الى عمرو وبكر هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين ان الفعلين  
أحيان على تعديتهما الى المفعول كعمرو وبكر وانهم لم يتلاخضا اللام التعدية  
وانما هي مقوية للعامل لضعفه باستعماله في التجب وهذا الخلاف مبني على  
الاختلاف في فصل التجب المصوغ من معتقدهم الكوفيين انه يبقى على تعديته  
ومذهب البصريين انه لا يبقى كذا في التصريح واعلم انه معاني في باب التجب  
ان هذه اللام التمين فلا تكون التعدية المجردة اللهم الا ان يكون فيها خلاف  
فما هنا قول وما حيا في قول آخر تأمل (قوله السادس الزائدة) فيه أن الكلام  
في علة معاني اللام والزائدة ليست من معاني اللام بل نفس اللام فكان الاولى  
أن يقول كما قال سابقاً ولا هنا السادس التوكيد وهي الزائدة وقول البعض كان  
الاولى أن يقول الزيادة غير مستقيم أيضاً الزيادة ليست من معاني اللام فانهم  
(قوله اما مجرد التوكيد) هي الواضحة بين فعل ومفعوله وبين المتعاقبين  
نحو لا يأبى على أحد الاوجه فيه وقادتها تقوية المعنى دون العامل فقاربت  
المزيدة تقوية العامل (قوله وملكت) بناء الخطاب فانه الشاعر مدح به  
عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان تصرّح (قوله واما التقوية الخ)  
ولما تكن اللام المقوية زائدة تحضة نظراً لجهة التقوية تعلقت بالعامل الذي  
قوته عند الموضوع بخلاف الزائدة المحضة فلا تعلق بشيء آخر فانه في التصريح (قائمة)  
قال في المحقق قال ابن مالك ولا تزداد لام التقوية مع عامل يعنى لاشئ لانها ان  
زيدت في مفعوله فلا تعدي فعل الى اثنين بحرف واحد وان زيدت في أحدهما  
لزم الترجيع من غير مرجع وهذا الاخير ممنوع لانه اذا تقدم أحدهما دون الآخر  
وزيدت اللام في المتقدم لم يزد ذلك وقد قال القاسمي في قرأته من قرأ وكل وجهه  
هو مولها بإضافة كل آمن هذا وان المعنى الله مولى كل ذي وجهه وجهته  
فتقدم المفعول الاول وزيدت فيه لام التقوية وحذف المضاف والمفعول الثاني  
والتمثيل في مولها على هذا التولية المفهومة من مولى وانما يستغن عن تقدير  
المضاف ويجعل التفسير للجهة الثلاثية العامل الى الظاهر وضيقه معاً وهذا



قالوا في الهام من قوله هذا سرافة للقرآن يدور به ان الهام مفعول مطلق لا ضمير  
القرآن ١٥ يا بايضا و بعض تصرفوا باب الهام في عن ابن مالك يجعل كلامه  
على ما يدرك فيه المفعولان معاً مع كونهما متقدمين على العامل أو متأخرين عنه  
وأجاز التفاتاً في حاشية الكتاب الاستثناء عن تقدير المضاف وجعل الضمير  
للمبة ودفع لزوم تعدى العامل الى الظاهر وضميرهما متقدر عامل للظاهر بضمير  
عامل الضمير أى لكل وجهة المفعول مولها والمفعول الآخر على هذا المحذوف  
أى أظهر ما نقله الشيخ (قوله نخوض وجبت زيد بناراً) فيه ان التعليل مستفاد  
من الفعل لا من الالام بدليل انك لو اسقطت الالام وقلت وجبت زيد بناراً كان  
الكلام صحيحاً لا على التعليل ولو مثل يجعل زيد بناراً كان أحسن (قوله  
شبه التعليل الخ) قد يقال المقيد لشبه التعليل مجموع الكلام لا الالام وحدها  
وكذلك يقال في التسبيل وفي التعليل على التعليل في يجعل زيد بناراً كما هو  
التصديق في التيسيل اللهم الا ان يقال لما توقتهم شبه التعليل والتسبيل والتعليل  
من التركيب على الالام نسبت اليها فاعل (قوله نحو زيد أب) جعل في الهمع  
من أمثلة الالام الاختصاص انة لها بان كان له أخوة (قوله القسم والتعجب معاً)  
قوله في باب التعجب ان المقيد للتعجب التركيبي تمامه يدل على ان نسبة الالام  
على التعجب هنا الى الالام كنسبتهم للطلب الى البين والتاء على ما حقه السيد من  
انها تجاوزت نسبة ما للكل الى الجزء له فوشرى (قوله قم) يكسر الالام  
يقي أى لا يقي وللميد بكسر الموحدة فتفتح التصبيرة جمع جيدة كبيرة ويدر العقدة  
في قرن الوعل وتامة بمشتمزه الطلجان والاس بشين ثم خامه جيمين الجبل العالي  
والطلجان بالفتا المشالة والعصية المشددة ما جين البر والاس مشمر معروف كذا  
في الشئ والهام من وقوله جمع جيد أى يفتح فيكون كما يصرح به التنظير بدرجة  
ويدر وان كان القيس جمع على فعل فله يكسر فكون على ما يفيد قول المصنف  
في جمع التكسير ولعله فعل والذى في القاموس ان اسم العقدة في قرن الوعل الحيد  
يفتح فكون ثم قال والجمع حيود وأحياد وحيود كعب ١٥ ففعل في الفرد لفتن  
للتائيد ما توتره والحق ان هذا الوعل لا يحتاج الى الخروج الى موضع يمكن  
ان يصاد فيه لان عنده المرمى المستلزم للقاء غالباً ومع هذا لا بد ان يفتح (قوله  
الهام والعشب) يفتح الالام على انها مساقاة بها مجازاً للتشبيه ما بين يستغاث به  
حقيقة أى ياما وياعتب أقل لا يفيد أو تكبرا والالام على هذا مساقاة بالفعل المحذوف  
بتحسينه هنا معنى التعجب وفي نحو لا زيد لمرو معنى التجبى على خلاف سياتي

السابع التعليل فصور وجبت زيد بناراً  
التاسع شبه التعليل نحو جعل لك من  
انفسكم أزواج التاسع التسبيل معاً  
والعشر القسم والتعجب معاً  
قوله قم على الالام ذو حيد وشعوه  
لا يوتر الاجل وتخص باسم الله تعالى  
الحادي عشر التعجب المحذوف عن القسم  
وتستعمل في النداء أقولهم والهاء والعشيم  
اذا تعجبوا من كعبهم



ورجل (قوله لا يجلب الوقتها الا هو) أى في وقتها ان قلت الساعة وقت فنسلم  
 نظرية الشيء في نفسه ايجاب بأنه يصح ان يرد بالساعة زمن البعث من القبور  
 وبالوقت اليوم الآخر كله تكون الطريقة من طريقة الجزء في الكل أو المراد  
 لا يجلب ما فيها (قوله موافقة من) أى من البينة على خلاف يأتي في الفعل  
 التفضيل (قوله راغم) أى لاصق بالرغام يفتح الراء وهو التراب كما عني الملة  
 والاحتقار (قوله موافقة عن) جعل ابن الحاجب من هذا المعنى قوله تعالى  
 وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولو لا ذلك لفعل  
 ما سبقونا نعمي لو جعلت الامم للتبليغ لكن يندفع ما قال بأمر أحدها ان يكون  
 في الكلام الثقات عن الخطاب الى الغيبة الثاني ان يكون اسم المقول عنهم محذوفا  
 أى وقال الذين كفروا للذين آمنوا من طائفة أخرى اسلمت لو كان خيرا ما سبقونا  
 اليه الثالث انه يجوز اعتبار اللفظ والمعنى في الحكمي بالقول فك في حكاية من قال  
 أنا ظالم ان تقول قال زيد أنا ظالم بما عني لفظ الحكمي وان تقول قال زيد هو ظالم بما عني  
 للمعنى وحال الحكاية فان زيد اعتاب حال الحكاية وكذا اذا خاطبت شخصا  
 بآنت بجمل وأردت الحكاية فقلت ان تقول قلت لعمر وأنت بجمل وقت لعمر وهو  
 بجمل فآله الرضى (قوله نحو قالت انراهم لا ولاهم) يحتمل ان المعنى في شأن  
 أولاهم وكذا فيما بعده فلا شاهد فيها (قوله لم يم) بالمدال المهملة من الدامة  
 وهى التقيح أو معناها مطلى بالدمام ككتاب وهو ما يطلى به الوجه لتصينه (قائده)  
 كسر لام الجزع الظاهر الالمستثنان وقصهما مع الضمير الالباء هو المشهور  
 وقصهما بعض العرب مع الظاهر مطلقا وكسرا ناعا مع الضمير وكسرا الباء مطلقا  
 هو المشهور قال أبو جيان وحكى أبو الفتح عن بعضهم قصهما مع الظاهر كذا في الهمع  
 (قوله استبن) أى اطلب بيانها والذلة لعلها بما ذكر (قوله وقد بينا السببا)  
 قد لتخصيص بالنسبة الى الباء وللتقليل بالنسبة الى فى من المشترك المستعمل  
 فى معناه أى لخصيص فقط فلا اعتراض بأن بيان السبب بالباء كسر لا خيل  
 (قوله ومثل مع الخ) حال من الضمير المجرور بالباء متقدمة عليه لحواز ذلك على  
 مذهب الحنفى كما مر المراد التثنية فى أصل المساحة فلا يشاق ان مدلول مع  
 المساحة الكلية المخطوطة لذاتها ومدلول الباء المساحة الجزئية المخطوطة لتعريفها  
 كما هو معنى الحرف على ما أشهر عند المتأخرين وقد مر ساقه (قوله حقيقة)  
 أى بان يكون الظرف احتواءا للظرف وقد تغير فان فقدنا نحو فى علمه نفع أو الاحتواء  
 بخور زيد فى سعة أو التغير بنحو فى صدر زيد علم فيجاز ومنه الزمانية بخور زيد فى يوم

الثامن عشر موافقة في نحو ونضع الموازين  
 القسط ليوم القيمة لا يجلب الوقتها الا هو  
 وقولهم مضى عليه التاسع عشر موافقة  
 من كونه  
 لنا الفضل في الدنيا وآنك راغم  
 ونحن لكم يوم القيمة أفضل  
 اتم عشرين موافقة عن نحو قالت انراهم  
 لا ولاهم ربنا هؤلاء منا ولنا وقره  
 كسر ايمر المسند قلن لوجهها  
 حسدا وبغضا انه لنمينا  
 الحادى والعشرون موافقة مع كونه  
 فلا تخرفنا كافي وما لك  
 لطول اجتماع لمت له معا  
 (والطريقة استثنيا) وفى قد بينا السببا  
 بالبا استعن وعد عونس الصق  
 ومثل مع ومن وعن بها انطق  
 أى تأتى كل واحدة من الباء وفى لمعان ما فى  
 ظها عشرة معان ذكر منها هاتحين الاول  
 الطريقة حقيقة وبجواز نحو زيد فى المسجد  
 ونحو ولكم فى القصاص حيلة

كذا أقاده بس وقضية كلام المقي والهمع ان الزمانية حقيقة قدبر فان قلت  
الظرفية في قوله تعالى ان المتقين في جنات وعيون حقيقة بالنسبة الى الجنات  
مجازية بالنسبة الى العيون فليزم استعمال كلمة حقيقة بمجازا فواجهه عند  
مانع ذلك أجيب بأنه يجعل من عموم المجاز يجعل في مستعمله في ظرفية مجازية  
تناسبها وهي مطلق الملاية ومن الملكية المحققة ادخلته الختام في اصبي  
والقنوسة في رأسي الا ان فيه ما قبله لا لما كان المناسب نقل الظروف للظرف  
والامر هنا بالعكس فلو الكلام رعاية لهذا الاعتبار وتظهرها في القلب عرضت  
الثاقه على الخوض لان المعروف ليس له اختيار وانما الاختيار للمعروض عليه  
قد قبل وقدر ذلك لما كان المناسب ان يؤق بالمعروض عند المعروف عليه  
والامر هنا بالعكس فلو الكلام رعاية لهذا الاعتبار وقيل القلوب عرضت  
الخوض على الثاقه وقيل لا قبل في واحد منها من الدماغي والشمي (قوله  
دخلت امرأة الخ) المرأة من في اسرائيل والتبادر من كون دخولها النار بسبب  
الهزاتنا مؤمنة (قوله لا ملينكم في جذوع النخل) أي عليها فنبه الاستعلاء  
المطلق بالظرفية المطلقة فصرى التثنية بجزئيات كل كاستعير بنا على هذا التثنية  
الحاصل بالسرية لفتنة في لمق على وهو استعلاء بصرى هذا مذهب الكوفيين  
وجعلها البصريون للظرفية بنا على تسمية المصلوب لفتنة من الخدع بالحال فنه  
على طريق الاستعارة بالكناية أو تسمية الجذوع بالظروف بجماع التكن في كل  
على طريق الاستعارة بالكناية أيضا وفي على الوجهين تخيل وهذا التصديق  
يعرف ما في الخواص من التساهل (قوله في سرعة) أي شجرة عظيمة والمعنى  
انه طويل كل ثيابه على شجرة عظيمة (قوله القائية) أي كون ما قبلها ملحوظا  
بالتقاس الى ما بعده هو هي الواقعة بين مفصول سابق وقاض لاحق كما في المعنى  
ويظهر في العكس أيضا (قوله موافقة من) أي التعبضة وجعلها الشئ  
على الابتدائية فالمعنى في البيت ثلاثين شهرا مبتدأ من انقضاء ثلاثة أحوال  
فتكون المدة خمسة اعوام ونصفا وكذا عند من جعلها للمصاحبة وتقدم الكلام  
على البيت الاول في الموصول (قوله من كان احده عهده) لعل المراد طلال  
كان أقل زمن مضى من تأنسه باعله تلك المدة واستعمل من في غير المعامل مجازا  
(قوله موافقة الباء) أي التي للامساك حقيقة أو مجازا شئ (قوله يوم الروع)  
بفتح الراء القزح والقوراء جمع قارس على غير تقاس والاباهر جمع ابهر وهو عرق  
اذا انقطع مات صاحبه قال الجوهري وهما ابهران يخرجان من القلب والكلا

الثاني السبعة فقولنا لكم فيها أخذتم  
وفي الحديث دخلت امرأة النار في هرة  
حسبها ونسبها التعليلة أيضا الثالث  
المصاحبة فقولنا ادخلوا في أم الرابع  
الاستعلاء فقولنا لا ملينكم في جذوع النخل  
الاستعلاء فقولنا لا ملينكم في سرعة الخماس  
قوله بطل كان وقوله بطل كان ثيابه في سرعة الخماس  
القائية فقولنا متاع الحياة الدنيا في الأسرة  
ثمة في ثمان الاقليل السادس موافقة الى فقولنا  
اقتبس ليس أيديهم في أفواههم السابع موافقة من  
بهموم ه كقوله  
من شئ نفسه الاعم صاحبها الطلل الباني  
زف وهل يمين من كل في العصر الخالي  
وهل يمين من كان أحدث عهده  
وهل يمين من كان ثلاثة أحوال  
أي من ثلاثة أحوال الثامن موافقة الباء  
كقوله  
ويركب يوم الروع من القوراء  
بصريون في طعن الاباهر والكلا

جمع كلمة أو كلمة بضعهما (قوله قما الخ) أورد عليه ان المتصرف عليه لا يتعين  
زيادة الباء فيه بل وان تكون من استعصامة لاموصولة وان الكلام ثم بقوله  
فاظهر ثم ابتدأ استعصامة استهما ما انكارا بقوله ثم تنق على ان زيادة الباء في مثل  
ذلك غير قياسية فلا يخلص عليه غيره وفي الهمع ان ابن مالك حكى الزيادة عوضا  
في الباء وعن وعلى وقاسها في الي وفي واللام ومن يقال معرفت عن عبت ولن قلت  
والى من أو بت وفي من رغب وان أما حان منعها في الجميع (قوله ولا يوافقك)  
مهموزا القاء ولا بدال الهمزة أو أو كما قاله الدماميني أى بسعدك (قوله دجا)  
أى اظلم بمثل الباء المجهول يربح بفتح الياء والراء وسكون النون أى جلدا اسود  
كذلك اقال البعض وبعبارة القاموس الازديج وبكسر آؤه جلدا اسود ثم قال  
واليزنج السواد بسوذه انشأ وهو ازاج اه ويحتمل ان تكون في سمية فلا  
شاهد فيه (قوله شسوا) أى فترقوا ولا تغلوا مفعول به أو المفعول به محذوف  
أى فترقوا الاعدا والاعارة مفعول به والقرسان ركاب الخيل والركان ركاب الابل  
(قوله الطريقة) أى زمانية أو مكانية ولهذا مثل بتالين (قوله الثالث)  
السبية منها الياء الجريدية نحو قلت بز يدأدا أى يجب لقاض يذوقه على  
حذف مضاف كما قاله الرضى وقيل انها ظرفية وقيل للمعة والصبر ان يتزع  
من ذى صفة آخر منه مبالغة في كماله في تلك الصفة كذا في الدماميني والشجى  
(قوله الرابع التعليل) يفتى اسقاطه كافي المقتضى وغيره لان التعليلية والسبية  
شي واحد كما قاله أبو حنن والسوطي وغيرها ووافقه قوله في الكلام على  
في السبية وتسمى التعليلية أيضا وقرئ الشيخ يحيى بن العلة والسبب بأن العلة  
متأخرة في الوجود متقدمة في الزمن وهي العلة القائية والقرض وأما السبب فهو  
متقدم وهذا خارجا لكن يمنع من توجيهه صنع الشارع بهذا تمثيل التعليل بسبب  
متقدم وكان الموافق له ان يمثله فهو حشرت الثريا الماء (قوله الاستعانة) الفرق  
ينها وبين السبية أن ياء السبية هي الداخلة على سبب الفعل نحو مات بالجرع  
وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل أى الواسطة بين الفاعل ومفعوله نحو  
ربيت القمل بالسكين قاله سم (قوله التعدي) أى الخاصة كما يفيد ما بعده  
(قوله وهي المفاعلة الهمزة) التعدي بهذا المعنى خاصة بالياء وأما التعدي بمعنى  
إبصال معنى الفعل الى الاسم فتشترك بين حروف الجزاء التي ليست بزيادة ولا في حكم  
الزائدة شجى ودماميني (قوله في تصير الفاعل مفعولا) لكن مفعولته مع الباء  
بواسطتها ومع الهمزة بلا واسطة (قوله واصكروا تعذرى) الزايدة محذوف

التاسع التعويض وهي الزائدة عوضا عن  
أخرى محذوفة كقولك شربت من رغب  
تريد شربت من رغب فيه أجاز ذلك النظم  
قما على قوله  
ولا يوافقك قما ما بين حدث  
ألا أخوتك فاطر بن تنق  
أى فاطر بن تنق به العاشر التوكيد وهي  
الزائدة لتعويض أى أجاز ذلك القاضى في  
الضرورة كقوله  
أما أبو سعد إذا قيل دجا  
يفتح في سواده يربح  
وأجاز به بعضهم في قوله تعالى وقال أركبوا فيها  
باسم الله وأما الباعلة فاجبة عشر معنى ذكر  
منها عشرة الأول البدل نحو ما يسرقها  
جر التتم وقوله  
قلت لي هم قوم اذا ركبوا  
شسوا الاغارة فرما ناو ركابا  
الثاني القرينة نحو ولقد نصركم الله سدر  
نصناهم بصر الثالث السبية نحو فكلما  
أخذنا ذنبه الرابع التعليل نحو فكلما  
الذين عادوا حرمنا عليهم طبيا نأحت لهم  
الخمس الاستعانة نحو صكتبت بالتسليم  
السادس التعدية ونسب الياء النقل وهي  
المعاقبة الهمزة في تصيير الفاعل مفعولا  
واكثر ما تعذى الفعل القاصم

أى نصيبه كجزء به الدما مسمى وقوله الفعل القاصر خبرا كثر وجعل البهوت وأقره  
 البعض نصب الفعل على المفعولية لتعدي أولى بناء على أن ماصدرة وخبرا كثر  
 محذوف أى ثابت ناشئ عن عدم التأمل كمال فى المثنى ومن ورودها مع المتعدي  
 دفع الله بعض الناس بعض وصككت الجبر بالجبر والاصل دفع بعض الناس بعضا  
 وصل الجبر الجبر كمال الدما مسمى وورد عليه أنه إذا كان الاصل ذلك لم تكن الباء  
 داخلة على ما كان فاعلا بل على ما كان مفعولا فلا يشمله ضابطا به التعدية  
 المتقدم ولو جعل الاصل دفع بعض الناس بعض وصل الجبر الجبر بتقديم المفعول  
 لم يرد ذلك اهـ (قوله بمعنى اذهبته) ولا فرق بينهما خلافا لفرق باقتضاء ذهب  
 يزيد المصاحبة فى الذهاب بخلاف اذهب زيد وعمارده قوله تعالى ذهب الله  
 بنورهم وإن أعجب عن الآية بأنه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على  
 معنى يلين كما وصف نفسه تعالى بالحيى وقوله تعالى وبارك لأنه ظاهر العدد ثم  
 عن فرق صاحب الكشف حيث قال والفرق بين اذهب وذهب به أن معنى اذهب  
 إذا وجهه ذاهبا ويقال ذهب به إذا استصعب ومضى معه وذهب السلطان  
 بجاله أخذته ثم قال والمعنى أخذ الله نورهم وأمسه أه قال التتبي ولا يبنى ما فى قول  
 الزمخشري والمعنى الخ من الجواب عن الآية يجعله على معنى آخر ذهب مع الباء  
 لا محذور فى شبهته الى الله تعالى أصلا (قوله التعويض الخ) المناسب لقوله  
 باء البدل أن يقول باء التعويض والفرق بين باء التعويض وباء البدل كما قاله سم  
 أن فى باء التعويض مقابلة شئ بشئ بأن يدفع شئ من أحد الجانبين ويدفع من  
 الجانب الآخر شئ فى مقابله وفى باء البدل اختيار أحد الشئتين على الآخر فقط  
 من غير مقابلة من الجانبين وقبل باء البدل أعم مطلقا وهو ما استظهره فى الهمع  
 فتكون هي الله تعالى اختيار شئ على آخر أعم من أن يكون هناك مقابلة أولا  
 والاوّل أشهر وأوفق بصنع الشارع (قوله فهو أمسكت يزيد الخ) فيه لفظ  
 ونشره رب نفسى أمسكت يزيد قبضت على شئ من جسمه أو ما يحسه من ثوب  
 أو نحوه ولهذا كان المبلغ من أمسكت زيد الآن معناه المنسحب من الانصراف بأى  
 وجه كان ومعنى مررت يزيد انصرفت مرورى بكمكان يقرب منه قاله فى المثنى ونزع  
 الدما مسمى فى كون الالفاظ فى صورة القبض على نحو الثوب حقيقة واستظهر  
 أنه مجاز يجعل الساق الامساك بالتوب الصاغر بديلا عن الجاهل من الجواهر وقد  
 يعصى المورد على تصحكون للاستعلاء المجازى كل المار بما وزنه المروبه  
 استعلى عليه (قوله وهذا المعنى لا يشارفها) التزامه بروج بعض الاماكن

فهو ذهب يزيد بمعنى اذهبته ومنه ذهب  
 الله نورهم وقري اذهب الله نورهم السابغ  
 التعويض نحو بيت هذا باق وتسمى باء  
 القسالة أيضا التامن الالفاظ حقيقة  
 ومجازا فهو أمسكت يزيد ونحو مررت به  
 وهذا المعنى لا يشارفها ولهذا انصرف  
 عليه سيرة

ان تكلف كافي ذهب الله بنورهم وباقه لاضلن (قوله فخواهبط بسلام) وهو  
 فصح بمعدرك بنا على ان المعدر مضاف للمفعول أي مع مدرك وقيل للاستعانة  
 بنا على انه مضاف لقامه أي بمعاذ الرب به نفسه قاله في الحق (قوله العائز  
 البعوض) اختلف في الباء من قوله تعالى واسمحو برؤسكم فتقل صاحب  
 الكشف عن ماله انما هو انما فييب مسح كل الرأس قال وهو وان كان جلا بالجماز  
 لكنه اجو ط وقال بعض اتباعه هي للاصاق فييب أيضا الاستيعاب اذ المعنى  
 اسمعوا المسح بالرأس وهو اسم لكلمة لا بعينه وقال بعض من لم يوجب الاستيعاب  
 كما مائة الشافعي هي التيميز فهو عينا يشرب بمعباد الله لما في صحيح مسلم من انه  
 صلى الله عليه وسلم مسح بياضته وعلى عمامته وما في سنن أبي داود وغيرهما من انه  
 صلى الله عليه وسلم مسح مقدم رأسه يدون ذكر مسح على العمامة كما في فتح الباري  
 وقال بعضهم للاستعانة فهو كيت ما نقله لكن مسح تعدي للمفعول بنفسه وهو  
 الرأل عنه ولا اثر بالباء وهو المألوف حذف الاقل والاصل واسمحو ايديكم  
 بروئكم فلم يرق المسح المأمور به على الرأس حتى يجب استيعابه بل على اليد وجعل  
 الرأس آلة فاستفاد من التيميز على هذا المس من كون الياء موضوعة بل من  
 كون مدخولة لانه اسم اليد ما سمي ملزما (قوله فخواهبط الخ) وقيل ضمن  
 يشرب معني يروي وقال الزمخشري المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء  
 بال غسل فجعلها المصاحبة (قوله المجاوزة) قال بعضهم يخص هذا المعنى  
 بالسؤال وقيل لا يخص دليل قوله تعالى يسي فورهم بين أيديهم وبأيانهم ويوم  
 تفتق الحيا بالقيام وانكر البصريون معنى الباء لاجواز وقولوا جاع السؤال  
 على السببية ورد بأن الكلام حينئذ لا يفيد ان المجرور هو المسئول عنه مع انه  
 المقصود وجعلها بعضهم في وبأيانهم ظرفية أي ويكون في أيانهم لان أصل النور  
 فيها لان بها أخذ السعداء جماعتهم وما بين أيديهم منبسط منه وفي القيام للاستعانة  
 لان القيام كالآلة وجعلها اليساوي سببية بتقدير مضاف فقال بسبب طلوع  
 القيام منها وهو القيام الذي كور في قوله تعالى حل يطررون الا ان يأتيهم الله في ظل  
 من الغمام والملائكة اه (قوله هذا ما ذكره في هذا الكتاب) اعترض بأن  
 المصنف لم يذكر التعليل ولهذا قال الشارح جابظا وما بالباء فلها خمسة عشر معنى  
 ذكر منها عشرة وهذا مناف لقوله هذا ما ذكره الخ لاقتضائه ان ما ذكره أحد عشر  
 فكان الصواب تأخير معدوقه هذا ما ذكره الخ ويمكن دفعه بأن المصنف ذكر  
 التعليل بذكره السبب لا ليجادها معني على ما مر وانما ذكره اول ما ذكره المصنف

التاسع المصاحبة فخواهبط بسلام أي معه  
 العاشر البعوض فهو عينا يشرب بمعباد

الله وقوله

شرب بمعباد البصر ثم رفعت  
 متى لم يج خضر لهن شبح

الحادي عشر المجاوزة كعن  
 خبره دليل يألون عن أيانكم والي هذه

الثلاثة الاشارة بقوله ومثل مع ومن بها

انطلق هذا ما ذكره في هذا الكتاب الثاني

عشر مائة على فصوص ان تانته بتطاول

بدليل هل آتكم عليه الا كما آتاكم على

أخيه من قبل

الثالث عشر القسم وهي أصل حروفه  
ولذلك تحت بذكر الفعل معها نحو  
أقسم بالله والدخول على التخصيم نحو بك  
لافتان الرابع عشر موافقة الى فهو وقد  
أحسن في أي الى وقبل ضم أحسن معنى  
لطف الخامس عشر التوكيد وهي الزائدة  
نحو كفي بالله شهدا ولا تقوا بأيديكم  
الى التلوة بحسبك درهم ليس زيد شاتم  
(على الاستعلاء ومعنى فهو عن) أي تبي  
على الحرفية لعمان عشر ذكر كتبها ثلثة  
الاول الاستعلاء وهو الاصل فيها ويكون  
حقيقة ومجازا ونحو وعليها وعلى الفلف  
نحو تكون ونحو فضلتا بعضهم على بعض  
الثاني الطرفية كفي نحو على حين غفلة  
الثالث المجاوزة كن كقوله اذا رزيت على  
يتوثر الرابع التعليل كاللام نحو ولتكبروا  
الله على ما هذا كم وقوله

علام تقول الرمح ينقل عاتق الخامس  
المصاحبة كعم نحو واتي المال على شبه وان  
وبلغة ومغفرة لئلا على غلهم السادس  
موافقة من نحو اذا اكلوا على التماس  
يستوفون السابع موافقة الياء نحو حقيق  
على ان لا أقول وقد قرأ أي الياء الثامن  
الزيادة لتعويض من أخرى نحو ذوقه كقوله  
ان الكريم وأي بك بعزل

ان لم يجدو ما على من شكل  
أي من شكل عليه التاسع الزيادة لتعويض  
نحو يرض وهو قليل كقوله  
أي الله الان سرحة مالت  
على كل اثنان الضام تزوق

عشرة نظرا للاتحاد معاني وثانياً أحد عشر نظرا الى اختلافها عبارة (قوله  
ولذلك تحت الخ) بقى خامسة ثالثة وهي استعمالها في القسم الاستعلاء في وهو  
ما جوابه انشأى نحو بالله هل ظاهري وزياد بعضهم رابعة وهي جزها في القسم  
وغیره وزياد بأن اللام كذلك اه دما مني ومنهم من لا يجعل الاستعلاء قسما  
بل الياء فيه متعلقة بأما لم يحذفوا لا بقسم (قوله نحو كفي بالله شهدا الخ)  
عدد الامثلة اشارة الى انها زيدت مع الفاعل ومع المفعول ومع المبتدا ومع خبر  
ليس وزياد مع غير ذلك أيضا كما مر في فصل ما ولا الخ والزائدة مع الفاعل قد تكون  
لازمة وهي المصاحبة لفاعل أو فصل في التعجب على قول الجمهور كما سيأتي في باب  
وبانتر في الاختيار وهي المصاحبة لفاعل كفي وواردة في الضرورة نحو

ألم يأتك والابناء تبي • جمالا قتلون بن زياد

والزائدة مع المفعول غير مقبولة وان كان مفعول كفي نحو كفي بالمرء كذا بان يحدد  
بكل ما سمع كذا في الجني الداني وعلما الرضى في مفعول عرف وعلم الذي يمتنع  
وجهل ومع وأحسن وكذا مع المبتدا نحو كيف اذا كن كذا وبسببك درهم  
وكذا مع خبره ونحو ومنعكها شيء يستطاع فلا قياس معها والزائدة مع خبر ليس وما  
النافية ولكن النفي ومع التوكيد النفس والعين مقبولة دما مني ملصقا (قوله أي  
تبي على الحرفية) قيد بالحرفية هنا دون الكاف وعن معي كل اسماء بعد تنبيه  
المصنف الا في على الامة في على وقربه في الكاف وعن (قوله ويكون حقيقة  
ومجازا) قال الضارضي وأما نحو نوكت على الله فهو بمعنى الاضافة والاسناد أي  
اضفت نوكتي واستندته الى الله اذ لا يعمل على الله تعالى شيء لا حقيقة ولا مجازا اه  
(قوله ونحو فضلتا الخ) جعل الدما مني الاستعلاء المجازي الاستعلاء على ما جرب  
من المجرور ونحو وأجد على الناهدي أي هاديا وجعل الاستعلاء المنصوي على نفس  
المجرور ونحو فضلتا الخ ونحو ولهم على ذنب حقيقا (قوله كقوله اذا رزيت على)  
وقبل ضم من رضى معنى عطف (قوله على شبه) أي مع حب المال وقيل على تعليلية  
والضمير قوله (قوله موافقة من) من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام في الاسلام على  
خسر أي منها وبه يدفع ما خال هذه الخس هي الاسلام فكيف يكون منها عليها  
وأوجب أيضا بأنه من تأكل على اجرائه والتخاير بالكلية والخيرية كاف (قوله  
بعضل) أي يعمل بالاجرة وقيل ان مفعول بعد محذوف أي ان لم يجد شيئا  
ثم استأنف مستغفرا استعماله انكارا يقال على من شكل (قوله اثنان  
الضام) جمع قن وهو الحسن والضام بكسر العين المهملة آخره هاء بكفي التثنية



وغيره جمع عضه كعنب أو عضته كعنبه أو عضاه كرسالة كل شجرة ذات شوك  
أو ما عظم منها كذا في القاموس وتروق أي تعجب وهو يتعدى بنفسه يقال واته  
أي اعجبه كافي القاموس وابقاع الاعباب على الاثنان على طريق المجاز وقيل  
كنى الشاعر بالسرحة عن أمر آدماء والافئان عن قبضة النسوة وعليه فالاجماع  
حقيق (قوله وفيه نظر) وجهه أنه لا يتعين كون تروق بمعنى تعجب حتى تكون  
على زائدة إذ يصح أن يكون بمعنى تريد وتفضل وهو بهذا المعنى يتعدى بملى  
كافي القاموس هذا ما ظهر لي في وجه النظر ولا يخفى حسنه على غيره مما قيل هنا  
(قوله والاشراب) أي عاقبهم بالجله قبلها وهو من صف اللزوم وهو اضراب  
ابطال خان قوله على ان قرب الدارخير من البعد ابطال به ما هو منه قوله فلم يشف  
ما بين من تساوى القرب والبعد من كل وجه وقوله على ان قرب الدار ليس ينفع  
ابطال به ما هو منه بالجله قبله من ان القرب مطلقا خير من البعد وعلى التي بهذا المعنى  
يحمل ان تكون غير متعلقة بشئ لكونها بخلافه حرف الاستدراك والاشراب كاجل  
بذلك في حاشا الجارة ويحمل ان الجار والمجرور خير من البعد وعلى أي والتصديق  
كائن على ان الخ لا ان ما قبلها وقع لاي وجه التصديق (قوله وقد بقي عن موضع  
بعد) قال أبو حيان يلزم ان تكون حذو نظرا ولا أعلم أحدا قال انها اسماء  
إذا دخل عليها حرف الجزم مع (قوله كاعلى الخ) فيه وصل ما المصدرية بجملة  
اسمية وهو جازون كان قليلا (قوله كآرايت) أي في قوله إذا وضيت على  
نوقش (قوله المجاوزة) هي بدني مذكورا وغير مذكور عما بعد هاء بسبب  
الحديث قبلها فالاول نحو رويت السهم عن القوس أي جاوز السهم القوس بسبب  
الروى والثاني نحو رضى الله عنك أي جاوزتك المؤاخذه بسبب الرضى ثم المجاوزة  
نارة تكون حقيقة كبهذين المثالين وتارة تكون مجازية نحو أخذت العلم عن عمرو  
كأنه لما علمت ما بعلمه جاوزه العلم بسبب الأخذ هذا المخلص ما أتاده سم ومن المجازية  
سألت زيدا عن كذا كأنه لما عرفك المسؤل بالمسؤل عنه جاوز المسؤل عنه  
بسبب السؤال وأنت خير بان هذا انما يظهر إذا أعاد المسؤل المسؤل عنه لا إذا  
لم يفقه وان المتأنيب لهذا المثال جعل البعد للصبر وعن النبي لاجل البعد لئلي  
عن الجور فلا تهم تعرفهم المجاوزة هذا المثال فاعرف ذلك (قوله ولم يذكر  
البصريون سواه) وتكلموا في المحال التي لا تظهر فيها المجاوزة معنى يصلح  
للمجاوزة ولم يرتكبوا التفتين ولا غيره مما ارتكبوه في غيرها من الحروف  
(قوله أي حالا بعد حال) من البعث والسؤال والموت وقيل من النطق

وفيه نظر العاشر الاستدراك والاشراب  
كقوله

بكل تداءى تألم بثق ما بنا  
على ان قرب الدار خير من البعد  
على ان قرب الدار ليس ينفع  
إذا كان من تمواه ليس بذي ود

(من تجاوزا عنى من قد فطن \* وقد بقي)  
عن (موضع بعد و) موضع (على \* كاعلى  
موضع عن قد فطنا) كآرايت وجه معاني  
عن عشرة أيضا أقصر منها التألم على هذه  
الثلاثة الاول المجاوزة وهي الاصل قبل اول  
يذكر البصريون سواه نحو سافرت عن البلد  
ورغبت عن كذا الثاني البعدية وهو المشار  
اليه بقوله وقد بقي موضع بعد نحو عما قليل  
ليس من نادى بغير كفى طبقا من طبق أي  
حالا بعد حال

الافان الاستعلاء كمل في نحو ما يعيل عن نفسه وقوله

لا ابن جمل لا افضل في حسب

عنى ولا أنت داني فتزوني  
الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركى الكهنا عن قولك وما كان استغفار ابراهيم لاه الا عن موعده وعد هالاه الخامس الترفية كقوله وآس سر انا حتى تحت القتهم

ولا تلتعن جبل الرابعة واينا السادس موافقة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اولئك الذين يتقبل عنهم احسن ما عملوا السابع موافقة الباء نحو وما ينطق عن الهوى واظهار انها على حقيقة وان المعنى وما يصدركم عن الهوى الثامن الاستعانة فاه التاظم ومثل به نحو وميت عن القوس لانهم يقولون وميت بالقوس وفيه رد على الحريرى في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية التاسع البدل نحو واقوا ولا تجزى نفس عن نفس شىء وفي الحديث سوى من أمك العاشر الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله

أنتجزع ان نفس أمانها جامها

فهذا التي عن بين جنيتك تدفع  
(شبه بكاف وجه التعليل قد)

يعنى وزاد التوكيد ورد أى حتى الكاف لمان وجلبها أربعة اقصر منها في التظم على ثلاثة الأول التثنية وهو الاصل فيها نحو زيد كالاسد الثاني التعليل نحو واذا كره كاهد أى لهدايتكم وصاربه هنا في التسهيل تقضى ان ذلك قليل لكنه قال في شرح الكافية ودلالتها على التعليل كثيرة

الى ما بعدها وقبل غرض ذلك قال في شرح الباب والاولى ان عن باقية على نواها والمعنى طبقا بغيره واذا في الشدة عن طبق آخر دونه (قوله لاه ابن عك) أى الله دتراب عك خفيف لام البز واللام الاول من اسم الحلالة نفسه شدوذ من وجهين وحذف المضاف وانا ب عنه المضاف الموصول ان تستغنى عن تقدير المضاف افضل أى دوت داني أى مالكي فتزوني أى تسوسى وتتهجرى وهو يكون الواو اما تحذف من قصة الحب مثل ما تأخذنا فقد شامك الصب واما ما رفع عطف على الجملة الاسمية المنصبة قبله لانه المعنى ما أنت داني فإ أنت فتزوني (قوله نحو وما نحن الخ) ويحتمل أن المعنى ترك اصادرا عن قولك الاصادرا عن موعده (قوله وآس سر انا الخ) من آس بعد الهزة أى واسلماى اعط اشراقهم والباء رابعة الكسر تجوزم الحالة أى انما ما يفصل الانسان من ديه أو غيره هاضن بمعنى في دليل ولا يتناقض كرى قال في المعنى والظاهر ان معنى وى عن كذا الجزية ولم يدخل فيه ووى فيه دخل فيه وقرأه أى والمراد في البيت المعنى الاول فكيف تجعل عن فيه ظرفية (قوله عن عباد) ويحتمل ان المعنى الصادرة عن عباد (قوله نحو وبت عن القوس) أى ان ارد جعل القوس آلة لرى ومستحانها فيه (قوله في انكاره ان حال ذلك الخ) على هذا تكون الباء التعمدية ويكون رى متعديا تارة بنفسه وتارة بالباء كذا يظهر (قوله أنتجزع ان نفس) يصح في ان فتح الهزة على انها تحققة من التثنية وكسر هاعلى انها شرطية ودخلة على فعل حذف دلالة ما بعده عليه وأبقى فاعله وهو نفس أى ان هلكك نفس والجسم الموت وقوله صلا الخ الاصل فهلا تدفع عن التي بين جنيتك تحذف الجار قبل الموصول وزيد بعده عوضا عنه قال الدماميني ظاهر كلام القتي والتسهيل ان شرط زيادها التعويض وفي تفسير التعليل انهم اختلفوا في قوله تعالى يستوفونك عن الاثقال فتقبل عن علمها وقبل عن صله وعلى هذا قرأ ابن مسعود وهذا الخلاف مبنى على ان السؤال هل هو سؤال استخبار أو سؤال استطاعة فقد حكم قولنا بالزيادة ولا تعويض (قوله أربعة) زاد في القتي خلاصه وهو المبادرة حال وذلك اذا انصت بحافى نحو سلم كانه دخل وصل كايده دخل الوقت ذكر ابن الجلباز والبرهان وغيرهما وهو غير بعيدا اه ويمكن تخريجهما على زيادة الكاف وجعل ما مصدرية وقتية أى سلم وقت دخوله وصل موقت دخول الصلاة تستفاد المبادرة (قوله الثاني التعليل) جعل قوم منه قوله تعالى ولا يظلم الكافرون أى اعجب لعدم فلاح الكافرين (قوله تقضى ان ذلك قليل) أى بناء على المتبادر

قوله على أنها  
عند لا أصل  
التعليل  
لا يضر بان لا  
قوله كونه  
يتم

من قد ادخله على المضارع وقد يقال التعليل بالنسبة الى التثنية فلا يشاق  
 كثرته في ثبته (قوله ليس كذلك شيء) أي بناء على رأى عزاء في المقتضى الى  
 الاكثرين قالوا اذ لم تكن رائدة لزم المحال وهو اثبات المثل قال التفتازاني  
 في حاشية العبد لانه الذي يعود الى الحكم لا الى التعليلات قولنا ليس كائن زيد  
 أحد يدل ظاهره على ان زيداً شاو ان كان يحتمل ان يكون في المثل بناء على عدمه  
 وقد يجاب بفتح اثبات مثله تعالى كيف هو من قبيل الظاهر وتثنيه وهو في مثله  
 قطعي اهـ وضع كبرون زيادة في الآية فبعض هؤلاء قالوا المثل بمعنى الصفة  
 وبعضهم قالوا المثل بمعنى الذات والمحققون منهم قالوا الآية من باب الصكايه  
 للمبالغة في التزييد فهي باقية على حقيقة تامة في مثل مثله لكن المراد لازم ذلك  
 وهو في مثله وانما كان لازماً لانه لو كان له مثل لكان هو مثله فلا يصح في مثله  
 ولان مثل الشيء من يكون على اوصافه فاذا اخوه عن عياله فقد خوه عنه وقطعه  
 مثلاً لا يضل فانهم نفوا البطل عن مثله والمراد منه غيبه المراد الذات من  
 الآية حقيقة تامة في مثل المثل حتى يلزم وجود المثل وقد صرحوا بأنه لا يصح  
 استعماله للمعنى الحقيقي للكناية فضلاً عن استعماله لازمة للمعنى الحقيقي لها غير  
 مقصود منها بالذات فاعرفه (قوله لواحق الاقارب) ظاهره يوصف خيلاً أي  
 ضوا من الاقارب جمع قرب يمتثلون وبضم فيكون التلميزة أو من الشاكلة الى  
 مراقب البين كافي القاموس والتفسير في غير يرجع الى التفسير الموصوفة والمقتضى  
 الطول القاض مع رقة (قوله على خير) وقيل الكاف بمعنى الباء أي خير  
 وقد قيل في قولهم كن كائن ان المعنى كن على الحال الذي أنت عليه وقيل ان  
 المعنى كن كالنفس الذي هو أنت أي كن فيما يستقبل مما تلتل لنفسك في الماضي  
 (قوله واستعمل اسماً) فيكون فاعلاً ومفعولاً وغيرهما وزعم ابن مضاء اسماً  
 دائماً كافي الهمع (قوله عن كالب) أي عن مثل البراءة عن سنن مثل البراءة  
 والمهم يسكون النون وتشد يد الميم الثانية الذائب أي الذي ذاب عنه شيء ففسر  
 وبفتح سم في الاستنباط بالبيت باحتمال ان الكاف حرف ويجوز عن محذوف  
 موصوف بقوله كالب فلا شاهد فيه حيث قد يثنيه ان حذف موصوف الجملة  
 وشبهها بالبرءة في مثل هذا الموضع (قوله بكالتوة) أي بفرس كالتوة بفتح  
 اللام وكسر هاءه مكون التلق كافي القاموس وهي الضارب والشوا بفتح  
 المعوجة المتقاربة وطلعت من الجولان والكمي التماح التكمي يلاحه أي المتعطى  
 به والمتع العطى رأسه بالبيضة فله زكريا (قوله في الاختيار) فأجازوا في زيد

الثالث التوكيد وهي الزائدة فعوليس كذلك  
 شيء أي ليس شيء مثله وقوله أي في المقتضى  
 لواحق الاقارب فيها كالمقتضى أي في المقتضى  
 أي الطول الرابع الاستعلاء قيل بعضهم  
 كيف أصبحت قال كبر أي على خير وهو  
 قيل أشار الى ذلك في التسهيل بقوله وقد  
 توافق على (واستعمل) الكاف (اسماً) بمعنى  
 مثل كافي قوله يفتك عن كالب منهم أي  
 عن مثل البرءة وقوله  
 بكالتوة الشوا استعملت كمن  
 لا ولع الا بالكى المتع  
 وهو مخصوص عند سيدهم والقاصم  
 بالضرورة وأجازوا كبرون منهم القاصم  
 والنظم في الاختيار

كلاسدان تكون الكاف في موضع رفع والاسد محذوفا بالاضافة مغني  
 (قوله استعمالا حين) وهما حجتان في شأبه الحرف في القفا وأصل  
 المعنى كما قاله ابن الحاجب وغيره ونقل أبو حيان عن بعض أشباهه انهما معربان  
 كذا في الهمع والقول باعراب عن الاسمية مع التزام سكوتها لا يظهر له وجه وفي  
 الهمع عن ابن الطراوة والقارسي والشاويين ان على اسم دائم معرب واستعملت  
 على فعلا ماضيا تقول علا بعلو علو على على علا ~~ص~~ يبقى يبقى فقام ولم يتعرض له  
 لشهرته ولان علا القطية ليس رسمها كرس على الحرفية لانها ترسم بالالف لان  
 أصلها علو بخلاف الحرفية تقسم بالياء ومقتضى هذا ان على الاسمية ترسم بالياء  
 وهو انما يظهر اذا كانت من على يعني اما اذا كانت من علا بعلو فكانت بالالف  
 لانها حجتان واولية لكن يكفي في نكتة ذكر على الاسمية دون القطية موافقة  
 الاسمية الحرفية لنظا ورسمها على أحد الوجهين بخلاف القطية فانها لا توافق  
 الحرفية وساق وجه اصلا فاعرفه ولم يتعرض للمسئف لاني مع انها جاءت اسما  
 بمعنى المنتهى ولعل ذلك لقلته وجاءت منونة بمعنى النعمة (قوله من اجل ذا  
 عليها من دخلا) استنباه على استعمالهما اسمين لا تقيد ولذا اخس من لانها  
 المجموع دخولها عليها ~~ص~~ شرا وسمع بز عن على نادوا فعلم ان اسميتها لا تقيد  
 بدخول من نعم تعين اسميتها بدخولها وكذا بدخول غيرها من حروف الجر فاذا  
 قلت زيد على السطح وسرت عن البلد احتملا الاسمية والحرفية وعند دخول من  
 تعين اسميتها (قوله دريثة) هجزة بعد تنصبة ساكنة معقول بان لا يرى وهي  
 الحلقة التي يتعلم عليها الرمي والطنن قاله الصفي والمصرح وفي شرح شواهد المعنى  
 السبوطي جواز ابدال الهمزة (قوله غدت) أي سارت القطاة من عليه أي  
 القرص والظلم بكسر الظاء المتألف وسكون الميم بعدها هجزة ممددة صبرها عن الماء  
 وتصلت بفتح القوفية وكسر المهدلة أي تصوت احشاؤها من العطش وقوله وعن  
 قبض حلف على قول من عليه والقبض بفتح القاف وسكون التنصبة بعدها ضاد  
 مضممة قال الدماميني القشر الاعلى من البيض وزيرا بين مجتنبين ~~ص~~ كسورة  
 اولها وما تفتح كما قاله السبوطي أرض غليظة مجهول بفتح الميم على قاعدة اسم  
 المكان من مغل أي محل للجل السار ووجهه قال في التصريح قسلا عن ابن  
 السبد وهو مجرور باضافة زرا ماله ولا يجوز ان يكون نقلا عن ابن عند البصريين ام  
 وان يجبه لهدلا (قوله ومذق منذ) وكسر ميمهما لثقة همع (قوله استعمالا حين  
 وحرفين) قال الساطي قد يخلل ان الاسمية والحرفية كما في ما رأيت ممد أو منذ

(وكذا عن وعلى) استعمالا حين الاول  
 بمعنى جانب والثاني بمعنى فوق (من اجل ذا  
 عليها من دخلا) في قوله  
 ولقد ارايت للرماح دريثة  
 من عن يعني تارة وامامى

وقوله  
 غدت من عليه بعد وان ظمورا  
 غدت من عليه بعد وان ظمورا  
 قبل تحذف زيرا مجهول  
 (ومذق منذ) يستعملان أيضا حين وحرفين  
 فهما اسمان حيث وصفا اسمهما مفردا

أن الله خلقه بفتح الهمزة اما ان كسرت فالاجمة متعينة (قوله كما اذا اوليا الفعل)  
 جعل الشارح قول المصنف الفعل مثالا لا قدرا والمراد الفعل الماضي فلا يجوز  
 يقوم لأن عامله ما يكون الا ما ضاع فلا يتجمع مع المستقبل ولم يجزوه على حكاية  
 الحال فلا يتجمع مجازان تأويل المفسر بالمصدر لانه مضاف اليه واستعماله  
 في الماضي نقله يس عن ابن هشام وبقى جواز ذلك عندهم جواز اجتماع مجازين  
 في الكلمة فتقدير (قوله فالاول) أي ما اذا رفعنا اسم المقدرا (قوله وهما  
 حينئذ مبتدآن) أي حين اذ رفعنا ما بعدهما وما عا في الاستدعاء بهما لانهما معرفتان  
 لنظام معنى أو معنى فقط على اختلاف اذ معناه هما امد انقطاع الرؤية واول امد  
 انقطاع الرؤية وأورد على ابتدائهما انه لا جازيومان مذكور كما جازيومان  
 امد ذلك وأوجب بانتهما أجزوعا رافعين يجرهما تافضين في انهما لا يدخلان  
 الا على اسم الزمان أفاد بعض ذلك سم وبضه القاموس (قوله والتقدير  
 امد الخ) فيه لقب وتشر مرتب ومثل المحدث وكافي المفسر الحاضر نحو مذكور  
 بناء على تجويز بعض العرب رفعهما الحاضر كما هو القهوه من قول الشارح الا في  
 اكراه العرب على وجوب جزمها الحاضر (قوله واول انقطاع) أي اقل امد  
 انقطاع فوافق قول المفتي وان كان أي الزمان ما مضى فقصها اقل المدة فاقصر  
 البعض على الاعتراض بان ظاهر كلام الشارح يحاط بما في المفتي تقصير (قوله  
 وقد أشعر الخ) أي لأن المبتدأ هو الرفع للتعريف غير عكس على الاختار (قوله  
 وقيل بالعكس) قال في التصريح وهو مذهب الاخفش وأبي اسحاق الزجاج  
 وأبي القاسم الزجاجي ومعناهما بين وبين مضافين فحق ما قبله مذكوران بين وبين  
 لقائه يومان اه قال ابن الحارث وهذا القول وهم لأن المعنى واللفظ بأياه  
 اما الاول فلان تعبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك غير محقق على هذا الاعراب  
 واما الثاني فلان يومان نكرة لا موصوف لها وليس الطرف الواقع خبرا ظرفا للمبتدأ  
 حتى يكون تقديمه موصوفا اذ لو كان ظرفا لكان زائدا عليه وهو متاف للمراد  
 اذ المراد انه هو اه وانا أقول في كل من توجيهه للاول وتوجيهه للثاني نظر اما النظر  
 في توجيهه للاول فلان هذا التركيب على هذا الاعراب وان لم يقد أن جميع المدة  
 يومان باعتبار أصل اللفظ لأن كينونة اليمين منه وبين لقائه لاستغنى كينونة  
 غيرها أيضا لكن يفيد باعتبار العرف اذ لا يقال مثلي وبين لقائه يومان عرفا  
 الا اذا لم يكن الا يومان فقط واما النظر في توجيهه للثاني فبفتح قوله يومان نكرة  
 لا موصوف لها بل الموصوف موجود وهو تقديم الطرف المختص وتعليقه عدم كون

(او اوليا) جملة كما اذا اوليا (الفعل) مع  
 فاعله وهو الغالب ولهذا اقتصر على ذكره  
 أو المبتدأ مع خبره فالاول نحو ما رأته مذ  
 يومان أو مند يوم الجمعة وهما حينئذ مبتدآن  
 وما بعدهما خبر والتقدير امد انقطاع الرؤية  
 يومان وأول انقطاع الرؤية يوم الجمعة وقد  
 أشعر بذلك قوله حيث رفعها وقيل بالعكس

تقديمه مسوغا بان الطرف المجعول خيرا ليس نظرا للمبتدا اذ لو كان نظرا الى الخ  
مردود لطلان الملازمة اذ لا يجب كون طرف الشيء زائدا عليه بل يجوز كونه  
مساويا له دليل صحة تحقق يوم الخميس صوم وبين طلوع القمر وطلوع الشمس وقت  
صلاة الصبح ولست شرعى كيف يحكم على اعراب هؤلاء الجماعة بالوجه من ان  
التركيب العربيه كالتال الثاني الجمع على اعرابه بهذا الاعراب اذ معنى مذومان  
على كلامهم بين وبين لقائه ومان أى كائن بين وبين لقائه ومان فهو كالتال الثاني  
فوجب ان يكون الحكم فيه كالحكم فى المثال الثاني وقد علم من هذا التحقيق  
ان جعلهم مذومين خبرين على التسامع الثاني فى اعراب يجوز يدق الدار يقولهم  
زيد مبتدا وفى الدار خبر وان الخبر فى الحقيقة متعلق بمذومند على هذا القول بين وبين  
المتعلق بكرة وحتم لا يرد ما قبل اذا كان معنى مذومند على هذا القول بين وبين  
مضافين الى المعرفة كأنهم مرتين فهما الحقتان بالمستدقة بقدر ما قلناه بملصقاته  
متين قال الدماصين واعترض على جعل مذومند خبرا بان المعنى عليه كما قلناه بين  
وبين لقائه ومان وبين زمانية متناقضة يكون الشيء نظرا لنفسه والجواب ان هذا  
يرد على قولك بين وبين لقائه ومان وهو باثرهما كل جواب عن هذا فهو جواب عن  
ذلك اه وقد أسلفنا فى اول باب المفعول فيه ما يؤخذ منه الجواب باقره (قوله  
والعنى بين الخ) أو رد عليه عدم اطراده لانه لا يأتى فى نحو قولك يوم الاحد  
ما رأيت مذوم الجماعة الا ان يجعل على حذف العاطف والمعطوف أى بين وبين  
رويته يوم الجمعة وما بعده الى الآن وفيه تكلف (قوله وقيل نظران الخ) على  
هذا القول يكون التركيب كلاما واحدا مستغلا على جملتين بخلافه على الاثرين  
فكلامان ثانيا وما وه مذوم كذا مستأنف لاستئنافا ثانيا كما فى الدماصين (قوله  
مذكان) أى وقت وجد (قوله أو مذمضى ومان) فيه انما اذا قدرنا كان  
أو مضى كان مفادا للسلام اتفاقا للرؤية وقت وجود اليومين ومضيهما فصدق  
بالرؤية قبل علمهما والتصور اتفاقا للرؤية قبل علمهما الا ان يقدم مضاف  
ويلاحظ استمرار الاتفاق الى ان التكلم والتقدير وقت وجود أول اليومين ومضيه  
أى واستمر الاتفاق الى الآن فنقتل (قوله والثاني) أى ما اذا اولنا الجملة  
الاسمية أو القطعية (قوله باق) أى ناهى الحزم أو عشرين حسنة على الخلاف  
يقال أيقع الغلام فهو باق ولا يزال موقف وان كان هو القياس (قوله وقيل الى  
زمن مضاف الى الجملة) انظر ما الداعي لتقدير الزمن على هذا القول مع كونهما  
نظرين (قوله وقيل مبتدآن) هذا القول مقابل المشهور وليس معطوفا على

والعنى بين وبين الرؤية ومان وقيل نظران  
وما بعده ما على فعل محذوف أى مذ  
أو مضمضى ومان واليه ذهب اسكن  
السكرتين واختاره السهل والتاظم  
فى السهل والثاني (يكت مدحا) وقوله  
ما زال مذمذمت يداه ازاره وقوله  
وما زالت ابني الخ لم يمد آنا باق والمشهور  
انهم حاجتنا نظران مضافان الى الجملة  
وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل  
مبتدآن

الحق

قيل

فحب تقدير زمان مضاف الى الجمله يكون هو  
الخبر (وان يجرأ) فهما حرفا جر ثم ان كان  
ذلك (في مضى فمكن هما) في المضى فهو  
ما رواه به مذوموم الجمعة ومذوموم الجمعة أى من  
يوم الجمعة (وفى الحضور معنى في استين) هما  
نحو ما رواه به مذومومنا ومذومومنا أى في يومنا  
هذا مع العرقه كآراءيت فان كان الجرور هما  
نكرة كآباءى من والى معا كآلى المعدود نحو  
ما رواه به مذومومين وكونهما اذا جزا  
حرف جر هو ما ذهب اليه الاكثرون وقيل  
هما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما  
(تبيينها) الاول اكثر العرب على وجوب  
جرهما الباسر وعلى ترجيح جزمئذ لقامه  
على رفعه كقوله وربع عفت آثاره منذ ازمان  
وعلى ترجيح رفعه مذهب الماضى على جزمئذ  
القليل فيما قوه

لن الديار بقية الخبر

اقوين مذبح ومذهر  
الثانى أصل مذم بذيل رجوعهم الى ضم  
الذال من مذم ملاقاة الساكن نحو مذ  
اليوم ولولان الاصل الضم لكسروا ولان  
بعضهم يقول مذمن طوبى ليقض مع عدم  
الساكن وقال ابن ملكون هما اعلان لانه  
لا يتصرف في الحرف وشبهه ويرد تخفيفهم  
ان وكان ولكن ورب وقال المالى اذا كانت  
مذاهما فاسهل لشد او سغا فهي أصل  
الثالث بنى من الحروف وبه لالتكثير كثيرا  
وللتقليل فلا لا اقول كقوله صلى الله عليه  
وسلم بارب تسمى في الدنيا عارية يوم القيامة

قل الذى قبله شئى (قوله يكون هو الخبر) أى توقف صحة الاخبار عليه حيث  
(قوله فمكن) أى الابتدائية (قوله معنى في استين) أى الطلبى بيان معنى  
في وهو الطريقة والى لا عليه هما (قوله نكرة) أى معدودة اذ لا يجوز مذوموم  
كما تقدم اقول الباب ولا ينافيه ما فى البيت الاق ومذم لانه متعقد فى المعنى  
وهذا يعلم ان الكاف فى قول النشارح كآلى المعدود استقصائية وفى نسخ فان كان  
الجرور هما نكرة معدودا كآباءى من والى معا نحو مذومين وهو واضح (قوله  
نحو ما رواه به مذومومين) فالهنى ما رواه به من ابتداء هذه المدة الى انتهائها  
(قوله وربع عفت آثاره) أى ومنزل اندرست علاماته وقوله منذ ازمان قال سم  
لعل هذا من العدد فتكون بعضى من والى هما (قوله بقية الخبر) القنة بضم  
القاف وتشديد النون على الجبل والمراد بالجر بكسر الميم بجر نود واقرين أى  
خلون حال من الديار بتقدير قد وانجى بالكسر السنون (قوله رجوعهم الى  
ضم الذال) أى على الاشهر واء كسرها عند ملاقات الساكن لا يقال يحتمل ان  
الضم لكراهة الكسر بعد النعم لا تقول هذا بالكسر عارض مثل قم الجبل  
فلا يكره ثم قد يقال الضم التباع للميم لا رجوع الى الاصل (قوله ولان بعضهم  
يقول مذهب) قد يقال الضم التباع (قوله ملكون) قال شيخنا السيد بن  
الميم وسكون اللام وضم الكاف (قوله فى الحرف وشبهه) قال النشارح عند  
قول المصنف حرف وشبهه من الصرف يرى ما فيه المراد بشبه الحرف الابعاء  
المنبغى للافعال الجامدة وذلك معنى وليس ونحوهما فانما تشبه الحرف فى الجود  
اه (قوله ويرد تخفيفهم انج) وهذا التخفيف تصرف جرى فى الحرف  
شذوذا كما سبذ كره النشارح فى اقول باب التصريف فليكن تخفيفهم من ذمن هذا  
التقبل (قوله المالى) نقل شيخنا البهائم فتح اللام (قوله بنى من الحروف  
رب) أى بنى من معانى الحروف ومعنى رب واما انصرف فقد ذكرها المصنف  
ولعل المصنف لم يذكر معناها لانه من اختلاف تقبل التكثير وانما وقيل العكس  
دائما وعزى الى الاكثرين وقيل التكثير كثيرا والتقليل قليلا وقيل العكس  
(قوله بارب تسمى) أى تسمى يقال كسى بكسر السين يكسى بفتحها فهو  
كاس والتسمية اوردتها المادى مخدوف فى الدنيا ظرف لغو متعلق بكلمة  
وعارية تخبر بالبند الذى هو كاسه هذا هو الظاهر المتبهم وقول البعض كلمة  
متداوى الدنيا صفته وعارية خبره أو الظرف خبر وعارية خبره خبر وصلى  
برجيه اما الاول فلان جعل فى الدنيا ظرفا مستقرا صفة كلمة غير صريح

في كون اكتسابها في الدنيا الذي هو المراد وما الثاني فلان المقصود من الحديث  
الاخبار عن الكسبة في الدنيا باعتبار يوم القيامة لا الاخبار عن الكسبة  
بانها في الدنيا كما لا يخفى على أحد ويجوز البعض في عارية الجزمفة لكسبة على  
الفظ والرفع صفة لها على المحل والتصب على الحال المستترة من الضمير في كسبة  
والضمير على الثلاثة محذوف أي ثابتة وفي الآخر نظر لان صاحب الحال لا يقدر  
العرى فكيف تصح كون عارية حال مستترة الا ان يجعل المعنى مقدرا عرياً بزنة  
المفعول لا مقدرة عرياً بزنة الفاعل وانما كانت رب في الحديث للتكثير لانه  
مستوفى للتخريف والتقليل لا يتناسبه وكذلك قول بعض العرب (قوله يارب  
صاحته الخ) استدله الكسائي على اعمال اسم الفاعل ماضياً اذ لو لم يكن عاملاً  
التصب في ضمير رمضان لكانت اضافته اليه محضة لانها اضافة وصف الى غير  
معمولة فتفيد التبرع مع ان رب لا يتجزأ المعرفة وقد يجب بانه حكاية حال ماضية  
يلفظ حكايتها قبل مضياً فاسم الفاعل غير ماضٍ تنزيلاً وقوله لن يصومه ولن يقومه  
عبر بلن الاستقبالية لان المراد لن يجوز ثواب صيامه وقيامه يوم القيامة اولن  
يعيش الى صيام مثله وقيامه (قوله الارب مولود وليس له أب) هو عيسى عليه  
الصلاة والسلام وقوله وذى ولد الخ هو آدم عليه الصلاة والسلام وضمير لم يلد  
الى ذى ولد وأصله لم يلد بكسر اللام وسكون الهمزة فكنت اللام تشبهاً بباء كنف  
خالتى ما كان فركب الهمزة بالفتح افعالاً أو بالضم افعالاً كذا في التصريح  
وغيره وعندى انه يجوز التصريح بالكسر على الأصل في التضمن من التقاء الساكنين  
(قوله لم يبق الخ) نقل في الهمع ان ما تكف به الباء ومن يدخلان حينئذ  
على الفعل (قوله نحو مما خطاها الخ) خطاها هم مجرورة بكسرة مقدرة  
بدليل ظهورها في القراءة الثانية خطاهاهم ولو مثل بها الكان أظهر ولا يقدح  
في هذا المثال ما بعده احتمال ما لا يجتمع معنى شيء فيكون ما بعده لا لان المثال  
يكفه الاحتمال (قوله وزيد بعد رب الخ) قد يفرق بين رب والكاف وبين  
الثلاثة فلهما ما ان اختصاصاً بالاسماء أقوى بلزها كل اسم بخلاف رب والكاف  
فانهما انما يميزان بعض الاسماء قلصنهما بمبدأ كذا في العمل بخلافهما  
(قوله فكف) انكر أبو حيان كفاً الكاف بما وأول ما يؤهم ذلك يجعل  
ما مصدرية متبكية مع الجملة بعد ما مصدر بناء على جواز وصلها بالاسمية هه  
(قوله ربما الجامل المزبل) الجامل بالميم التصريح من الابل والمزبل بالموحدة  
المعدلة لقبية والناسج بين مهملة وجيمين انليل الحياض والمهار بكسر الميم جمع مهر

وقول بعض العرب ضد انشاء وتضامن  
يارب صاحته لن يصومه وطاقته لن يقومه  
والثاني كتوبه  
الارب مولود وليس له أب  
وذى ولد لم يلد له أبوان اه  
(وبعد من وعن وباء زيدا)  
فلم يبق عن عمل قد على  
لعدم ازالته الاختصاص نحو مما خطاها هم  
أعرقوا عاتل فجارجه من افه (وزيد بعد رب  
والكاف فكف) عن الجوز غالباً لو حثت  
يذلان على الجبل كتوبه  
وجمال الجامل المزبل فيهم  
ونحتاج بينهن المهار



بنيها وهو ولد الفرس والاثني مائة توفهم خبر الجامل وحذف خبر عناجيج لعله من  
 خبر الجامل (قوله كالخبطات) جماعة من تميم موصى بذلك لانه ناس بالبادية  
 فكسروا وتختين وهو الحادث بن مالك بن عمرو بن ميسرة ذلك لانه ناس بالبادية  
 يسمى الذرق وهو الخندق وقيل فانتج عنه وانتفاخ البطن من اكله يسمى الخبط  
 بتختين والمختنج بطنه منه يسمى الخبط بفتح فكسر فلهذا لقب بذلك من القماموس  
 والعبي وبهذا يعلم ما في كلام البعض من الخبطا (قوله بين بصري) أي بين  
 سبها فاحصل التعبد الذي تقتضيه بين وهي من أرض الشام وقوله وطعنة نجلاء  
 أي واسعة عطف على ضربة (قوله وتصرمولانا) لعل المراد به مولى الموالاة  
 وقوله يجرم عليه وجارم من الجرم بضم الجيم وهو الذنب أي مذنب عليه ومذنب  
 وروى منطوق عليه ونظام (قوله الغالب على رب المكشوفة بما) مثلها غير  
 المكشوفة فان الغالب في العمل بعدها كونه فعلا ماضيا كافي المضي وقال في الجمع  
 والاصح ان رب متعلق بالعمل الذي يكون خبر المجرورها أو عاملا في موضعه  
 أو مفسر له ويجب كونه أي العمل الذي تتلوه وب ماضيا معني قاله المبرد  
 والقارسي وابن عصفور وقال أبو حيان انه المشهور عند الاكرين وقيل يأتي جالا  
 أيضا قاله ابن السراج قيل و يأتي مستقبلا أيضا قاله ابن مالك اجمع حذف  
 وترجيحه متعلق برب سيجري الشارح على خلافه وقوله أو مفسر له فيه نظرا لظاهر  
 ان تعلقه في صورة الاستيغال بالعمل المحذوف لا يلائم كونه المفسره (قوله  
 على فعل ماض) أي حقيقة لا تنزيلا لان دخولها على الماضي تنزيلا من جهة  
 المقابل لغالبا كما صنع الشارح (قوله رعبا وفت في علم) أي نزلت على جبل  
 (قوله نزل منزله الخ) حاصل ما أنشأه والشارح ان ودة مستقبل حقيقة  
 لانه في يوم القامة لكن لما كان معلوما به تعالى نزل منزلة الماضي بجميع التحقق  
 في كل واعلم ان عبارة الشارح هي عبارة التوضيح بعينها فزعم البعض انه لم يعد  
 بعد التنزيل في التوضيح باطل ونفقه عن التوضيح عبارة لسبب عبارة تقول فاضع  
 ولا حول ولا قوة الا بالله (قوله حتى قال القارسي) غاية لقوله ونذر (قوله والجلة  
 صنة ما) وفيهم متعلق بحال محذوفة أي رب شيء هو الجامل المؤيل كما نفاهم وانما  
 قدر القارسي شيئا محذوفا ولم يجعل الجلة على جالها صفة لما حصل الربط بين الصفة  
 والموصوف تصريح (قوله أي رب شيء الخ) وعلى هذا تكتب ما موصولة من رب  
 بخلاف ما لكانت فانها تكتب موصولة (قوله بعد بل والفاء) قبل وبعد ثم جمع  
 (قوله بل التبعاج) بكسر القاء جمع فيج وهو الطريق الواسع والقتم تختين

وكقوله  
 ككالمخاطات شري في غيم (وقوله عليه السلام)

وجز لم يكف (قوله)  
 رجاء ضربة بسيف مقبل  
 بين بصري وطعنة نجلاء

وكقوله  
 وتصرمولانا ونعلم انه  
 كالتاس مجرم عليه وجارم

(تفسيره) الغالب على رب المكشوفة بما  
 ان تدخل على فعل ماض كقوله

رعبا وفت في علم وقد تدخل على مضارع  
 نزل منزله لتحق وقوعه نحو رعبا وفت في علم

كروا ويدخلوها على الجملة الاسمية  
 كقوله رعبا الجامل المؤيل فمع حتى قال

القارسي يجب ان تقدم ما سماه مجرورا بمعنى  
 شيء والجامل خبر الضمير المحذوف والجلة

صفة ما أي رب شيء هو الجامل المؤيل  
 (وحذف رب) لفظا (لخر) منوية (بعد

بل والفاء) لكن على قوله كقوله  
 بل يلدمل التبعاج قسه

لا يشتري كقوله وجهره

وقوله بل يلدئى معدواضباب وكقوله تلك حبل قد طرقت ومرشح وقوله غور قد لهن من غين (وبعد الواو شاع  
 ذا العمل) بكثرة كقوله

١٢٢

وليل كوج البصر ارضى مدوله (فهيها)  
 الاول قد يميز بها محذوفة بدون هذه  
 الاحرف كقوله

وسم دار وقت في طله

كدت اقضى الحياه من جلله  
 وهو نادر وقال في التسهيل تجزى ب محذوفة  
 بعد الفاء كثيرا بعد الواو اكثر وبصديل  
 قليلا ومع التيز داخل ومراده بالكثرة مع  
 الفاء الكثرة النسبة أى كثيرا بالنسبة  
 الى بل الثاني قال في التسهيل وليس الجزر  
 ناقصا بل باتفاق وحكى ابن صفور أيضا  
 الاتفاق لكن في الارشاف وزعم بعض  
 النحويين ان الجزر هو الفاء وبل لتأنيدهما  
 مناب وب واما الواو فذهب الكوفيون  
 والميزاني الى ان الجزرها والصحيح ان الجزر ب  
 المنعرة وهو مذهب البصريين (وقد يميز

يسوى رب) من المحرووف (هى حذف)  
 وهذا بعضه غير مطرد يقتصر فيه على  
 السماع وذلك كقول رؤبة وقد قل له كف  
 أصبحت قال خرفا فكأنه التقدير على خبر

وقوله أشارت كلب بالاكف الاصابع

وقوله حتى تبخ فارفق الاعلام أى الى

كلب والى الاعلام (وبعضه يرى مطردا)

وذلك في ثلاثة عشر موضعا الاول لفظ

الجلالة في القسم دون عوض فحواؤه لا فطن

الثاني بعد كم الاستهانة اذا دخل عليها

حرف جزى نحو بك درهم اشترت أى من

درهم خلا فالجزى على تقديره الجزى بالاضافة

كأياتى في بابها الثالث في جواب ما تضمن

مثل المحذوف نحو زيد في جواب من مررت

الرابع في المطفوف على ما تضمن مثل المحذوف

والتم بفتح فسكون والفتام كصاحب القبار وقوله لا يشترى كانه وجههم أى  
 وجههم محذوف بباء القب للضرورة والمراد به البسط المتسوية الى وجههم بفتح الجيم  
 قرية بفارس وقيل الجهم البساط من الشعر والجمع جهارم وجواب رب قطعت  
 في بيت بعد من شرح شواهد المغنى للسيوطى (قوله ذى صعد) بنتين جمع  
 صعد بفتح الصاد العقبة واضباب جمع ضب وهو الحيوان المعروف بالباء الواو  
 روى فى هذا البيت يجب اسكانها كما لا يخفى على من له المام بفتح العروض (قوله  
 تلك حبل) خص الحبل والموضع بالذ كر لانها ازيد التساوى فى الرجال وقوله  
 قد طرقت أى أتيتها ليللا (قوله خور) جمع خوراء وهى شديدة سواد العين مع  
 شدة ياضها وعين جمع عينا وهى الواسعة العين (قوله دليل كوج البحر) أى  
 فى كثافته وظلته والسدول المتور والانتلا الاختيار (قوله رسم دار) أى  
 رسم دار ورسم الدار ما كان من آثارها لا مقاما للارض كالزمار والطلل  
 ما يخص من آثارها كالوتد والامنا فى وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الاولى أى  
 من أجله أو من عظم شأنه لأن الجلل يطلق بمعنى أجل وعظم وحسب واما جمل  
 بالبناء على السكون فحرف بمعنى نعم من المغنى وشرح شواهد للسيوطى (قوله  
 وهو نادر) أى جدا لا يميل عليه ما بعده (قوله كثيرا بالنسبة الى بل) أى  
 وان كان قليلا بالنسبة الى الواو فلا تنافي قول الناحر سابقا لكونه على قلة (قوله  
 لىكن فى الارشاف الخ) يجب بأن المصنف وابن صفور لم يعتد بالتحالف  
 لتدوذه مخيا للاتفاق (قوله والصحيح ان الجزر المنعرة) لانه لم يعتد الجزر  
 بيل والفاء أملا ولا بالواو الا فى القسم (قوله وهذا) أى الجزر يسوى رب رؤبة  
 المحذف (قوله كقول رؤبة) يضم الراء وسكون الهجمة ابن الجراح بن رؤبة  
 كان من فصحاء العرب (قوله التقدير على خبر) أى او بضم كافى التصريح  
 (قوله حتى تبخ) أى تكبر والاعلام الجبال (قوله وذلك) أى البعض الذى  
 يرى مطردا من الجزر يسوى رب لى المحذف (قوله دون عوض) أى من حرف  
 القسم المحذوف وقد بذلك ليكون من الجزر بالمحذوف اتفاقا لانه مع العوض قبل  
 هو الجار كما رز ذلك (قوله فى جواب ما) أى سؤال تضمن مثل المحذوف أى  
 اشغل على حرف مثل الحرف المحذوف (قوله بحرف متصل) متعلق بالمطفوف  
 وليس الجزر بالخطف على خلقكم حتى يقال الجزر بى المذكورة لا المحذوفة لما يلزم  
 عليه من الخطف على معمولي عاملين محققين وهو ممنوع على الاصح المعمولان  
 خلقى وايات والعالمان فى الابداء فعلى ما ذكره الناحر يكون العطف من

بحرف متصل فنحو فى خلقكم وما يمت من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار أى وفى اختلاف الليل عطف

بقوله اخلق بدي الصبر ان يحتمل بجاحته \* وقدمن القرع للابواب ان يلجا اى وضمن الخامس فى المخطوطة عليه بحرف  
مفضل بلا كونه

١٢٣

ما يحب جلد ان يجبره ولا حبيب رافة فيجبر  
الساحس فى المخطوف عليه بحرف مفضل  
بلا كونه

مضى عذمت بما ولو قسمة منا

كفتم ولم تحنوا هو انا ولا وهنا

السابع فى القرون بالهزة بعد ما تضمن مثل

المحذوف نحو ازيد من عمرو واستفها ما لم قال

مررت بزيد الثامن فى القرون بهلا بعده

نحو هلاذ شارلن قال جئت بدهم التاسع

فى القرون بان بعده نحو امر يا هم افضل

ان زيد وان عمرو وجعل سيبويه اخبار هذه

الباء بعد ان اسهل من اخبار رب بعد الواو

فعل بذاك المطراده العاشر فى القرون بقاء

الجزء بعده حكى ونسب مررت برجل صالح

الاصح فطالع اى الامر بر صالح فقد

مررت بطالع والذى حكاه سيبويه بالاصح

فطالع والاصح فطالع والذى حكاه سيبويه بالاصح

فطالع والاصح فطالع والذى حكاه سيبويه بالاصح

فطالع والاصح فطالع والذى حكاه سيبويه بالاصح

فطالع والاصح فطالع والذى حكاه سيبويه بالاصح

فطالع والاصح فطالع والذى حكاه سيبويه بالاصح

فطالع والاصح فطالع والذى حكاه سيبويه بالاصح

فطالع والاصح فطالع والذى حكاه سيبويه بالاصح

فطالع والاصح فطالع والذى حكاه سيبويه بالاصح

فطالع والاصح فطالع والذى حكاه سيبويه بالاصح

فطالع والاصح فطالع والذى حكاه سيبويه بالاصح

فطالع والاصح فطالع والذى حكاه سيبويه بالاصح

فطالع والاصح فطالع والذى حكاه سيبويه بالاصح

فطالع والاصح فطالع والذى حكاه سيبويه بالاصح

فطالع والاصح فطالع والذى حكاه سيبويه بالاصح

فطالع والاصح فطالع والذى حكاه سيبويه بالاصح

فطالع والاصح فطالع والذى حكاه سيبويه بالاصح

فطالع والاصح فطالع والذى حكاه سيبويه بالاصح

فطالع والاصح فطالع والذى حكاه سيبويه بالاصح

فطالع والاصح فطالع والذى حكاه سيبويه بالاصح

فطالع والاصح فطالع والذى حكاه سيبويه بالاصح

عطف الجمل (قوله ان يحتمل) قال فى القاموس المخطوطة بالضم والكسر والخطة  
كعدة الممكنة والخظم من الرزق والجمع خطأ وسخطا وحلى كل واحد من الزوجين  
عند صاحبه كرشى واحتلى وهى خلية كفتية اه ولم اجد فيه ولا فى غيره حتملى  
ستعد بالباء فاعله على تضمن معنى ظفروا وتم مثلا وقوله ومدمن اى مديم والولوح  
الدخول (قوله اى ومدمن) ولولم يقدرا بالباء ازم العطف على معمولى عاملين  
مختلفين المعمولان ذى وان يحتملى والعاملان الباء واخلى لكن قد يشال ان يحتملى  
يدل اشغال من ذى الصبر فالعامل واحد هو الباء الا ان يقال العامل فى البدل  
بما امرى مقدرة على ما راجه اكثر التأتئين فالحذور موجود (قوله فى المخطوف  
عليه) اى على ما تضمن مثل المحذوف (قوله ما يحب جلد ان يجبر) اى قوة  
للهجر والشاهد فى قوله ولا يجب وقوة فيصير بالنصب على اخبار ان (قوله  
ولو قسمة) اى ولو بقسمة اى ولو عذمت خفة وعدم حمة كون الجزأنا بالعطف على نا  
لان لو لا تدخل الاعلى الجمل دون القرد والغالب فى مثل هذا النصب كقولهم  
اتنى بداية ولو جاردا كافى الهمع (قوله بعده) اى بعد ما تضمن مثل المحذوف  
وكذا الضمير فى نظاره الاسمية (قوله اسهل من اخبار رب الخ) اى فيكون  
عملها محذوفة بعد ان اكثر عما ذكر وجهه كافى ذكر بان ان محضة بالانصال وهى  
قوية الطلب للبار (قوله مررت برجل صالح) اى فى اعتقاده وقوله الاصح  
اى فى نفس الامر صالح اى فى نفس الامر فلا تنافى وليس لفظ صالح الاول  
فى عبارة المرادى والامر عطفها ظاهر (قوله الاصح فطالع) الشاهد فى فطالع  
واما جز صالح فى الموضوع التاسع لانه لم يقيد فيه القرون بان بالكثر او لا بعدم  
الفصل اخذ شيئا (قوله اى الامر بر صالح فقدم مررت بطالع) قال فى التصريح  
هذا تقدير ابن مالك وقد عده سيبويه ان لا اكن مررت بر صالح فطالع قيل وتقدر  
سبويه هو الصواب لانك اذا قلت ان الامر بر صالح فطالع فطالع فطالع فطالع  
لان الامر بمعناه ان الامر بر صالح فطالع فطالع فطالع فطالع فطالع فطالع  
فما يستقبل موصوفا بصحى مررت بر صالح فطالع فطالع فطالع فطالع فطالع  
فلخصا ويكن جل تقدير ابن مالك على هذا بان يجعل معنى ان الامر بر لا اكن  
مررت (قوله على مذهب اليه الخليل والكسائى) اى من ان ان وصلتها  
او ان وصلتها فى موضع جز بالحرف المقدرا على مذهب اليه سبويه فوضعها  
نصب بنزع الخافض (قوله الصالح لدخول الجار) اى بان يكون اسمها متض  
فيه (قوله ولم يميزه جماعة من النحاة) واما الجزأنا بالجاء فغرض هذا بحرف

مدرك ولم يميزه جماعة من النحاة

ومنه قوله

أحقق أباد الله أن لست ماعدا

ولا عابدا الا على رقيب

ولا سالك وحدى ولا فى جماعة

من الناس الا قبل أنت مررب

وقوله

مشائيم ليسوا مصلحين عشرة

ولا ناعب الا يسين غرابها

وقوله

وما زوت لى ان تكون حبيبة

الى ولا دين بها انا طالبه

(تنبية) لا يجوز الفصل بين حرف الجزر

ومجروره فى الاختيار وقد فصل بينهما

فى الاضطرار بطرف أو مجرور كقوله

ان عمر الاخيرة اليوم عمرو وقوله

وليس الى منها التزول سبل ونذر الفصل

ينها فى النسبة بالقسم نحو اشترته بوافه

درهم (خاتمة) يجب ان يكون الجار

والطرف متعلق وهو فصل أو ما يشبهه أو

مؤول بما يشبهه أو ما يشير الى معناه نحو

أفتمت عليهم غير المقصود عليهم وهو الله

فى السموات وفى الارض أى وهو المسيح هذا

الاسم ما أنت بنعمة ربك بمنحون أى استنى

ذلك بنعمة ربك فان لم يكن شئ من هذه

الاربعة موجودا فى اللفظ قدوالكون

المطلق متعلقا كما تقدم فى النظم والصلة

ويستثنى من ذلك خمسة أحرف الاول الزائد

كالياء ومن فى نحو كنى بالله شهيدا هل من

خالق غيره الله

خرب قائمته جمهور البصريين والكوفيين فى نعت وقصيد زاد بعضهم وعطف  
ورده أو حيان بأنه ضعيف لأنه تابع وأصطع بمثلا فهما واما الألية فتفى المسح على  
انقلب على قول وزاد ابن هشام عطف البيان فاسا وسأنى بيطه فى أول النعت  
(قوله مررب) يفتح الميم اسم مغفول (قوله مشائيم) جمع مشتموم وناعب  
بالعين المهملة أى صامخ وباه ضربه وتقع كفى المصباح والبيان البعد وقوله غرابها  
أى غراب تلك المشائيم (قوله وما زوت لى الخ) يفتى امقاط هذا البيت  
اذ ليس فيه ليس ولا ما للعامة عملها بل الجز فيه ليس من جز التوهم أصلا  
بل الجز فيه بسبب العطف على ان تكون لان محله جز باللام المقدرة على  
ما ذهب اليه الخليل والكسائى ثم هو من جز التوهم على المذهب الاخر  
فيمكن انه مراد الشارح ويكون قوله سابقا ومنه قوله الخ أى من الجز على  
التوهم أعم من ان يكون بعد ليس وما والاى قننه (قوله يجب ان يكون الجار  
والطرف متعلق) أى لان الحرف موضوع لا يصل معنى الفعل الى الاسم  
وانظر لا بد له من شئ يقع فيه فالوصل معناه والواقع هو المتعلق والتعقيق  
ان ذلك المتعلق انما يصل فى الضرور وانه الذى فى محل نصب بالمتعلق بمعنى انه  
يتخذى نسبة لو كان متعلقا اليه بنفسه متعلق بالمجرور به تعلق عمل وما  
الحرف فلا عمل للمتعلق فيه ونسبة التعلق اليه مسامحة أو مرادهم تعلق  
الايصال لان الحرف وصل معانى الافعال الى الاحياء فعمل ان المحل للمجرور  
فقط هذا اذا لم يتعاضوا عن العامل المحذوف والا حكم على محل  
مجموعهما بما عراب العامل فضا نحو زيد فى الدار أو نصبا نحو خرج زيد بنابه  
أو جزا نحو مروت برجل من الكرام أو فاده الدمايين وغيره (قوله  
أو ما يشبهه) أى فى العمل وهو المشتق والمصدر واسمه وكذا اسم الفعل  
وان لم يذكر غير واحد كالبيض (قوله أو ما اول بما يشبهه) كلمة الخلالة  
فانه مؤول بالمسمى بهذا الاسم أو بالعود (قوله أو ما يشير الى معناه)  
أى معنى الفعل وسأنى التمثيل بما فى قوله تعالى ما أنت بنعمة ربك بمنحون  
وظاهره ان ما هو المتعلق وهو مسمى على جواز التعلق بأحرف المعانى ومذهب  
الجمهور المتع على مذهبهم المتعلق هو الفعل الذى يشير اليه الثانى كفى المعنى  
(قوله نحو أفتمت عليهم الخ) فيه قلب فنتر مررب (قوله أى استنى ذلك)  
أى الكون بمنحونا وهو تفسير لعل ما ليس مراده ان المتعلق الفعل الذى دل  
عليه الثانى واللاتانى آخر كلامه أنه (قوله الاول الزائد) لانه انما أتى به

الثاني لعزل في لغة عقيل لانهم اجتزأ الزائد  
 الا ترى ان مجرورها في موضع رفع بالابتداء  
 بدليل ارتضاع ما بعدها على التجربة الثالث  
 فولاقيين قال لولا لولا ولولا ولولا على قول  
 سيويه ان لولا جارة فانها ايضا جارة لعزل في  
 ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء الرابع  
 رب في محو رب وجعل صالح لقبه وأقبحه  
 لان مجرورها مفعول في الاول ومبتدأ  
 في الثاني ومفعول أيضا على حذف زيدا  
 خبره وتوجد راء التاصيب بعد المجرور لا قبل  
 الجار لان رب لها المصدر من بين حروف  
 الجز وانما دخلت في المثالين لا فائدة التكميل  
 أو التقليل لا لتعديته عامل هذا قول الرمازي  
 وان ظاهره وقال الجمهور فيهما حرف جز  
 معذقان قالوا انها عدت الفعل المذكور  
 نخطا لانه يعتدي بنفسه ولا يتصفاه مفعولة  
 في المثال الثاني وان قالوا عدت محذوفا  
 تقديره حمل أو نحو فضيه تقديره ما لا حاجة  
 اليه ولم يظفهم في وقت الخامس حرف  
 الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفض  
 لمصحب في باب الاستثناء واقعه تعالى أعلم

### (الاضافة)

(فوناني الاعراب) وهي فون التني والمجوع  
 على جمعها بالحقنهما (أوتوني) ظاهرا  
 أو مقدرا (عائض حذف) كتبت يدا  
 أبي لهب فيه فتناحظ وكلفني الصلاة  
 وهذه عشر وزيد (كلورينا) وسفاح  
 القبيح

لأنه كيد لا لرب الفعل بالمفعول لعدم احتياجه اليه في الربط من استنى  
 من الزائد الام المقوية فانه لا مانع من تعلقها بالمعمل المقوي لان زائدتها ليست  
 حصة كاتر عن ابن هشام (قوله بدليل ارتضاع ما بعدها) أي بعد مجرورها  
 ولو قال ما بعده أي بعد المجرور لكان أوضح (قوله لان مجرورها مفعول)  
 أي مفعول فعل يعتدي اليه بنفسه من غير احتياج الى وسط الحرف والا فالمجرور  
 يعرف بتعلق مفعول في المعنى فلا يمتنع التعليل فأخذه سم (قوله لا قبل الجار الخ)  
 أي ولا بين الجار والمجرور لان الفعل لا يقع بعد رب الامكسوفة بما كما مر  
 (قوله لان رب لها المصدر) أي مصدرها فلما خلا في جواز محو زيد ب شجاع  
 ب نفسه كما أخذه الدماميني (قوله وانما دخلت الخ) دفع لما بعده كون  
 مجرورها مفعولا من انها معدية (قوله فان قالوا الخ) وأيضا قلوا كان  
 كما قيلون لم يعطف على مجل مجرورها رضا ونسبا في التصحيح وقد جاء العطف  
 تقول رب رجل وأخاه اكرم فيعملون لها حكم الزائد في الاعراب وان لم تكن  
 زائدة ولا يجوز في التصحيح زيد وأخاه مرث دماصيني (قوله نخطا لانه يعتدي  
 بنفسه) وأجاب سم بأن تعدي الفعل بحسه لا يمنع تعديته بحرف الجز اذا قصد  
 معنى لا يحصل بدون تعديته بذلك الحرف كما هنا فانه لو عدى بنفسه لكان معنى  
 التقليل والتكثير وتغيره أخذت من الدراهم قد عدى الفعل عن لفادة البعض  
 وان كان متعديا بنفسه على ان من الافعال ما يعتدي تارة بنفسه وتارة بحرف الجز  
 نحو نصح وشكر (قوله ولا يتصفاه مفعولة في المثال الثاني) أجاب سم بأن  
 ذلك لا يمنع كونه مفعولا للمثلة كما في زيد اشترته

### \*(الاضافة)\*

هي لغة الاستناد ورفانسة تقديمية بين اعمين فوجب لثانها الجزأ ابدأ قال  
 يس وعينها ما لانها مستتقة من الضف لاستناده الى من ينزل عليه وقال في شرح  
 الجامع يكتفي ب اضافة الشيء الى غيره أدنى ملاسية فهو قوله تعالى عشة أو ضمها  
 لما كانت العشة والنهي طرفي التماس إضافة أحدهما الى الآخر (قوله فون)  
 أي فلق بها ولم ينطق بها كاليك وذوى مال وذوى مال (قوله نلي الاعراب)  
 أي حرف الاعراب (قوله أو مقدرا) وذلك في الاسم المتنوع من الصرف  
 والمانع من ظهوره مشابهة الفعل (قوله عائض حذف) أي زيد اضافته (قوله  
 احذف) أي ان كان فيه ما ذكره والا فلا حذف كما في بدن زيد الآن يقتدره  
 التويز وان كان مبنيا والمحسن الوجه الآن يدعي ان الاضافة قبل دخول

أل قاله زكريا (قوله التي تليها علامة الاعراب) قال البعض تعال المصريح  
 هذا مبني على ان الاعراب متأخر عن آخر الكلمة والاصح انه مقارن له وقد يقال  
 مراده تلو علامة الاعراب الجوف تبعيتها لثبوتها في الاعراب المعروض لا تبعيتها  
 في الوجود القضي فالتبعية رتبة لازمانية وليس كلامه مبني على خلاف الاصح  
 (قوله قد تحذف تاء التانيث) أي جواز افلا يراد على المصنف لان كلامه  
 في الحذف الواجب الكثير وحذف هذه التاء جائز على قوله حيث امن اللبس  
 والاي يجوز حذفها كما في نمره وخمسة ثم هو سمي وقيل قياسي فكذلك النكت  
 ولا يراد على وجوب حذف النون المذكورة قول الشاعر لا يزالون ضارين القباب  
 لم تزل القباب (قوله وقافا لسيوي) أي وبالجمهور ومن ادلتهم اتصال  
 الضمير بالمضاف والضمير انما يصل بصلته (قوله لا بالحرف المتوي) عبارة  
 التصريح بالبحسب الام خلافا للزجاج ولا بالاضافة ولا بحرف مقدر بان عنه  
 المضاف اه وهي تقتضي ان العامل عند الزجاج معنى الام لا الحرف المقدر  
 ويمكن حل عبارة الشاعر على عبارة التصريح (قوله انومعني من) أي  
 الساتية كآفة الاضطراب عن الجاهل أي التي لبيان جنس المضاف ويؤخذ من  
 كلام الشاعر ان يانها مشوب بضمير وهو صحيح وزاد لفظ معنى اشارة الى ان  
 المراد ان الاضافة على ملاحظة المعنى المذكور لان لفظ الحرف مقدر اذ قد لا يصلح  
 الكلام لتقديره واعلم انه يصح في الاضافة التي على معنى من اتباع المضاف اليه  
 للمضاف بدلا أو عطف بيان وصفه على الحال أو التبع فال بس والاسماع أقل  
 الاوجه وفي التي على معنى في نصب المضاف اليه على الطريقة (قوله اذالم يصلح  
 الاذالك) أي بحسب التصديق أو ببيان الطريقة أو الجنس فلا يراد ان التي على  
 معنى من أوفى يصلح أن تكون على معنى لام الاختصاص لان كلام من الطرف  
 والبعض يصلح على معنى لام الاختصاص وقوله لما سوي ذلك أي بأن لم ير ما ذكر  
 وبه يعلم ان مثل حصر المسجد يجوز أن يكون على معنى في ان اريد معنى الطريقة  
 وأن يكون على معنى الام الاختصاص فانه بس (قوله فيما اذا كان) مانكرة  
 موصوفة أو اسم موصول واذا زائدة بالجملة بعد حاصلة أو صلة والعائد محذوف  
 (قوله بعضا) المراد البعض ما بين الجزئي والجزء الخارج بقوله مع صحة الخ  
 وانما عمتا لتلازم استدراك قوله مع صحة الخ فانه سم (قوله مع صحة الخ)  
 فان فقد الشرطان كوجب زيد وحصر المسجد أو الاول فقط كيرم الخليس أو الثاني  
 فقط كيد زيد وليس على معنى من بل هي في هذه الامثلة على معنى لام الملك أو لام

اما النون التي تليها علامة الاعراب فانها  
 لا تحذف نحو بساتين زيد وشياطين الانس  
 (نبيه) قد تحذف تاء التانيث للاضافة عند  
 امن اللبس كقوله  
 واخلفوك عدال امر الذي وعدوا أي عدة  
 الامر وقراءة بعضهم لا عدوا له عدة أي  
 عدته وجعل الفراء منه وهم من بعد عليهم  
 سبيلهم واثام الصلاة بناء على انه لا يقال  
 دون اضافة في الاقامة اقام ولا في القلبة  
 غلب انتهى (واتاني) من المتضامين وهو  
 المضاف اليه (اجرد) بالمضاف وقافا  
 لسيوي لا بالحرف المتوي خلافا للزجاج  
 (وانو) معنى (من او) معنى (في اذالم  
 يصلح) ثم (الاذالك) المعنى فانومعني من  
 فيما اذا كان المضاف بعضا من المضاف اليه  
 مع صحة اطلاق اسمه عليه كتوب خزواته  
 فقة التقدير توب من خزواته من فقة  
 الاتري ان التوب بعض الخمر والخاتم بعض  
 الفضة وانه يقال هذا التوب خزوه الخاتم  
 فقة

الاختصاص وهذا انعم حكمه تعداد الشارح الامثلة في قوله نحو توب زيد الخ ومثل  
 يتألف لما تقدم فيه الترطان ليعيدان المراد باللام ما يميم لاي المثل والاختصاص  
 ونقل في الهمع عن ابن حكيان والسرائف انهما لم يشترطاهما الاخبار  
 بل اكتفا بكون المضاف بعضا (قوله ظرنا المضاف) أي زمانيا أو مكانيا  
 حتمضا أو مجازيا نحو مكر الليل باصاحي السجن الذي انضمامه فامشراح الجامع  
 (قوله واللام خذا) أي اجل معنى اللام ملحوظا فاسوى ذلك وليس المراد  
 ان اللام مقدرة في قلم الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها نحو ككل رجل فان معنى  
 اللام ملحوظ فيه لانه بمعنى افراد الرجل ولا يصلح نطقه لان تقديره اللام في  
 الحاي لا يلزم صحة التصريح باللام بل تكفي افادة مدلولها بقولك يوم الاحد  
 وعلم الفقه وشجر الاراء بمعنى اللام الاختصاص ولا يصح اظهارها فيه وبهذا  
 الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة الالامية ولا يحتاج فيه  
 الى التكتفات البعيدة اهـ (قوله لاسوى ذلك) دخل في عموم الاضافة  
 النظية فقدر صرح بعضهم كابن جني بأنها على معنى اللام فكيف اورد عليه نحو  
 زيد حسن الوجه اذ ليس حسن مضافا الى الوجه على تقدير حرف بل هو هو كما قاله  
 الدماميني ومن ثم صدر السيوطي في جمع الجوامع بأنها ليست على معنى حرف  
 وحكي الاقل بقليل وكونها ليست على معنى حرف هو قضية كلام ابن الحاجب  
 وكلام ابن هشام في النظر أيضا وظهرها في نحو فعال لما يريد لا يدل للاقل وان  
 استدلل به فانه لان هذه اللام التقوية لا اللام التي الاضافة على معناها  
 كما عرف (قوله اذ هي الاصل) خال في الهمع ولهذا يحكم بها عند صحة تقديرها  
 وتقدر غيرها نحو زيد يعني اذ لم تقم قرينة على تقدير غيرها وعند امتناع  
 تقديرها وتقدر غيرها نحو عنده ومعناه اهـ (قوله ليست على تقدير حرف)  
 شبهته انه لو كان كذلك لزم مساواة غلام زيد لغلام زيد في المعنى وليس كذلك  
 اذ معنى المعرفة غير معنى التكررة وأوجب بمنع لزوم المساواة لان المراد بكون الاضافة  
 على معنى اللام مثلا انها ملحوظ فيها معنى اللام ولا يلزم منه مساواة غلام زيد لغلام  
 زيد في المعنى من ككل وجه وقوله غلام زيد بمعنى غلام زيد أي من حيث  
 ملاحظة معنى اللام في كل فظ اخر ادهم به مجرد تفسير جهة الاضافة في المثال  
 المذكور من المثل أو الاختصاص (قوله ولائته) عطف ضمير (قوله الى  
 أن الاضافة بمعنى اللام) على ذلك بان كلاما من الطرفين البعض يصح فيه اعتبار  
 معنى اللام الاختصاصية (قوله على كل حال) أي سواء كان المضاف ظرفا

واو بمعنى في اذا كان المضاف اليه ظرفا  
 للمضاف نحو مكر الليل أي في الليل (واللام  
 خذا للمسوى ذلك) اذ هي الاصل نحو  
 توب زيد وحصر المسند ويوم الخميس ويد  
 زيد (تنبيان) الاول ذهب بعضهم الى  
 ان الاضافة ليست على تقدير حرف عما  
 ذكره ولا على نيته وذهب بعضهم الى ان  
 الاضافة بمعنى اللام على كل حال

أو بعضاً أو غيرهما (قوله لاتعدو) أى لاتجاوز (قوله وموهم الاضافة بمعنى الخ)  
 قبل حيث اعتبر معنى الالام الاختصاصية فلا فرق بين التى بمعنى فى والتى بمعنى من  
 فلم اعتبر الجمل فى الاول دون الثانية وأجيب بأن التى بمعنى فى قليلة فردت الى  
 الاضافة بمعنى الالام تظلالا لاقسام بخلاف التى بمعنى من فكثيرة فاستصفت  
 جعلها قسميا مستقلا (قوله نوعا) لاجابة اليه لان معنى الالام الاختصاصية  
 ظاهر فى الطرف (قوله فى اضافة الاعداد) أى كمشرة رجال وقنع نوة  
 (قوله انها بمعنى الالام) أى الاختصاصية سم (قوله انها بمعنى من) لا يحق  
 انه اظهر وجوز بعضهم الوجهين لصحة المعنيين أى بحسب القصد على ما مر (قوله  
 والمقادير الى المقدرات) أى كـ كـ قـ قـ زـ و رطل زـ (قوله نحو ثلاثمائة)  
 واحتياج صحة اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف فيذكر الى تأويل مائة بيتات  
 لا يضر (قوله على انها بمعنى من) قيل أى مانع من اعتبار معنى الالام  
 الاختصاصية هنا أيضا (قوله واخصم أولا) أى احكم بمضوعه أى  
 قله اشتركا فليس المراد بالتخصيص هنا ما ينحل التعريف حتى رد على المصنف انه  
 جعل قسم الذى قسماله (قوله أو اعطاه التعريف) أو لتقسيم للتخيير ومن هذا  
 التسم المضاف الى الجملة على الصحيح كما قاله المرادى لانها فى تأويل مصدر مضاف  
 الى فاعلها أو مبتدأها وهو ظاهر ان كان الفاعل أو المبتدأ معرفة فان كان نكرة  
 فالظاهر ان المضاف من النوع الاول والمراد بالتعريف الكون معرفة فان قلت  
 وقوع الجمل صفات للكرات شافى تعريف المضاف بها قلت أجب سم بأن  
 وقوعها كذلك باعتبار ظاهرها وقطع النظر عن تأويلها بالمصدر لأن وقوعها  
 كذلك لا يتوقف على التأويل بخلاف وقوعها مضافا الى الالام المضاف اليه  
 لا يكون الا اسماعلى المتناوفا حتى الى تأويلها بالمصدر وهو معرفة تعترف المضاف  
 اليها بوجوده فحينئذ ان قولهم الجمل نكرات يقطع النظر عن التأويل (قوله  
 يعنى ان المضاف الخ) لما يقيد المصنف بـ المصنف بكون المضاف اليه  
 نكرة وحالة التعريف بكونه معرفة قال يعنى الخ وانما ذكر المصنف القدين لشهرتهما  
 (قوله وان يشابه المضاف بفعل) كفى بفعل عن مطلق الفعل المضارع وتخرج  
 من كلامه المصدر واسمه وافعل التفضيل (قوله وصفا) حال من المضاف  
 فكلام الشارح حل معنى وهى حال لازمة لان المضاف لا يشابه بفعل الا اذا كان  
 وصفا والمراد الوصف ولو باعتبار التأويل كضرب زيد بمعنى مضروبه (قوله  
 بمعنى الحال أو الاستقبال) أى لا يعنى الماضى أو مطلق الزمن فان اضافته

وذهب سيبويه والجمهور الى أن الاضافة  
 لاتعدوان تكون بمعنى الالام ومن موهم  
 الاضافة بمعنى فى يحول على انها بمعنى  
 الالام نوعا الثانى اختلف فى اضافة  
 الاعداد الى المعدودات فذهب القارى الى انها  
 بمعنى الالام وذهب ابن السراج الى انها بمعنى  
 من واختاره فى شرحى التسهيل والكافية  
 فقال بعد ذكر المضاف فيه بعض المضاف  
 اليه مع صحة اطلاق اسمه عليه ومن هذا  
 النوع اضافة الاعداد الى المعدودات  
 والمقادير الى المقدرات وقد اتفقا فيما اذا  
 اضيف عدد الى عدد نحو ثلاثمائة على انها  
 بمعنى من انتهى (واخصم أولا) من  
 المتضادين (أو اعطاه التعريف بالذى تلا)  
 يعنى ان المضاف يتخصص بالثانى ان كان نكرة  
 نحو غلام زيد وتعريفه ان كان معرفة  
 (وان يشابه المضاف بفعل)  
 أى الفعل المضارع بأن يكون (وصفا)  
 بمعنى الحال أو الاستقبال



محفة ومثل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال كونه بمعنى الاستمرار كما صرح به  
الرضي فيما نقله عنه ونقل شيخنا السيد عن بعضهم ان الوصف اذا أريد به الاستمرار  
جاز كونها معنوية نظرا لماضي وصكونها لفظية نظرا للحال والاستقبال لأن  
الاستمرار قد بالمجسم فهو زهد أحد الاعتبارات بما يترب عليه من تعريف  
التابع أو تنكيره ثم رأيت الدماميني ذكره نقلا عن شرح الكشاف ليعني حيث قال  
اسم الفاعل المضاف اذا كان بمعنى الماضي فقط كانت اضافته حقيقة لنقص  
مشابهته المضارع التي هي الغلبة في عمله واذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال فقط  
كانت اضافته غير حقيقة لتتمام المشابهة ولما اذا كان بمعنى الاستمرار في اضافته  
اعتباران اعتبارا الماضي فتكون محفة تقع صفة للمعرفة ولا يصل واعتبارا الحال  
والاستقبال فتكون غير محفة فيقع صفة للشيء ويعمل فيما أضيف اليه اه  
باختصار ورأيت الشنقي ذكره نقلا عن شرح الكشاف للتقاضي حيث قال  
الاستمرار يقتضي على الأزمنة الماضي والحال والاستقبال فتارة يعتبر جانب  
الماضي فتقبل الاضافة حقيقة كما في مائة يوم الدين وتارة يعتبر جانب الاخيرين  
فتقبل الاضافة غير حقيقة كما في جاعل الليل سكا لا يلزم مخالفة الظاهر فيقع  
مائة يوم الدين عن الوصفة الى البدلية ويجعل سكا منصوبا بفعل محذوف  
والتعويل على القرائن والمقامات هذا ما ذكره في توجيه التوفيق بين كلامي  
الزمخشري في الآيتين اه باختصار ثم نقل الشنقي عن السيد الجرجاني انه اختار في  
توجيه التوفيق ان الاستمرار في مائة يوم الدين ثبوت وفي جاعل الليل سكا تجدد  
بتعاقب افراده فكان الثاني عاملا واصله لفظية لورود الاختراع بمعناه دون الاول  
هذا وقوله بمعنى الحال لا يناسب قوله الا في أوصفة مشبهة اذ هي ليست بمعنى الحال  
أو الاستقبال بل للثبات والديموم هي وان كانت كذلك لا تعرف بالاضافة  
أعلا كما في الرضي والتصريح لانه ان تشبه المضارع في بعض أحواله وذلك اذا افاد  
الاستمرار وهو زيد يصلي كذا على غير واحد ويرد عليه ان الاستمرار في الصفة  
المشبهة ثبوت وفي المضارع تجدد كما مر في كلام السيد فلا تشبه فان اكتفوا  
بالمشابهة في أصل الاستمرار اشكل الفرق بينهما وبين اسم الفاعل الذي للاستمرار  
التوقي على ما مر عن السيد ان اضافته معنوية توقي المطلق ما مر عن غيره ان اسم  
الفاعل بمعنى الاستمرار فيه اعتباران فالاولي التحليل بما يأتي عن الرضي انها  
دائما عاملة في محل المضاف اليه ما رخصا أو نصبا واما اضافة الوصف الى معموله لفظية  
ثم قول صاحب التوضيح ان اسم الفاعل اذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة

اسم فاعل أو اسم مفعول أو مفعلة منسوبة  
(فمن تنكيره لا يزيل) بالاضافة لانه في قوة  
المتصل (كرب راجينا عظيم الامل) مرفوع  
القلب ظيل الحبل) فراجع اسم فاعل  
ومرفوع اسم مفعول وعظيم وتقليل مضافان  
مشبهتان وكل منهما مضاف الى معرفة ومع  
ذلك فهو باق على تنكيره بدليل دخول رب  
ومثله قوله

يا رب غافلنا لو كان يطلبكم

لا في مباعدة منكم وحرمانا  
ومن أدلة قيام هذا المضاف على تنكيره  
فت التنكير به نحو هدا بالغ الكعبة  
واتصاه على الحال نحو انى عطفه وقوله  
فأتت به حوش القواد مبطنا

سهدا اذا ما نام ليل الهوجل  
والدليل على انها لا تصد تخصصا ان اصل  
قوله ضارب زيد ضارب زيد اذ لا اختصاص  
موجود قبل الاضافة وانما تصد هذه  
الاضافة التخصيف أو رفع القبح اما التخصيف  
فبصدف التنوين الظاهر كافي ضارب زيد  
وضارب عمرو وحسن الوجه أو المقدركافي  
ضارب زيد وحوارج يثاقه أو ونون التنبيه  
كافي ضارب زيد والجمع كافي ضارب وزيد واما  
رفع القبح في حسن الوجه فان في رفع الوجه  
قبح خلوا الصفة عن ضمير الموصوف وفي نصبه  
قبح اجراء وصف القاصر مجرى وصف  
المتعدي وفي الجزر تخصص منها ومن ثم امتنع  
الحسن وجهه أى بالجزر لانتفاء قبح الرفع أى  
على الضاعل لوجود الضمير

يشكل على ما مر من السيد وعلى اطلاق ما مر من غيره قتأمل وبعبارة الرضى كون  
اضافة الصفة المشبهة لفظية مسبقة على كونها عاملة في محل المضاف اليه اما رفعها  
أو نصبها فالصفة المشبهة جازمة العمل دائما فاضافتها لفظية دائما واما انما الفاعل  
والمفعول فعملهما في مرفوع جازم مطلقا لان أدنى رتبة فعل يكنى في عمل الرفع  
لشدته اختصاص المرفوع بالفعل فاضافتها الى فاعلها معنى لفظية دائما ونحو  
ضارب بطنه ومسود وجهه واما عملها في المفعول به ونحوه فيحتاج الى شرط كونها  
بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار لانها اذن يشبهان المضارع الصالح  
لهذه المعاني الثلاثة فاضافتها اذن لفظية (قوله اسم فاعل) مراده ما ينحل  
صفة الجالفة (قوله فمن تنكيره) أشار بزيادة تنكيره الى ضمير المضاف الى ان  
تنكيره حال الاضافة هو الذى كان قبلها فاذا كان اضافته لا تصد التخصيص  
كما لا تصد التعريف فانه يس (قوله لانه في قوة المتصل) أى عن الاضافة  
بالضمير فاعل الوصف لان ضارب زيد في قوة ضارب هو زيد كما سبقت (قوله  
كرب راجينا) قبل هذا المثال مشكل لان رب تصرف ما بعده الى الضمير  
فتكون اضافته محضة وفيه نظر فان المذكر كور في جمع الهوامع انما هو ان اكثر من  
يقولون بوجوب معنى ما يتعلق به رب بناء على انها تطلق لانهم يقولون بوجوب  
معنى مجرورها وان ابن السراج يجوز كونه حالا وان مالك يجوز كونه حالا  
أو مستقبلا وقد قال في التسهيل ولا يلزم وصف مجرورها خلافا للمبرد ومن واقفه  
ولامضى ما تطلق به (قوله فأتت به) أى ولدت حوش القواد بضم الحاء المهملة  
أى حنيدة مبطنا بفتح الطاء المشددة كافي القاصموس أى ضامر البطن وهو وصف  
مجود في المذكور سهدا بضم السين المهملة والهاء أى قليل النوم والهوجل بالهمزة  
الاجن واستنادا الى ليل مجازا على من استناد الفعل الى زمنه والاصل اذا نام  
الهوجل في الليل (قوله التخصيف) أى في القبح بصدف التنوين أو التون  
كما سذكره الشارح وقوله أو رفع القبح أى ازالة القبح التركيب عند الرفع والت نصب  
(قوله في حسن الوجه) أى من قولك مررت برجل حسن الوجه مثلا وعلم ان  
ما سمعوه هنا قبيحا سمعوه في باب الصفة المشبهة ضعيفا فلا تنافي بين الموضعين (قوله  
خلوا الصفة عن ضمير الموصوف) أى لان الكلمة لا ترفع ظاهرا وضميرها (قوله  
اجراء وصف القاصر) أى الفعل القاصر مجرى المتعدي أى الفعل المتعدي أى  
في نصبه المعرفة على المفعولية (قوله وفي الجزر تخصص منها) أى من الاجراء  
والخلو المذكرين فلا قبح (قوله ومن ثم) أى من أجل ان الاضافة فيما ذكر

انما هي رفع قبح الرفع والنصب امتنع الحسن وجهه والحسن وجه الجزع فيها  
 واعترض بأن الاضافة في الضارب للرجل لم تنقصا لعدم التنوين بوجود ال  
 ولا رفع قبح لان المضاف وصف متعده منافع لقوله فلا قبح في نصبه وأجيب بأن  
 العرب شبهوا الضارب للرجل بالحسن الوجه في تجويز الجزع لانتزاعهما في تعريف  
 الجزعين بال كما عكسوا في النصب وان كان نصب المنبئ في العكس فيما يعلم  
 (قوله لان التكررة تنصب على التميز) أي والتميز نصبه المتعدي والقاصر  
 (قوله وذو الاضافة) أي اضافة الوصف الى معموله لا بقصد تنكير الوصف الذي  
 هو موضوع كلامه السابق بقرينة قوله فمن تنكيره لا بعزل لدخول في كلامه  
 اضافة نحو الضارب للرجل فانها لفظية كما يؤخذ من الاعتراض السابق قريبا  
 وصرح به سم فيما كتبه بهامش الهمع (قوله لان فائدتها الخ) على تسميتها  
 لفظية وقوله وهي في تقدير الانفصال على تسميتها غير محضة واما تسميتها مجازية  
 فعملها في شرح التوضيح يكونان للفرع الاصل من الاضافة كذا قال شيخنا  
 وغيره وقد بشرنا به تعليقه هنا تسمية الاولى حقيقة بقوله وذلك هو القرض الاصل  
 من الاضافة وقال شيخنا السيد اعلم ان تسمية اللفظية مجازية ليست بمعنى المجاز  
 المتعارف حتى يحتاج لملاقة وقرينة بل المراد انها اضافة في الظاهر والصورة  
 لا الحقيقة والمعنى اه وعلى هذا يصح ان يكون الشارح على تسميتها مجازية  
 بقوله وهي في تقدير الانفصال (قوله بتتصرف) أي يحدف التنوين الظاهر  
 أو التقدير والتنون وقوله أو تحسين أي برفع قبح الرفع أو النصب كما مر (قوله  
 وتلك) أي الاضافة المتارة لضافة الوصف الى معموله (قوله لانها خالصة الخ)  
 على تسميتها بمحضة وقوله فائدتها الخ على تسميتها بمعنى وقوله وذلك هو القرض  
 الخ على تسميتها حقيقة على ما يؤخذ مما ألفتنا من شارح التوضيح أو قوله لانها  
 خالصة الخ على تسميتها حقيقة أيضا على ما يؤخذ مما بحثنا سابقا بعد نقل كلام  
 شيخنا السيد هكذا ينبغي تقرير العبارة وان وقع البعض في خلافه قدس وقوله  
 كما رأيت أي من احدثها التخصيص أو التعريف (قوله غير محضة) لانظره  
 وجه الاحال اضافة لمصوبه لانها في تقدير الانفصال بضاع المصدر بخلاف حال  
 اضافة لمرفوعة (قوله بنعت بالمعرفة) أي اذا أضف الى معرفة كافي الشاهد  
 (قوله عاذرا) مفعول ثالث مقدّم والاوّل السامع والثاني من عهدت والعاث  
 محذوف أي عهده وعذولا حال من العائد المحذوف ولا يصح ان يكون عذولا  
 مفعول عهد لما يلزم عليه من خلو الموصول عن العائد تقول شيخنا السيد انه

وتقول الحسن وجه أي الجزع أيضا لا استاءه قبح  
 التصيلاّن التكررة تنصب على التميز  
 ومجازية لان فائدتها راجعة الى الظان فقط  
 بتتصرف أو تحسين وهي في تقدير الانفصال  
 (وتلك) اضافة الاولى اسمها (محضة  
 ومعنوية) وحقيقة لانها خالصة من تقدير  
 الانفصال وفائدتها راجعة الى المعنى كما رأيت  
 وذلك هو القرض الاصل من الاضافة  
 (تسميات) الاول ذهب ابن ربهان وابن  
 الطراوة الى ان اضافة المصدر الى مرفوعة  
 أو منصوبة غير محضة والعديد انها محضة  
 لو روي السماع بنعت بالمعرفة كقوله  
 ان وجدي بل التذيد اراه  
 عاذرا قبل من عهدت عذولا

مفعول مهندسو (قوله أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة) قال البعض  
 لوجه له لأنها ليست في تقدير الانفصال إذ أفعل التفضيل لا ينسب المفعول  
 كما سبق اه وقم عندئذ نظر لانه لا يتوقف كون الإضافة في تقدير الانفصال  
 على كون الوصف ينسب للمفعول بدليل جعلهم إضافة اسم الفاعل القاصر  
 كقوله لا اله الا الله ومسود الوجه في تقدير الانفصال مع انه لا ينسب المفعول وحينئذ  
 وجه كون إضافة أفعل غير محضة بأنها في تقدير الانفصال بالضمير فاعل أفعل  
 أي أنه منفصلة به في الحقيقة والتقدير وقد نقل في التصريح هذا القول عن أبي  
 البقاء والكوفيين وجماع من المتأخرين كالجزولي وابن أبي الربيع وابن عصفور  
 ونسبه إلى سيده وقال انه الصحيح بدليل قوله هم مررت برجل أفضل القوم  
 ولو كانت إضافته محضة لم وصف الصكر بالمعرفة فان خرجها الخالف  
 على المدل ابطائه بأن البدل بالمشق قليل اه (قوله لانه يفت بالمعرفة)  
 أي إذا أضف إلى معرفة (قوله لكنه زاد في التسهيل نوعا ثالثا) قال لأن  
 للإضافة في هذا النوع الثالث اعتبارين اتصال من حيث إن الأول غير  
 مفصول بتعريف منوى واتصال من حيث أن المعنى لا يصح الاشتراك خروجها  
 عن ظاهرها كذا في الجمع والذي يظهر انه ليس زائدا في الحقيقة على  
 هذين النوعين بل هو قسم من غير المحضة بدليل تسمية مشها بالمحضة  
 وحينئذ لا يجوز تسميته مشها بغیر المحضة لاقتضائه انه ليس من غير المحضة  
 فتعبر البعض بما الشين تسميته مشها بغیر المحضة مبنى على بيان الثلاثة  
 المتبادر من تثلث التسمية وهو خلاف ما حقه (قوله إضافة الاسم إلى  
 الصفة) هو كعكسه غير مقيس كما سبق واعلم انه سابق عند قول النائم  
 ولا يضاف اسم لما اتحد معنى وأقول هوها إذا ورد أن هذا وعكسه وهوها  
 يجب تأويلها وصرفها عن ظاهرها على ما سبق فصله باعتبار التأويل  
 فيكون الإضافة محضة قلل جعلها غير محضة بقطع النظر عن التأويل  
 (قوله انها غير محضة) لتسميه بحسن الوجه فكما أن أصل حسن الوجه  
 حسن وجهه فأزيل عن الرفع أصل صلاة الأولى مثلا الصلاة الأولى على  
 التبع فأزيل عن حذو جمع (قوله انها محضة) اختاره أبو حيان لانه لا يقع  
 بعد ريب ولا أول ولا نعت بـ صكر ولا ورد نكرة إذ لم يحفظ صلاة أولى مثلا  
 جمع (قوله إضافة المسمى إلى الاسم) كما يقال لها ذلك باعتبار قصد تسمية  
 الأول بالثاني يقال لها الإضافة التي للبيان باعتبار قصد بيان الأول بالثاني وسماها

وذهب ابن السراج والطارسي إلى أن إضافة  
 أفعل التفضيل غير محضة والصحيح انها  
 محضة نص عليه سيده لانه يفت بالمعرفة  
 الثاني ظاهر كلامه انحصار الإضافة في هذين  
 النوعين وهو المعروف لكنه زاد في التسهيل  
 نوعا ثالثا وهو الأول إضافة الاسم إلى  
 في جمع أصناف الأولى إضافة الطارسي  
 الصفة نحو محمد الجبار ومذهب الطارسي  
 انها غير محضة وعند غيرهم انها محضة الثانية  
 إضافة المسمى إلى الاسم نحو مهندسو

قوم البانية وفرق غيرهم بأن التي للبيان بين جزئيهما عموم وخصوص مطلق  
 والبانية بين جزئيهما عموم وخصوص من وجه (قوله كقوله علازيدا الخ)  
 المتحس ان البيت ونحوه من امثلة التي الى ملايه بعد تنكير العلم واضافته الى  
 النحور اضافة محضة من غير تأويل بخلاف كما أعاده الدمايني (قوله في الاضافة)  
 أي الى النحور وقوله ما يشبه القائم مقام الصفة أي في الاتصال بالموصوف فائدة  
 ما قبل بين طرفي كلامه تنبيه لاقتضاء قول كلامه ان خلف الصفة هو النحور  
 واقتضاء آخره انه الموصوف (قوله في اسماء الزمان) أي المهمة (قوله  
 نحو يومئذ الخ) استظهر غير واحد انه من اضافة العام الى الخاص لتخصيص  
 الطرف الثاني بالجهة المضاف اليها القائم مقامها التنوين وهو انما يصح على الملاحة  
 اذا اراد باليوم زمن مالا بخصوص المدة المحدودة بطرفي التنوين والا كان  
 فيه تفصيل قدمه اول الكتاب في الكلام على التنوين فراجع (قوله قلت  
 انجوا) بليغ يقال نجوت جلد البعير عنه وانجته أي سلمته والنحور في عنها  
 يرجع الى الناقة التي ذبحها الشعر لتصفين فقتلوا انهم موزلة فاعتذر لهما  
 بهذا الشعر والشاهد في نجاة الجلد فان النجا يلزم مقصورا بالجلد والانسام بالفتح  
 معروف والفارب اعلى الظهر (قوله اضافة الملقى الى المتعبر) معنى كونه  
 ملقى ان الملقى يستقيم بدونه كالحرف الزائد قبل ومنه كن مثله في الظلمات  
 أي كن هو في الظلمات مثل الجنة التي وعد المتقون فيها انهم ار الاية أي الجنة التي  
 وعد المتقون (قوله الى الحلول) أي ايكل على الى الحلول والخطاب لبقية  
 (قوله نحو اضرب اسماء) انما كان المضاف اليه ملقى لان تعرف  
 أي انما هو يجهلها كغيرها من الموصولات فلما عتبت بالاضافة لم اجتماع معرفين  
 على معرف واحد كذا قل الدمايني عن المصنف وبشكل على هذا ما مر  
 في باب الموصول وسبق أي ايضامن ان لها اسمها من جهة الجنس واسمها من  
 جهة الشخص وان اضافة الى المعرفة تعيين الجنس والصلة لتعيين الشخص  
 فانه يقتضي اعتبار المضاف اليه الا ان يقال ان المضاف اليه من حيث تعيين  
 الشخص تتأثر (قوله بغداد العراق الخ) الشاهد في بغداد العراق ودمشق  
 الشام وانما لم يجعل الا قول هو المألوف في مر كره والمبرح بكسر الراء  
 المشددة المؤرد قد يقال الاضافة في البيت كالاضافة في نجاة الجلد المتقدم فابوجه  
 التفرقة (قوله اعمل هذا الخ) قال سم قد يقال لاهمال لامكان  
 دخول ما في قوله واخص اوله فانه لم يضبط هذا النوع التحديد لتخصيص بملاب

الثالثة اضافة الصفة الى الموصوف نحو  
 سحق عامة الرابعة اضافة الموصوف الى

القائم مقام الصفة كقوله  
 علازيدا يوم النصارى زيدكم أي علازيدا  
 صاحبنا رأس زيد صاحبكم فغذف  
 الصفتين وجعل الموصوف خلفا عنهما  
 في الاضافة الخامسة اضافة المؤكد الى  
 المؤكدوا كتر ما يكون ذلك في اسماء الزمان  
 نحو يومئذ ويحذف وعامد وقد يكون  
 في غير ما كقوله

قلنا انجوا عنها نجاة المخلدة  
 سريكمها نسام وغاربه

السادسة اضافة الملقى الى المتعبر كقوله  
 الى الحلول ثم اسم السلام عليكم السابعة  
 اضافة المتعبر الى الملقى نحو اضرب اسماء

وقوله

آهام بغداد العراق وشوقه  
 لاهل دمشق الشام شوق مبرح  
 الثالث اهلها غاربه لا يعترف بالاضافة شيئين

احدهما موقع نكرة لا تقبل التعريف  
نحو رب رجل واخيه وكناقة وفصلها وقل  
ذلك جهده وطاقته لان رب وكناقة لا يجيران  
المعارف والحال لا يكون معرفة فانهما  
ما لا يقبل التعريف لثبوت ايهامه كمثل وغير  
وشبه قال في شرح الكافية اضافة واحد  
من هذه وما شبهها لا تزيل ايهامه الا بأمر  
خارج عن الاضافة كوقوع غير بين ضدين  
كقول القائل رأيت الصعب غير الهين  
ومررت بالكرم غير الجليل وكقوله تعالى  
صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم  
وكقول أبي طالب

يارب اما تخبرن طالبي

في مقب من تلکم القاتل

فليكن المألوف غير القاتل

ولكن المألوف غير السالب  
فيوقوع غير بين ضدين يرفع ايهامه لان جهة  
المغايرة تعين بخلاف خلقها من ذلك كقوله  
مررت برجل غيرة وكذا مثل اذا اضيف  
الى معرفة دون قرينة تشعر بمائلة خاصة  
فان الاضافة لا تعرف ولا تزيل ايهامه فان  
اضيف الى معرفة وقارنه ما يشعر بمائلة  
خاصة تعرف هذا كلامه وقال ايضا في شرح  
التسهيل وقد يعني بغير ومثل مغايرة خاصة  
ومائلة خاصة فيصعبكم شعر فيهما واكثر  
ما يكون ذلك في غير اذ وقع بين متضادين  
وهذا الذي قاله في غير هو مذهب ابن  
السراج والبرقي وبشكل عليه صالحا  
غير الذي كالعامل فانها وقعت بين ضدين  
ولم تعرف بالاضافة لانها وصف النكرة اه

فيمكن تصغيره بما يشمل ذلك (قوله ما وقع موقع نكرة الخ) لكن اضافته محضة  
منقذة للتخصيص كما في الدماصين والتوضيح وشرحه واتقاه ما مر قريبا عن سم  
(قوله وفعل ذلك جهده وطاقته) أي حاله كونه جاعدا ومطيقا (قوله لان  
رب وكم الخ) على نحو حذف أي وانما كان المعطوف في هذه الامثلة واقعا  
موقع نكرة لا تقبل التعريف لان الخ ويجعل بعضهم المعطوف في الاولين معرفة  
وقال انه يقتضي في التواني ما لا يقتضي في الاول (قوله كمثل وغير وشبه) انما كانت  
شديدة الابهام لانها بمعنى اسم الفاعل الذي بمعنى الحال لانها بمعنى مماثل ومغاير  
ومشابه فاضافتها للتخصيص نقله الدماصين عن سيبويه والمبرد وهذا كمنع الهمع  
يقضي ان اضافته لفظية لا قصد تخصيصا ايضا وهو خلاف ما في التوضيح وشرحه  
ومقتضى كلام سم السابق وقيل لان غير يذهب ل كل موجود سواء ومنه وشبهه  
يشمل كل مماثل ومشابه فدلوه شائع شيوعا غير مضبوط فانه ان اضافة  
ما ذكر ان كانت عهدة فلا شغل فيكون كالضارب مراد به العهد واستغراقية  
أو بخسبة فهو كالضارب مراد به الاستغراق أو الجنس مع ان الضارب معرفة  
بكل حال والكاف في عبارة الشارح لا يدخل خدن وترب بكسر اولهما وحب  
وكافي ونحوها وما شئتكم معرفة نقله شيخنا السيد وفيه نظر هذا وقال سم ينبغي  
ان هذه الكلمات كما لا تعرف بالاضافة لانها استغراقية لا تعرف بأل ايضا لان المانع  
من تعريفها بالاضافة مانع من تعريفها بأل اه ونقل الشواني عن السيد انه  
صرح في حواشي الكشف بأن غير لا يدخل عليها أل الا في كلام المولدين  
(قوله لا تزيل ايهامه) أي ازالة تقضي التعيين فلا شافي انه يتخصص بالاضافة  
ونسي اضافته محضة ومعنوية كذلك قال البعض وواقفه ما مر عن التوضيح  
وشرحه وسم وهو لا ياتي على ما مر عن سيبويه والمبرد ان اضافة نحو مثل للتخصيص  
(قوله يارب اما تخبرن الخ) ان شرطية وما زائدة وقوله فليكن أي الطالب جواب  
الشرط والمقرب كمن مراده هنا جاعة الخيل كما قاله حشد العدد وطلق على تحلب  
الاسد وعلى الذئب (قوله لان جهة المغايرة) أي ما به المغايرة (قوله وقارنه  
ما يشعر بمائلة خاصة) كقوله لا زيد مثل خان غان القرينة وهي اشتراط حاتم الجود  
تدل على ان المراد بالمائلة في ذلك الوصف الخصوص (قوله وقال ايضا في شرح  
التسهيل) تقوية لما قبله (قوله هو مذهب ابن السراج والبرقي) وذهب المبرد  
الى ان غير لا تعرف أبدا وذهب بعضهم الى انها تعرف بالاضافة مطلقا كما تقدم  
حكاية ذلك في باب الاستثناء (قوله لانها وصف النكرة) اجيب بمنع

انها وصف بل هي على هذا القول بدل لا وصف كما صرح به غير واحد كتركيا  
 (قوله هذا المضاف المشابه فعل) خرج المضاف اضافة محضة فلا تدخل عليه  
 ال لان المضاف فيها الى معرفة تعرف بالاضافة فلا تدخل عليه لئلا يلزم اجتماع  
 معرفتين على معرف واحد والمضاف فيها الى تكرة تقتضى بالاضافة ولو ادخلت عليه  
 ال لزم اضافة المعرفة الى التكرة وهي ممنوعة (قوله ان وصلت بالان) قال يس  
 انما اشترطت ال في المضاف اليه مع الصفة المشبهة التي هي أصل المسئلة لان رفع  
 قمع نصب ما بعدها بالاضافة لا يحصل الاحتذاء لعدم نصب التكرة على التمييز بعد  
 الصفة المشبهة وجعل اسم الفاعل عليها كما مر ذلك اه باضاح وأيضا ليكون دخول  
 ال على المضاف الذي هو خلاف الاصل كلنا كذا واختفى في تابع المضاف اليه  
 فيسويه يجوز عدم وصله بال نحو ما الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل  
 زيد على ان زيد عطف بيان والمبرد لا يجوز ذلك بل وجب ان يصح وقوع التابع  
 مرفوع متبوعه ورجح الاول بأنه قد يفتقر في التابع ما لا يفتقر في المتبوع فانه الرضى  
 (قوله وهن) أى السيوف الشافيات الحوائم أى العطاش ولعل المراد بالعطش  
 التشوق للقتل وانما كانت السيوف شافيات لانها آلة السفك وأصل الحوائم  
 العطاش التي تحوم حول الماء ثم سمي كل عطشان حائما كما في القاموس (قوله  
 أو بالذى له) أضف الثاني لقام وجوده فيه مقام وجوده في الثاني لكون  
 المضاف والمضاف اليه كالشي الواحد وذلك لا يجوز ان يكون بين الوصف وما فيه  
 ال أكثر من مضاف واحد فأدعى التصريح فلا يجوز الضارب رأس عبد الجاني  
 (قوله افضة العدى) جمع قضا (قوله أو بما أضف الى ضميره) نائب فاعل  
 أضف قوله الثاني (قوله ومنع المبرد هذه) وأوجب نصب وهو محجوب  
 بالسماع والأصح في المسائل الثلاث النصب باسم الفاعل فانه الناصح في شرح  
 التوضيح (قوله متى اوجعا) أى أو ملحقها (قوله أى وجودها) أشار به  
 الى ان كون مصدر ركن التامة ويصح كونه مصدر ركن الناقصة وفي الوصف خبره  
 (قوله كاف الخ) لانه لما طال ناسبه التخصف فشرط وصل ال بالمضاف  
 اليه (قوله في اغتفاره) قدره ليعمل الربط بين المبتدأ والخبر المشتق الخالي  
 من الضمير لرفع الظاهر (قوله ان يفشا) يقع النون مضارع غنى بكسرها أى  
 استغنى وثابت الاق سمع انه مستند الى الظاهر على لغة أكلوني الرباعية وعدن  
 اسم بليدين (قوله الثاني عرضي) قد يمتنع باحتمال عدم الاضافة وان  
 النون حذفت للتخفيف كما بأتى (قوله فان اتفت الشروط) أى وصل ال

(ووصل ال هذا المضاف) المشابه بفعل

(مقتضيه ان وصلت بالان كالجعد الشعر)

وقوله وهن الشافيات الحوائم (أو بالذى له)

أضف الثاني كزيد الضارب رأس الجاني

وقوله لقد نظرت الزوار أفضة العدى أو بما

أضف الى ضميره الثاني كقوله

الودائع المستحقة صفوه ومنع المبرد هذه

(وكونها في الوصف كافى ان وقع) متى اوجعا

سبيله آتيم) أى وكون ال أى وجودها

في الوصف المضاف كافى في اغتفاره وقومه

متى اوجعا التبع بديل الثاني وهو جمع المذكور

ال كقوله

أن يقتضيا على المستوطنا عدن

فاننى استوما عنهما بقنى

وقوله الثاني عرضي ولم اشتمها وكقوله

والمستقل كبر ما وهبوا فان اتفت

الشروط المذكورة امتنع وصل ال

هذا المضاف

بالتالي أو بما أضف إليه الثاني أو بما أضف إلى ضميره الثاني أو وقوع الوصف معنى  
 أو جمعا على حده بأن لم يوجد واحد من الاحوال الخمسة وسماها شرط وطا اعتبار  
 أنه لا بد من واحد منها في دخول ال (قوله ذلك) أي وصل إل (قوله  
 مضافا إلى المعارف) حال من الضمير المحرور في العائد إلى المضاف وهو داخل  
 في حيز الاجازة بدليل قول التوضيح وجوز القراء اضافة الوصف المحلى بال إلى  
 المعارف كلها اه فهو لا يوجب كون الضمير في محل جزا إذا أضف الوصف المحلى  
 بال إلى الضمير نحو الضارب بل يجوز كونه في محل نصب على المفعولية أيضا بخلاف  
 المرد والرماني كما يأتي وقوله مطلقا أي سواء كان المضاف إليه علما أو اسما إشارة  
 أو ضميرا أو غيرها (قوله بخلاف الضارب راجل) أي فانه لا يجوز لامتناع  
 اضافة المعرفة إلى التكرة (قوله وقال المرد والرماني الخ) أي فكونان  
 موقفين لقراء في التميز دون الظاهر لكونهما موجبان والقراء مجيز (قوله وعند  
 سيبويه الضمير الخ) هذا هو الموافق لكل ما تناظم (قوله كالتظاهر) أي غير  
 المحلى بال بدليل التفرع بعده (قوله فهو منصوب في الضاربك) أي لاقاء  
 شرط اضافة الوصف المحلى بال (قائمة) قال في المفتي مثل هذا الضمير في النصب  
 قوله لا عهدى بالأم قضا منه ولا اوضحه فتح العين ظاهرا في موضع نصب كلها  
 في الضار بها لأن ذلك مفعول وهذا شبه بالمفعول لأن اسم التفضيل لا ينصب  
 المفعول به اجماعا وليست مضافا اليها ولا اخفض اوضح بالكسرة وعلى هذا اذا قلت  
 مررت برجل أيضا الوجه لا امره فان رفعت الراء ظاهرا منصوبة المحل وان كسرتها  
 فهي مجرورة اه (قوله محذوف في ضاربك) أي محذوف توين الوصف  
 وعدم تحليته بال (قوله الوجهان) أي الخفض بناء على ان التون حذفته  
 للاضافة والنصب بناء على انها حذف التخصيف الطول هذا مذهب سيبويه وقال  
 الجرمي والمائني والمبرد وجاعة هو في موضع جر ظرف اذا امل سقوط التنوين  
 للاضافة فلا يعدل عنه الا اذا قلعت عنه فكيف في قولك هذا الضارب بازيد اقاله  
 الشارح في شرح التوضيح (قوله ومنه) أي من حذف التون للتخصيف  
 لا للاضافة (قوله عورة الضمير) هي كل ما يستحي منه والوكب كجمل الجوار  
 وكله لم يقل هنا في رواية من نصب عورة كاقال فيما بعده لاختلاف الرواة على نصب  
 عورة وان جوزت العربية الجزئية مثل (قوله قل لعل) قال شيخنا السيد  
 بكير الدلال اه ولعله على هذا اسم طاعل من أدل لفتة يدل كافي للمصباح والباء  
 جميع على (قوله نعم الاحسن الخ) استدراك على قوله ويجوز في الضاربك

واجاز القراء ذلك فيه مضافا إلى المعارف  
 مطلقا نحو الضارب زيد والشارب هذا  
 بخلاف الضارب راجل وقال المبرد والرماني  
 في الضاربك وضاربك موضع الضمير محذوف  
 وقال الاخفش وضاربك منصوب في الضاربك  
 الضمير كالتظاهر فهو منصوب في الضاربك  
 محذوف في ضاربك لانه يجوز الضاربك  
 والشاربوك الوجهان لانه يجوز الضاربك  
 والشاربوك وتحذف التون في النصب  
 والشاربوك والاضافة ومنه قوله  
 كما تحذف في الاضافة ومنه قوله  
 ما يجهل من روايتهم وكلف

وقوله  
 العارفو الحق المدلل به  
 والمستلوك كثير ما هو  
 في رواية من نصب الحق وكسرتهم الاحسن  
 عند حذف التون الجزئية للاضافة لانه المحذوف  
 والنصب ليس بضعيف لان الوصف صلة فهو  
 في قوة الفعل طلب معاملة التخصيف



لرفع فوهم مباواة الوجهين (قوله عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم)  
 فان حكمهما حكم المزدك كما علم علمت (قوله والجملة خبر الاول) أي والرايب  
 محذوف تقديره في اعتقاده كما مر (قوله وقال المكودي في موضع نصب الخ)  
 فيه عندي شرط لان وجوده في المضاف ليس هو الكافي عن وجوده في المضاف  
 اليه وانما الكافي عن ذلك وقوع المضاف معني أو مجموعا لان وجوده في المضاف  
 خلاف حقه فيحتاج الى مسوغ له من وجوده في المضاف اليه او فيما أضف اليه  
 المضاف أو كون المضاف معني أو جمعا ونحو ذلك مما مر تقديره (قوله ويجوز  
 في ههنا الكسر) أي على انها شرطية ووقع فعل الشرط والجواب محذوف  
 لدلالة ما سبق عليه ويرد على الكسر ما أورده على كلام المكودي فافهم  
 (قوله أو تذكيرا) ففي كلام المصنف اكتفاء وحسن التأنيث لانه لا غالب  
 ويكتب المضاف من المضاف اليه غيرهما أيضا كالامور المتقدمة من التعريف  
 والتخصيص والتضيق ورفع التبع والتعريف في نحو كل حين والمصدورية في نحو كل  
 الميل ووجوب التصدير في نحو غلام من عندك والاعراب في نحو هذه خمسة عشر  
 زيد عند من اعربه والبناء في نحو مثل ما أنكم تطقون والتعظيم في نحو هيأته  
 والتعظيم في نحو هيأته والتعظيم في نحو هيأته  
 فحاجب الديار شغل قلبي \* ولكن جبين منكن الديار  
 كذا في يس ورد على قوله والاعراب الخ ان الاعراب في مثله لمعارضة الاضافة  
 سبب البناء لا لا كتاب الاعراب من المضاف اليه بدليل ان من يعرب هذه خمسة  
 عشر زيد يعرب هذه خمسة عشر كما قاله الدماميني (قوله أي صالحا للهدف)  
 لما كان معني المؤهل المجهول اطلاقا وليس هو الشرط بل الشرط كونه في نفسه اطلاقا  
 للهدف فسر تفسيره مراد بقوله أي صالحا للهدف فهو من اطلاق المسبب واردة  
 السبب وزاد في التيسيل شرطا آخر وهو ان يكون المضاف بعض المضاف اليه كصدر  
 القنطرة أو كبعضه كالأرجح فان لم يكن بضالا لبعض فلا كتاب وان صلح  
 للهدف فلا يجوز ما عني يوم العروبة لكن زيادة هذا الشرط لا تناسب تعجيل  
 الشارح يوم تجد كل نفس وجادت عليه كل عين فلهذا قال الدماميني بعد قول  
 التيسيل او كان المضاف بضعا أو كبعضه ماضيه وزاد الفارسي قبحا آخر يجوز فيه  
 التأنيث وان كان المضاف في المؤنث كله كقول عنترة جادت عليه كل عين فلهذا  
 الى ان قال قال الشارح يعني المراد والافصح في هذا القسم التأنيث بخلاف  
 ما سبق (قوله جادت عليه) أي التبت المذكور قبله كل عين فلهذا

فان التبعين الخ  
 بهما اعراب  
 لاضافة لان  
 لاضافة لان

وقوله كاعلم علمت في كلامه الخ  
 حيث شئ من المضاف اليه وحصلت بالثاني لا يجوز  
 ومنه انما جادت عليه كل عين وقوله  
 لعلك تعلم الزور فافهم  
 احاطا به كورد  
 واحتج بقوله سلمه اتبع عن جمع التكسير  
 واحتج بقوله سلمه اتبع عن جمع التكسير  
 وجمع المؤنث السالم (تيسيه) قوله ان وقع هرفخ  
 ان وموضع رفعه على انه فاعل كاف على  
 ما سبق ان اوله وقال الشارح هو مبتدأ ثان  
 وكاف خبره والجملة خبر الاول يعني كونها  
 وقال المكودي في موضع نصب على اسقاط  
 لام التحليل والتقدير وجوده في المضاف  
 كاف لوقوع معني أو مجموعا على حده ويجوز  
 في ههنا الكسر وقد بدله من التضايقين  
 التسخ (وربما كتب ان) منها وهو  
 وهو المضاف اليه (اولا) منها وهو  
 المضاف (ثانيا) أو تذكيرا (ان كان)  
 الاول (لهدف موحلا) أي صالحا للهدف  
 والاستثناء عنه الثاني فن الاول يوم تجد كل  
 نفس وقوله جادت عليه كل عين فلهذا  
 وقوله قطعت بعض اصابعه وقوله  
 بقطعه بعض الباردة وقوله  
 طول البالي اسرعت في خشي

قوله كل  
 فافهم  
 حذفت كذا

وقوله **شما شرفت صدر القائه من الدم**

وقوله **اني القواش عندهم معروفة**  
ولدهم ترك الجبل جبل

وقوله **مشين كما اهتزت رماح نهفت**  
اعاليها من الرياح التواسم

ومن الثاني قوله **انارة العقل مكسوف** يطوع هوى  
وعقل عاصي الهوى يزداد توررا

وقوله **روية الفكر ما يؤول له الامر**

معين على اجتناب التواني  
ويستقبله ان رحمة الله قريب من المحسنين

ولا يجوز قامت غلام هند ولا عام امرأة زيد  
لاتسا الشرح المذكور (نفسه) افهم

قوله وربما ان ذلك قليل ومراده التقليل  
التسبي أي قليل بالنسبة الى ما ليس كذلك

لانه قليل في نفسه فانه كثير كما سرح به  
في شرح الكافية ثم الثاني قليل (ولا يشاف

اسم لما به اتحد معنى) كالمراد مع مرادفه  
والموصوف مع صفته لان المضاف يتخصص

أو يعرف بالمضاف اليه فلا بد ان يكون غيره  
في المعنى فلا يقال فبح بر ولا رجل فاضل ولا

فاضل رجل

أي كثيرة الماء (قوله كما شرفت) بكسر الراء أي غشت صدر القائه أي الرخ  
(قوله اني القواش) يفتح الهزنة مصدر أي بجنى الاتيان (قوله مشين)

أي السوء كما اهتزت أي مشيا كما هتزاز رماح نهفت أي امالت اعاليها من  
الرياح التواسم (قوله روية الفكر الخ) فديقال الاول هتزاز ليس مالم يذف

نظر وبعد الشرط الآن قال المراد حذف مع متعلقه واذا حذف الاول فنامع  
ما يتعلق به استقام الكلام اذ يصح ان يقال الفكر معين الخ (قوله ويحتمله)

أي اكتساب المضاف من المضاف اليه التذكير وعبر بالاختزال لما في إطلاق المذكر  
على الله تعالى من سوء الادب كذا قال البعض كغيره وفيه ان التذكير وصف للفظ

الحلالة لانه المضاف اليه لانه تعالى حتى يلزم سوء الادب فتأمل ولانه يعده  
التذكير حيث لا إضافة في لعل الساعة قريب ولان فيه احتمالات أخرى منها ان

قريب على وزن فاعيل وهو وان كان بمعنى فاعل فعلى ما يعني فاعل حكم ما يعني  
مفعول من استواء المذكر والمؤنث وقيل انه يعني مفعول أي مقتر به ومنها ان

التذكير على تأويل الرحمة بالفرق بينهما مذكر القراء أنهم التزموا التذكير في  
قريب اذ المراد قريب التسبب قصدا للفرق (قوله افهم قوله ور بما الخ) فيه أنها

تحتمل أن تكون لكثير فلا افهام (قوله فانه كثير) التبادر انه مطروحه صرح  
بعضهم (قوله ثم الثاني) أي اكتساب التذكير (قوله لما به اتحد معنى)

أي بحسب المراد فلا يرد ان الابن وابو الاب فانه صحيح ورايد بالاتحاد ما يشعل  
الترادف كما في اللث والامد والتساوي كما في الانسان والتسابق سواء كان التساوي

بحسب الوضع كالتال أو بحسب المراد كما في الصفة والموصوف اسم والترادف  
الاتحاد ما صدقا ومفهوما والتساوي الاتحاد ما صدقا فقط ودخل فيما اتحد معنى

ما اتحد لفظا ومعنى فلا يقال جازم زيد بالاتحاد بل بالاتباع على التوكيد ونقل ليس  
عن القاري جواز الاضافة فخرج منه ما غير معنى وان اتحد لفظا فغير روية

الاضافة نحو عين العين (قوله والموصوف مع صفته) تقدمت الصفة وتأخرت  
بشرية التمثيل (قوله لان المضاف يتخصص بالمضاف اليه) أي يتخصص به على

وجه نسبه اليه وكونه بعضا أو منظروفا وعلموا كما استفيد ما سبق وهذا  
لا يتأتى الا اذا انفار المتضامان معنى فلا رد ان الموصوف يتخصص بصفته فهلا جاز

اضافة اليها التخصص كما جازفته بها التخصص وعلم بعضهم منع اضافة الموصوف  
الى الصفة بان الصفة تابعة لموصوفها في الاعراب فلو اضيف اليها الموصوف لكانت

مجردة ابداء ولم تصور التابعة المذكورة وعلم منع العكس بان الصفة يجب

ان تكون تابعة ومؤخرة وفي الاضافة لا يمكن ذلك وعلى منع اضافة احد المرادفين  
أو المتساويين الى الآخر بعدم الفائدة إذ المقصود حاصل من لفظ المضاف مع قطع  
النظر عن الاضافة فتكون لقولنا اقبال هي مقيدة للتخصيف بحذف التنوين فلا  
تكون لقولنا الاضافة ترك الاضافة بالكلية أو تخلاف فيها حذف كلمة تامة وهذا  
التعليل يقتضي امتناع ذكر المرادف الآخر أو المساوي الآخر على وجه الاستماع  
أيضاً وليس كذلك أفاده من (قوله ان يراد بالاول الخ) هذا اذا كان الحكم  
مناسبا للمسمى فان كان مناسباً للاسم كان الامر بالعكس فهو كتبت بعد كرز واعلم  
أن هذه الاضافة بهذا التأويل على معنى لام الاختصاص وكذا الاضافة في نحو  
مسجد الجامع بالتأويل الذي ذكره فيها أفاده من وانما اخفف بعد الى كرز  
ولم يصف أمداً الى سبع لان الاعلام كترت فجاز فيها من التخصيف ما لم يجز في غيرها  
نقله يس عن ابن الحارث (قوله وبما اوهم اضافة الموصوف الى صفته الخ) قال  
المعاصيني واعلم ان اضافة الموصوف الى صفته والصفة الى موصوفها لا تناس ١٥  
وشبه يعلم أن التأويل الذي ذكره الشارح لا يتوغل في اعتباره ان كتابنا تلك الاضافة  
وانما هو يخرج للمصوغ على وجه جائز (قوله جنة الحقاء) بالذوق المسماة  
بالرجلة وانما وصفها نحن بجملة لانها ثابتة في مجاري السيول ففرها فمقطعة  
نقطاًها الاقدام وعندي فيذكره الشارح من ان هذا بما اوهم جواز اضافة  
الموصوف الى صفته نظراً لانه انما يظهر لو كانت الحبة تطلق على الرجلة ونحوها من  
القول أما اذا كانت واحدة الحب كما في القاموس كالبر وبرز الرجلة وصاروا للحبوب  
والبدوة قلاو الذي في القاموس بفتح الحاء مواليقة الحقا وما بهام الاول جواز  
ما ذكرنا ظاهر (قوله ان يقدروا موصوف) أي يكون الاول مضافاً اليه اضافة  
الشيء الى جنسه كالشمال الاول أو ومنه كالشمال الثاني او كله كالشمال الثالث وانظر  
ما للمانع من جعل الاضافة في حجة الحقا من اضافة العلم الى الخاص كشيروا وا  
فلا يحتاج الى التأويل (قوله وصلاة الساعة الاولى) أي من الزوال أو المراد  
اقل ساعة أدت فيها الصلاة المفروضة (قوله ومسجد المكان الجامع) وضح  
ان يكون التقدير ومسجد الوقت الجامع (قوله جرد قطيفة الخ) جرد يعني  
مجردة وصحى يعني بالية (قوله ان يقدروا موصوف ايضاً) أي كما يقدروا فيما قبله  
وان اختلف المحل (قوله واضافة الصفة الى جنسها) أي جنس موصوفها  
أي فالاضافة حينئذ من اضافة الشيء الى جنسه ككتامة فضة (قوله من  
جنس القطيفة) صرح ابن لبيان أن الاضافة على معنى من (قوله ولما ارادنا آخره)

(وأول موهما اذا ورد) أي اذا جازين  
كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله  
فما أوهم اضافة الشيء الى مرادفه  
قوله ما يوهم بعد كرز وتأويله ان يراد بالاول  
المسمى والثاني الاسم أي شيء يسمى هذا  
الاسم وبما اوهم اضافة الموصوف الى صفته  
قوله جنة الحقاء وصلاة الساعة الاولى ومسجد  
الجامع وتأويله ان يقدروا موصوف أي جنة  
النقل الحقا وصلاة الساعة الاولى مسجد  
المكان الجامع وبما اوهم اضافة الصفة الى  
الموصوف قوله جرد قطيفة وضح عامة  
وتأويله ان يقدروا موصوف أي شيء جرد من جنس  
الصفة الى جنسها أي شيء جرد من جنس  
القطيفة وشيء جرد من جنس العملة  
التي (قوله) الجاز القرا اضافة الشيء الى ما يعناه  
لاختلاف التظنين وواقعه ابن العراوة وغيره  
ونقله في النهاية عن الكوفيين وجعلوا من  
ذلك نحو قوله ارادنا آخره



(قوله وذى وذات) أى وفروعهما وتداولهما صيغ المعروف من التثنية وذووه  
 (قوله كوحده) قال فى الجمع هو لازم التصيب على المصدرة فجعل من لفظه حكمى  
 الأصبى وحداً راجعاً إلى واحد وقيل لم يلفظ بضمه كالأبوت والخلوة وقيل  
 محذوف الزوائد من الجاد وقيل فصبه على الحال تأوله بموحده وقيل على حذف  
 حرف الجزاء والاصل على وحده ولازم الانفراد والتذكير لانه مصدر وقد يثنى شذوذاً  
 أو يجر على جمع جسا على وحدهما وقيل ذلك وحيداً وجلس على وحده أو إضافة  
 نسج وقرع على وزن كرم وخبث وغير مفرغ من اليه ملحقات بالعلامات على الأصح  
 يقال هو نسج وحده وقرع وحده إذا قصدت ظهيرة فى الخيل وأصله فى التوب لانه إذا  
 كان رفيعاً لم ينسج على منواله والقرع السد وهو خيش وحده وغير وحده إذا  
 قصدت ظهيرة فى الثمر وهما مفرغ وهو الحمار وخيش وهو ولد يذم بهما المتفرغ  
 باتباع رأيه وقال هانئ جاد وحدهما وهم نسج وسدهم وهى نسجة وحدها وهكذا  
 وقيل لا يعمل بنسج وأخواته العلامات فقال هانئ وحدهما نسج وحدهما وهكذا وزاد  
 الشاطي رجلاً وحده أى اختصار (قوله تقول ليك) أصله ألبك البابين  
 أى أقيم لطاعتك البابين كثير الان التثنية تكرر نحو ثم ارجع البصر كترين فحذف  
 الفعل وأقيم المصدر مقامه وحذف زوائده وحذف الحار من المعقول وأضف  
 المصدر إليه كل ذلك ليسر الجيب إلى التفرغ الاستماع الأمر والتبى ويجوز أن يكون  
 من لب يعنى ألب فلا يكون محذوف الزوائد تالة الرضى ومثله فى حذف الزوائد  
 الباقى (قوله يعنى تداولاً بعد تداول) وقال جماعة يعنى مداولة بعد مداولة  
 والأمر أن متقاربان وكلاهما أحسن من قول بعضهم يعنى ادالة بعد ادالة لعدم  
 ظله ومناسبة معانى الادالة كالتبى هنا بخلاف التداول يعنى التناوب والمداولة  
 يعنى المناوبة وفى الكلام حذف مضاعف أى تداولاً لطاعتك فاحتله (قوله  
 يعنى تحتنا عليك بعد نحن) لو قال يعنى تحتنا عليك بعد نحن لكان أنسب بلفظنا  
 حنانك (قوله دعوت الخ) أى طلبت مسوراً للأمر الذى أصابنى وهو غرم  
 دينة زنته فلي أى قال ليلىك وقوله فلي بى مسوراى إقامة على إجابته بعد  
 إقامته إذ أسأنى فى أمرنا بجزائه ومنه وحى الدين لازمة المطايع بما فيه إشعار  
 بأن مسورا إجاب بالفضل كالباب بالقول وقيل ذكر الدين مقبض والقى الأولى  
 تعضية والثانية مسببة (قوله قلت ليه) كمن مضى الظاهر ليلىك لكه التفت من  
 الخطاب إلى النية وحكى بالحق (قوله مصادر) قال شيخنا والبحر أى حقيقة  
 لا اسماء مصادر وهى معاد محذوفة الزوائد كأمتر (قوله ومعناها التكرير)  
 لانهم قصدوا بها التكرير جعلوا التثنية على معنى ذلك لانها أول تصغير العدد

وما يخص بالظاهر وذلك هو أولى وأولان  
 وذى وذات وما يخص بالظنر واليه الإشارة  
 بقوله (وبعض ما يضاف حقاً) أى وجوباً  
 امتنع بالبداهة بما ظاهر حديث وقع وهذا  
 النوع على قسمين قسم يضاف إلى جميع  
 الظاهر (كوحده) نحو جئت وحدى وجئت  
 وحديك وجاءه وحده وقسم يخص بضمير  
 المخاطب نحو (أى ودوالى) (وسعدى) وحنانى  
 وهذاذى قول ليلىك يعنى إقامة على إجابتك  
 بعد إقامة من ألب بالمكان إذا أقام به  
 ودواليك يعنى تداولاً بعد تداول  
 وسعديك يعنى إسعاداً بعد إسعاد  
 ولا يستعمل إلا بعد ليلىك وحنانك يعنى  
 تحتنا عليك بعد نحن وهذا ذاك الذى يجهل  
 يعنى أسرا لك بعد أسراع (وشذايلا  
 بى لى) فى قوله  
 دعوت لما أبى مسورا

فلي فلي بى مسورا  
 كما شذت أضائته إلى ضمير الغائب فى قوله  
 قلت ليه بى يدعو (تبيين) مذهب سيويه  
 أن ليلىك وأخواته مصادر مختصة بضمها  
 التكرير

وتكثيره تصریح (قوله من ألقاها) فيقدر في ذلك واليك ادول وفي حديث  
اسعد مضارع اسعد راعيا أي ساعدوا عن كافي القاموس وفي حديثك التخت  
على ما يقتضيه قول الشاعر ما قاما يعني تحتنا الخ أو أرحنا على ما هو الانسب لفظ  
حنايك (قوله فن معناهما) فيقدر أسرع وأقم لأن فعلهما لم يستعمل ولا  
يتأق به قوله السابق من ألب بالمكان لأن أخذهما كرا باعتبار المناسبة في المعنى  
لا يقتضي أن ماذ كرهه كذا أو ألقاها وكان الحامل لهم على ذلك أن ليلك شبهة ثلاثي  
وألب راعي فلا يكون فعلا وهو فاسد لوجود مثل ذلك في مسديك مع فعله وهو  
اسعد على أنه يقال لب ثلاثا يعني أقام كافي القاموس وشرح الكافية للرضي كاسر  
فالمعنى عندي أنه منصوب بفعل من لفظه ثم ذكر قوم أن معنى ليلك أيا به بعد  
أيا به وعليه فالتأنيب فعل من معناه أذ ليس لب وألب بمعنى أيا به فاحفظه  
(قوله وخنا) بناء وضاد مجتزأ أي مسرعا لقتل (قوله إذا شربوا الخ) الباء  
في بالرددية قال في التصريح قال أبو عبيدة كان الرجل إذا أراد أن يكد الموتة عنه  
وبين من يحبه شق كل منها برصاحبه يرى أن ذلك أبقى للعودة بينهما (قوله  
الحالية) أي على تأويله بالمتن كآية عليه بعد (قوله مداولين) المناسب لتفسيره  
دواليك يتداولان بعد تداولن بقول سداولين (قوله أي مسرعين) تفسر  
لهاذين فقط على الظاهر (قوله للتعريف) أي وحق الحال التكرير وقوله ولأن  
المصدر الخ دفع بهذا التعليل ما قد يقال يحتمل أن هذه الحال عما جاء معرقا لفظا  
وأن كان منكرامعنى (قوله الوصفة) أي لضربا والمعنى اشرب ضربا منكرا كذا  
قال البعض تعالى شجنا ويحتمل أن المعنى على الوصفة اضرب ضربا مسرعا مسرعا  
بل هذا النسب بما مر في معنى هذا ذلك (قوله بما ذكر) أي من أن المصدر الموضوع  
للتكرير لم يثبت فيه غير كونه مضوعا مطلقا (قوله ولاه معرفة) في الرد بهذا  
على الأعمى بحث لأنه سبكر الشارح عنه أنه يقول بغيره الكاف في ليلك وأخوانه  
وحتن ذلك إضافة فلا تعرف على مذهبه وزاد بعضهم هذا التناو هو أن ضربا مفرد  
وهذا ذلك معنى ولا يوقف المتردد بالمتن (قوله اصله أي) أي وزن فعل يكون  
العين كافي التصريح وقد يؤخذ عنه أن الالف التانيية تتأمل (قوله كافي على الخ)  
التأنيبه إلى أن الالف لا تدل للاضافة يأد تأنيلا ليلك فالك وصاك (قوله وردة  
عليه ميموه الخ) فيؤثر أن يجيب بأن قوله فلي يدي سور شاذ فلا يصلح الرد  
تأمل (قوله وهم) أي بل خلافه في ليلك فقط (قوله مثلها في ذلك) أي  
في هذا اللفظ (قوله وردة عليه بقوله لم الخ) أي أن قيام ضمير التانيية والاسم

وأتم التنصيص على المصدرية بعوامل محذوفة  
من ألقاها الا هذا ذلك وليك فن معناها  
وجوز مسيوه في هذا ذلك في قوله  
ضربا هذا ذلك ولفظنا وخنا  
وفي دواليك في قوله

إذا شربوا حتى بالرد منه  
دواليك حتى قلنا غير لاي  
الحالية بتقدير فعله مداولين وحاذرين أي  
مسرعين وهو ضعيف للتعريف ولأن المصدر  
الموضوع للتكرير لم يثبت فيه غير كونه  
مفعولا مطلقا وجوز الأعمى في هذا ذلك في  
البيت الوصفة وهو مردود بما ذكر ولأنه  
معرفه وضربا تكرر وذهب يونس إلى أن ليلك  
اسم مفرد مقصور أصله لي قلت الله  
بالإضافة إلى النمر كافي على وإلى ولدي  
وورد عليه مسيوه بأنه لو كان كذلك لما طلبت  
مع الظاهر في قوله فلي يدي سور وقول ابن  
الاسلم أن خلاي يونس في ليلك وأخوانه  
وهم وزعم الأعمى أن الكاف حرف خطاب  
لادوضع له من الأعراب مثلها في ذلك وردة  
عليه بقوله لم يدي يدي مسود

القاء مقام الكاف يدل على اسبغها لان الاسم انما يقوم مقامه مثله وأجاب في  
 التصريح بهذا بأن ليس له ولي يدعى مسورا فان فلا يسلطان للردوع الثاني بأن  
 التثنية يجوز حذفها لنسبة الإضافة كما صرح به الا علم في نفس المسئلة وكما في اثني  
 عشر وانما لم يحذف من ذلك لئلا يلبس (قوله لا لجلها) أي لا لجل كاف الخطاب  
 وكذا الضمير في قوله وبانها (قوله الى الجبل) أي انطوية اليه الممتدة على ضمير  
 يرجع الى المضاف دما مني (قوله حيث واذ) الاول ظرف مكان قصره ناد ووقد  
 يراد به الزمان وثاؤها بالحرركات الثلاث وقد تبدل باؤه واو ابل قال ابن سيدة هي  
 الاصل كما في الدما مني ونحو قصص يعرونها ولا يضاف الى الجملة من اسماء المكان  
 غيرها كما في المنى والثاني ظرف زمان ماض لا يرفع الا اذا اخسف اليه ظرف  
 زمان كيو متذا قال جماعة منهم الناطم او وقع مفعولا به نحو واذ كروا اذ كنتم قليلا  
 او بدلائمه نحو واذ كرى الكتاب مريم اذ اتتت فاذا حذبت بدل احتمال من مريم  
 ومنع ذلك الجمهور واثقوا كما سبأ وتورد لتعطل فتكون حرفا وقل ظرف والتعليل  
 مستفاد من قوة الكلام وهذا القول لا يتأني اذا اختلف زمانا الصلة والمحل  
 نحو ولين تنفكم اليوم اذ ظلم الآية أي لن تنفكم يوم القيامة اشتراككم في  
 الذناب لتلككم في الدنيا ولصاحب هذا القول ان يجعل اذ في الآية ليجرد القرينة  
 بدلا من اليوم على معنى اذ ثبت لتلككم عندكم وعلى هذا الوجه يجوز ان تكون ان  
 وفعلا لا تطلعا على حذف لام الله وقاعلى تقع ضمير مستتر فيه راجع الى قولهم  
 يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين اولى القرنين ويؤيد هذا قراءة بعضهم بكسر اذ على  
 استئناف الله كما في المنى ولما جاء بعدتنا وفتحنا وهل هي حينئذ ظرف زمان  
 أو مكان أو حرف مضافا أو حرف زائد أقوال فاذا ظنت أننا او ضمنا انا فأنما اذ أقبل  
 عرو ففعل القول بزيادة اذ يكون الفعل بعدها هو العامل في ضمنا او ضمنا كما  
 يكون ذلك لو لم يوجد اذ بعد ضمنا او ضمنا هو الا كثر وعلى القوم بأنها حرف مضاف  
 فاعلم في ضمنا او ضمنا ففعل محذوف بضمه ما بعد اذ وعلى القول بالقرينة قال  
 ابن جني وابن الباز في عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه وعلم ضمنا  
 او ضمنا محذوف بضمه الفعل المذكور فحقى المثال أقبل عرو وفي زمن بين أو فأت  
 قاضي وقال السالوين اذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في ضمنا او ضمنا لان  
 المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا ضمنا قبله بل عاملها محذوف يدل عليه الكلام  
 وأبدل منها أي بين أو فأت قاضي حين أقبل عرو وافتت بفتح عرو واعلم ان  
 اصل بين ان تكون مصدر بمعنى التفرق فحقى جلست ينكح بلسن مكان فراقكما

ويحذفهم التثنية لاجلها ولم يحذفوها في ذاتها  
 وبانها لا تلحق الاسماء التي لا تنسب الحرفاء  
 النوع الثاني من التلازم للاضافة وهو ما  
 يختص بالجل على وجهين ما يختص بنوع من  
 الجمل وسببها وما لا يختص وباليه الاشارة  
 بوجه (وازموا اضافة الى الجمل حيث واذ)

ومعنى اقبلت بين خروجك ودخولك اقبلت زمان فراق خروجك ودخولك فحذف  
 المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه قسرين ان بين المضافة الى المرفوع جعل في الزمان  
 والمكان فليقتصدوا اضافتها الى الجملة الاسمية او قطبة والاضافة الى الجملة كلا اضافة  
 زادا واعلها تارة ما الكافة لانها تكلف المتقضى عن اقتضائه وأشبعوا تارة اخرى  
 القصبة فتولدت ألف لتكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه حينئذ  
 كالموقوف عليه لان الالف قد يوفى بها الموقوف كما في انا والفتنوا وتعين حينئذ  
 ان لا تكون الالف زمانا متقدرا انه لا يضاف الى الجمل من المكان الاحث واطافة  
 يضاف وينافي الحقيقة الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير  
 بين اوقات زيد قائم أي بين اوقات قيام زيد كذا قرره الرضى وقد يضاف ينافي الى  
 مفرد مصدر دون يتعالي الصحيح كذا في الدماميني والهمع وتقدير اوقات لان بين انما  
 قضاف لتعدد وتأخر فيه اوجبان بأن يشاهد تضاد المصدر الجزئي كالقيام مع  
 انهم لا يحذفون المضاف الى الجملة في مثل هذا قال في الهمع وما ذكر من ان  
 الجملة بعد جئنا ونفام مضاف الماحول الجمهور وقيل ما والات كلفنا فلا جعل البسطة  
 بعدها وقيل ما كافة دون الالف بل هي مجرد اشباع وعلى عدم اضافتها علمها  
 ما في الجملة التي تلها كما في المتن (قوله الجملة الاسمية والفعلية) لكن  
 اضافة حث الى الفعلية اكثر ولهذا ترجح النصب في نحو جلست حيث زيد اراء  
 كذا في المتن قال في الهمع ويقع اضافة اذ الى اسمية مجزها فعل ماض نحو جلستك  
 اذ زيد قام ووجه قصه ان اذ لما مضى والفعل الماضي مناسب لها في الزمان وهما  
 في جملة واحدة ثم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما اذا كان مضارع نحو اذ زيد يقوم  
 فانه حسن اه وقال في التصريح بشرط الاسمية بعد اذ ان لا يكون خيرا المتندا  
 فيها فعلا ماضيا مضى على ذلك سيويه وشرط القطعة ان يكون فعلا ماضيا ماضيا  
 نحو واذا كرت قليلا ومعنى لا تقلا نحو واذا رجع ابراهيم القوا علمن البيت  
 ثم قال وشرط الاسمية بعد حيث ان لا يكون الخبر فيها فعلا مضى على ذلك سيويه اه  
 ولعل معنى قوله شرط الاسمية بعد اذ شرط حسننا فلا ينافي كلام الهمع ولعل معنى  
 قوله وشرط الاسمية بعد حيث شرط رجحاننا فلا ينافي ما مر عن المتن ان النصب  
 في نحو جلست حيث زيد اراء ارجح فقط ومن كلام الهمع يعرف ما في كلام البعض  
 وغيره من الخلل (قوله واذا كرت اذ انتم قليل) ان فيها وفيما بعد ما مضى به وقال  
 الجمهور ظرف لفعل محذوف أي واذا كرتوا فمضاهيكم عليكم اذ انتم واذا كرت واذا يكر  
 اه تصريح وقالوا في واذا كرت في الكتاب مريم اذا تجذبت ان اذا تجذبت ظرف

جعل الخلقه الجمل الجملة الاسمية والفعلية  
 فالاسمية نحو جلست حيث زيد جالس  
 واذا كرت اذ انتم قليل والفعلية نحو جلست  
 حيث جلست واجلس حيث اجلس واذا كرت  
 اذ كنتم قليلا واذا يكرت الذين كرتوا



المحذوف أي قصة مريم إذا ثبتت وعلى مذهبهم يعني في واد كروا نعمة الله عليكم  
 أن جعل فيكم أمية كون أنظر فالنعمه وعلى مذهب غيرهم يجوز ذلك  
 وكونه بديل كل من نعمة (قوله ومعنى هذا المضارع) أي الواقع في الجمله  
 المضاف إليها بخلاف المضارع بعد حيث وقد يقال لاجابة الى ذلك لتصریح  
 ابن هشام في المعنى بأن أذعد تستعمل في المستقبل كما ان اذا قد  
 تستعمل في الماضي والجواب أن الموحج موافقة الواقع لأن زول الایة بعد  
 وقوع المكرع ان الجمهور لا يشترط مجي اذلا استقبال ويجعلون ما بعده من  
 تنزيل المستقبل منزلة الماضي كما في المعنى (قوله أما ترى) هي بصريه مفعولها  
 طالعا وحيث ظرف مكان مبني وقيل اذا أضيف الى مفرد يكون مفعلا كذا  
 في المعنى وقيل مفعولها حيث وطالعا حال من سهل وقيل من حيث على معنى  
 طالعا فيه وقيل عليه مفعولا محذوف طالعا أي طالعا فيه أقول او طالعا مفعول  
 أول وحيث ظرف مستقر مفعول ثان قال زكريا والشاهد في اضافة حيث الى  
 مفرد وقيل سهل من فروع غبت مضافة الى جله فلا شاهد فيه والتقدير حيث سهل  
 مستقر طالعا (قوله حيث على العمام) قال شيخنا أي ثمة العمام على الرأس  
 ويؤيده قول المعنى أراد أن يكان على العمام الرأس (قوله اذ ذلك كذلك) أي  
 او ثبات أو نحو ذلك (قوله وان تون الخ) ألحق الكافي بما في ذلك اذا فيصور  
 ان تقطع عن الاضافة ويعوض عنها التنوين كقوله تعالى ولئن أطلعتم بشر امثلکم  
 انکم اذا لتسرون اه نکت (قوله أي وان تون اذا الخ) أشار الى أن الضمير  
 في تون عند الذي اذا وان في قوله افراد اذا قامة الظاهر مقام الضمير دفعا لتوهم  
 رجوع الضمير الى غير اذ (قوله وأما نحو و أنت اذ صحیح فتأدر) هذا مقابل قوله  
 وا كرم ما يكون الخ ويبين أن افضل التفضيل في أكثر على غيرابه وفي بعض النسخ  
 اسقاط قوله وأما الخ (قوله وما كذا الخ) الاقرب ما أشار اليه الشارح من  
 أن ما مبتدأ وكذا صلها والخبر كذا الثانية وأضيف جوازا استئناف في موقع  
 الاستدراك كما أشار اليه الشارح ويحتمل أن ما مفعول مقدم لا ضف عليه قوله  
 كذا الثانية صفة مفعول مطلق لا ضف أي اضافة كاشفة اذ في كونها الى الجمله  
 (قوله نظر ظاهرا) يعني بالظرف اسم الزمان سواء كان منصوبا على الظرفية أم لا  
 كما في المعنى وكبار شد اليه تمثيل الشارح بعد يومهم يارزون ويوم تنفع الصادقين  
 صدقهم اذا الأول يدل من المفعول به في تندروم التلاق والثاني خبر المراد بالمهم  
 ما ليس محدودا بما سيذكره الشارح عمالا اختصاص له أصلا كين ومدة ووقت

ومعنى هذا المضارع المضارع حيث وأما نحو  
 قوله أما ترى حيث سهل طالعا وقوله  
 حيث على العمام فتأدر لا يقاس عليه  
 حيث على الكافي (ففيه) قولهم  
 خلافا للكافي من الاضافة الى المفرد بل الى  
 اذ ذلك ليس من الاضافة الى المفرد بل الى  
 الجمله الاجمعيه والتقدير اذ ذلك كذلك  
 او ان كان ذلك (وان تون يحتمل افرادا)  
 أي وان تون اذ يحتمل افرادا فقط واست  
 ما يكون ذلك مع اضافة اسم الزمان اليها  
 كما في نحو يومئذ وحيث ويكون التنوين  
 عوضا من لفظ الجمله وأما نحو و أنت اذ صحیح  
 بيانه في أول الكتاب وأما نحو و أنت اذ صحیح  
 فتأدر (وما كذا معنى) في كونه ظرفا  
 فيها ما ضا



بناء ما ذكر بحال الاضافة الى الجمله بل يجوز بناؤه اذا اضيف الى مفرد مبني  
كجوز مثله وحذف منه كل اسم ناقص الدلالة لاجل حمله كقوله ومنه ودون وبين  
وذهب الناطق الى انه لا يضاف الى مبني بسبب اضافته اليه أصلا لا ظرف ولا  
غيره لان الاضافة من خصائص الاسماء التي تكسب البناء وتنفقه فكيف تكون  
داعية اليه والخصائص فيما استشهد به حركة اعراب مثل في انطق مثل ما انكم  
تتلقون حال من ضمير ملحق وبين ودون في فقد قطع بينكم ومنادون ذلك منصوبان  
على الترفية وفاعل قطع ضمير مستتر وارجع الى مصدر الفعل وبينكم حال منه  
ومبتدأ مناسخ حذف ودون ذلك صفة أي قوم دون ذلك حال سم ويشكل على  
التعليل بناء يوم في يومئذ الآن وجه بالجل على شبهه وهو اذا اه وحل شبه اذا  
كشبه ان في جواز البناء والاعراب اذا اضيف الى الجمله على التفصيل المذكور  
قال ابن هشام لم أر من صرح به وقامه عليه ظاهر قال في التكت وقد صرح به  
الشاطبي جازما به (قوله فخل على اذ) اعترض بأن شرط القياس وجود  
علة الحكم في الفرع وعلة بناء انما يشترط في القياس الموجب للحكم لا المجزؤه  
موجود في الفرع وقيل انما اشترط في القياس في الافتقار الى الجمله وهي غير  
فأنتل (قوله فياتلا فصل مبني) أي بناء أمليا واعراضا ولذا مثل بجالن  
(قوله على حين عاتب الخ) أي في حين عاتبت على حذفه تعالى ودخل المدينة  
على حين غفلة وكذلك أي عاتبه صليا كذا قيل والاذب انه من أستصياه أي طلب  
استصيت فلانا أي عاتبه صليا كذا قيل والاذب انه من أستصياه أي طلب  
ان يصوب اليه أي يميل (قوله وقيل فعل مغرب) صريح في جواز وقوع المضارع بعد  
الظرف الذي يعني اذ وهو انما يسم اذا جعل ذلك المضارع معنى الماضي ولو تنزلا  
كان اذ اذ وقع بعده المضارع على ما ذكره الشارح سابقا ولا يمتنع أن الاقرب  
في الظرف قبل المضارع المعقول يعني الماضي تنزلا ان يجعل يعني اذ ويستغنى  
عن تكلف جعل المضارع معنى الماضي تنزلا (قوله باعمر الله) بالتيه أو  
للتداء والتمادي محذوف وعمر منصوب على المصدر بمعنى التعمير ورفع بالانشاء  
اذا دخلت عليه اللام فيكون معنى الحياة والله منصوب بنزع الخافض والاصل  
عمرتك بالله عمر أي ذكرته به تنزلا كما يعبر قلت وحكي رفضه على القاطعة للمصدر  
(قوله واخبروا بقرآننا) قال الرضي لا دليل فيها لاحتمال أن يوم نصب على  
الظرفية خبر هذا ما رواه للبد كوقبله لا اليوم وأورد عليه انه يلزم مخالفة هذه  
القرأة حيث لا قرأه والرفع والاصل عندهما (قوله ما نذكر من سلمي) أي الذي

وما اليه لانه لا على اذ (واخبرنا منكم  
فعل مبني البناء للتاسب كقوله  
على حين عاتب المنصب على الصبي  
وقوله على حين يستعين كل طبع  
(وقيل فعل مغرب وامبتدا \* اعرب)

فعل مبني البناء للتاسب كقوله  
على حين عاتب المنصب على الصبي  
وقوله على حين يستعين كل طبع  
(وقيل فعل مغرب وامبتدا \* اعرب)

فعل مبني البناء للتاسب كقوله  
على حين عاتب المنصب على الصبي  
وقوله على حين يستعين كل طبع  
(وقيل فعل مغرب وامبتدا \* اعرب)

فعل مبني البناء للتاسب كقوله  
على حين عاتب المنصب على الصبي  
وقوله على حين يستعين كل طبع  
(وقيل فعل مغرب وامبتدا \* اعرب)

فعل مبني البناء للتاسب كقوله  
على حين عاتب المنصب على الصبي  
وقوله على حين يستعين كل طبع  
(وقيل فعل مغرب وامبتدا \* اعرب)

فعل مبني البناء للتاسب كقوله  
على حين عاتب المنصب على الصبي  
وقوله على حين يستعين كل طبع  
(وقيل فعل مغرب وامبتدا \* اعرب)

فعل مبني البناء للتاسب كقوله  
على حين عاتب المنصب على الصبي  
وقوله على حين يستعين كل طبع  
(وقيل فعل مغرب وامبتدا \* اعرب)

تذكر منها وأبهمه فظلمه وتغصا والذاني القريب (قوله الطرفية) اجترأ  
 عن إذا التسمية لأنهم أسرفوا على الأصح والحرف لا يضاف ومن أحسن ما جرد  
 به المصنف على حرفتها أنها وردت وابطة لطواب الشرط نحو ثم إذا دعاكم دعوة  
 من الأرض إذا أنتم تخرجون فلو كانت ظرفا لزم اقتران الجملة الجوابية في مثل  
 ذلك لئلا ياء لأنها السمية وقال جماعة هي ظرف زمان والتقدير في خرجت فإذا زيد  
 خرجت ففي الوقت زيد أي حضوره إذا لا يخبر بزمان عن الجملة هذا أن قدرت خبرا  
 فإن قدرت متعلقة بخبر محذوف أي في الوقت زيد حاشرك كما هي متعلقة بالخبر  
 المذكور في خرجت فإذا زيد حاشرك فلا اشكال في الاختيار ومقتضا أن لا تكون  
 إذا مضافة لليلة إذ لا يعمل شيء من المضاف إليه في المضاف وهو خلاف المقرر  
 في إذا الطرفية ولك أن يجعل التقدير نحو زيد أو فزيد حاشرك في زمن خرجت  
 فتكون الإضافة إلى جملة مقدرة وقال جماعة ظرف مكان والتقدير في فإذا زيد في  
 المكان زيد أو في الحضر زيد ومقتضا كقولك فله وجعل إذا على هذا القول مضافة  
 لجملة مقدرة يتألفه أنه لا يضاف من ظروف المكان إلى الجملة إلا حيث كأمز ويجوز  
 فإذا زيد جالس بالنصب حال أو انفرادا ومحذوف ولا يليها في المقابلة إلا الجملة  
 الاسمية دفعا لالتباسها بالشرطية ومن ثم امتنع النصب في نحو خرجت فإذا زيد  
 يضرب به عمرو ويجوز كثر من التصو بين ويجوز الاختصاص بليها الفعل المحرور بقدر  
 دون الجزم منها وقد تقع بعد جينا وجنا وتلزم القاء إذا التسمية وحل هي زائدة  
 أو عاطفة الجملة بعدها على الجملة قبلها أو جزائية كهي في جواب الشرط  
 أقوال واعلم أن إذا غير التسمية ملازمة للطرفية عند الجمهور وقال المصنف قد تقع  
 معقولاً كقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله تعالى عنها أتى لاعلم إذا  
 كنت عن راضية وإذا كنت على غضبي وأوله غيره يجعل إذا ظرفا لمحذوف هو  
 القول أي لا أعلم شأنك إذا كنت الخ ويجوزة بحيث يجوز حتى إذا جاء بها والآية  
 والفتية في الحقيقة ما ينسب من الجواب مرتباً على فعل الشرط فالمتى وسبق  
 الذين كفروا إلى جهنم زمرا إلى أن فتح أبوابهم يجتمعهم فيقطع السوق ويجعل  
 الجمهور حتى في مثل ذلك ابتدائية ومبتدا نحو إذا يقوم زيد إذا يقوم عمرو أي  
 وقت قيام زيد وقت قيام عمرو ونقله الرضي عن بعضهم ثم قال ولم اعثره على شاهد  
 من كلام العرب كذا في الدعاء من مع زيادة من الهمع (قوله إلى جعل الاتصال)  
 ينقل حركة الهمزة إلى اللام أي الماضوية كثيرا والمضاربة قليلا وقد اجتمعا في قوله  
 والنس رغبة إذا رغبتها وإذا ترذ إلى قليل تنقع (قوله ما تضمنته الخ) ولم تعمل

(وإنما إذا) الطرفية (مضافة إلى) جعل  
 خاصة قلنا إلى ما تضمنته  
 الاتصال

لها القضا الشرط يتحقق وقوعها باليهما قاله يس وعبارة الهمع ولكن اذا انما  
 بالمشق والمقتون بخلاف ان لم يقزم الا في الضرورة (قوله غالب) سابق محال  
 في كلام الشارح (قوله كهن اذا اعتلى) أي كمن متواضعا حينما اذا تكبر  
 غرك (قوله فاذا ظرف) أي الحدث المستقبل وتعدني. لما مضى فهو واذا  
 رأوا وتجارة الآية على ما ذكره جماعة والمال في القسم فهو والمال اذا يقضى  
 على ما ذكره جماعة لان اذا متعلق بفعل القسم وهو انشاء الانسان حال أو بكالنا  
 حال لا الميل لان عامل الحال عمل صاحبها على فعل القسم واسطة الحرف  
 والاصل في الحال مقارنتها زمن عاملها ويلزم هنا كون الاقسام في وقت  
 غشيان الليل ظل الرضى وهو فاسد ولا يعد متعلقا بالظرف بخلاف يدل عليه القسم  
 اذا لا يقسم بنى اللانتمية والتقدير وعلمة الليل اذا يقضى اه (قوله على  
 المشهور) مقابلة أن العامل تاليه لاجوابه لا تفرق جوابه بالقصة واذا القصة  
 وما بعد هال يعمل فيما قبلها وأجيب بأن الظرف الجائز التأخير يتوسع فيه  
 بالتقديم فمما تملك بالمتنح التأخير بل قولهم بعلية الجواب اذا لم يمنع منها مانع  
 والامكان العامل محذوف يدل عليه الجواب ويلزم التاكيد بالمقابل أن يقولوا  
 لا إضافة لان المتضاف اليه لا يعمل في المتضاف كما تله عنهم في المعنى وان يفرقوا بين  
 اذا واذا حيث بأن اذا شرط بكونها شرط كما في ابن واني وأما اذا حيث  
 خلولا لإضافة ما حصل ربط يس بزيادة (قوله اذا باهلى الخ) نسبة الى  
 باهله اودل قبيلة من قيس وحظيرة نسبة الى حظيرة الكرم قبيلة من قيس  
 بكاف القاموس وشيخ الاسلام والتصريح وغيرهما قول البعض اودل قبيلة من  
 نعم خطأ والمذرع ذال محجة من لمة اشرف من أبيه وقبل بالمال المهمة أي المتأهل  
 ليس المذرع (قوله الثانية) لاجابة اليه لو اذن تكون غرضانية والاسم  
 المرفوع وهو باهلى اسمها والجملة بعدها خبرها (قوله كما اشترت الخ) أي لان اداة  
 التخصيص لا يليق الا انقل (قوله وأياها لا انقش) أي تعما للكافرين  
 حكما أجازوا دخول اداة الشرط على الجملة الاسمية وفصل ابن أبي الراس  
 فأجاز وقوع الاسم بعدها اذا أخبر عنه بفعل ومنعه اذا أخبر عنه باسم (قوله لكان  
 يجب الخ) وقول بعضهم انه على اختيار القاء رد بأن القصة لا تحذف الا في ضرورة  
 أو نادر من الكلام وقول بعضهم ان الضمير توكيد لا مبتدأ وان ما بعده الجواب  
 تعدف ومن ذلك اذا التي بعد القسم فهو والمال اذا يقضى والها واذا باهلى والهم اذا  
 هو اذ لو كانت شرطية لكان ما قبلها جوابا في المعنى فيزم تطبيق القسم الانشائي

من معنى الشرط غالباً (كهن اذا اعتلى)  
 اذا باهلى الله فاذا ظرف فيه معنى الشرط  
 مضاف الى الجملة بعده والعامل فيه جوابه  
 على المتصور وأما هذا السواء انتشت  
 نقل وان أحسن المترين استخبارك وقوله  
 اذا باهلى تحتمل متعلقة  
 له ولا ينفك هذا المذرع  
 على اضمار كمن الثانية كما اشترت هي واحدا  
 ضمير الشأن في قوله فها تضر لي ضمها  
 هذا مذهب سيبويه وأما لا انقش  
 اضافتها الى الجملة الاسمية ثم كذا ظاهر  
 ما سبق واختاره في شرح التسهيل والاخر  
 يقول غالب من نحو واذا ما مضوا هم  
 يضررون والذين اذا أصابهم البسني هم  
 يضررون فاذا فيه ما ظرف خبر المبتدأ بعدها  
 ولا شرطية فيها والالكان يجب اقتران الجملة  
 الاسمية بالفاء

وهو محتج ١٥ مفسى وقوله وقول بعضهم ذكر هذا الوجه الرضى فانه جوز  
 في الاثنين كونهم تأكدا للواو في عضو والضمير المنسوب في أصابعهم وكون  
 جواب اذا جملة اسمية بشرطه قال لعدم عراقة اذا في الشرطية ١٥ وقوله تصفه  
 أى لان المقام لا يقتضى تأكيد المسند اليه بل اسمية الجملة هو الموافق للمراد من  
 أن ذلك شأنهم الاثم (قوله لا الظرفية) جرى على القول بأنهم اسم بمعنى حين وقيل  
 بمعنى اذ واستحسنه في المفتى لاستحصاها بالمعنى وذهب سيبويه الى أنها حرف  
 وجود لوجود (قوله وتلزم الاضافة الى القطعية) أى الماضوية كافي التصريح  
 ويكون جوابها ماضيا ومضارعا وجملة اسمية مقرونة بالفاء او اذا التسمية نحو فلما  
 فاجابكم الى البر أعرضتم فلما ذهب عن ابراهيم الروع وبيانته البشري بمجادلها  
 فلما اجابهم الى البر فتممت فلما اجابهم الى البر اذا هم يشركون وخالف كثير  
 في الثاني والثالث ويطول الجواب في الاثنين بخلافه أى اقبل بمجادلنا واتقوا  
 قسمين فجمع الخ وتبع الشارح في كونها للظرفية مضافة الى الجملة بعدها بان هشام  
 في شرح القطر ومنعه غيره وقد صرح في المفتى في اذا بأنها على قول القائلين بأن  
 العامل فيها شرطها غير مضافة كعما يقول الجميع فيها اذا جرمت (قوله أقول  
 لصداقه الخ) قد يلغزه فيقال أين فعل لما وحده يكسب وهي الالقاء لاجل الالفاظ  
 وان كان سقته أن يجب الياء (قوله والمعنى لما سقط الخ) وهو أن جوابها  
 محذوف لتقدم دليله وان تقديره قلت الخ وهو ما صرح به في المفتى قال الدماميني  
 انما يحتاج اليه على القول بأن لما حرف شرط اما على القول بأنها ظرف بمعنى  
 حين فلا يلزم جعل متعلقة بأقول المقنونة لان الظاهر أنها على هذا القول خالية  
 عن معنى الشرط ١٥ وقد يمنع ويؤيد المنع انه قيل بعد ذلك عن ابن مالك أنها ظرف  
 بمعنى اذ فيه معنى الشرط (قوله لفهم اثنين) متعلق بأضف والمراشدين لشمل  
 المذكورين والمؤشرين والاتصال لأثنين فله بس (قوله نحو بما يلزم الخ) فيه  
 اشارة الى أن قول المصنف أضف أى لزوم دليل أم الكلام من واجب الاضافة  
 (قوله الى التكررة المختصة) قال السبوطى نبيعا على جواز نو كدها وهو رأى  
 الكوفيين وعليه مبنى الناظم في التوكيد حيث قاله وان يضف نو كدها وهو رأى  
 فاستراط المصنف هنا التعريف مبنى على غير مختاره فله سم (قوله عندك)  
 هو فيه وفيما بعده صفة للتوكيد روى في الأول المعنى فنى الخبر وفي الثاني  
 القيد فأفسرده (قوله الدلالة على اثنين) أى بحسب الوضع او بحسب التصيد  
 كما يستنبض (قوله أو بالاشتراك) بى قسم ثالث وهو الدال على اثنين بحسب

(تنبه) مثل اذا هذمنا الظرفية فلا تناف  
 الى جملة اسمية وتلزم الاضافة الى الفعلية  
 نحو ولما اجابهم ككاتبين عند الله وأما قوله  
 أقول لصداقه لما سقاونا  
 ونحن وادى عبد شمس وهاشم  
 فخل وان أحد من المشركين استجار لآل نوا  
 في البيت فعل بمعنى سقطوهم أمر من قوله  
 شقته اذا نظر الى والمعنى لما سقط سقاونا  
 قلت لصداقه شقته (لهم اثنين معرف يلاء  
 تفرق أضف كذا وكذا) أى مما يلزم  
 الاضافة ككلا وكذا ولا يشبان الا لما  
 استكمل ثلاثة شروط لا يشبان الا لما  
 فلا يجوز ككلا بلعين ولا ككلا امرأتين خلافا  
 فكلوفين في اجازتهم اضافة الى التكررة  
 المختصة نحو ككلا رجلين عندك فامتن وكفى  
 ككلا جاريتين عندك مقطوعة عني أى تاركه  
 للقول الثاني الدلالة على اثنين أمثالهم  
 نحو ككلاهما وككلا الجنتين أو بالاشتراك كقوله  
 ككلا نعى عن اثنين سياه \* فان كلمة نا  
 مشتركة بين الاثنين والجمع

القصه كافي الجمع المراد به اثنان نحو كلاً رؤس الكسبين والمفرد المراد به اثنان  
 نحو وكلاً ذلك وجه وقبل أي وإلى هذا القسم أشار بقوله وانما صم الخ (قوله  
 وكلاً ذلك وجه وقبل) الوجه وقبل يقتضيان الجملة أي وكلاً ذلك وجهه يصرف  
 اليها (قوله لان ذمنا في المعنى) لان العرب اصبحت في اسم الإشارة الموضوع  
 للمفرد البعيد فاصبحت المعنى كاذ كروليع نحو وان كل ذلك لما استاع الحياء  
 الذي لا شاطئ (قوله لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) الفارض المسنة والبكر  
 القنية والعوان النصف (قوله فلا يجوز كلاً زيد وعمرو) لان كلام موضوع  
 لتأكيد المعنى كأنه ليس عن ابن الحجاب (قوله الضيفن المشنوء) أي  
 الضيفن المغضوب (قوله المفردة) أي غير المكررة وأخذ هذا القيد مما بعده  
 وقياس هذا ان يقول المفرد معرف لم يشوه الايزاء أخذاً مما بعده أيضاً (قوله  
 مطلقاً) أي سواء كانت موصولة أو شرطية واستقها مائة أو فنتاً أو جالا (قوله  
 لانها جني بعض) أي حيث أضيفت المعرف أي والمفرد المعرف شيء واحد ليس له  
 ايضاً بخلاف ما إذا أضيفت اليه كانه لا يجتهد بمعنى كل كما قاله ابن التلالم  
 (قوله وان كررتها) أي سواء كان الجرود بها أو لا ضمير اليه كالمكررة أو غيره وأوجب  
 بعضهم اضافتها أولاً الى ضمير اليه كالمكررة وضمير كررتها يرجع الى أي لا بالعموم  
 السابق لان التكرار لا يجيء في الوصفية والحال (قوله بالصف) أي بالوار  
 كافي التيسيل (قوله فأضف) أي أجزأضافتها الى ما ذكر (قوله لان المعنى  
 حثيثاً في الخ) أشار الى أن ثانياً الثانية مؤكدة فلا يزيدت لضرورة الصف  
 على الضمير الجرود وان للباء والكاف قائمان مقام نالولة على المتعبد (قوله  
 او تنو الاجزاء) عطف على كررتها فلهذا حذف الباء للجزم والمعطوف عليه  
 بمعنى الخارص لانه شرط وهو لا يكون الاستقبلا بفصل تناسب المتعاطفين  
 وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله فأضف لانه جواب الشرط وليس  
 بأجنبي لا لاقبال المعطوف عليه بحكم المعطوف عليه فلزم تقديم الجزاء على الشرط  
 لا نأقول يقتصر كثيراً في التواني ما لا يقتصر في الاوائل قاله يس (قوله الجمع) أي  
 او الجني نحو أي له شاردين بل أو يعطف عليه بالوار نحو أي زيد وعمرو قام  
 صرح به الامام جني وعليه لا يشترط تكرير رأي كما قاله المصنف بل يكفي تكرير المفرد  
 (قوله بالجرعة) الباء داخلة على القصور عليه (قوله وهو المفرد) لم يقل وهو  
 المعرفة المفرد كما قاله في ظلمة الا يترجم أن الذي سبق هو المعرفة المفرد استثناء  
 هنا يكون المستثنى منه المعرفة (قوله وبالعكس من الموصولة الصفه) أي في المعنى

وانما صم قوله ان الشيء والشيء على  
 وكلاً ذلك وجه وقبل لان اثنان في المعنى  
 مثلها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان  
 بين ذلك أي وكلاً ما ذكر كربين ما ذكر الثالث  
 أن يكون كل واحد كما أشار اليه بقوله لا  
 فرق فلا يجوز كلاً زيد وعمرو وأما قوله  
 كلاً أي وخلفي واجدي عندا  
 في التباين والماء الحيات وقوله  
 كلاً الضيفن المشنوء والنصف نائل  
 لدى الخ والامن في العموم واليسر  
 من الضرورات النادرة (ولان نصف المفرد  
 يعرف بآيا) المفردة مطلقاً لانها جني بعض  
 (وان كررتها) بالصف (فأضف) اليه كقوله  
 فلنقتيك خالين تلين  
 أي وأبلى فارس الاحزاب وقوله  
 ألا نأول الناس أي وبأبكم  
 عندنا لتقينا كل خير او اكرما  
 لان المعنى حثيثاً أي (او تنو) بالمفرد  
 المعرف الجمع بأن تنوي (الاجزاء) نحو  
 أي زيد أحسن يعني أي أجزأه أحسن  
 (واخصص بالمعرفة موصولة أي) أما معقول  
 باخصص بالمعرفة متعلق به وموصولة حال  
 من أي متقدم عليها أي يخصص أي الموصولة  
 بأنها الاضافه الى معرفة غير ما سبق  
 منه وهو المفرد نحو امر رب أي ارجلن هو  
 اكرم أو أي الرجال هو أفضل وأهم أشد ولا  
 قساف لتذكرك خلافاً لابن منصور  
 (وبالعكس) من الموصولة (الصفه) وهي  
 المتعوت بها والواقعة حاد.

قد دخل الحالة كناية الشارح وكان الاولى أن يقول وبالضد الحق لا العكس  
 لفتح جعل آخر التي مأولة وليس مرادها هنا فاله الشاطبي (قوله فلا تضاف الا  
 الى تكرة) لان الفصل من الوصفة الدلالة على الكمال والداخل على المعرفة بمعنى  
 بعض فلا تدل عليه ويشتغل في التكرة أن تكون بمثابة الموصوف لفظا ومعنى أو  
 معنى فقط فهو مراد رجل أي رجل ورجل أي انسان ولا يجوز رجل أي عالم  
 وعكسه قاله الدامسقي وغيره (قوله لمخلقا) أي تكليما مطلقا الخ أو مطلقا لاسال  
 من ضمير ما وتذكر كمال الحال باعتبار أنها لفظ لا من ضمير تكن لان قاله الجواب لا تدخل  
 على أجنبي منه وقضيه جواز إضافة الشرطية للمفرد المعرفة المتوهم به الاجراء  
 نحو أي زيد أعجبك أعجبني وهو ما صرح به الدامسقي بل يقول المصنف أو تتر  
 الاجراء يدل على الجواز في الشرطية والاستهامة لان كلامه هناك في أي مطلقا أي  
 غير الحالة والوصفة تقع ابن عقيل ذلك ممنوع أكاده سم ويؤخذ عما ذكره من أن  
 كلام المصنف هناك في أي مطلقا جواز إضافة أي الموصولة والاستهامة  
 والشرطية الى المفرد المعرفة اذا كررت أو قوى به الاجراء وحسب ذلك يكون استثناء  
 الشارح المفرد المعرفة مما تضاف اليه أي الموصولة والاستهامة والشرطية بحمله  
 بقرينة ما مر اذا لم يكرر أو تتر الاجراء فتأمل (قوله الى التكرة والمعرفة) بيان  
 للاطلاق في كلام المصنف الذي هو في مقابلة التقييد في الموضع قبله وقول الشارح  
 مطلقا أي سواء كل من التكرة والمعرفة مفرد أو مثنى أو مجموعا بدليل قوله  
 سوى ما سبق الخ (قوله ثلاثة أحوال) الاول الاضافة الى التكرة وذلك في الوصفة  
 وذلك في الشرطية والاستهامة التالفي لزم الاضافة الى التكرة وذلك في الوصفة  
 والحالة الثالثة لزم الاضافة الى المعرفة وذلك في الموصولة (قوله اذا كانت  
 أي الخ) في قسم ثالث لا يجوز اضافة وهو أي الجمعية وصلته لتداء ما فيه آل  
 نحو ما لا الانسان ولم يذكره لان المقام مقام ما يضاف (قوله لدن) فتح اللام  
 وضم الذال وقصها وكسرها وضمهما وسكون التون ويقال فيه لدن كبير ولدن لعفن  
 فعل أمر الانان من النور ولدن كلف ماضى الضالبة ولدن كلفن فعل أمر من  
 القول ولدن كلف ولدن كلف ولدن كلف ولدن كلف ولدن كلف ولدن كلف ولدن كلف ولدن كلف  
 وفي باب التقاء الساكنين من الهمع ان تون لدن تحذف الساكن ولها واو وكسرها  
 في قوله من لدن الظاهر الى العبر (قوله لخر) فائدة بدقوله اضافة بيان ان  
 عامل الجز هو المضاف كما هو الصحيح وهذه الفائدة لم تستفد الا من هذا وقوله في اعمال  
 المصدر وبعد جزء الذي اضيفه قاله سم وتبعه غيره أقول ومن قوله في اعمال اسم

فلا تضاف الا الى تكرر كقول جارس أي  
 فارس ويزيد أي فقي ومنه قوله  
 فقه حينما جارس أي (وان تكن) أي  
 (شرطا واستهما ما مطلقا كل ما الكلاما)  
 أي تضاف الى التكرة والمعرفة مطلقا سوى  
 ما سبق منه وهو المفرد المعرفة فتوى  
 رجل يا فخر لا بدوهم ايما الاجلين قضيت أكيم  
 يا فخر يا فخر يا فخر حديث فلهذا أن لا ي  
 ثلاثة أحوال (تنبيه) اذا كانت أي  
 نقلا أو سالا وهي المراد بالصفة في كلامه فهي  
 ملازمة للاضافة لفظا ومعنى وان كانت  
 موصولة أو شرطا أو استهما ما فهي ملازمة  
 لهما في لفظا وهو ظاهر (واكرسا اضافة  
 لدن لخر) ما بعده الاضافة لفظا ان كان  
 مبرا ومخللا ان كان مبنيا أو جلة فالاول نحو  
 من لدن كليم عليه وقوله  
 تنهض الرعدة في ظهري  
 من لدن الظاهر الى العبر  
 والثاني نحو وعلمنا من لدنا على ليندر بأنا  
 شديد من لدنه



القاعل وانصب بذى الاعمال تلوا واخفض ومن قوله في الصفة المشبهة باسم الفاعل  
 ترفع جها وانصب وجزمه آل فاحظه (قوله وتذكر فمعا) يضم النون والقصر  
 التبعة وكذلك انصباء بالفتح والمذاق احتمال أنها في البيت بالفتح وقصرها للضرورة  
 بعد لاسجاسة السه والبالغ الشاب (قوله صريح عنوان) أي مصر ومعهن  
 واقهمن ورقنه أي أعجبهن وأعجبته وفي العيشي تخسر ورقنه ما صبه لاسرله أي  
 لا حركته به (قوله الاذن وحيت) مقتضاه ان لذن عند اضافتها الى الجلالة  
 ندر في مكان بل ظاهره أنها لا تخالف مكان ويمنع الاخرين تصريح الرشي بأن  
 لذن اسم لبد اخا في زمان أو مكان وعند اضافتها الى الجلالة مطلقا تجمض لزمان فتقوله  
 وقال ابن برهان حيث فقط هو الحق (قوله هذا هو الاصل) الاشارة الى قول  
 الناطم والزموا الخ فهو دخول على قوله ونصب الخ (قوله ونصب غدوة بها)  
 هذا شامل للنصب على التميز والنصب على التشبيه بالمفعول به فان جعلت الياء  
 للمصاحبة شمل النصب باعتبار فعل ايضاً سم (قوله من بحر الكلب) ظرف مكان  
 متعلق بمحذوف خبر زال فان قدر من مادته كزجورا كان نصبه على القرينة قياساً  
 والاكتفاء كان معانياً كما مر في محله (قوله نصب على التميز) أي لذن فيكون  
 من غير المقصر ووجهه ان لذن اسم لا قبل زمان مبهم فغدوة قالة الدماميني  
 (قوله لكن بضعه) أي التبع مع الخ وذلك لانه لو كان المشتق لنصبها ما ذكر  
 لم نصب عند حذف نون لذن لأن اسم الفاعل لا يجب محذوف التنوين ولا يرد  
 الضارب زيداً والضارب عراً والضاربو بكر الا أن كالمعوض من التنوين في الاول  
 والنون في الاخيرين (قوله أو خبراً) عطف على قوله على التميز وعلى هذا تكون  
 لذن مضافة الى الجلالة وعلى الاولين لا اضافة ولهذا استحسن الناطم هذا الوجه  
 لما فيه من ابقاء لذن على ما ثبت له من الاضافة (قوله مراعاة للاصل) أي  
 الغالب في نالي لذن من الجز فهو نظير نصب المظوف على مجرور غير في الاستثناء  
 فالمتشبه بالجز يكون المظوف عليه واقفاً في مكان اسم مجرور غالباً لكونه في محل  
 جر حتى يرد اعراض أي جان على من أجاز الجز بان غدوة عند نصبه ليس في محل  
 جر حتى يرد على هذا المثل (قوله وجاز نفسه) اي قال يلزم نصب غير غدوة بعد لذن  
 والنصب لم يحفظ الا انها لا تقول يقتضي في التوافق لا يقتضي في الاوائل (قوله  
 واستبعد الناطم الخ) أي للزوم نصب غير غدوة بعد لذن (قوله بعيد عن القياس)  
 لأن القياس جزم ما بعد لذن كغيرهما من الظروف ونصب غدوة بعدها مع على خلاف  
 القياس فالقياس على غدوة بعيد عن القياس (قوله لذن وقت هو غدوة)

والثالث كقول

وتذكر فمعا لذن أنت بانع وقوله

صريح عنوان واقهمن ورقنه

لذن شب حتى شاب معودا الذوائب

ولم ينصف من ظروفي المكان الى الجلالة

الا لذن وحيت وقال ابن برهان حيث فقط

هذا هو الاصل الشائع في لذن من لسان

العرب (ونصب غدوة بها عنهم غير) كاف

قوله

فما زال مهري من بحر الكلب يتهم

لذن غدوة حتى دنت لغروب

فذن حيث منقطعة عن الاضافة لقطا

ومعنى وغدوة بعدها نصب على التميز أو على

اقتضاه بالمفعول لب لذن باسم القاعل في

ثبوت نونها تارة وحذفها اخرى لكن بضعه

مما ع نصب بها غدوة النون أو خبراً

لكان محذوف مع اسمها أي لذن كانت

الساعة غدوة ويجوز جر غدوة بالاضافة على

الاصل فالعطف على غدوة المنصوبة بجازر

المظوف مراعاة للاصل وجاز نفسه مراعاة

للتفاد كذا في الاخفض واستبعد الناطم

نصب المظوف وقال انه بعيد عن القياس

وحكي الكوفيون رفع غدوة بعد لذن فقبل

هو مكان فاخته محذوفة والتقدير لذن كانت

غدوة وقبل خبر ابتداء المحذوف والتقدير لذن

وقت هو غدوة

يستفاد منه أن هذا الوجه مضافة الى مفرد منوى وهذا هو الظاهر وان  
 اسطر بعض حناقلها عن الاضافة في هذه الجملة مع أنه يزعم فيها بعد بمقتضاه  
 اما على الوجه الاول الذي قبله فمضاف الى الجملة واما على الوجه الثالث الا ان  
 ضمير مضافة أصلا (قوله على التشبيه بالقاعل) قال في التصريح بظاهره أنها  
 مرفوعة بل ان أي شبهها باسم القاعل فمماز (قوله بمعنى عند) بكسر العين  
 وقضها وضها كما في الهمع وهي المكان كثيرا والزمان قليلا ومنه كافي الدمايني عن  
 المصنف انما الصبر عند الصدمة الاولى ولا يخرج عن الظرفية الا الى الجزم عن (قوله  
 لمبدأ القنات) أي الاول المسافات فمماز من اول الزمان أو المكان وبهذا  
 غارت من قائمها لا يتبداه الزمان أو المكان ومن ثم قلت مرطو لن اسماء أفاده سم  
 (قوله ومن ثم) أي من أجل ان لم يلازم لمبدأ القنات وعند تكون لمبدأ  
 القنات وذلك اذا دخل عليها من الابتدائية معاقبان في نحو المالح أي يعقب كل  
 منها الآخر أي يخلقه (قوله وعلمناه) أي انفسر (قوله لعدم معنى الابتداء  
 هنا) بل المراد جلت في مكان قريب منه (قوله ان القالب) ومن غير  
 القالب لم يشب ولئن أنت جامع (قوله انها مبنية) أي على السكون في بعض  
 لغاتها على ما علم علمت وانما بنيت لشبهها بالحرف في الوجود لا زمتها الظرفية  
 أو شبهها وقيل لأن بعض لغاتها على وضع الحرف وجرى البقية مجرا (قوله  
 الا لفظة قيس) قال المصريح أي فانها معرفة عندهم تشبيها بصداه وعن  
 في التسهيل والهمع اعرابها عندهم بلفظها المشهورة وهي لدن بفتح اللام وضم الال  
 وسكون التون (قوله ولفظهم قرئ من لدن) قال المصريح أي باسكان الال  
 مع اشباعها الضمة وكسر التون وهي قراءة أبي بكر عن عاصم وحكي ابن النجاشي  
 عن القاسمي ان الكسرة في هذه القراءة ليست اعرابا وانما هي للتخلص من التقاء  
 الساكنين اه وفيه مناقضا في القولة السابقة عن التسهيل والهمع الآن  
 يقال اسكان الال في هذه القراءة عارض للتخفيف والاصل فيها كابرشدا له  
 انضمامها الضمة في هذه القراءة تشبيها على اصلها ثم رأيت في الهمع التصريح بما ذكر  
 من ان الاصل على هذه القراءة ضم الال (قوله جواز افرادها) أي قطعها عن  
 الاضافة للتأويل معنى (قوله على مامة) أي على التفصيل الذي مر من أنها مفردة  
 على أن غدة منصوبة على التمييز أو التشبيه بالصعول به أو مرفوعة على التشبيه  
 بالقاعل ومضافة على أن غدة منصوبة خبر المكان أو مرفوعة خبرا مبتدأ محذوف  
 أو فاعلا لعل محذوف (قوله لا تقع الاضلة) أي بخلاف عند قول الضمر من عند

وقيل على التشبيه بالقاعل قال سيبويه  
 ولا يشعب بعد لدن من الاحماء غير غدة  
 (تنبيه) لدن بمعنى عند الا انها تقتصر بنية  
 امور هـ أحدها انها ملازمة لمبدأ القنات  
 ومن ثم يعاقبان في نحو جئت من عندنا  
 ومن لدن وفي التزيل آتينا هرجة من عندنا  
 وعلمناه من لدنا على بخلاف جلت عنده  
 فلا يجوز جلت لدن لعدم معنى الابتداء  
 هنا ثانيها ان القالب استعملها  
 مجرورة بن ثالثة انها مبنية الا في  
 لفظة قيس ولفظهم قرئ من لدن رابعا انه  
 يجوز اضافتها الى الجمل كما سبق خامسها  
 جواز افرادها قبل غدة على مامة سادسها  
 انها لا تقع الاضلة قول الضمر من عند  
 البصرة ولا تقول من لدن البصرة

البصرة فتعذر جزء ما سدد العمد وهو التعلق المحذوف فاعطى العمدية (قوله  
 فهي مثل عند مطلقا) يقتضي أنها معرفة به صريح في المعنى لكن في شيخ الاسلام  
 ان المصريح به خلافه في شرح المعنى للمصنف حكاية القول ينشأ عن ابن  
 الحاجب (قوله الان جزءا) أي جزء الحرف بالها (قوله تقول هذا القول الخ)  
 اقتصر على التثنية للمعاني لأنها محل الاقتراح (قوله ويمنع ذلك في لدى) استظهر  
 البعض انه نادرا لا يمتنع وقد وجه بانهم كثيرا ما يطلون المعقول حكم المحسوس  
 ومنه قول بعض المصنفين وأسأله التوضيح ثم رأيت بعضهم رد المنع بقوله تعالى  
 ما يدل القول لدى (قوله انه لا فرق بين لدى وعند) اظهره المراد لا فرق بينهما  
 في كلا الوجهين السابقين أو في الثاني فقط الاقرب الاول قاتل (قوله وأزمو  
 اضافة أيضا مع) أشار بذلك إلى أن مع معطوفة على لدن ليكون في كلام المصنف  
 تصريح بلزومها الاضافة في الثانية مبتدأ خبرها قبل ولا ينافي الزوم قوله الا  
 تزدع الخ لأن عمل الزوم اذا كانت ظروفا في الافراد حل على ما يستفح  
 (قوله لمكان الاصطحاب أو وقته) المراد بالاصطحاب ما يثبت القرب كافي أن مع  
 العسر يسرا (قوله وهو فتح عراب) لشيها يصنف في وقوعها خبرا وسلا وصفة وصلة  
 ود الا على حضور نحو فتح ومن معي أو على قريب نحو وان مع العسر يسرا فله سم عن  
 المصنف (قوله فريش منكم) المراد بالريش اللباس الفاخر أو المال لما يابكر  
 اللام أي وقابعد وقت (قوله وغتم) بفتح الغين المجعة وسكون النون (قوله فانها  
 مبنية عندهم) قبل لجودها لزومها الظرفية وقيل لتبنيها معنى المصاحبة وحسن  
 المعاني التي حقها أن تزدى بالحرف وان لم يوضع لها حرف كالاشارة (قوله  
 والصحيح أنها مبنية على اجبتها) أي لأن المعنى في الجالين واحد والمصنف الواحد  
 لا يكون مستقلا وغير مستقل (قوله هذا) أي بناء مع الساكنة العين على السكون  
 أي ظهورها بناء على السكون والاختصاص على السكون ثابت لها في حال اتصالها  
~~بها~~ لكن أيضا غاية الامر أنه حبيبة مقبولة لا ظاهر فالضمان في كلام الشراح  
 راجعة الى مع الساكنة العين بقرينة قوله فالتفتح طلبا للفتحة والكسر على  
 الاصل في التقاء الساكنين ومن هذا يعلم أن الشراح جعل الوجهين اللذين  
 ذكرهما المصنف في الياء الساكنة العين وهو أقرب الى كلام المصنفين جعل بعض  
 الشراح كلامه على التوزيع فالتفتح المعربة والكسر الساكنة وذلك لأن الفتح  
 لا يكون لاجل السكون المتصل الا في الساكنة الان يذى بعض الشراح أن قول  
 المصنف لسكون راجع لقوله وكسر تنطقم في فتح بدل قوله فالتفتح طلبا للفتحة الخ

وما إلى فهي مثل عند مطلقا الان جزءا  
 يمنع بخلاف جزء عند وأيضا عند أمكن منها  
 من وجهين الأول انها تكون ظرفا لا عان  
 والمعاني تقول هذا القول عندى صواب  
 وعند فلان عليه ويمنع ذلك في لدى فانه ان  
 الشجري في أماله الثاني ان تقول  
 عندى مال وان كن غابا عنك ولا تقول  
 لدى مال الا اذا كان حاشرا حاله الحريري  
 وأبو جلال العسكري وان الشجري وزعم  
 المعزى انه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره  
 أول (و) الزوا اضافة أيضا (مع) وهي  
 اسم لكان الاصطحاب أو وقته والمشهور فيها  
 فتح العين وهو فتح عراب (مع) بالبناء  
 على السكون (فيما قبل) كقوله  
 فريش منكم وهو أي معكم  
 وان كانت زيارتكم لما  
 وزعم سيبويه ان تسكين العين ضرورة وليس  
 كذلك بل هي لفظة رقيقة وغنى فانه مبنية  
 عندهم على السكون وزعم بعضهم ان  
 الساكنة العين حرف واذى اللسان  
 الاجاج عليه وهو قاسد والصحيح انها  
 باقية على اسمها كما أخبره كلام الناطم  
 هذا حكمه اذا اتصل بها فتحرز (وقيل)  
 فيها (فتح وكسر لسكون يميل) بها مجموع  
 التوهم فالتفتح طلبا للفتحة والكسر على الاصل  
 في التقاء الساكنين

ماضيه فن اعربها فتح العين ومن بناها على السكون كسر لالتقاء الساكنين  
وهو ظاهر في جعل كلام المستف على التوزيع وعليه يكون اسم الاشارة في قول  
الشارح هذا ارجاعا الى ما تقدمه المستف من فتح عين مع في لغة وسكونها في لغة  
وتكون الضمائر في كلام الشارح راجعة الى مع من حيث هي ومعنى قوله فن اعربها  
فتح العين اثنى فتح العين هذا البصاح المقام (قوله قد ردمع) أى عن الاضافة  
عالة كونها مردودة الى المستف باللام لتتقوى باللام حال قطعها عن الاضافة بغيرا لما قطعها  
من الاضافة فأصل معان قولك يا يزيد ان معانئ فضل به ما فعل بفتح فتحة  
العين على هذا فتمت منه والاعراب مقدر على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين  
هذا ما اختاره ابن مالك وذهب النحليل الى أن الفتحة فتحة اعراب وليس من باب  
المصور واختاره أبو حيان فحلى القول تكون ناصبة في الاضافة تامة في الأفراد  
عكس أب وأخ وأما يد فتناخضة فيهما وغالب الاسماء ناصبة فها لا اقسام أربعة  
واستدل ابن مالك بقوله الزيدان معا والزيدون معا كما يقال هم عدى ولو كان  
باقيا على النقص فيقبل مع كما يقال هم دواحدة على من سواهم واعترض بأن  
معا ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله وهو ظاهر قاله الدمامسي (قوله وتجب  
على الحال) أى دائما وقيل كثيرا وقد يكون ظرفا مختصا به (قوله معنى جيتا)  
هكذا قال المصنف وسأل الباقى المعنى وتفرق قلب بينهما بين الزيدان معا  
يدل على اتحاد وقت جيتهما بخلاف ما بين الزيدان جيتا (قوله وافنى) أى الدهر  
أو الموت كما قاله الشافعى وقوله فبادوا أى هلكتوا (قوله الاولى) أى الحماة  
الاولى وسجين معدون شتى (قوله وقد ترادف) أى مع اللازمة للاضافة  
(قوله واشتم الخ) هذا الاشارة الى أول الاسوال الاربعة في غير كقبل وبعد  
وسيد كرا الشارح بقىها كما يفهم باستقصاء كلامه (قوله ما لا اضيف الخ) أى  
الاسم الذى اضيف اليه لفظ غير فاعلمه بكون على غير من هي له لامن اللبس (قوله  
معنى) تخير يقول عن ما (قوله أى من الكلمات الخ) أخذ الشارح ذلك  
كون الكلام في واجب الاضافة ثم لو قال المصنف وغير واضمحها اذ احدثت ما  
لكان اصرح لاستفادة لزوم اضافتها سر يحسان عطف غير على لدن (قوله  
لللازمة للاضافة) أى غالبها لا ردأها قطع عنها لفظا ومعنى كما ساقى (قوله  
على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده) أى معناه انما الذات نحو من رتب رجل غيرك أو  
بالصفة نحو دخلت بوجه غير الذى خرجت به وانما به حقيقة قبل ما الثانية دون ان  
يأتى بها قبل ما الاولى أيضا ويستعمل بالكلية مع ما لم يظهروه (قوله بغير تنوين)

(تنبيه) قد ردمع مردودة الى المستف من فتح عين مع في لغة وسكونها في لغة  
والطريقة وتجب على الحال معنى جميعا  
سواء الزيدان معا وتستعمل الجمع كما تستعمل  
كلائين كقوله  
وافنى ببال فبادوا معا وقوله  
اذا حلت الاولى بجمع لهما معا وقد ترادف  
فقد قصر عن حكمي سيبويه ذهبت من مع  
ومنه قرأت بعضهم هذا ذكر من معنى (واضح)  
بأنه غير ان عدت ما لا اضيف (فتنا)  
(ناويا معا) معنى أى من الكلمات  
اللازمة للاضافة غير وهي اسم دال على  
مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده وأد وقع بعد  
ليس وعلم المضاف اليه كقبضت عشر وليس  
غيرها جاز حذفه لفظا فيضم غير بغير تنوين

أى لينة معنى المضاف اليه على البناء أو التثنية على الاعراب (قوله ثم اختلف  
 حينئذ) أى حين اذ ضم قطا فممن غير تنوين (قوله ثم اختلف) خبر مبتدأ محذوف  
 هو ضمير عائذ على الضمة المفعول من يضم (قوله لانها كقبل فى الابهام) أى لان  
 معناها غير محتمل اذ مقاراة المخاطب فى نحو ما رأت رجلا غير كذا لا تخص بذات  
 ون اخرى كما كان معانى الضامات كقبل وبعد فوق وتحت غير محدودة ولو علل  
 الشارح بناء غير على الضم بانه بناء قبل على الضم لوافق ما عليه المصنف من حصر  
 سبب بناء الاسم فى مشابهة الحرف فلو علمه آخر ما علم به لانه أخصر (قوله فهى اسم)  
 أى ليس فى محل رفع والتقدير ليس غير ما مقبوضا وقوله أو خبر أى لها فى محل  
 نصب والتقدير ليس المقبوض غيرهما (قوله ما أفهمه كلامه) أى حيث قال  
 بناء (قوله وقال الاخفش اعراب) أى ضمة اعراب لسلام مقبضه وحذف  
 التنوين حينئذ قبل للتخفيف وقال المصنف للاضافة تقديره لان المضاف اليه  
 ثابت فى التقدير اه ويرد عليه كإى فى المتن ان هذا التركيب مطرد ولا يحذف  
 تنوين مضاف لغيره كوا بما مراد اى فى سقوطه القيد ورجل من قالها (قوله  
 لانها اسم) مراده ما بعد الاطراف ليدل قوله بعد لا طرف فى (قوله ككل وبعض)  
 أى فى جواز القطع عن الاضافة وان كان المنظر غير ممنون والمنظر ممنونا (قوله  
 وجوزهما) أى الاعراب والبناء (قوله الفتح مع تنوين) أى قطعها عن  
 الاضافة لفظا ومعنى وقوله ودونه أى لينة لفظا المضاف اليه وفى نسخ اسقاط قوله  
 وهو اولى لسلامته من تكرار قوله بعد يجوز أيضا على فة الفتح بلا تنوين (قوله  
 والحركة اعرابا متضاق) نقل البعض عن الهوق عن السوطى انه يجوز كون  
 الحركة حينئذ بناء أى لاضافة تقديره الى المبنى قال وعلى هذا فادعوى الاتحاق  
 ممنوعة اه وتجوز ذلك بعد ضم التنوين لان التنوين اما التمكن أو التعمير  
 عن طرف وكلاهما خاص بالعرب ولعله لبعده لم يكثر فيه الشارح على انه  
 لا يقبل انه قائل بما سبقه عن شرح الاضمة أو ان مراده اطلاق المردود والاخفش  
 المختلفين فى الحركة عند الضم (قوله كالضم مع التنوين) أى فى كون الحركة  
 اعرابا والاضمة عند الضم والتنوين اسم ليس لا خبرهما (قوله لان المضادة  
 لفظا انضم) أى ضمة اعراب يقرئ ضمة فة تصنف للاسجة ولا يمتنع ان ذكره  
 حديث الضم غير محتاج اليه فى توجيه النظر وكان يكفيه أى يقول لان المضادة لفظا  
 حيث تصنف لاتين الخ (قوله لاضافتها الى المبنى) قال الشارح على الاضمة  
 المهم الا ان تكون الاضافة الى المبنى انما تقرر البناء اذا كان المضاف اليه ملقوظا

ثم اختلف حينئذ فقال المردود ضمة بناء لانها  
 كقبل فى الابهام فهى اسم أو خبر وهذا  
 ما اختاره الناظم على ما أفهمه كلامه وقال  
 الاخفش اعراب لانها اسم ككل وبعض  
 لا طرف كقبل وبعد فهى اسم لا خبر  
 وجوزهما ابن خروف ويجوز قللا الفتح مع  
 تنوين ودونه فهى خبر والحركة اعرابا متضاق  
 كالضم مع التنوين (نبيهان) ه الاوّل يجوز  
 أيضا على فة الفتح بلا تنوين على نية ثبوت  
 لفظا المضاف اليه قال فى التوضيح فهى خبر  
 والحركة اعرابا متضاق وهما فاه تضر لاق  
 المضافة لفظا انضم وتضع فان ضمت تعينت  
 للاسجة وان ضمت لاتعين للضرورة لاحتمال  
 أن تكون الفحة بناء لاضافتها الى المبنى

أى لا محذوف والضعف سبب البناء بالحذف (قوله لا غير ملن) مقول قولهم  
وقوله غير جديس قولهم (قوله والفتحة في لا غير) أى إذا انطق بهم مفتوحة  
فلا ينافى جواز ضمها لثمة معنى الحذف اليه ولم يذكر له من قول المصنف واضح  
بناء غير الخ (قوله كالفتحة في لا رجل) مقتضاه ان غيرت مضافة تقديراً  
بل هي مفردة والظاهر جواز كونها مضافة تقدير أو الفتحة فتحة اعراب على ثمة لفظ  
المضاف اليه ومقتضاه أيضاً ان لا الواحة بعد ها غير اذا فتحت ثافة للضم وهو  
قضية قول الرضى لا يمحذف منها أى من غير المضاف اليه الامع لا التبرئة وليس بل  
قضية ان لا الاضمة على غير المحذوف معها الحذف ثافة للضم سواء فتحت أو ضمت  
ولعل وجهه ان على لا على ليس قليل حتى منه القراء ومن واقعه وجسه ابن هشام  
في النظر بالشعر لكن لا يبعد جواز كونها عند ضم غير عالمه عمل ليس وضمة غير  
حينئذ اعراب اذا توت وطعنت عن الاضافة بالكتابة ألام تتون ونوى لفظ المضاف  
اليه وبناء اذا لم تتون ونوى معنى الحذف اليه ولا يجوز كونها عاطفة في حقوق فتحت  
عشرة لا غير بالتصبيح بلا تونين لثمة لفظ للمضاف اليه أو بتونين لقطع عن الاضافة  
أو بالضم لثمة معناه ويجوز بناء عشرة لا غير بالرفع أو بالضم فاعرف (قوله وبناء  
مصدرا) يحتمل ان يكون مفعولاً مطلقاً على تقدير مضاف أى ضم ثابلاً بهذا  
أولى لأن حالة المصدر سماعية (قوله قبل كفي) يجوز في قبل وغير وحسب  
الضم فيعربون حكاية لحال ثابته على الضم ورفض قبل وحسب وجرع غير متون  
الثلاثة على مجرى ارادة اللفظ وتعين الضم بلا تونين فيعربون الثلاثة لأن الوزن  
لا يتقيم الا بذلك وما وقع في كلام البعض من النسخ خالداً عما يجال في مقلتها خطأ  
(قوله وحسب) أى المشرية بمعنى لا غير لانها التي تطلع عن الاضافة لفظاً كما  
سابق (قوله وأول) الضم ان أمه اول اسمزة بعد الواو وليد جمع على  
أول تقلت هذه الهزمة واوا وأدغم فيها الواو الاولى وقيل وواو تقلت الهزمة  
واوا والواو الاولى هزمة وانما لم يجمع على وواو لتل اجتماع وواو اول الكلمة  
وحل يستلزم ثابياً أو لا فال في الهمع الضم لا تقبل هذا أول مال اكتسبه ثم قد  
تكتب بعد شأ وقد لا وقيل يستلزم فلو قال ان كان أول ولد تكتبه ذكر أفتأت  
طابق فوات ذكر اول ولد غيره وقع الحلاق على الاول دون الثاني اه ويستعمل  
اسمها بمعنى مبدأ الشيء نحو ماله أول ولا آخر ويعنى السابق نحو لقيه عاماً أو لا  
فصرف وقد تطفه ناء التأنيث ووصفها على اسبق فمنع الصرف للوصفة ووزن  
القول وتليه من فيقال هذا أول من هذين فيكون أفضل فضيل لا فعل لمن لفظه

الثاني قالت طائفة كثيرة لا يجوز الحذف  
بعد غير ليس من ألفاظ الجدل يقال قبضت  
عشرة لا غيرهم مجبورون قال في التاموس  
وقولهم لا غير ملن غير جدي لان لا غير مجموع  
في قول الشاعر  
جوابه تبعوا عند فوينا  
لن على أملت لا غير مل  
وقد ادعى ابن مالك في باب القسم من شرح  
التمهيد بهذا البيت وكن قولهم ملن  
مأخوذ من قول السري الحذف انما  
يستعمل اذا كانت غير بعد ليس ولو كان  
مكان ليس غير هان ألفاظ الجدل يجوز  
الحذف ولا يتأخر ذلك مورد السماع اه  
كلامه وقد سمعته في كلام صاحب  
التاموس والفتحة في لا غير قضية بناء كالفتحة  
في لا رجل تطفه في شرح القباب عن الكوفيين  
وبناء مصدر نصب على الحال أى ثابياً  
وغير متعول باضم (قبل كثير) و(بعد)  
و(حسب) و(أول) \*

أوجاريا بجرأه على الخلاف ونظر فاقهورأيت الهلال أول الناس أى قبلهم قال  
ابن هشام وهذا هو الذى اذا قطع عن الاضافة بنى على الضم قاله يس وغيره (قوله  
ودون) هو اسم للمكان الا دنى من مكان المضاف اليه بطلت دون زيد ثم توسع  
فيه باستعماله فى الرتبة المقصودة تشبيها للمعقول بالمحسوس كزيد دون عمرو وضلا  
ثم توسع فيه باستعماله فى مطلق تجاوز شئ الى شئ كقسطت زيدا الاكرام دون الاحاة  
وأكرمت زيدا دون عمرو (قوله والبلجات) أى اسمائها وهى فوق ونحت وقدام  
وأمام ووراء وخلف وأسفل وكذا بين وشمال على ما فى الهمع وغيره وشال الرضى  
فلم يجوز قطعه عما بين الاضافة لفظا مبني على الضم او معربين بلا تنوين (قوله  
وعل) بمعنى فوق على ما سبقت على مثلها علو كافى الرضى وقوله فى انها لازمة  
للاضافة أى بالبالغا لرد أنها قد قطع عنها لفظا ومعنى بل بعضها لا يجوز اضافة  
لفظا على الصحيح وهو عل كسابقى لا يقال الحنف لم يذ كر لازمة غير للاضافة  
فكيف يجعلها الخارج وجه شبه لا تقول قد علمت صاحبنا انها تؤخذ من سباقه  
(قوله لفظا دون معنى) أى فتوى معنى المضاف اليه والذى يظهر أن معنى  
المضاف اليه أنه لا يلحق معنى المضاف اليه وبمعناه معناه أى عبارة كانت  
وأى لفظ كان فـ يكون خصوص اللفظ غير ملتبس اليه بخلاف لفظ المضاف  
اليه وانما لم يقتص الاضافة مع نية المعنى الاعراب لفظها بخلافها عينية اللفظ  
لنوعيتها بلفظ المضاف اليه (قوله قتي على الضم) هذا الاشارة الى أول الاحوال  
الاربعة وقوله أما اذا فوى ثبوت لفظ المضاف اليه الاشارة الى ثلثها وقوله كمال لفظها  
اشارة الى ثانیها وقوله فان قطعت الخ اشارة الى رابعها (قوله لفظها الخ) على  
لاصل البناء وأما كونه على حركة فظلم أن لها عارفة فى الاعراب وأما كونها ضمة  
فلكل لها جميع الجركات والصفات حركة بنائها حركة اعرابها (قوله بحروف  
الجواب) كنم وجبر وبنى واى (قوله فى الجود) أى لزومها الاستعمال واحدا  
وهو القرينة أو شيعها أو هر عدم التنية والجمع كذا قالوا وكلاهما لا يظهر فى بين  
وشمال تصرفها كثيرا وتشبيها وجهها بل فى الهمع أن تصريف قبل وبعد  
وأول وقدام وأمام ووراء وخلف وأسفل متوسط تدبر (قوله والافتقار) أى  
الى المضاف اليه فان قلت الافتقار المقتضى البناء هو الافتقار الى الجمل كما مر قلت  
ذال فى المقتضى البناء الاصل أى المقتضى البناء العارض فتدقيقى فيه بالافتقار  
الى الفرد درجة ما ظاهرى ولما يكن وجود هذا الافتقار حال الاضافة لفظا معارضا  
يظهر وهما يؤثران حالهما وانما يتبع حيث واذ حال اضافتهما لفظا لان الاضافة

منه وقال الرضى فى هذا قاله  
الشيخ فى الفوائد العظمى  
فى الاضافة انما يصح ان يكون  
المتنوع فى اللفظ والبناء  
ودون ذلك وهو ان يكون  
المتنوع فى اللفظ والبناء  
ولا يشترط ان يكون  
المتنوع فى اللفظ والبناء  
فجوابها نعم

(ودون والبلجات) الست (أشياء وعل)  
فى انها لازمة للاضافة وتقطع عنها لفظا  
دون معنى قتي على الضم لتسببها حشنة  
بحروف الجواب فى الاستثناء بعبارة بعد ما  
مع ما فى من شيئا الحرف فى الجود والافتقار  
لا عجب منها ولا سخرام  
والله اعلم بالحق والى  
البناء ككلام اعلى اهل  
جوف من جهة التسماء وان  
جوف من جهة الارض

الى الجمل كلاضافة لانها في الحقيقة الى مصادر الجمل فكان المضاف اليه محذوف  
ولما ابدل التنوين في كسر ويض عن المضاف اليه لم ينسأ لقيام البدل مقام  
البدل منه وانما اختاروا في هذه الظروف التبادون التعويض لانها غير  
مختصرة قياسها البناء اذ هو عدم التصرف الامر اني قاله الرضي (قوله في  
قراءة الجماعة) أي السبعة (قوله غيب) الفائز زائدة لقرب اللفظ وفي قول  
الشارح غيب ذلك اشارة الى أن حسب مبتدأ محذوف الخبر والعكس وهو أولى  
لان حسب يعني اسم الفاعل أي كافي فلا يعترف بالاضافة كما سيذكره الشارح  
قالوا في جملته خراعن المعرفة وانما يجوز ان يكون مبتدأ لتخصيصه بالاضافة افتاده  
الصريح (قوله من أول) أي من أول الامر (قوله تعدو) بالغين المهملة أي  
تطو وتزوي بالهجة أي تصح (قوله تعدن من سائر) بفتح القوقية وكسر العين  
المهملات وتشديد اللام (قوله يشن) أي يصب (قوله اقب من تحت) خبر محذوف  
كما يفيد كلام الصبي أي هو أي القرمس على حافي الخفي وشواهد الصبي لكن نقل  
السيوطي عن الزحشرى أن الفتى في وصفه اقب من القتب وهو دقة انصر  
وتعود العين كافي القاموس والمراد ضمير العين كما قاله الصبي وقوله عمر يض من  
على أي واسع الظهر وما جرى عليه الشارح من ضم على في البيت مع فيه الخفي وقد  
قال السيوطي أنه مجرول لان قوافي الاوجوزة مجرورة كاعلمت من الايات التي  
ذكرناها منها (قوله كل مولى) أي ابن عم وقربا بمفعول نادى على قراءته  
بالنصب أو مضاف اليه والمفعول محذوف تقديره آثاره على قراءته بانظر (قوله  
نصب) أي أو جزمين واقصر على النصب لانه الاصل في الظروف (قوله اذا ما  
نكر) ما زائدة وضمير نكر اعاد الى قبل وما ذكره بعده لانه وان تأخر لفظا مستقدم  
لانه مفعول اعربوا فحفظ ما اعترض به هنا (قوله وما من بعده قد ذكر) اعترض  
بأن هذا يخرج غير الانتهاء المذكور بعد قبل مع انها تعرب بالنصب كما تقدم وأجيب  
بأن المراد واعربوا نصباً على القرينة وذلك لا ياتي فيها وهذا كله وان أكثر شئنا  
والبعض انما يعم على ان المراد بما ذكره بعد قبل ما عطف عليه وان تقول  
المراد ما ذكره بعد قبل ولو على غير وجه العطف قد خل غير ذلك كما بعد قبل في قوله  
قبل كفروا يكون المراد بالنصب ما هو اعلم من النصب على القرينة ومع هذا  
قالوا في جمل كلام المصنف على المجموع ليندفع اعتراض الشارح بعد على المصنف  
يصبوع على كما يفتتح (قوله انص) بفتح الهمزة والفتحة الهجعة من باب فوح  
وجاء في لغة من باب قبل ويتعدى بالهمزة فيقال انصه كذا في الصباح فعلى

مجموعه الامر من قبل ومن بعد في قراءة  
الجماعة ونحو قبضت عشرة غيب أي غيب  
ذلك وحكي أبو علي القاسمي ابدأ من أول  
بالضم ومنه قوله على ابدأ تعدو والنية أول  
وتقول سرت مع القوم ودون أي ودونهم  
وباء القوم وزيد نطقاً وأمام أي خلفهم  
أو أمامهم ومنه قوله

لن الا لفظ بن سائر  
لغائش عليه من قدام  
وقوله اقب من تحت عرض من على أما  
اذا نوى ثبوت لفظ المضاف اليه فانها  
تعرب من غير تنوين كالمولفظة كقوله  
ومن قبل نادى كل مولى قراية أي ومن قبل  
ذلك وقرئ في الامر من قبل ومن بعد بالجر  
من غير تنوين أي من قبل القلب ومن بعده  
وحكي أبو علي ابدأ من أول بالجر من غير  
تنوين أيضاً فان ضلعت عن الاضافة لفظاً  
ومعنى أي لم يخل المضاف اليه ولا معناه  
اعرب بضمونة ونصب ما لم يبدل عليها بار  
كما اثار اليه بقوله (واعربوا نصباً اذا ما نكرا  
قبلا وما من بعده قد ذكر) كقوله  
فما على التراب وكنت قبلاً  
اكد انص بالماء القرات



الساقي تضم القين وعلى الثالث تضم الهززة والقراءات العذبة وروى الجسم أي  
 البارد من أسماء الاضداد (قوله بكلمة جحر) الجلود بالضم كأي العتي وهو  
 الجحر العظيم الصلب والشاهد في من على حب جحر عن وتون لقطعه عن الاضافة  
 لتظاوع في هذا اما اقتضاء كلام الشارع وصرحه بأرباب الحواشي وعندى فيه  
 نظر لأن قوله من على آخر البيت فليس منونا بالفعل حتى يستهد به على قطع على  
 عن الاضافة لتظاوع في ولا دليل على أن ترل شويه لاجل وفي الروي فخلق أنه  
 محتمل لأن يكون ترل شويه لنية لفظ المضاف اليه وأن يكون لاجل وفي الروي  
 فلا يصلح شاهد على القطع فاستفده (قوله بالتب) فبني بالفتح لانه مجرور بالقطعة  
 وهذا ينافي ما تقدم من أن الكلام هنا في أول التي هي ظرف بمعنى قبل فتدبر  
 (قوله تبنيات الخ) اعترض الشارع على المصنف في التنبية الأول اعترضين  
 وفي الثاني اعترضين (قوله اقتضى كلامه) أي منطوقا ومفهوما فإن كلامه  
 يقتضي بطلوه تنكير بحسب في حال قطعه عن الاضافة وأما كقبل وبعد  
 وبخبره مفعول في غير هذه الحالة قبل وبعد والملم من ذلك مجزؤ التكرار دون  
 القطع والتعريف كما ينسب اليه الشارع (قوله أن حسب الخ) لم يمنع الشارع  
 التعريف في غير حالة القطع الا بالنسبة اليه حسب فيقد أن تعريف ما عداها  
 في غير حالة القطع مسلم وهو كذلك (قوله أو نوى معناها) لو قال أو نية لمعناها  
 أو لفظها كان حسنا (قوله اذ هي بمعنى كافيك) فليل لمحذوف تقديره وليس  
 حكومتها معرفة لمسا اذ هي الخ وكان ينبغي التصريح به (قوله تستعمل  
 استعمال الصفات) أي نظر الى كونها بمعنى كافي والاستعمال الثاني نظر الى لفظها  
 الجامة (قوله من رجل) من باب جز التميز بين (قوله وتستعمل استعمال  
 الاسماء الجامة) قطع مبتدأ وخبر اسما لا وقبل دخول التامخ بقرينة التنبيل  
 وهذا مستأنفا لمعطوف على تستعمل الاولى لاقتضاء العطف بترجيح  
 استعمالها استعمال الاسماء الجامة على كونها بمعنى اسم الفاعل وهو لا يصح  
 (قوله حسبهم جهنم) حسبهم مبتدأ و جهنم خبره أو بالعكس وهو أولى لما مر  
 وتعين في حسبك درهم أن حسبك مبتدأ خبره درهم ولا يجوز العكس لعدم  
 مسوخ الابتدأ بدو درهم حالة المصريح (قوله وهذا) أي ما ذكر من المتأخرين  
 الأخيرين وكذا الأول إن جعل حسبهم خبرا لأن جعل مبتدأ لعدم دخول  
 عامل قلتي عليه حيث ذوبصم وجوزع اسم الإشارة الى ما بين متالي استعمال حسب  
 استعمال الصفات (قوله فان العوامل القلبية لا تدخل الخ) أي بانساق

وكذلك قوله فحاشوا وابتعدوا على لغة خرا \*  
 وكسوله بكلمة جحر وحله السبل من على  
 وقراءة بعضهم من قبل ومن بعد بالجر  
 والتنوين وكس ابو علي ابتداء من أول  
 بالتب عنوعا من الصرف للوزن والوصف  
 (فبنيات) والأول اقضى كلامه أن حسب  
 مع الاضافة أي لفظا أو نوى معناها وانظروا  
 معرفة وتكرار اذا قطعت عن الاضافة أي  
 لفظا ومعنى اذ هي بمعنى كافيك اسم فاعل  
 مراد به الحال فتستعمل استعمال  
 الصفات التكرار فتكون نقا لتكرار كرت  
 برجل حسبك من رجل وحالا لمعرفة كرت  
 عبد الله حسبك من رجل وتستعمل  
 استعمال الاسماء الجامة فتوحسبهم  
 جهنم فان حسبك الله يحسبك درهم  
 وهذا يرد على من زعم أنهم اسم فعل فان  
 العوامل القلبية لا تدخل على أسماء  
 الانفال

وتقطع عن الإضافة فيجوز بدلها اشراكها  
معنى دالا على التي وتبعد دلالتها ملازمتها  
لوصفة أو الحالة أو الأبداء (قوله اشراكها معنى دالا على التي) يعني معنى لا يغير  
ولو قال معنى التي لكان أخصر وأحسن (قوله والبناء على الضم) عطف على  
الوصفة أي وملازمتها للبناء على الضم أي فلا تنصب مقطوعة عن الإضافة رأسا  
خلافا لما يقتضيه كلام الناظم (قوله كلك قلت حسى أو حسبك) أي فبجوز تقدير  
المضاف إليه ضمير التكلم أو ضمير المخاطب (قوله فأضمرت ذلك) أي حذفته  
ووثبت معناه (قوله أقتضى كلامه أيضا) أي منطوقا ومفهومافا فقتضاه الأمر  
الأول بقوله قبل كضرو الثاني بقوله وأعرافا فبالإختصاص (قوله على الظرفية أو  
الحالية) فيه أن كلام المصنف لا يقتضي الانتصب وأما كونه على إحدى هاتين فلا  
(قوله ووافق فوق الخ) هذا استئناف وقوله حذف تقديره وليس كذلك ولو قال  
وليس كذلك بل ووافق الخ لكان واضحا قال شيخنا والذي في النسخ الصحيحة التي  
منها نسخة الشيخ أبي بكر السنوافي التي هو أمثها خطه (تنبيه) قال في شرح  
الكافية الخ وليس فيها هذان التبيينان فهما واقعا علم لمقلدان من غير الشارح  
بدليل ما فيهما من عدم الضرير كما لا يقتضي على الضرير ٨١ (قوله وإنما لا تستعمل  
مضافة) أي لفظا بل إنما تستعمل مبنية على الضم لنية معنى المضاف إليه أو مبنية  
لقطعها عن الإضافة رأسا وقد مر الاستدراك في الشرح على هذين الوجهين فخصر  
البعض هنا استعمالها في البناء على الضم منافي لما أسلفه الشارح وقدره هو أيضا  
ساجدا وانظر هل تستعمل غير مبنية لنية لفظ المضاف إليه الظاهر ثم ويحذف قول  
الشاعر يكلمو دمجرحه السبل من عل كألسنا (قوله من علوه) بضم  
العين وكسرها وسكون اللام هذا السفل (قوله لا أنظره) أي لا أنظر فيه أرمض  
مضارع ومرض الرجل يمرض ومضاض كمرض خرج فرحا أي أصابه سحر المرضاء  
وهي الجارية الحامية من سحر الشمس وأضى من عل أي يصيب سحر الشمس من فوق  
من ضى يضئ يضئ كضى يرضى ومعنى يرضى أي يرضى الشمس فأصابه سحرها (قوله لو كان  
مضافا) لأن الإضافة من خواص الأسماء تقتضي الإعراب لا البناء لا يقال  
الإضافة إلى المبنى عما يجوز البناء لا تقول البناء الجائر بالإضافة إلى المبنى هو  
البناء على القبح والكلام في البناء على الضم (قوله مرة في الإضافة) أي  
نية معنى المضاف إليه بدليل الاعتدال عن إعرابها بقوله لأنه أعرب الخ وهذا  
القول مقابل لما في النظم لأن رأيا بالتصحيح فيه التكرير بحسب اللفظ فقط

وتقطع عن الإضافة فيجوز بدلها اشراكها  
معنى دالا على التي وتبعد دلالتها ملازمتها  
لوصفة أو الحالة أو الأبداء أو البناء على  
الضم تقول رأيت رجلا حبس ورأيت  
زيدا حبس قال الجوهرى كلك قلت  
حسبى أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنون  
٨١ وتقول في الإبداء فثبت عشرة  
غيب أي غسبي ذلك \* الثاني اقتضى  
كلامه أيضا أن على يجوز إضافة أنها يجوز  
أن تنصب على الظرفية أو الحالية ووافق  
فوق في معناه وتضافها في أمرين أنها  
لا تستعمل إلا بمجرورين وإنما لا تستعمل  
مضافة فلا يقال أخذته من على السطح كما  
يقال من علوه ومن فوقه وقد هو في هذا  
جماعة منهم الجوهرى وابن مالك وأما قوله  
يأرب يوم لي لا أنظره \*

أرمض من تحت وأضى من عل  
قالها فيه للسكت بدليل أنه مبنى ولا وجه  
لبنائه لو كان مضافا انتهى \* الثالث قال  
في شرح الكافية وقد ذهب بعض العلماء  
إلى أن قبل في قوله وكنت قلا معرفة بنية  
الإضافة لأنه أعرب لأنه جعل ملحقه  
من التنوين عوضا عن اللفظ المضاف إليه  
فصول قبل مع التنوين لكونه عوضا عن  
المضاف إليه بما يعامل به مع المضاف إليه  
كما فصل بكل حين قطع عن الإضافة لفظه  
التنوين عوضا

(قوله وهذا القول عندى حسن) لاقتضاء القياس على التنزيل المذكور (قوله وهو المضاف اليه) اى الصالح لا لعرب المضاف فلو كان المضاف اليه جله لم يميز حذف المضاف لانها لا تلحق فاعلا ولا تفعل ولا تلاك اذا كان محلى بال والمضاف متادى فلا يصح بالانطفاة اى ياتى بالانطفاء والمراد المضاف اليه ولو بواسطة فيشمل ما اذا حذف اثنان كما يأتى فى التنبيه الثانى على أن الاصح أن الحذف تدريجى كما يأتى ويحتذى لاجابة الى هذه الغاية (قوله غالباً) أخذه من اليستبعده (قوله اذا ما حقه) اعلم أن المضاف اذا حذف للقرينة فمقداره يكون مطروحا ونارة يكون ملتصقا اليه ويعلم هذا بعد النظر اليه وقد اجتمع فى قوله تعالى وكمن قرية أهلكتها بغيا ما بأسنا يا أولاهم فأتولون فأصبح النهر أول الى القرية طرد المضاف وثابت الى المضاف التعلقان اليه فانه يس ولا يتناقص لاختلاف الوقت (قوله لتقام قرينة تدل عليه) فان لم تكن قرينة امتنع الحذف ولا يتأخر ما قالوه فى نحو ما يزيد نفسه من أن نفسه تدفع وهمية المضاف ولن اعتبر بذلك الدما مبنية لان باب التوهم واسع لا يقتضى جواز ارتكاب التوهم كما قاله سم ولان عقل السامع ربما يجوز وجود قرينة تخفى عليه (قوله نحو جوابه) وبذلك الملح ونحو الملح أشهر معلومات ولكن البر من اتقى اى حج أشهر معلومات وير من اتقى وهذا اولى من تقدير المضاف مع الجزء الاول كان يقال مدة الملح أشهر معلومات ولكن ذال البر من اتقى لان الحذف أبقى بالآخر ولان التقدير مع الآخر فى وقت الجابحة اليه (قوله كما قام المضاف اليه الملح) قال سم وانما اقتصر المصنف على الاعراب لانه المصنف بالذات فى هذا الفن وقال يس لم يترخص لتغير الاعراب لانه مبنى على مبراة المحذوف وهو خلاف الاكثر (قوله من ورد البريس) بالباد المعجمة ايمه واد وردى بضم نهر دمشق والفتح لتأنيث كافي الهمم والرحيق الخبير واليسل من الماء العذب والبارد ومن انظر المسنة فيسكت ذى القاموس به يعلم ما فى كلام المجهز ويصف حال من وردى وقوله بالرحيق اليسل تشبه بليغ اى عياء كالرحيق اليسل فى الذقة (قوله لكنه أراد ما وردى) اى جفد المضاف وأقام المضاف اليه مقامه (قوله قوله) بنج النماء الملهمة ويكون الواو كمثل عن خط الخارج عليم امرأته والاردان جمع وردى بالضم وهو أصل الكثر كافي القاموس ناتجة من الماء الملهمة اى فاتحة (قوله وفى حكمه) اى الحكم عليه بشئ كالمجرمة فى المثال الاول والهلالة فى المثال الثانى (قوله اى أهل القرى) كان الاحسن اى أهل تلك القرى لان المضاف اليه

وهذا القول عندى حسن (وما يلى المضاف)  
وهو المضاف اليه (بأنى خلفاً • عنه  
فى الاعراب) غالباً (اذا ما حقه) لتقام  
قرينة تدل عليه نحو وجاء ربك اى امر  
ربك واسأل القرية اى أهل القرية  
(تبييناً) الاول كما قام المضاف اليه مقام  
المضاف فى الاعراب يحوم مقامه فى التذكير  
كقوله  
يستون من وردى البريس عليهم •  
يردى يصفق بالرحيق اليسل  
يردى موشف كان حده ان يقول تصفق بالباء  
لكنه أراد ما وردى وفى التأنيث كقوله  
موتن ياتى ليسو نخوة  
والملك من أردانها ملحة  
اى رائحة الملك وفى حكمه نحو ان هذين  
جرام على ذكر كورد اتقى اى استعمال هذين  
ونظا القرى أهل كاهم اى أهل القرى

فلا الترى لكن لما كانت تلك اشارة الى الترى تسع في التعبير قال في المنفى  
 واناوكم من قربة اهلكا حافيا مهابا سنيا تافذوا التصويرون اهل معدن وأهلكا  
 وحياءوا فلهم الزعشري في الاولين لان القرية تترك ووافقتهم في الجا لاجل اوهم  
 فاطلون اه هذا وذهب كثيرا الى أنه لا حذف فمما ذكر قبل لان القرية عبر بها  
 عن أهلها مجازا وتأنيها باعتبار لفظها وقيل اسم القرية مشترك بين المكان وأهل  
 (قوله وفي الحالية) مثلها الصفة فهو مرت بقوم ابادى ساء ولو قال بدل الحالية  
 السكر كما في التسهيل لخطهما وبوخ من كلام الشارح أن الحالية العارضة  
 تجامع التعر يشقوله لان الحال لا تكون معرفة اى الحال بالاصالة (قوله  
 ابادى ساء) اى انما صافع بالجزء من الكل أو شبه الانباء بالادى بجامع  
 الحائنة (قوله تديكون الاول الخ) وقد يحذف ثلاثة متضافات نحو فكان  
 قاب قوسين أى فكان مقدرا مسافة قربة مثل قاب تحذفت ثلاثة من اسم كان  
 وواحد من خبرها كذا اقدر الزعشري وهو ظاهرا على ضمير القاب بالقدرة فان فسر  
 بجامع بمقتضى القوس وطرفها حتى في الغلبة في تقدير ساء فان أى مثل قد قاب  
 وعليه قيل في الايمتلب والاصل قاب قوس (قوله فيحذف الاول والثاني) أى  
 تدرب على الراجح كافى الدلمسنى وان كان قول الشارح وقام الثالث مقام الاول  
 قيل الى انه دفي (قوله فادرك ازال الخ) الدرك اى كسر الهمزة تسارع السور  
 وهو مفعول مقدم والعرادة بكسر العين المهملة اسم فرس وظهر لفظا مثالة  
 مفتوحة ولا مائة وعين مهمله تغزها في شبهها وهو فاعل مؤخر وبه وقد  
 جعلنى الخ حال من العرادة وزجزة فتح الحاء المهملة وكسر الزاى اسم رجل أغار  
 على ابل الشاعر والمعنى انه لما تبع الشاعر زجزة ولم يق بينهما الا قدر مسافة  
 اصبح أدرك فرسه العرج قنأ ترعنه ففاته زجزة (قوله ويرى بجزوا) أى  
 استداموا جز (قوله كما قد كان) أى كلبز الذى قد كان والمخافة بين المشبه  
 والمشبه لا يلائم بل باعتبار اختلاف صورة التركيب أو على أن العرض  
 لا يلقى زمانين ووجه الشبه كون كل بالمضاف وفائدة قوله كما كان الخ دفع فهم أن  
 هذا جرح جديد مجاز آخر غير المضاف (قوله بشرط الخ) أى ليكون المعطوف  
 عليه دللا على المحذوف (قوله مماثل) أى لفظا ومعنى (قوله لماعليه  
 قد عطف) الملة بارية على غير من حله (قوله وقد) مضارع أصله تسوقد  
 (قوله مثل الخ) مفعول أول وترى كنه القى مفعول ثان (قوله لتلازم الخ)  
 علة لتحذوف أى وانما جعل الجبر ويجرورا بالمضاف المحذوف لامعطوف على

وفي الحالية نحو فترقوا ابادى ساء أى مثل  
 ابادى ساء لان الحال لا تكون معرفة \*  
 الثاني قد يكون الاول مضافا الى مضاف  
 فيحذف الاول والثاني وقام الثالث مقام  
 الاول في الارباب فهو يتبعون رزقكم أنكم  
 تكذبون أى ويتبعون بدل شكر رزقكم  
 تكذيبكم تدور أعينهم كالذى يشق عليه  
 من الموت أى كدوران عين الذى يشق عليه  
 من الموت ومنه قوله

قادر لرجال العرادة ظلهما

وقد جعلنى من حزمة اصبعها

أى اذ مسافة اصبع (ويرى بجزوا الذى  
 ابقوا) وهو المضاف اليه (كما) قد كان قبل  
 حذف ما قدما) وهو المضاف (لكن

بشرط ان يكون ما حذف \* مماثلا لما عليه  
 قد عطف) سواء اتصل العاطف بالمعطوف  
 او انفصل عنه بلا كونه

اى امرى تحسبن امرأ  
 وناروقد بالليل نارا

اى وكل نار وقوله  
 ولم امرئ الخ يريد تركه القى  
 ولا الشتر بآية امرؤ وهو طابع  
 اى ولا مثل الشتر لتلازم

قوله العرادة بكسر العين الذى  
 فى القاموس العرادة كساية وقال في باب  
 الراء وقول الجوهري فى العرادة اسم فرس  
 تصحفت وانما سمى العرادة بالال المهملة  
 قاله نصر المهورى

الطيف على معرّف عامين مختلفين بأن يجعل قوة نابالط معطوفا على ١٦٥ امرئ والعامل فيه كل ونارا الثاني معطوفا

على امرأ والعامل فيه تحيين (نبيه)  
الجر والحالة هذه مقبس وليس ذلك مشروطا  
بتقدم نقي أو استقها كما نلن بعضهم والجز  
فما خلا من الشروط مخفوطا لا يقاس عليه  
كلجز بدون عطف في قوله رأيت النبي تميم  
عدي أي احديهم عدي ومع الصادق  
المصول بقولا كقراءة ابن جازر دون  
عرض المشاوقه ربذالاخرة أي عرض  
الآخره كذا قدره التام وجاعق وقيل  
التقدير ثواب الآخره أو عمل الآخره وبه  
قدرة ابن أبي الريح في شرحه للإيضاح وعلى  
هذا المحذوف ليس مما لا نلنا عليه قد عطف  
بـ مقابلة اسمي (ويحذف الثاني) وهو  
المضاف اليه ويؤى ثبوت لفظه (فيق)  
الأول وهو المضاف (كجمله إذا به سئل)  
فلا يتون ولا تزاله التونان كل منسئ  
أو مجموعا لـ كن لا يكون ذلك في الغالب الا  
بشرط عطف واضافة الى م مثل الذي له  
اضفت الأول لان ذلك يصير المحذوف  
في قوة المنطوق به وذلك كقولهم قطع الله  
يد رجل من فاعله الاصل قطع اعتمد من فاعله  
ورجل من فاعله المحذوف ما أضف اليه وهو  
من فاعله الدلالة ما أضف اليه ورجل عليه  
وكونه  
بأن رأي عارضاً سره  
بين ذراعي وجهه الاسن  
اي بين ذراعي الاسود وجهه الاسد وقوله  
مضى الارضين القبس سهل رحمنها اي سهلها  
ورحمتها وقد يكون ذلك بدون التبرط  
المذكور كما مر من نحو قوله

ومن قبل نادى كل مولى قرايم

أمرؤا وانما كلاً الخ (قوله العطف على معمول الخ) أي وذلك متوع عند  
حيويه ومن واقعته والعاملان في البيت الثاني أو وثلي والممولان الخارجيه  
بتركه الفتي والمطوف على الخير للشر وعلى بتركه الفتي بأية امرؤ (قوله من  
المنروط) أي البطوف ومما كلة المحذوف للمعطوف عليه وعدم الانفصال الا بلا  
وبه يعلم أن الاضافة في قول المصنف بشرط الخ اليه (قوله كلجز بدون عطف)  
قالبه الكوفيون (قوله أي احديهم عدي) الدليل على هذا المحذوف استحالة  
أن يكون النبي نفس القسيلة فذهبوا واحدهم (قوله ومع العاطف المصول  
بقولا) قل بيم الله مقبس عندنا كثيرين (قوله كقراءة ابن جازر) قال  
في التوضيح في مخالفة نقاس من وجه آخر وهو أن المضاف ليس معطوفاً بل  
المطوف عليه فيها المضاف (قوله أي عرض الآخره) المراد بالعرض بالنية  
لأن الآخره ما عرض وجدته وإن كان باقيا أو بالترصيه له لئلا كلف فيكون  
للمذكور دليل المحذوف (قوله فيق الأول) أي حال الأول وقوله كجمله  
في المخاطبة بين المشبه والمشيبه به ما مر ووجه التشبه كون كل للمضاف (قوله  
لذا به سئل) أي إذا سئل الأول بالثاني أو بالعكس (قوله بشرط عطف) أي  
على ذلك الأول ولو بشرط أو أو وسبق ذلك وجهاً آخر (قوله واخافه) أي  
اضافة المطوف ومثل الاضافة عمل المطوف في مثل ما أضف اليه الأول كقوله  
يمثل أو أحسن من نفس المحي (قوله الى مثل) أي لتتأرومعي (قوله لانه  
بذلك) اسم ان ضمير الشأن (قوله يامن رأى) المنادى محذوف أي يا قوم ومن  
استفهامية ويحتمل أن تكون موصولة وهي المنادى فلاحذف اه دعائمي وقوله  
عارضاً أي بما بامعة وضاقوه اسره أي لوق في بطوره وقوله بين ذراعي صفة ثانية  
لعارضاً والاسد مجموع كواكب على صورة الاسد والذراع كوكبان تيران ينزلهما  
القصور والجهة أربعة أشهر ينزلها أيضا القمر قال السيوطي قال ابن يعيش يصف  
الشاعر جها العرش بين ذراعيه ووالله وجهها من أقوال الاسد أو أواره أحد  
الأنوار أو كذا الذراعين والنور الذراع المقبوضة لأشفا كهجاني الإسدي في النجدة  
كقوله يخرج منها الأول والنور المجران وانما يخرج من أحد هما اه وتخل الدما بيني  
عن بعض شراح آيات المصن ان قصده وصف مجد وجهه بالشجاعة حيث سماه أحد  
ونظيره بالسياسة حيث سماه بعضا (قوله ورحمتها) هذا سهل (قوله ومن  
قبل) أي من قبل ذلك وقبل الاصل ومن قبل حذف الباء وأجبت الكسر تدليلا  
عليها وعليه فلا شاهد فيه لان حذف ياء المتكلم المضاف اليه جائز كغيره دون

التروط المذكورة (قوله فلا خوف عليهم) أي بالختم من غير تنوين مع كسر الهاء فتكون لأعامة عمل ليس أو مهمللة وقراء معقوب بفتح الفاء من غير تنوين مع ضم الهاء فان قدرت القصة فقرة اعراب قصتها شاهد أيضاً وقصة بياضاً فلا وعلى قراءته تكون لأعامة عمل ان (قوله هو مذهب المبرد) قال البعض تبعاً للمصريح جعلها المبرد من باب التنازع فأعمل الثاني لقوله وحذف معمول الأول لأنه فضلة فهي جائزة قياساً اهـ وقد ينافيه قول الشارح بابقا الأصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها إذ جعلها من باب التنازع يقتضي أن الأصل قطع الله يده ورجل من قالها مع أنه يشترط في عامل التنازع أن يكون ناظلاً أو اسمين بينهما هما والعاملان هنا ليس كذلك فقدر (قوله هو مذهب سيبويه الخ) لعل الحاصل له على ذلك أن الحذف ألحق بالتواني لكنه سمع ما فيه من التكلف بضعفه قول الشاعر  
 بنو بناتنا كرام نحن نوى \* مصاهرة قلينا أن لم يكن كفو  
 وقول الآخر  
 بمنزل أو احسن من نفس النحوي إذ يخلص بين المتضاهين  
 إذا كان الثاني ضميراً أو لواناً معاً لوجب أحسن من ويجرورها ومطلوب مثل مضاف إليه كذا في الهماءين \* وأما تضعيفه بأنه يلزم عليه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الأمور الثلاثة الآتية وذلك يختص بالضرورة فقهه أن سيبويه لا يسلم المحصر في الثلاثة ولك أن يجعل كلام المصنف صالحاً للمذهب سيبويه أيضاً بأن يجعل معنى قوله وإضافة الى مثل الخ أي الى مضاف إليه مذكور بمائل محذوف بمائل لمذكور وأضيف إليه المضاف الأول كما هو مذهب المبرد أو الى مضاف إليه محذوف بمائل لمذكور وأضيف إليه المضاف الأول كما هو مذهب سيبويه ثم المتبادر من كلامه هو الأول (قوله ثم الخ) قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضاهين ليقى المضاف إليه المذكور في القطف عوضاً عما ذهب اهـ مفتي وانما احتج الى ذلك لأن تمام الاسم الذي ليس بأل بالتنوين أو الإضافة ولعدم الخروج الى الاعتراض بين المبدأ والخبر في تجريد وعرفان جعله سيبويه من باب الحذف من الأول إذ لو كن قائم خبراً عنه لقدم على الصف إذ لا حاجة الى تأخيرها لعدم التقيح في زيد قائم وعمر (قوله وعند القرآن الاسمان الخ) خصه كما قال السيوطي بالصحيحين كآلده ورجل والربع والنصف وقبل وبعد لانها كالشيء الواحد فكان المضاف للعامل في المضاف إليه شيء واحد فلا يرد أنه لا يتوارد عاملان على معمول واحد بخلاف تجودارو غلام (قوله وهو عكس الأول) أي على مذهب المبرد وتشبهه عبارة التلم كما علم مما وجهناه صلاحية التلم

وقد قرئ شذوذاً فلا خوف عليهم أي فلا خوف شيء عليهم (تبيين) في الأول فادكروا النظم هو مذهب المبرد وذهب مذهبوه إلى أن الأصل في قطع الله يد ورجل من قالها قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف ما أضف إليه ورجل ثم انجم ورجل بين قطع الله يد من قالها ورجل المضاف إليه الذي هو المضاف الذي هو يد المضاف اليه القرآن من قالها قال بعض شراح الكتاب ولا حذف الاسمان مضافان الى من قالها ولا حذف في الكلام \* الثاني قد يفعل ما ذكر من الحذف مع مضافه معطوف على مضاف الى مثل المحذوف وهو عكس الأول كقول أبي برزة الأسلمي رضي الله تعالى عنه غزوات رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات وعثمان بنيع بالبادون تنوين والأصل ثمانى غزوات هكذا ضبطه الحافظ في صحيح البخاري

(فصل مضاف شبه فعل مناسب \* مفعولا او ظرفا ج) **فصل** مفعول باجر مقدم وهو مضاف الى مفعوله ونوشه قبل ثقت  
لخاف وما نصب موصول وصلته فهو موضع رفع بالفاعلية ١٦٧ وعائد الموصول محذوف اي نصبه ومفعولا او ظرفا

حالا من ما ومن الضمير المحذوف وتقدر  
اليث اجر أن يفصل المضاف منصوبه  
حالا كونه مفعولا او ظرفا والاشارة  
بذلك الى ان من الفصل بين المتضامين ما هو  
باجر في السعة خلافا للبصرين في تخصصهم  
ذلك بالشرع مطلقا لما جاز في السعة ثلاث  
مسائل الاولى أن يكون المضاف مصدرا  
والمضاف اليه فاعله والفاصل امامه مفعوله  
كقراءة ابن عامر قتل أولادهم شركتهم  
وقول الشاعر

فصناعم سوق البغاث الابجاد \* وقوله

فداهم دوس الحسيد الدائس وقوله

فرجها بجزية \* ربح القلوس اي من اده

وانما طرفه كقول بعضهم تركوا ما نفسك

وهو اهاهي لها في رداها الثانية أن يكون

المضاف وصفوا المضاف اليه امامه مفعوله

الاول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم

فلا تصين الله تخلف وعده رسله وقول

الشاعر وسواك مانع فضله المحتاج \*

او ظرفه كقوله عليه الصلاة والسلام هل أنتم

تاركوني صاحب وقوله

كأنت وما حضرة ببسيل وقد شمل

كلامه في البيت جمع ذلك الثالثة

أن يكون الفاصل القسم وقد أشار اليه بقوله

(ولرب فصل بين) فهو هذا غلام والله نريد

حك ذلك الكسائي وحكي أبو عبيدة

ان الساتلصة فتسمع صوت والله ربه

(تسبه) زاد في الكافية الفصل بما كونه

ها خاتما اسرار منة

واما دموا قتل الخرز أجدر اه

وما موى ذلك فختين بالشعر

لذهب سيموه (قوله فصل مضاف) أي من المضاف اليه بشرط أن لا يكون  
ضميرا اه يس (قوله شبه فعل) أي صدوا واسم فاعل (قوله مناسب)  
خرج المرفوع فان الفصل به محقق بالضرورة كما سبق وذلك لانه متضمن  
في موضعه بخلاف المنصوب فانه في ثمة التأخير فالنصل به كالفصل (قوله  
مفعولا الخ) أي غير جله فلا يجوز أن يعقب قول عبدا اقتسطك زيد للطلول قال  
سم انظر هل يجوز الفصل بجميع الامور التي جاز الفصل بكل منها قال البعض  
الناس على ما تقدم في قوله ولم يفصل بشرط طرف او كطرف او على مقتضى جواز  
النصل بالجموع الا ان يترق وانما قول مقتضى تظلمهم منع الفصل بالمفعول الجله  
بالطلول عدم الجواز او الفرق بين ما هنا وما قاس عليه غرابة الفصل بين المتضامين  
لكنهما كالتنوين الواحد بخلاف الفصل فيما قاس عليه تنبيه (قوله في موضع  
رفع) لوقته على الصلة لكان أولى لأن الموضع للموصول فقط (قوله خلافا  
للبصرين الخ) ولما تبع الهمشئرى مدحهم وقرأ ما من عامر الانية ولا عبرة  
برده مع ثوبها بالتوازي (قوله مطلقا) أي سواء كان ذلك بالامور الثلاثة  
او غيرها (قوله مصدرا) أي مقذرا بان والفعل شاطبي (قوله والمضاف  
اليه فاعله) لو قال معموله لخل المصدر الفصول يته وبين مفعوله بالطرف  
وجعل بعضهم منه تركوا ما نفسك وهو اها أي تركوا ما نفسك وجعله الخارج  
من الفصول عنه وبين فاعله والمعنى عليه ترك نفسك شأنها وهو اها (قوله قتل  
أولادهم شركتهم) أي رفع قتل على أنه نائب فاعل زين ونصب أولادهم وجر  
شركتهم وجعل الشركة فاعل القتل باعتبار أمرهم (قوله سوق البغاث)  
يتلث الموسدة وغين مجبة وثاء مثقة طارضة ف يصاد ولا يسيد والابادل جمع  
أجدل وهو الصقر (قوله فزجتها) أي طغتها والمرجحة كسر الميم رخ  
عصير والقلوس الناقة الثابتة (قوله وصفا) أي اسم فاعل بمعنى الحال أو  
الاستقبال وليد كروا اسم المفعول (قوله امامه مفعوله الاول) الصواب تأخير انا  
بعد قوله الفاصل لأن التوزيع انما هو في الفاصل (قوله هل أنتم تاركوني  
صاحب) قال الدماميني بمقتضى عدم الاضافة أن تكون التون محذوفة كذاها  
في قراءة الحسن وما هو يضاري من أحد (قوله ببسيل) بعين وسين مهملتين  
على وزن أمير مكسنة اللطار التي يجمعها الطر وكسر الميم وقع التون  
(قوله هما) أي اختلفان المعلومات من السياق وانطمة بالضم النطلة والاسار  
بالكسر الاسروعة الاسر والتمة بعد بالاطلاق خفة واحدة ثلاثتها في الجله

وقد أشار الى ثلاث مسائل فمن ذلك بقوله (واضطروا وجدوا) أي الفصل والاقبال والطلاق (بأجنبي) أو بنت أو ذوا أي الأولى من هذه الثلاث الفصل بأجنبي والمراد به ١٦٨ معمول غير المضاف فأعلا كان قوله أشبأ أليم والداه به إذ تجلده فتم ما تجلده

أي أحب والداه أيام إذ تجلده أو مفعولا كقوله

ففي استباحة السؤالين  
أي نسق في رفقها السؤالين وطرفا كقوله كما خط الكتاب بكت يوم

يعودى بقارب أو يزيل  
الثانية الفصل بنت المضاف كقوله  
ولئن حلفت على يديك لاحقن  
بين أصدق من بينك مقسم

أي بين مقسم أصدق من بينك وقوله  
من ابن أبي شيخ الأباطح طالب • أي من  
ابن أبي طالب شيخ الأباطح الثالثة الفصل  
بالتداء كقوله

كان برزون أبا عصام • فجد جاردق باليام  
أي كان برزون زيدا أبا عصام وقوله •  
وفاق كعب بجير من ذلك من

تجمل تلكم والخلف قد قرا  
أي وفاق بجيرا كعب (تسبه) من التخص  
بالضرورة أيضا الفصل بفاعل المضاف كقوله  
تري أسها الموت تسمى ولا تني

ولا تروى عن تفضيها أو أوتها العزم  
وقوله

ما ن وجدنا للهوى من طب  
ولا عمدنا قهر وحده

والامر في هذا السهل منه في الفاعل الأجنبي  
كأن قوله أنجب أيام والداه البيت ويحتمل  
أن يكون منه وأن يكون من الفصل بالمفعول  
قوله فأن تكاحها مطر حرام بدليل  
أنه يروى أيضا بنصب مطر وفعه والتقدير

فأن تكاح مطر أياها وهي

قوله المرادى بفح الميم يحاق بقول القاموس ومراذ كقرب أو بوقبه لا يجر دو كسحاب وكباب العقب أم

(قوله بأجنبي) متعلق بمسوق حال من ضمير وجد أي وجد المضاف مفصولا بأجنبي ولا يصح رجوع الضمير للفصل وتنطق بأجنبي به على رأى من أجاز أعمال ضمير المصدول لأن ضميره الذي أجزأه على هذا الرأى بارز وهذا مستتر فأقاده الشاطبي (قوله معمول غير المضاف) يدخل في الأجنبي على هذا التفسير التثنية والمنادى فليزم عطف الخاص على العام بأوهو لا يجوز ويمكن أن يقيد بما أشار إليه بقوله فاعلا كان الخ سم (قوله فاعلا) أي لغرض المضاف إذ فاعل المضاف ليس أجنبيا وإن كان الفصل به أيضا ضرورة كما سيذكره الشارح (قوله أحب أيام والداه) أي ولد أولاد أخصيا وتجلده والداه والفصل في هذا البيت بالتفاضل والجاسر والجور أيضا لكنهم أكفوا ما التنبه على الفصل بالاشرف ويؤخذ منه جواز الفصل بآتين من المعولات الأجنبية في الضرورة (قوله نسق استباحة) أي وقت استباحة أو عتاحة والاستباحة الاستباحة (قوله كما خط) حاصصة يودية يقارب أي بين حروف الكناية أو يزيل بفتح أوله أي ساعد فيها والجله صفة لليهودى كافي العبيد والتصریح فالضمير في السبعين وقول البعض الضمير فهما لفظ خطأ وخس اليهودى لأنه من أهل الكتاب والمعنى أن رسم هذه الدار كتب الكتاب (قوله من ابن الخ) صدره نحو وتديل المرادى تسببه فله معاوية من اتفق ثلاثة من الخوارج على قتل معاوية وعمر بن العاص وعلى بن أبي طالب رضی الله عنه فسلم الأولان وقتل على قتله عبد الرحمن بن عوف بكسر الجيم وقصه المرادى بفتح الميم نسبة إلى مراد قبيلة فله يس ويرد على الشارح أن القاصد ليس فاعلا المضاف بل بمجوع المضاف والمضاف إليه وقد يقال لما كان التأثير بالعوامل المختلفة الجزء الأول جمل التثنية (قوله كان برزون الخ) قال ابن هشام يحتمل أن أبا مضاف إليه على لغة القصور زيد بدلي أو عطفه بين فلا شاهد به (قوله وفاق كعب بجيرا الخ) بجيرا أخو كعب بن زهير صاحب بيتي سعد اسم بجير قبل أخيه كعب وصار يدعوه إلى الإسلام إلى أن أسلم وصحب كعب منادى حذف منه حرف التداء (قوله تري) بالتون كما قاله الهاميسي تسمى من أصبته إذ أصبته قتله بحيث تراه ولا تني من أغبته إذ أغبته فقبيلهم عنك ثم مات وللعنى تری أسها الموت تسمى ولا تني والاربعاء الكعب عن التسبيح (قوله فان تكاحها مطر حرام) أي في رواية خفض مطر مضافة تكاح إليه والفصل بالياء وهي مجتله للقاعدة والمفعولية لذلك كره الشارح ضلي الفاعلية تكون من أمانة ضمير غير الرفع مناب ضمير الرفع وان لم تمهد التباية إلا في الضمائر المنفصلة وبهذا التقرير

بغير في



ومن الفصل بالفضل الملقى كقوله بأي تراهم الاضيق حلوا أي بأي ١٦٩ الاضيق زاده في التسهيل وزاد غيره الفصل

بالقول لاجله كقوله

معاود جراءة وقت الهوادي

اسم كانه وجعل عبوس

أراد معاول وقت الهوادي جراءة وسكن

ابن الاثيري هذا غلام ان شاء الله تعالى

أخيه فصل بان شاء الله اه (ثالثة) قال

في شرح الكافية الحافظ الى الشيء كمثل

بما اضيف اليه تحكك الموصل بصلته

والصلة لا تتصل في الموصل ولا يضاف اليه

وكذا الحافظ اليه لا يوصل في الحافظ ولا يضاف

قبله فلا يجوز في نحو انا مثل ضارب زيد

ان يتقدم زيد على مثل وان كان الحافظ غيرا

وقصد به الشيء جاز ان يتقدم عليه معمول

ما اضيف اليه كما يتقدم معمول المتني بلا

فايزوا نازدا غير ضارب كما يقال انا زيد

لا ضارب ومنه قوله

ان امرأه اخصني عمدا مودته

على التناهي لعندي غير مفعول

تقدم عندي وهو معمول مفعول مع إضافة

غير اليه لانه اداة على تني وكانه قال لعندي

لا يكثر ومنه قوله تعالى على الكافرين غير

يسوع فان لم يقصد بغير تني لم تقدم عليه

معمول ما اضيف اليه فلا يجوز في قوله

قاموا غير ضارب زيد اموانيدا غير ضارب

لعدم قصد التنين بغير هذا كلامه والله اعلم

• (الحافظ الى يا المتكلم) •

انما أفرد بالذ لا لأنه احكاما ليست

في الباب الذي قبله أشار الى ذلك بقوله (آخر

باضيف لسا كسر) أي وجوبا (اذا

ليك بعنلا) متقوصا ومقصورا

يعرف ما في كلام البعض ويعرف أيضا ان الهاء ليست في موضع جزم الاضافة حتى  
يتوجه اشتكال صاحب التوضيح خفض مطرا بالاضافة بأن الحافظ لا يضاف  
لشيئين ومطراس وجعل كل من أفجع الناس وكانت زوجته من أجل النساء وكانت  
زيد قرقه ولا يرضى بذلك ومصدر البيت لن كل النكاح أحسن شيء (قوله  
بالفضل الملقى) أي الذي يستقيم المعنى المراد بدونه وليس المراد الملقى بالمعنى  
المصطلح لأن ترى في البيت عامل في المفعولين وهما الضمير وحلوا فاندفع اعتراض  
الدونوري (قوله معاود جراءة وقت الهوادي) في شواهد العيني ان صدره  
اسم كانه وجعل عبوس وكذا في الهمع وفي بعض نسخ النسخ جعله عزرا والاسم  
من التهم وهو التكبر وصف الشاعر رجلا بأنه يظهر الكبر ومعاود الحرب وقت  
ظهور الهوادي جمع هادي أي اعناق الخيل لاجل جرائه في الحرب والجرأة ينسب  
اليهم (قوله فلا يجوز في نحو أن مثل الخ) أي عند الجمهور وكذا يمنع التقديم  
عندهم اذا كان الحافظ لفظ أول أو حق وجوز مع ككل من الثلاثة بعض فان  
كان الحافظ غير مثل وأول وحق وغيرا منع التقديم انما طافاه الدم لمعني  
(قوله وقصد به الثاني) بأن مع حلول حرف التنين والمضارع عمل غير ومحتوضها  
(قوله معمول ما اضيف اليه) ولو كان غير ظرف أو جار ومجرور كيدل عليه  
التقبل هذا مذهب السيرافي والرحماني وابن مالك وقال ابن السراج يمنع  
تقدمه مطلقا وقد يصح منهم جواز تقدمه بكونه ظرفا أو جار ومجرورا طافاه الدم لمعني  
(قوله ومنه قوله تعالى الخ) أي على ان على الكافرين متعلق بغير ويصح تعلقه  
بغير فلا يكون فيه شاهدا (قوله غير ضارب زيدا) أي الاختصاص بزيد  
(قوله لعدم قصد التنين بغير) أي لانه لا يصح وضع حرف التنين والمضارع موضع  
غير ومجرورها فلا يقال قاموا لا يضرب زيدا لعدم رابط الجملة الحالية ويؤخذ  
منه أن الحافظ اليه غير لو كان جمعا لقاموا غير ضاربين زيد اموانيدا تقدم المعمول  
لصحة الحلول المنعكروا فيصيح ان يقال قاموا لا يضربون زيد لجملة المضارع  
حال مرتبطة بالضمير كما كانت غير في المثال سالا

• (الحافظ الى يا المتكلم) •

(قوله لأن فيه احكاما الخ) وذلك كسر آخره وجوبا اذا لم يكن معتلا  
ولاشئ ولا جمعا على حته (قوله أشار الى ذلك) أي الى ان فيه احكاما  
ليست في الباب الذي قبله (قوله اذا لم يكن معتلا) أي بالاصطلاح التصوي  
وهو ما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة فخرج نحو دولونيلي كما أشار

(كرام وقذى أوليك) منى أو مجموعا على حذو (كاتبين وزيد بن قذى) الأربعة (جميعها) انزها واجب الكون (والسابع) أي بعدها (فصلها احتدى) أي اتسع ١٧٠ (وتدغم الياء) من المنقوص والمثنى والمجوع على حذو في حالي جزهما ونصبها

(قبة) أي في الياء المذكورة يعني ياء التكلم (و) كذا (الواو) من المجموع حال وضعه فتقول هذا رايي ورأيت بائي ومررت برأيي ورأيت بائي وزيدى ومررت بائي وزيدى وهو لا زيدى والاصل في المثنى والمجموع المتصوين أو المجرورين أو البينين وزيدى بنى فحذفت النون واللام للاضافة ثم ادغمت الياء في الياء والاصل في الجمع المرفوع وزيدى فاجتبت الواو الياء وسقط احداهما بالكون قلبت الواو ياء ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ومنه قوله عليه الصلاة والسلام أو يخرجني هم وقول الشاعر أودى بني وأعقبوني حسرة

عند الراد وعبرة لا تطلع هذا اذا كان ما قبل الواو منقوصا كما رأيت واليه أشار قوله (وان) ما قبل واو ضم فاكسره (ين) فان لم يضم بل افتح بقي على قصه فهو مفتوح فتقول جاء مصطفى (والتاسم) من الانقلاب سواء كانت للتثنية نحو يد أي أو للصلول على التثنية نحو تلتاي بالاتفاق وأخر المنصور نحو عمادى على المشهور (وفي المنصور) من هذيل انقلابها ياء حسن فتحوصى ومنه قوله سبحانه وهى وأعقبوا هواهم

فتنصروا وكل جنب مصرع وحكى هذه اللمعة عيسى بن عمر عن قرين وقرا الحسن يا بشرى (تنبهان) والقل يستقى مما تقدم أتدري وعلى الامة فان الجميع اتفقوا على قلبها ياء ولا يتحصر ياء التكلم بل هو عام في كل ضمير نحو ياء عليه وقد بنا وعلينا

اليه الشارح بقوله منقوصا أو مقصورا (قوله أوليك) أي ولم يكن (قوله فنذى) مبتدأ وجميعها مبتدأ مكسدة والياء مبتدأ ثلث ونصبها مبتدأ ثالث واخذنى خبر المبتدأ الثالث وقوله بعد أي بعدها أي الاربعة حال من الياء أو متعلق بإخذنى ويجوز جعل جميعها مبتدأ ثانيا (قوله انزها واجب الكون) انما أتى الشارح به لانه المقابل لقول المنصف اكسروا لم يذكره المنصف مع ان كلامه أولافي آخر المنصف اكفاء وقوله وتدغم الياء الواو وقوله والفاء سلم الاستزمام ذلك فكيف الآخر (قوله وكذا الواو الخ) أي بعدها قلبها ياء ولم يذكره المنصف اكفاء باخذ من قوله وان ما قبل واو الخ (قوله فتقول هذا رايي) فرائى مرفوع ضمة مقدر على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالكون الواجب لاجل الادغام لا الاشتغال كما هو حكمه في غير هذه الحالة كما قلنا سم لعروض وجوب الكون في هذه الحالة بأقوى من الاشتغال وهو الادغام (قوله فحذفت النون واللام للاضافة) هذا هو التحقيق عندى وان اشتهر أن اللام انما حذفت لتخفيف خلافا لما قبل في كلام الشارح ما حصة كالعض (قوله والاصل في الجمع) أي بعد الاضافة ولم يذكر أصله قلبها اكفاء بحله محله (قوله ثم قلبت الضمة كسرة) صريح في ان هذا بعد قلب الواو ياء وهو الراجح واختار ابن جني العكس (قوله لتصح الياء) أي المتقلبة الياء الواو وعلامة الرفع حيث حذفت الواو المتقلبة بالرفع (قوله أودى بنى) أي هلكتوا والعبرة بمنع العين المهملة الجمع (قوله هذا) أي قلب الضمة كسرة (قوله ين) ضم الياء أي يسهل النطق بالكلمة طاء الشاطبي (قوله انقلابها ياء) أي عوضا عما يستحقه ما قبل ياء التكلم من الكسر فهو من نيابة حرف عن حركة في غير أبواب الاعراب ومثله لارطين ولا فطين نظير عن ابن هشام (قوله يستقوا) الخبر يرجع الى خمسة بنين لشارع هلكتوا جميعا في طاعون وهم الراد البينين في البث السابق اعني أودى بنى الخ وقوله وأعقبوا هواهم أي تبع بعضهم بعضا في الموت فتنصروا ما خلفا الهمة من الباطل الجاهل أي اخبرتهم المنية كذا في العين فراد الشاعر بالهوى الموت (قوله يستقى بماتقدم) أي من اخلاق قوة وأفضل سلم لا قصا من سلمتها عند الجميع في غير المنصور حتى في هذه الامور وليس كذلك (قوله الامة) قيد بذلك ليكون معاشا فيه وهو المضاف اليه والافارقة أيضا قلب ألقها ياء ومثل على الامة الى الامة على ما قلناه أو جيان سم (قوله اخفقوا على قلبها ياء) نظيره المصرح بأن بعض

الثاني يجوز اسكان الياء ونقصها مع المضاف الواجب كسر آخره وهو ما سوى الاربعة المستثنيات وذلك اربعة اشياء المرفوع والصريح نحو غلاي وفريسي والمعتل الجاري مجراه نحو غلبي ودلوي وبع الكسرة ١٧١ نحو ديلاني وهودي وبع السلامة ثلوث نحو

مسلتي واخفت في الاصل منه ما قبل الاسكان وقيل القتح وجمع جنهما بأن الاسكان أصل أول اذ هو الاصل في كل مبنى والفتح أصل ثان اذ هو الاصل في ما هو على حرف واحد وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلا عليها وقد يفتح ما وليته قطب أيضا وربما حذفت الالف وبقيت القصعة دليلا عليها قالوا لعل قوله

خليلي أملي حتى الذي كبت

يدى وما لي فيها بقتي طمع

والثاني كقوله

أطوف ما أطوف ثم أرى

الى أما ويرى النقص

أراد الى اى والثالث كقوله

ولت يحدك ما فأت منى

بلهف ولا يلبث ولا واني

وأما ما المتكلم المدغم فيها فالصحيح الثاني

فيها القتح كاتر وكسر هالفة قلبه حكاهما

أبو عمرو بن العلاء والقراء وقطرب وجه آخر

جزء ما أنا بصركم وما أنت مصرخي وكسر

ياء مصى الحسن وأبو عمرو في شاذه

وهو أضعف من الكسر مع التشديد

(خاتمة) في المضاف الى المتكلم اربعة

مذاهب • أحدها انه معرب بجر كان

مقتدرة في الاحوال الثلاثة وهو مذهب

الجمهور • والثاني انه معرب في الرفع

والنصب بجر مقتدرة وفي الجزر بـ كسرة

ظاهرة واختره في التمهيل • والثالث انه

مبنى • والرابع انه لا معرب ولا مبنى • والرابع انه

مبنى • والرابع انه لا معرب ولا مبنى • والرابع انه

مبنى • والرابع انه لا معرب ولا مبنى • والرابع انه

مبنى • والرابع انه لا معرب ولا مبنى • والرابع انه

مبنى • والرابع انه لا معرب ولا مبنى • والرابع انه

مبنى • والرابع انه لا معرب ولا مبنى • والرابع انه

العرب لا يقبل كما قاله المرادي في شرح التسهيل (قوله وهو ما سوى الاربعة المستثنيات) لا يدخله نحو في وأني وأني على لغة ذالام وقلها يا وادغامها في باب التكم واعرابها بجر مقتدرة على ما قبلها التكم منع من ظهورها السكون الواجب لا لا دغام لان الثلاثة صارت في هذه الحالة من المنقوص الذي هو أحد الاربعة المذكورة وقول البعض تعالى اذا وقعت هذه الثلاثة مرفوعة كان رفعها بالواو او المتقلبة ياء تنافي كون شرط اعرابها بالمرور اضافتها لغيرها المتكلم ودفع سم المتأناة يحمل الشرط المذكور على حالة عدم رد لام هذه الاجزاء عند الاضافة فيه من هذا الجمل لا داعي اليه ولا دليل من كلامهم عليه ومن ادعى ذلك فعله البيان (قوله والمعتل الجاري الخ) كذا في بعض النسخ ومرا داه ما فعل ما آخره حرف علة لا التبع عن أمه بالفعل وان كان هذا مصطلحهم والذي في أكثر النسخ والمعتل وهو واضح (قوله وقد تحذف هذه الياء) أي ان لم تكن الاضافة لتختص كاختص الوصف الحالي أو الاستقبالي والا فلا تحذف ولا قبل لانها على تقدير الاتصال فلم تكن الياء عارضة لما اتصل به (قوله قطب ألقا) أي لغيرها واقتراح ما قبلها قال سم الظاهر أن هذه الالف اسم لانها منقلة من اسم فهي مضاف اليه في موضع جزل قد يدعى انها ياء المتكلم غاية الامر أن مقتضاها تفسير (قوله بلهف) أي يقول بالهف الخ فالاصل بالهنا (قوله وأما ما المتكلم المدغم فيها) هذا ما قبل قوله يجوز اسكان الياء ونقصها مع المضاف الواجب كسر آخره (قوله وكسر هالفة قلبه) قبل الكسر لا لتقاء الساكنين وسوغ الكسر مع قلبه على الياء ان الياء اذا سكن ما قبلها كانت بمنزلة الحرف الصحيح كدلو ونظي (قوله وهو أضعف من الكسرة مع التشديد) لعل وجهه ان الكسرة في عصى تالية لالف وهي لا تناسب الكسرة وفي مصرخي تالية للياء وهي تناسب الكسرة (قوله بكسرة ظاهرة) أي خفت كسرة المناسبة وردت بان الاصل بضم ما كان قاله الدماميني (قوله مبني) رد بانه لا مقتضى لبناء والاضافة لمبنى انما يقتضي البناء اذا وقع المضاف في الابهام قاله بس (قوله لا معرب ولا مبنى) وعلى هذا اذا قلت غلاي حاضر فلام مبتدأ في محل رفع اذ ليس الاعراب المحلى مخصوصا بالمبنى هذا هو الظاهر وان وقع فيه اليوقى وسكت عليه البعض

• (اعمال المصدر) •

(قوله بضم المصدر الحق في العمل) اعترض بأنه يقتضي ان عمل المصدر ليس به

قوله غلبي  
اللام لم يزد  
اللام لم يزد  
اللام لم يزد

ابن جني وكلا هذين المذهبين بين النصف والله أعلم • (اعمال المصدر) • (بضم المصدر الحق في العمل) نقديا وزوما

بالفعل وليس كذلك بل لانه أصل الفعل كما يصريح بذلك الشارح وقد يدفع بفتح  
 الألف والهمزة المذكور وانما التصيير بالحق لكون الأصل في العمل للفعل فهو من الحاق  
 اقترع في العمل بالأصل فيه لامن الحاق المشبه بالمشبه به مع ان الهمزة مبنية  
 بان عمل المصدر بفتح قوته مشابهة للفعل فتأمل (قوله فان كان فعله المشتق منه  
 لازما الخ) هذه العبارة تقتضي ان بعض الأفعال لا يتعدى بنفسه ولا يحرف  
 الحرف فيكون لازما ومصدره كذلك ومثل له ابن الساطم يحدث وعرض وردة شج  
 الاسلام بأنه يقال حدث فلان وعرض له كذا فالاولى التحليل نحو ظرف وشرف  
 ورد أيضا بأنه يقال ظرف في أخلاقه وشرف في قومه وتقتضي أيضا ان المتعدى  
 يحرف الجري يسمي متعديا بالاطلاق مع ان المتعدى بالاطلاق انما يصرف الى  
 المتعدى بنفسه فلا يشمل عند الاطلاق المتعدى يحرف الجري كما صرح به العاصم وغيره  
 وتقدم في باب تعدى الفعل وزومه (قوله ان في رفعه السائب عن الفاعل خلافا)  
 وجه المنع وهو مذهب الاخفش والشلوبين وغيرهما ما فيه من الالباس لانك  
 اذا قلت مثلا عجب من ضرب عمرو يسار الى الذهن المبني للفاعل (قوله ان في رفعه السائب عن الفاعل خلافا)  
 يجوز اذا كان فعله ملازما للبناء العجبه هو كركم لعدم الالباس حيث لا فيجوز  
 عجبني تركم زيد قالوا لثلاثة حكاه في الهمع زاد الله ما سبى حقولا رابعان  
 ابن خروف وهو الجواز اذا لم يقع ليس نحو عجبني قراءة في الحمام القرآن وكل الخبز  
 وشرب الماء مضاف المصدر اليه على اعتقاد معنى الرفع ولذلك قال سيبويه  
 في قولهم عجب من اصاب اتيابه بعضها فوق بعض ان التصدير من ان اوقعت  
 اتيابه (قوله بخلاف فاعل الفعل) أي فاعله لا يجوز حذفه الا في مسائل مرت  
 في باب الفاعل (قوله ولذا حذف الخ) استئناف مستقلة لانه من جهة الفرق  
 الثاني بين المصدر والفعل لان الفعل أيضا اذا حذف فاعله لا يتصل ضميره لان  
 ضمير الفاعل الذي يتصله الفعل مستر لا محذوف (قوله لا يتصل ضميره)  
 أي في غير المصدر والسائب عن فعله أمما هو كثر ما زيد في فصل الضمير لاستتابة فيه  
 كاسياني (قوله أو يجزأ) أي من آل والاضافة (قوله اقبس) أي أوفق  
 بالقياس على الفعل في الصل لا لتذكيره أشبه بالفعل من المضاف والملي  
 الموجود فيهما ما يحدش بهما بالفعل وهو الاضافة وأل التثان هما من خصائص  
 الاسماء (قوله ذي سقية) أي جماعة (قوله بضر الخ) غلظة كافي بعض  
 النسخ ازلها لمن عن الخليل والهام جمع هامة وهي الرأس فاضاقته الى ضمير  
 الرأس لتأكيد وتطلق الهامة على جمجمة الدماغ والاضافة عليه من اضافة

الجزء

فان كان فعله المشتق منه لازما فهو لازم  
 وان كان متعديا فهو متعد الى ما يتعدى اليه  
 بنفسه أو يحرف (نبيه) يخالف المصدر فاعله  
 في أمرين • الأول ان في رفعه السائب عن  
 الفاعل خلافا ومذهب البصريين جوازه  
 واليه ذهب في التسهيل • الثاني ان فاعل  
 المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل  
 واذا حذف لا يتصل ضميره بخلاف بعضهم  
 واعلم انه لا فرق في اعمال المصدر على فعله  
 بين كونه مضافا أو مجزأ أو مع آل لكن  
 اعمال الاول أكثر نحو ولولا دفع الله الناس  
 والثاني اقبس نحو أو اطعم في يوم ذي  
 مشقة يتما قوله  
 بضر بالسير وفي قوم

واعمال الثالث خليل كقولہ

خضعف النكابة عداہ وقولہ

لقد عثت أولى الخيرة اني

كروث فلم انكل عن الشرب سميحا

وقولہ

فانك والتأين عروبة بعدما

دعاك وأيدنا اله شوارح

وقد أشار الى ذلك في التظلم بالترتيب (تبيه)

لاختلاف في اعمال المضاف وفي كلام بعضهم

ما يشعر باختلاف والثاني أجازة للبصريون

ومعناه الكوفيون فان وقع بعده صرفوع

أو منصوب فهو عندهم بفعل مقصور

وأما الثالث فأجازة سيبويه ومن وافقة

ومعناه الكوفيون وبعض البصريين

(ان كان فعل مع أن وأيد ما قبله محله)

أي المصدر انما يعمل فيه وضعين الاول

أن يكون بدلا من اللفظ فعلة نحو ضربا زيدا

وقوله فتد لازرين المال ذل التعالب وقوله

يا قابل التوب بغرانا ما تم قد

أسفها انما هنا خاف وجل

فزيد او المال وما تم نصب المصدر لا بالفعل

المجذوف على الاصح والثاني ان يصح

تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى بأن يكون

مقدرا بأن والفعل او عا والفعل وهو المراد هنا

فيقدر انما اذ أريد المعنى أو الاستقبال نحو

يجب من ضربك زيدا أمس أو غدا والتقدير

من أن ضربت زيدا أمس أو من أن تضربه

غدا وقد جازا اذ أريد الحال نحو يجب من

ضربك زيدا الآن أي مضاهية (تنبهات)

الاول ذكر في التسهيل مع حذف الحرفين

أن المتعطف

المزج الى الكل وأراد بالفعل العنق لانها مقبل الرأس أي مستقرة (قوله أولى  
الخيرة) أي أوائل الخيل الخيرة أي ركابها انكل أي أعجز ثقلت الكفاف وما ضمه  
بضمها وكسر هاء مصدره التكون كذا في القاموس ومع كثر اسم رجل (قوله  
فانك والتأين) هو في نسخ الشارح عو حدة بعد الهمة فتصية فتون وفسره البعض  
بمعنا البعض نسخ شواهد العتيق بالمراقبة وعذق القاموس من معانيه ان تعيب  
الإنسان في وجهه ولعله أنسب هنا من المراقبة وفي بعض نسخ شواهد العتيق رجمه  
بالتون بعد الهمة فتصية فتوحدة وتفسره بالتعنف فليحذر قال البعض وهو  
منصوب على انه مفعول معه وعروبة مفعول التأين وخبر ان في البيت اللاحق  
ويرى البيت خالكا والتأين عروبة بعدما الخ ويرى وعال بالواو أي حفظك بدل  
دعائك وشوارح عمدة (قوله وقد أشار الى ذلك) أي الى كون الاول اكرو والثاني  
كثيرا والثالث قليلا الى ذلك مع كون الثاني أقبح حتى رد اعتراض البعض  
بأن كلام المصنف لا يشير الى الاقضية (قوله أي المصدر انما يعمل الخ) لا يخفى  
ان الاول خارج عن عبارة المصنف فلا وجه لذكره في حيز تفسيرها (قوله  
في موضعين) أي لا في غيرهما كالصدر المؤكد والمين للعدد أما المين للتعرف  
فجعل كاجل من الامة لان المضاف معين للتوحيض فيوزع ضربت زيدا ضرب عرو  
بكرا (قوله بدلا من اللفظ فعلة) استغنى عنه قليل لا يتقاس عليه وقليل تقاس  
في الامر والدعاء والاستبهاام فقط وقليل الانشاء نحو جدا الله والوعد نحو  
فالتنم ولو غافضا ومعنى والتوحيض هو وقا حابي الالهواء والقي والهوى  
(قوله ويحل) أي خاف فهو نو كيد لما قبله (قوله نصب المصدر) واختف  
في نصب المصدر في الايضاح انه مفعول به عند سيبويه أي الزم ضربا وغيره يراه  
منصوبا يا ضرب اه دامي ومنه يعلم ان كون هذا المصدر بدلا من اللفظ فعلة  
انما يظهر على مذهب غير سيبويه (قوله وقد جازا الخ) انما خص تقديره بالارادة  
الحال مع صحة تقديره عند ارادة الماضي والاستقبال أيضا انما اراد دل على  
الماضي مع الماضي وعلى الاستقبال مع المضارع وهو ان لانها مع الماضي المعنى  
ومع المضارع للاستقبال بخلاف ما قلنا ما حلجة فلازمة الثلاثة مطلقا كالفاء  
شراح الجوامع فاذن اعتراض الدماميني ونسبه البعض بأن مقتضى كلامهم  
ان ما لا تقدير مع الماضي والمستقبل وليس كذلك بل يجوز تقديره مع كل من الثلاثة  
(قوله أن المتعطف) قد يقال قول الناظم مع أن يشعلها والى دعاءه في التسهيل  
لذكر أن المتعطف جعله المصدرية قسمة لها على ان تقديره ما مانع بعد اتصال العلم

(قوله فهو علمت ضربك زيد) اما ان تكون علمت في المثال بمعنى عرفت فيكتفيا  
 مفعول واحد واما ان تكون المتعدي الى مفعولين فيكون الثاني محذوفا تقديره  
 حاصله مثلا أو حال المصدر المتعدي ان المتعدي قد مفعولين كما هنا كذلك  
 قدر (قوله والموضع غير صالح المصدرية) أي لانها لا تقع بعد العلم ولا تستد  
 مفعولة اه سم (قوله وقد جعل في التسهيل غالبا) عبارة فيه والغالب  
 ان لم يكن بد من اللفظ بالفعل تقديره بعد ان التفتة أو المصدرية أو ما اختار  
 اه (قوله وليس تقديره الخ) أي بدليل علمه مع امتناع التقدير بذلك في نحو ضرب  
 زيد اقامتوا ان اكرامك زيد احسن وكان تعظيلا زيدا حسنا ولا اعراض عن أحد  
 الا ان يقال التقدير سائق في الاصل وان امتنع لصاوض وقوعه في هذه المواضع  
 التي التزم فيها العرب عدم وقوع الحذف المصدرية والفعل لانهم كما قاله  
 الدماميني لا يقولون ان اضرب زيد اقامتوا ولا يوقعون ان اومض ابعدا من لفظة  
 بالغرب وقصوه نحو ان لا لا يتجوع فيها ولا تروى مثل ان كان ولا يوقعون الحذف  
 المصدرية وصلته بعد لا غير المحذورة أو يقال اللفظ الذي يقدره لفظ آخر لا يلزم  
 صحة التطبيق مكانه كما ذكره الدماميني وشارح الجلامع (قوله سمع اذني أباك  
 يقول ذلك) سأل كالمثال في ضرب العبد سميتا التقدير سمع اذني أباك حاصل  
 اذ كان أو اذا كان خصا صاحب الحال ضمير الفعل المحذوف لا الاخ وان زعمه البعض  
 وانما لم يكن المصدر هنا مقنونا بما أو ان المتفتة لا اشتراط ان يسبقها أو المصدر  
 المقذور به ماضى ولم يوجد وانما يمكن تقديره بان المصدرية لا في المراد الاخبار  
 بأن سمع اذنه قول أخيه حاصل وأن تقتضي انه سيحصل لانها تخلص المضارع  
 للاستقبال كذا قال البعض وفيه نظر اذ تقديره أن الماضى لا يقتضيان السمع  
 يحصل تقدير (قوله فلم أضرم يعمل) لفظة بالاضمار بزوال حروف الفعل  
 فلا يجوز على الاصح مروري بزيد حسن وهو يعبر وتجب وتوقف الهوى هل هذا  
 الخلاف في ضمير اسم الفاعل أيضا محموم كرم زيد اقامتوا وهو كبر اياهل أو يعمل  
 انما قالوا لا يعمل انما قالوا وقول الدماميني لم أر أحدا حكي اجازة اعمال اسم  
 الفاعل ضمير المتعدي الاحتمال الثاني ونصف الاول ويقوى الثالث (قوله قالوا  
 صخر لم يعمل) نلوجه بالمصغر عن الصيغة التي هي أصل الفعل وقبل يعمل  
 مصغرا وواو افتحة زيدا (قوله غير محذوف) أي دال على الزمة (قوله فلو  
 حذبات) أي ما الواحدة لم يعمل لان صيغته جيت حذبت الصيغة التي هي أصل  
 الفعل فلو كانت التاء في أصل شاء المصدر كرجية ورجية ورجية عمل كما قاله

فهو علمت ضربك زيد اقامتوا التقدير علمت ان قد  
 ضربت زيدا فان متفتة لانها واقتضت بعد علم  
 والموضع غير صالح المصدرية التي تظاهر  
 قوله ان كان ذلك شرط لازم وقد جعله  
 في التسهيل غالبا وقال في شرحه وليس  
 تقديره بأحد الثلاثة شرط في عمله ولكن  
 التقدير ان يكون كذلك ومن وقوعه غير  
 الصالح ان يكون العرب سمع اذني أباك  
 مقدر بأحد القولين لا على المصدر شرط  
 يقول ذلك الثالث لا على المصدر شرط  
 ذكره في غير هذا الكتاب أو عمله ان يكون  
 مظهرا قالوا أضرم لم يعمل خلافا للكونين  
 واجازة بنى في الخصائص والرافى اعماله  
 في المبرور وقامه في الطرف فانيها ان يكون  
 مكبرا قالوا صخر لم يعمل فانيها ان يكون غير  
 محذوف فلو حذبت التاء لم يعمل

الشاطبي لعدم الوحدة حيث فلا يكون محمدا (قوله بجاي) أي بجي به  
 أي بالما والبلد بفتح الجيم ويكون الادم القوي فاعل والحازم الشاطبي واللام  
 متصو وهو التراب والشاطبي في شبه بصرية ونفس فعول بجاي يصف الشاعر  
 مسافر معه فتم وأجيا بالما نفس واكب كاذموت عشنا (قوله ان يكون  
 غير معنوت الخ) أي لأن التفت من خصائص الاسماء المبدعة عن الفعل وانما لم  
 يؤثر بعد تمام العمل لضعفه تأخره عن استقرار العمل (قوله قبل تمام عمله) أي  
 يذكر سائر متعلقاته (قوله بمنزلة الصلة من الموصول) انما قال بمنزلة نظرا  
 الى حال التصريح بالمصدر لأن الموصول في حال التصريح به ليس صلة ولا جزء  
 وان كان بعد تقدير المصدر بأن أو ما والفعل جزء صلة فلا حاجة لما قبل هنا  
 من التكلف ثم كان الأولى ان يقول بمنزلة جزء الصلة كما علم من تقريرنا (قوله فلا  
 يفصل بينهما) أي بالفت وكذا غيره من التوابع كما يصريح به الشارح والأولى  
 الأجنبية ولهذا لا يصح ان يكون يوم في قوله تعالى انه على رجعه لقادر يوم نسلي  
 السر اثره مولا لرجع لفصل بالخبر كما ذكره الشارح في الخاتمة (قوله ان يكون  
 مفردا) أي لأن تنبيه وجهه خبره عن صفته الاصلية التي هي أصل الفعل  
 وجوز عمله مجموعا جامعة منهم ابن عصفور والناظم وفي من للشرط تقدمه على  
 معموله فلا يجوز أن يعجب زيد اضرب عرو ثم جوز بعضهم تأخره عن معموله اذا كان  
 بدلا من القضا فعمله فهو زيد اضربا أو كان معمول ظرفا وهو الراجح وفي منها أيضا  
 ذكره فلا يصل محذوفا على الاصح كما في الهمع وغيره (قوله تخبر بهم) بكسر الزاء  
 جمع تخبره والفتح بالقضاء والنون المفتوحين والعين المهملة الخبر والكرم والفضل  
 والثناء (قوله ولا سم مصدر عمل) أي مضافا ويجوز أن أومع أن كما أفاده سم  
 (قوله في الدلالة على صفاء) أي معنى المصدر وهو الحدث وهذا خرج نحو  
 الدهن والكيل ضم أولهما فان كانا معهما وان اشقل على حروف الفعل لم يدل على  
 الحدث بل على ذات ومقتضى عمله ان موضوع اسم المصدر الحدث كالصدر  
 والذي يدل عليه قولنا اسم مصدر وزحم به ابن عيسى وأبو حيان وغيرهما وصوته  
 بعضهم ان موضوعه المصدر نفسه (قوله دون عوض) متعلق بخلافه (قوله  
 ما في فعله) أي من المرفوع أمثلة أو أنه كما يؤخذ مما به (قوله ونحو  
 عدة الخ) أي ونحو تعليل وتعليل فان آتاه عوض عن إحدى اللاتين وإنما  
 المدة التي قبل الاستطراد التي هي دليل مجموعا في المصدر حيث لا تموضع  
 كالاتفاق والاكراه والاستخراج فعمل من ذلك ان العوض قد يكون آخر

وأما قوله

بجاي به الجدل الذي هو من ناز

بصريه كفيه الملائم واكب  
 فشاذا رابعها أن يكون غير معنوت قبل تمام  
 عمله فلا يجوز أن يعجب ضميرك المبرح زيدا لأن  
 معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول فلا  
 يصل به ما فان ورد ما هو مذهب ذلك فقد فصل  
 بعد التفت يتعلق به معمول المتأخر فلو نعت  
 بعد تمامه لم يتبع والأولى ان يقال غير متبوع  
 بدل غير معنوت لأن حكم سائر التوابع حكم  
 التفت في ذلك فحاشا ان يكون مفردا وإنما  
 قوله قد جروه فإزادت تخبر بهم

الما فمادة الالجد والفتحا فشاذا  
 وليس من الشروط كونه بمعنى الحال  
 والاستقبال لأنه يعمل لا يشبه بالفعل  
 بل لأنه أصل الفعل يختلف اسم الفاعل  
 فانه يعمل لشبهه بالمضارع فاشتراط كونه  
 حالا أو مستقبلا لانهم لم يدعوا للمضارع

(ولاسم مصدر عمل) واسم المصدر هو  
 ما سوى المصدر في الدلالة على معناه وتلقاه  
 بجملة قضا وتقدرا دون عوض من بعض  
 ما في فعله كذا عرفت في التسهيل فخرج نحو  
 قتال فانه خلا من ألف فاعل لقضا لا تقدرا  
 ولذا قلنا في بعض الواضع نحو قتال  
 قتالا وضارب ضربا بالفتح اقلت  
 بالاكراه ما قبلها ونحو عدة فانه خلا من  
 واو وعد لقضا وتقدرا ولكن عوض منها  
 التام فاما مصدران لا اسم مصدر

بجلاف الوضوء والكلام من قولك وضأ  
وضوا وتكلم كلاما فلما سما مصدر  
لامصدران فلوها لفظا وتقدر من بعض  
ما في ضلها وسن المصدر أن يضمن حروف  
فهو بمساواة نحو وضأ وضوا ويزيادة نحو  
أعلم اعلاما ثم أعلم أن اسم المصدر على ثلاثة  
أنواع علم نحو يسار وغارورة وهذا الأصل  
اقتضاؤا وذى ميم مزيدة لغير مفاعلة كلفرب  
والمجدة وهذا كالمصدر اقتضاؤه قوله  
أظلم أن مصابكم رجلا

أهدى السلام تحية نالم  
والاحترام في غير مفاعلة من نحو مضاربة من  
قولك ضارب مضاربة فانه لمصدر وغير هذين  
وهو مراد الناطم فيه خلاف فغعه  
البصريون وأجازوه الكوفيون والبغداديون  
ومنه قوله  
أكثر بعدد الموت عنى

وبعد عتاك المائة الزعاع  
وقوله بشرتك الكرام تعتمهم  
وقوله

قالوا كلاما هذا هو مضمرة  
بشبعك قلت صحيح ذالو كالا  
وقوله

لأن تواب الله كل موعدة  
جناسا من الفردوس فيها مغلدة  
وقول عائشة رضي الله تعالى عنها من قبله  
الرجل زوجته الوضوء (تنبه) أعمال  
اسم المصدر قليل وقال الحميري - أعماله شاذ  
وقد أشار الناطم إلى قته بتعصير على  
وبعد جرة الذى أضعفه

كل نصب أورفع ٤٤

وقد يكون أولا (قوله فلوها لفظا وتقدرا) أى من غير عوض كما يفهم بما  
قدمه (قوله من بعض ما في ضلها) أى وهو التاء وأحد حرفي الضعيف  
والمذكورين لست عوضا لما حكى (قوله بمساواة الخ) فان قصص عن فعله  
فان عوض عن التامض أو قد يرفيه مصدر والا فاسم مصدر كاعلم (قوله علم)  
قال في الهمع اسم المصدر العلم بإضاف ولا يقبل آل ولا يقع موقع الفعل ولا يقصد  
به الشاع ولا يوصف (قوله نحو يسار وغارورة) الأول علم البسر مقابل  
العسر والثاني علم التغيير والثالث علم الليرة واعترض البعض جعل الأخيرين  
اسم مصدر وباتفاق تعرف المصدر على ما هو وانما يتبعه على أن فعلها مخروبة  
وهو التامض الذى يدل عليه قولهم معنى التغيير والسر أما إذا كان فعلها آخره  
وأبواه أى صيره ذا بخور وذاب زحلا (قوله وهذا الأصل اقتضاؤه) أى وان كان ظاهر  
اطلاق المتن ٤٤ إلا أن يقال كلام الناطم مقيد بما قبله المصدر من كونه يصلح  
في موضعه أن أوما والفعل واسم المصدر العلم ليس كذلك وبشكل عليه أن مصابكم  
رجلان ما بعد أن لا يتدر بالحرف المصدري والقفل ويجب بما تقدم من أن ذلك  
سائق في الأصل وان عرض منه بوقوع المصدر اسم أن أو أن اللفظ المتقدم  
لفظ آخر لا يلزم صحة التلق به كما سيأتى (قوله وذى ميم مزيدة لغير مفاعلة)  
شبع فيه ابن الناطم والتوضيح الذى في كلام غيرهم كابن هشام في شرح النذور  
أنه مصدر لا اسم مصدر بل صياغة في كلامه أيضا في آخر أبيه المصادران نحو  
مصاب بمصايب فيه المصدر على صيغة اسم المفعول وهذا مما يقتضيه التعريف  
السابق (قوله والمجدة) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية بمعنى المجدة المصريح  
وسائق في آخر أبيه المصادران في الميم الثانية التفتح وأنه القياس (قوله أظلم)  
الهمزة للنداء مصابكم مصدر ميمى بمعنى أمانيكم مضاف إلى فاعله ورجلا فعوله  
وجله أهدى السلام نفته ونحية مفعول مطلق على حدة فقدت بطو ما نظم  
خبرنا (قوله وغير هذين) أى العلم وذى الميم الزيد لغير مفاعلة (قوله وهو مراد  
الناظم) هذه دعوى بلا دليل إذ الظاهر أن ذالميم الزائدة لغير مفاعلة على كونه  
اسم مصدر كادرج عليه الشارح هذا داخل تحت كلام المصنف ومراده قد ير  
(قوله المائة الزعاع) بكسر الزاء أى الزائغ من الأولى (قوله جنانا) مفعول  
ثان لتواب (قوله تليل) أى وان كان قياسا كما يروى من المسألة (قوله)  
كل نصب أورفع ٤٤ أى أن أردت التكميل كما سيذكره الشارح فالأمر  
للاباحة لا للوجوب ولا يرد وجوب التكميل بالنصب في باب نلن إذا لم يدل عليه



دليل لتهود استقامته مخرقة قول المصنف في باب غلق

ولا يتميز هنا بل دليل • سقوط مفعولين أو مفعول

فادفع ما اطالوا به هنا أو مائة خلق فقبوز الجاع قد دخل صورة إضافة المصدر للظرف وتكميله بالرفع والتسبب معاً (قوله خمسة أحوال) هذه الأحوال التي ذكرها ظاهرة في مصدر المتعدي لواحد أو مصدر المتعدي لاثنتين أو ثلاثة فقبوز

إضافته لكل من مفعوله أو مفاعله ولما علمه للظرف المتسبب فيه أو ما مصدر اللازم فقبوز إضافته لفاعله وللظرف فوز لذلك علمه بالمقابلة (قوله فرع

التوافيق الخ) صدره أنفي ثلاثي وما جئت من ثب التلاذ بكسر التوقية المبدلة من الواو والتلاذ كاسم الحال القديم وهذه الطارف والطرف والتب بفتح التون

والثين المجهمة المال الثابت كالأدوار التوافيق اثنين وزاي مبهمة جمع فاقوزة وهي الصدح التي يشرب فيها الخمر وأقواء بالرفع فاعل فرع (قوله في الدراهم الخ) صدره تنقيدها للمضي في كل حايحة الضمير لثبته والهاجرة وقت اشتداد

الزور ذلك ينتهي النهار وتي مفعول مطلق والدراهم جمع درهم لغة في الدراهم قالها ليست للأشباع بل هي منقلبة عن أقاب المفرد بخلاف ياء الصاري

جمع صرف وتتقدم مصدر على فعال فتع التابجي نقده وهو مفعول فاعل في (قوله في الحديث الخ) عدل عن الاستدلال بما توقعه على التلخيص الميت من استطاع اله سبلا لعدم تعين من استطاع فيها القضاة لا احتمال كونه بدل من

التس بدل بعض من كل حذف رابطة لفهمه أي من استطاع منهم وإن أورد عليه لزوم الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبي وهو المبتدأ وأن يكون مبتدأ أخبره

محذوف أي قطعه إن يحج أو شرطية جوابها محذوف أي فليحج ولما أورد على جعل من استطاع فاعلاً لا بعد من فاعل المعنى لأن المعنى جئت ذوقه على الناس

مستطيعهم وغير مستطيعهم إن يحج البيت المستطيع فيلزم تأنيدهم جميع الناس بتصرف مستطيع عن الحج مع أن حج كل مستطيع ليس على غير نفسه قطعاً واجب عنه بأن القبادمضي على كون آل في التيسر للاستغراق وليس كذلك بل العهد

الذكر لأن حج مبتدأ وروية المبتدأ مع بتعلقه بالتقديم فالمعنى حج المستطيع البيت واجب قه على هؤلاء المستطيعين من التقى والمماضي عليه (قوله وما كان استغفاراً براهم) أي ربه (قوله ربا وتقبل دعاي) أي أياك (قوله فبرع ونسب) أي مع ذكر الرفوع والمنسوب أو أحدهما أو حذفهما (قوله الماعرف) أي من بيان الأحوال النسة إذ في بعضها حذف المفعول وفي بعضها

اعلم أن المصدر المشاف خمسة أحوال • الأول أن يضاف إلى فاعله ثم يأتي مفعوله نحو ولادفع الله الناس • الثاني عكسه نحو أعجني شرب الماء الأباريق وقوله فرع التوافيق أقواء الأباريق وليس في الدراهم يتقاد الصاري وفيه مخصوصاً بالضرورة خلافاً لبعضهم ففي الحديث حج البيت من استطاع إليه سبيلاً أي وإن حج البيت المستطیع لكنه قليل • الثالث أن يضاف إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول نحو وما كان استغفاراً براهم ربا • الرابع عكسه نحو لا يأم وتقبل دعاي • الخامس أن يضاف الإنسان من دعا الخير الخامس أن يضاف إلى الطرف فيرفع ونسب كالنوت نحو أعجني استغفار يوم الجمعة زيدا • (تنبه) قوله لكل نسب إلى آخره يعني أن أردت لما عرفت من أنه غير لازم

(وجز ما تبع ما جاز) مراعاة لفظه وهو  
 الاحسن (ومن راعى في الاتباع المحل  
 الحسن) فالخاض اليه المحذور كان فاعلا  
 قبله رفع وان كان مفعولا قبله نصب ان قدر  
 بأن وفعل الفاعل ودخ ان قدر بأن وفعل  
 المفعول فتقول يجب من ضرب زيد القرف  
 بالجز وان ثبت قلت القرف بالرفع ومنه  
 قوله

حتى تهجر في الروح وهاجها  
 طلب المحب حقه المظلوم  
 فرفع المظلوم على الاتباع محل المحب وقوله  
 السالك التفرقة اليقظان سالكا  
 متى المهلوك عليه النبل الفضل  
 الفضل الالفة ثوب المخلوق وهو وقت المهلوك  
 على الموضع لانها فاعل المتى وتقول يجب  
 من أكل الخبز والسم فليز على القضا والنصب  
 على المحل كقوله  
 قد كنت دايت بها حسنا

مخافة الاقلاص واللباسا  
 ولوقت والسم بالرفع جاز على معنى من أن  
 أكل الخبز والسم (تنبيه) ظاهر كلامه جواز  
 الاتباع على المحل في جميع التواضع وهو  
 مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين  
 وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل الصرة  
 الى انه لا يجوز الاتباع على المحل وفصل  
 أبو عمرو فأجاز في العطف والبذل ومنع  
 في التوكيد والتع

حذف الفاعل قال الدماميني لاصورة يلزم فيها ذكر المرفوع بالمصدر وهي  
 ما اذا كان اسمها تكون ونحوه من مصادر الافعال الناقصة لان عدم ذكره يقضى  
 الى قضاء المنبر ولا يخبر عنه كالوقت يجب كون قائم بحذف المرفوع اه (قوله)  
 وجز ما تبع ما جاز أى جز تابع الجبرور الذى هو ما اضف اليه المدح ومحل  
 جز التابع ما لم ينع منه مانع كافي التسهيل قال الدماميني كافي أعجبى اكرامك  
 وزيد فان جز التابع يؤدى الى العطف على الصغير المنفوض من غير اعادة الخافض  
 وهو ممنوع اه ولا يخفى انه انما يظهر على مذهب غير الناطق لاعلى مذهبه من  
 جواز العطف بلا اعادة الخافض (قوله غسن) أى فهو يعنى ما ذكر من  
 مراعاة المحل حسن أو فراه حسن أو نحو ذلك (قوله حتى تهجر الخ) حتى غاية  
 وتهجر سار في الهابرة وضمره لفساد الروح حتى والروح ما بين الزوال والقبل  
 وهاجها اثارها في طلب الماء والضمير لان كانت مرافقة لذلك الجوار الروحى  
 وطلب المحب مفعول سطلق لهاج مضاف الى فاعله وهو المحب كسر القاف  
 التزم الطالب من عقب في الامر اذا طلبة مجزا وسقط مفعول المصدر والمطلوب  
 بالرفع فت للمعقب على محله (قوله السالك) خبر بعد خبر لانت في بيت قبله والتفرقة  
 ضمن التثنية وسكون التثنية المجبة التثنية المنفوخة بالنصب على المفعولية للسالك وبالجز  
 على اضافة السالك واليقظان فتسبى للتفرقة فتضه أيضا الوجهان ومتى المهلوك  
 مفعول مطلق لمحذوف أى متى متى المهلوك كما قاله العيني ونحوه البعض ذلك  
 ان تجعل عامله السالك على حذف تعدد جلاوسا والمهلوك بفتح الهاء وضم اللام آخره  
 كلف المرأة الصابرة ووجه عليها النبل حال والنبل بفتح الناء المجبة وسكون  
 التثنية وفتح العين المهملة قصص لا كره وقيل قصر قصر والنبل بضم الناء والضاد  
 المجبة الالفة ثوب المخلوق على ما في التشرح فت المهلوك على محله وفي شرح  
 المذهبات انه النبل ليس بفتحه أزول قال العيني وهذا هو الصحيح وعليه هو صفة  
 للنبل فلا يكون فيه شاهد (قوله قد كنت دايت م الخ) الضمير للتثنية أى  
 اخذت في دينى على حسان واليان بفتح اللام أكرمن كسرهما المحلل (قوله)  
 انه لا يجوز الاتباع على المحل أى اتباع مجرور المصدر ومنه الوصف ككاسم  
 الفاعل لاشتراط سيبويه ومن وافقه في مراعاة المحل وجود المجرور وهو مقترن بها  
 لان الاسم المشبه للنبل لا يعمل في كلمة فعا أو نصب الا اذا كان محلى بأل أو متونا  
 أو مضافا الى غير تلك الكلمة وغير متبوع بها طالع الشئ (قوله فأجاز في العطف  
 والبذل الخ) لعل وجه التفرق ان البدل على ينة تكرار العامل والعاطف قائم

والظاهر الجواز لورود الجماع والتأويل خلاف الظاهر (ثالثة) قد تقدمت الإشارة الى ان المصدر المتقدم بالحرف المصدرية  
والفعل مع معمولة كالموصول مع معمله فلا يتقدم ما يتعلق به عليه ١٧٩ كالأيتقدم تن من صلة على الموصول ولا يفصل بينهما

بأجنبي كالأيتصل بين الموصول ومعمله  
وأما ان ورد ما يجره ذلك أول خبره لم تقدم  
قوله وبعض الجمع عند الجمل للذات اذعان  
فليس الاذعان من قوله للذات متعلقة باذعان  
المذكور بل بمحذوف قبلها يدل عليه  
للمذكور والتقدير وبعض الجمع عند الجمل  
اذعان للذات اذعان وهذا التقدير نظير ما في  
يخبر وكانوا من الزهادين وما يجره الفصل  
بأجنبي قوله تعالى انه على وجهه لقادر يوم  
تبلى السرائر وليس من مضمون ما يجره كما زعم  
الزحشري واللام الفصل بأجنبي بين مصدر  
ومعمولة والاخبار عن موصول قبل تمام  
معمله والوجه الجيد أن يقدر ليوم نائب  
والتقدير رجعه يوم تبلى السرائر ومنه أيضا  
قوله  
المن لقدم داع بالاعطاء تلا

تتم تنقيل لاجد ولا مال

فليس الياء الجارة للطاء متعلقة بالمن ليكون  
التقدير المن بالطاء داع لقدم وان كان المعنى  
عليه لقصد الاعراب لانه يستلزم اخذ ورين  
المذكورين بالخصل من ذلك تنقيل الياء  
بمحذوف كانه قبل المن لقدم داع المن بالطاء  
فالمن الثاني بدل من المن الاول محذوف وأبني  
ما يتعلق به دليلا عليه أما المصدر الثاني بدلا  
من القطب بضمه فالصاحبه مساو لاسم  
الفاعل في تحمل التفسير وجواز تقديم  
التصويب به والجرور بضمه يتعلق به عليه لانه  
ليس بمنزلة موصول ولا معمولة بمنزلة معمله  
واقه أعلم

مقام إعادة العامل فيكونان أقوى مما بهما (قوله والتأويل) أي يجعل  
المرغوع فاعلا لمحذوف والتصويب محذوف لمحذوف خلاف الظاهر لان الأصل عدم  
المحذوف (قوله المتقدم بالحرف المصدرية والفعل) سابق مقابلة في قوله آخر  
الباب أما المصدر الثاني بدلا من القطب بضمه (قوله فلا يتقدم ما يتعلق به عليه)  
قال الرضي أنا لا أرى متعاضا من تقديم معمولة عليه اذا كان ظرفا أو شبهه  
قال الله تعالى ولا تأخذكم بهما أولئك قال فلما بلغ معه السعي ومنه في كلامهم كثير  
والتأويل تنكف وليس كل مقدر شئ حكمه حكم مقدره اه وما أول به الا تيان  
جعل الطرف متعلقا بمحذوف حال من المصدر (قوله بأجنبي) هو ما ليس متعلقا  
بالمصدر ولا مقبلة كالتياء والتخبر وفاعل غير المصدر ومعمولة وغير الاجنبي ماهر  
متعلق به ومتم به كفاعل المصدر ومعمولة والظرف والجرور المتعلقين به فلا يجوز  
ضمه في حسن زيدا في الداء ويجوز ضم في زيد في الدار حسن وكثير الاجنبي الجملة  
المعتزة فيجوز الفصل بها لانهم جبروها بغيري غير الاجنبي (قوله نظير ما في نحو  
الخ) أي نظير التقدير الكائن في نحو الخ اذ التقدير كالمزكوزا زهادين فيه (قوله  
انه) أي الخالق الفهم من خلق اذن المعلوم ان لا خلق سواه (قوله على  
وجهه) في الها وجهاهات أحدهما انه ضمير الانسان أي على يده بمضمونه والثاني  
انه ضمير الماء أي رجع المني في الاصل أو الصلب اه غنى (قوله الفصل بأجنبي  
بين مصدر ومعمولة) أجاب بعضهم كان الحاجب بأن الفصل مقتضى اذا كان المعلوم  
ظرفا كالأيت لا تساعدهم فيه (قوله والاخبار عن موصول الخ) المراد الاخبار  
معنى لا لفظا فان المعنى ان رجعه يوم تبلى السرائر قد راقه عليه وقوله عن موصول  
أي عن متضمن موصول وهو المصدر لانه في تأويل أن والفعل وقوله قبل تمام  
معمله أي بالظرف (قوله بوجهه) يخفى الياء المناسبة للمصدر من رجع المتعدي  
كما في قوله تعالى فان رجعت الله الى طائفة منهم (قوله لقصد الاعراب) عط  
لقوله فليس الخ والمراد بالمحذورين المذكورين الفصل بالاجنبي والاخبار عن  
الموصول قبل تمام معمله (قوله في تحمل التفسير) أي على القول بأن العمل  
للمصدر لا الفعل البديل منه أما على القول بأن العمل للفعل فالنفي فيه ولا اعتبار  
في المصدر (قوله وجواز الخ) اعلم أنه يجوز تقديم التصويب ما مبرر  
على القول بأن العمل للفعل البديل منه ونياية المصدر عنه في المعنى متلا أو على  
القول بأنه المصدر كما هو صريح عبارة الشارح بناء على المشهور من انه مفعول  
مطلق تاب عن الفعل معنى وعلا ما على مذهب سيبويه من انه مفعول به فينتج

التقديم قال الدمامي لأن ضرباً يحتث على أن تضرب  
 \* (اعمال اسم الفاعل) \*

(قوله في العمل) أي عمل التعدي إن كان فعله متقدماً على الزوم إن كان فعله  
 لازماً وإنما قال في العمل للخالفة اسم الفاعل الفعل في جواز اضافته لمعموله  
 ودخول اللام على معموله المتأخر بخلاف الفعل في جواز اضافته لمفعوله  
 ومطوف عليه خبراً عن معنى أو وصفه فيفتح تقديم معموله عليه نحو هذا إن ضارب  
 زيد أو مكرمه وجاءت جملان ضارب زيداً ومكرمه بخلاف الفعل والجار والمجرور  
 متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الكاف أو بالكاف لفهمهم من معنى التشبيه بناء  
 على القول بجواز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل كما مر بيانه في باب حروف  
 الجزر (قوله على فاعل) أي فاعل حدث تلك الصفة (قوله جارية) أي فاعل مطلق  
 الحركات والسكنات ولو بسبب الأصل كافي بقوم وطام حال من الصفة أو من ضميرها  
 في الدالة وقوله في التذكير والتأنيث أي في سالتين (قوله لعنه) أي مفيدة  
 لمعنى المضارع من حال أو مستقبل ومنهالما الاستقرار التعدي كما تقدم في باب  
 الإضافة (قوله وما جئناه) كجعل بمعنى مفعول وكالمصدر الذي بمعنى مفعول  
 نحو الدرهم ضرب الأمر أي مضروبه والمحكم على هذا المخرج الذي هو فرع عن  
 الدخول لأنه صفة تأويل لا يكون دخلاً في الجنس وكقوله بضم الفاء وسكون العين  
 كفضة تكون الماء أي مفعول عليه فان قصت العين كان بمعنى الفاعل كفضة  
 بفتح الحاء أي ضاحك على غيره وكذا همزة قلزة قال الكرماني في شرحه على الباري  
 وهذه قاعدة كلية (قوله وغير الجارية) أي على شئ من الأفعال (قوله نحو كرم)  
 أي ونحو ضرب اب وضروب ومضرب (قوله إلا في التذكير) أي لأن مؤنثه هاء  
 (قوله لاخراج نحو ضامر الكشح الخ) أي لأن الصفة المشبهة للاسقاط الدواحي  
 (قوله من الصفة المشبهة) أي الجارية على المضارع في الحركات والسكنات والا  
 فخرج وكرم وأهبط أيضاً صفات مشبهة ولاتتافي بين ما هنا من إخراج نحو فخرج  
 فاعل لأن ما هنا باعتبار اصطلاحهم المهور وما سبقت في باب اسماء الفاعلين من أنها أسماء  
 أيضاً (قوله إن كان عن مضيه) أي مضى حدثه أي في مكان عزل أي  
 أبعاد والمكان هنا مجازي بمعنى التركيب وعن مضيه متعلق بجزل لأنه وإن كان  
 اسم مكان بضم تعلق الطرف به لأنه يكتفي بما فيه راحة الفعل فهو كقول الرايت  
 مدخلك إلى الدار فقل منع البعض تبعاً ليس صفة تعلقه بجزل واستغنى عما تكلمه

\* (اعمال اسم الفاعل) \*

(قوله اسم فاعل في العمل) واسم الفاعل  
 هو الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير  
 والتأنيث على المضارع من أفعالها المتضادة  
 معنى الماضي كذا عترف في التسهيل فالصفة  
 جنس والدالة على فاعل لاخراج اسم المفعول  
 وما جئناه وجارية في التذكير والتأنيث  
 على المضارع من أفعالها لاخراج الجارية على  
 الماضي نحو فخرج وغير الجارية نحو كرم وفي  
 التذكير والتأنيث لاخراج نحو أهبط فانه  
 لا يجري على المضارع إلا في التذكير ولعنه  
 أو معنى الماضي لاخراج نحو ضامر الكشح  
 من الصفة المشبهة ويعمل اسم الفاعل على  
 فعله في التعدي والزوم (إن كان عن مضيه  
 بجزل)

فه ( قوله بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال ) مثل ذلك ما إذا كان بمعنى  
 الاستمرار والتبدي كاختدام وكلام الناظم شامله ( قوله وهو ) أى المضارع  
 كذلك أى بمعنى الحال أو الاستقبال ( قوله نحوهمين ) أى امهين بدليل أم  
 وفي نسخ ترك ذكر الاستفهام المقدرونها استفهاما نحو أضراب زيد عمرا وقوله  
 أمخير أنتم وعدا وثقت به أو حرف ندا اه وهذا أولى لسلامته من التكرار  
 مع التثنية إلا أن قبيل قول المصنف وإن يكن صله آل الخ ( قوله والصواب  
 أن التداء ليس من ذلك ) أى من مسوغ عمل اسم الفاعل وذلك لأن حرف التداء  
 يختص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وأجيب بأن المصنف لم يدع  
 أنه مسوغ بل أن الوصف إذاولى حرف التداء عمل وهذا لا ينشأ كون المسوغ  
 الاعتماد على الموصوف المحذوف وإنما صرح بذلك حيث منع دخوله في قوله  
 بعد وقد يكون نعت محذوف الخ لمعنوعهم أن اسم الفاعل لا يعمل إذاولى حرف  
 التداء ليعمد عن الفعل ( قوله أو ضيا ) أى أدا تقي ولوتا وبلا نحو انما  
 قائم الزيدان أى ما قائم الا الزيدان سم ( قوله ومنه الحال ) أى لانه صفة  
 في المعنى فليس المراد بالصفة التبع بل الاعم ( قوله بأن كان بمعنى  
 الماضي ) فلا تقول أنا ضارب زيدا أمس إذا يقال أنا ضارب زيدا أمس حتى قال  
 بعضهم لاشئ على من قال أنا قاتل زيدا أمس لأنه لا ينسب ما ضيا اه فافرض  
 ثم قال ولا يقال ان الوصف عمل ملحق بما في نحو كان زيد كلاً طعما كلاً لان الاصل  
 زيد أكل طعما كلاً فلما دخلت كان قصد حكاية التركيب السابق ذكره ابن اياز  
 اه وقوله قصد حكاية التركيب السابق أى قد دخلت كان بعد العمل ( قوله  
 على حكاية الحال ) في حكاية الحال الماضية طر يقين الأولى وهي المنهورة  
 أن يقدر الفعل الماضي واقفا في زمن التكلم الثانية وهي طريقة الاندلسي  
 أن يقدر المتكلم نفسه موجودا في زمن وقوع الفعل والتعبير على كل بما  
 السال قال بعضهم لا حاجة الى تكلف الحكاية لان حال أهل الكهف مستقر الى  
 الآن فيصور أن يلاحظ في باسط الحال فيكون عاملا وفي كلامهم ما يؤيده ( فنبه )  
 في التثنية أن دلالة اسم الفاعل على التبديد أغلبية ومن غير الغالب نحو مستقر  
 ودائم ( قوله بدليل ما قبله ) وبدليل أن الواو في كلهم حالة اذ يحسن جاء زيد  
 وأبوه يصطك ولا يحسن وأبوه ضحك ( قوله فلا يجوز ضارب زيدا أمس ) أى  
 لا تصح الشرطين الاعتماد وكونه لغير الماضي فهو تفرع على قوة فان تخلف شرط  
 من هذين لم يعمل لأنه يعلم منه بالاولى عدم العمل اذا تخلف كلا الشرطين وفي نسخ

بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال لا انما  
 عمل جملا على المضارع وهو كذلك ( ولى )  
 ما يقربه من الفعلية بأن ولى ( استفهاما )  
 مقفول عليه نحو أضراب زيد عمرا وقوله  
 أمخير أنتم وعدا وثقت به أو مقدر نحوهمين  
 زيد عمرا أم مكرمه ( أو حرف ندا ) نحو يا  
 طالعاجيلا والصواب ان التداء ليس من ذلك  
 والمسوغ انما هو الاعتماد على الموصوف  
 التقدير والتقدير يا رجلا طالعاجيلا  
 ( أو ضيا ) نحو ما ضارب زيد عمرا ( أو باصفة )  
 انما لكور نحو ممرت برجل فأنه بعد  
 ومنه الحال نحو يا زيد راكبا قرنا  
 أو محذوف ومساقي ( أو مستندا ) مبتدا  
 أو ما عمله المبتدأ نحو زيد مكرم عمرا وان  
 زيد اكرم عمرا فان تخلف شرط من هذين  
 لم يعمل بأن كان بمعنى الماضي خلافا  
 لكسامة ولا يجزه في وكلمهم باسط ذراعيه  
 قائم على حكاية الحال والفاء في باسط ذراعيه  
 بدليل ما قبله وهو نظيرهم وقل وقلنا هم  
 أول يعذب على نبي مما سبق خلافا للكوفيين  
 والاختصاص فلا يجوز ضارب زيدا أمس

استقاط أمس فيكون عدم الجواز لتعلق الاعتماد فهو تفرع على القريب منه  
 أعني قوله أول بعد على شيء مما سبق ويجوز زعمه على زيادة أمس علم سقوط قول  
 البعض كل الأولى بل السوابح حذف أمس كما يظهر بالتأمل اه لا يمتنع على أن  
 قوله فلا يجوز ضارب زيد أمس تفرع على قوله أول بعد على شيء وقد علمت أن الأمر  
 ليس كذلك قطعاً وبعبارة الهمع ضارب زيد عندنا (قوله هذا الخلاف)  
 أي الذي بين الجمهور والكسائي (قوله دون آل) حال من الماضي أما الماضي  
 المقرون بآل فلا خلاف في عمله كسائياً في كلام الناطم (قوله إلى أنه يرفع)  
 قال السيوطي وهو الأصح لكن بشرط اعتقاده على نفي أو استغناء أو موصوف  
 أو مستند إليه وحسب شرط عمل الرفع في الظاهر الاعتقاد لكونه يعني المشارع  
 وقول المفتي أن اشتراط الجمهور للاعتقاد وكون الوصف يعني الحال أو الاستقبال  
 أغما هو العمل في المصوب يعني به اشتراطهم بجوع الأمرين أو الإغناء  
 شرط عند الجمهور للعمل في المرفوع أيضاً كذا حال الدمامسي والشيخ اه  
 (قوله وأما المضر) أي البارز وأما المستفترقه به بلا خلاف كما في التصريح  
 (قوله الجزد) أي من آل اما المقرون بها تنقيل ما ذكر شرطانيه (قوله ولا  
 موصوفاً) أي لا قبل العمل ولا بعده على ما هو ظاهر كلام ابن عصفور واختاره  
 الناطم كما قاله الدمامسي وسيد كراشير قولين آخرين والصحيح كما في المفتي  
 التفصيل (قوله خلافاً للكسائي فيهما) محل الخلاف أغما هو في عمله  
 في المفعول به كأفاده الدمامسي فلا يصح استدلال الخلاف بقوله كتب صبرها لانه  
 ليس من غلغلي المفعول به مع أن في كون كتب اسم فاعل مصغر فطر أظاها فاعرفه  
 ونسب إلى الهمع أعمال المصغر إلى الكوفيين الا الفراء وعبارته وقال الكوفيون  
 الا الفراء ووافقهم النحاس بعمل مصغريه على مذهبه ان المعتبر شبه الفعل  
 في المعنى لا الصورة قال ابن مالك في التفتة وهو قوي دليل أعماله على اللبسافة  
 اعتباراً بالمعنى لا الصورة وقامه النحاس على التكبير اه (قوله لانها يختصان  
 بالاسم) عورض بأن التنبية والجمع من خصائص الاسماء مع انها لا يختصان  
 بالعمل وما أوجب به من أنها ما أبعد استقراره مفرداً بخلاف التصغير والتعت  
 خصصكم محض (قوله يكتب برائحة الفعل) أي بما فيه معنى الفعل في الجملة  
 دليل عمل اسم الفاعل يعني الماضي فيه (قوله تفرق في الأيدي الخ) صدره  
 فاعلم وراح في الزيلج مدامة \* الراح والمدامة من أسماء الجسر وجملة تفرق  
 أي تلا في الأيدي مضاة مدامة وكتب بالجر مضاة وراح وروى بالرفع كما ذكره

(نبيها) \* الأول هذا الخلاف في عمل  
 الماضي دون آل بالنسبة إلى المفعول به وأما  
 رفعه الفاعل فذهب بعضهم إلى أنه لا يرفع  
 الظاهر وبه قال ابن جني والثوريين وذهب  
 قوم إلى أنه يرفع وهو ظاهر كلام سيويه  
 واختاره ابن عصفور وأما المضر فحكى ابن  
 عصفور الاختلاف على أنه يرفع وحكى غيره  
 عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد \*  
 الثاني من شروط أعمال اسم الفاعل الجزد  
 أيضاً لا يكون مصغراً ولا موصوفاً خلافاً  
 للكسائي فيهما لانها يختصان بالاسم  
 فيعدان الوصف عن الفعلية ولا حاجة له  
 في قول بعضهم أطلق من تحلا وسور افرضا  
 لأن فطر فطر يكتب برائحة الفعل وقال  
 بعض المتأخرين ان لم يحفظ له من كبر جاز  
 كما في قوله تفرق في الأيدي كتب صبرها  
 يسترفع صبرها بكتبت

تفرق في  
 ظاهر الأيدي  
 كذا وضع  
 هذه الصيغة  
 لئلا يحاط  
 حرد سواد  
 ولأنه لا يفرق  
 كما يستدل  
 كذا وضع  
 ما ضرب  
 أو

شيخنا ولا شاهد في البيت عليه لان كيت حيث خبر مقدم وعصير هامبتدا مؤخر  
 والكيت الذي يتخلل حمره سواد طاله العتي مع زيادة ويلزم على جملته كيت صفة  
 راجع تقديم غير النعت من التوابع عليه مع أن تفرقه بين الصفتين بحكم وترقرق ضغ  
 التامضار ع ترقرق الشيء أي تلاقا ولم حذف منه احدى التائين هذا هو  
 الموافق لما في كتب اللغة وفي الاستعمال ما مر (قوله اذا فاعداخ) فاعدا فاعل  
 المحذوف يفسره المذكور أي اذا رجعت فاعدا أي امرأة فاعدا خطبا ما لم يأت منه  
 الخطبة أي الكروب فرخين أي ولد من مفعول لفا قد فصل بينهما بالنعت ورجعت  
 من التراجع وهو أن يقال عند الحسية أنا لله وأنا لله راجعون واخلف الخاطا  
 والمزايل الميارين (قوله اذ فرخين) على لثني في قوله ولا حجة (قوله لان فاعدا ليس  
 جاريا على فعله في التأنيث) على المحذوف تقديره لا فاعدا لانه قال شيخنا في شرح  
 الجامع لعنوني في باب الصفة المشبهة ان المراد بالجران على الفعل كونه للجدد  
 والحديث كالفعل وما كان بمعنى السب ليس كذلك بل هو لقبوت فليس جاريا  
 على الفعل هذا المعنى وليس المراد بالجران الموافقة في عدة الحروف والسكان  
 والحركات والاصح فيه عن نحو فاعدا ومرض وماض لكونها على عدة حروف  
 الفعل وسكانه وسر كانه ومن ثم ذهب بعضهم الى أن الصفة المشبهة لا تكون  
 الا غير جارية على المضارع لانها بمعنى الثبوت وقول النازح في التأنيث لبيان  
 الواقع لكونه لا يذكر اه ظم ما في كلام البعض وقوله فلا يعمل اشارة الى قبيحة  
 القياس المحذوف كبراه وقلم القياس هكذا فاعدا ليس جاريا على فعله في التأنيث  
 وما ليس جاريا على فعله في التأنيث لا يعمل فاعدا لا يعمل فهذا القياس المشار اليه  
 دليل على عدم عمل فاعدا وقوله اذ لا يقال الخ سكان عليه أن يجعله نظيرا  
 بأن يقول كما لا يقال الخ لاستدلاله على عدم عمل فاعدا بما أشار اليه من القياس  
 المنطقي لما ينشأ فاعدا في كلام البعض وقوله لانه بمعنى السب جعله البعض على  
 لعدم جريان فاعدا على فعله في التأنيث وهو غير متعين لاحتمال أنه على قوله  
 لا يقال الخ لان مرضا بمعنى السب أي ذات طفل وما بمعنى السب لا يعمل ومطلق  
 أي ذات فقد وذات حض وذات طفل وما بمعنى السب لا يعمل السب  
 لما مر ويحصل أن المراد بعدم جريانه على فعله في التأنيث عدم موافقته اياه  
 في الحوق ناه التأنيث لانه بمعنى السب وما دخله معنى السب لا تدخله ناه  
 التأنيث على ما تاهه الناطقي وعلمه بأنه ليس على معنى الفعل العلاجي فهو كفاض  
 وطام وفيه نظره كقوله ما أنت بالنا وليس بلاجي كفاضة وبجمله ثم ينظر

ولا حجة لأبضا على افعال الموصوف في قوله  
 اذا فاعدا خطباء فرخين رجعت  
 ذكرت سلمي في الخلط المزايل  
 اذ فرخين نصب بفعل مضمير فاعدا  
 والتقدير فقدت فرخين لان فاعدا ليس جاريا  
 على فعله في التأنيث فلا يعمل اذ لا يقال  
 هذه امرأة مرضع ولها لانه بمعنى السب

خال في شرح التسهيل ووافق بعض أصحابنا  
الكسائي في أعمال الموصوف قبل الصفة  
لأن ضمة يوصل بعدها لأحدهما وتقل غيره  
أن مذهب البصريين والقراء هو هذا الفصل  
وأن مذهب الكسائي وباقى الكوفيين  
إجازة ذلك مطلقا (وقد يكون) اسم الفاعل  
(فتحدو ف عرف • فيستحق العمل  
الذي وصف) مع المنعوت الملقوظ به نحو  
يحدو ألوانه أى منه تحذف ألوانه وقوله

كأطع حضرة يومالوجهها  
أى كوعلى ناطع ومنه بإطالع العاجل أى  
بإطلاط العاجل (تنبه) • الاستفهام  
المقتدرا أيضا كاللفظ نحو مهن زيد عمرا  
مكرمه أى امهين (وان يكن) اسم الفاعل  
(صلة آل فى المضى • وغيره أعماله قد ارتضى)  
قال فى شرح الكافية بلا خلاف وتنبه وله  
لكنه حكى الخلاف فى التسهيل فقال وليس  
فصب ما بعد القرون بأل ضمير ما بالمضى  
خلافا لما زنى ومن وافقه ولاعلى التنبه  
بالقبول به خلافا للآخض ولا فعل مضمر  
خلافا لقوم على أن قوله قد ارتضى يشعر  
بذلك والحاصل أربعة مذاهب المشهور وأنه  
يعمل مطلقا وقوعه موقعا يجب تأويله بالتعلل

(فعال او مفعال او فعول • فى كفة عن  
فاعل بديل) أى كثيرا ما يجوز اسم الفاعل  
الى هذه الأشلة قصد المبالغة والتكثير  
(فيستحق ما) كلن (لمن عمل) قبل التعويل

أن فاعدا ومرضا يستعملان أيضا لا للتبيل بل للاتصاف بالصفة والارضاع  
فيؤثران بالتمام ويصلان فتأمل ولا يخفى أن الجريان للمعنيين المذكورين غير الجريان  
بالمعنى الذى أرادته الشارح فى تعريف اسم الفاعل الذى هو الموائقة فى الحركات  
والكلمات كما مر (قوله قبل الصفة) أى قبل ذكرها نحو هذا ضارب زيد عاقل  
ومما يثر بهذا الفصل التنبيل على ما مر فى المصدر وشمل المطلق قوله قبل الصفة  
فتقدم معمول اسم الفاعل عليه وعلى مقتضى معناه نحو هذا زيد ضارب أى ضارب  
والذى فى الهمع أن الخالف فى منعه الكسائي وهذا باعتبار ما ذكره الشارح  
من تقل غير المصنف التفصيل عن البصريين والقراء بل قد يعارض نقل المصنف  
لعمري بعض الأصحاب ويحسب أن يقال المراد قبل الصفة وبعد الموصوف فلا  
معارضة أصلا (قوله وقد يكون نعم محذوف) المراد بالتمام مطلق الوصف  
فتبطل المحال (قوله عرف) أى بقرينة مقابلة أو سائلة (قوله أى كوعلى  
ناطع) بقرينة تحمل اليت أعنى فلم يضرها أو هى قرينة أو عمل وهو ككتف  
وذهب التيسر الجبلى (قوله أعماله قد ارتضى) أى من غير اشتراط اعتماد  
كأبى التصريح ومن غير اشتراط كونه غير مضمر ولا موصوف كما صرح به ابن معلى  
فى آفته (قوله وليس نصب ما بعد القرون بأل) أى لا يقيد كونه ماضيا كما يقيد  
ما بعده فالأغوال الأربعة فى مطلق اسم الفاعل فتأمل (قوله خلافا لما زنى)  
ومن وافقه) أى حيث خصوا التنبيل بالمضى أخذوا بظاهره فقد رسيبوه اسم  
الفاعل القرون بأل بالذى فعل كذا وأوجب بأن عدم تعريفه سيوبه الذى يعنى  
المضارع لتبوت العمل له مجزأ ففعل مع آل بالاولى (قوله خلافا للآخض)  
أى حيث ذهب الى ما ذكره اللطفا من "اللام حيث حذف حرف تعريفه لا موصول  
امام اعتقاد أنها موصول فالنصب على التعويل (قوله فى كفة) أى  
فى التنبيل على كفة المعنى كما أوكيف كما يؤخذ مما بانى أن ما فاعل فتبطل لفظه  
والكثرة (قوله عن غافل) متعلق سيديل (قوله أى كثيرا ما يجوز الخ)  
أخذ الكثرة من قوله بديل لانه صيغة مبالغة كما قاله البهوتى وأحسن منه أن يقال  
أخذها من قوله وفى فعل قل ذاقه وفى كلامه إشارة الى أن الإبدال بمعنى  
التحويل وإن فى معنى اللام منطقة بديل (قوله قصد المبالغة والتكثير) أفاد  
أنها لا تستعمل الا حيث يحسب التكثير فلا يقال مؤات ولا يقال زيد بخلاف  
قال الناس وعطف التكثير على المبالغة تضمرى بين به المراد بالمبالغة جنانا وانها  
ليست بالمبالغة البانية (قوله فيستحق ما لمن عمل) يتقيد أن جميع الأمثلة



الجنة تعمل قساما وهر الاصح اه شاطبي وفي التصريح اعمال امثلة  
المبالغة قول سيويه وأصحابه ويجهت في ذلك السماع والجل على أصلها وهو اسم  
الفاعل لانها تفرقة عنه لقصد المبالغة ولم يصور الكوفيون اعمال شي منها  
لخالفها الا وزن المضارع ولحناء وحلوا المنسوب بدلها على تقدير فعل ومنعوا  
تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب أما العسل فانا شراب اه وقوله ولحناء  
أى لا تاذن بها المبالغة دون المضارع وعمل فعال أكثر من عمل الاثنين بعده وعمل  
فعل أكثر من عمل فعل كذا في الهمع واظهر هل هي مستوية في المعنى أو متفاوتة  
بأن تكون الصيغة المستفادة من فعال مثلا أشد من الكثرة المستفادة  
من فعال مثلا لم أر في ذلك تقلا وقد يؤخذ من قولهم زيادة الينا تدل على زيادة  
المعنى بألفيه فعال ومفعال على فعال وفعل وألفيه هذين على فعل تقدير  
(قوله بالشرط المذكور) أى في اسم الفاعل (قوله أنا الحرب) كفى بعن  
ملازمة الحرب والى بمعنى الام وأراد يجلاها لدورها والاضافة لادنى ملازمة  
(قوله وانكها) جمع بانك وهى الناقة الحسنة (قوله بصل السيف) أى  
شفرته سوق حملتها الضربة للابل والسوق جمع حاق ولعلم ككأنوا يفعلون ذلك  
لاضاف قوة الابل ثم يذبحونها (قوله عسقية) منصوب على الترفية مضاف  
الى الجملة بعده ودومة صفه لراهب ودومة بضم الدال وقصها موضع بين الشام  
والعراق وتسمى دومة الجندل تصير جمع تاجر مبتدأ سوغ الاستدامة العطف عليه  
خبره ودونه والجملة صفة ثانية لراهب والذي في شواهد المعنى عند مبدل دونه وبحجج  
جمع جالح قلى أى أفض جواب الشرط واحتاج أى تارو نصب اخوان العزراء أى  
الصبر على المفعولية لهيوج قاله العيني وما ذكر من ان تيارا وحججا تارو وجا  
وان تبعه عليه البعض وغيره ليس على ظاهره بل هما اسمان لأن الصحيح ان فعلا  
وفعلا ليسا من صيغ الجمع وهيوج مبالغة هاتج من حاج المتعدي يقال حاج الشيء  
وهجته يتعدي ولا يتعدي قاله في الحجاب (قوله وفي فعل قل ذام) أى الابدال  
عن فاعل المكنة مع بقاء العمل فكلامه في فعل وفعل المحررين لافى نحو خير وصبر  
وتحورض وأشر مما وضع من ازل الامر على فعل وفعل ولم يكن محولا عن شيء قاله  
من الصفة المشبهة (تنبيه) في المضارضى فاقصه زاد ابن خروف اعمال فعل كريد  
شراب انوار المنصب وأما زاده أيضا ابن ولاد حكاه أبو جيان وشراب من المبالغة  
سماعا ومنه كادو عجيب معنى عيب وذ كبريهم ان صفات الله تعالى التى هى على  
صفة المبالغة مجاز لأن المبالغة تكون في صفات قبل الزيادة والنقصان وصفات الله

بالشرط المذكور تقوله  
أنا الحرب لباسا الهيا جلالها وحكى  
سيويه أما العسل فانا شراب وكقول بعض  
العرب انه تصاروا نكها حكاها أيضا سيويه  
وتقوله  
ضروب بصل الشفسوق جانها وتقوله  
عسقية سعدى لوزان راها  
بدومة تيردونه وحجج  
قلى ديه واحتاج للشوق انها  
على الشوق اخوان العزراء هيوج  
(وفي فعل قل ذام فعل)

فقال ينزه عن ذلك وفي الكشف المبالة في التراب على كثرة من سب عليه  
 والجهود أن الرجم أبلغ من الرجم قال السبلي لأنه على صفة التثنية والتثنية  
 قصف فكان البناء تضاعف فيه الصفة وابن الأبياري أن الرجم أبلغ لأنه جاء على  
 صفة الجمع كبس يدوب ضرب إلى أنهم ساءوا اه بحر وفتح وقد استعنا الكلام  
 على الرجم والرجم في رسالة البصيلة الكبرى (قوله أتا منهما) أي واحدة منهما  
 (قوله وأمن مائس منيه) لعل المعنى وأمن مائس منيه من الأقدار لموقع له  
 في مصائبها كاهو ثمان الخراط (قوله والقدح فيه من وضع الحاسدين) قال العيني  
 زعم أبو جبيح الملاحق أن مديونه ساء له هل تعدى العرب ضلغ النساء وكسر العين  
 قال فوضعت في هذا البيت ونسبته إلى العرب وأثبت مديونه في كتابه اه (قوله  
 أو سعل) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الحاء المهملة الجدار الوحش  
 شخ ففتح الشين المهملة وكسر التثنية وبالميم أي منقضى يجمع والمراد به هملان  
 عصابة قال في المصباح العصابة بالكسر جانب الغيبة من الباب اه والمراد بها  
 هنا الجانب سمع بين مهمل مفتوحة فميم غاء مهمل مفتوحة فميم أي أنان  
 طوطة الظهور ولا يقال لذكر مبراته ففتح السين المهملة أي ظهر مذهب ففتح فسكون  
 اسم جمع ندية وهي كافي القاسوس أثر الجرح الباقي على الجلد قال والجمع نذب  
 وأنداب ونذوب اه وكلام جمع كلم وهو الجرح (قوله لاتبين من غير الثلاثي)  
 لأن اسم فاعل غير الثلاثي لا يكون على فاعل سم (قوله الاماندر) منه شبهة  
 في البيت السابق لأنه من أشبه (قوله وهو المتى والجموع) أي من اسم الفاعل  
 وأمنه المبالة كما يصل من الشاهد وانما لم يمنع تثنية وسجده كالمصدر لأنه أقرب  
 إلى الفعل من المصدر لأنه على الحديث والزمان بخلاف المصدر فاته لا يدل  
 على الزمان إلا زوما كذا قيل وفيه نظر ظاهر لأن دلالة اسم الفاعل على الزمان  
 أضعف لروية كاسر حوايه في غير فهم مطلق الاسم بأنه كلمة دلت على معنى فيضه  
 غور مقترن وضمان زمان وأما قولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال فبعضه كما حقه  
 السد الصفوى أنه حقيقة في التمس بالحدث بالفعل ولزم ذلك الحال (قوله  
 والتأني عرضي الخ) أراد بها حاصنا ومزنا في ضم كائنا يستفاد وينذران  
 على اتسهما قلة إذ القياه يقولان ذلك في التلا فاذ القياه أمسا كعن ذلك هيئة  
 وشم من باي ضرب ونصر ودي مفعول التأذين على تقدير مضاف أي حنك  
 دى (قوله تفر) بضم السين المهملة والقاصم غفور وغفر بضم القاف والخاء  
 المجهية جمع غفورا أي غير مفاشرين أو بضم القاف والجمع جمع غفورا أي غير كاذبين

والإضافة

قوله  
 قتاناً أتا منها فبينة  
 هلا ولا أخرى منها تشبه البدرا  
 وكقوله أتا في أنهم من قرون عرضي وقوله  
 صدر أمور الاتصروا آمن  
 مائس منيه من الاتصروا  
 تشبه مديونه والقدح فيه من وضع  
 الحاسدين وعمما استدله بغيره أيضا على  
 أعمال فعل قول له  
 أو سعل شخ عصابة سمع  
 بمراته فب لها وكلام  
 (تبيه) أنهم قوله عن فاعل بديل ان هذه  
 الاستدلال لا تفي من غير الثلاثي وهو كذلك  
 الاماندر قال في التسهيل ورجع في فصل  
 ومنع الفاعل وفعل من فعل بشرى  
 قولهم والذو ساء من أدركه وأما إذا أتى  
 في الصفة من شبهة ومطاع وسمو وان  
 أعطى وأهان وجميع وتقدر من أجمع وأند  
 وزهوق من أزهق اه (واسوى المصدر)  
 وهو المتى والجموع (شلا جعل) أي جعل  
 مثل المصدر (في الحكم والشروط حيثما عمل)  
 فن أعمال المتى قوله  
 والتأني عرضي ولم استسهما  
 والتأذين إذ لم اتفهما دى  
 ومن أعمال الجموع قوله  
 بنزادوا أنهم في نومهم غفرتهم غير غفر

والإضافة في ذنبهم لادنى حلاصة (قوله من ورق الحى) الورق جمع ورقاء وهى التى  
يضرب بياض لونها الى السواد والحى يفتح الحاء وكسر الميم أصله الجماد حذفت  
الميم الأخيرة ثم قلبت الالفباء والفتحة كسرة الروى وقيل غير ذلك (قوله من  
جلن به) أى هو من جلت به النساء المعلوم من السياق وان لم يتقدم ذكرهن  
وضمن جلى معنى علق فعذا بالباء ولولا ذلك لعداه بنفسه مثل جلته أنه كرها وجلك  
الطلاق الطرافه جمع جالك جمع حبيكة والطلاق كفى المصباح شبه أزار تلبسه  
المرأة وقيل فوب تلبسه المرأة ثم تشد وسطها بجبل وترسل الاعلى على الاسفل  
والمهبل تشديد الموحدة المفتوحة للفتوة وقيل من هلك الجسم اذا كثر عليه يعنى  
ان المدحرج جلت به انه وهى غير مستقرة للوطء بل مكرهه عليه والعرب تزعم  
ان المرأة اذا وطئت مكرهه جاء الولد غيبا ومن كلام بعضهم اذا أردت ان  
تصيب المرأة أى تافى بالولد غيبا فأغضبها انجدا للجماع وسكان السر فيه ان ذلك  
يكسر سورة شعوبها فلا يكون لها فى الولد حظ كليل ويكون كمال الحظ لاسه  
فيكون الولد تمام الرجولية اه دمايى مع بعض زيادة من العنى (قائده)  
يجوز تقديم معمول اسم القابل عليه نحو هذا زيد اضارب الان جسر يضاف  
أوصف غير زائد فيمتنع نحو هذا زيد اغلام قاتل ومروى زيد اضارب دون لى  
زيد عمرا يضارب ومنع بعضهم الآخر واستثنى قوم من المضاف لفظة غير متصل  
وأول وحسن كافر فى باب الإضافة ويجوز تقديم معموله على مبتدئه نحو زيد اهذبا  
ضارب كذا فى الجمع (قوله وانصب بى الاعمال) أى بالوصف الذى عمل النصب  
ويؤخذ منه انه لا يضاف القابل وانما يضاف المفعول وحكى انما يضاف للشر فى انما  
كائن اخيك كما قاله ابن هشام (قوله وانخفض) أى بى الاعمال تلوا خذف  
من المتأخر لانه الاول (قوله بالاضافة) أى بيهما يعبرى على الصحيح (قوله)  
وقد قرئ بالوجهين (بى السبع) (قوله وهو نصب ماسوا مقتضى) أى  
ان لم يكن فاعلا والواجب رفعه كهذا ضارب زيد أو وهى يمكن التلوا مجوزا لفصل  
به بين المتصافين والواجب خفض ماسوى التلو كهذا مطلق درهما زيد ولم يسه  
المتصف على ذلك كله لظهور من مواضعه (قوله ماسوا) أى وان لم يكن  
التلوا مضافا اليه ولها مثل الشايع فى الجعل فى الارض خليفة (قوله على  
تقدير حكاية الحال) جواب عما قال جاعل بحسن الماتى فلا يعمل ويبحث فيه  
بعضهم بأن الجعل مستقر فيجوز ان يلاحظه الحال ولا يحتاج الى تكلف الحكاية  
وفى التصريح ما يؤيده (قوله الجزاء لاضافة) أى ان لم يكن فاعلا والواجب

وقوله أو التمسك من ورق الحى وقوله  
مجن جلن به وهن موائد  
حكى النطاق فشب غير مهبل  
ومنه والذا كرى انه كثيرا هل من كشافته  
شبهه وانصب بى الاعمال تلوا وانخفض  
بالانصاف وقد قرئ بالوجهين ان الله بالغ  
أمره هل من كشافته شبهه (وهو نصب)  
ماسوا أى ماسوى التلو (مقتضى) فهو  
وجاعل الليل حكا على تقدير حكاية الحال الى  
جاعل فى الارض خليفة وهذا مطلق زيد  
درهما ولم يسه كسر عرا عما (نبيهات)  
الاول ينعين فى تلوا غير العاقل الجز  
بالاضافة كما أنوجه كلامه

رفعه عند الجمهور فهو هذا ضارب أبوه أمس فلا يجوز ضارب أبيه عندهم وسيدكر  
 الشارح الخلاف قبل الخاتمة وقوله كما يفهمه كلامه أي حيث قال بذي الأعمال  
 (قوله وأما غير التلو فلا بد من نفسه مطلقا) هذا مقابل الأول في قول الشارح  
 يعين في تلويغ العمل بقرينة التثنية في العمل فالمعنى وأما غير تلويغ العمل  
 وحسب ذلك فالمراد بالطلاق عدم قيد غير التلويغ أن يكون واحدا أو أكثر بقرينة  
 التثنية أيضا (قوله فعل مضارع) لاسم الفاعل المذكر ولم يسم عمله ولا اسم  
 فاعله مقدر كما قيل لأنه بمعنى المذكر وهو غير عامل (قوله شبهها بحسب اللفظ  
 واللام) أي من حيث امتناع التنوين في كل أي ومضروب اللفظ واللام يعمل  
 ولو كان بمعنى الماضي وقوله وبالمثل أي من حيث أنه لا يضاف وكان الصواب إسقاط  
 هذا لأن اسم الفاعل المتون إذا كان بمعنى الماضي لا يوجب القول بل يجب إزالة  
 التنوين منه وإضافته إلى ما بعده فثابت أنه لا يجوز عمل النصب (قوله أول  
 مفعول) أي مفعول الناصب المفعول (قوله إذا لا يجوز الاقتصاد) اعترض بأن  
 الحذف هنا اختصاري لا اقتصاري دلالة المذكر كونه مفعول كل من الناصب  
 المنه والظان على المذوق من مفعول الآخر على أن ابن هشام صرح في نحو زيد  
 ظنته قائما بأنه لا يقدر مفعول ثان للظن المذوقه نقله عنه يس فعل هذا لا يقدر  
 مفعول ثان لظن فتدبر (قوله وأيضا فهو مقتض) أي طالب في المعنى وضم  
 بأن الاقتصاد لا يحكي الاعم المشابهة القوية بالفعل الذي هو الأصل في العمل  
 وهي غير موجودة فيها فمن فيه فمثل القياس فالمراد كما قال سم ولا دفعه بأنه إنما  
 يكون الاقتصاد غير كاف بالنسبة للنصب على المفعولية أصالة والنصب هنا ضرورة  
 لتعدو الجز فكان النصب عوضا من الجز لا لامالاة (قوله فتعين جزء) أي  
 كونه في محل جزء مضافة الوصف إليه وإن كان في محل نصب أيضا يجب كونه  
 مفعولا في المعنى والمراد بجزء الجز كونه ليس في محل نصب فقط وهذا مذهب سيبويه  
 وأكثر المحققين ويدل له حذف التنوين أو التثنية من الوصف (قوله كالماء  
 من نحو الخ) يفرق بأن الهمزة في المقيس عليه مفعولة بالكاف فلم يأت الجز بخلاف  
 الكاف في نحو مكرمك (قوله وأجروا نصب الخ) أي في غير نحو الضارب  
 الرجل وزيد فتعين في نحو هذا نصب التابع لعدم صحة إضافة الوصف المحلى بال  
 إليه كما سبق هذا ما عني عليه في التسهيل ومذهب سيبويه الجواز وأيد بأنه قد يفتقر  
 في التابع ما لا يفتقر في المتبوع كبرشة ومخضها وخرج تابع الذي المختص تابع  
 المتبوع فلا يجوز جزء خلافا للبغداديين لأن شرط التابع على المحل أن يكون

وأما غير التلو فلا بد من نفسه مطلقا فهو هذا  
 معطى زيد أمس درهم ومعلم بكر أمس خالدا  
 قائما والناصب لغير التلو في هذين المثالين  
 ونحوهما فعل مضارع وأيضا البراء في النصب  
 باسم الفاعل لأنه اكتسب بالإضافة إلى  
 الأول شبهها بحسب اللفظ واللام والمتون  
 ويقرى ما ذهب إليه قولهم هو ظان زيد أمس  
 قائما قائما يعين نفسه بظان لأن ذلك هو أنضمر له  
 ناصب لم حذف أوله فعوله وثاني مفعول  
 ظان وذلك يمنع أن لا يجوز الاقتصاد على  
 أحد مفعولي ظن وأيضا فهو مقتض له فلا بد  
 من عمله فيه قياسا على غيره من المشتقات  
 ولا يجوز أن يعمل فيه الجز لأن الإضافة إلى  
 الأول منت الضافة إلى الثاني تعين  
 النصب للضرورة. الثاني ما ذكره من جواز  
 الوجهين هو في الظاهر أما المضمحل المتصل  
 فتعين جزء بالإضافة في نحو هذا مكرمك  
 وذهب الآخر وهشام إلى أنه في محل نصب  
 كالماء من نحو الدرهم زيد معطيك وقد سبق  
 بيانه في باب الإضافة. الثالث فهم من  
 تقديمه النصب أنه أولى وهو ظاهر كلام  
 سيبويه لأنه الأصل وقال الكسائي  
 هما سواء وقيل الإضافة أولى للثقة  
 (واجروا وأصب تابع الذي المختص) \*  
 بإضافة الوصف العامل إليه

بالإضافة والاصل في الوصف المستوفى شروط العمل اعماله لا اضافته لاحد  
 بالفعل والمراد بالتابع ما يشمل ما لا يتوابع والمثال لا يضمن وأشار بقديم  
 الجز الى اربعته (قوله مراعاة للفظ جاء) المراد باللفظ ما يشمل المقدّر في نحو  
 مبتنى الفتي والفتاة بقرينة مقابله بالمحل ومما قاله البعض لا يستقيم فأنظره  
 (قوله وان كان التقدير قول سيبويه) لأن شرط العطف على المحل عنده وجود  
 المحرز أى الطالب لذلك المحل وهو هنا غير موجود لأن اسم الفاعل انما يعمل  
 النصب حيث كان متوقفاً وبال او مضافاً الى أحد مفعوليّه أو مفعوليّه خصوصاً  
 في قولك ضارب زيد وعمر اليس طالبا للنصب زيد بل لم يجر (قوله لاجل المطابقة)  
 أى مطابقة المحذوف للمفوظ لأن حذف المقدر أقل كلمة من حذف الجملة  
 (قوله قولان) ارجعها الثاني كما قاله يس لماعلت (قوله لجان) بل هو  
 الارجح (قوله اذا لم يرد حكاية الحال) فان أثبتت جازاً النصب بالعطف على  
 محل الجرور لأن الوصف عامل حينئذ لا يحتاج الى اضممار ناصب الاعلى قول  
 سيبويه المتقدم (قوله أى ويجعل التمس الخ) انما كنت عن نصب سكا  
 لعل من قوله سابقاً وأما غير التوكلا بد من نصب الخ ولأن قول تقدير ناصب  
 سكا يقتضى عن تقدير ناصب ما بعد سكا لعل من حينئذ على مفعول ناصب سكا  
 المتقدم العامل في المفعول هو العامل في المفعول عليه (قوله وكل ما قرأ الخ)  
 أى كل حكم قرأه قول الشاعر من الشروط فيه صور ثم ان قرئ كل بارفع  
 على الابتداء جاز في قوة اسم مفعول الرفع على انه نائب فاعل والرابط محذوف هو  
 المفعول الثاني أى يعطاه والنصب على المفعولة ويكون نائب الفاعل ضميراً  
 مستقراً يعود على كل هو الرابط ويرجع الاول ان السائب عليه المفعول الاول ويرجع  
 الثاني عدم الحذف وان قرئ كل بالنصب على انه مفعول ثان مقدم تعين رفع  
 اسم مفعول على انه نائب فاعل وهذا أحسن من ذلك وقول البعض اسم مفعول  
 على هذا واجب النصب هو المفعول الاول وهو ظاهر (قوله بلا تفاضل)  
 متعلق يعطى وأقاده انه لا يشترط في عمل اسم المفعول أن يزد من شروط عمل  
 اسم الفاعل وهذا لا يبيده فوه وكل الخ ظهير وكذا انه كما زعم (قوله  
 والاشتراط الاعتقاد الخ) انصرف على هذين الشرطين لانهما اللذان ذكرهما  
 المصنف في اسم الفاعل والاشتراط أيضاً أن لا يصغر ولا يوصف كاسم  
 الفاعل (قوله فهو كفاعل الخ) لا يظهر كون الصامتة بصرية على الكلمة  
 السابقة لانها لا تشيد كون اسم المفعول كفاعل الصوغ للمفعول بل وباعتقاد

(كتبني جاء ومال) ومالا (من نهض)  
 فالجزم مراعاة للفظ جاء والنصب مراعاة

للموصوفه قوله

هل أنت باعث تباركنا  
 أو عذرب أنا معون بن محراق

فبعد نصب عطف على محل دينار وهو اسم

رجل قال الناظم ولا حاجة الى تقدير ناصب

غير ناصب المفعول عليه وان كان التقدير

قول سيبويه وعلى قوله فهل يقتدر فعل لانه

الاصل في العمل أو وصف متون لاجل

المطابقة قولان ولو جزم عذرب لما زان كان

الوصف غير عامل تعين اضممار فعل للمفعول

نحو وجعل الليل سكا والتمس والقمر

حسباً فاذا البرد حكاية الحال أى وجعل

التمس والقمر حسباً (وكل ما قرأ اسم

فاعل) من انشروط (يعطى اسم مفعول)

وهو ما دل على الحدث ومفعولة (بلا تفاضل)

فان كان بال عمل مطلقاً والاشتراط الاعتقاد

وان يكون لئلا أو الاستقبال فاذا

استوفى ذلك فهو كفاعل صيغ المفعول

موقد لما ملأ

أقول أى

من مجموع

التعليق

المذكور

في قوله

سابقة

فان كان

المفعول

أهكذا

المفعول

المفعول

المفعول

المفعول

خلافه الا ان يقال المقترع مطلق العمل وفيه ما فيه والاولى انها فصحة عن شرط  
مقدر كما بشر الى ذلك قول الشارع فاذا استوفى ذلك الخ والقاض في قول الشارع  
فاذا استوفى ذلك فصحة ايضا عن شرط مقدر أي اذا أردت تفصيل حكم اسم  
المفعول فاذا الخ فاعرفه (قوله في معنى) ليس المراد المعنى المطابق  
لاختلافهما فيه فان المعنى المطابق لاسم المفعول حدث واقع على ذات وتلك  
الذات ولتعمل المصوغ للمفعول حدث واقع على ذات وزمن ذلك الحدث بل المراد  
المعنى التضمني وهو الحدث الواقع على الذات في ان الكلام في العمل لا في المعنى  
وأجيب بأن الظاهر يجوز إطلاق السبب وارادة السبب لضيق النظم عليه فان  
على اسم المفعول على فعله سبب عن صكوة معناه وعلى هذا فقول الشارع  
وعلمه عطف تفسير لبيان المراد بالمعنى ويرمز الى ذلك التفرع بقوله فان كان الخ  
وحسنه فاذا تزامن معناه المعنى التضمني للذات بل للتوسل الى ارادة العمل  
تدبر (قوله كصفا) يفتح الكاف ما كعب عن الناس وأغنى من الرزق كافي  
القاموس (قوله وقدر صفا الخ) أي اجراءه بمجرى الصفة المشبهة وانما  
خص الاضافة بالذكر مع ان الجمل يجرى الصفة المشبهة من اسم المفعول وغيره  
يجوز فيه مع ذلك التسبب على التسميع بالمفعول به أو على التمييز فهو هذا مضروب  
الاب أو أبا وهذا قائم الاب أو أبا لانها أكثر ولا كونها ماضيا زائما فيجب باز  
أحدهما جازا لا سترافا فله الساطع قال في التصريح اذا جرى اسم المفعول يجرى  
الصفة المشبهة ورفع السبب كل رفعه اياه على الفاعل كما هو حال الصفة المشبهة  
مع مرفوعها لا على التباية عن الفاعل كما هو حال اسم المفعول قاله الموضع  
في الحواشي ثم تعقبه فقال فلا قبل بأن الرفع على ما يقتضيه حال اسم المفعول  
اه ويجب أن حال اسم المفعول انما يجرى اذا أريد به معنى الحدث أو ما اذا أريد  
بمعنى الثبوت فانه يرفع السبب على الفاعلية وينسب على التسميع بالمفعول  
ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويميزه بالاضافة اه ملخصا  
(قوله بمعنى) أي من جهة المعنى لكونه نائب فاعل قبل الاضافة (قوله)  
بعد تحويل الاستدانة الخ) أي لان الوصفين مرفوعين في المعنى فلا يوضح  
اليه من غير تحويل لزم اضافة التي الى نفسه وهي غير صحيحة ولا يصح حذفه  
لعدم الاستدانة فلا طريق الى اساقته الا بتحويل الاستدانة الى ضمير يعود  
الى الوصف ثم نصب لضمير وروية فله حجة لاستثناء الوصف بالتصوير ثم يجوز  
بالاضافة قرا من فتح اجراء وصف المتدني لواحد مجرى وصف المتدني لاثنين

في «معناه» وعلمه فان كان متعديا لواحد  
وضعه بالتباية وان كان متعديا لاثنين وثلاثة  
وضع واحدا بالتباية ونصب ما سواه فلا قول  
تعود به مضروب ابوه فترد مبتدا ومضروب  
خبره وأبوه رفع بالتباية والثاني (كل على  
كفا فاكنتي) فالعطف مبتدأ وأل فيه  
موصول صلتها معلى وفيه ضمير يعود الى  
أل مرفوع المحل التباية وهو المفعول الاول  
وكفا فاكنتي الثاني ويكنى خبر المبتدا  
والتاكتي المفعول الثاني ويكنى خبر المبتدا  
مبتدا ومعلم خبره وأبوه رفع بالتباية وهو  
المفعول الاول وعمر المفعول الثاني فاعلم  
الثالث (وقد يضاف ذا) أي اسم المفعول  
(الى اسم مرفوع) به (معنى) بعد تحويل  
الاستدانة الى ضمير الموصوف ونصبه على  
التسميع بالمفعول به (كجمود المقاصد  
الورع) اصله الورع محمود مقاصد المقاصد  
وضع محمود على التباية فقول الى الورع  
محمود المقاصد بالتسبب على ما ذكرتم حول الى  
محمود المقاصد بالجر

ذكر المصريح (تنبه) قال الفارسي تحويل الاسناد مجازاً أي عقل لأنه أسند  
 الشيء إلى غير من هو له وقائده المجاز المبالغة يجعل كنهه هو داو كذا فهو زيد حسن  
 الوجه (قوله وفي ذلك) أي خصاً اقتضاه كلامه من الاتراء المذكور وتفصيل  
 أي وليس على اختلافه وحاصل التفصيل أن لاسم الفاعل اللازم كاسم المفعول  
 في جواز الاضافة إلى مرفوعه اتصالاً واسم الفاعل المتعدي لا كثر من واحد  
 ليس كاسم المفعول في ذلك اتصالاً وفي اسم الفاعل المتعدي لواحد بخلاف (قوله  
 وقصد ثبوت معناه) أي لا حديثه (قوله عموم لمعاملة الصفة المشبهة) اعترض  
 بأن مقتضاه أنه ليس صفة مشبهة حقيقية وليس كذلك كافي التوضيح ويمكن أن يجاب  
 بأن المراد عموم لمعاملة الصفة المشبهة التي ليست على وزن اسم الفاعل (قوله  
 وساعت إضافة الخ) أي بعد تحويل الاسناد كجاءت (قوله فكذلك)  
 أي يقصد ثبوت معناه وبمعامل الخ (قوله بشرط أمن اللبس) أي التباس  
 الاضافة للفاعل بالأضافة للمفعول فلا بد من شرط لم يميز الاضافة فلو قلت زيد راى  
 البناء وظالم المبيد يعني أن البناء راى وبيد ظالمون فان كان المقام  
 مقام مدح البناء وذم البيد فلا حاجة للقيام على أن الاضافة للفاعل واللام يميز  
 وتظهر للاحاطة بل صريح مقابلته بالتفصيل بعده جواز الاضافة إلى المرفوع  
 مع ذكر المنصوب كمن قال زيد راى البناء التباس ولا يتنبه ما في سم  
 أن منصوب الصفة المشبهة لا يزيد على واحد وان زعم شيخنا والبعض إذا منصوب  
 في المثال لم يزد على واحد كما لا يخفى وكأنها جاز ما أن مراد سم بالمنصوب ما يميز  
 المنصوب على التنبه بالمفعول به قبل الاضافة ولا داعي اليه فتدبر (قوله بلان)  
 لأنه يصير بذلك كالألزم (قوله والجماع بواقفه) مقتضى كون التنبه يربح  
 إلى أقرب مذهب كورجوع التنبه إلى تفصيل قومين المحذف اعتباراً وغيره وفيه  
 أنه كما هو واقع هذا واقع ما عليه الفارسي والناظم فالأولى رجوعه إلى الجواز على  
 القولين (قوله لم يميز الحاشية بالصفة المشبهة) أي بعد المشابهة حيث دلالة  
 منصوبه لا يزيد على واحد كما مر (قوله قال بعضهم بلا خلاف) قال البروق بتفاد  
 من كلام النابلي أن فيه أيضاً خلافاً (قوله اختصاص ذلك باسم المفعول  
 القاصر الخ) ويشتمل ذلك اشتراط تسمى العلاج فيه فلا يقدح في الاثبات  
 الوصف لأنه إذا لم يطلب مفعولاً لم يلزم أن لا يصفه العلاج ومتى طلبه كان معنى  
 العلاج بآثاره ذكر النابلي ثم قال فان قلت فانت تقول على مذهبه أي  
 المصنف بهذا معنى الاب ومكسواً الخ وهما مما يتعدى إلى اثنين وكذلك معلم

الاول  
 (تنبه) اقتضى كلامه شيئاً  
 انفراد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز  
 الاضافة إلى مرفوعه كما أشار إليه بقوله  
 وقد يضاف إذا وفي ذلك تفصيل وهو أنه  
 إذا كان اسم الفاعل غير متقد وقصد ثبوت  
 معناه عموم لمعاملة الصفة المشبهة  
 وبما عت اضافة إلى مرفوعه فتقول زيد  
 قائم الاب يرفع الاب ونصبه ويجزى على حد  
 حسن الوجه وان كان متقد لواحد  
 فكذلك عند الناظم بشرط أمن اللبس وقاما  
 للفارسي والجمهور على التبع وتفصيل قوم  
 قتالوا ان حذف مفعوله اعتباراً بآثاره ولا خلاف  
 وهو اختيار ابن مسعود وابن أبي الربيع  
 والجماع بواقفه كقوله  
 ما لا يجرى القلب ظلاماً وان ظلاماً  
 ولا الكرم بنوع وان حرماً  
 وان كان متقد لا كثر لم يميز الحاشية  
 المشبهة قال بعضهم بلا خلاف  
 اختصاص ذلك باسم المفعول القاصر وهو  
 الموصوف من المتعدي لواحد كما أشار إليه  
 قوله وصرح به في غير هذا الكتاب  
 وفي التنبه ما سبق في اسم الفاعل المتعدي

الاب وهو مما يتعدى الى ثلاثة فالجواب اننا لانسلم ذلك لان المتعدى الى أكثر طالبا  
 بمعناه لا منصوب فعلى العلاج ما يقفه وان سلم فتدعى الى المراد بالتعدى لواحد  
 ما عمل في واحد خاصة مقصرا عليه فرقه به عندنا العجول فلو كان عاملا  
 في مفعول آخر لم يكن مع هذا الباب الذى اشار اليه فهو المختار منه اه  
 وقوله تناسى العلاج عبارة الهمع وغيره تناسى الحدوث فلهذا المراد من العلاج  
 (قوله انما يجوز الخاق اسم المفعول بالصفة الخ) أى قياسه عليها فيما تقدم  
 وفيه ما مر في قوله عمل معاملة الصفة المشبهة اعتراضا وجوبا (قوله لم يميز)  
 أى لسكراته كثرة التغيرات (قوله فلا يقال مررت برجل تكبيل عينه  
 ولا تقبل ايه) أى يمنع ذلك ومقتضاه جواز مررت برجل تكبيل عينه  
 ومقتول ايه وهو التبادول لأن اسم المفعول المذكور يعمل معاملة الصفة المشبهة  
 ويحيز يجوز في ذلك فتقول مررت برجل حسن وجهه بإضافة حسن الى وجهه  
 وان كان ذلك مع ضعف كياساتى

• (أئنه المصادر) •

(قوله فعل) أى موازن فعل وقوله التعدى أى الفصل التعدى وقوله من ذى  
 ثلاثة أى من فعل ذى ثلاثة حال من التعريف التعدى ومن تحضية أى حال كونه  
 بعض الأفعال الثلاثة وهذا أقرب من جعل البعض من ابتدائية والتقدير حالة  
 كون الفعل التعدى مشتقا من مصدر فعل ذى ثلاثة قال شيخنا والبعض فقلان  
 سم يستثنى منه ما دل على صناعة فهو صير الروبا اه فان مصدره فعل بكسر  
 القاء على ما يؤخذ مما بآتى وفي كونه صناعة فطر والمثال الواضح حال حياكة  
 وناط خياطة وبهم جماعة (قوله سواء) كان مقروح العين الخ) أى وسواء  
 كان مقروح العين منه محبسا كضرب أو معتل القاء كوعده والعين كباع  
 أو اللام كرى أو مضاعفا كرت أو موزنا كالكل (قوله أو مكسورا) أى وسواء  
 كان مكسورا محبسا كالتملة النارج أو معتل القاء كوطي أو العين  
 كشاف أو اللام كفى بفتح القاء وكسر التون أى لزم خبائه أو مضاعفا كسر  
 أو موزنا كأم وفى الصريح ان الغالب على فعل المقروح العين التعدى  
 وفعل المكسور الزوم وأما مضومها فلا يكون الا لازما كياساتى (قوله قال  
 ذلك سيوريه والاخفش) وذهب القراء الى انه يجوز القياس عليه وان سمع غيره  
 اه دما سبى وحكى في الهمع عن بعضهم انه قال لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثة  
 الا بالجماع فلا يقاس على فعل ولو عدم الجماع (قوله بابه فعل) أى قياس

(خاتمة) انما يجوز الخاق اسم المفعول  
 بالصفة المشبهة اذا كان على وزنه الأعلى وهو  
 أن يكون من الثلاث على وزن مفعول ومن  
 غيره على وزن المضارع المبنى للمفعول فان  
 تحول عن ذلك الى فعل ونحوه مما سبأ  
 يانه لم يميز فلا يقال مررت برجل تكبيل عينه  
 ولا تقبل ايه وقد أجاز ابن مسعود ويحتاج  
 الى الجماع واقه أعلم

• (أئنه المصادر) •

(فعل) بفتح القاء واسكان العين (قياس مصدر  
 التعدى من ذى ثلاثة) سواء كان مقروح

العين (كرت ردا) وأكل أو شرب  
 ضربا أو مكسورا كفتحهما وأمن أمتا  
 وشرب شربا وفتح لقمه والمراد بالقياس  
 هنا انه اذا ورد شئ ولم يعلم كيف  
 تكلم مصدره فالتقريب على هذا الا ان  
 تقبس مع وجود الجماع قال ذلك سيوريه  
 والاخفش • (تنبيه) • اشترط في التسهيل  
 لكون فعل قياسا في مصدره فعل المكسور  
 العين ان يفتح علامتا بفتح كالتالين الأخيرين  
 ولم يشترط ذلك سيوريه والاخفش بل المقتضى  
 كصاها (وفعل) المكسور العين  
 (اللازم بابه فعل) بفتح القاء واسكان



مصدره موازن فصل أو قاعدة مصدره موازن فصل وهو الملائق قول الشاعر  
 قاسما (قوله أمر متعلا) أي بأقسامه الثلاثة كوجع وعور وعوى (قوله  
 ونجوى) هو الحرق من عشق أو حزن (قوله فان القالب على مصدره الفعل)  
 أشار بالتعبير بالقالب الى ان الغلبة اماره القياس كما ان عدمها اماره  
 عدمه وهذا أولى مما نقله البعض عن البهوتي وأقره (قوله لون بين الزرقة والجرقة)  
 قسرها في القاموس بالقبه بنم القاف وهي يخاص فيه كدرة وبالدهمة بنم  
 الدال وهي السواد والعبرة المشوبة سوادا والفسرة لون القبار ولم يذكر ما ذكره  
 الشارح في معنى الكهبة وقيل البعض عن التصريح ان الكهبة يخاص فيه  
 كدرة وهذا النقل ان صح كان ذكر التصريح ذلك في غيره هذا الباب  
 اذ لم يذكر فيه (قوله واستثنى في التوضيح الخ) واستثنى ابن الحاج ايضا ما فيه  
 علاج ووصفه على فاعل قياس مصدره فعول كقدم وصعد ولحق قال وهذا  
 مقتضى قول سيبويه وقد نقل عنه أكثرهم (قوله قياسه الفعل) أي  
 بكسر الفاء (قوله كولي عليهم ولاية) عدا بعلل ليصح التثني أما المتعدي  
 بنفسه نحو ولي أمرهم فليس مما نحن فيه لانه الكلام في القاصر لا في المتعدي  
 فانه المصريح (قوله ولم يثني للاول) أي لعدم جماع مثال يعضه أو استغناء  
 بقتل الولاية فان الولايات في معنى الحرف (قوله فان ذلك) أي كون المصدر  
 القياسي فيمدل على حرفة أو ولاية فعلة وقوله في فعل أي اللازم أو المتعدي  
 بدليل بقتل الهم بكتب كناية عن خط خياطة ونصب فاعلة فان الاولين متعديان  
 والاخير لازم كما يستفاد من قول القاموس عقب ذكره ان من معاني التقب  
 عريف القوم مانعه وقد تقب عليهم فاعية بالكسر (قوله مثل قعدا) حال من  
 الضمير في اللازم وقوله كشد مطول عليه اسقاط العاطف اذ لا وجه لتعداد  
 المثال بغير عطف وتشابه الى انه لا فرق بين الصحيح والمثقل لكن الكثير في معتل  
 العين الفعل او الفعل او الفعل بكسر الفاء في الاخيرين كصام صوما وصاما وقام  
 قيا ما نوح نباحه وقل القول كضابت الشمس غير باجتهاد حال من المستكن فيه (قوله  
 او اللام) كقعد والمضاعف كزفره باطراد حال من المستكن فيه (قوله  
 مستوجبا) أي مستحقا (قوله وأفعلا) أخذ من قول الناطم ونيل سيرا  
 وصوتا الفعل (قوله كأي) أي اللازم وهو الذي يعني اشنع لا المتعدي وهو  
 الذي يحذف كره لان الكلام في اللازم وان جاء مصدر المتعدي أيضا على فعال فني  
 القاموس أي الشيء بأياه وبأيه اياه وبأياه يتكسرهما كره اه (قوله ورجح)

سواء كان صحيحا أو معتلا أو مضاعفا (كفرح  
 ونجوى وكشال) مصادر فرح زيد وجوى  
 عمرو وشلتبه والاصل شلت ويستثنى من  
 ذلك ما دل على لون فان القالب على مصدره  
 الفعل نحو عمر حمره وشهب شهية وكهب  
 ككبة والكهبة لون بين الزرقة والجرقة  
 واستثنى في التوضيح ما دل على حرفة أو ولاية  
 قال فاعله الفعل ومثل لما في فقال كولي  
 عليهم ولاية ولم يثني للاول وفيما قاله نظر فان  
 ذلك انما هو معروف في فعل المتفوح العين  
 وأما ولي عليهم ولاية فتأذر (وقيل المتفوح  
 العين اللازم مثل قعدا ه فقول باطراد)  
 معتلا كان (قدا) غدوا وساجوا أو صحيحا  
 كقعد قعدوا وجلس جلوسا (عالم يكن  
 مستوجبا فعلا ه) بكسر الفاء (أو فعلا نا)  
 بفتح الفاء والعين (قادرأ وفعلالا) يشم  
 الفاء أو فعلا (قأول) من هذه الاربعة  
 وهو فعال بكسر الفاء (لذي امتناع) أي  
 مقبض فيبادل على امتناع (كأي)  
 اما متفرضا ورجح جملا وشرذرا دا  
 وأثنى اياه

أي شرد (قوله الذي اقتضى تطلباً) أي دل على التقلب وهو تحريك بخصوص  
لاطلق تحريك فلا اقتضى انقراض بخصوص قيام وقد تحوّلوا منى مشياً (قوله للدا)  
بالقصر للضرورة (قوله أول صوت) هو مع قوله وشمل سيرا وصوتا الفصيل يشد  
أن ما دل على الصوت يتناسق فيه كل من التعلال والفصيل فإذا ورد الفعل دل  
على صوت كان كل منهما مصداقاً لسياها وان ورد أحدهما اقتصر عليه  
على ما ذهب إليه السيد محمد والاخفش وإن لم يرد واحد منهما كنت غيراً في مصدره  
بينهما فأما نطقه بما لا يعد في ذلك بل هو قياس الباب فإذا دفع مائة البعض  
عن سم وأقره (قوله وزكم) هو من الأفعال اللازمة لبناء المجهول فالتعليل به  
فعل بالفتح في النظر إلى أصله المقدر فله ذكر ما لا يرد أن أصله متعدٍ واللام يصح بناؤه  
المفعول لأن النبي المجهول قد يكون مجازاً من اللازم فهو جنس فيجعل هذا منه  
أجله سم أو يقال لما لم ينطق بهذا الأصل كان في حكم اللازم وجعله  
فتح العين مع أنه لم ينطق به حلاً على التظاير وإشارة الاختلاف لكن مفاد  
القلموس نطقهم بالأصل حيث قال ذكر كفى وذكره وأذكر كفى ومن كوم  
وحثه لا يمت ما ذكره (قوله وشمل) شخ الميم وكسرهما والفتح هنا أنسب بصحل  
(قوله كصهل) من باب شرب ومنع كافى القاموس (قوله وذمى ذملاً)  
أي صار سراً بلين (قوله قد يتجمع فعل وضال) أي في باد على صوت وهما  
اجتماعه صرخ صراخاً وصراً يخالفاً لغيره البعض أن مصدره على فعال فقط  
(قوله وحضد الصرد) هو طارض من الرأس كافى القاموس وحضد كالتى قبله  
وبعد بمعنى صوت (قوله يستنى أيضاً) أي من فعل المضجج العين اللازم  
وحثه كان ينبغي إسقاط خاط خطاؤه لأنه متعدٍ الكلام في اللازم ويمكن  
إرجاع ضميره إلى الفعل المضجج العين الأعم من اللازم والمتعدى فيصح كلامه  
ويؤيد هذا ما تقدمه عن الهمع (قوله وسفر) أي أعمل (قوله وذكر ابن  
عصفور) تأييد لما قبله لما علمت من أن القلة إمارة القياس (قوله فعوة)  
فعلة الفعل أي كل منهما مصداق لقياس الفعل مضجج العين فإذا ورد هذا فذاك  
أو أحدهما اقتصر عليه ولم يرد واحد منهما أخيراً ولا يعد في ذلك كما مر فإذا دفع  
ما لم هنا أيضاً حال المصريح ولا يكون فعل مضجج العين اللازم ولا يتعدى  
الابتغين أو تحويل (قوله وزيد جراً) أي عظم (قوله للمضى) أي من المصادر  
القياسية للفعل الثلاثى متعدياً أولاً ولما قلنا في هذا في اللازم فكذا لا يمتحى حتى  
يرد حاقه شيئاً والبعض وأقره من اشتكال سم تخيل المصنف خطور حتى

(والثاني منها وهو ضالان بضرك العين  
(الذى اقتضى تطلباً) نحو جال جولاً  
وماف طوة ناولت القدر غياً (لقد اضلال  
أول صوت) أي يطرد الثالث وهو فعال  
بضم الصاد في نوعين الأول ما دل على دا  
أي مرض نحو صعل سعالاً وزكم ذكر كما  
ومنى يئنه مشاء والثاني ما دل على صوت  
نحو صرخ صراخاً ونج بناحاً وعوى عواء  
(وشمل سراً وصوتا) الوزن الرابع وهو  
(الفعل كصهل) صهلاً وفتح ضميرها  
وحدل وحلاً وذل ذملاً (نبهان)  
الأول قد يتجمع فعل وضال وهو نصب القرب  
نفساً ونحوه في الراي فيقوا وضالاً وأزنت  
القدر أنزيراً وأزاً وقد يفرّد فعل نحو صهل  
أنفوس صهلاً وحضد الصرد وحضد وقد  
يترد فعل نحو عوى النبي بما وضع الثعلب  
ضباحاً كما انضرد الأول في السرد الثاني في  
الدا (الثاني يستنى أيضاً ما دل على  
جركة أو ولاية فإن الثالب في مصدره فعلة  
نحو جبر جباراً وناط خطاؤه وسفر يسهم  
سفارة وأمر إمارة وذكر ابن عصفور أنه  
مقبى في الولايات والسنائع (فعوة)  
فعلة لضملاً بضم العين قياماً (كصهل  
الامر) سهولة وعذب التي مذوبة وبلغ  
ملوحة (وزيد جراً) جرة وضع فصاحة  
وطرف ظرافة (وما أتى) من أئمة مصادر  
الثلاثى (مخالفاً للمضى).

حيث قال ما ضمه الظرف كف عدهما من اللازم مع أنه يقال مضطه ورضيه وذلك على  
 التوسع بأحاطة الجار والاصل مضطه ورضيه عنه ٨١ على أن تعدي الفعل  
 بنفسه على التوسع لانتفاء اللازم كما أسلفه الشارح (قوله في باب النقل)  
 أي طريقته النقل عن العرب (قوله مما عاينه فعل بضمين) ظاهر في غير مثنى  
 إذ هو محال على مرفق ماضيه الفصل ثامن (قوله وكبر) أي مصدر  
 كبر مضوم الباء وهو المستعمل في غير كبر السن من الكبر الحسي والكبر المعنوي  
 وأما مكسوره فاستعمل في كبر السن قط تقول كبر زيد بالضم أي ضم جسمه  
 أو عظم أمره وكبر بالكسر أي طعن في السن (قوله مما عاينه فعلة) أي  
 أو فعلة وقوله مما عاينه فعلة أي أو فعلة في كلامه احتياكا كما أفاده شجنا  
 فوافق كلامه ما تقدمه المصنف من قوله فعلة فعلة فعلا وأندفع وقت الضم  
 (قوله وغير ذي ثلاثة) أي وكل غير فعل ذي ثلاثة وغير مبدأ أخره  
 مقيس ومصدر نائب فاعله وهو مبتدأ خبره مقيس والجملة خبر غير (قوله  
 كفتس التثنية) من أابة المصدر رتاب الفاعل فالتثنية نائب  
 فاعل (قوله قليلا) أي في قليل من الاستعمال أو حذ قليلا (قوله وتعالى الخ)  
 أي ومن غير الغالب قطبنا ونهنا ونجيز شأوتنينا (قوله ووجوب في المثل) أي  
 معقل الآدم ونظاير منعه ان نحو التغطية أصله التصيل وهذا لا يناسب تقيده  
 أعاجبه إذا كان صحيح الآدم فكأن الأولى زلت التقييد وبرد التصيل  
 ولو نصب الأصل أو جعل الممثل مقابلا لصح الآدم بأن يقال كان كل معقل الآدم  
 فقياس مصدره التفعلة فافهم قال سم خلا عن ابن الحاجب الأولى ان يكون  
 مصدر الممثل على رتبة تفعلة من أول الامر لأنه تفعيل ثم غير لأن ذلك تصف بلا  
 ضرورة ٨١ وقد يقال الحامل على ذلك وجوبه على التفعيل عند الضرورة (قوله  
 بانه تقي) بنون مفتوحة فزاي متعدي أي تقيك (قوله من تجملا) بضم  
 التيم مصدر موقدم على علمه الذي هو صلة من وذكره هنا مع دخوله تحت قوة الآتي  
 وضم ما يرب الخ من ذكر الخاص قبل العام ولو أسقطه لكان أخسر (قوله  
 وغالب إذ) أي نحو أكمة هذا هو المتبادر من منيع الشارح بعد حيث قال  
 في الكلام على مصادر فعل معقل العين نحو أكمة والغالب يوم هذه التاء كما أشار  
 إليه بقوة وغالب إذ التزم ثم ذكر أن نحو استعادة يفعل به ما يفعل بنحو أكمة  
 ولم يذكر أنه أيضا مشار إليه بقوله تعالى الخ والأولى إرجاع اسم الإشارة إلى المذكور  
 من استعادة وأكمة ونحوهما ليكون التبيه على لزوم التاء نحو استعادة غالبا

فبابه النقل لا التماس (كجسط ورضي)  
 بضم السين وكسر الزاء وجز وفضل بضم  
 أو لهما مما عاينه فعل بضمين وكجود  
 وشكور وركوب بضمين مما عاينه فعل  
 بفتح الفاء وسكون العين وكوت وفوز ومشي  
 بفتح الفاء وسكون العين مما عاينه فعل  
 بفتح السين وكعتلم وكبر مما عاينه فعلة  
 وكسن وقبح مما عاينه فعلة (تثنية)  
 ذكر الزجاج وابن عصفور أن الفعل كلسن  
 قياس في مصدر فعل بضم العين كلسن وهو  
 خلاف ما ظاهره ميبوه (وغير ذي ثلاثة  
 مقيس • مصدره) أي لا لكل فعل غير  
 ثلاثي من مصدر مقيس قياس فعل بالتثنية  
 لذا كان صحيح الآدم التصيل (كفتس  
 التثنية) وتصحف بأو ويعوض عنها  
 التام فمصدره تفعلة فعلة فعلا في نحو جرب  
 تجربة وغالب في ماله من تفعلة فعلة فعلا  
 ووطأ ووطئة وبنا تبة وجاء أيضا على  
 الأصل ووجوب في المثل نحو غطه تغطية  
 (وذكر تركية) وهي تقي دلوا تزية وأما  
 قوله بانه تقي دلوا تزية فضرورة  
 وأشار بقوله (وأجلاه) أجال من تجملا  
 تجملا واستعادة استعادة ثم أتم • أكمة  
 وغالب إذ

نكتة ذكرها مستعاضة عن انه مما يدخل في قوله وما يلي الاخراج كما سيظهر  
 اليه الشارح (قوله التازيم) أي يجب فادفع الاعتراض بأن الزوم شرافي  
 الغلبة وأما الجواب الذي قلناه شيئاً والبعض عن سم وأقره فلا يفتي ما فيه على  
 مناميه (قوله وما يلي الاخر) برفع الاخر على انه فاعل على أي والحرف الذي  
 يليه الاخر كما يه الشارح (قوله واقتض) ذكر الفتح ليس ان المدة ألف  
 لا واو ولا ياء (قوله الى ان قياس أفضل) أي قياس مصدره (قوله فكذلك)  
 أي قياس مصدره الافعال وقوله حركتها أي العين وقوله فتقلب على أي العين  
 أنها تتحرك كما في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن وقوله ثم تحذف الالف الثانية  
 أي لا تتقلب مع الالف المتقلبة العين اليها وكلامه صريح في ان قلب العين ألفاً  
 سابق على حذف الالف وهو ما في التوضيح أيضاً وأورد عليه ان شرط قلبها ألفاً  
 تحرك الشالي وأوجب سم بأن هذا الشرط في غير افعال واستعمال مما يستحق  
 ذلك الاعلال لذاته والاعلال في افعال واستعمال العمل على فعلها ما وصرح  
 كلام ابن الناطم ان حذف الالف سابق على اعلال العين وهو أيضاً صحيح فان قلت  
 هلا قبل انهم لما نقلوا حذفوا الالف الساكنة لم ينقلوا ان ينقلوا ان ينقل تحركت  
 او اوال الخ قلت ما زعمته تكلفاً لا بد منه في الفعل ولا يمكن فيه ما قلناه وأيضاً  
 فان الراجح ان المحذوف الزائد وهو الالف الثانية لكونه زائداً وقربه من الطرف  
 وعلى قولنا انما حذف الاصل (قوله وقد تحذف) أي شذوذاً كما صرح به  
 المصنف آخر الكتاب (قوله أراه اراء) أصله اراء على وزن افعال نقلت حركة  
 عينه الى فائه ثم حذف العين لالتقاء الساكنين وقلب اللام همزة قلنظرت فيها  
 بعد ألف زائدة كما سيأتي في قول الناطم وأبدل الهمزة من واو ويا آخر  
 أثر ألف زيد وجعل الشارح ذلك من المعتل العين مبيتاً على القول بأن الهمزة من  
 حروف الله لكنه وان جعل من معتل العين لم يسطح حكم معتلها من كل وجه كما علم  
 من النظر في تصريفه وتصريف نحو اقامة بل من حيث وجود النقل والحذف  
 وخلق القلب واستحقاق التاء فتدبر (قوله وقياس) عطف على قياس السابق  
 (قوله فان كان) أي ماؤه همزة وصل وقوله معتل العين حال من استقبل  
 (قوله فعل به ما قبل الخ) أي من النقل والقلب والحذف والتعويض وقد جاء  
 بالتصحيح تيسيراً على الاصل نحو استخوذ استجوز اذا وحيث السجاء انما (قوله)  
 ويستحق من البدو همزة الوصل الخ) قيد بالمراد الناطم ما انتفع  
 بهمزة وصل اصالة والهمزة فيما ذكر مجتلة لغرض فلا امتناء فاه

التازيم وما يلي الاخر محذوفاً مع كسر  
 تلو الثاني مما اقتضا \* بهمز وصل كما سطحي  
 الى ان قياس افضل اذا كان صحيح العين  
 الافعال نحو اجل اجبالاً واكرم اكراما  
 واحسن احساناً وان كان معتلاً فكذلك  
 ولكن تنقل حركتها الى الفاء متقلب ألفاً  
 ثم تحذف الالف الثانية ويعوض عنها التاء كما  
 في اقام فاطمة واعان اعانة وابان ابانة والغالب  
 لزوم هذه التاء كما اشار اليه بقوله وغالباً  
 التازيم وقد تحذف نحو واظام الصلاة ومنه  
 ما حكاه الاخفش من قوله اراه اراء واجاب  
 اجاباً وقياس ماؤه همزة وصل ان يكسر  
 ثلوثاً يسه اى فائه وان يمد مقصوراً ما يليه  
 الاخر أي ما قبل آخره كما اشار اليه بقوله  
 وما يلي الاخراج اي وما يليه الاخر نحو  
 اصطي اصطفاً واظلق انطلافاً واخترج  
 اخترجاً فان كان استقبل معتل العين فعل به  
 ما قبل مصدر افعال المعتل العين نحو استعاض  
 استعاضة واستقام استقامة ويستثنى من  
 المبدوء بهمزة الوصل ما كان أصله متفاعلاً  
 أو متعللاً نحو اطار واطير

الهامس - (قوله أصلها نظار وتطير) أى فادغمت التاء في الطاء واجتلبت  
 هيمزة الوصل وتوصلا إلى النطق بالياء كن (قوله لا يكسر لظنه الخ) أى بل يضم  
 ما يليه الآخر تنظرا إلى الأصل فيقال طار يطير طاروا وطير يطيروا كما  
 في التصريح فهو داخِل في قوله وضم ما ربيع الخ (قوله ما ربيع) من وبت  
 القوم صرت رابعهم وباء منع (قوله في امثال قد نلما) أى في امثال  
 مصدر قد نلما أى في الحركات والسكنات وعدد الحروف وان لم يكن من باب كانه يظهر  
 بالنظر في الامثلة وذلك عشرة أبنية ذكر الشاوح منها خمسة تفعل وتفاعل وتفعّل  
 وتفعّل وتفعّل كدلى وبقي تفعل كفسكن وتفعل كجوب وتفعل كقتل  
 وتفعل كدجول وتفعّل كعفرت (قوله صحيح اللام) حال من امثال على معنى  
 الجنس أو من ما ربيع على معنى صحيحا لانه أى اللام بعده فاقسم (قوله وشبهها)  
 كالنساء في نحو تكبر تكبرا وتجامل تجاملا (قوله سيولة كن من باب تفعل كأمز)  
 فيه إشارة إلى ما حلة الشاوي من ان قول المنفج تجمل تجمل سيولة خوله تحت  
 الضابط الذي ذكره هنا بقوله وضم ما ربيع الخ وأجاب به بأن المستغنى لم يقصد  
 بقوله تجمل تجمل بان مصدره تفعل وانما ذكره ليعلم معنى أجل اجبال وأجاب به  
 بأن ذكره هناك من ذكر الانحاص قبل العام (قوله أو ملحقا به) أى يتفعل (قوله  
 نحو تيطر) من يطر اليعالج داء الجبال دواء (قوله وتجليل) أى ليس الجلباب  
 وهو ثوب أوسع من الخمار ودون الرداء (قوله وجب ابدال النعمة كسرة) أى  
 لمناسبة الباء (قوله اذا كانت اللام) أى التباينة أى أصلية كافي التواي أو  
 منقلبة عن واو كافي التباينة ولا حاجة إلى هذا الشرط لعله من قولة فان لم يكن صحيح  
 اللام اذ المصدر المجزئ من قبله لا يكون لانه الاء (قوله وتلقى تلقيا) أى  
 استلقى على ظهره استلقا مطاوع بفتحته قال في القاموس سلقته سلقا بالكسر  
 ألقته على ظهره (قوله ضلال) أى بكسر الصاد (قوله وما لم يه) أى ضل  
 كقول نحو حوقل وفعل نحو يطر في مثالي الشارح نشر على ترتيب المقاضم  
 مما تروان في قول شيخنا والبعض وهو فوعل قصورا (قوله نحو دخرج  
 دجرا) نقل في التصريح عن العيصري وغيره ان دجرا جال يسمع في دخرج وجمع  
 سرفت الصبي سرها فاذا احسنت غداه (قوله وكلاهما عند بعضهم مقبس)  
 ظاهره في المضاعف وغيره وصاحب التوضيح جعل الاول مقبسا في المضاعف  
 كزلال (قوله يجوز في المضاعف) هو ما تأخروا لانه الاول من جنس واحد  
 وعينه ولامه الثانية من جنس واحد (قوله فتح آتة وكسره) أى وان كان

أصلها نظار وتطير فان مصدرهما لا يكسر  
 ثالثه ولا يزد قبل آخره ألف وقاس ما كان  
 على فعل الفعل نحو تجمل تجمل وتعلم تعلم  
 وتكسر تكسرا (وضم ما ربيع) أى يقع رابعا  
 (في امثال قد نلما) صحيح اللام عما في آتة  
 تاء المبالغة وشبهه سواء كان من باب تفعل  
 كما مر أو من باب تفاعل نحو قتلت قتلتا  
 وتخاصم تخاصما ومن باب تفاعل نحو تيطر  
 تيطرا وتدرج تدرجا وملحقا به نحو تيطر  
 تيطر وتجليل تجللا فان لم يكن صحيح اللام  
 وجب ابدال النعمة كسرة اذا كانت اللام  
 ياء نحو تدلى تدليا وتلقى تلقيا  
 تلقيا (ضلال) وفعلة لفعلا وما لم يه  
 فهو دخرج دجرا ودرجة وحوقل حوقلا  
 وحوقلة ومعنى حوقل كبر وضمف عن  
 الجماع (واجمل مقبسا) من ضلال وضلالة  
 (يايالا ترا) وكلاهما عند بعضهم مقبس  
 وهو ظاهر كلام الشهابيل (تنبيه) يجوز في  
 المضاعف من ضلال نحو الزلال والمضاعف  
 فتح آتة وكسره وليس في العربية فعلا بالفتح  
 الا في المضاعف والكسبر هو الاصل وانما منع  
 تشبها بالتفاعل

الاكثر كما في التوضيح والدماميني ان يعنى بالفتوح اسم الفاعل نحو من شر  
 الوساوس أى الوسوس والصلصال بمعنى المحصل وفى الاشياء والنظائر الخوية  
 السبوطى فقلان التاظم ان المصدر من ضلال هو الكسر وأن الفتح نذر  
 فى قولهم وسوس الشيطان وسواسا ووعى الكسب وعواعا وغطط السهم  
 فى مروره غططا اذ التوى وان غير ذلك من الفتوح متعين للموصفة المقصود بها  
 المبالغة وان نحو رزاز غشوى الفتح فى المصدر الذى لم يسمع فيه فاسما على ما سمع  
 رزبان النادر لا يقبل عليه (قوله والتفعال ككلمة بالفتح) الواو والعال  
 ومذهب البصريين ان التفعال بالفتح مصدر فعل المخفض بحى به كذلك للتكثير  
 وقال القزما وجاعة من الكوشين مصدر فعل المخفض العين ووجه المصنف وغيره  
 ككونه للتكثير وفصل المخفض كذلك ولكونه ثلثا التفعيل باعتبار الحركات  
 والكثرة والزوائد ومواقعها وحمل هو سمى أوقى لى قولان وأما التفعال  
 بالكسر كالتيان والتلقاء فليس بمصدر بل بفتح تاسم المصدر ا هـ دامى بانضمار  
 (قوله على أنهما) أوسع شيئا التفسير الى الفتوح والمكسور من المضاعف  
 فالتفرد حال من قوله فتح آؤه وكسره بمعنى مفتوح الاول وكسوره على الاستدغام  
 وأوجه البعض الى التيان والتقاء ويؤيد الاول السياق بعد (قوله وبالفتح  
 الاسم) أى الموضوع موضع المصدر هكذا قال البعض ومقتضى التنظير  
 بعده خلافة فان التنظير بالتصاق يقتضى ان الزوال بالفتح اسم للفاعل والتنظير  
 بالوسواس يقتضى انه اسم لمرزول به قد بر (قوله اسم للوسوس به الشيطان)  
 مناف لما مر عن التوضيح والدماميني (قوله وأجاز قوم ان يكونا) أى الفتوح  
 والمكسور مصدرين هذا ما ذكره فى اول التنبه على ما سبق عن البعض وغيره على  
 ما سبق من شيئا (قوله للفاعل الفاعل والمضاعف) قال الدماميني والمطرودا أنما  
 عند مديويه المضاعف فتدبر كون الفاعل ولا يترك كون المضاعف فالواو ليس بمجاسة  
 ولم يتحولوا اجلاسا (قوله فيما فاؤياه) أى فى مصدر الفعل الذى فاؤياه ولم  
 يستنه المصنف لندرة فاعل الذى فاؤياه بل مطلق الفعل الذى فاؤياه قليل (قوله  
 وتقدومه يواما) لتقل الياء المكسورة اول الكلمة وقوله لا مياومة أى فليست  
 شاذة وفى بعض النسخ يواما ومياومة وعليها قال الشاذون منسب على يواما فقط  
 والمياومة المعاملة بالايام كما فى القاموس (قوله وغير ما مر) أى وغير المصادر  
 التى مررت لافعالها الزائدة على ثلاثة أحرف المتقدم ذكرها (قوله عادة)  
 يتحمل انه فعل متصل بخوفه من العادة وهى المقابلة ويتحمل ان عاد فعل من

ككلمة ما جاء فى التفعال التيان والتلقاء  
 بالكسر والتفعال كله بالفتح الا هذين  
 على انهما عند مديويه اسمان وضع كل منهما  
 موضع المصدر وذهب الكسائى  
 والفتح اوصاحب الكشاف الى ان الزوال  
 والتقاء اوصاحب الفتح الاسم وكذلك التقاء  
 بالكسر المصدر وبالفتح الاسم وكذلك التقاء  
 بالفتح الذى يقع وبالكسر المصدر  
 والوسواس بالفتح اسم للوسوس به الشيطان  
 وبالكسر المصدر وأجاز قوم ان يكونا مصدرين  
 (لفاعل الفاعل والمضاعف) فهو خاص  
 خاصا ومخاصمة وعاقب عفا والمضاعف  
 لكن يمتنع الفاعل ويعين المضاعف فيما فاؤيه  
 يا فتوى باسمه مباشرة ويا من مياومة وشاذومه  
 يواما لا مياومة (وغير ما مر بالجماع عادة)  
 أى كلن له عدلا

العوده يارويجور وروعه فان أرجع النعيم المسترسله مع البارز لغير ما مر كان  
 في العبارة طلب وان عكس فلا (قوله نحو كذب كذا) بان تشديد فيه ما عكس  
 الكافي في الثاني (قوله تصالاً) بكسر القوقية والحاء المهملة كقائه الدماصني  
 (قوله والطمأن طمانينة) والقياس المصنوع لان اصل الطمان الطمان  
 كاستخرج فادغمت احدى التونين في الاخرى قال الدماصني وظاهر كلامه سيويه  
 ان الطمانينة والقشعررة اسمان وضعا موضع المصدر لا مصدران (قوله رتباً)  
 بكسر الراء وتشديد الميم والياء مع كسر الميم (قوله قيتالاً) لا ينافي شذوذه كونه  
 الاصل اذ كثيراً ما يجر الاصل حتى يصح التلحق به شذوذاً فانتفع ما لبعض تبعاً  
 لشبنا (قوله بجي المصدر) أي عند غير سيويه فقد نقل صاحب المصباح عن  
 بعضهم ان سيويه ينكر بجي المصدر على مفعول ويؤول مأوهم ذلك (قوله  
 قيتالاً) أي يقتصر على فعل السماع (قوله نحو جلد جلد او يجلودا) في القاموس  
 جلد ككرم جلادة وجلودة وجلوداً ويجلودا أي قوى (قوله لم يتركوا العظامه  
 الخ) هذا البيت من الكامل الذي استعملته العرب نحو شذوذاً ان لم يكن مقط  
 والاصل مثلاً لم يتركوا من هجرهم لعظامه الخ (قوله وعلم بين المرء) أي علم  
 منقطه القصيح (قوله أي قتالاً) فيه انه لا داعي الى جعل مقاتل في البيت بمعنى  
 قتالاً بل المعنى على كونه اسم مفعول اظهر (قوله نحو فلج فلجاً) اعلم ان فلج  
 بفتح القاء واللام مثل بكسر اللام وضعا فلج بفتح القاء ومكون اللام يأتي بمعنى  
 شق وقسم بالفتح بالسر وهو كمال معروف وظفر بما طلب ويقال افلج رهاقه أي  
 قومه وأظهره وأما فلج فلجاً فليج كطرب بطرب طرباً فهو لا تفراج بين التنايا وأما  
 بضم القاء وكسر اللام فهو فعل ملازم للبناء للصهيول معناه أصابه الضاليج وهو  
 استرخاء أو شدق البدن لانصاب خط بطنى قد تنهت مسالك الروح كذا  
 في القاموس وغيره ولم أرفه ولا في الصباح ولا في المختار الضاليج  
 مصدر الضلج مطلقاً فاطر جلد مصدر الضلج يأتي معنى قتلج والاقرب انه قتلج المبني  
 للصهيول وقد مثل في المصباح بجي مفاعل مصدر اجولهم ثم فاعماً اي قياماً (قوله  
 بالتأى) بفتح التون ومعكون الهمزة أي البعد (قوله وفعله لمره بكلمه)  
 مقتضى ما مر في باب افعال المصدر من ان من شروط فعلها ان يكون غير محدود بالباء  
 فلو حدثت الباء لم يعمل أن فعله التي لمره بكلمه من المصادر فيكون جلس مثلاً  
 مصدران أحدهما دال على المزة وهو جلية والثاني دلالة على ما هو وجلس

فلا يقدم عليه الا بجماع نحو كذب  
 كذا وهي تنزيه لها تنزيهاً وأجاب اجاباً  
 وتعمل تماماً والامان تماماً فاعماً وتزامورتاً  
 وقهرته تهرته وقرصه قرصاً وقابل تبالاً  
 (نحوه) بجي المصدر على زنة اسم المفعول  
 في الثلاثي قيتالاً نحو جلد جلد او يجلودا وقوله  
 لم يتركوا العظامه لم يتركوا  
 وفي غيره كثيراً منه قوله  
 وعلم بين المرء عند الحرب  
 أي عند الصبر وقوله  
 اقاتل حتى لا أرى مقاتلاً  
 أي قتالاً وقوله  
 اظلم ان مصابك برجل  
 اهدى السلام تحية ظلم  
 أي اصابتكم ورعاً جاباً في الثلاثي بلطف اسم  
 الفاعل نحو فلج فلجاً وقوله  
 كفي بالناي من اجاتك  
 أي كفاية ويقو فاعلاً في العائنه أي  
 بالطقان قول ترى لهم من باقية أي بشاء  
 (وفعله) بالفتح (لتره بكلمه) ومشبّه  
 وشرية

ولا فرق في شامطة بالفتح المزة بين ككون المصدر المطلق على فعل كضربة او لا  
 كضربة من خروج كافي الهمع ثم فعله التي المزة انما تكون الجليل على فعل الجوارح  
 الحسة كملته الناطم والسابع لا ما يدل على الفعل الباطن كالعلم والجمل والجين  
 والعتل أو الصفة الثانية كالحسن والظرف (قوله وطفه لهية) أي لهية الحدث  
 والحدث وان استلزم الهية لكن فوق من الدلالة مطابقة والدلالة التزاما فله سم  
 وفسر الجار بردي الهية بالنوع (قوله محل ماذ كر) أي كون فعله بالفتح  
 المزة والكسر لهية اذا لم يكن المصدر العائم أي المطلق الصادق بالتقليل والكسر  
 وانما في عن اعادة الهية ودخل في قوله لم يكن الخ المصدر المطلق الذي على فعله  
 بالضم كالكدرة فيفتح المزة ويكسر الهية كما قاله ابن هشام وقبله كما قاله سم ان  
 ما على فعله بالفتح يكسر للدلالة على الهية وبالكسر وهو التجه وان قل عن بعضهم  
 خلافه (قوله فيضو ذرية) هي الحدة في الشيء يقال رجل ذرب أي حاد (قوله  
 الابترنة) أي حالة أو مقابلة فصف الوصف عليها عطف خاص على عام فان  
 خست بالمالية فالصنف مقار (قوله في غير ذي الثلاث بالتأخر) أي من  
 غير تغيير صفة المصدر وانما تلحق التام من المصادر الاغلب استعمالا فاذا كان  
 للفعل مصدران قياسيان أو عاميان لحقت الاغلب أو قيسى وسماى لحقت  
 القياسى طاله الناطم وانظر ما اذا كان الجماعى اغلب استعمالا من القياسى  
 وظاهر اول عبارة انها تلحق الجماعى الاغلب وظاهر آخر انها تلحق القياسى  
 غير الاغلب (قوله بالوصف) هلا قال كسبه بالفتح أو الوصف (قوله وشذ  
 فيه لهية) أي شذ في غير ذي الثلاث بناء فعله بالكسر لهية (قوله من اخفر)  
 يقال اخفرت المرأة أي غطت رأسها بالحداد (قوله من اتقب) أي غطي وجهه  
 بالنقاب (قوله خاتمة) حاصل المقام ان الفعل تارة يكون معتل الا لام  
 وتارة لا فالاول يجب فتح عين مفعول منه مطلقا والثاني ان كان معهما وضعت عين  
 مضارعه أو قفت فكذا وان كسرت فاصدر بالفتح وغيره بالكسر وان كان  
 معتل الفاعل فاقط فان كسرت عين مضارعه ولو يجب الاصل وجب كسر عين مفعول  
 منه مطلقا فهو وعيد بعد ووثق ووثق ووثق ووثق ووثق ووثق ووثق ووثق ووثق  
 مضارعة فها أمليا نحو وجب وجب فأكرا العرب يكسر عين مفعول منه مطلقا  
 وبعضهم قضوا في المصدر وجب كسر هاء في غير هذا عند غير طي وأما طي فيجرون  
 معتل الفاعل في الصحيح في فصله الباقى هذا كله في الثلاث رأيا غير فاعلم  
 وأما الزمان والمكان منه بركة اسم المفعول هكذا فيق تقرير هذا المقام وبه يعرف

(وطفه) بالكسر (لهية بكسره) وشبهة  
 وضربة (تنبيه) محل ماذ كراذالم يكن المصدر  
 العام على فعله بالفتح فيضو ذرية أو فعله بالكسر  
 فيضو ذرية فان كان كذلك فلا يدل على المزة  
 أو الهية الابترنة أو ووصف فيضو ذرية  
 واحدة وذرية عظيمة (في غير ذي الثلاث  
 بالتأخر) فهو المطلق انطلاقة واستخرج  
 استخرجة فان كان بناء مصدره العام على  
 التأخر على المزة بالوصف كخاتمة  
 واحدة واستقامة واحدة (وشذ فيه هية  
 كالكسرة) من اخفر والعمدة من نعم والتقية  
 من اتقب (خاتمة)



ما في كلام شيخنا والبعض من الخلل في غير موضع كالإتيان على متأنه  
وعما ذكرناه في هذا المقام ان مفعل الفاعل انما هي مضارعة أى وقتفت  
الى فاعله التي هي الواو وكذا ورد وجب فتح عين مفعل منه كالوثة وردة  
ما في القاموس وغيره من ان الواو الوثة فتح وتكسر فاعرف ذلك (قوله  
بصاغ من الثلاثي مفعل) أى بصاغ من مصدر الفعل الثلاثي موازن  
مفعل أى ان كان متصرفا وقد تلحق مفعلا هاء التأنيث كالوثة (قوله  
ان اعثت لامة مطلقا) أى سواء كسرت عين مضارعة أولا فهو في مقابلة  
التقسيد الملاحق (قوله نحو مرمى ومغزى وموقى) وواو بعد الميم على ما في بعض  
النسخ وهو الذي في خط الشارح كقوله ما في شيخنا وعليه فالاشارة بتعداد الامة  
الى انه لا فرق بين مالا ميماء كرمى ومالا ميماء ولا بين صحيح الفاعل ككشالين  
ومعتهما كقوى وفي اشكك الشخ ومرفى براء بعد الميم وعليه فالاشارة  
بالتعداد الى انه لا فرق بين مالا ميماء أو واو ولا بين ما عين مضارعة مكسورة  
أو منتهمة أو مفتوحة والنسخة الاولى أولى من هذه لعدم الفرق بين هذه  
الثلاثة من قوله مطلقا فظن (قوله ولم تكسر عين مضارعة) بأن ضمت  
وقفت ولهذا مثل بمالين (قوله فان كسرت الخ) منه ما عين مضارعة ياء  
مكسورة في الامل فقال بملت في المصدر وأصله ميت بفتح الياء ميت في الزمان  
والمكان وقيل يخبر بين الفتح والكسر مطلقا وقيل يقتصر على ما سمع فلا يقال  
في معاش معين ولا في محض محاض قال في التسهيل وهو الاولى (قوله وتكسر  
مطلقا) أى سواء أريد المصدر أو الزمان أو المكان (قوله عند غير  
طبي أو ما طي غير ونحو مرمى ما فاعله غير واو ففصلون فيه بين مكسور عن المضارع  
وغيره كحمر (قوله فيما صحت لامة وفاؤه واو) أى ولم تفتح عين مضارعة  
اصالة فان تفتح كجوجل فأكسر العرب بكسر عين مفعل منه مطلقا وبعضهم  
يقضه في المصدر بكسر هاء في غير ما عثت (قوله وموتل الموتل للمبا) (قوله  
وشد من جميع ذلك) أى جميع الاقسام المتقدمة الفاظ معروفة ذكرها  
في التسهيل) مما شذ من مقل اللام في المصدر من عصى وحى أى آف وأوى له أى  
رق وورزاه أى أصابه مصيبة ومجبة وما يؤتمر به بالكسر فقط في الجمع  
وفي المكان ما أوى الابل بكسر الواو فقط كما صرح به في لامة الاضلال وقتل بعضهم  
فيه التفتح على القياس وأما ما أوى غير الابل فالتفتح على القياس ومما شذ من الصحيح  
التي ضمت عين مضارعة في المصدر من رفق وطلع مرفق وطلع بالكسر وفتح الثاني

بصاغ من الثلاثي مفعل تفتح عينه مراد به  
المصدر أو الزمان أو المكان ان اعثت لامة  
مطلقا نحو مرمى ومغزى وموقى او صحت ولم  
تكسر عين مضارعه نحو وقتل ومذهب فان  
كسرت فقط في المراد به المصدر نحو مضرب  
وكسرت في المراد به الزمان أو المكان نحو  
مضرب وتكسر مطلقا عند غير طي فيما صحت  
لامه وفاؤه وان نحو مورد وموتل وموتل  
وشد من جميع ذلك الفاظ معروفة ذكرها  
في التسهيل

الجزءون على القياس وفي المكان من جدد شرق وغرب وبرز ونب وسقط  
 وطلع وظن مسجد قال الله مائتي وهو البت المئتي لقاعدة مسجد فيه أول مسجد  
 قال معويه وأما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير اه ومشرق ومغرب ويجوز  
 ومنبت ومسقا ومطلع ومنطقة بالكسر فقط في الجمع ومما شذ من الصحيح الذي  
 فتح عين مضارعه في المصدر من جمع وسد جمع ومجدة بالكسر وجاء فيها الفتح على  
 القياس وفي المكان من جمع مجمع بالكسر وجاء فيه الفتح على القياس ومما شذ من  
 الصحيح الذي كسرت عين مضارعه في المصدر من جمع وعذرو غفر وعرف مرجع  
 ومعدرة ومضرة ومعرفة بالكسر فقط وفي المكان من زل من زل بالفتح وجاء فيه الكسر  
 على القياس ومما شذ من فعل القاء في المكان من وحل بكسر الحاء المهملة وحل  
 بفتحها ووضع ووضع ووضع ووضع وموغة بالفتح في الثلاثة وجاء فيها الكسر على  
 القياس وجاء بثلاث العين مهك ومهلكة أي مضارة ومقدرة ومأربة أي حابة  
 ومقبرة ومشرقة بالعين المجبة والقاف أي موضع التقود في النقص ومذرة ولم يجر  
 مفعل يضم العين الأمهك ومعون ومكرم ومالك بالهمز أي راحة ويسر قرئ  
 في النواذق فطرة إلى ميسرة انضم والإضافة وقد صاغوا مفعل من الثلاث في القفا  
 أو الأصل لسبب كثرة مسماه أو محلهما مثل السبب الكثرة الوله مجبة مجله أي  
 حب الكثرة الجين عن الحرب وكثرة الجمل ولعل الكثرة ما عذت وسبعة ومضاة  
 ومضاعة أي محل لكثرة الامد والسبع والقاء والاضى وقد أقرت مسجلة مفعل  
 برسالة نين أراد اشباع الكلام فيه فعلية بها (قوله في ذلك) أي في صوغ  
 صيغة منه فعل مصدر واسم زمان واسم مكان ولما كان اسم الإشارة غير موصوف  
 بذلك لا يهمله الرجوع إلى التفصيل المتقدم في مفعل مع أنه ليس بمراد عقبه بقوله  
 نين أراد الخ (قوله كما مر) أي في قوله وعلى بيان المرء عند الحرب  
 وقوله أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلا على ما فيه وقوله أنظوم إن مصابكهم رجلا  
 (قوله ومنه) أي من بناء اسم المفعول وخطبنا زمانه المتصود من الثلاثة فغيرها  
 ومرسها يجهلان الثلاثة كما في البضاوي وإن خسرهما البعض على احتمال  
 الزمان والمكان ويمزق مصدر ومما تو مصبنا اسمان (قائدة) الطراد  
 بناء اسم الآلة على مفعل ومفعلة ومضال بكسر الميم وفتح العين في الثلاثة  
 كجدح لما يجده السويق أي يلك وسكجة ومضاج وشذ غير ذلك كقتل ومسقط  
 ومدح يضم الألف والثالث في الثلاثة وجاء المسقط على القياس أيضا وقد فتح  
 بناء المتخيل كما في القلموس وكشط بثلاث الميم وبوزن كسرو عنق وغفل وجاء محشط

وبعامل غير الثلاثي معاملة الثلاث في ذلك  
 فمن أراد ذلك في منه اسم مفعول وجعله  
 نازما ما يقصد منه المصدر كما مر والزمان  
 أو المكان ومنه بسم الله مجراها ومرساها  
 ومن قناهم كل بمنزلة وقوله الحمد لله معانا  
 ومصعبنا

على القياس قال في الهمع وكلمات الله تأويث النار أي اضرامها وسرادما يسرد  
به أي يقرئ ١ وفي القاموس ان الاواث ككتاب الساروما أعدلتار من خراقة  
ونحوها وان السراد الخرز في الادب كالسرد ١ وهو أيضا ككتاب

• (أنية اسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها) •

إضافة أنية الى اسماء البيان أي أنية هي اسماء القنات الفاعلين واسماء الذوات  
المفعولين وغلب العاقل منها على غيره فجمع بالياء والتون فأندفع ما اعترض به  
وقوله أي باسماء الفاعلين كطاهر القلب واسماء المفعولين كسمود القاعد  
فالضمير راجع الى اسماء الفاعلين والمفعولين هذا هو التبادر من الترجمة لكن  
نفسه كلام التوضيح ونقول المصنف بعد الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع الضمير  
الى اسماء الفاعلين فقط وهو الموافق للمعروف فتأكل (قوله كفاعل صغ اسم فاعل)  
أي صوغا كصغر فاعل في الهيئة أو لا تكون اسم الفاعل كفاعل في الهيئة  
قال في التسهيل وربما استغنى عن فاعل يجعل فموجب فهو محجب وعن مقل  
بفاعل فهو أشع الفلام فهو مانع وتورق الشجر فهو وارق ١ زيادة الامة  
من الماسق (قوله من ذي ثلاثة) أي من مصدر فعل ذي ثلاثة يجري على  
الصميم ولما حكان هذا بطلانه جعل فعل مضوم العين وفعل مكسور والالزم  
فيهم كدة محي اسم فاعلها على فاعل فعل مع انهما ليسا كذلك دفع هذا الابهام  
بقوله وهو قليل الخ (قوله مفتوح العين) أي عن الكلمة واحترزه عن غدى  
كرضى بمعنى قدضى وكلام المصنف وان لم يحتمل لكن يستفاد من التقيد أن من هذه  
المادة فعلا غير مفتوح العين فائدة فحصل الجواب عن اعتراض البعض  
وغيره بأنه لا حاجة اليه على أنه ساقط في بعض النسخ (قوله فقال غذا الماء الخ)  
اعلم أنه وقع هنا اختلاف في النسخ فبعض النسخ هكذا كان كذا الوادى  
بالمجهولين أي سال فهو غاذ وذهب زيد فهو ذاهب وسلم فهو سالم وفره القرس فهو  
قاره أو متعة فهو ضرب فهو ضارب وركب فهو راكب ١ ولا تغلب على هذه  
السمجة فم لو قال أو متعة يا فهو غذا النبي بالين أي رياه فهو غاذ وضرب الخ  
لكان فيه إشارة الى ان قول المصنف كذا مثال صالح للعمل على المتدى والالزم  
فيكون ضمنا من المصنف الى التعميم وبعض النسخ هكذا لازما كذا الوادى  
بمجهولين مفتوح العين بمعنى سال فقال غذا الماء فهو غاذ وذهب زيد الخ  
ويرد على هذه السمجة انه لا حاجة الى قوله مفتوح العين كما مر مع الاعتذار  
عنه ولا الى قوله فقال غذا الماء وبعض النسخ هكذا لازما كذا الوادى

(أنية اسماء الفاعلين والمفعولين)

والصفات المشبهة بها

كفاعل صغ اسم فاعل اذا • من ذي  
ثلاثة يكون لازما (كذا) الوادى  
بمجهولين مفتوح العين بمعنى سال فقال غذا  
الماء فهو غاذ

يجهتين مفتوح العين يعني حال فيقال غداً غداً فهو غداً ومنعاً ياء مجعني ربي  
 فيقال غداً غداً بالفتح فهو غداً وهو قليل الخ ويرد على هذه النسخة ما ورد على  
 النسخة الثالثة وكتب البعض على هذه النسخة فاعتزها بأنه كان الحسن  
 في صوغ التركيب أن يقول كذا يجهتين لازماً مجعني كذا ومعني مجعني كذا ولا يجهتي  
 أن صوغ التركيب يحسن بتقدير كذا يصدقونه ومعني مجعني كذا ولا يجهتي أو  
 قنطن (قوله وفرة) يقال فرة القوس فرة بضم الراء فيها فراهة وفرة وفرة  
 بالتحذف فهو فارة أي شط وخف ورجل فاره أي ساذق وجارية فراهة أي حسنة  
 (قوله وهو) أي صوغ فاعل قبل أي شاذ (قوله أي قياس فعل) أي قياس  
 الوصف من فعل (قوله في الأعراض) جمع عرض والمراد به هنا المعنى العارض  
 للذات الغير الزايع فيها فخرج الألوان والنطق (قوله وانطلق) بكسر الهمزة  
 اللام جمع خلقة والمراد بها الحال الظاهرة في البدن كالعمود والحوار والجهر  
 (قوله وحركة البطن) الواو مجعني أم (قوله شعراً أشرب وطرف) بتثنية التثنية  
 لأنها الشدة لا توصف لا لفعل فرتة وقوله وهو صديان والشر والبطر معناهما الذي  
 لا يحمدا النعمة والصديان العشان والاجهر الذي لا يصر في الشمس وأعاد نحو  
 في قوله وهو صديان وقوله وشعر الاجهر لاختلاف النوع فصديان وعشان  
 محادل على حرارة الباطن وريان محادل على الامتلاء واعترض بأن الراء انتضاء  
 ساجدة الشرب وقد يكون ذلك بدون امتلاء بل قد يحصل من غير تناول شيء أصلاً  
 الا ان قال المراد بالامتلاء حقيقة أوسعها (قوله وعاشد فيه) أي في فعل  
 المكسور العين اللازم مريض وكهل والقياس مريض وكهل لانهما معي الأعراض  
 (قوله أولى) لعدم بصر بالقياس لعدم كثرة فعل وفعل في فعل مضوم العين كثرة  
 تقطع بشاسم ما فيه عنده حال الشاطي وغيره المصنف يرى ان فعل القياس دون فعل  
 (قوله والثهم) هو ذلك الفزاد (قوله والقيل جل) احتراز عن جعل من جعل  
 النعم بالفتح أي أدبه فجعل هو بالنسبة للجهول أي أدب فهو يجول وجعل لأن  
 قيل لانه مجعني مضوم فليس مما نحن فيه حالة الشاطي وأقره غير واحد كالعض  
 ورد على ان كون فعله جل بالضم معلوم من قوله وفعل أولى وفعل فعل حيث  
 فرض الكلام في فعل بالضم ثم الظاهر أن تعقيد الشارح الضم والثهم والظرف  
 يكون فعلها ضمهم وظرف بيان للواقع هذا ويحتمل ان الواو في قوله والقيل الخ  
 استثنائية لاحالة فلا يكون تعقيد ابل مستأنف البيان للواقع لكنه غير محتاج  
 اليه بتقدير (قوله بالفتح) أي فتح الصامع تحتضيف العين وكذا قوله بالضم

وزهب زيد فهو ذاهب وسلم فهو سالم وفرة  
 القوس فهو فارة أو متعدياً نحو ضرب فهو  
 ضارب وركب فهو راكب (وهو قليل في  
 فعلت) بضم العين كطهر فهو طاهر وتم فهو  
 تامع وفرة فهو فارة (و) في (فعل) بكسر ها  
 ناعم وفرة فهو سالم (بل قياسه)  
 (غير معني) نحو سلم فهو سالم (بل قياسه)  
 أي قياس فعل اللازم المكسور العين (فعل)  
 يفتح الظاهر كسر العين في الأعراض (وأفعل)  
 في الألوان والنطق و (فعلان) فيبادل على  
 الامتلاء حرارة الباطن (نحو أشرب) وبشر  
 فخرج (وهو صديان) وريان وعشان  
 (ونحو الاجهر) والاجر وعاشد فيه مريض  
 وكهل (وفعل) يفتح الضاء وسكون العين  
 (أولى وفعل فعله) مضوم العين  
 (كالضم) والثهم (والجبل) والظرف  
 (والفعل) لهذه ضمهم و (جل) وظرف  
 (وأفعل فيه قليل وفعل) بضمين وفعل  
 بالفتح

(قوله وفعل) أى ضم القاء وتشديد العين وقوله وفعل أى ضم القاء وتحقيق  
 العين (قوله كرش) بالطاء المهملة ثم التثنية المجبة أى خشن وعظيمة من التشرع على  
 ترتيب اللفظ (قوله وخطب) بالطاء والقلماء المجبتين على ما ذكره المصريح وجمعه  
 غيره والذي فى القاموس أنه بالطاء المهملة وأن فصله من باب فتح لأن من باب غرق  
 كما هو مقتضى كلام الشارح وعبارته فى مادة خطب بالطاء المجبة والطاء المهملة  
 انطبعة بالضم لأن حكد مشرب جرة فى صفة أو غمرة ترهقها خضرة خطب  
 كرش فهو اخطب ولم أجد مادة خطب بالطاء والقلماء المجبتين لافى القاموس  
 ولا فى الصحاح ولا فى المسباح وقوله الى الكندة أى ما تلال الى الكندة (قوله  
 ونحو غير) بالعين المهملة قالوا (قوله ونحو غير) بالعين المجبة ظالم (قوله  
 ونحو حصرت) به حركات مبنيها المجهول لزوماً ما تقتضيه به فعل المنعوم العين  
 باعتبار أصله ولا يرد أن أصل المبنى للمجهول متعد والمفعول العين الذى الكلام  
 فيه لازم لما تضمنه اسم ان المبنى للمجهول قد يكون جماعاً من اللازم نحو جرت فيعمل  
 هذا منه وانظر ما دلل على أن أصله ضم العين (قوله فهو خشن) بكسرتين  
 وفى القاموس أنه كـ كـ كـ فخل فيه التثنية (قوله جميع هذه الصفات الخ)  
 دفع لما قيل ان المصنف ترجع لاجبة الصفات المشبهة ولم يذكرها وهو معيب  
 ولا يقال انه ذكرها فى الباب الاخر لأن المذكور فيه استكمالها لا انتبهها لكن كان  
 على الشارح أن يترجم هذا التثنية الى آخر الباب لأن ذكره هنا يوجب ان وصف  
 الفاعل من غير الثلاثي الجزود واسم المفعول من الثلاثي أو غيره لا يكونان صفتين  
 مشبهتين مع انهما يكونان صفتين مشبهتين اذا قصدت التثنية دون الحدوث  
 واضفا الى مرفوعها أو نوصها على التشبيه بالمفعول به أو على التميز كوصف  
 الضاعل من الثلاثي الجزود (قوله صفات مشبهة) أى ان قصدت التثنية  
 والذوام وان لم تقف الى مرفوعها ولم تنصبه على التشبيه بالمفعول به أو على التمييز  
 فان قصدت الحدوث كانت أسماء فاعلين ونقل الاسقاطي وغيره انها اذا قصدت  
 النص على الحدوث حولت الى فاعل وفى التصريح عن الساطي وغيره انه اذا  
 اريد حدوث الحسن مثلاً قيل حسن لا حسن وقوله الا اذا أضيف الى مرفوعه أى  
 أو نوصه على ما ذكرنا لا يكون فاعل صفة مشبهة الا اذا قصد به التثنية وأضيف الى  
 مرفوعه أو نوصه على ما ذكرنا والقريرين فاعل وغيره من تلك الصفات ان الاصل  
 فى فاعل قصد الحدوث وقصد التثنية طارئة فلا يعتبر الا مع ما يدل على خروجه  
 عن الاصل واستعماله فى التثنية من الاساقفة أو التثنية المذكورين وأما غير فاعل

وفعل بالضم وفعل بضمين وفعل بكسر الشا  
 أو ضمها وفعل وفعل وفعل بكسر  
 كرش فهو اخطب وخطب فهو اخطب اذا  
 اجترأ الى الكندة ونحوه بل فهو بل وحسن  
 فهو حسن ونحوه بل فهو بل ونحوه بل فهو  
 جماع ونحوه بل فهو بل ونحوه بل فهو  
 عن رأى جماع ما ذكره ونحوه بل فهو  
 يوجب الامور ونحوه بل فهو  
 ونحوه بل فهو ونحوه بل فهو  
 مجرى لئنها ونحوه بل فهو  
 جميع هذه الصفات مشبهة الا اذا  
 كتاب وقام فانه اسم فاعل الا اذا أضيف  
 الى مرفوعه

فخترت في الأصل بين الحدوث والنبوت فاختفى في كونه صفة مشبهة بصد النبوت  
 (قوله اذا دل على النبوت) أي الدوام دون الحدوث وليس المراد بالنبوت  
 مطلق المصنوع لانه لا يخص بالصفة المشبهة (قوله ويسوي الضاعل قد يفتى فعل)  
 يعني يفتح الياء مضارع غنى من يفتح فخر أي استغنى ونسبة الاستغناء الى فعل  
 مجاز كما أشار اليه الشارح بقوله أي قد يستغنى بالنسبة للجهول والمراد أنه قد  
 يستعمل في الوصف من فعل غير فاعل دون فاعل (قوله وزنه) أي موازن  
 المضارع خبرية قدم واسم فاعل مبتدأ مؤخر ومن غير ذي الثلاث أي من مصدر  
 فعل غير ذي الثلاث نعمت لاسم فاعل (قوله مع كسر متلوا الأخير) أي ما يتلو  
 الحرف الأخير والمراد الكسر ولتقديره اكتمل وبختار اسمي فاعل وامامتني بضم  
 التاء اتباعا فشاذاً وشذفغ ما قبل الأثر في الضاغط كاسم الفاعل من أحسن واسم  
 بغير مهمة آخر موحدة أي تكلم بما لا يستعمل فان كان بمعنى تكلم بما يعقل فاسم  
 فاعله مسبب بكسر الهاء على القياس وألقم بالقام والحاء المهملة أي انتقروا وصار  
 متلوا واجزأئت الايل يحسم فراء فهو زفتين مبهمة شتد أي سمعت وشذا أيضاً  
 يحيى اسم فاعل افضل على فاعل ككأورس النجرا إذا اخبرته فوهو وارس  
 وباء مؤروس قليلاً وأعمل البلداً الخط فهو ما حل (قوله وضم ميم زائد) وأما نحو  
 متن بكسر الميم اتباعا فشاذاً (قوله وان نعمت الخ) أي ولتقديره اكتمل وبختار  
 اسمي مفعول وقد يستغنى بمفعول عن مفعول يفتح العين كيزون ومجروح ومن كرم  
 قائم لم يسمع يحزن ولا يحم ولا من كرم مع ان اضلال الثلاثة سمعت ثلاثية ورواية يقال  
 حزنه الله وأحزنه وزكم وأزكه الله وحسن الرجل من الحى واحسنه الله وحسن الشيء  
 وأحسن قدره فالتزامهم في اسم المفعول من الثلاثة زنة مفعول دلل على استغنائهم  
 بمفعول عن مفعول اه دما ميني ومن هذا القبيل مجنون ونهزل وفي موضع  
 آخر من التسهيل انه قد يستغنى بمفعول عن مفعول يفتح العين فبالا ثلاثي لما أيضاً  
 وشبهه الدما ميني بأرقه فهو مرقوق ولم يقولوا مرق قال فان قلت فقد قالوا روق  
 البعد قلت اغما يقولونه بمعنى ما روقا فليس بمعنى أرق اه وقد يجي اسم الفاعل  
 بمعنى اسم المفعول والعكس فهو عينه راضية وبخواته كان وعده مأناً أي مرضية  
 وأتينا وقيل الأول مجاز عطف أي راض من صاحبها والثاني من قولهم أتيت الامرأى  
 فقلته (قوله الا انها غيرت) أي عن صيغة مفعول واسمها يسوع ومفعول  
 ومرموى فنقلت حركة ياء الأول الى الساكن قبلها ثم حذف الواو لالتقاء  
 الساكنين وقلت الضمة كسرة تسلم الياء ونقلت حركة واو الثاني الى الساكن

قلها

وذلك فيما اذا دل على النبوت كما هو الظاهر  
 وشاحط الدار أي بعيداً فهو صفة مشبهة  
 أيضا (ويسوي الضاعل قد يفتى فعل)  
 أي وقد يستغنى عن وزن فاعل من فعل  
 بالفتح بغيره كشيء وأثيب وطيب وخصف  
 (وزنه المضارع اسم فاعل \* من غير ذي  
 الثلاث كالواصل \* مع كسر متلوا الأخير  
 مطلقا \* وضم ميم زائد قد سبغا \* أي  
 يأتي اسم الضاعل من غير الثلاث المبرد على  
 زنة مضارعه بشرط الاتيان بضم مضمومة  
 مكان حرف المضارعة وكسر ما قبل الأخير  
 مطلقاً أي سواء كان مكسوراً في المضارع  
 كطابق ومستفرج أو مفتوحاً ككتمل  
 ومتدحرج (وان قصت منه) أي من هذا  
 (ما كان انكسر \* وهو ما قبل الأخير  
 صواب اسم مفعول كمثل المتظفر \*  
 والمستفرج (وفي اسم مفعول الثلاثي الحردة  
 زنة مفعول كات من قصد) يفسد فانه  
 مقصود وأن من ضرب مضروب ومن من  
 جردوبه ومنه مبيع ومقول ومرى الا انها  
 غيرت

قبلها ثم حذف الواو الثانية للاتقاء الساكنين وقلب واو التثنية لاجتماعها  
ساكنة مع الباء والفتحة كسرة وأدغمت الباء في الياء (قوله مراد الثلاث)  
أى في قوله وفى اسم مفعول الثلاث وكذا قوله فيلزم إذا من ذى ثلاثة يكون وان  
تأدى من التثنية قصد الاول فقط (قوله التصرف) خرج الجاء نحو صى  
وليس ونم ونشر فلا يأتى منه اسم فاعل ولا اسم مفعول (قوله تقلا) أى  
لأناسا وهو مصدر يعنى اسم المفعول حال من ذو (قوله أى عن مفعول) وقد  
يتوب عن مفعول يضم الميم وفتح العين نحو أعل المرض فهو عليل أى عمل وأعادت  
العمل فهو عقد أى عقد كذا في السهل ونشره (قوله ذو فعل) أى  
صاحب هذا الوزن أى موازنه (قوله فى الدلالة لا العمل) قال الدمامسى  
فلا يشال مررت برجل ذبح كبته وقرب ابن مصفور واسم المفعول وما كان  
من الصفات بمناه حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المفعولات حكم الفعل المبني  
للمفعول اه كلام ابن مصفور قطيع يصعب مررت برجل قتل أبوه والمصنف  
موافق على دفعه للضمير لاطلاعه القول بأن تلخيص المقتدر المشتق مقبول للضمير كذا  
يلزم على ما فهمه أبو جيان ومتابعوه وقاتل ان يقول شروط العمل انما هي للعمل  
فى التصوب لا فى المرفوع فيميز عند المصنف ان يعمل فى الضمير والظاهر اه  
وفى الجمع مانعه ولا يعمل كعمل اسم المفعول ما جاء بمناه من فعل وفعل وفعل  
كذبح وقص وقيل فلا يأتى مررت برجل كبل عينه ولا قيل أبوه خلا فلا ين  
مصفور حيث اجتاز ذلك قال أبو جيان ويحتاج فى منع ذلك أو إجازته الى تفصيل صحيح  
عن العرب اه اذا علمت هذين التقنين علمت ان عز والبعض منع العمل فى المرفوع  
الظاهر الى ابن مصفور خطأ بعض نفوذهم من التسهيل (قوله فعل) أى بكسر  
الفاء وسكون العين كذبح وطعن ورعى وطرح يعنى مفعول (قوله وفعل) أى  
بفتح السين كافى الدمامسى كقص يحافونون مضوحتين وصاد مهملة كاضبطه  
شجينا وغيره أى وكعدد ووفهم البعض أن قوله كقص يحافونون مضوحتين وموحدة  
ساحكة وضاد مهملة فقال أى وقص وعد وخبط وهو قمر فخط من عن  
الدمامسى ولان إطلاق المصدر يعنى المفعول مجازا كتر مطرد (قوله وفعل)  
أى يضم الفاء وسكون العين كترقة وكلة ومضغة (قوله لم يرض عليه) فلا  
يقال شرب يعنى مضروب ولا عليه يعنى معلوم (قوله خلا بعضهم) أى  
فى نوع منه وهو ما ليس له قيل يعنى فاعل كإيدل عليه كلامه فى شرح التسهيل  
الذى قله النارج (قوله وجعله بعضهم مقبلا فيما ليس له الخ) أى لانه لا لبس

(تبيين مراد الثلاث التصرف) وانما خلا  
عنه (أى من مفعول ذو فعل) مستويا  
فيه المذكر والمؤنث نحو فتاة وأنتى كبل (هـ)  
أو جريح أو قتل (تبيين مراده آية يتوب  
عنه فى الدلالة على معناه فقط قال فى التسهيل  
ويتوب فى الدلالة لا العمل عن مفعول قتله  
فعل كذبح وفعل كقص وقيل فى النارج  
وكلمة فصل انتهى (خاتمة) قال النارج  
ويجوز مفعول يعنى مفعول كتر فى لسان  
العرب وعلى كثرته لم يرض عليه ما جاء  
وفى التسهيل ليس مقبلا خلافا لبعضهم  
فخص على الخلاف وفى شرحه وجعل بعضهم  
مقبلا فيما ليس له فعل يعنى فاعل

فيه بخلاف ماله فصيل بمعنى فاعل (قوله نحو قد روجم) تخيل للمنى وأما ما ليس له ذلك فمكتوب روجم وقوله لقولهم الخ تطيل لحذوف أى وإنما كان القطان لهما فصيل بمعنى فاعل لقولهم الخ

«الصفة المشبهة باسم الفاعل»

أى المتعدى لواحد كما يعلم مما يأتى (قوله صفة أحسن الخ) تعريف بالخاصة فهو رسم وأورد عاينه صوراً مستعارة الجزئية فى قوله ولا تجر بها الخ وصور ضعفه فإن الصفة المشبهة فى جميع هذه الصور لا يستحسن جزأفعال بها وأوجب بأن المراد استحسان الجزئى نوعاً وان لم يكن بشخصها وأوجب أيضاً عن التالى بأن المراد بالاستحسان خلاف الاستباح ولا استباح فى الضعف وان قول بالحسن بناء على أن المراد بالحسن خلاف التبع والتبع وأما قسم التبع فلا جزئيه ولو لم يقدم على جوابه اه سم وقوله ولو لم أى أن من التبع ما هو يترقى التوضيح ان حكاتب الاب بالجزئى قيع وهو مسمى على جواز الاضافة فى المثال كما يأتى (قوله معنى) أى فى المعنى أو من جهة المعنى لا لفظ لما يأتى فى الشرح (قوله المشبهة اسم الفاعل) نصب اسم على المعنوية وجزءه بالاختلاف (قوله عن اسم الفاعل) اعترض بأن المقصود بالتعريف بغير الصفة المشبهة مما عداها من اسم الفاعل وغيره كما هو شأن سائر التعاريف وأوجب بأن تخصيصه بالذكر لشدة اشتباهها به لا شراً كهما فى كثر من الصيغ والاحوال (قوله وقصد ثبوت معناه) فإن لم يقصد باللازم الثبوت بل الحدوث فليس صفة مشبهة سم (قوله صارتها) قال سم ظاهره انه حذفت يستحسن جزأفعاله ويرد عليه أن صاحب التوضيح صرح بجمع الاضافة فى قولك زيد كاتب الاب والمخلص من ذلك أن يراد بالاستحسان مطلق الجزاء والصفة اه وعندى فى الارباد والجواب تطويل كلاهما فهو عاقرض الشارح الكلام فيه وهو اسم فاعل اللازم لان كتب متعدي وقرض عدم هذا القرض فاعتقد من أن المراد استحسان الجزئى نوعاً بمخلص من ذلك أيضاً قبله (قوله وان كان متعدياً) أى لواحد لما سبق من ان المتعدى لا كترتمتع اضافته الى الفاعل اجاعاً (قوله ان المجهول على منع ذلك فيه) أى وان قصد ثبوته ومن القليل من اياز بشرط تصد الثبوت وامن الملبس بالاضافة الى المقول كالنصف ومنهم من اياز بشرط قصد الثبوت وحذف المقول اقتصاراً وعلى الجواز فهو أيضاً من الصفة المشبهة على ما ذكره شيخنا والبعض وفيه انه لا يلزم من التجوز الاستحسان وحيد لا يخل فى تعريف الصفة الا اذا قالوا بالاستحسان

نحو قد روجم لقولهم قد روجم وادعاهم  
«الصفة المشبهة باسم الفاعل»  
صفة استحسان جزأفعال • معنى بها المشبهة  
اسم الفاعل (أى غير الصفة المشبهة عن اسم  
الفاعل باستحسان جزأفعاله باضافتها اليه  
فان اسم الفاعل لا يستحسن فيه ذلك لانه  
ان كان لازماً وقصد ثبوت معناه صارتها  
وانطلق عليه اسمها وان كان متعدياً فاستحسن  
ان يجره على منع ذلك فيه فلا استحسان



الهم الان براد بالاحسان مطلق الجواز والاحسان في الجملة واسم الفاعل  
 يتخصر بـ فاعله في الجملة أى في بعض الصور وذلك اذا كان لازماً (قوله لانه  
 لانضاف الخ) قضية هذا التوجيه ان التقيد بـ الواقع سم (قوله تبدل  
 على حدث) أى معنى متعلق بالغير (قوله وانها تؤولت) أى بالهاء أى غالباً وقوله  
 وتجميع أى جمع سلامة لمذكر أى غالباً وانما قلنا ذلك لانه لا يقال في نحو أىض  
 أئمة ولا أىضون ولا في نحو غضبان غضبانون كما يقال ضاربة وضاربون مع على  
 أفضل فعلاء وفعلان فعلى عمل سائر الصفات المشبهة (قوله وعاب الشارح  
 التعريف الخ) يعني انه عاب بلزوم الدور وتقرره ان العمل بالصفة المشبهة متوقف  
 على احسان اضافتها الى الفاعل واحسان اضافتها الى الفاعل متوقف على  
 العلم بـ ونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الشارح بما حصله منع وقف  
 الاحتسان على العلم بل انما توقف على التفرق معناها التاب لقاعها بحيث  
 لو حوّل اسنادها عن اسمها الى ضمير الموصوف لا يكون فيه لبس ولا قبح قصص حيث  
 الاضافة (قوله ما صيغ لغير تفضيل الخ) قال ليس تعلقاً بـ ابن هشام فيه  
 نظراً لتقاضيها ان نحو زيد حسن صفة مشبهة والتعلق لا يسمونه بمشبهة الا اذا  
 خفضت أو قُصبت وهذا وارد على حد التناهي أيضاً اه وفيه نظر لقدمهم  
 أحوال الصفة المشبهة رفعها معهم ولها نحو زيد حسن وجهه وهذا يقتضى نفيها  
 صفة مشبهة في هذه الحالة (قوله من فعل لازم) أى من مصدره والتقدير  
 بالزوم مبنى على مذهب الجمهور ومن منع اجراء اسم فاعل المتعدي لو احدث عند  
 قصد ثبوته مجرى حسن الوجه كما مر (قوله دون اخاد متعني الحدوث) أغل  
 شيخنا السيد عن التسهيل وشرحه للدامي انه اذا حدثت الصفة المشبهة  
 في الماضي أو الاستقبال حوّل الى فاعل فتقول في ضعف وشرف وحسن عاف  
 وشارف وحسن أمس أو غدا اه والظاهر أن الامر كذلك اذا حدثت دونها  
 في الحال كما يدل عليه المطلق قول المصريح ما ضه اذا أردت ثبوت الوصف قلت  
 حسن ولا تقول حسن واذا أردت حدوثه قلت حسن ولا تقول حسن قاله  
 الشاطبي وغيره اه ثم راجعت للدامي فقرأته صريحاً بما استظهره (قوله  
 أو ان قوله الخ) بـ كسر لانه معطوف على مقول القول واعتراض بأن  
 الاعراب على الأول كذلك فلا يحطس بجزءه من الاشكال وأجب البعض بأن  
 مرادهم ان كلام التاليف من حيز الاخبار والحكم لا التعريف قال ولا يشافه قوله بعد  
 ذلك عطف عليه تمام التعريف لانه بالنسبة الى الأول لا الى الثاني (قوله وقوله

(تبيينه) هو الأول انما قيد الفاعل بالعلم  
 لانه لا تضاف الصفة اليه الا بعد تحويل  
 الاسناد عنه الى ضمير الموصوف فلهي قاعلاً  
 الامن جهة المعنى الثاني وجه الشبه فيها  
 وبين اسم الفاعل انها تبدل على حدث ومن  
 قام به وانها تؤولت وتبقى وتجميع ولذلك حلت  
 عليه في العمل وعاب الشارح التعريف  
 المذكور بأن احسان الاضافة الى الفاعل  
 لا يصلح تعريفها وتبينها بما عداها لان  
 العلم بموقوف على العلم يكونها صفة مشبهة  
 وعرفها بقوله ما صيغ لغير تفضيل من فعل  
 لازم لقصد نسبة الحدث الى الموصوف به  
 دون اخاد متعني الحدوث وقد يقال ان العلم  
 باحسان الاضافة موقوف على المعنى لا على  
 العلم بـ كما صفت مشبهة فلا دور أو ان قوله  
 المشبهة اسم الفاعل مبتدأ وقوله صفة  
 احسن الى آخره خبر

وصوغها) المتبادر من عبارته ان هذا من تمام الجواب الثاني والظاهر انه لا يتوقف عليه وأن الصف أول خطوان الاستئناف جز (قوله من لازم) أي من مصدر فعل لازم ماضية أو عروضا كما في ربح وزحم وعلم فانه لازمة بالتزويل أو النقل إلى فعل بالضم أعاده سم فقول الشارح وأما ربح وعلم ونحوهما فتصور على السماع لا يثبت الا اذا أريد اللزوم ماضيا فقط (قوله بخلافه) أي اسم الفاعل (قوله الدائم) فيه إشارة إلى ان المراد بالخاص في عبارة المصنف الدائم لا الحال فقط لان الصفة المشبهة للدوام فلا يعترض على المصنف بأنه ترك قيد الدوام وأيضاً هو مأخوذ من قوله كظاهر القلب يجعله قيد القول الخاص والمراد بالدوام الثبوت في الازمنة الثلاثة قال يس قتلان غيره ودلالة الصفة المشبهة على الدوام عقلية لا وضعية لانها لما تبدل على التجدد ثبت الدوام بمقتضى العقل اذا اصر في كمال ثباته واما اه وواقفه قول الداميين قتلان الرضى كان الصفة المشبهة ليست موضوعة للثبوت ليست موضوعة للثبوت في جميع الازمنة فليس معنى حسن في الوضع الاذ وحسن سواء كان في بعض الازمنة أو جميعها ولا دليل في القسط على أحد التدين لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة أولى من بعض كان القسط ظاهراً في الانصاف بالحسن في جميع الازمنة الا أن تقوم قرينة على تخصيص بعضها نحو كون زيد حساناً في اومصير حساناً وهو الآن خط حسن ظهوره في الاستقرار ليس وضعا اه ومنه يؤخذ جل قول الشارح وانها لا تكون الا للحي على حالة الاخلاق هذا عبارة الشارح في شرح قول الناظم وعمل اسم فاعل المعنى الخ تقتضي انها وضعية قدبر (قوله بخلافه) أي اسم الفاعل فانه يكون المعنى المنقطع والمال والمستقبل كهذا ضارب اسم والآن واغدا وقوله كما عرفت أي في باب اعمال اسم الفاعل عند قول المصنف ان كان عن منبه يمز (قوله وهو الغالب) واما قول بعضهم لا تكون الا غير جارية يقيني على ان المراد بالجران اعادة التجدد والحدوث كذا في شرح الجامع لكن الذي في الهمع ان الرغشوى وان الحاجب منعاً وازمة المفارعة وان شواض الكشم ومطعم القلب ومعتدل القامة أمعاء فاعلم قصد بها الثبوت فعولت معاملة الصفة المشبهة لانها صفات مشبهة (قوله في المبنية من التلاقي) خرج المبنية من غيره فانه لازمة الجري على المضارع كما في القسبل (قوله كن الوجه الخ) راجع قوله ودلالة كون فهو يتقبل لتغير الجارية على المضارع وأقوله في المبنية من التلاقي فهو يتقبل لها

وقوله (وصوغها من لازم الحاضر) إلى آخره عطف عليه لتقيم التعريف أي واما تمزيبه الصفة أيضاً عن اسم الفاعل انها لا تصاغ قبلها الا من فعل لازم كظاهر من ظاهر وجعل من جل وحسن من حسن واما وحسن وعلم ونحوها فتصور على السماع بخلافه فانه يصاغ من اللازم كقائمه ومن المتعدي كضارب وانها لا تكون الا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضي المتقطع والمستقبل بخلافه كما عرفت وانها لازمة الجري على المضارع بخلافه بل قد تكون جارية عليه (كظاهر القلب) وضارب البطن ومستقيم الحال ومعتدل القامة وقد لا تكون وهو الغالب في المبنية من التلاقي كحسن الوجه (وجعل الظاهر) بسبب العظام

(قوله وأسود الشعر) التثنية به غير صحيح لأن فعله سود يسود ~~كلم~~ علم  
فأسود ياء على المضارع وأما أسودا المجاسي فالومف منه سود لا أسود حتى  
يصح تصحيح البعض التثنية بأنه تمثيل لفعل الجارية على مضارعها أي وإن كانت مبنية  
من غير التثنية مع أنه يرد ما مر فتربساعن التثنية ونقله هو أيضا وأقره فلا تكن  
من الضالين (قوله وعمل اسم فاعل المدي لها الخ) قال ابن هشام المراد بالعمل  
عمل النصب على طريقة المفعول به وأما عمل الرض أو عمل نصب آخر فلا يتوقف  
على ذلك الحق كما أن اسم الفاعل هكذا قال في النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر  
والحال والتبزيو المشتق والظرفين والمفعول به والمفعول معه والمشبّه بالمفعول به  
وذكر في موضع آخر أنها لا تعمل في المفعول المطلق <sup>١٥</sup> يس والتبزيو الأول  
(قوله ثبت لها) أي صورة فلا يراد أن منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة  
ومنصوب الصفة المشبهة شيبة بالمفعول به (قوله على الحد) أي مكانا  
على الحد فهو حال من ضمير عمل المتصل إلى الظرف يمحذف الاستقراء سم  
(قوله من وجوب الاعتقاد على ما ذكر) ولو قرئت بآل بناء على الأصح من أنها  
مع الصفة المشبهة سوف تعرف وتزول اشتراط الحال أو الاستقبال لأنه لا يبيح  
فيها مع كونها للدوام المتضمن للحال أو الاستقبال ويبقى من الشروط أن لا تنصرف  
فلو صرفت لم تعمل ذلك وهو شين لئلا لا توقف (قوله لأن ذلك من ضرورة  
وضعها) أي فهو لا يشاركها وإنما بعد شرط لما قد يشارك (قوله أجود الخ) أي  
لأن قوله على الحد الذي قد خذ <sup>١٦</sup> أي يجوز التثنية باسم الفاعل وهو المنصوب  
في الكافية (قوله وسبق ما عمل فيه) أي يجوز التثنية باسم الفاعل وهو المنصوب  
على طريقة المفعول به لأنه الذي تشارك فيه الصفة اسم الفاعل أما المرفوع  
والجسر فلا يتقدمان فيها لأن المرفوع فاعل والجسر ومضاف إليه والفاعل  
والمتضاف إليه لا يتقدمان قاله يس (قوله بخلاف اسم الفاعل) أي فاعله يتقدم  
منصوبه قال في الأرتشاف إذا كان بال أو مجسورا بضمزة أو حرف جر غير زائد  
فهو هذا غلام فاعله زيد أو مروت مضاف بزيد إقاف جر يوصف بجزائه نحو ليس  
زيد ضارب عمرا جازا لتقديم فتقول ليس زيد عمرا ضارب ومنه ذلك المرد قاله  
يس (قوله ومن الخ) مراده كما تلي في عبارة بيان شيء يترتب على تخالفه  
الصفة واسم الفعل فيما ذكر أي ومن أجل هذا التضاف مع النصب في نحو زيد  
الضارب لصفة عمل ضارب المذكر في زيد أو تفرغ عن التثنية بلواز تقدم منصوب  
اسم الفعل عليه وإذا صح عمله في زيد أو تفرغ عنه صح أن يضر عمله المحذوف

وأسود الشعر (وعمل اسم فاعل المصنوع)  
واحد (لها) أي ثابت لها (على الحد الذي  
قد خذ) لفي بابه من وجوب الاعتقاد على  
ما ذكر (فيه) ليس كونها بمصنف الحال  
شرطا في عملها لأن ذلك من ضرورة وضعها  
لكونها ومضلل لئلا على التثنية  
والتثنية من ضرورة الحال باعتبار معناها  
أجود من قوله في الكافية  
والاعتقاد واقضاء الحال  
شرطان في تصحيح  
(وسبق ما عمل فيه مجتباه) بخلاف اسم  
الفاعل أيضا ومن ثم صح النصب في نحو  
زيد الضارب واستمع في نحو وجه الاب  
زيد حسنه

لقاعدة ان ما يعمل يضر العامل وامتنع في نحو فوجه الاب زيد حسنه لعدم صحة  
عمل حسن في وجهه لو تفرغ من التعميل لعدم جواز تقدم منصوب الصفة عليها  
واذا لم يصح عمله في وجهه لو تفرغ له لم يصح ان يضر عامله المحذوف لقاعدة ان ما لا  
يعمل لا يضر عامله وليس مراد الناحية بان تقدم منصوب اسم الفاعل دون  
الصفة كما وجهه البعض فقال كان الاولى حذف الضمير المتصل بالوصف ليكون  
أصح في الدلالة (قوله وكونه ذاتية وجب) أي تكون ما تعمل فيه بحق  
الشبه باسم الفاعل فلا يرد أحسن الزيدان وما قيل في العمران لان عملها في هذين  
بما فيها من معنى الفعل وبقي مما يتصلان فيه انه يعمل محذوفا ولهذا يجوز انما  
ضارب زيد وعمران يحذف زيد ونصب عمرو بضمه فاعل أو وصف متون وأما العطف  
على محل المحذوف فمتنع عند من اشتراط وجود الجزر ومنعوا امرت رجل حسن  
الوجه والفعل بجنس الوجه ونصب الفعل ولنه لا تقع اضافته الى مضاف الى ضمير  
الموصوف فهو ميمون رجل قاتل أي ميمون ميمون ميمون ميمون ميمون ميمون ميمون  
منه من فوجهه ومنصوبه كزيد ضارب في الدلالة أنه عموما يتبع عند الجمهور زيد  
حسن في الحرب وجهه وقعت أو نصبته وانما يجوز اتساع معمله بجميع التواضع  
ولا يتبع معمله بالصفة لان معمله لما كان مبنيًا على ما يتقدم أشبه الضمير  
وهو لا ينتهك كذا لما أشبهه حالة الزجاج ومتأخر والمضاربة ورد عليهم على الحديث  
في صفة الرجال أعور عنه البني وأجيب بأن البني خبر المحذوف أو مقصود  
لمحذوف وانما يجوز اتساع مجروره على المحل عند من لا يشترط وجود الجزر ويحتفل  
ان يكون منه وباعل المبل سكاوا الشمس ولا يجوز هو حسن الوجه والبدن بجزر  
الوجه ونصب البدن خلافا لقراءاته اذا حل هو ومعصولة بال فنصب المفعول  
أكثر نحو يا الضارب الرجل واذا حلت الصفة ومعصولة بال بجزر المفعول  
أكثر نحو يا الحسن الوجه كذا في المتن والدمامني عليه (قوله في معمله)  
أي المصوب كما عرفت فوجهه والوجه في مثالي الناحية منصوبان (قوله  
أي متصلا) أي هو أو مكملة كالصفة والوصف له كون شاملا لأقسامه  
الانتمائية وان لم يشغل المفعول الذي هو ضمير بارز متصل كما يأتي عن التسهيل (قوله  
ولا يجب ذلك في مفعول اسم الفاعل) فهو زيد ضارب عمرا (قوله ما عملها  
فيه بحق الشبه) أي وهو المصوب على طريق الفاعل كما تقدم لا المفعول  
ولا المصوب على وجه آخر (قوله ونحوه) أي من الفضائل التي تنصب القاصر  
والمتعدى كالحال والتميز تصريح (قوله من معنى الفعل) هو الحدث

(وكونه ذاتية وجب) أي ويجب  
في معمله ان يكون شيئا أي متصلا بغير  
الموصوف لفظا ونحو حسن وجهه أو معنى  
فوجه حسن الوجه أي منه وقبل ال حذف عن  
المضاف اليه ولا يجب ذلك في مفعول اسم  
الفاعل كما عرفت (نبيهات) ه الأولى قول  
الناظر ان جواز نحو زيد يفرح بمبطل  
لعموم قوله ان المفعول لا يكون الا شيئا  
مؤنرا مر دود لان المراد بالمفعول ما عملها  
فيه بحق الشبه وعملها في الظرف ونحوه  
انما هو لما فيها من معنى الفعل

(قوله ضميرا بارزا متصلا) أي ليس متصلا مستقلا بنفسه اعلم من أن يصل  
بالصفة نحو زيد حسن الوجه جلية أو متصل عنها ضمير آخر نحو قرير خيرا الناس  
ذرية وكرامهموها فان قلت كان معمول الصفة يكون ضميرا بارزا يكون ضميرا  
مستترا نحو زيد حسن فمالوجه الداعي الى تخصيص الضمير بالبارز قل وجهه ان  
المقصود ذكر ما قيل فيه الصفة من حيث هي مفعلة مشبهة وعملها في المسكن من  
حيث هي مفعلة لا يجد كونها مشبهة اه دمايقي (قوله طلقة) هذا هو عمل  
الشاهد لانه اعمل لطلق في الهاء وأما أنت فمبدأ مؤخر وحسن الوجه طلقة خبران  
مقدمان أما جعل البعض أنت فاعل الوصف فلا يمتنى على الصحيح من اشتراط  
اعتماد المبدأ المحككتي بمرغوعه عن الخبر على نفي أو استهزام وأما جعل البعض  
الشاهد في عمل لطلق في أنت فربما بان المعمول الواجب كونه سميما ما عملها فيه يبق  
التشبيه باسم الفاعل وهو المنسوب على طريق المقبول به كما مر وأنت ليس كذلك  
بجفاف الهاء لأن ما أضفت اليه الصفة أنه بعد تقويل اسنادها عنه التصب  
كافي اجمال اسم الفاعل وبأن أنت منفصل لا متصل وطلق الوجه ضد عبوسه  
والسلم بالكسر وفتح الصلح والكلمح من الكلوح وهو التكرثر في عبوس والتكثير  
من التكرثر الرجل اذا عبس فهو تأكيد وقوله في السلم حال من أنت أو من الضمير  
المستتر في الوصف (قوله يتنوع السبي) يظهر لي أخذ من التواحد لا التثنية  
ان مراده بالسبي المنسوب السابق حقيقة أو حكايان كان مرغوعا صالحا للتص  
تشبيها بالمفعول به كما في الشاهد الثاني أو مجرورا صالحا لذلك كافي الاول والثالث  
فاعرفه (قوله أسيلات ايدان) أي طويلا تيدان والتويرات جمع وثيرة بنخ الواو  
وكسر المثناة وهي العينة كافي القلموس أي عينات الارداق والاعجاز فهي  
المراد بما التفت عليه الما زدو قول العيني أي وطبات الارداق والاعجاز لا يناسب  
المقام وإنما كان ما التفت الخ سبيلا لأن الاصل الما زدمن أو ما زدمن الضمير  
العائد الى الموصوف وعائد الموصول الضمير الجبرور بعلى ويحث في الاستشهاد  
بالبت بأنه محتمل أن تكون ما موصوفة بمعنى نبي فيكون من النوع الثاني (قوله  
يشبه) أي الموصول في كون مفعلة جلية كلمة الموصول (قوله جيا) أي كثيرا  
ونوال أي عطاء فاعله وجهه اعد مفعلة نوال والضمير البارز فيها نوال والمستتر  
لا مرأ ولم يبدل من اللبس وأنه بمعنى قصده واستكيا حال من فاعل أمه والازمة  
بفتح الهمزة ورسكون الزاى الثقة وما في العيني مما يمتناق مغلطا غير ظاهر  
(قوله فجنها) أي الساكنين تحت البعير اعرجه عرجا وما جيا أي عطف رأسه

• الثاني ذكر في التسهيل أن معمول الصفة  
المشبهة يكون ضميرا بارزا متصلا بقوله  
حسن الوجه طلقة أنت في السلم  
وفي الحرب كلم مكنه  
فعلم أن مراده بالسبي ما عدا الاجنبي فانها  
لا تعمل فيه • الثالث يتنوع السبي الى اثني  
عشر فوعا فيكون موصولا  
أسيلات ايدان دق في خبرها  
وثيرات ما التفت عليه الما زد  
وموصولا يشبهه كقوله  
ازور امرأ جيا نوال اعنه  
لأن أمته مستكفا أزمة الدهر  
والشاهد في جيا نوال ومضافا الى احدهما  
كقوله

فجنها قبل الاشوا منة  
والذي يكل ما الثالث به الازمة

بالزمان قبل الاخبار أي جهتهم مفعلة بغير الثالث بفرقة بعد اللام ثم مثله أي  
استلقت والتفت والاذنضتين جمع ازا وهذا كناية عن عفتن وضهير الموصوف  
محذوف أي الا زلن أو آل خلف عنه فظهر ما تقدم وقد يصب في الشاهد باحتمال  
ان ما ذكره موصوفة لاموصولة (قوله الى ضهير مضاف) باضافة ضهير الى  
مضاف أي ضهير عاد الى مضاف الخ (قوله جيلة آتته) بغير جيلة مفعلة ثانية  
لامرأة ورفق آتته فاعلا لجيلة ونصبه على التشبيه بالمفعول به وجره باضافة جيلة  
اليه وضهير الموصوف مذكور ومضافان المعنى جيلة آتته وجهه باورثها فطر  
ما في كلام البعض وغيره (قوله ومضافا الى ضهير معمول مفعلة اخرى) فيه ان  
المثال الذي قبله كذلك فعلا اسكتني به الآن يخص هذا يكون معمول المفعلة  
الاخرى غير مضاف (قوله اليفة) بفتح الواو المتحدة وتثنية الضاد المفعلة ورفقة  
الجلد مملكتته والمجرد بكسر الراء البدن اذا تجرد عن ثيابه وقول المعنى بفتح الراء  
غير ظاهر وضهير كنهه للمجرد والكشف ما بين التسمية والرفع الخلف (قوله  
فأرفع بها) اعلم ان اليفة المشبهة الرافعة سبغ المفعول ان صلت بالذكر والمؤنث  
لفظا ومعنى بأن لا يكون وزنها أو معناها عجميا بأحد هما جاز تبعيتها لهما  
في التذكير والتأنيث نحو مرد برجل حسن وجهه وبامرأة حسنة عينها ولما  
يجازيها فمعنى ما نحو مرد برجل حسنة عينه وبامرأة حسن وجهها لاستواء التبع  
اللفظي والمعنوي والابان اختص بأحد هما لفظا ومعنى كما كرو ووثقاوا ولفظا  
فقط كما في أي كبير الالة وعزوا أي كبيرة العبيدة أو معنى فقط كعسى وحاض  
لم تبع الا ما يلائها على التصحيح فلا تقول مرد برجل بامرأة أو كبرائها ولا برجل رقا  
بته وقس لوجود التبع في اللفظ والمعنى أو في أحدهما وإجازة الاختص بحسبها  
في الأقسام الثلاثة لما يلائها أيضا هذا ملخص ما في التسهيل وشرحه للامامي  
(قوله وانصب وجر) أي ما حذف معمولها دلالة الاول وانما جاز في النسب  
والجز اسناد المفعلة المشبهة الى ضهير صاحب مع كونه مستند في المعنى الى سببه  
لكون تلك المفعلة في اللفظ جارية على صاحب خبره أو حالا أو متاوفي المعنى دلالة  
على مفعلة في ذاته سواء كانت هي المفعلة المذكورة أو كافي زيد حسن الوجه فانه  
متصف بالحسن لحسن وجهه أو كانت غير هاتين أو زيد أيضا الامة أي شيخ وكبير  
الاخوان أي متقو بهم فيصن حيث نذا فيجعل مفعلة سببه مفعلة نفسه فيستقر  
ضهير في مفعلة سببه نحو زيد حسن وجهها كما يستقر في مفعلة نفسه نحو زيد حسن  
فخرج السبغ عن ظاهر الصاعلية الى النسب أو الجز لان المفعلة لا ترفع فاعلم

وتجوز أيت وجلاد فمضافان وجر بطنه  
ومعروفان بال نحو حسن الوجه ومجردا نحو  
حسن وجهه ومضافا الى أحدهما نحو حسن  
وجه الاب وحسن وجهه ومضافا الى  
الموصوف نحو حسن وجهه ومضافا الى  
مضاف الى ضهير نحو حسن وجهه  
ومضافا الى ضهير مضاف الى مضاف الى ضهير  
الموصوف نحو مرد برجل حسن وجهه  
جارتها جيلة آتته مفعلة اخرى نحو  
ومضافا الى ضهير معمول مفعلة اخرى نحو  
مرد برجل حسن الوجه وجعل منه قوله  
ذكره في شرح التسهيل وجعل منه قوله  
متبقي القصة البنية التبريد الدال الحليفة كنهه  
وما خلف ان اسى (فأرفع بها) أي بالصفة  
المشبهة (وانصب وجر

ولم يترك مرفوعا على أن يكون بدلا من الضمير لتلاقيهما بالفاعل فإن لم يترك الفاعل  
على صاحب السبب فهو زيد وجهه حسن أو جرت عليه الحكة لم يدل على صفة  
في ذاته فهو زيد آخر فورد له مجزأ استنار ضمير ذي السبب فيها فلا يقال زيد أسود فرس  
غلام الأخ وزيد آخر التوراة لا معنى لذلك إلا أنه صاحب سبب متصف بالوصف  
المذكور ولم يدل مفعله عليه على صفة في ذاته فكيف يضر في مفعله عليه صفة  
نفسه فإن قيل أليس المفعول في ضمير زيد آخر فورد لم يدل على صفة في ذاته وهي كونه  
صاحب نور قلنا كونه صاحبه مفهوم من كون التورس سببا لزيد لا من صفة السبب  
فاله الرضى وصريحه في ما جرى مجرى الصفة المشبهة من اسمي الفاعل والمفعول  
اللازمين ومنه أخذ المفعول في حاشية الكشاف عند قوله تعالى يدع السعوط  
والارض أن الصفة المشبهة لاضافا لمرفوعها لا عند صفة تحملها الضمير صاحبها  
(قوله مع آل) حال من الضمير المرفوع وهو صاحب تنازعه الثلاثة فأغل الآخر  
واضمير فياقبه وسذف الضمير لكونه فعلة وهو إشارة إلى أحد أنواع الشيء الاثنى  
عشر المتقدمة ودخل تحت قوله وما اتصل بها من فاعلة وهي ماعدا ماعدا  
الموصول والموصوف والمجرد سدوا ما يحسن وجهه والخس وجهه فان هذه الثلاثة  
دخلت تحت قوله أو مجردا من آل ولاضافة (قوله ولا تجزئهم الخ) استثناء  
لصور الامتناع (قوله سما) بتلخيص السبع وهو منه وبصفة مقدرة على أنه  
كفى وظاهره على أنه كيد (قوله ومن اضافة لتاليها) أي تالي آل ولو بواسطة  
الاضافة لضمير فيشمل الاضافة لضمير تاليها كافي سم (قوله وما لم يجل) أي  
من آل والاضافة لتاليها فهو الجواز أي جواز الجزم أي علم وذلك ثلاث صور  
تنضم إلى صور الرفع والتبصير تعرف الصفة بأل أو تكبيرها أو صور الجزم تنكسر  
الصفة ففصل ثلاث وستون صورة مفهوم من قوله فافهم بها إلى قوله ومن اضافة  
تاليها وأما قوله وما لم يجل الخ فتشمل الصفة لعل منه (قوله الرفع على  
القاعدة) قد بين كافي من مرتب بامر أنه حسن الوجه لان الصفة لو حملت الضمير  
لوجب تأنيث الوصف بالهاء وقد بين عدمه كافي من مرتب بامر أنه حسنة الوجه لان  
الوجه لو كان فاعلا لوجب تذكير الوصف وقد يجوز الأمران كافي من مرتب  
يرجل حسن الوجه (قوله أو على الابدال من ضمير الصفة) أي ابدال بعض من  
كل معنى حيث يمكن الابدال لا ملائمة فلا بد عليه ما حكم من قولهم مرتب بامر أنه  
حسن الوجه ومرتب بامر أنه قويم الاتق لوجود المنافع من الابدال فمأذ كروهم  
عدم تأنيث الوصف مع وجوبه عند تحمله الوصف الضمير فان قيل على القول بأن

مع آل ودون آل معصوب آل وما اتصل بها  
أي بالصفة المشبهة (مضافا أو مجزأ ولا  
بما مع آل سما) أي اسماء (من آل خلاه ومن  
اضافة لتاليها وما لم يجل فهو الجواز وما  
أي لم يعمل هذه الصفة ثلاث حالات الرفع  
على التساوية حال الفاعل أو على الابدال  
من ضمير مستتر في الصفة

قول المثنى من ضمير الصفة كذا في نسخ  
الحواشي ولكن عبارة الشرح من ضمير  
مستتر في الصفة أم

العامل في المبدل مقدّر يلزم على الصفة التشبيهية محدودة وهو ممنوع واجب بأنه قد  
 يقتصر في التابع ما لا يقتصر في المبتوع فله سم (قوله على التشبيه بالمفعول به)  
 أي بفعل اسم الفاعل تشبيه الصفة بما تقتضيه وخسوا التشبيه بالمفعول به  
 دون غيره من الفاعل لانه الذي يقتضيه بالفاعل بخلاف بقية الفاعل وبما يسمى  
 هذا من المفعول به يسمى التصويب على التوسع يحذف الحاتر منها بالمفعول به  
 أخاذه شارح الجملع (قوله وعلى التميز) كان الاولى وعليه وأعلى التميز ان كان  
 نكرة لم يواز الوجهين فيه حثث (قوله بالاضافة) أي بيبها الماسر (قوله أو معرفة)  
 أي لا اعتبارا بأل (قوله في أحوال السبي المذكورة) أي الاثني عشر (قوله  
 قتال اثنان وسبعون صورة) صوابه اثنان لمساقي في العدد ويضم اليها ثلاث  
 صور سيد كرها الشارح قبل الخاتمة الأولى ان يكون مفعول الصفة ضمرا مجرورا  
 بأثره الصفة المجردة من آل كرت برجل حسن الوجه جميله التلبية أن تفصل  
 الصفة من الضمير وهي مجردة من آل فيقولون شيئا الناس ذرية وكرامهموها  
 الثالثة أن تصل به ولكن تكون الصفة بأل فيقولون الحسن الوجه الجليله  
 ضارت الصور بها وسبعين والصفة اما مفردة أو متناهة أو مجموع جمع سلامة أو  
 تكسير مذكرة أو مؤنثة فاذا ضربت الثاني في خمس وسبعين صارت ستمائة والصفة  
 أيضا اما فرعية أو منصوبة أو مجرورة فاذا ضربت الثلاث في ستمائة صارت  
 ألفا وثمانمائة ومفعول الصفة اما مفرد أو مثنى أو مجموع جمع سلامة أو تكسير مذكرة  
 أو مؤنثة فاذا ضربت الثاني في الالف وثمانمائة صارت أربعة عشر ألفا واربعمائة  
 يسقط منها مائة واربعة واربعون من صور المفعول الضمير لانه وان انقسم الى ضمير  
 افراد وتثنية وجمع لا يكون مجموعا جمع سلامة ولا جمع تكسير فالباقي أربعة عشر  
 ألفا وثمان مائة وستة وخمسون بعضها جاز وبعضها ممنوع فخرج منها المنع على  
 ما تقدم أخاذه في التصريح (قوله ما لم منه الخ) يأتي قبل الخاتمة ان محل  
 الامتناع في الصفة المفردة أما التثنية والمجموعة على حد الثاني فيجوز اضافة امتناع  
 تعرضها بأل الى الخالي وتقدم في طلب الاضافة أيضا (قوله وذلك نفع مورد)  
 لا نهاية الاثني عشر بعد اخراج ما فيه آل والمضاف لتاليها أو الضمير تاليها (قوله  
 وهي الحسن وجه الخ) وجه الامتناع في الاولين ان الواجب في الاضافة المنعوية  
 اضافة النكرة الى المعرفة فلم يجوزوا في الاضافة القطعية التي هي فرعها ان تكون  
 على عكس أصلها فله سم عن الصفوى ومراده الواجب الواجب الاضافي أي  
 بالنسبة الى اضافة المعرفة الى النكرة فلا يضاف ما مر ان من المنصوبة اضافة النكرة

والفتب على التشبيه بالمفعول به ان كان  
 معرفة وعلى التميز ان كان نكرة والنقص  
 بالاضافة والصفة مع كل من الثلاثة اما  
 نكرة أو معرفة وهذه الستة في احوال السبي  
 المذكورة في التبيه الثالث عشر اثنان  
 وسبعون صورة المنع منها ما لم منه اضافة  
 فانه آل الى الخالي منها ومن الاضافة لتاليها  
 أو الضمير تاليها كما صرح بهذا في التمهيد  
 وذلك نفع مورد وهي الحسن وجه الحسن  
 وجه اب



الى التكرار للتخصيص وهذا أولى مما أقوله به البعض ثم قال سم وجهه في الصفة  
عدم الفائدة والاضافة للصفة إنما يجوز إذا تأكدت تحققها وأدفع قبح كالتخصيص  
ولا يتحقق في هذا كرسقوط التنوين بال ولا يرفع قبح لوجود التخصيص مع المفعول  
(قوله الحسن وجهه) ينبغي أن يحمل امتناعه إذا كان الموصوف فيه وفي الامثلة  
الثلاثة بعده غير محلي بال كريد والاضافة امتناع لان الصفة حينئذ مضافة لضاف  
لضمير مافيه آل وكذا في المثال الاخير فحمل امتناعه إذا كان الموصوف غير مضاف  
لاضمة المرأة فله سم (قوله وليس منه) أي من الممتنع (قوله كما أشار إليه بقوله  
وما لم يخل الخ) لوجوب الاشارة بقوله فارفع بها الى قوله ومن اضافة لتأنيدها لكان  
أحسن لعم قوله وما لم يخل الخ من الكلام قبله فموتاً كيد كما مر ولا اختصاص بقوله  
وما لم يخل الخ بالجزء كالتخصيص وقوله وما سوى ذلك عام في الجز والتصب والرفع ضرورة  
مقابله لقوله الممتنع منها ما لم منه الخ الواقع هو وقوله وما سوى ذلك الخ تفصيلاً  
لقوله فقلت اثنان وسبعون صورة الآن يدفع الثاني بأن المراد كما أشار إليه بقوله  
وما لم يخل الخ مع قوله فارفع بها الخ (قوله ولكنه يتقسم) استدراك على قوله وما سوى  
ذلك بخارز دفع به فهم تأوي السور في الجواز (قوله فالتصريح رفع الصفة الخ) أي  
لما فيه من خلط الصفة من ضمير يعود على الموصوف (قوله وذلك ثمان صور) لان  
الجزء من التخصيص مفعولاً كان أو مضافاً فاله المفعول إنما محلي بال أولاً فهذه أربع  
صور تضرب في صورتي الصفة ثمان (قوله لما يرى) أي في الاربع الثانية وقوله من  
أن آل خلف عن التفسير أي كما هو مذهب الكوفي (قوله لقيام السببية في المعنى)  
يعلم منه أن القبح باسقاء السببية في اللفظ (قوله ودليل الجواز) أي من السماع  
(قوله يومه) يضم الموحدة القارس الذي لا يدري من أين يؤق لثقة بأه وبأوه  
متعلقة بمنبت ضم الميم وكسر التون مخففة أي ابتليت شهم بفتح السين المعجمة قوى  
الظبر كحه قلب فاعل شهم مخففة ضم الميم وفتح النون وكسر الجيم مشددة آخره  
ذال معجمة تسمى مجزباً للمود لا ذى كهام أي لا صاحب سيف كهام بفتح الكاف  
أي كليل ضبوأي يعد عن الاصابة (قوله والضعيف نصب الصفة التكرار المعارف  
مطلقاً) أي لما فيه من اجراء وصف القاصر مجزى وصف المتعدي كذا في التصريح  
قال سم ومقتضاه أن الصفة المعركة كذلك الآن يرفع بأن في المعرفة اعتماداً على  
أن وان كانت معرفة على الاصح قلنا الى القول بأنه لموصولة ضمها قوة العمل  
بخلاف المنكرات لكن يتأني هذا فرض الموضع في باب الاضافة ذلك مع تعرف الصفة  
والمفعول اه وقد اعترض الشارح في شرح التوضيح على الموضع بأنه كان الاولى

الحسن وجهه الحسن وجهه أي الحسن  
ما تحت نقاب الحسن كل ما تحت نقاب الحسن  
قوال اعده الحسن ثمان وعشرين بطن به الحسن  
وجه جازيها الجملة أنه وليس منه الحسن  
الوجهة الجميل خالها يحجز خالها الاضافة  
الى ضمير مافيه آل وهو الوجهة ثم هو ضعيف  
لان المبرد يمنع كما عرفت في باب الاضافة  
وما سوى ذلك بخارز كما أشار إليه بقوله  
وما لم يخل الخ الجواز وما هو الجواز وما  
يتقسم الى ثلاثة أقسام جميع وضعيف  
وحسن فالتصريح رفع الصفة معززة كانت  
أو مع آل المبرد من التفسير والمضاف الى  
الجزء منه وذلك ثمان صور هي الحسن  
وجه الحسن وجهه أب حسن وجه  
حسن وجهه أب الحسن الوجه الحسن  
وجه الاب حسن الوجه حسن وجه الاب  
والاربع الاولى أقبح من الثانية لما يرى من  
أن آل خلف عن التفسير وإنما جاز ذلك على  
قصة لقيام السببية في المعنى مقام وجودها  
في اللفظ لان معنى حسن وجهه حسن وجهه  
اوتيه ودليل الجواز قوله  
يومه منبت شهم قلب وخف لا ذى كهام بنو  
هو تليد حسن وجه والجزء هذه الصورة  
يجوز لتأنيدها ان لا فرق والضعيف نصب  
الصفة المنكرة المعارف مطلقاً

التبديل بحسن الوجه قال سم ولما كان الاجراء المذكور دون خلق الصفة من  
ضمير يعود على الموصوف في القبح جعلوا هذا القسم ضعيفا والقي قله قبيحا اه وقد  
أصلنا في باب الاضافة أن بعض ما عبروا عنه هنا بالضعف عبروا عنه هنا بالقبح  
نساء فلا يشافي ما هنا جعلهم مثال الاجراء المذكور قبيحا وقوله مطلقا أي  
سواء كان تعرضها بال أو بالاضافة ودخل تحت ما ذكره عن صور هي الباقية بعد  
أن تستطن أنواع السيئ التكرار الموصوفة والمضاف إليها والمجرد والمضاف إليه  
(قوله ويجزها ايها) قيل وجه الضعف ما فيه من شبه اضافة الشيء الى نفسه  
كما سيذكره الشارح وقيل وجهه أن فيه زيادة ضمير غير محتاج إليه ولهذا استثنى  
المعرف بال والمضاف الى المعرف بها الاء لازادة فيها وهذا التوجيه أولى لانه عليه  
يظهر وجه استثناء الصورتين المذكورتين لا قال بر دعي الوجهين انهما  
موجودان في الصفة المعروفة كالتكرار فهلا قالوا يضاف الجزم لصفة المعرفة بال  
أيضا دون الامتناع لا تقول لما وجد معهما في الصفة المعروفة شيء آخر يقتضي  
امتناع الجزم بينهما متناه فاندفع اعتراض البعض بذلك على التوجيه الاول قاتل  
ودخل تحت هذا استصور هي قيمة الثمن المتقدمة بعد الصورتين التي استثناءها  
(قوله ويجز القرينة الخ) وجه ضعفه ما تقدم من أن المبردينه (قوله وذلك) أي  
الضعف والمذكور من التسبب والجزم (قوله وحسن وجهه) أعاد الواو هنا  
وفي قوله والحسن الوجهة الخ دون غيرها إشارة في المحل الاول الى أن ما بعدها  
أشبه النوع الثاني وفي المحل الثاني الى أن ما بعده لمثال النوع الثالث (قوله  
في الاول والثاني) أي نصب الصفة المتكررة المعرف بال ونصبها المضاف الى المعرف  
بها (قوله وتأخذ بعده الخ) روى تأخذ بالجزم عطف على جواب الشرط والرفع  
استثناء فالنصب بأن مضرة كما سيذكره الشارح في شرح قول الضعف والقيل  
من بعد الجزم الخ والتعريف بعده لمقدح وهو العار بن الحارث الاصغر وذئاب  
الشيء بكسر الذا لوجه عقيب والاشجب المقطوع والسنام الفخ ما ارتفع من ظهر  
البعير والمعنى تمسك بعده بطرف عين قليل الخ في فترة البصر المجهول الذي ذهب  
سنامه لشدة دهره أي تبقى بعده في شدة دمه وماله وفي أشجب الجزم صفة بعين ويجز  
بالكسرة أن أضف الى ما بعده والافاقية تنبيه عن الضكيرة لانه منوع من  
الصرف للصيغة ووزن الفعل والرفع خبرا لمخذوف والنصب محال وروى الظاهر  
بالرفع على القاطعة والجزم على الاضافة والنصب على التشبيه بالفعل به وانما كان  
هذا دليلا لثاني أيضا لأن المضاف الصل بال بمنزلة اذ لا فرق (قوله أنفها) أي

وجزها ايها سوى المعرف بال والمضاف  
الى المعرف بها ويجز القرينة بال المضاف  
الى ضمير المقرون بها وذلك خمس عشرة  
صورة هي حسن الوجه حسن وجه  
الاب حسن وجهه حسن وجهه  
حسن ما تحت قنابه حسن كل ما تحت قنابه  
حسن وجه باريتها جيلة أنه حسن  
حسن وجهه جيل خالها وحسن وجهه حسن  
الوجهة جيل خالها حسن ما تحت قنابه  
وجهه أي حسن ما تحت قنابه حسن كل  
ما تحت قنابه حسن وجهه باريتها جيلة أنه  
حسن الوجهة جيل خالها والحسن الوجهة  
الجيل خالها ويدل للواز في الاول والثاني  
قوله  
وتأخذ بعده ذئاب عين  
أشجب التلوين ليس له سنام

في رواية نصب التلوين  
وفي بقية التصويبات قوله  
أنفها الى من نعاتها  
كقولهم القدرى وادقة سراجها

اذ لا فرق



وفوق اربع الذي هو حكم رفع الحسن وجه الحسن وجه أب لكان أحسن لانه  
 تنبها على ان قوله يهية الخ شاهد الرفع في الصور الثانية كما مر في الشرح وكان  
 الموافق لما مر في الشرح أيضا أن يشهد الى شاهدية صور التبع الضعفة وهو  
 قوله انهما الخ والى شاهد صور الجز الضعفة سوى آخرها وهو قوله أظمت على  
 وبهم ما الخ واعلم أن الشارح أشار على ما في كثير من النسخ العجبة عشر اشارات  
 الى عشرة شواهد كل شاهد حكم موثرين الا الشاهد في الاشارة السابعة فلحكم  
 صورة واحدة لعدم ذكره صورة تناسبا لكن النسخ مختلفة في الرقوم المشارها \*  
 الاشارة الاولى فوق أحسن حكم جز حسن وجه حسن وجه أب الى شاهد جزهما  
 وهو قوله لاحق بطن يقرى معين \* لا خلل الرجوع ولا قرون

ولم أر من تكلم على هذا البيت ونحن تكلم عليه بما تيسر فنقول معنى لاحق  
 بطن شامخ بطن طال في القاموس لاحق كجمع ضمير وهو صفة لقرس فيما يظهر  
 وفيه الشاهد وقوله يقرى يخج الصاف كقوى أى ظهر والباء بمعنى مع وقوله  
 لا خلل الرجع يفتح الخاء المجهية وكسر الطاء وقع الزاء ويكون الجيم أى  
 لا مضطربا لطلو منزله وهو صفة أخرى لقرس المدحج والقرون بالضاف والراء  
 كسبو راء اية التي تعرق سر بعد أو تقع سوا فربطه موقع بده ولاحق ان كان  
 بالجز فلا اشكال وان كان بالرفع اجمع الى قراءة معين بالرفع على انه نعت مقطوع  
 لقوى يلتحق الشطران في الحركة وفي نسخ الاستشهاد أيضا بقوله

ولاسي زى اذا ما تنبساوا الى حاجة يوما مخيبة بزلا الشاهد في سي زى والى  
 بكسر الزاى الهمزة وقوله الى حاجة أى لا اجل حاجة وخيبة منصوب بكسر الواض  
 الميم وفتح الخاء المجهية وتشديد التثنية مضبوحة ومين مهملة أى مذلة صفة  
 في الاصل لم لا غا فاقدم عليه اعرب حالا والقرن بضم الموحدة وسكون الزاى جمع  
 بازل وهو البعر الذي انشق ناه ذكرا كلن أو أتى \* الاشارة الثانية فوق ضعيف  
 حكم نصب حسن الوجه حسن وجه الاب الى شاهد فبهما وهو قوله أجب الظهر  
 الخ على روابه نصب الظهر وقد تقدم هذا هو الموافق لما مر في الشرح من الاقتصار  
 على جعله دليل نصبهما وأما جعله شاهد الهمما في الاحوال الثلاثة كما فعل البعض  
 تعالما يأتي في آخر طريقة معرفة الجدول ووجد في عدة نسخ من رسم صورة ستة  
 فوق أحسن حكم جز حسن الوجه حسن وجه الاب وصورة خمسة فوق ضعيف  
 حكم نصبهما وصورة أربعة فوق قبيح حكم رضعهما ورسم الصور الثلاث فوق اجب  
 الظهر الخ تنبها على ان الشاهد في حكم جواز أحوالهما الثلاث فلا يوافق صنيع

الشارح سابقا . الاشارة الثالثة فوق احسن حكم نصب حسن وجه احسن وجه أب  
الى شاهد نصبها وهو قوله هيفاء مقبلة بحز ام مدبرة . مخمومة جدلت شبا انيا  
أى هى هيفاء أى ضامرة كفى العتيق ومقبلة حال من الضمير فى هيفاء وقول العتيق  
ذوالحال مخدوف أى اذا كانت مقبلة وكان ثمانية تكلف لاحاجة اليه والنجباء  
كبيرة الهجز ومدبرة حال من الضمير فى عجزاء مخمومة أى مخمومة بالخط بكسر الميم  
وسكون الخاء المحجمة وهو ما يوشم به وجدلت بضم الجيم وكسر الال المهملة معى  
للمجيهول من قولهم جارية مجدولة الخلق أى حسنته والشاهد فى شبا انيا من  
الشنب وهو رقة الانسان وصفها . الاشارة الرابعة فوق اتبع حكم رفع حسن وجه  
حسن وجه أب الشاهد رضمها وهو قوله يهمة الخ وقد تقدم . الاشارة الخامسة  
فوق احسن حكم رفع حسن وجهه حسن وجهه أى الى شاهد رضمها وهو قوله  
نمبرنا ناظيل عدا دناه قفلت لها ان الكرام قليل . الاشارة السادسة فوق احسن  
حكم رفع حسن فوال اعده حسن سنان رفع طعن به الى شاهد رضمها وهو قوله  
ازرور امرأ الخ وقد تقدم . الاشارة السابعة فوق ضعيف حكم بيز الحسن الوجبة  
الجل حالها الى شاهد بيز وهو قوله ستنى الفتاة الخ وقد تقدم . الاشارة الثامنة  
فوق احسن حكم نصب الحسن الوجه الحسن وجه الاب الى شاهد نصبها وهو قوله  
نخاقوى شعلية بن سعد . ولا يغزاة الشعر الزقبا . وطيلة وفزارة قبيلتان والشعر  
بضم الشين المحجمة وسكون العين المهمة جمع شعر وهو كثير الشعر وفى نسخ الاستسهاد  
أيضا بقوله لقد علم الايقانا خفية الكرى والشاهد فى نصب الخفية بالايقانا على  
التشبيها لقول به والايقانا جمع يتلأى مستقلا والخفية بضم السين جمع خفا خفية جمع  
خفى وأراد بها اجفان العيون والكبرى التوم . الاشارة التاسعة فوق احسن حكم  
نصب الحسن وجه الحسن وجه أب الى شاهد نصبها وهو الحزن بابا والعقور كذا  
والحزن بفتح الحاء المهمة وسكون الزاى ضد السهل وهو ذم لتقص بأن ياه مغلق  
دون الاضاف وكليه عقور . الاشارة العاشرة فوق احسن حكم رفع الحسن ما نعت  
تقابله الحسن كل ما نعت نقابه الى شاهد رضمها وهو فاقصد زيد العزيز من تصد  
وبرد عليه ان من يحتفل غير الرض الان يقال الظاهر جل الكلام على الاولى حيث  
لا مانع منه فاعرف ذلك فقد أهل ارباب الحواشي ضبط اشارات الجدول وشرح  
شواهد فوق فيه خط كبير (قوله بكاف عرية) أى مجرودة لامعة والتسنيخ  
مختلفة فى مواضع هذه الكاف اختلافا لا فوق معه (قوله بامعا فى ذلك)

وان كان ككثيرا أثرت الى كذا يكلف  
عريسة بامعا فى ذلك بين كل مناسبتين باشارة  
واحدة وهو هذا

(طريقة معرفة هذا الجدول) أن تضع الورقة التي هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون أيات الصفة المعترفة بأل عماليك ثم ترفع بصرك الى أيات الصفة المتكررة فإذا فرغت منها تنظر الى أيات الصفة المعترفة بأل وقد جعل في رأس أيات النوعين خمس بيوت مكتوب في أول بيت منها المستوفي الثاني النسب وفي الثالث الرفع وفي الرابع السبي وفي الخامس الصفة ووصل كل بيت من هذه الأيات بأخر عشر مرابعا فالمرابعات الموصولة بالآخرين منها الصفة ومعمولها السبي المنقسم الى اثني عشر قمعا كما تقدمت والمرابعات الموصولة ببيت الجوز مكتوب فيها حكم المعمول السبي الذي في مرابعه كلها وكذلك في بيت النسب وبيت الرفع فمقابلها منها تمتع وهو تمتع وما فالج جن فهو حسن وهكذا ثم ما يحرس هذه الاحكام اشارة هندية فالتطرف في الشواهد المكتوبة حول الجدول كما وجدت عليه تلك الاشارة فهو شاهد ذلك الحكم وقوله بيا معا بين كل متناهيين الى أي كاجمع بين حسن الوجه وحسن وجه الاب بصورة ستة في الجزو خمسة في التصب وأربعة في الرفع

قد وضعنا في جدولنا بدل الستة (١) وبدل انفسه (٢) وموضع الاربعة فوق قبيل خاليا جعلنا الاربعة فوق اربع الذي كان عليه صورة النهاية في بعض النسخ وذهبنا لواقعه تعداد الاشارات في الخش على ترتيب الاعداد

أى في الدليل بين كل متناهيين أى قسمين متناهيين كحسن الوجه وحسن وجه الاب ولا بد علته انفراد الحسن الوجهة الجلس خالها بالاشارة الى دليل يخصه لان افراد ذلك لعدم ذكره قمعا يناسبه كما ترقتدبر (قوله طريقة معرفة الخ) الظاهر أن هذا ليس من كلام الناصر بل لبعض الطلبة وان الناصر رسم الجدول عقب قوله وهو هذا ورسمه عدم ويسود هذه الزيادة في بعض النسخ وقوله في اخرها وقوله بيا معا الخ (قوله عماليك) أى بحيث تكون تحت أيات الصفة المتكررة (قوله ثم ترفع بصرك الى ايات الصفة المتكررة) أى تكون جوابا على عادة القراءة في الورق مثلامن البداية بالاعلى (قوله في رأس ايات النوعين) أى ايات كل من النوعين الصفة المتكررة والصفة المعترفة بالي والا فالجعمول في رأس ايات مجموعها بيوت عشرة لاختصة (قوله باثني عشر مرابعا) هذا على ما في نسخ وفي أخرى تقليل المرابعات المقابلة لقبير والنسب والرفع في النوعين بحسب اجتماع بعض مود كل من الثلاثة في حكم كاجتماع حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه وحسن وجه أب في احسنة الجزو فوضع حكم الاربعة يتاواحدوا كاجتماع الاولين في ضعف النسب وفي قبيل الرفع فوضع حكمهما يتاواحدوا وقس على ذلك وهو وضع حسن أيضا وأحسن منه تقليلها بحسب الاجتماع في الشاهد ان كان وفي الحكم ان لم يكن والمربع مطع أحاط به اربع خطوط ولذلك سمى مرابعا ويحتمل ان تسميته بذلك لاحتوائه على زوايا اربع قائمة ان استقامت الخطوط الاربعة لتساوي الزوايا حيث ذوا الزوايا المتساوية قوائم وعلى زوايا اربع بعضها وهو ما صغر حاذي بعضها وهو ما كبر متفرج ان لم يستقم جميعها وقول البعض لاحتوائه على زوايا اربع متفرجة ان استقامت الخطوط خطأ فاحش كما لا يخفى على من هادى المام بين الهندسة (قوله بالاخرين) أى البيتين الاخيرين المكتوبين في أحدهما لفظ السبي وفي الآخر لفظ الصفة والضمير فيها يرجع الى قوة جنس بيوت (قوله حكم المعمول السبي) أى حكم جزه وقوله الذي في مرابعه صفة للمعمول السبي والضمير يرجع اليه (قوله فمقابلها منها) الضمير فيها الاحكام السبي أى احكام اعرابه المطلوب والجار والمجرور حال من تمتع والمعنى ان السبي الذي فالج من احكام اعرابه السبي المطلوب من جزو أوصب أو رفع تمتع فهو تمتع الخ (قوله ثم ما يحرس الخ) ان يجمع علمه من قوله مشيرا الى طوطة لما بعده وقوله هذه الاحكام أى بعضها (قوله بصورة ستة في الجزو وخسة في التصب وأربعة في الرفع) هذا على ما في عدة نسخ وهو لا يناسب ما مر في الناصر كما تقدم

(قوله وعليها)

[illegible]

(١) لاحق ملن جری سمین  
لا نطل الرج ولا قرون

(۲) اُجب الطہر لیس نہ نام

(٣) هيئتنا المقبلة بحجز اممديره  
الخطوة جدلت شنباء انايا

(٤) يهامة منيت شهم قلب

(٥) تعبرنا انا قليل عبيدنا  
فقط لها ان الكرام قليل

(۶) ازورامیہ ۱۰ جانوال اعدہ

(v) سبقي الفتاة البضة

(٨) فاقوى بطلبه بن سعد

(٩) الحزن بابا والعقور كلبا

(١٠)  
لَا تَسْتَعِزُّ بِالْعِزِّ مِنْ قَبْلِهِ

(قوله وعلمناه به جز بالاضافة ان باشرته وخلصت من آل) يجوز في التسهيل وقاما  
 لكساي مع الباشرة والخلص من آل ان تعمل الصفة في الضمير التسهيل على  
 التشبيه بالمفعول به فلي هذا الجز غالب لا لازم كما قاله اليرماقي قال ويظهر  
 الفرق بين قصد الاضافة وعدم قصدها في مثل مررت برجل أجبر الوجه لا صفره  
 بكسر الراء عند قصد الاضافة وقصدا عند عدم قصدها (قوله وأنضرهموها)  
 من النضرة وهي الوضاعة والبهجة وفيه ان ما ذكره صفة تفضيل لاصفة مشبهة  
 فكان ينبغي ان يقول كضره قرش نجباء الناس ذرية وكرامهموها (قوله الجبله)  
 ككون الضمير في محل نصب مدح ميموه ومذهب الفراء انه في محل جز فانه  
 السيوطي أي لانه يجوز اضافة الصفة المحلاة بالآل الى كل معرفة (قوله مطلقا)  
 أي سواء كانت الصفة بالآل ولا وسواء كان المضاف اليه خاليا من آل ومن الاضافة  
 لتاليها ولغير تاليها أولا وذلك لحصول فائدة الاضافة من التخصيف يجذف النون  
 (قوله فرائضة الملم) بفتح القاء (قوله أي من تضمين الجملد الخ) بيان لقوله  
 كانت غزال الخ (قوله واعطاه حكم الصفة المشبهة) أي من رفع السي  
 ونصبه وجزه وجعله أبوجان سمايا (قوله والمهر المقدي) بفتح القاء  
 والذال المهملة المتقدمة أي القوى الجري لايت أي وجعت وأنت غزال الاهداب  
 أي مثقب الململم وقم الاستة

• (التجيب) •

اعلم انه لا يتجيب من صفاته تعالى قاسما فلا يقال ما علم الله لانها لا تقبل الزيادة  
 وشذوق العرب ما اعظم الله وما اقدره وما اجله فقله الشيخ يحيى عن ابن عقيل  
 والسيوطي عن أبي حنيفة ثم قال السيوطي والختار وقاما للسبكي وجاعة  
 كائن السراج وابن الانباري والصيرى جوازه ومعنى ما اعظم الله انه تعالى  
 في غاية النظمه وان عظمتها بما تحاذقها العقول والقصد التناء عليه ذلك اه  
 باختصار وسأق عن الرضي ما يزيد الخوازم ثم رأيت ابن حجر الهيتمي بعد ان نقل  
 في كتابه الاعلام اقتداء السبكي بالجوهر في كلام ابن الانباري ولم يصبه اعتراض  
 الكوفيون على البصريين في قولهم ان ما فاعله فعل بأنه يلزمهم ان يكون معنى  
 ما اعظم الله شئ اعظمه والله تعالى عظيم لا يجعل لاجل تأجوا بيان معنى ما اعظم  
 الله شئ وصفه بالنظمه كما تقول عظام عظمتها والشئ امان من ينظمه من عباده  
 او ما يدل على عظمتها من مصنوعاته أو ذاته تعالى أي انه اعظم لقائه لا شئ يجعله

(تنبهان) • الأول تقدم ان معمول الصفة  
 يكون ضميرا وعلمناه به جز بالاضافة ان  
 باشرته وخلصت من آل نحو مررت برجل حسن  
 الوجه جبله ونصب ان فصلت او قرنت بال  
 الأول نحو هم احسن وجوها وأنضرهموها  
 والثاني نحو الحسن الوجه الجبله • الثاني  
 انما تأتي مسائل امتناع الاضافة مع الصفة  
 المفردة كما رأيت فان كانت الصفة مشتقة  
 او مجموعة على حد المتني جازت اضافة مطلقا  
 كما سبق في باب الاضافة اه (خاتمة)  
 قال في الكافية

وضن الجملد معنى الوصف  
 واستعمل استعماله بضعف  
 كانت غزال الاهداب وكذا  
 فرائضة الملم فرائض المأخذ  
 أي من تضمين الجملد معنى المشتق واعطاه  
 حكم الصفة المشبهة قوله  
 فرائضة الملم فرعون العذاب وان  
 فرائضة نداء فكذلك دونه كلب

وقوله  
 فلولا الله والمهر المقدي  
 لايت وأنت غزال الاهداب  
 ضمن فرائضة الملم معنى طائش وفرعون معنى  
 اليم وغزال معنى مثقب فأمرت بمجرها  
 في الاضافة الى ما هو فاعل في المعنى ولو وضع  
 بها وانصب جاز واقه اعلم  
 • (التجيب) •



عظما وقبل هو أشبار بأنه في غاية العظمة اه ثم ذكر ابن جرير أنه على القول الأول  
 بأوجهه الثلاثة باق على حقيقته من التعجب وعلى الثاني مجازي في الأخبار اه  
 ويصعقني في وجود شرط قبول الزيادة هنا أن مطلق العلم ومطلق القدرة ومطلق  
 العظمة مثلا مما قبل الزيادة وإن لم يقبلها خصوص علمه تعالى وقدرته وعظمته  
 قائم ولا يجوز على الله تعالى لأنه إنما يكون عند خفاء السبب وهو تعالى لا يخفى  
 عليه خافية وأما التعجب الوارد في القرآن من جهته تعالى فلي لسان خلقه فهو  
 غا أصبرهم على النار فأداه الله ماسني وغيره (قوله تعجبا) أي لاجل التعجب  
 أو متعجبا أو في وقت التعجب (قوله أي يدل على التعجب الخ) لم يصل المتن جميع  
 ذلك حتى يكون تفسير المكان الظاهر أي تعجب بصيقتين موزيلهما في كسب  
 النسخة وقد يتعجب بغيرهما فهو كيف تكفرون الخ (قوله وهو استعظام) وعزفه  
 الدامسي بأنه انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر مجهل سببه ومن ثم قيل  
 إذا ظهر السبب بطل العجب (قوله فعل فاعل) يعني مضمون موصوفان لم يكن  
 فيه اختيار فدخل نحو ما أحسن زيد فادفع اعتراض البعض كغيره (قوله  
 ظاهرا الزية) أي بسبب زيادة فيه حتى سبها لا تعجب عمالا زيادة فيه ولا مما ظهر  
 سببه (قوله فهو كيف تكفرون بالله) أي أتعجب من كفركم بالله فاستعملت  
 كف في التعجب مجازا عما وضعت له من الاستفهام عن الاحوال وكذا  
 استعمال سبحانه الله وقدره فارسا وقه أنت وما أنت جارة في التعجب فانه  
 مجاز عن الاخبار بالتمتع ويكون قدره منسوبا لله ويكون المخاطب منسوبا لله وعن  
 الاستفهام عن جوارها ان كانت ما استفهامية وعن نفي جوارها ان كانت  
 نافية أي لست جارة بل أعظم (قوله سبحانه الله الخ) قال البعض أكثر هل  
 التعجب منه مضمون الجملة بعده أو حال المخاطب اه والأظهر أنه حال المخاطب  
 التوهم بخاسة المؤمن اذ عدم نجاسة غير شقي السبب ثم رأيت في شروح البصري  
 التصريح به (قوله وقه أنت) أي في جميع الكالات كإيدل عليه حذف جهة  
 التعجب فهو الخ من نحو قوله ذلك فارسا (قوله يا جارا ما أنت جارة) شرط من  
 مجز والكليل المرفل فغاره بالوقف على ما التأتيت وإن كان منصوبا على التفسير  
 أو الحال ان كانت ما استفهامية أو انطرية ان كانت نافية مجازية ومرغوعان  
 كانت نافية تنجية ويارتا منصوب لأنه مضاف الى الالف المنقلبة عن يا المتكلم  
 (قوله واه) اسم فعل بمعنى أعجب (قوله لا طرادها) أي كفرة استعمالها  
 فيه لوضعها بخلاف ما مر كذا قالوا وأورد عليه البعض أنه غير ظاهر

(يا فعل أنطق بعد ما تعجبا) أو حتى يا فعل قبل  
 مجزوريا) أي يدل على التعجب وهو استعظام  
 فعل فاعل ظاهرا الزية بالظان كثيرة فهو كيف  
 تكفرون بالله وكنت أمونا فافحاكم سبحانه  
 الله المؤمن لا يتيسر لله دره فارسا قه أنت  
 يا جارا ما أنت جارة وقوله  
 واه إلى ثم واه واه والمترتبة في كسب  
 العربية صيغتان ما تعجبه وأصل به  
 لا طرادها فيه

في واهة. ولقد رده بأن وضع واحا فقط الفعل الدال على التجب لا التجب بما عصى  
 الرجح من ان سميات اسماء الاضال اقضاء الاضال (قوله ضمير يعود عليها)  
 أي والنهي لا يعود الا على الاسم (قوله على انها مستدا) أي واجب التقديم لها  
 في كلام جرى مجرى المثل فلمن طريقة واحدة دما سمي (قوله تكررة تامة) أي  
 غير موصوفة بالجله بعد هلو ذلك لأن التجب انما يكون فيما خفي سببه فبنا سببه  
 التكرير (قوله لتفخنها معنى التجب) أي المناسبة قصد الايجام لا قضاء التجب  
 خفا السبب والايهام سلبا لثقا والمراد بتفخنها معنى التجب ان لها دخلا  
 في افادته فلا ينافي أن الموضع للتجب بالجله بقاها وقيل المسوخ تقدير التخصيص  
 والمعنى شيء عظيم (قوله وما بعد هاجر) لكن ليس المقصود بالتركيب في هذه  
 الحالة الاخبار بل انشاء التجب وكذا يقال فيما يأتي قال الرضي معنى ما أحسن  
 زيدا في الاصل شيء من الاشياء جعل زيدا احسن ثم نقل الى انشاء وانما عنه معنى  
 الجعل فجاء استعماله في التجبين شيء يستعمل كونه يجعل لاجل غير ما أقدراته  
 وما اعلم (قوله على استهامة) أي مشوبة بتجب كاذ كماله الصنف في شرح  
 التسهيل وقال الله ماسمي استهامة أي في الاصل ثم نقل الى انشاء التجب قال  
 وهذا القول أقوى من جهة المعنى لأن شأن المجهول كسبب الحسن ان يستقيم  
 عنه وقد يستفاد من الاستهامة معنى التجب فهو مالى لا يرى الهدد اه  
 وما بعده نحو الخبر (قوله عن الكوفيين) قال في التصريح وهو موافق لقولهم  
 يا سمية افضل بفتح العين فان الاستهامة المشوبة بالتجب لا يلزم الا الاحاء فهو  
 ما حملت البين (قوله على معرفة ناطقة) لاجتماعها في افهام المراد الى  
 السلطة (قوله أي شيء عظيم) ليس ذكر شيء ضروريا (قوله لزمه مع يا المتكلم  
 فون الوفاية) قال المصنف قلنا من المستفاد لزمه على ذلك عليكي ورويدني  
 لانه قال عليكي ورويدني فلا يلزم من فون الوفاية بخلاف ما افترى اه قال البعض  
 وقد يقال هو ظاهر في الثاني لا الاكمل لأن عليكي بمعنى الزمي وعليكي بمعنى  
 استمكتي كاذ كروه فهو تركب آخر اه ولقد دفعه بأن مراد المجيب ان عليك  
 حالة يستغنى فيها مع يا المتكلم عن التون بخلاف فعل التجب فانه ليس له حالة  
 يستغنى فيها مع يا المتكلم عن التون مع ان المعروف ان عليك مطلقا بمعنى الزم الا انه  
 قد ضمن معنى استمكتي فتعدي باليه (قوله وما بعده مفعول به) لهذا  
 المفعول احكام تألف فيها أصل التضايف منها لا يحدف الادلل ولا يتقدم على  
 بما له ولا يحال بينهما الا بالتعرف على الجميع ولا يكون الامرقة أو تكررة محضة كما

فانما الصيغة الاولى لما فيها اسم اجتماع  
 لأن في افضل ضميرا يعود عليها وأجمعوا  
 على انها مستدا لأنها مجزأة للاستناد اليها  
 ثم اختلفوا فقال سيوري على فحكمة تامة  
 بمعنى شيء والتدريج التفخنها معنى التجب  
 وما بعده خبر فوضعه ورفع وقال القراء ابن  
 دوستوي على استهامة وقوله في شرح  
 التسهيل عن الكوفيين وقال الاخفش هي  
 معرفة ناطقة بمعنى الذي وما بعده هامة فلا  
 موضع له أو تكررة ناطقة وما بعده هامة وجواب أي  
 وضع وعلى هذين فالخبر محذوف وجواب أي  
 شيء عظيم واختلفوا في افضل فقال البصريون  
 والكسائي فضل للزوم مع يا المتكلم فون  
 الوفاية فهو ما افترى الى رجحة انه فتختمه  
 بيا كالتفصيص في نه ضرب عمر وما بعده  
 مفعول به

سيدك الشارح هذا المحكم والمختار القيمة (قوله بجمته صغرا) أجاب  
 البصريون بأنه شاذ (قوله شدة) من شدة التي بالسين المجهلة والادل المهمة  
 أي قوي وبلغ قرأه واستحق عن اته وتسامفة ثانية لفزنا ونغام البيت  
 من هزلي تكن الشال والمعر والخال يضادجة فأقبح كلام مخففة خبر الدر  
 البري الواحدة ضالة والسعر يفتح السين المهمة وتضم الميم شعر الطبع بجمته  
 كما في كتب اللغة لا بالعين كما حذره البعض الواحدة حمرة ويجمع أيضا على حمرات  
 (قوله ففتحه اعراب) نقل عن بعض الكوفيين ان فتحه بياحية لفتحته التيج  
 الذي هو معنى حقه ان يؤذي بالحرف ورويان المؤذي ليعني التيج الجله تعلمها  
 لا افضل وجنبه فقول الشارح بفتح الصكوفين أي غالب بفتحهم (قوله وذلك)  
 أي كون فتحه فتحة اعراب مع كونه خبرا (قوله تقتضي عندهم نصبه) فاصل  
 التنب عندهم المتألفة (قوله وأحسن انما هو الخ) بيان للمتألفة هنا وفيه تنبيه  
 على ان مخالفة الخبر للبتدا كونه ليس ومفالا للبتدا في المعنى كما في زيد عندك  
 وما أحسن زيد اومعة تنه التنب عندهم في يجوز زيد أفضل أو أوفرها في التصريح  
 بأن يكون الخبر بحيث لا يعمل على البتدا لا حقيقة ولا جكا (قوله ومقدريد  
 لا فيصيرها) فيه إشارة إلى ان معنى أحسن عندهم فأقبح في الحسن لا يصير زيد أحسن  
 كما هو على مذهب البصريين اذ التصير صفة لتعيرها لا يزيد قاتل (قوله مثبه  
 بالفعول به) لوقوعه بعد ما يشبه الفعل في الصورة (قوله على غلبة الفعل) أي  
 فيها غلبة الربط وانما اجمعا على غلبة الفعل لأن صيته لا تكون إلا للفعل وأما  
 اصبح فتبادر ظاهرا المصريح (قوله فلفظه لفظ الامر) على هذا هو مبنى على  
 الصكون وأحذف حرف العلة كاللام ظهر الصورة أو على فتحة مقدرة مع  
 من ظهورها بجمته على صورة الامر نظر المعنى (قوله ومعناه الخبر) أي في الاصل  
 والافانجيه بتألفها من الالف والياء والتجيب أو مراده بالخبر مقابل الطلب فيشغل  
 الانشاء غير الطلب (قوله وهو في الاصل ماض الخ) فاصل أحسن زيد أحسن  
 زيد أي صار ذاك أحسن فهزمه للصيغة (قوله ثم غربت السبعة) أي عند نظرها  
 إلى انشاء التيج لوافق اللفظ في التغيير تغيير المعنى من الاخبار إلى الانشاء هذا  
 ما ظهر في (قوله وانما تحذف مع وأن) الذي في التصريح تحذف مع  
 في الحواشي انها انما تحذف مع ان الحقيقة وان حذفها مع ان المستدرة تمتع  
 لعدم السماع ثم قال فهذا الحكم اختص به أن عن أن وتطيره عسى أن يترجم زيد فلا  
 يقال عسى انه يترجم (قوله والياء التعديعية) أي توضع مجزوها نصب على

وقال بفتح الصكوفين ادم بجمته  
 صغرا في قوله يا اما ابلغ غزلا فاشد لنا  
 فتحة اعراب كالتحفة في زيد عندك وذلك  
 لأن مخالفة الخبر للبتدا تقتضي عندهم  
 نصبه وأحسن انما هو الخ  
 لا فيصيرها ما زيد عندهم مثبه بالفعول به  
 وأما السبعة الثانية فأجمعا على غلبة الفعل  
 ثم اختلفوا فقال البصريون فلفظه لفظ  
 الامر ومعناه الخبر وهو في الاصل كذا كالتحفة  
 على صيغة افعل بمعنى صار ذاك  
 البعد اذ صار ذاك غربت السبعة فتخرج  
 اسناد صيغة الامر إلى الاسم الظاهر فزيدت  
 الياء في الضاعل ليعبر على صورة المفعول به  
 كما هو زيد وذلك التزم بخلافه في نحو  
 سكن بالفتح شهدا فيموزر كما كقوله  
 سكن في التيب والاسلام المرناها وانما  
 تحذف مع أن وأن كقوله  
 وأحب الناس ان يكون المقدما  
 لا طراد حذف الجار معها كما عرف وقال  
 القراء والزجاج والزمخشري واما كيسان  
 وترفع لفظه ومعناه الامر وفيه ضمير  
 والياء التعديعية

المفعولية قال المحقق ولو اضطررنا إلى حذفها مع غير أن بعد أن فعل زعمه أن رفع  
 على قول البصريين وأن نصب على قول القراء من هذا الظاهر ثمرة الخلاف اه  
 دما سفي هذا وفي الهمع أن الهمزة على قول القراء من واقعته للثقل كهي في ما  
 أفضل والباقى زائدة وكذا قال الهمسقي الهمزة على هذا القول للتعدي والباقي زائدة  
 ثم قال ويحصل أن تكون الهمزة على الهمزة للتعدي والباقي للتعدي ولا زائدة وأصل اكرم  
 يزيد اكرم زيد أي صاير اكرم ثم غير الماضي بالاصري وبالباقي المعدية التي تصير  
 الفاعل مفعولا وقيل اكرم زيد فصار الماضي اجل زيد صاير اكرم اه ملخصا  
 وبه يعلم تصحيح الشارح وصريح كلام الدما سفي أن المراد بالتعدي التعدي الخاصة  
 التي تعاقب فيها الباء الهمزة ومقتضى قول المفتي غالباً معدية مثلها في امر يزيد  
 أن المراد بالتعدي التعدي العامة وأن الباء الاللاساق (قوله التميمي للسنن)  
 أي المفهوم من احسن والتقدير احسن يا حسن يزيد أي دمه والزعم اه تصحيح  
 ولذلك لم التميمي صورة واحدة برده أنه قال احسن يزيد يا عمر واذا لم يتخاطب  
 شيان في حالة واحدة اه دما سفي (قوله المتناط) نعمي احسن يزيد اجل  
 يا مخاطب زيد احسن أي حقه يا حسن كيف شئت اه دما سفي (قوله وانما التزم  
 الخ) جواب سؤال وارد على من قال التميمي المتناط (قوله للمعترف) أي  
 من اه مفعول به أو مشبه بالمفعول به (قوله كما وفي الخ) تمثيل لقوله بأفعل  
 انطلق الخ على القلب والتشتر المرب (قوله لتصل به التساندة) أي المطلوبة وهي  
 التجيب من حال شخص مخصوص بخلاف فهو ضرب رجلان المقصود الاختيار  
 بوقوع الضرب على شخص ما (قوله وحذف مانه) أي من خاله والسين والياء  
 في استيع زائدان أو للصورة وشرط في التصريح لحذف التجيب منه منصوبا كان  
 أو مجرورا ولا وجه لاقصاار البعض في نقل هذا الشرط عن التصريح على المجرور  
 أن يكون ضمير افعال البعض فلا يجوز الحذف في نحو ما احسن زيد لعدم الدليل عند  
 الحذف ولا في نحو زيد احسن زيد لأن الظاهر في موضع التميمي في نحو ذلك لكنه  
 تنوعت بالحذف اه وعلى قساي ذلك لا يجوز الحذف في نحو ما احسن زيد و زيد  
 ما احسن زيد لا يقال التجيب أخذ من التعليل جواز الحذف في نحو ما احسن زيد  
 واحسن يزيد اذا كان ثم دليل كالأول في ذلك في مقام التاء على زيد لا نافع كون  
 المحذوف في ذلك اسما ظاهرا ونحكم بأنه ضمير يرجع إلى المفتي عليه في المقام فتضمن  
 (قوله معناه ينفع) أو رد عليه سم انه قد قيد بأنه لا يكتفى بملق التميم بل لابد من  
 الوضوح الذي هو قد رزق على مجزء التميم مع أن الظاهر الذي يدل عليه كلام

ثم قال ابن كيسان التميمي الحسن وقال غيره  
 للمتناط وانما التزم أفراد لانه كلام جرى  
 مجرى المثل (وتلو أن فعل انصبه) أي حقا  
 لما عرفت (كناه أو في خلتنا وأصدقهما)  
 (نفيه) شرط للتصويب بعد أفضل والمجرور  
 بعد أفضل أن يكون مختصا لتصل به التساندة  
 كما ارشده إليه تنبيهه فلا يجوز ما احسن ويدا  
 ولا احسن رجل اتبعي (وحذف مانه  
 فحسب استقيم) منصوبا كان أو مجرورا  
 (أن كان عند الحذف معناه ينفع) أي ينفع

قالوا لكونه  
 جرى الله عنا والجزء بفضله  
 وبعده خيرا ما اعطف واكرما  
 والثاني وشرطه أن يكون أفعل معطوفا  
 على آخره كد معه مثل ذلك المحذوف  
 ذكره في شرح الكافية نحو ما سمعهم وأبصر  
 أي هم

الوضع الاكفاء جلق القوم وفي تعبيره جذا اشارة الى الجواب جعل الموضع  
على الاتهام (قوله فتشاذ) الاوجه عدى انه ليس بشاذ وانه لا يشرط هذا  
الشرط بل المدار على وجود دليل المذوق (قوله لان لزومه للبراز) ولما  
لم يلزم القاعل في نحو كنى زيد الجزاء منع حذفه وان كان في حكم الضمة بالقسبة  
للتأنيث اذ لا يقال كفت بهند (قوله لزوم ابراره حينئذ) أي حين استمر  
في الفعل واجيب بأن عدم ابراره لاحاقه بغير افضل في نحو ما احسن زيد انكالم  
يجمع الضمير في احسن لم يجمع في احسن به جوامع اخلاق النطق في المعنى أول كونه  
في تركيب جرى مجرى المثل الذي لا يغير (قوله كامن اكرم بنا) قد يقال  
لامانع من ان يلزم التصاريح امتناع الاستتار في نحو هذا ويخص الاستتار بغيره عما  
يصح استتاره أخاه سم (قوله وفي كلا القطعين) متعلق بزم وكذا قد مالاه  
نصب على الظرفية أي في الزمن القديم وكذا يحكم والباق في محكم سبية وأواد  
بالحكم كون الجي على طريقة واحدة اذ دل على المراد قوله ليكون الخ بدل أويان  
من قوله يحكم حقا أو تمنعها معنى التعجب كما قاله سم (قوله منع تصرف) اعلم  
ان عدم تصرف الفعل انا بغير وجهه عن طريقة الانفصال من الدلالة على الحدث  
والزمان كزم وشر أو بالاستثناء عن تصرفه بتصرف غيره وان دل على ما ذكر  
كعدم وجوده وقامه استغنى عن ما ضمه بما مضى ترك وعدم تصرف فعل التعجب  
لكلا الامرين (قوله ليكون بحيث) أي كلا القطعين وأورد الضمير فخر اللفظ  
كلا (قوله ادل على ما راد به) أي من التعجب وانما كان بحيث على طريقة  
واحدة اذ لا تصرف فيه وقوله من حاله الى حاله بما يشعر زوال المعنى الاول  
(قوله من ذي ثلاث) أي من مصدر فعل ذي ثلاث (قوله صرفا) أي تصرفا  
تأنيلا التبادر عند الاطلاق فخرج ما لا تصرف له أمهلا كنتم وشر وعصى وليس  
وماه تصرف ناقص كعدمه وبذر (قوله قابل فضل) أي زيادة وقوله ثم أي  
يكتفي بمرغوعه (قوله مضاهي اشبال) أي في الوزن وكون مؤنثه على فعلاء  
(قوله أي لا يني الخ) اخذ المصنف من قيد الاستتار أعني قوله من ذي ثلاث الخ  
(قوله ان يكون فعلا) أخذهم كون الاوصاف المذكرة كورة لموصوف مقدر  
وهو الفعل لا يجمعها الا يكون الاله (قوله فلا ينيان من الجلب) بكسر الجيم  
الرجل الجاني (قوله فلا يشالها ما جلته) أي لبناء من غير فضل لكن  
في القلموس جلب كفتح جها وبلاغة فأنبت فعلا وحسنين من فعله  
ما جلته (قوله ما اذوعها) بالاقال المجبة والعين المهملة (قوله ذراع) كصاحب

وأما قوله

فذلك ان ملق النية يلتمها

جيدا وان يستغنى يوما فاجتن

أي به فتشاذ (تنبيه) انما يلزم حذف الجرمود

بعد الفعل مع كونه فاعلا لان لزومه للبركاه

صورة الفعل بخارقه ما يجوز فيه ما اذهب

قوم منهم التصاريح الى انه لم يصف وانه استمر

في الفعل حين حذف الباقية وبوجهين

أحدهما لزوم ابراره حينئذ في التنتية والجمع

والآخر ان من الضمائر ما لا يشيل الاستتار كما

من اكرم بنا (وفي كلا القطعين) المذكورون

(قد ما زماه منع تصرف يحكم حقا) ليكون

بحيثه على طريقة واحدة ادل على ما راد به

فالاوّل في الماضي كباورك وعصى والثاني

في الامر كعلم حتى اعلم وقيل ان مله

جودها تضمنها معنى الحرف الذي كان حقه

أن يوضع للتعجب لموضع (وصفها من ذي

ثلاث صرفا قابل فضل ثم عذر ذي أيضا وغيره

ذي وصف مضاهي اشباله وغيرها التيسيل

فعلا) أي لا يني هذا ان الفعل لا انما

استكمل ثمانية شروطه الاول ان يكون فعلا

فلا ينيان من الجلب والحاد فلا يشال

ما اجلته وما احجره وشذ ما اذوعها أي

ما اشبهه في القول بونه من قوله امرأ

ذراع

وقد يكر كذا في الضاموس (قوله ثم اذى ابن الصانع الخ) استدرك على  
 ما قبله المتخذي انه لم يسمع لفصل وفي بعض النسخ ابن الصانع بالنون والاول هو  
 الظاهر لانه الذي من ائمة اللغة (قوله فلا يثنان من دحرج الخ) أي لما يلزم عليه  
 من حذف بعض الاصول في الراعي المجرود وحذف الزيادة الدالة على معنى مقصود  
 في غيره كالتشارك والمعاودة والطلب في ضارب وانطلق واستخرج فاعلم المصريح  
 (قوله الا اضل) استقام من مفهوم قوله ان يكون ثلاثا فكانه قال فلا يثنان  
 من غيره الا اضل أو من مطوف محذوف والتقدير من دحرج وضارب واستخرج  
 ونحوها الا اضل (قوله فصل يجوز مطلقا) هذا رأى سيبويه واختاره  
 المستفي في التسهيل وشرحه (قوله لغیر النقل) أي لغیر نقل الفعل من الزوم  
 الى التعدي أو من التعدي لواحد الى التعدي لاثنتين أو من التعدي لاثنتين الى  
 التعدي لثلاثة بأن وضع الفعل على الهمزة (قوله فهو ما ظلم هذا النقل) فان  
 فصل التجب المذكر وان كانت همزة لتقل والتعدي كما سيذكره الشارح  
 في الخاتمة مبني من فعل الذي همزة لغیر النقل وكذا خيال في المثال الثاني (قوله  
 وشذلي هذين القولين الخ) أما الشذوذ على قول القولين ظاهر وأما على ما قبلهما  
 فلا في الهمزة في المثالين لتقل من التعدي لواحد الى التعدي لاثنتين فان الاصل  
 على زيد الدراهم أي تناوله لعلوى المعروف أي تناوله (قوله وما أملاء القرية)  
 كذا في نسخ وفي نسخ وما أملاء القرية وكلاهما فاعدا اما الاول فن وجهين الاول  
 ان فعل التجب لا يجب لفظا الا مفعولا واحدا الثاني ان ما أملا مصوغ من ملا  
 الثلاث لا من املا الجاسي والذي صرح به الشارح انه من املا الجاسي  
 وأما الثاني فن الوجه الثاني فدعوى البعض ظهور ما أملا للقرية غطلة عن كلام  
 الشارح والذي يحيط الشارح ما أملا القرية وهي الصواب (قوله لانهما من  
 اتق واملا) لم يأخذوهما من تق بمعنى خاف وملا بمعنى املا فلا يكونان  
 شاذين لتدورهما فأما في التصريح (قوله وشذما أعساء وأعس به) تبسج  
 في ذلك المستف حيث قال في شرح التسهيل وشذما أعساء وأعس به بمعنى ما أحقه  
 وأحق به فبنوه من فعل غير متصرف اه وغطله الدماميني بأن الفعل المجامد  
 عسى التي هي من افعال الرباء وليس قولهم ما أعساء وأعس به من عسى المذكورة  
 كما يتبادر عليه قوله بمعنى ما أحقه وأحق به (قوله ان يكون تاما) أي لانه لو قل  
 ما كون زيد اقامنا لم نصب الفعل لاثنتين ولا يجوز حذف تاما لامتناع حذف  
 خبر كان ولا يجوز ما لا لام لامتناع جزم التجب باللام فأما في الشاطبي قال في التصريح

ثم اذى ابن الصانع انه يقع فرغت المرأة  
 شذبه في القول وعلى هذا يكون الشذوذ  
 من حيث البناء من فعل المفعول الثاني ان  
 يكون ثلاثا فلا يثنان من دحرج وضارب  
 واستخرج الا افضل قبل يجوز مطلقا قبل  
 يمنع مطلقا قبل يجوز ان كانت الهمزة لغیر  
 النقل فهو ما ظلم هذا النقل وما اظهر هذا  
 المكان وشذ على هذين القولين ما اظلم  
 لندراهم وما اولا المعروف وعلى الثلاثة  
 ما اظلم وما املاء القرية لانهما من اتق  
 واملا وما اظهرا لانه من اختصر  
 واملا وما اظهرا لانه من اختصر  
 وفيه شذوذ آخر ساقى في الثالث ان يكون  
 متصرفا فلا يثنان من تم ونس وشذما أعساء  
 وأعس به الرابع ان يكون معناه قابلا  
 للتفاضل فلا يثنان من تق ومان الخاتمة  
 ان يكون تاما فلا يثنان من نحو كان وظل  
 وبات وما ورد كذا وأما قولهم ما أصبح أبردها  
 وما أمسى أدفاها فان التجب فيه داخل  
 على ابرد وأدفا وأصبح وأمسى زائدتان

وحكى ابن السراج والزجاج عن الكرفيين ما كرون زيدا أفاضل على أصلهم  
من ان المنصوب بعد كل حال (قوله فلا يتيان من منى) أى لا يتيان بالمتب  
(قوله فهو ما عاج بالهوا) مشعره يعج واعترض بأنه قد جاء فى الالفاظ كفى  
نوادى القلى ويجب أن فلا نادى وأما عاج يعوج بمعنى مال يميل فيستعمل  
فى الالفاظ (قوله ان لا يكون اسم فاعله على اصل) أى لتعهم بنا فاعله التفضيل  
منه لأنه لو بنى منه فاعله التفضيل لالتبس بالوصف وفعل التجب كفضل التفضيل  
فى امور كثيرة فهو ابتداء منه كما تنوع ابتداء فاعله التفضيل منه كذا على فى شرح  
التسهيل (قوله ان لا يكون مبنيا للمفعول) أى دفعا للبس المبنى من فعل المفعول  
بالمبنى من فعل الفاعل (قوله من وجهين) هما كونه من غير ثلاثى وكونه من  
المبنى للمفعول (قوله غلبت بها حنك) كذا فى نسخ باسقاط ما وهى الصواب  
وفى اخرى ما عنت بزيادة ما وهى خطأ لا لا يبنى (قوله فيميز ما أعناه الخ) أى  
لا من اللبس (قوله ان من اللبس) أى بأن تكن الفعل ملازما للبناء للمجهول  
أو غير ملازم وكانت قرينة على انه مبنى من فعل المفعول فهو أعظم من مذهب  
اللبس المتقدم وقصر البعض من اللبس على كون الفعل ملازما للبناء للمجهول  
فكون مساويا للمذهب بعضهم لا دليل عليه ولا دأى اليه (قوله لم يذكره هنا)  
أى وأشار اليه فى التسهيل كآب عليه الشارح قوله قال فى التسهيل الخ ولم يذكره هنا  
لان الخارج به أفضا طيلة جدا (قوله سكر الخ) أى فالجوع ما أكثر سكره  
لما أكثره وكذا ما بعده (قوله وقد الخ) اعترضه الشاطبى وأقره البعض بأن  
منع بنا فعل التجب من التمام والقعود والجلوس لفسد شرط قبول الفضل وعندى  
فيه نظر لانها تقبل الفضل من حيث طول زمنها (قوله أى يسدروته الى ذلك)  
بيان للتحويل (قوله لا فعل غيرة فيصير لازما) المتبادر منه ان القرض  
من هذا التحويل بل صدوره لازما وقضيه عدم التحويل اذ كان فصل بالفتح  
أو بالكسر لازما وهو خلاف اطلاق هذا القول مع انه يرد عليه أيضا ان التحويل  
لا يمتنع طريقا لصدوره الفعل لازما لحصوله بغيره مرة الا لازم قطع النظر عن  
مفعوله فاعرفه (قوله واقعا) أى غير مستقبل (قوله والاصح عدم اشتراط  
ذلك) أى الذى كرو من كونه على فعل أصلا أو نحو بلا كونه واقعا وكونه دائما  
أما الاول فلم يرد لان فصل بالفتح وفعل بالكسر يشاركان فصل بالضم فى قبول همة  
ولنقل تقديره هما عند بناء فصل التجب منهما الى فصل لاحاجة اليه ولأن من  
الافعال انما عارضت العرب صوغا على فعل بالضم وهى المضاعف والمجمل العين

• السادس ان يكون مشتقا فلا يتيان من  
منى سواء كان ملازما للبنى فهو ما عاج  
بالهوا أى ما اتبع به أم غير لازم كما قام  
• السابع ان لا يكون اسم فاعله على أصل  
فعل فلا يتيان من منى وعرج وشهل وخضر  
الزريع • الثامن ان لا يكون مبنيا للمفعول  
فلا يتيان من نحو ضرب وشذ ما أخرجه  
من وجهين وبعضهم يستثنى ما كان ملازما  
لصفة فعل نحو عنت بها حنك ونهى علينا  
فيميز ما أعناه بها حنك وما أزهأ علينا قال  
فى التسهيل وقد يتيان من فعل المفعول ان  
امن اللبس (تبيينه) الاول بنى شرط اسم  
لم يذكره هنا وهو ان لا يستثنى عنه بالجوع  
من غيره نحو قال من القائل فانهم لا يقولون  
ما أقبله استغناء عما أكثره قال فى  
التسهيل وقد ضيق فى التجب فعل عن فعل  
مستوفى للشرط كاضى فى غيره أى نحو ترك  
قانه اغشى عن ودع وعندى شرحه من ذلك  
سكر وقد وجلس ضدى قام وقال من القائل  
وزاد غيره قام وغضب ونام وعن ذكر السبعة  
ابن عصفور وعدنا هم فاعرف صحيح لان سيبويه  
حكى ما أنومه • الثانى عذب بعضهم من الشرط  
ان يكون على فعل بالضم أصلا أو نحو بلا أى  
يتقدرون الى ذلك لأنه فعل غيرة منه لازما  
ثم تخلص همة النقل وبعضهم ان يكون  
واقعا وبعضهم ان يكون دائما والاصح عدم  
اشتراط ذلك

والمثل اللام فاذا تعجب من شيء منها لم تقدر الصفة الى فعل الرض المذكور  
قال الدمامي ولصاحب المذهب الاول ان يقول لو كانت الهمزة للنقل من غير  
الى فعل بالضم لزم في مثل ما علم زيد اقص مفعول لانه كان يتعدى الى مفعولين  
وبعد التعجب يتعدى الى مفعول واحد ولان قول القوم الثاني مقدر مجرور  
بالياء على القاعدة الاتية قبل الخاتمة أى ما علم زيد ابكدا وان ما علم زيد اصوغ  
من علم المنزل منزلة اللازم قطن وانما الثاني فليوزما أحسن ما يمكن وهذا  
الطفل وليس بواقع وانما الثالث فليوزما انشغل بالرق وليس بدائم (قوله واشدد  
او اشدا الخ) المتبادر منه ان اشدد واشدد مصوغان من فعل مستكمل للشرط لان  
التصديق من الاتيان بصو اشدد واشدا انقص من صوغ فعل التعجب من فعل  
لم يستكمل الشرط مع ان اشدد واشدد مصوغان من غير تلافى وهو اشدا انجاس  
على الظاهر اذ لا يعلم ورود اشدا الرباعي فضلا الافعال صاحب الصحاح والقاموس  
اشدا الرجل اذا كانت معه دابة شديدة والصوغ من هذا اشدا استخر ابا عبد  
ثم رأيت بخط بعض الفضلاء ما صوغه واشدد واشدا انشغل فاعلموا الصوغان منه  
شدد تلافيا كما ذكره الناطق في شرح العدة وبهذا دفع اعتراض ابن عاشر بأنهما  
من غير تلافى مما ذكره في استكمال الشرط في اقشهما فكيف يتوصل بهما الى غيرها  
اه (قوله او شيهما) أى كثر واكثر وأعظم (قوله يخفف ما بعض الشرط  
عدما) أى يخفف فعل التعجب المأخوذ من عماد كمال في التصريح ولا يختص  
التوصل بأشدد ونحوه بما يقتضي الشرط بل يجوز فيها استوفى الشرط نحو  
ما اشدد ضرب زيد لعمر او لا يرد هذا على الناطق لان مراده يخفف وجوبا  
(قوله نحو ما أكثر ان لا يقوم) اعترضه سم فقال هلا جاز الحد والتصريح  
مضافا اليه عدمه والانتفاء واعترضه ذكر اتصال لا يخفى ان المقصود التعجب من  
عدم قبله مثلاً في الزمن الماضي فكيف يقال ذلك وان للاستقبال قال سم وقد  
يجاب بأن الصفة صارت للانشاء وانسخ عنها معنى الزمان وفيه ان هذا في صيغة فعل  
التعجب والاعتراض بغيرها يظهر أنه يصح ان يتعجب من عدم قيامه في المستقبل  
ومن عدم قيامه في الماضي وأنه يقال في الثاني ما اشدد ان لم يقم لاقان مع لم  
ليست للاستقبال فتأمل (قوله فان قلنا المصدر) أى بناء على ان الفعل  
الناقص يدل على الحدث وقوله والاى بناء على انه لا يدل عليه والراجح الاول كما  
مر في محله (قوله فلا يتعجب منهما) قال البعض بقاء ما لفعل في الظاهر أنه  
لا يتعجب منه ايضا لانه لا مصدره حتى يوقف به بعد اشدد منه وما أو مجرورا اه

(واشدد واشدد او شيهما) يخفف ما بعض  
الشرط عدما من الافعال (ومصدر)  
الفعل (العدم) بعض الشرط صريحا  
كان أو موقولا (بعد) أى بعد ما فعل (يتعجب  
به) وبعد أفضل جزءا باليجب (يقول في  
التعجب من الزائد على ثلاثة وعما الوصف منه  
على أقبل ما اشدد أو أعظم جرته أو إطلاقه  
أو جرته أو اشدد أو أعظم بها وكذا المتى  
والمسبق للمفعول الا ان مصدرها يكون  
موقولا لا صريحا صوموا أكثر ان لا يقوم  
وما أعظم ما ضرب واشدد بها واما الفعل  
الناقص فان قلنا المصدر فغن النوع الاول  
والاخرى الثالثة تقول ما اشدد كونه جبلا  
أوما اكثما كان محنا أو اشدد أو اشدد  
بذلك واما الجامد والذي لا يتفاوت معناه  
فلا يتعجب منهما البتة



(وبالتدور احكم اشيع ما ذكره ولا تنس على الذي منه اثر) أى حق ما جاء عن العرب من فعل التجب مبنيا على ما يستكمل الشروط  
أن يحفظ ولا يقاس عليه لندوره من ذلك قولهم ما اخصره من اختصر وهو غاشى مبنى للمفعول وقوله ما اوججه وما اوججه  
وما اوعته وهي من فعل فهو افضل كأنهم جعلوا على ما جعله وقوله لم ٢٣٣ ما اعباه وأعس به وقوله أقم به أى

أحق به غيره من قولهم هو حق فكذا  
أى حقيق به ولا فعله وأما ما جاء وما  
أولعه من جن ودلع وهما مبنيان للمفعول  
وعبر ذلك (فعل هذا الباب لن يقد ما  
معموله) علمه (وصليه الزما) وفعله) منه  
(بظرف أو بحرف جر) متعلقين بفعل  
التجب (مستعمل والظرف في الاستتار)  
فلا تقول ما زيدا أحسن ولا زيدا أحسن  
وان قيل ان يزيد مفعول به وكذلك لا تقول  
ما أجس بعدا زيدا ولا أحسن لولا بجه  
زيد واختلوا في الفعل بالظرف والجورود  
المتعلقين بالفعل والصحيح الجواز كقولهم  
ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقم به  
أن يكذب وقوله

خلفي ما أحرى بذى اللب أن يرى

صوبوا ولكن لا يسيل إلى الصبر  
وقوله وأحراذلك بأن تقولوا فان كان  
الظرف والجورود غير متعلقين بفعل التجب  
امتنع الفصل به كما قال في شرح التسهيل  
بلا خلاف فلا يجوز ما أحسن بحروف  
أمرأ ولا ما أحسن عندك جالسا ولا أحسن  
في الدار عندك بهائس (تنبيهات) الأول  
قال في شرح الكافية لا خلاف في منع  
تقديم التجب منه على فعل التجب ولا  
في منع الفصل بينهما بشرط ظرف وجار ومجرود  
وتبعه الشارح في نفي أمل الخلاف عن غير  
الظرف والجورود وقال كالحال والمنادى لكن  
قيداً لظرف الجرى من البصرين وهما من  
الكوفيين الفصل بالمال فهو ما أحسن بجزءه

والوجه عندى أنه يجب منه زيادة المادة المصدرية أو ما في معناها فقال ما أشد  
جاءته أو ما أشد كونه جاراً فاختله (قوله وبالتدور الخ) اعترض بأنه  
لا حاجة إليه بعد تقريره الشروط ولعل السالم الاحتجاج إلى قوله وبالتدور الخ فهو يفتى  
عن قوله ولا يقاس الخ إذ معلوم أن التادور لا يقاس عليه والجواب أنه أتى بالشرط  
الأول إشارة إلى أن الشروط مبيحة نادراً لاختلافه فمعهم أنهم لا تختلف ثم لما كان  
التادور قد يطلق على الفعل الذي يقاس عليه فكأن تلك الشروط شروطا للكثرة  
قال ولا تنس الخ ذكره الشارح (قوله ان) أى نقل (قوله ما اوججه)  
في القاموس الوجود مجز كطول في حق وطيش ونسرع والهوا جاء الناقة المرسعة  
كأنها اوجها وقوله أيضاً حق ككرم محقق بالضم وبفتحة وجالفة والحق  
واسم جنس فهو أحق قليل العقل وقوله أيضاً لا رعن الاعوج في منطقته والاعوج  
المستريح وقد رعن مثله رعوناً ورعن عجز كوزن صاحب ضياء المعلوم الوجود  
في فعل يفتح العين يضل بكسر خاضيه وعلى ما تقدمت به تذكار التعلق بقول المؤلف وهي  
من فعل فهو افضل له عبدالقادر على ابن النظم (قوله كأنهم جعلوا على  
ما اوججه) أى لتأسيها في المعنى وهو سيلان المصوغ في الجملة (قوله أقم به)  
قال جماعة مثله ما اوججه بكذا سورة بأن ابن الضائع ذكر لا يجد فعله فقال يقال  
جد وجداً ما وجد أى حقيقاً (قوله لن يقد ما معمله) أى لعدم  
تصرفه (قوله أو بحرف جر) أو مانعة ظرف فيوز الجاع فيوز الفصل بمجموع  
الظرف والجار والجورود ما يقتضيه القياس على ما سبق في غير موضع وإن خالفه  
كلام الدمامسى الذي اقتصر عليه شيئاً والبعض (قوله فلا تقول ما زيدا  
أحسن) ولا زيدا ما أحسن كما فهم بالاولى (قوله وان قيل ان يزيد مفعول به)  
أى كما هو رأى القزاس ومن وافقه (قوله واختلوا في الفصل بالظرف الخ)  
محل الخلاف ما إذا لم يكن في المفعول ضمير يعود على الجورود والاعتين الفصل بته  
السبوطى عن أبي حيان وجهه باسئل ما في غالب أمثلة الشارح على الخلاف من  
المؤاخاة قاله سم (قوله وإخراج) صدره أقيد بالحرب مادام حربها  
والشاهد في إذا حالت فانه ظرف لآخر فاقول بينه وبين معمله (قوله  
ولا أحسن في الدار عندك) كذا في نسخ وهو يدل على ما قلنا من جواز الفصل  
بمجموع الظرف والجار والجورود في نسخ ولا أحسن في الدار أو عندك (قوله  
عن غير الظرف والجورود) أى عن الفصل بغير الظرف والجورود (قوله كقول  
على الخ) أى في حق عامرين بأسر حين وأقبلوا وهو تزلزلهم وقوله بجذ لا أى

هنا وقد ورد في الكلام التسميع ما يدل ٥٩ ص في على جواز الفصل بالتدور ذلك كقول علي كرم الله وجهه  
لعز علي الباقين ان أرا الصبر بما يجذ لا قال في شرح التسهيل وهذا صحيح الفصل بالتدور

وأما الجري الفصل بالصدر فتقوما أحسن  
احسانا زيدا ومنه الجهور ولتهم أن يكون  
له صدر وأجاز ابن كيسان الفصل  
بجولاء ومعجمها نحو ما أحسن لولا لفظ زيدا  
ولا جهة له على ذلك الثاني قد سبق في باب  
كل أنما زاد كثيرا من ما وصل التجب نحو  
ما كان أحسن زيدا ومنه قوله  
ما كان أسعد من أبيك أخذنا

بهذا المذهب على وعناد  
وطريقه في الصكورة وقوله ما كان بعد فعل  
التجب نحو ما أحسن ما كان زيد فاصدريه  
وكان تامة رافعة ما بعد ها بالفاعلة فان قصد  
الاستقبال بي يكون الثالث يجوز ما تعلق  
بفعل التجب من غير ما ذكر إلى أن كان فاعلا  
نحو ما أحب زيد إلى عمرو والاقبال بان كان  
من مفهم علما أو جهلا نحو ما عرف زيد بصبره  
وما اسهل خالد أيكرو باللام أن كان من متعدي  
نحو ما أضرب زيدا عمرو وان كان من متعدي  
يجوز بترفعها كان متعدي بنحو ما اغضبني  
على زيد ويقال في التجب من كسان زيد انقرا  
التياب ونظروا بترفعها كسا كسى زيدا  
لنقتر الثياب وما تعلق عمر البشر ضد جفا  
واتصبا لا يخرج بدلول عليه بأفضل لانه  
خلافا للكوفيين (خاتمة) حمزة أفضل  
في التجب تعدية ما عدم التعدي في الاصل  
نحو ما انظر زيدا أو الحال نحو ما اضرب  
زيدا وحمزة أفضل للصبرورة ويجب تصحيح  
عنه ما أن كانا متعلبا بنحو ما أطول زيدا  
وأطول به ويجب فك أفضل في المضعف  
نحو أشد بجور زيد وثذا تصغير أفضل

مر ما على الجدة بالفتح وهي الأرض (قوله لتهم أن يكون له) أي لفعل  
التجب مصدر لكونه لانهاء التجب فاشبهه ما لا مصدره فكأنهم وبس اه  
دما مبنى (قوله فاصدريه الخ) أي وبني ومدخولها في محل نصب مفعول  
فعل التجب وأما زيدا بمنهم جعل ما لا مصدره ولا وكان تامة ونصب زيد على انه  
خبرها ووضعه في المثنى (قوله فان قصد الاستقبال بي يكون) هذا مبنى  
على الصحيح المتقدم من عدم اشتراط كونه واقعا (قوله ما تعلق بفعل التجب)  
أي ما عمل فيه فعل التجب وقوله من غير ما ذكر أراد بما ذكر كماله من وصفه  
منصوبا أو مجرورا ويحتمل أنه أراد به الظرف والمجرور المنصوب بهما أي الفصل  
ومعوله التجب من وصفه ولا مانع من أرادتهما معا (قوله بالي أن كان فاعلا)  
وانما يكون ذلك بعد مفهم حب أو بغض اه دما مبنى (قوله ان كان من متعدي  
غيره) أي ينشأ بدليل ما بعد (قوله نحو ما أضرب زيدا عمرو) مثله ما أحب زيدا  
لعمرو فزيد فاعل الحب وعمرو مفعوله بعكس ما أحب زيدا إلى عمرو (قوله  
بدلول عليه بأفضل) أي بفعل مقدم بدلول عليه بأفضل لا بأفضل لما تعلق من انه  
لا ينصب الا مفعولا واحدا فتدبر في الأول يكومهم وفي الثاني ينشأ (قوله  
ما عدم التعدي) أي ما عدم أصله الذي صيغ منه المتعدي (قوله في الاصل)  
أي قبل التجب وقوله أو الحال أي في حال التجب وهو مبنى على أن من شروط  
التجب أن يكون الفعل على زنة فعل أصلا أو نحو لا وتقدم مانه فالحمزة  
على الصحيح من عدم اشتراط ذلك تعدية الفعل إلى مفعول كان قبلها فاعلا (قوله  
وحمزة أفضل للصبرورة) أي لصبرورة التجب من وصفه ذاكذا صكأ غث  
البعير والباء زائدة هذا على الصحيح من انه ماض في المثنى وأما عدم من جله أمرا  
لفظا ومعنى فقد ألقناه (قوله ويجب تصحيح عنها) أي دون لامها جلا على اسم  
التفضل حيث قالوا أقول واسع وأدعي وأدعي (قوله ويجب فكأ فعل الخ) أي  
كما سأتى في قوله وفكأ فعل في التجب التزم (قوله وثذا تصغير أفضل) أي بفتح العين  
وقد سبق الشارح الناظم في جعل تصغير أفضل شاذا وعزوه طرد إلى ابن كيسان  
نقط والذي في المثنى ان التصوين بأجازوا تصغيره بقاس لشبهه بأفضل التفضل  
وزنا وصلا واعدة للماثلة وأراد بالاصل الفعل المصوغ منه ثم قال ولم يحل  
ابن مالك اختيار قيامه الاعين ابن كيسان وليس كذلك قال أبو بكر بن الاسماني  
ولا يقال الا لنقصه من اه قال الدما مبنى قال أبو جحان ماسكة ابن مالك  
عن ابن كيسان هو نص كلام البصريين والكوفيين أما الكوفيون فانهم اعتقدوا

اجتماع فعل فهو عندهم مقبوس فيه وأما البصر فونقصوا على ذلك في كتبهم وان كان تاريا من القاس (قوله مقصودا على السماع) مستثنى عنه بقوله وشذ ولم يسمع الا في أحسن وأجلى كما قاله الدماميني ونقله في المتن عن الجوهري.

\*(ثم وبس وما جرى مجراها)\*

أي في المدح والذم كبداء اوساء واعلم أن ثم وبس استعمالين أحدهما ان يستعلا منصرفين كسائر الأفعال فيكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها وهما إذا دللنا لخبر بالصفة والبرز ثم يقول ثم زيد بكذا ثم به فهو ناعم وبس وبس فهو يابس الثاني أن يستعلا لانتشاء المدح والذم وهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان لغروجهما عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان فأشبهوا الحرف والأفعال عليهم ما هنا باعتبار هذا الاستعمال وتغيري فيها على كلا الاستعمالين اللغات الآتية في السرح أقادده الشاططي (قوله ضلان) خبر مقدم ثم وبس (قوله بدليل فيها وضعت) أي لأن تاء التأنيث الساكنة من خصائص الأفعال وبدليل ما حكماء الكسائي من قولهم تمارجلين وتدموارجلا لأن ضمائر الرفع البارزة المتصلة أيضا من خصائص الأفعال (قوله واسمان عند الكوفيين) أي مبنين على الفتح لتضمنهما معنى الانتشاء وهن معاني الحروف وأورد عليه أن المقصد للانتشاء الجلة بضمها لا ثم وبس فقط ويحجب بأنهما المعدة في أقادده الانتشاء وفي الدماميني يتلacen البسيط من قال باسميهما فاعلهما هو فاعل عندنا يعني أن يكون تابعا عندهم ثم بدلا أو عطف بيان والمعنى المدح الرجل زيد اه قال سم وبيى الكلام في نحوهم ورجلا زيد ويحصل أن يقال ان رجلا يزيد عن النسبة التي تضمنها ضم معنى المدح أي المدح من جهة الرجولية زيد ويحصل أنه حال ثم قياس ما ذكر في ضم الرجل جزا الوافيا استدلالا به من قوله ما هي ثم الولد أي ما هي بالمدح الولد ولطهم بروونه بالجر فان فرض أنهم بروونه بالرفع قلدهم متطوع عما قبله وكذا يقال في العبرين قوله على بس العبر اه وفي الفارسي من قال باسمه ثم وبس اعربهما مستندا وما بعدهما خبر ويجوز العكس كما أبو حبان في شرح هذا الكتاب (قوله باكر) أي سريع (قوله هو مثل قوله الخ) ضمير هو يرجع الى المذكور من التواحد أي الى مجموعها لأنه لا يأتي في البيت لأنه يمنع منه ففتت ثم طلب ما ضافة ثم الى بل تأويله أنه زل ثم منزلة خروا في غير طريقه جعل ثم اسم التثنية وأضافها للتثنية وضمه على الحكاية لفتها قبل عرض الآية قاله

مقصودا على السماع كقوله  
يا مالج غزلا شذ لنا  
من هؤلاء كائن التال والجر  
ومرده ابن كيسان وقاس عليه فصل نحو  
اجين زيد واقه اعلم  
\*(ثم وبس وما جرى مجراها)\*  
ضلان غير متصرفين \* ثم وبس عند  
البصريين والكسائي بدليل فيها وضعت  
واسمان عند الكوفيين بدليل ما هي ثم الولد  
ونعم العبر على بس العبر وقوله  
صحتا قد يتغيرا كره ثم طبر وشباب فافتر  
وقال الأولون هو مثل قوله  
عمر كماله لي نيلم صاحبه

بعضهم وهو أولى بمخاز كره شخبنا والبعض والمثله في حذف الصفة والموصوف  
 واقامة الموصول مقامهما هكذا قال شخبنا والبعض وفيه انه لا حاجة في تمام صاحبه  
 الى تقدير الصفة والاصل بيلي مقول فيه نام صاحبه بل المحتاج اليه تقدير الموصوف  
 فقط لاصحة جعل نام صاحبه نفس الصفة فلا تكن اسير التقليد (قوله لزومها  
 انشاء المدح والذم) أي والانشاء من معاني الحروف ولا تصرف في الحروف  
 والمراد لزومها في أحد الاستعمالاتين فلا ينافي أن لهما استعمالا آخر فارقا فيه  
 الانشاء قال الدماميني وانما كانا لانشاء المدح والذم لانك اذا قلت نعم الرجل زيد  
 ونس الرجل عمرو قائما نفي المدح والذم وقد علم بهذا اللفظ وليس المدح والذم  
 بوجود شارح في أحد الأزمنة مقصود مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا  
 بل الموجود خارجا جوده الشخص او دمايته والتصديق بهذا الكلام مدحه او ذمه  
 بطويرة او الرامة قول الاعرابي لمن بشره بوجوده وقال نعم الولدي واقه ما هي  
 نعم الولدي تكذيبا في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه وانما هو اخبار بان الجوده  
 التي حكمت بصورها شارحا باليت بحالها فهو تكذيب لما تضمنه الانشاء من  
 الاخبار يحصل الجوده فالتكذيب والتصديق انما سلطان على ما تضمنه ذلك  
 الانشاء من الخبر لا عليه نفسه وكذا الانشاء التخيبي والانشاء الذي في كم الخبرية  
 وفي رب هذا معنى كلام ابن الحاجب قال الرضي وفيه نظر اذ هذا الذي قرره يطرده  
 في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو فلا ريب في كونه خبرا ولا يمكن  
 أن تكذب في التفضيل وقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بأفضلية  
 زيد وكذا اذا قلت زيد قائم هو خبر بلا شك ولا يمكن أن تكذب من حيث الاخبار  
 لانك اوجدته بهذا اللفظ علما بل من حيث القيام فكذا قوله واقه ما هي نعم الولد  
 بيان لكون التعبية أي الجوده المحكوم بشيئا خارجا باليت ثابتة وكذا في التخيبي  
 وفي كم ورث ا هـ يحضر اختصار (قوله على سبيل المبالغة) أي لعموم المدح  
 والذم فيهما وعدم تخصيصهما بمجلسه معينة عند الإطلاق وعدم التقييد بمجلس  
 نحو نعم الرجل زيد بخلاف نعم زيد عالما وكان الاولى أن يقول ويصدق ذلك على  
 سبيل المبالغة اذ لا دخل لقوله على مجيل المبالغة في تعطيل عدم التصرف كما علم  
 (قوله وأصلها ماضل) أي يقع القضا وكسر العين وقوله وقد رددان كذلك الخ  
 يصدق أن الواجهة الارضية فيهما اذا استعملوا لانشاء المدح والذم وبعضهم خصها  
 بحالة تصرف فيهما وأخصها كافى الدماميني الكسر فالبكون ثم كسر القضا  
 والعين ثم التفتح فالبكون ثم التفتح فالكسر (قوله وكسرها) الوجه استقامته

وسبب عدم تصرف فيهما لزومها لانشاء المدح  
 والذم على سبيل المبالغة وأصلها ماضل وقد  
 رددان كذلك أو بكون العين ورفع القضا  
 وكسرها أو بكسرها

وكذا كل ذي عين حقيقة من فعل فلا كان كشده أو كما كنفه وقد يقال في بشر يس (رافعان يسين) على القاطبة (مقارني آل)  
ثغونم العبد وبشر الثراب (أو مضافا لما ء قارنها كنتم عبي الكرام) ٢٣٧

ولتم دارا لتقنين وبشر مشوى المنكرين  
أو مضافين أنصاف لما قارنها كقوله  
فتم ابن اخت القوم غير مكذب وانما لم يبينه  
على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثاني وقد شبه  
عليه في التسهيل (تنبيهات) بال أول اشتراط  
كون الظاهر معرفا بال أو مضافا إلى  
المعرف بها أو إلى المضاف إلى المعرف فيها  
هو الطالب وأجاز بعضهم أن يكون مضافا إلى  
شعر مافه آل كقوله

فتم آخر الهيا ونم شهابها والصحيح انه  
لا يقاس عليه قلته وأجاز الصرا ان يكون  
مضافا إلى تنكرة كقوله  
فتم صاحب قوم لاسلاح لهم

وصاحب الرك عثمان بن عفان  
وقتل ابا جهل عن الكوفيين وابن السراج  
وخصه عاتة الناس بالضرورة وزعم صاحب  
السطح أنه لم يرد تنكرة غير مضافة وليس  
كذلك بل ورد لكنه أقل من المضاف ثغونم  
غلام أنت ونم نيم وقديما ما ظاهرا  
القاعل علم أو مضاف إلى علم كقول بعض  
العبداء بشر عبدا لله انا ان كان كذا وقوله  
عليه الصلاة والسلام ثم عبدا لله هذا وكقوله  
بشر قوم الله قوم طروفا

فقر وأجارهم لجاوحو  
وكان الذي سهل ذلك كونه مضافا إلى القعد  
إلى مافه آل وان لم تكن معرفة وأجاز المبرد  
والقاري إسنادهم وبشر إلى الذي ثغونم  
الذي آمن زيد كما يسندان إلى مافه آل  
الجنسية ومنع ذلك الكوفيون وجاعلة من  
الصبرين وهو القاسم لأن كل ما كان فاعلا  
لنعم وبشر وكان فيه آل كن مفسر النعيم  
المستوفى ما اذن نعمت منه والذي ليس كذلك

للمنه من قوله وأصلها من قول رجوع الضمير إلى ثم وبشر بكسر فسكون (قوله)  
حلقية) أي تخوذهما الحلق وقوله من فعل أي موافق فعل بفتح فكسر والمراد  
لفظه فيبوز صرفه بتأويل القظ ومنع صرفه بتأويل الكلمة (قوله وقد يقال  
في بشر يس) أي بوحدة مقنونة فحقة ما كتبه مبدلة من الهمزة على غير قياس  
كذا في الجمع ثم ان كان الابدال في حال الكسر فهو قياسي أو بعد الفتح فهو غير  
قياسي (قوله رافعان) اعرب الضارضي خبر مبتدأ محذوف أي وهما رافعان  
وهو أولى من اعرباه نفت فلان لما يلزم عليه من الفصل بين الضمة والموصوف  
بأجنبي وهو المبتدأ كما قاله الشيخ خالد (قوله على القاطبة) أي على القول  
بضميتها أو أنما على القول بما سمعنا قد أسلفناه (قوله مقارني آل) أي المعرفة  
لأنها المتصرف بها اللفظ عند الإطلاق فلا يدخل تحت الجلالة والذي (قوله  
غير مكذب) حال من هو الضاعل والمخصوص بالمدح زهير في تمام البيت (قوله  
وانما لم يبينه على هذا الثالث) يمكن دخوله في كلامه بأن يراد بها قارنها ولو بواسطة  
(قوله هو الطالب) لا يتبع قوله والصحيح الخ فكان الأولى ان يقول بده هو  
الرجح أو فهو ووجه في بعض النسخ الضرب من أول التنبيه إلى الواو من قوله وأجاز  
وهو مناسب (قوله ونم شهابها) كذا ضبط الشارح وفي بعض النسخ شهابها بالهاء  
يدل الموحدة الأولى (قوله والصحيح الخ) وفرق بين هذا وبين ما أجازوه في باب  
الاضافة من نحو الواهب المائة الهبان وعبدها بأن عبد ما تبع لمافه آل وقد  
يفتقر في التابع ما لا يفترق في المتبوع كذا قال البعض ولا ينبغي أنه لا يتفق في نحو  
الودائع المستحقة مفوه قالوا ان يقال باب نم وبشر لعدم تصرفهما اشترى من  
باب الاضافة (قوله فتم صاحب قوم الخ) كأن الذي سهل ذلك عند  
المجهور عطف المضاف إلى المحلى بال عليه وعثمان هو المخصوص بالمدح (قوله  
ما ظاهره) أي تركيب ظاهره وانما قال ما ظاهره لما كان تأويله يجعل الضاعل  
ضما مستراحا حذف ضميره ما على جواز حذف الضمير في مثل ذلك والظلم مخصوص  
بالمدح أو الذم وما بعده بدل أو عطف بيان (قوله طروفا) من الطروق وهو الاثبات  
للأفتر وأجارهم أي فأطعموا ضيفهم لجوارح ففتح الواو وكسر الحاء المهملة أي  
دبت عليه الورقة ففتحت وهي نوع من الوزغ وتضاهي السكون على لغة ربيعة (قوله  
وان لم تكن معرفة) أي لانها زائدة لازمة وتعرفه بالعلة (قوله كما يسندان  
الخ) أي يجمع ارادة الجنس في كل (قوله كان مفسرا) أي تميزا (قوله  
والذي ليس كذلك) أي لانه لا تنزع منه آل حتى يصلح لكونه مفسرا للضمير

(قوله قال في شرح التسهيل الخ) باقى عبارة شرح التسهيل على ما في الهمع  
ومقتضى النظر الصحيح انه لا يجوز مطلقا ولا ينعى مطلقا بل اذا قصد به الجنس جائز  
واذا قصد به العهد منع اه وهو انما ينعى على ان آل في ثم الرجل جنسة  
لا عهدية (قوله ولا ينعى ان ينعى) أى والكلمة السابقة غير مسئلة (قوله  
لان الذى) أى مع صلتها جعل بمنزلة الفاعل أى بمنزلة اسم الفاعل المحلى بال واسم  
الفاعل المحلى بال يقع فاعلا لثم وش فكذا ما هو بمنزلة والمراد بكونه بمنزلة  
انه موقوله (قوله جنسة) أى الجنس في ضمن جميع الافراد حقيقة أو مجازا  
كأيدل عليه تقريره الا فى وأل الجنسية بهذا المعنى هي الاستغراقية حقيقة أو مجازا  
وبما عير بعضهم (قوله قبل حقيقة) أى انه اريد بدخولها لجميع افراد الجنس  
قصدا أو بعبارة المدوح كأيدل عليه ما بعده وقوله فالجنس كله بمدوح أى قصدا أو  
تبعا وقوله وزيد مندوح تحت الجنس أى نهض عليه كانه نص على الخاص بعد العام  
واعترض بأن العموم يؤدى الى التناقض في شقو ثم الرجل زيد وش الرجل عمرو  
وأجيب بأن الشئ قد يمدح ويذم من جهتين مختلفتين ولا تناقض عند اختلاف  
الجهة (قوله في تقريره) أى تقرير كونه الجنس حقيقة وقوله أى الحال والشان  
(قوله جعل المدح للجنس) أى قصدا لجميع افراد مدح مدح مدح قصدا على هذا  
القول (قوله حتى لا يمدح) أى فلا يمدح كونه أى المدح طارئا على الخصوص  
وان جنسه لا يستحق المدح لنقصه حتى تفرعية (قوله عذو المدح الى الجنس)  
أى جعلوه متساووا لخصوص الى الجنس لا قصد ابل تبعا للخصوص مباينة  
في مدحه (قوله وقبل مجازا) أى جنسة مجازا ووجهه ان المراد بدخولها  
الفرد العين مدعى انه جميع الجنس لبع ما تفرق في غيره من الكالات فالمدح لذلك  
الفرد لا يفرقه من الجنس لا قصدا ولا تبعا (قوله قبل العهد ذهني) أى حقيقة  
معينة في الذهن باعتبار وجودها في ضمن فرد مدح كاهو شأن مدخول لام العهد  
الذهني ثم فسر ذلك الفرد المبهمة زيد مثلا (قوله ولا يمدحوا ان تقدم) أى في الذكر  
صريحا أو كناية أو في العلم كاهو شأن مدخول لام العهد الخارجي (قوله تقريبا  
للامر) أى مدح ذلك الفرد لان التفسير بعد الاجام امكن في ذهن المخاطب وأوقع  
في نفسه (قوله وقبل العهد وهو التخصيص المدح) أى قد يكون آل العهد  
الخارجي (قوله فكان قلت زيد نعم هو) أى فيكون الرجل من وضع الظاهر  
موضع التخصيص وآل للعهد الخارجي المذكور وهذا ظاهر اذا قدم الخصوص  
كأى مثال الشارح فاذا انكر كما في ثم الرجل زيد فالظاهر أن الامر كذلك على القول

قال في شرح التسهيل ولا ينعى ان ينعى لان  
الذى جعل بمنزلة الفاعل ولذلك المرد  
الوصف به الثاني ذهب الاكثرون الى ان آل  
في فاعل ثم وش جنسية ثم اختلفوا قيل  
حقيقة فاذا قلت ثم الرجل زيد فالجنس كله  
مدوح وزيد مندوح تحت الجنس لانه فرد  
من افراد ولد ولاه في تقريره قوله ان احدهما  
انه لما كان القرض المدح للجنس الذي هو منهم اذ  
للمدح جعل المدح للجنس الذي هو منهم اذ  
الا ينعى في اثبات الشئ بجله الجنس حتى  
لا يتوهم كونه طارئا على الخصوص والثاني  
انه لما قصد والمباينة عذوا المدح الى الجنس  
مباينة ولم يقصد وغير مدح زيد فكانه قبل  
مدح جنسه لاجله وقيل مجازا فاذا قلت ثم  
الرجل زيد جفت زيد جميع الجنس مباينة  
ولم تقصد غير مدح زيد وذهب قوم الى انها  
عهدية ثم اختلفوا قيل العهد ذهني  
كما اذا قيل اشترى السهم ولا يريد الجنس ولا العهد  
تقسيم واراد بذلك ان يقع ابهام ثم يأتي  
ما تفسر بعده تقريبا للامر وقيل العهد وهو  
التخصيص المدح فاذا قلت زيد نعم الرجل  
فكانت قلت زيد نعم هو

بأن المخصوص مبتدا أخيره الجمله قبله تقدم المرجح في الرتبة وان تأخر قلنا بخلافه على القول بأنه مبتدا حذف خبره أو خبر مبتدا محذوف فلهيما لا اظهار في مقام الايجاز ولولا تكون آل العهد الف كرى حيث اشترطت قطع مذكر مدخولها كما هو قضية كلامهم وانظر آل حنظلأى اقسام العهد الخارجى (قوله واستدل هؤلاء) أى القائلون بأن آل العهد مطلقا حنبأ وأخارجا كما رشد اليه تطليله (قوله ليس فيه ذلك) أى لأن الجنس شئ واحد عيون أريد في ضمن جميع افراده كما هو مراد القائل بأنها الجنس كآمر (قوله للاستفراق) أى الجنس في ضمن جميع الافراد حقيقة بترتيب الساجين (قوله ان هذا المخصوص) أى المتنى أو المجموع يفضل أى يوق افراد هذا الجنس أى جنس فاعل نم المتنى أو المجموع وأخذ الفضل من كونه المخصوص بالمدح (قوله اذاميزوا) أى فصلوا وسموا ورجلين ورجلين أو رجلا لرجلا أى حالة كونهم أى أولئك الافراد رجلين ورجلين في المتنى أو رجلا لرجلا في المجموع وما صله أن القائل نم الرجلان أو الرجال نحا وجمع أولا ثم عرف بال الجنس ففى الجنس الاثنين في ضمن جميع افراده التى هي منبئات وبنس الجع التى في ضمن جميع افرادها التى هي جوع وأما قول البعض وما ذكره لا يظهر الاعلى القول بأن افراد المتنى والجمع منبئات وجوع وأما على القول بأن افرادهما آحادا فلا فظفلا لأن عمل الخلاف إذا لم تكن إلى المتنى الجنس الاثنين وفى المجموع بنس الجع والا كانت افراد المتنى منبئات وأفراد الجوع جوعا بلا خلاف للقطع وجوب صدق المفهوم على افراده ومفهوم الاثنين والجمع لا يصدق على الواحد فلا يكون فردا للمفاهيم شوا جذا على هذا التصديق (قوله بتوكيد معنوى) أى فلا يقال نم الرجل كلهم أو أنفسهم زيد ولا كله أو نفسه زيد لأن الأول منافر للفظ والثانى منافر للمعنى ولا يقاس الأول على قولهم المزار الصفر والدرهم البيض لشذوذه وأيضاليس المقام مقام تحقيق الساطعة بالبنس فلا يشذ منه احد حتى يؤتى بكل ولا رفع احتمال ارادة جنس آخر ملابس البنس المذ كور حتى يؤتى بالبنس كذا قال الدمامى قال سم وهو لا يتأتى في المتنى والجمع اه قال في الهمع قال أبو حيان ومن يرى أن آل عهده تنخصه لا يعدن بمجيز نم الرجل نفسه زيد (قوله فلا يمنع) لأن إعادة اللفظ خشة نحو هو السامع عنه لا محذور فيه (قوله فنعلم بالجمهور) أى لأنه ان أفرد خولف المعنى وان جمع خولف اللفظ قاله الدمامى وقال الفاضل لأن التبع ينخصه ويقال شياعه فبأنى المقصود منه وهو الجنس في ضمن جميع الافراد حقيقة أو مجازا كما هو المشهور

واستدل هؤلاء ببشئ وجهه ولو كان عبارة  
 عن الجنس لم يرسخ فيه ذلك وقد أجيب  
 عن ذلك على القول بأنها للاستقراء بان  
 المعنى ان هذا المخصوص بفضل افراد هذا  
 الجنس اذا ميزوا رجلين رجلين أو رجلا رجلا  
 وعلى القول بأنها للجنس مجازا بان كل واحد  
 من الشخصين كانه على حذبه جنس فاجتمع  
 بحسان قنياه اثنان لا يجوز اتباع فاعل ثم  
 وفيه توكيد معنوي قال في شرح التسهيل  
 وماحق وإنما التوكيد التظني فلا يجتمع وإنما  
 التصقحه الجمهور وأجازوا ما التصق في قوله  
 لعمرى وما عرى على تبيين  
 ليس التصق المدح بل اللحاح

قال في شرح التسهيل وأما التفت فلا ينبغي  
ان يمنع على الإطلاق بل يمنع اذا قصد به  
التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس  
لان تخصيصه حينئذ مناف لذلالت التفت  
وأما اذا تقول بالجامع لا لكل الفضائل فلا مانع  
من فتحه حينئذ لا مكان ان ينوى في التفت  
ما سوى في التفت وعلى هذا يحمل قول الشاعر  
ثم الفتى المزي- أنت اذا هم \* وجل أبو علي  
وابن السراج مثل هذا على البدل وأما  
التفت ولا حاجة لهما اه وأما البدل واللفظ  
فظاهر مكنونه في شرح التسهيل جوازهما  
وينبغي ان لا يجوز منهما الا ما يشتره ثم  
(ورفعان) أفضال القاطبة (مضمر) بهما  
(بشره) \* غير كتم قوماعشره وقوله  
ثم امرأهم لم تقرأه  
الا وكان لرتاع بها وزدا وقوله  
لثم مولا المولى اذا حذرت  
باسا مدي البني واستبلا مدي الاحن  
وقوله  
ثم امرأهم من حاتم وكعب  
كلاهما غيب وصف عجب  
وخوش الظالمين بلا وقوله  
تقول عربى وهى في عومره  
فمن امرأه وأنى بس المره  
ففي كل من ثم وبس شعره هو الفاعل ولهذا  
الضمير أحكام الاول انه لا يعرف تنبيه ولا جع  
استثناء تنبيهه وجهه وأجاز ذلك قوم من  
الأكوفين وحكاه الكسامى عن العرب ومنه  
قول بعضهم مررت بقوم فمواثروا وهذا  
نادره الثاني انه لا ينبع وأما نحوون هم قوما  
انهم فناده

فيه (قوله ذلالت التفت) أى قصد الجنس على الوجه المتقدم (قوله وأما اذا  
تقول) أى الفاعل بالجامع لا لكل الفضائل أى بأن اراد الاستغراق مجازا ومنه  
ذلك ما اذا اراد بالجنس حقيقة ولم يقصد بالتفت التخصيص بل الكشف والإيضاح  
كما استعمل من مفهوم قوما ساقا اذا قصد به التخصيص ومنه أيضا ما اذا اراد العهد  
(قوله لا مكان ان يراد التفت الخ) بأن يراد التفت بالجامع لكالات جنس هذا  
التفت (قوله المزي) بضم الميم وتشديد الزا نسبة الى مرة أحد أجداده وقام  
البيت حضرة والى الجرات ناز الموقد والحجرات جمع حجرة بفتحين وهى شدة  
الشتاء (قوله الا ما يشتره) أى ما يصلح لمباشرة وهو الحذف بال والمضاف الى  
بها ولو بواسطة وقد جزم بالجواز بهذا القيد السويطى قال البعض بفتح الشين واذا  
يقال الذى ينبغي الجواز مطلقا ويعتبر في التابع ما لا يقتصر في التبوع اه وأنت اذا  
تذكرت ما استثناء عن بعض المحققين ان ان اعتماهم في التابع ما لا يقتصر في التبوع  
ليس أصلا مطردا في كل موضع ولذلك يقولون قد يقتصر الخ فان علك هذا البحث  
(قوله مضمر بهما) تقدم ان هذان الموضع السبعة التى يعود فيها الضمير على  
متأخر لفظا وترتبة قال القارضى \* وتذكرت بفتح الباء أى الزائدة نحوون هم قوما  
(قوله بشره بميم) فاذا قلت زيد ثم رجلا لم يعد الضمير على زيد بل على رجلا  
دما سيق (قوله بميم) يجوز وصف هذا الميم نحوون رجلا مالحا زيدا وكذا ضله  
خلافه لا ين الربيع نحوون الظالمين بلا جمع (قوله كتم قوما مضمره)  
ينبغي اذا جرت على ان مضمره متداخلة الجمله قبله ان يكون الرابط عموم الضمير  
للمبتدأ على ان المراد بالضمير الجنس او اعادة المبتدأ ببناء على ان المراد به التخصيص  
فلم يأتى كلام البعض تبعا لهم من الخفاء والصور (قوله ثم امرأهم) يفتح  
الهام وصكر الهم لم تعرضوا عن رايه ويعني عرض والوزر المأ (قوله لثم  
مولا) أى المأ وقوله حذرت بالباء للسهول أى خفت والا حن بكسر الهمزة  
وفتح الحاء المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وتكون الحاء وهى المخذ (قوله كلاهما  
غيب وصف عجب) أى طامع وفيه قلب وتثنية مرتب (قوله تقول عربى الخ)  
عرض الرجل بالكسر امرأته وهى بمعنى معي والعورة العيب واختلاط الاصوات  
(قوله انه لا يبرز) بل هو واجب الاستدراك في الاحوال كلها كما ارشد الى ذلك تمثيله  
وتدويرانه مجرورا بالباء كالمتر عن القارضى (قوله انه لا ينبع) أى ينشئ من  
التوابع لقوة تشبهه بالحرف بثوقه انها لفظا ومعنى على التمييز بعده بخلاف  
الضمير العادى على ما قبله فليس (قوله ثم هم) الشاهد في هم قومه فكيد



الثالث انه اذا ضرب جوف لحقه ثا. الثالث  
 نحو نعمت امرأة هند هكذا مثله  
 في شرح التسهيل وقال ابن ابي الريح لا تلحق  
 وانما يقال نعم امرأة هند استغناء بتأنيث  
 القسروض خطاب على جواز الامرين  
 ويؤيد الاول قوله فيها ونعمت الرابع ذهب  
 القائلون بان فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص  
 الى ان المنعير كذلك واما القائلون بان  
 الظاهر يراد به الجنس فذهب آكثروهم  
 الى ان المنعير كذلك وذهب بعضهم  
 الى ان المنعير للشخص قال لان المنعير على  
 التفسير لا يكون في كلام العرب الانضما  
 ولتفسير هذا المنعير شروط الاول ان يكون  
 مؤنرا عنه فلا يجوز تقديمه على ثم وبش  
 الثاني ان يتقدم على المخصوص فلا يجوز  
 تأخير عنه عند جميع البصريين واما قولهم  
 نعم زيد رجلا تادور الثالث ان يكون مطابقا  
 للمخصوص في الافراد وخصه والتذكير  
 وخصه الرابع ان يكون قابلا لال فلا يفسر  
 بمنل وغير وائ وأفضل التفضيل لانه خلف  
 من فاعل مقرون بال فاشترط صلاحته لها  
 الخلاء من ان يكون تكرة عائته فلو قلت نعم  
 شما هذه الشمس لم يجوز لان الشمس مفرد  
 في الوجود فلو قلت نعم شما شمس هذا اليوم  
 لجاز ذكره ابن عصفور وفيه نظر السادس  
 لزوم ذكره كائنا عليه سيويه وصحح بعضهم  
 انه لا يجوز زحذه وان فهم المعنى وضرب بعض  
 المغاربة على شذوه فيها ونعمت وقال  
 في التسهيل لازم غالبا استظهار اعل شوقها  
 ونعمت ومن أجاز حذفه ابن عصفور

للمنعير المستر واما انتم فالمخصوص (قوله لحقه ثا. الثالث) أي لحقت فعله  
 وجوزنا بقرينة مقابلته بالقول الثالث (قوله لا تلحق) أي يمنع ذلك بقرينة  
 مقابلته بالقول الثالث (قوله ويؤيد الاقل) أي القول بوجوب اللوح  
 واعتراض بان التميز غير مذكور كما هو محل الخلاف ولأن قول القدر كذا كور  
 وبأنه انما يؤيد الاول بما نسبته الى الثاني لا الثالث (قوله يراد به الشخص) أي  
 المفعول بخارجا وقوله الى ان المنعير كذلك أي يراد به الشخص بأن يجعل واجعا الى  
 التميز المراد به الشخص (قوله فذهب آكثروهم الى ان المنعير كذلك) أي يراد به  
 الجنس في ضمن جميع افراد بان يجعل واجعا الى التميز المراد به الجنس لكونه على  
 نسبة الال الجنسية اذ الاصل ثم الرجل فادفع الاعتراض بأن مرجع المنعير التميز وهو  
 نكرة في سياق الايجاب فلا يلزم والتيميز كرجعه في أين العموم وسكت عن التميز على  
 القول بان الظاهر يراد به المفعول الذي وفي سم على المختصر أنه كالظاهر حيث  
 أيضا (قوله وذهب بعضهم الى ان المنعير للشخص) هذا مقابل قوله فذهب آكثروهم  
 فذهب بعضهم راجع الى القائلين بان الظاهر يراد به الجنس وهذا يعرف ما في كلام  
 البعض من الخلل (قوله على التفسير) أي مع التفسير (قوله لا يكون  
 في كلام العرب الانضما) يدعي بان المنعير كفسره ضمنا وغيره قدبر (قوله  
 ولتفسير هذا الضمير) خرج مفسر الظاهر فلا يصرفه جميع هذه الشروط اذ  
 يجوز تأخير عن المخصوص كقوله بش الفصل فله فلا (قوله ان تكون قابلا  
 لال) أي او لا محل ما قبلها فلا يرد نعمها على القول بان ما تميز لانها وان  
 لم تقبل الال حالة محل ما قبلها فاذا ذكرنا (قوله وأفضل التفضيل) لعل مراده  
 المضاف والمقرون بين ان غيرهما يقبل الال فيجوز نعم احسن زيد (قوله نكرة  
 عائته) اي نكرة الافراد كما خصه كلامه فظرد ان النكرة في سياق الايجاب  
 لا تمن وتقدم جواب آخر (قوله فلو قلت نعم شما شمس هذا اليوم لجاز) أي لان  
 لما اعتبر تعدد الشمس بتعدد الايام كل شمس في كلامك نكرة عائته لكل شمير يوم  
 (قوله وفيه نظر) وجه النظر ان على التبع موجودة في هذه الصورة ايضا وهو  
 مدفوع باعتبار التعدد بتعدد الايام وهذا يستغنى عما أطال به البعض (قوله  
 وصحح بعضهم الخ) نعمت لما قبله (قوله وان فهم المعنى) أي كافي الحديث وقوله  
 استظهارا يعني اعتمادا وقوله فيها ونعمت أي بما الطريقة المحمديتين الوضوء اخذ  
 ونعمت طريقة الوضوء هذا هو الصواب وقول البعض في ثمر الحديث ونعمت  
 الطريقة الوضوء غير مناسب لما نحن فيه بل غير صحيح لانه يلزم عليه حذف الفاعل

(تنبيه) ما ذكر من ان فاعل نم يكون ضمير مستتر اقرب ما هو مذهب الجمهور وذهب الكسائي الى ان الاسم المرفوع بعد الكساية منصوبة فاعل نم والتركبة منصوبة على الحال ويجوز عنده ٢٤٢ ان تأخر فيقال نم زيد رجلا وذهب الفراء الى ان الاسم

المرفوع فاعل **صقول** الكسائي الا انه جعل التكررة منصوبة تميزا منقولا والاصل في قولك نم رجلا زيد نم الرجل زيد نم نقل الفعل الى الاسم المدح فقبل نم رجلا زيد ويقع عنده تأخره لانه وقع موقع الرجل المرفوع واذا فاعله والصحيح ما ذهب اليه الجمهور وجعل أحدهما قولهم نم رجلا أنت وش رجلا هو فلو كان فاعلا لاقبل به الفعل الثاني قولهم نم رجلا

كان زيد فاعلا وفيه التامع (وبمع تمييز وفاعل ظهره فيه خلاف عنهم) أي من النساء (قد اشتره) فأجازه العبد وابن السراج والصاربي والتامع ولده وهو الصحيح لوروده قلما وتراخي النظم قوله نم الفتاة فتاة هند لولدت

وذا فتاة فلما ولدته  
وقوله والتقليبون نس الفعل فاعلهم  
خلا وأتهم زلا منطق  
وقوله فتم الزاد زاد أليك زادا ومن التثنية ما حكى من كلامهم نم القليل قليلا أصل بين بصر وتقلب وقد جاء التمييز حيث لا إبهام يرخص به مجرد التوكيد كقوله ولقد علمت بأن دين محمد

من خير أديان البرية ديننا ومنعه سموه والسراني مطلقا وتأولا ما سمع وقيل ان فاعله نم زائدا جاز ولا فلا كقوله قدم المرء من رجل تهامي وقوله وفاهه نم الفتى أمت من فتى أي من متفت أي كبر

قنه (قوله وذهب الكسائي الخ) الظاهر أنه على مذهب الكسائي والقراء أغنى الفاعل عن الخصوص كما سبق فظهر في شرح قول المصنف وما عزم وقيل فاعل الخ (قوله ويجوز عنده ان تأخر) أي لأن الأصل في الحال ان تأخر عن صاحبها (قوله منقولا) أي محولا عن الفاعل كما يدل عليه ما بعده وقوله نم نقل الفعل أي حوالا من الاسم المدح ونصب غيرا (قوله لوجهين) زيد ثالث وهو قولهم اخوتكم رجلا والفاعل لا يتقدم وفيه نظر وان أقروا البعض وغيره لأن الكسائي والفراء من المصنفين وهم يجوزون تقديم الفاعل فلا ينقض هذا الوجه عليهما (قوله لا أصل بالفعل) أي بارز في المثال الأول ومستتر فيه في المثال الثاني فاعلا في البعض استثناء ليس في محله (قوله قولهم نم رجلا كن زيد) قد يناقش باحتمال زيادة كن لأن قال الأصل عدم الزيادة (قوله فاعلا وفيه التامع) أي والتامع لا يدل على الفاعل بل على المبتدا (قوله نظما) أي ينطق بدليل أو بإيماء (قوله والتقليبون) نسبة الى قلب شيخ الفوقية وسكون الفين المحبة وكسر اللام لكن اللام في المصوب مقبوضة لاستقبال كسرتين مع ما بالنسبة وقد تكررت شيخ الاسلام عن الجمهورى والتقليبون قوم من نصارى العرب يقرب الروم منهم الاضطل وأراد بالفعل الاب والزيادة يخرج الزاوي وتشد اللام المرأة الامعة البحر الخفيفة لالة والمنطق صفة سالفة من التلحق يستوى فيها المذكور والمؤنث ومضاه البليغ لكن المراد به هنا المرأة التي تأخرت عما تعظم به غيرتها فالة البليغ وغيره وبعبارة القاموس المنطق البليغ والمرأة المتأخرة بحسبة تعظم بها غيرتها اه ولكن الثاني مأخوذ من التلحاق وهو حشة تلبسها المرأة وتشد وسطها فتقبل الاعلى على الاسفل الى الارض والاسفل ينحرف الى الارض (قوله ومن التثنية) في بعض النسخ اسقاط ما وليس صواب (قوله وقد نبهنا التميز الخ) جواب عما قبل التميز لرفع الإبهام ولا إبهام مع الفاعل الظاهر (قوله وتأولا ما سمع) أي يجعل قاعة وغلا وزادا وتسلحوا الامو كدة أو زاد ما مضى ولا يقرؤ أول البيت (قوله ان فاعله نم زائدا) أي ينضم كالتالي الثاني وأنبأه كالتالي الأول والثالث (قوله كقوله قدم المرء الخ) مثال لما أقامه عن زائدا وهو كونه تلبسا فكان الاولى للشارح ان يؤخر قوله والافلا عن الامثلة ونهاى نسبة الى غاية بكسر الفوقية وهي منزل عن يحد من بلاد الحجاز وفي النسبة اليها الكسر مع تشديد الياء والتضعيف تحقيقا كيما كان كائنا ذلك في باب التميز (قوله من مقت) قال سم قد يقال هو بهذا المعنى ليس

وفي الآخر ثم الرء من وجعل لم طالنا فراش اولي عشر لنا كذا منذ انا وصحة ابن عصفور (والم في موضع نصب (ير  
وقيل فاعل ه في موضع رفع وقيل انها المخصوص وقيل كافة ٤٣ ٢ (في نحوتم ما يقول الفاضل ه) بشما الشروا به انفسهم

فاما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز  
فاختلفوا على ثلاثة أقوال الأول انها تكررة  
موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف  
وهو مذهب الاختص والزيابي والقاربي  
في أحد قوله والزمخشري وكتبهم المتأخرين  
والثاني انها تكررة غير موصوفة والفعل  
بعدها موصوفة لمخصوص محذوف أي شيء  
والثالث انها تميز والمخصوص ما آخرى  
موصولة محذوفة والفعل صلة لما الموصولة  
المحذوفة ونقل عن الكسائي وأما القائلون  
بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال  
الأول انها اسم معرفة تام أي غير مقتصر  
إلى صلة والفعل صفة لمخصوص محذوف  
والتقدير ثم الشيء فطقت وقال به قوم منهم  
ابن خروف وقوله في التسهيل عن سيبويه  
والكسائي والثاني انها موصولة والفعل  
صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن القاربي  
والثالث انها موصولة والفعل صلها وهي  
فاعلة يكتفي بها وصلتها عن المخصوص ونقله  
في شرح التسهيل عن الفراء والكسائي  
والرابع انها موصولة والحدف والتقدير  
ثم فعل وان كان لا يحسن في الكلام ثم فعلان  
حتى يقال ثم الفعل فعلان كما تقول أظن  
ان تقوم ولا تقول اظن قيامك والخامس  
انها تكررة موصوفة في موضع رفع والمخصوص  
محذوف وأما القائلون بأنها المخصوص  
فقالوا انها موصولة والفاعل مستتر  
وما آخرى محذوفة هي التمييز والاصل  
ثم ما ما صنعت والتقدير ثم شيئاً الذي صنعت  
هذا قول الفراء وأما القائلون بأنها كافة

ليس مما نحن فيه بل هو مبين للفاعل اه وقببه البعض فقال هذا يقتضي  
المباينة في كل ما فاد معنى زائدا كما لا يقتضي ولا يقتضي ما فيه اه وهو فاسد لانه  
لا يأتي فيها فاد معنى زائدا باتباعه فاعرفه (قوله كذا) أي ستر (قوله  
وما يميز الخ) أو رد عليه بناء على القولين الأخيرين من أقوال كون ما غيرا  
ان ما ساويه للغير في الابهام فكيف تكون محذوفة له وأجيب بأن المراد منها شيء  
عظيمة أو حقايرة أو نحوهما صاحب المقام فتكون اخص منه مع أن التمييز قد يكون  
للتأكيد والفاعل على انها غير الضمير المستتر في موضع وسكت عن من وهي مثل ما  
الانتم بالاصح كون معرفة تامة بل هي امام موصولة أو تكررة تامة أو موصولة  
كقوله ونتم من هو في سر وعلان وتقدم الكلام على ذلك في الموصول (قوله  
في نحوتم ما يقول الفاضل) أي من كل تركب وقع فيه بعدتم أو بس ما قبله  
فعلية (قوله انها تميز) فمعناه مشتركين في الاقوال الثلاثة فكان الظاهر  
أن يقول والثالث كاللثاني الا ان المخصوص ما آخرى اه (قوله لما الموصولة  
المحذوفة) أظهر في محل الاشارة للايضاح (قوله والفعل صفة لمخصوص محذوف)  
أورد عليه وعلى الثاني أقوال كون ما غير الزوم حذف الموصوف بالجمع مع انه ليس  
بعض اسم متقدم مجرور عن أقرى وسياق انه ضرورة (قوله والتقدير ثم الشيء  
شيء فطقت) بوصف المخصوص بجملة فطقت فخصص عن الفاعل المراد به الجنس  
فقد وجد شرط كون المخصوص اخص من الفاعل لا أعم ولا ساويا كافي بالجمع  
لكنه لا يأتي على القول بأن آل العهد الخارج من مساواة المخصوص للفاعل على  
هذا القول ولكن لا ضرورة لذلك اشتراط ما ذكرنا على القول بأن آل  
الجنس فيما يظهر فتأمل (قوله انها معدومة) فمعنا الفاعل على هذا مجموع  
ما فطقت لا ما فطقت مع ان الكلام في أقوال الفاعل بأن الفاعل ما ولا تدفعه بأن  
معنى قول الشارح ما بقا وأما القائلون بأنها الفاعل أي ما فطقت أو مع ما بعدها  
واقصر البعض على ايراد الاعتراض مدعان الفاعل على هذا القول هو المصدر  
المستبقي وفيه ما علم من تقريرنا (قوله ولا حدف) فيكون هذا المؤول سدة سدة  
الفاعل والمخصوص (قوله وان كل لا يحسن الخ) أي لعدم وجود شرط  
فاعل ثم (قوله فقالوا انها موصولة) أي والفعل صلها (قوله وأما القائلون بأنها  
كافة) بهذا صارت الأقوال تفرقا في ما التلوه بجملة قطعة عشرة (قوله كفت  
يم) لان ثم وليس لعدم تصرفها أيها الحرف بغاز ان يكفيا كما يكف الحرف  
بما نحو دما (قوله في ما اذا ولي الخ) قد يقال هذا مستدرج في كلام المصنف بأن

فقالوا انها كفت ثم كما كفت قل وبال تقدير تدخل على الجملة الفعلية (تبينات) \* الأول في ما اذا وليه اسم نحو نعمنا هي  
ثلاثة أقوال أحدها انها تكررة تامة في موضع نصب على التمييز والفاعل منه والرفع بعدها هو المخصوص

يراد بنحو فهم ما يقول الفاعل كل تركيب وقت فيه ما بعدهم متلوة بشئ اسما  
 كان أو جملة متصلة فان لم يلها اسم ولا غيره نحو دقت فدانها فاضل ما معرفة  
 تامة فاعل وقيل نكرة تامة تميز والفاعل مستر وعلمها فانحصر عن محذوف  
 ويمكن دخول هذا أيضا في كلام المصنف بأن يراد بنحو المثال شكل تركيب  
 وقت فيه ما بعدهم مطلقا (قوله وهو الفاعل) أى والاسم المرفوع بعدها  
 هو المخصوص وسكت عنه لعل محققه والتقدير فى الآية فتمت الشئ أى  
 الصدقات أى أباؤها لان الكلام فيه حذف الخفاف وأقيم الخفاف اليه مقامه  
 فانحصر وارفع (قوله وابن السراج والفارسي) قل في التسهيل عنهما انها  
 موصولة والتقدير قسم التي هي مفعولة لكم أى الفعل التي فعلتوها من ابداء  
 الصدقات فلهما قولان في المسألة ومن هذا يعمل ان الاقوال أربعة لثلاثة (قوله  
 ان ما سكت مع الفعل) أى كتركيب جميع ذاعلى القول به كاسمى (قوله  
 والمرفوع بعدها هو الفاعل) سكت عن المخصوص فيحصل له محذوف أو أغنى  
 عنه الفاعل على قياس ما سبق (قوله من الثلاثة) أى أقوال التميز وقوله من  
 الخمسة أى اقوال الفاعلية (قوله وهذا في التسهيل ان انها معرفة تامة وانها  
 الفاعل) هذا عين الأول من الخمسة فلو قال الى أول الخمسة لكان آخره وقوله  
 ونقله عن سيويه والكسائى مكررا مع قوله سابقا ونقله في التسهيل عن سيويه  
 والكسائى (قوله ويذكر المخصوص) هو المخصوص بالمدح بعدهم وبأنه بعد  
 شئ وسى مخصوصا لأنه ذكر منه ثم خص نفسه بس (قوله بعد) أى وجوبا  
 على ظاهر عبارته هنا وفي الكافية وغالبا على ما ذكره في التسهيل وجرى عليه  
 في التوضيح وهو المتجه الذى ينبغي ان يحمل عليه عبارته هنا وفي الكافية عملا بما  
 قرره من جملة الظاهر على الصريح (قوله حشند) أى حين اذ ذكر بعد (قوله  
 والجملة قبله خبر) والرابطة عموم الفاعل أو إعادة المبتدا بمضاه كعامة  
 (قوله أو خبر اسم الخ) والتقدير المصدوح زيد وقوله أو مبتدا والخ والتقدير زيد  
 المصدوح (قوله والأول هو الصحيح) أى للاثنتين من التقدير وما أورد على  
 قول الأبدال وقول البعض للاثنتين مخالفة الأصل يريد عليه ان تقديم الخبر على  
 المبتدا خلاف الأصل أيضا قال ابن السائى ورجع ابن الحاجب في شرح الفصل  
 الوجه الثانى بأنه ليس فيه محالو خلاف الأصل الاحذف المبتدا وهو كغير  
 شائع وأما الوجه الأول فان فيه تقديم الخبر الذى هو جملة على المبتدا وخالو الخبر  
 المذكور من عائد الى المبتدا ووقوع الظاهر موقع الخبر وبأن الابهام والتقدير

وبأنها انها معرفة تامة وهي الفاعل وهو  
 ظاهر مذهب سيويه ونقل عن المبرد وابن  
 السراج والفارسي وهو قول الفراء ونالها  
 ان ما سكت مع الفعل ولا موضع لها من  
 الاعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال  
 به قوم واجازه الفراء الثانى الظاهر انه انما  
 أراد الأول من الثلاثة والأول من الخمسة  
 لاقتصاره عليها فى شرح الكافية الثالث  
 ظاهر عبارته هنا بشئ الى ترجيح القول الذى  
 بدأ به وهو ان ما سكت مع الفاعل في الكافية  
 وذهب في التسهيل الى انها معرفة تامة وانها  
 الفاعل ونقله عن سيويه والكسائى  
 (ويذكر المخصوص) بالمدح والذم (بعد)  
 أى بعد فاعل ثم وشم مخصوص الرجل أو يذكر  
 ويش الرجل أو يلهب وفي عصره حشند  
 ثلاثة أوجه ان يكون (مبتدا) والجملة قبله  
 خبر (أو) يكون (خبر اسم) مبتدا  
 محذوف (ليس بعد وابتدا) أو مبتدا  
 خبره محذوف وجوبا والأول هو الصحيح  
 ومذهب سيويه

على الوجه الثاني بحقيق وعلى الأول تقديره اه (قوله قال ابن الباش)  
 هذا تأيد لقوله ومذهب سيبويه قوله الامتداد أى خبره الجمله قبله بشرطه ان  
 الكلام فى القول الاول وان قول ابن الباش تأيد لكون القول الاول مذهب  
 سيبويه فتقول البعض اعمحذف الخبر وجوابا عما لا يسلط (قوله وهو غير  
 صحيح) من هذا يمنع ان يجعل قوله مبتدأ شاملا لكونه غير صحيح عنده ولذلك زاده  
 الشارح بعد ولم يجعل من صدوق كلام المصنف (قوله بشئ بنفسه) أى كمال  
 وجواب قسم وغير ذلك مما تقدم فى باب المبتدأ وهما يستقل المحل بشئ يست  
 مبتدأ الخبر (قوله بدل من الفاعل) قال البعض اى بدل اشغال لانه خاص والرجل  
 عام كإلى الجمع اه وهو انما يظهر على جعل آل جنسية لانه عهده والا كان بدل  
 كل من كل (قوله وليس البدل بلازم) كالى قد يقال لانه مانع من كونه لازما  
 لكونه مقصودا وكونه تابعا لا يتحد فى التزم كالج مجرور رب (قوله ولانه لا يصلح  
 لمباشرة) اى قد لا يصلح فلا ينافى انه قد يصلح فتقوم الرجل غلام الامير قال بس  
 واقره شيئا والبعض يمكن ان يقال قد يقتصر فى التابع مالا يقتصر فى المتبوع قال  
 فى الارشاد قد يجوز فى الاسم اذا وقع مالا لا يجوز فيه اذا ولى العامل فانهم  
 جعلوا الثلاث قائم على البدل وان كان لا يجوز ان انت اه والتعبير بقيد  
 الجواب (قوله وان يقدم مشعره) اى لفظ مشعر يعنى الخصوص أى دال عليه  
 مواجعا لان يكون الخصوص نفسه لو آخر كإلى مثال المتن اولا نحو انا وجدناه  
 صابرا هذا هو المناسب لصنيع الشارح وقوله كنى اى عن ذكر الخصوص ولم يكن  
 مخصوصا وان منع لكونه مخصوصا لو آخر هذا ظاهر عبارته الذى جاره الشارح  
 وسأى فيها وجه آخر (قوله فالعلم مبتدأ قول واحد) المقصود تنى اختلاف المتقدم  
 الذى فى الخصوص المؤخر ونحو ان كونه مخصوصا مؤخر فلا ينافى جواز نفسه على  
 المقعولة المحذوف أى الزم العلم ورفع خبر المحذوف جوازا أى المدح والعلم أو  
 مبتدأ خبره محذوف جوازا أى العلم مدح وفهم ما أسلفناه من كون مثال  
 المصنف من تقدم ما يصلح لان يكون مخصوصا لو آخر ليس على جميع الاوجه فى العلم  
 وكلام البعض فى هذه القوة وابق قبلها لا يجاوز شئ كما يعلم من تقريرنا وكان  
 الحسن تأخير قوله واجمله بعده خبره عن قوة قول واحد الرجوع اليها (قوله عند  
 تعذير ساجدة) بعين مهمة فذل محبة كما يحسن الشارح أى تعذرها ما راس فيها أى  
 اقتبل فى قضائها (قوله توهم عبارته) أى حيث قال ويدكر الخصوص بعد ثم قال  
 وان يقدم مشعره كنى ثم مثل مثال يصلح المتقدم فيه لان يكون مخصوصا اذا آخر

قال ابن الباش لا يجوز سيبويه ان يكون  
 المختص بالمدح والذم الامتداد أو أجاز الثانى  
 جماعة منهم السراى وأبو على والصميرى  
 وذكر فى شرح التسهيل ان سيبويه أجاز  
 وأجاز الثالث قوم منهم ابن عصفور قال فى شرح  
 التسهيل وهو غير صحيح لان هذا الحذف لازم  
 ولم يحد خبر يلزم حذفه الا وجه مشغول  
 بشئ يستمسكه وهذا بان كسان الى ان  
 الخصوص بدل من الفاعل وقد بأنه لازم  
 وليس البدل بلازم ولانه لا يصلح لمباشرة  
 (وان يقدم مشعره) أى بالخصوص (كنى\*)  
 عن ذكره (كالمعلم المتقى والمتقى)  
 فالعلم مبتدأ قول واحد واجمله بعده خبره  
 ويجوز دخول التاسع عليه فتصاونا وجدناه  
 صار انتم العبد وقوله ان ابن عبد الله نعم  
 انوا لى وابن العشرة  
 اذا أرسلوا عند تعذير ساجدة  
 اماوس فيها كنتن المارس  
 (فبيناهن) \* الاول توهم عبارته هنا  
 وفى الكافية انه لا يجوز تقديم الخصوص

وانما قال فهم لاحتمال ان المراد بقوله كذا المخصوص بعد أى غالباً وقوله  
وان يقدم مشعره كنى وان يقدم لفظ مشعره كنى المخصوص كنى عن ذكر المخصوص  
مؤخر امع كون المتقدم مخصوصاً ان لم يلح ان يكون مخصوصاً اذا لم يذكر المخصوص  
ان لم يلح وقد جرى على هذا التفصيل صاحب التوضيح وظاهر عبارته هنا  
وفى الكافية ان المتقدم مشعر بالمخصوص لانفسه مطلقاً كما مر وظاهر التسهيل ان  
المتقدم نفس المخصوص مطلقاً لا شيئاً (قوله وهو خلاف ما به صرح في  
التسهيل) أى من ان المخصوص قد يذكر قبل ثم وبس (قوله ان يكون مختصاً)  
أى بأن يقع معرفة أو نكرة أو موصوفة أو مشقة لأن شرطه ان يكون اخس من  
الفاعل كما مر مع ما فيه فتنبه (قوله للاخباره عن الفاعل) ومفسر الفاعل  
كالفاعل في تناول ما ذكر من الضابط فتوهم رجلاً زيد وبس رجلاً عروس (قوله  
موصوفاً) حال من قوله الفاعل وذلك قولك فى ثم الرجل زيد الرجل المدح  
زيد وفى بس الولد العاق آباء الولد المذموم العاق آباءه وقول البعض حال من فاعل  
يصحح ويكادى عليه بقية كلامه واعلم انه اذا كان المخصوص مؤثراً تذكراً  
الفعل وتأنيده وان كان الفاعل مذكراً تقول ثم الثواب الجنة وضعت والتذكير  
أجود كذا فى التسهيل وشرحه للهامنى (قوله فان يأنه) أى فى المعنى اقول أى  
يتقدر مضاف فى الثانى كما يؤخذ من الشرح (قوله معنى وحكاً) أى فى أصل المعنى  
وهو اللفظ فلا يرد أنها تضد مع ذلك معنى التعجب وفى الاحكام الثانية ليس قبل  
الناصب حذف المعنى لأن عمالتها فى المعنى لا يحتاج الى الجعل ورد بأن المراد  
بالمعنى انشاء اللفظ العام وهو بالجعل لامضاحه الاصل قبل الجعل (قوله وسامت  
مرحفاً) أى مكاناً أى نازحاً تفرق ليوجد شرط التميز من كونه عين المميز (قوله  
واجعل فضلاً) يدخل فيه كاتاله سم حب مع غير ذائقت له جميع ما ثبت لنم من  
الاحكام ومنه الجمع بين الظاهر والتفسير على القول بجواز وهو الصحيح والاستناد  
الى الضمير وغيره (قوله من ذى ثلاثة) أى حاله كون فعله كائناً من فعل ذى  
ثلاثة اسرف وليس المراد محضاً من ذى ثلاثة حتى يراد اعتراض ابن هشام بأن عبارة  
المصنف ظاهرة فى المحول عن فعل بالفتح او الكسر (قوله كنم) أى كبا بكم  
فدخل بس فهو من حذف الحذف او من باب الاكتفاء سم (قوله مسجلاً)  
انما صفة مفعول حلقى لا جليل أى بطلا مطلقاً أى فى جميع الاحكام وعلى هذا  
حل الشايع وهو أقرب وامثال من فصل أى حاله كونه مطلقاً عن التقييد بضم  
العين اصاله وما فى كلام البعض مما يفتى فيه غير ظاهر (قوله من عدم

وان المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعره  
وهو خلاف ما به صرح فى التسهيل والثانى حق  
المخصوص امر ان يكون مختصاً وان يصلح  
للاخبار به عن الفاعل فان يأنه اقول فهو  
بعد ثم وبس بعد بس فان يأنه اقول فهو  
بس مثل القوم الذين كذبوا أى مثل  
الذين كذبوا اه (واجعل كبس) معنى  
وحكاً (ما) تقول ماء الرجل اوجهل وساء  
سحب الساء ابوله وفى التنزيل وساءت  
مرحفاً وساء ما يجتمعون (واجعل فضلاً)  
بضم العين (من ذى ثلاثة كنم) وبس (مسجلاً)  
أى مطلقاً قال اجعل الشئ اذا امكنت من  
الاتباع به مطلقاً أى يكون له ما له من عدم  
التصرف

(الصرف الخ) ومن اجراء الخلاف في الجمع بين التميز والفاعل الظاهر وان ما في نحو  
 بما يصحكون ميمز او فاعل وجواز كون المخصوص مبتدا أو خبرا وأنه يمكن عن  
 ذكره تقدم ما يشرحه **زكريا** (قوله واخاذه الملح أو الذم) أي اخاذه انشاها  
 كما تروى فيه فعل غير سام من مدح أو ذم ليس عامًا كما ستعرفه فتقول البعض  
 واخاذه الملح أو الذم أي العام فاسد وقد صرح بعد ذلك بما قلنا فكتبه وقوله واقضا  
 فاعل أي ومخصوص (قوله أو مضاعف إلى صاحبها) أي ولو بواسطة قد دخل  
 المضاعف إلى المضاعف إلى صاحبها (قوله ما هو على فعل امالة) قد يقال ان  
 التصويل جار فيما ذكر تقدرا كما قالوه في نحو فتكروا وحيان فتكروا حركة غير سكونه  
 الأصلية ٨١ دون شري وقد دفع بأن الأصل عدم التقدير (قوله وما حوّل اليه)  
 ثم ان كان معتل العين بقي فلها أنما نحو قال الرجل زيد وباع الرجل زيد أو اللام  
 ظهرت أو او ظلت الساموا أو نحو غزو ودمو وقيل يترعى حاله فقال غزو وروى  
 هم (قوله ثم نحن) أي بعد نحو لم يصيرورة فاصرامعني شئ أي انشاء الذم  
 العام فكان الاولى ان يقول ضار جامدا ويحذف قوله فاصرام ان ارامن التكرار  
 ودفعه بأن إعادة فاصرا لدفع قولهم تعدي بعد التثنية رد بأن هذا لا يتوهم مع  
 التصويل إلى فعل بالضم لانها لازمة للزوم (قوله بما ذكرنا) أي من كونه كبش  
 في أحكامه (قوله تلقاء التصويل فيه) أي بسبب الاعلال وأورد عليه أنه يقتضي  
 ذكر نحو زان وشن لوجود الصلة المذكورة فالاولى ان يقال انما أفردناه لأنه للذم  
 العام فهو أشبه شئ بخلاف نحو سهل فان الذم فيه خاص وكثرة استعماله بخلاف  
 غيره قاله الدماميني (قوله ما حاله للجب) بأن يستوفى شروطه المارة (قوله يجوز  
 في فاعل فعل الخ) يؤخذ من هذا ان قوله سابقا واقضا فاعل كفا علهما الخ ليس  
 على سبيل الوجوب بل الاولوية ثم رأيت شيئا السد كتب على قوله واقضا فاعل  
 كفا علهما ما فيه هذا الايتاني ما بعد لان ما بعد على الصحيح وهذا على غيره مجازاة  
 للظاهر التتم ٨١ ويؤخذ أيضا كما قاله سم من تغييره بالحواز كغيره جواز اضمار  
 فاعل فعل المذكور مفردا مذكرا اذا كان كفا فاعل ثم نحو كرم ورجلا زيد أو رجلين  
 الزيدان أو رجلا الزيدون وكلامه في غير سام وان كانت على وزن فعل لانها ملازمة  
 لاحكام شئ لانظرهما كما استظهره الدماميني قال وهذا ان تحقق كان وجهها  
 آخر لا فرادسا بالذكر (قوله حب بالزور الخ) أصل حب حب تقلت حركة الباء  
 إلى الحاء بعد صلح سركتها وادغم والزور بالفتح الزاير يستوي فيه المفرد وعمره  
 وصحة كل شئ بوجهه والعام ككسر اللام جمع لمة بكسر هاء أيضا الشعر المجاوز

واخاذه الملح أو الذم واقضا فاعل كفا علهما  
 فتكون ظاهرا مصاحبا لال أو مضاعفا إلى  
 صاحبها أو ضميرا مفسرا لغيره وسواء في ذلك  
 ما هو على فعل امالة نحو ظرف الرجل زيد  
 وخبث غلام القوم عمرو وما حوّل اليه نحو  
 ضرب رجلا زيد وفهم رجلا خاله (تنبيهات)  
 ١ الاقول من هذا النوع ما فان أصله سوا  
 بالفتح فحوّل إلى الفعل بالضم فاصرام ثم  
 ضمن معنى شئ فصار جامدا فاصرام يحكموا  
 له بما ذكرنا وانما أفردناه لأنه كلفاء التصويل  
 فيه ٢ الثاني انما يصاغ فعل من الثلاث  
 لقصد الملح أو الذم بشرط ان يكون صالحا  
 للجب منه متضمنا معناه نص على ذلك ابن  
 عصفور وحكاة عن الاخفش ٣ الثالث  
 يجوز في فاعل فعل المذكور بالجر بالباء  
 والاستثناء عن آل واضماره على وفق ما قبله  
 نحو

حب بالزور الذي لا يرى  
 منه الا صفته أو الملم

وفهم زيد والزيدون كرموا وزجلا فطر المأفية  
من معنى التجب **الراجع** مثل فشرح  
الكفاية وشرح التسهيل ونسجه وله في شرحه  
يصل الرجل وذكر ابن صفور أن العرب  
شدت في ثلاثة ألقاب فلم تقولوا إلى فعل بل  
استعملنا استعمالهم ونس من غير تقول  
وهي علم وجهل ومع اتجو (ومثل نم)  
في المعنى بمن (حبذا) وتزيد عليها بأنها  
تتعر أن المدح محبوب وقريب من النفس  
قال في شرح التسهيل والصحيح أن حب فعل  
يقصد به المحبة والمدح وجعل فاعله الدل  
على المحذور في القلب وقد أشار إلى ذلك  
يقوله (الفاعل ذا) أي فاعل حب هو لفظ  
ذا على المختار وظاهر مذهب سيويه قال  
ابن خروف بعد أن مثل بمحبذا زيد حب  
فعل وذا فاعله وزيد مبتدا وخبره حبذا  
هذا قول سيويه وأخطأ عليه من زعم غير  
ذلك (تنبه) في قوله الفاعل ذا التعريض  
بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا  
ولهم فيه مذهبان قبل غلبت القطعية لتقدم  
الفعل فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل وقيل  
غلبت الاسم لتصرف الاسم فصار الجميع  
أسماء مبتدأ وما بعده خبر وهو مذهب الجوزي  
وابن السراج ووافقه ابن صفور ونسبه  
إلى سيويه وأجاز بعضهم كون حبذا خبرا  
مقدما (وان ترد ما قبل لا حبذا) زيد فهي  
جني شئ ومنه قوله  
الآحبذا أهل اللامعة

شحنة الأذن فإذا بلغ المنكب سجد جنة بضم الجيم وإذا لم يبلغ شحنة الأذن سجد  
وفرقة (قوله نظر المقيمين معنى التجب) وأجمع لكل من الثلاثة قبله بخار  
الجزء بالاء جلا على أحسن زيد وبإزاء الاستقنا عن آل جلا على ما حسن زيد وبإزاء  
استماره على وفق ما قبله جلا على قولك الزيدان ما كرمهما والزيدون ما كرمهم  
(قوله وذكر ابن صفور الخ) في كلام السيوطي أن الذي شذ في هذه الثلاثة  
بعض العرب لاجتماعهم وأن منهم من يحولها وحيدتك يكون التقبل بلم الرجل جميعا  
فأعرقه (قوله في المعنى) أي إنشاء المدح العام أي وفي القطعة على الأصح  
والحق والتفضل إلى الانشاء بالوجود وتعارض في أنها لا يجوز في نظرنا إلا حية  
واحدة وفي جواز دخول لا عليها ودخول يا عليها من غير شذوذ بخلاف نم وان احتج  
إلى التأويل في المثلين أه يس (قوله حب من حبذا) أشابه إلى أن في عبارة  
المصنف مسامحة لأن المائل لم يفسد لا حبذا وإنما تركها انكسالا على وضوح  
الحال بقوله الفاعل ذا أو ما قول البعض تبعا لضمنا التمام كما في الإشارة إلى أن  
بماثلتها ثم إذا اتصلت به أفردته أنها مثل نم في نحو حب وجلا زيد بمقصد به  
إنشاء المدح والتجب وإن لم تصل لا يجب كما مر قد مر (قوله وقريب من النفس)  
مفاده استفادة القرب من حب لاستلزام المحبة وهذا لا ينافي استفادته من ذا  
أيضا حتى يعارض ما سئل عن شرح التسهيل (قوله على المحذور) أي محذور  
معناه لكونه محبوبا (قوله الفاعل ذا) هو كفاعل نم لا يجوز اتباعه فإذا وقع  
بعده اسم فهو مخصوص لا تابع لاسم الإشارة سم (قوله وزيد مبتدا) أي لأنه  
المخصوص كاعلت والرابط ذا أو العنوم إن أريد به الجنس سم (قوله هذا) أي  
ما ذكر من أن حب فعل وذا فاعله وزيد مبتدا خبره حبذا (قوله وأخطأ عليه)  
عدها بجعل تضمينه معنى كذب هكذا قال البعض وفيه من مساواة الأدب مع ابن  
صفور ما لا يجني فالذي ينبغي أنه ضمنه معنى جازم لا وقوله من زعم هو ابن صفور  
كاسبا في الشرح (قوله فصار الجميع فعلا) ضف بأنه يلزم عليه تطلب  
اضف الجزأين وبأن تركيب فعل من فعل واسم لا نظيره (قوله فصار الجميع أسماء)  
أي بمنزلة قولك المحبوب أه دما سقي وضف بأن حبذا لو كان اسما لوجب تكرار  
لأن أهملت لا نحو لا حبذا زيد ولا عمرو وعمل لا في معرفة أن عملت عمل أن أولس  
ونقي وجه آخر وهو كون حب فعلا والاسم الظاهر فاعله وذا ملحقا (قوله وأباز)  
بعضهم أي بعض القائلين بأن حبذا اسم (قوله فقل لا حبذا) أورد عليه أن  
حبذا على الصحيح فعل جامد ولا يمكن تدخل على فعل متصرف وأوجب بأن الوجود



(وأول ذا النقص) أى اجعل النقص من  
 بالفتح أو الهمزة ما بالذا لا يتقدم بحال قال  
 في شرح التسهيل أقفل كثير من النحويين  
 التنبه على امتناع تقديم النقص في هذا  
 الباب قال ابن يثا ذو سبب ذلك فهم كون  
 المراد من زيد جحذا زيد حسب هذا قال في شرح  
 التسهيل وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون  
 المتع من أجل بل المتع من أجل اجراء جحذا  
 مجرى التثنية ويصحب في ذا ان يكون بلفظ  
 الافراد والتذكير (أيا كان) النقص  
 أى أى شئ كان مع كذا أو وتوهم فردا  
 أو منى أو مجموعا (لا تعمدل بنا) عن  
 الافراد والتذكير (فهو ضاهي المثال)  
 والامثال لا تقيس فتقول جحذا زيد وجحذا  
 الزايدان وجحذا الزيدون وجحذا هند وجحذا  
 الهندان وجحذا الهندات ولا يجوز جحذان  
 الزايدان ولا حب أولاد الزيدون ولا حبذى  
 هند ولا حبثان الهندان ولا حب أولاد  
 الهندان قال ابن كيسان انما يختلف ذا الامة  
 اشارة إلى المدرك محذوف والتقدير في جحذا  
 هند جحذا أحسن هند وكذا باقى الامثلة وورد  
 بأنه دعوى بلائنة (تنبيهات) ١. الاول انما  
 يحتاج الى الاعتذار عن عدم المطابقة على  
 قول من جعل ذا فاعلا وأما على القول  
 بالتركيب فلا ٢. الثاني لم يذكرنا اعراب  
 النقص من صحتها أو أجاز في التسهيل ان  
 يكون مبتدأ والجملة فعلية خبره وأن يكون خبر  
 مبتدأ واجبا للحدف وانما لم يذكر ذلك هنا  
 اكتفاء بتقديم الوجهين في مخصوص ثم  
 هذا على القول بأن ذا فاعل وأما على قول  
 التركيب فتقدم اعرابه ٣

تأنيده دخول لا فهو لم تدخل الاعلى فعل متصرف وبأن التني صار غير مقصود بل  
 المقصود بلا جحذا اثبات الهمزة والثاني يجب عن الاعتراض على الاول بأن لا اذا  
 دخلت على فعل متصرف غير دعوى ١. وجب تكرارها ويوجب أيضا عنه بأنه لما نقل  
 الى الانشاء أنه الفعل الدعوى (قوله وأول ذا النقص) ذامفعول ثان مقدم  
 والنقص من مفعول اول مؤخر أى اجعل النقص والبا ذام فاعلى اعراب النسخ  
 خالف من عكس ذلك غير ظاهر (قوله لا يتقدم بحال) أى لا على ذا ولا على حب  
 (قوله وبسبب ذلك) أى امتناع التقديم (قوله فهم كون المراد الخ) أى فيكون  
 في حسب ضمير هو الفاعل عائذ على زيد وذامفعول فيكون مدلول اسم الاشارة غير  
 زيد مع أنه ليس بمراد (قوله وتوهم هذا بعيد) وأيضاه موجود مع التأخير أيضا  
 وان كان أقوى مع التقديم قبل وانما كان هذا التوهم بعد الاشتار التركيب في غير  
 هذا المعنى وفيه ان التركيب المشتهر جحذا زيد لا زيد جحذا (قوله أيا كان) ايا  
 اسم شرط نصب بشرطه وهو كمن على جحذا أيا ما تدعو وجهه لا تعمدل به اجواب  
 الشرط على حذف فاعله الجزاء وقوله فهو الخ تظليل انتهى عن المدلول وظل مع ان  
 التظليل ليس من وظائف التثنية اشارة الى رد توجيه ابن كيسان الا فى التشرح  
 أو هو جواب الشرط وجهه لا تعمدل به ممتزعة والباء في ذا اما على بابها وعليه  
 جرى الشارح حيث قال عن الافراد والتذكير أى بمعنى عن أى لا تعمدل عن لفظ  
 ذا الى غيره وضمير فهو يرجع الى ذا يتقدم مضاف أى تركيبه أى التركيب المستقل  
 عليه (قوله بضاهي المثال) أى في كثرة الاستعمال وقوله والامثال لا تقيس أى  
 فكذا ما شابهها (قوله لانه اشارة الخ) وقال القاسمى لان المراد منه الجنس  
 همع (قوله الى مذ كمنحذوف) أى مضاف الى النقص (قوله وورد) أى  
 هذا الترجيح بأنه دعوى بلائنة أى دليل لعدم ظهور هذا التقدير فى شئ من كلام  
 العرب فالصحيح ما مر من أنه انما يختلف شبهه بالامثال (قوله وأما على  
 القول بالتركيب فلا) أى لا لأن المجموع فصل وأول مبتدأ وأذا ليس اشارة الى  
 شئ سوى خبره المطابقة ثم رد أن المطابقة واجبة بين المبتدأ والخبر وهما جحذا  
 والزيدان مثلا ولم توجد فيحتاج الى الاعتذار عن عدم المطابقة بينهما على القول  
 بتركيب جحذا وجعل المجموع اسما بأنه مما اعانته كل من الزيدون مثلا فتأمل  
 (قوله خبر مبتدأ واجبة للحدف) أى أى مبتدأ محذوف والخبر وجوبه على قياس  
 ما تقدم وذهب بعض الى أنه يدل ويصح آخر الى أنه عطف بيان ورد هاتاه بلزم عليهما  
 وجوب كذا التام ورد البديل انه لا يحمل على الاول ورد البيان وروده نكرة ام

دما مبنى وفي رد البدق ما تقدم (قوله لولا الحياء) جواب لولا محذوف أى  
 لولا الحياء بمعنى لولا كرهته وقوله منتهى أى أعطت الهوى أى هوى ما ليس  
 بالمتقارب أى القريب أى ما لا طمع فيه (قوله أو غير بابا) أى على قصة  
 بخلاف فاعل ثم فان جزمه باليه تمتنع وقاعل فعل فان جزمه باليه كثر والقاء زائدة  
 لا عاطفة حتى يستشكل دخول عاطف على عاطف (قوله فحوجب زيد رجلا)  
 قال البعض تعالى لم هذا صريح في أن فاعل حب يكون علما وليس كذلك بل  
 يجب أن يكون اسم جنس محلى بال أو مضافا إلى المحلى بها أو ضمرا مضرا يفتقر  
 أولفظ ما أو من عموم قول المصنف وأجعل فضلا من ذي ثلاثة كنم محلا مختلف  
 لقول الشارح سابقا يجوز في فاعل فعل المذكور الجزم باليه والاستغناء عن آل  
 واختاره على وفق ما قبله ثم مثل للاستغناء عن آل بنحو قسم زيد ثم قال نظر الما  
 فيه من معنى التجب اه فتبيل الشارح بنحو جوب زيد رجلا موافقا لما أسلفه  
 سابقا (قوله ودون ذا) حال من محذوف للعلم به أى انضلع الحيا من حب  
 حالة كونه دون ذا كثر وقوله بالنقل أى بسببه متعلق بالتمتع وقوله من حركة العين  
 المناسب حذف حركة وهذا صريح في أن أصل حبه حبيب بضم العين أى صاوحبها  
 وبه صرح غيره أيضا (قوله وحبيبها الخ) صدره فقلت اقلوها صمكم بزاجها  
 التضمير للنمر ومن اجها الما موقلتها به اضعاف حدثها ولهذا عذاه وعن ومقولة  
 أى مزوجة منصوب على الحال أو التجب (قوله فيجب فتح الحياء) أى أن  
 جعلنا كالكلمة الواحدة كافي التوضيح قال المصريح فان جعلنا باقتين  
 على أصلهما جازا الوجهان (قوله وهذا التصويل) أى نقل حركة العين إلى  
 الفاء (قوله في كل فعل مقصوده المدح) ظاهره سواء كل فعل حلقى للفاء كحسن  
 أولا كقرب وبه صرح في الارتشاف وان نقلنا إلى كلامه في التسهيل قيد حلقى  
 الفاء (قوله مدح أو تجب) لا معنى لتضمين المصنف المدح بالف كالمداواة  
 الذمة في الحكم ثم المواب أن لولا كفى بقوله تجب عن ذكر المدح والذمة لانه  
 نص فيما مضى على أن فعل الجارى مجزئى ثم وبسبب معنى التجب وانما ترك  
 المصنف النص على جواز التمكن من غير نقل لأن هذا الحكم ثابت لفعل  
 بضم العين مطلقا فثبت تجبها أولم يتجنه بل فعلا كذا وأصل دما مبنى (قوله  
 لا يدل على أنه أكثر من الفتح) قال سم قد يقال بل يدل لأن المراد كثر بالنسبة  
 إلى الفتح فيفيد أنه أكثر منه (قوله فخذوا بها وحبيديا) من كلامه صلى

الثالث يحذف المنصوص في هذا الباب  
 لتعلمه كافي بأنهم كقول  
 الأجداد لولا الحياء وديما  
 منتهى الهوى ما ليس بالمتقارب  
 أى الأجداد ذكر هذه الفاء لولا الحياء  
 وسأذكر ما يخارق فيه مخصوصا جدا  
 مخصوصا ثم أتراه (وما سوى ذلك يقع بحب  
 أو غير بابا) بنحو جوب زيد رجلا وحب  
 به رجلا (ودون ذا الضمائم الحيا) من  
 حب بالنقل من حركة العين (كثر) وفند  
 فالوجهين قوله وحب بها مقولة حين نقل  
 أجمع ذافيج فتح الحيا (تبيين) \*  
 الأول قال في شرح الكافية وهذا التصويل  
 الأول قال في شرح الكافية والمدح وقال  
 مطرد في كل فعل مقصوده المدح  
 في التسهيل وكذا في كل فعل حلقى  
 الفاء مراد به مدح أو تجب ه الثاني قوله  
 كثر لا يدل على أنه أكثر من الفتح قال الشارح  
 وأكثرا مجيى بحب مع غيره مضمومة الحاء  
 وقد لا تنضم حاءها كقوله فخذوا بها وحبيديا

اه

الله عليه وسلم حين نزل في الخندق ولما شاهد في حبيدشا (قوله وقد سبق بيانه)  
 أي يكون المصنف صرح بتقديمه في التسهيل وإن كانت عبارة هنا في المكافئة  
 وهم من تقديم مخصوص نعم (قوله أنه لا تعمل فيه التواضع بخلاف مخصوص  
 نعم) فانه تعمل فيه نعمهم ورحلاصكان زيد (قوله نؤمن دخول التواضع)  
 أي لا نؤمن إلا بدخول الاعلى المبدأ (قوله يجوز ذكر التميز الخ) مثل التميز  
 الحال كما في التسهيل فهو حذو أميد ولا الحال وحذو الحال مبدو ولا إذا قصد الحال  
 دون التميز (قوله إلا أن تقدم التميز أولى) أي لا كبريته فقولوا كترصف  
 على على معول وعدم الفصل بين التميز وعينه ومن هنا يعلم أن المراد بإيلاء المخصوص  
 هذا المقام بعده وإن لم يتصل به فالقصد في تقديمه على جذباتي الفصل بينه  
 وبين ذوات الفرق بين هذا وبين أن الضمير أسوح للتمييز من الإشارة بفصل التاليا  
 للتمييز ذكره سم وقوله نادى رأى شاذ

### (أفضل التفضيل)

قبل أولى منه التعبير باسم التفضيل ليشمل خبرا وشرا لأنهما ليسا على رتبة أفضل  
 وأولى منهما التعبير باسم الزيادة ليشمل نحو أجمل وأجمل مما يدل على زيادة النقص  
 لأعلى الفضل ويدفع الأول بأن قوله أفضل أي لفظا وتقديرا وخير من الثاني  
 ويدفع الثاني بأن المراد بالفضل الزيادة مطلقا في كمال أو نقص (قوله للزوم  
 الوصفة ووزن الفعل) اعترضه البعض بأنه كان الأولى حذف لزوم لانه مقتضى  
 لمنع الصرف الوصفة ووزن الفعل ولا دخل للزوم في اقتضاء منع الصرف ولا دفعه  
 بأن إضافة لزوم إلى الوصفة من إضافة الصفة إلى الموصوف أي الوصفة اللازمة  
 أي الأصلية لأن الوصفة للعارضة لا تمنع الصرف كما يأتي في قول المصنف وألقين  
 عارض الوصفة الخ فاعترضه (قوله ولا ينصرف) أي لفظا وتقديرا وقوله إلا أن  
 الهمزة الخ أي خبر وشرا انصرفا عن صيغة أفضل لفظا لا تقديرا فتقول البعض أي  
 لفظا وتقديرا فانه (قوله حذف في الأكرم خير وشرا) أي في حذف التفضيل  
 أما في التعجب فالتعجب ما خبر وما أشبهه وندم ما خبر وما أشبهه (قوله  
 لكثرة الاستعمال) أي فهو شاذ إن قياسا لاستعماله لا وفيها شذوذ من  
 جهة أخرى وهي كونها لا تصل لهما (قوله في ذلك) أي في حذف الهمزة  
 لاني كثرة الاستعمال كما في شذوذ من تعبيره ضد (قوله من الكذاب الاثر) أي فيض  
 الشين وتبديل الراء (قوله ونحو لال خبر الناس وابن الاخير) شطريه من الرب

(خاتمة) يشارك مخصوص حذو مخصوص  
 نعم من أوجه الأول أن مخصوص حذو  
 لا يتقدم بخلاف مخصوص نعم وقد سبق  
 سانه الثاني أنه لا تعمل فيه التواضع بخلاف  
 مخصوص نعم الثالث أن أعرابه خبر مبتدأ  
 محذوف أسهل منه في باب نعم لأن ضعفه  
 هنا لنؤمن دخول نواضع الابتداء عليه  
 وهي لا تدخل عليه هنا قاله في شرح التسهيل  
 الرابع أنه يجوز ذكر التميز قبله بعده نحو حذو  
 رجلا زيد وحذو زيد وحذو رجلا قال في شرح  
 التسهيل ولا هما سهل يسر واستعماله كثير  
 إلا أن تقدم التميز أولى وأكثر ذلك بخلاف  
 المخصوص نعم فان تأخير التميز عنه نادر  
 كما سبق وأتم أعلم

### (أفضل التفضيل)

وهو اسم دخول علامات الأسماء عليه  
 وهو ممنوع من الصرف للزوم الوصفة ووزن  
 القدر ولا ينصرف عن صيغة أفضل إلا أن  
 الهمزة حذفت في الأكرم من خبر وشرا لكونه  
 الاستعمال وقد يعامل معاملة ما في ذلك  
 أحب كقوله وحشي إلى الإنسان ما منعنا  
 وقد يستعمل خبر وشرا على الأصل كقراءة  
 بعضهم من الكذاب الاثر ونحوه  
 بل لا خير التامس وابن الاخير

بدليل قول الفارسي فهو قول الشاعر بلال الخ وبلال يمنع الصرف الضرورة  
 (قوله من كل مصوغ منه) أخذ الكلمتين مقام البيان لأن التكرار هنا في سياق  
 الاستثبات لا لتدل على العموم ومنه نائب فاعل مصوغ (قوله فهو ضرب)  
 عند الامثلة إشارة إلى أنه لا فرق في المصوغ منه بين مفتوح العين ومضغورها  
 ومنهوما (قوله لكونه الخ) على لآب أو أي وقوله ثمة انصب بالناسي خلافا  
 لبعض (قوله وألص من شظائنا) بكسر السين المجهمة ونظا من مجيئين اسم رجل  
 من ضمة كان لصا زكريا (قوله وعلم زاد) أي وشذبتأوه علم زاد (قوله)  
 كهذا الكلام أخضر من غيره أي لمصوغه من اختصر وصفه شذوذ من جهة  
 أخرى وهي مصوغه من المبق للميعول (قوله وفي افعال) أي وفي بناء افعال  
 التفضيل من افعال المذاهب الثلاثة المتقدمة في التجب الجواز مطلقا والمنع مطلقا  
 والجواز ان كانت الهمزة لتسير القتل والمنع ان كانت للتفعل (قوله وجميع الخ)  
 المثالان الاولان شاذان على القول بالمانع مطلقا وعلى القول بالتفصيل قياسا على  
 القول بالجواز مطلقا والمثال الثالث شاذ على القول بالمانع مطلقا قياسا على غيره  
 واقتصر مكان لآيات فيه ولا مام (قوله كهو أزهى من ذلك) حكى ابن ديدنياء  
 فعله للفاعل ولا شذوذ عليه اه تصرع الان قال التبادر صوغ أزهى من  
 المبني للمفعول لكونه وتدور المبني للفاعل كما تقدم فله ذلك في التجب عن  
 التصريح قال زكريا وخص الحديث بالذكر لانه ينظر الى حسن ألوانه وبهجة نفسه  
 (قوله وأشغل من ذات النعين) انما كان مصوغا من المبني للمفعول لأن  
 المراد أنهم اكثر مشغولية لانهم اكثر شغلا لغيرها وان كان يصاغ من المبني  
 للفاعل اذا ناسب المقام ومن يجي فعله مبنيا للفاعل شغلنا أموالنا وأهلونا فذاكره  
 ابن الناطم من ان شغل معالم البناء للمفعول غير مسلم والنعين تنبيه نجي بكسر  
 التون وسكون الحاء المهملة وق السين وذات النعين امرأ تيم اقبله بن ثعلبة  
 كانت تبع السين في الجاهلية فأق حوات بن جبير الانصاري قبل اسلامه فساومها  
 غلت فباعتها لها امسكبه حتى انظر الى غيره ثم حل الآخر وقال لها امسكبه فلما  
 شغل يد يا حاورها حتى فني منها ما اراد وهرب ثم علم وشهد بدراضي الله تعالى  
 عنه (قوله وأعني بجايتك) سمع فيه عن كرضي بالله للفاعل ولا شذوذ عليه الا  
 ان يقال مام (قوله وفيه ما تقدم عن السهل) أي من انه قد بينى فعلا التجب  
 من فعل المفعول ان آمن اللبس وعليه فبني منه أفعال التفضيل ان آمن اللبس  
 (قوله وما به الخ) يستق من ذلك فاقصد الصوغ للفاعل وفاقصد الاثبات فان

(صوغ من) مسكول (مصوغ منه للتجب\*)  
 اجساموزنا (أفضل للتفصيل) قياسا  
 مطردا فهو وأضرب وأعلم وأفضل كما قال  
 ما أضرب وأعلمه وأفضله (وأب) هنا  
 (الذآب) هناك لكونه لم يستكمل الشروط  
 المذكورة ثمة وشذبتأوه من وصف الفعل له  
 كهو أقن به أي احق وألص من شظائنا حكى ابن  
 قال الناطم وابن السراج وكفى  
 القناع لخص بالفتح اذا استمر منه اللبس  
 يتلث الالام وحكى غير لمصه اذا أخفه بضم  
 وعما زاد على ثلاثة كهذا الكلام وجميع هو  
 غيره وفي أفضل المذاهب للمعروف وهذا  
 أعطاهم للدراهم وأولاهم للمعروف وهذا  
 فمكان أقصر من غيره ومن فعل المفعول  
 كهو أزهى من ذلك وأشغل من ذات النعين  
 وأعني بجايتك وفيه ما تقدم عن السهل  
 في فعل التجب (وما به التجب ومسل\*)  
 لما نفع من أشد وما جرى مجراه

أشد يأتي هناك ولا يأتي هناك لأن المؤول بالمصدر معرفة والتبيز واجب التذكير كما  
 فيه عليه الموضع والظاهر أنه لا احتناء عند من يجوز تعريف التبيز من الكوفيين على  
 أنه كما قال سم يتأق التوصل بنحو أشد إلى التفضيل من المبنى للمفعول الذي  
 لا ليس فيه المبنى لفاعل لصفة الاتيان بالمصدر السريع حيث تدعى أنه مصدر المبنى  
 للمفعول وأن كان بصورة مصدر المبنى لفاعل ومن فاقد الانبات إذا أضف العدم  
 أو الاتفاء إلى المصدر السريع كما ترقى التعجب واعلم أن في قول المصنف وما به  
 الخ تقديم نائب الفاعل على الفعل وهو جائز في الضرورة كتقديم الفاعل بل أولى  
 كما استضاء في باب الفاعل بل لا يعد عسدي جواز تقديم نائب الفاعل اختيارا  
 إذا كان ظرفا أو مجرورا لعدم علة منع التقديم وهي البسالة لجهة الفعلية بالاسمية  
 كما قد مناه في باب نائب الفاعل ومثل ذلك يقال في نحو قوله في باب التصغير  
 وما به انتهى لجمع وصل الخ فكن على بصيرة (قوله به إلى التفضيل صل) قال  
 الدماميني ها هنا بحث وهو أن أصل التفضيل يقتضي اشتراك المفضل والمفضل عليه  
 في أصل الحدث وزيادة المفضل على المفضل عليه فيه فيلزم في كل صورة فصل  
 فيها بأشياء تكون التثنية موجودة في الطرفين وزيادة في طرف المفضل وهذا قد  
 يتخلف باعتبار التصديقات قد تصدق اشتراكه وعرو في الاستخراج مثلا لا في شدة  
 وإن استخراج زيد شديد بالنسبة إلى استخراج عمرو لا أشد فكيف يتأق التوصل  
 في مثل ذلك بأشياء دلالة على خلاف المقصود اه (قوله لكن اشتد الخ) دفع  
 بالاستدراك لوجه تساوي المتصويين بعد أشد هنا وفي التعجب وإن لم توجه  
 عبارة المصنف (قوله ونصب هنا الخ) أخذه من قول المصنف في باب التبيز  
 والفاعل المعنى الخمسين بأفعلا الخ وبهذا يدفع ما قاله الاحاطة على باب التعجب  
 نوهم جواز نصب المصدر هنا وجوز بالباء وإن نصبه على المفعول به وكلاهما غير صحيح  
 قاله الشاطبي (قوله وأجمع مونا) فيه أن هذا المثال ليس مما نحن فيه لأن المقصود  
 الاخبار بالزيادة في النجدة لا في الموت فهو على الاصل (قوله مونا) أي أن  
 اتقى على أصله من افادة الزيادة على معنى فان عرى عنها لم يجب وصله عن لا تقطا  
 ولا تقدر كما استعرفه (قوله تقدير) أي بأن يتخلف مع مجرور العلم به فلو لم  
 يعلم لم يجز الحذف وقد يذ كرم العلم نحو قل ما عند الله خسر من الله ومن البشارة  
 قاله الدماميني (قوله فينتج وصلهما عن) أي التي الكلام فيها وهي الجارة  
 للمفضول ووجه الاستئذان الوصل في المجزأ عما وجب لعلم المفضول وهو مع  
 الاضافة مذ كور صريحاً ومع آل في سكم المذكور لأن الإشارة إلى معنى تقدم

(به إلى التفضيل صل) عند مانع موجه من  
 الفعل لكن اشتد ونحوه في التعجب فعل وهنا  
 اسم ونصب هنا مصدر الفعل التوصل اليه  
 غير اقتران زيد أشد استخراجا من عمرو  
 وأقوى أيضا وأجمع مونا (وأفعل التفضيل  
 مونا) تقديره أول نظائره ان جرأ من  
 آل والاضافة جارة للمفضول وقد اجتمعا  
 في أنا كرمك مالا ولا عزقرا أي منك أنا  
 الخفاء والقرون بالفتح وصلهما عن

ذكره لفظاً وحكماً وتعيينه شعره بالتحصول فعلى هذا لا تكون آل في أفضل التفضيل  
 إلا بعد ذلك لا يعرى عن ذكر الفضول فأخذه شارح الجامع (قوله اختلف في معنى  
 من هذه) أى على ثلاثة أقوال قول المبرد قول سيبويه وقول المصنف في شرح  
 التسهيل (قوله لا ابتداء الغاية) أى المسافة في ارتفاع نحو خبره أو انعطاف  
 نحو شر منه (قوله واليه ذهب سيبويه) الضمير يرجع إلى أنها لا ابتداء الغاية  
 لا جسد كونه قط كما يقول المبرد دليل ما بعد (قوله معنى التبعض) يؤخذ  
 من قول سيبويه في هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم ان المراد بالتبعض  
 ككون مجرورها بفضلا التبعض المتقدم في حروف الجر وحيث لا ينهض  
 الوجه الأول من وجهي ابطال التبعض الاثني (قوله إلى أنها بمعنى المجاوزة)  
 أى مجاوزة الفاضل المحصول بمعنى زيادته عليه في الوصف والمراد أنها تتقدم ذلك  
 مع بقية التركيب فقط الاعتراض بأنها لو كانت المجاوزة لصح ان تقع موقعها  
 عن على ان صحة وقوع المراد في موقع مرادفه اذ يمنع مانع وهناك مانع وهو  
 الاستعمال لأن اسم التفضيل لا يصح من حروف الجر الامن وهذا الجواب  
 ذكره المصريح والنتجى وهو أولى لأن التزام ككون المقصد للمجاوزة حله التركيب  
 مع كونه قابلاً للمنع يؤدى إلى عدم حسن تقابل الاقوال الثلاثة فالأولى  
 ان المقصد لها من وقية التركيب قرينة على ارادة المجاوزة من من قدبر (قوله  
 كون المجرور بها عاماً) أى أنه قد يكون عاماً (قوله من كل عظيم) أوضع منه  
 في العموم من كل شئ (قوله والظاهر ما ذهب إليه المبرد) أى من كونها لا ابتداء  
 الغاية فقط ووجه ظهوره ان من لا يتحمل على غير الابتداء الا اذا منع منه مانع لانه  
 أشهر معانيها وهذا مانع منه تلاخذه إلى انراجاعه (قوله ليس بلازم)  
 أى في جميع مواقع استعمال من الابتداءية (قوله لأن الابتداء قد يترك الخ)  
 منه يعلم ان المراد بكون المجرور هو الفضل عليه الذى قد يسيان التفضيل عليه  
 والا فالفضل عليه في الواقع قد يكون أكثر من ذلك وكذا يقال في معنى كون  
 الحذف اليه هو الفضل عليه فأخذه سم (قوله ويكون ذلك) أى ترك الاخبار  
 بالانتماسوا ككان تركه لعدم علمه أو لعدم قصد الاخبار به فقول البعض  
 ان قوله ويكون ذلك الخ راسع لثاني فقط كما هو الظاهر غير ظاهر (قوله كالأية  
 هي قوله تعالى أنا كـ منكم مالا وأعز نفراً ومحل التمثيل من الآية قوله  
 تعالى وأعز نفراً (قوله أى تروى وأنى مكاناً الخ) هذا التقدير انما يناسب  
 ما قاله بعضهم من ان الخطاب للنافقة وتروى بمعنى سبى في الرواح أى الضنى

(قسيهات) الأول اختلف في معنى من هذه  
 قد ذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لا ابتداء  
 الغاية واليه ذهب سيبويه لكن أشار إلى أنها  
 تتقدم ذلك معنى التبعض فقال في هو  
 أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعم  
 في شرح التسهيل إلى أنها بمعنى المجاوزة وكان  
 القائل زيد أفضل من عمرو قال المجاوزة  
 في الفضل قال ولو كان الابتداء مقصوداً لجاز  
 ان يقع بعدها قال ويصل كونها  
 للتبعض امران أحدهما عدم صلاحية  
 بعض موضعها والاخر كون المجرور بها  
 عاماً نحو الله أعظم من كل عظيم والظاهر كما  
 قال المرادى ما ذهب إليه المبرد وما رتب  
 النظام ليس بلازم لأن الابتداء قد يتقدم  
 الاخبارية لكونه لا يعلم أو لكونه لا يتقدم  
 الاخبارية ويكون ذلك أبلغ في التفضيل اذ  
 لا يشق السامع على جعل الانتهاء الثاني  
 أكثر ما تحذف دليل من مع مجرورها اذا كان  
 اتعل خبراً كالأية وبقل اذا كان حالاً كقوله  
 دون وقد خلتك كالبدوا جلأ أي دونت  
 اجل من البدوا وصفة كقوله  
 تروى أبداً أن قبلي غداً يجيئني بارئ خليل  
 أى تروى وأنى مكاناً أبداً من غيره بأن  
 قبلي فيه

ولا تناسب ما قاله آخر وصوته العيني من ان الخطاب لصغار الفضل وتروى من تروى  
 البت اذا طال وأجد على تقدير وخذى مكانا الجدد قوله بان تقبل فيه أى  
 تمكث فيه وقت الطسيرة وعلى ان الخطاب لصغار الفضل تكون التساوية كناية عن  
 نحوها وزهرتها كما فى العيني يجنبى بارد تظليل أى فى مكان بارد ذى ظل (قوله  
 وليس على اخلاقه) أى بل فى مفهومه تظليل فلا يعترض (قوله بجمعول افعول)  
 كقوله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم (قوله بلو وما افعول بها) مثل ذلك  
 الفضل بالنداء وعن صرح بجواز الهماسية والسبوطى (قوله لو بذلت لنا)  
 لو لفتى او شرطية جذف جوابها أى لاحت البنا مثلا والموهبة تفرقة يستقيم  
 فيها الما ليرد وقوله على خر صفة ماء أى حاصل على خر (قوله ولا يجوز غير  
 ذلك) برديعه النداء المعروفة (قوله وأقرب من كل خير من عمرو) لا يقال هذا  
 من صواب الفضل بجمعول افعول فى كلامه تكرر الا تقول ذكره هنا ليس من حيث  
 الفصل بل من حيث تقديم من العدية على من الجارة للفضل فلا تكرر (قوله  
 من المذكورة) أى الداخلة على الفضل عليه ما غيرها فلا يمنع الجمع بينها وبين  
 آل والاضافة كقوله

فهم الاقربون من كل خير • وهم الابدعون من كل ذم

وكشول زيد أقرب الناس منى (قوله الودى) بفتح الواو وكسر الهمزة  
 وتشديد الباء جمع ودية وهى القطة الصغيرة والحياء جمع جواد وهو الذكر والانتى  
 من الخيل والسدف بفتح السين والهمزة والفاء الصبح (قوله ولست)  
 بنا الخطاب كما قاله العيني وحصى غير رأى عددا وتعام البيت وانما العزة للكاثر  
 أى للثاقل فى الكثرة من كرهه بالتخفيف اذا غلبه فى الكثرة فتقول البعض ساء العيني  
 أى الكثير فيه ساءلة (قوله فتوّلان) مما تولى به الاول انما المضاف اليه أو  
 جعل منام متعلقا بمخدوف بدل من اعلمنا أى اعلم ما منع ابن جنى الاضافه وجعل نا  
 مرفوعا مؤكدا للتصغير فى اعلم فابعد نحن ومما تولى به الثاني جعل آل زائدة  
 أو جعل منهم متعلقا بمخدوف (قوله أكرم تذكروا أن يوحدا) لأن الجسر د  
 اشبه بافضل فى التعجب وهو لا تصل به علامة تشبيه لاجع ولأننا مضاف  
 لتذكروا بمنزلة الجسر فى التشكي (قوله زيد أفضل رجل) أصله زيد أفضل من كل  
 رجل خذف من كل اختصار وأضيف افضل الى رجل وبارز كونه مفردا مع كون  
 افعول بعض ما يضاف اليه فالاصل ان يكون جمعا لفهم المعنى وعدم التباس المراد  
 ووجب تصغيره لأن القاعدة ان كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون الانكسار

• الثالث قوله صلى الله عليه وسلم لا فضل بيني  
 افضل وبين من وليس على اخلاقه بل يجوز  
 الفصل بينهما بجمعول افعول وقد فصل بينهما بلو  
 وما افعول بها كقوله  
 ولقولنا أطيب لو بذلت لنا

من ما موهبة على خير  
 ولا يجوز بغير ذلك • الرابع اذا جئنا افعول التفصيل  
 بما يخفى بين جاز الجمع بينها وبين من الداخلة  
 على الفضول مقدمة أو مؤخره فتوزيد أقرب  
 من عمرو من كل خير وأقرب من كل خير من  
 عمرو • الخامس قد تقدم ان المضاف  
 والمقرون بال يمنع اقترانها بمن المذكورة  
 فاما قوله

نحن يقرس الودى • أعلننا

منابر كرض الجياد فى السدف  
 وقوله ولست بالأكثر منهم حصى فتوّلان  
 اه (وان لم تكور يصف) افضل التفصيل  
 (أجر د) من آل والاضافة (أكرم تذكروا)  
 وأن يوحدا فتقول زيد أفضل رجل وأفضل  
 من عمرو وهذا أفضل امرأتين وأفضل من دعد  
 والزيدان أفضل رجلين وأفضل من بكر  
 والزيدون أفضل رجال وأفضل من خالد  
 والهندان أفضل امرأتين وأفضل من دعد  
 والهندات أفضل نسوة وأفضل من دعد

جئت بأل رجعت الى الجمع وان جئت ادخلت آل فان عطف على المضاف الى  
التكرار مضافا الى ضمير هاتفت هذا أفضل رجل وأعقل وهذه أكرم امرأة وأعقل  
بتدكير الضمير واقراده في المفرد وضمه والمذكر وضمه على التوهم كأنك قلت من  
أقول الكلام فان أضفت أفضل الى معرفة ثبت وجبت وأنت وهو القياس وأجاز  
سيويه الاقرا دتمكافقوه

ومية احسن الثقلين جيدا \* وسالفة وأحسنه قذالا

أى احسن من ذكر قطعه شجنا عن يس وأقره هو البعض وظاهره وجوب  
تدكير الضمير واقراده في ضمير هذه أكرم امرأة وأعقل وهذا أكرم رجلين وأعقل  
وهكذا أوالوجه عندى جواز المطابقة ان لم تكن واجبة أو أولى تتأمل (قوله  
ومن ثم) أى من أجل لزوم الجزم بالتدكير والافراد قيل في آخر جمع اخرى مؤنث  
انراة معدول عن آخر الذى هو المصحق لأن يستعمل لانه على وزن أفضل التفضيل  
وعنه فى الاصل لأن معناه الاصل أشد تأخرا وان صار بمعنى مفاير (قوله وفى  
قول ابن هاني) هو أبو نواس الحسن بن هاني (قوله من تقاطعها) هى  
الفتحات التى تصال الماء أو الحجرة قال يس والمحققون فى البيت من فواتعها بالواو  
(قوله انه لمن) أى حيث أنت صغرى وكبرى والواجب التدكير وسياق نصحه  
فى كلام الشارح (قوله يجب فى هذا النوع) قال البعض أورد عليه قوله  
تعالى ثم ردناه أفضل سافلين اه أقول فى البضاوى وسأشبهه للشيخ زاده  
مالمصلحة ان اسفل اما صفة امكنة محذوفة أى الى امكنة امفضل سافلين وهى النار  
أو أزمئة محذوفة أى الى أزمئة أفضل سافلين وهى ارضل العمر أو حال أى ردناه  
أى صرناه عن احسن الصور حال كونه أفضل سافلين وهم أصحاب النار وعلى  
الوجه الثانى يكون الاستبعاد منقطعا وعلى الاول والاخير متصلا والمستحق منه  
الضمير التصويب فى قوله ثم ردناه لانه فى معنى الجمع ليعود الى الانسان المراد منه  
الجنس اه أى والجمع بالياء والتون على الاولين لتقليب المعاني اذا علمت ذلك علمت  
ان الاراد مدفوع وأن الاقتصار عليه فهو توصيف على ان المنقول عن الشارح  
انه ذكر أن محل وجوب مطابقة المضاف الى الموصوف اذا كان المضاف اليه  
باجدا أما اذا كان مشتقا كإلى الآية فلا والله اعلم ويجب أيضا كونه من جنسه  
فلا يقال زيد أفضل امرأة لأن أفضل بعض ما يشاف اليه (قوله الموصوف)  
أراد به هنا ما يشمل الموصوف معنى فقط كالمبتدأ فهو أعظم الموصوف فى قوله  
بعد من مبتدأ أو موصوف (قوله فتقديره أول فريق كقوله) أى وفريق جمع

ولا يجوز المطابقة ومن ثم قيل فى آخره  
معدول عن آخر وفى قول ابن هاني  
كل صغرى وكبرى من قاطعها  
(تنبيه) يجب فى هذا النوع مطابقة المضاف  
الى الموصوف كما رأيت وأما ولا تكونوا  
أول فريق فتقديره أول فريق كقوله اه



في المعنى فخلص المطابقة باعتبار المعنى وافرد كافر باعتبار افراد فريق في القضا  
 (قوله طين) أي مطابق لأن اقترانه بالاضعف شبهه بأفضل في العجب (قوله  
 والزيدون الافضلون) أي أو الأفاضل ولولادته كعمافضل في نظيره لكان  
 احسن (قوله ذو وجهين) فالمطابقة لمشابهة الخلي بال في المخلوقين لقضائهم  
 وعدم المطابقة لمشابهة المجزؤنة معنى من (قوله هذا اذ فويت الخ) ظاهر  
 منه ان قصد التفضيل على المضاف اليه وحده تارة وعلى كل ما سواه تارة أخرى  
 وعدم قصد التفضيل رأسا تارة أخرى يختص بالمضاف الى معرفة والذي سينظره  
 الشارح في التنبيه الا ان عن المصنف في شرح التسهيل صريح في ان المجزؤين  
 من قد يعبر عن معنى التفضيل رأسا وأن فيه جسد وجهين لزوم الافراد والتذكير  
 وهو المنه وور المطابقة ولا يبعد ان يقاس على ذلك ما اذا عرئ المضاف الى التكررة  
 عن معنى التفضيل أو قصد به التفضيل على المضاف اليه وغيره فهو الانج والتخصيص  
 أعلا بغير حرمان وغيره محمد صلى الله عليه وسلم افضل قرشي قد تدبر (قوله معنى  
 من) أي المعنى الحاصل معهما لأن التفضيل ليس نفس معناها وانما هو مستقاد  
 من أفضل كاعلم عما تقدمه الشارح (قوله ومنه) أي من القول الجاري على  
 المطابقة قوله تعالى وكذلك جعلنا الخ قال البعض فأ كبر مفعول أول جعلنا  
 مضاف الى مجرميها وفي كل قرية المفعول الثاني اه ولا يخفى ما يلزم عليه من ضعف  
 المعنى والاولى عندي على الاضافة تفسير الجعل بالتمكن كافي فيضاوى ويحتمل ان  
 في كل قرية طرف لقوم متعلق بجعلنا وأ كبر مفعول ثان ومجرمها مفعول أول او  
 في كل قرية الثاني ومجرمها بدل وعلى هذين الوجهين جعلنا معنى صيرنا ولا اضافة  
 ولا يرد ما سبذ كره الشارح من انه يلزم عليه المطابقة في المجزؤ وهي مجتمعة لأن  
 الاضافة منوية أي اكبرها قاتل (قوله ومنه) أي من القول الجاري على  
 عدم المطابقة قوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس على حياة فأحرص مفعول ثان  
 لتجدوا لوطان اقال أحرص (قوله وهذا) أي عدم المطابقة (قوله فان تدر)  
 أي ابن السراج دفعا لما قال كيف يوجب عدم المطابقة وقد وردت في أكبر  
 مجرميها (قوله المطابقة في المجزؤ) أي وهي مجتمعة كالمجرم في النظم فان قال  
 الاضافة منوية كالموقع فيما قرنته (قوله وقد اجتمع الاستعمالان في قوله الخ)  
 أي حيث أفرد أحب وأقرب وجه أحسن وجعل الرخصى أحسن من قسم  
 ما قصدته الزيادة المطلقة فلذا جع بخلاف احب وأقرب فانهم من قسم ما قصدته  
 التفضيل على المضاف اليه وحده فلذا أفرد وقوله أحسنكم اخلافا مستثنى بيان

(وتناول طبق) لمصلحة من يستدأ أو  
 موصوف بخير في الفضل والزيدون الافضلون  
 والزيدان الفضليان والهندات الفضليات  
 أو الفضل وكذلك مررت بزيد الفضل  
 وبهند الفضل الى آخره ولا يوقى معه بن كاسق  
 (ومعرفة) أضيف ذو وجهين متقوون  
 (عن ذي معرفة) هما المطابقة وعدمها  
 (هذا اذ فويت) بأفعل (معنى من) أي  
 التفضيل على ما اضعف اليه وحده فتقول  
 على المطابقة الزيدان أفضل القوم والزيدون  
 افضل القوم وأفاضل القوم وهذا فضلي  
 النساء والهندات فضليا النساء والهندات  
 فضل النساء وفضليات النساء ومنه وكذلك  
 جعلنا في كل قرية أكبر مجرميها وعلى عدم  
 المطابقة الزيدان افضل القوم والزيدون  
 افضل القوم وهكذا الى آخره ومنه ولتجدنهم  
 احرص الناس وهذا الغالب وابن  
 احرص الناس ووجه فان قدرا كبر مفعول لا ناسيا  
 السراج بوجه فان قدرا كبر مفعول لا ناسيا  
 ومجرمها مفعول اول زمه المطابقة في الجزؤ  
 وقد اجتمع الاستعمالان في قوله صلى الله عليه  
 وسلم الأخيبركم بأحكم الى وأقربكم في  
 منازل يوم القيامة أحاسنكم اخلافا

(قوله أو تنوبها) بالنصب عطفا على لم تنوب في بعض النسخ أو تنوبها بخذف الياء  
ولادجته (قوله فهو طبق ما به قرن) من مبتدأ أو موصوف تشبع بالحق بال  
في الخلق من لفظ من ومعناها (قوله وجهها واحدا) لا يقال هذا في نفسه ما سنبطه  
الشارح عن شرح التسهيل من أن المشهور في أفضل العاري عن معنى التفضيل  
اتزام الأفراد والتذكير لما سترفع من أن ما في شرح التسهيل في الجزء من آل  
والإضافة دون من (قوله كقول الخ) فيمع ما قبله وتشر مرتب (قوله  
النقص والاشياع أعدا لا في مروان أي عادلاهم) لأنه لا يشترك كما أحسن  
بن مروان في العدل والنقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان بن  
ذلك لفظة أرواق الجند والاشياع عمر بن عبد العزيز بن مروان بن ذلك لفظة  
أصابته بضرب الدابة (قوله من بين قريش) أي حال سكنته من بينهم  
أي من وسطهم وخيارهم (قوله لمجرد التخصيص) أي تخصيص الموصوف  
بأنهم من القوم القلائق مثلا لا لبيان الفضل عليه سم (قوله إلى ما) أي  
مضاف إليه ليس هو أي أفضل بعضه أي المضاف إليه الواقع عليه ما بطهران الصفة  
على غير ما هي له أبرز الضمير (قوله الأبيض ما أضيف إليه) أي مشعولا لما  
أضيف إليه بحسب المعنى الوضو وإن كان غير مشعول بحسب المراد منه  
في المقام إذا المراد من المضاف إليه غير الموصوف مما يشترك في المعنى الوضو  
فلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه فإنه سم وفي كلام الدمامي أن الحصر الذي  
ذكره الشارح مذهب البصريين دون الكوفيين (قوله فذلك) أي لكون  
النوى فيه معنى من لا يكون الأبيض ما أضيف إليه وما لم ينوبه معنى من أحسن  
نية المفاضلة أصلا أو تنوبها لأعلى المضاف إليه وحده بل على حكل ما سواه لا يجب  
فيه ذلك (قوله أن قصد الأحسن من بينهم أو قصد حسنهم) لأن أفضل على هذين  
الوجهين ليس على معنى من فلا يجب كونه بعض ما أضيف إليه وقوله ويتمتع أن قصد  
أحسن منهم أي لكون النوى فيه معنى من يجب أن يكون بعض ما أضيف  
إليه وأفضل هناليس بعض ما أضيف إليه والالزم إضافة الشيء إلى نفسه في أخوته  
فلا قيل يوسف أحسن الأخوة مع لصق الشرط لأن يوسف أحد الأخوة (قوله  
يرد أفضل التفضيل الخ) أعاده مع علمه مما تقدم فوطئة في كماله لا في نفسه وقد كرامته  
له غير ما تقدم وعبارة التسهيل واستعماله أي استعماله أفضل التفضيل عاريا  
من الإضافة واللقب والالام دون من مجردا عن معنى التفضيل مؤولا بأنهم فاعل  
نحو هو أعلم بكم أي عالم أوصفه مشبهه فهو هو أعلم عليه أي هن مظهر عند أي

(وإن لم تنوب) بأفضل معنى من بأن لم تنوب  
المفاضلة أصلا أو تنوبها لأعلى المضاف إليه  
وحده بل عليه وعلى كل ما سواه (فهو طبق  
ما به قرن) وجهها واحدا كقولهم النقص  
والاشياع أعدا لا في مروان أي عادلاهم  
وتنوب محمد صلى الله عليه وسلم أفضل قريش  
أي أفضل الناس من بين قريش وإضافة  
هذين النوعين لمجرد التخصيص وذلك  
ليأثر إضافة أفضل فيها إلى ما ليس هو  
بعضه بخلاف النوى فيه معنى من فإنه  
لا يكون الأبيض ما أضيف إليه فلا يجوز  
يوسف أحسن أخوته أن قصد أحسنهم ويتمتع أن قصد  
من بينهم أو قصد حسنهم ويرد أفضل التفضيل  
نحو عار عن معنى التفضيل

العباس المبرور ~~ب~~ كثيرة الوارد منه والاصح صهره على السماع وزوجه الافراد  
 والتذكير فيها ورد كذلك أكثر من الملاحظة اه مع ايضاح من الدماميني  
 ومنها يؤخذ أن محل الخلاق هو اواز الملاحظة وتركها هو المبرور من آل والاضافة  
 فلا ينافي ما مر وحينئذ كل المناسبات شارح ترك التفضيل بقوله فسر كما الخ لانه  
 مضاف وأن محل وروده كذلك اذ لم يقترن بين فالتعريف بين لا يصح تميزه عن معنى  
 التفضيل اصلا لاقاءه ولا سمعا لان من هذه هي الجارة للمفضول فالة الدماميني  
 ولا يرد عليه قوله في التكم أنت أعلم من الجار ولا قولهم الصل أحلى من الخلل  
 لحصول المشاركة للتقديرية وصرح في التسهيل بأن محل عدم تميز داخل القرون  
 بين في غير التكم وان المفضل عليه في التكم يرد دون مشاركة المفضل تحضضا  
 وتقدير اشهر أنت أعلم من الجار والاوجه ما قدمناه من تقدير المشاركة في التكم  
 أيضا وقال الدماميني أيضا وهذا هنا تبهيان (الاول) قال في الكشف  
 من وجيز كلامهم الصنف آخر من النساء اي الصنف المطلق من جزء من النساء  
 في برده هذا فيه وعلى هذا يقول قولهم الصل احلى من الخلل ونحوه وتحرر هذا  
 الموضع ان يقال لا فعل أربع حالات احدها هو الحالة الاصلية ان يدل على ثلاثة  
 أمور احدها انصاف من هو له بالحدث الذي اشتق منه وهذا الامر كان وصفا  
 والثاني مشاركة محبوه له في تلك الصفة والثالث تمييزه موصوفه على محبوه فيها  
 وبكل من هذين الامرين فارق غيره من الصفات الحالة الثانية ان يطلع عنه  
 ما امتاز به عن الصفات ويتردد للمعنى الوصفي الحالة الثالثة ان يبقى عليه امومه  
 الثلاثة ولكن يطلع عنه قد الامر الثاني ويعلقه قد آخر وذلك ان الامر الثالث  
 وهو الاشتراك كان مقدا ابتك الصفة خاصا ومقدا بالزيادة لا ترى ان المعنى  
 في المثال ان الصل حلالة وان تلك الخلاوة زائدة وان زيادتها ~~ب~~ كثير من زيادة  
 جوعة التمثل الحالة الرابعة ان يطلع عنه الامر الثاني وقد الامر الثالث وهو كون  
 الزيادة على محبوه فيكون دلالة على الاتصاف بالحدث وزيادة مطلقة كما في وصف  
 احسن نسوة اه وقد ينبغ دعواه تلخ الامر الثاني عنه في الحالة الرابعة ثم قال  
 (التبهي الثاني) من كلامهم المشهور زيد أعقل من ان يكذب ونظائره مشكل  
 اذ قضيت تفضيل زيد في العقل على الكذب ولا معنى له وقد وجهه في المعنى بتوجيهين  
 احدهما ان يكون الكلام على تأويل ان والفعل بالصدر وتأويل المصدر  
 بالوصف كما قيل في قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى من عند الله وما كان  
 افترا بجمعي ما كان يفترى وفي قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا ان التقدير يعودون

للقول بمعنى يعودون للمقول فحينئذ الظاهر كما هو الواقع لقول جمهور  
العلماء ان العود للرجوع للكثرة هو العود الى المرة لا العود الى القول فانه كما  
يقوله اهل الظاهر فيمكن يضاف هذا الوجه ان التفضيل على الناقص لا فضل  
فيه الثاني ان افضل ضمن معنى ابد بمعنى المثال زيد ابعاد الناس من الكذب  
لنقله على غيره فمن هذه ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بأفضل لضمينه معنى ابد  
والمفضول متروك ابد في مثل ذلك لصفة التعميم وهذا الثاني وان اقره فيه  
تطر من جهة ان الفعل الذي يسبق هو وما معه في المثال بالمصدر مسند الى ضمير  
المفضل فينبغي عند السبك ان يضاف المصدر الى هذا الضمير كما تقول في معنى  
ما صنعت المعنى اعمى متعلق فاذا فعل ذلك في المثال ما رسمناه زيد ابعاد الناس  
من كذبه فيلزم مشاركة الناس في الفعل من كذب نفسه وزيادة عليهم في ذلك  
البدو وهذا عن مظان التوجيه مجزول وقال الرضي ليس المقصود في تفوقهم انا  
أحكم من الشعر وأنت أعظم من ان تقول كذا تفضيل الحكم على الشعر  
والخطاب على القول بل المراد بعدهما في الشعر والقول وأفضل التفضيل فيبد  
بعد التفاضل من المفضول فن في مثله ليست تفضيلة هي بل مثله في قولك انا ابد  
منه تعلقت بأفضل التفضيل بمعنى متباعد لا تفضيل اه باختصار وحاصل كلام  
الرضي ان أفضل التفضيل فيلزم كرمسعمل في بعض مدلوله دون بعض ورد  
عليه أيضا ان فيه نسبة تفوق قول كذا والكذب الى الخطاب وقد دفع هذا  
وتطهر الامام في الثاني بان نسبة ذلك اليه لوجه فيه لا تلبسه فانهم (قوله  
نحوو بكم أعلم بكم الخ) انما أول في هذين الموضوعين بما ذكرناه لا مشاركتهم  
سجانه وتعالى في علمه ولا تتفاوت المقدورات بالنسبة الى قدرته اه دما سبى  
(قوله وان مدت الابدى الخ) الشاهد في أعلمهم وأعمل فانهما معنى العمل  
لا في اجتناع لانه كاعود وأجهر كما يؤخذ من قول العيني الاجتناع الحرص  
على الاكل لكن قول القاموس الجتنع محركة أشد الحرص وقد جنع كضر فهو  
جنع صريح في ان الوصف منه جنع ففسر فيكون اجتنع أفضل تفضيل  
(قوله حكم السماء) اي وصفها فهو متعده ومصدره حكم ويسعمل لازما بمعنى  
ارتفع ومصدره هو كوالمراد بالثبوت الكعبة وسأفي وجه آخر والدعاء جمع دعامة  
بالكسر وهي الاسطوانة (قوله فشر كما الخ) قبله انه جره ولست له بكفر قاله  
حسان بخاطبه من هيا التي صلى الله عليه وسلم (قوله وحكي ابن الابناري  
الخ) اشارة الى قول ثالث ان افضل التفضيل لا يميزد عن معنى التفضيل لاجتماع

نعمور بكم أعلم بكم وهو آهوى عليه وقوله  
وان مدت الابدى الى الزاد لم أكن  
بأجلهم اذا جنع القوم أجعل

وقوله ان الذي حكم السماء في لنا  
شاداعته أعز وأطول

وقوله فشر كما يلزم كما الفداء  
وطه المدد وقال في التسهيل والاصح قصره  
على السماع وحكي ابن الابناري عن  
أبي عبيدة القول بورد أفضل التفضيل مؤزلا  
بجلا تفضيل فيه قال ولا يسلّم له التعويون  
هذا الاختيار

ولا قياساً (قوله وتأولوا ما استدل به) أما وجهكم أعلم بكم فلا مانع من  
 جعله للتفضيل باعتبار بعض الوجود أي أعلم بكم من غيره العالم ببعض أو الكل  
 فالتأويل في مطلق علم وأما هو أهون عليه فيفضل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد  
 الحاصل لكثير من قياس القائل على الشاهد أو باعتبار عادة الحوادث لا نفس  
 الامر وأما باعتبار علمهم وأعمال فلا مانع من جعلها للتفضيل وأما عز وأطول فقال  
 السعد المراد باليتيم المجد والشرف وقوله عز وأطول أي من دعائم كل بيت  
 وعلى هذا هما للتفضيل وأما نشر كالنشر كالقضاء فشر ونحوه ليس لأفضل تفضيل  
 بل إجماع كالسبل والصعب لأنهم جازون كذلك هذا ما ظهر فجعل البعض تأويل  
 ما استدل به يجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد لا نفس الامر انما يصح في بعض  
 ما استدل به لا في كله فتدبر (قوله اذا غاب) أي عدم وأسود العين اسم جبل  
 ومعنى البيت انتم لكم أي الان هذا الجبل لا يغيب (قوله وان تكن تلون الخ)  
 يعني ما اذا كان الاستفهام بالهمزة ونحوه ان يقال ان اريد الاستفهام عن الفضل  
 عليه وجب التقديم فتقول من زيد أنت أفضل فتقد كفي علم المعاني ان المسؤول  
 عنه بالهمزة هو ما يليها فيجب التقديم ليسكون المسؤول عنه فدولها وان اريد  
 الاستفهام عن الفضل وجب التأخير فتقول أنت أفضل من زيد ليها المسؤول عنه  
 وفاما لقاعدة المذكورة سم (قوله لا على وجه الكلام الخ) وانما حصل الشارح  
 مثل ما فعله المصنف مجازاً لئلا يفتل المصنف لا يقال اذا لم يقدم على الجملة خرج  
 الاستفهام عن الصدرة لا تاخول صدرة الواجبة له انما هي بالتسبيل ما عمل فيه  
 فتقد وهو أفضل (قوله الفصل بأجنبي) لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر وقد  
 قال المختار جواز تقديم معمول الخبر القلي على المبتدأ والخبر في السعة اذا كان  
 ظرفاً أو جازاً ويجوز رد ذلك مع ما فعله المصنف من ان يفرق بقوة الخبر القلي  
 بخلاف الخبر الثاني هو أفضل تفضيل فتأمل (قوله التقديم زرا ووجدا) وفي  
 التوضيح انه ضرورة عند الجمهور (قوله أهلا وسهلاً) أي أيتم أهلاً وسهلاً  
 سهلاً وقوله جنى الصل أي شبهه بديل ما بعده والاستشهاد باليتيمين على انهم  
 متعلقان بأعيب قال زكريا ويجوز تعلقه بزوجته وسبب تشاذه فيه (قوله ولا أعيب  
 فيها) أي في النساء المذكورة فمقتضيه وقوله غير ان الخ من تأكد المدح بما  
 يشبه الذم والتمتدح بفتح الصاد وفي آخره ما لا يتقارب النطق (قوله ظنيبة)  
 هي في الأصل اليهودية كانت فيه امرأة أولم تكن ثم حبت المرأة ما دامت في اليهودية  
 ظنيبة وأطلع من الملاحه وهي الحسن (قوله وورثه الظاهر) المراد به المشرح

وقالوا لا يتلو أنفع التفضيل من التفضيل  
 وتأولوا ما استدل به قال في شرح التمهيد  
 والذي سمع منه فالتصريح به التزام الافراد  
 والتذكر وقد يجمع اذا كان ما هو له جها  
 كقوله

اذا غاب عنكم أسود العين كنتم  
 كراما وانتم ما امام الانم

قال واذا صرح به لغيره من معنى التفضيل  
 جاز ان يؤخذ فتكون قول ابن هانئ

كلن صغرى وكبرى من فضاهما جميعا اه  
 (وان تكن يتلون) الجارة (مستفهامه

فلهما) أي لن ويجزوها المستفهام به  
 (كن أي أيد مقدماً) على افضل التفضيل لا على

وجه الكلام كاضل المصنف اذ يلزم على تشبه  
 الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ولا تأمل

به (كأن بمن أنت خير) ومن أهم أنت افضل  
 ومن كم دراهمك اكثر ومن غلام أهم أنت

أفضل لان الاستفهام في الصدر (ولدى به  
 اخبار) أي وعند عدم الاستفهام

(التقديم زرا ووجدا) كقوله  
 قتال لنا أهلا وسهلاً وزودت

جنى التعليل ما زودت منه الطبيب  
 وقوله

ولا أعيب فيها غير أن سر يعها  
 قطفه وأن لا تثنى منهن أكمل

وقوله  
 اذا سارت اسيما هو ما غلبته

فأجما من تلك الظنيبة أعلم  
 (ورفعه الظاهر زرا)

به فيقول الضمير البارز المتصل ولهذا ادرجه الشارح في حيز ضمير كلام المنص  
وان افردته بالذكر (قوله رفع الضمير المستتر) أي لأن العمل فيه ضعف  
لا يظهر أثره لفتاقلا يحتاج الى قوة العمل سم (قوله الاضليل) أي شاذ  
(قوله) لأنه ضعف الشبه باسم الفاعل) أي مع عدم ما يجبر النفع من جهة  
وقوع فعل بمعناه موقعه فلا يرد أن الضعف موجود حتى في مثله الكيل (قوله  
في حال تجريده) مثلها حال اضافته الى مذكورة ونحو حاله التجريد بالذكر لانها  
الاصل فيه كإسائي يعني فلما ضعف بعدم قبول العلامات في بعض أحواله انحطت  
وتجهت في جميعها فلم يعمل في الاسم الظاهر إلا بالشرط الاتممة (قوله لا يؤنث  
الخ) بهذا فارق الصفة المشبهة فانها تؤنث وتثني وتجمع فلها علمت في الظاهر  
كثيرا وان لم يكن لها فعل بمعناها هو التثبوت (قوله اذ لم يعاقب فعلا)  
جاري فيه الناعلم والا فالاحسن اسناد المعاقبة الى الفعل كإشعاره بالقول  
الشارح أي لم يحسن الخ فعمل قوله أي لم يحسن الخ ضمير باللامزمت قطعن (قوله  
اذ اسبقته ثني الخ) زاد غيره قيد وهو أن يكون اصل مقعلا سم جسر ليكون معندا  
عليه ولم يكف الثني كإفادته اسم الفاعل لأنه لم يترقوته ولهذا لا يشب المقعول به  
بجلاف اسم الفاعل وانما اشترط سبق الثني ليكون افضل التفضيل يعني الفعل  
فيعمل عمله وذلك لأن الثني اذا دخل على افضل توجه الى قيده وهو الزيادة تميزها  
فتبقى اصل حسن كل مجزئ مقيلا الى حسن كل عين زيد اما ان يساويه  
أو يكون دونه ومقام المدح يأبى المساواة ف يرجع المعنى الى ان حسن الكيل في عين  
رجل دون حسنه في عين زيد فأخذه الجاهل وأورد عليه انه لو كان زوال الزيادة بالثني  
مجتزأ لصل اسم التفضيل في ظاهر الجواز العمل في نحو ماريت رجلا أحسن منه  
أبوه واجيب بالفرق منه وبين مثال الكيل بأن اسم التفضيل في مثال الكيل خالف  
الاصل وهو تغاير الفضل والفضل عليه ذاتا لاتحادهما فيه ذاتا لفضل في معناه  
التفضيل ضعف يقتضي انه اذا انزال بالثني لم يرق لاثقل قوة اقتضا حكمه وهو  
لمستاع عمله في الظاهر بخلاف شعور ماريت رجلا أحسن منه أبوه فانه لا ضعف  
في معناه التفضيلي لاختلاف الفضل والفضل عليه ذاتا لثقل قوة اقتضا حكمه وقيل  
انما اشترط تقدم الثني لقوى طلب الموصوف الصفة المتقضى ذلك لقوتها في العمل  
وذلك لأن طلب التكرار للمبتدئ في الاثبات دون طلبه في الثني لأنه في الاثبات  
زيادة القاطنة وفي الثني لصون الكلام عن كونه كذا بانك اذا قلت ماريت رجلا  
كأن صدق الكلام موقوفا على تخصيص الرجل بأمر يمكن انه لم يحصل لمن رأته

أي افضل التفضيل برفع الضمير المستتر  
في كل لغة ولا يرفع اسم الظاهر ولا ضمير البارز  
الاضلاحى مبعو به حررت برجل اكرم منه  
أبوه وذلك لأنه ضعف الشبه باسم الفاعل  
من قبل انه في حال تجريده لا يؤنث ولا يثنى  
ولا يجمع وهذا اذ لم يعاقب فعلا أي لم يحسن  
ان يقع موقعه فعل بمعناه (نقطة) عاقب  
فعل كثيرا) رفعه الظاهر (ثنا) وذلك  
اذ اسبقته ثني

من الرجال بخلاف رأيت رجلا وفي هذا أيضا ما تقدم ايرادا وجوبا (قوله وكان  
مرقوعه اجنبا) أي غيره لا ينضم الموصوف بخلاف نحو ما رأيت رجلا احسن  
منه أو هو فالمراد في كونه سبيبا بهذا المعنى فلا ينافي اشتراط ابن الحاجب كونه  
سبيبا يعني ان الموصوف به تعلقاتا كما في المثال تاله سم واعترض  
البعض على الشارح بأن هذا القيد مستغنى عنه بقوله مفضل على نفسه باعتبار  
لما علمت من ان المفضل والمفضل عليه في نحو ما رأيت رجلا احسن منه أو هو  
مختلفان بالذات وفيه ان الاعتراض باغناء المتأخر عن المتقدم غير ناهض (قوله  
مفضل على نفسه باعتبارين) كان ينبغي ان يقول باعتبار آخر لان التفضيل أي  
الزيادة انما هو باعتبار واحد لا باعتبارين كالإيجتي الا ان يجعل فيه اكثرا من الاصل  
ومفصولا فمضى المثال ان الكل باعتبار كونه في عين زيد احسن من نفسه باعتبار  
كونه في عين غيره من الرجال وخرج به نحو ما رأيت رجلا احسن بكل عينه من كل  
عين زيد لا بخلاف المفضل والمفضل عليه ذاتا لانه اعتبر به فردان من افراد الكل  
وأوضح التفاضل بينهما بخلاف المثال المشهور فانه اعتبر فيه ماهية الكل مقدمة  
بشدة تارة ومقدمة بآخرة تارة أخرى والظاهر الذي يرضى له صنيع الشارح ان  
هذه الشروط شرط لعمل افضل التفضيل مطلقا في الظاهر لا لعمل افضل من نقط  
كأنه البعض فالتحرف (قوله في عينه) حال من الكل مقدم عليه أو ظرف  
لفتوسم على أحسن وفي عين زيد حال من الضمير الجرويعين (قوله فانه يجوز ان  
يقال الخ) تحليل لمحذوف أي وانما كان هذا المثال مما ساقب فيه افضل الفعل  
لانه يجوز الخ (قوله لا افضل التفضيل الخ) على لقول المصنف ومضى عاقب  
فعلنا فكثيرا بنينا (قوله لانه ليس له فعل بمناه) أي في الزيادة لعمل على ولا يرد  
عليه ان افعال الغلبة بمناه نحو كثرت في فكترة أي غلبته في الكثرة ووزدت  
عليه فيها لعدم اطراف الغلبة في كل مادة كما قاله سم فمرد عليه ان الصفة المشبهة  
ليس لها فعل بمناه في الشئ مع عملها في الظاهر وان افضل التفضيل الجرويعين  
معنى التفضيل يعني الفعل لعدم دلالة على الزيادة مع انه لا يعمل في الظاهر على  
ما يقتضيه اطلاقهم وتعليلهم بما تقدمه الشارح في قوله وذلك لانه ضعف الشبه الخ  
فلازم المطلوب بمجرد هذا التعليل بل مع ضمنية التعليل الذي تقدمه الشارح فتبين  
(قوله يصح ان يقع الخ) أي بجملة المقام (قوله لوجب كونه مستدا) أي  
ضمير اعنه طسم التفضيل (قوله فلا يلزم الفصل) أي ولو تقديرا كما في ما رأيت  
كعين زيد احسن فيها الكل فان تقدير ما رأيت عيننا كعين زيد احسن فيها الكل

وكان مرقوعه اجنبا مفضل على نفسه  
باعتبارين نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه  
الكل كونه في عين زيد فانه يجوز ان يقال  
ما رأيت رجلا احسن في عينه الكل كونه  
في عين زيد لان افضل التفضيل انما قصر عن  
رفع الظاهر لانه ليس له فعل بمناه وفي هذا  
المثال يصح ان يقع موقعه فعل بمناه كما رأيت  
وأيا فلو لم يعمل المرفوع فاعلا لوجب كونه  
مستدا فإلزام الفصل بين الفعل ومن بأجوبة  
والاصل ان يقع هذا الظاهر بين ضميرين  
أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما رأيت

منه في غير ما قلوم يجعل الكيل فاحلا بل جعل مبتدا الزم الفصل بأجنبي تقدير افلا  
 يقال لزوم الفصل بأجنبي غير مطرد لعدمه في نحو هذا المثال أخاده سم والاجنبي  
 هنا المبتدا والمراد بالاجنبي هنا ما ليس من معمولات ذلك الفصل لا ما لا يتعلق به  
 به وجه ما ولم يجعل الكيل مبتدا مؤخر اعين من فلا يلزم الفصل بأجنبي بأن يقال  
 ما رأيت رجلا احسن في عينه منه في عين زيد الكيل فراوان التزم مخالفة الاصل  
 وهو تقديم مرجع الضمير عليه بلا ضرورة ولا مقدما على الوصف بأن يقال ما رأيت  
 رجلا الكيل احسن في عينه منه في عين زيد فراوان التزم تقديم غير الاصل وهو  
 الوصف بلا ضرورة والتزام مخالفة الاصل وهو التبع بالمرء بلا ضرورة (قوله  
 فتقول من كل عين زيد) قد يقال اذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلا على نفسه  
 بل على غيره بالذات أما على ان أل في الكيل عوض عن ضمير الرجل فالتعريف بالذات  
 ظاهر وأما على انها الجنس فلا ان الماهية الكلية متغيرة بالذات لقررها الجزئية الا ان  
 يختار الثاني ويحال لما كان القرء منه راجعت الماهية الكلية كان قائمها نفسه  
 والتعريف اعتباري فانهم (قوله تصحف مضافا) أي اذا دخلت من على الجمل  
 وهو الين أو مضافين أي اذا دخلت من على ذي الجمل وهو زيد (قوله وقد لا يوفق  
 بعد المرفوع شيء) أي اختصارا وذلك اذا تقدم عمل الفضل على الفعل كما  
 في مثال الشارح وكذا اذا تقدم صاحب عمل الفضل على الفعل فيما يظهر كافي  
 ما رأيت كزيد أحسن في عينه الكيل فاقترعا والبعض على الاول فتصور وراى  
 بصري على الظاهر والكاف احمه وأحسن حال من مجرور والكاف على ما قاله  
 البعض ويلزم عليه مجيء الحال من المضاف اليه بدون شرطه أو كعينه وأحسن  
 حفتان لعينا محذوفة ويصح غير ذلك (قوله وقالوا الخ) أي فادخلوا من  
 في اللفظ على غير الفضل عليه وهو ملايه كايته الشارح فهو كقولك ما رأيت رجلا  
 احسن في عينه الكيل من عين زيد لكن مدخول من في هذا التركيب محل  
 الفضل عليه حقيقة وفي ما احسن به الجليل من زيد ملايه الفضل عليه  
 لا محله حقيقة ولهذا ذكره الشارح هنا ولم يكف بقوله سابقا وقد يصح الضمير  
 الثاني الخ فانهم (قوله من حسن الجليل زيد) كان عليه اسقاط حسن  
 لان المقاضاة بين الجليل ونفسه باعتبارين لا يقال الذي الى ذكره تعلق بزيد به  
 لا نقول على حذفه يكون زيد حالاً من مجرور ومن كافي خلاصه ولا حاجة الى ما نقله  
 شيخنا والبعض عن الثاني وأقر من التكلف ومثل ذلك يقال في الحديث ومثال  
 الناطم الاق (قوله ما من ايام أحب الخ) افضل التفضيل فيه موصوع من فعل

وقد يصح الضمير الثاني وتدخل من اما على  
 الاسم الظاهر أو على محله أو على ذي الجمل  
 فتقول من كل عين زيد أو من عين زيد أو من  
 زيد فتصنف مضافاً ومضافين وقد لا يوفق بعد  
 المرفوع بشئ نحو ما رأيت كعين زيد أحسن  
 فيما الكيل وطالوا ما احسن به الجليل  
 من زيد والاصل ما احسن به الجليل من  
 حسن الجليل زيد ثم اضيف الجليل الى زيد  
 للايسته اياه ثم حذف المضاف الاول ثم  
 الثاني ومثله قوله عليه الصلاة والسلام  
 ما من ايام احب الي الله فيها الصوم من ايام  
 العشر والاصل من محبة الصوم في ايام العشر  
 ثم من محبة صوم ايام العشر ثم من صوم ايام  
 العشر ثم من ايام العشر



وقول الناطق (كان ترى في المجلس من رقيقه أولى به الفضل من الصديق) والاصل من ولاية الفضل بالصديق فعمل به ما ذكر (خبيئات) الأول انما امتنع نحو رأيت رجلا أحسن في عينه الكل من في عين زيد ونحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه وان كان أفضل فيها يصح وقوع الفعل موقعا لأن المستعبر في الطراد رفع أفضل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعا الفعل الذي يخبر عنه مفعلا قائده وهو في هذين المثالين ليس كذلك ألا ترى أن الخلوقة رأيت رجلا يحسن في عينه الكل كنه في عين زيد أو يحسن في عينه الكل كنه في عين زيد بمعنى يوقعه في الحسن فانت الدلالة على التفضيل في الأول وعلى القرينة في الثاني وكذا القول في ما رأيت رجلا يحسن أبوه كنه إذا أثبت في موضع أحسن بخلاف حسن حيث تفوت الدلالة على التفضيل أو قلت ما رأيت رجلا يحسنه أبوه فأثبت موضع أحسن بخلاف حسنه إذا افاقه في الحسن حيث تقرر بالفعل الذي يخبر عنه أحسن تفات الدلالة على القرينة المستفادة من أفضل التفضيل ولورث أن وقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم نستطع • الثاني قال في شرح التسهيل لم يرد هذا الكلام للتفنن ارضاع الظاهر بأفضل الابدق ولا بأس باستعماله بضمي أو استقام فمعنى التي كنه لا تكن غيرك أحب إليه الخبر منه إليك وهل في التماس رجل أحسن • الحمد منه يحسن لا ين • الثالث قال في شرح الكافية أجمعوا على أنه لا ينبغي المفعول به

المفعول نفسه شذوذا من هذه الجهة الأعلى قول من يجعل الصوغ منه مقبلا عند من المجلس وتكاد من جهة مرفوعة من زائد على الثلاثي أن كل من أحب الرابي فان كل من حب الثلاثي فلا شذوذا فيه الا من الجهة الأولى وهذا يصلح ما في كلام البعض من المؤاخنة (قوله أولى) فيه شذوذا من جهة أنه لا فضل له لأنه بمعنى الحق ولم يستعمل من هذه الجهة الفعل بهذا المعنى لأن الفعل المستعمل منه أولى بمعنى أولى أو تبع وهذا يعلم حسن قوله ومضى عاقب فلا ولم يقل فله ولا الفعل فلا يخرج مثل هذا أفاده شيئا تعلقا على قال البعض وشذوذا قول الشارح ألا لأن المستعبر في الطراد الخ اه أي حيث قد الفعل بالذي يخبر عنه أفضل وينبغي أن المقيد معنى على القلب فتدبر (قوله انما امتنع نحو الخ) المانع في المثال الأول عدم سبق التي وفي الثاني عدم صكون المرفوع اجنبيا (قوله مفعلا قائده) أي فائدة أفضل من الدلالة على التفضيل وعلى القرينة كابر خذ عابده (قوله ألا ترى أن الخلوقة) هذا متعلق بالتمثال الأول وقوله وكذلك القول الخ متعلق بالتمثال الثاني (قوله كلا) مفعول يحسن لتعنه معنى يوق • (قوله وعلى القرينة في الثاني) لأن يحسن فيه مضارع حسنه إذا افاقه في الحسن فهو مستند وأفعال القرائن لازمة (قوله حيث تفوت الدلالة على الغضيل) أو ردي عليه سم أن التمثال الشهور يصدق لفة بصورتين تقرر حسن كل عين الرجل عن حسن كل عين زيد وتساويهما والمراد بحسب المقام الأولى لا الثانية كما تقدم ومثله ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه لصده يتحسن حسن الأب ومساواة وإذا عير بالفعل فيها صدق التركيب لفة بالأولى وكذا بزيادة حسن كل عين الرجل وحسن الأب على بعد المقام يعني الأولى فالتركيبان مستويان في المعنى مواعيرتهما بأفضل أو بالفعل فالحكم بفرات الدلالة على التفضيل في أحدهما دون الآخر • (قوله على غير هذين الوجهين) يعني بهما كونه مضارع حسن اللازم وكونه مضارع حسنه أي فاقه في الحسن (قوله منه) أي الحمد وقوله يحسن حال من يحسرون أي سلة كونه ملايا بالمر ذكر (قوله أجمعوا الخ) يشافه قوله بعد وأما يار بعضهم الخ إلا أن يقال لم يمتد الصحت بمناقة هذا الجيز في الإجماع أو يقال الإجماع في غير المتعزذ عن معنى التفضيل كابر خذ من تليل الجيز وكافي في شرح الداسماني على المعنى فتدبر (قوله لا ينبغي المفعول به) أي بل يصل إليه بواسطة الآدم فهو أو على العلم فان كان مما يتعدى لاثنين نصب الآخر مثل مقدروا كسى

لقنوا التائب أي يكسبهم التائب فله الدمامية قال المصريح وكذا لا ينصب  
 المفعول معه والمفعول المطلق والقيصر إلا إذا كان فاعلا للمعنى فهو زيد أحسن  
 الناس وجهها ويجوز نصب لبقاق وقال بعضهم غلظ من قال إن أفضل التفضيل  
 لا يبعث في المفعول به لورود السماع ذلك قوله تعالى هو أهدي سبيلا وليس  
 تميزا لأنه ليس فاعلا للمعنى (قوله غيث هنا مفعول به لا مفعول فيه) اعترضه  
 أبو حيان بأنه ضرب من التصرف وحيث لا تصرف وفي المرادى على التسهيل  
 لم ينجح حيث فاعلا ولا مفعول به ولا مبتدأ اه وفي التسهيل إن تصرفها نادر قال  
 الدمامية ولو قيل إن المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يعد وفيه ابتداء  
 حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى إن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أتى بطله  
 لأنه يعلم ما فيه من الكا والظاهرة والفضل والصلاحية للارسل واستم كذلك  
 قال الشيخ بل هو صيد لما فيه من حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلاته  
 بلا دليل (قوله القوانا) جمع قوس وهو أعلى البيضة وعظم ياتي بين اذني  
 القوس كما في القاموس (قوله لا تعزده عن معنى التفضيل) رذائها وإن أول  
 بما لا تفضيل فيه لا يلزم كون تعذبه كعذبه وضوميات الالتفات لا تنكر واجاب  
 الدمامية بأن أصل المتواترين معنى أن توافقا حكما (قوله وجه القول)  
 أي يحتمل أي مجموعه فهو من الاجمال بمعنى الجمع هذا التفرق لامن الاجمال ضد  
 التفضيل والبيان (قوله دال على حب أو بفض) أي على معانيها فيعمل  
 ما كان من مادة الكراهة مثلا (قوله وهو أحب إلى اقدم غيره) أي يحب الله  
 المؤمن أكثر من محبته للكافر قال البعض وتلاجه أنه حثيث مجزوع عن معنى  
 التفضيل إذ لا يجب الله تعالى الكافر أصلا اه وفيه أنه يتألف ما اشتهر وقدمه هو  
 أيضا من أن المقرونين لا يميز بين معنى التفضيل فالذي يفتي عدي أنه غير مجزوع  
 عن ذلك بل فيه معنى التفضيل باعتبار محبة الله تعالى للكافر من حيث كونه  
 مخلوقا من لا متماثل (قوله وأجيد عن الختام) يخرج الخلاء المحبة أي أميل من الزنا  
 (قوله وقد سبق بعض ذلك في باب) فيه أنه ذكر جميع هذا التفضيل في أفضل  
 التجب في باب لا يعض قط والله سبحانه وتعالى اعلم

(التع)

ويقال له الوصف والصفة وقبل التعن خاص بما تغير كسما وضارب الوصف  
 والصفة لا يختصان به بل يشلان غورا عما فاضل وعلى الثاني يقال مضاف الله

وأوصافه

فان وجد ما هوهم جواز ذلك حتى نصبه بفعل  
 مقدريه سره أفضل نحو الله أعلم حيث يجعل  
 رسالته غيث هنا مفعول به لا مفعول  
 فيه وهو في موضع نصب بفعل مقدريدل  
 خطه اعلم ومنه قوله

وأضرب مناب السيف القوانا وأجاز  
 بعضهم أن يكون الفعل هو العاقل ليمر به عن  
 معنى التفضيل اه (خاتمة) في تعذبه أفضل  
 التفضيل يجوز فالبخر قال في شرح الكفاة  
 وجه القول في ذلك أن أفضل التفضيل إذا كان  
 من متعذبه نفسه دال على حب أو بفض عدي  
 باللام إلى ما هو مفعول في المعنى وإلى إلى  
 ما هو فاعل في المعنى نحو المؤمن أحب لله  
 من نفسه وهو أحب إلى اقدم غيره وإن  
 كان من متعذبه نفسه دال على علم عدي بآله  
 فهو زيد أعرف بي وأما أدري به وإن كان من  
 متعذبه نفسه غير ما تقدم عدي باللام نحو  
 هو أطلب للتأويل أشع للباروان كان من  
 متعذبه عدي بآله لا بغيره فهو  
 أزهد في الدنيا وأسرع إلى الخير وأبعد  
 من الآثم وأحرص على الحمد وأجدر بالملم  
 وأحد عن الخنا وقيل التعجب من هذا  
 الاستعمال ما لأفضل التفضيل نحو ما أحب  
 المؤمن لله وما أحبه إلى الله ما أعرفه نفسه  
 وأقلعه للعوائق وأضنه لطرفه وأزهد  
 في الدنيا وأسرع إلى الخير وأحرص عليه  
 وأجدر به وقد سبق بعض ذلك في باب والله  
 تعالى اعلم

(التع)



الصفة على غير ما هي له وهو لا يجوز عند البصريين وان آمن اليه (قوله وعطف)  
 أي بيان أو نسق (قوله الحامل) أي في هذا التركيب والتقدير أي في تركيب  
 آخر (قوله غير خبر) حال من ضمير المشارك (قوله فخرج بالحاصل والتقدير)  
 أي يجموعهما ولو قال فخرج بضمير المشارك كان أحسن لأنه انخرج خبر المبتدا  
 وقوله خبر المبتدا أي غير الثاني من الخبر المتعدد كما يدل عليه ما بعده (قوله  
 حاض الخ) مقتضاه ان حاض خبره خبر هو الموافق لما سبق ان نحو الزمان حاض  
 حاض عما تقدم فيه الخبر لفظا ولا يشافيه قول بعضهم انه جزء خبر لأنه ناظر الى  
 المعنى (قوله ان التوكيد) أي القضي أما النعوى فمقتضى بالاسماء  
 كما تمت وعطف البيان ولذلك كلفت الاسماء أصلا في ذلك (قوله لكونها  
 الاصل في ذلك فيكون تقديمها على القاعل في عبارة لا اهتمام بالصدر (قوله ان  
 منع تقديم التابع الخ) مثل التابع معمولا فلا يجوز هذا المعامل رجل يأكل قال  
 البعض لأن الموصول لا يصلح الا بفتح على عامله اه وهو منقول من فوزيد  
 لم اضرب ويجوز ان يكون تقديم الموصول ووافقه في التخصيص في قوله  
 تعالى وقل لهم في انفسهم قول لا ينافي في انفسهم متطابقا (قاعدة) يجوز  
 الفصل بين التابع والتبوع ضراحيي بحسن كعمول الوصف نحو ذلك حشر علينا  
 يسير ومعمول الموصوف نحو يهيج شربك زيد الشريد وعامله فوزيد اضربت  
 الضام ومضمر عامله نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد ومعمول عامل الموصوف نحو  
 سبحانه الله عما يصفون عالم القيب والمبتدا الذي خبره في الموصوف نحو افي الله  
 شك فاطر السموات والارض والخبر فوزيد قائم العاقل وانقسم نحو زيد واقه  
 العاقل قائم وجواب القسم نحو على وفي ثلثينكم عالم القيب والاعتراض نحو  
 وانه انقسم لوتعلمون عظيم والاستثناء نحو ما ياتي أحد الازيد أخير منك ومن  
 الفصل بين التأكيد والمؤكد ولا يجوز ان يرشع بماتيتين كاهن وبين المعطوف  
 والمعطوف عليه واسمها برؤسكم فصل بين الايدي والارجل على قراءة نصب  
 الارجل وبين البذل والمبدل منه قم الليل الا قليلا نفسه بخلاف الاجنبى بالكلية  
 من التابع والتبوع فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل ايض وكذا لا يجوز  
 فصل نص المبهمة ونحو مما لا يستحق عن الصفة من منوعة فلا يقال ضربت هذا  
 زيد الرجل ولا التثنية طلعت البعوض وكذا في الجمع واعتراض الاخيرة باستثناء  
 الثمري في قوله تعالى وانه هرب الثمري وما ذكره من ان نفسه يدل من الليل  
 هو أحد أوجه ذكره البصريين وغيره والاستثناء عليه من صفه والنعير في منه

نعت وتوكيد وعطف وبدل ه) وتسمى  
 لاجل ذلك التوابع فالتابع هو المشار والمؤشار  
 قبله في امر ارب الحاصل والتقدير غير خبر فخرج  
 بالحاصل والتقدير خبر المبتدا والفعل  
 الثاني وحال التصويب وغير خبر حاض من  
 الاول  
 قوله هذا حال حاض (تبعها) ه) الاول  
 سياتي ان التوكيد والبدل وصف القس  
 تتبع غير الاسم وانما نصب الاسماء بالذكر  
 لكونها الاصل في ذلك ه) الثاني في قوله الاول  
 اشارة الى منع تقديم التابع على متبوعه

فعلية لا أقل من النصف كالتثنية فيكون التثنية بين الأقل منه كل ربع والاكثر منه  
كان نصف ومنها ان الاستثناء من الليل ونقصه يدل من قليلا فيكون التثنية بين  
النصف والرائد عليه كالتثنية والنقص عنه كالتثنية واعترضه الشهاب القرافي بأنه  
يقضي تسعة النصف قليلا وهي غير معروفة في استعمال اللغة واختار أن نصفه  
يدل من الليل الا قليلا وأن المراد بالقيل الثاني بناء على استغراقه آل وبالقتيل  
منها إلى الاعذار كالمرض والضرر فأيدل نصفه من الثاني التي لا عذر فيها والمعنى  
ثم الثاني التي لا عذر فيها نصفها أي نصف كل منها لكن ذكر النصف المضاف إليه  
نصف لتكون الليل مفردا مذكرا في اللفظ وأن المراد بالقيل في قوله أو انقص منه  
قليلا أو زد عليه أي قليلا هو النقص غير على الله عليه وسلم بين قيام نصف الليل  
وثلثه وثانيه (قوله إذا كان) أي النصفه والتذكير باعتبار المذكر كوراء والتثنية  
وفي بعض النسخ إذا كانت وهي ظاهرة (قوله ظلامه) قال البعض منصوب  
بزع الخافض أي ظلامه اه ولا حاجة إليه بل الظاهر أنه مفعول به حقيقة أي  
ولست بمشاه ظلامه لاحد بل ازيلها قال العيني وتبعه غيره كشيئا والبعض وذلك  
إشارة إلى المذكر من الظلامه اه والاحسن اوباع الإشارة إلى اقرار الظلامه  
المفهوم من مقرا ونفي ما استكمل جازا اختيارا اجماعا قول العيني حركت الباء  
للضرورة غير صحيح (قوله بشرط تذكر في موضعها) أي عند قوله وحذف  
متبوع الخ (قوله اختلف في العامل في التابع) أي غير البديل بشرطه فذهب  
الخ لأن مذهب الجمهور في البديل كما في الهمع ان عامه محذوف بديل ظهوره  
جواز مع الظاهر وجوب مع الضم فهو مروي بزيادة قاعدة عامل الجز في شقوه  
واجبة وهذا يعلم ما في كلام الاسفاحي من الخلل وزيف الدماميني الدليل يجعل  
الجار والجرور الثاني بديل من الجار والجرور الأول والعامل ما قبل الجار الأول  
وهو غير معاد وأما مذهب غيرهم فهو أن العامل في البديل هو العامل في البديل  
منه (قوله فذهب الجمهور) وقيل العامل في التثنية والبيان والتوكيد التابعة  
وقيل مقدور في التثنية مقدور وقيل حرف العطف ياب كذا في الدماميني والهمع  
قال الدماميني فائدة الخلاف عدم جواز الوقف على المتبوع دون التابع وعدم  
قال العامل فيه هو الأول اه ويظهر أن الأمر كذلك على القول بأن العامل  
التابعة تأخر (قوله ثم يقطع البيان) أي ثم يبدأ به بدءا عرفيا أي بالتثنية  
لما بعده وهكذا يقال فيما بعده الا قوله ثم بالتثنية فلا تأتي فيه البدء العرفي  
في تقديره عامل ناسبه أي ثم يثني بالتثنية ولا تقديره في الكل (قوله لأن التوكيد

وأجاز صاحب البديع تقديم النصفه على  
الموصوف اذا كان اثنين أو جماعة وقد  
تقدم أحد الموصوفين فتقول فأمزيد  
العاملان وعمر ومنه قوله  
ولست مقر الربا بل ظلامه  
أي ذاك أي الأكرمان وخاليا  
وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشرط  
تذكر في موضعها الثالث اختلف في العامل  
في التابع فذهب الجمهور إلى أن العامل فيه  
هو العامل في المتبوع واختاره الناطم وهو  
ظاهر مذهب سيدهم الرابع لم يترض هنا  
لبان رتبة التابع قال في التسهيل ويدأ عند  
اجتماع التوابع بالتثنية ثم يقطع البيان ثم  
بالتوكيد ثم البديل ثم بالتثنية أي فقال جاء  
الرجل الفاضل أو بكرتسه أخوك وزيد  
الخامس قدم في التسهيل باب التوكيد على  
باب التثنية وكذا فصل ابن السراج  
وأوجعني والزمخشرى وهو حسن لأن  
التوكيد بمعنى الأول



يبلغ انصاف القاضي بذلك ولم يقصد مجرد المدح بل قصدت اعلام مخاطبك بأنك عالم  
بجمال الموصوف وعن بعضهم انه قد يكون الثبوت لا قاعدة رقيقة معناه نحو بحكمها  
التيون الذين اسلموا أخرى هذا الوصف على النبيين لا قاعدة عظم قدر الاسلام  
(قوله في التعريف والتشكيك) في معنى من البيت لما الاول وقول شيخنا لما  
في الامتلا سهوا والواو بمعنى أولان الثابت للامتلا أحدهما وقوله تلامذة أو صفة جرت  
على غير ما هي له ولم يبرز جري على المذهب الكوفي (قوله بالمعرفة) متعلق بعت  
(قوله وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالثكرة) أي مطلقا بقرينة مقابلته بما بعده  
(قوله ساورتي) أي وانتهى بمعنى وثبت على فالخاصة على غيرها بما شئت به فتح  
الضاد المجهلة وكسر المهملة وهي الحجة الحقيقية التي أتى عليها سنون كثيرة فقل  
لجها واستدسمها والرقش ضم الراء ومكون القاف آخر مشين مجة جمع رقشا وهي  
الحجة التي لها قط سودويض ومن تعبضة وقول البعض البيان غير ظاهر ونافع  
بالنون والقاف أي بالغ في الاطلاق وصفه الشاهد حدث وصف به السم وهو معرفة  
لانه لا يوصف به غير السم ولا يرد قوله دم نافع لانه يعني طرى (قوله مؤول)  
أي يجعل التابع بلا لا والاوليان أي الاحسان بالثبات لقرايتهما ومعرفتهما بدل  
من آخران ونافع بدل من السم ويصح جعل الاوليان خبر محذوف أي هما الاوليان  
أو خبر آخران لتخصيصه بالمعة أو مستند أخيره آخران أو بدلا من النمبر في بقومان  
وجعل نافع خبر الثمانية للسم (قوله المعترف بلام الجنس) أي لأم الحقيقة في ضمن  
فرد غير معين ونسبها أهل المعاني لأم العهد الذهني لتهد الحقيقة في الذهن  
(قوله تقرب مساقته من الثكرة) أي لعدم تعيين شيء من الافراد فيما (قوله  
بالثكرة المخصوصة) أي بأضافة أو عمل كما يؤخذ من التثنية بقولهم ما ينبغي للرجل  
الحق وقول البعض أي وصف أو أضافة كما يؤخذ من الامتلا فهو مضافا فوهان  
منك صفة ظفر وهو باطل بل هو ظرف للثمة متعلق بخبر والمراد بالثكرة المخصوصة  
وما في حكمها وهو الجمل كما يؤخذ من التثنية بالبيت والاية وقد استفاد من تسميه  
بالجواز ان الاحسن الثبوت بالمعرفة قطر القفا وهو كذلك (قوله لالحال) يجوز  
جماعة الحالية قطر الصورة التعريف وما رتبته من انه ليس المعنى انه يتعطل في حال  
السبيل المراد ان ذلك دأبه رذائله ان لم يلبس المعنى ما ذكره لالحال المراد ان  
ذلك دأبه لا يجوز ان يكون المعنى ما ذكره لوقوعه في فعل الحلال لازمة ضد ان  
ذلك دأبه (قوله وآية لهم الليل) أي حقيقة الليل في ضمن فرد تام من الليل  
فلا يشافيه ان الواقع على الهام من افراد الليل فلا اعتراض (قوله بالاخص)

وبسبب الاول من هذه الاشياء فتأقضا  
والثاني سيبيا (وليست) الثبوت مطلقا  
(في التعريف والتشكيك) أي الذي  
(الماتلا) وهو المنةوت (كلمة يقوم كرها)  
وبقوم كرها آباءهم وبالقوم الكرها  
وبالقوم الكرها آباءهم (تنبهات) •  
الاول ما ذكره من وجوب التبعية  
في التعريف والتشكيك هو مذهب الجمهور  
وأما زالاخص فتب التكررة اذا خصت  
بالمعرفة وجعل الاوليان صفة لا آخران  
في قوله تعالى فأخران يقولان مقامهما  
من الذين استحق عليهم الاوليان وأجاز  
بعضهم وصف المعرفة بالثكرة وأجاز  
ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصا بذلك  
الموصوف كقوله  
أيت ككأن ساورتي شئت  
من الرقش في أيانها السم نافع  
والصحيح مذهب الجمهور وما أوهم خلاف  
ذلك مؤول • الثاني استثنى الشارع من  
المعارف المعترف بلام الجنس قال فانه تقرب  
مساقته من الثكرة يجوز زنه بالثكرة  
المخصوصة ولقد سمع التصريح يقولون  
في قوله ولقد أمر على التبر ببيت فأنف  
ثم أقول لا ينبغي ان يبنى صفة لالحال لأن  
الحق ولقد أمر على التبر من التمام ومنه  
قوله تعالى وآية لهم الليل لنزع منه النهار  
وقولهم ما ينبغي للرجل مثلك أو خبر مثلك  
ان يفعل كذا • الثالث لا يمنع التبع  
في التكررات بالاخص

محمود جل فصيح وغلام باعق وأما في المعارف  
فلا يكون التبع الاخص عند البصريين بل  
مساويا أو أعم وقال النولون والقراء يفت  
الاعم بالأخص قال المصنف وهو الصحيح  
وقال بعض المتأخرين توصف كل معرفة  
بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة ٨١  
(وهو لذي التوحيد والتذكير أو سواهما)  
وهو التثنية والجمع والتأنيث (كالتفصيل  
فانضم ما تقدم) أي يجري التبع في مطابقة  
المنعوت وعدمها يجري الفعل الواقع  
موقعه فان كان جاريا على الذي هو مرفوع ضمير  
المنعوت وطابقه في الافراد والجمع  
والتذكير والتأنيث تقول مررت برجلين  
حسنين وامرأة حسنة كما تقول مررت برجلين  
حسنين وامرأة حسنة وان كان جاريا على  
ما هو مثنى من سببه فان لم يرفع السببي  
فهو كالجاري على ما هو في مطابقته  
للمنعوت لانه مثنى في رفعه ضمير المنعوت نحو  
مررت بامرأة حسنة الوجه أو حسنة وجهها  
وبرجلين كرجي الاب أو كرجي أنا وبريال  
حسان الوجوه أو حسان وجوهها وان رفع  
السبي كان بحسبه في التذكير والتأنيث  
كما هو في الفعل فقال مررت برجلين حسنة  
وجوههم وامرأة حسنة وجهها كما يقال  
حسنيت وجوههم وحسن وجهها (تتبعها)  
في الاول يجوز في الوصف المسند الى السبي

أي الاقل شيوعا (قوله باعق) بالتحفة ثم الفاء أي مراحم (قوله فلا يكون  
البعث أخص) أي اعرف كما في سم فقولنا رجل اخلك التبع يدل لافته ثلاثا  
يفضل السامع على المتبوع وقد استغفرت في باب التكرار والمعركة (قوله أو أعم)  
أي اقل تصرفا (قوله يفت الاعم بالأخص) قال البعض أي فضا والاساوي  
ما بعده ٨١ وترجاء شخنا وفيه نظر اذ يعد كل البعد أن القراء والنولون يوجبان  
وصف الاعم بالأخص مع منع غيرهما اياه ولا يجوز ان الوصف بالاعم والمساوي مع  
ايجاب غيرهما اياه وأي ضرر في كون ما بعده مساويا له فيكون موقعا لتأنيده ثم  
وايت ما يؤيد ما قلته بخط بعض الافاضل (قوله توصف كل معرفة بكل معرفة)  
أي الاسم بالبيان حقيقة الذات المشار اليها الا دلالة الاسم على حقيقته  
المعترف بالبيان حقيقة الذات المشار اليها الا دلالة الاسم على حقيقته  
والحق في الموصول لانه مع حمله بمعنى ذي اللام ولان الموصول الذي يقع منه  
ذولام وان كانت زائدة وكما يجوز في تابع اسم الاشارة كونه فاعلم حيث دلالة  
على معنى في شيوعه يجوز كونه عطف بيان من حيث ايضاحه والاول مبنى على  
ما عليه جمع محققون أنه لا يشترط كون التبع مستقفا أو مؤزلا ولا الثاني مبنى على  
انه لا يشترط في البيان ان يكون اعرف من المين وهو الصحيح (قوله لذي التوحيد  
الخ) أي عند ملاحظة التوحيد الخ (قوله الواقع موقعه) أي الذي يقع  
في محل التبع على خلاف الامل (قوله وطابقه في الافراد الخ) أو رده نحو  
لفظة امشاج ورمة اعشار وروب اخلاق وأوجب بأن النطفة لما كانت مركبة  
من اشياء كل منها مشج والرمة من اعشاره قطعها والتوب من قطع كل منها خلق  
كان كل من الثلاثة مجموع اجزائه فجاز وصفه بالجمع وقبل افعال في مثل ذلك واحد  
لا يجمع كذا في الدمامي (قوله على ما هو الخ) أي على منعوت هو أي التبع  
أي معناه ثابت شيء من سببه أي هو سببه أو بعض افراد سببه (قوله كان)  
أي التبع بحسبه أي السبي وقوله في التذكير والتأنيث أي وأما في الافراد  
ومنه فبسي في التثنية الاول والثالث وقوله كما هو في الفعل أي كحال هو أي  
الحال في الفعل اذا وقع فقامت مثلا (قوله يجوز في الوصف الخ) أي على اللغة  
القصصية فله روجه اقتصاره على الافراد والتكثير وذلك لان التصحيح انما يجوز  
على لغة أكلوني البراغش ويصريح بهذا في التثنية الثالث ولم يشبه البعض لهذا  
البحر في حال ما حال واختص في الاصح من الافراد والتكثير فالتكثير أخص عند  
سبويه والمبرد قال في المفتي وهو الاصح وعكس النولون وطائفة وفصل آخرون



فقالوا ان كان التثنية ناعما لجمع قاله كسر اضع وان كان لفردا وثنى قالوا فرد  
 اضع كذا في التصريح قال الدماميني وانما لم يصف غمور من رجل كرام اباؤه  
 مع ضعف كرم اباؤه لان اسم الفاعل المشابه للفعل اذا كسر خرج عن موازنة  
 الفعل ومناسبة لان الفعل لا يكسر بخلاف اذا صح اه ووجه اخصه التكسير اذا  
 تبع جمعا المشابهة (قوله المجموع) فان كان السبي متنى تعيين للفرد  
 على اللغة النحوية (قائمة) يجوز من رجل قائم ابواه لا فاعدين وان لم  
 استأرا الضمير في فاعدين مع جريان الصفة على غير من هي له لانه يقتضي التواني  
 ما لا يقتضي في الاوائل وتنبع قائمين لا فاعدا بواو على اعمال الثاني فان لم يذكر  
 في الاوائل افاذ على المعنى (قوله قد يصلح الخ) فيه اشارة الى انه قليل والكثير  
 المطابقة كائز (قوله اذا كان معناه) أي الوصف أي السبي (قوله)  
 أنهم قوله كالفعل الخ) وأنهم أيضا جواز نحو رجل قائم اليوم أنه قليل ونحو  
 باعرة حسن نفسها الجارية التأتية وبه صرح بعضهم سم (قوله بأن لا ينع  
 منها ما الخ) تكون الوصف يستوي فيه المذكر والفرد واذا دها وكونه  
 أفضل فتضليل مجزأ ومضافا فالتكوير (قوله وانما يقتضي الخ) التبادر منه انه  
 بشرط في التثنية كونه مشتقا ومؤثرا به وهو رأي الاكثرين وذهب جمع  
 محققون كابن الحاجب الى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالة على معنى في متبوعه  
 كحال رجل الدال على الرجولة قاله الدماميني (قوله وذلك اسم الفاعل)  
 أراد به ما يشتمل أمثلة المبالغة (قوله ومهان) كان عليه ان يأتي بالزيد في اسم  
 الفاعل كما أتى به في اسم المفعول وان يأتي باللازم في اسم المفعول كما أتى به في اسم  
 الفاعل ويمكن ان يجعل في كلامه احبا (قوله وذرب) بالذال الهمزة الحادة  
 من كل شيء وبالمهجمة المتصاد لاشياء الخبر بها (قوله ليست مشتقة بالمعنى  
 المذكور) لانها لا تدل على صاحب الحدث أي فاعله ومفعوله بل هي مشتقة  
 بالمعنى الاعم وهو ما أخذ من المصدر للدلالة على شيء منسوب للمصدر فتشاح مثلا  
 مأخوذ من الفتح للدلالة على أنه منسوب للفتح ومرى مأخوذ من الرى للدلالة على  
 مكان أو زمان منسوب للرى (قوله وهو) أي المشتق بالمعنى المذكور اصطلاح  
 أي اهتم في مثل هذا المقام ولا يذكرها مشتقة باصطلاح آخر (قوله في المعنى)  
 أي من جهة دلالة على معناه (قوله غير المكانيه) اعلم بكون رجل هنا  
 أو هناك أو ثم تقتضية بمجوز وصفه لرجل فهي تاروف لصفات بل الصفات  
 متعلقا بها (قوله والموصولة) انما يكون قول التلخيص وذى شاملا للموصولة

المجموع الافراد والتكسيرة يقال مررت  
 برجل كرم اباؤه وكرام اباؤه الثاني قد  
 يصلح الوصف الراجع ضمير المتعوت معاملة  
 رافع السبي اذا كان معناه فبقا يقال مررت  
 برجل حسنة العين كما يقال حفت عنه  
 حكي ذلك القراء وهو ضعيف وذهب كثير  
 منهم الجسري الى منعه الثالث أنهم  
 قوله كالفعل جواز تثنية الوصف الراجع  
 للسبي وبوجه الجمع المذكور السالم على لغة  
 السبي أولى الدواعي يقال مررت برجل  
 كرمين ابواه وجاءني رجل حسنون غلبانه  
 الرابع ما ذكره من مطابقة التثنية للمفعول  
 مشروط بأن لا ينع منها مانع كما في مسجود  
 وخرج وأفضل من اه (وانما يقتضي)  
 والمراد به ما دل على حدث وما حبه وذلك اسم  
 الفاعل كصاحب فاعله واسم المفعول كضروب  
 ومهان والصفة المشبهة كصوب وذرب  
 وأفضل التفضيل كاقوى واكرم ولا يرد اسم  
 الزمان والمكان والا لانهما ليست مشتقة  
 بالمعنى المذكور وهو اصطلاح (وشبهه) أي  
 شبه المشتق والبراهيه ما أتى بمقام التثنية  
 في المعنى من الجوامد (كذا) وفروعه من  
 أسماء الاشارة غير المكانيه (وذى) بمعنى  
 صاحب والموصولة وفروعهما (والنصب)

على لغة اعرابها ما على لغة البناء خلافاً لها بالواو وما على هذه اللغة لا بالياء ومثلها  
 في الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة بـهـمزة الوصل بخلاف نحو من وما (قوله)  
 وذى المال هل يجوز أن يقال رجل ذى مال أو هو على أن ذى رافع للاب تقل أن  
 جنى عن الاكثرتين المتع وعلموه بثلاثة أوجه ذكرها شيخنا فراسحه (قوله)  
 وذو فام) كذا في نسخ بالواو على لغة بناء ذوا الموصولة لكنه لا يناسب ما جرى عليه  
 الشارح من شمول ذى في كلام المصنف للموصولة لأن شموله للموصولة انما يجزى  
 على لغة الاعراب لانها في كلامه بالياء وفي نسخ وذى فام بالياء وهي المناسبة  
 لشمول المذكور (قوله شرط في المتعوت الخ) فيه شرط آخر وهو أن يكون  
 مذكوراً ان لم يكن بعض اسم متقدم مجرورين أو في كاساني ١٩ تصرح وأما انما  
 ابن جلا فضرورة (قوله ان يكون منكراً) أى تأولوا بالجملة بالكرة فهو جابر رجل  
 فام أو أو فام من كل وصف بجملة المجهول فيها انضاف المستند اليه  
 بالمستند في تأويل جابر رجل فام أو هو ونحوها ورجل أبو القاسم أو أو يزيد من  
 كل وصف بجملة المجهول فيها الاتحاد ذاتيهما في تأويل جاب ورجل كأن ذات  
 أسه ذات القاسم أو ذات زيد كذا في الفهامة عن ابن الحارث ولاحظ  
 لا تكون الجمل تكرار وان جرى على التسمي ووجه بعضهم عبارة الرضى  
 ثم قال والحق ان الجملة ليست معرفة ولا تكرة لأن التعريف والتكرير عوارض  
 مدلول الاسم والجملة من حيث هي جملة ليست اسماً وانما جازفت التكرير جادون  
 المعرفة لتأولها بالكرة كما مر (قوله على ضمير ربطها بالموصوف) اقتصر على  
 الضمير لأن الرباط هنا لا يكون الا الضمير بخلاف الخبر والفرق ان الضمير لا يستلزم  
 التعريف صانعاً فضعف طلبه فاحتج لدليل قوى يدل على ارتباط الجملة به وانها  
 نصب بخلاف المبتدأ فانه يستلزم الخبر فتقوى طلبه فاكفى بأى دليل يدل على  
 ارتباط الجملة به وانها خبر عنه فأداه سم ورايت بخط بعض الفضلاء ان الضمير  
 عدم تقييد الرباط هنا ايضا بالضمير (قوله أى لا يميز فيه) وهل حذف الجار  
 والمجرور ومسا أو الجار وحده فاقرب الضمير واصل بالفعل ثم حذف منصوبه بقولان  
 الأول عن ميبو به والثاني عن الاخفش تصريح (قوله أو يدل منه) معلقوف  
 على ضمير (قوله كذا خفيف التل) بالحاء المهملة أى دودة ذهاب الريحام  
 ومن فوق حال من التل وضمير عنها القوس والحجس تثليث العين المهملة فيج  
 فسبب مهملته متبعض القوس والجاراء بين مهملته ويعد الالف زائج  
 عازية من عزت الابل لراى بدت في المرمى ومطوف بضم الميم وكسر التون فاعل

تقول مررت بزيد هذا وذى المال وذو فام  
 والقترشى ففناها الحاشرو صاحب المال  
 والقائم والتسويب الى قريش (ونحو اجملة)  
 بثلاثة شروط شرط في الموصوف وهو أن يكون  
 (منكراً) اما انشأ ومضى لا انشأ  
 يوما ترجعون فيه الى الله او مضى لا انشأ  
 وهو المصروف بالجنسية كقوله  
 ولقد استرعى على التيميمى ونحوه  
 في الجملة أحدهما ان تكون مستقلة على ضمير  
 ربطها بالموصوف انما مفعولاً كما تقدم أو  
 مقدر كقوله تعالى واتقوا يوماً لا تميز  
 قس عن نفس شيئاً أى لا يميز فيه أو يدل  
 منه كقوله  
 كان خفيف التل من فوق عيسها  
 عوازب تحمل أخطأ الفاء ومطقت  
 أى انشأ عارها قال يدل من الضمير

أخطأ والخطف الذي بهما الخطف كجبل وهو رأس الجبل وأعلاه وكان المعنى أخطأ  
تأرها مطلقا أي العالي منها رأس الجبل الذي هو رأس ذلك الخطف كذلك الذي  
تبعه في الدوم قد بقوله أخطأ لأن الصل إذا ناء عن محله عظم دونه (قوله  
فأعطيت ما أعطيت خيرا) أي من أصل الرطل ولو كان في الثعب بالتمتع فقد وفي  
الطيرة وبغيره على ما تقدم (قوله إن تكون خيرة) أي لأن الثعب يوضع المنعوت أو  
يخصمه بالجله لأن الصل لذلك إذا كان مضموما لمعلا السامع قبل ويضون الجله  
الانثامية غير معلوم قبل (قوله وامنع هنا) أي لافي الطير على القنار وكانت  
الحال في المفهوم تفصيل (قوله جازا بقدر الخ) قبله حتى إذا بين الخلام واختلا  
وصفه قوما أضافوه وأطلوا عليه ثم أقر به بين مخلوط بالماء حتى صار لونه في العتبة  
شبه لون الأنثى في قلة السامع والمذيق ينفع المبر وسكون لزال الحجة مصدر مذق  
الابن إذا خلطه بالماء والمراد به هنا المذوق (قوله إن الوصف بالجله بالقطعة  
أقوى) أي لأشقالها على القمل المطلب للوصف في الاشتقاق وأما الآية  
قد تخلو عن المشتق بالكلية نحو جازا ورجل أبو زيد هكذا ينبغي تقرير الترجمة  
ونقل شيخنا عن الدمامي أن المعنى أكثر من المضارع (قوله لا تقتن بالواد)  
خلافاً لشيخنا عن كافي الدمامي (قوله تسيها على ذلك) أي ملذكر  
من قصد المبالغة والتوسع ولأن المصدر من حيث هو مصدر لا ياتي ولا يجمع  
ولا يؤنث وأما هنا فكان منها على قصد المبالغة لأن معنى قصد المبالغة جعل  
الموصوف نفس المعنى مجازاً بالكثرة وقوعه منه والمعنى شيء واحد يذكر وعلى حذف  
المضاف لأن المصدر يكون كذلك أي مفرداً مذكراً المصدر بالضاف فهو عند ذات  
عدل والزيدان ذوا عدل وهكذا (قوله وهو عند الكوفيين الخ) قد تضاف  
كل من القريشين مذهب في باب الجبال في أخته وكذا يقال البصريون أن كذا  
يعني را كذا والكوفيون أنه على تقدير مضاف وقد يقال إن كلاً من كوفي كل من  
الموضعين ما هو بعض الجبال عنده (قوله على التأويل بالمشق) أي الذي يعني  
القائل كثيراً كما في عدل وزور ويعني القبول قليلاً كما في رضى قاله الدمامي  
(قائمة) قبل من للعت طالع صدر على التأويل بسبب القبول أو تقدير المضاف قولهم  
مررت برجل ماشق من رجل لأن ما صدر به وبه قولة تعالى في أي صورة ما شاء  
ركبنا وأرسلني في المعنى أن ما برطبة حذف جوابها أي فهو كذلك وجمع الجليلين  
نعت وأن ما في الآية أمتازة فقلت جملة شامحة بتقدير الرابطة أي شابهها  
وفي مقابلة برحمتك أو باستقرار وحذف جال من بقوله أو بعد ذلك أي وضعك

والى هذا التبرط الإشارة بقوله (فأعطيت  
ما أعطيت خيرا) والثاني أن تكون خيرة  
أي محلة الصدق والكذب وباليه الإشارة  
بقوله (وامنع هنا) أي لافي الطير على القنار وكانت  
يجوز مررت برجل أخيرة أو لانيته ولا بعد  
بصفة فاصدا انشاء البيع (وان أنت) الجله  
الطيرة في كلامهم (فأقول أشمر تعب)  
كقوله جازا بقدر هل رأيت الذئب قط  
أي سأرا بين مخلوط بالماء مقول فيه عند  
دروته هذا الكلام (تسيها) أي لا تقل ذكر  
في البديع أن الوصف بالجله بالقطعة أقوى  
منه بالجله الآية هـ الثاني فهم من قوله  
فأعطيت ما أعطيت خيراً أنها لا تقتن بالواد  
بجفاف الحالة فذلك لم يقل ما أعطيت حالا  
(ونعتوا بسيد رجلاً) وكان حقه  
أن لا يشبهه بلجوده ولكنهم فعلوا ذلك قصدوا  
المبالغة أو توسعاً بحذف مضاف (فالتزموا  
الأفراد والتذكراً) تسيها على ذلك فقالوا  
رجل عدل ورجل زور ورجلان عدل ورجل  
ورجل زور وكذا في الجمع أي هو نفس العدل  
أو زور عدل وهو عند الكوفيين على التأويل  
بالمشتق أي عادل ومريض وزائر

في صورة أي صورة شاء وأما شرطه فالتعريف بمجموع الجبلين والرابط محمد وفي أي  
 ما شاء تركيبك وكذلك علمه وفي متعقبة هذا لا يركب لأن الجواب لا يعمل فيها  
 قبل أداة الشرط (قوله لا يطرد) أي بل يقتصر على ما سمع منه ولما يستفاد من  
 هذا التنبه ان المجموع منه غير محتمل أي بالتنبه الثاني لأداة ذلك وفي المقام  
 بحث وهو أنهم كيف حكموا بعدم المطرد مع ان وقوع المصدر هنا أو لا مع  
 المسالفة أو على الجواز لحذف ان قدرا المتناف أو على الجواز المرسل الذي علاقته  
 التعلق ان أول المصدر باسم الضاعل أو اسم المتعول وفضل من الثلاثة مطرد  
 كما صرح به علماء المعاني اللهم الا ان يدعى اختلاف مذهبي الضاعل وأهل المعاني  
 أو أن المطرد عند أهل المعاني وقوع المصدر على احد الواجهة الثلاثة إذا كان  
 غير متفرد أو حال كان يكون خبرا يجوز زيد عدل (قوله ونفت غروا حد)  
 بالرفع مبتدا ولا يجوز نصبه لأن ما بعد الفعل لا يعمل فيها قبلها فلا يفسر عاملا  
 والمراد بغير الواحد ما دل على متقدم مني أو جمعا أو اسم جمع أو اسم جنس أو اسم  
 متعاطفين أو أسماء متعاطفة كذا فسر الدماميني وأورد عليه ان يجوز زيد وعمر  
 إذا اختلف فتع لا يجب فيه التفسير بل يعطى بل يجوز زيد ذكر كل فت يجب ان  
 منعه فتعوا زيدا العاقل وعمر والكريم وما اجيب به من ان المراد بالتفريق  
 ما يشمل الابل مع كل فت منعه بذه قوله فصاعقا الا ان حال عاطفا في الجملة  
 وأيضاً على ما فسره الدماميني يرد على قوله لا إذا اختلف نحو أخطبت زيدا بأهلهما  
 اختلفت المنعوتان احرا بالانجيب الضعيف فانه يمنع بهما في وصف واحد بل  
 يرد كل بوصف لوجبهما في نفس متطوع لأن التام في حكم المتبوع ولا يكون  
 اسم واحد معزولاً أو لا وثانياً نص على ذلك الرضي فيقول المصنف لا إذا اختلف أي  
 فلا يفرق بل يجمع محله ما لم يمنع مانع آفاده سم وفي هذا الاراد نظر لأن المنعوت  
 في هذه الصورة ليس من غير الواحد تنضمير الدماميني لعدم الضعف فاعرفه ولو أريد  
 ضمير الواحد المنقضي والمجموع لم يرد شي من ذلك فتأمل (قوله إذا اختلف)  
 أي لفظاً ومعنى كالعاقل والكريم أو معنى لاللفظاً كالضارب من الضرب بالسا  
 متلا والضارب من الضرب في الارض أي الضربها أو لفظاً لا معنى كالذهب  
 والمنطق (قوله فصاعقا فتع) أي فترتق التفت حال كونك عاطفا بالواو  
 فقط اجماعاً لأن قول مرتب بربطين صالح مطلق أي لم يطالع لم يستفد الترتيب في الورد  
 بل في حصول الوصف للربطين والترتيب في هذا غير مراد آفاده الدماميني وأما  
 قول ابن الحاشيب الادغام أن تأتي بغيرين ما كن فتعزك فردود بخلاف ما إذا

(تبيين) الأول وقوع المصدر هنا  
 كان كسراً لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالا  
 وان كان أكثر من وقوعه هنا الثاني اطلاق  
 المصدر وهو مقيد بأن لا يكون في أوله ضم  
 زائدة كترار وسبق فانه لا يجب له لا بالمطرد  
 ولا بغيره (ونعت غير واحد إذا اختلف  
 فصاعقا فتع لا إذا اختلف) مثالي اختلف  
 بمرتب بربطين كريم وبجبل

قول لم يرد شي من ذلك  
 لكن يكون في الكلام المصنف  
 فهو من حيث عدم كونه  
 لغيرها ومنه وكرر العاقلان  
 مما فيه الغموض غير متين  
 او مجموع عامل أو كذا  
 شئيه ولا حصر ما فسره  
 الدماميني

كان المنعوت واحدا فإنه يجوز العطف بغير الواو وحكى سيويه مررت برجل  
راكب فذهب وبرجل ركب ثم ذهب فله ذكر بأي لأن قصد الترتيب في حصول  
الوصفين للرجل سابق **(قوله كرمين)** أي بالكنية ولا يجوز كرم وكرم  
بالتعريف ثم يجوز مررت بالسنين صالح وصالحه اذ لم يتقضى إلا بالتعقيب فالتعقب  
مختلف في الحقيقة بخلافه نظر الفاعل وجعله نظرا للاتحاد في التعقيب **(قوله)**  
ويستثنى من الأول اعترض بأنه لا استثناء لأن تعقب اسم الإشارة لا يكون  
مختلفا أصلا فهو خارج بقوله إذا اختلف **(قوله)** فلا يجوز تعقيب تعبه أي  
لوجوب مطابقتها لفظا قال الدماميني اختص تعقب اسم الإشارة بأمرود منها  
هذا ومنها وجوب كونه ذال ومنها امتناع فعله من موصوفه فلا يجوز مررت  
بهذا في الدار الفاضل وإن جاز مررت بالرجل في الدار الكريمة ومنها امتناع قطعه  
وأما كونه جنسا لا وصفا فطالب لا لازم **(قوله)** فلا يقال مررت بهذين الطويل  
والقصير أي على التعنية بقرينة ما يأتي **(قوله)** قبل يندرج الخ أي لأن  
المراد بغير الواحد كإفراد على متعدد والنظر الذي ذكره الشارح مبنى على أن  
المراد به الثني والجمع فقط وقدر خلافه عن الدماميني وعليه فالتعقيب غير وارد  
**(قوله)** والاختيار في مررت برجلين كرم وبصيل القطع قال شيخنا اتفقه مع  
ما سبق من وجوب اتباع التكررة نعم اه ولا وجه للتوقف لأن ما يأتي فيها إذا  
اتحد المنعوت وتعقدت **(قوله)** عند التثنية أي جمع المنعوت في لفظ واحد  
بحسب مررت برجل وأمرأة سالحين وبرجل وأمرأتين سالحين وبرجل وأمرأتين  
سابقين ويتنوع السالحين وصالحات وسابقات والسابقين بالفصل خاص بجميع المذكر  
**(قوله)** وعند التفصيل اختيار اه مراده بالتفصيل التعريف قال الدماميني  
تقول على التعقيب مررت بعبد وأمرأتين سابقين وسابقين وصلى عدمه سابقين  
وسابقات اه أي أو سابقات وسابقين والظاهر أن مثله في جواز التعقيب وعدمه  
ما إذا أوليت كل منعوت تعبه **(قوله)** وحيدى معنى وعمل أي متحدين فيما  
سواء اتحد لفظا أم لا فالقول يجوز جاء زيد وجاء عمر والعاقلة وكثا أمثلة الشارح  
والثاني بكيفية امتثاله فعلم ما في كلام البعض من المواخذة واشترط بعضهم ثالثا  
وهو اتفاق المنعوتين بقرينة أو تنصيصا فلا يجوز جاء رجل وجاء زيد والعاقلة  
ولا عاقلة لما يربى من تعقب التكررة بالقرينة أو العكس وربما وهو أن لا يكون أحد  
المنعوتين اسم إشارة فلا يجوز جاء هذا وجاء زيد والعاقلة لعدم جواز التفصيل بين  
المهم وتعبه فإن أخرا اسم الإشارة يجازى زيد وجاء هذا والعاقلة جاز عند المصنف وزاد

ومثال المؤنث مررت برجلين كرمين  
أو بجلين ويستثنى من الأول اسم الإشارة  
فلا يجوز تعقيب تعبه فلا يقال مررت بهذين  
الطويل والقصير نص على ذلك سيويه وغيره  
كل زائد والزجاج والمبرد قال الزيادة  
وقد يجوز ذلك على البدل أو عطف البيان  
**(تنبيهات)** • الأول قبل يندرج في غير  
الواحد ما هو مفرد لفظا مجموع معنى كقوله  
فوقناهم جميع  
• كآمد القاب مردان وشيب  
• وفيه قطر • الثاني قال في الارتشاف  
والاختيار في مررت برجلين كرم وبصيل  
القطع • الثالث قال في التسميل بقلب  
التذكير والعقل عند التثنية وجوبا وعند  
التفصيل اختيارا • ونعت معهولى علمين  
• وسيدى معنى • وعلى أتبع بغير امتثاله

• ما في كلام المصنف الخ حيث قال  
والثاني كاشطة الشارع في ظاهره  
جعل المثال الثاني من كاشطة الشارع  
من القسم الثاني اه

الشاطئ شرطاً خامساً وهو أن لا يكون أحد المتعوتين في جملة خبره أو الآخر في جملة  
 انشائية فلا يجوز نحو جازم زيد وعمر والعاملان وفيه ان العاملان في المثال مختلفان  
 معنى فالاتحاد هما معنى يفرض عن الشرط الخامس في منع نحو هذا المثال وقول  
 البعض الان يقال في المثال ما قلنا لا ينهض وجهه اذ الشرط الخامس ثم منع  
 الشاطئ الاتباع في هذا المثال هو جواز القطع بل وجوه في الرضى منعه أيضاً  
 وعلمه بأنه لا يجوز أن يخططن قلمين لا قلم قطعهما بمنزلة واحدة فالذى ينبغي ان  
 يخل بتصوره زيد الحبة وبعتك التوب للجديد من مقصود ما احدى الجملتين الاخبار  
 وبلا اخرى انشاء ونحو علم زيد وهل علم عمر والعاملان (قوله اى اتبع مطلقاً) اى  
 سواء كان المتبوعان مرفوعين خلعين أو خبريين مبتدأين أو منصوبين وقدمت الشارح  
 لذلك أو مختوضين كقت النفع الى خاله وسبق لزيد الكاين وكررت زيد ويعبرو  
 الكاين قال في المصنف قال أبو حيان ومقتضى مذهب سيبويه انه لا يجوز الاتباع  
 لمن جز من جهتين كالحرف والاشافة نحو مروت زيد وهذا غلام بكر الفاضل  
 والحرفين المختلفين لقوا معنى فهو مروت زيد ودخلت الى عمر والظرفين أو معنى  
 فقط نحو مروت زيد واستختت بعمر والفاضلين والاشافين المختلفتين معنى نحو  
 هذه دار زيد وهذا أخو عمر والفاضلين (قوله ورايت زيدا) اى بصرته ليتحد مع  
 ما بعده معنى (قوله ونحصر بعضهم الخ) هذا هو الذى أشار الناظم الى رده  
 بقوله بغير استثناء (قوله وجب القطع) خال سم فيه تأمل فانه يجوز افراد كل  
 بوصفه يجنبه اه وقد يقال مراده وجوب القطع امتناع الاتباع حاله جمع التعيين  
 لاسطفاً (قوله على اضماعه) اى ككأمدح وأذم وأغنى وأذكر قال  
 الدمامنى قال المصنف في شرح عمده اذا كان المتعوت متعيناً لم يقدر على بل اذكر  
 له والى فيه مجال تأمل (قوله ان يستقل) اى يفرد عن الاثر بالمعنى  
 أو العمل لا اختلاهما معنى أو عللاً بخلاف المذهبين معنى وعلا فانها بالاتحاد هما  
 يترلان منزلة العمل الواحد فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد (قوله والنسبة)  
 أن النسبة العامل اليها بأن تكون على جهة الفاعلية أو المفعولة مثلاً (قوله  
 يجوز فيها الاتباع والقطع) ويجوز أيضاً افراد كل بوصفه كما زيد الظرف وعمر  
 الظرف كما قاله الرضى قال الاستطافى وهل يجوز تفرق التعيين مع تأخيرها  
 في الشاطئ ما ضد المتع اه ومقتضى القياس على ما يأتي عن الرضى في الصورة  
 الثانية الآتية في كلام الشارح الجواز الان فرق بين هذه والصورة الثانية بأن  
 في الصورة الثانية ما رذك نص الى منعه اذا اجزالت فيها وتفرق وهو اختلاف

اى اتبع مطلقاً نحو زيد وأنى عمرو  
 العاملان وهذا زيد والثالثه العسكرية  
 ورايت زيدا وأجبرت عمرا الظرفين  
 ونحصر بعضهم جواز الاتباع ككون  
 المتبوعين فاعلى خلعين أو خبريين مبتدأين فان  
 استغنى العاملان في المعنى والعمل أو فى  
 أحدهما وجب القطع بالرفع على اضماعه  
 مبتدأ أو بطلب على اضماعه فعل نحو جازم زيد  
 ورايت عمرا الفاضلان أو الفاضلين ونحو  
 جازم زيد معنى بكر الكريهان أو الكريهين  
 ونحو هذا ما قول زيد وموجع عمر والظرفين  
 أو الظرفيين ولا يجوز الاتباع في ذلك لأن  
 العمل الواحد لا يمكن نسبتاً لعاملين من شأن  
 كل واحد منهما ان يستقل (تبيينان)  
 الاول اذا كان عامل الم معمولين واحداً  
 فيه ثلاث صور الاولى ان يحدد العمل  
 والنسبة نحو قام زيد وعمر والعاملان وهذه  
 يجوز فيها الاتباع والقطع

في اما كنه من غير اشكال الثانية ان  
يختلف العمل ويختلف نسبة العمل الى  
المعولين من جهة المعنى نحو ضرب زيد عرا  
الكريمان ويجب في هذه القطع قطعا الثالثة  
ان يختلف العمل وتختلف النسبة من جهة  
المعنى نحو ضارب زيد عرا الكريمان فالقطع  
في هذه واجب عند البصريين وأجاز الفراء  
وابن سعدان الاتباع والنسب عن الفراء انه  
اذا اتبع ظلي المرفوع فتقول ضارب زيد  
عرا الكريمان ونسب ابن سعدان على جواز  
اتباع أي شئت لأن كلامهما مختلف ومخاض  
والصحيح مذهب البصريين قبل دليل انه  
لا يجوز ضارب زيد هذا العاقله برفع العاقله  
فتألف هذا كذا ذكر التألف في باب ايشة  
العمل من شرح التسهيل ان الاخير من نحو  
ضارب زيد عرا ليس أحدهما أولى من  
الآخر بل ارفع ولا يلتصق قال ولو اتبع  
منصوبهما برفع أو من فوعهما بمنصوب  
بماز ومنه قول الرازي  
قد سام الحيات منه القدما  
الاخفوان والشعاع التبعوا  
قنصب الاخفوان وهو يدل من الحيات وهو  
مرفوع لفظا لأن كل شين تسامفوما  
فاعلان معولان وهذا التوجيه سهل من  
ان يكون التقدير قد سام الحيات منه القدما  
وسالت التقديم الاخفوان الثاني قوله  
اتبع وهم وجوب الاتباع وليس كذلك  
لأن القطع في ذلك منصوب على جوازه  
(وان قوت كرت وقد تلت) أي تبع  
منعوتا (مقتر الذ كرم) بان كل لا يعرف  
الاذ كرجعها (أنت) كلها التزلفا منه  
حينئذ منة النبي الواحد

عرب التبع بخلاف هذه الصورة لعدم ذلك فيها وقد يقال لا ضرورية اذ لا يترب  
عليه اختلاف المعنى فتأمل (قوله في أما كنه) أي القطع على المواضع التي تعين  
فيها المنعوت بدون التبع (قوله ويجب في هذه القطع قطعا) المراد بوجوب القطع  
امتناع الاتباع مع جمع التعيين والافيصوز افراد كل بيت كافي الرضى وفيه أيضا  
انه يجوز تأخير التعيين مع افرادهما فتقول ضرب زيد عرا الطريف انظر بف  
لكن على ان الأول والثاني والثالث لا دلالة لان الأول لم عليه فصل أحدهما من منعونه  
وهو خير من فصلهما معا كما سبق مثل ذلك في الحال اه ولا يخفى ان غاية ما يفيد  
هذا التعليل الأولية دون الوجوب فان كان مراده الأولية فذلك والامتناع مع  
انه قد يقال فصل أحدهما بمنزلة فصلهما لأن فصل أحدهما بكلمتين وفصل كل منهما  
بكلمة فتأمل (قوله قبل دليل انه لا يجوز الخ) وجه التبريز ان هذا الدليل  
لا يخل مذهب الخصم بل هو أن يقال يجوز لا لاجطة المعنى في الاتباع التعليل  
ولا تعليل هنا وأيضا عدم جواز ضارب الخ غير مجمع عليه فلا يخل هذا الدليل  
مذهب الخصم وقد أشار الشارح الى هذا الاستدلال على الدليل بقوله لكن الخ  
(قوله قد سلم) من المسألة وهي المسألة والاففوان يضم الهمزة والنون المهملة  
ذكر الحيات والآخر افعى والشعاع الحية وكذا النجم وميم زائدة والشاهد  
في الاففوان فانه تابع للحيات لكن نصب قلرا الى كونه مفعولا معنى (قوله  
اسهل) أي لسلامته من كثرة الجذف (قوله وسالت التقديم الخ) أي فيكون  
الاففوان مفعول فعل محذوف العلم به من التعبير بالمسألة التي هي مقابلة من  
الحياتين (قوله يوم وجوب الاتباع) قال سم وأقره شيخنا والبعض قد يقال  
لا عبرة بهذا الايام مع ذكر مسائل القطع فيما سألني اه وفيه ان المصنف اعتمد  
القطع مع تعدد المنعوت وكلامه الا ان غير مرفوض في التعدي فلا يتدفق الايام  
هنا بكلامه الا (قوله وان منعوت كرت) مراد بالكثر ما قابل الوحدة  
فيشمل التعيين واطلاعه شامل للعمل لكن سألني ان الواجب في المنعوت التكرار  
اتباع نعمت واحد (قوله مقتر الذ كرم) قال سم هل يشكل ما أفاد هذا من  
ان التبع قد يفترق اليه وقد يستغنى عنه على ما أفاده التعريف من انه أي أنهم  
للمنعوت وذلك ينشئ من الاتفاق اليه أي الاتماعين بغيره فغفر اليه فليأتمل اه  
ويظهر أنه لا اشكال لأن المراد بتمامه المنعوت ان شأه والمقصود الأصلي منه  
الانعام فلا يضر عروضه عدم ذلك فتأمل (قوله اتبع كلها) أي وجوا وأورد  
عليه ان القطع لا يزيد على ترك التبع الكلية وهو جائز واجب بان قطعه بعدا ذكر

بنوع الفرص من ذكره فيهما تناف بخلاف القول وقد يقال الفرص من الذكر  
 كالترخيص والتخصيص حاصل عند القطع لأن تلك النوع المطبوعة في المعنى  
 منطوقه بالنعوت والتركيب فيهم ذلك فالأولى في الجواب أن يقال لما كان القطع  
 مشعرا بالاستقناء منعه عند الحاجة لمخالفته من التناقض إذا فرض الاحتياج وهو  
 يدل على عدم الاحتياج (قوله وأقطع الجميع الخ) لم يتعرض لقطع عند عدم  
 تعدد التبع والمصير جواز خلافا لزيج المسترط في جواز القطع فقد تعدد التبع  
 وأعلم أن التبع إذا قطع خرج عن كونه متبعا كما ذكره ابن هشام (قوله أو أقطع  
 البعض واتبع البعض) قد يشعلها كلام المصنف بأن رادوا قطع الجميع أو البعض  
 لأن حذف المفعول يؤذن بالمعوم قاله سم (قوله لا يحدث قوى الخ) دعاء  
 اقترعها خرج يخرج النبي ويصدقها بعد من باب خرج أى لا يملكك والعداء ضم  
 العين جمع عاد والأزور بفتحين جمع أزار ومعادها مواضع عقد هاء كفى بالبلدين  
 معاد الأزر عن طهارتهم عن القسمة (قوله فيجوز رفع النازلين الخ) سكنت  
 عن التبع الأول وهو الموصول لخفاء إعرابه فينبع أن اتبع الجميع وكذا أن  
 اتبع البعض وقطعت البعض بناء على الصحيح من أن أقطع في البعض والاتباع  
 في البعض مشروط بتقديم المتبع كما سجد ذكره النازح وخط أن قطعت الجميع  
 (قوله على ما ذكرنا) واجب رفع الأول ونصب الثاني أى على الاتباع  
 أو القطع باضمار هم في الرفع وعلى القطع باضمار مدح أو أذ كرفي النصب (قوله  
 على القطع فيما) أى في الرفع والنصب ولم يقل على ما ذكرنا كسابقه لأن عماد ذكره  
 فيما قبله الرفع على الاتباع وهو لا يأتي في هذا بناء على الصحيح من امتناع الاتباع بعد  
 القطع (قوله أو بعضها أقطع معناه) مقتضى حمل الشارح ان بعضها بالجر عطفا  
 على الضمير في ذكرهم أو في بدونها بناء على مذهب المصنف من جواز القطع على  
 ضمير الخفض بغير إعادة الخافض أو على دونها ومفعول أقطع محذوف أى وإن يكن  
 النعوت مقترا الذكر بعضها أو معينا بدون بعضها ومعينا أيضا فاقطع مساواة  
 على الأول والآخر أو أقطعها دون مساواة على الثاني وعلى هذا يكون المتن مشغلا  
 على مستلزمين مسئلة استقناء النعوت عن جميع النعوت ومسئلة استقنائها عن  
 بعضها وإقتناؤه إلى بعضها الآخر وجعل الشيخ خالد بعضها بالنصب مفعولا مقبلا  
 لا قطع على أن تقدير البيت وأقطع جميع النعوت أو أتبع جميعها أو أقطع بعضها  
 وأتبع بعضها أن يكن النعوت معينا بدونها وعلى هذا المسئلة الثانية مسكون عنها  
 في النظم مفهومها بالقبالة (قوله قدم المتبع) هذا هو الراجح كما يشهد إليه تقديمه

(قوله)

وذلك كقولك صررت زيد الناصر قضية  
 الكاتب إذا كان هذا الموصوف يشاركه  
 في اسمه ثلاثة أحدهم ناجر كاتب والآخر ناجر  
 قضية والآخر قضية كاتب (وأقطع الجميع  
 أو أتبع الجميع) أو أقطع البعض واتبع  
 البعض (أن يكن) النعوت (معينا بدونها)  
 كلها كما في قول ترق  
 لا يحدث قوى الذين هم  
 سم العدة وأمة الجسور  
 النازلون بكل معترك  
 والطينون معاد الأزر  
 فيجوز رفع النازلين والطينين على الاتباع  
 لقوى أو على القطع باضمار هم قسميهما باضمار  
 اسدح أو أذ كرورفع الأول ونصب الثاني  
 على ما ذكرنا وعكسه على القطع فيها  
 (أو بعضها أقطع معناه) أى إذا كان النعوت  
 مقترا إلى بعض النعوت دون بعض وجب  
 اتباع التقدير إليه وبإرفاقه سواء أقطع  
 والاتباع هكذا في شرح الكفاية (تبيينات)  
 الأول إذا قطع بعض النعوت دون بعض  
 قدم المتبع على المطبوع ولا يمسك



(قوله وفيه) أي في العكس المستفاد من يعكس (قوله ولو فرق الخ) وجهه أنه في حالة الاستغناء عن الجميع يكون الاتباع كالاتباع بخلاف حالة الاقتدار (قوله إذا كان المنعوت نكرة الخ) هل يجري هذا في المرفع بالجنسية نظراً إلى أنه في المعنى نكرة فنه نظر سم (قوله تعين في الأول الخ) فلو كان نعت النكرة واحداً نحو يا من رجل كريم لم يميز قطعه إلا في الشعر كافي المصحح ورويت بخط بعض الفضلاء أن منع قطعه هو المشهور وأن سيوه يميزه (قوله وجاز في الباقي القطع) أي وإن لم يعين معنى النكرة إلا بالجميع لأن المقصود من نعتها التخصيص وقد حصل بتعبئة الأول (قوله وبأوى) التفعيلة لأنه يفتق في صيد الوحش عن نسائه ثم يأتي اليهن فيجدهن في أسوأ حال وعطل بنم العين وتشديد الطاء جمع عاطلة وهي المرأة التي خلج جدها من القلائد وشعثاً منصوب بفعل محذوف على الاختصاص أي رخص شعنا لئلا ين هذا الضرب من النساء أسوأ حالاً من الضرب الأول الذي هو الطل وهو جمع شعنا وهي القبة الرأس أي التي لم تشر شعراً لها ولم تدنه ولم تقفله والمراد بجمع مرضع والمراد بالاشباع أوجع مرضاع قالوا قياساً والمراد بجمع شعنا بجمع كسر الهمزة في القاء وس وهي أحب الضلائل (قوله والمقترن) أي الذي اقترنت العرب النعت به فهو التعري العبود والمراد أنه إذا وقع بعدها وصف كان متعاليًا لأنه يأنه بعدها نعت فلا يرد قوله تعالى وأنه هوب الشعرى نقله شيخنا السدعي الدمايني وهو أحسن مما نقله البعض وحبب العبود لعبودها الجزية (قوله لن يظهر) ألقه للثنية كما عليه حمل الشارح لأن أو تنوعية وهي كالأوكامز غير مرة نعلم ما في كلام البعض وإنما التزم حذف العائد ليحكون حذفه المقترن إمارة على قصد إنشاء المدح أو الذم أو الترحيم (قوله ونحو وأمره الخ) كأن عليه أن يزيد ونحو اللهم الطيف بعدد المسكين بالرفع والنصب لاستغناء القبول وقوله بالنصب أي لجملة (قوله) أما إذا كان لتوضيح أو لتخصيص أي أو لتعظيم أو لإيهام أو التفصيل كما يدل عليه قول الموضح وإن كان لغير ذلك أي لغير المدح والذم أو الترحيم يازد كره أي العامل (قوله فانه يجوز أن يظهرها) أي لعدم قصد الإنشاء حيث قد (قوله فتقول مرت بزيد التاجر) مثال لثب التوضيح (قوله وأعني التاجر) قال البعض أي إن كان المنعوت غير متعين والاقتدار ذكره ونقله شيخنا عن الدمايني وفيه نظر لأن مقتضاه يجوز أن القطع مع عدم تعيين المنعوت مع أن يحمل القطع إذا تعين المنعوت بدون الثبوت ومعنى صرح به هذا البعض عند قول الشارح سابقاً

وفيه خلاف قال ابن أبي الربيع العجيج المنع وقال صاحب السبط الصحيح الجواز ولو فرق بين الحالة الثانية وهي الاستغناء عن الجميع فيجوز والحالة الثالثة وهي الاقتدار إلى البعض دون البعض فلا يجوز لكان مذهبنا الثانية إذا كان المنعوت نكرة فعين في الأول من نوعه الاتباع وجاز في الباقي القطع كقوله

وبأوى إلى نسوة عطل

وشعثاً مراضع مثل السعال  
الثالث يستثنى من الحلافة النعت المؤكدة نحو الهين اثنين والمقترن نحو التعري العبود والجارى على مشاركة فهو هذا العالم فلا يجوز أن يقطع في هذه (وأرفع أو أفض) ان قطعت) النعت عن التهمة (مضمره مبتدأ) أو أفاضل يظهر) أي لا يجوز أن يظهرها وهذا إذا كان النعت المجزئ مدح أو ذم أو ترحيم نحو الحمد لله المجيد بالرفع باضماره ونحو وأمره بالهاتل المطلب بالنصب باضمار أو ذم أما إذا كان لتوضيح أو لتخصيص فانه يجوز أن يظهرها معقول مرت بزيد التاجر بالوجه الثلاثة ولأن قول هو التاجر وأعني التاجر

وهذا يجوز فيها الاتباع والتعلق في أما كنه تقدير (قوله وما من المتعوت والتعوت الخ) يشمل حذفهما معا نحو لا يموت فيها ولا يحيى أى حياة نافذة اذ لا واسطة تبين مطلق الحياة والموت (قوله علم) فالعلم يصلح هنا لا يجوز حذفه الا عند قصد الإيهام على السامع نحو رأيت طويلا أى شيا طويلا نقله شيخنا عن الهماسي (قوله صالحا للبشارة العامل) أى بأن يصح كون مفردا ان كان متعونه فاعلا أو مفعولا مثلا وجلة مشككة على الرابطة ان كان المتعوت خبرا متلا نحو أنت بضرب زيد اباءا الباء التخصه أى أنت وجل يضرب زيدا (قوله أى دورعا) يدل على الحديد (قوله ظعن) أى سافر (قوله لو قلت الخ) فيه حذف وتفسير وتقديم وتأخير كما أشار إليه الشارح بقوله أصله الخ ومتعلق بتم محذوف أى في مقالتك والحسب ما بعده الانسان من مفاخر آتاه والمسلم بكسر الميم وفتح السين المهملة والجمال وأصله موسم قلب الواو بالموحمة اثر كسرة كتران (قوله وكسر حرف المضارعة) أى على غرلة الجارزين نصريح (قوله والمبتدا المؤخر) قال الشيخ خالد انما قد مر في الآية التكرار فخرها ينظر في شخص يجب تقديم خبرها عليها له وجه وجوب تقديم الخبر دفع توهم كونه صفة للتكرار لما قالوه من ان التكرار أحوج الى الصفة منها الى الخبر فادفع اعتراض سم وأقره شيخنا والبعض بما صاصله ان التكرار كفى متوقفا لا ابتداء ما لتكرار (قوله الا في الضرورة) أى والا في قليل من التكرار في قوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين اى جاء على ان من لا تزداد في الايجاب ولا ذم على معرفة طالع في التصريح ولا يلزم حذف الفاعل في غير المواضع المستثناة لان حذفه المنوع اذا لم يبق شيء مقامه في القنط ونقته هنا قائم مقامه في القنط وان لم يصلح الفاعلية بنفسه طالع سم (قوله لكم قبصة الخ) الخطاب لبقية امة يدعهم والقبصة بكسر القاف ويكون الموحدة وبالصاد المهملة العدد الكثير من الناس والشاهد في قوله من بين ائري أى من ائري أى كثر ماله واقره أى افتقر فحذف التكرار الموصوفة وأقام الصفة مقامها بدون الشرط المتقدم للضرورة (قوله ترى) بانها ما فوقية لا رجوع ضميرها الى مؤنث وهي الكبداء في قوله قبل ماله كعدى غيرهم وسمهم وغير كبداء مبتدأ في الوتر والكبداء بفتح الكاف ومعك كون الموحدة بعدها دل المهملة القوس الواصلة المقص طالع الهماسي والشيخ وغيرهما وقوله بكنى أى بكنى رجل كان (قوله كاتك من جمال الخ) أى كاتك رجل من جمال وأقش بضم الهمزة وفتح القاف ومعك كون النسبة آخره من مبهمة ويقنع بالبنا للمفعول أى يصوت لثبات

(وما من المتعوت والتعوت عقل) أى علم  
(يجوز حذفه) ويحذف ذلك في التعوت  
(وفي التعوت قبل) فالقول شرطه اما كون  
التعوت صالحا للبشارة العامل نحو أن اعمل  
سابقا أى دورعا سابقا أو كون المتعوت  
بعض اسم مختص من أوفى كقولهم مناظعن  
ومنا أهام أى منافق بقرظظن ومنافق بقرظظن  
وكقوله

لو قلت ما في قومها التيم  
يفضاه في حسب وميسم  
أصله لو قلت ما في قومها أحد فضلهما تأثم  
لحذف الموصوف وهو أحد وكسر حرف  
المضارعة من تأثم وابدل الهمزة بياء وقدم  
جوابا لولا صلابتها لتعذر التقدم وهو الجار  
والجبرود والمبتدا المؤخر وهو أحد المحذوف  
فان لم يصلح ولم يكن المتعوت بعض ما قبله من  
يجوز عين أوفى امتنع ذلك أى أقامة الجبلة  
وشبهها مقامه الا في الضرورة كقوله  
لكم قبصة من بين ائري واقرى  
ترى بكنى كان من ائري البشر  
كان من جمال في اقرى  
يقنع بين وجهه بش

المنعوت المحذوف واليه يرجع الضمير في رجليه وهو المحجوج لتقدير المنعوت والثمن  
 بفتح الشين المجعولة وتثنية التنوين القريبة اليانية وهو أشد لغو والابل الـ وجه  
 الشبه سرعة الغضب وثنية التنوين واليت بشد لا قامة الجله وقامة شيهما (قوله)  
 والثاني) أي حذف التثنية قوله أي كل ضمنية صالحة بدليل أنه قرئ كذلك  
 وإن تعسبها لا يخرجها عن كونها ضمنية فلا فائدة فيه حيث أنه مغنى (قوله)  
 ظمأ عطشاً ولم يمنع) بناء الفعلين للجهول ومصدوره وقد كنت في الحرب ذاتراً  
 بضم القوية وسكون الدال المهملة وفتح الراء متروكة أية عتة وقوة قال العتيق  
 واليهاد في شأنا ذاملاً شاطلاً غذف المعة ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله  
 ولم يمنع وسبقه إلى ذلك صاحب المغنى وثاقته الدماميني بأن عدم الاعطاء  
 لا يتناقض عدم المنع بتقدير الصفه تعجزى الصدق قال الثعني وقد يقال هو وان  
 لم يتناقض عقلاً بواقعه عراً فالظاهر في عمل تقدير التثنية دفع التناقض قوله تعالى  
 وما منهم من آية إلا هي أكبر من اختيار أي السابقة ووجه التناقض المدفوع  
 بتقدير السابقة أن أفضل التفضل يقتضي زيادة التفضل على الفضل عليه فلا يصح  
 الزيدان كل منهما أفضل من الآخر لاقتضائه إثبات الزيادة لكل وتباعنه وقوله  
 تعالى وما منهم من آية إلا هي أكبر من اختيارها بل لجميع الآيات المرئية لهم فيلزم  
 أن يكون كل منها أكبر من غيرها فيكون أكبر وغيره أكبر فافهم (قوله لها فرع وجيد)  
 الفرع الشعر التام والجيد العتيق (قوله أي فرع فاجم) أي أسود وجيد طويل  
 الدليل على هذا الحذف أن البيت المبدوح وهو لا يحصل بإثبات الفرع والجيد مطبقين  
 بل بإثباتهما موصوفين بصفات مجزئيتين (قوله مقرونين بالواو) أي في المرة  
 الثانية كما هو ظاهر (قوله عطف بعض المنعوت الخ) أي يجمع حروف العطف  
 الأم وحسب كما مر في الموضع في الجملة والواجب في الجمل العطف وفي المفردات  
 تركه كما قال أبو حيان (قوله المتعطف المعاني) أي ما متعطفها فلا يتلوا بزم عطف  
 الشيء على نفسه وقال في الجمع وإنما يحسن العطف عند تباعد المعاني فهو هو  
 الأول والآخر والظاهر والباطن بخلاف ما إذا تقاربت فهو والله الخالق البارئ  
 المصور (قوله مبدل منه المنعوت) قال البعض أي إن كان للمنعوت معرفة  
 أي ما إذا كان نكرة في نصب فبفتح المقدم عليه جالغوا لمسة موحشاً طلل الـ  
 وأنت خبر بان هذا السر على إطلاقه فإن من المنعوت الصكرة ما هو كالمنعوت  
 المعرفة في أعراب فبفتح الحبيب العوامل وأعراجه هو لا أو عطف بيان نحو  
 مررت بقاتم رجل وقصدت بذكره مررت بقاتم في الدماميني ما يؤيده حيث

والثاني كقوله تعالى ياخذ كل شئ من شئ  
 أي كل ضمنية صالحة وقوله  
 ظمأ عطشاً ولم يمنع أي شياً طويلاً وقوله  
 ورب أسيلة الخدين بكر  
 مذهبها لها فرع وجيد  
 أي فرع فاجم وجيد طويل (تبيين)  
 الأول قد يلي التثنية لأن ما في بيت تكررها  
 مقرونين بالواو وتوصرت برجل لا كريم  
 ولا شجاع وهو اتنى برجل أكرم وأما  
 شجاع ه الثاني يجوز عطف بعض المنعوت  
 المتعطف المعاني على بعض نحو مررت بزيد  
 العالم والشجاع والكريم الثالث إذا صلح  
 التعريف لشره العامل جاز تقديمه مبدلاً  
 منه المنعوت نحو إلى صراط العزيز الجيد أفع



وساكن ومعنوي وهو التامع الراجع احتمال

ارادة تغير الظاهر وله ألفاظ أشار إليها بقوله

(بالنفس أو بالعين الاسم كذا مع ضمير طاب

المؤكدا) أي في الأفراد والتذكير وفروعهما

تقول جازيذ نفسه أو عينه أو نفسه عينه

تجمع بينهما والمراد حقيقة وتقول جاءت

هذه نفسا أو عينها وهكذا ويجوز جزمها

بما زائد فتقول جاء زيد بنفسه وهند بنفسها

(واجبهما) أي النفس والعين (بأفعل

ان تبعاه ما ليس واحدانك متبعا) تقول

قام الزيدان والهندان أنفسهم أو أعينها

وقام الزيدون أنفسهم أو أعينهم والهندات

أنفسهن أو أعينهن ولا يجوز ان يؤكدا

بمجموعين على نفوس وعيون ولا على أعين

فصارت هنا أحسن من قوله في التسهيل

جمع قولنا عينا تجمع جمع قلة على أعين

ولا يؤكده (تنبيه) ما أفهمه كلامه

من منع مجيء النفس والعين مؤكدا لهما غير

الواحد وهو المتني والمجموع غير مجموعين على

أفعل هو كذلك في المجموع وأما المتني فصال

الشارح بعد ذكره أن الجمع فيه هو المختار

وبجوزفه أيضا الأفراد والتنية قال أبو

حيان وهم في ذلك إذ لم يقل أحد من

التحويين به وفيما قاله أبو حيان فخر قد قال

ابن المازني شرح الفصول ولوقلت ضاها

لجاء فصرح بجواز التنية وقد صرح التامة

بان كل متني في المعنى مضاف الى متغنه

بجوزفه الجمع والأفراد والتنية والمختار

الجمع فخر قد صفت تلويكا وترجع الأفراد

على التنية عند الناظم وعند غير الناظم

وكلامه ميسوع كقولهم جاءه بطن أواديين ترجي

بالو أو أكثر) وهي اصل والمهمز يدل (قوله الراجع احتمال الخ) اما ان يكون المراد  
بالرفع الإبعاد وأما ان يراد بالاحتمال الاحتمال القوي فوافق كلامه قول ابن هشام  
الظاهر أنه بعد ارادة المجاز ولا يرفعها بالكلية لأن رفعها بالكلية يناق الآتيان  
بالألفاظ متعددة ولوصا بالاول فلما لم يؤكدا شيئا وانما اقتصر الشارح على رفع  
الاحتمال المذكور لأن رفع فوهم السهو والخطا إنما يكون بالتأكييد القطعي  
كما نقله سم عن السعد والسيد وخرج بقوله الراجع الخ ما عدا التوكيد حتى البدل  
فانه وان رفع الاحتمال في نحو مررت بقومك كبيرهم وغيرهم أولهم وآخرهم  
الان ذلك عارض نشأ من خصوص المادة فله شئنا (قوله بالنفس أو بالعين) أي  
بهاذين المادتين يقطع النظر عن أفرادهما وغيره وليس المراد بالنفس أو بالعين  
مفردين حتى يفيد أن النفس والعين يقيان على أفرادهما وان أكدتهما متى أو  
بمجموع مع انه ليس كذلك كما يصرح به قوله واجبهما الخ فاندفع ما لمحال به  
البعض عن التثنية وعلم ان في البيت اجمالية البيت بعده على انه يمكن يقطع  
النظر عن قول الشارح أي في الأفراد والتذكير وفروعهما ان يحصل الاسم  
في التثنية على المفرد ولا يضيع على هذا قولهم ضمير طاب المؤكدا وان زعم البعض  
لأن المراد بالمطابقة على هذا المطابقة في التذكير والتأني فقط فاعرفه وأوق التثنية  
لمنع الخلط (قوله فتجمع بينهما) أي بلا عطف كما سبق والظاهر أن تقديم النفس  
على العين لازم وقبل حسن كذا في المرادى (قوله بما زائدة) ويحل الجبرور  
اعراب المتبوع (قوله واجبهما) الامر مستعمل في الوجوب بالنسبة الى الجمع  
وفي الاولوية بالنسبة للمثنى (قوله بأفعل) أي جماعا لبا لا افضل او على أفعل  
(قوله ولا على أعين) لو قال ولا بالعين بمجموع على أعين لكان مستقبيا (قوله  
ولا يؤكده) أي على المختار والافتقار للمصنف عن شرح العدة للمصنف  
والفصل لا يخشى من والكفاية لابن الجباز زوازا لتوكيد بأعين (قوله وقد  
صرح الصافي الخ لما لا يمكن كلام ابن اياز وداعا الى ابن حيان بالنظر الى الأفراد  
أي بهذه الرذائل التي لا يرد عليه بالنظر الى الأفراد والتنية ولا يبيحان ان يقول  
ما صرح به الصافي لا يظهر الرذيلة لأن النفس والعين لم يضافا الى التثنية بل الى ما هو  
بجناهما لأن المراد بهما الذات (قوله الى متغنه) صيغة اسم الفاعل أي  
ما اشتمل على المضاف (قوله والمختار الجمع) أما على التنية فلأن المتضايين كالثنى  
الواحد فكذلك هو الجمع بين تثنيتهما وأما على الأفراد فلأن الاثنين جمع في المعنى  
(قوله جملة الخ) تمامه مضاف من الفزع القوي مطبوعا والفزع غزاه وهي

السما وهو صفة لمحدوف أى من السحب الفز الخ والفواى جمع غادية وهى  
 السحابة المطرعة صياحا والمطر ينفع الميم كثير المطر (قوله ومعه من الخ) الممه  
 المكان القفر والقذف ينفع القاف والذال المجهية آخره فاء البعد والمرت ينفع الميم  
 وسكون الراء آخره فوقية المكان الذى لا يثبت فيه ونظراهما مبتدأ ومثل خبر  
 والجملة صفة تالفة طالة الحصى والمراد بظهورهما ما ارتفع منهما وقوله مثل ظهور  
 الترسن أى فى الصلابة (قوله وكلاذا كراخ) اعلم ان كلا وشبهها فى افادة شمول كل  
 فردان كانت دامتة فى خبر التثنية بأن آخره عن أدائه لفظا نحو ما كل ما ينتمى المرؤ  
 يدركه وما جاء كل القوم وما جاء القوم كله ولم يأخذ كل الدراهم ولم يأخذ الدراهم  
 كلها أو رتبة نحو كل الدراهم لم يأخذ الدراهم كلها لم تأخذ توجه التثنية الى شمول  
 خاصة وأما سلب العموم والأبأن تقيمت على أدائه لفظا ورتبة وجه التثنية الى كل  
 فرد أو تأد عموم السلب كقوله عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن وكأنتى التثنية  
 قال التقارنى والمنحان التثنية الأولى أكثرى لا كلى بدليل وانه لا يجب كل  
 محتال فهو وانه لا يجب كل كسار تميم ولان كل سلاف ميم (قوله يصح  
 وقوع بعضها موقعه) أى فى نسبة الحكم اليه سواء كن على وجه ازيادة  
 البعض من لفظ الكل مجازا مرسلا أو اسنادا مالم يخصص الى الكل مجازا عطفا  
 أو تقدير المضاف فقول لرفع احتمال تقدير بعض الخ فيه قصور ولعله انما اقتصر  
 عليه لانه أقرب الاحتمالات الثلاثة فلذا ادفع هو ادفع أخوا مالا له ودخل  
 فى قول الشارح الامالة أجزاء الخ فهو زيد كله حسن وعين الفقرة الوحشية كلها  
 مواءمات المؤكد وان كان غير متعد بأجزاء يصح وقوع بعضها موقعه (قوله  
 تقدير بعض) أى أو ما فى معناه ككأس واحد بدليل قوله بعد أو أحد  
 الزيد بن الخ (قوله والزيدان كلاهما الخ) (قائدة) لا يتصور كيد متعاطفين  
 مالم يتصدعاهما معنى فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما فان اتحد معنى جاز  
 وان اختلفا لفظا جزم به التاظم بتعالف الاختصاص فوافق زيد وذهب عمرو كلاهما  
 قال ابو حيان ويحتاج ذلك الى سماع سوطى سم (قوله لموازان يكون الاصل  
 الخ) فيه ما فى التحليل الاول ولو قال لموازان يكون المعنى الخ لوفى بالاحتمالات  
 الثلاثة (قوله وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما الخ) هذا مذهب  
 الاخصم والفراء وهشام وأبي على وذهب الجمهور الى الجواز كما قاله الهامسنى  
 ووافق التاظم فى تسهيل الجمهور (قوله لا امتناع التقدير المذكور) أى  
 فلا قائدة فى التأكيده حيث (قوله بالنصير موصلا) حال من اللفاظ المتقدمة

وقوله  
 ومعه من قد عين مرتين  
 ظاهرهما مثل ظهور الترسن  
 ١٥ (وكلاذا كرفى) التوكيد المسوق لقصد  
 (الشمول) والاحاطة بأجاس المتبوع  
 (وكلا) و (كلاهما جميعا) فلا يتركه جن  
 الامالة أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه لرفع  
 احتمال تقدير بعض مضاف الى متبوعه  
 نحو جاء الجيش كله أو جميعه والقبلة كلها  
 أو جميعها والريال كلها أو جميعهم والهندان  
 كلهن أو جميعهن والزيدان كلاهما والهندان  
 كلاهما الجواز أن يكون الاصل جاء بعض  
 الجيش أو القبلة أو الرجال أو الهندان  
 أو أحد الزيدين أو واحد الهندين ولا يجوز  
 جاء فى زيد كله ولا جميعه وكذا لا يجوز اختصم  
 الزيدان كلاهما والهندان كلاهما لا امتناع  
 التقدير المذكور أو شاقه (بالضمير  
 موصلا) أى انه لا بد من اتصال ضمير المتبوع  
 بهذه الاقنات ليعمل الربط بين التابع  
 ومتبوعه كما رأيت

ولا يجوز حذف الضمير استغناءً بنية الإضافة خلافاً لقراء والجمهور ولا جهة في خلق لكم في الأرض جميعاً ولا قراءة بعضهم أنها  
كلانها على أن المعنى جميعه وكلنا بل جميعاً حال ولا يدل من اسم أو أحوال ٢٨٧ من الضمير المرفوع في فيها وذكرنا التسهيل أنه

قد يستغنى عن الإضافة إلى الضمير بالاضافة  
إلى مثل الظاهر المؤكد بكل وجعل منه قول كثير  
بالشبه التام كل الناس بالضم (واستمعوا  
أيضاً لكل) في الدلالة على اشمول اسماء

موازناً (فاعله من ضم في التوكيد) فقالوا يا  
الحبيش عاتته والقبيلة عاتتها والزيدون عاتتهم  
والهندات عاتتهم وعنده هذا اللفظ (مثل  
التأني) أي الزائد على ما ذكره الصوريون  
في هذا الباب فإن أكثرهم اغفله لكن ذكره  
سيبويه وهو من أجلهم فلا يكون حينئذ فاعله  
على ما ذكره فاعله انما أراد أن التام فيه مثلها  
في التأني أي ضل مع المؤن والمذكر فنقول  
استربت الصدقات كما قال تعالى وبمقبوب  
نافله (بنيته) نائف في عامة البرد وقال  
انما هي بمعنى أكثرهم اه (وبعد كل اكدوا

أجمعاً وجمعاً أجمعين ثم جاء فقالوا جاء الحبيش  
كله أجمع والقبيلة كلها جمعاً والزيدون كلهم  
أجمعون والهندات كلهن جمع (ودون كل قد

يجي أجمع وجمعاً أجمعين ثم جمع) المذكورات  
مفعولاً عنهم أجمعين لوعدهم أجمعين وهو  
قليل بالنسبة لما سبق وقد تبع أجمع وأخواته  
بأكثر وكثاه واكعين وكعن وقد تبع أجمع  
وأخواته بأجمع وبصا وأبمين وبمع فقال  
جال الحبيش كله أجمع أجمع أجمع والقبيلة كلها  
جمعاً وجمعاً أجمعاً والقوم كلهم أجمعون  
أكتعن أصهون والهندات كلهن جمع كعن  
بمع وزاد الكوفيون بعد أبمع وأخواته أبع  
وبصا وأبعين وبع قال الشارح ولا يجوز أن  
يتم هذا الترتيب

تأويلها بالذكور والضمير متعلق به (قوله ولا يجوز حذف الضمير) والكلام  
مفروض فيما أجازت على المؤكد فلا رد نحو كل في ذلك يسمون (قوله على  
أن المعنى أجمع) راجع للمتن في الميم (قوله بل جميعاً حال) بمعنى مجتمعا إن قيل  
الحالة تقتضي وقوع المطلق على ما في الأرض حالة الاجتماع وليس كذلك أوجب  
بأن خلق بمعنى قد خلق ذلك في عله (قوله ولا يدل من اسم) وأبدال الظاهر  
من ضمير الحاضر يدل كل جاز إذا نادى بالاحاطة نحوتم ثلاثكم ويدل الكل  
لا يحتاج إلى ضمير (قوله أو حال من الضمير أجمع) قال في المعنى فيه ضعفان تقدمه  
على عامه الظرف وتسمي كل بضمه عن الإضافة لفظاً ومعنى لأن الحال واجبة  
التكيد (قوله بالاضافة إلى مثل الظاهر) أي لحصول الربط به كما تقدم  
في الموصول (قوله وجعل منه أجمع) جعل أو حيلان كل الناس فتأني الكلامين  
في الحسن والفضل مع (قوله واستمعوا أيضاً) أي كما استمعوا غير عاتته وقوله  
من ضمير أجمعين من صدره وقوله في التوكيد متعلق باستمعوا وبقى عنه قوله  
ككل (قوله فاعله من ضمير) لم يقل عاتته مع أنه اخبر لآن فيه اجتماع ما كين  
وهو لا يجوز في التثنية (قوله مثل التأني) حال من فاعله وقول الشارح وعنده  
هذا اللفظ مثل التأني حل معنى ولم يجعله زائداً بل مثل الزائد فلو كان البعض  
قد ذكره وحينئذ لا رد الاستدراك الذي ذكره الشارح لأنه لم يجعله فاعله بل مثلها  
أفاده سم (قوله وبمقبوب نافله) حال من يعقوب أي حالة كونه فاعله على  
ما طلبه إبراهيم من ولده صالح وهو أصاح حيث قال وبهبي من الصالحين  
فوهب لها أصاحاً ولولا أصاح يعقوب (قوله بمعنى أكثرهم) أي مكنون يدل  
بعض من كل (قوله المذكورات) دفع به ما يوهمه تفسير المصنف بالظاهر  
في موضع الضمير من مغايرة الانطباع المذكورة في البيت الثاني للفاظ المذكورة  
في البيت الأول (قوله بالنسبة لما سبق) أي من وقوع المذكورات بعد كل  
أما بالنسبة لنفسه فكثير (قوله ولا يجوز أن تعدى هذا الترتيب) أي بتقدير  
وتأخيراً ويجذف بعض ما في الأشاء قال الصارفي تقدمت كل على الجمع لمراتها  
وكونها أنص في الإحاطة وولها أجمع لأنه صريح في الجمعية لا اشتقاقه من الجمع  
وولها أجمع لا انحطاطه عنه في الدلالة على الجمع لأنه من تنكح الجلالة انقبض فيه  
معنى الجمع وولها أجمع لأنه من تنكح العرق إذا سال وهو لا يسيل حتى يجمع  
وأخيراً لأنه أبعد من أصح لأنه طويل العنق وأشد في المفاصل لكن لا يتكلمون  
دلالته على اجتماع اه يعين تخليص وإذا اجتمع النفس والعين وكل قدما

وَشَذَقُول بَعْضُهُمْ أَجْعُ أَجْعُ وَأَشْفَعْتُهُ قَوْلَ ٢٨٨ اِخْرُجْ نَحْ وَرَجَا كَذَبًا كَعِ وَأَكْعِيْنَ غَيْرُ مَسْبُوقِيْنَ بِأَجْعُ وَأَجْعِيْنَ

وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبَا مِثْلَ مَا

تَحْمِلُنِي الرَّضَاءُ حَوْلًا أَمَا

أَذَابَكِي قَلْبِي أَرْبَعَا

أَذَاخَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْعَا

وَفِي هَذَا الرَّجْزِ أُمُورٌ أَفْرَادٌ كَتَبَ عَنْ أَجْعُ وَوَكَيْدَ التَّكْرَةِ الْمُدَوَّدَةِ وَالتَّوَكِيدَ بِأَجْعٍ غَيْرِ

مَسْبُوقٍ بِكُلِّ وَفَصْلٍ بَيْنَ الْمُؤَكَّدِ وَالْمُؤَكَّدِ

وَمِنْهُ فِي التَّنْزِيلِ وَلَا يَحْزَنُ وَرَضِينَ جَاءَتَيْنِ

كَاهَنَ (تَسْبِحات) ١ الْأَوَّلُ زَمَّ الْقُرْآنُ

أَجْعِيْنَ ضِدَّ اتِّحَادِ الْوَقْتِ وَالْحَصْحَجِ أَنَّهُ كَكُلِّ

فِي إِفَادَةِ الْعُمُومِ مَطْلَقًا بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى

لَا غَرَمَ لَهُمُ أَجْعِيْنَ ٢ الثَّانِي إِذَا تَكَثَّرَتْ أَفْظَاظُ

التَّوَكِيدِ فِيهِ الْمَتَّبِعُ وَلَا يَسْبِقُ الْثَانِي تَأْكِيدًا

لِلْأَوَّلِ كَقَوْلِهِ فِي أَفْظَاظِ التَّوَكِيدِ

الْقَطْعِ إِلَى الرَّعْ وَإِلَى التَّسْبِ ٣ الرَّابِعُ

لَا يَجُوزُ عَطْفُ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ فَلَا يَحْتَاجُ قَامَ

زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ وَلَا جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَأَجْعُونَ

وَأَجَانَهُ بَعْضُهُمْ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الطَّرَاوَةِ

الْخَامِسُ خَالَ فِي التَّسْبِيلِ وَأَجْرِي فِي التَّوَكِيدِ

يَجْرِي كُلُّ مَا إِذَا دَعَا مِنْ الضَّرْعِ وَالرَّيْعِ

وَالسَّهْلِ وَالْجَبَلِ وَالْبَدْوِ وَالْجَبَلِ وَالْبَطْنِ

وَالظَّهْرِ يَشِيرُ إِلَى قَوْلِهِمْ مَطَرْنَا الضَّرْعُ وَالرَّيْعُ

وَمَطَرْنَا السَّهْلَ وَالْجَبَلَ وَضَرَبَتْ زَيْدًا الْبَيْدَ

وَالرَّجُلَ وَضَرَبَتْهُ الْبَطْنَ وَالظَّهْرَ ٤ السَّادِسُ

أَفْظَاظُ التَّوَكِيدِ مَعَارُفٌ أَمَا مَا أَضِفُ إِلَى الْفَعْلِ

ظَاهِرًا أَمَا أَجْعُ وَرَوَابِعُهُ فِي تَعْرِيفِهِ قَوْلَانِ

أَحَدُهُمَا نَبْذَةُ الْأَضَافَةِ وَنَسْبُ لِسِيوِهِ

وَالْآخَرُ بِالْعِلَّةِ عُلِقَ عَلَى مَعْنَى الْإِحَاطَةِ

عَلَى كُلِّ وَهَلْ يَتَعَرَّضُ مَا إِذَا اجْتَمَعَ كُلُّ وَعَاةٍ وَالظَّاهِرُ تَقْدِيمُ كُلِّ عَلَى عَامَّةٍ (قَوْلُهُ  
وَأَشْفَعْتُهُ الْخ) أَيْ لَأَنَّ فِي الْأَوَّلِ حَذْفَ وَاسِطَةٍ وَاحِدَةٍ هِيَ أَكْعُ وَفِي الثَّانِي  
حَذْفَ وَاسِطَتَيْنِ وَمَا كَعُ وَبَصَحَ (قَوْلُهُ بِأَكْعُ وَأَكْعِيْنَ) لِمُسْتَشْدَدِ الثَّانِي  
وَقَدْ اسْتَشْدَدَ فِي الْهَمْعِ (قَوْلُهُ أَفْرَادًا كَعُ عَنْ أَجْعُ) أَيْ وَهُوَ قَلِيلٌ (قَوْلُهُ  
وَوَكَيْدَ التَّكْرَةِ الْمُدَوَّدَةِ) أَيْ الْمَوْضُوعَةُ لِمَدِّهَا الْبَدْءُ وَاتِّمَامُ أَيْ وَهُوَ مُنَوَّعٌ  
عِنْدَ الْبَصَرِ يَنْ كَأَسْبَاقِي (قَوْلُهُ وَالتَّوَكِيدَ بِأَجْعُ الْخ) أَيْ وَهُوَ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ  
لِلْأَكْعِيَةِ بِهَا مَسْبُوقَةٌ بِكُلِّ (قَوْلُهُ وَالتَّصْلُ الْخ) أَيْ وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ  
(قَوْلُهُ ضِدَّ الْعُمُومِ مَطْلَقًا) أَيْ لَا يَقْبَلُ اتِّحَادَ الْوَقْتِ (قَوْلُهُ لَا يَجُوزُ فِي أَفْظَاظِ  
الْخ) أَيْ عَلَى اخْتَارِ لِنَاقَةِ الْقَطْعِ مَقْصُودُ التَّوَكِيدِ (قَوْلُهُ فَلَا يَحْتَاجُ الْخ) عِلَالُهُ  
بِاتِّحَادِ مَعْنَى النَّفْسِ وَالْعَيْنِ وَاتِّحَادِ مَعْنَى كُلِّ وَأَجْعُ وَهَذَا يَقْضِي جَوَازَ تَحْوِيلِ  
الْقَوْمِ أَنْفُسَهُمْ وَكُلَّهُمْ لِمَدِّ اتِّحَادِ وَلَمْ أَرْنِ ذِكْرَ بِلِ اِتِّحَادِهِمْ بِخِلَافِهِمْ فَافْهَمِ  
(قَوْلُهُ الضَّرْعُ) بِنَفْعِ الضَّادِ الْجَهْدِ وَالرَّعْ أَيْ جَعَلْنَا وَكَذَا يُقَالُ فَعَلْنَا بِهِ (قَوْلُهُ  
وَضَرَبَتْ زَيْدًا الْخ) أَيْ إِذَا أَرِيدَ بِالْيَدِ وَالرَّجْلِ وَالْبَطْنِ وَالظَّهْرِ الْجِلَّةُ أَمَا إِذَا أَرِيدَ  
الْعُضْوَانُ فَقَطْ فَبَدَلِ بَعْضِ (قَوْلُهُ مَعَارُفُ) وَمَنْ نَمَّ تَصَبُّحًا عَلَى الْأَصْحِ  
كَأَنَّ السَّيْوِيَّ أَيْ مَعَ أَضَافَتِهِ فَلَا يَنَاقِي مَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ فِي خَلْقِ لِكُمْ  
مَا فِي الْأَرْضِ جَمْعًا أَمَا كَلَانِهَا (قَوْلُهُ نَبْذَةُ الْأَضَافَةِ) قَبْلَ هَذَا يَنَاقِي مَا قَدَّمَهُ  
مِنْ امْتِنَاعِ حَذْفِ الضَّمِيرِ اسْتِثْنَاءَ غِيَةِ الْأَضَافَةِ وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا مَنَاقَاةَ لِأَنَّ مَا قَدَّمَ  
فِي غَيْرِ أَجْعُ وَرَوَابِعِهِ كَانَتْ عَلَيْهِ سَمٌّ فَخَالَ فِي الْمَقْنِيِّ يَجِبُ تَجْرِيدُ غَيْرِ أَجْعُ الْمُؤَكَّدِ  
مِنْ ضَمِيرِ الْمُؤَكَّدِ أَمَا قَوْلُهُمْ جَاءُوا بِأَجْعِهِمْ فَهُوَ بِضَمِّ الْمِيمِ لَا بِفَتْحِهَا فَهُوَ جَمْعُ  
كَأَفْطَسَ وَفَطَسَ أَيْ جَمْعًا عَاتَمَهُ ١ لَكِنْ فَعَلَ الرَّضَى وَالْبَرْمَاوِي فِي شَرْحِ  
أَلْفِيَةِ الْأَصُولِ فَخَالَ الْمِيمُ أَيْضًا (قَوْلُهُ بِالْعِلَّةِ) أَيْ بِالْجَنَسَةِ وَعَلَيْهِ هِيَ مَنُوعَةٌ  
مِنْ الصَّرْفِ لِلْعِلَّةِ وَوَزْنَ الْفَعْلِ الْإِجْعُ وَرَوَابِعُهُ فَلِلْعِلَّةِ وَالْعَدْلِ وَعَلَى الْأَوَّلِ يَكُونُ  
مِنْهَا مِمَّنْ الصَّرْفِ لِلْوَضْعَةِ وَوَزْنَ الْفَعْلِ الْإِجْعُ وَرَوَابِعُهُ فَلِلْوَضْعَةِ وَالْعَدْلِ كَأَنَّ  
كَذَا خَالَ الْبَعْضُ وَظَاهِرُهُ أَنْ جَاءُوا بِرَوَابِعِهِ كَأَجْعُ وَرَوَابِعُهُ وَيُسْطَلِّحُ أَنَّهُ لَيْسَتْ  
وَزْنُ الْفَعْلِ وَلَوْ جَعَلَ مَا نَعَصَرُهَا أَلْفًا لَأَنَّهُ لَا مَدَّودَةٌ لِمَعْدِلٍ يَتَعَيَّنُ نَمَّ الَّذِي  
خَالَهُ الدَّامِنِيُّ أَنْ مَنَعَ الصَّرْفَ عَلَى الْأَوَّلِ لَشَبَّهِ الْعِلَّةَ وَوَزْنَ الْفَعْلِ وَوَجْهُ الشَّبْهِ  
كَوْنُ كُلِّ مِنْ نَوَى الْأَضَافَةِ وَالْعِلَّةِ مَعْرِفَةٌ بِغَيْرِ مَعْرِفٍ لِقَطْعِي (قَوْلُهُ عُلِقَ عَلَى مَعْنَى  
الْإِحَاطَةِ) أَيْ وَضَعُ عَلَى مَعْنَى هُوَ الْإِحَاطَةُ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ مَدْلُوهَ الْإِحَاطَةِ  
يُورِثُ اخْتِلَالَ الْكَلَامِ إِذَا بَكُونُ حَيْثُ مَعْنَى جَاءَ الْقَوْمُ أَجْعُ جَاءَ الْقَوْمُ الْإِحَاطَةُ



الاصطلاح الاصل في الاصطلاح على ان الاصطلاح مصدر المبنى  
 للمفعول فانهم (قوله) وقاما للكوفيين والاشترى فلا يشترط عندهم قطا بين  
 التوكيد والمؤكد ثم ضلوا توكيدا (قوله رجب) هو كسر ان او يديه معين  
 فغير منصرف الحلية والعدل عن المعنى بال والاقصر في هذه الموشى عن السعد  
 وغيره ونقل شيخنا عن شرح المواب لشيخه الزرقاني ان وجوب من اسماء الشهور  
 مصروف وان اريد به معين كافي المساج (قوله الانقضاء) بالذال المعجمة ثم انشاء  
 اسم امرأة (قوله قد صرت) بتشديد الراء أى صوّتت البكرة أى بكرة البئر  
 كافي المعنى وشيخ الاسلام ذكره كاقصير البعض لها بالناقصة فيقول هو يكون  
 الكاف وجوز بعضهم فيها (قوله ولا يجوز صحت زمانا) أى باجاء القرين  
 لان النكرة في الاول غير معدودة والتوكيد في الثاني ليس من أفعال الاصطلاح  
 وفي نسخ فلا يجوز بالقاسمى أولى (قوله واغن بكتنا) قال في التكت ظاهره  
 ان ما عد ذلك من كمال وعامة جميع مستعمل في التثنية والجمع لان كلامه  
 فيما تقدم عام خصوص ما ذكر في التسهيل جواز الاستثناء بكل عن كلا وكذا وروى  
 أبو حيان وقال انه يحتاج الى نقل وسامع من العرب (قوله في معنى) أى فبادل  
 على اثنين وان لم يسم حتى الاصطلاح معنى ليدخل نحو جاء زيد وعمر وكلاهما وهذا  
 ودعد كتناها (قوله عن تسمية وزن الخ) قدر تسمية لان نفس وزن فعلا لا يصلح  
 للمعنى حتى يستغنى فيه عنه بغيره (قوله فلا يجوز جاء الزيدان اجمان ولا الهندان  
 جعماوان) لو قال فلا يجوز جاء الجيشتان اجمان ولا التيلستان جعماوان لكان  
 أولى لان ما مثل له لا يجوز وان قلنا يجوز تسمية اجمع وجعما لانه لا يؤكدا باجمع  
 وجعما لانه مفرد ذوا بعض ومفردة ذات بعض ذات بعض الان يذى  
 يؤكدها معنى واحدا مفرد ذوا بعض ومفردة ذات بعض الان يذى  
 الفرق بين ساقى التسمية والجمع وقه مافه (قوله وأجاز ذلك الكوفيون الخ)  
 وهل يجري خلافهم في اوجع اجمع وجعماوها كتع وكعماوا الخ في كلام بعضهم  
 ما يشعر بحرمانه والقياس يقتضيه فقه شيئا (قوله يت) فتح الميم وتشديد  
 الفوقية أى يتسبب أو يجئ يقول بالقراءة وعليه يحتاج الى مجرديت عن كونه  
 بالقراءة لتلاين تكرر وقوله بقرى (قوله وقال ابن عمقروهمون تذ كبر المؤنث  
 الخ) فيحتمل ان هذا قول آخر يختلف لما قاله في التسهيل فذكر المراد ان الشاعر  
 احتاج الى التذكير بتأويل الزينين بالضعفين فان تكتبه فكان اتياه بكلهما في محله  
 وليس المحل حينئذ لكتبيهما فقط حتى يكون الاتيان بكلهما من باب الاستثناء

الاصطلاح  
 فيه ان الكوفيين  
 لم يكتسبوا  
 انه الخ  
 المحنة وهو  
 هو الذي  
 قد روي  
 حكايته  
 البينان  
 من ان له  
 كذا في محله

على كلامه  
 هذه الواو  
 مع ما عطف  
 والتقدير من  
 حالي المنكبة  
 والجمع ولا  
 او حذف الواو  
 ويكرر الخ

(وان ضدو كيد منكور) واسطة كونه  
 محدود او كون التوكيد من أفعال الاصطلاح  
 (قبل) وقاما للكوفيين والاشترى تقول  
 استكف شهر كله ومنه قوله  
 بالبت عدة حول كله رجب  
 تتجافى الانقضاء حولا اكما وقوله  
 قد صرت البكرة وما اجعا (وعن نسخة  
 البصرة للتحمل) أى عم القيد وغير القيد  
 ولا يجوز صحت زمانا كله ولا شبرا نفسه  
 (واغن بكتنا في معنى وكلا عن) تسمية  
 (وزن فعلا ووزن فعلا) كما استغنى  
 تسمية عن تسمية سواء فلا يجوز جاء الزيدان  
 اجمان ولا الهندان جعماوان وأجاز ذلك  
 الكوفيون والاشترى قياسا معتقدا  
 بعدم الجماع (في بيان) الاول المشهور  
 أن كلالا كروكتا المؤنث قال في التسهيل  
 وقد يستغنى بكلهما من كتبيهما ما أشار ذلك  
 الى قوله  
 يت بقرى الزينين كليهما  
 عمقروهمون تذ كبر المؤنث حلا على المعنى  
 لقسوة ككاه قال بقرى الضعفين  
 الثاني ذكر في التسهيل أيضا انه قد يستغنى عن  
 كليهما وكتبيهما كليهما فقال على هذا جاء  
 الزيدان كلاهما والهندان كليهما

بكل ما عن حكمهما ويحتمل أنه تأيد وإباح لما قاله التسهيل بين به وجهه  
 الاستثناء **(قوله)** وإن توكد الضمير المتصل (الخ) قال الفارسي وإنما وجب  
 ذلك لوقوع اللمس في بعض المواضع كما لو قلت هند ذهبت نفسها ومعدى خرجت  
 عنها إذ يحتمل أن تكون نفسها ذهبت وعينها خرجت فإذا قيل ذهبت هي نفسها  
 لم يكن ليس ولم يفرقوا بين هذين المثالين وغيرها طرد الباب اهـ وأيضاً لما وجب  
 ذلك لأن المرفوع المتصل بجزء الجزء فكرهوا أن يؤكده أولاً بمقتل من غير  
 جنسه فأكدوه أولاً بمقتل من جنسه وعيناه وهو الضمير المتصل المرفوع ليكون  
 تمهيداً للتأكد به المستقل من غير جنسه وهو النفس والعين اللذان هما من الأسماء  
 الظاهرة أما إذا كان المؤكد اسماً ظاهراً أو ضميراً رفع منفصلاً أو ضميراً نصب مطلقاً  
 فلا يشترط هذا الشرط لقبه العلة المتقدمة له إذا الظاهر مستقل والمتصل ليس  
 كالمقتل لا يستقله بنفسه والنصب ليس كالرفوع في شدة الاتصال **(قوله)**  
 بالنفس والعين إنما اختص هذا الحكم بهما لوقوع استقلالهما فانهما يستملكان  
 في غير التوكيد كثيراً فلو غفلت ما في نفسك وعين زيد حسنة بخلاف بقية الألفاظ  
 فلم يكن لها من قوة الاستقلال ما للنفس والعين فلم يكرهوا أو كيد المرفوع المتصل بها  
**(قوله)** فتوقعتم أنت نفسك (الخ) وتوقعنا نحن أنفسنا وتوقعوا موامم أنفسهم **(قوله)**  
 فتوقع الضمير لأن الظاهر لا يؤكده بالضمير لكونه دون الضمير تعريفاً فلا يكون  
 تكلفاً له **(قوله)** ما اقتضاء كلامه هنا (الخ) وجه اقتضائه الوجوب أن التقدير  
 تو كيد بعد المتصل والمصدر الواقع خبراً يحصى الأمر فبما أنه قال فأكد به بعد  
 الانفصال والأمر الوجوب وإنما قد رتبنا ذلك كودى تو كيد لأنه لا كيد كائن  
 الشايطي لأن حذف المبتدأ هو المعهود في جواب الشرط نحو وان من الله الشر  
 فيؤس فمط **(قوله)** تقتضي عدم الوجوب أي عدم وجوب الفصل بالضمير  
 للفصل فيكي الفصل بضمير الضمير فالمراد بطلق الفصل وعلى هذا أقصر السوطي  
 حيث قال لا يشترط في الفصل كونه ضميراً اهـ بل في الفارسي ما فيه يجوز على  
 ضمير ما أو أعينهم وقاموا أنفسهم وجعل منه بعضهم القراءة الشاذة عليكم  
 أنفسكم بالرفع على أنه تو كيد للضمير المستتر في عليكم وقال ابن هشام الصواب أن  
 أنفسكم مبتدأ على حذف مضاف وعليكم خبره أي عليكم شأن أنفسكم اهـ **(قوله)**  
 (يجي) حذف لامه للضرورة أو على لغة قاله الشاطبي **(قوله)** مكرراً أي إلى  
 ثلاث مرات فقط لاتفاق الأدياب على أنه لم يقع في لسان العرب أن يذنبها كاتله  
 الدماميني عن العزيز بن عبد السلام قال وأما نكر رويول فمنه ذلك الذين في سورة

(وإن توكد الضمير المتصل) مستثراً كان  
 أو بارزاً (بالنفس والعين فبعد) الضمير  
 (المتصل) ضمناً (عني) المتصل  
 (ذا الرفع) فتوقعتم أنت نفسك فلا يجوز ضم  
 وقوموا أنفسكم أنفسكم أو أعينكم فلا يجوز ضم  
 نفسك ولا قوموا أو أعينكم بخلاف  
 نفسك لأنهم ففتح الضمير وبخلاف  
 الزيدون أنفسهم ففتح الضمير وبخلاف  
 ففتحهم أنفسهم ومرويتهم أعينهم فالضمير  
 جار ولا واجب (تنبه) ما اقتضاء كلامه هنا  
 من وجوب الفصل بالضمير المتصل هو  
 ما ستره في شرح الكافية ونص عليه ضميره  
 وعبارته التسهيل تقتضي عدم الوجوب اهـ  
 (وأكدوا بما سواها) أي بما سوى النفس  
 والعين (والقيد) المذكور (لن يقرأ) فقالوا  
 قوموا أهلكم وباركوا عليهم من غير فصل بالضمير  
 المتصل ولو قلت قروا أو أنتم كلكم وباركوا  
 بهم لكان حسناً (وإيمان التوكيد لفتى خبر  
 يجي مكرراً) ما مبتدأ موصول ولفتن خبر  
 مبتدأ محذوف هو التائب والمبتدأ مع خبره  
 موصلة ما

هذا هو كيد  
 في بعض نسخ  
 صيغة اوله



وانطباعه لاذن وصحاب أمه اسم فعل وهو قد كد لفتى وقال كثر الخطاب  
لله اية وصحاب منادى خفف منه حرف التداذكرا لصق القولين ويؤيد هذا  
القول قول الصاموس بعد ان ذكر ان صمام كطام اسم لله اية مانصه وصبي  
صمام أى زبدى ماداهية وصمام صمام تصاتوافى السكون اه لكن الاستهاد  
بالمصطفى على القول الاول كالمصطفى وعما قرأنا يعلم ما فى كلام البعض من انطال  
واقه الموفق (قوله بعاطف) أى وهو ثم خاصة كافى التصريح وجعل الرضى القاء  
كتم ويؤيد اولى لك فأولى والمراد بعاطف صورة لان بين الجنتين تمام الاتصال  
فلا تصف الثانية على الاولى حقيقة كما صرح به علماء المعاني ولا ان الحرف لو كان  
عاطفا حقيقة كانت تسعة ما بعد ما قبله بالعطف لا التاكيد (قوله ونحو أوى  
لك فأوى) قال فى التوضيح الآية قال صاحب التصريح أى ثم أوى لك فأوى  
فأرد شقوله الآية الى ان المؤكدا بعد ثم والتارخ مثل بأوى لك فأوى ولم يزد  
بجعل المؤكدا الجمله المقررة بالقاء على ما قاله الرضى من ان القاء كتم وكل صحيح  
ملا فان اعترض على التارخ لان الأولى الثانية مبتدأ حذف خبره أى لك فأوى  
فعل فيه خبر مستتر على ما يأتى وعلى كل فنى ذلك تأكيده بجمله وقوله ثم أوى لك  
فأوى تأكيده بالبين قال التارخ على التوضيح ومعنى أوى لك التمهيد والوعيد  
وهو من الروى وهو القرب وأصله أولاده اياه ما يكرهه واللام مزيدة كافى ردف لكم  
أو أولى له الهلاك وتسل اقل من الوليل بعد القلب وتسل اقل من آل يؤول بمعنى  
عشاء النار اه (قوله الامع القظ الذى به وصل) سواء كان اسما أو فعلا أو حرفا  
(قوله وعجت منك منك) وزيد مررت به فلا فرق بين ضمير المتكلم والمخاطب  
والغائب (قوله كنتم وكبلى) فم حرف تصديق الضمير واعلام للمستخبر ووعد  
للمطالب ويعنى نعم جبروا جلى واى كافى للمضى وأما بلى فلا تقع باطراد الا بعد التنى  
يجزى ان يجوز عن الذين كفروا ان لن ينصوا قلى أو مقرولا باستفهام حقيقى كان  
يشال أليس زيد قائم فتقول بلى أو فوجئى فتجوابهم بلى انما لا نضع سرهم  
وتجوابهم بلى أو تقرى فتجوابهم بلى بكم قالوا بلى أجزوا التنى مع التقرى مجرى  
التنى المجزى رده بلى رعبا لفظه وحده هذا هو الاكثرو يجوز عند أمن اللسان  
بجواب نعم رعبا لفظى الهمزة والتنى الذى هو اصحاب الأثرى انه لا يجوز بعده دخول  
أحد ولا الاستثناء المقر فلا يقال أليس أحد فى الدار ولا أليس فى الدار الا يزيد  
ولهذا ما زعم جماعة كالمصطفى فىما حكى عن ابن عباس فى الآية انهم لو قالوا انكم كفروا  
نعم لو أجيب أليس بركم كنتم لم يكفى فى الاقرار لاحتماله غير المراد ولهذا لا يدخل

(تنبيه) الاكثرو التوكيد الفتى ان يكون  
فى الجمل وكثيرا ما يكثر بعاطف نحو كلا  
تسجلون الآية ونحو أوى لك فأوى ونحو  
ما أدراك ما يوم الدين الآية وما فى يدونه نحو  
قوله عليه الصلاة والسلام واقه لا تغزون غربا  
ثلاث مرات ويجب الترك عند اتمام العدد  
نحو ضربت زيدا ضربت زيدا ولو قيل ثم  
ضربت زيدا توهم ان الضرب يكثر منك مرتين  
تراثت احدهما عن الاخرى والقرص انه  
لم يقع منك الا مرة واحدة اه (ولا تصلفظ  
ضمير متصل الامع القظ الذى به وصل)  
فتقول فتفت وعجت منك منك لان اعادة  
يجزى انقرجه عن الاتصال (كذا الحروف  
غير ما مضى به جواب كنتم وكبلى) وأجل  
وجبرواى ولا

أى ولا جلى  
كون نعم صحيح  
وهذا ما

في الاسلام بلاه الا الله ربح الله لاحتمالتي الوحدة كذا في المنفى وانما كان  
 التقرير مع التي ايجابا لان الهمة للتي وفي التي ايجاب ولا غرض الحكم تقرير  
 الخطاب بالايجاب وحاصل المقام ان قام زيد تصدقه ثم وتكذبه لا ويتبع على  
 لعدم التي وما قام زيد تصدقه ثم وتكذبه على ويتبع لان التي الاشياء  
 لان التي التي وقام زيد كقام زيد فان أثبت القسام قلت ثم وان نفيه قلت لا ويتبع  
 على والم يتم زيد كقام زيد فان أثبت القسام قلت على ويتبع لا وان نفيه قلت ثم  
 لكن ان كان الاستفهام تقريريا وان القيس جائز ان تثبت ثم كما تفعل  
 ان على لان التي الابدتي وان لا لان التي الابد ايجاب وان ثم تأتي بعده ما قاله  
 في المنفى (قوله تكوني) أي المرفوع غرض في الجواب (قوله ويساعدو)  
 أي ما اتصل بالموكد يفتح الكاف وكذا الضمير ان في قوله أو ضميره ان كان  
 ظاهرا (قوله وهو الاول) لانه الاصل وأما الاول في وضع الظاهر وضع  
 الضمير قبل من الثاني في رجة الله هم فيها خادون في الثانية وكذا الاول  
 وأبعد من الثانية ضمير رجة ولطيف على ان هم حيث أنان وخادون خبره  
 وفي رجة الله متعلق بخادون أما على ان في رجة الله خبر عاقبه وهم فيها خادون  
 جملة مستأنفة فليست الاية متضمنة فيه خال في المنفى ولا يكون الجار والمجرور  
 فوكيد الجار والمجرور لان الضمير لا يوكد الظاهر لان الظاهر اقوى ولا يكون  
 المجرور ولا من المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضرا من مظهر اه  
 لكن ذكر في محل آخر ان الضميرين ايجابوا ابدال الضمير من المظهر (قوله ولا يذ  
 من الفصل بين المرفعين) هذا يقوم مقام اعادة ما اتصل به وبعبارة السوطي  
 أو حرف غير جوابي لم يعد اختيار الامع ما دخل عليه أو مضوا (قوله يحمل)  
 يضم اللام في المضارع وكذلك الماضي (قوله حق تراها) أي التي  
 والضمير جمل يقرن به البعيران (قوله ناسيا) أي اقتداء بمن قبل من الصابرين  
 (قوله الفصل في الاولين بالعاطف) خال شخصنا والبعض فيه نظر بالنسبة  
 لاول الاولين أعني قوله وكذا وكان فان مجموع وكان الثانية تأكيده لمجموع  
 وكان الاول والثاني من جملة المؤكد فلم يفصل بين المؤكد والموكد بالعاطف اه  
 ولا يفتي ان ما ذكره غير متعين بل وازان يكون المؤكد كذا فضا والواو  
 عاطفة فاصلة بينه وبين ووكيده كما دج عليه الشارح لكن يرد على هذا ان العاطف  
 الذي يفصل به هو ثم وكذا القام على قول الرضي لا الواو الا ان يجعل التثنية  
 والفاء الفصل بالعاطف قياسا وهذا ما عاقد (قوله واشد منه) أي من قوله

لكونها كالجزء من مفعولها فاعداد مع  
 المؤكد ما اتصل بالموكد ان كان مضرا  
 نحو وأبعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما  
 انكم مخرجون ويساعدو أو ضميره ان كان  
 ظاهرا نحو ان زيدا فاضل او ان  
 زيدا انه فاضل وهو الاول ولا يذ من الفصل  
 بين المرفعين كما رأيت وهذا اتصالهما كقوله  
 ان ان الكريم يعلم الم  
 رين من ابارده قد ضيا  
 وأهل منه قوله  
 حتى تراها وكان وكان  
 أعانها مشدات جرن  
 وقوله ليت شعري هل تعلم هل أتيتهم  
 وقوله  
 ولا يذك الا ناسيا  
 ما من حلم أحد مضمنا  
 لفصل في الاولين بالعاطف وفي الثالث  
 بالوضوح واشد منه

قوله فلا واقبلاتي للعبادة ولا لطلبهم أبدأوا ٢٢٤ لكون الحرف المؤكد هو اللام موضوعا على حرف واحد واسهل من

ان ان الكرم الخ (قوله لا ياتي) أي لا يوجد (قوله واسهل من هذا) أي من قوله ولا لطلبهم الخ (قوله لان المؤكد) يقع الكلف على حرفين أي فيعدن قوله لطلبهم وقرب نوع قرب قوله ان ان الكرم وضعه وكيدن بالباء لان الباء بمعنى عن يقال سألت جرسات عنه ومن الاول تأسال بالخير انه هو فكيدن المرادف (قوله فيميزان تؤكد) الانصب بقوله من غير اتصالها بشئ كسر كلف تؤكد تدبر (قوله بئنة) بفتح الموحدة وسكون النون بفتح هاء نون اسم محبوبه (قوله اكد به كل ضمير انصل) لكن على وجه استعانة في نو كيد ضمير الانصب والجر والتوكيد في الكل لفظي بالمرادف وسكت المصنف عن نو كيد المنفصل المرفوع أو المنصوب بفصل مرفوع ونسبي ان لا يوافق في جواز الاول ومقتضى منع الثاني انه لا يجوز انك أنت أكرمت وما أكرمت الا بانك أنت وفي المصنف ان أنت من نحو أنك أنت السبع العليم يصح كونه ضللا أو نو كيد أو استدلال الاول ارجح فالثاني (قوله والمرفوع تأكيد باجاء) أي فيميزان يكون نو كيد باجاء كما يجوز ان يكون بخلافه لا باجاء انما هو على جواز التوكيد (قوله لا يصح في المؤكد) أي لان القصر من التوكيد التقوية والحذف ينافيه وتقدم مانه (قوله وقد راع الخ) ويجوز نصب أنفسهم بتقدير اعنيهما أنفسهم (قوله بلما) أما النصل بفتح هاء ثابت كقوله ضلالي ولا يميزن ويرضين بما تبتين كلين (قوله اما أجمعين واما بعضهم) محط القبول قوله اما أجمعين لانه التوكيد المنصوب منه وبين المؤكد ما لا قوله واما بعضهم ولا يميزن من عطفه على أجمعين ان يكون تأكيد بدليل لم يفتي القوم كلهم بل بعضهم أو ولا بعضهم حتى يرد انه ليس في الفاظ التوكيد فخطا فانه البعض عن الدمايين توافقا من الاشكال (قوله وهو على حاله في التوكيد) أي من اخذ التقوية ووقع الاحتمال ولحقه زيفك من نحو طابت نفس زيد وفان عين عرو فان المراد ان نفس الروح والبعين الباصرة فقلنا على حالهما في التوكيد ويرد عليه نحوها في نفس زيد وعين عرو أي ذلتها في التزبل كتب ربكم على نفسه الرحمة أي ذاته (قوله مطلقا) أي مع الابتداء وغيره (قوله جمعهم وعائهم) الواو بمعنى أولاته لا يصح بين لفتي نو كيد يصف لما سر (قوله مع الابتداء بكثرة) لان الابتداء حاصل معنوي فلا يبعد معونه وهو المبتدأ من التأكيدي ولي لفظ التوكيد العامل في هذه الحالة باعتبار أن الابتداء ما بقى في التقدير على لفظ التوكيد الواقع مبتدأ لان رتبة العامل التقديم على المعمول

(قوله)

هذا قوله فأما من لا يشأه عزه عياي لان المؤكد على حرفين ولا خلاف الفطنين أما المرفوع الجوابية فيميزان نو كيد باعادة اللفظ من غير اتصالها بشئ لانها لصلة الاستفهام عن ذكر الجواب به هي كالنقل بالدلالة على معناه مقول نعم ولي على ولا ولا ومنه قوله

لا لأبوح يجب بئنة انها

أخذت على مواثنا وعضودا

(ومضمر الرفع الذي قد انصله أكد به كل ضمير انصل ه) فهو نعم أنت وممرت بك أنت وزيد جاء هو ورايتي أنا (تبيين) اذا أنت المتصل المنصوب بفصل منصوب فهو أنا على انك قد ذهب البصريين ان بدل ومذهب الكوفيين انه نو كيد قال المصنف وقولهم عندي اسم لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل ككسبة للمرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو فقلت أنت والمرفوع تأكيد باجاء (ثالثة) في مسائل متوالة الاولى لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الاصح وأجازنا لنحل فهو ممرت زيد وأما في آخر أنفسها وقدرهما صاحبها أنفسهما الثانية لا يفضل بين المؤكد والمؤكد بائنا على الاصح وأجازنا لفرق ممرت بالقوم اما أجمعين واما بعضهم الثالثة لا يلبس العمل شي من ألقاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد الاجماع واعتادة مطلقا تقول القوم قام جمعهم وعائهم ورأيت جميعهم وعائهم وممرت بجميعهم وعائهم والاولا كلا وكلا وكلا مع الابتداء بكثرة ومع غيره بفتح

أقرب  
يميزان  
يكون  
الكا  
دفع به  
طاع  
به  
من  
لم  
على  
بل  
على  
و  
البدل  
التي

(قوله فالاول) أى لى لفظ التوكيد وهو مبتدأ العامل (قوله نحو القوم  
كلهم قائم القوم مبتدأ اول وكلهم مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ الثانى وهو خبره  
خبر الاول والمثال يكتفى فيه الاحتفال فلا يقال يحمل ان كلهم تأ كيد القوم لا مبتدأ  
(قوله عيد) أى يضطرب والصغير فيه وفى عليه وعندها البروق فى نسخ عنها فيكون  
راجعا الى البروق قوله فمصدراى يذهب عنه كلها أى كل من الجساعة أصحاب الهلاك  
وهو ناهل أى ديان (قوله لا كلنا) أى جلا على الكثير لانه اذا جعل اسم كان  
خبر الثانى كان كلاما مبتدأ فغيره بقوله على طاعة الرحمن والجله خبر كان واذا جعل  
كل اسم كان كان استعمالا على ما ثبت لها بقوله (قوله يلزم تابعة كل) أى  
ولا يجوز قطعه وان كانت كل التى معنى كمال فتساو والتع يميز قطعه وكان وجه  
ذلك ان أصلها التوكيد وهو لا يقطع (قوله معنى كمال) فيه انها لو كانت بمعنى  
كامل لكان معنى قولنا ساء الرجل كل الرجل جاء الرجل كمال الرجل وفيه  
تهافت ويدفع بجمل المضاف اليه على الاستراق (قوله الى مثل متبوعه) أى  
لفظا ومعنى كذا قالوا ومقتضى القياس على الاكتفاء فى أى الوصفة والحالة  
بالإضافة الى مثل الموصوف معنى قطن ان يكون هنا كذلك الا ان يفرق  
قديرو قوله مطلقا أى سواء اتبع معرفة او نكرة كما يشد اليه عليه (قوله اعتبار  
المعنى) أى معنى كل ومعناها مجيب ما تنص اليه فيجب مطابقة الخبر  
لأنه نكرة المضاف اليها كل (قوله فى خبر كل) قيد بالخبر لان ما فيه الصغير وليس  
خبر ان كان من جملة كل لم اعتبار المعنى وان كان من جملة اخرى لم يلزم اعتبار  
المعنى ومن هنا يعلم توجيه عدم المطابقة فى قوله تعالى وعلى كل ضامر يأتين فيجعل  
يأتين استثناء فالصفة وكذا من كل شيطان مارد لا يسمعون مع ان جعل لا يسمعون  
صفة او حالا فاسد حتى ايضا اذا معنى اللفظ من شاطين لا يسمعون واوجب ان  
هشام الجامع فى الكل المجموع فغير اعطاني كل رجل فأعترف اذا كان حصول التقى  
من المجموع لا من كل واحد فافاده ما معنى وجمع الاخرين قوله تعالى ووفيت كل  
نفس ما عالت وهو اعلم بما يقتضون فافردوا ولا يجمع ثانيا لانه لا كل نفس على متعدد  
فى مفهوم اندبر تفصيل (قوله فرحون) فيه التاخذ لانه الخبر (قوله ولا  
يلزم مضافا الى المعرفة) بل يجوز دعاء لفظ كل فى الافراد والتذكير ومعناها هذا  
مادرج عليه المصنف فى تسببه وذهب ابن هشام الى انه يجب فى خبره رعاية  
للفظ اذا أضفت الى معرفة نحو وكلهم أتبه كل اولئك كان عنه مستولا وهذا كله  
اذا ذكر الحذف اليه فان حذف قالى صوبه ابن هشام انه ان كان القدر مفردا نكرة

فالاول نحو القوم كلهم قائم والرجلان كلاهما  
قائم والمرأى ان كلاهما فاعنه والثانى كقوله  
عيد اذا والت عليه دلاهم  
وقوله كلهم قائم أى اعطى كلهم ما وناهل  
فلا يتبين الهدى كان كلنا  
على طاعة الرحمن والحق والتقى  
فاسم كان خبر الثانى لا كلنا الرابعة يلزم  
تابعة كل معنى كمال وضاقة الى مثل متبوعه  
مطلقا فضلا عن كيد المحمديات الرجل كل  
الرجل واكتشاة كل شاة الخامسة يلزم  
اعتبار المعنى فى خبر كل مضافا الى نكرة نحو  
كل نفس ذائقة الموت كل حزب بما لديهم  
فرحون ولا يلزم مضافا الى معرفة فتقول  
كلهم ذاهب وذاهبون واقه أعلم

وجوب الافراد كما لو صرح به وان كان جمعا مصرقا وجب الجمع وان كانت المعرفة  
لو صرح به لم يجب الجمع فيها على حال المحذوف فيه ما فالاول فيقول كل يعمل  
على شاكلته اى كل واحد والثاني نحو وكل كانوا الخ اى كلهم اه دما سنى  
باختصار

### • (العتف) •

هو لغة الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه ونسب هذا التامع عطف البيان لان  
المكمل رجع الى الاول فأوضحه به (قوله شبه الصفة) أى فى الايضاح  
والتخصص وغيرها فقد جاء المصحح على ما فى الكشف ان البت الحرام عطف  
بيان للكعبة على جهة المدح لآعلى جهة التوضيح ولما كذب على ما ذهب اليه بعضهم  
فى انصر نصرا لكن فى الومع عن المصنف ان الاول وجه له كيد القتل قال  
لان تن عطف البيان ان يكون الاول به زيادة بيان ويجوز تكرار القتل لا يحصل به  
ذلك (قوله حقيقة التصديق) أى الامر فيه ذلك فلا يرد عطف البيان الذى  
للمدح ونحوه (قوله لاخراج التثنية) اعترضه شيئا بان التثنية كما فى التصريح  
خرج بقوله شبه الصفة لان شبه التثنية ونحوه وعلى هذا يكون قوله حقيقة العطف البيان  
الفسق بين التثنية وعطف البيان لا لاخراج (قوله من حيث انه يكشف الخ)  
وكذا يفارق من حيث انه لا يكون الاجامد والتثنية لا يكون الاشتقاق أو مؤن ولا به  
على ما مر (قوله فأولنه الخ) فخرج على قوله شبه الصفة وفى نفسى من عبارته شئ  
لانه ان جعل قوله أولا من وقاف الاول يسانا لما قدما عليه استغنى عن قوله ثانيا  
من وقاف الاول وان جعل قوله ثانيا يسانا لما استغنى عن قوله أولا فعلى كل  
حال فى كلامه تكرار (قوله التثنية) أى الحقيقى لانه يجب فى البيان ان يكون  
كالمبين فى الافراد والتذكير وقومهما كانت الحقيقى بخلاف التثنية السبغ  
كما مر (قوله فتناقل لاجاعهم) أى على وجوب مطابقة البيان والمبين تعريضا  
وتشكيلا واخراد او غيره وتذكرا وغيره ومقام مخالف لا يأت من وجوه ثلاثة  
كالا يبنى ومنقول من الرضى فيجوز تخالفهما ولا يجوز ان يكون بدالتصريحهم بأن  
المبدل منه اذا تعدد وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع فخرج عن البدلية  
فأوضحه انه مستند حذف خبره أى منها مقام ابراهيم (قوله اوضح من متبوعه)  
أى اعرف وانما وجبا أو ضحية البيان من الدين ولم يجب بأحد ارضية التثنية من  
المتبوع لان قصد الايضاح من عطف البيان أقوى من قصد من التثنية لان البيان

### العتف

(العتف اما ذويان او نسق • والفرض  
الآن بيان ما سبق) وهو عطف البيان  
قد والبيان تابع شبه الصفة • حقيقة القصد  
به متكشفه (تتابع جنس يشمل جميع التوابع  
وشبه الصفة يخرج لعطف التثنية والبدل  
والتوكيد وحقيقة القصد الى آخره لاخراج  
التثنية أى انه فارق التثنية من حيث انه  
يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى فى المتبوع ولا  
فى سببه (فأولنه من وقاف الاول) وهو  
المتبوع (ما من وقاف الاول التثنية ولى)  
وذلك اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلاثة  
والافراد والتذكير والتكثير وفروعها وما  
قول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف بيان  
على آيات منات فتناقل لاجاعهم وقوله  
وقول الجبريتانى يشترط كونه اوضح من  
متبوعه فتناقل لقول سيبويه



وضع المين بيان حقيقته فهو كالتعريف بخلاف التعت (قوله ذا الجمة)  
 بضم الجيم الشعر الواسل الى المنكب (قوله ان ذا الجمة عطف بيان) لم يجعله  
 ضمنا لما ترأفت اسم الاشارة لا يكون الاعلى بال (قوله واذا كان في الخ) اشار به  
 الى ان قوله قد يكتفى ونان الخ منزع على قوله فاوليه الخ اعلى قوله شبه الحقيقة  
 حتى رد اعتراض ابن حنبل بان الواجب الولوج لعطف هذه المسئلة على ما قبلها  
 المنزع على قوله شبه الصفة فأتى (قوله قد يكونان الخ) اتى به مع عطفها  
 رداعلى الخالف (قوله فباسبق) أى من المثال والا يتبين وقوله بالدلالة أى  
 يدل كل من كل (قوله ويضن عطف البيان بالمعارف) احكموا بان البيان  
 بيان كاسمه وانكره منجمله والمجهول لا يبين المجهول ورد بان بعض الانكسرات  
 أنص من بعض والآخر سين الاعتم (قوله وصالحا بالدلالة يرى) أشار  
 بتعبيره ما له صلاحا الى ما صرح به في التيسيل من ان عطف البيان اولى من البدل  
 في غير المستثنيات لاق الاصل في المتبوع ان لا يكون في فية الطرح وان لا يكون  
 التسامع كانه من جملة اخرى وما لهما معنى الى اولى الابدال معلا بما لا يتبع  
 فافظه في سائبة شيننا وبقي قسم لا يؤخذ من كلامه وهو تعين الابدال نحو ما عدا الله  
 كزبالضم فالاقسام ثلاثة تعين الابدال وتعين البيان ورجحنا أحدهما وهو البيان  
 عند غير العامة حتى والابدال عنده وأما نسأوهما فتقف وجعل البعض الاقسام  
 أربعة لعل باعتبار القولين في رجحنا أحدهما وفيه من التساهل ما لا ينبغي ثم جواز  
 الامرين على مقصدين فان قصدت بالحكم الثاني وجعلت الاول وجعلت الثاني سائبا فهو  
 عطف بيان وان قصدت بالحكم الثاني وجعلت الاول كالترجمة فهو بدل (قوله  
 بعدوا) بضم الميم وقصها علم منقول من المضارع منصوب عطف بيان على محل  
 غلام (قوله عبد شمر ونوفلا) فيسكن كون عبد شمس دلاما أخونا لادانه  
 بسبب لعدم جهة ذلك في الموطوف (قوله ونحو بشر تابع البكري) أى من كل  
 تركيب عطف فيه اسم جال من ال على معرف به اضاف اليه وصف محلي بها (قوله  
 عليه الطير) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والجملة حال من البكري تو ترقيه حال من  
 المستتر في عليه وقول البعض في العاصبي عليه متعلق بوقوعا يلزم عليه تقديم معمول  
 معمول الخبر لقطعي على المبتدأ والذي رجحوا جواز تقديم معمول الخبر لقطعي  
 لا تقديم معمول معمول ووقوعا معمول لا يحدف متعلقه أى ترقيه لاجل وقوعها  
 عليه (قوله وليس ان يدل بالمرضى) راجع للصورة الثانية كما يشهد اليه تعطيل  
 الشارح وصرح به مع عطفه رداعلى الفراء المجوز لا بدال (قوله لا ممتنع

في هذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان مع ان  
 الاشارة اوضح من المضاف الى ذى الاداة  
 واذا كان له مع متبوعه ما لم يمتنع مع متبوعه  
 (قد يكونان منكرين كما يكونان معرفين)  
 لان التكرار قبل القصيص بالمحمد كما قبل  
 المعرفة التوضيح به نحو لمست فواجبة هذا  
 مذهب الصوفيين والفارسي وابن جني  
 والجنجني وابن عصفور وجوزوا ان يكون  
 منه أو كقراءة طعام ساكن فيمن تون كقراءة  
 ونحو من ما صيد وذهب غير هؤلاء الى المنع  
 وأوجبوا فيما سبق البدلية ويضن عطف  
 البيان بالمعارف قال ابن عصفور وبالله ذهب  
 أكثر النحويين وزعم السلاطين انه مذهب  
 البصريين قال السناظم ولم أجد هذا النقل  
 من غير جهة وقال الشارح ليس قول من  
 منع بشي وقيل يخص عطف البيان بالعلم  
 اسما أو كنية أو لقباً (وصالحا بالدلالة يرى)  
 في غير ما يمنع فيه الحلال عمل الاول كافي

(نحو يا غلام بعدوا) وقوله  
 أيا خيرا عبد شمس ونوفلا

(ونحو بشر تابع البكري) في قوله  
 ان ابن السامية البكري بشر

عليه الطير ترقيه وقوعا  
 فبشر عطف بيان من البكري (وليس ان يدل)

منه (بالمرضى) لا ممتنع أما الضارب فزيد  
 ثم الفراء يجيزه في غير الابدال

أما الضارب زيد) لما من قوله ووصل إل هذا المضاف الخ (قوله بفتح أيضا  
 الصلف الخ) يعني أن في كلام الناظم قصور الالام يستوف الصور التي لا يصلح فيها  
 البيان البديلة (قوله في نحو هذا الخ) أي من كل تركيب أو ترتيب البديلة  
 الاختلال لتكون البدل على تقدير عامل آخر وان مع حلوله يحصل المبدل منه ومن  
 صورتين البيان لا يحتاج لحلول الثاني بحل الأول نحو ما إذا الرجل غلام زيد  
 وكلا أخوين زيد وعمره وعندي وما زيد الحارث وما زيد هذا الذي يلزم على البديلة  
 اتباع أي في التداخيل في ذي أو إضافة كلالا إلى اثنين بتفريق واحد لا على ذي  
 أو واسم الإشارة بدون وصف واستثناء هذه الصور ووفق المتن مبنى على أن  
 البدل لا بد أن يصلح لحلوله على الأول وتطرق ذلك إلى ابرهشام مع جرمة في المخفى بأنهم  
 يتفقون في التوافق ما لا يتفقون في الأوائل وقد جوزوا في ذلك أن زيد كون أنت  
 نو كيدا أو كونه بدلا مع أنه لا يجوز أن أنت وفي المستوفى أو على ما يقال في ضم الرجل  
 زيد أن زيد بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز ضم زيد وذكرا كالداهم من صور تحذف  
 ذلك فتتحدث حسن لها أو أكلت الارغفة جرمتها (قوله من جملة أخرى) أي بناء  
 على الصحيح أن البدل على نية تكرار العامل (قوله يشارك عطف البيان البدل)  
 قال الرضي أما إلى الآن لم يظهر في فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان  
 بل ما رأى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيويه وساق كلام سيويه  
 ثم قال قالوا ان الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون منبوعه بخلاف  
 عطف البيان فإنه بيان والبيان فرع المين فيكون المقصود هو الأول والمجواب  
 أنا لان لم أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقلوا في سائر الأبدال إلا ان قلنا  
 فإن كون الثاني فيه هو المقصود بهادون الأول ظاهر وانما قلنا ذلك لأن الأول  
 في الأبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر ولا بد له من فائدة صوتا لكلام  
 القصاص عن القوي في بدل الكل كون الأول أشهر والثاني مشتقا على صفة  
 نحو زيد رجل صالح أو العكس نحو رجل صالح زيد والعالم زيد أو غير ذلك الإيهام  
 ثم التفسير بنحو رجل زيد وفي بدل البعض بدل الاشتغال الآخر فاذعاه كون الأول  
 غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوب إليه في الظاهر واشتقاه عن فائدة يصح أن نسب  
 إليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر كما كان من بدل الكل لا يصحح الأول يعني  
 بعطف البيان وأما فرقههم بأن البدل على تكرار العامل فإن سلم فيما يكرر العامل  
 فيه ظاهر لم يلم في غيره وان سلم قلنا أن تدعيه فيما هو عطف البيان وفرقههم بجواز  
 تخالف البدل والمبدل منه تعرضا وتكريرا لاختلاف البيان والمبين لتامنه بجوار

(نسبة) يعني أيضا الصلف ويتبع  
 الإبدال في نحو هذا زيد أنها وزيد  
 بناء الرجل أخوه لأن البدل في التقدير من  
 جملة أخرى فغفرت الزبط من الأولى بخلاف  
 الصلف (خاتمة) يشارك عطف البيان البدل

وقد ذكرنا في كتابنا في بيان الفرق بين بدل الكل من الكل وعطف البيان  
 أن الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة دون منبوعه بخلاف  
 عطف البيان فإنه بيان والبيان فرع المين فيكون المقصود هو الأول والمجواب  
 أنا لان لم أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقلوا في سائر الأبدال إلا ان قلنا  
 فإن كون الثاني فيه هو المقصود بهادون الأول ظاهر وانما قلنا ذلك لأن الأول  
 في الأبدال الثلاثة منسوب إليه في الظاهر ولا بد له من فائدة صوتا لكلام  
 القصاص عن القوي في بدل الكل كون الأول أشهر والثاني مشتقا على صفة  
 نحو زيد رجل صالح أو العكس نحو رجل صالح زيد والعالم زيد أو غير ذلك الإيهام  
 ثم التفسير بنحو رجل زيد وفي بدل البعض بدل الاشتغال الآخر فاذعاه كون الأول  
 غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوب إليه في الظاهر واشتقاه عن فائدة يصح أن نسب  
 إليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر كما كان من بدل الكل لا يصحح الأول يعني  
 بعطف البيان وأما فرقههم بأن البدل على تكرار العامل فإن سلم فيما يكرر العامل  
 فيه ظاهر لم يلم في غيره وان سلم قلنا أن تدعيه فيما هو عطف البيان وفرقههم بجواز  
 تخالف البدل والمبدل منه تعرضا وتكريرا لاختلاف البيان والمبين لتامنه بجوار

قد مر أن  
 مسيو  
 قال ما رقه  
 فانه لم يذكر  
 عطف البيان  
 بل قال لا حاجة  
 المحقق من أن  
 فهو مرت  
 برجل عطف  
 كان قبل من  
 مرت وأما  
 انه فقال له  
 ذلك فابدل  
 كان ما عطف  
 له وهو قوله  
 للمر فاستدعي  
 له الذي هو

الضائف في البيان والمبين أيضا اه باختصار (قوله في غان مسائل) زيد ثلاث  
 اخرى كون المتبوع في البدل في ثنية الطرح قيل غالبا وقال الزنجشري في الفصل  
 مرادهم يكون البدل في ثنية طرح الاول انه مستقل بنفسه لانه متبوعه كالتأكيده  
 والصفة والبيان لا اهدار الاول الا ترى انك لو اهدرت الاول في نحو زيد رأيت  
 غلامه وجلاسا حالما يستقيم كلاما اه بخلافه في البيان وكون حذفه في البدل جائزا  
 عند بعضهم وخرج عليه المصنف صكالا خفف قوة تعالى ولا تقولوا لما تصف  
 ألسنتكم الكذب لجعل الكذب بدلا من الضمير المحذوف أي تصفه بخلافه في البيان  
 وصكون البدل يجوز قطعه كما سألني بخلاف البيان الاعلى قول (قوله قطره  
 التبع في المشتق) أي فكأن الضمير لا يعتد ولا يعتد به كذلك لا يعطف عطف  
 بيان ولا يعطف عليه (قوله بيان لها) ومنع هو كونه بدلا من الهاء لان البدل  
 منه في ثنية الطرح فيقول الموصول بلا عائد وورده في المعنى بأنه لا أثر لتقدير عدم  
 العائد مع وجوده كما قال ولوزم اعطاء منوى الطرح حكم المبروح لزوم اعطاء  
 منوى التأخير حكم المؤخر فكان يتبع ضرب زيد اعلامة ويرد ذلك قوله تعالى  
 واذا بآبى ابراهيم ربه والابجاع اه ويجوز كونه يائلا أمر في بياؤه لا منه  
 بتأويل قلت بأمرت اذا القول الحقيقي لا يعمل في العبادة وان على الجميع مصدرية  
 وجوز الزنجشري كونها مفسرة بتأويل قلت بأمرت واستخصنه في المعنى قال  
 وعلى هذا فشرطهم في المفسرة ان لا يكون في الجمله قبلها حرف القول أي باقيا  
 على حقيقته ولم يشك كونها مفسرة بأن الله لا يقول في وربكم واجب باحتمال  
 ان يكون مقول الله الذي أمره بعبادة عيسى عبيدوا الله ومعه من مقول عيسى  
 وقت خطابه قومه على حدنا قلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وأن يكون  
 مقول الله عبيدوا الله ربك وربهم فغير عيسى حين خاطبهم عن نفسه بالكلم وعندهم  
 بالخطاب (قوله فردود) أي بما تقدم من كونه قطرا التبع في المشتق فيحصل  
 بدلا أو ضمير مبتدأ محذوف واتصرا الدماميني الزنجشري ورجح جواز كونه عطف  
 بيان قال ولا يلزم من كون شيء قطره أن يبعلى ما ترأه أحكامه الا ترى ان المتأدى  
 المقرد المعين غنقة ضمير الخطاب والآن بنى الضمير مطلقا لا يفت على المشهور ومع  
 ذلك لا يفت المتأدى عند الجمهور اه مع ان الكسائي يحججه نعت الضمير  
 (قوله لانه لا يكون جملة) يشك عليه ما ذكره أهل المعاني في الفصل والوصل من  
 ان جملة قال يا آدم عطف بيان على فوسوس اليه الشيطان وكما يشك على هذا  
 يشك على قوله لانه لا يكون تابعا لجملة (قوله بشرطه الذي ستره في موضعه)

في غان مسائل اه الاولى ان العطف لا يكون  
 مضمرا ولا تابعا للضمير لانه في الجواب تقدير  
 التبع في المشتق وأما قول الزنجشري  
 ان أن اعبدوا الله بيان لها  
 أمر في فردوده الثانية ان البيان لا يضاف  
 متبوعه في تعريفه وتكريره كما ترأه الثالثة  
 انه لا يكون جملة بخلاف البدل كما سألني  
 الرابعة انه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل  
 الخامسة انه لا يكون فعلا تابعا لفعل  
 بخلاف البدل السادسة انه لا يكرر  
 بشرطه الذي ستره في موضعه

هو كون الثاني معه زيادة بيان كافي قراءة يعقوب وترى كل امة جائنة كل امة تدعى  
الى كذا يجب كل الثانية فانه قد اتصل بهذا كريب الجشو (قوله) كذا  
قال الناظم وابنه) أي تعالى ان الطراوة واختبر بان الشيء لا يبين نفسه (قوله)  
وفيه قلب وجهه ان كلام من البدل وعطف البيان مبين لتبوعه وان كان التبيين  
في البدل غير مقصود بالذات ويحتمل لكونه على تقدير العامل وفي عطف البيان  
مقصودا بالذات وبخسود وحسب فلامانع من كون عطف البيان بلفظ التبوع  
اذا كان معه زيادة كالبدل (قوله ما ينبغي على هاتين) فينبئ على السابعة  
استناع بدلية نحو يعمرو بشر في غلام يعمروا ثانيا ان التارك البكري بشر وعلى  
الثامنة استناع بدلية نحو أناها وأخوه في هند ضربت زيدا أناها وزيد جاء الرجل  
أخوه وهذا يعرف ما في كلام البعض من التصور

«عطف النسق»

تقدم معنى العطف وأما النسق فقال القاصي اسم مصدر بمعنى اسم المفعول  
بحال نسق الكلام انسقه عطف بعضه على بعض والمصدر بالتسكين اه والمعنى  
على هذا العطف الواقع في الكلام المعطوف بعضه على بعض وفي القاضى ان  
النسق بالتحريك مصدر وقيل النسق بمعنى المراجعة والاضافة لادنى ملا به أى  
عطف اللفظ الذى هو على نسق الاول وطريقته وهو ثلاثة أقسام : أحدها  
العطف على اللفظ وهو الاصل وشرطه امكان توجه العامل فلا يجوز في ما جازى  
من امرأه ولا زيد بن زيد لان من الزائدة لا تعمل في معرفة الثاني للعطف على المحل  
وشرطه امكان ظهور المحل في النصيب فلا يجوز من زيد وعمرا بالنسب خلافا  
لابن جنى وكون المحل يحق الاضافة فلا يجوز هذا ضرب زيد وأخيه خلافا  
للغدادين ووجود المرزأى العامل الطالب للمحل على خلاف فيه تقدم بيان خلافا  
يجوز ان زيد وعمرو قائمان برفع عمرو وقد يمنع العطف على اللفظ وعلى المحل معا نحو  
ما زيد قائما لكن أو بل فاعدا لان في العطف على اللفظ أعمال ما في الموجب وفي العطف  
على المحل اعتبار الابتداء مع زوال البدخل التامخ فلو وجد المرزأى والصواب الرنح  
على اضاها مبتدأ الثالث العطف على التوهم وشرطه صحة دخول العامل المتوهم  
وأما كثرة دخوله فنسب إلى الحسن ولهذا احسن لست قائما ولا فاعدا لجزء ولم يحسن  
ما كنت قائما ولا فاعدا لجزء والفرق بين القسمين الاخرين ان العامل في العطف  
على المحل موجود دون أثره والعامل في العطف على التوهم مفقود دون أثره

(قوله)

هكذا قال الناظم وابنه وفيه نظر السابعة  
انه ليس في نية الحل له محل الاول بخلاف  
البدل السابعة انه ليس في التقدير من جلة  
اخرى بخلاف البدل وقد مر قريبا ما ينبغي  
على هاتين وسياق بيان ما يخص بالبدل  
في باب ان شاء الله تعالى والله أعلم  
«عطف النسق»

هذا هو المعنى الذي عليه الناظم  
والناظم هو الذي عليه الناظم  
والناظم هو الذي عليه الناظم

هذا هو المعنى الذي عليه الناظم  
والناظم هو الذي عليه الناظم  
والناظم هو الذي عليه الناظم

(قوله تال بحرف متبع عطف النسق) قال شيخنا أي معطوف النسق تال مع حرف متبع اه فأشار إلى أمور ثلاثة لا تتصلك (قوله بحرف) ولو تقدرا لأن حذف العاطف لا يزعم عند الحنف طعنا وقرأ وإن لم يكن المقام مقام سرد الأعداد على ما أفاده اليهودي (قوله متبع) أي موضوع للاتباع وهو نشر يك الثاني مع الأول في عامه غزى (قوله يخرج ماعدا عطف النسق منها) أي وماعدا عطف البيان المسبوق بأي التفسير به دليل كلامه بعد وماعدا التوكيد المسبوق بالعاطف ثم وكلاسيهون ثم كلاسيهون لأن هذا أيضا انما يخرج بقوله متبع أي محصل للاتباع ثم ان جلف الباء في قوله بحرف سيئة خرج جميع ذلك بقوله بحرف لأن تبعية البيان المسبوق بأي التفسير به والتوكيد المسبوق بالعاطف ليست بسبب الحرف لثبوت التبعية له مع حذف أي والعاطف ليسكن الشارح لم يجز على هذا الوجه (قوله بل بيان) أي عطف بيان وليس لتاعطف بيان بعد حرف الا هذا (قوله ليست بحرف متبع) تصمة حذفها لفظا وتقديرا والعاطف ليس كذلك وروى الدمامي: بأن العاطف قد يحذف لفظا وتقديرا إذا صح الكلام بدونه كما في الأخبار المتعاطفة والصفات المتعاطفة وكما في اشكو اليك أي ورتي اذ يصح حذف الواو فصره الثاني توكيدا (قوله على الصحيح) وقال الكوفون انها عاطفة (قوله بل حرف تفسير) وقد رزأه من المبتدأ والخبر تأكيد الاتحاد وزيادة في البيان كما قاله السيد الجرجاني مثال ذلك قول صاحب النسخ وقالوا التقدر في قوله تعالى أن ينق بوجهه سوء العذاب يوم القيامة أي كن ينم في الجنة اه فزاد أي سنة المبتدأ وهو التقدير بمعنى المقدور والخبر وهو كن ينم في الجنة وتكفب الدمامي جعلها تفسيرية يجعل خبر التقدير محذوفا تقديره ثابت وهذا يدل على أن ثم مقدرا فصره بقوله أي كن ينم في الجنة فأحرص على هذه الصاعدة تفهك في مواطن عديدة (قوله مطلقا) حال من الضمير في الخبر أي استقرار حاله كونه مطلقا عن التقييد بالفظ وفيه تقديم الحال على عاملها التفرقة وهو جازع عند الاختش والخسف ويجوز كونه حال من الضمير على مذهب سيوره (قوله لفظا ومعنى) الحاصل ان حرف العطف المذكورة تصمة وهي ثلاثة أقسام ما ينشر في اللفظ فتد انما وهي ثلاثة بل ولكن ولا اختلاف المتعاطفين فيها بالانكس والتقى اذا قبل بل ولكن متى وما بعدهما مثبت ولا بالنكس وما ينشر لفظا ومعنى دائما وهو اربعة الواو والقاسم ثم وحتى وما ينشر لفظا فقط

على مكان عليه تال بحرف متبع اه فزاد ما بعدها

العدد ارسطاطلس

قال (تال بحرف متبع عطف النسق) قال أي تابع ينشر مثل جميع التوابع وبحرف يخرج ماعدا عطف النسق منها ومتبع يخرج نحو مررت بغضنم أي أسد فان أسدا تابع بحرف وليس معطوفا عطف نسق بل بيان لأن أي ليست بحرف متبع على الصحيح بل حرف تفسير وتخلص التعريف للعطف بالحروف الأخرى ذكرها (كلخصر بود وثنا من صدق) فناء تابع لود بالواو وهي حرف متبع (فالعطف مطلقا بالواو) و (ن) و (فا) و (حتى) و (أ) و (او) فهذه الستة تشاركين التابع والتبوع لفظا ومعنى وهذا معنى قوله مطلقا

(كذلك صدق يونان) وهذا ظاهر في اربعة الاول واثم وأقول الصنف كثر التعيين على انهما بشر كان في اللطفا  
لا في المعنى والصحيح أنهم ما بشر كان لفظا ومعنى ما لم يقتضيا ٢٠٢ اضربا لان القائل أن يذوق الدارم عمروا لم يأن الذي في الدار

أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي  
بعدهم مساو للذي قبلها في الصلابة  
لثبوت الاستقرار في الدار واتقاه وحصول  
المساواة انما هو ما لم وكذلك أو مشتركة  
لما قبلها وما بعدها في ما يصحها بالاجله  
من ثلث أو غيره اما اذا اقتضا اضرا  
فانما ما بشر كان في اللفظ فقط وانما لم فيه  
عليه لانه قليل (واتبع لفظا بحسب) أي

قطب بنية حروف العطف وهي (بل ولا)

و (لكن) كيم يدمر ولكن طلا) وطام زيد  
لا عمرو وما زيد بل عمرو والطلا الولد من  
ذوات الطلق (تبيه) اخفف في ثلاثة  
أحرف عما ذكره هنا وهي حتى وأم ولكن اما  
حتى فذهب الكوفيون انها ليست بحرف  
عطف وانما يعربون ما بعدها باضمار وما  
أم فذكر الصواب فيها خلافا وأن أبا عبيدة  
ذهب الى أنها في الهزمة فاذا قلت أغانم

زيد أم عمرو فالعنى أم عمرو فأنتم نصير على  
مذهب استهامة وأما لكن فذهب أكثر  
التصوين الى أنها من حروف العطف ثم  
اختلفوا على ثلاثة أقوال أحدها أنها  
لا تكون عاطفة الا اذا لم تدخل عليها الواو  
وهو مذهب القاري واكثر التصوين والثاني  
أنها عاطفة ولا تستعمل الا الواو والواو مع  
ذلك زائدة وصحبه ابن مسعود وقال عليه  
ينبغي أن يحمل مذهب ميبويه والاخض  
لأنهما قالوا انما عاطفة ولما لا للعطف بها  
مثلا والواو الثالث أن العطف بها لو أتت

بغير الواو الثاني وهو مذهب ابن كيسان  
وذهب يونس الى أنها حرف استدراك  
وليست بعاطفة

(وهو)

(قوله عطف مفرد على مفرد) فني نحو ما كان محمد الآية يجعل رسول مطروفا  
بالواو على ما عطف مفرد على مفرد لا نسوبا فكان المحذوفة والعطف من عطف  
الجمع وسبق في النسخ وهذا القول بأن متعاطي الواو المفرد لا يمتثلان  
بالإيجاب والسلب وسبق في هذا الرتبة (قوله ووافي في التسهيل ونس) أي  
في مجزئان لكن غير عاطفة لكن اختلغا فقال بنس الواو عاطفة لمفرد على مفرد  
كما عرفت وقال المنصف بل حذف بعضها (قوله فاعطف الواو) وترد للاستئناف  
نحو لو قيل لكم وتقرئ الارحام (قوله لطلق الجمع) هو معنى قول بعضهم للجمع المطلق  
فذكر المطلق ليس للتشديد بالاطلاق بل لبيان الاطلاق خلافاً بين العبارتين فأنفع  
الاعتراض على العبارة الثانية بأنها غير مديدة لتقسيد الجمع فيها بقيد الاطلاق مع  
ان الواو للجمع بلا قيد قال السنواني ومنشأوه هم الفرق بينهما الفرق بين الماء  
المطلق ومطلق الماء مع التفعل عن ان ذلك اصطلاح شرعي وما نحن فيه اصطلاح  
لنحو اه والمراد بالجمع الاجتماع في الحصول في عطف الجملة التي لا تحمل لها من  
الاعراب وفي نسبة العامل الى المتعاطفين والمتعاطفات في غير ذلك لا الاجتماع  
في زمان أو مكان فان قلت لو لم يوثق بالواو في نحو قام زيد وقعد عمر ولكان حصول  
المنهون بالجمع مصلوماً فأنفذه الواو في عطف الجملة التي لا تحمل لها قلت قال  
الدمامي في قانديتها في ذلك النص على حصول المنهونين معاً اذ لو لاها لكان  
حصولهما ظاهراً فقط لا احتمال كون الحاصل الثاني فقط بأن يكون الأول غلطاً  
والثاني اضراباً عنه اه باختصار وكونها للجمع مطلقاً احق قولين والثاني انما للجمع  
في المفردات فقط والاول أوجه (قوله وحكي عن قطرب الخ) بل نقض ابن هشام  
عن القراء والرضي عن الكسائي وابن درستوه مع (قوله قال في التسهيل الخ)  
حاصله انما وان كانت موضوعة لطلق الجمع الصادق بالامور الثلاثة لكن استعمالها  
في الامور الصادق بها مطلق الجمع متفاوت فاستعمالها في الهيئة أكثر وفي تقدم ما  
قبلها كثير وفي تأخره قليل فتكون عند التعرُّد عن القرائن للبيعة خارجية وتقدم  
ما قبلها برحمان وتأخره مجرد حجية فكلام التسهيل كافي التصريح بتحقيق  
لواقع لا قول ثالث (قوله واخصص بها الخ) قال الدماسي يرد عليه ان أم  
المثلة تشاركها في ذلك نحو سوا على أفت أم فقدت فانها عاطفة على ما لا ينفي  
اه قال في التصريح أعجيب عنه بأن هذا كلام منطوقه الى حاله الاثمة  
اذا الاصل سوا على التقييم والتعود فالعاطف بطريق الاثمة انما هو الواو  
فانه الموضح في الحواشي اه واعلم ان الواو تختص بأحد وعشرين كما ذكر

والواو قبلها عاطفة لا بعدها على ما قبلها عطف  
مفرد على مفرد ووافي الناظم هنا الأكثرين  
ووافي في التسهيل بنس فقال فيه وليس منها  
لكن وقا الدماسي اه (فاعطف الواو لاحقاً  
أو ما بقا في الحكم أو مصححاً موافقاً)  
فالاول نحو ولقد أرسلنا نوحاً وأبراهيم  
والثاني نحو وكذلك نوحاً الى الذين من  
قبله والثالث نحواً فأنفذه الواو على الجمع وذهب  
وهذا معنى قولهم الواو المطلق الجمع وذهب  
بعض الكوفيين الى أنها ترتب وحكي عن  
قطرب ونعلب والريبي وذلك يعلم ان ما ذكره  
السرافي والسهملي من اجماع الناصية صريح  
وكوفيهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح  
(تسبيه) قال في التسهيل وتنفرد الواو  
بكون متبعتها في الحكم تحتل المصيبة برحمان  
ولأن خبر بكثرة والتقدم بظلة (واخصص بها)  
أي بالواو (عطف الذي لا ينفي متبوعه)  
أي لا ينفي الكلام (كاسطف هذا واذا)

الناسم منها ثلاثة عطف ما لا يفتى مشبوحة وعطف السابق على اللاحق وعطف  
 عامل حذف وبقي مصوله ذكر هذا في قوله آخر الباب وهي انفردت بعطف عامل  
 مرال قد بقي مصوله الرابع عطف سببي على أجنبي في الاشتغال ونحوه نحو زيد  
 ضربت عمرا أو أنه وزيد ضربت قومك وقومه الخامس عطف الشيء على مرادفه  
 نحو شرعت ومنها بالسادس فصلها من مطوفها ينظر في أو صدق له نحو ومن  
 خلفهم هذا السابع جواز تقديمها مع مطوفها في الضرورة نحو جئت وغشا  
 غيبة ونجمة وقيل لا تقتصر الواو بذلك بل الضامون وأو ولا كذلك الثامن جواز  
 العطف على الجوارف في الجزئية خاصة نحو وأرجلهم في قراءة من جاز التاسع جواز  
 حذفها إن أمن اللبس كقوله كيف أصبحت كيف أصبحت العاشر بالواو حال إذا  
 عطف مفردا بعد نهي نحو ولا الهدي ولا القلاد أو نهي نحو فلا رف ولا فسوق  
 أو موقول بني نحو ولا الضالين الحادي عشر بالواو حال إذا عطف على ما قبلها إذا  
 عطف مفردا نحو ما العذاب وأما الساعة الثاني عشر عطف التعون المترقة مع  
 اجتماع نحوها نحو ضربت برجلين كريم ويجعل الثالث عشر عطف العقد على  
 النيف إذا وصله كاحد وعشرين فإن تأخر وقوع الضمماز أن تقول قبضت  
 ثلاثة فحسرين أو ثم عشرين الرابع عشر عطف ما سقته التثنية أو الجمع نحو محمد  
 ومحمد في يوم واحد الخامس عشر عطف العاتم على الخاص نحو واغترلى ولو الذي  
 ولعمري أنما عطف الخاص على العام لزم في الخاص فيشاركه فيه حتى نحو  
 وإذا أخذنا من النعمين يشاقهم ومنك ومن فوح الآية ومات الناس حتى الأبياء  
 ومثل العاتم والخاص الكل والجزء السادس عشر العطف التلقيني من المخاطب  
 نحو قال ومن كثر السابع عشر اقترانها بالكن نحو ولكن رسول الله الثامن عشر  
 والتاسع عشر العطف في التصدير والاعراض نحو فاقه وسبقها ونحو المروءة  
 والنبذة العشرون عطف أي على مثلها نحو أي وأين فأول الأحراب الحادي  
 والعشرون صحة حكاية العلم بمن مع اتساعه بلم آخر مطوف عليه نحو من زيد  
 وعمر أظنهم شرطوا في حكاية العلم بمن أن لا تتبع إذا كان التابع إنما متعلا بلم  
 أو علما مطوقا بالواو وعد في التصريح من خصائص الواو عطف ما تشبهه الأول  
 لزم في المطوف نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وفيه ان هذا عطف  
 الخاص على العام ويشاركه فيه حتى كاذر بعد وعدا من خصائصها امتناع  
 الحكاية بمن إذا اقترنت بالظلال ومن زيد بالانصب كناية عن قال وأيضاً زيد  
 وفيه انهم المطلقوا بالعاطف الذي اقترانه بمن يمنع الحكاية ولم يشده بالواو وهذا



ملخص ما في حاشية شيخنا ومنه يعلم ما في كلام البعض من الخلط في غير موضع لكن ما تقدم من اختصاصها بصف السابق على اللاحق يرد عليه ان حتى تشاركها في ذلك على الصحيح نحو مات كل أبلى حتى آدم حكما سابقا وما تقدم من اختصاصها بصف عامل حذف ونبي معموله يرد عليه ما سأل أن القاء تشاركها في ذلك في نحو اشترته بدوهم صاعدا وما تقدم من اختصاصها بنحو ائخذها خلاف ما في التسهيل من أن اوصعكا الواو في ذلك بل مال الهماسين الى أن القاء أيضا كلواو في ذلك كما سألني وقولنا فيما تقدم اذا عطف مفردا بعد نهي الخ قال في المحقق ولم قصد المعية فلا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو لانه للمعية أو ما وما يستوي والاعى والبصر والظلمات ولا الثور ولا القمل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا السموات فلا التلية والاربعه وان لمسه زوايدا من القس اه وانما قرئوا الواو بلا في نحو ما قام زيد ولا عمرو ولا تضرب زيد ولا عمرو الا فادعني القسام ضما مجتمعين ومضترفين والتهى عن ضربهما كذلك ودفع وهم قسيدا التني او التهي بهما الاجتماع وقولنا ما حقه التثنية او الجمع أى ما الاصل فيه التثنية او الجمع فلا ينافى ما في التسهيل من أن الصف ساق مع قصد التكثير أو فصل بين المتعاطفين ظاهر او مقدر مثال الاخير قول الجاهل يوم مات محمد ابنه ومحمد أخوه محمد ومحمد في يوم واحد أى محمد ابني ومحمد أخى (قوله بين زيد وعمرو) ويقال بين زيد وبين عمرو زيادة بين الثانية للتأكيد فانه ابن برى وغيره وبه يرد منع الحبر يرى فلان دون شري (قوله ولا يجوز فيها غير الواو) وانما انفردت الواو بذلك لارجح معنى المصاحبة فيها (قوله بين الدخول فغومل) الدخول بضع الدال وحومل موضعان (قوله بين ما كن الخ) أى فهو على حذف مضاف وقد رتب بعضهم بين أهل الدخول الخ ويحتمل أن المراد بالدخول وحومل اجزاؤهما (قوله والفاء للترتيب) أى المعنوية وقد تكون للترتيب الذكرى واكثر ما يكون في عطف مفصل على مجمل نحو قدما لوموسى اكبر من ذلك فقالوا انا القهجرة والذى انضط عليه كلام سم في الآيات النبات انه ليس المراد من الترتيب الذكرى مجتزئ ترتيب الشيتين متلافي الذ كر لان هذا التقدير لازم لذكرهم اسقاط الفاء أيضا بل ترتيب مراتب المذكور في الذكر أى سئل أن المذكور أو لاحقه أن يتقدم في الذ كر لتقدم رتبته على رتبة المتأخر قال ولعل معنى التعقيب حيث قد سئل أن رتبة المتأخر قرينة من رتبة المتقدم غير متوازية عنها كثيرا فليأت مثل اه وقد تكون في غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم

وخصاصم زيد وعمرو وعلقت بين زيد وعمرو ولا يجوز فيها غير الواو وأما قوله بين الدخول فغومل فالتقدير بين ما كن الدخول فأما كن حومل فهو مجازة اختصم الزيدون فالعبرون (والفاء للترتيب)

شأنين فيها فليس منوى المتكبرين وقوله تعالى وأورثنا الأرض تبعوا من الجنة  
 حيث نشاء فتم أجر العاملين فان ذكرتم الشيء وأمدحه يحسن بعد جرى ذكره  
 وأما القام من فآخريهما من قوله تعالى فأولهما الشيطان عنها فآخريهما مما كانا  
 فيه فالترتيب المعنوي ان رجع ضمير عنها الى الشجرة أى أوقفهما في الترتيب  
 الشجرة ولقد كرى ان رجع الى الجنة أى أذهبهما عنها ويرد على هذا ان الذى كانا  
 فيه هو الجنة فأين التفصيل الا ان يراد فآخريهما مما كانا فيه من النعم والكرامة  
 فيكون تفصيلا بعد الاجمال قاله الدمامي (قوله بانصال) أى معه وهو  
 في كل شيء يحسبه يقال تزوج فلان قوله اذا لم يكن بينهما الا مدة الخلق وان طالت  
 (قوله أى بلا مهلة) بضم الميم أى تأخر كذا في المصباح وغيره (قوله كذا أماته  
 فآخريه) لا قال الاقارم سبب عن الامامة قاله القريب في هذه الآية أيضا وصنيع  
 الشارح وهم ثلاثة لا تقول المراد بالتسبب ان يكون الموقوف سببا عن  
 الموقوف عليه بالذات لا بواسطة عادة والاية ثامن الثاني لا الاقل (قوله ان كان  
 الموقوف جلة) أى اوصفة نحو لا يكون من غير من تقوم بها الثوب منها البطون  
 الآية وقد تقي في ذلك في سرد الترتيب من غير صفة نحو فراغ الى أهله فجاء بجمل  
 سبعين منزلة بهم ونحوها فاجرت زيرا فالتاليات ذكر اوفى المتقى وشرح الدمامي  
 عليه ان القام مع الصفة أربعة أحوال ان تدل على ترتيب معينها في الوجود  
 اوفى غيره كالشرف والخسة او على ترتيب موصوفاتها في الوجود اوفى غيره نحو زيد  
 المصباح قالنا ثم قال لا يب أى الذى أغار على القوم صبا فقسّم قآب أى رجع  
 وبالس الا زهد قال اوردع وولد زيد الشاعر قال كاتب ورسم الله المحققين فالتصغير  
 اه بتلخيص وايضاح (قوله وأما نحو أهله كذا هالخ) اراد على الترتيب  
 لان محيى الباس قبل الاهلاك وغسل الاعضاء الاربعة قبل الوضوء كذا قال شيخنا  
 ولا يظهر الثاني اذا كان المراد غسل جلة الاعضاء لا غسل جملتها فقس الوضوء  
 لا قبله ولا بعده وانما يظهر اذا كل المراد غسل كل منها على اتفراده لانه  
 الذى قبل الوضوء أى في الجلة والافضل الرطين بقامه الباس قبل الوضوء  
 فتعلن (قوله فالعنى أردنا الخ) أو قال القام في الآية والحدث للترتيب  
 الذكرى اه تصريح أى لان ما بعد القام تفصل لتبصيل قبلها (قوله وأما  
 نحو جعله الخ) اراد على التسبب لان جعله غناء لا يتصل بانتراجه (قوله  
 فالتقدير بخصمته الخ) أى فالملطوف عليه محذوف قبل هذا لا يذبح الاعتراض  
 لان مضى المدة لا يسقط الانتراج وأجيب بأنه يمكن ان اول اجزاء المعنى بحسب

بانصال) أى بلا مهلة وهو المعبر عنه  
 بالتسبب نحو أماته فآخريه وكثيرا ما يقتضى  
 أيضا التسبب ان كان الموقوف جلة نحو  
 فوككزه موسى قضى عليه وأما نحو  
 أهلكها فإغياهها بأستانه ونحوه فوفاقتل  
 وجهه ويديه بالحدث فالعنى أردنا أهلا كها  
 وأراد الوضوء وأما نحو جله غناء أى جانا  
 غناء أى حوى اى اسود فالتقدير بخصمته

قوله رجع  
 الميم صنفه  
 اليم  
 بتلخيص  
 اظهر نقله عن  
 شيخنا  
 الحمد الزماني

الاخراج وان لم يحصل بفساده الا في زمن طويل ذكره الرضى والسعد وجللته  
 فتصمغ الارض مخضرة قال في المفسر وقيل الفاء في هذه الآية بمعنى آية فتصمغ  
 الارض مخضرة للسمية لا للعطو فاء السمية لا تستلزم التعقيب بل دليل صحة  
 قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما يتبع من الملهة اه قال الدماميني  
 الحق ان الاصل في الفاء السمية استلزام التعقيب وان عدمه في بعض المواضع  
 كالشمال لعدم استكمال السبب اذ السبب التام لا دخول الجنة في المثال مجموع  
 الاسلام واستقرار حكمه لكن اطلاق السبب على برئه مجاز اها اختصار (قوله  
 أو أن الفاء ثابت عن ثم) أو يقال التعقيب في كل شيء بحسبه قال في الجمع قبل  
 رد الفاء لا يستلزم نحو ألم تسأل الرب القوائم تنطق أى فهو خلق اذ لو كانت  
 لجرد العطف بجزء ما بعدها وليس السببية نصب ونحو أن يقول له كن فيكون بالرفع  
 قال ابن هشام والعقبى انما في مثل ذلك عاطفة وأن المعتمد للعطف الجمله لا الفعل  
 وحده (قوله وثم) ويقال فثم وعت فثا في التسهيل (قوله كقولك كز الخ)  
 فان الهمزة في جري في أناب الرغ أعقبه الاضطراب ولم يترأخ عنه قاله في المفسر  
 واعتبره فترسيه فقال الظاهر انه ليس كذلك بل الاضطراب والجرى في زمن واحد  
 تكون ثم بمعنى الواو وجوابه ان الترتيب يحصل في لفظات لطفة والرد في صفة  
 الريح نسبة الى امرأته اسمها رديئة كانت تقوم الراح والهباج الفبار والانايب  
 جمع أنوبة وهي ما بين كل عقدتين كذا في التصريح والاعتراض أقوى من الجواب  
 وهو مصدر بمعنى اعتزاز كما في الصبي مضاف الى فاعله والمشيبه اعتزاز فرس  
 كانت تحت المدح (قوله وأما نحو الخ) وجبه الايراد في الآية الاولى ان  
 خلق جوا قبل خلق الذرية وفي الثانية ان ايام موسى الكتاب قبل فوصية هذه  
 الالة بالمشا واليه وفي البيت واضح دمايى (قوله هو الذى خلقكم الخ)  
 الثلاثة هو الذى خلقكم من نفس واحدة وجعل الخ أو خلقكم من نفس واحدة  
 ثم جعل الخ والثاني هو الموافق لتكون الكلام في ثم فكان عليه حذف هو الذى  
 وأراد ان نفس الواحدة آدم وبرزوجها حواء (قوله وقبل غير ذلك) فما قبل  
 في الآية الاولى ان العطف على محذوف أى من نفس واحدة انشأها ثم جعل منها  
 زوجها اوعلى واحدة لتأويلها بالفعل أى من نفس واحدة أى اقترنت ثم جعل الخ  
 أو أن الذرية أخرجه من ظهر آدم كالذرة ثم خلقت حواء وهذه الاجوبة أنفع من  
 جواب الشاين لانها تفهم الترتيب والمهلة وجوابه يصح الترتيب فقط اذ لا تراخي  
 بين الاخبار بين ثم وجوابه أعظم اذ يصح ان يجاب به عن الآية الثانية والبيت كما فعله

أو أن الفاء ثابت عن ثم كما جاء عنك وسياق  
 (وتم الترتيب بانصال) أى مهلة وتراخي  
 فاقدر ثم اذا شاء أنشره وقد توضع موضع  
 الفاء كقوله

كهو الردي تحت الهياج  
 جرى في الانايب ثم اضطرب

وأما نحو هو الذى خلقكم من نفس واحدة  
 ثم جعل منها زوجها ذلكم وصا كرمه لعلكم

تتقون ثم انما موسى الكتاب قائما وقوله

ان من سادتم ساد أوبه  
 ثم قد ساد قبل ذلك جده

فقل ثم فيه لترتيب الاخبار لا لترتيب الحكم

وأنه قال بلقي ما صنعت اليوم ثم ما صنعت

أمس أجبى أى ثم أخبرك ان الذى صنعت

أمس أجبى وقبل ان ثم بمعنى الواو وقبل

غير ذلك

كذا في المعنى قال الدمامي: ووجه الترتيب الاخباري في البيت ان سيادة الابن  
نفسه اخص به من سيادة أبيه وكذا سيادة الابن بالنسبة الى سيادة الجد (قوله  
وأجاب ابن عصفور عن البيت الخ) حاصل جوابه ان السيادة تلي سائر من الابن  
الى الاب ومن الاب الى الجد كانت سيادة الابن متقدمة رتبة من سيادة الاب ثم  
سيادة الجد فتم في البيت الترتيب الذي لا يخرج ولا ينافيه قوله قبل ذلك على  
رواية من قال: ثم قدما د قبل ذلك جدّه لانه ان يجعل ساد في قوله ثم قدما د  
قبل ذلك جدّه مستعملا في السيادة الرتبة والخارجية ويكون الايمان يتم نظرا  
الى السيادة الرتبة وقوله قبل ذلك نظر الى السيادة الخارجية لان سيادة الجد  
الخارجية قبل سيادة الابن وسيادة الاب الخارجيية وبهذا التدقيق يتضح  
الاعتراض بان هذا الجواب انما يظهر على رواية بعد ذلك لا على رواية قبل ذلك  
وأجاب سم عنه بأن اسم الاشارة يرجع الى وقت التكلم ولا يمتحن ان جوابنا دق  
خافره (قوله انما السودة) قال في القاموس السود والسودد والسودد بالهمز  
كثف السادة ٥ والسود منومة في الاصل ايضا كما ضبط به في الصحاح  
المجمعة من القاموس كسفة العلامة أي الغزالي وبصرح ضم السين في الثانية  
والثالثة قول الصحاح الدال في السود زائدة لاحاق نائه ببناء جندب ويرق ٥  
لان أول جندب ويرق مضموم وثالث جندب مفتوح كاللغة الثانية وثالث رقع  
مضموم كاللغة الثالثة (قوله ان ثم تقع زائدة) وتقع الفاء أيضا زائدة كالفاء  
الثانية في قوله فاذا هلك فسد ذلك فاجزى والفاء في قوله تعالى فلما بهم  
ما عرفوا كفروا به عندهم جعل كفروا به جوابا للاولى والثانية تأكد  
والفاء زائدة وكذا الواو عند الاخفش كافي الدمامي: ومراه في الهمع لكوفين  
أيها وسل ماية حتى اذا جاءوها وقتب أو أياها وقال لهم خزتها وآية غلها أسلوا  
العين وناديتاه فاحدى الواوين فيها زائدة وغير الاخفش والكوفين جعلوا  
الجواب محذوف والواو حالية بتقدير قد والمعنى في الآية الاولى جاءها حال فتح  
أوابها اكرامهم عن ان يتفوا حتى تفتح (قوله بمناجحت) أي مع سعتها  
وضاقت عليهم أنفسهم أي من فرط الوحشة والتم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه  
أي وعلموا ان لا ملجأ من غضب الله الا الى استغفاره (قوله اذا أصبحت الخ)  
المعنى بالتصريح المشق واردة النفس وكلت الثاني هو المراد في البيت يقول اصبح  
مريد الشيء وأمنى تاركه يقال عدان فلان هذا الامر اذا تمجازه وترصكه ٥  
دمامي قال المعنى وهذا يدل على ان عاديا بالعين المهملة وهو مضبوط في بعض

وأجاب ابن عصفور عن البيت بان المراد ان  
الجد انما السودة من قبل الاب والاب من  
قبل الابن (فيها) زعم الاخفش والكوفين  
ان ثم تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة وجعلوا  
على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم  
الارض بمناجحت وضاقت عليهم أنفسهم  
وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم ناب عليهم  
لستوبوا جعلوا ناب عليهم هو الجواب وتم  
زائدة وقول زهير  
أراني اذا أصبحت أصبحت ذا هوى  
فتم اذا أصبحت أصبحت عاديا

نسخ الملقى وفي غيره بالجملة وقد أئند ابن مالك هذا البيت في شرح الكافية  
أراني إذا ما ثبت على هوى \* ثم إذا أصبحت أصبحت ناديا  
قال ابن القطاع غدا إلى كذا أصبح الله اه كلام النسخي وكأئند ابن مالك أئند  
السراقي وقال كذا رواه أبي بكر ثم قال يقول اني حاجة لاستقصي أبدا اه  
(قوله على تقدير الجواب) أي خرج الله عنهم وأولأوا إلى الله ثم تاب الخ ثم  
عاطفة على هذا المحذوف وقوة الله تعالى على عبده تكون بمعنى توقيفه للثبوت  
كما في ثم تاب الله عليهم ليبرأ ويصني قبول قوته قال النسخي وقيل اذا بعد حتى  
تبرزد عن الشرط وتبقى لمزد الوقت فلا يحتاج إلى جواب بل تكون غاية للفعل قبلها  
أي خضوا إلى هذا الوقت ثم تاب عليهم (قوله على زيادة الفاء) لانه عهد  
زيادتها ولم يعمه زيادة ثم وتردتم للاستئناف كما في قوله تعالى ألم يروا كيف يدأقه  
الخلق ثم يصدفه ثم يجمعهم مستأنفة لان إعادة الخلق لا تقع فيتردد أرويتها ويزيد  
كونها مستأنفة قوله تعالى عقب ذلك هل سواي الارض فاطروا كيف بدأ الخلق  
ثم الله فشيئ التناثرا لانه كذا في الملقى (قوله واخصم ضامخ) وفي التسهيل  
انهما تفرد أيضا بلفظ مفصل على مجمل متعدين معنى فهو نادى فوجهه فقال رب  
ان ابري من أهلي والترتيب في مثله ذكرى لا معنى لانه اتحاد المتطابقين معنى (قوله  
وعكسه) بالتب عطف على عطف في كلام الناظم (قوله فيضيب هوزيد)  
يحمل ان هو فاعل فيضيب فنكته الازدفع فوهم كون زيد فاعلا لفضب فيحصل  
التركيب لعدم الضمير فيحصل في كل من الجنتين لا كون الفعل يرى على غير من هو  
كاقبل لانه ممنوع بل هو جاز على من هو فاعل فيحصل ان الفاعل ضمير مستتر في فضيب  
وهو قو كيد وهذا ظاهر كلام الله في شري ومما قبله ظاهر كلام التصريح ويحمل  
انه ضمير متصل مبتدأ اخبره زيد والجله خبر الموصول ويحمل انه ضمير فعل لا محل له  
من الاعراب فالانقصار على الاول تخصيصه فاعل فيضيب على الاخيرين ضمير مستتر  
فيه يعود على الذي (قوله فكان الاول الخ) لوعبر بالاولي وكان اولي لوجهين  
الاول ان اولوية التعبير بعبارة تجعل مسألي الصفه والخبر لا يفرع على جريان  
الحكم في عكس مودة المختار أيضا فلا يظهر التفرع بالنسبة اليهما الثاني  
ان ما قبل فاء التفرع على ما بعده فلا يحسن التعليل بضمير محمول مسألي كل  
من الصفه والصفه والخبر فتأمل (قوله بحس الماه) بما وسين مهمتين  
من بابي ضرب وتسل كما في المصباح أي يرتفع ويتزاح وقوله يجمع يضم الجسيم  
وكسر هاءى بكسر (قوله ويشمل أيضا الخ) الضمير يرجع الى اختصاص الفاء

ونزجت الآية على تقدير الجواب والبيت  
على زيادة الفاء (واخصم ضامخ عطف  
ماليس) والمال محله (وله) نالوه من العائد  
(على الذي استقرانه الصلة) نحو الاذان  
يقومان فيضيب زيد أخواه وعكسه نحو  
الذي يقوم أخواه فيضيب هوزيد فكان  
الاولي أن يقول كما في التسهيل وتنفرد الفاء  
بتدويع الاكتفاء بضمير واحد فبما تضمن  
جنتين من ملة أو معة أو خبر ليشمل مسألي  
الصلة المذكورتين والصفة نحو مروت  
باصرة تنصك فيكي زيد وباصرة فيضيب زيد  
فتبكي والخبر نحو زيد يقوم فتقطع هند وزيد  
تقطع هند تقوم ومن هذا قوله  
وانسان عني فيضير الماء نارة  
فيبدو نارات يجمع فيفرق  
ويشمل أيضا مسألي الحال ولم يذكره نحو جاء  
زيد فيضك فتبكي هند وبما زيد تبكي هند  
فخصم فهند فكان مسائل يخص المطف  
فيها الفاعل دون غيرهما وذلك لما فيها من معنى  
السمية (بعضا بحق عطف على كل  
ولا يكون الاغاية الذي نلا) أي العطف  
بمجي شرطلا



المعطوف بها بصاع انه جله وصريح الخلقة وأهل المعاني بأن الجملة تدل بما  
 قبلها بدل بعض من كل نحو أمه كم يحملون أمكم بانضمام وبين واقره التسمية  
 وأجاب عنه البعض بأن المثال انما يظهر بالنسبة الى المعنى التام  
 وكلام القائل بالنسبة الى المعنى المطابق ولا يعضة فيه ويرد بان زمن خدمته بقية  
 بعض زمن فعل ما يقدر عليه كما ان الخدمة بعض فعل ذلك وحيث تدل على المطابق  
 بعض وأما النسبة فليست جزء مفهوما الفعل على الراجح ولزم انها جزء فعضتها  
 باعتبار بعضه أحد طرفيها وهو الخدمة للقسوة قد ير (قوله نكل) أي تعب  
 والحل اسم جنس يعني لطيفة وهي الدابة والحياد جمع جواد وهو القرس الجسد  
 والارسان جمع رسن بالقرين وهو الجبل أي حتى صارت الخيل لا تقاد بجوادها  
 بل تسير بنفسها وهو كناية عن شدة تعها طاله الدما مسمى (قوله فمن رفع نكل)  
 والمعنى حتى كآب ولكنه جاء مضارع على حكمه الحال الماضية وأما من فبها فهي  
 الجارة ولا بد على النسب من تقدير زمان مضاف الى كلال مطيهم معني والذي  
 يظهر ان تقدير هذا المضاف غير ضروري قد ير والولو على النسب عارضة  
 لهذ وعلى سريته بهم تقديره وسريته بهم حتى الجاد الخ فلا ير دانه لا يستقيم  
 عطف حتى الابدائية وجاء على حتى الجارة ويجوز طاله الدما مسمى (قوله  
 معطوفة بمعنى) والصحيح انها ابتدائية في الموضعين (قوله بالنسبة الى الترتيب)  
 أي الى عدمه دليل ما بعده والمراد الترتيب الخارجى فلا ينافى انها الترتيب الذهني  
 كما تراه (قوله ثم انوا) أي اجتمعوا (قوله وقيدوا السائل) أي قيد الخزم قال  
 في المعنى وهو حسن (قوله بأن لا يتعين الخ) الضابطة متى صح حلول الى محله  
 كانت محتملة للامرين والاعتيت للمطابق (قوله نحو عجت من القوم الخ) انما لم  
 يصرح بالخ في المثال والبيت لعدم صلاحية الى في موضع حتى ولكون ما بعده  
 ليس انرا ولا متلا بالآخر هذا حاصل ما في المعنى وشراجه كما قاله شيخنا وانما  
 الدما مسمى في التعليل الاول بأنه دعوى بلا دليل وأي مانع من كون العجب  
 في المثال انتهى الى البنين وقضى الجود في البيت انتهى الى الناس وقد يقال  
 المانع عدم مناسبة ذلك مقام التعجب والمدح ثم البعضة التي هي شرط في العارضة  
 ظاهرة في البيت وكذا في المثال ان جعلنا الإضافة فيهم على معنى من التبعضة  
 وعليه يحل قول المعنى انهم بعض القوم فان جعلت بمعنى اللام اقتضت عدم دخول  
 فيهم فيهم فانهم (قوله بالناس) الناس من أعياهم اليوس أي الشدة وقوله دان  
 بالاساءة يابكر الدال أي تدن بالاساءة وتدني أي جعل الاساءة دية لتكررها

تدني بالاساءة يابكر الدال أي تدن بالاساءة وتدني أي جعل الاساءة دية لتكررها

سريته بهم حتى نكل مطيهم  
 وحتى الجاد ما يقدر بأوسان  
 فمن رفع نكل ان جعله نكل مطيهم معطوفة  
 يعني على سريته بهم الثاني حتى بالنسبة الى  
 الترتيب كانوا وخلصا فلان زعم انها الترتيب  
 كازم حتى قال الشاعر  
 وجلي حتى الاقدمون تماثوا  
 على كل أمر يرون المجد والحداد  
 الثالث اذا عطف معنى على مجرور قال  
 ابن عصفور الاحسن اعادة الجار ليقع الفرق  
 بين العارضة والجارة وقال ابن الجبار نازم  
 اجدانه للفرق وقيدوا الناظم بأن لا يتعين كونها  
 للعطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في آخره  
 فان تعين المطابق نازم الاعادة فتعجب من  
 القوم حتى بينهم وتوله  
 جودت نساك فاض في الملق حتى  
 بانس دان بالاساءة تدني





قلت وجهه السرا في بان الكلام بحول على معنى المجازة قال فاذا قلت سواء على  
 قلت أو حدث فتقدمه ان قلت أو قدمت فهما على سواء وعليه فلا يكون سواء خبرا  
 مشددا ولا مبتدأ كما قيل فليس التقدير قياما أو وجودا سواء على أو سواء على  
 قياما أو وجودا بل سواء خبر مبتدأ محذوف أي الامر ان سواء وهذه الجملة دالة  
 على جواب الشرط المقدور صرح الرضي بمثل ذلك اه وانما قال بمثل ذلك لان  
 فرض كلام الرضي في ام وقد استغناء مع زيادة في الاستثناء ثم قال في المضي فان كان  
 الصطب بأو بعده مرة الاستغناء جائز وكان الجواب بنعم أو بلا لانه اذا قيل ازيد  
 عندك أو عرو فالمضي أحدهما عندك وان اجيب بالتحسين صح لانه جواب وزارة  
 اه وما مر من ان ابن محسن يقرأ بأو سابق في الشارح عند قول المستف ورمعا  
 حذف الهزة الخ انه يقرأ بأو مخروءه وطم الظاهر ان التسوية في قولنا سواء على  
 اقتام قد تملو لواء الهزة وفي قولنا ما إلى اقتام قد تملو مستفادة  
 من ما إلى ان الهزة تسبقها هزة التسوية ولو قوما بعد ما يدل على التسوية  
 وانظر ما مدلول الهزة حقيقة ولعلنا تكيد التسوية قد تدبر (قوله على جلة  
 في محل المصدر) المناسب ان يقول على جلة في معاني محل المصدر كذا في س  
 وفيه نظر وهذا من مواضع تأويل الجملة بالمصدر بلا ما يناء على قول الجمهور  
 ان ما بعد الهزة مبتدأ مؤخر ومنها الجمل المضاف اليها الطرف نحو هذا يوم تقع  
 الصادق صدقهم ومنها تنعم بالمعدي خبر من ان تره بناء على عدم تقدير ان  
 قاله في المضي (قوله وليت ابالي) أي أكثر فهو مبتدأ نفسه وقليل لان معناه  
 لا أكثر فيه ازدياد به فالجملة بعده في محل نصب والفعل ملحق فأفاده الدما سني وقد  
 يتعدى ابالي بابا موالوجها بصحان كما قاله الشنوافي تقلا عن التوروي وقوله أو في  
 ناه أي بسد (قوله نحو سواء عليكم ادعوتهم) أي الاصنام أي ونحو سواء على  
 ازيد تأتم أم بعد فتع التثيل (قوله قتل لا يجوز الخ) يرد عليه انه يصح ذكر الاسمية  
 بعد ما في قرة تعالى سواء عليكم ادعوتهم أم أنت مسلون وفي قول الشاعر  
 ولست ابالي الخ كما تقدم ذلك فلا يصح قولة فهذا الا يقوله العرب ولا قوله وأجاز  
 الاخش قياسا على القلة للمقتضى عدم المماح وفي نسخ اسقاطه واذا  
 عادت بين جلتين الخ وهو اولى (قوله منفيه) أي مع ام كما اشار اليه الشارح  
 فقد جقق الدما سني ان اتا مد تمبه الهزة و ام جعل لا الهزة قضا (قوله وتقع)  
 أي ام المسبوقة بهزة التعيين (قوله بين مفردين غالبا) ومن غير الغالب ان تقع  
 بين مفرد وجهه كقوله تعالى ان أدري أقرب ما وعدن أم يجعله

قوله  
 وفيه نظر  
 قال شيخنا  
 لا نظر كما  
 لا ينبغي له  
 نفعلا عنه  
 بالمدح وهو  
 وجهه

الاستثناء  
 وهو  
 وتكون هي  
 الاية  
 والاصح  
 واخصر  
 والاصح  
 والاصح

واحد  
 ولست ابالي  
 او في ناه أم هو الان واقع  
 ومختلفين نحو سواء عليكم ادعوتهم الاية  
 واذا عادت بين جلتين في التسوية فقبل  
 لا يجوز ان يذكر بعدها الا التعلية ولا يجوز  
 لا يجوز ان يذكر بعدها الا التعلية ولا يجوز  
 سواء على ازيد تأتم أم عرو منطلق فهذا  
 لا يقوله العرب وأجازة لاخش قياسا على  
 القلة وقيل عادت بين مفرد وجهه في قولة  
 سواء عليك التفرام بليلة  
 بأهل القباب من عبرن عامر

(اد) بعد (همزة عن لفظ أي منفيه) وهي  
 الهزة التي يطلب بها واما التعيين فتعريف  
 مفردين غالبا  
 من التناقض وبطلان مليحة  
 أخرجهما من ان معناه الحقيقي  
 التسوية بمثل اه  
 قوله في المضي  
 والافلا استخدام بمثل

ان الظاهر  
 لا يجوز ان يذكر  
 الهزة تلت  
 من الاستغناء  
 الى التسوية  
 في منفيه  
 التسوية بجانها  
 ملكية للتسوية  
 الادب كما صرح  
 المستشهد بهذا  
 التعليل الى  
 التسوية بمثل اه

قوله في المضي  
 قوله في المضي  
 قوله في المضي

وفي أحد ما بين جلين كما سيذكره الشارح (قوله ويتوسط بينهما الخ) مالا  
يسأل عنه في الأول المسند لأن السؤال عن المسند إليه وفي الثاني بالعكس  
وبين ذلك أن شرط الهزمة المعادلة لأم أن يلها أحد الأمرين المطلوب تعيين  
أحدهما وبلى أم العادل الآخر لفهم السمع من قول الأمر ما طلب تعيينه  
تقول إذا استغفمت عن تعيين المبتدأ دون الخبر أزيد قائم أم عمرو وان شئت  
أخبرت قائم لانه غير مسؤول عنه وإذا استغفمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ أعظم زيد  
أم فاعدون شئت آخرت زيد لانه غير مسؤول عنه وقس على هذا قوله الدمايني عن  
ابن الحاجب وابن هشام وغيرهما ثم ما عني من ميبوه كلامه الذي هو كما قاله  
نص في أن يلاء المسؤول عنه الهزمة الأولى لا واجب كما قاله الجماعة (قوله أنه  
أشد خطا) هذا الاستفهام وتوبيخ لا حقيق ولا يشافيه قول الشارح بعد لأن  
الاستفهام معها على حقيقته لانه باعتبار النساب أن أراد بالاستفهام الحقيقي  
ما يطلب جوابا وإن كان توحيضا أو انكاريا بقية المقابلة فله البعض عن الموقفي  
وهو صريح في أن الاستفهام الانكارى والتوبيخ يطلب جوابا وقد ينسج لأن  
الأول بمعنى لم يقع أو لا يقع والثاني بمعنى ما كان ينبغي أو لا ينبغي ولا يستدعى شي  
من ذلك جوابا ولو قيل أراد بالاستفهام الحقيقي ما ليس خبرا يجزى دافع طلب الفهم  
وعن التوبيخ والتمرير ونحوها لكان اسم ثم دعوى أن الاستفهام في الآية توبيخ  
يردها أن نالي هزمة التوبيخ واقع أو وقع فاعلم ما لم نحو انصبودن ما تنصون  
صرح به في المعنى وهذا منتف في الآية فالظاهر أنه تقررى فتأمل قال الدمايني  
ووجه كونها في الآية بين مفردين مع أن المتقدم عليها في الصورة جلة أن السماء  
معلوفة على أنه وأشد خطا خبر مؤخر عن المتعاطفين تقديره اه وكالآية  
في هذا قول زهير

وما أدري ولست أخال أدري • أقوم آل حسن أم نساء

وجعل التوبيخ أم في البيت بين جلين تقديرهم نساء فلو كانه وبين الآية بأن  
فصل الدراية مطلق في البيت والتطابق إنما يكون عن جلة وهي هنا ما بعد الهزمة  
فصيح أن يكون معادلة وهو ما صد أم جلة أيضا ويرد بان المطلق عنه مجموع الكلام  
على حد ما أدري أزيد أم عمرو في الدار ثم ان قلنا الهزمة بعد نحو ما أدري للتسوية  
وجب تقدير مبتدأ في البيت فقط لأن هزمة التسوية إنما تكون بين جلين بخلاف  
هزمة الاستفهام وسياق في بطل ذلك (قوله احي) يكون الهاو لم يحن بعد الهزمة  
الافى الشعر كما نقله الدمايني عن شرح التسهيل للناظم وعادني أناني والحلم بضمينتين

ويتوسط بينهما مالا يسأل عنه نحو أنتم  
أشد خطا أم السماء نياها أو يتأخر عنها نحو  
وان أدري أقرب أم بعيدا أو عدون  
وبين تعليلين كقوله  
قلت أحي سرت أم عادني جلم

وتسكن الالام ما يراه النائم والضمير يرجع الى محبوبته التي رآها في المنام فلما استيقظ  
قال أي أمتي حقيقة أم أنا في خيالها في النوم باعتبار عاداتهم في مبالغتهم بطريق  
التجاهل ويوجد في بعض النسخ صدور البيت وهو قنعت اللطف مرنا عافا ورقني أي  
قنعت لأجل خيال المحبوبة المرق في النوم حالة كوني مرنا عافا مهية وارقني  
أي اسهرني ذلك لئلا أجد بعد الالتقاء شيئا محققا (قوله إذا أراج) تعليل  
لقوله بين ضليتين وقوله بفعل محذوف أي يضره سرور وانما كان هذا أراج  
لأنه الذي يدل عليه وقوع الفعل بعد أم المعادة للهزمة وقال في التصريح لأن  
الاستقهام بالفعل أولى من حيث أن الاستقهام عما يشك فيه وهو الاحوال  
لأنها متجددة وأما عن الغزوات فقليل ١٤ ومن ثم رجع التفسير في أن زيد أضرته  
(قوله لمرك ما أدري الخ) أي ما أدري أي القسین هو الصحيح وإن كنت داريا  
بغير ذلك وشعثا لما شئت آخره وصحفة من رواده والموحدة كما في شرح شواهد القسني  
للسوطي ومنقرضه الدما مسمى والتعني بكسر الميم وفتح القاف وبالزاء قال  
وهو أي البت هو لم شعث أي لهذا الخي بينهم لم يستقر وأعلى أب واحد وضبطه  
في التصريح بكسر الميم والقاف ويكتب ابن سهرم وابن مقبر باللقب لأنه خبر لاقت  
ولهذه العلة كان حتى شعث التنوين (قوله غذفت الهزمة والتنوين منها)  
أي للضرورة وقبل حذف الهزمة جاززا اختيارا ونقل الدما مسمى أن المختار اطراد  
حذفها اختيارا قبل ام المتصلة لكثرة قطعها وترا ومنع الصرف لارادة  
القبلة ولا يأتينا الوصف بابن جواز رعاية التأني والتذكير باعتبار أن أخاه  
الدما مسمى هذا وكان على الشاعر أن يزيد ومحتفين نحواً أنهم تحفظونه أم  
نحن انما لقون بناء على الأراج من فاعلية أنهم لم يذوف على ما مر في هي سر وقد  
يعارضها هنا تناسب المتعاطفين فتسوى الاسمية والقطعية كما قاله الدما مسمى (قوله  
متصلة) قال في الهمع ويؤثر المتني فيما نوعها فلا يجوزوا على الميم زيد أم يا  
ولأم يتم أم تام (قوله لا يستغنى بأحدهما عن الآخر) أما في الحال الأول فلأن  
المقصود الاخبار بالسوية وهي لا تصحق الايهما وأما في الثاني فلأن المقصود طلب  
تعيين أحد الأمرين فلا بد من ذكرهما وقبل انما سميت بذلك لأنها اتصلت بالهزمة  
حتى صار نافي قاعدة المقصود بجماعة كلمة واحدة لأنها جمعا بمعنى أي ورجع هذا على  
الأول بأن الاتصال عليه راجع الى ام نفسها وعلى الأول رجع الى متعاطفها  
وعورض بأن الثاني انما يأتي في ام المسبوقة بهزمة الاستقهام لا المسبوقة بهزمة  
التسوية فيخرج الأول لشجوة النوعين وعليه اقتصر في القسني أخاه في التصريح

إذا أراج ان هي فاعل بفعل محذوف

واشعثين كقوله

لمرك ما أدري وإن كنت داريا

شعث ابن سهرم ثم شعث ابن مقبر

الاصل اشعث غذفت الهزمة والتنوين

منها (شعبان) الأول تنجي ام في هذين

الحالين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها

لا يستغنى بأحدهما عن الآخر

(قوله في افادة التسوية) أى في جملة افادة التسوية أى في الجملة التي تفيد التسوية ومعنى معادلتها الهمزة في هذه الجملة أنه عليها تعديل ما يلي الهمزة فأنفع بقرير عبارة على هذا الوجه ما فوههم من أن كلام الهمزة وأم دخل في افادة التسوية بقدر (قوله في النوع الاول) أى ام بعد همزة التسوية وقوله في النوع الثاني أى ام بعد همزة الاستفهام بقرينة قوله ان الواقعة بعد همزة التسوية الخ (قوله ليس على الاستفهام) أى بل على الاخبار بالتسوية لانسلاخها عن الاستفهام فهي مجازيا لاستعاذة قال ابن يعيش وانما جازا استعارتها للتسوية للاشتراك في معنى التسوية اذا امر ان اللذان تسأل عن تعيين أحدهما مستويان عندك في عدم التعيين اهـ وكما استعار الهمزة للتسوية تسعارا لانكار الاطلاق فيكون ما بعدها غير واقع ومدعيه كاذبا فهو أقصينا باخلق الاول ومنه ليس الله بكاف عبده وألم تشرح له مدلولها ابطلت ما بعدها من التي فصارت الجملة خبرية مثبتة بمعنى الله كاف عبده وشرحتنا صدرك لا اثباتية ولهذا اصح عطفه وضاع على ألم تشرح ومن جعلها فيها التقرير أراد التقرير بما بعد التي وظهر أن الهمزة في ألم تشرح على هذا اليت من العطف عليه وانها مسطحة على ما بعد العاطف أيضا ولا ينكار التوبيخ فيكون ما بعدها واقعا وأوقع وقاعه ملوما نحو كذبت يا بني ولم تضطرباها علما وأقصدون ما تضنون ولانتم نحو اصلوا انك تأمر لكان تترك ما بعد تأمرنا والتعجب كقولك أخلص زيد الا سيترجى والاستبطاء نحو ألم يأن الذين آمنوا أن تفتح قلوبهم والجامع بين الاستفهام والمعاني المذكورة استلزام كل مطلق الاتهام فان الاستفهام عن شئ يستلزم اتقاء علمه والانكار الاطلاق يستلزم اتقاء وقوع الشئ المتكرر والتوبيخ يستلزم اتقاء لما فيه والتعجب يستلزم اتقاء تعظيم المتكلم به والتعجب يستلزم اتقاء علم سبب الشئ المتعجب منه ولهذا يقولون اذا ظهر السبب بطل التعجب والاستبطاء يستلزم اتقاء المبادرة ولا امر نحو السليم أى اسلوا والتوبيخ كقولك لن يسى اليك وهو يعلم انك أدبت فلا تعلم على اسامه اليك وانت تعلم على ذلك الأذوب فلا تعلم على اسامته الى ولتقرير بمعنى طلب افراد الخاطب بما يعرفه من نفي او اثبات ولا يشترط ان يلي الهمزة كما صرح به غير واحد كالتصاري في نحو أنت قلت قاتلوا بنحو وليس الله بكاف عبده على احتمال وانما لم يورد بعد الهمزة في الآتين قص التزوية بفعاليتها لتعين التكلم للمخاطب الجواب للترزية والجامع بين الاستفهام والمعاني الثلاثة مطلق الطلب فان الاستفهام طلب فهم المسؤول عنه والامر طلب ايقاع الأمور به

والتوبيخ

ع  
الذين جازوا  
فانطلقوا  
طردوا  
الهم  
ام فخر

وسمى أيضا معادلة لمعادلتها الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويغترق النوعان من أربعة اوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام

بمعنى  
الذين جازوا  
فانطلقوا  
طردوا  
الهم  
ام فخر

والله يد يد يستلزم طلب ترك الشيء المهتد عليه والتقرير السابق طلب الاقرار  
 والتقرير يعني التثبت والتحقق فهو أضرب زيد أي أنك ضربته البتة فله العدد  
 والجامع ترتيب ثبوت الحكم أما في هذا التقرير فظاهر وأما في الاستفهام فله  
 ترتيب عليه الجواب المترتب عليه الثبوت فلم ان التقرير معنيين لكن استعماله  
 في الثاني قليل بالنسبة للأول كما أشار إليه في شرح التلخيص ولقد ذكر ذلك وعمل  
 تشاركا المهمة في الانكار الباطلي فهو هل من خالف غواقه والتقرير فهو هل توب  
 الكفار هل في ذلك قسم لذى جبر والامر فهو هل أنت منتهون هذا هو الصحيح  
 على ما يترجم من حاشية السيوطي على المعنى لكن في المعنى في بحث هل أنها  
 تخص عن المهمة بأن رادها التي ولهذا جاز هل قام الزيد دون أقام الزيد ولا  
 ترد المهمة في نحو أقامضكم ربكم بالبين من حيث ان الواقع انتهاء الاصناف لانها  
 لانكار على مذهب الاصناف ويلزم منه التي لأنها التي ابتداء وقد يكون الانكار  
 نوعيا بمعنى ما كان ينبغي فعل كذا فيقتضي وقوع الفعل قطعا ان الانكار على  
 ثلاثة أوجه انكار على مذهب وقوع الشيء ويلزمه التي وانكار على من اوقع الشيء  
 ويقتضي ان المهمة وانكار وقوع الشيء وهذا معنى التي وتخص به هل عن المهمة  
 اه باختصار وربما استعمل لهذه المعاني غير المهمة وهل من احكام الاستفهام كالترتيب  
 والتعجب في كيف تكفرون بالله والابطل في ومن يفسر القوب الااقه والتقرير  
 في وما تلك بينك يا موسى فزعه ليقول هي عصا نفع السيوطي عن أبي الباقا وما  
 ذكره من توجيه الاستفهام في المعاني المذكورة هو ما ظهر في ما عرفه وفي  
 شرح المعنى لئلا ما ينبغي أن استفهام العاروف المتجاهل حقيق بحسب الادعاء  
 (قوله وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب الخ) يعني أن جلة سواء على  
 آفت ام صدق وجهه لتأبى أمانت زيد أم عاش ونحوهما فيجوز التصديق  
 والتكذيب لانه خبر بضملا في جلة أزيد قائم أم عمرو وجهه الاستفهام في قولنا  
 ما أدري اعمرى طويل أم قصيرا ما مجموع ما أدري اعمرى طويل أم قصير قابل  
 للتصديق والتكذيب لانه خبر فافهم هذا التحقيق (قوله وليست تلك) أي  
 الواقعة بعد مهمة الاستفهام كذلك أي كالأقضية بعد مهمة التسوية في الامرين  
 وقوله لان الاستفهام الخ تعليل للتي في الامرين (قوله لان الاستفهام معها على  
 حقيقته) أي غالباً أو أواحد يكونه على حقيقته انه ليس اخبارا مجردا عن طلب  
 الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها فلا بد أن الزمخشرى جوز في قوله تعالى في  
 سورة الانعام أم كنتم شهداء كون أم متصلة متقدرا قبلها معادها أي أنتم دعون

وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب  
 لانه خبر وليست تلك كذلك لان الاستفهام  
 معها على حقيقته



راجع الى ام في قوله وام بها الصلح والمزاد بها ثم لفظها كان المراد بها حاذق  
 فليس في الكلام استخدام ولا شبهه وان زعمه شيئا (قوله ان تلك مما عرفت به  
 خلط) صادق بصور ان لا تسبق بأداة استفهام اصلا بل تكون مسوقة بالخبر  
 المحض نحو الم تنزل الى كتاب الارباب فيه من رب العالمين أم يقولون اقتراء  
 وان تسبق بأداة استفهام غير الهمة نحو هل يستوي الاعمي والبصير أم هل  
 تستوي الطلاب والنور وان تسبق بجزء تفسر حقيقة الاستفهام المطلوب به  
 التعيين وغير التسوية كالانكار أي التي نحو ألهم ارجل عثون بها ألمهم أي الامة  
 والتقرير أي التثبيت أي جعل الشيء ثابتا نحو أي فلوهم من من ام اربابوا الامة  
 كذا في الدماميني عن الناطم وأي جان وقد ينافي ما مر عن المهور والثنيني  
 ولو قيل ان التقرير يفي فقط اعني المطلوب به اقرار الخاطبة كالمحقق لا اشتراكهما  
 في طلب الجواب لكان وجهه مقدر (قوله ولا يشاركها احد) أي حين اذ خلط  
 مما عرفت به وقد رد الاستفهام الجرد نحو أم زيدون ان نساؤا لورسولكم (قوله  
 اي بل أي شاة) كأنه في حال بعده عن جزمه بأن ابل يشاركها احد فاضرب  
 مستفهما عن كونها شاة موكما فيه أم في نحو أعندك زيد أم عندك عمرو وقد  
 نص ميبوه على ان ام فيه منقطعة ظن أولا كون زيد عنده فاستفهم عنه ثم ظن كون  
 عمرو عنده فاضرب عن الاول واستفهم عن كون عمرو عنده (قوله لا تدخل على  
 المفرد) لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف لا بد لا يدخل الاعلى جملة (قائده)  
 تدخل هذه الاستفهام على الواو والباء ثم كقوله تعالى أولم يتلوا  
 أفهم يسروا أم اذا ما وقع فالجهور ان الهمة قد تمت من تأخير وان هذه الجمل  
 ونحوها مسطوقة بالواو والفاء ثم وان الهمة كانت بعده هذه الحرف فقد تمت  
 على العاطف تسيها على اصلها في التصدير والخصري ان الهمة في محلها الاجلي  
 والعطف على جملة مقدرة بين الهمة والعاطف والتقدير أنكروا أفهم يسروا ونحو ذلك  
 وسكن عنه موافقة الجهور وقد عوى الزخري حذف الجملة وفي دعوى الجهور  
 تقدمت بعض المحفوظ على العاطف فارضى (قوله نحو أم له النبات) اذ لو قدر  
 لا اضرب المحض لكان الكلام اخبارا بنسبة النبات اليه تعالى والله تعالى متزه  
 عن ذلك (قوله وقد لا تقتضيه) هذا مذهب الكوفيين ومذهب البصريين انها  
 أدا بمعنى بل والهمة جمعا قد في الثاني عن ابن الصري قال والذي يظهر قول  
 الكوفيين لانه يلزم البصر من دعوى التاكيد في نحو أم هل تستوي النطام  
 والوراء ما ذا كنتم تعملون أم من هذا الذي هو عندكم قال الدماميني والتصديق

(ان تلك مما عرفت به)  
 باحدى الهمزتين لفظا وتقريراً (خلط)  
 ولا يشاركها احد بمعنى الاضرب وكثيرا  
 ما تقتضى مع ذلك استفهاما اما حقيقيا فهو  
 انها لا بل أم شاة أي بل أي شاة وانما قد ردنا  
 بعد استبعاد محذوفها لكون النبات أي بل أم على غير وجه  
 التبريد وانكارا لنحو أم له النبات أي بل أم على غير وجه  
 النبات وقد لا تقتضيه التثنية ونحو أم هل تستوي النطام  
 تستوي النطام والتور أي بل هل تستوي النطام عليه ثلثا لا تقسم  
 اذ لا يدخل استفهام على استفهام

قوله لا تدخل  
 على المفرد  
 أي على غير وجه  
 النصيب الذي يدخل  
 عليه ثلثا لا تقسم  
 في الجملة أي أه





ليس المراد بها السرعة لأن الكلام في معنى أو يجب اللغة قبل ظهور النسخ  
بل المراد الإباحة بحسب العمل أو بحسب العرف في أي وقت كان وعند أي القوم  
كانوا (قوله بعد الطلب) أي مقصده هو (ليكن هذا الطلب كما في الإباحة) ويض  
صور التفسير فتقول البعض إذا طلب في الإباحة والتصرف فيه تاهل (قوله  
أو مقدرا) نحو قد يمتن صيام أو صدقة أو نكاح أي لفعل أي الثلاثة قاله  
الشارح على التوضيح (قوله وما سواهما فقد انجز) صرح الشاطبي بأن الذي  
يختص بالخيار الشك والابهام وأما الباقي فيستعمل في الموضعين وكلام المنقح يشعر  
به قوله شيخنا (قوله امتناع الجمع في التخصيص) فإن قلت خدمت العلم بما في الكفاية  
والقدية للتصريح مع إمكان الجمع قلت يمنع الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير  
الذي كل منهن كتابة وبين الصيام والصدقة والتسك الذي كل منهن قدية بل تقع  
واحدة منهن كفارة أو قدية والباقي فرب مستقلة خارجة عن ذلك اهـ معنى  
وأي الكفاية فكفارة غير متضمنة كين الخ وأي القدية فتدعيه من صيام أو صدقة  
أو نكاح (قوله والتقسيم) أي تقسيم الكل إلى جرياته أو الكل إلى اجزائه  
قال شيخنا وعبر عنه في التسهيل بالتفريق المجرى أي من الشك والابهام والتخصيص  
وبعضهم عبر عنه بالتفصيل بالمهمة اهـ فيعرف ما في كلام البعض (قوله  
والابهام) أي على السامع (قوله وجعل منه خورا) وأما ما في الخ قال  
في المنقح الشاهد في الأولى ووجه التمهيد بأن اعتبار الابهام في أحدهما ينفق  
عن اعتباره في الثانية والأولى أولى ما لا اعتبار لبقه وفيه نظر إذا ما تم من اعتباره  
فيهما وإن كان اعتباره في الأولى أكد وقال الله ماسي في الأولى والثانية  
والمنقح وإن أحد الفريقين منا ومنكم ثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه  
في ضلال مبين أخرجه الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وجد الله تعالى  
وعبداه فهو على هدى وأن من عبده غيره فهو في ضلال مبين فلو نفس الخاطب  
ليكون أقبل لما يليق إليه وقال بعضهم الشاهد في الثانية لأن الشرط تقدم كلام  
خبري وهو أنما يتحقق بقوله لعل هدى لأن ما قبله ليس كلاما وقد يقال إن لعل هدى  
أولى ضلال مبين خبر عن الأول وحذف خبر الثاني وبالعكس إذ لا يتحقق كونه خيرا  
عنه ما وإن صلح لذلك لا مخرج ويجوز روي على كل وجه الشرط مع أنه قد يمنع اشتراطه  
وإنما قول من الخبرين الذي أخيل على الحق والباطل لأن صاحب الحق كانه  
مستقل على جوادير كنه به حيث شاء وما صاحب الباطل كانه منغمس في جهل لا يرى  
إين يتوجه وبعدها ظهر أن لا يتوان كانت للإبهام ظاهرا إلا أنها ترمي إلى التبيين

أطالع  
مع صو

بعد الطلب ملغوظا أو مقدرا وما سواها  
فبعد الخيرة التفسير نحو تزج زيبا وأختها  
والإباحة فيجوز جالس العلماء والزهاد والفرق  
بينهما امتناع الجمع في التخصيص وجواز في  
الإباحة والتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل  
أو حرف والابهام نحو أنها أمرنا بالسلامة  
أو نهارا وجعل منه واما أو أياكم لعل هدى  
أو في ضلال مبين

قوله به يعني على كلام البعض محمولة  
قوله والتقسيم في جعل الشيء أقساما وبيان  
أه الزوائد أجود ولذا ذكر بعضهم بدله  
التفريق المجرى وهو قاطب الاتصال  
شيئها أو أكثر وتلك بقوله تعالى وقالوا  
كونوا هداة أو أضلوا أو أضلوا  
الهماءش وحاصل رد المحقق على استدلاله  
أنه لا فرق بين التخصيص والتفريق المجرى  
وفيها ما فيه دلالة على ما الحق مع التمسك  
بكتفي رحمة الله ونفعنا بعمله يومئذ  
نعم صفة ما كنا أهلا به يومئذ



والهام الرأس فيه تساهل وانما كانت أوفى البيت بمعنى الواو لقوله خير بين  
 بالتسوية ولو كانت على بابها لاحتد الشين لقال خير بابا لفراد (قوله اشترعت)  
 بالناس للصهيول أى صوبت نحو الصدور وكفى بذلك عن الطعن وبالسلاسل  
 عن الاسر (قوله ويجعل منه وأرسلنا الخ) فله للاختلاف فيه فقال بعض  
 الكوفيين والبصريين بمعنى الواو والفتراء بمعنى بل فتكون للاضرب عن الاختيار  
 بأنهم مائة ألف بناء على حرز الرائع على علمه تعالى بزيادة هم إلى الاختيار عن تحصيل  
 وبعض البصريين للاجتماع وقيل للشك مصر وقال الراي كذا في المعنى بزيادة  
 قال البعض ويريدون مائة موصوف محذوف معطوف على ما قبله أى اوجاعة  
 يريدون اه وفيه أن الموصوف بالجملة المحذوف ليس بعض اسم مجرور بمن أوفى  
 ويجوز جعل العطف من باب العطف على المعنى أى إلى جماعة يلقون مائة ألف  
 ويريدون قتال (قوله مطلقا) أى سواء كتبت أو لا يباحة أولا (قوله وذكر  
 في التسهيل أن أوتعاقب الواو) أى تحي بمعنى الواو فتكون الجمع وقوله في الإباحة  
 أى في صورة الإباحة أى في الصورة التى يتلوه ان أوتعاقب الإباحة أى لاحد الشينين  
 مع جواز الجمع بينهما وان لم تكن أوفى حاله كونها بمعنى الواو للإباحة لأنها جازية  
 للجمع وأو التى للإباحة لاحد الشينين مع جواز الجمع بينهما كما سيذكره الشارح  
 عن ابن هشام وقوله كثيرا أى لأنه يكثر ارادة الجمع في نحو جالس الحسن أو ابن  
 سيرين هذا هو الذى أفهمه في هذه العبارة وبه يدفع اعتراضك نشأت من عدم  
 فهم العبارة فكيف هذا الاعتراض الأول ما ذكره البعض وأقره ان صاحب التسهيل  
 لم يذكر الكلمة إلا في معاقبة أول الواو في الإباحة وهذا لم يرد المصنف هنا ذكره أيام  
 فيما تقدم بقوله أبلغ والذي أراد هنا وجعله قللا انما هو التيسير للاختصار  
 الموصوفان في التسهيل أيضا لما قلناه الثاني ما ذكره شيخنا وأقره ان الإباحة معنى  
 أو أصالة فلا ضرورة إلى جعلها في صور الإباحة بمعنى الواو ووجه اندفاع هذين  
 أنهما مبنيان على أن أوفى حال معاقبة الواو في الإباحة لاحد الشينين مع جواز  
 الجمع بينهما وليس كذلك بل للجمع كما علت الشاك ما ذكره أيضا البعض وأقره أن  
 قوله كثيرا هو أن أوفى الإباحة فلا تعاقب الواو وليس كذلك فكان الأولى أن  
 يقول تعاقب الواو في الإباحة لزوما وقد تعاقبها في غيرها ووجه اندفاع هذا  
 الاعتراض أن المراد كما علت أن الصورة التى يتلوه أن أوتعاقب الإباحة قد تعاقب  
 فيها أو الواو بأن تكون للجمع وقد تعاقب بأن تكون للإباحة في الواقع أيضا تقول  
 المفترض وليس كذلك منجوز وكذا قوله لزوما هذا هو تحقيق المقام وعليك السلام

وقوله  
 وقالوا لنا بئس لأبدنهما  
 مذكور وماح أشترعت أو سلاسل  
 ويجعل منه وأرسلنا إلى مائة ألف ويريدون  
 أى ويريدون هذا مذهب الاخفش والجرى  
 وجماعة من الكوفيين (نسيها) الأول  
 انهم قوله وربما ان ذلك قليل مطلقا وذكر  
 في التسهيل ان أوتعاقب الواو في الإباحة  
 كثيرا وفي علة المصاحب والمؤكد قليلا  
 فالإباحة كما تقدم والمصاحب فهو قوله عليه  
 السلام فانما عليك حي أو صديق  
 أو شهيد

والمراد كنهو ومن يكسب خطيئة أو اثماً

الثاني التحقير أن أو موضوعه لأحد الشئين أو الأشياء وهو الذي قوله المتقدم وقد يخرج إلى معنى بل والواو أياً من المعاني المستفادة من غيرها هـ الثالث زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أو في ثلاثة مواضع أحدها في التقسيم كقولك الكلمة اسم ونصل وحرف وقوله كمال الناس مجرور عليه وجارم وعن ذلك الناظم في النضة وشرح الكفاية قال في المعنى والصواب أنها في ذلك على معناها الأصلية إذا أنواع مختلفة في الدخول تحت الجنس ثانياً الأباحة طالع الزمخشري وزعم أنه يقال يجالس الحسن وأبو سريان أي أحدهما وأنه لهذا أقل تلك عشرة كلمة يحد ذلك ثلاثة وسبعة ثلاثتهم الواردة الأباحة قال في المعنى أيضاً والمعروف من كلام التفسيرين أن هذا أمر بمعالجة كل منهما وجعلوا ذلك فرطاً بين الطغف والواو العطف بأو ثالثاً التفسير طالع

بعضه في قوله

فالوأنات فاختارها الصبر والكفاية

فصل البكاء أشق أذن للغلي أي أو البكاء إذ لا يجمع بين الصبر والبكاء ويحتمل أن يكون الأصل من الصبر والبكاء أي أحدهما ثم حذف من كافي قوله تعالى واختار موسى قومه ويؤيده أن أبا علي الفارسي رواه بن

أهـ (ومثل أو في التصديقات الثانية هـ في نحو) ترويح (أما ذي) (أما الثانية) وجاء في أما زيد وأما عمرو (فيها) (الاول ظاهر كلامه انتهى) في المعاني السبعة المذكورة في أو وليس كذلك قالنا لأن في معنى الواو ولا يعني بل والعذرة أن ورود أولهذين العيين قليل ومختلف

(قوله كنهو ومن يكسب خطيئة أو اثماً) حل بعضهم الخطيئة على الذنب الذي بين العبد وربه والاثم على نظام العباد (قوله وقد تفرج إلى معنى بل والواو) أي مجازاً (قوله وأما بنية المعاني الخ) ذكر في المعنى قال ومن العجب أنهم ذكروا من معاني صفة أقبل التفسير والأباحة ومنه كنهو خذ من ماله درهما أو ديناراً ويجالس الحسن وأبو سريان ثم ذكروا أن أو تذهبها ومنه بالثاني المذكورين اهـ وأجيب بأن كلامنا من الصفة وأوتدل على ما ذكر في مثل بالثاني للصفة قطع النظر فيها عن أو وحتم مثلهما لا أو قطع النظر فيها عن الصفة وقال التفسير في تلويحه أن التفسير والأباحة قد يضافان إلى صفة الأمر وقد يضافان إلى كلاً أو والتحقير أن كلاً أو لأحد الأمرين أو الأمرين جواز الجمع وأمناعه إنما هو بحسب موقع الكلام ودلالة القرائن (قوله فستفاد من غيرها) أي معها وذلك لأنها تفيد أحداً من الشئين وغيرها يفيد امتناع الجمع إذا كانت التفسير وجوازه إذا كانت للأباحة وهكذا قوله من غيرها أي من القرائن (قوله وعن ذلك الناظم الخ) قال البعض انظر نسبة هذا الناظم مع تصريحه بأن الواو في التقسيم أجود من أو فإنه يدل على أنها فيه ليست بمعنى أو اهـ وقد يقال أنه في المسألة قولين واعلم أن لكل من الواو وأو في التقسيم وجهاً للاجتماع للاقسام في الدخول تحت القسم وعدم اجتماعها في ذات واحدة خارجاً وإن كانت الواو فيه أكثر (قوله طالع الزمخشري) وافقه الناظم وأبو هشام في حواشيه على التسهيل راجعاً عما ذكره في المعنى كما قاله اللهامسي وسبقهم إلى ذلك البصري في شرح الكتاب (قوله أي أحدهما) أي مع جواز الجمع بينهما أو التفرق لكل كما هو مقتضى الأباحة (قوله ثلاثتهم الواردة الأباحة) ويحتمل أن ذلك ثلاثتهم الواردة التفسير (قوله ان هذا أمر) أي أذن (قوله فالوأنات الخ) من الطويل ودخلة التثنية وهو حذف فاضلون ويرى وقالوا لا تفسره حيث ذكره فانه أتى بعدت والغليل حرارة الشمس لكن المراد هنا مطلق الحرارة ليس بحرارة العشق (قوله رواه بن) أي يدل لها (قوله اما) ذهب معناه إلى أنها مركبة من ان وما وذهب غيره إلى أنها بسيطة وهو الظاهر لأن الأصل البساطة وقوله الثانية احتراز عن الأولى فإنه لا خلاف في أنها غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام أما زيد وأما عمرو لكن لا مانع من نسبة المعاني للأولى أيضاً لثلاثتهم ما عاغبوا بالنسبة الجديدة (قوله ظاهر كلامه) أي حيث أطلق التصدي فتمثل جميع المعاني المقصودة (قوله والعذرة) أي في

الاطلاق وعدم التقيد بجمع المدكورين (قوله ظاهره أيضا) أي حيث أطلق التقيد فعمل العطف اذ هو عما يقصد (قوله مثل أوفى العطف والمعنى) ولعل الواو على هذا القول زائدة لازمة كما قبلت في لكن كما مر (قوله والعاطف لا يدخل على العاطف) أي فالعاطف انما هو الواو والاختلاف على أما (قوله وأما قوله الخ) اراد على قوله زوما (قوله شالت فعمتها) كتابة عن موتها لأن النعامة بالطن القدم ومن مات ارتفعت بجلده وانكسر رأسه ظهرت نعامة (قوله) وكذلك فتح هزمتا وايدال ميبها الخ) أي شاذان أيضا على سبيل الاجتماع والافتح هزمتا لغة غيبة وقسبة وأمدية تصرع ضمير ميبها يرجع الى المتخوذة الهززة كما في البيت لا ميب اما مطلقا وان ثبت الابدال مع الكسر أيضا كما في الدما ميب من المنصر (قوله أي المعنى) فيه إشارة الى أن التقيد يعني المقصود

بالمعنى

وحمل التقيد على المعنى ميب على أن المراد بالتقيد مقصود جميعهم ومقصود جمعهم المعنى لاختلافهم في العطف (قوله وقد نقل ابن عصفور اتفاق الصوتين الخ) أي وان كان هذا النقل غير مسلم لما مر في التشرح (قوله لما احتجنا لها) أي لبعضها وهو الواو (قوله مقتضى كلامه) أي حيث قال الثانية في فروع الخ وهذا أولى مما ذكره البعض (قوله لا بد من تكرارها) أي اما لا يقيد بكونها الثانية (قوله غنى من معنى) غنى من غنى الشاة غنى من غنى أي ضعف وقال في الكلام الفت واليمين أي الردي والجيد ولعل المعنى فأعرف بك الردي والجيد مني لئلا ينك الى الردي ولعلك لا تنك الى عليه ويوجد في بعض النسخين البيتين

فلو أناعلى جبرهنا • جرى الدميان بالخبر اليقين

وروى مؤثرا عنهم وهو القصبه خال شيئا وهو ساقط من خط المؤلف ثم قال وأفتدده

ابن دويد مع بيتين غير هذين

لعمرك اني وأأرباح • على طول القصور من ذنين

ليستني وأبغضه وأيضا • يرائي دونه وأراه دوني

فلو أناعلى جبر الخ يريد أنه سلكه العداوة ولا يصح لداؤها فلو جمعا على جبر لا تفرق الدميان اه ثم رأيت في القارض في باب القصب أن العرب تقول ان دم المتباغضين لا يجمع اه (قوله وقد يستغنى عن الاولى) أي قلنا لا تقديرا دما ميب فتقوله سكا يجوز أو يفقد تنبيه في مطلق الجواز اذا لا يحتاج الى تقدير مع أو بخلاف ما مر ذكر الدما ميب ان ظاهر كلام بعضهم ان القراء يميزون

فأعرف عنك غنى من معنى

والأفاطر حتى واتخذني

مدوا أفتدو يستغني

وقد يستغني عن الاولى بالثانية كقوله

واما باسوات ألم خيالها  
 أى ابدأ ابرو الفراء يقبس هذا فيغير زيد يقوم  
 واما يتعد كما يجيز أو يتعد = الرابع ليس من  
 أقسام ما اتى في قوله فالتارين من البشر  
 أحد ابل هذه ان الشرطية وما الزائدة (وأول  
 لكن تضاعفها) نحو ما قام زيد لكن عمرو  
 ولا تضرب زيد لكن عمرا (تسبه) بشرط  
 لكونها عاطفة مع ذلك أن يكون معطوفا  
 مفردا وان لا تتقدم بالواو كما مثل وقد سبق  
 نافي هذا الثاني وهي حرف ابتداء ان سبقت  
 بإيجاب نحو ما قام زيد لكن عمرو ولم يتم ولا يجوز  
 لكن عمرو خلافا لكونين أو تلتها جلة  
 كقوله

ان ابن ورفاء لا تخشى بؤاده

لكن وقاطعة في الحرب تتنفر  
 أو تلت واو نحو ولكن رسول الله أى ولكن  
 كان رسول الله وليس المنصوب معطوفا  
 بالواو لان متعاطي الواو المفردين لا يتحتم  
 بالايجاب والمسلم (ولا = داء أو امر الواو اتيان  
 فلا) لا مبتدأ خبره تلو داء وما بعده مفعول  
 تتلا وفي تلو ضمير هو قاطعه يرجع الى لا  
 والتقدير لا تلو داء أو امر الواو اتيان أى  
 للعطف بالشرطان أحدهما افراد معطوفا  
 والثاني ان تسبق بأمر الواو اتيان انما كان  
 انشرب زيد العمر أو اتيان زيد لا عمرو أو  
 ابتداء خلافا لابن سعد ان نحو اتيان أى لا ابن  
 جمى قال الدهسلى وان لا يصدق أحد  
 متعاطيا على الآخر فلا يجوز نافي زيد  
 لا رجل وعكسه ويجوز نافي في رجل لا امرأه

الاستغناء عن اما الاولى لفظا وتقديرا واما جري أو (قوله تم) الضمير يرجع  
 الى النفس المذمومة في البيت قبله من ألم اذا نزل وفي بعض النسخ تناض  
 بالبناء المعهول من هاض العظم اذا كسره عديرو عهد الدار ما عهد فيها  
 (قوله وقد سبق نافي هذا الثاني) أى من الاختلاف في شرح قوله وأنيبت  
 لفظا غيب الخ (قوله وهي الخ) شروع في محركات الشروط فكان الاولى التعبير  
 بالفاء (قوله ولا يجوز لكن عمرو) أى على أن عمرو معطوف بكافى التوضيح  
 أما على أنه مبتدأ خبره محذوف فيصور (قوله أو تلتها جلة) أى أو سبقت لكن  
 تلتها جلة فلا ينافي ان المسبوقة بإيجاب لا تلحقها الا الجلة (قوله ورفاء) اسم  
 رجل وادرجع مادرت وهي الحقة تصرح (قوله أى ولكن كان رسول الله الخ)  
 حاصله ان لصكن حرف استدراك لا عاطفة والواو هي الصلطة الجلة حذف  
 بعضها على جلة وهذا مذهب المصنف وقد تم في النسخ جلة الاقوال وقد يستكمل  
 العطف بأن قضية كون لكن حرف ابتداء استئناف الجلة بعد هذا لاعتفاء الواو  
 وإيجاب بأن المراد يكون حرف ابتداء أنها غير عاطفة لبقية تلتها ينافي عليها بغيرها  
 أفاده سم (قوله لان متعاطي الواو المفردين الخ) بخلاف الجملتين فيصور  
 تخالفهما في ذلك نحو ما قام زيد ولم يتم عمرو وقد يقال على عدم اختلاف متعاطي  
 الواو ايجابا وسلبا اذا لم يصح ما يقتضى الاختلاف لكن كقولهم (قوله أى  
 للعطف بلا الخ) فيه ملاحظة أن الشرط الاول لا يشبه كلام المصنف  
 (قوله شرطان) بى شرط ثالث وهو أن لا تتقدم بمطابق فاذا قبل بياى زيد  
 لا بل عمرو فالعطف بل ولا رد قبلها وليس شرطية واذا قلت ما بياى زيد ولا عمرو  
 فالعطف الواو ولا تأتى كذلك وفي هذا المثال مانع آخر من العطف وهو تقدم  
 التنى وقد اجتمعا في الاضايق متى (قوله لفراد معطوفا) أى ولو تلو ولا  
 فيصور قلت زيد قائم لا زيد قاعد أخذ من قول الهمم ولا يعطف بها جلة لا عمل لها  
 في الاصح (قوله وان لا يصدق أحد متعاطيا على الآخر) قال البعض هو  
 ظاهرهما اذا كان المتناول والاعم الثاني لا الاول اه والله ان تقول  
 جواز نافي في رجل لا زيد اذا جعلت لا بمعنى غير معقل لرجل لا اذا كانت عاطفة كما هو  
 فرض الكلام وقد علل القاضى وغيره عدم جواز نافي زيد لا رجل وعكسه بأن  
 الرجل يصدق زيد فيزم التناقض لا يقال المراد بالرجل غير زيد بقرينة العطف  
 المقضى للمقابلة فلا تناقض لا تقول المقابلة التي يقتضيهما العطف مبادقة  
 بالمقابلة الخ = كالتأخير التي بين العام والخاص والمطلق والتقييد فلا تناقض

غير متفق بحسب مدلول اللفظ وكالتالي المذكورين في الامتناع فامزيد  
 لا التماس وقام التماس لازيدتم قال التني السبكي كما حمله عنه وله في شرح  
 التخصيص يتناول جواز قام التماس لازيدان اريد اخرج زيد من الناس على وجه  
 الاستثناء لكن لم أر أحدا من الصائغين لا من حروف الاستثناء فاعرف ذلك  
 (قوله وقال الزباجي وان لا يصحكون الخ) علل بأن العمل بقدر بعد العاطف  
 ولا يصح أن يقال لا جاء عمر والاعلى المعامور بأنه لو وقف حصه العطف على تقدير  
 العامل بعد العاطف لا يمنع ليس زيد قائما ولا فاعدا ذكره البعض ثم رأيت في  
 المفتي أي يمنع أن يتقدم ليس بعد الواو (قوله كل ذلك ثار الخ) ذنار بكر الدال  
 المهملة وفتح المثناة اسم راع واليون التوق ذات الفين وحقت ذهبت وتوفي بفتح  
 التوقية وضم النون وفتح الضام جبل عال والقوا علل بالضاف ثم العين المهملة  
 الجبال الصغيرة وكفى بذلك عن عدم عود هذا اليون (قوله الدعاء) فهو روح الله  
 أبابكر لا أب جهل وقوله والتصفيح نحو لا تضرب زيد الاعراطل ذلك أو جحان  
 وخاتمة الرضى فقال لا يجي. لا بعد الاستهزاء والعرض والتني والتصفيح ونحو  
 ذلك ولا بعد التني ولا يعطف بها إلا صيغة ولا الماضي فلا يقال قام زيد لا بعد لانها  
 موضوعة لعطف المفردات وانما يجوز على قلح عطفها للضمير على ضميرته الاسم ولا  
 يجوز تكريرها كما ترصوف العطف لا يقال قام زيد لا عمرو ولا بكر كما تقول قام زيد  
 و عمرو وبكر بل لو قصدت ذلك ادخلت الواو في المكرور كانت هي العاطفة ولا تأكد  
 لكنه قال في الكلام على بل قبل لا يجي بل بعد التصفيح والتني والقريبي والعرض  
 والاولى ان يجوز استعمالها بعد ما يفيد معنى الامر والنهي كالتصفيح والعرض  
 اه والظاهر ان العرض كالتصفيح عند أبي حنبل ثم القلب الى جواز مجي  
 لا بعد الاستهزاء أميل نحو قام زيد لا عمرو (قوله ما قصر لفراد الخ) لم يذكر  
 قصر التعيين مع انها تكونه نحو زيد كاتب لاشاعر ليعتد في أي الوصفين  
 ثابتا ليدمع على ثبوت أحدهما لا على التعيين (قوله كقولك زيد كاتب لاشاعر)  
 في تثنية قصر الافراد بما ذكره وقصر القلب نحو زيد عالم لا جاهل اشارة الى  
 ما قالوه من اشتراط امكان اجتماع الوصفين في قصر الافراد دون قصر القلب  
 (قوله قد يحذف المعطوف عليه بلا الخ) قال شيخنا كلن الاول تأخره الى قول  
 السامع وحذف متبوعا اذا امتنع (قوله ويل كلكن) اعترض بأنه اسالة  
 على مجهول لا لم يذكر أو لا معنى لكن وأجيب بأن وجه الشبهة الذي ذكره  
 الشارح مشهور في لكن فالاجابة على مشهورين الصائغ (قوله في فخر الخ) أي

وقال الزباجي وان لا يكون المعطوف عليه  
 معمول فعل ماض فلا يجوز زباجي زيد لا عمرو

ورده قوله

كلن ذنار حاشيت بيبونه

عاطفة تنو في لا عقاب القوا علل

(تنبهات) اه انزل في معنى الامر العام

والتصفيح الثاني اجاز القراء العطف بها

على اسم لعل كما يعطف بها على اسم ان نحو لعل

زيد لا عمر فانه الثالث قائدة العطف بها

قصر الحكم على ما قبلها ما قصر فاد كقولك

زيد كاتب لاشاعر ذاعلى من يعتقد أنه كاتب

وشاعر وما قصر قلب كقولك زيد عالم لا جاهل

و ذاعلى من يعتقد أنه جاهل الرابع أنه قد

يصدق المعطوف عليه بلا نحواً على كذا لا تتلزم

أي تعدل لا تتلزم (ويل كلكن) في تقرير حكم

ما قبلها واجعل منه لا بعد ما بعد مصورها

أي مصورها لكن وهذا التني والنهي (كلم

آ كفي في مريض بل تريا) المريع منزل الريح

والسها الارض التي لا يتسدى جهل وجمع

لا تضرب زيد الموعر

ثبته في ذهن السامع والحاصل انها مع التي والتمهي تفيد أمرين تأكيدى وهو  
 تقرير ما قبلها وتأسيدي وهو إثبات نقصه لا بعد ما ومع الخبر المتيقن والامر أمرين  
 تأسيديين ازالة الحكم عما قبلها بحيث صار كالمسكوت عنه وجهه لا بعد ما قال  
 التثني قال الرضى وظاهر كلام الأندلسى وهو الظاهر أنها بعد التي والتمهي أيضا  
 نصير الحكم الأول كالمسكوت عنه اه وفي كون هذا هو الظاهر نظر وقد  
 عذفت المحققين من الامور التي اشتهرت بين المحررين والصواب خلافها قولهم  
 بل حرف اضراب قال وصواب حرف استدراك واضراب فانها بعد التي والتمهي  
 بمنزلة لكن سواء اه (قوله لثان) حذف باؤه لضرورة (قوله فصيبر)  
 بالنصب بأن مضمرة في جواب الامر وقوله كالمسكوت عنه أى اسقطه وان صار  
 مسكوت عنه لعارض الاضراب فصيح الاتيان بالكاف ومعنى كون زيد في قوله  
 قام زيد بل عروصا كالمسكوت عنه ضرورة كانه لم يثبت له قيام ولم يثبت عنه  
 (قوله والامر الجلى) أى الظاهر واخرجه عن العرض والتحصيل كافى التزى  
 وترخا لفسه عن الرضى (قوله ذلك) أى النقل (قوله وعلى ذلك) أى  
 الجواز المذكور وقوله بل قاعدة أى بالنصب على معنى بل ما هو قاعدة وأورد على  
 المردود عبد الوارث انه يلزمهما ان لا تفصل ما فى فاعل شيئا لأن شرط ما عليها بناء  
 التي في الممول وقد اتفق عنه وأجيب بان اتقاضه بعدمضى العمل لا يضر قياما  
 على النسب بعد فاعل السمية أو واولا المعية الواقعة بعد التي المتضمن بعدها نحو  
 وما صاحب من قوم فاذا كرم • الا يزيد هم جبالى هم  
 (قوله ويل قاعدة) أى على ان قاعدة خبر مبتدأ محذوف أى بل هو قاعدة (قوله  
 ويختلف المعنى) لأن النسب يقتضى انتفاء التعود والرفع يقتضى ثبوته (قوله ومنع  
 الكوفون الخ) نور على التظلم بأنه يوم كفة العطف بل في الخبر المتيقن والامر  
 الجلى لانه ذكره مع العطف به بعد التي والتمهي من غير تفصيل فتأمل (قوله  
 وشبهه) هو التثني (قوله وتنفذ حثثد) أى حين اذ تلاها جملته وتكلامه بعد أنها  
 في حال عطفها القدر ليست للاضراب قال حثثا وفي شرح الفاضل خلافه اه  
 وفي التثني انها للاضراب في الامر والاياب (قوله فمؤدوا لولا اتخذ الرحمن ولدا  
 سبحانه الخ) أى ضل في نحو ذلك للاضراب الا بطلان بناء على أن المضروب عنه  
 القول بالمعنى اما اذا كان المضروب عنه القول فالاضراب اتقالي اذا اخبر بعدد  
 ذلك منهم ثابت لا يتطرق اليه الا بطلان (قوله والصواب ما تقدم) أجيب عن  
 الناظم بجمل كلامه على انها لا تكون في القرآن يبين الاعلى وجه الاعتقال

(واقتل بها لثان حكم الأول) فصيبر  
 كالمسكوت عنه (في الخبر المتيقن والامر  
 الجلى) كقام زيد بل عرو وليتم زيد  
 بل عرو وأجاز المردود عبد الوارث ذلك مع  
 التثني والتمهي فتكون ناقصة لنهاها الى  
 ما بعدها وعلى ذلك فيصح ما زيد فاقبل  
 قاعدة ويل قاعدة ويختلف المعنى قال الناظم  
 وما جوزه مختلف الاستعمال العرب ومنع  
 الكوفون أن يصفى به بعد غير التي وشبهه  
 ومنهم من منع مفعولاً بهم دليل على ثبته  
 ولا بد لكونها عاطفة من افراد مطوقها كما  
 رأيت فان تلاها جملته كانت حرف استدراك  
 لا عاطفة على الصميم وتنفذ حثثد اضرايا  
 لا عاطفة على الصميم الا بطلان فهو قالوا  
 عما قبلها اما على جهة  
 اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون  
 أى بل هم عباد فهو أم يقولون به جنة بل  
 جاءهم بالحق واما على جهة الاعتقال من  
 عرض الى آخره فمؤدأ أفلم من ترك ذلك كراس  
 ربه فضلى بل تؤذون الحيوة الدنيا ولدينا  
 كتاب ينطق بالحق وهم لا يظنون بل فلو هم  
 في غمرة من هذا وأدعى الناظم في شرح  
 الكفاية انها لا تكون في القرآن الاعلى  
 هذا الوجه والصواب ما تقدم



والايمان الاولان ليست مل فيهما الاضراب الاطالي يثبت لاحتمال انها للاضراب  
عن القول فتكون اتعالية كالمتر (قوله الاول الخ) هذا التبيين يستفاد من النظم  
(قوله لا يصف بل) مثلهما لكن ولا على مامتر (قوله ولا نحو) بل أي نحو هذا  
التركيب نحو مل ضربت زيد ابل عرا (قوله تزداد قبلها لا) المراد بزيادتها كونها  
لا للطف ولا لثني ما بعدها كما قاله الشيخ فلا ينافي انها نافية للايجاب قبلها (قوله  
لتوكيد الاضراب عن جعل الحكم لا قول بعد الايجاب) اعلم ان لا بعد الايجاب  
لثني الايجاب الذي قبلها وصورة صفى التي بعد صيرورة يعرف الاضراب  
لولاها كالمسكوت عنه فيحمل التي وعمره وعليه فلا يظهر قول الشارح لتوكيد  
الاضراب ان لذي مل ما افادته معنى تأكيدياً بل ذلك معنى تأميسي تأخذه الدماميني  
وقوله من جعل متعلق بالاضراب وقوله بعد الايجاب متعلق بتراد ومثله قوله الاثني  
بعد التي ومقتضى جملة بل في قوله بل الشمس للاضراب الذي قدم أنه مفاد بل  
الداخل على جملة انها في قوله بل الشمس داخل على جملة أي بل هو الشمس وليس  
بلازم كما يفسد ما مر عن شرح القاضى والمضى ولم يمنع الاقتضاء يحصل  
قوله ما يوافق وتفيد حيثما ضار ما على معنى انها اذا تلاها جملة لا تكون الا للاضراب  
بخلاف ما اذا تلاها جملتها من الاضراب في الامر والايجاب دون التي والهي  
فانهم (قوله كسفة أو أقول) الكسفة التفسير الى سواد والا قول القسوية  
(قوله ضمير) قيد أول ولم يأخذ الشارح بحتمه فلهجوره (قوله فاضل بالضمير  
المتصل) أي لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به مفعول عليه كان كالمتصل  
على جزء الكلمة فإذا أكد بالمتصل دل افراده عما اتصل به يائناً كيد على انفصاله  
في الحقيقة فحصل له نوع استقلال ولم يجعل اللفظ على هذا التوكيد لان المفعول  
في حكم المفعول عليه فكان لازم كون المفعول تأكيدياً كالمتمصل وهو ما مل  
(قوله أو فاضل ما) قال الشيخ خالفاً لما سمع ذكره في موضع آخر فحصل فاضل بمعنى  
أي فاضل كان ويجوز المكودى أن تكون ما زائدة اه وانما اكتفى بأي فاضل  
لان متصل الكلام قد يفتى عما هو واجب نحو أي الفاضل في الواقع فلا يفتى  
عما هو واجب ابل (قوله وضعه اعتقد) أي على مذهب البصريين وأجاز  
الكرويين بلا نصف قياساً على الدل نحو ابل يفتى جلالاً والفرق على الأول ان  
الثاني في اللفظ غير الأول فالسالف من تقوية الأول بخلاف البدل وكلا بدل  
التأكيد الا انهم والعين كالمتر في جملة (قوله وربما الاختل) تصدير  
الاختل ومن قوله من سقاه رأيه قليلية وما مضى وجاؤا لام في قوله لينا لا

في فائدة لا يقال  
فيها لم يثبت  
نفسه أو غيره  
بلا فصل لا لا يعق  
فليس هو

أهـ جـ طـ

(نبيهات) \* الأول لا يصف بل بعد  
الاستفهام فلا يقال أضرمت زيد ابل عرا  
ولا نحو \* الثاني تزداد قبلها لا لتوكيد  
الاضراب عن جعل الحكم للأول بعد  
الايجاب كقوله  
وجعل البدل ابل الشمس ولم  
يقض الشمس كسفة أو أقول  
لتوكيد تقرير ما قبلها بعد التي ومنع ابن  
درستوه زيادتها بعد التي وليس بشيء  
كقوله

وما هي رتلا بل زادي شفا  
هجر وبعد تراخي لال ابل  
(وان على ضمير رفع متصل) مستداً كان أو  
ما وزا (علقت فاضل بالضمير المتصل) قص  
لقد كتبت اسم وآياؤكم (أو فاضل ما) امانين  
العاطف والمفعول عليه واما بين العاطف  
والمفعول كالمفعول به في نحو قد خلوتها ومن  
صلح ولا في نحو ما أشركنا ولا آتونا وقد اجتمع  
الفصلان في ما مل تعلوا اسم ولا آتونا (وبلا  
فصل يرد \* في النظم خاسياً وضعه اعتقد)

من ذلك قوله  
وربما لا خيل من سقاه رأيه  
ما لم يكن وابل له لينا لا  
لأنه في البيت الأول  
التمثيل ان يكون البيت الثاني  
مما هو

فقد استظهر الرضخ في رصه جارة هكذا افان قلت فاقول بسلامة اتحاد القول لاجزاء الجوى عطف على اجزاء القول والجوى عطف على الجوى  
قلت انظر لمستم يقضى ان القول بالكافي الى ذلك لانه قوله به في نحو المال بين وبينك معنى اذ المعنى الرضخ الثاني كما مر فاما عطف  
الرضخ على الرضخ فليس كذلك وان لم يكن ان يكون للجزء الثاني معنى اذ لا يقتضى البناء الاول من حيث المعنى اسمي  
بما ان به كما يقتضى معنى ذلك ان يكون استوفى معنى لاجزاء الجوى فيكون للجزء الثانية بسبب الاستثنائى معنى

لام الحود واقفه للتنبيه (قوله وزهر) أي ونسوة زهر كحمر جمع زهرا أو أصل هادي  
تهادي أي تقتضيه فذنا حادي السابن والفلان اسم جنس يجمع للقبالة وهي  
الصر او المراد بضع الضالقة الوحش تصنف أي أخذت على غير الطريق وملا  
أي في دمل وقيد بقوله تصنف الخ لانه أقوى في التصنف (قوله وعود خاضض)  
شامل للر في والاسمي لكن لا بعد الاسمي الا اذا لم يلبس فان ألبس نحو يلحن  
علاما وغلام زيد وأنت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما يجوز ان يضافته  
قرينة تدل على المقصود والذي ارتضاه الف ماصي ان العطف قد الجار والمجرور على  
الجار والمجرور ولا المجرور فقط على المجرور كما يستظهره الرضي مثلا يلزم الضا الجار  
واقتضال الضمير بقرعائه في نحو المال يني وينك وحمر وتنبك وبه وكلاهما محذور  
راجع لمثله شجنا (قوله وعليه) أي الزوم جمهور البصر بين لأن الجار  
والضمير المجرور كالشيء الواحد فاذا عطف دون الجار فكأنه عطف على بعض الكلمة  
وقيل غير ذلك كما ينه شجنا (قوله وليس عندى لازما) اعتبارا بوجهان  
وقال ينبغي أن يقيد جواز العطف على الضمير المجرور بلاعادة الجار بأن يكون  
الحرف ليس محتملا لغير الضمير احترازًا من الضمير المجرور بلاعلى في مذهب سيبويه  
فانه لا يجوز عطف الظاهر عليه بل يجرى أي بلاعادة الجار ولا يرونها أي ولا عطف  
الضمير عليه الابادة الجار فلورقت على فهمه انك قد تعلق الضمير من فواتني  
جواز نظرهما دما سيبويه (قوله فاذب الخ) جواب بشرط محذوف أي اذا كنت  
فعلت الهجو والنسم المذكور في صدر البيت أعني قوله فالويلم قدبت فنجونا  
وتشققنا فاذب فان ذلك ليس بمجيب من مثلك ومثل هذه الايام (قوله وما ينها  
الخ) صدره تعلق في مثل السواري سيقونا وروى تعلق بنون الحكم ومعه غيره  
مبنيًا للفاعل وسيقونا بالنصب على المفعولة وروى تعلق بانه التائب مبنيًا  
للمجهول وسوقنا بالرفع على التبايع من الفاعل والسواري جمع سارية وهي  
الاسطوانة والوارق وما حافته وما مبدا آخره غوط جمع غاطط وهو المكان المغطى  
الواسع وكفى بذلك عن طول القليمة وخاضع حفته جمع خفف وهو الهواء بين  
الشيئين ويقال الهواء الشديد كذا في القسي ومثل السواري صفة تهذوف أي  
في أمات مثل السواري طولا ومارده الكعب كعب حامل تلك السيوف هكذا  
يظهر (قوله وغيرهما) كثر من السبعة (قوله نالونيه) قال شجنا  
يتخفف البين اه وأما ما قيل ان الواو للقس لا للعطف فقد دل على الظاهر  
انه ان كان قسم الطلب في قوله وأخوه الله ورد عليه ان قسم السؤال انما يكون بالباء

الثاني للمعروف وقوله  
قلت اذا قبلت زهر تبادى  
كتاج الفلا تعصف رولا  
لفظي رهو  
من حيث  
المعنى المص  
لما حكاه سيويه من قول بعض العرب مررت  
سقايا  
سيرة  
في نجد لا ابا  
ازيد ابا  
بالاخر في غير الضرورة وعليه جمهور البصريين  
لا بالالف  
والاولى  
يحمل جمع  
على التام  
اذ  
المكتسب  
ليس بالكل  
من المعروف  
الان الذي جمع  
على يدينا  
لا يلقى من زادت

قال في حقه  
 من غير ان  
 في حقه  
 في حقه

كما قاله الرضى وغيره وان كان قسم خبر محذوف فقد برء الارحام انه لم يلحق  
 على ما تفعلون كما قيل كل زيادة في التكلف (قوله قبل ومخال) وقيل خفض  
 المبهج ساء محذوف لانه ما قبلها عليها بالاعطف فكأن مجموع الجوار والمهرور  
 معطوف على به وصوبه في المعنى وكذا يقال في مثل هذه الآية وتؤيد عليه ان حذف  
 الجار وجاء عليه شاذ الا في مواضع تقدمت في صرف الجرب ليس هذا منها اللهم الا ان  
 يقال جعل المنع اذا حذف غير نال لم يلحق مسجوق بمثل الجار (قوله لانه)  
 أي السبيل منه المصدر رأى فكذا ما عطف على السبيل (قوله حتى تكمل  
 معمولاته) ثلاثا من الفصل بين المصدر ومعمولة بأجنبي (قوله اذا كذا النكير  
 جائز) أي قياسا على العطف على خبر اتصال اذا كذا والجمع مئة الاتصال  
 بما يتصلان به وتفرق الاول بأوجه منها أن النكير المهرور أشد اتصالا من نكير  
 الضالع دليل أن نكير الضالع قد يجعل متصلا عند ارادة المهرور ويضرب منه  
 وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين النكير المهرور وعمله كذا كره السبيل على فلم يوز  
 وكذا جواز العطف (قوله جواز العطف على النكير للمفضل الخ) أي لان  
 كل من المذهب كور ليس كالجزم فأجرى مجرى الظاهر وقوله متقا أي  
 مرفوعا كان أو منصوبا (قوله والفاء قد تحذف الخ) هذه الايات الثلاثة  
 كلام يتعلق بصرف العطف فكان ينبغي أن تذكر قبل ذكر أحكام المصطوف وان  
 تكون الى باب قوله واخصص بقاء البيت اه نكت (قوله اذا لا ليس)  
 أي وقت عدم اللبس فاذ ظروفا لتعليل كاشية اليه قوله الشارح هو قد فيها  
 (قوله أن اضرب الخ) للصراب حذف أن او دال فأن خبرت فأن خبرت  
 الآية التي فيها فأن خبرت هكذا فأن خبرت الخ والاية التي فيها ان هكذا أو حسنا  
 الى موسى اذا استقامت فومه ان اضرب بصلالة الخبر فأن خبرت وقوله بعد في غالب  
 السخ من عطف على قلنا يدل على انه أراد ان قلنا اضرب الخ فكان عليه ان  
 يحذف أن ويقول قلنا اضرب الخ وقد وجدنا في بعض النسخ (قوله أي  
 فأن خبرت) قال البهاء البكي طوي ذكر فأن خبرت فأن خبرت فأن خبرت فأن خبرت  
 أنه وهو الاختيار لما تأخر عن الأمر ثم قبل ضرب كله محذوف وقال ابن عصفور  
 حذف ضرب وفاء فأن خبرت وفاء الباقية فاه ضرب ليكون على المحذوف دليل  
 بقاء بعضه دما مني (قوله لم يعطى على قلنا) فاه سمعنا ظاهرة (قوله بين  
 الخبر) خبر كان مقدم وقوله أي خبر ضم الحاء والياء (قوله ملصقان) أي ضعيفان  
 فكون الخبر متين دليل على حذف المصطوف ومحمّل أن يكون الاصل أحد طليحين

وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرضه قبل زينة  
 ومنه عن سبيل افع وكفره والمصدر الحرام  
 اذ ليس العطف على السبيل لانه صلة المصدر  
 وقد عطف عليه كفر ولا يطف على المصدر  
 حتى تكمل معمولاته (فيها) الاول  
 في المسألة مذبة ثالث وهو أنه اذا اكده  
 الضمير يلزم محو صرحت بأنه أت وزيد وهو  
 مذهب الجري وازيدى وحاصل كلام الفراء  
 فانه أي صرحت به فنه وزيد وصرحت به  
 كلامه وزيد الثاني أفهم كلامه جواز العطف  
 على الضمير المتصل مطلقا على المتصل المنصوب  
 بلا شرط نحو أنا وزيد فأنما والباء والاسم ونحو  
 جعنا كذا والاولين (والفاء قد تحذف مع ما  
 عطفه والواو اذا لا ليس) هو قد فيها أي  
 يخصص النباء والواو يجوز حذفها مع  
 معطوفها دلل مثله في الفاء أن اضرب  
 بصلالة الخبر فأن خبرت أي ضرب فأن خبرت  
 وهذا الفصل المحذوف معطوف على قلنا  
 ومثاله في الواو قوله  
 فما كان بين الخبرين والاسم  
 أي بين الخبرين وقوله لم يركب الناقه  
 ملصقان أي والناقه ومنه سرايل تقيم  
 الحزني واليد

حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كما قاله الموضع في شرح بابت سعاد وحذف  
 لاشاعده لکن قال في المتن هذا الإتيان في نحو غلام زيد ضربتها (قوله أي  
 أم نعي) أما يلزم تقدير ما ذكرنا على أن الهمزة دائما لا تكون الامعة بين شيئين  
 اما مصرح بهما كما تقدم أو بأحدهما كاليت فان تلاها حاصل فلا يزال عن  
 حمله وانما يزال هل هو رشد أو نعي وقد استثنى في محبت أم سطران بن هشام في ذلك  
 فتبعني ان الزمخشري أبان حذف ما عطف عليه أم فقال في أم كنتم شهداء يجوز  
 كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود وحذف معاد لها أي اندمعون على الانبياء  
 اليهودية أم كنتم شهداء وجوز ذلك الواحد أيضا وقدرا بل كنتم ما تنسبون إلى  
 يعقوب من ايصاء فيه باليهودية أم كنتم شهداء تنفي المتن وأتم (قوله قد يحذف  
 العاطف وحده) أي على قول القلبي وان محض ورو عنه ابن جني والسهيلي  
 وانما يلزم حذف حرف الاستفهام أيضا قالان الاستفهام حيث تنافي حيث  
 الاخبار (قوله ومنه قوله الخ) خرج المانع الامثلة على بدل الاضراب كافي  
 الدمايني ويحمل بعضها الاستئناف كاليت (قوله الا في الواو وأد) كذا  
 في نسخ وفي نسخ أخرى اسقاط قوله وأو والاولى هي الموافقة لقوله في التسهيل  
 وبشارتها أي الواو في ذلك أو ومثله الدمايني يقول عررضي الله تعالى عنه على  
 رجل في الزاوية ودادني أزارا ويخص في ازارا وقبائه وقال في المتن حك أبو الحسن  
 أعطه دونهما دونه من ثلاثة وتخرج على انصارا أو ويحمل البدل المذكور أنه  
 قال الدمايني وظاهره ان الفاء لا تشاركهما في ذلك وقد قبل في علمه التصوابا  
 بما ان تقديره يلائمها بآية ههنا ذلك قوله لم ادخلوا الاول فالاول (قوله يعطف  
 عامل الخ) اورد عليه ابن هشام ان الفاء تعطف حاملا حذف حتى معونه نحو اشترته  
 بدوهم فصاعدا لأن تقديره فذهب التي صاعدا (قوله أي وليسكن زوجك) فيه  
 ان اجتماع حذف الفعل ولام الامر ما فلا يحسن تخرجه التزيل عليه كذا في  
 الصريح قال سم ويمكن أن يقال ان من قد رد ذلك أراد ان معنى القدر لا نفسه  
 أي ويسكن والجملة حذفت خيرة النسخية معنى (قوله تنوذا الدار) أي تزولها  
 وأما تنوذاه فبني حيلته (قوله أي وآتوا الايمان) أي فاعطف من عطف  
 الجمل بوجه قوم من عطف القمردان بتضعيف الفعل الاول معنى فعل شرط به على  
 المعطوف أي آتروا الدار والايمان والوجهان في وزيحج الحواجب والعيونا  
 (قوله وهو أنه يلزم الخ) كذا في التوضيح وفيه ان هذه الوازم المذكورة متحققة  
 على تقدير العطف على الموجود لا متوعدة حتى قال دفعا لوهم اني بل كان المتأنيب

(تبيينات) • الاول أم تشاركها في ذلك  
 كما ذكره في التسهيل ومنه قوله فأن أدري أريد  
 تلاها أي أم نعي وانما يذكرها هنا لقلته فيها  
 • الثاني قد يحذف العاطف وحده ومنه قوله  
 كيف أصبحت كيف أصبحت  
 يفرس الونقي فواد الكرم  
 أراد كيف أصبحت وكيف أصبحت وفي  
 الحديث صدق رجل من بني أمية من درهه  
 من صاع بر من صاع غيره وحكي أبو عثمان  
 عن أبي ذر أنه سمع أبا بكر خيرا لم يقرأ أراد  
 خيرا ولم يقرأ ولا يكون ذلك الا في الواو وأد  
 (وهي أي الواو) انشردت بين بين عروف  
 العطف (عطف عامل من آل) أي يحذف  
 (قد يفي • معنونه) مرفوعا كان فهو اسكن  
 أنت وزوجك الجنة أي وليسكن زوجك أو  
 منصرفا نحو والذين تنبؤوا الدار والايمان أي  
 وآتوا الايمان أو يجرورا نحو ما كل شيئا  
 شعبة ولا سوداء ثمرة أي ولا سكل سوداء  
 وانما يجعل العطف بين على الموجود  
 (دفعوا لوهم نقي) أي حذروا لوهم نقي بل



الجزائ من وصف الشيء بوصف صاحبه نحو جده أجد في الكشاف ان أو أشد  
 ذكر في موضع آخر عطف على خبر الخاطفين في كذا كذا مثل ذكر قرش أباهم  
 أو قوم أشد منهم ذكر أو في موضع نصب عطف على أباء كم أي أو أشد ذكر من أبائكم  
 على ان ذكر من فعل المعلوم أو المجهول قال التتارخاني وتتحققه ان المصد وعبارة  
 عن أن مع الفعل والفعل قد يؤخذ من قبل الفاعل وقد يؤخذ من قبل المفعول والعطف  
 على الأول أو قوم أشد ذكرية وعلى الثاني أو قومًا أشد مذكورية واختار ابن  
 الحاجب ان أشد ذكر اسال من محذوف والعطف من عطف الجمل والتقدير او  
 اذ كره حال كونكم أشد ذكرًا (قوله للضرورة) تخصه بالضرورة مذهب  
 البصريين ومذهب الكوفيين جواز اختيار اقبله (قوله ان لم يفرجه التقديم  
 الخ) أي ولم يكن المطفوف محذوف فلا يجوز رت وزيد بصمرو لم يكن العمل  
 مما لم يستغن بواحد فلا يزال الخضم وعمر زيد خلا فالتعجب كذا في السبوطي  
 والهمامي (قوله أو تقدم عليه) عطف على مباشرة أي أو يفرجه التقديم الى  
 تتقدمه على عامل لا يصرف كالتال الاخيرة في نية أو التقدم عليه وهي ظاهرة  
 (قوله وفوات توسطه) عطف لازم (قوله كما على أولاد) أي مر أولاد أحب  
 أي اولاد دخل من الجهر أحب أي في موضع الحقيقه وهو مؤخره يضاف لاجها  
 بالماء المهملة أي غيرها والتي فتح السين المهملة والقاف في القاموس هو  
 الشراب والهزال وكل شبر له شوك واحده سفة اه والمعنى الاول والثالث  
 ينسبان هنا وأما قول البعض هو شوك بمعنى من جمع حكونه مخالفا لما في  
 القاموس هو غير مناسب لقوله بهام لان معناه شوك كالبهام كما قاله هو وسأني  
 انقاسها أي الاولاد على حذف مضاف أي محل انقاسها بهام متعلق برى أي  
 بشوك كالبهام جنوب فاعل لاجها والجنوب ربح معلومة دون بالاد المهملة  
 قال في القاموس دوى الماء أي علاماته فيه الريح اه فقول البعض أي حفت  
 فيه قطر وأما دوى بالمهجة في القاموس دوى القمل كرى ورضي دوى كمل ذيل  
 وأدواء الحشر اه عنها أي عن الجنوب أي من أجلها التناهي فاعل دون وهي  
 جمع تنه وهي الموضع الذي تجني الماء اليه ويحبس فيه وأثرت بها أرفع البعض  
 التضمير لا ولاد أحب وعليه فأثرت عطف على لاجها ولعل المعنى عليه وجلت  
 فوقها التليام ويحتمل رجوعه الى الجنوب فتكون الباء في هامة قال البعض  
 والمراد بيوم باب الصبر يوم شدة الحزن اه وفي القاموس الرباب كزمان وشدة اد  
 الجماعة وقد كلفه معنى أنها هاترا لاج بغير ضمها بسا وفي البيت من عيوب

لفضرورة وقال في الكافية  
 ومنع بالوا وقد يقدّم

موسطان يلزم ما يلزم  
 وطاهر جواز في الاختيار على فة قال  
 في شرحها قد يقع أي المطفوف قبل المطفوف  
 عليه ان لم يفرجه التقديم الى التصدير أو الى  
 مباشرة عامل لا يتصرف أو تقدم عليه ولذا  
 قلت موسطان يلزم ما يلزم فلا يجوز وعمر  
 زيد فاعلان لتصدر المطفوف وفوات توسطه  
 ولما لا حسن وعمران ولا ما وعمر احسن  
 وزيد لعدم تصرف العامل ومثال التقديم  
 انما تقول ذي الرقة  
 كما على أولاد أحب لاجها  
 وربي الذي أنقاسها بهام  
 حبوب دون عنها التناهي وأثرت  
 بها يوم باب الصبر  
 أراه لاجها جنوب وربي الذي

القافية الاقواء (قوله ومنه قول الآخر) قال بعضهم هو من كلام ذي الرقة  
فكان المواقف الانسان بالتعبير العائد على ذي الرقة بدل التعبير بالآخر (قوله  
وأنت) بكسر التاء لأن الطلب محبوبه والعنزي يفتح العين المهملة والتون  
بعد هاء زاي نسبة الى عنزة قبيلة وهو أحد وجدين ترابحيين ان القرطاني لم يربح  
أصلا فغضب بهما التل (قوله وعطفك الفعل الخ) قال ابن هشام قال بعض  
الطلبة لا يتم وزن لعطف الفعل على الفعل مثال لأن نحو قام زيد وقعد عمرو  
المطوف فيه جله لأفعل وكذا قام وقعد زيد لأن في أحد الفعلين ضميرا ظله  
فأدلت بهجتي أن تقوم وتخرج ولم تقوم وتخرج وبهجتي أن يقوم زيد ويخرج عمرو  
فالمهاجلة وقع فيها اه صير على وجهه ان الفعل المطوف منصوب أو مجزوم  
فالوان العطف للفعل وحده لم يأت نسبة أو يربزه اه سم (قوله بشرط الاتحاد  
زمانوما) أي مضيا أو حالا أو استقبالا (قوله سواء اتحد فوعهما) أي  
المتعاطفين بأن كانا ماضين أو مضارعين أو أمرين (قوله نحو يقدم قومه الخ)  
فأوردتهم معطوف على يقدم لانه معنى يوردهم كقوله أبو البقاء قال شيخ الاسلام  
زكريا ويحتمل أن يكون أوردتهم معطوف على اتحدوا أمر فعرون فلا اختلاف في اللفظ  
وردد عليه وان أقره شيخنا والبعض ان زمن المتعاطفين حينئذ محققان لغني  
زمن الاتباع واستقبال زمن الاراد فلو جدر شرط عطف الفعل على الفعل  
الان يراد بالانما ينحصر في ناو القسوم متباعدان جذا فلا وجه لجنته لقا فتدبر ثم  
يحتمل ان يكون العطف في الآية من عطف الجملة على الجملة لا الفعل على الفعل  
وكذا في كثير من الامثلة لكن لا يضر الاحتمال اذا كان المقصود التيسر لا الاستشهاد  
(قوله تبارك الذي الخ) الشاهد في يجعل على قراءة الجزم عطف على جعل الذي  
هو في محل جزم (قوله فالمغيرات صبا) ظاهره ان أثرت معطوف على مغيرات  
وبه صرح في التعبير مع انهم قالوا ان المعطوفات اذا تكررت تكون على الاول على  
الاصح ويجعل بأن ذلك مقيد بما اذا لم يكن العاطف مرتبا فان كان مرتبا  
فالعطف على ما يليه كاختلاف عن الكمال بن الهمام واذا عطف جرتب أسماء ثم عطف  
بغير مرتب شي فهو على ما يليه كما يؤخذ من كلام الخفي في أول الجملة الرابعة من الجمل  
التي لا يخل لها وتظهر لكل تقدير محل أثرت من الاعراب فانه لا جائز أن يكون الجزم  
لعدم دخوله الانفعال ولا جائز أن يكون غيره لعدم وجوده اذ القرض انه معطوف  
على مجرور فقط الا ان يقال محل قولهم الجزم لا يدخل الافعال اذا كان ذلك على  
سبيل الاستقلال أو أماعلى سبيل التبع كما هنا فدخل فان قلت محروا بأن الجملة

ومنه قول الآخر  
وأنت غيري لا أنت قضاة  
ولا العنزي القارط الدهر جيتا  
اراد ولا أنت قضاة جيتا هو ولا العنزي  
(وعطفك الفعل على الفعل بضم) بشرط  
اتحاد زمانيهما سواء اتحد فوعهما نحو  
تحيي به بلدة ميتا ونسبه وان قومسوا  
وتقوا يؤتكم أجوركم ولا يكتم اموالكم  
أم اختلصا نحو قوله تعالى يقدم قومه يوم  
القائمة فأوردتهم التاء تبارك الذي شاء  
جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري الاية  
(واعطف على اسم شبه فعل فعلا)  
نحو صافات ويخضعن فالمغيرات صبا  
فأثرت الاتحاد بين المتعاطفين في التاويل  
قوله ولا وجه للقاء قد يقال انه المقرب  
كل من يحبه ويقال انه القاطن الجرد  
السببية أو شيئا

اذ المعطوف في المثال الاول في تأويل  
المعطوف عليه وفي الثاني بالعكس (وعسا  
استعمل بعد مبداه) كقوله **ألم يصي قدحنا**  
**أود أوج قنوله** يتصدق القنول في تأويل  
وبجعل منه الساطع يخرج الي من الميت  
ويخرج الميت من الحي وقد الرعسى  
عطف مخرج على فائق وجعل ابن الساطع تعا  
لاصله المعطوف في التثنية في تأويل المعطوف  
عليه والذي يظهر عكسه لأن المعطوف عليه  
وقع فعلا والاصل فيه ان يكون اسما (خاتمة)  
في مسائل متفرقة \* الاولى بشرط لصفة  
العطف صلاحية المعطوف او ما هو معناه  
لمباشرة العمل فالاول نحو **قام زيد وعمر**  
والثاني نحو **قام زيد** وأما فاعله لاصح **قام** انا  
ولكن يصلح في الثاني يعني أنا فان لم  
يصلح هو أو ما هو معناه لمباشرة العامل  
اشتمل على عامل بلاغه وجعل من عطف الجمل  
هذه كل المعطوف على التثنية المرفوع بالمضارع  
في الهمزة أو النون أو الواو المتعاطف أو فعل  
الامر نحو **أقوم أو أزيد** وتقوم نحن وزيد  
وتقوم أنت وزيد واسكن أنت وزوجك لصفة  
اي وليكن زوجك وكذلك بقاها وكذلك  
المضارع المتعطف بـ **أنا** التثنية نحو **لا تفعلوا** والدة  
ولدها ولا مولود له ولده قال ذلك الناظم  
قال الشيخ أبو حيان وما ذهب اليه مخالف  
لما تقدمت عليه فمصرص انهم بين المعربين  
من ان زوجك معطوف على التثنية المسكن  
في اسكن المؤ كدبأت

العلقة تقع على محل بر غلم تكن جملة فأتز في محل جز قلت القرض ان المعطوف  
الفعل وحده كالمصرح به لا بالجملة بأسرها دفنرى وأباب الاضطرار بأن  
الذي يظهر أن أزن لا محل له من الاعراب لطفه على ما لا محل له وهو مله آل وما فيها  
من اعراب ليس بطريق الاصلة حتى يراى في الفعل المعطوف بل بطريق العارية  
من آل الموصولة لكونها على صورة الحرف فقلوا اعراب الى صلتها فجاز ان يصطف  
عليها ما لا محل له نظر الاصلها (قوله اذا المعطوف في المثال الاول في تأويل  
المعطوف عليه) أى لأن صافات سال والاصل في الحال الاخر اذ يقبض مؤنول  
بعضات وهذا على سبيل الاولوية اذ يجوز كون المؤنول هو المعطوف عليه وكذا  
يقال في تسمائه وفي الكلام حذف مضاف أى في تأويل مثل المعطوف عليه وكذا  
يقال فيما بعده (قوله وفي الثاني بالعكس) أى لأن المعطوف عليه صلة  
وسمها ان تكون جملة فالتعريفات وقول بالاقا أغرن (قوله أم صبي الخ) صدره  
يارب يسلم من العواجم جمع عوج وهو الطويل العنق من القباء والنعام  
والنوق والمراد هنا المرأة الثلاثة انطلق ويجوز في أم البسر عطف بيان لبعض  
باعتبار اللفظ والرفع عطف بيان لبعض باعتبار الحمل أو خبر محذوف والنصب  
بتقدير أمدح والمؤنول هو الاول لانه وصف والاصل فيه الاخر اذ على ما فرضنا  
الشراح بعد وصافى ما فيه والواجب المعارف بين خطأ وقد يشكك جز دارج مع  
عطفه على الفعل وحده الا ان ينزل منزلة العطف على الجملة (قوله بضد الخ) صدره  
بأن يعضها غضب بتر فغير بعضها المرأة لانه في وصفه جعل يعاقب امرأته  
بالعصب الباتراى السب القاطع ويضمن القصد ضد الجود في محل بر مفعلة ثانية  
لعضب في تأويل فاصد لانه وصف والاصل فيه الاخر لانه جعله العنق والاول  
جز المعطوف والاسوق جمع ساق (قوله والذي يظهر عكسه الخ) أقول هذا انما  
يتم في البيت الثاني أما في الاول فلا نال على بل معارض وجوده في الاول بل  
وجوده فيه أقوى مما على بل لانه لا يتعد كون الفعل في تأويل الاسم فالوجه ان  
المؤنول في البيت الاول الثاني وفي الثاني الاول فليكن بالانصاف (قوله فانه  
قد لا يبلغ عامنا) أى هذا التركيب عينه فلا بد أنه يصلح ان يقال انما تام انانا  
قدما بترت العامل (قوله من ان زوجك معطوف على التثنية المسكن  
في اسكن) أى ويستغنى التوافق ما لا يقتصر في الاوائل وكذا يقال في بقية  
الاسئلة المتقدمة والبدل أيضا على هذين القولين نحو ادخلوا ولكم وآخركم فيقدر  
عامل على الاول ويكون من ابد الابل بعضهم من بعض ولا يحتاج اليه على الثاني



(قوله لا يشرط في صحة العطف صحة وقوع المصطوف) أي بنفسه وهذا مستفاد من قوله في المسئلة الأولى أو ما هو معناه فإنه يشد أنه لا يشرط صحة وقوعه بنفسه هكذا ينبغي تقرير الاعتراض لا كما تقرر البعض (قوله منعه البياضون) قال السديع البياضون انما هو في الجمل التي لا يحمل لها بخلاف التي لها يحمل فان ذلك جائز فيها وكذا النجعة طاعمة على جوازها قوله تعالى وقالوا حسنا الله ونعم الوكيل وليس محتما بالجمل الحكمة بالقول اذ لا يشك من أنه مكشك في حسن قولك زيد أبو صالح وما أنصفه ووجه الجواز أن الجمل التي لها يحمل واقعة موقع المفردات طلست النسب بين اجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالجمعية والاشائية بخلاف ما لا يحمل لها اه شئ (قوله وأجازة الصغار الخ) قال البها السبكي أهل البيان متفقون على منعه وكثير من الصاة جوزه ولا خلاف بين الفريقين لا عند مجوزه يجوز زلفة ولا يجوز بلاغة اه شئ وفيه عندي نظرون آخره شيئا والبعض لان عدم جواز بلاغة عند المجوزين ينافيه استدلالهم على جوازها بالاثنتين فافهم (قوله بضر وبشر الخ) أي لانه مصطوف على أعداء الكافرين وهو شبر وأجيب بأن الكلام منظوف فيه الى المعنى فكأنه قيل والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات تبشرهم بذلك (قوله وبشر المؤمنين في سورة الصف) أي لانه مصطوف على نصر من افقه وفتح قريب وهو شبر وأجيب بأن بشر مصطوف على مؤمنون بمعنى آمنوا ولا يقدح في ذلك تخالف الفاعلين بالافراد وعدمه لانك تقول قوموا واتخذوا زيد (قوله على أن يكون العاقلان خبرا المحذوف) أي لا على الاتباع لعدم شرطه من اتصال المعنى والعمل كما مر وعن الرضى منع جمع الثنتين اتباعا وقطعه مثل هذا كما في سم ثم رأيت ما يؤيد في المعنى وعبارته وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه قطعه عليه ولما قال واعلم أنه لا يجوز من عباده وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لانك لا تثنى الا من أنته وعلمه ولا يجوز أن تخط من تعلم ومن لا تعلم فخطبها بمنية واحدة وقال الصغار لما سمعها سيبويه من جهة التثنية علم أن زوال التثنية معها مصروف أبو حيان في كلام الصغار فوهم فيه ولا حاجة فيما ذكر الصغار اذ يكون لثنتين مطلقان ويخصر على ذكر احدهما لانه الذي اقتضاه المقام اه والذي أوقع أبا حيان في الخط فوهمه أن مراد الصغار التثنية الصانع الذي هو تابع فصحح المسئلة بجعل الوصف خبرا مستندا محذوف وهذا غلط ظاهر فان سيبويه حصر بامتناع المسئلة مع الوصف المقطوع حيث قال رفعت أو نصبت وانما مراد الصغار أن الوصف اذا زال بالكلية بأن قيل من عباده وهذا

• الثانية لا يشرط في صحة العطف وقوع المصطوف موقع العطف عليه لجهة تمام زيد وأنا واستناع فأم أنا وزيد • الثالثة لا يشرط صحة تقدير العامل بعد العطف لجهة اختصم زيد وعمر وواستناع اختصم زيد واختصم عمرو • الرابعة في عطف المجرى على الانشاء وعكسه خلاف منعه البياضون والناظم في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح وقطعه عن الاكدرين وأجازة الصغار تلخيص ابن عصفور وجاعه مستلذين بضر وبشر الذين آمنوا في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف قال أبو حيان وأجاز سيبويه يانق زيد ومن عمر والعاقلان على أن يكون العاقلان خبرا المحذوف ويؤيده قوله

• قوله ولا وجه فاما ذكر الصغار في المثال شيئا مما ذكره الصغار هو كونه واداءه للمعنى من كسبيل حمير لانه لا يجوز أن يسبوه سبب فاما قوله على أن يكون فاسم تأمل

وهل عدوسه ريس من معول وقوله  
تساعى غزا الاخذ دار بن عامر

وكل امانك الحسان باخذ

الخاصة في عطف الجلة الائمة على

القطعة والعكس ثلاثة اقوال أحدها

الجواز مطلقا وهو المذهب من قول النحويين

في نحو ظم زيد وعمر أو كرسه ان فصب

عسرو أو ج لا تناسب الجملتين الأولى من

تختلفهما والثاني المتع مطلقا والثالث

لا يعل على يجوز في الواو فقط السادسة

في العطف على معمولي عاملين أجمعوا على

جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو

ان زيد اذهب وعمر ابالي وعلى معمولات

عامل واحد نحو أعلم زيد عمرا بكر اباي

وأبو بكر خالد سعيدا مطلقا وعلى منع

العطف على معمول أكثر من عاملين نحو ان

زيد ضارب أبوه لعمر وأخاك غلامه بكر

وأما معمولي عاملين فان لم يكن أحدهما

جارا فقال الناطق هو مجتمع اجماعا فهو كان

أ كلاهما على عمرو وعمر بكر وليس كذلك

انتميل أحده بل نقل القاري الجواز مطلقا عن جماعة

الاول والعطف قبل منهم الاخش وان كان أحدهما جارا فان

كان مؤثرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو

أو عمرو والحجرة فنقل المهدوي انه مجتمع

اجماعا وليس كذلك في جواز تعدد من ذكرنا

وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد

والحجرة عمرو أو عمرو والحجرة فالتنوين

سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج

وهنالك المنع عن الاخفش الاجابة وبه قال

الكسائي والقزويني والراجح فصل قوم منهم

الاعلم فقالوا ان اولي الخفض العاطف جاز والاضمح والله أعلم

قوله هذا  
انتميل أحده  
الاول والعطف  
عليه جاز  
عاملين فيه  
ظاهرهما على  
بالدليل  
أنه سيبويه

قوله ويخبر  
في كل من  
أي في النحويين  
حيث أنه  
لم يذكر  
قوله ومن  
وهذا أقوال  
كثير من النحويين  
على ما فهم

في ما في  
قوله قد  
في العطف  
بأن

بعضهم يجب حذف الخبر من أحدهما نحو زيد فعمرو عام وزيد ثم عمرو عام ويجوز  
تقديم الخبر على المحذوف من الثاني نحو زيد عام فعمرو أو ثم عمرو فالاول لا يجوز  
المطابقة لان خلاصتهما بالترتيب يمنع اشتراكهما في الضمير وأجاز السابقون مطابقة  
الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو فالاول لا يجوز الاشارة في الضمير لا يدل على اتقاء الترتيب  
حتى شافض الفاء وتم ان يقال عام الرجلان مع ترتيبهما والاشعار لا يظهر  
في هذا وان لم يكن الضمير في الخبر وجبت المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو فعمرو  
لها وجاءني زيد ثم عمرو هما صديقان وإنما اوبل وأو وأم وأما ولكن خطابقة  
الضمير معها وعدمها يجب قصد المتكلم فان قصدت احدهما وذلك واجب  
في الاخبار وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءني وزيد بل عمرو عام وزيد أم عمرو  
أناك وزيد أو هند جاءني اذ المعنى أحدهما جاءني ونقلب المذكور كآيت وتقول  
في غير الاخبار جاءني أما زيد وأما عمرو فأكرمه وأزيد اضربت أم عمرا فأوجته  
وماء في زيد لكن عمرو فأكرمه وان قصدت ماصا وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو  
جاءني مع اني دعوتهما وزيد أو عمرو جاءني وقد ذهب اليهما قال تعالى ان يكن  
غنيا أو فقرا فاقاله أولى بهما ولست أوجعي الرواد كاخيل والمعنى ان يكن غنيا أو فقرا  
فلا بأس فان الله أولى بالثني والفقير لكن يجوز في اولى للاجتماع والمطابقة وان كان  
المراد أحدهما نحو جالس الحسن أو ابن سيرين وباحتمال لانها لم تجوز الجمع بين  
الامرين تشبه الواو اه مفضلة

• (البدل) •

(قوله التابع الخ) هذا معنى البدل اصطلاحا وامعناه لغة فالعوض قال بعضهم  
كتب يستقيم للتأنيص تعريف البدل بحد جامع مانع مع قوله في عطف البيان وما لا  
يلزمه يرى أعجب بأن جواز الامرين باعتبار قصدتين فان قصد بالحكم الاول وجعل  
الثاني سائلا فهو عطف البيان وان قصد به التثنية وجعل الاول كالتوكيد فهو  
البدل وجعل الجواب ان الحاشية ملحوظة في تعريف كل منهما (قوله المقصود)  
أي وحده دون المتبوع وهذا هو المناسبة لاخراج التثنية ما عطف في ضمير بدل  
ولكن هذه الانيات بما قصد به التابع والمتبوع معان فان قلت يخرج عن ذلك البدل  
البدل لان متبوعه أيضا مقصود كما يأتي قلت المراد المقصود بهذا مبتدأ ومتبوع  
بدل البدل وان قصد أولا لكن صلوا بالادال كالمسكون عنه قصد لم يستمر  
وعبارته انه يعلم ما في كلام البعض (قوله بالحكم) أي المتبوع الى متبوعه

• (البدل) •

التابع المقصود بالحكم

قد ورد واحد بجواب لا غير مسلم بل واحد  
بمعناه ان يحذف ملحوظة في الامر الاول لا في الثاني  
المتبوعين لانها متغايران قطعاً تأمل أو فاعلم بالبر

نفساً وأثباتاً اه تصریح (قوله بلا واسطة) المراد به خرف السلف والا  
 قابل من الجور وقد يكون واسطة فهو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة  
 لمن كان يريد الله اه وكرها وهو تكون لتابعنا الا قولنا وآخراً (قوله  
 بالترجة) اي عن المراد بالبدل منه والتبيين له حال البعض وهو مبني على أن عطف  
 البيان هو البدل اه والقاهر أن هذا البناء غير لازم لان البدل لا يحتاج إلى بيان  
 وأيضاً وان لم يكن المقصود منه بالذات ذلك فتأمل وقوله بالتكرير أي المراد من  
 البدل منه ولا ينبغي أن هذه الاسماء الثلاثة لا تظهر في البدل المبين فافهم (قوله  
 يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان) فانها ليست مقصوداً بالحكم وانما هي  
 مكدات المقصود بالحكم (قوله عطف النسق الخ) قال في التوضيح وأما النسق  
 فثلاثة أنواع أحدها ما ليس مقصوداً بالحكم كـ زيد لا عمرو وما جاء زيد  
 عمرو ولكن عمرو والثاني ليس مقصوداً في الثلاثة اما الأول فواضح لان الحكم  
 السابق منفي عنه وأما الاخيران فلان الحكم السابق هو تنفي الجني والمقصود به انما  
 هو الأول النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو ما قبله فيصدق عليه انه مقصود  
 بالحكم لانه المقصود بالحكم وذلك كالعطف بالواو نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد  
 ولا عمرو وهذا النوعان خريان بما يخرج به النعت والتوكيد والبيان وهو الفصل  
 الاول النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف بـ ول  
 الاثبات نحو جاءني زيد ول عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة اه (قوله  
 ولكن بعد الاثبات) صريح في أن لـ يمكن تعطف بعد الاثبات والذي تقدم انها  
 لا تعطف الا بعد النفي أو التي نعم تقدم أنها تعطف بعد الاثبات على رأى الكوفيين  
 فيمكن أن جرى هنا على مذهبهم (قوله مطابقاً) مفعول ثانٍ ليقى مقدم عليه  
 والاول جعل نائب فاعله (قوله أو بعضاً) شرط صحة صحة الاستغناء عنه بالبدل  
 منه فيجوز بدع زيد انهم ولا يجوز قطع زيد انهم لانه لا يقال قطع زيد على معنى قطع  
 انهم اه دما مبني قال أيضاً ومنه في ذلك بدل الاستغناء كما يأتي فعل هذا الأبد  
 في كل من بدل البعض وبدل الاستغناء من دلالة مقابلة عليه اه أي اجاباً كما يأتي  
 وقد يتوقف في عدم جواز قطع زيد فان غاية امره الاجال وهو من مقاصد البغاة  
 وأي فرق بين قطع زيد انهم واكت الرشف ثلثه فتأمل (قوله أو ما يشغل) بالبناء  
 للفاعل وعليه متعلق به أي اريد لا يشغل على البدل منه أو المعنى اريد لا يشغل هو أي  
 البدل منه عليه أو المعنى اريد لا يشغل هو أي العامل عليه فكله محتمل للذهاب  
 الثلاثة الاتم في كلام الناصح كذا قال البعض وفيه انه يلزم على الاخيرين جريان

بلا واسطة هو المعنى في اصطلاح البصريين  
 (بدلاً) وأما الكوفيون فقالوا لا يخش  
 يسمونه بالترجة والتبيين وقال ابن كيسان  
 يسمونه بالتكرير فالتابع جنس والمقصود  
 بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف  
 البيان وعطف النسق سوى المعطوف يشغل  
 ولكن بعد الاثبات وبلا واسطة يخرج  
 المعطوف بهما بمصداً (مطابقاً أو بعضاً)  
 أو ما يشغل عليه يلقى

والمراد بالبدل منه والتبيين له حال البعض وهو مبني على أن عطف

قوله لانه لا يقال  
 كما أقول هذا  
 يحتاج إلى فصل  
 عن النعت والا  
 فالسبب في  
 انه انما هو  
 بدع في قوله  
 عليه وجه ال  
 الكوفيين هو

هذا هو اللفظ الذي  
يستخدم في هذا  
الموضع

اللفظ على غير ما هي مع خوف البس قدس (قوله أو كطوفيل) أي بعد  
الاثبات وهذا التثنية انما هي في بدل الاضراب دون بدل الفلظ والبيان لان بدل  
الاضراب والمشارك المظوف يدل في قصد التبع والاعتدال بصحاح الاضراب  
عنه الى التابع بخلاف بدل الفلظ والبيان كما تعرفه الا ان يقال التثنية في مجرد  
كون الثاني مبايناً للاول بمعنى انه ليس عينه ولا بسفه ولا مشغلا عليه  
(قوله مما يطابق معناه) أي يطابق معناه معناه قبل ضمير يطابق مضاف مستقبر  
والمراد المطابقة بسبب الماصدق بأن يكون المبدل والمبدل منه واحد على ذات  
واحدة فلا بد انهما كثيرا ما يتغيران بسبب المفهوم نحو جاء زيداً غولاً ثم المتغير  
الذي يقتضيه المطابقة ظاهراً اختلافاً وهو ما لا يجعل المتغير باعتبار الفلظ  
وهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله في قرئنا بن) اما في قرئنا بن فالاسم مبتدأ  
خبر الموصول بعده أو خبر مبتدأ محذوف أي هو الله عز وجل (قوله وذلك)  
أي المذكور من الاجزاء أو الجزئ المفعول من قوله ذي ابراهيم متبع هنا أي في اسم  
الله تعالى لان مسامحة التبري (قوله قليلا) أي بالنسبة لبعض المتروك  
وكذا يقال فيما بعده اما بالنسبة للمبدل منه فقليل قليلا (قوله ولا بد من  
اتصاله بضمير الخ) بخلاف المبدل المطابق فانه لا يحتاج الى اتصال بضمير المبدل  
منه في المصنف كان الجمله التي هي نفس المبتدأ في الذي لا يحتاج الى اتصال  
المصنف في شرح كلفته اشترط أكثر الصور من صاحب بدل البعض والاختلاف  
لضمير عائده على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر له وصح  
غيره ما ذكره الشارح من الاشتراط في البدلين (قوله ثم عول الخ) قال خذ  
الموضوع ان جعلت كثيراً بدلا من المتغيرين المتصلين أعني الواو بن ثم وارد  
عاملين على معمول واحد وان جعلته بدلا من أحدهما وبدل الآخر محذوف فهو  
متوقف على جواز حذف البدل له وإيجاب المخرج بان كثيراً يدل من الواو  
الاولى فخط والتأني عائده على كثيراً مقدمه مرة والاصل والله اعلم ثم عولاً كبير  
نهم وهو ما يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبي وهو ممنوع فأنزل  
(قوله نحو وقته على الناس الخ) أي بناء على ان من استطاع بدل من الناس  
وقدم ما فيه مع بيان اوجه اخرى في باب اعمال المصدر (قوله وهو بدل شيء  
من شيء يشغل عائده على معناه بطريق الاجمال كما ينبغي زيد عليه أو حسنه أو كلامه  
وسرق زيد ثوبه أو فرسه) كذا في نسخ وعليها كتب شيئا وغيره وفي نسخ اخرى وهو  
ما دل على معنى اشغل عليه متبوعه أو دل على ما استلزم معنى اشغل عليه متبوعه

أو كطوفيل (أي بجي البدل على أربعة  
أنواع) الأول بدل كل من كل وهو  
بدل الشيء مما يطابق معناه فهو ما الصراط  
المستقيم صراط الذين وجهه النظم البدل  
المطابق لو وقع في اسم الله تعالى فهو  
صراط العزيز المبداه في قراءة الحشر  
والمما يطابق كل على ذي أجزاء وذلك  
متبع هنا والثاني بدل بعض من كل  
وهو بدل الجز من كله قليلا كان ذلك الجز  
أوصافاً أو كثره أو كلف الغيبة لكنه  
للمبدل منه مذكور كالأشياء المذكورة  
وكقوله تعالى ثم عولاً وهو أكبر منهم  
أو مقدروهم وقه على الناس الخ اليتم  
استطاع اليتم أي منهم والثالث  
بدل الاشياء وهو بدل شيء من شيء

فالأولى كما عيّن زيد عليه أو حسنه أو كلامه والثاني فهو سرقة زيد ثوبه أو فرسه  
وكسب عليها سم مانعه لعل المراد ان التوب يدل على الملبوس المستلزم للبس الذي  
اشتمل عليه المتبوع والفرس دل على المركوب المستلزم للركوب المشتمل عليه المتبوع  
ثم التمثيل بسرق زيد ثوبه لبطل الاشتغال يقتضي حسن الاختصار على المبدل منه لأن  
ذلك شرط في صحته اهـ (قوله يشتمل عامله على معناه الخ) أي يدل عليه دلالة  
اجالية لكونه لا يشتمل نسبته الى ذات المبدل منه ففي قولك عيّن زيد عليه  
الاجبال لا يشتمل نسبته الى ذات زيد التي هي مجموع علم وعظم ودم فيفهم السامع  
ان المتكلم قصد نسبته الى صفة من صفاته كعلمه أو حسنه وفي قولك سرقة زيد ثوبه اغا  
يفهم السامع ان المتكلم قصد نسبته الى شيء يتعلق به كثوبه أو فرسه فقد دل العامل  
التسوية الى المبدل منه في الظاهر على ذلك البطل اجمالا لانه هو المراد بالاشتغال  
كما حققه سعد الدين ويرد عليه أنه لا يطر دلائل بعض صور بدل الاشتغال قد لا يدل  
العامل فيه على البطل الدلالة المذكورة كما في قتل اصحاب الاخذود النار يشاء  
على ان النار يدل اشتغال من الاخذود كما سيذكره السارح وقال ابن غازي معنى  
اشتغال العامل على البطل ان معنى العامل متعلق بالبطل وان تعلق في اللفظ بغيره  
وأورد عليه ان بدل البعض كذلك فيلزم ان يسمى بدل اشتغال وقد يقبل وجه  
التجنية لا يوجب ان يبقى ههنا بحث وهو ان الدلالة على بدل الاشتغال بما سبقه اجمالية  
كامر ولا يجوز ان تكون على التعيين على ما نقله اللامسي عن المبرد وأقره وعبارته  
لا نقول من بدل الاشتغال قتل الامير صياغة وفي الوزير وكلاؤه لأن شرط بدل  
الاشتغال ان لا يستفاد مما قبله معينا بل تبقى النفس مع ذكر ما قبله متشوقة الى  
سان الاجبال الذي فيه وهذا الاول غير مجلي اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير  
ان القتال صياغة وكذا في أمثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال أصلا اهـ فلي  
هذا الشكل هذا التابع من أي التوابع قائل وعلم مأمّر مانعته أيضا اللامسي عن  
المبرد من ان نحو ضربت زيدا عبيده ليس يدل اشتغال بل يدل غلط لان ما قبل  
المبدل لا يدل عليه لان ضربت زيد امقيد بغير احتياج الى شيء آخر لتناسب العامل  
المبدل منه (قوله قتل اصحاب الاخذود) هو شق في الارض وأصحابه ثلاثة تنق  
كل واحد منهم شاة عظيما في الارض وملاء نار او قالوا من لم يذكر أني فيه ومن  
كفر زلة اهـ تشرح ومنه يؤخذ ان آل في الاخذود للبس لان الاتانيد ثلاثة  
لا واحد (قوله وقيل الاصل ثوبه الخ) وقيل أراد بالاخذود النار بما جاز الاشتغال  
عليها وقيل النار على حذف مضاف أي اخذود النار والبطل على هذين يدل كل

يشتمل غامله على معناه بطريق الاجمال  
كما عيّن زيد عليه أو حسنه أو كلامه  
وسرقة زيد ثوبه أو فرسه وأمره في الضمير  
كسر يدل البعض فقال المذكور ما تقدم  
من الاشكالية ومثله قوله تعالى بيا لولم  
عن الشهر الحرام فقال فيه ومثال القدر  
قوله تعالى قتل اصحاب الاخذود النار  
أي النار فيه وقيل الاصل نارهم ثم تابته آل  
عن الضمير

\* والرابع البدل المبين وهو ثلاثة أقسام أشار إليها قوله (وذا لأضراب اعتران قصدا صاحب \* ودون قصد غلط به سلبه) أي تنشأ أقسام هذا النوع الأخير من كون البدل منه قصد أو لا لأن ٣٤٣ البدل لابد أن يكون مقصودا للمعرفة في حد

وقيل التناوب اضراب أقامه ذكرنا (قوله وذا لأضراب الخ) أي أنسب هذا البدل التسمية بالمعطوف يسل الأضراب كن تقول بدل اضراب ان صاحب البدل قصد التوزيع أي قصدا صحيحا كما قاله سم (قوله ودون قصد) منصوب على الظرفية لمحذوف أي وان وقع دون قصد أي دون قصد صحيح بأن لا يقصد أصلا بل يسبق إليه اللسان أو يقصد ثم يتبع فساد قصده كما قاله سم وغلط خبر مبتدا محذوف على حذف مضاف أي فهو بدل غلط والمها عائدة على البدل وسلب في موضع الصفة لغلط بمعنى بدل الغلط وثابت فاعله ضمير يعود إليكم المتهمون من السابق أي سلب يبدل الغلط للحكم من الأول وثابت الثاني وجرى على هذا المرادى ويصح رجوع الضمير لغلط بمعنى الخطأ أي رفع بهذا البدل الغلط في نسبة الحكم للأول والصفة على الاحتمال الأول جارية على غير ما هي بخلافها على الثاني والأقرب عليه ان غلط مبتدا وسلب خبره فأنزل (قوله لان البدل الخ) علة لمحذوف أي لامن كون البدل مقصودا أولا لان البدل الخ (قوله أي سيبه الغلط) أي يذكر الأول فالأضافة في بدل الغلط من إضافة الميب إلى السيب وان كانت في بدل الكل وبدل البعض (قوله بدل البدل) بفتح الموحدة والبال المهملة مع المد أي الظاهر مني بذلك لان التكلم به المذكور بعد ذكر الأول قصدا (قوله البدل) بدل بعض من الضمير والضمير الواجب في بدل البعض مقدر أي البدن أو الأصل يده ثم نابت آل على الضمير على التحويل المتقدمين (قوله وذلك) أي احتمال الأقسام الثلاثة (قوله فان التبل الخ) محطيان التقادير المختلفة قوله فان كان للتكلم الخ وانما تقدم قوله فان التبل الخ لتوقف اختلاف التقادير على تغير التبل والمدى (قوله جمع مديه) بضم الميم وقد تكسر قلعه ضمنا عن الشارح والظاهر ان جمع مكسورة الميم بالكسر (قوله وهو السكين) قيد غيره بالضمة (قوله والا حسن ان يؤق قهين) أي في أوجه التمثل المتقدمة بل ثلاثا يتوهم ان التكلم أراد الصفة أي بلا ساد كما يقال رأيت رجلا جارا أي بليدا كما في التصریح ومعلوم انه اذا أتى قهين يسيل خرج مدي عن كونه بدلا وصار عطف فنسب (قوله كما في عدة البين الخ) القعدة أوّل النهار والبن القراق وتصلوا ترسلوا والسمرات بفتح السين المهملة وضم الميم جمع مرة وهي شجرة الطلح وناض الحنظل بنون ثم غاف ضميا من يخرج حب الحنظل أراد انه في تلك القعدة دعت عنه كثيرا كما تنجم عين ناظ الحنظل لحرارة (قوله وتأولوا الليث) بان اليوم

البدل فالبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة وانما سبق اللسان اليه فهو بدل الغلط أي بدل سببه الغلط لانه بدل عن الغلط الذي هو غلط لانه نفسه غلط وان كان مقصودا فان تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل لسان أي بدل شي ذكر نسبانا وقد ظهر ان الغلط متعلق باللسان والتبنيان متعلق بالجنان والتاعلم وكثير من التبيين لم يفروا بينهما ضموا التوزيع بدل غلط وان كان قصد كل واحد من المبدل منه والبدل صحيحا فبدل الأضراب وبسي أيضا بدل البداء ثم أشار الى امثلة الانواع الاربعة على الترتيب بقوله (كرهه خالدا وقوله البداء واعرفه حقه وتنبه لمدى) فخالدا ابدل كل من كل والبدل بعض وحقه بدل اشتغال ومدى يحتمل الاقسام الثلاثة المذكورة وذلك باختلاف التقادير فان التبل اسم جمع للسهم والمدى جمع مديه وهي السكين فان كان التكلم انما أراد الامر بأخذ المدي فسبق لسانه الى التبل فبدل غلط وان كان أراد الامر بأخذ التبل ثم بان له فساد ذلك الإرادة وان السواب الامر بأخذ المدي فبدل لسان وان كان أراد الأول ثم أضر به الى الامر بأخذ المدي وجعل الأول في حكم المكوث عنه فبدل اضراب وهو الا حسن ان يؤق قهين يسيل (نبهات) \* الأول زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله كاتي عدة البين يوم تصلوا لدى سمران الحى ناظ حنظل ونفاه الجمهور وتأولوا الليث

بمعنى الوقت فهو من بدل الكل سم (قوله العرب تكلم بالعام وتريد الخاص)  
 أى على طريق المجاز المرسل ومن ادعى العام والخاص ما يشتمل الكل والخز وهذا  
 إشارة إلى رد بدل البعض إلى بدل الكل وقوله وتحدف المضاف وتنويه أى على  
 طريق المجاز بالحدف وهذا إشارة إلى رد بدل البعض وبدل الاشتغال إلى بدل الكل  
 وقوله فإذا قلت الخ راجع الوجهين قبله وقوله انما تريد أى كانت بعض الرغيف أى  
 على وجه الإطلاق اسم الكل وإرادة الجزء مجازا مرسلأوعلى وجه تقدير المضاف  
 مجازا بالحدف وقوله وبدل المصدر الخ راجع لقوله وتحدف الخ فان قلت كلام  
 السهيلي على الوجه المذكور يقتضى ان رد بدل الاشتغال لا يكون على طريق المجاز  
 المرسل مع انه لا مانع منه بأن يطلق اسم المحل ويراد الحال فيه وهو الصفة قلت  
 المجاز المرسل المذكور في رد بدل الاشتغال لا يطرد لانه وان تأتى في نحو تقتضى زيد  
 عمله لا تأتى في نحو سرق زيد فرسه (قوله وبدل المصدر) أى سواء كان يأتى على  
 مصدره أو مراد منه غير معناه المصدرى كالعلم يقتضى زيد علمه اذا تظاهراه  
 بمعنى معلومه واقتصر على المصدر لانه الغالب في بدل الاشتغال والاقتضى يكون غير  
 مصدرا كفى سرق زيد يوه أو فرسه (قوله من صفة) أى من هذا النطق كما قاله شيخنا  
 فهاهنا لا يصعب على الحال والمراد هذا النطق وما فى معناه كوصف وحال فإذا قلت  
 أعجبني زيد علمه انما تريد أعجبني صفة زيد فثبت بقولك علم تلك الصفة المجذوقة  
 (قوله اختفى في المشتغل الخ) قال البعض الظاهر ان المراد بالاشتغال مطلق  
 التعلق والارتباط والالم تأت الاطراد فى شئ من الاقوال اه وفيه ان الاشتغال  
 بالمعنى المذكور يوجد فى بدل البعض وبدل الكل الا ان يقال وجه التسمية  
 لا وجوبه لاقتضائه وانحط كلامه فى التصريح على أن الرابع الثالث واختاره الموضع  
 وتقدم الكلام عليه (قوله يحتمل الاقوالين) ظاهره انه لا يحتمل الثالث كما جعله  
 لهم اولى وجهه ان لفظ المبدل يشعر بالمبدل منه اشعار اقرب باختلاف العامل  
 فيكون التفسير المستوفى قوله او ما يشتمل عليه البدل والباشر بالمبدل منه الذى اشتر  
 به لفظ البدل اشعار اقرب أو بالمعكسر وظاهره ايضا ان الاجتهاد على السواء  
 وليس كذلك كما يشهد ما استشهدنا من البحث في جعل البعض كلام المصنف محتملا  
 للذهب الثلاثة (قوله لسان) فعلا من المعنى كلفته وهو معرفة باطن الحقيقة وهو  
 مستحسن (قوله لا مكان تأويله) كأن يقال لسان مصدر وصف به الحق  
 أى حقه لسانه هذا وقد قيل كل من الحق والحق حدة تقرب إلى سواد وعلمه  
 فليس بدله **ك** من كل تلا شاهده (قوله قد فهم من كون البدل تابعا للخ)

• الثاني رد السهيلي رحمه الله تعالى إلى بدل البعض  
 وبدل الاشتغال إلى بدل الكل فقال العرب تكلم  
 بالعام وتريد الخاص وتحدف المضاف وتنويه  
 فإذا قلت الخ الرغيف لانه انما تريد أى كانت  
 بعض الرغيف ثم ثبت ذلك البعض وبدل  
 المصدر من الاسم انما هو فى الحقيقة من  
 صفة مضافة إلى ذلك الاسم • الثالث  
 اختفى في المشتغل في بدل الاشتغال قبل  
 هو الاول وتيل الثاني وقبل العامل وكلامه  
 هنا يحتمل الاولين وذهب في التسهيل إلى  
 الاول • الرابع رد المبرد وغيره في بدل النطق  
 وقال لا يوجد فى كلام العرب قلما ولا تها  
 وزعم قوم منهم ان السيد أنه يوجد فى كلام  
 العرب كقول ذى الرقة  
 لسانى شق به حوت لسان  
 فالعسى بدل غلط لان الحقوة السوداء والعسى  
 سواد يشوبه حمره وذكر كثرين آخرين ولا حاجة  
 في ذكره لا مكان تأويله • الخامس قد فهم من  
 كون البدل تابعا له  
 في الاعراب



أى لما علمت سابقا من ان السامع هو المتأثر لما قبله في اعراجه الحاصل والتحديد  
**(قوله وقوله تفصيل)** أى فهاذا كرم الموافقة **(قوله بل تبدل المعرفة من المعرفة**  
**الخ)** محذرا لاضراب القسمان الاخرين وانما أى بالتقسيم الاولين سيما للاقسام  
**(قوله مضارا)** أى مكان فوزا وفوزا وعلى هذا منى الشارح بعد وسيأتى ما فيه  
 وقوله واعنا على عطف على مقدار كإفى الجلائن **(قوله بالناسية)** هي ناسية  
 أى سهل وقوله كاذبة من الجواز القلى **(قوله ككون أحدهما مصدرا)** ظهر  
 فيه بأن المراد المطابقة في المعنى وهي حاصلة لأن المصدر يدل على الاثنين والجماعة  
 وردة بعضهم بأن مرادهم المطابقة في اللفظ كإيدل عليه التصير بالثنية والجمع  
**(قوله مضارا حدثا)** أى ظهر جمل مضاروز فيه أن يدل الكل عين المبدل منه  
 والذوات لا تكون نفس الحدث ويحاج بأن ذلك على حد ز يدعدل **(قوله**  
**أوقصد التفصيل)** عطف على كون وقد قال المطابقة حاصلة مع لأن البدل ليس  
 كل واحد من شئ التفصيل على حدة بل مجموعها وهو مطابق ولما كان المجموع  
 لا يمكن ظهور آثار العمل فيه ولكن جملته في أحد هما دون الآخر فحاجب كل  
 منهما بعضا لتمامه فادفع بحث الدمايين بأنه إذا كان مجموعهما هو البدل فما العامل  
 في كل واحد منهما مع أنه مجرد غير بدل قال وهذا في البدل كقولهم فى انظر الزمان  
 لحواسم ونقل البلاوى عن سم انه قال الظاهر أن المسمى بالبدل اصطلاحا  
 هو الأول فقط وان كان البدل في المعنى هو المجموع فليست **(قوله فقلت)**  
 ضمير الضمير المستقر لا يدل منه مطلقا فان ورد ما هوهم ذلك قد رثنا في فعل من  
 جنى الفعل المذكور فهو تعجيبى جائل ويكون من ابدال الجمله **(قوله أى**  
**يجوز ابدال الظاهر الخ)** بيان للمفهوم وقوله ولا يجوز الخ بيان للمنطوق وانما  
 لم يجوز ابدال الظاهر من ضمير الحاضر لعدم فائدة لأن ضمير الحاضر في غاية الوضوح  
**(قوله ومن ضمير الغائب)** أى البارز أخذ من أمثلهم وان لم يحضر في الان  
 التصريح به فلا يجوز ابدال الظاهر من ضمير الغائب المستقر فلا يقال هند أعجبتني  
 جالها على الابدال كالأجبال تعجبتني جائل على الابدال **(قوله الاما احاطة جلا)**  
 قال البعض أى الابدال كل اظهار احاطة وشعولا لا يقتضي بدلا للكل مستفاد  
 من التصير بالاحاطة ومن التماسه ٨١ وهو صريح في أن ما وافقة على بدل كل  
 وبطله العطف الاتى في كلام المصنف وقول الشارح أى الا اذا كان البدل بدل  
 كل لا يدل على وقوع ما على بدل كل لاحتمال أن يكون مراده ان هذا القيد

وأما واقعة الباء في الافراد والتذكير  
 والتذكير وفروهما فلم يتعز من لهماها  
 وقبه تفصيل أما التذكير وفروهما وهو  
 التعريف فلا يلزم موافقة لتبوعه فيها بل  
 تبدل المعرفة من المعرفة فهو صراط العز  
 الجيدة في قسامة الجز والتكر من التكر  
 نحو ان التمكن مفازا حدثا وأما واقعة  
 من التكر نحو وانما انتهى الى صراط مستقيم  
 صراطا وقوله التكر من المعرفة فهو تبعا  
 بالناسية ناسية كاذبة وأما الافراد والتذكير  
 وأما ادها فان كان بدل كل وافق شيعه  
 فيها ما لم ينسج ما تقع من الثنية والجمع ككون  
 أحدهما مصدرا فهو مفازا حدثا وأوقصد في الامراد  
 التفصيل كقوله  
 وكنت كذا وجبل وجبل  
 وجبل وفيها الزمان فقلت  
 وان كان غيره من أنواع البدل لا يلزم موافقة  
 فيها (ومن ضمير الحاضر) متكلما كان أو مخاطبا  
 (الظاهر لا بدله) أى يجوز ابدال الظاهر من  
 الظاهر ومن ضمير الغائب كاذ كره في أمثله  
 ولا يجوز أن يدل الظاهر من ضمير التكم  
 أو الغائب (الاما احاطة جلا) أى الا اذا  
 كان البدل بدل كل فيه معنى الاحاطة

قوله وهو  
 انظر هذا  
 ما تقدم ذكرنا  
 المطابقة في اللفظ  
 احاطة في اللفظ  
 كذا في اللفظ  
 كذا في اللفظ  
 كذا في اللفظ

قوله فلا يجوز ابدال  
 الظاهر كذا  
 لغيره كقوله  
 عند قوله عاف  
 رضان وهو عوف  
 سلم لقرينكم  
 في كلمة الشارة

قوله وهو صريح في ان ما وافقة على بدل كل  
 انصر على بدل كل بل على كل  
 حمله على بدل كل بل على كل

بيان لفظ الاحاطة  
 يدل من الحسنيين في كونهن  
 ضمير أو ما قاله فروجهما

ملفوظ بعد ما والمصنى الاظهار كان بدل كل وجلا احاطة بل هذا الاحتمال هو  
 الظاهر الذي ينبغي حمل عبارة عليه بالمعنى فلا تقفل (قوله لا تزلنا وآخرنا)  
 أى ليجعلنا لأن عادة العرب التعبير بالطرفين واودة الجمع (قوله فليبحث  
 اقدامنا الخ) قاله عدة من الحارث بن عبد المطلب بن عمة النبي صلى الله عليه وسلم  
 من قصيدة قالها في شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله وميلوزته هو ومجنه  
 وعلى وهم المراد من قوله ثلاثا وثلاثون رضى الله تعالى عنه بالصبراء وهم راجعون  
 كذا في العسنى والشاهد في ثلاثا وثلاثون بدل من ثلثي مكاننا وأزروا مبيى  
 للجهول وخميره للكفار والمناسبا يجمع منية على غرقاس لأن قسامة المنيا وأصله  
 المتأنيب ياء من فعله ما يأتى في التصريف (قوله أجداه المنع) لعدم القابضة  
 اذ ضمير المخاض في غاية الوضوح كما مر (قوله شجوا مشرككم الا زيدا) تكميلا  
 به بأن زيد ليس بدل كل من ضمير المخاطبين بل بدل بعض وينظر في انه لا يوجد  
 مثال يكون فيه المستثنى بدل كل من المستثنى منه قاتله (قوله اواقضى بعضا  
 الخ) يستثنى بدل الاضرب فاقضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجاهل  
 بجواز ذلك كما نقله شيخنا (قوله غموا لقد كان لكم الخ) أورد عليه أنه يلزم  
 عليه اتسام الخصاية الى من يرجو الله ومن لا يرجوه وليس كذلك ولذا زعم الاخفش  
 انه بدل كل والجواب ان الخطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى قد علم القوم المعوقين  
 منكم الخ فوصفهم بالتعريق وغيرهم من صفات الذم والموصوفون بذلك هم  
 المخالطون لهم من المنافقين وليس الخطاب للخصاية فقط حتى يرد ما ذكر نقله الله تعالى  
 عن شرح الباب (قوله والاداهم) جمع أداهم وهو التقييد والشفقة الغلظة  
 والمناسم جمع منهم فتح الميم ويكون التون وكسر البين وهو خوف البعير  
 استعمر هنا تقدم الاقنان (قوله استهاجك) أى فرك استمالا للمعين والتأني  
 زائد تان أو الصبرورة أى املت القلوب اليك وأصبرتها مائة الخ قال سيم وجرى في  
 قوله استمالا على الاكثمين مراعاة البدل والاقبال استلمت (قوله وسنألف)  
 السام بالذ كافي البيت الشرف وبالقصير التورق وقوله مظهر اجد شخشا مصدرا  
 ميم يميني الظهور ولا جدته اسم مكان مراد به الجنة لأن قاتل هذا البيت النافذة  
 المعدي الصباية (قوله ولا يدل مضمر من مضمر) أى مطلقا لا أنه ليسم ونحو  
 قت أنت ومرويت لك أنت فكذلك اجداه وكذلك رأيتك الملة عند الكافرين  
 والناسك اه توضيح (قوله ولا من ظاهر) أى ولا يدل مضمر من ظاهر عكس  
 مستثناة من مقتضى اطلاقة المنع في كل بدل وفي جميع الجوامع وبشرحه السيوطي

فصحو تكون انما بعد الاوتى وانجزنا وقوله  
 فليبحث اقدامنا في مكاننا  
 ثلاثا وثلاثون  
 فان لم يكن فيه معنى الاحاطة فذهب أحدنا  
 المنع وهو مذهب جمهور البصريين والثاني  
 الجواز وهو قول الاخفش والكوفي  
 والثالث أنه يجوز في الاستثناء نحو ما مر  
 الا زيدا وهو قول طرب (أو اوقضى بعضا)  
 أى كان بدل بعض نحو قل كان لكم في رسول  
 الله أسوة حسنة ان كان يرجو الله واليوم  
 الآخر وقوله  
 أو عدني بالسجن والاداهم  
 رجلى فرجلى ثلثة الناسم  
 (أو) اقضى (استمالا) أى كان بدل استمال  
 (كأن) استهاجك استمالا وقوله  
 لجننا السام مجدنا وسنألفنا  
 وانما يرجو فوق ذلك مظهرا  
 (تبيين) قال في التسهيل ولا يدل مضمر من  
 مضمر ولا من ظاهر

وقوله  
 ولا يدل  
 مضمر من  
 مضمر من  
 مضمر من  
 مضمر من

وسمع ابن مالك بدل المتغير من الظاهر يدل كل قال لانه لم يسج ولو سمع لكان وكذا  
لا بدلا وأجزاء الاصحاب نحو رأيت زيدا ياء وق جواز بدل البعض والاشغال خلف  
فصل يجوز نحو تلك التفاحة أكلت التفاحة ياء وحسن الجارية ما عتقت الجارية  
هو قول يسمع قال أبو حيان وهو كالميلاد في بدل ال من متغير من منمر ومقتضاه  
ترجيح التسع اه يس (قوله ان لم يبدل اضربا) نحو مالك اياي قصيد زيد فان  
دعوى التأكيدي في مثل هذا الايتاق اه دماضي ونحو عمر اياي قصيد زيد فيعلم  
ان قوله ان لم يبدل اضربا في كفي من عدم ليدل المتغير من المتغير وعدم  
ابدال المتغير من الظاهر فاعرفه (قوله وبدل المتغير الخ) خروج ما صرح معه  
بأداء الاستفهام أو الشرط فلا يلل البدل ذلك نحو هل أحيد طلة زيد أو عسرو  
وكذا ان يغير أحد أو جلا أو امرأه اضربه اه سم عن شروح التسهيل ولعل  
عدم وجوب ذكر الحرف في صورة التصريح بقوة المصريح فلا يحتاج الى ذكر ثانيا  
بجلاف المتغير (قوله معنى الهمز) مقتضاه ان الهمز بالمترسلف اليه وجهه  
الشيخ خالد بن منصور لا مفعولا ثانيا للضمن (قوله يل همزا مستفهما به وجوبا)  
ليوافق المبدل منه في تأدية المعنى (قوله امعيديا على) فيعيد بدل من من  
بدل تفصيل (قوله بدل اسم الشرط) فانه على حرف الشرط الذي تضمنه المبدل  
منه وهو بدل تفصيل وقد يضاف كل من التفسير واعادة حرف الشرط في الكتلان  
ان ومثله من اذاق قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكتبها قال أبو  
البقاء ولهذا اقتصر في التظلم على الاستفهام وكذا فصل في التسهيل مع كفة جمه  
فيه على ان مسئلة الشرط لا يخلو عن اشكال لانك اذا قلت من يقيم ان زيد وان  
عسرو كان اسم الشرط مبتدأ فيكون المبدل كذلك ضرورة فليس من دخول ان  
الشرطية على المبتدأ وهو غير جائز في الاصح وان جعلنا ما بعد ان فاعلا بمحذوف  
امتنت المسئلة لتضاف العالم وان لا يضر التعليل بعدها الا اذا كان هناك  
ما يضره نحو وان امرأتي خافت وجوابه ان ان اغابي بهاليان المعنى لا فصل  
فلا يلزم المحذور اه قهريج (قائده) اجتمع مع جماعة كثيرة من اهل العلم  
في بعض المسائل فأورد بعضهم جوابا في قوله على انهم عليه وسلم أياما لم يوت من  
سيد هاقفي حرة عن درمنه حمله انهم جهوزوا ان يصيكون أمة يلرض على  
البدلية من أي مع ان بدل المتغير معنى الشرط يجب أن يل حرف الشرط كما ان بدل  
المتغير حرف الاستفهام يجب أن يل حرف الاستفهام فكيف جمع الحاضرين  
فقد ذلك لوجب بأن محلي وجوب الابدال المتغير معنى الشرط حرف الشرط اذا

وما أوهم ذلك جعل في كيدا ان لم يبدل  
اضربا اه (وبدل) البدل منه (المتغير)  
معنى (الهمز) المستفهام به (على)  
همزا مستفهما به وجوبا (كن ذا السعد  
أم على) وكما مالك أعشرون أم ثلاثون وما  
صفت أخيرا أم شر أو كيف بخت أو كما أم  
ماشا (تبيين) تكرر هذه المسئلة بدل اسم  
الشرط فهو من يقيم ان زيد وان عسرو أقدم معه  
وما تضمنه ان خيرا أو شر أو خير وما في سائر  
ان لا بد أو نهرا أو أسافر معك

وقع البديل بعد فعل الشرط أخذ من الامة التي ذكرها وانما عجمهم ذلك غاية  
 الاحجاب وقد خرج مما خرج جواب اخر وهو ان ذلك قد يتفق كما في آية الزلزلة (قوله  
 ويدل الفعل من الفعل) قال ابن هشام ينبغي أن يشترط لادال الفعل ما يشترط  
 لسبق الفعل على الفعل وهو الاتحاد في الزمان دون الاتحاد في النوع حتى يجوز ان  
 يستحق غير الى اكرمك (قوله تلم بنا) في كونه بدل كل من كل نظر فان الالبان  
 المجي والالمام الفزول وما قبل به البعض من ان المراد باننا نهم القول بهم محازا  
 يرضيه انه لا قرينة على ذلك فالتحذير انه بدل اشغال (قوله كمن يصل اليها)  
 اي مشر الكرام الذين لا يوجب فاصد الاستعانة بهم فاندفع ما قيل ان الشخص قد  
 يصل ويستعين ولا يمان (قوله يستعين بنا) فيستن بدل اشغال من يصل لان  
 وصول فاصد الاستعانة يشغل على الاستعانة فاندفع ما قيل ان الوصول قد لا يشغل  
 على الاستعانة ووجه الشايطي بدل اضراب أو غلط فراجعه قال شيخنا على  
 القول بأن البديل من جهة اخرى وانه على نية تكرار العامل فليس ان الجزم  
 بشرط مقدور مع تقدير جواب آخر والتقدير من يصل البنانيين من يستعين بنا  
 يعني اه (قوله يضاعف للعذاب) فهو بدل اشغال من يلي اناما لان لا ي  
 الاثام ان يحصل له العذاب مضاعفا وهو يشغل على المضاعفة فاقوله الفري عن  
 بعضهم من ان هذه الآية من بدل الكل لان في الاثام هو مضاعفة العذاب غير  
 ظاهر (قوله ان على الله الخ) ان الخطاب يصل فاصد عن مباحة الملك وعلى  
 خبر ان واقعه نصب برفع الخاض وهو والقسم وان تابعا اسم ان وتوخذ بدل  
 اشغال من تابعا وكرر هاء مفعول مطلق بتقدير مضاف أي أخذ كره او حال  
 أي كارهها وهذا آت بقرينه طاعة لوجه له صفة لم يرد محذوف يجوز ان تكلف  
 تقدير الموصوف وتأويل كراهيها مفعول وهذا يصل ما في كلام العيني الذي درج  
 عليه شيخنا والمعض (قوله ولا يدل بدل بعض) نقل في التصريح ان الشايطي  
 اثمه ومثل له بعنوان فصل تصحيد الرحمن رحك لكن قال القاضى انه يحتمل بدل  
 الاشغال فان المراد تشغل على السجود اه وفيه عندي وان اقتره شيخنا نظر  
 لان الظاهر ان ليس مرادهم بالاشغال ما يعم اشغال الكل على جزئه والازم  
 أن كل بدل بعض بدل اشغال (قوله والقياس يقتضيه) ومثله الشايطي يقتضيه  
 ان تعلم زيد أنكه اكرمك (قوله يدل الجمله من الجمله الخ) أي اذا كانت  
 الثانية اوفى من الاولى تأدية المراد على ما قاله الدفوشري واقتره شيخنا والفرق  
 بين بدل الفعل وبديل الجمله ان الفعل تتبع ما قبله في اعرابه لفظا وتقدير او الجمله تتبع

ما قبلها

(ويدل الفعل من الفعل) يدل كل من كل  
 قال في البسيط بانضاق قوله  
 متى تاناظم بنا في ديارنا  
 تجد سراجا لاواراتا جيا  
 ويدل اشغال على الصريح (كنه يصل البنانيا  
 يستعين بنا يعني) ومنه ومن فعل ذلك يلقى  
 اناما يضاعف العذاب وقوله  
 ان على الله ان تابعا  
 تؤخذ كرها أو تقي طاعة  
 ولا يدل بدل بعض وأما بدل الغلط فالحق في  
 البسيط جزمه بسيو به وجاعته من التصوين  
 والقياس يقتضيه (فيه) يدل الجمله من  
 الجمله

ما قبلها محلا ان كان له محل والا فاطلاق التبعية عليها محاز كذا في التصريح قال في  
 الحقن جزوا أو الباق في قوله تعالى منهم من كلم الله بكونه بدلا من فعلنا  
 بعضهم على بعض ورد بعض المتأخرين بأن الجملة الاسمية لا تدل من القطعية ولم يتم  
 دليل على امتناع ذلك اهـ في ابدال الفعل من اسم يشبهه والعكس وابدال مفرد من  
 جملة وحرف من مثله اما الاول فجوز ان هشام نحو زيد متحقق بحذف اقية أو بحذف  
 اقدم متحقق واما الثاني فجوز أو حان وجعل منه ولم يجعل له عو جاعل لفعل قما  
 بدلا من جملة ولم يجعل له عو جاعل ما الثالث فأنه يسيو به وجعل منه ايده كما تكلم اذا  
 سم الاية فجعل ان الثانية بدلا من الاولى لا وكيدا والظاهر ماز في باب  
 التوكيد ان هذان وكذا التفسير مع اعادة ما اتصل به (قوله نحو امة كبريا  
 فتلون الخ) جملة امة كبريا تصام وبين الخ بدلا من جملة امة كبريا فتلون ولا يتحقق  
 انما صلة الذي في قوله واتقوا الذي امة كبريا فتلون فلا يجعل له فاطلاق التبعية  
 على ما بعده محازا كما مر عن التصريح وقال الدماميني والثاني فاطلاقا عليه بالحق  
 التقوى لا لامصلاحي وشبهه بالاية في التصريح ليدل البعض وهو القائلان لان  
 ما يلونه اعلم من الفعل المذكو وبعبارة الان يقال المراد به خصوص المفضل  
 فيكون عامرا مراداه المخصوص (قوله اقول له ارحل لا تتجن عتدا) التثنية  
 ليدل الكل مبني على ان الامر بالثني مبني انتهى عن ضيقه وشبهه في التصريح  
 ليدل الاشغال وهو مبني على ان الامر بالثني مبني انتهى عن ضيقه قال الدماميني  
 لا تبين التبعية في البيت لولا ان يكون مجموع الجملتين هو القول وكل واحدية جز  
 المقول اهـ قال في التصريح وسكنوا عن اشتراط التبع في بدل البعض  
 والاشغال في الاشغال والجل ليعود التبع عليها (قوله ابد الهامن المفرد)  
 انما صرح ذلك رجوع الجملة في التقدير الى المفرد كما في التصريح (قوله ابدل كيف  
 يلتقيان الخ) الظاهر انه بدل اشغال وكذا في عرفت زيد اومن هو (قوله  
 تعذر التقاضها) اشار بذلك الى ان الجملة في تأويل المفرد والى ان الاشتغال  
 فيجيب قال الدماميني ويحتمل ان يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة تبينها  
 على سبيل التوكيد (قوله اومن هو) أو مستأنفة من مضاف اليه وهو خبر  
 والجملة بدل من زيد ابدل اشغال لمفعول لان لا تعرف انما يتحقق الى المضبول  
 واحد (قوله سبب لست) هو بدلا من امة الى قراءة كلها (قوله كون  
 البديل معقدا عليه) أي اعتمادا عليه ما بعد في الحالة التي لم يذكروا تأنيث  
 وغيرها نحو ان زيد اعينته حسنة وان هذا اجنبا فآثر نصب العين والجنس فأنث

عوضا للتبعية  
 لما قبلها  
 من ان تكون  
 في وجود ال  
 او عدها كالتبع  
 لمد لا ساها  
 اهـ

نحو امة كبريا فتلون امة كبريا فتلون  
 وقوله اقول له ارحل لا تتجن عتدا واجاز  
 ابن جني والرخنري والتاظم ابد الهامن  
 المفرد كقولهم  
 الى الله انك لو بالمدنية حاجة  
 وبالناس اخرى كيف يلتقيان  
 ابدل كيف يلتقيان من حاجة واخرى أي  
 الى الله انك لو هاتين الما جنتين تعذر التقاضها  
 وجعل منه التاظم نحو عرفت زيد اومن هو  
 (خاتمة) في مسائل متفرقة من التسهيل  
 وبشرحه الاولى قد تبدل البديل والمبدل منه  
 لفظا اذا كان مع الثاني زيادة بيان كقراءة  
 يعقوب بن قتيبة كل امة ياتيه كل امة تدعى  
 الى كالجواب يجب كل الثانية فانها قد اتصل بها  
 ذكر بديلتها الثانية الكثير كون البديل  
 معقدا عليها

الخبر في الأول وذكر في الثاني ولولا أن المعتقد على ذلك هو البديل لوجب  
التذكر في الأول والثاني في الثاني اهـ دعاسي في كلام البعض ان الخبر  
عند اتحاد البديل للبديل وعند اتحاد البديل منه البديل منه وقس على ذلك ان براد  
يكون الخبر للبديل ان البديل هو الخبر عنه في المعنى فتأمل (قوله تركت) فيه  
الشاهد فانه غير أنه اعتمادا على البديل منه والاعضاب بعين معاملة فساد معجزة  
فخر حدة ولد البقرة اذا طلع قرنه وقبل ما كسر قرنه وهو أنيب بالمقام (قوله  
زيدا) يصح نصبه بلامن الهاء المقدرة وجزء بلامن الذي ورفعه خبر مبتدا  
محذوف قاله السامع على التوضيح (قوله ما قبل بمذ كور) أي مبديل  
منه مذكور قال شيخنا قتلا عن السبوي وكذا غير المفضل يجوز فيه  
القطع أيضا نحو مررت بزيدا خولتص عليه سيويه والاختص اهـ ونقل شيخنا  
السيد عن سم جواز قطع البيان والمطلق وتقدم جواز قطع النعت وهناك قول  
يجوز قطع التوكيد (قوله وكان واقفاه) أي مستوعبا لانه (قوله  
وربعت) يفتح الراء وسكون الموحدة ونقصها الذي بين الطويل والتقصير (قوله  
فمن خطعه) أي لانه يستحيل بديل بعض من غير رابط كافي المعنى فربما يبين بطلان  
قول البعض بحمل التمين اذا جعل بديل لكل فان جعل بديل بعض جاز الاتساع  
على انه لا يتصور الا كونه بديل بعض لان الفرض انه لم ينقطع عن محذوف فلا  
تسكن من الغائلين (قوله من الاول) أي ما كان فيه البديل واقفا بالمبديل  
منه فيجوز فيه الامران البديل والقطع

«النداء»

حولقة النداء بأي لفظ كان واصطلاحا طلب الاقبال بحرف نائب سباب ادعو  
مقطوعا او مقدر والمراد بالاقبال ما يشتمل الاقبال الحقيقي والمجازي المقصود به  
الاجابة كافي نحو يا لله ولا يرد يا زيد لا تقبل لان الطلب الاقبال لسماح النبي  
والنبي عن الاقبال بعد التوجه واعترض نيابة عن ادعوا بان ادعوا  
خير والنداء انشأوا جيب بان ادعوا قتل الى الانشاء وانما ينادى المميز والماخو  
يا جبال وبأرض فقتل الله من باب المجاز بتشبيهه مذكور بالمميز في الاقتباس  
واستعاره في النفس على طريق الاستعارة بالكناية وباتخاذ ذلك أن تقول  
من الجائز ان الله خلق لما ذكر حال الخطاب بمنزلة يرضع النداء الاميز وهمة النداء  
منقلبة عن واوشل كساه كافي الفري (قوله نعم مع القصر) أي ثم أشهرها  
كسر النون مع القصر أي بالنسبة لثلاث وقوله ثم ضمها مع الذي ثم أشهرها

صها

وقد يكون في حكم المثنى كقوله  
ان السيف غدوتها ورواحها  
ترك هوازن مثل ثمر الانصب  
الثالثة قد يستغنى في الصلاة بالبديل من لفظ  
المبديل منه نحو اهـ الرابعة ما قبل بمذ كور  
أي حصة زيدا اهـ الرابعة ما قبل بمذ كور  
وكان واقفاه يجوز فيه البديل والقطع نحو  
مررت بربال قصير وطويل وربعة وان كان  
غير واقف بعين قطعه ان لم ينقطع عن محذوف  
غير واقف بربال طويل وقصير كان نوى  
مقطوف محذوف عن الاول نحو اجتروا  
المربعات التمر لاقه والصبر بالنسبة للتدبير  
وأخواتها التبرع في حديث اخر واقه تعالى  
أعلم

«النداء»

فيه ثلاث لغات أشهرها كسر النون مع الله  
ثم مع القصر ثم ضمها مع الله

ضمها مع المد وأقل التفضل هنا ليس على ياء وقد بعضهم خبرا في الموضع أي  
ثم كسر هاء التصريف الأول ثم ضمها مع المدي الثاني هذا وقد أسلفنا في حيث  
علامات الاسم فخلاص المصباح أن في النداء لغة واحدة وهي الضم مع التصر  
قته (قوله واشتقاقه) أي أخذ من ندى الصوت لتلاصقها في المادة وانما قصرنا  
الاشتقاق بالاختلاف المأخوذ والمأخوذ منه معنى (قوله وللمنادي الخ)  
في حاشية الغني للسوطي مانسه حكى أبو حسان أن بعضهم ذهب إلى أن حروف  
النداء أسماء أفعال تنضم خبرا للمنادي فلي هذا استكملته الهمزة أقسام الكلمة  
لأنها تأتي حرفا للاستفهام وفعل أمر من وأي معنى وعدولها في ذلك تظاير اه أي  
كلى والمنادي في عبارة بكسر الدال (قوله النداء) يحذف الياء والاستثناء  
بالكسرة وكذا ما بعده (قوله أي البعد) قال شيخنا الضابط في البعد  
ومنه العرف اه قبل انما نودي البعد بالادوات الانية المستقلة على حرف  
المدان البعد يحتاج في نداءه إلى مد الصوت لسمع وهو ظاهر في غير أي بقصر  
الهمزة (قوله من هو كالتاء) هذا حل معنى لاجل اعراب حتى يقال ان الشارح  
حل عبارة التعليل ما يتبع عند البصريين وهو حذف الموصول بعض الصلة مع  
انه لا ضرورة إلى ذلك في عبارة التعليل لجزا كون الكاف اسمية بمعنى مثل مطروقة  
على النداء (قوله وأرتضاع محل) أراد به ما بين المحل المحس والمحل المعنوي  
الذي هو الرتبة بقرينة تحويلة لا ارتضاع محل للمنادي بندا البعد له (قوله  
ثم هيا) قيل هي فرع أيابا إلى الهمزة هاء وقيل أصل قلت هاء وهاء لا من همزة  
أي أو كلامه محتمل للقولين وإن كان الثاني أقرب ولزيادة أسرفها عن ما كان  
فيها دلالة على زيادة بعد متادها عن منادىها (قوله وأجهليا) أي  
باعتبار المحال لا يدل عليه جنة كلامه (قوله تدخل في كل نداء) ولا يشذ عند  
الحذف سواها (قوله في الله تعالى) أي لفظ الله تعالى مدلوله عن كل  
ما لا يليق وكانتم في لفظ الجلالة تتعين في المستغاث وأما أنها لأن الأربعة  
لم يسمع نداءها إلا بالبعد كما حقه أو تنزلا لانه غير لازم (قوله والمان ذب  
الخ) قال الرضي وقد يستعمل في النداء الحذف وهو قليل اه وقال في الغني  
أما بعضهم استعمال وا في النداء الحقيقي (قوله وأولاده) فوا حرف نداء  
ونبة وأولاد منادى معنى على ضم مقدم على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل  
بمعركة النسابة والالتفات للندبة والهاء اللفظ (قوله وهويا) أخذ  
هذا الحصر من قوله قبل والمان ذب أويا (قوله وفيه الخ) فصدور ذلك

واشتقاقه من ندى الصوت وهو بعده يقال  
فلان ندى صوتا من فلان إذا كان أبدا صوتا  
منه (وللمنادي التاء) أي البعد (أو) من  
هو كالتاء لنوم أو سهوا وارتضاع محل أو  
انخفاضه كنداء العبد له وعكسه من حروف  
النداء (ناه وأي) بالسكون وقد عقد همتها  
(وأكذا أي نداء) وأعمالها فاتها تدخل  
في كل نداء وتعين في الله تعالى (والهمن)  
المقصود للنداء أي الترتيب نحو أريد أقبل  
(ووالمان ذب) وهو التجميع عليه أو التجميع  
منه نحو وأولاده وأرأساه (أويا) نحو وأولاده  
أرأساه (وغبريا) وهو (أدى اللبس اجتناب  
أي لا تستعمل يا في الندبة الا عند أمن اللبس  
كقوله جلت امرأ عظمتا فاصطرت له  
وقت فيه بأمر الله يا عمرا

بعدموت عمردليل على انه مندوب وليس الدليل الاصل لانها تلحق آخر المستقات  
 والتجيب منه كايأتي أقادهم (قوله فان خيف الجرس الخ) فتقول عند قصد  
 ندبة زيد الميت ويحضر ثلثين اسمه زيد وازيد الواو اذ لو أتت ياتبادر الى فهم  
 السامع المتخضت النداء (قوله من حروف نداء البعيد الخ) هذا لم يترك  
 مع قوله سابقا وقد عجزت ان قال أعاد لي زيد بنقله عن التسهيل أو بوطنة  
 لقوله بقوله الحروف غائية (قوله ذهب المبرد الخ) انظر ماذا يقول في أي وأ  
 جذ الهمة فبما هل يجعلهما البعد أو القرب أو له ما كان أراد بقوله وإي والهمة  
 القرب مقصودتين ومحدودتين فلا إشكال وتطرد ذلك يقال فما نقله عن ابن رهان  
 (قوله على أن نداء القرب بما البعد) أي في غير صورة تنقله منزلة البعيد بقرينة  
 قوله يجوزون كيدا عند التثنية المذكورة لا كما كيد قلنس أه يجوز نداء  
 القرب بما البعد فكيد وللتثنية والمراد كيد النداء ايذا بان أن الامر الذي  
 يالوه مهم جدا كما أقادهم في الكشف (قوله وعلى منع العكس) أي لعدم تأني  
 التوكيد في صورة العكس وعلى منعهم اذا لم يخل البعد منزلة القرب وما لا يجاز نداء  
 بما القرب اذا لم يمنع منه جسد كما قاله سم (قوله قد يترى من حروف النداء  
 قلنا) وان لازم عليه حذف السائب والمنوب عنه قد قال الدماميني لا نسلم ان  
 العوضية تنافي بالحذف دليل انهم الصلاة اه وقال بعضهم بالكتابة لا عوض عن  
 الفعل لكن لما وقت في محله أشبهت العوض اه أما حذف المنادى وإبقاء  
 حرف النداء فذهب ابن مالك الى جواز حذف الامر والنداء معا منه على ذلك  
 ووجه الدماميني جواز حذف الامر والنداء بانها ماملة النداء ووقوعه معها  
 كثير فحسن التخصيص معها بالحذف وذهب أبو حيان الى منع وعمله بأن الجمع  
 بين حذف فصل النداء وحذف المنادى ايجاف ولم يرد ذلك مباح عن العرب  
 في التواضع لتيه كهي قبلت ورب وحذا على ما صرح به في التسهيل وعمله  
 في شرحه بأن مولى يا أحد هذه الثلاثة قد يكون وحده ولا يكون معه منادى  
 ثابت ولا عذوف (قوله نحو يوسف أعرض عن هذا) أشار بعدد الامثلة  
 الى أنه لا فرق بين أن يكون المنادى مفردا أو مضافا أو شبهه ولا فرق في المفرد  
 بين أن يكون مقصود النداء كيوסף أو واصله كنداء غيره كلى ولا يبر أن يكون  
 معرا قبل النداء كيوסף أو مبتدأ قبله كمن أو معرا قبله في بعض الاحوال ومبتدأ في  
 البعض الآخر كأي هذا ما ظهر لي وأما ما ذكره البعض فلا يتم كما يؤخذ مما قرأناه

فان خيفت اليك تصيبتوا (فيهمان)  
 \* الاول من حروف نداء البعيد أي جملة  
 الهمزة وكون الياء وقد عذها في  
 التسهيل بقوله الحروف حذفت الثانية ه الثاني  
 ذهب المبرد الى أن ماوها البعيد رأى  
 والهمزة للقرب وماوها البعيد والقرب رأى  
 الى أن ماوها البعيد والقرب رأى  
 المتوسط والجميع وأجمعوا على أن نداء  
 القرب بما البعيد يجوز وكذا وعلى منع  
 العكس (وغير مندوب ومضموم ما جاز استغناء  
 قد يترى) من حروف النداء انظروا (فاطما)  
 نحو يوسف أعرض عن هذا استغنى لكم أي  
 الثلاث



فظم ان النادى في المثال الاشهر وهو من مفرد لانه اسم موصول لاشبه بالنسب  
 لانه لم يعمل فيما بعده ولم يسبق عليه ما بعده فهو مقيم على ضم مقدركا له سم  
 (قوله ان أدوا الى عباد الله) أى أدوا الى الطاعة بأعباده وهذا أحد  
 وجهين الثاني ان عباد الله مفعول أدوا مفعول ثانى اسرائيل  
 ولا شاهد فيه محقق (قوله مع المتعمر) أى لقته نداه (قوله والمتعجب  
 منه) محو قولهم بالما والعباد اذا تعجبوا من كثرتهما (قوله الامع الله)  
 لان نداه على خلاف الاصل لوجود آل فيه فلو حذف حرف النداء لم يدل  
 عليه دليل أناده سم (قوله والمتعجب منه) لانه كالمستغاث لفظا وحكما  
 (قوله النادى البعيد) أى حقيقة أو تزيلا لان مذهب الصوت معه مطلوب  
 ليصح نصيب والحذف ينافيه (قوله والصحيح منه مطلقا) ظاهره  
 أن الخلاف يبار في مطلق الضمير وليس كذلك بل الخلاف في ضمير  
 الخطاب فقط وأما ضمير المتكلم والقباب نداهما ممنوع اتفاقا كما في التصريح  
 فلا مجال يا أو لا يهو ولا يرده سم يهو يامن لا هو الا هو لان هو في مثله اسم  
 لذات العلية لا ضمير اه ويمكن دفع الاعتراض بأن مصب تصحيح المنع في  
 عبارة الاطلاق أى والصحيح منع نداه المتعمر لانه كون المتعمر مطلقا عن التقيد  
 بكونه ضمير متكلم أو نائب فمكون مقابل الصحيح المنع حالة كون الضمير  
 مقيد بذلك ويمكن أيضا أن يفرض كلام الشارح كالمستغاث في ضمير الخطاب  
 فقط ويكون معنى قول الشارح مطلقا سموا كان ضمير رفع أو نصب أخذنا مما بعده  
 أو يكون معناه نرا او قلنا أخذنا مما بعده أيضا فاعرف ذلك (قوله  
 وشذبا بالالف قد كسبتك) جعل بعضهم يافيه للتبسيه واما مفعول فعل محذوف يضره  
 المذكور (قوله بالبحر) بموحدة فغير فراء قال في القاموس البحر الذي خرجت  
 سرته والعظيم البطن وقد يجرح فيها اه وتماه أنت الذي طلق عام جعنا  
 وجعل بعضهم يافيه للتبسيه وأنت الاولى مبتدأ وأنت الثانية تأكيد  
 والموصول خبرا (قوله أى التعزى) أى المفهوم من يعزى ولم يقل أى التعزى  
 مع انها مصدر يعزى لان التعزى أوفق بتذكير اسم الإشارة (قوله في اسم  
 الجنس) أى المعين كاسيأت في الشرح (قوله والشاره) اعترض بأن حقه  
 أن يقول والشاره وأجيب بأن في كلامه حذف مضاف أى ولفظ المشاره من  
 حيث انه شاره وهو اسم الإشارة وبأنه معطوف على الجنس أى واسم الإشارة أى

ان أدوا الى عباد الله وهو خبر من زيد أقبل  
 ونعمون لا يزال معنا أحسن الى أما التدوب  
 والمستغاث والمضمر فلا يجوز ذلك فيها لان  
 الاولين يطلب فيهما مذهب الصوت والحذف ينافيه  
 ولتقوية الدلالة على التسامع الضمير  
 (تبسيه) الاول عطف التسهيل من هذا  
 النوع لفظ الملاحة والتعجب منه وانظره ولا  
 يزم الحرف الامع الله والمضمر والمستغاث  
 والتعجب منه والتدوب وعطف التوضيح  
 النادى البعيد وهو ظاهر الثاني أفهم  
 كلامه جواز نداه المضمر والصحيح منه مطلقا  
 وشذبا بالالف قد كسبتك وقوله بالبحر  
 أبحر يا أنت (وذلك) أى التعزى من الحروف  
 في اسم الجنس والشاره قل

الاسم الال عليه من حيث انه مشار اليه وظاهر كلامه جواز ذاء اسم الاشارة  
مطلقا وقده الساطي بغير المتصل بالخطاب (قوله أصلا ورأسا) المطلق للتوكيد  
والمراد أنه لا يحكم بالقلة فقط وأما قول البعض المراد بغيره أصلا منع القياس عليه  
وبغيره رأسا منع وجوده فهو مع ما فيه من التحكم مردود بما سفيده الشارح  
من اعتراف المناصب بالورود حيث قال ومذهب البصريين المنع فهم ما وجد ما ورد  
على شذوذ أو ضرورة (قوله أطرق كرا) أصله يا كرا ونحوه يحذف التون  
وحذف معها الاصل ليكونا السا زاءا كما كنتمكم لا أربعة قال الساعلم  
ومع الانحراف الذي تلا الخ ثم قلبت الواو ألفا لتصح كما لو اقتضاه ما قبلها  
وعلمه ان النعام في القرا وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد فاضع من هو أشرف منه  
أي اخفض يا كرا عتقتك للسدة فان من هو أكبر أو حلول عتقتك منك وهو النعام  
قديم تصريح بزيادة (قوله واقتد مخنوق) مثل يضرب لكل منظر وقع في  
شدة وهو يصل باقتداء نفسه بجملة اه تصريح (قوله وأصبح ليل) مثل  
يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء أي صريحا اه تصريح وقل أو أت بالصبح  
أو قبل بالصبح لكان أوضع (قوله توبى جبر) فالعمل اقم عليه وسلم كناية  
عن موسى عليه الصلاة والسلام حين قرأ الخبر ثم جرح وضعه عليه وذهب ليقفل  
وكان زحاما كما في الصارضي (قوله اذا هملت عني) أي سألت الموعوع لهما  
أي لاجل المحبة وعتك خبر مقدم ولوعه مبتدأ من خبر وهذا مبتدأ وفيه الشاهد  
قال البعض ويحفل أن يكون مبتدأ ولوعه بدل أو عطف بيان وحديث لا شاهد فيه  
اه وبما عده تذكرا اسم الاشارة مع تأني لوعة (قوله قوى لهم) قوى  
خبران ولهم متعلق بصله الموصول وهي ومغوا فاصكون قد فصل بين العامل  
والمعمول بأجنبي للضرورة وانحصر أي استحك (قوله ذا اروعاء) أي  
يا ذا اروعاء اروعاء أي انكف عن دواعي السباب انكفاقا (قوله وجعل منه قوله  
تعالى الخ) لم يقل وقوله تعالى لا تذكروا أحد وجه منها ان هؤلاء يعني  
الذين خبرناهم (قوله على شذوذ) أي في السب أو ضرورة أي في النظم (قوله  
ولنوا النبي) قد بينح التلخيص بان النبي كوفي ومذهب الكوفيين جواز  
حذف حرف النداء من اسم الاشارة كقوله الهاميني (قوله هدى) أي يهدي  
وجعله بمعنىهم مفعولا مطلقا أي برزت هذه البرزة وحيث لا شاهد فيه ورد  
التأني بأنه لا يشار الى المصدر على طريق القول المطلق الامتنعوا بذلك المصدر  
نحو ضربته ذلك الضرب لئلا يكتفى بباب القول المطلق ان غير التأني

ومن غنمه (قوله ما أصلا ورأسا) (قوله عاذله)  
قال المصنف أي لا غنمه على ذلك فقد جمع في  
كل منهما ما لا يمكن رده بجمعه فن ذلك في اسم  
الجنس قولهم أطرق كرا واقتد مخنوق وأصبح  
ليل وفي الحديث توبى جبر وفي اسم الاشارة  
قوله  
اذا هملت عني لهما قال صاحب  
بجلك هذا لوعة وغرام

وقوله  
ان الاول وصفوا قوى لهم فهم  
هذا المقصود تلقى من عادته مخنوقا

وقوله  
ذا اروعاء طيسر بعد اشتغال ال  
سر أس نيبا الى السبي من سيل  
وجعل منه قوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون  
أفحكم وكلاهما عند الكوفيين مقبوس مطرد  
ومذهب البصريين المنع فهم ما وجد ما ورد  
على شذوذ أو ضرورة ولنوا النبي في قوله  
هذي برزت لانها هي ريبا

لا يشترط ذلك فثبت أي أثرت رسيا أي هما وتعامه ثم انصرفت وما شئت نسبا  
بنون مقسومة أي بقية النخب (قوله اذ لم يرد الالف الشعر) أي لم يرد في  
الالف الشعر فلا تزد الآية لقبولها التأويل (قوله اذ هو مجمل الخلاف) يقتضي  
ان غير المعين يلامه الحرف انضاما وليس كذلك فقد صرح المرادى بان  
بعضهم اجاز حذف الحرف معه ايضا نحو رجلا خذيدي وأجاب بعضهم بجعل  
أل في الخلاف للهدهد والمعهود والخلاف بين البصريين والمكوفين فقصر المعين يلزمه  
الحرف انضاما فثبت له هذا الايضاح كناية قول فيه عن بعض القصة وانما يصح هذا  
الجواب اذا كان البعض المميز من غير التريقين فراجع (قوله على ان الحرف  
يلزم) أي على الصحيح لما عرفت المرادى خلافا لما هو به كلام الشارع من  
ان لزومه الحرف متفق عليه (قوله وابن الحرف الخ) انما يفي لوقوعه موقع الكاف  
الاسمية في غير اذ عول المسماة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ومماثلته  
لها افراد ونحوها وانما اخرج الى قولنا المسماة لفظا ومعنى لكاف الخطاب  
الحرفية لان الاسم لا يعني الانشائية الحرف ولا يعني لشبابة الاسم المبني وخرج  
بقولنا ومماثلته لها افراد ونحوها ايضا والمضاف والتشبيه لانها لم يماثل الكاف  
الاسمية افرادا والتشبيه غير المقصودة لانها لم تماثلها نعر فبما جعل البسب  
على البناء المشابهة لكاف ذلك في الخطاب والافراد بلا واسطة ويرد عليه وجود  
هذه العلوة في التكررة غير المقصود مع عدم تماثلها ونحو على حركة للاعلام بان بناءه  
غير أصلي وكانت ضمة لانه لو نى على الكسر لاتسب بالمنادى المضاف الى اياه المتكلم  
من حذف ما به اكتفاء بالكسرة أو على الفتح لاتسب به عند حذف ألفه اكتفاء  
بالضمة قاله النحوي وأورد عليه أن المتبادي المضاف ليا يجوز فيه الضمة عند  
حذف ما به فلا يحصل الفرق وأجيب بأنه قليل فلا يضر اليه (قوله المتبادي)  
ليس يقيد بل بيان لموضع المسئلة لان الكلام في أحكام المتبادي وآخره عن قوله  
الحرف ضرورة اه غزى (قوله في ردقه) أي وقع نظيره على ما طالع الفزى  
او المراد رده في غير التداء او المراد رده على فرض اعرابه والى هذا يشير قول  
الشارح على ما رفع به لو سكن مع ما قد منع ما يقال الرفع اعراب فنما في قوله  
وابن (قوله على ما رفع به) من حركة ظاهرة أو مقصورة أو حرف (قوله  
سابقا على التداء) كالمع والصحح فأنه على نعر فيه بالعلية واذا دل بالبناء  
وضوحا وقبل لمب نعر فيه بالعلية ونعر في باقده وورقه التناظم سندا ما لا يمكن  
لمب نعر فيه كلفظة الجلالة واسم الإشارة فأنهما لا يقبلان التذكير فان قلت العلم

والانصاف التماس على اسم الجنس لكثرته تطلبا  
ونترا وقد صرح اسم الإشارة على الجماع اذ لم يرد الا  
في الشعر وقد صرح في شرح الكفاية بموافقة  
المكوفين في اسم الجنس فقال وقوله في هذا  
أصح (تبي) أطلق هنا اسم الجنس وقيل  
في التسهيل بالبنى للتداء اذ هو على الخلاف  
فأما اسم الجنس المفرد غير المعين فكقول  
الاعبي ياربلا خذيدي قص في شرح الكفاية  
على ان الحرف يلزمه فالجاصل ان الحرف  
يلزم في سبعة مواضع للتدوير والميسقات  
والتعجب منه والمتبادي المتبادي البعد والمضمر فقط  
والجلالة واسم الجنس غير المعين وفي اسم الإشارة  
المتبادي المفرد اه على الذي في رده قد عهدها  
أي اذا اجتمع في المتبادي هذان الاصران  
التعريف والافراد فانه يبنى على ما رفع به  
لو كان معروضا وكان ذلك التعريف سابقا  
على التداء نحو ما يرفع

إذا أريد إضاقة تنصير الفرق قلت ليس المقصود من الإضافة التعريف  
 المتعارف أو قصد منه تلوأصف مع بناء التعريف كانت الإضافة لغوا وليس  
 المقصود من التداء التعريف بل طلب الامعاء فلا حاجة الى تنكير المنادى إذا كان  
 معروفاً **بسم (قوله بسبب قصد)** أي قصد المتكبر بعينه وقوله والاقبال أي  
 اقبال التكلم على المنادى أي القائه الكلام فهو وليس المراد اقبال المنادى  
 على التكلم كما قد يتوهم تأخره عن التداء فليزم كون الكلمة حالة التداء غير معرفة  
 ووقت تعريفها على اقبال المنادى حتى أنه إذا لم يقبل بقيت الكلمة على تنكيرها  
 وهو باطل والصنف من عطف اللازم قال الدماميني التعريف لم يحصل بمجرد  
 قصد والاقبال بل بهما مع كون الكلمة مفادة دليل الاتقاء في أمثلهما في عالم  
 مع وجود قصد والاقبال وجئت بقول السارح فيسبب قصد والاقبال أي  
 مع كون الكلمتين مفادة (قوله المركب المزجي) المراد به ما ينشأ من العدد كخمسة  
 عشر لانه أيضا من المفرد لم أجد الصكوفين أنى عشرين وأثنى عشرة فيجوز  
 الضاف كما ينبغي في الشر (قوله والمثنى والجمع) الظاهر كما قال البعض  
 ان نحو يازيدان ويازيدون من التكرار المقصود لانه العلم لانه العلمية ذات الاثنى  
 العلم ولا يصح الابد اعتبار تنكيره ولهذا دخلت على محال فتعريفها بالقصد  
 والاقبال (قوله وياقاضي) يحذف التنوين انخافا لحديث البناء واثبات  
 البناء اذ لا موضع لحذفها حالة التحليل وذهب المراد الى أن البناء تحذف لانه التداء  
 دخل على اسم مؤنن محذوف البناء فيبقى حذفها بجملة وتحذف النعمة فيها ويحل  
 الخلاف بينهما اذ لم يصح حذف البناء اذ اصل واحد والاثنت البناء انخافا كما  
 في مراسم فاعل من أرى خاف في التسهيل (قوله ويجوز نصب ما وصف) أي  
 بمجرد معرف أو متكرر أو جملة أو ظرف أي جواز اطره ان بل أو وجه كسر ذاهين  
 الى أنه من شبهه المتعارف كما يفهمه قول الهمع أما الموصوفة بمفرد أو وجه أو ظرف  
 فمن شبهه المتعارف فنصب يجوز الكسائي فيها البناء اه وعلى هذا لا يختص  
 التسمية بالمتعارف بما عاين فيما بعده أو عطف عليه ما بعده ويؤخذ من التصريح  
 ان الأحوال ثلاثة وأنه يجب النصب في حال ورود التداء على الموصوف وصفتان  
 يطرأ التداء بعد الوصف بالجملة لانه حينئذ من شبهه المتعارف ويجب البناء في حال  
 ورود الوصف بالجملة على التداء بان يطرأ بعد التداء فيكون المنادى  
 الموصوف وحده وهو مفرد مقصود ثم رد الوصف ويجوز كل في احتمال الامرين  
 واعتقيل الدماميني جواز وصف المنادى المقصود بالجملة والظرف

أو عارض فيه بسبب قصد والاقبال وهو  
 التكرار المقصود فهو يارجل أقبل تريد رجلا  
 متعينا والمراد بالمفرد هنا أن لا يكون مضافا  
 ولا شيا به كما في باب لا يدخل في ذلك المركب  
 المزجي والمثنى والجمع نحو ما مضى كرت  
 ويازيدان ويازيدون وياهدنان ويا بجلان  
 ويا مسلمون وفي نحو يا موسى وياقاضي فحذف  
 متقدرا (فيها) الاقل قال في التسهيل  
 ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد  
 واقبال وسكان في شرحه عن القراء

أقوله اذ اصل  
 واحد ذوق  
 المتعريف  
 بان يقول اذا  
 لم يصح حذف  
 البناء على حرف  
 واحد الى اه  
 كما به

والنكرة مع انه معرفة والتسلاطة لا يوصف بها الا التكرات قال ونغاية ما يستعمله  
 ان هذا المتأدى كان قبل النداء نكرة فيصع وصفه بجميع ذلك وقد رأته وصف بها  
 قبل النداء ثم جاء النداء داخل على الموصوف وصفته جميعا لا داخل على المتأدى  
 فقط ثم وصف بعده اه وجوابه المذكور انما يجب على النصب وأجاب في التصريح  
 بأنه يقتضي المعرفة الطارئة ما لا يقتضي الاصلية ثم نقل عن الموضع أن الجمله أى  
 في نحو يا عظمي ابري لكل عظيم حال من الضمير المستقر في الوصف لانعت في حالة  
 النصب لانها حينئذ عاملة فيما بعدها قال فهو من الشبه بالضاف وقوله ويجوز نصب الخ  
 ما لك حيث جعل الجمله نعتا اه قال فيضا وغرض الشارح بقوله ويجوز نصب الخ  
 التنبيه على أن كلام المصنف هنا مقيد بعدم الوصف (قوله حيث) أى أترت  
 والعبرة الدمع (قوله قيدته في التسهيل) هذا التقيد مأخوذ من قول المصنف  
 في الاستفاهة اذ استغنى اسم منادى خفضا باللام فلما هنا مقيد بما في آفاده سم  
 (قوله اجراء الهماء مجرى المضاف) أى تشبه ما به في الصورة (قوله وانما انضمام  
 ما ينو قبل النداء) فان قيل البناء انما يحكم على مجله فلا يقدر فيها الخواص  
 ان المقدور هناك حركة بناء لا حركة اعراب اه فاضى أى وحركة البناء لا تكون  
 محلبة لانها ليست من مقتضات العامل والحركة المحلبة من مقتضاته فانحصرت  
 في حركة الاعراب (قوله ما ينو) أى أو حكموا كما سبذ كره الشارح (قوله  
 في لغة الحجاز) راجع لحذام فقط أى وأما في لغة تميم فهو عرب فيكون في حالة النداء  
 مبنيا على الضم بناء مجزئا (قوله وليجري مجرى ذى بناء جندا) يحتمل أن  
 المراد يجرى مجزئا في كونه في محل نصب وعلى هذا يرجع اسم الاشارة في قول  
 الشارح ويظهر أن ذلك الى ما ذكر من نية الضم ونصب المحل ويحتمل أن المراد يجرى  
 مجزئا في جواز رفع تابعه ونصبه كما أشار إليه الشارح وعلى هذا كان ينبغي  
 لشارح أن يسطر قوله ويظهر أن ذلك في تابعه ويقتصر على قوله فتقول يا سيدي  
 العالم الخ فتدبر (قوله برفع العالم) أى مراعاة للضم المقدور ونصبه أى مراعاة  
 لمحل التبعوع ويجزى مراعاة لكسرة البناء لانها الاصل التابعة عن حركة الاعراب  
 بخلاف الضم فانه لغرضه يما أشبهت حركة الاعراب المعارضة للعامل المتأمة  
 في التبعوع والخلق الرفع على حركة التبع في مسامحة لان الضمق انها حركة  
 اتباع (قوله والمحكى كالمبنى) مقصده ان المحكى ليس بجى وهو مذهب السيد  
 ولهذا جعل اعرابه تقدير يا وهو أوجه على التصريح بما معنى ويمكن تفسير البناء  
 في كلامه بما قبل الاعراب فيشتمل المحكاة تفرج اختلاف لفظها فانهم ومعنى كونه

وأيد بما روى من قوله صلى الله عليه وسلم  
 في سجوده يا عظمي ابري لكل عظيم وجعل منه  
 قوله أدارا يجزى هبت للعين عبرة  
 الثاني ما أطلقه هنا قيدته في التسهيل بقوله غير  
 مجزى وباللام للاحتراز من نحو يا يزيد لعمر  
 ونحو يا الماء والعشب فان كلا منهما مفرد  
 معترف وهو عرب الثالث اذا ناديت اخي عشر  
 اثنتي عشرة قلت يا اثناعشر وبالثنا عشرة  
 بالالف وانما جى على الالف لانه مفرد في هذا  
 الباب كما عرفت وقال الكوفيون  
 يا زنى عشر وبالثنتي عشرة بالياء اجراء لهما  
 مجرى المضاف (وانما انضمام ما ينو قبل  
 النداء) كسيويه وحذام في لغة الحجاز  
 وخمسة عشر (وليصير مجرى ذى بناء جندا)  
 ويظهر أن ذلك في تابعه فتقول يا سيدي  
 العالم برفع العالم ونصبه كما فصل في تابع  
 ما تجد تدبناؤه ونحو يا زيد الفاضل والمحكى  
 كالمبنى تقول يا أبا عبد الله المقدم والمقدم

كالمبنى انه يبنى على ضم شوى ويرفع تابعه وينصب ( قوله والمضاف )  
 أى لشعر ضمير الخطاب أما المضاف اليه فلا ينادى فلا يقال يا غلامك لاستلزامه  
 اجتماع التقضين لاقتضاء النداء خطاب الغلام وضافته الى ضمير الخطاب عدم  
 خطابه لوجوب تقدير المتضامين واستناع اجتماع خطابين لتخصيص في جهة  
 واحدة أفاده المؤثرى فضلا عن المتوسط وهو أولى مما ذكره البعض ( قوله )  
 يا غافلا والموت يطلبه ) فالعوض الواو استنافية ليصح كونه مثالا للتكرار الغير  
 المقصود اذ لو حلت حالة لكان من أمثلة التثنية بالمضاف لا بما نحن بصدده اهـ  
 وفيه ان المعنى على الحالة لا على الاستئناف فالاولى عندى انه من شبه المضاف  
 لاسم المفرد وان درج عليه الشارح وغيره لماعرقه بقدر ( قوله ) أبارا كما  
 عرفت قبلن ) غلظه ندما من غير ان ان اتلاقيا أصل اما ان ما فأنعت  
 فون ان الترتيبية في صميم ما الزائدة وعرفت أى أبيت العروض وهى مكة والمدنية  
 وما بينهما وغير ان بلد بالعين تصريح ( قوله ) أصل وجود هذا النوع ) أى نداء  
 غير المقصود مدعى ان نداء غير العين لا يمكن ( قوله ) وعن ثعلب اجازة النسم  
 فيه نزل على قول الناظم عادما خلافا لا ان يقال المراد خلافا معتداه وأعادما  
 في الجمل ( قوله ) ما اتصل به شئ من غلام مضاه ) أى فتمه بأن يكون معمولا  
 أو مطوقا قبل النداء كما يفيد كلام التسهيل وصرح به فى التصريح ونفسا على  
 ما مر من الخلاف فالوصول نحو ما من فعل كذا من المفرد فقد رتبته كما فى  
 والمعمول اما مرفوع أو منصوب أو مجرور ولهذا عدد الأمثلة ( قوله )  
 واطالعا جلا ) هو معرفة دليل فته بمعركة ولا يقال موصوفه المقدر تكرر لانه  
 تنوسى بأقامته مقامه ولذلك كان هو المسادى دون الموصوف المقدر فاه  
 الشواى ثم نقل عن الرضى جواز صرفت التسمية المقصودة وتكريره  
 وكذا عن الشيخ خا قال لكون التعريف محذورا قال ونفى أن نص شبه المضاف  
 كذلك ( قوله ) فمن شبهه بذلك ) أى حالة كونه مستعملا فمن شبهه بمجموع  
 المعطوف والمطوق عليه فيصير فيها الطول بلا خلاف الاثر لشبهه بالمضاف  
 والثانى لمطه على المنصوب ( قوله ) ويتنوع فى هذا ادخال بال ( أى لان  
 ثلاثين جزء علم جئت كشم من عيشة شطر الى الاصل المنقول عنه  
 ( قوله ) نصبت ما أيضا ) أى وجوب ما الاثر فلا تكرر غير مقصودة وإنما الثانى  
 فلفظه على المنصوب ( قوله ) وان سكنت ) أى الجماعه معينة الخ قال  
 الحفيد الطاهر أن هذا الحكم الذى قاله على ما اذا اريد بثلاثة ثلاثة معينة

( والمفرد المنكود والمضاف وشبهه انصب )  
 عادما خلافا ) أى يجب نصب المسادى حتما  
 فى ثلاثة أحوال الاول التكرار غير المقصودة  
 كقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول  
 الاعشى يا رجلا نخديدى وقوله  
 أبارا كما عرفت قبلن  
 وعن المازنى انه أحوال وجود هذا النوع  
 الثانى المضاف سواء كانت الاضافة محضة  
 شعورية كالغفر لنا أو غير محضة نحو يا حسن  
 الوجه وعن ثعلب اجازة النسم فى غير المحضة  
 الثالث التثنية بالمضاف وهو ما اتصل به شئ  
 من تمام معناه نحو يا حسنا وجهه ويا طالعا  
 جبلا ويا رفيقا بالعباد ولثلاثة وثلاثين  
 من حيثية بذلك ويتنوع فى هذا ادخال ما على ثلاثين  
 خلافا لبعضهم وان ناديت جماعة هذه  
 عدتها فان كانت غير معينة نصبت بها أيضا  
 وان كانت معينة

وبثلاثين ثلاثون معينة وانما ظلت ذلك لان المتساوي انما يتحقق اذا كان مفردا لمعين  
وكذا لا يجوز في ثابته الوجهان اذا كان مع آل الا اذا أريد به معين أما اذا أريد  
بالجموع معين فلا يستحق كل منهما ثابته بل الظاهر فيه نصهما كالوحي رجل ثلاثة  
وثلاثين سم ( قوله نعمت الاول ) أى لانه نكرة مقصودة تصرح ( قوله  
وعرفت الثاني ) قال في التصريح وجوب الاء اسم جنس أريد به معين فوجب  
ادخال الاء التعريف عليه وهي آل اه ولم يكف بحرف النداء لانه لم يباشره  
وقضية التعليل امتناع بازيد ورجل وهو ما نقله السبوطي عن الاخفش وقيل  
عن المبرد الجواز قال سم وقيل قول المبرد الجواز في مثلتنا بدون آل  
( قوله ونصته ) أى عطف على محل الاول أو رفعة أى عطف على لفظه  
والوجهان مأخوذان من قول المصنف الآتي

وان يكن معصوب آل مانقا \* نصه وجهان ورفع فتق  
( قوله فيجب ضمه ) قال شيبا أى بناء على ما رفع به فلا بد أنه يبنى على الواو اه  
ولو قال فيجب بناء على الواو لكان أوضح ( قوله وتجريده من آل ) لانه لا يجمع بين  
ياو آل الا مع لفظ الجلالة والجله الحكمة الصفة بال كائنا ( قوله مردود ) كان  
الظاهر مردودا ان لفظ الجلالة المتبادر هو منع وتغييره يمكن أن يقرأ بتغييره بالنصب  
على أنه مفعول معه أو قد ردوا احدهما خبر على حدثن بما عندنا وأنت بما عندك  
راض وهذا الجواب أولى لا محالة ما قبله ان ابن خروف لو قال بأحد الاخرين ولم  
يجمع بينهما لم يرد عليه وليس كذلك فافهم وجهه وهذا الاول أن الثاني ليس برسم  
حتى يمتنع دخول ما عليه ووجهه وهذا الثاني انه اسم جنس أريد به معين فيجب تفرقه  
بال لما تقدم لانه يخبره بلبسه هنا كلام لا يساوي التعرض له ويؤخذ رده بما  
تقدم متأمل ( قوله واذا نه فائدة ) هي طلب الاقبال وعلم من كلامه أن شرط  
الحذف وهو الدلالة وشرط وجوبه وهو صد الحرف مقدم وجودان لكن مقدم  
مقدم عند سيبويه في اللفظ وعند المبرد في اللفظ والعمل ( قوله نصه بحرف النداء  
الخ ) في الهمع انه على هذا منسب بالمفعول به لا مفعول به ( قوله بازيد جل ) أى  
مقدم مقاد الجله وواقع هو مقها وليس المراد انه نصه جل كذا قال البعض وهو  
ظاهر على مذهب سيبويه وعلى أول الاجتهاديين في تقرير مذهب المبرد  
( قوله والفاعل مقدر ) أى محذوف تجا حذف الفعل الذي استتر فيه ويحتمل  
أن المراد مستتر في الاء لما علمت علمه يان أن يستتر فيها ما استتر في الفعل ثم رأيت  
بعضهم ذكره مقصرا عليه ولكن الاول أدق في كلامه في تقرير مذهب سيبويه

ضممت الاول وعرفت الثاني بان ونصته  
أو رفعة الان أعدت معه فيجب ضم  
وتجريد من آل ومنع ابن خروف إعادة  
وتغييره في الحاق آل مردود \* ( نصه )  
اتصاب المتأدى لفظا أو محلا عند سيبويه  
على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر  
فأصل بازيد عنده ادعوزيد الحذف الفعل  
حذفا لازما للكرة الاستعمال ولدلالة  
حرف النداء عليه واذا نه فائدة وأجاز  
المبرد نصبه بحرف النداء لانه مست  
الفعل فعل المذهبين بازيد جل وليس المتأدى  
أحد جزأها فتعديويه جزأها أى الفعل  
والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء  
مقدم أحد جزأي الجمله أى الفعل والفاعل  
مقدر





هذا هو الوجه الثاني في جواب السؤال الثاني  
وهو ان لا يثبت في الوجود شي من غير  
الوجود في الحقيقة بل هو في الحقيقة  
مستحيل في ذاته لا في غيره

هذا هو الوجه الثالث في جواب السؤال الثالث  
وهو ان لا يثبت في الوجود شي من غير  
الوجود في الحقيقة بل هو في الحقيقة  
مستحيل في ذاته لا في غيره

(قوله وكلامه لا يوفي بذلك) أي لا يثبت في المثال بحتم للوصفة وغيرها  
(قوله ويل الإين علم) معطوف على بل الأول والواو فيه بمعنى أولان اتخذه  
أحدهما كلف في قسم الضم (قوله وعلى هذا فلا حذف) أي البواب بل هو  
مذكور لكن فيه حذف فاما الجواب للضرورة وفي الاحتال الأول أيضا ارتكاب  
ضرورة لان شرط حذف الجواب بان يكون الشرط فعلا ما ضا بحيث كان  
مضارعا لكن حذفه مخصوصا بالضرورة فاله الشيخ خالد (قوله ومعنى البيت ان  
الضم مقسم) أي واجب اذا قيد شرط من الشروط المذكورة يعني الشروط  
الاربعة المشار اليها في قوله وللضم الخ بدليل شبه كلامه وليس مراد بالشرط  
المذكور ما يعم هذا ولا يصح غير ما حدثي يصح اعتراض البعض بأنه لم يعلم  
من البيت الا وجوب الضم عند قيد شرط من شروط أربعة فكيف قال من الشروط  
المذكورة لا يقال مثلال المصنف بقيد اشتراط افراد العلم الموصوف بانه لا يتناول  
هذا يؤتى الى قاعدة مثاله اشتراط افراد العلم المتماثل اليه ان أيضا هو باطل واذا  
أردت استيفاء محقرات الشروط الستة المذكورة متباوشر حاشا لخرج يكون  
المتماثل مفردا فهو باعدي القدرين في العلم نحو بل رجل ابن زيد ويكونه بعد ما بان  
نحو ياريد الفاضل ويكونه متبعلا به نحو ياريد الفاضل ابن عمرو ويكونه مفعلة نحو  
ياريد ابن عمرو وعلى أنه بدل ويكونه مضافا الى علم نحو ياريد ابن اخيه فيجب التنبه  
في الأول والضم في البقية (قوله بل رجل ابن عمرو) في وجوب الضم في هذا  
المثال فقل لانه تقدم أنه يجوز نصب التكررة المقصودة الموصوفة في قوة ويجوز  
نصب ما وصف الخ الان يجعل وجوب الضم نصبا بمعنى امتناع الضم للاتباع  
لوقر كيب قتيبه (قوله وياريد الفاضل) يصدق هناك لم يل الان علما لصدق  
للالبة ينفي الموضوع <sup>منه</sup> وقد أساء البعض بالتصريف فوجبه بصدق السالبة  
ينفي الموضوع صدق لم يل الان علما <sup>منه</sup> ياريد الفاضل ان أعزوه فتأمل (قوله  
وانصال ابن الخ) أي وانشاء اتصال الخ وكذا قوله والوصف الخ (قوله  
ولم يشترط هذا) أي كون الوصف ماثلا فأنزلوا التصريح مع كل وصف نصب قال  
في التصريح شبه على أن علم الضم التركيب وقد ما تقول لرجل نظيف فبتمهما  
بجوز واذلنا له (قوله فلا كتب برامة) هو الذي أورد في قوله ما لمات  
جلسا ورامة اسم آية قال شيخنا السيد ابن أروى أوسعدي هو الجواد الطائفي  
المشهور له ورواية المعنى والعين وابن سعدى قال البيهقي في شرح شواهد هو  
اوس بن جارة الطائفي وسيعدي آية اه وكذا اتاه المعنى به يعرف ما في كلام

وكلامه لا يوفي بذلك وان تمكن مرادة  
(والضم ان لم يل الان علم) ومعنى البيت ان  
قد ضاه (الضم مقسم) أي واجب  
وان لم يل شرط جوابه يجوز أن يكون  
فالضم مقسم أي واجب والشرط جوابه خبر  
قد ضاه جوابه والشرط الذي في قسم  
الابتداء وامتنع في التضمير الذي في قسم  
وابتداء لان جملة الشرط والجواب يتفق  
فيها فتعتبر واحد لتزلفها منزلة الجملة  
الواحدة وعلى هذا فلا حذف ومعنى البيت  
ان الضم مقسم أي واجب اذا قيد شرط من  
الشروط المذكورة كافي نحو يارجل ابن عمرو  
وياريد الفاضل ابن عمرو وياريد الفاضل  
لا يتبع جملة المتماثل في الأولى وانصال  
الان في الثانية والوصف في الثالثة  
ولم يشترط هذا للكوفيين  
فلا كتب برامة وان أروى  
بأخوذينه بأخوذينه

فتح عر وعلى هذه الثلاثة يسقط صدرا البيت  
 ونحو بازدي بن اخينا لعدم اضافته الى البيت  
 علم وهو مراد بن عز البيت (تنبيهات) الاول  
 لا اشكال ان قصه ابن قصه اعراب اذا ضم  
 موصوفه واما اذا فتح فكذلك عند الجمهور  
 وقال عبد القاهر في حركة بناء لا يتركبه  
 معه الثاني حكم ابنه في اقدم حكم ابن  
 فيوز الوجهان فهو باهنية زيد خلافا  
 لبعضهم ولا اثر للوصف بين هنا فصولا  
 يت عرو واجب الضم الثالث يلقن بالعلم  
 بافلا بن فلان واخل بن ضل وباسدين  
 سدد كره في التسهيل وهو مذهب الكوفي  
 ومذهب البصريين في مثله مما ليس بعلم الترام  
 الضم الرابع قال في التسهيل وربنا ضم ابن  
 اتباعا لبشر الى محاكاة الاخض عن بعض  
 العرب من يازيد بن عمرو بالضم اتباعا لضم  
 الدال الخامس قال فيه ايضا ويجوز فتح ذي  
 الضمة في النداء وفتح في غير حذف تنوينه  
 قلنا والقباب في الخال خا وان تون  
 في ضرورة السادس اشترط في التسهيل  
 ذلك كون المتأدي ذامضة فظاهر ومباركة  
 ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا  
 وصكلامه هنا يتجلى

شيخنا السيد المتعنى انه حاتم والمراد بعر عمرو بن عبد العزيز كما قاله السيموطي  
 وغيره (قوله فتح عر) خرج على أن أصله باعر بالالف عند من يجر الحاقها  
 في غير النعمة والاستفانة والتعب أو أن أصله باعر بالتون ضرورة ثم حذف  
 لاتقاء الساكنين اه زكريا وفي التصريح الثاني نظرها (قوله فكذلك  
 عند الجمهور) أي لان مذهبه ان الفتح في الاول ليس للتركيب بل للاتباع أو  
 لاستفانة الى ما بعد ابن ثم اعراية قصه ابن على الاضافة المذكورة غير ظاهرة لان  
 الابن على الاضافة مقسم بين المتسايقين فقصته غير مطلوبة لعامل الهمم الا أن يجعل  
 مضافا تقديرا الى مثل ما أضف اليه ماقبله مقدرا قبله أو أعمى مثلا فاقبل  
 (قوله لا يتركبه معه) أي كتركيب خمسة عشر والظاهر في اعراية على هذا القول  
 أن حال زيد بن شادي سبق على ضم مقتدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة  
 البناء للركبي وحركة زيد على هذا حركة بنية (قوله ولا اثر للوصف بين هنا)  
 الفرق بين ابنه وفتان ابنه في ابن زبادة التاء بخلاف بنت فاطمة ابنة الشبه  
 أو سكنت استعمال ابنه في مثل هذا التركيب دون بنت وفي التصريح أن امتناع  
 الفتح بعدو الاتباع لان فيه ما حيزا حينا وهو تحرك الباء الموحدة اه وهو  
 لا يأتي الاعلى القول بأن الفتح للاتباع ومثل الوصف بين الوصف بين تصغير  
 ابن (قوله يلقن بالعلم الخ) أي لكثرة استعمال المذكورات كالعلم (قوله  
 واخل بن ضل) يضم الضاد المجهمة علم خسر لمن لا يعرف هو ولا أوه (قوله ويجوز  
 فتح ذي الضمة) مبتدأ أخيره وجوب والمراد بالجوذا اجتماع الشروط المتقدمة  
 (قوله في غيره) أي غير النداء كما يزيد بن عمرو (قوله وأما ابن) أي اذا لم  
 تقع ابتداء مطر كافي الهماسني عن ابن الحاجب ولم تكن النون مجازية ولم يكن الابن  
 ولم يجمع كافي القارضى وقوله في الحالتين أي النداء ومعه ومثل ابن ظهير  
 ما تقدم ومقتضى عبارة وجوب تون الموصوف بنت في غير النداء اذا لا يجوز  
 قصه في النداء وهو خلاف ما في الهماسني حيث قال فيه وجهان رواهما سيويه  
 عن العرب الذين يصرقون هنداء ونحوه فيقولون هند هند بنت عامر بن تون هند  
 وتركه لكثرة الاستعمال (قوله وان تون تضرورة) كقوله جارية من قيس بن  
 نطبة ولا فرق في العلم في جميع ما ذكرين الاسم والكنية والقب على ما مر حبه  
 ابن خروف وجزم الراعي بوجوب تون المضاف اليه وكناية القابن اذا كان  
 الموصوف بابن مضافا كافي قام أو محمد بن زيد واختاره المصنف في تاريخه بعد  
 نقل الخلاف واختاره أيضا اذا كان المضاف اليه ابن مضافا (قوله لم يحملة) بل

قوله الله لا  
 يجعل الخ  
 فيه انه  
 ان سر  
 لا يصر  
 قوله  
 الان  
 فالحق  
 ان  
 غير  
 ظاهر  
 ان  
 محمد

هو أقرب إلى مثله بنحو أن يدبر بحيد (قوله وفيه خلاف) فقد أجاز القراء مقدر  
 الضمة والفتحة اهـ دما يفي بالفتحة على الأصل والفتحة على الاتباع أو التركيب أو  
 الإضافة إلى ما بعد ابن جافى يوزن بحيد (قوله واضم أو انصب) في عبارة إشارة  
 إلى ما المتون اضطرا إذا ضم وأعرابه رجوعا إلى الأصل في الاسماء إذا انصب حال  
 سم وعلاهما جواز الوجهين ولو فيما ضمه مقدر ويترك بين هذا وما تقدم بأن  
 القصص ثم الاتباع للتصنيف ولا يتخفف مع التقدير ولا كذلك هذا اهـ وإذا ضمت  
 المنادى المفرد المنون ضم ووه ذلك في فته الضم والنصب وإن نصته تعين نصب فته  
 فإن تون مقصور نحو باقى الضرورة فإن نوى الضم جاز في فته الوجهان أو انصب  
 تعين نصب فته كذا في شرح التسهيل للمرادى وغيره (قوله عمله استحقاق ضم  
 ين) يحتمل أن محال من ما واستحقاق مبتدا وله متعلقين مضمنا معنى أثبت وبين  
 خبره والجملة صلة ما ومن الأوجه في هذه العبارة ما ذكره الشاطبي أن له هو انظر  
 وجهه بين معنى أظهر صفة انصب قال واحترزه من الضم المقدر فانه لا يضطر إلى  
 تنوينه فإن الحرف الذى قد تقرر فيه الضمة ساكن نحو يا قاضى وباقى فاذا تقرر  
 حذف الالتقاء ساكن مع التنوين فلم يقد التنوين في وزن الشعر شيئا اهـ قال  
 شيخنا وتبعه البعض وقد يقال فأنه ظهر فيما إذا اضطرا إلى التصريح عند التقاء  
 الساكنين فينون ثم يحذف أى فالأولى أن ينبنى ذكرناه سابقا (قوله ليت الخ)  
 قبله يحذف عزة بعد الضم وأنصرف الخ ويحذف من قبل الجبل  
 وقوله فاشكرها بالنصب جواب التثنية وقوله مكان جعله العين منصوبا على  
 الظرفية ولم يذكر متعلقه ولعل التقدير انبنى يا رجل حيث في مكان يا رجل حيث  
 (قوله أعبدا الخ) لأجابه جعل نصب هذا ضرورته لمصرجه المصنف  
 في التسهيل أن الموصوف يجوز نصبه كأمروئى الرضى على أن هذا من الشبه  
 بالماضى فقصه ذلك بهم وكونه من الشبه بالماضى أحد قولين كما مر بأن ذلك  
 وشبهه بضم الفتح وضع العين المهمة والباء الموحدة (قوله ضرت  
 صدره الخ) أى متعبة من محامى مع ما تشتمل من الحروب خالى بمعنى متى وعادة  
 النساء الضرب على صدرهن عند رويتهن مهول واصل أو اقى وواقى جمع واقى من  
 الوقاية وهي المخذلة فبدأت الواو الأولى همزة كالمساقى في قول الناطم وهمز الأولى  
 الواو بن زداخ (قوله ووافق الناطم والأعلم الخ) وجهه أن اسم الجنس أصل  
 بالنظر إلى العلم والأعراب أصل بالنظر إلى البناء فاضطر الشاعر أعلى الأصل  
 للأصل والقرع القرع اهـ فحذف قال السيوطى والفتار عندي عكسه وهو اختيار

قصو يا عيسى بن مريم تعين فيه تقدير  
 الضم إذا كانا في تقدير الفتح وفيه خلاف اهـ

(واضم أو انصب ما اضطرا لونا عمله  
 استحقاق ضم ين) فقد ورد الجمع بهما  
 سلام أقو يا بطر عليا

فمن الأول قوله  
 وقوله  
 ليت القصة كانت لي فاشكرها  
 مكان يا رجل حيث يا رجل

ومن نصب قوله  
 أعبدا الخ في شعبي عرسا  
 ضرت صدرها إلى وقالت  
 يا عباد القدوس والادواق

واختارا للجبل ويسويه الضم وأوجوه  
 وعيسى وونس والجبرى والمبدى والنصب  
 ووافق الناطم والأعلم الأولين في العلم  
 والآخرين في اسم الجنس

(واختار رخص جمع أوائل) في وقوعه  
عباس الملك المتوج والذي  
عرفته ينال على عدنان

وقوله  
فما التلامان اللذان قرأه إذا كان متبعا لهما  
ولا يجوز ذلك في الاختيار خلافا للبغدادين  
(الاعم اق) فيوز اجبا على لزوم ال له حتى  
صارت كالجزء منه فتقول يا الله يا بابت  
الاقتضوا الله بصفتهما والله يصف الثانية  
قط (و) الاعم (محكي الجبل) فهو المطلق  
زيدتين حتى بذلك نص على ذلك في مبدوء  
عليه المبدوء ما هي من موصول مبدوء بال  
فهو الذي والى وصوته الناطق زاد  
في التمهيد اسم الجنس المشبه به فهو الاسد  
شدة التمهيد وهو عباس ابن سعدان قال  
في شرح التمهيد وهو عباس معج لان  
تقديره ما يشبه الاسد قبل ومذهب الجمهور  
التمتع

التعب في العلم لعدم الالتباس فيه والتمتع في التكرار المقصود لتلاشي يقين  
بالتكرار غير المقصود اذ لا يشارك مع التوهم الضرورية الاجزالية لاحتوائها  
في التوهم ولم اقف على هذا الرأي لاحد اه وفيه ان تطلبه اختيار نصب العلم  
لا يتبعه لانه كالا لالباس في نفسه لا الباس في شفه فلا يثبت التطلب الا بصبغة كون  
الرجوع عند الضرورة الى الاصل في الاسماء وهو الاعراب أولى فتدبر (قوله  
جمع يا) أي مثلا لظهور أن سائر حروف التداء كذلك سم (قوله المتوج)  
أي الذي على رأسه تلوح ويجوز فيه المارخ والتعب اه عيني وأراد بعد ثبات القبيلة  
المعهودة بدليل التأنيث في قوله عرفت فتقول البعض تبعا للعيني وعدنان أبو العرب  
غير مناسب هنا (قوله ولا يجوز ذلك في الاختيار) لان التداء معترف وأل  
سزقة ولا يجمع بين أدائي تعريف اه تصرع وفي المصداقان التوهمين يختلفون  
في تداء العلم الذي فيه آل كالحارث وأن ابن هشام اختار المنع ثم بحث انه لا مانع من  
تدائه لانهم انما متعوا تدا مضافه آل للتلاصيح معرفان وذلك غير لازم حالان آل  
هنا غير معروفة الآن ~~يكون المنع لاجل الصورة~~ الفظة الا انه يتعاضد  
بالمطلق زيد اه قال سم ويؤيد الجواز ما يأتي عن المردف عيسى بن من موصول  
مبدوء بال فهو الذي والى الا أن يفرق بتأني استعاطا الى العلم لكونها زائدة عليه  
بخلاف فهو الذي والى مسمى جماعه تأمل اه (قوله فهو المطلق زيد) قطع  
الهمزة لان المبدوء به همزة الوصل فعلا أو غير ماذا سمى به يجب قطع همزته كما أفاده  
في التصريح قال البعض وانظر ما الفرق بين هذا وبين ما اقصيت جزؤه المشار  
الوجه الثلاثة اه وأنت خير بأن لاسم الجلالة خواص لا يشاكره فيها غيره  
فلا يجد أن يكون منها جوازا لوجه الثلاثة (قوله فهو الذي والى) أي مع  
الصلة اذ هو محل اختلاف وأما مجرد الموصول المحي به فوفق طاه في التصريح أي  
متفق على منع تدائه (قوله وصوته الناطق) قال أبو حسان والذي نص عليه مبدوء  
المنع وفرق منه وبين الجملة ان التسمية فيها يشتمل كل منهما اسم تام والذي يصلته  
بتميزة اسم واحد كالحارث فلا يجوز تداءه جميع (قوله فهو الاسد شدة اقتبل)  
قال شيخنا وتعبه البعض الظاهر انه من الشبه بالمضاف فينبى لان شدة تميز اه  
وفيه ان شدة تلبس غيرا للاسد تميز مفرد حتى يكون الاسد مبالا في شدة فيكون من  
الشبه بالمضاف بل هو تميز نسبة عالمه مثل المخذوفة التي يعني بمائل وحديث يكون  
التركيب من المضاف تقديره ويكون نسب الاسد لخذف المضاف واقامة المضاف  
اليه مقامه في الاعراب (قوله لان تقديره يا مثل الاسد) أي قابلية

في الحقيقة لم تدخل عليه أل واعتزله الشاطبي بلزوم جواز نحو يا افرية لان  
تقديره يا اهل القرية ولا يقول يا الناهم وان محدثان قال سم ويمكن الفرق بأن  
وجه التثنية فيما نحن فيه دل على معنى التثنية وصرا الفظ في قوله يا افرية لا  
كذلك ما أورد قائل (قوله يا افرية يا افرية) فهو منادى مبنى  
على ضم ظاهر على الهاء في محل نصب حذف منه حرف النداء وعوض عنه الميم قال  
شيخنا ويحتمل أن يكون مبنيا على ضم مقدور على الميم لصورتها كالميم منه اه  
أى فيكون جعل حركة التاء على الميم يجعل حركة الاعراب على الهاء في شئ عدة  
وزنه يجمع العوضية واتجه الاول والفرق أن التعويض في نحو عدة وزنه عن جز  
الكلمة فلم يرد الهاء جزا وجه قوى وفي اللهم عن كلمة مستقلة فليس لصورة  
الميم جزا أو كجزء وجه قوى (قوله اى بتعويض الميم المشددة الخ) وانما  
أخرت تبرك بالبداء تباين الله تعالى اه سم ولا يجب ان يكون عوض في محل  
المعوض عنه بخلاف البدل واختيرت الميم عوضا عن النامية بينهما فان  
بالترتيب والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حمير كقوله يرى وراى باسمهم  
واسمه وكانت مشددة ليكون عوض على حرفين كالعوض (قوله اى اذا  
ما حدث الخ) الحدث الحادث من مكاره الدنيا وأتم زل اه زكريا (ثالثة)  
لا يوصف اللهم عند سيوفه كالأوصاف غيره من الاسماء المختصة بالنداء وأجاز المبرد  
ومضه بديل قل اللهم فاطر السموات والارض قل اللهم مالك الملك ونحوهما  
وهو عند سيوفه على النداء المتأخر اه دما مبنى وعلى بعضهم مذهب سيوفه  
بأن اللهم بالاختصاص والتعويض خرج عن كونه متصفا وصار مثل حمل اذ  
الميم غير متصوفة مضموم الى اسم مع حاشا على معنيهما بخلاف مثل سيوفه  
ونحوه حيث صار الصوت جزا من الكلمة (قوله بقية جملة محدودة الخ) رذبان  
يقال اللهم لا تؤمهم فيجربونه كن يحتاج الى العاطف في نحو اللهم اغفر لي قوله  
حسب) بالميم المبدلة من ياء المتكلم وبضم السين حتى ياء (قوله على ثلاثة  
اغما) جمع نحو معنى قسم أى حالة كون هذه الفتحة كاتبة على ثلاثة أقسام من  
الاستعمال كبنية ملاحظة وقوله أحدها النداء أى استعمالها في النداء ضم  
كلام الشارح وتناوب وادفع اعتراض البعض بأن المناسب لقوله أحدها النداء  
ان يقول ولهذه الفتحة ثلاثة معان واعتراضه على قوله ثانياه ان يذكرها الميم بأن  
المناسب لما قبله ان يقول ثانياه يمكن الجواب الخ وعلى قوله ثالثا ان يستعمل  
دليلا الخ بأن المناسب ان يقول ثالثا النداء الخ قائل (قوله ثانياه ان يذكرها

(والاكثر) في دعاء اسم الله تعالى ان يحذف  
حرف النداء ويقال (اللهم بالتعويض) أى  
بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء  
(وشد يا اللهم في قرين) أى هذا الجمع بين يا  
والميم في الشعر كقوله  
افى اذا ما حدثت ألاما \* أقول يا اللهم يا اللهم  
\* (تنبيهات) \* الاول مذهب الكوفيين  
ان الميم في اللهم بقية جملة محدودة وهى أثنى  
بغير وليست عوضا عن حرف النداء ولذا  
أجازوا الجمع بينهما في الاستسار الثاني قد  
تخذف أل من اللؤم كقوله لا هم ان كنت  
قبلت حبيج وهو كثير في الشعر الثالث قال  
في النهاية يستعمل اللهم على ثلاثة أنحاء  
أحدها النداء المحض نحو اللهم آمين ثانياه  
ان يذكره الميم تمكينا للجواب في نفس  
السامع كأن يقول لك القائل أزيد قائم  
تقول له اللهم آمين أو اللهم لا

المجيب الخ) قال شيخنا وتبعه البعض ان الهم في الموضعين الآخرين خرجت عن النداء والظاهر أن الهم فيها لا معرفة ولا معرفة لعدم التركيب وفيه نظر فلان الهم خروجها في الموضعين عن النداء بالكلية لم لا يجوز أن تكون فيها لنداء مع التحكين أو الندوة وقد يشير اليه قول الشرح في الموضع الاول المقابل لهذين الموضعين أحدها النداء المحض ولتسلم خروجها عن النداء بالكلية فلان الهم لا معرفة ولا مبنية لعدم التركيب لان خروج الكلمة عن معناها الاصل لا يستلزم خروجها عن مألها من اعراب أو بناء أو تركيب فالجبه عندي انها باقية على تركيبها وآية يقال اللهم تنادى أي ولو صورة مبنى على ضم الى آخر ما تم قاتل (قوله اذ لم تدعى) يسكون الدال وضم العين المهملة

## فصل

(قوله تابع ذى الضم) لو قال ذى البناء للتعلم نحو ما زيد ابن عمرو يا زيدون اصحاب بكر والمراد الضم اقتضاه وتقديره كما يسبوه ذا القتل وخرج التصوب فان تابعه غير التسق والبدل منصوب مطلقا نحو يا أبا القاضل ويا أبا الحسن الوجه ويا خيرا من عمرو فاضلا والمستغاث الجور فان تابعه يعين جره كما صرح به الرضى وأما المستغاث الذى فى آخر زيادة الاستغاث فلا ترفع وتابعه كما صرح به ايضا الرضى نحو ما زيد او عمرو ولا يجوز وعرو لان المتبوع مبنى على الفتح قاله سم وأنا أقول مبنى في باب الاستغاث من هذا الشرح يجوز نصب تابع المستغاث الجور واللام مراعاة للفصل صرح به في الهمع ايضا ورد على نصب التسق المعرف الخالى من آل كعمرو والبدل التابع للمستغاث الذى فى آخر زيادة الاستغاث ما صرح به المصنف من انها كالمتصل بالنداء الهم لان الهم يخص بغير صورة المستغاث المذكور وهو بعيد ورد على التعليل بأن المتبوع مبنى على الفتح أنه قد يمنع لم لا يجوز أن يكون مبنيا على ضم مقدر منع من ظهوره واشتغال الحمل بحركة المناسبة بل هذا هو الظاهر الذى لا يفتى العدول عنه وحينئذ يجوز فى تابعه الرفع والنصب فأعرفه (قوله المضاف) بالنصب مفعلة لتابع ومحل وجوب نصب التابع المضاف اذا كانت اضافته محضة والابجد رفعه كما صرح به السيوطى ويشترطه التامع لكن انما يثبت المتناهى المنعوم بمضاف اضافة غير محضة اذا كان تكثر مقصودا صرحت به فيجوز رفعها بالكرة لكونه تصرفا طارعا فلا يقال كيف يثبت المنعوم بالمضاف اضافة غير محضة مع كون المنعوم معرفة والنعت

هـ تابعها ان تستعمل دلالة على الندوة وقلة وقوع المذكور نحو قولك آيا انزورك اللهم اذ لم تدعى الا ترى ان وقوع الزارة مقرونا بعدم الدعاء قليل

## فصل

(تابع) التناهى (ذى الضم) المضاف دون آل

حكمة ومثل المضاف الشيء بالمضاف فيعين نصبه كما صرح به السيوطي  
وجوز الرضى وضعه ويؤيد مجوز السيوطي رفع المضاف اضافة غير محضة  
لانها على تقدير الاختصاص ضارب بزيد في تقدير ضارب بزيد وضارب بزيد اشبه  
بالمضاف وقوله دون آل سال من تابع أو من الضمير في المضاف فقول البعض تبعاً  
للشيخ خالد سال من المضاف فيه تاهل وقصور (قوله فتعالج) أشار به الى  
ان المراد ما تابع ماعدا البدل والنسب بقرينة المتابعة (قوله كلهم أو كلهم)  
أشار به الى ان الضمير في تابع المتادى يجوز ان يكون بلفظ النسبة نظر الى كون  
لفظ المتادى اسماء ظاهراً والاسم الظاهر من قبيل النسبة ولفظ الخطاب نظر الى  
صكون المتادى مخاطباً فقلت انه يجوز أيضاً بزيد نفسه وتصل كلمة الدمامني  
ثم قال ويجوز أيضاً ما الذي قام وبأهنا الذي قد فهم بعض الناس انك اذا قلت  
بأهنا الذي قام وقد كنت كأن فيه التضاف وليس كذلك لان الالتفات من خلاف  
الظاهر وكلا الطريقين موافق لظاهر فالتية لظاهر لفظ الظاهر والخطاب لظاهر  
المتادى اه ملخصاً وفيه نظر لان مقتضى الظاهر اذا سلك أحد الطريقين في كلام  
ان لا يعدل الى غيره فيه فتدبر (قوله الاول الخ) عبارة السيوطي في جمع  
الجوامع وجوز التكرية وابن الانباري رفع التبع المضاف اضافة محضة والقراء  
رفع التوكيد والطف فتعالج اه بزيادة من شرحه (قوله لان اضافة محضة)  
أى لفظة الاسمية على صاحب وفيه إشارة الى ان ما اصلقه غير محضة يجوز رفعه  
وبصرح السيوطي كأمز (قوله على القطع) فضية جواز قطع التوكيد  
وهو كذلك على قول (قوله والمبني قبل النداء) يوهم منه ان المبني قبل  
النداء قسم مبين للضمين قبل العلم والتكرية المقصودة وليس كذلك بل قال ولو  
مبين قبل النداء لكان أحسن مثال العلم المبني قبل النداء يأميويه ومثال  
التكرية المقصودة المبنية قبل النداء يامن خطني أى يا الهما خلقتي (قوله  
أى ما سوى التابع) أى من تابع المعنوم خاصة (قوله المضاف المقرون بأى)  
تابع ذى الضم المضاف المقرون بأى والتقدير دو كذا الشيء بالمضاف على ما مر  
عن الرضى والمضاف اضافة غير محضة على ما مر عن السيوطي وأشار الى الخارج  
وبوجه جواز الامرين في الاول والثالث والرابع الخاقها بالقرء لان غير المحضة  
ومنها اضافة المقرون كلا اضافة فان قلت فلم لم يلق الشيء والمضاف اضافة غير  
محضة اذا توهم مستقلين قلت بمحاظلة على اعراضها الذي هو الاصل فالحظا  
تابعين لما بينهما مع حصول الاعراب لفظاً او تقديرًا وهذا في حالة رفعه ما على

• أئمه نصبا) مراعاة لعل المتادى نعمتاً كان  
(كان بلفظ الجمل) أو بياضاً ويؤيد عائذ  
الكتاب أو وكذا نحو بزيد نفسه ويأتم كلهم  
أو كلهم (فسيهان) • الاول ايجاز الكسائي  
والفراء وابن الانباري الرفع في نحو بزيد  
صاحبنا والصحيح التسع لان اضافة محضة  
وأجاز الفراء في نحو يا أئمة كلهم وقد سمع وهو  
محمول عند الجمهور على القطع أى كلهم بمعنى  
• الثاني حمل قوله ذى الضم العلم والتكرية  
المقصودة والمبني قبل النداء لانه يتقدمه  
كاسر (ومساواة) أى ما سوى التابع  
المستكمل التبرطين المذكورين وهما الاضافة  
والخلق من آل وذلك شيان المضاف  
المقرون بأى

القول بأنه اتباع لاعراب كإسأى ولم يلحقه مستغنى بمحافظه على الاعراب  
 فرعى الاعراب في الحالين اهـ سم يصح تفسيره فان قلت لم يجوز في التابع  
 المفرد البناء كإسأى في تابع اسم المفرد نحو لارجل نذر فيها قلت لان المتأدى  
 قضاومعنى هو المتبوع ولا يدخل لها في التابع والتي بلا في الحقيقة هو التابع  
 لا المتبوع فالإسأى كان لا يشرى التابع وذلك لانه معنى لارجل نذر فيها لا علاقة  
 في الرجال الذين فيها فالمتنى محتمون الصفه بناء على الغالب من افساب التي على  
 التبدل فصل الفرق بين التابعين (قوله والمفرد) دخل فيه مفت النكرة  
 المقصودة معترفاً بالاولا فيصير لارجل العاقل والعاقل وارجل عالم وعالمهم  
 ان نصب رجل لارجل نصب النكرة المقصودة الموصوفة بعين نصب مقته (قوله  
 ارفع) ظاهره ان ارفع التابع المذكور اعراب واستكمل بناءه لاعمال هناك  
 يقتضى رفع التابع بل هناك ما يقتضى نصبه وهو ادم وواجب بأن العامل فيه  
 مقدور من قضاومعنى المتبوع ميبين للعجول وهو مع ما فيه من التكثير يوقى الى  
 التزام قطع التابع وقال السبوطي في مجمع الجوامع وشرحه واعتقد قوم بناء  
 النصب اذا رفع لانهم رأوا تركه مكره المتأدى حكاه في النهاية اهـ والمجرب وقاها  
 بعضهم ان نصبه التابع اتباع لاعراب ولا بناء وفي قول الشارح والرفع اتباعا لفظ  
 اشارة اليه وعلى هذا يكون في التصريح برفع جميع فاعرفه (قوله وباعلام  
 بشر) أى ينون بشر لانه عرب بغضه مقدرة منع من ظهورها ضميمة الاتباع  
 على ما حقتاه (قوله آتوا) أى في قوله تلعب ذى النعم وثلبا أى في قوله  
 وما سواه (قوله ومراده التبع الخ) أى بقرينة افراد البدل وعطف التبع  
 بحكم محضهما بعد ذلك فالألفي محصور لما تقدم وقوله والتوكيد أى لفظيا  
 او معنويا (قوله ظاهر كلامه الخ) عليه قد يفرق بين هذا والتبع مع أى حيث  
 رجع الرفع فيه كما يأتي بأن ذلك أقرب الى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة  
 عند الاستقلال أولى سم وأثرية التسوق مع الالى استقلالة بالتداء من  
 حيث العاطف الذى هو كالعامل وان يصد من حيث الالى لتجميع حرف التداء  
 (قوله على السواء) كلام ابن المصنف يقتضى ترجيح النصب سم (قوله وبدلا)  
 لم يقيد ايضا بالمتن من الالى لانه لا يكون في التداء الا التالى من الولى هذا قال  
 السبوطي في جمع الجوامع وشرحه كالايد لان أى النكرة المقصودة والاشارة  
 ولاذوال من المتأدى قال سم وكان وجهه ان البدل على نية تكرار العامل  
 وهو الحرف هنا وهو لا يدخل على ما فيه اللى لكن نقل الدمايين عن المصنف ان من

والمفرد (ارفع أو انصب) تقول يا زيد الحسن  
 الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن  
 والحسن ويا غلام بشر وبشرا ويا قيم اجعل  
 واجبين فالنصب اتباعا للجميل والرفع اتباعا  
 لفظ لانه شبه المرفوع من حيث عروض  
 الحركة (تبيين) الاول مثل كلامه آتوا  
 وثلبا والتابع الخمسة ومراده التبع  
 والتوكيد وعطف البيان وسيا في الكلام  
 على البدل وعطف التبع • الثاني ظاهر  
 كلامه ان الوجهين على السواء (واجبلا  
 كاستقل) بالتداء (نقلا) تاليين اللى (وبدلا)



البدل ما رفع ونصب لشبهه بالتوكيد والتعريف في عدم صلاحته لتقدير حرف  
 ذاء قبله فهو بائيم الرجال والنساء وصحة هذه المسئلة متينة على ان عامل البدل عامل  
 المبدل منه (قوله يازيد بشر بالضم) أي يلاتون وكذا ضم بشر يلاتون  
 في صورة النصب (قوله وهكذا حكمهم مع المادى المنصوب) أي انها  
 مع كالمستقل بالنداء فاعملان تابعين له بما يعاملان به مستقلين بالنداء (قوله)  
 لان البدل في نية تكرار العامل) ظاهر على مذهب فراء المصنف ما على ما ذهب  
 اليه من ان العامل في البدل عامل في المبدل منه كبقية التواضع فيوجه بان البدل  
 لما كان هو المقصود وكان المبدل منه في نية الطرح كان كالمناشرة العامل  
 وتظهر ذلك ما وجه به رفع تابع أي في نحو يا أبا الرجل من انه لما كان هو المقصود  
 وأي وصلة اليه وجبر رفعه (قوله أجاز المازني) أي قلما على القسوق  
 المقرون بال و نرفق بال فهو بما سيعلم من قليل جواز الوجهين في القرون وفي تغييره  
 بالاجابة اشارت الى انهم يميزون جعله كالمستقل هذا هو الظاهر وان توقف شيئنا  
 فقال وهل المراد مع اجازتهم الضم أو الرفع اه (قوله مانسقا) ظاهر وهو  
 مضافا نحو يازيد الحسن الوجه ولا يصدق فيه (قوله فيه وجهان الرفع النصب)  
 لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأنشبه التثنية سوطي (قوله ورفع) سوغ  
 الابتداء به كون الكلام في معرض التقسيم كما في القارضي (قوله لما فيه من  
 مشاكلة الحركة) أي مع صكوته أقرب الى الاستقلال فكانت الحركة الواجبة  
 عند الاستقلال أولى كما مر من سم (قوله فلعطف على فضلا) وقال ابن  
 معلى مفعول معه وضعفه ابن النشاب وقبل مفعول لمحذوف أي وسعنا له الظاهر  
 ر قوله فلا يجعل كلف ما وليه أي فلا تطلب مشاكلته (قوله ان كانت آل  
 معرفة) أي كما في الآية قال نصب أي فالتحذير النصب لما في الشرح من ان المعرف  
 يشبه المضاف أي من حيث تأثر ما فيه آل المعرفة بتعريف آل وتأثر المضاف  
 بتعريف المضافة أو نصبها (قوله والا فالرفع) أي والتمكن للتعريف  
 كالتي من رضة الكلمة نحو البيع والتي لم الصفة نحو الحارث فالتحذير الرفع لأن  
 آل حينئذ كالمدة (قوله الرفع) ترد عليه الآية الا ان يمنع عطف والظهير  
 على جبال سم (قاعدة) اذا ذكر بدعت المادى تابع كان زيد الظريف صاحب  
 عرو فان قدر الثاني فقال للمادى نصب لا غيرا وفتا لتثنية المادى لفظ به كالمقتضى  
 بالتثنية دما سمى وقوله لفظ به كالمقتضى بالتابع ان أراد على ميل الاول له لفظا  
 فذلك أو على ميل الوجوب فتوقع عندى ولم لا يجوز النصب مراعاة لتصل نعت

تقول يازيد بشر بالضم وكذلك يازيد وبشر  
 وتقول يازيد أبا عبد الله وكذلك يازيد وأبا  
 عبد الله وهكذا حكمهم مع المادى المنصوب  
 لأن البدل في نية تكرار العامل والعامل  
 كالنائب عن العامل (تنبيه) أجاز المازني  
 والكوفيون يازيد وعمر أبا عبد الله وبكر  
 (وان يكن معصوب آل مانسقا) فيه  
 وجهان الرفع والنصب (ورفع فتى) أي  
 يختار وفاء النبل وسيبويه والمازني لما فيه  
 من مشاكلة الحركة والحكاية سيبويه انه كثر  
 وأما قرابة السبعة بأجال أو بن معه الظهير  
 بالنصب فلعطف على فضلا من ولقد أثبتنا  
 داود منا فضلا واختار أبو عمر ووعسى وروى  
 والجري النصب لأن ما فيه آل بل حرف  
 التداق فلا يجعل كلف ما وليه وتساكط ظاهر  
 الآية اذا جاعل القرا سموى الاعرج على  
 النصب وقال المبردان كانت آل معرفة فالنصب  
 والا فالرفع لأن المعرف يشبه المضاف  
 (تنبيه) هذا الاختلاف انما هو في الاختيار  
 والوجهان صحيح على جوازهما الا فيصا عطف  
 على تركة مقسومة نحو ياربيل والقلام فلا  
 يجوز فيه عند الاخفش ومن تبعه الا الرفع

المتبادر فعلك بالانصاف (قوله مصحوب آل) سابقاً انه يقوم مقامه اسم  
 الاشارة والموصول (قوله بالرفع) ظاهره ولو كان متصفاً نحو يا أيها الحسن  
 الوجه ولا يبدفسه (قوله ويعد في موضع الحال) أي من صفة تقدم عليها  
 فلا يضر تنكيرها أو من مصحوب آل كما يشير إلى جواز الأمرين قوله الآتي واقعة  
 أو واقعا فالأول ظاهر للأول والثاني الثاني (قوله في موضع الحال مبني  
 على الضم) هذا مبني على ما ذهب إليه بعضهم من جواز وقوع الظرف  
 المقطوع عن الإضافة حالاً كما به عليه شيئاً (قوله مرفوعة) مقتضاه  
 ان يرفع في صفة لآل من مصحوب آل والاقبال مرفوعاً الآن وقال الثاني  
 باعتبار كون مصحوب آل صفة أو أنه أشار إلى جواز وجه آخر قال البعض  
 لكن يرد عليه لزوم الفصل بين التثنية ومنعونه بأجنبي اهـ وفيه أن الفاصل هنا  
 ليس بأجنبي بل هو العامل في الرفع لأن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف  
 والعامل في الحال هو العامل في صاحبها فيكون يلزم عملاً في مصحوب آل  
 وفي الحال منه وفي صفة الحال تقدير (قوله والعائد على المبتدأ) أي الأول  
 أما العائد على المبتدأ الثاني فسترة في يلزم وكذا العائد على أيها في الاعراب  
 الأول (قوله ويجوز أن يكون صفة هو الخ) أي والوجه خبر أي وعائدها  
 محذوف أي صفة لها أو يدها ويلزم ما بالياء التثنية فهو خبر بعد خبراً وبألتاء  
 القوية فهو نعت صفة وبالرفع حال من فاعل يلزم وجعله مفعولاً بزيادة الباء  
 تكلف مستحق عنه وإن أقصر عليه الشيخ خالفه تبعه شيئاً والبعض  
 (قوله والمراد اذا نوديت أي الخ) لا يخفى أن ما ذكر في قوله ويلزم تابعها الرفع  
 لم يستعمل من المتن لا منطوقاً ولا مفهوماً فكيف رادته وما اعتد به البعض من  
 انه مستفاد من ذكر أي مبنية على الضم مرفوعة بها مراداً بها معين غير نافع في  
 قوله وقد نتم في قوله ويلزم تابعها الرفع (قوله لتكون عوضاً الخ) علة  
 تلزمها (قوله عوضاً عما فات الخ) كما عوضوا عنه ما في أيأما تدعوا وخصها  
 بالنسبة لانه في موضع تبيينه وما بالشرط لانها مبسطة فتوافق الشرط ما مبني  
 (قوله وتؤتى) أي على سبيل الأولوية لا لوجوب كافي في الداميني والجمع من  
 صاحب البدع (قوله ويلزم تابعها الرفع) فيه ما قد عناه عند قول المصنف  
 ارفع أو أنصب فلا تنقل (قوله حال الزجاج الخ) فيه قتلان ابن الباشي ذكر أنه  
 سمع عن لسان العرب ولا نه قرئ شاذاً قبل أيأما الكاف من وهي تعيد الماضي  
 فانه السندوي (قوله ان المتصور بالتداه هو التام) ومع ذلك ينبغي أن

(وأيها مصحوب آل بعد صفة ويلزم بالرفع لدى  
 ذي المعرفة) يجوز في ضبط هذا البيت أن  
 يكون مصحوب منصوباً أو أيها مبتدأ ويلزم خبره  
 ومصحوب مفعول مقدم يلزم وصفه نصب  
 على الحال من مصحوب آل وبالرفع في موضع  
 الحال من مصحوب آل وبعد في موضع الحال  
 مبني على الضم لحذف المضاف إليه وهو ضمير  
 يعود إلى أي والتقدير وأيها يلزم مصحوب آل  
 حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة أو واقعا  
 بعدها ويجوز أن يكون مصحوب مرفوعاً  
 على انه مبتدأ ويكون خبره يلزم والجملة خبر  
 أيها والعائد على المبتدأ محذوف أي يلزمها  
 ويجوز أن يكون صفة هو الخ والمراد إذا  
 نوديت أي فهي تكرة مقصودة مبنية على  
 التثنية وتلزمها التثنية مفتوحة وقد  
 نتم لتكون عوضاً عما فات من الانصاف  
 وتؤتى تانيث صفتها نحو أيأما الانسان  
 بأيأها النفس ويلزم تابعها الرفع وأجاز المازني  
 نصبه قداماً على صفة غير من الماديات  
 المضبوطة قال الزجاج لم يميز هذا المذهب أحد  
 قبله ولا تابعه أحد بعده وعليه ذلك أن  
 المقصود بالتداه هو التام

في النظر  
 المراد به  
 بيان في  
 منه شيئاً  
 كما تبين

لا يكون محله نصباً لأنه بحسب الصناعة ليس مقعوله بل تابع له ويؤيد ذلك قول  
ابن المصنف وسد كره الشارع أيضاً له لو وصف صفة أي تعين الرفع سم وأنا أقول  
يرد عليه أن تابع ذي محل له محل متبوعه وحيتذ فبقي أن يكون محل تابع أي نصباً  
وإن يصح نصب نفسه ويؤيد ما قد سناه عن الدماميني في يازيد الطريف صاحب عرو  
أنه إن قدر صاحب عرو نقلاً للطريف فقط به كالمقتضى بالتعقيد أن رفعاً فرغ وإن نصباً  
فنصب على ما يناسبه سابقاً اللهم إلا أن يكون منصرف نصب نعمت تابع أي لعدم معامه  
أصلانم يصح ما جئته من أنه ليس لتابع أي محل نصب ولا يجوز نصب نفسه على أن  
رفع التابع أعراب وأن عامله فعل مقدّر مسبق للجهول أي يدعي العاقل كما مر لكن  
ما بعد أي على هذا ليس تابعاً لأي في الحقيقة فلا يظهر محل كلامه على هذا مع  
قوله بل تابع له فتأمل (قوله وأى وصلة إلى الداه) أغا تزوايا لانهما لوضعها على  
الاهام واحتياجهما وضعها إلى المخصص ألقى بمابعدهما من غيرهما لما شابهها اسم  
الاشارة بكونه وضع مبهما مشروطاً بإزالة الاهام به بالاشارة الحسية أو الوصف بعده  
قام مقامها في التوصل إلى نداء ما فيه آل وأما خبر القائب فانه وإن وضع مبهما  
مشروطاً بإزالة الاهام له لكن بمقابلته غالباً وهو القسر وأما الموصول فانه وإن  
أزال الاهام ما بعده ولكنه جلة اه دماميني عن الرضى باختصاره وأيضاً ضمير  
القائب وكثير من الموصولات لا يغير حارف النداء (قوله أنه صفة له مطلقاً)  
أي مستقلاً كل أو جامداً التأويل الجامد بالمشق كالعين والخاضر أولان كثيراً  
من المحققين على أنه لا يشترط في التعت أن يكون مستقلاً أو مؤولاً به بل  
الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل دلالة على الرجولية (قوله وقد  
قبل عطف بيان) ظاهره مطلقاً لتصح المقابلة (قوله جنسية) أي لازامة  
لازمة كاليسع أو غير لازمة كالزيد ولا التي للحم الأصل للخاصة ولا التي للعهد  
كأزيد بن والداخلة على العلم بالقبيلة كالسعي والجم فسلم ما في كلام البعض من  
القصور والمراد أنها جنسية بحسب الأصل أي قبل دخولها كالميل عليه بقبيلة  
ككلامه فلا يخفى أن مصحوباً بمقدور بالمعنى حاضر كما سيذكره (قوله  
وصارت بعد للضرورة) أي بسبب وقوع مدخولها صفة لتكرار قصد به معنى حاضر  
لا بسبب انقلاب آل عهدي حتى يراد أن المصريح به أنها غير عهدي أفاده سم (قوله  
أن يكون ذلك عطف بيان) أي لانتقال العلم لا ينبغي هكذا فبقي التعليق  
(قوله وأى موصولة بالجملة) والتقدير يامن هو الرجل وقال الفارسي التقدير  
بالذي هو الرجل اه خال شيئاً والأول أولى لأن لا يتدخل على نحو الذي

وأى وصلة إلى داه وقد اضطرب كلام  
الناظم في النقل عن الزجاج فتخلل في شرح  
التسهيل عنه هذا الكلام ونسب إليه في شرح  
الكافية موافقة المازني وتبعه وادعوا إلى  
التعريض بذهب المازني الاشارة بقوله أي  
ذي المعرفة وتظاهر كلامه أنه صفة مطلقاً وقد  
قبل عطف بيان قال ابن السد وهو الظاهر  
وقيل أن كان مشتقاً فهو نعمت وإن كان جامداً  
فهو عطف بيان وهذا أحسن (نبيهات)  
• ادول يشترط أن تكون آل في تابع أي  
جنسية كاذكره في التسهيل فاذا قلت بأياها  
الرجل قال جنسية وصارت بعد للضرورة كما  
صارت كذلك بعد اسم الاشارة وأجازا لقراء  
والجرى اتباع أي بمصوب آل التي للحم الصفة  
نحو ما يها الحارث والتسع مذهب الجمهور  
وتعين أن يكون ذلك عطف بيان عندهم من أجاز  
• الثاني ذهب الاخفش في أحد قوله إلى  
أن المرفوع بعد أي خبر ليد المحذوف وأى  
موصولة بالجملة

ورد بانها لو كان كذلك لجاز غاها والمبتدأ

كان اولي لجاز وصلها بالقطعية والظرف  
 ه الثالث ذهب الكوفيون وابن كيسان الى  
 أن هادخلت للتبعية مع اسم الإشارة فإذا  
 قلت يا أيها الرجل تريد يا أيذا الرجل ثم حذف  
 ذا اكتفاهما الراجح يجوز أن توصف حقة  
 أي ولا تكون الرفع مفعلة منفردة كانت  
 او مضافة كقوله  
 يا أيها الجاهل ذو التري

لا تودعي حبة بالنكر  
 (وأعيد آية الذي ورد) آية المبتدأ وأما  
 الذي عطف عليه وسقط العاطف للضرورة  
 وورد جله خبر وجد الفاعل بالكون  
 الكلام على حذف مضاف والتقدير لفظ  
 أيعذا وأما الذي ورد وأهو من باب  
 نحن باعندنا وأنت بما عندنا من أي  
 ورد أيضا وصف أي في النداء باسم الإشارة  
 وبوصل منه آل كقوله  
 أأأيعذا البائح الوجدت

لشي يتخذه عن يديه المقادير  
 ونحوها آية الذي نزل عليه الذكر (ووصف أي  
 بسوى هذا) الذي ذكر (يرد) فلا يقال يا أيها  
 زيد ولا يا أيها صاحب عمرو (فتبين) ه الأول  
 بشرط لوصف أي باسم الإشارة خلق من  
 كاف الخطاب كما هو ظاهر كلامه وقا للسيراني  
 وخلا فالابن كيسان فانه أجاز يا أيذا الرجل  
 ه الثاني لا بشرط في اسم الإشارة المذكور  
 أن يكون متعوتا بذي آل وقا لابن عصفور  
 والتاخم كقوله

أيعذا نكلا زادكا ه ودعاني وأغلظني وغل  
 واشترط ذلك غيرها (ودواشارة كأي في  
 المعنى) في لومها ولوم زوجها

على الراجح كأمز (قوله لجاز ظهور المبتدأ) أي لأن هذا ليس من مطلق وجوب  
 حذف المبتدأ وله أن يحول باب النداء بحذف وتقصف بدليل جواز الترخيم  
 فيه دون غيره فلهذا التزموا حذف المبتدأ وقوله ولجاز وصلها الخ وله أن يحول  
 التزموا فيها خبر باسم الملة كما التزموا فيها خبر باسم الوصف على رأيكم جمع (قوله  
 يا أيها الجاهل الخ) التزموا نزع الإنسان إلى الشر والتكبر فتح التون وسكون الكاف  
 آخره زاي الجمع أي لا تودعي بالبع حلة كونك مشبهة بالية في ذلك (قوله وأيعذا  
 الخ) نحو يا أيذا الرجل فأي منادى مبني على الضم في محل نصب وما للتبعية وهذا  
 صفة أي في محل رفع والرجل صفة لذا أو عطف بيان مرفوع بضمة ظاهرة ونحو  
 يا أيها الذي قام فأدعى صفة أي في محل رفع وهذا كله مبني على أن حركة السامع  
 أعراب وتقدم عافية قال شيخنا ولعل مذهب المازني يجري هنا أيضا فيجوز كون هذا  
 والذي في محل نصب (قوله للضرورة) بل تقدم أن الواو العاطفة تحذف اختصارا  
 (قوله من باب غن بما عذنا الخ) أي من الحذف من الأول لدلالة الثاني ويحذف  
 كلام المصنف العكس وفي الأولى منهما عذنا احتال لهما وعدم تعيين القرينة  
 أحدهما فلو أن كل الحذف من الثاني لأن الآخر ألحق بالحذف من الأوائل  
 وقيل من الأول لعدم الفصل ونظام البيت والرأى مختلف وهو كما قال شيخنا من  
 المنسرح (قوله أأيعذا البائح) أي المهق والوجد برفع فاعل البائح ونحوه  
 مفعول ولا يصح جر الوجد مضافة البائح إليه لعدم جواز إضافة اسم الفاعل  
 المتعدي إلى مرفوعة (قوله ووصف أي بسوى هذا يراد) قال الساطعي أنه حولا  
 فائدة فيه ويحجب بأنه لما علم بقوله وأيعذا الخ أن الزوم ليس على ظاهره كان مظنة  
 فهم شي آخر فضع هذا اه طبل لاوى واسم الإشارة في قوله بسوى هذا يرجع  
 لما ذكر من مصوب آل واسم الإشارة والموصول القرون بال (قوله خلوه  
 من كاف الخطاب) أي لا يمتنع السوء بالنداء كما تقدم فهو الخطاب ووصله  
 بكاف الخطاب يقتضي أن المشار إليه غير الخطاب فيحصل الثاني ولا بن كيسان  
 أن يجعل الخطاب في محل إذا للامشاور إليه فلا يحصل الثاني لكن ينجم ما تقدم في  
 باب اسم الإشارة من أن الخطاب بالكاف غير المشار إليه الآن ينضم بغير النداء  
 فتأمل (قوله ودعاني) أي اتركني والواغل من يدخل على القوم وهم  
 شربون ولم يدع (قوله في لومها الخ) أي لا في لوم أفراد موصوفها بل برأي  
 حال المشار إليه نحو يا هذا الرجل نكلا زادكا ه وأل في قوله الصفة  
 عهدية أي الصفة المذكورة في أي لأنها تناول اسم الإشارة مع أن اسم

الاشارة لا يوصف باسم الاشارة وصكانه ترك ذلك انكلا على ظهور ان اسم  
 الاشارة لا يوصف باسم الاشارة فكأن معلوم الاستعاضة (قوله على مازر)  
 فل مراده على مازر من اشتراط كون الـ جسمية على الراجح (قوله نحو اذا  
 الرجل وباء الذي قام) ونحو باء هذا الرجل وباء الذي قام وباء لا الكرام  
 فيها التبيه واسم الاشارة منادى مقدرفيه الغم وباءه صفة مرفوعة (قوله  
 بيت المعرفة) أي يموت علم الخطيب المتنادي (قوله بأن تكون هي) أي  
 الصفة (قوله هو المقصود بالنداء) بأن عرفه الخطيب بدون الوصف كما اذا وضع  
 التكلم يده عليه (قوله فلا يلزم شيء من ذلك) مقتضاه حتى يكون الصفة  
 مرفوعة بالفتحة فيصير صفة هذا الرجل وليس كذلك ويمكن تصحيح عبارة يجعل من  
 يائية وجعل الاشارة الى مجموع مازر من ذكر الصفة ورفضها وقرنها بالفتحة لا يلزم  
 مجموع الثلاثة أي بل بعضها وهو القرن بالهكذا في الجواب لا كما جاب البعض  
 تقدير (قوله في نحو بعد الاوس) أي من كل تركيب وقع فيه المتادى  
 مفردا متكررا ووقع بعد المزة الثانية مضاف اليه وبعد الاوس هو معدن من معدن  
 رضى الله تعالى عنه كما في التصريح (قوله زيد الصلوات) فتح الميم اضف زيد  
 الى الصلوات لانه كان معدولا وهي جمع بعمله وهي الساقطة القوية المولدة والذيل  
 جمع ذابل بمعنى الضامر كجمع راكع اذ زكرا وبعبارة القلموس وهي الساقطة  
 الشديدة النسيبة المحملة المطبوعة على العمل والجل بعمل ولا يوصف بها انما هما  
 احسان اه ولو قال زكرا بجمع ذابل كما عبر التثنية لكان أنسب بالصلوات  
 (قوله لانه منادى مضاف) فهو تقدير يا والفرق بين هذا والبدل ان هذا  
 يجوز معه كحرف النداء ولا يجوز ذلك في البدل وان قيل انه على تقدير تكرار  
 العامل اذ هو عند ذلك القائل كالتقدير المعنوي الذي لا يتكلم به شالطي (قوله  
 أو وكيد) قاله المستصف قال أو جحان ولم يذكر احصائياته لانه معنوي وهو  
 ظاهر ولا يقتضي لاختلاف جهتي التعريف لان الاول معرف بالعلية أو النداء  
 والثاني بالاضافة لانه لم يصف حتى يلبس تعريف العلية اه قال ابن هشام  
 وتم مانع أقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما قبله فيقول قاله الاول قاله  
 ان كمالا الامر من انما يرد على المستصف اذ ما لم مانع والاقتداء بتلك ظاهرا  
 تعريف التوكيد القضي فانه صادق مع اختلاف جهتي التعريف ومع اتصال  
 الثاني بما قبله فيقول (قوله وتأول فيه الاشتقاق) أي جعله مشتقا  
 بتأوله بالقول الى الاوس ومضغه الشالطي بأن التبع بالجماد على تأوله بالاشتق

الاول هو صيغة فعل على كماله

وازم كونها بال على مازر نحو اذا الرجل  
 وباء الذي قام هذا (ان كان تركبها)  
 أي ترك الصفة (ثبت المعرفة) أي بأن  
 تكون هي مقصودة بالنداء واسم الاشارة  
 قبلها الجزاء الوصلة الى ندائها كقولك انما  
 بين قوم يلجوس هذا القاتل ما اذا كان اسم  
 الاشارة هو المقصود بالنداء بان قدرت  
 الوقوف عليه فلا يلزم شيء من ذلك ويجوز في  
 صفته حثث ما يجوز في صفة غيره من  
 المتادات المبنية على الضم (في نحو)  
 يا (معدن الاوس) وقوله  
 يا بيم يمدى لا بالكم وقوله  
 يا زيد الصلوات الذيل  
 (في صيغة ثان) حقا وضم واقمع أولا لتعصب  
 فان ضمته فلا منادى مفرد معرفة واتصاف  
 الثاني حثث لانه منادى مضاف أو وكيد  
 أو عطف بيان أو بدل أو باضمار أعني وأما  
 السراقة أن يكون نعتا أو نالا فيه الاشتقاق

موقوف على السماع (قوله والثاني مقسم) أي زائد سماعي جواز إتمام  
 الاسم وأكثروا بآياه وعلى جوازه فقه فصل بين المتضادين وهذا الثاني الواحد  
 وكان يلزم أن يكون الثاني لعدم إضاقة له تصريح وعليه فقه غير اعراب لأنها  
 غير مطلوبة لتعامل بل فقه اتباعها يظهر وإن كان رد عليها من المتبع والتبع له  
 جابر أحسنه لكن صرح الشارح بأن نصب الثاني وكذا وفاته تفسير  
 الحذف الإتمام بالتأكد القنطري وعلى هذا الفقه فقه اعراب ولا يعد أن  
 الفصل الثاني مقفول لأنه لا فصل لاتحاد اليمين فقط ومعنى وإن عدم تنوين  
 الثاني على هذا الوجه والذي قبله لما كانه فندفع قول صاحب التصريح  
 فقه فصل الخ وقوله وكان يلزم الخ فتأمل ولا يصح اعرابه بدلا أو عطف بيان كما  
 كان في صورة الضم لأنها إنما يكونان بعد تمام الاسم الأول والأول لا يكمل إلا  
 بالاضافة بخلاف صورة الضم فإن الاسم الأول قبلها غير مضاف (قوله إلى  
 محذوف) أي مماثل لما مضى إليه الثاني (قوله ونصبه) أي الثاني على  
 الأوجه الخمسة بل الستة وهي أن يكون منادى مستأثرا أو منصوبا أو محذوفا  
 أو عطف بيان أو بدلا أو وكذا أو فتا وكأنه لا يتطرق إلى السادس لضعفه (قوله  
 إن اليمين ركبا) قيل فيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء ولا وجه له إذ المركب بيان  
 قطعا في التصريح وقال القاري الاسم مضافان للمذكور وهو ضعيف لما  
 فيه من موارد ملين على معمول واحد (قوله فقههما فقه بناء) فيه أن فقه  
 الأول على القول بالتركيب فقه بنية ويمكن تصحيح عبارته بأن المراد فقه مجموعها  
 الذي هو المركب وفقه في فقه آخر ولو قال فقه الثاني فقه بناء لكان واضحا  
 ثم هذا القول لا يشمله قول المصنف فقه لأن الأثر لا بد أن ينصب ما به فقه  
 الأعراب وغيره (قوله أمثل الوجهين) أي أحسنهما وأشأوهما إلى امتليته  
 بتقديره (قوله بل اسم الجنس) مبتدأ خبره كالعلم (قوله وخالف الكوفيون  
 الخ) عبارة الومع وخالف الكوفيون فأوجبوا في قسم الجنس ضم الأول  
 وفي الوصفين ضمهم بلا تنوين أو نصب متونا (قوله جاز فقه بدلا) فقه المصنف  
 عن الأكرودته بأنه لا يصح فقط بدل ومبدل منه الإومع الثاني زيادة يلين وجوز  
 التمامين أن يكون منادى ثانيا لو كان يكون تأكيد القنطري فقه بدلا أي  
 بناءه على الضم ومن لا زعم عدم التنوين (قوله عطف بيان) رده المصنف في شرح  
 الكافية فقال أنه وكيد على القنطري أو الأصل لا عطف بيان كما يقول أكثر النحويين  
 لأن الثاني لا ينصبه (قوله على القنطري أو الأصل) قب ونشر مرتب

وإن فقه ثلاثة مذاهب أحدها وهو مذهب  
 سيبويه أنه منادى مضاف إلى ما بعده الثاني  
 والثاني فقه من المضاف والمضاف إليه وعلى  
 هذا قال بعضهم يكون نصب الثاني على  
 التوكيد وثانيها وهو مذهب المبرد أنه مضاف  
 إلى محذوف دل عليه الآخر والثاني مضاف  
 إلى الآخر ونصبه على الأوجه الخمسة  
 وثالثها إن اليمين ركبا كصبي فقه  
 عشر فقهها فقه بناء لاضافة اعراب مجموعها  
 منادى مضاف وهذا مذهب الأعمى (تيسيات)  
 ه الأول صرح في الكافية بأنه لا يشترط  
 الوجهين الثاني مذهب البصريين أنه لا يشترط  
 في الاسم المذكر أن يكون محلا بل اسم الجنس  
 فهو يارجل ورجل قوم والوصف فهو يا صاحب  
 صاحب زيد كالعلم فمقدم وخالف الكوفيون  
 في اسم الجنس فهو نصب وفي الوصف فهو نصب  
 إلى أنه لا ينصب إلا منصوبا فهو يا صاحب  
 صاحب زيد الثالث إذا كان الثاني غير  
 مضاف فهو يارجل زيد جاز فقه بدلا ووقعه  
 ونصب عطف بيان على القنطري أو الأصل

يقتضي أن لا ينصب الثاني على الأول  
 لأن الثاني لا ينصب على الأول  
 لأن الثاني لا ينصب على الأول  
 لأن الثاني لا ينصب على الأول

• (التأدي المضاف الى يا المتكلم) •

أقرده بقرعة لانه احكاما غنمه وتقدم ان الاصل في يا المتكلم قبل الكون  
وقبل الفتح وجعل ان الكون اصل اول اذهوا الاصل في كل ميسق والفتح اصل  
ثان اذهوا الاصل فلهذا وضع على حرف واحد (قوله مع آخره) بان يكون  
آخره حرفا غير لين اولها قبله ساكن كدلو ونظي وهذا القيد يخرج نحو على تنية  
وجعلوا جزا العمام حذف يا له لالة يا للتنية والجمع على الاضغنة عدم التنية  
بالفرد عند الحذف قاله سم وفيه نظر في الجمع للتنية حذفت بالفرد في صورة  
ايات باء ساكنة اه ويشترط مع ما ذكره المصنف ان يكون غير وصف  
مشبه بالفعل كاسبغ (قوله عبيدا) ينبغي ان يكون منصوبا بصفة مقدرة  
على الدال لا بالصفة الموجودة لانها لا قبل الا قبله سم (قوله وهو حذف الياء  
ولادى كفاء الكسرة) تحذف الياء عن الحفيد انه قيد ذلك بان ينسحب  
الاسم بالاضافة الى الياء فلا تخال في ما عدي يا بعد ولاه لالة على الياء  
والجزى في التوضيح وشرحه انها هو اشتراط الاشياء بالاضافة في الوجه السادس  
وهو الضم وهذا هو المقبح فانهم (قوله والخامس) يحذف على الثاني بالواو  
اشارة الى انها في مرتبة قبلها الاصل في كل وجعل السبوطي الكوفي اوضح  
من الفتح ولعل وجهه ان الكون اخف من الفتح (قوله والياء اثنا) أي  
تتمزكها واقتضاح ما قبلها الا انهما اخف من الياء اه فيخرج والمظاهر ان هذه  
الاقب اسم لانها متقلة عن اسم وينبغي ان يحكم بانها مضاف الى ياء في محل  
بر سم (قوله وهو حذف الالف) فجمع بين حذف العوض والمخوض وهو  
لا يجوز ويجب بانها بدل الياء وقرى بين الابدال والتوضيح سم على انه قيد يمنع  
عدم الجواز بدليل واتام الصلاة ويجاب اجابا (قوله وتقل عن الاكثر من المتع)  
أي ولاداة في السب على الجواز لا احتمال ان المراد بهذا المقظة ولاداء (قوله  
وجها سادسا) يظهر ان قائده يحذف الياء الكسرة ثم يعامل بمعاملة الاسم  
الفرد فيتم آخره مفتحا كلة للفرد المني فهو منصوب تقديره يقتضيه منع  
من ظهورها صفة المشاكلة وتعرفه بالاضافة التورية كما اختاره المصنف لاعتلا  
وتعرفه بالضم كاقبل واللام يكن لغة في المضاف قال أبو جليل والمظاهر ان حكمه  
في الاتباع حكم المني على الضم غير المضاف لاجل حكم المضاف اليه اه أي  
انه يوافق ما به الوجهان وهو لا يظهر على ان تعرفه بالاضافة التورية ونصبه مقتدر

• (التأدي المضاف الى يا المتكلم) •

(واحد من تأدي جمع) آخره (أن يضاف اليها)  
المتكلم (كعبد عبد عبد اعدا)  
والاضمح والاكثر من هذه الامثلة الاول  
وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة فهو  
يا عباد فاقون ثم الثاني وهو يونس كنة  
فهي يا عباد لا خوف عليكم والخامس وهو  
يونس مقبوضة فهو يا عبادي الذين اسرفوا  
وهذا هو الاصل ثم الرابع وهو قطبة الكسرة  
قصة والياء المضاف احسن لئلا يما الشال  
الثالث وهو حذف الالف والاجرة بالفتحة  
فأجازها الاخفش والمائز والقاسم فتقوله  
وليس بواجب ما كان حذفه  
بل هو لا يثبت ولا لوان

أصله يقول يا الهنا وتقل عن الاكثر من التسع  
قال في شرح الكفاة وذكروا ايضا وجها  
سادسا وهو الاكتفاء عن الاضافة فيها  
وجعل الاسم منصوبا كالتأدي المضاف اليه  
فرا بعض القراء وبه الحسن أحسن ال وسكن  
بونس عن بعض العرب يا اتم لا تقبله ويضن  
العرب يقولون يا رب يا غفري يا غفور يا ارحم الراحمين

فان مقتضاه عدم جواز الوجهين في تابعه وقد وجه ما قاله أبو حيان وان قلنا نعم  
بالإضافة المئوية ونسبه مقتدر بأنه عومل معاملة المتردد على حكمه وان لم يكن  
منه حقيقة أقادهم قال في التصريح وانما يأتي هذا الوجه السادس فيما يذكر  
نذوقه مضاعفا كلاب تعلق في الألب واللاتم والابن جلا للقل على الكبير (قوله  
أما المثل آخره) بأن يكون آخره من السابقة حركة مجنسة له أو أما ما حذف لانه  
كان خلافا لانه خلافا للمبدد ووقع في عبارة البعض هنا خلل فاحذره (قوله  
وهي ثبوت بالمتقوية) وتكون ورس عجا من اجراء الوصل مجرى الوقت  
(قوله فيما اضافته للتصريح) كان الاولى للتعريف والمراد فيما اضافته محنة  
بترية المتابعة (قوله للتبسيط) أي المصارع في كونه حتى الحال  
أو الاستقبال (قوله فان ياء نابتة لا غير) قد وجه بقية طلبه لها لكونه  
عاملا يشبه الفعل (قوله وفي اما متقوية أو ما كنة) أي أن لم يكن  
الوصف معنى أو جوهرا على حده والاعتين الفتح نحو ما روي وبأخرى (قوله  
كبنى) أي صغيرا وبأخرى بنو ففتحين وإذا مفرته حذف ألف الوصل ورددت  
اللام المحذوفة فيبقى ذو قطب الواو إلا اجتماع الواو الياء وسبق أحدهما  
بالكون وتدغم الياء في الساو على القول بأن لانه ياء يكون فيه ما عدا القلب  
(قوله قبل ياء) يكرس الياء أو ياء يفتتحها لا غيرا ورد عليه شيخان فيه  
لغة ثالثة قرئ بها في السبع وهي اسكان الياء مخففة ووجه انه حذف ياء المتكلم  
ثم استقلت الياء المنقذة المكسورة فحذف الياء الثانية التي هي لام الكلمة وأبني  
الاولى وهي ياء التصغير ساكنة (قوله على التزام حذف ياء المتكلم) أي واجبا  
الياء الثانية على كسرعلاجل ياء المتكلم (قوله مع ان الثالثة) كان الاوضع  
ولأن الثالثة لأن هذا الفعل آخر لالتزام الحذف (قوله أدلت ألفا) أي بعد  
قلب الكسرة التي قبلها فحذف (قوله ثم التزم حذفها) أي وأبقيت الفتحة دليلا  
عليها (قوله مستقل) أي حرف مستقل وهو الاء أي وبدل الثقل ثقل (قوله  
فتفتت) لأن أصلها الفتح وعلى القول بأن أصلها الكون وجه الفتح بأنه احتج  
لصيرته ثلاثيا حتى ما كان الفتح أخف سم (قوله بقية الاحكام) أي بقية  
أحكام المضاف المذكور ككسر آخره وجوبا إذا لم يكن واحدا من الامور  
الاربعة المتقدمة في قوله آخر ماضيف للسا كسر اذا لم يكن معتلا الخ وملازمة  
الالف مطلقا الى اخر ما مر أي فلا يصح حذف الاحكام هنا (قوله وفتح او كسر)  
أي الميم وأجاز قوم ضمها أيضا لم (قوله وحذف الياء) أي مع الكسر

والالف

أما المثل آخره فبفتح واحدة وهي ثبوت  
بالمعقوفة نحو افتأى وبأخرى (تبيين)  
الاولى ما سبق من الالوجه هو ضا اضافة  
للتصريح كما شعره قبله أما الوصف المنسب  
لفعل فان ياء نابتة لا غير وهي اما متقوية  
أو ما كنة نحو ما كرى وبأخرى والثاني  
قال في شرح الكافية اذا كان آخر المضاف  
الى ياء المتكلم ياء مشددة كبنى قبل ياء أو ياء في  
لا غير فالكسرة على التزام حذف ياء المتكلم  
غراما من قوال الياء مع ان الثالثة كان  
يختار حذفها قبل ثبوت التثنية وليس بعد  
اختيار النسي الا لزومه والفتح على وجهين  
أحدهما أن تكون ياء المتكلم أدلت ألفا ثم  
التزم حذفها لانها بدل مستقل والثاني ان نابتة  
ياء ياء حذف ثم ادعت اولاهما في ياء المتكلم  
فتفتت لان أصلها الفتح كافتت في يدي ونحوه  
اه وقد قدمت بقية الاحكام في باب المضاف  
الى ياء المتكلم (وقع او كسر وحذف الياء)  
والالف مخففة الكسرة الاستعمال





وهو الاقبح وكسرهما وهو الاكثر بالفتح قرأ ابن عامر والكسر قرأ غيره من السبعة (تنبيهات) \* الاول فهم من كلامه فواتنا  
الاولى ان تعويض التام من ياء المتكلم في آب ٣٧٨ وأم لا يكون الا في النداء الثانية ان ذلك مختص بالاب والام الثالثة

والفتح اقبح والكسر أكثر لان جواز كل مستفاد من عبارة المصنف  
( قوله وهو الاقبح ) لان التاء عوض عن الياء وحركتها الفتح وتحذفها  
بحركة أصلها هو الاصل اه خفد ( قوله وهو الاكثر ) أي لان الكسر  
عوض عن الكسر الذي كان يستحقه ما قبل التاء وزال حين مجيء التاء لان  
ما قبلها لا يكون الامتوتما ( قوله لا يكون الا في النداء ) أخذ المحرر من  
تقديم الجار والمجرور ( قوله مختص بالاب والام ) أي لانه لم يقل نحوأت  
أنت ( قوله من الواجهة السابقة ) أي في المتأخر المضاف لياء المتكلم  
( قوله فهم ذلك من قوله عرض ) نظيره سم بأن العروض لا ينافي لزوم وقد  
يشال شأن العارض عدم اللزوم ( قوله وبين التاء والاق ) مني ابن  
الحاجب على جواز الجمع بينهما لجمع بين عوضين بخلاف ما قبله سم أي فان فيما  
قبله جماع بين العوض والمعوض عنه وفي قوله بين عوضين قلب لانه لا يقبل بدل  
عن التاء لاعوض عنها كما مر ووقع البعض خطأ فحس في تقرير مذهب  
ابن الحاجب فانفسره ( قوله التي وصل بها آخر المتأخر الخ ) أي بناء على  
القول يجوز ذلك في المتأخر العبد والمستفاد والتدوب ( قوله وجوز  
الناسخ الامرين ) أي كونها عوضا عن الياء وكونها التي وصل بها آخر المتأخر  
( قوله على ما مر ) أي على القول الذي مر عن شرح الكفاية ان هذه الالف هي التي  
وصل بها آخر المتأخر المتقدم وليست بدلا عن ياء المتكلم لاعلى القول بأنها بدل  
عن ياء المتكلم لان الجمع على هذا ضرورة كالجمع بين الياء والتاء لانه حتى تعد  
في القنات والاكنت احدى عشرة قلعة بزيادة الجمع بين الياء والتاء وبهذا يعرف  
ما في كلام البعض ( قوله ابدال هذه التاء هنا ) أي في الوقت ( قوله  
على انها تاء التأنيث ) أي بحسب الاصل ( قوله وسمت في المصنف بالتاء ) أي  
فرسها بالتاء اولى كما قاله الاماميين

\*( أسماء لازمت النداء ) \*

يجوز صكون لازمت فعلا ماضيا كضربت وكونه اسم فاعل كضاربة مضافا  
الى النداء أو متوتا ناصبا للنداء على الفعولية سم ( قوله بعض ما يخص بالتاء )  
أشار الى أن هناك ألقاغا آخر مختص بالتاء كأت وأنت ( قوله أي لا يستعمل  
في غير النداء ) أشار به الى أن الباء ادخل على التصور عليه ( قوله عن تكرير  
أي من جنس الانسان لاسطقا ( قوله بأنه لو كان ) أي المدكور من قبل وقوله  
مرئى أى مرئى فلان وفلافة قليل فيه أى في بعضه وهو قل بقرية ما بعده فلا لانه

لا يحذف

ان التعويض فيها ليس بلازم فيجوز فهمها  
ما حاز في غيرهما من الواجهة السابقة فهم  
ذلك من قوله عرض \* الواجهة متع الجمع بين  
التاء والتاء لانها عوض عنها بين التاء  
والالف لان الف بدل من الياء وأما قوله  
يا أبتى لازلت ضنا فاعلم  
لنا عمل في العيش مادت عائشا  
فضرورة وكذا قوله يا أبا عاك أوصا كا  
وهو آخر من الجمع بين التاء والتاء والوجه  
صورة المعوض عنه وقال في شرح الكفاية  
الاقب في الالف التي وصل بها آخر  
المتأخر اذا كان بعدا أو مستغلا به أو متوبا  
وليست بدلا من ياء المتكلم ويجوز النسخ  
الامرين \* الثاني اختلف في جواز ضم التاء  
في ياءات ويات فأجازها الفرماوى وجعفر  
القباس ومنه الزباج وقتل من الخطيل انه سمع  
من العرب من يقول يا أبتى يا أبتى يا أبتى  
هذا فيكون في نداءها معترفات الست السابقة  
في نحو يا عبد وهذه الاربعة أعني تلك التاء  
والجمع فيها بين الالف في نحو يا أبا عاك على ما مر  
\* الثالث يجوز ابدال هذه التاء هنا وهو يدل  
على انها تاء التأنيث قال في التسهيل وجعلها  
هنا في الخط والوقت بآز وقد قرئ بالوجهين  
في المسح وسمت في المصنف بالتاء

\*( أسماء لازمت النداء ) \*

( وفي بعض ما يخص بالتاء ) أي لا يستعمل  
في غير النداء أو متوتا لالمؤنثة فاعلم واختلف  
فيه ما ذهب إليه من انها كالتاء عن  
تكرير فعل كناية عن رجل وقوله كناية عن  
امرأة ومذهب الكوفيين أن أصلها  
فلان وفلافة فترجأ ورده الناطم بأنه لو كان  
مريخا لقل فيه فلا ولا لقل في التأنيث فله

لا يحدف في الترخيم مع الآخر ما قبله من حرف مدّذاً إلا إذا كان المرخم تخاسياً  
 فصاعداً وفلان على أربعة أحرف فتحرّج به يا فلا وقوله لم يقل في التانيث فلا  
 أي بل كان يقال فلان وكان الآخر والأوضح أن يقول ورده التناظم بأنهما  
 لو كانا من جنس قبل في الأول فلا وفي الثاني فلان (قوله وذهب للشلوين الخ)  
 الفرق بين هذا المذهب ومذهب الكوفيين مع أنها كاتيان عن العلم عند الكوفيين  
 أيضاً اعتبار الترخيم عندهم دون الشلوين ومن معه (قوله كناية عن العلم) أي  
 الشخصي لمن يعقل ولكن الظاهر كاتيان (قوله وهما الأصل) المراد بالأصل هنا  
 وفي قوله لا في أن أصلهما فلان وفلاهما ما كانا عليه قبل تنقيصهما بحذف الالف  
 والنون لا بل الترخيم والحاصل أن الشلوين والتناظم ومن وافقهما يقولون هما  
 كاتيان عن العلم وأصلهما فلان وفلاهما قد خُلفا بمجرّد الحذف تنقيصاً لا ترخياً  
 والكوفيون يقولون هما كاتيان عن العلم وأصلهما فلان وفلاهما قد خُلفا خصوص  
 الترخيم وبهذا نعلم أن قول البعض فيما كتبه قبل النسخة أن مادة فلان مخالفة  
 لمادة قل عند الصرف كان الأمر كذلك على مذهب سيمويه الصحيح فيه نظر (قوله  
 بالهمز) أي الساكن (قوله أي بما يخص بالنداء) أي لوجه التثنية (قوله  
 يا مكرمان) يخف الزاكر يا وهو العزيز المكرم دما سمي (قوله تصيف مكرمان)  
 أي تخرجه وسماه تصيفاً لقربه من التصيف لقرب رسم الذال من رسم الراء وقرب  
 رسم الباء من رسم الميم المخلوطة بما بعدها (قوله وليس بشئ) مع أنه يقي عليه  
 مطيان لأن ينع وروده (قوله مقصود على السماع) ويؤخذ ذلك من قصيره  
 بالاطراد فيما بعدها ونها (قوله وهو) أي الإجماع (قوله فتقول يا مخبتان الخ)  
 فتبينه عدم مخبتان ويعكر عليه قول الهمع الذي جمع منه أي من مقلدنة  
 ألقاظ مكرمان وملا مان ومخبتان ومطيان ومكذبان قال وحكي ابن  
 سيده ترجل مكرمان وملا مان وامرأه ملا مانه فتم من أجاز استعماله في غير  
 النداء بقله ونحوه أو حيان على أفعال القول وسرف النداء والأصل رجل مقول  
 فيه يا مكرمان (قوله وزن يا فاضال) أي موافق نافي يا فاضال وكذا يقال في قوله  
 الآتي وشاع في سبب المذكور وزن يا فاضال وفي الأتيان ياهنا وفيما يأتي إشارة إلى  
 اختصاص سبب الآتي والمذكور المذكورين بالنداء (قوله فعبده) سميت  
 امرأته الرجل عبدة للزوجهما لئلا يكاد أي خبيثة (قوله فضرورة) وقيل  
 التقدير عبدة يقال لها يا مكرمان (قوله والامر هكذا الخ) وجه ذكره هنا مناسبه  
 لتوضيحاته المتعلقة بما هنا في وزنه وبأنه على الكسر وشروطه سم أي فذكره هنا

وذهب الشلوين وابن عصفور وصاحب  
 البسيط إلى أن قل وقوله كناية عن العلم فهو  
 زيد وهند يعني فلان وفلاهما وعلى ذلك مشي  
 التناظم ووجه قال التناظم في شرح التسهيل  
 وغيره أن قل يعني يا فلان ويا فلا يعني يا فلانة  
 قال وهما الأصل فلا يستعملان منتزعين  
 في غير نداء الألف ضرورة فقد وافق الكوفيين  
 في أنها كناية عن العلم وأن أصلهما فلان  
 وفلاهما ونما الفهم في الترخيم ورده بالوجهين  
 السابقين (الزمان) بالهمز وسم اللام  
 ولاماً وملاً بمعنى عظيم الثوم و(ثومان)  
 بفتح النون يعني كثير النوم (كذا)  
 أي بما يخص بالنداء (نسيها) الأتول  
 الاكثر في بناء مقلدنة فهو مطيان أن ياف  
 في الهمز وقد جاء في الملح نحو يا مكرمان حكاه  
 سيمويه والاختصاص بالمطيان وزعم ابن  
 السكيت أنه يخص بالهمز وأن مكرمان تصغير  
 مكذبان وليس بشئ الثاني قال في شرح  
 الكافية أن هذه الصفات مقصورة على  
 السماع بإجماع تبعه وله وهو صحيح في غير  
 مقلدنة فإن فيه خلافاً لأجاز بعضهم القياس  
 عليه فتقول يا مخبتان وفي الآتي يا مخبتانة  
 (واطراد في سبب الآتي وزن) يا فاضال فهو  
 (يا خلت) بالكاف إنساناً وأما قوله  
 أطوف ما أطوف ثم أدري  
 إلى بيت فعبده لكراع  
 فضرورة (والامر هكذا)

من باب الاستطراد وقوله هكذا أى كشيء فى الوزن لا فى النداء (قوله اى اسم  
 فعل الامر) أى فكللامه على حذف مضافين وقول شيخنا فكللامه على حذف مضاف  
 أى ودال الامر هو مع كونه لا ينسب صنع الشارع برفع دال الامر أى اسم  
 من اسم فعل الامر (قوله من التلاقي) جمل الشارع بخصا بقوله والامر  
 هكذا مع انه يعود لمقتبه أيضا فالوجه تعليقه بالطردهم وعليه فالامر معطوف على  
 وزن وهكذا حال وعلى صنع الشارع الامر مبتدأ وهكذا حال ومطرده خبرا وهكذا  
 خبرا قول ومطرده خبر ثان (قوله عند سيويه) وقال المبرد هو مفعول فلا يقال قوام  
 ولا تقدير فى قم واقعد اذ ليس لاحد أن يتعد صيغة لم تقبلها العرب قال الاندلسي  
 ومنع المبرد قوى قالوا لى أن يتأول قول سيويه هو مطرده على انه أراد بالاطراد  
 الشباع اه دما ينفى وفي التوضيح مع شرحه والمبرد لا يقبل فيها أى فى فعال سببا  
 وفعال أمر أى فلا يقال بإفح قياسا على فساو ولا تقدير قياسا على ززال اه ومنه  
 يعلم ان الخلاف بين سيويه والمبرد فى فعال سببا وفعال أمر والموافق لهذا ان يجعل  
 قول الشارع عند سيويه متعلقا بالطرده كلام المتن ومطرده فى كلام الشارع على  
 التنازع وان كان الاقرب الى صنع الشارع تقطع بمطرده فى كلامه فسلم ما فى قول  
 البعض ان عند سيويه متعلق بالطرده (قوله على هذا النوع) قال البعض أى  
 على ماورد منه او المراد فى هذا النوع وهو اسم الفعل اه وهو موافق لقول شيخنا  
 اى نوع ززال اه وقال شيخنا السدوقه على هذا النوع اى وكذا ما قبله او براد  
 بالنوع ما هو على وزن فعال متادى واسم فعل اه وهذا هو الموافق لما فى التوضيح  
 وشرحه فاقطعه (قوله ان يكون مجزدا) اى عن الزوائد فيه ان هذا معلوم  
 اشتراط النصف كونه ثلاثا لان التلاقي عند النصف لا يشمل المزيد (قوله  
 متصرفا) فخرج نحو نم ونش (قوله اذى سيويه جماعه) اى جماع اسم  
 فعل الامر المبني على الكسر لا قيد كونه على وزن فعال (قوله كثر قرا) اى  
 موزت وعمرار أى العب (قوله يدع ويلدهم) اى مقبوعهم بهاء عار اى حلوا  
 للعرعره وهى لينة الصبيان اه فارضى فاعل يدعوكاهه شيخنا  
 السدوقه وجميع ضميمها (قوله حكاية صوت) اى قرا فحكاية  
 صوت الرعد وعمرار حكاية صوت الصبيان (قوله لكان الصوت الثانى)  
 اى لكان اسم الصوت الثانى وقوله مثل الاول تصديق للمائة بأن يقال عرعر  
 وقرقر وبأن يقال عارعار وقار قار (قوله علم انه) اى ما ذكره محمول على عرعر  
 اذ قرقر بصيغة الامر أى دال عليه دلالة اسم الفعل على الفعل (قوله ياتنى الخ)

أى اسم فعل الامر مطرد (من التلاقي)  
 عند سيويه نحو ززال وززال من ززل وززل  
 (تنبيهان) ٥ الاول أهمل النظم من  
 شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط  
 الاول ان يكون مجزدا فاما غير المجزء  
 فلا يقال منه الا ما مع نحو دال من أدرك  
 الثانى ان يكون تاما فلا يقى من ناقص  
 الثالث ان يكون متصرفا الرابع ان يكون  
 تكامل التصرف فلا يقى من يدع ويذر  
 ٥ الثانى اذى سيويه جماعه من غير التلاقي  
 شذوذا ككفر فار من قرقر فى قوله  
 قالت له ريح الصبا قرقار وعمرار من  
 ٥ عرعرى قوله يدع ويلدهم بهاء عار  
 وطاس عليه الاختش ورد المبرد على سيويه  
 جماع اسم الفعل من الرابعى وذهب  
 الى ان قرقار وعمرار حكاية صوت  
 وحكاية عن المانق وحكى المانق عن  
 الاممعى عن أبى عمرو مثله والصحيح ما قاله  
 سيويه لانه لو كان حكاية صوت لكان الصوت  
 الثانى مثل الاول نحو غاق غاق فلما قال  
 عرعار وقرقار غاف لفظ الاول لفظ الثانى  
 علم انه محمول على عرعر وقرقر (وشاع فى سب  
 الذكور) يا (فعل) نحو قوله ياتنى

هي غير منصرفة للوصفة والعدل عن قاسق وألكع وغادور وخيث (قوله بالكع) ذكر  
 في القاموس من معاني الكع التيم والعبد والأتق والصغير والوسخ قبل قدر في غير  
 التاء كحديث لا تقوم الساعة حتى يكون سعد الناس في الدنيا كع ابن كع وقوله  
 عليه الصلاة والسلام في الحسن بن علي رضي الله عنهما ابن كع أي الصغير وقيل  
 هو قبال الحديث ليس من المختص بالتداعيل هو فيها وصف منصرف غير معدول كعلم  
 وموته لكعة أما المختص بالتداعيل منصرف لانه معدول عن الكع وموته لكاع  
 (قوله بل طرقة السماع) أي والمسموع منه الاقفاط الاربعة المذكورة (قوله في  
 لجة) متعلق بتدافع الشيب في بيت آخر والجمعة جمع اللام اختلاط الاصوات في المغرب  
 وقوله أسكن فلان عن قل مقول لقول محذوف أي في لجة مقول فيها أسكن فلان عن  
 فلان أي امنع فلان عن فلان يصف الشاعر ابلا أقبلت وقد كانت أيتها الفياوشة  
 تراجها وبدا فمة بعضها بعضا يقوم في لجة فتع بعضهم بعضها فيقال أسكن فلانا  
 عن فلان أي اجبر بينهم (قوله والصواب الخ) اعتراض على قول المصنف وجز  
 في الشعر عن المقتضى أن كل المجرور في الشعر هو قول المحدث عنه وهو المختص بالتداعيل  
 (قوله درس المنال الخ) درس غفوا متابع يضم الميم والتاء القوقبية اسم موضع  
 وكذلك أمان بالموحدة تصريح وفي القاموس أن درس يأتي لازما بمعنى عفا  
 ومتعبا يقال درسته المريح (قوله ان المختص) بدل من مامرا أو بيان وقوله كناية  
 عن اسم الجنس أي على قول سيبويه (قوله وظلان) أي الذي هو أصل فلان الواقع  
 في البيت غير وراي وما ثبت لفلان ثبت لفل الواقع في البيت لأن أصله فلان كما مر  
 (قوله فاختص مائة فلي) أي بالفل في هذا وما بعده كما في التبعيض المصاح على  
 عادة أهل التصريف أن أرادوا بيان الحروف الاصول من غير نظر إلى كونه فلا  
 أو غيره (قوله وقد تقدم بيان ما ذهب إليه المصنف) لهذه بشرين هذا الجواب عن  
 الاعتراض على المصنف المذكور بقوله والصواب الخ وسأله ان هذا التصويب  
 انما يظهر على مذهب سيبويه لأن اختلاف المعنى والمادة الذي ذكره انما يأتي على  
 مذهبه دون مذهب المصنف لا تضاد في لفظه عليه معنى لكون كل عنده كناية عن  
 العلم ومادة لكون أصل فل عنده فلانا كما مر وكذا في الاتحاد للذ كور مذهب  
 الكوفيين فدعوى البعض ان المادة مختلفة عند المصنف باطله فتنبه (قوله  
 في هذا المجهول) أي المجهول اسمه (قوله بإذن الخ) أي لكون هن في الأصل  
 كناية عن اسم الجنس وان استعمل كثيرا كناية عما يستقيم ذكره أو عن الفرع خاصة

بالكع ياخذوا خيث (ولانهم) عليه بل  
 طريقه السماع واختار ابن عصفور كونه  
 قاسا ونسب لسيبويه (وجز في الشعر فل)  
 قال الرازي في لجة أسكن فلان عن فل  
 والصواب ان أصل هذا فلان وأما حذف  
 منه الالف والتون للضرورة كقوله  
 درس التنا جبال فاما أي درس التنازل  
 وليس هو فل المختص بالتداعيل  
 مختص على الصحيح كما مر أن المختص بالتداعيل  
 كناية عن اسم الجنس وظلان كناية عن علم  
 ومادة مختصة فاختص مائة فلي  
 فلو صغره فلي على وهذا ما ذهب  
 فلو صغره فلي على وقد تقدم بيان ما ذهب  
 إليه المصنف (خاتمة) يقال في هذا المجهول  
 والمجهول بإذن

كل ما في هذا الكتاب من  
التي لا تعرفها كقولنا  
في الفقه الهندي

كأمر في بحث الاسماء الستة (قوله وباحت) يكون التون كما في الدمايني  
(قوله وباحتون) جمع مع المذكر المسمى وهذا لأن مفردة ليس على ولاصفة  
بل لم يستكمل شروط باب ستين (قوله يضم الهاء وكسرهما) أي الهاء  
الآخيرة كما في الفاضلي فالضم تشبيها بجهاء الضمير والكسر على أمل التقاء  
الساكنين واعلم أنه سابق للناح في باب التدية أن هذه الهاء لا تثبت وملا بل  
وقد أساء كنه ويرجعت في الضرورة مضجعة ومكسورة وأبجز القراء السابغا  
وملا بالوجهين فتقوله هنا يضم الهاء وكسرهما أي على مذهب القراء أو حيث  
ثبتت في الوصل للضرورة قطع والأفهي ساكنة (قوله وباحتان وباحتانين)  
يطلب قلب التدية بيا فبها المحللة كسرون التثنية وفيه المحللات (قوله  
وباحتان) يقلب قلب التدية والتماسية ضمة التاء ويصغى فبما ذكره بأن قلب  
المركبة أخت من قلب الحرف فها قلبت كسرة فون التثنية في وباحتان وباحتانين  
قصه حفظا للاقب وحل قلبت ضمة التاء في وباحتان وقصه حفظا للاقب كفضل  
ذلك في وباحتان وباحتان وقاصه

### الاستقاة

(قوله إذا استقيت اسم) شامل للمضاف وشبهه وأما التكرار فغير المقصود قد ذكر فيها  
الشاطي وأيضاع الاستقاة على الاسم أي اللفظ اصطلاحاً فإن المستقاة حقيقة  
المعنى أي مدلول اللفظ أو التقدير مدلول اسم اسم (قوله منادى) فائدة التثنية  
على أن المستقاة اصطلاحاً لا يكون الاسم مدلولاً وباحتانهم خلاف ذلك أولم  
يضمهم ذلك اسم (قوله أو يمين على مشقة) أي على دفعها والتعبير بالاعانة يقتضى  
مشاركة المستقاة المستقاة في الدفع فحصل التباين المتساطين (قوله  
غالباً) من غير الغالب ماسأني في قوله ولا من المستقاة عاقبت قلب  
وقول الناح وقد يخطئها (قوله باللام) إنما أخبرت لنا نسبة مضاعفا  
للاستقاة لأن لاسمها للتصميم أدخلت على المستقاة دلالة على أنه مخصوص  
من بين أمثاله بالتداعى كذا التعجب منه مخصوص من بين أمثاله باستحضار  
غرابته قاله الدمايني (قوله وقول عمر) أي لما طعنه أبو لؤة الجوسي  
قال بالله للملحن كما في الدمايني (قوله للتصميم على الاستقاة) إذ لو قبل  
بأنه أوبأزيد أحفل التركيب غير الاستقاة من التدية في الأول والبدء المنص  
في الثاني ويرد على كونها لتصميم على الاستقاة قولاً بالعلماء متجيهاً من

وباحت وفي التثنية والجمع وباحتان وباحتانين  
وباحتون وباحتان وقد يلى أو اخر من ما يلى  
آخر المندوب بغير اناء وباحتان يضم الهاء  
وكسرهما وفي التثنية والجمع وباحتانين  
وباحتانين وباحتانين وباحتانين وباحتانين  
(الاستقاة)

(إذا استقيت اسم منادى) أي نودى له ليخلص  
من مشقة أو يمين على مشقة (خضاً) غالباً  
(باللام مقصوماً) حال من اللام (حكا)  
لمرضى (وقول عمر رضى الله عنه) باقة  
تخصه للتصميم على الاستقاة

كثرهم الان يجعل التنصيص اضافيا الى الاضافة الى التذية والتداء المحض  
 فتدبر (قوله) لوقوعه موقع الضمير اى الذى يقع معه اللام فلا تزديء التكلم أو  
 مراد به المتصرف كفى الخطاب لانها التى يقع موقعها المتادى وقيل لان اللام شبة  
 آل كما سأتى (قوله) لكوة منادى اى والمتادى واقع موقع الكلف (قوله)  
 وبين المستثناة من اجله شمل المتصرف عليه والمتصرف (قوله) اعطاء شبا  
 بالمتصرف اى لان اللام ويجرورها كلكان كالتضامين ولان اللام اضافت معنى  
 الفعل الى مجرورها (قوله) منعقبة بنفسه) لوقال تعالى نفسه لكان احسن  
 لان النظم لا يشيد وجوب تعديده بنفسه كما هو علة الشارح وانما يشيد جواز  
 ذلك ما عرفة (قوله) معرب مطلقا اى مفردا وغيره ومحلها كماله سم ان جز  
 باللام وكان معر اقبل التداء فان خلا من اللام كمن كسره من المتاديات وان كان  
 متبعا قبل التداء فهو ما على شانه كالمفرد انما سمي على الكون فى محل نصب  
 (قوله) لم ياترها اى آل بل فعل بينهما اللام (قوله) يخص المستثناة الخ)  
 اى لان الاستثانة كالمعدلا لاحتياجها الى مقد الصوت لانه اعون على اسراع  
 الاجابة المتخارج بالافعال انما لم يمتد الى الجيد فيزمن لان الاستثانة بالقرين  
 الان كان كالبعد افاده سم على انه يريد عليه انه ورد المستثناة بالهمز  
 فى قوله أعاءم ان محصية من بعد الان يقال هو ضرورة او شاذ (قوله)  
 فاشوق الخ) لفتح كسر شوق ودمع وقلب على حذف ياء التكلم وابتداء الكسرة  
 دليلا عليه بوضم الثلاثة على انها نكران مقصودة وما تحميه والنوى البعد وما  
 أصبى اى ما أسبك الى الهوى (قوله) بناء على ما سأتى الخ) فبدى ذلك لياتى  
 المتضى لكون المستثناة فى بالى محذوفا وهو لازم عمل فعل فى ضميرى واحد على  
 تقدير كون المستثناة فى بالى هو المذكوذ لانها لا يابزم بحيث على كون المستثناة  
 لم يجب كون المستثناة فى بالى محذوفا لانه لا يابزم بحيث على كون المستثناة  
 هو المذكوذ على فعل فى ضميرى واحد لعدم الفعل العامل (قوله) فيصير التقدير  
 الخ) فخرج على سنى محذوف معطوف على قوله محذوف أى والمستثناة به  
 محذوف لانه كور فيصير الخ وقوله وذلك الخ معنى التعليل لهذا الذى ويصح  
 جعل القاء تعليلية فهو لو قال اذ لو كان مستثناة لكان التقدير الخ لكان أوضح  
 (قوله) بالعدوى اى فليزم عمل فعل فى ضميرى واحد وهذا الضمير المستتر  
 فى ادعوا الياء اذ هما الواحد وهو التكلم والاولى حذفيا (قوله) وذلك  
 اى عمل الفعل فى ضميرى واحد غير جائز فى غير ظننت وما جعلها اى من افعال

عمل فعل فى ضمير واحد  
 تقديره ذلك الذى  
 تقديره ذلك الذى

صدره  
 تقديره ذلك الذى  
 تقديره ذلك الذى

وفتح اللام لوقوعه موقع الضمير لكوة  
 منادى ولعصل ذلك فرق بينه وبين  
 المستثناة من اجله وانما عرب مع كوة  
 منادى مفردا معرفة لان تركيبة مع اللام  
 اعطاء شبا بالمتضاف وقد فهم من النظم فوائد  
 ١ الاولى ان استثنا متعدي بنفسه لقوله  
 اذا استغثت اسم والصويرون يقولون  
 استغث به قال الله تعالى اذ استغثنيون  
 ربكم وقد صرح فى شرح الكافية بالاستعانة بالن  
 ٢ الثانية ان المستثناة معرب مطلقا الثالثة  
 انه يجوز اقترانه بال وان كان منادى لان  
 حرف التداء لم ياترها فهم ذلك من  
 تنبيه وهو جمع عليه (تنبيهات) ١ الاول  
 يخص المستثناة من حروف التداء بما  
 يرشد الى ذلك تنبيه وقوله بعد ان كررت بالى  
 ٢ الثانية ما اطلقه من فتح لام المستثناة  
 هو مع غير ما التكلم فالتعدي فتركض ضمير  
 بالى وقد اجاز ابو الفتح فى قوله  
 فاشوق ما لى بالى من النوى  
 وادمع ما لى بالى وما لى بالى  
 ان يكون استغاثت بنفسه وان يكون  
 استغاثت لنفسه والصحيح وقالا لا يبرحصفور  
 ان بالى حيث وقع مستثناة والمستثناة به  
 محذوف بناء على ما سأتى من ان العامل  
 فى المستثناة فعل التداء الضمير ضمير التقدير  
 ما دعوا لى وذلك غير جائز فى غير ظننت  
 وما جعل عليها

تقديره ذلك الذى  
 تقديره ذلك الذى  
 تقديره ذلك الذى





اى يقع لام المستغاث فرق بينه وبين المستغاث من اجله واما على تطيل القتح  
بما سبقه ايضا الشارح من وقوع المستغاث موقع الضمير لكونه منادى فانما يحسن  
تطيل كسر لام المعطوف هنا بما على به الفارضى حيث قال لا بعد عن حرف  
التداء فكأنه لم يقع موقع الضمير فذرت اللام الى اصلها وهو الكسر وتطيل كسر  
لام المستغاث لعدم وقوعه موقع الضمير (قوله مع المعطوف المذكور) اى  
مع المعطوف الذى هو مستغاث اعني من أن يكون مستغاثا للعطفه على المستغاث  
من غير تكرار انا والى يكون بانكررت معه بقرينة قوله وقد اجتمعا في قوله الخ  
(قوله باله طافنا الخ) عطف وياجر امكسورة فصيحة مخففة وأبو الحسن رحمه الله  
رجال رتبهم الشاعر والتفاح كثير النفع اى الاعطاء كافى القلموس وفيه ايضا  
فتح الطيب فاح ضل سمع من فسر النفع بالاراحة الفصيحة (قوله انا احتمل  
الامرئين) اى كون الخاطب مستغاثا او مستغاثا من اجله (قوله ان اللام فيه  
للاستغاثه) اى وكل من لام المستغاث ولام المستغاث من اجله نسي لام الاستغاثه  
فهذا الذى قيل يؤيد ما ذكر من احتمال انا الامرئين (قوله فصيل يجرى  
التداء الخ) قال البصري شيخنا لم يذهب احدنا الى التعلق بفعل التداء  
تلا يلزم عمل الفعل في ضمير متكلم اه اقول هذا باطل لان العمل المذكور انما  
يلزم اذا كان المستغاث من اجله بالمتكلم وهو في هذه الصورة غير مضمحل من  
ان العمل المذكور انما يقع اذا كان على وجه كون الثاني مفعولا به  
والمستغاث من اجله ليس مفعولا به كما تقدم وسنذكر الامانع من القول بتعلق لام  
المستغاث من اجله بفعل التداء فاعرف ذلك ثم رأيت السيوطى حكاه مع قصة  
الاقوال في متن جمع الجوامع وشرحه فقه الجدل (قوله بفعل محذوف) اى مقدر  
بعد المستغاث والكلام على هذا اجلتان بخلافه على الاول والثالث (قوله  
قد جيز المستغاث من اجله بن) اى اذا كان مستغاثا عليه فان كان مستغاثا  
فحين جزم باللام واذا جيز الاول بن وجب تعلقها بفعل من مادة التضمير او  
الانصاف ونحوهما فاذا هو امام بن وسكت عليه شيخنا والبصري وفيه انه لا مانع  
من تعلقه بفعل الدعاء وجعل من سببية (قوله عاقبت آلف) اى تاو بهما من  
العقبه وهى التوبة فالآلف تبي نوبة واللام نوبة اخرى ووقف على آلف بالكون  
مع ان الظاهر انه مفعول به على لغة تربية (قوله يا زيدا) صرح الرضى والجاهل  
بأنه جيتذمى على القتح وان توابعه لا ترفع ومقتضاه ان آلف الاستغاثه اذا  
سقط الملقى والمجموع على حده صار امينين على الباء وتقدم ترديد ما لا موان

(تسببات) \* الاول يجوز مع المعطوف  
المذكور اثبات اللام وحذفها وقد اجتمعا

في قوله

يا لطفنا يا زيدا يا زيدا  
يا زيدا يا زيدا يا زيدا

\* التالى علم عا ذكر أن كسر اللام مع

المستغاث من اجله واجب على الاصل وهو

ظاهر في الاسماء القاهرة وأما الضمير

فتقع معه الامع الباء فهو يا زيدا واذا

قلت يا زيدا احتمل الامرئين وقد قيل في قوله

فياك من ليل ان اللام فيه للاستغاثه

\* الثالث فيما يتعلق به لام المستغاث من

اجله خلاف قبل بجرى التداء وقبل بفعل

محذوف اى ادعوا زيدا وقبل بفعل

محذوف اى ادعوا زيدا \* الرابع قد جيز

المستغاث من اجله بن كقوله

يا زيدا زيدا يا زيدا يا زيدا

يا زيدا زيدا يا زيدا يا زيدا

يا زيدا زيدا يا زيدا يا زيدا

يا زيدا زيدا يا زيدا يا زيدا

الظاهر الذي لا يفتي العدول عنه انه مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال  
الحمل بحركة التماسه وأنه يجوز في تابعه الوجهان على ما مر بل جزم البعض بأن  
ما قاله مبني فلم وان كان فيه بعد (قوله ولا يجوز الجمع بينهما) قال شيخنا وتبعه  
البعض لان اللام تقتضي الجزا والافتح فين اخرجها ستاف ولانه لا يجمع بين  
العوض والمعرض اه وفي كل من العتين قلر اما الاولى فلان مقتضى اللام الجزا  
ولو تقديره فلا شاق ما تقتضيه اللام من الفتح وأما الثانية فلانه قد يجمع كون  
الافتح عوضا عن اللام ويؤدي ان كلا اصل قائل (قوله وقد يخلو منهما) فعلى  
ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث نصريح (قوله الا يا قوم) يحذف باء  
التكلم والدلالة بالكسرة عليها (قوله في ذلك) اي المذكور في المتن من احكام  
المستغاث هذا هو الذي ينبغي لاماطة البعض فاعطوه وقوله ذو تعجب اي منه ذاتا  
اوصفة وظاهر كلامه ان الاستغاثه غير مبنية بل التركيبه مستعمل في محض  
التعجب ويحمل انها مبنية وأشرب القضاة هو لمعنى التعجب ويدل عليه ما في التثنية  
الآتي (قوله ولا يعجز لزيد) لا يجزى ان زيدا مستغاث من اجله في متعلق لانه  
الاقوال المتقدمه في متعلق لام المستغاث من اجله والمعنى أعزول زيدا ليل التعليل  
حافى كلام البعض (قوله باعتبار استغاثته) اي الاستغاثه به مجازا تشبيها  
بمن يستغاث حقيقة قاله الدماميني أي يا عجب احضر هذا وقتك (قوله وكون  
المستغاث محذوفا) والاصل بالتقوى العجب وعلى الوجهين المذكورين في التشرح  
فتح لام بالدواهي وكسرهما (قوله كقوله بالاناس الخ) المتأخرة المواظبة  
والتوغل التعمق والمعنى الظلم والعدوان التعدي الفاحش وانما كان ماولى  
يا غير صالح لكونه مستغاثا لمعصية ذاك الناس في الجملة لكونهم معصونين بالوصف  
الذي وصفهم به فلم يقصدوا للاحتصار ولان العاقل لا يجمعون يستصغره افاده  
الدماميني

• (التثنية) •

هي ضم التثنية مصدر زبد المبني اذا ناع عليه وذ كرخاله الجدة اه دماميني  
وا كرفه من تكلم بهما التماسه تصحيف من اجتمعا المصائب قاله الأخفش فارضى  
(قوله ما لا ينادى اجعل لتدوب) فيه اشارة الى انه في المعنى ليس ينادى وهو  
كذلك لانه لم يطلب اقباله ومن ثم نعتوا في النداء باعلاما لان خطاب اخذ  
المعنيين يناقض خطاب الاخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا في التثنية واغلامك

نصريح

ولا يجوز الجمع بينهما فلا تقول يا زيدا وقد يجلو  
منهما كقوله الا يا قوم العجب العجيب (ومثله)  
في ذلك (اسم ذو تعجب ألق) بلا فرق  
كقولهم يا لعلاه وباللداهي اذا تعجبوا من  
كثرة ما يقال بالعجب ولا يعجز لزيد ولا يعجز  
• (تثنية) جاء عن العرب في نحو العجب  
فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرهما باعتبار  
الاستغاثه من اجله وكون المستغاث محذوفا  
(خاتمة) في مسائل متفرقة • الاولى اذا  
وقف على المستغاث أو التعجب منه حالة الحلق  
الاقبال الوقت بها • الكت • الثانية قد  
يحذف المستغاث فيجى يا مستغاثا كقوله  
لكونه غير صالح لان يكون مستغاثا كقوله  
يا لئاس أبوا الأشرار  
على التوغل في بني وعدوان  
أي بالتقوى لا ناس • الثالثة قد يكون  
المستغاث مستغاثا من اجله نحو يا زيدا  
أي ادعوا لتصف من نضك واقه اعلم

• (التثنية) •

(ما للمنادى) من الاحكام (اجعل لتدوب)

تصریح وقال البلاوی المراد بالتادی في قوله ما للتادی الخ المتأدی المخصوص  
 اه وفيه ميل الى ان المتدوب من التأدی وبه صرح الصلحی نقله ابن بعش  
 والظاهر أنه لا يشافي كلام التصريح لأن كون المتدوب متأدي باعتبار القسط  
 قد برهن رأيت الرضى صرح بأن المتدوب والتعجب منه ليسا متأدين حقيقة بل  
 هما متأدين مجازا قال فاذا قلت يا عبيد فكأنك تتأديه وتقول له تعال فاني  
 مشتاق اليك واذا قلت واخبرناه ككأنك تتأديه وتقول له احضر حتى يعرفك  
 الناس فيعرفوني فيك واذا قلت يا لعل ككأنك تتأديه وتقول له احضر حتى ينجب  
 منك أم بعض تغير (قوله وهو المتعجب عليه) أي بواو الرفع نحو تعجب  
 على زيد سم والتعجب اظهار الحزن (قوله يعجب) بالفتح المهملة أي عجب  
 (قوله أو التوجع) ادرجه صاحب التصريح وشارح الجلبع في التوجع  
 منه لانها عجايب الى ما هو محل الالم كوارثه والى ما هو موجب الالم كواصيتهام  
 (قوله ووافرا عبرا) ظرف في التنبه به لأنه مناف للمباني من أنه لا يشد  
 المتصكر وكذا يقال في قوله لا في وفي الشبه به والاعلان لا ثباتا الا ان يقال  
 المراد بالمعول علما كاصرح به الشارح في باب التعداد (قوله ولا يشد الالعلم  
 الخ) حاصله انه ليس كل متأدي يصح به بل انما يشد به ما ليس بكرة ولا مبهما  
 من علم ومضاف الى معرفة موضع به هو موصوف بما يشد به خال من كل نحو واذا  
 واغلام زيدا وامن حفر ترز من ماء وظاهر كلامه بنية العلم ولو كان غير مشهور  
 وفي الرضى لا يشد الالعلم ووف علما كان ولا فلو كان علما غير مشهور لم يشد  
 (قوله كما وضع الاسم العلم معناه) مراد بالاسم ما قابل الحقيقة لا ما قابل  
 الكنية واللقب وحينئذ فتوجه العلم من ذكر الخاص بعيدا عما هو الماهو المناسب  
 وفي نسخ مقروفا لفظ معناه وعلما يترأى وضع بالبناء للمعقول وهي التي كتب عليها  
 البعض ما فيه قوة كما وضع الاسم العلم أي بالصفة في نحو قولك جاء زيدنا تاجر  
 (قوله اسم الجنس المفرد) خرج المضاف نحو واغلام زيدا فيصور زنده انما  
 لكنه أي المضاف يشمل نحو واغلام رجلاه ولا يشد مثله على الصحيح والرائي  
 يميزه وبه كل ذكره والمتع اغيا هو في التجميع عليه اما التوجع منه فأنك تقول  
 واصميتاه وإن كنت الصبية غير معرفة ام دمايني فلو قال الشارح في اجازته  
 تدية النكرة كافي عبارة الهمع لكن أولى وجعل البعض التوجع له كالتوجع منه  
 غير ذكره (قوله اسم الإشارة) وكذا لا يفرغ تصريحه كذا أي فلا يقال  
 وآتاه ولا وآيا الرجلاء منه شيئا عن الشارح (قوله بفظمة الصاب) أي

وهو التجميع عليه لفقد حقيقة كقوله  
 وقت فيه بأمر الله يا عبرا أول تذكير منزلة  
 الحقود تقول عر وقد أخذ يعجب اصاب  
 بعض العرب واغرام واغرام أو التوجع  
 فوا كذا من حب من لا يحب أو التوجع  
 منه نحو واصميتاه ففتم في نحو واذا  
 ويشد في نحو واذا اضطر الى تنوينه جازمه  
 عبرا واذا اضطر الى تنوينه جازمه  
 ونصبه كقوله واقتصا وأين في نفس  
 ولا يشد الالعلم ونحوه كالمضاف اسما  
 وضع المتدوب كما وضع الاسم العلم معناه  
 (وباء تكرر يشد) فلا يقال وارجله  
 شيلا فالرائي في اجازته تدية اسم الجنس  
 المفرد ولا يشد (ولا) يشد  
 المفرد ولا يشد (ولا) يشد  
 (ما بهما) وذلك اسم الإشارة للموصول  
 بما لا يشد فلا يقال واغلام زيدا ولا ومن ذهب  
 لان غرض التسدية وهو الاعلام بفظمة  
 الصاب

المعين (قوله مفقود في هذه الثلاثة) فلذلك لا يشدب الا المعرفة السالمة من  
 الابهام وقد يشاع في دعوى القصد بالقسبة الى اسم الاشارة المحسوب بامارة  
 حسيمة تعين المشار اليه (قوله وشدب الموصول) الخالي من أي عند  
 الكوفيين وهو عند البصريين شاذ وانفق الجميع على منع هذه الموصول المدووم  
 بال وان اشهر من حملته فلا يقال والذي خبر بقرض ماء اذ لا يجمع بين حرف  
 الندة وآل تصریح (قوله بالذي اشهر) متعلق بالموصول لا يشدب أي  
 بالذي اشهر اتسابه الى الموصول (قوله كـ بقرض ماء) مثال لندة الموصول  
 بما اشهر على حصة قوله يلى وامن خبر فكاكه قال كوامن خبر بقرض ماء قال  
 في التصريح وأصل بقرض ماء زم أيدت الميم الثانية زايها في الفردوس (قوله  
 ونسبى المندوب) أي شتمناه حقيقة أو حكما كما في الموصول فان الالف تكون  
 في آخر الصلة وهو آخر الموصول حكما (قوله مطلقا) أي مفردا ومضافا أو شبيهه  
 أو غيرها مما سبذ كره (قوله مله بالالف) ويكون القدر مبنيا على ضم مقدر  
 على قياس ما عرفت لعل في المستغاث الملقى بالالف وعلى ما صرح به الشاطبي  
 حيث قال اذا قلت وايزيداء فالضم مقدر في آخر الاسم وكذلك واغلاما في غلام  
 الخفاف الى الياء الاعراب مقدر في آخره اه وأطلق التاظم كـ النحو بين  
 وصل المندوب بالالف لكنه في القسيل قيد ذلك بأن لا يكون في آخره ألف وهاء  
 فلا يجوز وا عبد الله اه ولا واجهها هاء في عبد الله وجهها لاستقلال ألف  
 وهاء بعد ألف وهاء ويلتزم صرح ابن الحارث وغيره (قوله في الفرد)  
 لعل أراد به معنى اخر من معناه السابق في التداء الذي هو ما ليس مضافا ولا شبيهه  
 به دليل مقابلته بالاقسام الثلاثة الأخيرة الا ان يكون ذكرها بعده من ذكر  
 الخاص بعد العام لكنه كـ تدبها (قوله واظام زيد) اعلم ان واظام زيد  
 بلا ألف الندة مبنية على ضم مفقود منضم من ظهوره ضمة الحكاية وكذلك بالالف  
 مبنية على ضم ضم مقدر لكن هل مانع ظهوره ضمة الخامسة أو ضمة الحكاية  
 المحذوفة لاجل الالف كل محتمل والا قرب الأول لأن اعتبار المقوطة ما هنا  
 أولى من اعتبار المحذوف وكذا في نحو واسيموها مع ابدال ضمة الحكاية  
 بكسر البناء الأصلي تقدير (قوله وايا زونس الخ) عزاجوا ذلك في الجمع الى  
 الكوفيين وابن مالك ايضا (قوله با آخر النسخة الخ) عبارة التصريح وأما إلحاقها  
 فواضع المندوب فقال ابن الجوزي في النهاية انه لا خلاف في جواز إلحاقها آخر  
 النسخة اذا كانت ابنائين علين نحو وايزيد بن عمرا وأما البديل والبيان والتوكيد

مفقود في هذه الثلاثة (قوله وشدب الموصول)  
 بالذي اشهر (اشتهاراً بينه وبين)  
 عنه الابهام (كـ بقرض ماء يلى وامن)  
 خبر في قوله وامن خبر بقرض ماء فانه  
 خبر وا عبد الله (ومنتهى المندوب)  
 مطلقا (صل) جواز الاوجوا (بالالف)  
 المسماة ألف الندة تقول في الفرد وايزيد  
 ومنه قوله  
 وقت فيه بأمر الله يا عمرا وفي المضاف يا عبد  
 الملك وفي التشبيه وا ثلاثة وثلاثين  
 وفي الصلة وامن خبر بقرض ماء وفي المركب  
 واحد كـ وفي المحكي واظام زيد فبين  
 اوجه اظام زيد وأجاز زونس وصل ألف الندة  
 با آخر النسخة نحو وايزيد القرين

قوله في الفرد  
 فبين  
 اوجه اظام زيد  
 وأجاز زونس  
 وصل ألف الندة  
 بالآخر

فقال قول سيبويه والتليل ان لا تطلق البيان والتوكيد وعندى انها تدخل آخر  
 البديل لانه قائم مقام البديل منه فتقول واغلامنا زياده وتدخل الصنف التثنية فتقول  
 وازيد وعمره اه وتدخل التوكيد القطعي كما تقدم في قول عمرو وعمره واعمره  
 اه كلام التصريح ومنه يعلم ما في كلام البعض من ان الخلل في غير موضع فانظروا  
 ( قوله واجبى ) الشامي ( بضم الجيم تنبيه جسيمة تطلق على عظم الرأس  
 المشغل على الدماغ وعلى القدح من خشب وهو المراد هنا ضاع لقائل قدسان  
 شاميان فندبهما ) ( قوله مثلها ) مبتدأ خبره الجملة الشرطية وحذف  
 وجواب الشرط على هذا محذوف ولا فرق في حذف مثل الالف بين ان يكون جزء  
 كلمة كما في المتصور أو كلمة كما في المضاف الياء على لفظة من يطلبها ألفا وما إذا كان  
 مثلها مضمرة تأنيث لم تحذف كياء اسم امرأة والكوفيون يحذفونها فتصذف  
 الالف لالتقاء الساكنين ( قوله واموساه ) فوساه مقي على ضم مقدود على  
 الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين والالف الموجودة للتدنية والياء السكت واغما  
 ألحقها السكت به دون الاشياء المتقدمة لانه لا اختتام بألف غير ألف التدنية  
 لا يعرف ككون الالف الموجودة فيه ألف التدنية الاضمار الالف لا يختلف  
 الامثلة المتقدمة فافهم ( قوله تنوين الذي به كل ) وأما التدوين فلا تنوين فيه  
 حتى يحكم بحذفه كذا قال البعض وقد يراد عليه نحو قائم زيد مسبحه ويدفع  
 بأن التنوين فيه تنوين جرته الاخير لا تنوين مجموعته فهو داخل في تنوين ما قبله  
 التدوين ( قوله كما رأيت ) أى في مثال التظلم به على صرف زمنه باعتبار  
 أنه علم على التظلم وكذا على منع صرفه باعتبار أنه علم على البئر اذا أريد بالتنوين  
 في كلامه ما يشتمل المقدريا لا يصرف وفي بعض امثلة السارح السابقة وهو  
 يا غلام زيد او قائم زيد اقتصار البعض على قوله أى في مثال التظلم تقصير ( قوله  
 هذا مذهب سيبويه الخ ) خالفه ان في التنوين أربعة مذاهب ( قوله وقال  
 ابن مسعود الخ ) رد لقول المصنف لكن السماع فيه لم يثبت لقول الكوفيين انه  
 سمع قال زعم في كلامه معنى القول لا يثبت نسبته الى الكذب في حكايته السماع  
 ( قوله والشكل خالف ) معناه ان آخر التدوين اذا كان محذوفا كالكسر أو الضم  
 فان ألف التدنية تطلب جرعا بجانب الحركة ولا تحذف الحركة ويؤلف بالحركة المناسبة  
 لآل التدنية ان كانت هذه الحركة وهي الفتحة موقوفة في اللبس ومن الجلاء الشكل  
 حرقا بجانبه نحو واقوميه واقوموه واقوموه في دية قومي وقوموا واقوموا معي بها  
 قال الفارسي لم يجب بقاؤه خلف في التدنية واقوموه فتصذف واقوموا لالتقاء

هذا هو المذهب الذي عليه سيبويه في التنوين

ويصنفه قول بعض العرب واجبى  
 الشامي ( وهذه الالف مثلوها )  
 وهو منتهى التدوين ( ان كان ) أيضا  
 مثلها محذوف ( لاجلها نحو واموساه وأجاز  
 الكوفيون طلبه بألف لساقتلوا واموساه  
 ( كذا ) يحذف لاجل ألف التدنية ( تنوين  
 الذي به كل ) التدوين ( من صلة وغيرها )  
 علمت كما رأيت ( ثلث الامثلة ) ضرورة  
 ان الالف لا يكون قبلها الا فتحة على ما رأيت  
 والتنوين لا يخلو في الحركة هذا مذهب  
 سيبويه والبصريين وأجاز الكوفيون فيه مع  
 الحذف وجهين قصه فتقول واغلام زيدناه  
 وكسر مع قلب الالف فتقول واغلام  
 زيدناه قال المصنف وما راوه حسن لو عتده  
 سماع لكن السماع فيه لم يثبت وقال ابن  
 مسعود أهل الكوفة يحذفون التنوين  
 فيقولون واغلام زيدناه ودعوا الله مع  
 وأجاز الفراء وجها ثالثا وهو حذفه مع  
 ابقاء الكسرة وقلب الالف فتقول واغلام  
 واغلام زيدناه ( والشكل

قوله اذا  
 اريد بالتنوين



(وقال) في تسمية المضاف الياء (واعبدا

واعبدا من في التدا لبا اذا سكن ابدى)

قال يا عبدي وأمن قال يا عبدا بالكسر

أو يا عبدا بالفتح أو يا عبدا بالضم أو يا عبدا

بالاقل اقصر على الثاني ومن قال يا عبدي

بألف الياء مفتوحة اقصر على الأول

(تنبيه) فتح الياء في ذي الوجهين المذكورين

مذهب سيويو وحذفها مذهب المبرد

(خاتمة) اذا تباد مضاف الى مضاف الى

الياء لزمت الياء لان المضاف اليها غير

منسوب نحو واذا عبدا واقفا علم

• (الترخيم) •

(ترخيم) حذف آخر المنادى (الترخيم

في اللغة ترقيق الصوت وتلينه يقال صوت

ترخيم أي سهل لين ومنه قوله

لها بشر مثل الحربر ومنطق

ترخيم الحوائش وأما في الاصطلاح فهو

حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص

وهو على نوعين ترخيم التصغير كتقولهم

في اسود سود وسيا في يابه وترخيم النداء

وهو متصو البلب وهو حذف آخر المنادى

(كيسا من دعا عبدا) وانما وقع في ترخيم

المنادى لانه قد تغير بالنداء والترخيم تغيير

والتغيير يأتي بالتغيير فهو ترقيق <sup>ا</sup>

ومثلا شاهد في التث اصلا وقوله وعمرو بن الزبير اهذا هو الصواب بدون  
ما في بعض النسخ ويا عمرو بن الزبير لا لزيادة يا تغل بالوزن وتحريرك الها وقفا  
في البيت الروي (قوله وقال) خبر مقدم ومن مبتدأ مؤخر وأبدى صلة من  
والياء مقول أبدى وذاسكون حال من الياء (قوله وواعبدا) فتح الياء  
لاجل آلف التدبئة (قوله وواعبدا) بحذف الياء لالتقاء الساكنين وهذا  
نحوه منصوب بضمه مقدّر متنع من ظهورها التهمة لاجل الالف وليس يفتي  
لانه مضاف سم (قوله اقصر على الثاني) أي واعبدا بغير عمل سوى الاتيان  
بألف التدبئة على لغة من قلب الياء أيضا وحذفها وأبني الفتحة التي قبل الالف  
المحذوفة وظل الكسرة والفتحة على التهما فتحة لاجل آلف التدبئة ويحذف  
الالف المنقلة عن ياء التكلم لاجل آلف التدبئة على لغة من قلب الياء أيضا وانما  
(قوله اقصر على الأول) أي يا عبدا بغير عمل سوى الاتيان بألف التدبئة (قوله  
في ذي الوجهين) هو يا عبدي يسكون الياء ووجهها وواعبدا وواعبدا كما مر (قوله  
لزمت الياء) يمكن حذفها على تقدير سكنها لالتقاء الساكنين وان لم يكن المضاف  
اليها مندوبا سم

• (الترخيم) •

(قوله ترقيق الصوت وتلينه) عبارة التصريح بالترخيم لغة التسهيل والتلين  
ظهر بقيد الصوت (قوله أي سهل لين) المناسب لعبارة قبل ان يقول أي وريق  
لين ثم هو مناسب لعبارة التصريح بالوجه وقول القاموس وضم الكلام ككرم  
فهو ورخيم لان وسهل كرخيم كصر (قوله ورخيم الحوائش) لصل المراد بها  
الكلمات وفي القاموس الحاشية جانب التوب وغيره وقوله لاهرا الخ لاهرا يسم  
الهاء وتختص الاء الكلام الكثير والقرز يفتح التون وسكون الزاي القليل وأراد  
ان كلامها متوسط لا كثير ولا قليل يخجل (قوله ترخيم التصغير) أي حذف  
بعض الحروف لاجل التصغير (قوله وهو حذف آخر المنادى) أي للتخفيف  
للاعلام ولم يبق الاخر بكونه حرفا فغلب كلامه الحرف والحرفين وبجز المركب  
وردد على التعريف انه غير مانع لانه نحو وايد وادم اذ في كل حذف آخر المنادى  
التخفيف الا ان يخرج باعتبار قد الحشة أي من حيث هو آخر المنادى فاعرف  
ذلك (قوله في ترخيم) في معنى الياء السنية (قوله فهو ترقيق) بيان للمناسبة  
بين المعنى القوي والاصطلاح لكن كل المناسب ذكره عقب المعنى

الاصطلاح في ظهور ترسيمه عليه فتأمل (قوله ان يكون مفعولاه) وبيان  
 الترخيم حذف آخر المتأدى فلزم تعليل الشيء نفسه وبأن المفعول له يشترط أن  
 يكون طبيعيا على الراجح ويمكن دفعهما بقدر مضاف أى لا رادة الترخيم لكن  
 يلزم ان المعنى رخص لا رادة الترخيم مثل ضرب لا رادة الضرب وقوله وكذا لا تخفى  
 (قوله أو مصدر في موضع الحال) أى من فاعل احذف أى مر جال من  
 المتأدى لانه وان كان المضاف بعض المضاف اليه فشرط ان جال الحال من  
 المضاف اليه موجود فحال المضاف اليه لا يتقدم عليه ثم هذه الحال مؤكدة  
 (قوله أو ظرفا على حذف مضاف) أى وقت ترسيم وهو وقت اجتماع شروط  
 الترخيم (قوله لانه) أى احذف بقيد تعلقه بآخر المتأدى انما الحذف من  
 حيث هو فاعل من الترخيم (قوله مفعولا مطلقا لعمل محذف) أى تاب ذلك  
 المفعول المطلق من قبله في الدلالة على الطلب فيكون قوله احذف الخ من التأكيـ  
 د التفتي بالمساوى لان الحذف بقيد تعلقه بآخر المتأدى مساو في المعنى لترسيم  
 فليس المفعول المطلق على هذا من باب المصدر المؤثر كما علمنا حتى رد ان المسـ  
 ينح حذف عامل المؤكد بل من باب الاقيدلا من فعله وجوز الشيخ خالد  
 وجهها اساسا وهو ان يكون ترسيما مفعولاه لفعل شرط حذف مع أدائه  
 وحذفه القاسم من جوابه الضرورة والتقدير ان اردت ترسيما فاحذف آخر المتأدى  
 وفه تكلف (قوله مطلقا) أى عن التقيد بالاق في غير المؤث بالهاء بقوله  
 الا ان رأى الخ لكن المراد الاطلاق عن ذلك في الجملة والا لا يقتضي جواز ترسيم  
 المؤث بالهاء ولو كان مضافا وأمر كما اسنادا وليس كذلك أقاده سم والى كون  
 الاطلاق في الجملة أشار الشارح بإقتصاره في بيان الاطلاق على ما ذكره ولم يقل  
 مضافا أو غيره صاحب اسناد أو غيره (قوله مهلا) اسم مصدر أو مهل منصوب  
 بفعل حذف وأقيم هو مقامه والأصل أمهلى مهلا قال العيني ومعناه كفى  
 (قوله عذري) المذير يخفف العين الملهة وكسر الهمزة الملهة ما يعذر الانسان  
 فيه اه فأرضى وهو صديق بما يعذر الانسان في تركه فهو أعز من قول الشارح  
 على ما في كثير من النسخ العذير بكسر الهمزة الملهة الامر الذي يحاوله الانسان  
 ويعذر على فعله (قوله باشا ادجنى) اى ياشأ وهو مشال للتلاقي (قوله  
 بالمتأدى المبنى) يشل المبني قبل التداء كذا مع انه لا يرخص على الاصع والمختص  
 بالتداء والمندوب والمستثان مع انها لا ترخص كما بينا (قوله لغريمينة) مله  
 قول (قوله كما تقدم) أى في قوله أو غيره علم مع تنبيهه بيارى وباشا

(قوله)

(تنبيه) أجاز الشارح في نصب ترسيما الثلاثة  
 أوجه ان يكون مفعولاه أو مصدر في موضع  
 الحال أو ظرفا على حذف مضاف وأجاز  
 المرادى وجهها وبما هو ان يكون مفعولا  
 مطلقا وناصبه احذف لانه يلاقه في اللفظ  
 وأجاز المكودي وجهها أساسا وهو ان يكون  
 مفعولا مطلقا لعمل محذوف أى رخص  
 ترسيما (وجوزته) أى جواز الترخيم (مطلقا  
 في كل ما) انشأها أى سواء كان على  
 أو غير علم ثلاثيا أو ثنائيا على التلاقي كقوله  
 أنا طم مهلا بعض هذا الدليل وقوله  
 باري لا تستكرى عذري وقوله  
 ادجنى أى اقمى المكان يقال دجن المكان  
 يدجن دجونا أى اقام به (تنبيهان) \*  
 الاول غدى في التسهيل ما أطلقه هنا المتأدى  
 المبني لاخراج التكرار غير المقصودة والمضاف  
 فلا يجوز الترخيم في نحو قول الاعشى يا جارية  
 خذى يدي لغريمينة ولا في نحو يا ملحة  
 الغيرة وأما قوله

يا عظم الله قد طالت أيامنا فتأدر  
 \* الثاني شرط المبرد في ترسيم المؤث بالهاء  
 الالهة فقع ترسيم التكرار المقصودة والعصيم  
 جوازها كما تقدم \*



الثالث منع ابن عصفور ترسيم ملحمة بن قلعة لانه كايه عن المجهول الذي لا يعرف والاطلاق النعاه بخلافه وليس كونه كايه عن المجهول بفتح لانه علم جنس الرابع اذا وقف على المرخم بحذف الهاء ٣٩٣

يا طلعه فتقبل هي هاء السكت وهو ظاهر كلام سيمويه وقد هي التاء المحذوفة عيبت لبيان الحركة واليه ذهب المصنف قال في التسهيل ولا يستحق غالباً في الوقف على المرخم بحذفها عن اعادتها وتعرض آت منها وأشار بالتعرض الى قوله

فتقبل التضرع باضباعاً فجعل ألف الاطلاق عوضاً عن الهاء ونص سيمويه وابن عصفور على ان ذلك لا يجوز الا في الضرورة وأشار بقوله غالباً الى ان بعض العرب يفت بلأهـا ولا عوض حكى سيمويه يا حرس بلأرفق بغيرهـا قال أبو حسان الملقوا في لحاق هذه الهاء وتقول ان كان الترسيم على لقمين لا يتقبل تلق هذا كلامه وهو واضح \* الخامس اختلف الصان في قوله كلفني لم يأمية ناسب \* بفتح أمية من غير تنوين فقال قوم ليس بمرخم ثم اختلفوا قبل هو عرب نصب على أصل المادى ولم يزن لانه غير منصرف وقيل في على الفتح لان منهم من يفي المادى المفرد على الفتح لانها حركة تناسل حركة اعرابه ولو أعرب فهو نظير لا ريل في المادى واثنى هذا الصائل

باربع من نحو الشمال هي بالفتح وذهب أكثرهم الى انه مرخم ضاروق التثنية بالهمزة ثم ألحق التامع معقبة واقصا لانها واقعة موقع ما يصدق الفتح وهو ما قبل هاء التانيث المحذوفة القوية وهو ظاهر كلام سيمويه وقيل قصت اباها حركة ما قبلها وهو اختار المصنف (والتي قد ربحا بحذفها) أي بحذف الهاء (وقرر بهد) أي لا تحذف منه

(قوله ملحمة بن قلعة) الذي يحذف الشارح ملحمة بن قلعة بتقديم الميم على العين وكذا في القاموس (قوله لانه علم جنس) ولهذا منع الصرف اه دماضي (قوله بحذف الهاء) صلة المرخم (قوله لبيان الحركة) أي حركة ما قبل المحذوف وهو في المثال المذكور والى المهملة (قوله لم تلق) لانه نقص لما عزموا عليه من جهة اسماء تامة حتى ينوء على الضم سم (قوله كلفني) بكسر الكاف أي دعيني من وكله وكلا ناصب بالجر مفعلة من النصب وهو التعب فاه العيني وتابعه غيره كشخصا والبعض وفيه ان الهم متب لانه ناصب لان يكون التقدير ناصب صاحبه ثم رأيت في القاموس ما نهى وهم ناصب منصوب على التسب ومع نصب الهم اتبعه ثم قال ونصبه المرض شبهه أوجه كأنه اه فأعاد ثلاثة أوجه أخرى وهي ان يكون ناصب من قبل التسب كلاين وتام وان يكون اسم فاعل نصبه بمعنى اتبعه أو اسم فاعل نصبه بمعنى أوجه (قوله فتقبل هو عرب) تنبها بالماضف لكانه شاذ (قوله لانها) أي الفتح وأتبع باعتبار المجرى وهو حركة (قوله ياربع) قال ابن غازي ولا يجوز دعوى اعرابه في لانه لم يتون مع كونه منصرف بخلاف اسمية (قوله هي) بضم الهاء أمر من هب (قوله ثم ألحق التاء) أي اذا هاءين الميم وهما التانيث المحذوفة للترسيم (قوله غير معقبة) أي غير باعلاها تاء التانيث التي كانت محذوفة للترسيم اذ لو اعتد بها لما كان مرخا (قوله لانها واقعة الخ) لو قال لا استحقاقها الفتح وتوقع قبل هاء التانيث لكان اوضح وأخسر (قوله وقيل قصت الخ) أي نقصت دال يازيد بن عمرو واساعا نقصت التون بل الاساع هنا اولى لانه في كلمة ولانه اساع متأخر لتقدم (قوله وهو اختار المصنف) لعل وجهه ان فيما اختاره المصنف مراعاة لقول وهو حركة الميم وفيما قبله مراعاة محذوف وهو تاء التانيث المحذوفة للترسيم المتضمنة فتح ما قبلها (قوله وترى بهد) أي بعد حذفها (قوله فتقول في عقبة) أي في ترسيمه وهو يفتح العين المهملة والفتاح ومكون التون بعده هو وحدة يقال عقاب عقبة أي حديدة الخال (قوله ان ربح ثانيا) أي ان بقي بعده ثلاثة احرف سيوطي (قوله على لقمين لا راي المحذوف) أي من لا يتظره واعترض هذا التقيد أبو حسان بأن يكون الشاعر رخم أو لا يحذف التاء على لقمين لا يتظر محتاج الى وحى بفرغه ولوقبل ان المؤنث بالتاء يجوز في ترسيمه حذف التاء فخط وهو الكثير وحذفها مع ما قبلها كما في منصوب لكان قولنا فله شيننا ثم قال واقتصر على مذهب سيمويه بعد حذف الحرف الذي قبل الآخر هل تسعين لقمين

شبا بعد حذف الهاء ٣٩٤ ص في ولو كان ليناسا كانا زائدا مكملا لاربعه قصدا فتقول في عقبة باعتبارها بالانف وأجاز سيمويه ان ربح ثانيا على لقمين لا راي المحذوف ومنه قوله أهلون يدردون وليلة يريد أحرار

لا ينوي ولا اه وكلام النبي صريح في عدم التعيين فانه ضبط جاري اليه بغير  
الراء حيث قال والشاهد في اخبار بدر حيث اريد به حارثة فرجه اولاً بحذف الهاء  
على لغة من لم يورد المحذوف ثم رجع ثانياً بحذف التاء على لغة من نوى رد المحذوف  
ويؤخذ من كون المقدبطة من لا ينتظر عند سيوره هو الترخيم الاول ان قوله على  
لغة الخ متعلق بأخبار أو محذوف تقديره ان نحوهم ولا على لغة الخ لا بقوله ان يرخم  
ثانياً (قوله ماقلته) فتح التاء بقرينة قوله بعد والمراد بنصبي اذا لم يصدق  
(قوله اراد بالارطة) علم منقول من اسم شعر تدبج به قبل حمزة زائدة وألفه  
اصيلة ويصده قولهم مرطى وقيل حمزة اصيلة وألفه زائدة للخلق بمرقة  
ويؤيده قولهم مأروط اه ابن غازي (قوله العلم) بدل من الرأى او عطف  
بان عليه ودون حال من الرأى (قوله واسناد) اى فى الغالب بدليل قوله الا فى  
وقيل ترخيم حجة (قوله سم) على زنة اسم المتعول نفت اسناد قال سم كاته  
استراzen النسبة الاضافية والوصيفية (قوله ان يكون رباعياً صاعداً)  
اى الثلاثين نقص الاسم عن اقل اية الحرف بل لا بموجب (قوله ترخيم المحرك  
الوسط) اى تنزيلا لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ولهذا كان نحو مقر غير مصروف  
وفرق الجمهور بأن حركة الوسط تمت اعتبرت في حذف حرف زائدة على الكلمة وهو  
التنوين وههنا في حذف حرف اصل وأيضاً ليس المحذف هنا واداء على حرف  
بعينه بل على أى حرف كان آخر فهو مظنة الاشتباه بخلاف عدم الصرف فانه  
حذف التنوين لا غير (قوله وابن هشام) عبارة الهمع وابن هشام الخضر اوى  
(قوله ان يكون علماً) أى شخصاً أو جنساً لان العلم لكثرته ثانياً به نافية التخصيف  
بالترخيم (قوله قياساً على قولهم الخ) اعترضه شيئاً وتبعه البعض بأن طرق  
كرا وباصح شاذان لان كلا اسم جنس خال من التاء فلا يقاس عليها فانه ان  
هذا الاعتراض يذهب الفخر فان من يميز ترخيم التكررة المقصودة لا يقول بشذوذ  
أطرق كرا وباصح (قوله وباصح) قال في شرح الكافية كدرداء بعضهم  
يضاً بالصاحب فأنشبه العلم فرخه بحذف ثاته اه وليس مراده بيان ان مقبس  
بل بيان المثل لترخيمه (قوله لا لا يكون ذا اضافة) لان المحذف من المضاف  
يمنع منه ان المضافين كالنوى الواحد فالخ فانه بمنزلة حذف حشو الكلمة  
والمحذف من المضاف اليه يمنع منه ان تالى اداة التداء المضاف فالخ حذف من  
المضاف اليه بمنزلة المحذف من غير النادى والمراد بنوى الاضافة المضاف حقيقة  
او حكاية قد خلشبه المضاف فلا يرخم كفى الدوشرى (قوله وذلك علمه) أى

وقوله بالارط انك فاعل ماقلته أراد  
بالارطة (واختلا) أى أمتنع (ترخيم ما  
من هذه الهاء قد خلاه الا الرأى مخالفاً)  
أى فأكثر (العلم) دون اضافته (دون  
اسناد سم) فهذه أربعة شروط ١ الاول  
ان يكون رباعياً صاعداً فلا يجوز ترخيم  
الثلاثى سواء سكن وسطه نحو زيد أو ضمرك  
فحسبك هذا مذهب الجمهور وأما اياز الفراء  
والاخفش ترخيم المحرك الوسط وأما الساكن  
الوسط فقال ابن عصفور لا يجوز ترخيمه  
قولا واحداً وقال فى الكافية ولم يرخم فهو  
بكر أحد ٢ والصحيح ثبوت الخلاف فيه حكى  
عن الاخفش وبعض الكوفيين اجازة ترخيمه  
وعن ثقل الخلاف فيه أبو البقاء العسكري  
وصاحب النهاية وابن النشاب وابن هشام  
٣ الثانى ان يكون علماً وأجاز بعضهم ترخيم  
التكررة المقصودة نحو يا غنص في غنصتر  
قياساً على قولهم أطرق صكرا وباصح  
٤ الثالث ان لا يكون ذا اضافة خلافاً  
للكوفيين في اجازتهم ترخيم المضاف اليه  
كقوله خذوا حذركم بالى اعلم واعلموا  
وهو عند البصريين نادر وأدركته حذف  
المضاف اليه بأسره كقوله  
يا عبد هل تدركنى مائة يريد ابي عبد  
بخطاب عبد الله بنى وثلاً لم يورد  
ان ترخيم المضاف نادر أيضاً كفى نحو  
يا عاتق الخبر ٥

فهو داخل في العلم فمع الاستراضة بأن لا يكون ذا إضافة فلا يقال إن المضاف خارج بالعلم (قوله إن لا يكون ذا الاستاد) أي أن لا يكون متقولا عن الجملة لأن الجملة محكمة بما لها فلا تغير (قوله وسيأتي الكلام عليه) بشرط أن اشتراط عدم الاستناد أصح كقوله كما سيأتي (قوله مطلقا) أي سواء كان بناء التانيث أولا (قوله ثلاث) زاد السيوطي أن لا يكون مبنيا قبل التداء فلا يرخم نحو باحذام وقدم ذلك (قوله إن لا يجوز) مندوبا) قال شيخنا ظاهره ولو بدون ألف التديرة وهو مفهوم كلام الرضى اه وانما يرخم المندوب لأن الغالب زيادة الألف في آخره لمد الصوت اظهار التجميع فلا يناسبه الترخيم (قوله إن لا يكون مستغنا) أي لا يجوزوا باللام لعدم ظهور أثر التداء فيمنه للتب أو البناء على الضم فلم يردعه الترخيم الذي هو من خصائص المصادي ولا مقترنا بزيادة الألف لأن الزيادة تنافي الحذف ولا يجزئ من اللام والألف الحياطة بذي اللام والألف (قوله بالمال) أي بالمال (قوله أعام) أي باعامر وتقدم أن الاستقامة حتمية بيا وان الاستقامة فيها شاذة فقول أعام فيه شذوذهن وجوهين تداء المستغنا بغيره وترخمه وإل قول لا خير لحذف أي تداي ك أو استقامة ثانية بعامر والتقدير بال وأبن مصصقة ثبت لعامر وصدا لبيت تنافي ليقطف لقيط وهو اسم رجل (قوله والصحيح ما مر) أي من أنه لا يرخم المستغنا مطلقا (قوله احذف) أي وجوبا كافي أن يحذف وعن القراء لوسى يتصوره جاز حذف الهمزة فقط (قوله ولكن بشرط أربعة) تقدم ما يؤخذ منه شرط خامس عند غيوسيه وهو أن لا يكون الاستثناء التانيث كافي لوطلة (قوله الأول) مبتدأ خبره محذوف دل عليه الكلام تقديره كونه زائدا إذا جاز أن يصح قول المصنفان زيد خبرا لأنه لا يصلح للضمية ولأن الشارح جعله مقولا للقول ولا قول الشارح واليه الخ لا قوله بالواو (قوله إن زيد الخ) يشمل نحو هذيان وجدون وزيد بن أعلاما ترخم يحذف الآخر وما قبله فلا يجوز بقا الألف في هذيان على لأن تاء ليست تانيثا فكذا في القارضى وظاهر اطلاعه جواز ترخمه ما ذكر على لفظة من ينظر ومن لا ينظر مع أن ترخم هذيان وزيد بن على لفظة من لا ينظر ليس بتداء الفرد الذي لا ترخم فيه وترخم جدون على اللغتين ليس بذلك وهو على هذا الإلحاق لا يقتضون اليه يردعا التناهي اليه في مواضع كثيرة من هذا الباب كما ستعرفه ثم رأيت القارضى قال في موضع آخر مانعه لوسى بزيد بن أو بغيره باه التسب كزيد بن ترخمه على اللفظة الأولى نحو

قوله زائد على  
فهو ان الكلام  
في المثالين  
الساكنين  
ظاهر بينهما  
سواء  
الحرف

الرابع أن لا يكون ذا الاستاد فلا يجوز ترخم  
يرخمه وتنايط شر أو سيأتي الكلام عليه  
(نبيه) أهل المنصف من شروط الترخيم  
مطلقة ثلاثة \* الأول أن لا يكون محصيا  
بالتداء فلا يرخم نحو قول وفلحة \* الثاني  
أن لا يكون مندوبا \* الثالث أن لا يكون  
مستغنا وأما قوله كلابا في منادتهم  
بألقاب قلنا بالمال \* فضرورة وأشاد وأجاز  
ابن خروف ترخم المستغنا إذا لم يكن فيه  
اللام كقوله أعام التانيث مصصقة بن سعد  
والصحيح ما مر (ربيع) حذف الحرف  
(الأخر) في الترخيم (احذف) الحرف  
(الذي تلا) أي الذي تلاه الآخر وهو  
ما قبل الآخر ولكن بشرط أربعة الأول  
واله أشار به (انزيد) أي أن كان  
زائدا كان أم لا لم يجز

فإنه لا يجوز  
لأنه في قوله  
لأنه في قوله

ذكر عندكم جواز آخران  
بالواو اه بالروس

يا زيد بكسر الهمزة والواو وشم على الثانية لا تسمى بحدى لا تسمى فيه اه فهذا  
 يدل على ان نحو هذات وزيد بن اعمار يسم على لغة من ينظر ونحو جدون لا يسم  
 مطلقا لا لباس وهذا هو الظاهر قد بقر (قوله فتقول يا عنتا وابنتا) أى خلافا  
 للاختصار حيث يجوز يا عنت ويا بنت ويا مئتي بحذف الالف مع (قوله لينبا) قال  
 المكوذى سال من الضمير في زيد وهو مخفف لين ولا ينافي هذا الاعراب قول  
 الشارح ان يكون لينبا لانه حل معني ثم ما ذكر صريح فان الالم مفتوحة وقول  
 الشارح أى حرف لين يقتضي انه بكسر ها الا ان يحصل سائلا لمضى لين يقتضا  
 واحترز به المصنف عن زائد ليس لينبا فهو حال فالهمزة حرف زائد غير لين وكان  
 الاولى للمصنف ان يقول بدل لينبا قد البعد اشتراط ان يكون قبله حركة من جنسه  
 لفظا كما في منصور أو تقدر ان كافى مصطفون علما اذا علمه مصطفون كما سذكر  
 الشارح ويستثنى من قوله ساكا (قوله فان كن) أى ما قبل الآخر (قوله  
 نحو سفرجل) اعترض ان اربعة هذا القيد بأنه خارج بقوله قبل ان زيد ان الميم  
 أصلية (قوله نحو قطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون اللام المهملة نحو اجل  
 القوى الفتن والرجل الضمير اه تاموس وفسره صاحب المصباح بما يصان فيه  
 الكتب قال ويذكر ويؤنث وبعث بالهاء مقبل قطرة (قوله بحذف حرفين)  
 هل بأن الاختصار على حذف الحروف الاخير ووجب عدم الظاهر وهو يكون آخر  
 الاسم الصحيح لفظا وتقدير على لغة التمام وقيل انقطع على لغة الاختصار وفيه انه على  
 لغة التمام يضم (قوله ساكا) قال يس المحققون لا يملقون أى حرف اللين  
 على أى حرف الهاء الا اذا كانت ساكنة فتقوله ساكا وصف كلئف اه وتقول ابن  
 غازي عن بعضهم ان المصنف جعل اللين ههنا شاملا للمعرك فذلك أخرجه بقوله  
 ساكا خلافا لقوله في باب التكسير ما لم يكن لينبا (قوله هين) بفتح الهاء والموحدة  
 وتشديد الحقة آخره ساء مبهمة الغلام المثنى أى العين (قوله وقطر) بفتح  
 القاف والتون وتشديد الواو وآخره راء المصعب السوس من كلئف (قوله  
 لم يحذف خلافا للفتراء) حيث يجوز أن يقال يا عيم ويا نم ويا ع ويا قبل انما قال  
 بالمحذف في غود فقط فقرار ان ساء آخر الاسم واوا بعده مضممة مع (قوله علم)  
 أى في حالة كون كل منهما علما أو هو رابع لتعديله وأما علمة ما قبله فظاهرة  
 وقد يضاف هذا اجتزاء حلة شلال ايضا (قوله هيا فتح قن) الباء التعديدية  
 الخاصة متعلقة بفتح فالنق أى الفتح أى جلا ما بين الفتح (قوله وغريق) يضم  
 اللين المبهمة وسكون الراء وفتح التون طير من طير الماء طويل النعت قصر صريح

نحو مختار ومختار عين لان الالف تسمى  
 منقلة عن عين الكلمة فتقول يا عنتا وابنتا  
 \* الثاني ان يكون (لينبا) أى حرف لين  
 وهو الالف والواو والياء فان كان جميعا لم  
 يحذف سواء كان متحركا نحو سفرجل ويا قطر  
 أو ساكا نحو قطر فتقول يا مئتي بضم  
 خلافا للفتراء في قطر فانه يجزى بفتح  
 حرفين والثالث ان يكون (ساكا)  
 فان كان منصرفا لم يحذف نحو هين وقطر  
 فتقول يا هين ويا قطر والرابع ان يكون  
 (مكلا أربعة ضاعده) فان كان ثالثا  
 لم يحذف خلافا للفتراء كما في نحو قود وعهاد  
 وسعد فتقول يا عمو ويا عمو ويا عمو  
 فان استكمل الشروط وقيل على فتقول فيها  
 ونحو روث لال وقيل بدل على فتقول فيها  
 يا أعم ويا عمرو ويا منصور ويا منصور  
 قوله ويا أعم صرا على ما كان من حدث  
 وقوله يا عمرو ويا منصور بجمجمة  
 (والخلف في واو واو) استكمال الشروط  
 المتقدمة لكن (بهما فتح قن) نحو فروعون  
 وغريق

(قوله على) لما حركته انما لم يحرش من انما من التاء العلم (قوله الى انه) أي  
 المذكور من الواو والياء المتحرك ما قبلها وقوله كذا في قوله أي كل من الذي قبله الخ  
 (قوله قولا واحدا) أي بالتقدير لحدف حرف الهمزة مع الانحراف في ما سبق بالالف في ترسيم  
 من انه على لغة من لا يتغير تنوين الحذف فيقال ياصطفي بالالف في ترسيم  
 مصطفون ومصطفين ويا قاضي بالياء في ترسيم قاضون وقاضين لا تنافي بين حذف  
 الالف والياء لفظا وتقدير او هو التقاء الساكنين وعلى لغة من يتغير فيه وجهان  
 الرقطة لالتقاء السب لفظا وعدم الرقطة لوجوده تقدير فيقال على هذا الاخير  
 ياصطف بفتح الفاء ويصنع بامصطف بضم الفاء على كل حال اذ لا وجه له كمال مما تقرر  
 والحاصل انه لا بد من حذف حرف الهمزة مع الانحراف لا ياصطفي ولا ياصطفي  
 بالواو والياء على اللغتين والفرق بينهما انما هي برودة الالف وعدمه كذا قال شيخنا  
 وغيره وقوله ان الالباس لازم على لغة من لا يتغير هلا قبل ينها على قياس  
 ما ترون القارضي ثم رأيت عن الرضي فيما في ما يؤيده ما عسره (قوله فيها  
 مقدرة) فليسا من محل الخلاف بل مما اتصفت شروط الوفاق سم (قوله  
 لان اوله مصفون) كذا في القارضي أيضا قال شيخنا وانما جعله بالياء مع  
 انه واوي لان آخر المقصور قلب ياء في التثنية والجمع على حذف كاسيأتي اه فراءه  
 بالاصل ما يستحقه عند التثنية والجمع فاندفع قول البعض كل الصواب مصفون  
 ومصفون لانه واوي لا ياتي اه وانما كان واويا لانه من المفعول (قوله  
 وبابيب) مشكل على ما صرح به أبو حيان والسيوطي والداميني وغيرهم  
 جازمين به من انه يشترط في المرسوم ان لا يكون ميقا قبل التداء الا ان يستثنى المركب  
 أو يقع على لغة اعرابه اعراب ما لا يصرف أو يكون النادر ومن وافقه مخالفين  
 في ذلك الاشراف اه سم وهذا الاشكال يجري في نحو خمسة عشر أيضا (قوله  
 وكذا تفعل في المركب العددي) والمقصود ان اذا رتب خمسة عشر بحذف  
 هجره ثم وقت فالتفعل تفعلها على اللغتين واذا رتب بطلب ثم وقت فعلى لغة من  
 ينو ان تقول ما فعل بها الساكن وان شئت لم تأن بالهاء ووقت ساكن الاخير  
 وأما على لغة من لم ينو فتم الوقف بالمكان وذهب الاخضر الى رد الحذف من  
 المركب المرسوم عند الوقف اه دماضي وقوله فيتم الخ يؤيد ما سبقه الخارج  
 عن أبي حيان في الموضع الثاني اذ اوقت عليه بعد الترخيم سم (قوله فتقول  
 باميصوي) أي على لغة من قطر أي على لغة من لا يتغير فتقول باميصوا لان الياء  
 قسم على هذه اللغة قلب ألفا لتحركها اقتضاه ما قبلها قاله الخارج على الاوضح

علا فذهب الجري والقرآن الى انه يحذف مع  
 الآخر كذا في قوله حركة بجانة فتقال يا نفع  
 ويا نفع قال في شرح الكافية وغيره لا يجزئ  
 ذلك بل يقول يا نفع في وايفر هو (نبيه)  
 يقال في ترسيم مصطفون ومصطفين على في شرح  
 بامصطف قولا واحدا كما به عليه في شرح  
 الكافية لان الحركة بجانة فيهما مقدرة  
 لان الحذف مصطفون ومصطفين والهاء أشار  
 في التسهيل نحو مسوق بجره بجانة  
 ظاهرة أو مقدرة (والجبر احذف من)  
 مركب) تركيب منح نحو بعل وسبعوه  
 فتقول يا بعل وبابيب وكذا تفعل في المركب  
 العددي فتقول في خمسة عشر علما بجانة  
 ومنع القصر ترسيم المركب من العدد اذا  
 سوي به ومنع ذكر الكوفيين ترسيم ما آتاه  
 به وذهب القرآني الى انه لا يحذف منه الا  
 الهاء فتقول باميصوي

وقال ابن كيسان لا يجوز حذف الجزء الثاني ٣٩٨ من المركب بل ان حذفت الحرف أو الحرفين ظلت يا عجب وباحترام

(قوله لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب) أي أن حصل ليس كان يكون ثم من اسمه حضر ومن اسمه حضرموت فالة الشارح على الواضح (قوله قاسا) أي على ما فيه تأملنا تأنيث لأن الجزء الثاني يشبه تأنيث من وجوه فتح ما قبله غالباً وحذفت في القسب وتصغر صدره كأن تأنيث كذلك واحترزنا بفالسابع نحو معدى كرب (قوله اذا رخت اثنا عشر واثناس عشرة) بالالف فهما على الحكاية كما يصح به قوله مع الالف (قوله بتنة التون) أي المزدوجة التي عاقبتها عشر وعشرة ولذلك لا يضاف اثنا عشر واثناس عشرة كما يضاف ثلاثة عشر وأخواته وتكسر فيه ابن الحاسب بأن عشر وعشرة اسمان برأسهما ولا يلزم من عاقبتهما التون حذف الالف معهما كما تحذف مع التون كذلك في الالف ما سبق (قوله وظل ترخيم جله الخ) الحاصل أن المزدوف للترخيم ما حرف نحو يا عا في باعداد واما حرفان نحو يا عمرو في بامروان واما كلمة برأسها نحو يا معدى في يا معدى كرب ويا نابط في يا نابط شر واما كلمة وحرف نحو يا تان ويا تانث في اثنا عشر واثناس عشرة وعين والذى استظهره من ترخيم المركب الاستنادي إذا لم ينو المزدوف أنه أن كان الباقي جله كافى نابط فان فاعله مستتر فيه قدر الضم في آخره والا كافى فام من فام زيد ضم آخره لفظاً لأنه كالمتقل والفعل الخالي من الضمير إذا ضم ويصير لفظاً إذا نودي ضم لفظاً (قوله وهذا عمرو ونقل) قامبتد أو عمرو مبتدأ ثان خبره نقل والجملة خبر المبتدأ الأول والرافع محذوف تقديره نقله إذا مضى فعل نقل بناء على الضمير من جواز تقديم معمول الخبر القملى على المبتدأ (قوله أي نقل ذلك عن العرب) أي في باب التسبب كما سيذكره الشارح خلافاً في أنه منع ترخيمه في باب الترخيم (قوله لأن من العرب من يقول يا نابط) هذا محل الاستشهاد (قوله فعل بذلك) أي بمجموع كلامه في الموضوعين (قوله وسيدوه لقبه) سبب بمعنى فاعل ويومى بالضافة والاضافة في لغة الضم على طلبها في لغة العرب ولقب بذلك لانه الاتفاص من اللفظ التواكك كذا في التصريح (قوله بعد حذف) بالتون (قوله بغيره آت) الباء المملوءة متعلقة باستعمل وما وافقة على حال ولا حاجة إلى جعل الباء بمعنى على (قوله من عدم التظهير) وهو أن يكون الاسم المتكسر الضمير الآخر ساكن الآخر ٨١ سم والبصريين أن يقولوا التوى كالتاب فليس الساكن هو الآخر في الحقيقة وكونه آخر الفعل لا يحذفه فاعله (قوله ما كان مدحاً) أي الباقي الذي كان آخر مدحاً وقوله فيما يأتي الثانية ما حذف أي

لم أربه بأما والنقول أن العرب لم ترخم المركب وإنما أباينه الصعود قاساً (تبيينه) اذا رخت اثنا عشر واثناس عشرة عين حذف العجز مع الالف قبله فتقول يا تان ويا تانث كما ضل في ترخيمهما لولم يركن على ذلك سيبويه وعنه ابن عزمها بتنة التون ولذلك أعربا (وقل ترخيم) علم مركب تركيب اسناد وهو المفعول من (جله) نحو نابط شر أو برى غيره (وذا عمرو) وهو سيدوه (قل) أي نقل ذلك عن العرب قال المصنف كذا التصريح لا يجوزون ترخيم المركب المضمين اسناداً كتاباً شر أو هو يا تانث سيدوه ذكر ذلك في أبواب التسبب فقال تقول في التسبب إلى نابط شر تأبلى لأن من العرب من يقول يا نابط ومنع ترخيمه في باب الترخيم فظهر بذلك أن منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قابل وقال الشارح فعلم أن جواز ترخيمه على لغة قبله (تبيينه) عمرو اسم سيدويه وسيدوه لقبه وكنيته أبو بشر (وأن نوبت بعد حذف ما حذف) ما مفعول نوبت أي اذا نوبت ثبوت المزدوف بعد حذفه للترخيم (فالباقي) من المرخم (استعمل بغيره آت) قبل الحذف وتسمى هذه لغة من ينو وقتاً من تنقل تقول يا حبريا لكسر ويا جف بالفتح ويا منس بالضم ويا قح بالكسرة في ترخيم حارث وجعفر ومنصور وتكسر (تبيينه) هـ الأول منع الكوفيين ترخيمه نحو خطر عاقل آخر ما كن على هذا اللفظ وجههم ما يلزم عليه من عدم التظهير تقدم

مذهب المتراد فيه الثاني يستثنى من قوله بغيره آت مستثنان ذكرهما في غير هذا الكتاب الأول ما كان مدحاً باقي في الحذف

ومحاج فتقول فيها ما مضار ومحاج بالفتح  
ان كان ابي فاعل والفتح ان كان ابي منعول  
وتحوي فتح قول فيه ما محاج بالضم لان امله  
محاج وان كان ابي السكون حركته بالفتح  
نحو اسرار اسم جنة فان وزنه افعال بخيل  
اوله ما سكن لاحظه في الحركة فاذا سبي به  
ورغم على هذه اللفظة قبل يا اسرار بالفتح  
فتحرك بحركة اقرب الحركات اليه وهو الحاء  
وظاهر كلام الناظم في التسهيل والكافية  
تعين الفتح فيه على هذه اللفظة واختف النقل  
عن سيبويه فقال السرا في تحتم الفتح وقال  
الناظم بين محمله ويجوز الكسر ونقل ابن  
عصفور عن القراء انه بكسر على أصل التقاء  
الساكنين وهو مذهب الزجاج ونقل  
بعضهم عنه ايضا انه يحذف كل ما كن يقي  
بعد الاخرى ينتهي الى متحركة فاعلى هذا  
يقال يا ابي الثانية ما حذف لاجل واو  
الجمع كما اذا سبي نحو قاضون ومصفون  
من جوع معقل اللام فانه يقال في ترخيه  
يا قاضي وباصطفي رد الالف في الاول والالف  
في الثاني لزالوا سبب الحذف هذا مذهب  
الاكثرين وعليه مشي في الكافية وشرحها  
لكنه اختار في التسهيل عدم الرد واجعله  
أي اجعل الباقي من المرسم (ان لم ينو  
محذوف كما هو لو كان بالاخر موضعاً عاماً) أي  
كلاهما التام الموضوع على تلك الصفة  
فيحذف آخر من البناء على الضم وغير ذلك  
من الصفة والاعلال ما يستحقه لو كان آخر  
في الوضع فتقول ما حاروا بحجف ويا منس ويا  
قطا منس في الجمع كالو كانت اسما نامة لم  
يحذف منها شيء (فنيهان) هو الاول لو كان

بالي اسم ذي الحرف الذي حذف ويحصل أن التقدير الاول الحرف الذي  
كان مدغم الثانية الحرف الذي حذف والاول ان سبب السباق (قوله وهو  
بعد ألف) ليس بشديد الياء كذلك كافي خصوص صغير خاص اذا سمعته  
كافي المدغمين ولذا قال الشاعر على الاوضع بعد مدغم فلو لم يكن قبل المدغم  
مدغم كسر يقي على سكونه اه أي كفاء فطر على سكونه ولكن يلزم ما قدم من  
عدم التقدير الا ان يقال ما زرعوا غلما على الاق بالذ كرهنا لك نربها (قوله فهو  
مضار ومحاج) أي على المنز (قوله بالفتح) لانه اقرب الحركات اليه أي الى  
السكون ووجهه انه أخف الحركات فهو اقرب الى السكون في اللفظة لان السكون  
أخف من الحركات اه سم وعبرة الشاعر على الاوضع فتحرك بحركة اقرب  
المتحرك اليه وهو الحاء وضرب اليه عليها يرجع الى الحرف الاخير كراه من اسرار  
وهذه العبارة هي الواقعة في كسر من نسخ الشاعر لكن مع ابدال المتحركات  
بالحركات فتؤول بالتحركات كافي عبارة على التوضيح (قوله ضلي هذا يقال  
يا ابي) أي بالفتح لان الكلام في لفظة من ينتظر (قوله الثانية ما حذف) تقدم  
الكلام عليه (قوله لاجل واو الجمع) التقيد بالواو غير جدد لان الحكم كذلك  
فيما لو سبي بالجمع ذي الياء نحو قاضين ومصفين دما سبي (قوله لزالوا سبب  
الحذف) وهو التقاء الساكنين (قوله لكنه اختار في التسهيل عدم الرد)  
فتقول قاض بالضم وباصطفي بالفتح لان الساكن الاخير كالسابق لفتل فالتقاء  
الساكنين موجود تقديره ولا خلاف في رد الالف والالف على لفظة من لم ينو كانه قد  
(قوله ان لم ينو محذوف) كذا في نسخ باقتراح بنو تميم وبنو تميم وبنو تميم  
وضع محذوف على التباينة من القاعل وفي نسخ ان لم ينو محذوف ما اقتراح بنو تميم  
وبناءه للقاعل ونسب محذوف على المسوية وهو أوفى جولة قبل وان فويت بعد  
حذف ما حذف ونسب هذه اللفظة لفتن لا يقتصر (قوله كها) قال  
المكودي في موضع القول الثاني لاجل و الظاهر ان ما في قوله كانه زائد ولو  
مصدرة والتقدير كككونه مقما لاخر في الوضع اه خاله وانما كان هذا هو  
الظاهر مع ان الحقيقي يحصله مزيد الثاني دون الاول لوقوعه في ممر كانه  
زائدة ما خلا فلو (قوله بالآخر) أي آخر بعد الحذف سم (قوله من  
الحصة والاعلال) أي ان كان آخره صمما على حاله والاعل كافي تعود فانه يقال  
فيه نبي قط الواو او الهمزة كسرة (قوله على هذه اللفظة) أي لفظة التمام وأما  
على لفظة الاستطارة يقال في ترخيم يا ابي بالفتح كافي سم (قوله يا ابي)

ما قبل المحذوف متلا فترخيم الهمزة على هذه اللفظة فتقول في نافية يا ابي بالساكن وهو علامة تقدير الهم

مشكل مع قوله الا في والتم الاول الخ فم ان خصنا ما يأتي بالصفة وهذا العلم  
 فلا شك ان له سم وأقرب شيئا والبعض منه ان تخصص ما يأتي بالصفة فلا  
 يوافق صنيع الشارح الا في له محل كلام المصنف فيما يأتي عن الصفة وغيرها  
 والذي ينبغي عني حل ما هنا على ما اذا وجدت القرينة الواضحة للسم وما يأتي  
 على ما اذا لم توجد ثم رأيت عن الرضي شيئا يأتي ما يؤيده (قوله ولو كان) أي  
 ما قبل المحذوف مضمو ما قدرت الخ أي على هذه اللفظة ومن نوى لم يقدّر شيئا  
 وظهر قول الشارح قدّرت ضمائه مني على ضم مقدر والذي في التصريح ان  
 يجوز تراجع ومنصر على لغة التمام. مني على ضمة حادثة للبناء غير اللفظة التي كانت قبل  
 الترخيم دليل ان هذه يجوز اتباعها والصفة التي كانت قبل الترخيم لا يجوز اتباعها  
 نال قول الشارح أنبت ضم غير ضمة الاول لوافق ما في التصريح والأقرب عني  
 حاشي عليه الشارح وان ضمة البعض تبعاً للتصريح لا تقدر بضمة أصل من  
 تكلف ذهاب اللفظة الأصلية وحدوث ضمة أخرى للبناء وما استدلل به صاحب  
 التصريح لا ينشأ لجواز أن يكون رفع التابع اتباعاً للصفة المقدرة كما في ما يسويه  
 العالم برفع العالم للصفة المحذوفة ما خاضه (قوله على هذه اللفظة ضم الراء  
 وقصها) ومزأها تكرر على لغة الانتظار في نحو ما حار بن زيد تلت الراء (قوله  
 وقل ياغي على الثاني) يهمن من تقدير الشارح قل أن الضم من عقب الجمل  
 ومن تحذره قل في الجمل الثانية وما جاء الواو في الجمل الاولى ان في كلام المصنف  
 احتجاباً كحذف من كل من الجملتين ضم ما أتت في الأخرى (قوله قلب  
 الواو) أي والصفة كسرة (قوله الاجرى والادى) أصلهما الاجرو والادو  
 بنم الواو واللام فقلوا الضمة كسرة والواو (قوله اذ ليس في العربية الخ)  
 وذلك لزيد الثقيل بخلاف الباء التي قبلها كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم والفعل  
 حيث يجوز في الاول ويجاز في الثاني مع أنه أثقل وكذا يقال في المني اه دون شري  
 ويمكن أن يقال لما كان وضع الفعل دون الاسم على الثقل قبل الثقل دون الاسم  
 (قوله اسم معرب) فيه ان هذا من سدى معزف مفرد وهو مني واجب بأنه حكم  
 المعرب لم يرض بانه (قوله نحويد ع) فان جعل طائفة هو أمر تارض (قوله  
 وبالمعرب المني) أي أصالة لما تقدم (قوله نحو هو الخ) وأما نحو هو فاسم  
 بغير صيغة فافتا عر أنه غير عربي ومن ثلثين نشأة الى أنه لا فرق في الواو  
 التي قبلها ضمة بين أن تكون متحركة أو ساكنة (قوله نحو هذا أبولك)  
 فان الواو في ليست لازمة فانما يجب أن يأتى في الجنب وما في الجز وعما خرج بالقرين

ولو كان مضمو ما قدرت شعاعه غير ضمة الاول  
 نحو تراجع ومنصر هذه اللفظة ضم الراء وقصها كما جاز  
 ابن زيد على هذه اللفظة ضم الراء وقصها كما جاز  
 ذلك في نحو ما بكر بن زيد (قوله على في) ترخيم  
 (الاول) وهو من ذهب من قطر (في) ترخيم  
 (عنديه غير) باقيا الاول ولا نها حكمهما  
 يحكم المحرط بانه مخالفة التظهير (و) قل  
 (ياغي على) الويه (الثاني) أي قلب الواو  
 ما تظهر فيها بحد ضمة كما تظهر في جمع مرو  
 ودلو الأجرى والادى والازم عدم التظهير  
 اذ ليس في العربية اسم معرب أصلاً نحويد عو  
 قبلها ضمة نفس الاسم الفصل المحذوف وذكر  
 وبالمعرب المني المحذوف وهو ذو الطائفة وبذكر  
 الضم ولو غزرو وبالقرين نحو هذا أبولك

كأن له طائفة  
 يجوز أن يترجم  
 هذا أيضاً  
 هذا أيضاً  
 هذا أيضاً  
 هذا أيضاً



نحوهزو بابدال الواو من الهزمة قامة بسع فيه الهزمو بدل الواو بل هو الاصل فلا يرميه الواو (قوله صبان وصكر وان) أى علي بن المصنف من شروط الترقيم العلة أو التانيث بالتاء وكذا يقال في الامثلة الاربعة والصبان في الاصل هو القلب والتوسب وقال رجل صبان أى شجاع زكريا (قوله للمصنف) أى من الحكم على كل بأنه حسو ولم يقلب ألفا كالمصنف على الثاني لأن شرط قلبها أن لا يكون بعدها ما كن وعلى هذا بعدهما ما كن قدرا لاعلى الثاني (قوله مع عدم المانع الذي سبب التانيث) أى في قول الناظم

من اباء وواو يعزى لك اصل هـ ألفا بدل بعد فتح متصل

ان حركة التانيث الخ فالمانع الا أن يكون بعدها ما كن (قوله كما فعل برى ودعا) فيه قلب وشعر مرتب فرى راجع الى ياصمى ودعا راجع الى يا كرا فان صمى وري يابا اللام وكرا ودعا واويها وكذا يقال فيما بعد (قوله وعلاوة) بكسر العين الهزمية ما علقته على البحر بعد تمام الوقف خاله (قوله برشاه وكسا) أصلهما رشأ وكسا (قوله بتضعف الاق) أى قلب الثانية هزمة كاسياني في باب هـ (قوله وعلى الثاني باذوا برذا المحذوف) هو اللام أى قلبه ألفا وارجاع العين الى أصلها وهو الواو اذا أصل ذات ذوى واوذو وعلى الخلاف حذف اللام وعوض عنها التانيث كما قيل في بيت من قلت الواو التي هي عين الكلمة ألفا لتصر كها وانتاج ما قبلها فان قيل لو كانت التاء عوضا عن اللام ما جمع بينهما في التنبيه والجمع حيث خسر ذواتا وذوات قلت لانهم الجمع فيها بل التاء في التنبيه نفس التانيث كالتاء في كل منى مؤنث والتاء في الجمع هي التاء الزائدة مع الالف في جميع المؤنث واللام بانية على حذفها فراجع هذا ما ظهر في هذا الجمل وهو متين وان اوضح بعض العبارات خلافه (قوله برذا اللام المحذوفة) أى لان حذفها كان بسبب عدم تاني صيغة التصغير قبلها وبقاء الجيم فلا حذف الجيم وقت اللام لتاني الصيغة معها حيث خسر ما للجيم قبل حذفها والترقيم وهو موجود فلا ترة وقوله لاجل التصغير متعلق بالمحذوفة (قوله والترم الاول الخ) كلامه هنا شامل للعلم والصفة وطية ورجح الشارح وصرح الناظم في بعض كتبه بما قاله جماعة ان هذا البس انما يصح في القوة لا في العلم وهو الذي يدل عليه كلام سيوه ووجهه ان اشتراط البس عليه غير يل البس في الغالب قال الرضى والمخ ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل البس ياز الترقيم على الاستلزام ولا ولا الإذ لا كذا في الدمامين وعليه فيمنع الوجهان الترقيم على الاستلزام والترقيم على

قوله هو القلب كذا في أكثر نسخ النفا موس وعلاوة شارحه وصوب ما في بعضها من انه التفت بالقام والمثناة آخره قال صمى الرجل يصح صميا اذا ظلت ووثب اه طالة نصر الهوري

وقل في ترقيم صبان وكروان على الاول ياصمى وبأرو فتح الباء والواو لاسبق وعلى الثاني ياصمى وبأروا قلبهما ألفا لتصر كهما وانتاج ما قبلهما مع عدم المانع الذي سبب تانيه كان فعل برى ودعا وقل في ترقيم مفاية وعلاوة على الاول ياصمى وبأعلاو فتح الباء والواو وعلى الثاني ياصمى وبأعلاو قلبهما هزمة لتطزفهما بعد التاء زائدة كان فعل برشاه وكسا وقل في ترقيم لان صمى به على الاول بالا وعلى الثاني بالا ضعيف الالف لانه لا يعلم ثالث برذاله وقل في ترقيم ذات على الاول باذوا وعلى الثاني باذوا برذا المحذوف وقل في ترقيم مفاية تصغير جمل على الاول ياصمى وعلى الثاني ياصمى عند الاكثرين وقال الاخفش ياصمى برذا اللام المحذوفة لاجل التصغير وفروع هذا الباب كثيرة جدا ونحوه كراه كتابة (الترقيم الاول في موضعين

علمه اذا لم يس كل منهما ففتح ترخيم فهو قارة ما فاعه على الوجهين بطيس يافتي  
غير مرخم قال بس لكن قضية يجوز ان تلطم ترخيم المني والجمع يحذف زيادته  
كأنه يجوز ان ترخم ماذ كروان كان فيه ليس ولعل الفرقان ههنا التأنيث وضعت  
لتعبر المؤن فلا يلحق حذفها عند الجنس لما فاعه الفرق من وضعها ولا سكك ذلك  
ما عداها اه وقال البعض وقد يقال علامة التثنية والجمع وضعت لتعبر المني  
والجمع عن المقدرد فلا فرق اه وقد افندنا فيما تقدم ان يجوز ترخيم المني والجمع  
بحذف زيادته محمول على ما اذا راجع الى لغة من يتكلم بدون ليس وحذف فلا  
اشكال فاعرفه (قوله تذ كبر مؤنث) ليس بقيد بل مثل ايام تذ كبر المؤنث  
ايام يجوز دماء مذ كبر ترخيم فيه كاصرت حواء طوقا ل ما و هم تقدر تمامه خلاف  
المراد لاجاد (قوله كسلة ومارنه) أي مؤنث أو مذ كبر فلا يجوز ترخيمهما على  
لغة من لا ينظر لايامه تذ كبر المؤنث ان كانا مؤنثا ومذ كبر المؤنث ان كانا  
لذ كروضة أي مؤنث فلا يجوز ترخيمهما على لغة من لا ينظر لايامه تذ كبر المؤنث  
ولا فرق في الثلاثة بين أن تكون اعلاما أو نكرات مقصود في الثلاثة في التزام الأول  
كل ما كانت التسمية للفرق أما ما ليست التسمية للفرق كسمة وطلحة فيخبر فيه  
الوجهان (قوله وعذاب ينش) في قراءة بعضهم عبارة القارضى وعذاب  
ينش باسمه كسنة قبل هجرة مكسورة في قراءة شعبة عن عاصم (قوله  
ولا فعل معتلا) أي فتح العين وذكره تسمية للقائمة وان لم يكن له دخل  
في التعليل فاندفع ما فاعه البعض (قوله وكيليات) عطف على كيليات وأعاد  
الكاف لبعده العهد وفتح وهم عطفه على ما فيه (قوله وجلاوى وجرأوى)  
أي بكر الواو وتشديد الساكنة مناسبة الى حبلى وجرأوى قول السارح فتح  
الباء والواو وواو به وكسر الواو اذا لا وجه لفتح الواو الا ان تصح عبارة بأن  
الواو مطوف على فتح لاعلى الباء هذا ما ظهر لي بعد التوقف ثم رأيت في القارضى  
ما يؤيده حيث قال والثاني كيليات وجلاوى عطفين فتقول بطلبي ويا حبلى  
فتح السين وكسر الواو على اللغة الأولى (قوله ولا يجوز القلب) فلا تقول يا حبلى  
جذب الباء والواو اتصالا لكهما واتساع ما قبلها ولا بأس بقلب الواو همزة  
تطرعها بعد ألف زائدة (قوله لا يكونان الا التأنيث) أي والتأنيث  
لا يكون مبدلا اه سم أي بل مزيدتين للتأنيث (قوله فيما تقدم) أي في الاشنة  
التقدمة كيليات وحبليات ونحوهما (قوله وجوز الوجهين في كسلة) قد  
رجل ترخيمه على لغة التمام ليس يدا مسلم سمي به اه سم وقد يجيب بأن

الأول ما و هم تقدر تمامه تذ كبر مؤنث  
(كسلة) ومارنه وخصه فتقول فيه باسم  
وإحداث وباحص بالفتح لتلايل بس ينداء  
مذ كبر ترخيم فيه والثاني ما يلزم تقدير  
تمامه عدم التغير كيليات في لغة من كسر  
اللام سمي به فتقول فيه بطلبي بالفتح  
على لغة اخذوف ولا يجوز الضم لانه ليس  
في الكلام فعل صحيح العين الا ما ندر من  
نحو سئل اسم امرأة وعذاب ينش في قراءة  
بعضهم ولا فعل معتلا بل التزم في الصحيح  
الفتح كسنة وفي العتل الكسر كبس وصيب  
وهي وكيليات وحبليات وجرأوى تقول  
فيما حبلى ويا حبلى ويا جرأوى فتح الباء والواو  
على لغة اخذوف ولا يجوز القلب على لغة  
الاستقلال لما يلزم عليه من عدم التغير وهو  
كون ألف فعلية وهمزة فعلا مبدلين وهما  
لا يكونان الا التأنيث (تبيه) ذكر الناطم  
هذا السبب الثاني في الكسنة والقهبل ولم  
يذكره هنا لعل لاجل أنه مختلف فيه فاعتبره  
الاختش والمنازفة والمردود ذهب السرافى  
وعبده الى عدم اعتباره وجوز ان ترخم  
فيما تقدم والتمام (وجوز الوجهين) ما هو  
(كسلة) فتح الأول اسم رجل لعدم  
الحذف من المذ كبر يز فتقول باسم لم يفتح  
الميم وضما

(تسبيه) الاكثر بما جاز فيه الوجهان الوجه الاول وهو ان بنوى المحذوف كالتسبيح عليه في التسهيل وبعبارة تقدير بنوى المحذوف  
الترخيم اعرف من تقدير التمام بدونه (ولا خطر ارجو ان نداه ٤٠٣ مالتد اصيل نحو اجداد) أي يجوز الترخيم في غير

التداء بشرط ثلاثة • الاول الاضطرار  
انه فلا يجوز ذلك في السعة • الثاني أن يصلح  
الاسم للتداء نحو اجد فلا يجوز في نحو القلام  
ومن ثم خطي من جعل من ترخيم الضرورة  
قوله أو الصلابة من ورق الحبي

كاذره ابن جني في المحسب والاصل الممام  
لغذف الالف والميم الأخيرة لاعلى وجه  
الترخيم لاذكرناه ثم كسر الميم الاولى لاجل  
القافية • الثالث أن يكون ما زاد  
على الثلاثة أو ثمانية ولا تشترط العلة  
ولا التانيث بالتاء عينا كما أفهمه كلامه  
وفس عليه في التسهيل ومنه قوله

ليس سح على التون يخال  
(تسبيه) اقتضى كلامه ان هذا الترخيم جائز  
على القتين وهو على لغة التمام اجماع كقوله  
لتم القتي تعشوا لي ضوء ناره

طريف بن مال لليلة الجوع وانصر  
أراد ابن مالك تحذف الكاف وجعل ما بقي  
بجزء اسم لم يحذف عنه شيء ولهذا نونه وأما  
على لغة من ينتظر فأجاز سيويه ومنعه المبرد  
وبدل الجواز قوله

الاختصت جبالكم ربما  
واختصت منك شامة اماما

هكذا رواه سيويه ورواه المبرد

وما عهدى كهدهك يا اماما

قال في شرح الكافية والانصاف يقتضى

تقرير الروايتين ولا تلغ احداهما

بالاخرى واستشهد سيويه أيضا بقوله

ان ابن حارث ان اشتقر رفته

أو أمتدحه فان التام قد علوا

خاتمة) قال في التسهيل ولا يرخم في غيرها يعني في غير الضرورة منادى تار من الشروط الا ما شئت من ياصاح وأطرق كرا على

التسبيه نادرة فلم تستبر (قوله كسلة) أى وسزة وطلمة (قاعدة) أجاز  
المجهور وصف الرخم ومنه قول الشاعر أطربن عمرو البيت ومنعه السرافى  
والقزاق وجعل ابن عمرو بدلا واسمعه ابن السراج ويجوز رفع تاءه على لغة التمام  
مرعاة لفظ وأما على لغة الاستكثار فقال سم فيه فطر اذا لشم في اللفظ قال بس  
والذى يظهر الجواز لان الحرف الذى حقه الضم في حكم التانيث وهو يؤيد  
ما تقدمناه عند قول السراج ولو كان معنوما قد رث الخ (قوله الترخيم) صلة  
المحذوف وقوله أعرف أى أشهر في لسان العرب وقوله بدونه أى المحذوف (قوله  
ومن ثم) أى من أجل اشتراط صلاحية الاسم للتداء (قوله لغذف الالف  
الخ) هذا الذى فطه الشاعر من حذف الحرفين وكسر الميم الاولى في غاية السذوذ  
كأى ابن غازى وغيره (قوله لاذكرناه) أى من اشتراط صلاحية للتداء  
فهو على لغة لاعلى وجه الترخيم (قوله الثالث أن يكون الخ) اعترض بأن  
هذا الثالث لا يؤخذ من كلام المصنف فكيف أوقعه في جزأى التفسير  
وزعم البعض ان هذا الشرط مستقضى عنه بالتانيث ما طل فراجع تعرف (قوله  
ولا التانيث بالتاء عينا) المتبادر ان عينا راجع الى التانيث بالتاء يعني ان خصوص  
التانيث بالتاء لا يشترط بل الشرط اما التانيث بالتاء أو الزيادة على ثلاثة أو حرف  
فلا طائل تحت ما أطال به البعض (قوله كما أفهمه كلامه) أى حيث أطلق  
ولم يشترط العلة والتانيث بالتاء (قوله ومنه) أى من الزائد على الثلاث  
الرخيم ضرورة وليس علم ولا مؤنث بالتاء (قوله تعشو) بناء الخطاب أى تسير  
في العشاء أى الظلام وانصر بجمعة فجمعة مفتوحة حتى شدة البرد وضبطه بجمعتين  
سهو اه زكريا وكذا ضبطه بهام نظام صاحب مختصر الصحاح وقال انه من  
باب طرب وأشار بقوله وضبطه بجمعتين سهوا الى الصبي وصاحب التصريح  
فأنهم اضطربوا بجمعتين وفسرأ بشدة البرد (قوله ربما) بكسر الراء جمع رنة  
بالضم وهي قطعة الجبل البالية والشاحبة البعيدة وأصل اماما مائة اسم امرأة  
ولورخم على لغة التمام قليل امام بالرفع (قوله يا اماما) أى فهو من ترخيم  
المتدلى لامن الترخيم للضرورة فلا شاهد فيه على هذا ما رواه سيويه (قوله  
ان ابن حارث) أراد حارثة فترخمه بحذف التاء للضرورة على لغة من ينتظر ومفعول  
علوا محذوف تقديره قد علوا ذلك مني حكما فى العبي (قوله على الأشهر)  
راجع لأطرق كرافض كما يصح ما بعده (قوله اذا لاصل صاحب) زعم ابن  
نحروف ان الاصل صاحب وأما أى جرى المركب الذى ترخم بحذف الكلمة

(خاتمة) قال في التسهيل ولا يرخم في غيرها يعني في غير الضرورة منادى تار من الشروط الا ما شئت من ياصاح وأطرق كرا على  
الا شهر اذا لاصل صاحب وكروان

الثانية ثم أدركه ترخيم آخر بعد ذلك الترخيم فحذف الياء من صاحب وهو تعسف  
لأداني اليه (قوله مع عدم العلية) أي وعدم التا.

### • (الاختصاص) •

الباست عليه أما غير محمول على أعم الجراد فيعتقد التفسير أو فواضع فهو أن أعم البعد  
فتدري عرواقه أو بيان المصود فهو ضمن العرب اقري الناس للضيف (قوله  
قصر الحكم على بعض أفراد المدكور) أي أو لا فاذ قبل لأعالم الأزيد فتد قصرنا  
الحكم وهو ثبوت العلم على زيد وهو بعض أفراد المدكور أو لا وهو عالم وهذا معناه  
لغة وأما اصطلاحاً فهو تخصيص حكم على شيء عما أخر عنه من اسم ظاهر معرفة  
معمول لاختصاص واجب المذهب (قوله أي يامعنى صورة النداء) أشار به إلى أن  
وجه شبه الاختصاص بالنداء كونه على صورة أي غالباً فلا يراد أن التصويب على  
الاختصاص المقرون بال ليس على صورة المنادى ولكن أن تقول وجه الشبه أن كلا  
من الاختصاص والنداء يوجد معه الاسم تارة متبوعاً على الضم وتارة منصوباً  
وهذا أوجه من قول شيخنا السيد مجيبه على صورة النداء انما هو في أجا  
وأيتها الغير (قوله كناية الغير على صورة الامر) فهو أحسن بزيد فان صورة  
صورة الامر وهو خبر على المشهور اذ هو في تقدير ما أحسنه والامر على صورة  
الغير فهو والوالدان يرضن أي يرضن والغير على صورة الاستفهام فهو ليس  
أقبح بكاف عبده أي الله كف عبده والاستفهام على صورة الغير فهو عندك زيد  
على تقدير همزة الاستفهام (قوله في غاية احكام) زاد عليها في التصريح  
أنه لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصول ولا ضميراً وأنه لا يستغاث به ولا يندب  
ولا يرخم وان أياها اختلف في ضمها هل هي اعراب أو نافية النداء بما لا خلاف  
وان السلب المنطوق منها فصل الاختصاص وفي النداء فصل الدعاء وان هذا  
السلب لم يوضع عنه هاتين وعرض عنه في النداء حرفه وجميع الاحكام  
المنكوكة ووجه الراجحة إلى جهة المقتضى وأما الاحكام المعنوية التي يشترطان فيها  
ثلاثة أحدها ان الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء انشاء والثاني ان القرص  
من ذكره يخص مدلوله من أشأه بجانب الياء بخلاف النداء والثالث  
أنه مفيد للتقرير أو فواضع أو بيان المصود (قوله بل في ثباته) أراد بالاشارة  
ما قابل الأول فيشمل ما وقع في وسط الكلام كأي شخص معشر الأيتام لا تورث  
لوقوعه بين المبتدأ والخبر وما وقع بعد فراغ كسالة التناغم لوقوع ايجاء التثنية

فرجامع عدم العلية شذوذ أو أشار بالاشهر  
إلى خلاف المبدع ان المبدع مع أنه ليس مرجحاً  
وان ذكر الكروان يقال له كرواؤه أعلم

### • (الاختصاص) •

(الاختصاص) قصر الحكم على بعض أفراد  
المدكور وهو خبر (كنداء) أي جاء على  
صورة النداء لفظاً وصحاً كناية الغير على  
صورة الامر والامر على صورة الغير والغير  
على صورة الاستفهام والاستفهام على  
صورة الغير لكنه يشارك النداء في غائية  
أحكام • الأول أنه يكون (دونياً)  
وأخواتها لفظاً ونسبة • الثاني أنه لا يقع  
في أول الكلام بل في أثنائه

بعد فراغ كلام تام وهو ارجوني (قوله كليا القتي باثر ارجونيا) واعراب  
 ذلك أن يقال ارجوني فعل أمر للصاعته مبنى على حذف النون والواو فاعل  
 والنون للوقاية والياء مفعوله وأى مبنى على الضم في محل نصب على المفعولة  
 بأخص المحذوف وجوبها للقبس والقى مرفوع ضمة مقدرة على الالف فاعل  
 لاى تاء بالفتحة قط (قوله اسماء) كالباء في ارجوني فاعلها معنى أيا  
 القتي أى ان المراد منها مائى واحد وهذا أوضح مما قاله البعض (قوله وانه  
 نصب) أى لفظا لا محلا قطع مع كونه مفردا أى مفرقا قال في التوضيح كافى هذا  
 المثال بعض المثال المتقدم في عبارته وهو بك الله نرجو الفصل كافى شرحه  
 ويستثنى من ذلك أى كافى مثال التانم فان نصبها على قط ومما ذكرنا بعل  
 ما في كلام البعض من الخلط (قوله وهذا لا توصف به) الاقتصار على اسم  
 الإشارة يدل على انها توصف بالموصول سم (قوله ولم يحكوها خلافا) لعل  
 وجهه أنه يتوسع في النداء مالا يتوسع في الاختصاص لانه أكثر منه دورا وقوله  
 في وجوب رفعه أى مراعاة لفظ أى وظاهر جاريته ان ضمة اعراية والتحقيق  
 انها ضمة اتاع كما مر في النداء اذ لا مقتضى الرفع الاعرابى (قوله بعد  
 ضمير ضمة الخ) شرحه على ظاهره البعض فقال أى يخص الاسم الظاهر كما  
 أفضل كذا أيا الرجل أو يشاركه أى يشارك الاسم الظاهر في الضمير غيره  
 كمن العرب أى مبنى من يدل وبتأنيده وفيه أن الضمير دائما يخص الاسم  
 الظاهر بمعنى أن المراد منه هو المراد من الاسم الظاهر كاصترحوه وقد تقدم  
 وحديثنا لايصح هذا التقسيم المهم لأن يراد منه غير الاسم الظاهر في الضمير  
 امكانها لصلاحه نحن مثلاً في نفسها قطع النظر عن المقام لان يراد بها مايم الانباء  
 وغيرهم فتدبر وقوله يشارك فيه ما مبنى للمفعول أو لفاعل وضميره المستوفى  
 على كل واحد للاسم الظاهر كالم فانه الضمة المطلقة جارية على غير الموصوف  
 وان كانت الضمة المعطوف عليها جارية عليه ولم يبرز الضمير الرابع الى الاسم الظاهر  
 لان اللبس ويصح على بناء يشارك للمفعول جعل نائب فاعله قوله فيه فيكون خاليا  
 من الضمير جارية على الموصوف (قوله أيا) أى المذكر مفردا أو مثنى  
 أو جمعاً وأيتها أى المؤنث مفردا أو مثنى أو جمعاً كذا في الشاطبي (قوله نحو  
 أنا أفضل كذا أيا الرجل الخ) جلة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على  
 الحال والمعنى أنا أفضل ذلك مخصوصاً من بين الرجال واللهم اغفر لنا خصوصين  
 من بين الصالحين قاله الرضي (قوله العصاة) هي بكسر العين الجماعة الذين أمرهم

وقد أشار إليه بقوله (كأيا القتي باثر  
 ارجونيا) والثالث أنه يشترط أن يكون  
 المقدم عليه اسماءه والرابع والخامس  
 أنه قيل كونه على ما أنه نصب مع كونه مفردا  
 والسدس أنه يكون بأل قياسا كما سبأ في  
 أشبه ذلك السابع أن ما توصف في النداء  
 باسم الإشارة وهذا لا توصف به الثامن  
 ان المازق أيا نصب تابع أى في النداء  
 ولم يحكوها خلافا في تابعها أنه  
 وفي الارشاف لا خلاف في تابعها وهو الاسم  
 مرفوع واعلم أن الموصوف أو يشارك  
 الظاهر الواقع بعد ضمير ضمة أو يشارك  
 فيه على أربعة أنواع الأول أن يكون أيا  
 وأيتها ظاهرا حكمهما في النداء وهو الضم  
 ويلزمهما الوصف باسم محلى بال لازم الرفع  
 نحو أنا أفضل كذا أيا الرجل واللهم اغفر  
 لنا أيها الصالحين

والثاني أن يكون معزاً بأل واليه الإشارة  
بقوله (وقد رى ذادون أى تلوا) \*

كمثل نحن العرب أضحى من بطل) بالذال  
المجبة أى أعطى والثالث أن يكون معزفاً  
بالإضافة كقوله صلى الله عليه وسلم نحن  
معاشر الأنبياء لا نورث وقوله نحن بنو خصة  
أصحاب الجبل قال سيبويه واكثر الاسماء  
دخولاً في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافة  
وأهل البيت وآل فلان والرابع أن يكون  
علماً وهو قليل ومنه قوله

بأنهم يكشف الضباب

ولا يدخل في هذا الباب بكثرة ولا اسم إشارة  
تنبه) لا يتبع التخصيص على الضم  
اللفظ أى أيتها أو أياها فغرضها تخصيص  
وناصبه فعل واجب المذهب تقديره أخص  
واختلف في موضع أياها وأيتها فذهب  
الجمهور أنها في موضع نصب بأخص أياها  
وذهب الاخفش إلى أنه منادى ولا يتكرران  
ينادى الإنسان نفسه ألا ترى إلى قول عمر  
رضي الله عنه كل الناس الله منك يا عمرو  
وذهب السراي إلى أن أيا في الاختصاص  
معرباً وزعم أنها محتمل وجهين أن تكون  
تخييراً للمنداد وحذف والتقدير أنا أنزل كذا  
هو أياها الرجل أى المخصوص به وأن تكون  
مستدأً والخبر محذوف والتقدير أياها الرجل  
المخصوص أنا المذكور (ثانئة) الأكثر  
في التخصيص أن يلى ضمير متكلم أياها وتعدى  
ضمير مخاطب كقولهم إن الله نزل جو الفضل  
وسبحنا الله العظيم ولا يكون بعد ضمير غائب

\*(التصدير والاغراء)\*

واحد (قوله معزاً بأل) قال ابن الحارث المعزى بأل ليس متولاً عن  
النداء لأن المنادى لا يكون ذا لام ونحو أياها الرجل منقول عنه قطعاً والمخالف  
يحتمل الأمرين أن يكون متولاً عن المنادى ونفسه يسامقة كإياها الرجل  
وان نصب فعل مقدور نحو أياها أخص أو أمدح كإياها المعزى بأل والتقليل  
خلاف الأصل فالأولى أن ينصب تصليباً عن العرب ٨١ وقوله ونفسه يسا  
مقدرة أى مجردة عن معنى النداء والأكثر منادى حقيقة لا متولاً عن المنادى  
هذا والحق ما صرح به الشارح والموضع وغيرهما أن كل مخصوص منصوب  
بفعل مقدور تقديره أخص مثلاً وليس هناك بالمقدرة (قوله وقد رى ذاً) أى  
المنسوب على الاختصاص ودون حال من ذاً وتلوه فصول ثان لرى والكاف  
في كمثل زائفة (قوله العرب) منصوب بمحذوف والمجبة معترضة بين المنداد  
والخبر وكذا المنسوب في الحديث والبيت كذا في المعنى (قوله نحن معاشر  
الأنبياء) قال في التصريح هذا الحديث يلفظ نحن قال الحافظ غير موجود  
وانما الموجود في نسخة التتائي الكبرى أنا معاشر الأنبياء ٨٢ وقال شيخنا  
السيد رواء البراء يلفظ نحن ورواه الثاني بلفظ أنا (قوله وأهل البيت) قيل  
منه أنما يريد أياها ليهب منكم أياها أهل البيت والصحيح كإياها المعنى أنه منادى  
حقيقة لأن الاختصاص بعد ضمير الخطاب قليل كإياها (قوله يكشف الضباب)  
هوئذ كالتباريك يكون في أطراف السماء عني (قوله ولا اسم إشارة)  
ولا موصول ولا ضمير قاله في الارتشاف تصريح (قوله أياها أيتها)  
وجه الضم فيما استصحاب حالهما في النداء بأن نقلاً بهما عن النداء واستعمالاً  
في غيره كذا في الحواشي وقال في المعنى وجه بتأنيها على الضم مشابهة في اللفظ  
أياها أيتها في النداء وان اتساق هنا موجب بتأنيها في النداء (قوله هو أياها  
الرجل) لعل أياها على كلامه واقعة على التخصيص متلائمة (قوله أى المخصوص  
به) ضمير التسمية أى هو والخبر يترجم به يرجع إلى الفعل المقوم من أفضل كذا  
(قوله أنا المذكور) خبر عن أياها لاسجدة إلى زيادة قوله المذكور (قوله  
أن يلى ضمير متكلم) ولا يجوز أن يترجم على الضمير كما قاله السيوطي وغيره (قوله  
ولا يكون بعد ضمير غائب) ولا بداسم ظاهر فلا يجوز ترجمهم معشر العرب سخط  
المكالم ولا يزيد العالم فتدلى الناس قصر

\*(التصدير والاغراء)\*

قال في التكتب جميعها في باب واحد لاستواء أحكامها وكان ينبغي تقديم الاغراء  
 على التصدير لان الاغراء هو الاحسن معنى وعادة الصوابين البداهة كما يقولون نعم  
 ونس وقول الناس الوعد والوعود والتراب والعقاب ونحو ذلك ولا ترى لمبايعهم  
 العكس اهـ ولما أن تقول انما تقموا التصدير لامن قيل التوبة والاعتراف من  
 قبل التوبة ثم هما وان تساوا حكما فترتان معنى فالاغراء التسلط على الشيء  
 والتعذر الابعاد عنه ويشغل التصدير على محذوبكم الذا وهو المتكلم ومحذو  
 بضما وهو المخاطب ومحذونه وهو الشئ مثلا كذا في التزى ومنه يجرى في الاغراء  
 وقوله وهو المخاطب اقصر عليه مع انه قد يكون المتكلم والمخاطب لان تعذيرهما  
 شأن كاسا في قال شيخ الاسلام التعذر يكون ثلاثة اشياء ما يذكروا اخواتها وما  
 ناب عنها من الاسماء المضافة الى غير المخاطب نحو ضحكك وكذا المحذونه نحو  
 الاسد وسأقي انما في كلامه (قوله تبيه المخاطب) اقصر على المخاطب مع  
 ان التعذير يكون لغيره لان تعذيره هو الكثر المحقق قصد التاخر عرف هذا  
 النوع منه فقط (قوله على امر مذكوره) ولو في زعم المحذوف او المخاطب  
 فقط كما عاده سم (قوله ليصتبه الخ) بقي تبيه المخاطب على امر مذكور لفظه  
 وتبيه على امر محذور ليصتبه واظهار عندي أن الاول من الاغراء والثاني من  
 التعذير وانما يذكرهما التاخر لانها لا ينبغي صدورهما من الما قبل في ان تعريف  
 التعذير يشمل شوا تروا ذلك ولا تنص وتاخر ما قبله فريعا عن شيخ الاسلام  
 خلافا وتعريف الاغراء يشمل شوا حسن الى اخيك وأعلم الله وامر وفي كون  
 كل ذلك ونحوه يبي اغراء اصلا جاهد فتأمل (قوله محذور) فيه ما مر في  
 تعذيره ولكن الاحسن في المناجاة أن يعبر بالكره والمحذور او بالمذكور والمحذور  
 (قوله بعد باب النداء) أي حقيقة أو صورة ليشمل الاختصاص (قوله على  
 تفصيل يأتي) جامعا ان محض الوجوب اذا كان التعذير ليا ونحوه أو بغيره مع  
 العطف او التكرار (قوله يجب صراحة) أي حذفه قال البعض مقدرا بعد  
 اياك اذا لا يتقدم الفعل مع اتصال التثنية وفيه انه ذكر ومن اسبابه الاتصال  
 حذف الفعل وتأخره ولا مانع أن يكون فيه هنا الحذف بل صرح به بعضهم  
 فافعل المقدّر يجوز تقدمه مع اتصال الضمير وما ذكره من عدم جواز تقدمه  
 مع اتصال الضمير انما هو في الفعل المقترن به فاعط له تقدير الفعل بعد اياك  
 لا يهين والتعليل الصحيح ما في الداميق ونسبة تقدير الفعل بعد اياك واجب اذ لو  
 قد رقت ما لم أن يكون أمه بعد أي بعد أنت اياك فقام تعذير الفعل الراجع

التعذير فيها المخاطب على امر مذكور ليصتبه  
 والاغراء تبيه على امر محذور لفظه وانما  
 ذكر ذلك بعد باب النداء لان الاسم في التعذير  
 والاغراء مفعول به بفعل محذوف لا يجوز  
 اظهاره كالنادي على تفصيل يأتي واعلم ان  
 ان التعذير على نوعين الاول أن يكون ما يذكروا  
 ونحوه والثاني بدونه فالاول يجب بستر عامه

عس  
 او او يعني  
 او او يعني

لغير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما حصل عليها  
ثم يؤخذ من التعليل ما ألقاه صنيع التصريح وصرح به شيخنا السيد من ان  
وجوب تقديره بعد افعالها على جعل الاصل اياها ناعدا عن الاسد والاسد عنك  
وأما على جعل الاصل اسد فلا في نفسك والاسد وهو ما شئ عليه الشارح  
والموضع فلا يجب تقديره بعد افعالها لانتفاء المحذور والمذكور نظرا الى أن الفعل  
في الحقيقة تلاقى لا الضمير هذا تحقيق المقام فاحفظ عليه واللام فان قلت  
المطوف في حكم المطوف عليه واما المحذور والاسد فمحمول وهما متخالفان  
فكيف يبارى الحرف فاجوب انه لا يجب مشروطه الاسم المطوف للمطوف عليه  
الا في الجهة التي اتسببها المطوف عليه الى عامله وهي هنا كونه مفعولا به  
أي مابعدا وكذا الاسد مابعدا في المسق اياها ناعدا واعد الاسد كما مر (قوله)  
مطلقا أي سواء كان مع حذف أو تكرر أو لا (قوله جلوه) أي هذا اللفظ  
يدل أي عوضا عن اللفظ أي التلطف بالفعل أي ولا يجمع بين العوض والمعرض  
(قوله) وأوجب عنه الثالث ليس الثالث صفة لمحدوف تقديره المضاف الثالث  
وان أوجهه عبارة اذ ليس ثم مضاف ثالث بل الثالث مضاف اليه فيحصل صفة  
لمحدوف تقديره الاسم الثالث (قوله) فأتصب وانفصل أي بعد أن كان مجرورا  
متصلا (قوله) ودون سخط (دون ظرف لقوم متعلق بانصب) وكذا قوله لا يابوزا  
مفعول مقدم لانصب (قوله) والاصل أي اصل الالتماس الاسد مابعد نفسك الخ  
ساحله أنه اذا ذكر المحذور منه بلا حذف ففقد الجهور بعين بزه من بناء على ان  
العامل عندهم في اياها مابعد لانه لا يتعدى الى الثاني نفسه وأما اليت ففعل حذف  
البارض ورة وعند ابن الساطي يجوز نصبه ولا تتعين من كافي اليت بناء على ان  
العامل عندهم في اياها محذوره نحو ما يتعدى الى اثنين بنفسه كجب وعند الناظم على  
ما يؤخذ من التسهيل اما ان يجوز بن او نصب فعل محذوف اخر تقديره دع او نحوه  
ويجوز اظهاره وأما نحو اياها ان تضلع فجاءت عند الجميع (قوله) وقبل التقدير  
احذرك من الاسد لان احذرك تعدي بن كما يتعدى بنفسه قال الحفيد والحق ان  
يقال لا يقتصر على تقدير مابعد ولا على تقدير احذرك بل الواجب تقدير ما يؤدى  
القرض اذ المحذور ليس أمرا مستعبدا به لا يعدل عنه (قوله) يمنع على التقدير الاول  
لان مابعد لا يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه كما مر وحله منصوب بفتح الناقص  
والاصل من الامد بزه انه معاني الاعمال وان جعل الاستناع اذا لم يضمن معنى  
فعل يتعدى الى مفعولين بنفسه يكتب وحذروا الياز (قوله) وهو قول الجهور

مطلقا كما أشار اليه بقوله (اما والشر ونحوه)  
أي نحو اياك كتابك واياك واياكم واياكن  
(نصب محذورا) أي بامل (استناره)  
واجب لانهما أكثر الضمير بهذا اللفظ  
جلوه بدل من اللفظ بالفعل والاصل فاعله  
تلاقى نفسك والشر ثم حذف الفعل وفاعله  
ثم المضاف الاول وأوجب عنه الثاني فأتصب  
ثم الثاني وأوجب عنه الثالث فأتصب وانفصل  
(ودون سخط) الحكم أي التصب بامل  
مستوجوبا (لا بانصب) سواء وجد تكرر أو  
كقوله فاياك اياها المراءاته  
الى الشر دعاء والشر باب  
أم لم يوجد واما من الاسد والاصل مابعد  
فصل من الاسد ثم حذف مابعد فاعله  
والمضاف وقبل التقدير احذرك من الاسد  
فقد واياك الاسد يمنع على التقدير الاول  
وهو قول الجهور



مرجع الضمير الامتناع المصهور من يمنع (قوله ويجاز على الثاني) لان احذر  
 يتعدى الى المفعول الثاني نفسه كما يتعدى اليه عن كاسر وينبغي ان يضل على التقريرين  
 ان الكلام على الاول انشائي وعلى الثاني خبري (قوله وظاهر كلام السهلي)  
 اعترضه شيخنا والبعض بان مفاد ما استنتج من السهلي ان نصب الثاني يعمل  
 آخر لان نصب الاول وقت دفعه يجعل الضمير في قوله وهو رأى السارح وظاهر  
 كلام السهلي الى مجرد جواز النصب وان اختلف خبريه (قوله لمصلحة  
 لتقدير من) تحليل لجواز ان على التقدير الاول وتزلة تعلقه على الثاني لتفهمه (قوله  
 يا شمار ناصب آخر) فالتقدير في اية الشرع يا بعد نضك ودع الشرع من كلام  
 السهلي هذا اعظم موافقة السامع لجمهور في تقديرهم عامل اية القاعدة لوقته  
 السامع احذر لم يخرج الى تقدير ناصب آخر لشرع كانهم (قوله وقيل الاصل ان  
 نضك الخ) وقيل الاصل يا بعد نضك من الشرع والشرع منك وهو أقل تكلفا من  
 كون الاصل لنق نضك الخ لا من كون الاصل احذر تلا في نضك والشرع وبهذا  
 القول صارت الاقوال في اية الشرع أربعة (قوله ان تدوم من الشرع) بدل  
 اشكال (قوله والشرع ان يدومك) وقد حصل الواجب من اشتراك المتعلقين  
 في معنى العامل وهو الاتيان على مثال كيفية فعلها فلما واحدها محذور والآخر محذر  
 منه (قوله فاقضيل الضمير) وقد تقرر الفعل بعده لاقبله والا كان للاصل اي  
 الثاني تعلقا فيلزم تعدى الفعل الراجع لضمير الفاعل الى ضميره المتصل وذلك لخاص  
 بأفعال القلوب وما جعل عليها ٨١ سم وقد يقال هل نظر الى كون الفعل  
 انما تعدى في الحقيقة الى نفس المقدرة لا الى الكاف كما تقرر به الا ان يفرق بأن  
 المنذر هنا غير الضمير في المعنى بخلاف المقدور في التلخيص الجاروكل هذا يجري في قوله  
 سابقا لجواب الملامن الامد والاصل يا بعد نضك من الابد الخ قنبه (قوله  
 يفعل آخر ضمير) تقديره ودع الشرع مثلا (قوله حكم الضمير في هذا الباب)  
 آراء ابا الضمير ما يميل الضمير بالتفصيل البارز النجوب والضمير المتصل المستر  
 المرفوع اليه فيقال الى اية بعد حذف الفعل وقوله حكمه في غيره قال الله ما سبق فاذا  
 قلت يا بعد نضك يا ضمير ان احدهما هذا البارز بالتفصيل النجوب وهو اية والا ستر  
 ضمير رفع مسكن فيه منتقل اليه من الفعل الناصب له فاذا آكدت اية التعلق  
 اية نضك وانت يا لشار في تأكيدهم يا نضك قبل النفس وان آكدت ضمير الرفع  
 المسكن فيه قلت اية نضك ولا يضمن تأكيده يا نضك قبل النفس حينئذ  
 وأما العطف فتقول في العطف على اية اية اية وزيد اواشر وان شئت قلت اية اية

اي قامة ضمير  
 الضمير في المعنى  
 لان المقدور في  
 العطف على الثاني  
 وهو غير الضمير

٨١

ويجاز على الثاني وهو رأى السارح وظاهر  
 كلام السهلي وبعضه آية ولا خلاف  
 في جواز اية ان تعمل لمصلحة تقدير من  
 قال في السهلي ولا يحدف يعنى العاطف  
 جدا لا الا والحدف منسوب يا شمار ناصب  
 آخر او مجرد عن تقديره مع ان تعمل كات  
 (تبيين) الاول ما قدمته من التقدير  
 في اية الشرع وما اختاره في شرح السهلي  
 وقال انه أقل تكلفا وقيل الاصل ان نضك  
 ان تدوم من الشرع والشرع ان يدومك فلما  
 حذف الفعل استغنى عن الضمير فاقضيل  
 الضمير وهذا مذهب كثير من النحويين منهم  
 السرياني واختاره ابن عصفور وذهب ابن  
 طاهر وابن خروف الى ان الثاني منصوب  
 بفعل آخر ضمير فهو عندهما من قبل صف  
 الجبل الثاني حكم الضمير في غيره فهو  
 مؤكدا او مطلقا عليه حكمه في غيره فهو  
 اية نضك ان تعمل واية اية نضك ان  
 تعمل واية اية نضك ان تعمل واية اية نضك

ان تعمل

زيدا والنسر وتقول ان حلفت على المرفوع اياك أنت فزيد وقع بدون تاكيد  
 أو فاعل على ما تقدم اهـ قال شيخنا والبعض وهذا مسمى على انتقال الضمير  
 من الفعل الى اياك ونحوه وهو خلاف ما تقدم في الترخي في قوله ثم حذف الفعل  
 وخاله عليه فليس معنى الاضمر واحد واجب شيئا السيد بان حذف الفاعل  
 أو لام فعله لا يتأخيه عوده ثانيا عند مجيء ما يستكن فيه وهو اياك اذ هو في وقت  
 حذفه لم يكن وهذا كله ظاهر على ما في كثير من النسخ من رفع زيد في قوله اياك  
 وزيد أن تفعل أما على ما في بعضها من نصبه فالمراد بالضمير الضمير البارز فقط  
 وبحكمه جواز الفصل بأن فيه وبين تاكيده ومطوقه وترك الفصل وجبت  
 فلا اعتراض على التارخ أصلا كما عرف ذلك (قوله الامع العطف) أي بالواو  
 قطع حكما ياتي (قوله سواذ كرا المحذر) فتح التال المجهية قال شيخنا  
 الظاهر أن مراده به الخطاب كإز من ما زرك والسيف وهذا الساري من الضمير  
 الضمير إذا الساري لكن هذا خلاف ما اصطوا عليه من أن المحذر فتح التال  
 الاسم المنسوب بفعل محذوف أو مذكور على التخصيص المعلوم من أيا وما جرى  
 مجراه عليه قول المصنف وكمنذ الخ والدليل على أن مراده الخطاب أنه مثل  
 لما يذ كره المحذر ناقة الله ومقايها مع أنه يصدق عليه أنه اسم منصوب الخ اهـ  
 وعنده بقوله كإز الخ يشعر بأن المراد الخطاب بالنداء لا بالكاف فيكون نحو زرك  
 رأسك مثلا لما يذ كره المحذر وقد علم من ذلك أن قول المصنف إذا الساري ليس  
 بكلمة بل من جهة التال (قوله أي ما زرك قد رأسك واحذر السيف) فلا  
 جعل تقديره كهو في اياك والنسر أي احذر تال في رأسك والسيف (قوله ناقة الله  
 ومقايها) فيه ذكر المحذر من مع العطف قال البيضاوي أي ذر ناقة الله  
 ومقايها فلا تذودوها عنها قال الشيخ زاد في حاشيته عليه هذا الشارة إلى أن ناقة الله  
 منصوب بمائل مضمر على التصدير وإخبار السامع بما يجب لكان العطف اهـ  
 (قوله كذلك) أي سواذ كرا المحذر أولا (قوله ونحو زرك رأسك) فيه  
 تنبيه على أنه قد يكتفى بذكر المحذر عن ذكر المحذر منه كمنك (قوله ومنه)  
 أي من الانظهار (قوله خل الطريق) الساهية حيث أظهر العامل لأن  
 المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف قصر مجر والمترشح  
 الميم والتون حدود الأرض ويجوز في بعض النسخ تمام البيت وهو وبرزيرة  
 حيث اضطررك القدر أي في برزيرة هي الأرض الواسعة (قوله ونحو زرك  
 كإلا جعل الخ) يعني ان رأسك انما يكون كإلا في وجوب ستر عامه حيث

(وما سواه) أي ما سوى ما باليا وهو النوع  
 الثاني من نوعي التصدير (ستر فعله لن يزا  
 الامع العطف) سواذ كرا المحذر ونحو زرك  
 برأسك والسيف أي ما زرك قد رأسك واحذر  
 السيف أم لم يذ كره ناقة الله ومقايها  
 (أو التكرار) كذلك (كالفهم الضمير)  
 أي الأسد الأسد (إذا الساري) ونحو  
 رأسك رأسك جعلوا العطف والتكرار  
 كالدليل من اللفظ بالفعل فان لم يكن عطف  
 ولا تكرار جازم تر العامل وانظماه تقول  
 نفسك الزر أي جنبه نفسك الزر وان شئت  
 أنظمت وتقول الأسد أي احذر والأسد  
 وان شئت أظهرت ومنه قوله  
 نخل البارقي لن يبي التارخ (تنبهات)  
 الأول أجب بضمهم انظماه العامل مع التكرار  
 وقال المبرزوني يقع ولا يتبع الثاني مثل  
 قوله الامع العطف والتكرار الصور الاربعة  
 التقدمية وكلامه في الكافية يشعر بأن  
 الأخيرة منها وهي رأسك رأسك يجوز فيها  
 اضمار العامل فانه قال  
 ونحو زرك رأسك كإلا جعل  
 إذا الذي يحذر مطوق وصل

عطف عليه المحذور ففهو مه أنه حيث لم يعطف عليه لا يكون كالإلزام ولو جعل تكرار  
وهذا وجه الانتشار الذي ذكره واعتراض البعض على الشارح بأن في كلامه  
قبول لأن كلام الكافية يشعر بجواز الاظهار في الثالثة أيضا وليس في كلامها  
تقييد بحذف المحذور أي الخطاب اه وأقول إذا أحيف التأمل في كلام الكافية  
وجذته مشعر بجواز الاظهار في بعض افراد الرابعة <sup>بعض</sup> أفراد الثالثة لا في جميع  
افرادها لأن المراد بنحو رأسك كل ما كان التصدير فيه بذكر غير المحذور منه  
أو لا بقرينة قوله إذا الذي يحذر الخ سواء ذكر الخطاب أو لا وجنح في كلامها  
أنه إذا قيل رأسك رأسك أو رأسك رأسك يبرز جازاظهار العامل لعدم عطف المحذر  
منه والأول من افراد الرابعة والثاني من افراد الثالثة ولا تعرض في كلامها  
منطوقا ولا مفهوما لحكم ما إذا قيل الضم الضم وهو من افراد الرابعة أو الضم  
الضم ما إذا السرى وهو من افراد الثالثة لا في فرض كلامها إذا كان التصدير  
بذكر غير المحذور منه أو لا والتصدير في هذين المثالين بذكر المحذور منه لولا فم يتم  
الاطلاق الشارح ولا إطلاق البعض فانهم قوله بما تقدم أي من وجوب  
ستر العامل في الصور الأربع قوله (وكون ما بعدها إلى آخره) وعطه فالحذف  
بإزاء واجب لعدم العطف فله الدامني قوله (لذلك) من التذكية والاصل  
يفتح الهذوة والسبب المهمة مارق من الحديق والكيف والكيان نصريح قوله  
والاصل إياي أبعدها عن حذف الأرب الخ) هذا قول الجمهور وقال الزجاج التقدير  
إياي وحذف الأرب وإياكم وان يحذف أحدكم الأرب وحذف من كل من المجتدين  
ما ثبت تقديره في الأخرى أي فيكون احتبا كما كذا في السندوني والاحتباك  
موجود على قول الجمهور وأيضا تنعيق قول الجمهور بأن فيه المحذف من  
الأول ثلاثة لآلة الثاني وهو قليل يجري مثله في قول الزجاج ويريد بان فيه أفعلا محذوف  
أي كحذفها لا يبين لاستتقلالها في هذا الباب من أنها بدل من القفظ بالفعل  
قوله (ثم حذف من الأول المحذور) وهو حذف الأرب ومن الثاني المحذر  
وهو أنضكم وقول البعض تنعاقص يجمع وهو ما عدوا أنضكم منه تساهل قوله  
وإيا الشواب) بشن مجبة وآخره موحدة جمع شابة وروى بسنن مهمة آخره  
منهاة فقرة جمع سواء قوله (والتقدير فلحذف تلاقى نفسه وأنفس الشواب) أي  
حذف الفعل مع فاعله ثم تلاقى نفس فاعله الضمير وأحب وأقام الما مقام  
أنفس قوله (وفيه شذوذان) بل شلاؤه التام الاجتماع حذف الفعل وحذف  
لام الأمر كافي التوضيح وظهور في رابع وهو جعل المحذور منه ثم رأيت في الهمع

وقد صرح ولده بما تقدم الثالث العطف  
في هذا الباب لا يكون إلا بالواو وكون  
ما بعدها مفعولا معه جائزا إذا قلت إياك  
وفيدا أن تفعل كذا صرح أن تكون الواو  
واو مع (وتنشد) التصدير بغير ضمير الخطاب  
نحو (إياي) في قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لذلك  
لكن الأصل والرمح والسهم وإياي وإن  
يحذف أحدكم الأرب والاصل إياي أبعدها  
عن حذف الأرب ويأعدوا أنضكم من  
أن يحذف أحدكم الأرب ثم حذف من  
الأول المحذور ومن الثاني المحذور مثل إياي  
إياها (واباه) وما أشبهه من شعار القبية  
المتصلة (أشذ) من إياي كافي قول بعضهم  
إذا بلغ الرجل السنين فأهأ وإيا الشواب  
والتقدير فلحذف تلاقى نفسه وأنفس  
الشواب وفيه شذوذان مجي التصدير فيه  
للقائب

واضافة انا الى ظاهره والشواب ولا يخاف على ذلك كما اشار الى ذلك بقوله (وعن سبيل القصد من فاس اتيت) أي من فاس على  
اي ويا. وما اشبههما فقد حاذعن طريق السواب ٤١٢ هـ (تنبه) ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز التماس على اياي

وايانا فانه قال نصب محذر اياي وايانا  
مطلوفا عليه المحذور فلم يصرح بشذوذ وهو  
خلاف ما هنا (وكذا على اياي اجلا مفرى به  
في كل ما قد فضلا) فلا يلزم من تعمله الا مع  
الصف كقوله المرومة والتجدة بتقدير الزم  
أو التكرار كقوله

أنا أنا أنا ان من لا أنا

كساع الى الهيا بغير سلاح  
وان ابن عم المرأة عالم جناحه

وهل تهن البازي بغير جناح  
أي الزم أنا نحو يجوز انهاء العامل في نحو  
الصلاة بجماعة اذا الصلاة نصب على الاغراء  
بتقدير احضروا وجماعة حال فلو صرح  
باحضروا (تنبه) تقدير رفع المكرى  
الاغراء والتقدير كقوله

ان قوم منهم غير واشباه غير ومنهم السفا  
بل يدرون بالوفا اذا فا

ل أخواته الصلة السلاح  
وقال القزافي قوله تعالى فانه الله ومساها  
نصب الناقعة على التصدير وكل تحذير فهو نصب  
ولو رفع على افعال هذه بلاز فان العرب قد  
ترفع ما فيه معنى التصدير اهـ (خاتمة) قال  
في التسهيل أطلق بالصذور والاغراء في التزام  
اخبار الناصب مثل وشبهه نحو كلهم ما وقرا  
وأمر أو نفسه والكلاب على البقرة وأحضا  
وسوء كيه ومن أنت زيدا وكل شيء ولا هذا  
ولا شئمة سر وهذا ولاز عاتق وان تأت فأهل  
الليل وأهل النهار ومن جبا وأهل وسهلا  
وعذر كل وديار الاحباب بأضمار أعطني  
ودع وأرسل وأتبع وتذكر وامنع  
ولا تزكب ولا أتهم وتجدوا صبت وأتيت

خلافه حيث ذكر أن المحذرة يكون ضمير ثابت مطوفا على المحذور واحتشد  
بقول الشاعر

فلا تنصب أنا الجمل • وإياك وإياه  
وذكر الرضي أن المحذرة المكررة تكون ظاهرا نحو الاسد الاسد وسفك  
سفنك ومضمر نحو اياك اياك وإياه إياه وإياه إياه (قوله) واضافة انا الى ظاهره  
يقضي ان اياي نحو اياه مضافة للهامع انها حرف غيبة والضمير اياه هو غير مضاف  
فقل ما ذكره قول أو أو اربا اضافة الى ربطا والتعلق اهـ سم وتدينع الاقتضا

وما زياه هو الواقع كما مر في باب الضمير (قوله مفرى به) ولا يكون  
الاغراء الا للعتاب وقيل جاء قليلا لفتاب نحو فضله بالصوم والمكتم فوقع على  
زيد أو أول فضله بالصوم بأن الامر للعتاب أي الزم هو الصوم أو دلوه عليه مثلا  
أفادهم أي وكذا يقول على زيد أي الزموني زيد ونحو ذلك وسيأتي في الباب  
الآتي كلام آخر في قوله فضله بالصوم (قوله والتجدة) بفتح التاء أي النضاعة  
(قوله نصب على الاغراء الخ) ويجوز رفعهما على الابتداء والتبرؤ وضع الأول  
على الاسد مع حذف انظر أو على الخبرية المحذوف ونصب بجماعة على الحالية  
ونصب الأول على الاغراء ورفع الثاني على الخبرية المحذوف (قوله قد يرفع  
المكررا الخ) مثل المكرر المتطابق كما أشار اليه بنقل كلام القزافي (قوله  
مثل وشبهه) قال البعض لم يجل تشبه التل ومشاهاته وأخبره الكسم اهـ

وفي كلام شيخنا السيد ما ردت حيث قال قوله وأمر أو نفسه هذا من شبه التل  
كما في الدمايق وكذا عذر كل وديار الاحباب وأن تأتي فأهل الليل وأهل النهار  
ومن جبا وأهل وسهلا وهذا ولاز عاتق وكل شيء ولا هذا ثم قال ولو أخذت جميع  
أشباه المثل عن ذكر جميع الامثال لكان أنيب اهـ ملخصا وذكر شيخنا  
أيضاً أن أمر أو نفسه شبه مثل (قوله كلهم ما وقرا) هذا مثل وأصله ان انا  
خير من شئين فطلبها جميعا وطلب الزيادة عليها اهـ دمايق (قوله والكلاب  
على البقرة) مثل معناه كل الناس خيرهم وشربهم وانتم انت طريق السلامة  
(قوله وأحضا وسوء كيه) بكسر الكاف طلبتة البهية وهو مثل من ينلم  
الناس من وجهين (قوله ومن أنت زيدا) مثل من يذكر غلبا بسوء (قوله  
بأضمار أعطني الخ) ساق الافعال الناصبة لضمته وابتا المقدمة على ترتيبها  
في الذكر السابق فأعطني ناصب كلهم ما وقرا وظاهر كلامه ان غرا مطوف على  
كلهم ما لا لم يقدرة ناصبا وقد غره ورتي غرا فيكون من عطف الجمل ودع هو  
ناصب امر أو وأما نفسه فيصير أن يكون مطوفا وان يكون مضموفا لأمعه

وارسل

وولدت واحضر واذكر

وأرسله وناصب الكلاب على البقر وأتبع ناصب حشفاً وأماموه كله  
 فيقتل أن يكون يتقدروا زيدون أن يكون مفعولاً معه وقد كرهوا ناصب زيداً وأمنع  
 هو ناصب كل شيء ولا ترتكب هو ناصب هذا من قولهم كل شيء ولا هذا ولا أولهم  
 هو ناصب زعمائك من قولهم هذا ولا زعمائك وأما هذا في هذا الترتيب فناصره  
 محذوف أي أرضي هذا ولا أولهم زعمائك كما قاله ابن الحبيب ولم ينبه عليه المؤلف  
 لجواز أنه خبر محذوف أو مبتدأ خبره محذوف كما قيل أي الحق هذا أو هذا الحق  
 وتجده هو ناصب أهل الليل وأهل النهار أي تجدين لك مقام أهل في الليل  
 والنهار وأصب ناصب مخرجاً وأنت ناصب أهلاً وولدت ناصب هلاً فاعل هذا  
 هي ثلاث جمل وغيره جعل العامل فيها كلها واحداً وقد زيد مصادف فعل هذا هي  
 جملة واحدة وأحضر ناصب عذرك قال سيوري أي أحضر عذرك وقال بعضهم  
 التقدير أحضر عاذرك وإن ذكر ناصب ديار الحجاب اه دما في بعض زيادة  
 وظاهره مكنون من قوله ولا شتيه حزانته من شتة ما قبله وإن العامل في شتيه هو  
 العامل في الكلمة قبلها وهو ترتكب وفي كلام شيخنا السيد محمد بن أبي عمير  
 منفردة فتكون شتيه مستقلة بمعامل تقديره ترتكب وأنه كان الأولى زيادة واو  
 أخرى قبل قوله ولا شتيه حزانته تكون إحدى الواوين من الحكاية والأخرى من  
 المحكي فيفسد أن ولا شتيه حزانته منفردة قال وكذا ما صرح به الساجي من  
 لفظ كل شيء ولا شتيه حزانته أخرى منفردة اه وقد يؤخذ من مجموع ذلك أنه قد  
 يقال ولا شتيه حزانته فقط وقد يقال كل شيء ولا شتيه حزانته الظاهر أن الأول عطف على  
 أصح كل شيء محذوف (قوله ويرجع قبل كلاهما وتراً) بآيات الاتصاف في كلاهما  
 ونسب تراً فكلاهما مفعول ويحتمل أن يكون منصوباً على لغة من أزمه الالف  
 قال شيخنا والبعض ويرجع سلامته من صف الاتصاف على الخبر اه وفيه  
 إن السلامة من ذلك ممكنة على الرفع أيضاً بأن يتقدروا ناصب تراً المطلب أو أخذ  
 أو استيذاناً وسلاً وإن كان خلاف تقدير الساجي (قوله وكل شيء) يرفع كل كما قاله  
 شيخنا وغيره (قوله ام) بفتحها أي هلهله (قوله كلامك زيد) أي  
 منكلمك أي الذي تكلم فيه وقوله أو زد كرلاً أي مذكرك

• (اسماء الافعال والاصوات) •

أي و أسماء الاصوات كما صرح به الساجي وصرح جماعة بأنها ليست أسماء بل  
 ليست كالأسماء مصدقاً الكلمة عليها لأنها ليست بالوضع على معنى ترويض

ثم قال ويرجع قبل كلاهما وتراً وكل شيء  
 ولا شتيه حزانته من أنت زيد أي كلاهما  
 وقد في وكل شيء ام ولا ترتكب ومن  
 أنت كلامك زيد أو زد كرلاً والله اعلم  
 • (اسماء الافعال والاصوات) •

الدلالة على علم المخاطب بما وضعت والخاطب بالاصوات مما لا يعقل وأجاب  
 القائلون بأنها أسماء بأن الدلالة كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه العلم بالوضع  
 معناه وهذه كذلك ولم يقل أحدان حقيقة الدلالة كون اللفظ مخاطب بمن يعقل  
 (قوله ما ناب عن فعل) أى اسم ناب عن فعل بدليل الترجمة فالخروف خارجة  
 عن الحجة فلا حاجة الى زيادة ما يخرجها كما فعله الشارح والنباية عن الفعل فسرهما  
 ابن المصنف بما يخرج المصدر فلا حاجة الى زيادة ما يخرجهما هـ سم وقوله فسرهما  
 ابن المصنف بما يخرج المصدر الخ عبارة ابن السكيت اسماء الافعال أفعالاً  
 نابت عن الافعال معنى واحتمل الاكشتان معنى اقترق ومه معنى اسكت وآره  
 بمعنى أوجع ومه معنى اكفد واستعمالها كاستعمال الافعال من كونها  
 عاملة غير معمولية بخلاف المصادر الالائية بدلائل اللفظ بالفعال فانها وان كانت  
 كالافعال في المعنى فليست مثلاً في الاستعمال لتأثرها بالعوامل هـ ومنه يعلم  
 قصد قول البعض المراد بالنباية عن الفعل النباية عنه في المعنى والعمل فلا حاجة  
 الى زيادة ما يخرج المصدر هـ وذلك لأن النباية عن الفعل في المعنى والعمل  
 حاملة للمصدر المذكورة كما عرفت فكيف تخرج النباية عن الفعل في المعنى  
 والعمل واقعه الموفق ثم قول ابن السكيت كاستعمال الافعال من كونها عاملة غير  
 معمولية قال شيخ الاسلام زكرياى غير معمولية للاسم والفعل والافعال تكون  
 معمولية للبشر السالم أو الجازم هـ ويرد عليه انها تكون معمولية للاسم  
 الجازم أيضاً الآن يقال عمل فيها الا انه بل لخصه معنى الحرف وهو ان (قوله  
 هو اسم فعل) قائمة وضعه وعدم الاستعانة بمعهام قصد المبالغة فان القائل اف  
 كانه قال أقصير كثيراً جداً والقائل ههنا كانه قال بعد جداً كما قاله ابن السراج  
 آقاده سم (قوله وكذا آوه) فه لخصت منهما ما اشهر من قولهم آه وآه كما في المرادى  
 (قوله يخرج المصدر الواقع بدلائل اللفظ بالفعال) فهو ضربان زيدا واسم الفاعل  
 فهو آتاهم الى ان وضوحها مما يعمل على الفعل فان العوامل الفنية والمعنوية  
 تدخل عليها فتعمل فيها الآتري ان ضرباً منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وقائم  
 مرفوع بالابتداء هـ تصريح (قوله لا تخرج الحروف) كان وأخواتها (قوله  
 فندان لك) أى من احتياج قوله ما ناب عن فعل الى ما يخرج الحروف وضوح المصدر  
 التابع عن فعله لكن جعل قوله كشتان ومه تيمناً لتمريراً عما هو مضع التلغز  
 زيادة التنازع القديين السابقين فلما خرج الحروف وضوح المصدر المذكور  
 يقول المصنف كشتان ومه ثم قال فبان لك الخ لكان أوضح (قوله ومه عن

ما ناب عن فعل) في العمل ولم يتأثر بالعوامل  
 ولم يكن فضله (كشتان ومه هـ هو اسم فعل  
 وكذا آوه ومه) مخاطب عن فعل جنس فعل  
 اسم الفعل وغيره مما ينوب عن الفعل والقيد  
 الازل وهو لم يتأثر فعل يخرج المصدر الواقع  
 بدلائل اللفظ بالفعال واسم الفاعل وضوحها  
 والقيد الثاني وهو لم يكن فضله لا تخرج  
 الحروف فندان لك ان قوله كشتان تميم  
 للعدفتان تنوب عن اقترق ومه تنوب عن  
 اسكت وآوه عن اوجع ومه عن انكفد  
 وكله لا تتأثر بالعوامل وليست فضلات  
 لاستقلالها

فمن أراد بعض  
 قوله والفعل كونه  
 عمل في غير ولا  
 عمل بين ضمة وفتح  
 بكلمة فلا تخرج  
 علمه الخيوط  
 اهـ كانه

انكف) كذا في بعض النسخ وفي بعضها عن اكف وهي انما تصح على ما قيل  
 انه مع في اكف التعدي وعدمه مع انه قد يفسر الا لازم بالتعدي وعكس (قوله  
 كون هذه الانقضاء الخ) جملة الاحوال سبعة (قوله هو الصحيح) دليل  
 ان منها ما هو على حروف اصله كونه وانها لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة وأن  
 منها ما يخالف أو زمان الاتصال فهو زوال وقرنار وأن الطلبي منها لا تلحقه فون  
 تؤكد سم (قوله استعملت استعمال الاسماء) أي من حيث أنها تستون  
 تارة ولا تستون تارة أخرى ومن حيث أنها لا تتصل بها ضمائر الرفع البارزة ومن حيث  
 ان الطلبي منها لا تلحقه فون تؤكد ونحو ذلك (قوله وذهب الكوفيون الى  
 أنها أفعال) أي دلالتها على الحدث والزمان جمع (قوله حقيقة) قال البعض  
 أي لم تستعمل استعمال الاسماء وليس المراد بالحقيقة ما قابل المجاز اه وأنت  
 خير بان هذا يؤدى الى أن قول الكوفيين محض مكابرة وكيف يكر أحد أنها  
 استعملت استعمال الاسماء فيعازر والاولى عندى ان مذهب بعض البصريين  
 ومذهب الكوفيين واحد وان الاختلاف بينهما ليس الا في العبارة (قوله وعلى  
 الصحيح الخ) كان المناسب تأخير عن القولين الآخرين الاتيين وتقديمه على  
 قوله وقال بعض البصريين الخ كما هو الظاهر المتأمل (قوله لفظ الفعل) أي  
 من حيث هو دل على المعنى الموضوع هو لا من حيث كونه مطلق لفظاً فآ من متلا  
 سمي به الفعل الذي هو اسبب لا من حيث كونه لفظاً بل من حيث  
 كونه لفظاً لا على طلب الاستجابة دما سبق (قوله كما أفهمه كلامه) أي  
 حيث قال هو اسم فعل (قوله وقبل انها تدل على الحدث والزمان كالفعل) أي  
 فهي أسماء بمعنى الافعال وفي قول الرضى لا يفهم منها أي أسماء الافعال لفظاً  
 الفعل بل معناه يدل الى هذا القول (قوله لكن بالوضع) يعني المائدة كالصبر  
 ولو صبرها كان أو وضع وتوفه لا بأصل الصيغة بهذا تميز اسم الفعل من الفعل  
 على هذا القول فان دلالة على الحدث بالمائدة وعلى الزمان بالصيغة وإضافة أصل  
 الى الصيغة للبيان ولو قال لا بالمائدة والصيغة لكان أحسن إذ لا تأكل في الفعل  
 بأنه يدل على الحدث والزمان بالصيغة حتى توهم ذلك في اسم الفعل فيصاح الى  
 نفسه ويمكن ارجاع قوله لكن الخ الى الزمان فقط فلا رمداء كر (قوله وقبل  
 مدلولها المصادر) أي النابتة عن أفعالها كما في الفارضى وغيره. ويظهر أن  
 في الكلام حذف صنف أى وقبل مدلولها مدلول المصادر وانما ثبت على هذا

(تبيين) الاول كون هذه الانقضاء  
 أسماء حقيقة هو الصحيح الذي عليه جمهور  
 البصريين وقال بعض البصريين انها أفعال  
 استعملت استعمال الاسماء وذهب  
 الكوفيون الى انها أفعال حقيقة وعلى الصحيح  
 فالارجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث  
 والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث  
 والزمان كما أفهمه كلامه وقيل انها تدل على  
 الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل  
 الصيغة وقيل مدلولها المصدر

القول مع اعراب تلك المصادر لما أتاه المرادى من أنه دخلها معنى الأمر والحس  
والاستقبال التي هي من معاني الحروف وعليه ظاهرا بالافعال في قولهم أسماء  
الافعال الافعال القوية التي هي المصادر كما تفتح شيئا للسيد عن الارتشاف  
(قوله كرويزيد الخ) نسر على تشويز الت (قوله ثالث الفاعل) أي  
خليفته وثانيه في الدلالة على معناه (قوله الثاني الخ) هذا التلافي سبق على  
التلافي الأول في القول بأنها أفعال حقيقة أو أفعال لا تعلق بالافعال لا موضع  
أما من الاعراب وعلى القول بأنها أسماء لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتداء  
وأغنى مرفوعها من الخبر وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائية عن الافعال  
موضعها نصب بأفعالها النائية هي عنها كذلك التصريح والفارسي ولم يظهر  
وجه بناء القول بأنها في موضع رفع بالابتداء أغنى مرفوعها من الخبر على القول  
بأنها أسماء لمعاني الافعال كالأفعال بل يظهر أنها على لا موضع لها كالأفعال  
فتأمل (قوله وذهب المازني الخ) ظاهر هذا وما بعده جريا بما في علمك واليك  
سم (قوله وذهب بعض الصائغ الخ) يحتاج صاحب هذا القول إلى أنه لا يلزم  
شرط الاختصاص في الوصف قال الشيخ يس وعليه فالحق (قوله كم) لأن الأمر  
كثيرا ما يكتب في بالاشارة عن التلخيص فكيف لا يكتب بفتح قائم مضاه ولا ذلك  
الخبر تصريح أي فالتلخيص لم يكتب فيه ذلك وإن وجد فيه كالاكتفاء بالاشارة  
بالأمر عن ثم أولا (قوله وتيد) بقوية مفتوحة فتمت ما كنته فبالهمزة قال  
أو على من التؤدة فأبدلت الهمزة ياء دما سمي (قوله وتيدخ) بالياء المبهمة  
(قوله بمعنى أمهل) راجع للكلمتين قبله وفي القاموس أن تيد تاني بمعنى اتند  
أيضا (قوله وهب) بفتح التاء وكسرهما وضما وتقرأ قوة تعالي هبت لك  
بالأوجه الثلاثة اه جمع واللام بعدها التسين والمعنى ارادني أو أغنى أو لا  
تتعلق بهت دما سمي (قوله وهب) بفتح التاء وكسرهما وضما وتقرأ قوة تعالي هبت لك  
جمع (قوله بمعنى أسرع) راجع للكلمتين قبله (قوله وهب) بالتونين زوما  
كفي الفارسي وسبق في عند قول المصنف وأحكم بتكرار الذي تون الخ (قوله  
بمعنى أغر) بفتح الهمزة لانه من أغرت (قوله وهب) بكسر الهمزة والتاء  
وهذه بالتونين المكسورة اه قاموس وأما الياء بفتح التاء مع التونين زوما فبمعنى  
انكشف كافي الجمع وجعل في القاموس أمر بالكسوت فاعل قول الجمع بمعنى  
انكشف أي من الكلام (قوله بمعنى امض في حديثك) هو قول جماعه بمعنى  
زدني أي من حديثك وهمزة تاسم وصل كما هو ظاهر (قوله وهب) وقالوا حبل

وقبل ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر  
باق على إجمعه كرويزيد ودونك زيدا  
وما عده فعل مستكثرال وصه وقبل  
هي قسم برأسه يسمى ثالثه الفعل الثاني  
ذهب كثير من التعويين منهم الاخفش  
إلى أن أسماء الافعال لا موضع لها من  
الاعراب وهو مذهب المصنف ونسبه  
بعضهم إلى الجمهور وذهب المازني ومن  
واقفه إلى أنها في موضع نصب بجمهر  
ونقل عن سيوريه عن الفارسي القولان  
وذهب بعض القضاة إلى أنها في موضع رفع  
بالابتداء وأغناها مرفوعها عن التلخيص كما أغنى  
في نحو قائم الزيدان (وما معنى أفعال كلمين  
مستكثر) ما موصول مبتدأ وما بعده صلة  
وكثر خبره أي ورود اسم الفعل بمعنى الأمر كثير  
من ذلك أمين بمعنى استجب وصه بمعنى استك  
وصه بمعنى انكشف وتيد وتيدخ بمعنى أمهل  
وهبت وهب بمعنى أسرع وهبها بمعنى أغرها به  
بمعنى امض في حديثك وحبل



بالتونين وحسب الالف بلا تونين وهي مركبة من حى بمعنى أقبل وهل التى لث  
 والهمزة لاثى للاستفهام فبعلا كلمة واحدة منبهة على التفتح فى الكثير كمنصة  
 عشر كذا فى الفارضى وذكر بعضهم ان لام جهل تكن وتفتح وان هاء سحلا  
 بالتونين وسحلا بالالف تفتح وتكن وان الالف بدل التونين وقضا وانها قد تنبت  
 رملا (قوله بمعنى انت الخ) هو بمعنى الاول متعذب بنفسه وبمعنى الثانى متعذب بلى  
 وبمعنى الثالث متعذب بالياء او بلى اه زكريا وقد تردى من هل فستعمل بمعنى  
 أقبل ويعنى بلى وبمعنى انت ويعنى بنفسه كافى الدما سيق (قوله ومنه باب  
 زلال) اى من اسم فعل الامر وقوله من الثلاثى أى التمام المتصرف كالمز وترقر  
 بمعنى صوت وعمر بمعنى الب (قوله فى آمين لفتان) أى آمين المتكلم عليها  
 التى هى اسم فعل وامأتين بالمد وتشديد الميم ظلت لفة فى آمين المذكورة حتى  
 ترد عليه بل هى كلمة أخرى لانها جمع آتم بمعنى فامد (قوله وامين بالذ) اى مع  
 الامانة وعدمها فالغات فصلا ثلاث (قوله اقول اذخرت على الكل كال) اى  
 شقت قال فى القاموس الكل كال والكل كال الصدور وامين التزوتين اه  
 قبل الشاهد فى الكل كال فان امهات الكل كال وعرض بأن ظاهر القاموس ان كلا  
 اصل ولذا قيل ان اقول باشباع الهزمة وبالف لاله والشاهد فيه ولا يخفى ان  
 ثبوت هذا يحتاج الى نقل صحيح واما الاعتراض المذكور فندفع بأن شأن اهل اللغة  
 ذكر لغات الكلمة وان كان بعضها غرعا من بعض فتأمل (قوله بمعنى افترق) كذا  
 أطلقه الجمهور وعنده الزحشرى يكون الافتراق فى المعانى والاحوال كالعلم  
 والجهل والعفة والبصم فلا تستعمل فى غير ذلك فلا يقال شأن الخصمان عن مجلس  
 المجلس ومطلب فاعلاد الاعلى اثنين فهو شأن الزيدان وقد تزامنا بينهما فقال  
 شأن ما زيد وعمر وقد تزامنا بينهما كقوله فشتان ما بين الزيدين فى الندى  
 ولم يقبل ما موصولة على معنى افترق الحالتان اللتان بينهما لانه لا يقال بين زيد  
 وعمر والحالتان على معنى ان احداهما محبته باحدهما والاخرى بالآخر بل لا يقال  
 الا اذا كانا مشتركين فى الحالتين فالوصف ناقص فشتان ما بين الزيدين بمعنى افترق  
 الحالتان اللتان بينهما كالماشتر كعين فى كل واحدة وهو ضد المقصود وخرج  
 بعضهم ذلك على ان شتان بمعنى بعدله لا يستلزم التميز وما واقعة على المسافة  
 أقاد الدما سيق قال فى شرح الشذور واما قول بعض المحدثين  
 جاز يتونى بالوصال قطعة \* شتان بين متبعكم ومنه  
 فلم تستعمل العرب وقد يخرج على اعتبار ما موصولة بين اه وذهب الاصمعي

بمعنى اثنا أو أقبل أو جعل ومنه باب زلال  
 وقد مر أنه مقسوم من الثلاثى وان قرأ بمعنى  
 قرقر وعمرار بمعنى عمر عرشاذا (تنبه)  
 فى آمين لفتان آمين بالتصريحى وزن فصل  
 وامين بالمدلى وزن فاعيل وكتاها  
 مسهورة عن الاولى قوله  
 جاعل بمعنى طيل وابأه  
 آمين فزاد فاعله ما يتبعها  
 ومن الثانية قوله ويرسم افعه عبد افعال آمينا  
 وعلى هذه اللفظة قيل انه مجع مجع لانه  
 ليس فى كلام العرب فاعيل وقلى أصله اعين  
 بالتصريف فاشتقت الهزمة وبولدت الالف  
 كقوله قوله  
 قال ابن أمار وهذا أول (وغیر) كوى  
 وهما تان (زى) أى غير ما هو من هذه الاسماء  
 بمعنى فعل الامر قل وذلك ما هو بمعنى الماشى  
 شتان بمعنى افترق

الى ان شتان متشقت بمعنى مقترق وهو خير لما بعده واحتج باحرين أحدهما كسر  
 فوه في لغة والثاني ان المرفوع بعده لا يكون الانشاق أو معناه ولا يكون جعاً ولو كان  
 بمعنى المقترق لجاء كون فاعله جعاً ورتد به بشين أحدهما فتح فوه في اللغة  
 النحوي والثاني انه لو كان خبراً لجاء متأخراً عن المبتدأ ولم يبع كذا في الدماميني  
 (قوله وهيات بمعنى بعد) فاذا وقع بعده لام كانت زائدة كافي قوله تعالى  
 هيات هيات لما وعدون (قوله وما هو بمعنى المضارع) لم يشته ابن الحناجب  
 وعليه كاف حتى تغيرت وأو بمعنى فوجت وهكذا كما قاله الجاهلي والانصاف  
 ان اللذين يحتلان (قوله كاه) فيها التثنية أشهر ما فتح الهمزة وشديد الواو  
 وسكون الهاء ومنها أوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وأه بقلب الواو  
 ألفاً وأو بفتح الهمزة معدودة وكسر الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء وأه بفتح  
 الهمزة وبفتح الواو المشددة وكسر الهاء وقد غدت الهمزة في هذه كذا في الدماميني  
 (قوله أف) ذكر صاحب القاموس فيها أو بمعنى لغة منها تثلث الفاء المشددة  
 مع التنوين وعدمه واف بثلث الهمزة مع كسكون الفاء واف بضم الهمزة  
 وتختلف الفاء مثثة مع التنوين وعدمه واف بضم الهمزة وكسر هاء مع تثلث  
 الفاء مشددة واف بكسلي وذكري واف بكسر الهمزة والفاء مشددة وبفتح الهمزة  
 (قوله أي أعجب لعدم صلاح الكافرين) أشأ الى ان وي بمعنى أعجب وان الكاف  
 بمعنى لام التعليل وان ان مصدرية مؤكدة وحاصل ما ذكره الشارح في وي  
 كذا أربعة أقوال (قوله وإلى الخ) خبر مقدم وأت بكسر التاء  
 مبتدأ مؤخر أي أنت مقدماً بي وفولاً مبتدأ والاشتباق من التثنية وهو حدة  
 الاسنان وقيل العرودة والغذوبة وغير قوله كالنماد عليه الزين  
 وهو بيت طيب الرائحة (قوله تثلث القواميس) أي قول القواميس وروى  
 هكذا وهو الاصح وقد تنازع فيه شقي وأبرأ فأعمل الثاني وأخبرني الأول  
 وعتر منادى خبراً أصله يا عترة وأقدم أمر من قدم يقدم بالضم فيما كذا  
 في بعض نسخ العيني وفيه ان قدم يقدم بالضم فيما أخذ حدث يحدث وهو  
 لا يناسب هنا ولو قال من قدم يقدم كسر ضمير عترة تقدم كافي القاموس  
 لناسب هنا ولا مانع من قراءته أقدم بفتح الهمزة وكسر الدال من الاقدام  
 كافي بعض آخر من نسخ العيني وهو التجمعة والتقدم بل هذا أوفق بالوزن  
 الا ان تثبت الرواية بخلافه والشاهد في ذلك حيث الحق بوي بمعنى أعجب كاف  
 الخطاب والمعنى قول كل فارس أعجب من شجاعته باعترة فقول البعض

وهيات بمعنى بعد وما هو بمعنى المضارع  
 كثره بمعنى أفرج واف بمعنى أفتتير ووا  
 ووي وواها بمعنى أعجب كثره تعالى  
 ويكأنه لا يخلع الكافرون أي أعجب  
 لعدم صلاح الكافرين وقول الشاعر وأبني  
 أنت وفولاً الاشتبا وقول الآخر وإلى  
 شوأها وإها (تبييناً) \*  
 وي كاف الخطاب كثره  
 ولقد تقي نفس وأبرأ نفسها  
 قبل القواميس ولين عترة أقدم

الشاعر ان الاصل في البيت وفيك ولا يظهر كونه فيه اسم فعل ممنوع وقد ذكر  
العيني ان الكسائي استشهد به على ان وفيك مختصر وفيك والكاف محذورة  
بالاضافة وانه اجاب عن استشهاده بان وى يعنى اعجب والكاف الخطاب (قوله  
من ذلك) وعليه ففتح هزة ان لاشعار الاصل قبلها كما في المعنى عن ابي الحسن  
الاخفش اوله يكون له معصولة لمحذوف تقديره اعلم كما يؤخذ من التصريح  
وقد يجعل قول النارج وفتح الخ واجمال هذا القول ايضا واعلم في كلامه  
بصفة الامر على الاظهر (قوله وقال فطرب الخ) لم يترض النارج بكون  
ويك على قول فطرب اسم فعل بمعنى اعجب لحقه كاف الخطاب أو مختصر وفيك  
فالكاف اسم مضاف اليه ويل ولعل الثاني اقرب وفي كلام البعض على قول  
النارج اى اعجب لصد فلاح الكافر من الخبز ما الثاني فليك بالثبت (قوله  
والجميع الاول) اى كون وى اسم فعل بمعنى اعجب والكاف للتعليل بقرينة  
تقريبه بكلام سيبويه فان هذا المذهب مذهب والتعليل كافى التصريح  
ولان كلام سيبويه انما يدل لهذا القول لان الكاف انما تكون مفصولة من وى  
اذا كانت للتعليل بخلاف ما اذا كانت حرف خطاب واسما مضافا اليه كذا قال  
شيخنا قال البعض وقد يقال كون الكاف مفصولة من وى لا يعين كونها قاطعية  
لاحتفال ان يكون كان للتصديق فلا ينهض فصلها معهما الاول اه ملخصا وليدفعه  
بان التعيين اضافى بالنسبة لقية الاقوال المتقدمة فينهض فصل الكاف معهما  
للاول على ما عداه من تلك الاقوال فلا ينافى احتمال ان كان للتصديق وما ابداه  
شيخنا وتبعه البعض من احتمال ان قصد النارج حكاية قول آخر رده امر ان  
الاول ما مر عن التصريح ان القول الاول مذهب سيبويه والتعليل الثاني ان  
ما نقله عن سيبويه لا يقابل القول الاول فكيف يكون قول آخر مقابلا للاقوال  
المتقدمة ثم نقل في المعنى عن التعليل خلاف ما نقله عنه المصحح وبعبارة وقال  
التعليل وى وحدها وكان للتصديق كما عرف ذلك (قوله ويدل على ما قلناه الخ) فيه  
ان المذهب المتقدم في اليتين واحتمال التحقق متأية في البيت ايضا غاية  
الامر ان التون فيه متخفة من تنقل فلا دلالة فيه على ما صحبه واسم أن أو كان  
في البيت ضمير الشأن والخبر جملة من يمكن الخ والتشبه ففتح التون واليتين  
الجمعة المال (قوله وانها في موضع رفع الخ) واللام على هذا أصله أى البعد  
ثابت للذى وعدوه ولم أر من علل البناء على هذا القول ويظهر لى انه ضمن معنى  
حرف الجر يف (قوله غير متمكن) أى غير منصرف كما قلناه شيخنا والبعض

قبل والا يله كورة وقوله تعالى ويكان  
الله يسط الرزق لمن يشاء من ذلك وذبح  
أو عمرو بن العلاء الى ان الاصل وفيك  
تخفف اللام لكثرة الاستعمال وفتح  
ان بفعل مضمر كانه قال ويك اعلم ان وقال  
فطرب قبلها لام مضمر والتقدير ويك لان  
والصحيح الاول قال سيبويه سألت التعليل  
عن اليتين فزعم انها وى مفصولة من كان  
ويدل على ما قلناه قول الشاعر  
وي كان من يكن فنتسب بعب  
ومن يقتصر بعين بعين شرى  
الثاني ما ذكره في هيات هو المشهور وذهب  
أبو اسحاق الى انها اسم بمعنى البعد وانها  
في موضع رفع في قوله تعالى هيات هيات  
لما وعدت وذهب المبدى الى انها ظرف غير  
متمكن

ويحتمل ان مراده بغير المتكسر غير المعرب كما هو اصطلاحهم (قوله وبنى  
 لاهيهام) أو ورد عليه شيئان الابهام لا يقتضي البناء ثم قالوا المهم المضاف  
 لبنى يجوز زناؤه (قوله وتأويل) أى معناه عنده فى العبد فهو خبر مقدم وما  
 توعدون مبتدأ مؤخر واللام زائدة أى ما توعدون كل فى العبد أى متلبس به  
 (قوله ويفتح الحجازيون الخ) قال بعضهم ان المفتوحة التاء مفردة وأصلها هية  
 كزلة قلب التاء الأخيرة ألفا تفتح كما واقتضاح ما قبلها والتاء لتأنيث فالوقف  
 عليها بالهاء وأما المكسورة التاء فجمع كلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس  
 هيات لأن الجمع ردة الاشياء الى مولها الا انهم حذفوا الالف المتقلبة عن التاء  
 لتكون الكلمة غير متحركة كما حذفوا ألف هذا واياه الذى فى التثنية للفرق بين  
 المتكسر وغيره وأما الضميمة التاء فبمقتضى الافراد الجمع فيوزع الوقف عليها  
 بالهاء والتاء قال الرضى وهذا تخمين ولا مانع من كون الالف والتاء زائدين  
 فى جميع الاحوال ولا من كون الزائد التاء مقفيا أصلها هية فى جميع الاحوال  
 وانما الوقف عليها فى هذا الوجه بالتاء كما هو الاكثر تنبها على التحاقها بقسم  
 الافعال من حيث المعنى فكان تأوها مثل تأه تأمت وهذا الوجه أولى كذا  
 فى الدمامى ولعل وجه الوقف عليها بالهاء على أول احتمال الرضى الفرق بين  
 زيادة الالف والتاء فى المتكسر وزيادةهما فى غيره (قوله وحكى غيره) أى  
 زيادة على ما ذكره الصغاني فحطه القضاة اثنان وأربعون (قوله وأجاء)  
 أى بالمد واجاء أى بها السكت الساكنة كالقعة الأخيرة وبذلك غار الباء وهبة  
 المدودتين فى اللغات السابقة فان الهاء فيها التاء يثبى بدل عن التاء ومحركة وقوله  
 وجهاء أى بالمد أيضا ولم يبين الشارح حركة الاخر على الثلاثة الاول والخامسة من  
 هذه اللغات الست ولعلها الفتحة وزاد فى القاموس ثلاث عشرة أخرى هيات  
 وآجيات وهجيات وآجيات زيادة أقبين الهاء أو الهزة والتاء المكسورة لالتقاء  
 الساكنين مثلثات الاخر وأيات ببدال الهاء من همزة تين (قوله والفعل) أى  
 فعل الامر (قوله يعنى ان اسم الفعل الخ) اعلم ان كلامهم فى تقسيم اسم الفعل  
 الى مرتبة ومنقول يدل على ان اسم الفعل يجمع الجار والمجرور وكلامهم على  
 موضع الكاف من الاعراب يتألف هذا ويقتضى ان اسم الفعل هو الجار فقط  
 اه يس ووقف البعض فى دلالة كلامهم فى التقسيم على ما سبق وهو وقف فى غير  
 محله بعد قولهم منقول من ظرف أو جاد ويجرور (قوله ما وضع من اقول الامر  
 كذلك) أى اسم فعل (قوله نحو عليك بمعنى الزم) وقد تعذى بالباء نحو

وفى لاهيهام وتأويله عنده فى البدو فتح  
 الحجازيون تاء هيات ويضمون بالهاء  
 ويكسر هاتيم ويضمون بالتاء ويضمون بضمها  
 واذا ضمت فذهب أبى على أنها تكتب بالتاء  
 وتذهب ابن جنى أنها تكتب بالهاء وحكى  
 الصغاني فيها ستا وثلاثين لغة هاء وأجاء  
 وهيات وآجيات وهجيات وآجيات وكل واحدة  
 من هذه الست مضمومة الاخر ومفتوحة  
 وبكسورة وكل واحدة مضمومة وغير مضمونة  
 فتكست وثلاثون وحكى غيره هيا وآجيات  
 وآجيات واجاء وهجيات رجهاء اه (والفعل  
 من أجاءه عليه كما وهكذا ادونك سمع الكا)  
 الفعل مبتدأ ومن أجاءه عليك جملة أوجه  
 فى موضع الخبر وادونك أيضا مبتدأ خبره هكذا  
 يعنى ان اسم الفعل على ضربين أحدهما  
 ما وضع من اقول الامر كذلك كستان وصه  
 والثاني ما نقل عن غيره وهو جاورى نحو عليك  
 منقول من ظرف أو جاد ويجرور نحو عليك  
 بمعنى الزم

عليك بذات الدين تكون بمعنى فصل مناسب متبها وصرح بالرضى بأن الباء  
 في منه زائدة قال والياء تزداد كثيرا في فصول اسماء الأفعال لضجتها في العمل اه  
 دما سيق (قوله ومنه عليكم انفسكم) قيل ومنه عليكم في قوله تعالى قل نعموا  
 أثل ما صرم بركم عطيتكم ان لا تشر كوا به شأ والوجه على قوله بركم والذي  
 أخرج القائل المحدث اشكال ظاهر الآية لان أن جعلت مصدرة بدلا من ما  
 أو من الصالح المحدث وقد كان المحرم الاشر لا ينقضه وإن الاوامر الآتية بعد  
 ذلك معطوفة على لا تشر كوا وقه عطف الطلب على الخبر وجعل الأمر به محذورا  
 فيصالح الى تكلفات مثل جعل لا زائدة وعطف الاوامر على المحرم باعتبار حرمته  
 اخذ ادعاها ونصيب الخبر معنى الطلب وان جعلت ان مفسرة على ان لانها به اشكل  
 عطف الاوامر المذكورة على التي لانها لا تصلح سائلا للمعز بل الواجب وعطف  
 ان هذا صرا على مستطاع ان لا تشر كوا اذ لا معنى ليعطف على ان المفسرة  
 والفعل واختار الزمخشري كونهما مفسرة لقراءة عطف الاوامر وأجاب  
 عن الاول بأن عطف الاوامر على التي باعتبار لوانها من التي عن اشد لها  
 وعن الثاني بجمع عطف ان هذا صرا على مستطاع ان لا تشر كوا بل هو تعليل  
 لا تبعوا على حذف اللام وبما يعود ضمير تبعوا الى الصيراط لتقدمه في القطف فان  
 قيل فلي هذا يكون تبعوا عطف على لا تشر كوا وصير التقدير في تبعوا صرا على  
 لان مستقيم وقه جمع بين حرفي عطف الواو والقاء وليس مستقيم وكذا ان  
 جعل الواو استئنافية فلما ورد الواو مع القاء عند تقديم المفعول فصلا بينهما  
 سائق في الكلام مثل وركب ~~فكسر~~ بأن المساجدة فلا تدعو مع الله احدا  
 فان أيت الجميع فاجعل الضمة زائدة فان أيت فاجعل المجهول متعللا بمحذوف  
 والعامل المقبرون بالقاء عطفا عليه مثل عظيم ~~فكسر~~ واذا عرفت فلا تدعو  
 وأتروا فاتبعوه فتبنا في على الكشاف باختار (قوله ومكاتب بمعنى ائمت)  
 فيكون لازما وحكي الكوفون تعدية وانه يقال مكاتب زيدا أي اتلفه قال  
 الدمايني ولا تدري اى حاجة الى جعل مثل هذا الطرف اسم فعل ولا جعله  
 طرفا على بابه وانما يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بين ذلك وذلك  
 الفعل نحو صبه وعطه واليك واما اذا امكن فلا فانه يمنع ان يقال أيت مكاتبك  
 وتقدم أيا مكاتبك ولا تقول انكبت جه الخ (قوله ولا يقاس على هذه الظروف)  
 اى المجموعة غيرها مما لا يسع نيل وجهها عن أصلها ما خرج عن أصلها لا يقاس  
 عليه والمراد بالظروف ما يسم بالبلد والنجود كما صرح به الدمايني (قوله بل

هذا هو الوجه  
 في قوله  
 لا تشر كوا  
 بل هو تعليل  
 لا تبعوا على  
 حذف اللام

ومنه عليكم انفسكم أي الزموا  
 فان أنفسكم ووزن زيدا بمعنى خذ  
 ومكاتب بمعنى ائمت وأما مكاتب بمعنى تمنع  
 ووزنك بمعنى تأخر واليك بمعنى تمنع  
 (تنبيهات) الاول ثان في شرح الكافية  
 ولا يحتاج على هذه الظروف غيرها الا عند  
 الصكاي أي فانه لا يقتصر فيها على  
 الجامع

يقس الخ) بشرط كونه على اكرم من حرف احترازا من نحوونك اه  
 دماضي (قوله) وشذ قولهم عليه رجلا يعني للزم) ولشذوه رذ في المتخى قول  
 بعضهم في فلا جناح عليه ان يطوف بهما ان الوقف على فلا جناح وان عليه يعني  
 للزم لم يقدصر بها وجوب التطوف بالصفا والمروة على انه ليس المقصود من الآية  
 ايجاب التطوف بهما بل ابطال ما كانت الانصار تعتقد من الجاهلية من تحرج  
 التطوف بهما حتى سألوه عليه الصلاة والسلام عن ذلك وقالوا يا رسول الله انما كنا  
 نتحرج ان تطوف بالصفا والمروة فانزل الله تعالى ان الصفا والمروة الاية كافي صحيح  
 البخاري عن عائشة في قصة ردها على ابن اخطأ أسماء عسرة بن الزبير ردها ان  
 الاية ترفع الجناح عن لم يطوف بهما بأنها لو كانت كما زعم لكاتب فلا جناح عليه  
 ان لا يطوف بهما وانما هي لا بطل معتقد الانصار قال في الغني مع ان ايجاب  
 لا يتوقف على كون على اسم فعل بل كلة على مقتضى ذلك مطلقا اه وأما قوله  
 عليه الصلاة والسلام يا معشر الشباب من استطاع منكم البائة فليتزوج  
 ومن لم يستطع فطليه بالصوم فقد حسنه الخطاب وقال ابن عصفور ان عليه خبر  
 والصوم مبتدأ والباء زائدة اه فارضى وقوله قد حسنه الخطاب عبارة بعضهم  
 فقد حسنه كون غير الغائب فيه وانما على مخاطب لانه بعض المخاطبين أولا  
 بقوله من استطاع منكم (قوله يعني أوليه) فيه نظر لان أول معدلاتين  
 وعلى لم تعد الا لقول واحد فكيف يكون هو وسميه مختلفين وقد يقال انه مثل  
 آمين واستحب واظهار أنه اسم لقوله لازم أي لفعل مضارع متروك يلام الامر  
 فانه معتد لواحد لان عليا وعليه اسمان لفعل الزوم فكذا الاخر فان قلت يلزم  
 دخول لام الامر على فعل المتكلم قلت لزومه غير ضار في التزويل ولحصل خطا كما  
 وفي الحديث قوموا فلا يصل لكم اه دماضي وقوله وقد يقال انه مثل آمين  
 واستحب أي في اختلاف الاسم والمسمى فان آمين لازم واستحب معتد كما سيأتي  
 في التشرح وقوله واظهار الخ يؤخذ منه ومن تفسير الشارح عليه رجلا يلزم ان  
 المراد بفعل الامر الذي جعل الطريق اسهلا ولشذوذ ما يشعل المضارع اقرن  
 بلام الامر وبهذا يسقط اشتكال البعض تفسير الشارح المذكور (قوله  
 يعني اتقى) قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب للمعنى ان يؤتى بالامر فقال  
 يعني غنى وفي نسخة اتخ بالامر وعليها الاشكال اه زكروا وقوله وعليها الاشكال  
 فيه ان هذه السبعة أيضا لاتناسب المعنى والذي في التسهيل وشرحه للدماضي  
 اتقى بلفظ المضارع كافي التسمية الاولى فتأمل (قوله) اختلف في التفسير الخ

بل يقس على ما سمع عالم يفتح ه الثاني  
 قال فيه أيضا لا يستعمل هذا النوع  
 ايضا الامتلاء بغير الخطاب وشذ قولهم  
 عليه رجلا يعني للزم وعلى التي يعني  
 أوليه والى يعني اتقى وكلامه في التسهيل  
 يقتضى ان ذلك غير شاذ ه الثالث قال فيه  
 ايضا اختلف في التفسير اتصل بهذه الكلمات

كون الكاف في علمك وأخوانه ضمير اهو مذهب الجمهور وذهب ابن ياشاذ الى  
انهم حرف خطاب كالكاف في ذلك وردة عدم استعمال الجار وحده وقولهم على  
وعليه فان الباء والهاء ضميران انما هما وحكاية الاخفش على عبد الله زيد  
دما سبق (قوله فوضعه رفع) أي على القاعلة عند القراء وورد ان الكاف  
ليست من ضمائر الرفع اه دما سبق ويجب بانه من استعارة ضمير الرفع له  
اه يس واعلم ان القول بان موضع الضمير رفع والقول بان موضعه نصب منظور  
فيما الى ما بعد النقل الى اسم الفعل والقول بان موضعه جر منظور في ما قبل  
النقل لان اسم الفعل لا يعمل الجزاء هو مصرح به عند قول المنصف وما لما  
تنوب عنه من عمل لها وحينئذ لا يتوارد الخلاف على جهة واحدة (قوله ونصب  
عند الكسائي) أي على القعولية والقاعل مستر والتقدير أزم أنت نفسك من  
الازام قال الدما سبق ووردة قولهم عليك زيد يعني خذوا عندي لواحد اه  
وللكسائي أن ينع كون عليك زيد يعني خذوا عندي معناه أزم نفسك زيد من  
الازام وأظهر منه في الرد قولهم كمالك يعني أبت وأمالك يعني تقدم ووراء  
يعني تأخر فان ما ذكر لازم ويرد عليه أيضا انه يلزمه عمل الفعل في ضميري مخاطب  
وذلك خاص بأفعال التلويح وما حمل عليها (قوله وير عند الصريين) على  
الاصل بالاضافة في نحو دونك وبالطرف في نحو عليك سم (قوله على عبد الله  
زيد) بتشديد الباء على ان على جارة ليا المتكلم وزيد مفعول به لاسم الفعل وقوله  
يجسر عبد الله أي يدل كل من الباء وهذا شاهد عند الجماعة لا تبدل ظاهر من ضمير  
الحاضر يدل كل غير مفيد لا حاكمة وجواز ذلك رأى الاخفش والاقرب جعله  
عطف بيان كذا قال الدما سبق وقال شيخ الاسلام زكريا وهم من فهم ان على في على  
عبد الله جارة ليا المتكلم لا لعبد الله حتى في عليه ان عبد الله عطف بيان لقول  
من الباء اه وعليه يقرأ على بالافتاء بعد مجرورها (قوله ومع ذلك) أي  
مع كون الكاف في موضع جر بقرينة قوله بعد الجزو كذا الموجود بالجرور مثل  
ذلك ما اذا قلنا انها في موضع نصب فيجوز عليه أيضا في التوكيد عليكم كلكم زيد  
بنصب كل وكذا الموجود المنصوب ورفعه فوكيد اللمسكن المرفوع بخلاف  
ما اذا قلنا انها في موضع رفع لانها حينئذ القاعلة (قوله ناصين) أي مع  
عدم تنوينها والا كما نامدون كسائي (قوله ثم صفرو والارواد تصغير الترخيم)  
أي حذفوا الهمزة والالف الزائدين وأوصوا التصغير على أصوله قالوا ورويد  
تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف اه تصریح قال سم

فوضعه رفع عند القراء ونصب عند الكسائي  
وير عند الصريين وهو الصحيح لان الاخفش  
روى عن عرب صحباء على عبد الله زيد اجتز  
عبد الله تبيين ان الضمير مجرور والموضع  
لام رفوعه ولا منصوب ومع ذلك فنع كل  
واحد من هذه الاسماء ضمير مستتر رفوع  
الموضع يقتضي القاعلة فالت في التوكيد  
ان تقول عليكم كلكم زيد بالجزو كذا  
الموجود بالجرور وبالرفع فوكيد اللمسكن  
المرفوع والتوكيد الثاني منقول من مصدر  
وهو على فحين مصدر استعمل فعله ومصدر  
اهمل فعله والى هذا النوع قسمه الاشارة  
بقوله (كذا روي به ناصين) أي ناصين  
ما بعد هما مقصور و زيد اوله عرفانا روي  
زيد افاضله او روي زيد اوله عرفانا روي  
اهل الانصار صفرو والارواد تصغير الترخيم  
وأقاموه مقام فعله





أعظم منها وهي الهامات أي إذا أزال هذه السيف تلك الهامات عن الأبدان  
فلا يجب أن تزل إلا كصف عن الأيدي قبله على هذا يعني كيف لا يستفهم  
المتجني فيه إلا كف على الأول والثالث جلة أهمية وقصة به تباينة وعلى الثاني  
جدة فطنة حذف صدرها وقصة به اعراضه اه ملخصا من شرح شواهد الرضى  
لعبد القادر أتقدي وفي شرح الدمامني على المعنى أن المعنى على الجزان السيف  
تقولوا الجاهل من مفصلة هاهنا تزل إلا كف مفصلة عن محالها كأنها لم تخلق  
مفصلة بها اه وعلى هذا يكون به منصوبا بتدريكون قوله كأنها لم تخلق الخ  
معتقبا بقوله بل إلا كف أو بقوله ضاحيا هاهنا (قوله ويصلان الخلف)  
أي والتصب متوئين وسكت عنه لانه الأصل وقوله دللن على الطلب أيضا أي  
لنبايتها مع فعل الأمر كما ذكره الشارح (قوله فريد يتضاف إلى المفعول كأمز)  
فيه أن مأمز وهو محور فريد زيد يستعمل الإضافة إلى المفعول والإضافة إلى الفاعل  
(قوله محور فريد عمرا) ولا يدعى ذلك قوله لهم المصدر التائب عن فعله لا يرفع  
الظاهر بل فاعله ضمير مستتر وجوابا دائما له محمول على المتوئن كما يدل عليه تنبيههم  
(قوله فاضافها) مبتدأ وقوله إلى المفعول خبر كما يشعر بذلك مقابله بقوله وقال  
أبو علي إلى الفاعل وفي قوله كأمز ما أسلفناه (قوله وقال أبو علي إلى الفاعل)  
ظاهر ضيعة الإضافة إلى المفعول والثاني بين إضافة إلى الفاعل  
وكذا صنع القارضي يقتضي ذلك ويقتضي جرمان الخلل ففريد أيضا وعبارته  
ويكون أن مصدرين إذا التحق ما بعدهما كرويد زيد وبه عمرو أي أمهال زيد وتزل  
عمرو فكلاهما مصدر مضاف للمفعول وفعل الفاعل اه (قوله ويجوز فيها  
حيث أن قلب أي حين إذ كانت مصدرا ووجه محور فريد أي فتح الهامات وسكونها  
(قوله ويجوز فيها) أي في فريد وبه حيث أي حين إذا كانت مصدرين لكن  
تنوين رويد أو نصب ما بعده تقدم فذره هنا فلوقة قوله ومنع الجرير والبيان تقول  
هلاذ كمنع المبرد سابقا واستغنى عن إعادة تنوين رويد أو نصب ما بعده (قوله  
وهو الأصل في المبرد المتضاف) أي المصدر المتوئن التائب ما بعده أصل المصدر  
المتضاف لما بعده يعني أن المتضاف محمول عن التنوين كما قاله سم (قوله ومنع  
المبرد النصب) وهو الموافق لما مر من إعمال المصدر من اشتراط كونه مكمرا  
فكيف يجوز إعمال هذا المصدر إلا أن يكون هذا مستغنى بناء على ورود نفسه  
المفعول في كلام العرب على خلاف التقياس سم (قوله في اللفظ لافي المعنى)  
أي في كلامه استخدام كذا قيل وفيه نظر لأن المراد من الضمير وموجه لفظ

وأشار إلى استعمالهما الأصلي بقوله  
(ويصلان الخلف مصدرين) أي معربين  
بالنصب واللين على الطلب أيضا لكن لا على  
أنهما اسماء فعل بل على أن كل منهما بدل من  
اللفظ بضمه محور فريد زيد وبه عمرو أي  
أمهال زيد وترك عمرو وقدرى قوله به  
الاتم بالجر على الإضافة ففريد يتضاف  
إلى المفعول كأمز وإلى الفاعل محور فريد زيد  
عمرا أو ثابته فاضافها إلى المفعول كأمز وقال  
أبو علي إلى الفاعل ويجوز فيها حيث  
القلب نحو بيل زيد وراه أبو زيد ويجوز فيها  
حيث أن التنوين نصب ما بعدهما هو  
الأصل في المصدر المتضاف نحو رويد لكونه  
ويطاعا ومنع المبرد النصب برويد لكونه  
مضمرا (تنبيهان) الأول المنصير  
في يصلان عائدا على رويد وبه في اللفظ  
لا في المعنى فان رويد وبه إذا كانا اسمي فعل  
نحو رويد وبه المصدرين في المعنى

رويد ولفظ به خلا استخدام ومعنى قوله في اللفظ لافي الحق باعتبار اللفظ لا باعتبار  
 الحق (قوله حرف خطاب) وانما يتجمل اسما فاعلان الكاف ليست ضمير  
 رفع واستعارتها للرفع خلاف الاصل ولافعولا لتلايلهم على اسم الفعل في ضمير  
 خطاب وذلك خاص بأفعال التعلوب وما جعل عليها ولا يجوز ان اسم الفعل  
 لا يعمل الجز (قوله ذخرا) بذال مجعته مضبوطة (قوله من به) بفتح به وكسرها  
 فوجه الكسر ما ذكره الشارح وآتوا وجه الفتح فقال الرضي اذا كانت به بمعنى  
 كيف جاز أن تدخله من حكم أبو زيد أن فلا لا يطيع حمل الفهر غن به ان يأتي  
 بالفتحة أى كيف ومن أين وعليه تنصرف هذه الرواية فتكون به بمعنى كيف التي  
 للاستعداد وما صدق به في محل رفع بالابتداء والخبر من به والضمير المجرى على عائذ  
 على الذخر اه دما منى وشئى والعنى على هذا من كيف أى من أين اطلعكم على  
 هذا الذخر أى المذخر ولا يخفى حافى جعلها على هذه الرواية بمعنى كيف من الركاكة  
 ولو جعلت فيها من أول الامر بمعنى أين لكان أحسن (قوله ما اطلعكم) بضم  
 الهجزة وكسر اللام (قوله وخارجة عن المعاني المذكورة) قال النسي  
 يجوز أن تكون مصدر بمعنى ترك ومن تطلبة أى من أجل تركهم ما علموه  
 من المعاني فلا تكون خارجة (قوله من ضمير المصدر) يعنى المصدر الذى دل  
 عليه الفعل وقوله المحذوف صفة لضمير بشرية قول الشارح أى ساروه (قوله  
 سيرارويدا) أى مرو دافيه (قوله أو محذوف نحو ساروارويدا) مذهب  
 سيبويه ان نصب هذا على الحال ولا يكون نعم مصدر محذوف لأن رويدا  
 صفة ضمير خاصة بالموصوف فلا يحذف الاعلى قبح قلت ليس الفرض بالشرط  
 انصوص بالموصوف الا ليكون ذلك قرينة بغيرها المحذوف فاذا حصل الظن دون  
 كون الصفة خاصة بالموصوف لم يمنع الحذف كما حصل الحصول العلم بأن الموصوف هو  
 السير للقرينة الدالة عليه فلا ضرر في حذفه دما منى (قوله وعنه ومن على  
 متعلقان يتنوب) على جعل من عمل متعلقا يتنوب تكون من يعنى في والعنى والعمل  
 الذى ثبت لفعل الذى تنوب هى عنه في العمل ثابت لها ومنه من الركاكة ما لا يخفى  
 وان خضت على البعض فأقر هذا الوجه ولهذا قال سم الوجهان من على بيان  
 لفظ ما البند اه وقال الشيخ خالد عنه متعلق يتنوب ومن على بيان لما الواقعة  
 مبتدأ متعلق بحال محذوفة من الضمير المستتر في الخبر والجور والواقع خبرها اه  
 وقوله في الجار والجرور الواقع خبرها أى أوقى الجار والجرور والواقع متعلق بل هذا  
 احسن لما يلزم على الاول من تقديم الحال على عاملها الطريق وهو نادر كما تقدم

وقوله

الثاني اذا قلت رويدك وله النفس احتمل  
 ان يكونا اسما قبل فقصتهما مقتصبة باسم الكاف  
 من رويدك حرف خطاب لا موضع له من  
 الاعراب مثلها في ذلك وان يكونا مصدرين  
 فقصتهما مقتصبة اعرابا وحينئذ فالكاف  
 في رويدك تحتل الوجهين ان تكون فاعلا  
 وان تكون مفعولا الثالث يخرج رويدك  
 عن الطلب فأما به فتكون اسما بمعنى كيف  
 فـ تكون ما بعدها مفعولا وقد روى به  
 الاكاف بالرفع أيضا وعن ابياز ذلك قلوب  
 وابوالحسن وانكر أبو على الرفع بعدها  
 وفي الحديث يقول الله تبارك وتعالى  
 أعدت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت  
 ولا ظن حسنت ولا خطر على قلب بشر ذخرا  
 من به ما اطلعكم عليه فوقت معرفة مجرورة  
 بين وخارجة عن المعاني المذكورة وفسرها  
 بعضهم بغير وهو ظاهر وجهه يتقوى من  
 بعدهما ان الفاذا الاستثناء وهو مذهب لبعض  
 الكوفيين وأما رويد فتكون حالا نحو ساروا  
 رويدا قبله وحال من الفاعل أى مرودين  
 وقيل من ضمير المصدر المحذوف أى ساروه  
 أى السير رويدا وتكون فتا المصدر  
 اما مذكور نحو ساروا سيرارويدا او  
 محذوف نحو ساروا رويدا أى سيرارويدا  
 (وما لنا تنوب عنه من عمل هاهنا) ما مبتدأ  
 موصول صلتها لما ومن الموصول أيضا  
 صلتها تنوب عنه ومن على متعلقان يتنوب  
 ولها خبر البند

والعائد على ما الأولى ضميره مستقر في الاستقرار

الذي هو متعلق باللام من لما والصادر على ما الثانية الواو من عنه يعني ان العمل الذي استقر للاضال التي ثابت عنها هذه الاسماء مستقر لها أي لهذه الاسماء فترفع الفاعل ظاهرا في نحو هيات نجد وشان زيد وعمرو لانك تقول بعثت نجدا وفارق زيد وعمرو ومضيرا في نحو زوال ونسب منها المتعول ما تاب عن متعدي نحو دورك زيد لانك تقول أدرك زيد ويتعدى منها بحرف من حروف الجز ما هو معنى ما يتعدى بذلك الحرف ومن ثم عدى جهيل بنفسه لما تاب عن اتت في نحو جهيل التريد وباللما تاب عن ج في نحو اذا ذكر الصالحون غيلا بعمرو أي فغيا وبذكر عمرو وبلي لما تاب عن أقبل في نحو جهيل على كذا (تتبعها) الأول قال في التسهيل وسكها يعني أسماء الافعال غالبيا في التعدي والزوم حكم الافعال واحترز عن غلبة غالبيا عن أمين فانه ثابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول الثاني مذهب الناطم جواز اعمال اسم الفعل مضرا قال في شرح الكافية ان اخبار اسم الفعل مقدمة لاداة متاخر عليه جائز عند مسيوه الثالث قال في التسهيل ولا علامة للمضمر المرتفع بما يبنى بأسماء الافعال ثم قال وروى مع شيها في عدم التصرف دليل على قبلته يعني كافي هات وتعال فان بعض التصوير غلط فمدها من أسماء الافعال وليس منها بل هي افعلان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بها كقولك لاقي هاتي وتعال ولاثنين والثنتين هاتيا وتعاليا وليس باعتبار هاتوا وهاتوا وهاتين وتعالين وهكذا حكم كل واحد في قيم فانهم يقولون هم على ما علموا من

في قوله وتدر نحو مسد الخ ولم يجعل الحال من مالتع الجمهورا للحال من المتبدأ (قوله مستقر في الاستقرار) أي يجب الاصل أي قبل حذفه والا فان ضميره بعد حذف المتعلق مستقر في الطرف لا يتعلق به من المتعلق على الراجح (قوله دورك زيد) في بعض النسخ تزديد بالقوة والراء والكاف وهذا مقسود والنشاز لانه من ادرك (قوله في نحو جهيل التريد) قيل هو انبئة القصور يعمق التعميق وقيل انبئة لما كثر بالضم (قوله اذا ذكر الصالحون غيلا بعمرو) هذا أثر يروي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه والمراد عن ابن الخطاب رضي الله عنه تصريح (قوله عن أمين) مثلها به فانه لم يحفظ لها أيضا مفعول ومساها وهو زيد يتعدى كذا في التصريح (قوله ضمير) أي محذوف (قوله جائز عند مسيوه) وترج عليه الناطم بأنها المانع لثبوت دورك فجعل دلوى منصوبا بدون مضمر الدلالة بعده عليه وسببه على ذلك الشارع فعمل بطلان جعل بعضهم نصب نحو باب كذا جهلا مقدرا لأن من يجوز عمل اسم الفعل محذوفًا يشترط تأخر دال عليه كافي البيت (قوله ولا علامة للمضمر المرتفع بها) أي لا يبرز معها ضمير بل يستكن معها مطلقا بخلاف الفعل فتقول مفعول واحد والاثنين والجميع ولذلك ذكر المؤلفون بلفظ واحد اه جميع فأرد بقى علامة المضمر في ظهوره من اطلاق الملزوم واردة اللازم (قوله دليل قبلته) أي قبلته شيها (قوله كافي هات) بكسر التاء مبنية على حذف الياء كقوله وتعال بنح اللام مبنية على حذف الالف كقوله (قوله غلط فمدها الخ) قال الدماميني لا وجه لتقليل فان الذهاب الى هذا لا يلزم ما قاله المصنف من ان لحوق الضمائر البارزة لا يكون الا في الافعال بل من عددها من أسماء الافعال يجوز لحوقها بما أقوى شبهه بالافعال ويعتد من لحوق الضمائر بها بقوة مشابهتها للافعال فمفعولا معالمتا في ذلك اه ملخصا (قوله كافي هات وتعال) بالبناء على حذف التون وأصل كافي هاتي يسا من امتنعت الكسرة على الياء الأولى التي هي لام الفعل فحذفت فالتى سا كما حذفت تلك الياء لالتقاء الساكنين وأصل تعالي تعالي فقلت الياء الأولى أيضا أثر كهذا فتنصاع ما قبلها فالتى سا كذا حذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله هاتوا وتعالوا) أصلهما هاتوا وتعالوا فعمل بها ما لمز مع ضم تاما والنسبة الواو (قوله وهكذا حكم كل) نقل بعضهم الاجماع على تركيبها وفي كفيته خلاف قال الصرون مركبة من هات والتسه ولم التي هي فعل أمر من تولهم لم انه شئته أي جمعة كانه قيل اجتمع تسلك البنا حذفت اللهاتية تحتيقا

وهكذا حكم كل واحد في قيم فانهم يقولون هم على ما علموا من

ونظر الى ان أصل اللام السكون وقال الخليل وكما قبل الادغام غُذِفَت الهمزة  
 للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم  
 الاولى الى اللام وأدغمت وقال القراء مريم من هل التي تزيرو وأتم بمعنى قصد  
 تخففت الهمزة بالقاسم كقاسم على الساكن قبلها وحذفت فصار هم قال ابن مالك  
 في شرح الكافية وقول البصريين أقرب الى الصواب قال في السبسط وبذل على  
 صحتهم انهم فلقوا به فقالوا هم اه هج (قوله همي عندهم فعل) أي لم يوز  
 النصارى معها (قوله بئزلة رذال) أي في كون كل فعل أمر (قوله لا اهل) بفتح  
 الهمزة والهاء وضم اللام (قوله هم شهداء كم) أي أحضروا (قوله هم النبا)  
 أي أقبلوا كذا قال شيخنا وشيخنا وفيه ان اسم الفعل المتعدي يحذف بعد  
 بذلك الحرف مثل فعله وأقبل يعني بعل كأمز في الشرح قبيل التسيهات  
 وكما في غيره فالمناسب ان هم في الآية بمعنى انت لانها ترديعين انت أيضا والبيان  
 يعني ما لا يأتي تعدي بنفسه (قوله همي عندا الجازين الخ) ان قلت همي يعني  
 احضروا وأقبل عندا التبيين ايضا قلت كأنه أراد أنهاد الله على لفظ احضروا ولما  
 أقبل فلهذا اخبر الجازين بالذكر (قوله همي أقبل) أي يعني انت نحو هم القيد  
 (قائلة) وقصا من هلم في عريضة قول الناس هلم جزا قال والذي ظهر لنا  
 في توجيهه ان هلم هي التي بمعنى انت الان فيها يجوز ان أحدهما انه ليس المراد  
 بالبيان المجيء الحسي بل الاستمرار على الشيء وملازمته والتلفي انه ليس المراد  
 بالطلب حقيقة بل الخبر كافي قوله فليدله الرحمن مذا وجزا مصدر بوزن مجزؤه اذا  
 حصه وليس المراد الجزاء الحسي بل التعميم فاذا قبل كان ذلك عام كذا هو مرزا  
 فكانه قبل واستمر ذلك في بقية الاعوام استمراراً أو استمر مستقراً على الحال  
 المؤكدة وبهذا التأويل ارفع اشكال اختلاف المعاطفين بالخبر والطلب وهو  
 ممتنع أو ضعف واشكال التزام افراد النصارى اذ قال هم هذه مفرد أبداً اه أي  
 مع ان بني تميم لا يقرؤونه في غيرهم هذه (قوله واخر ما لذ في فعل العمل) أي لضعفها  
 بعدم نصرقتها (قوله يا أيها المأخ) همزة قبل الحاء المهملة وهو الذي ينزل البئر  
 فبلا الدلو اذا اقل ماؤها الى البئر (قوله لعمري تقدير دلوى مبتدا) أي خبره وذلك  
 بمعنى قد املك أي ويكون الكلام حينئذ كناية عن طلب ملء الدلو كما عايناه  
 كناية عن طلب سقى الماشقاذ في تنظير الشيخ خالد وسكت عليه شيخنا والبعض بأن  
 الحق ليس على الاخبار المحض حتى يحضر عن الدلو يكون دونه بل المقصود طلب  
 ملء الدلو على انه يوجب على تقدير دلوى مبتداً خبره وذلك ان يكون دونه اسم فعل

عنه  
 اعاد الضم الى ان يكون  
 صحيحاً يا اه

فهمي عندهم فعل لا اسم فعل ويدل على ذلك  
 انهم لم يكدونها بالنون نحو هلن قال سيبويه  
 وقد تدخل الحقيفة والتقلية يعنى على هلم  
 قال لانها عندهم بمنزلة رد ورد اوردى وردوا  
 وارردن وقد استعمل لها مشارع من قبله  
 هلم فقال لا اهل وأما اهل الجازين أسماء  
 هلم في الاحوال كلها ككفر هلم من أسماء  
 الافعال وقال الله تعالى قل هلم بنا وهى عند  
 والقائلين لاخوانهم هلم البنا وهى عند  
 الجازين بمعنى احضروا وتأتى عندهم معنى  
 أقبل (وأخر ما لذ) الاسماء (فيه العمل)  
 وجوزوا بغير زبد اذ كان خلافاً لكسائي  
 قال الناطم ولا حجة له في قول الرازي  
 يا أيها المأخ دلوى دونكا  
 انفراد التماس يصعدونكا  
 لعمري تقدير دلوى مبتداً او مفعول لا يدون  
 مضموناً ذكر ما تقدم عن مديونه

ويأتي هذا التأويل الثاني في قوله تعالى كاتبا لله عليكم ٤٢٩ (تبيينات) الأول اذعي التأني وولده انه لم يخالف في هذه

المسئلة سوى الكسائي ونقل بعضهم ذاته عن  
 الكوفيين الثاني يوم المكودي ان كذا اسم  
 موصول فغال والظاهر ان ما في قوله ما في فيه  
 العمل زائدة لا يجوز ان تكون موصولة لانه  
 في يهدا موصولة وليس كذلك بل ماموصولة  
 واذي يار ويجز وفي موضع رفع خبر مقدم  
 والعامل مبتدأ مؤخر والجملة صلة ما الثالث  
 ليس في قوله العمل مع قوله عمل ابطاء لانه  
 أحدهما نكرة والاخر معرفة وقد وقع ذلك  
 للتناظم في مواضع من هذا الكتاب  
 (واحكم يشكر الذي يتون منها) أي من  
 أسماء الأفعال (وتعرف سواء) أي سوى  
 التون (بين) قال التأني في شرح الكافية  
 لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى  
 افعالا ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها  
 تعريف وشكر فعلامه تعريف المعرفة منها  
 تخرج من التون وعلامة تشكر النكرة  
 منها استعماله متواليا كان من الأسماء  
 النحضة ما يلازمه التعريف كالنحركات  
 وأسماء الاشارات وما يلازم التشكر كأحد  
 وعرب ودارو ما يعرفه وقاوتك وقاوتك رجل  
 وفرن جعلوا هذه الأسماء كذلك فأزمو  
 بعضا التعريف كزاد وله وأمين وأزمو  
 بعضا التشكر كواها ووبها واستعملوا  
 بعضا وجهين فتون مقصود التشكر ويجز  
 مقصود التعريف كصه وسه وافواف  
 انتهى (تبيين) ما ذكره التأني هو  
 المشهور وذهب قوم الى ان أسماء الأفعال  
 كلها معارف مألوفة منها وما لم يتون تعريف  
 علم الجنس (وما به) خطوب ما لا يقل

من مشبه اسم الفعل

واخبر جلة اسم الفعل مع فاعله والرافع محذوف أي دونك فاعرفه (قوله) ويأتي  
 هذا التأويل الثاني في قوله تعالى كاتبا لله عليكم أي بناء على ان عليهم فيه  
 اسم فعل وقال في شرح التلويح مصدر مشوب بفعل محذوف وعليهم متعلق به  
 او بالعامل المحذوف والتقدير كاتبا لله ذلك كما عليكم فغذف الفعل وأضيف  
 المصدر الى فاعله على حذف صفة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حوت عليكم  
 لأن التعريف يستلزم الكتابة اه ومثل ذلك الغيد حيث قال والصحيح ان كاتبا لله  
 مصدر مؤكد لنفسه لأن ما فيه وهو حوت عليكم أمهاتكم يدل على ان ذلك  
 مكتوب فكأنه قال كتب الله عليكم ذلك كاتبا (قوله) ان كذا اسم موصول  
 بناء على كون كذا فيج الام احدي لغات الذي (قوله) واحكم تشكر الخ) قال  
 الرضي ليس المراد يشكره أي اسم الفعل تشكر الفعل الذي هو بمعنى لأن الفعل  
 لا يكون معزولا لا تشكر بل التشكر راجع الى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل  
 فهو متوابعي امكت سكوتوا أي افضل مطلق السكون عن كل كلام اذ لا تعيين  
 فيه وهو مجزئ من التون يعني امكت السكون المفهومين عن هذا الحديث  
 الخاص مع جواز التلويح بغيره هكذا الحق التأني ودع الاوهام اه سندوني  
 وقد يؤخذ منه انها في حال تعريفها من قبل المعرف بال الهدي وهو اظهر من  
 قول بعضهم انها حينئذ من قبل المعرف بال الجنسية ومن قول بعضهم انها حينئذ  
 من قبل علم الجنس ولنا في هذا المقام تحقيق أسلفناه أول الكتاب في الكلام على  
 التون فاربع اليه (قوله من قبل المعنى أفعالا) ذكره تيسر لفساد والاول  
 فتقوله جعل لها تعريف الخ انما يقين على كونها من قبل اللفظ أسماء (قوله  
 كاحد) أطلق أحده استعمالا أربعة أحدها مرادف الاول وهو  
 المستعمل في العدد نحو أحد عشر والثاني مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو قول  
 هو اقل أحد الثالث مرادف اثنان نحو وان أحد من التركين الرابع ان يكون  
 اسما عا في جميع من يعقل نحو فاستنك من أحد وهو المراد فاعلة الملازم التشكر  
 ويدور تعريفه فاعلة الموضع في الجواشي نصريح (قوله) ولا ينافيه ما في شرح  
 قوله ويصطلحان النقص من قوله وبها عا الا ان ذلك الاعلى المدوية سم (قوله  
 تعريف علم الجنس) يعني ان اسمها حقيقة لفظ الفعل المقصود في الذن (قوله  
 من مشبه اسم الفعل) قال البعض أي في الاكتفاء به وعدم احتياجه في افادة  
 المراد الى شيء آخر اه وفيه ان اسم الفعل لا يحد المراد منه بل يتبعه فاعله  
 الظاهر كافي بهما فيجد والمستكر كافي به فوجه التشبه المذكور لم يوجد

فإن هذا التأويل  
 من غير ما في قوله  
 على وجهين  
 المحال على  
 والاولا فاعله  
 سم من قبل المعنى  
 مطلق السكون  
 عن كذا من قبل  
 الكلام الذي  
 كلام فاعله  
 وقد يقال ان  
 جاء من قبل  
 الفاعل وهو  
 وان كان  
 للمفعول  
 معبر عنه  
 الا ان هذا

صوتاً يعقل كذا الذي أجلى حكاية (كتب)  
 أى أسماء الاصوات ما وضع لطلب ما لا يعقل  
 أو ما هو في حكم ما لا يعقل من مثلاً الأسماء  
 أو لحكاية الاصوات كذا في شرح الكفاية  
 فالشرح الأول ما ذكره كلاً للقول ومنه قوله  
 وأى جواد لا يقال له هلا • وعسى للقول  
 ومنه قوله عسى ما العباد عليك أمارة  
 ومنه قوله للفضل وفي الحديث فتح كنخ  
 فأنهم من الصدقة وعهد وهاد وده وجه  
 وهاد وجهه للابل وعاج وجهه وحل الناقة

يقول نصر الهوري في مائتة الخشبي عن الهمع  
مثله في القاموس أيضا في باب الالف الينة  
صفحة ٦٧٣ من المطبوعة وهو الموافق  
لنصر السابح وذكر يا وما نقله عن القاموس  
ولا نعلم من باب الالام اه

في الشبه بغيره الا ان يجعل المشبه باسم الفصل الرابع المستورد الا كتابة  
بسبب الظاهر وقطع النظر عن الضمير المستقر تأمل ثم قوله من مشبه اسم الفصل  
سائر لما سأل من الضمير المجرور اليه على قاعدة من اليانية ويجرورها من كونها  
في موضع الحال وهذا يوجب اختلال قول البعض بما انفارضي الجار والمجرور  
سائر لما أوحال من الضمير في بقتبه (قوله صوتا ينجعل) اي يجعل اسم صوت  
(قوله كذا الذي أجدى حكاية) أي أفادها وصريحه انها ليست نفس  
الحكاية بل مفيدة ومفيدة لها وهو كذلك لأن من شروط الحكاية أن تكون مثل  
المحكى وهذه الالفاظ مر كبقين من حروف صحيحة وليس المحكى كذلك اذ الحيوانات  
والجمادات لا تفهم الالفاظ بل حروف لكنهم لما احتاجوا الى حكاية تلك الاصوات  
وقدوت أو فسرت عليهم أو ردوا وصورتها بلفظ ما أمكنهم من الفاظ مر كبة  
من الحروف شبيهة بتلك الاصوات في الجلفة فصار الواقع في كلامهم كالحكاية  
فان قلت بقي عليه الاصوات الدالة على معنى في النفس كاح لذي السعال قلت هذه  
ليست موضوعة أصلا فلان تكون اسماء لا تكون كلمة لانها انما تتناول الطبع  
لا الواقع اه دما بيني لمنها (قوله كهلا) في القاموس هلا وهلا زجران  
لفعل أي اقربى اه والكلمتان متوسستان بالقر في نكتة العلامة أي العز الجوى  
المحكية بجنه لكن في الجمع هلا ويون الا ان زجران على الباء اه ومنه  
يعلم أن قول القاموس أي اقربى ضمير باللام (قوله لفلن) على حذف مضاف  
أي زجرها وقد يستحقها العاقل لتزجر منزلة غيره كقوله ألا حسبا لسي وقولها  
هلا اه زكرا وكذا اجتذر المضاف في ظاهره الا شية (قوله لفلن) أي لزجره  
عن الالقاء دما بيني (قوله وكخ) بكسر الكاف وتشديد الحاء مساكنة  
ومكسورة اه سم وفي القاموس جواز تحقير الحاء وجواز تنوينها وجواز  
فتح الكاف قوة للفظ ألا زجره عن تناول شيء كصا في القاموس (قوله  
وفي الحديث الخ) هو أن الحسن رضي الله عنه أخذ غرة من غر الصدقة وبيعها  
في فيه فقتلته عليه الصلاة والسلام كخ كخ فأنما من الصدقة فألفاها من فيه  
(قوله وهيد) فتح الهاء وكسر ها وفتح الدال فيما زكرها والفتحة بينهما مساكنة  
(قوله وهاد) بكسر الدال على الاصل في التلصص من التلصص الساكنين ودهوجه  
يفتح الدال المهملة من الاول والبيم من الثاني واسكان الهاء منها حواء وبعه  
بغير مهملة فيها مكسورة من الثاني وهاء مكسورة في ما عالج بغير مهملة وتبيم  
صد الف مكسورة وهي فتح الهاء وكسر هاء كسر البيم وسكونها وحل بها

مهملة مفتوحة فلام سا كنة وقال في زجر البعير حل بفتح الحاء المهملة وكسر  
 اللام مفتوحة واس بكسر الهمزة وتشديد السين المهملة مفتوحة وهي مثلها  
 الان أولها هاء وقال الرضي اس مكسورة الهمزة سا كنة السين وكذا همس  
 مكسورة الهاء سا كنة السين وقبل ضم الهاء وفتح السين المشددة اه دماضي  
 وقال زكريا اس وهي بكسر أولها مع فتح آخرهما أو كسر وتثنية فيها اه  
 وفي القاموس هم بالضم زجر القم ولا يكسر اه وقوله بالضم أي ضم الهاء وأما  
 السين فتنبوطة بالقلم بالسكون مشددة في نسخة أبي العز الجبلي المصححة بخطه  
 وفي غيرهما السين واقعه أعلم (قوله وهم) بها مفتوحة فقيم ما كنة وقاع قاف  
 غا ألف عين مهملة مكسورة وهما بها مفتوحة فقيم قاف مقصورة اه دماضي  
 (قوله وهم للكلب) فتح الهاء وسكون الجيم أو كسرهما مفتوحة فالة الدماضي  
 وفي القاموس ما وواضه وأما هم السابعة التي القم فاقصر فتنا السبد في ضبطها  
 تبع الدماضي والقاموس على فتح الهاء وسكون الجيم كما تركب شبح الاسلام  
 على همج الاولى ماضيه وهيم بفتح أوله مع كسر ثانيه واسكانه وتثنيه فيها  
 وأما همج الاخر فهو فتح أوله مع اسكان ثانيه وكسر مع تنوينه وتحقيقه فيها  
 اه وخلصه ان الاولى فيها القتان كسر الثانيه واسكانه مع التشديد فيها والثانية  
 فيها القتان كسر الثاني مفتوحة واسكانه مع التحقيق فيها (قوله وسع)  
 يسين مفتوحة وعين سا كنة مهملة وسين ووج ووا مفتوحة وحاء مهملة سا كنة  
 وعين مهملة فزاي سا كنة اه دماضي والعين من عز مفتوحة كما تصح  
 صنيح القاموس وذكره البعض (قوله وعجز) فتح أوله وكسر مع فتح آخره  
 وكسره اه زكريا وقال الدماضي بعين مهملة مفتوحة فتشابة تحصيلها كنة  
 فزاي مكسورة والتي في القاموس ان العين بالكسر والفتح والزاي بالفتح وانه  
 زجر الشان (قوله وسر) بالحاء المهملة بفتح الشارح وفي بعض النسخ وهم  
 قال الدماضي فتح الهاء وكسر الراء المشددة (قوله وجاه) جيم قاف فيها  
 مكسورة وكون زجر البعير أيضا فهو مشترك دماضي (قوله واتادعا)  
 أي طلب كأرضيه المرادى والدماضي بأنه وزن أو العاطفة وقبل ية الهمزة  
 وضم الواو (قوله ودح) بفتح الال المهملة أكث من ضمها وسكون  
 الواو وكسر الهاء كما في الدماضي وزكريا (قوله لارج) ضم الراء وفتح الهمزة  
 وبعد هاء عين مهملة وهو الفصل دماضي (قوله وعونه) بعين مهملة فزاد  
 ما كنة فيها مكسورة اه دماضي والعين مفتوحة على ما ذكره البعض (قوله

واس وهم وهيم وفتح القم وهما وهم للكلب  
 وسع الشان ووج للبقوعز وعز لعز ووج  
 للعار وجاه للبع واما دعاه كذا وللغرس  
 ودوه لارج وعونه للجن

وبس (بضم الباء وتثنية السين مع تشديد هاء زكريا ووضبطه بعضهم بكون  
 السين وصديقه الدماسيني (قوله وجون) يميم مضمومة فواو ساكنة فتشاة  
 فوقية مفتوحة اه دماسين وفي القاموس في فصل الجيم من باب التاء القوقية  
 ان جون مثله لا تردع الا لبل الى الماء وصدحه جيدان الجيم مفتوحة وكذا  
 ضبط بالقلم بالغيم في نسخة العصبة (قوله وبني) يميم مكسورة فهمزة ساكنة  
 اه دماسيني وأما في بكسر الحاء المهملة وسكون الهمزة فتدعاه للصار الى الماء  
 كما في القاموس (قوله لا بل المورد) أي دعاهم للشرب زكريا (قوله ونو)  
 بتشاة فوقية مضمومة فهمزة ساكنة وتأبشاة فوقية مفتوحة فهمزة ساكنة  
 دماسيني (قوله المزي) أي على الاناث (قوله ولج) بكسر النون واسكان  
 الخاء المجهمة مخففة ومشددة اه زكريا ووضبطه بعضهم بفتح النون وصديقه  
 الدماسيني (قوله المناخ) أي الذي زاد انماخته زكريا (قوله وهدع) بكسر  
 الهاء وفتح الدال واسكان العين المهملة اه دماسيني وزاد في القاموس لغة ثانية  
 سكون الدال مع كسر العين (قوله المسكنة) أي التي يراذكها من تضارعا  
 زكريا (قوله وسأ) بفتح السين المهملة وسكون الهمزة وتشبثة فوقية مضمومة  
 فتش مبهمة مضمومة فهمزة ساكنة اه دماسيني وزاد زكريا جواز فتح السين (قوله  
 وديج) بفتح الدال المهملة وسكون الجيم مخففة وقوس بضم القاف وسكون الواو  
 كسر السين المهملة اه دماسيني وزكريا (قوله كفاق) بفتح مبهمة وقاف مكسورة  
 اه مع وقوله لغراب أي لحكاية صوته (قوله وما) باللامالة طال الرض ان مبه  
 عملة وهمز مكسورة أو ساكنة بعد الالف زكريا (قوله للقلية) أي لحكاية  
 صوتها اذا دعت ولها زكريا (قوله وشيب) بكسر الشين المجهمة وسكون التصة  
 وكسر الواحدة كما في زكريا وقوله لشرب الا بل أي لحكاية صوت شربها (قوله  
 ويط) بين مهملة مكسورة فتشاة تصبها ساكنة فطاه مهملة مكسورة اه  
 دماسيني وزاد زكريا جواز فتح آخره وقوله للمتلاعين أي لحكاية أصواتهم الموجودة  
 عند اللعب ومن هنا أخذ الناس العياط كما في الدماسيني (قوله ويطج)  
 بكسر الطاء المهملة وسكون الضمة وكسر الخاء المجهمة أو فتحها كما في زكريا  
 وقوله للضاحك أي لحكاية صوت ضحك قال الدماسيني أفرد له لأن الضحك يأتي  
 من الواحد بخلاف ما قبله اه وقده نظر ظاهر (قوله وطاق) بطاه مهملة  
 مفتوحة فألف ضفاف مكسورة وقوله للضرب أي للصوت الحادث عنده وكذا  
 يقال فيما بعده وطن بطاه مهملة مفتوحة ضفاف ساكنة وقب بفتح مفتوحة

وبس للضم وجون وبني للابل المورد  
 وفوقنا للتيس المزي وفتح مخففا ومشددا  
 للبحر المناخ وهدع لستار الا بل المسكنة وسأ  
 وتشبث للصار المورد وديج للدجاج وقوس  
 للكلب \* والتوع الثاني كفاق للضرب  
 وما بالامالة للقلية وشيب لشرب الا بل  
 ويط للمتلاعين ويطج للضاحك وطاق  
 للضرب وطن لوقع الحيازة وقب لوقع السيف



فوحدة ساكنة ونطاق باق بكسر القاف فهما أوّل الأوّل ناء محبة قبل ألف  
وأوّل الثاني باء موحدة قبل ألف اه دماضي ونطاق باق اسمان جلا اسماء  
واحدا ونينا على الكسر وكذا فاش ماش اه زكريا وقوله للفتح أي الصوت  
الحادث من اصطكاك الاجرام عند التفتح كافي للمماضي (قوله وفاش ماش)  
بشبه محبة مكسورة آخر كل منهما كافى للمماضي وقوله للفتح قال زكريا أي  
نصوته اذا طوى اه هكذا بنى التكلم على هذه الاضطرار التي ساقها  
الشارح وبه يعلم ما في تكلم البعض عليهما من التقصير في بعضها والخطا في بعضها وانه  
الموفق (قوله وهو اختار من فهو قوله يادارية الخ) فان قوله يادارية خطاب  
لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل في الالفاظ بل لكونه غير ممكن به  
ولهذا احتاج الى قوة اقوت الخ وكذلك أجاز الالف خطاب لما لا يعقل ولكنه  
لم يشبه اسم الفعل لكونه غير ممكن به ولهذا احتاج الى قوة انجيل كذا في التصريح  
قال سم وفي الاختار من ذلك قولا لا يمكن به دليل ان حقيقة النداء  
كلام اصطلاحي أو نائب عنه اه وأشار البعض الى دفعه بأن المراد غير ممكن به  
في أداء المعنى المقصود للمتكلم وان كان كلاما تاما عند النفاة (قوله  
يادارية الخ) تمامه أقوت وطال عليهما سابق الامد والعلواء ما ارتفع من  
الارض وسند الجبل ارتخاه حيث يستدعيه أي يصعدوا أقوت خلت والسابق  
الماضي والامد الدهر والقاء بمعنى الواو عني وتصريح وفي القاموس السند  
محركة ما فاك من الجبل وعلا عن السفح اه وهو واضح (قوله الألف الخ)  
تمامه يصح وما الاصباح منك بأمثل أي ليس الاصباح أمثل منك لأن أفاضى  
فيه أيضا المعوم وهذا لأنه يعدّ منه والأقل في حال غفلة (قوله فهو قد وجب)  
قال الفزى وهو تميم لصفة الاستثناء عنه بقوله والزم اه وقال سم قد يقال  
الامر بلازمة البناء لا يستوجب وجوبه فقد يجرى بلازمة الجواز حيث قد  
فهو قد وجب لبيان وجوبه ودفع فهم جوازه فقط (قوله في الاصوات) أي  
ما خوطب به ما لا يعقل وما أجدى حكاية (قوله في أوّل الكتاب) أي في قوله  
وكتابتها عن الفعل الخ قال سم قد يقال لم يصح بها في أوّل الكتاب غاية الامر  
أنه أدخلها في قوله وكتابتها عن الفعل الخ فيصوّر أن يريد منها دفع فهم عدم  
ارادتها هناك (قوله فهي أحق بالناس من أسماء الافعال) أي لأن علمت  
أسماء الافعال مشابهتها للحروف العامة في أنها عامة غير معصومة فوجه التشبه

ونطاق إنا للفتح وفاش ماش للفتح  
(تنبه) قوله من شبه اسم الفعل كذا  
عديبه أيضا في الكافية ولم يذكر في شرحها  
ما اختاره عنه قال ابن هشام في التوضيح  
وهو اختار من فهو قوله  
يادارية بالعلواء فالسند  
الألف بالالف اللولب الألف الخ  
بنا النوعين هو قد وجب  
بالنوعين أسماء الافعال والاصوات وهو  
ما صرح به في شرح الكافية ويعقل أن يريد  
نوعى الاصوات وهو أولى لأنه قد تقدم  
الكلام على أسماء الافعال في أوّل الكتاب  
وعلمه بنا الاصوات مشابهتها للحروف  
المهملة في انتم الاعاءلة ولا معصومة فهي أحق  
بالناس من أسماء الافعال (تنبه) هذه  
الاصوات لأصغر فيها اختلاف أسماء الافعال  
فهو من قبل المترادات وأسماء الافعال من  
قبل المركبات

في أسماء الأصوات وهو كونه الأعملة ولا معصومة ناد في غير نوع الحرف  
 إذ لا يوجد في غير نوعه إلا في أسماء الأصوات فتكون الحرف أخص به فتكون  
 مشابهة أسماء الأصوات للحروف في ذلك الوجه أقوى بخلاف وجه الشبه  
 في أسماء الأفعال وهو كونه أعملة غير معصومة فإنه موجود في الأنواع الثلاثة  
 الاسم والفعل والحرف فلا يقوى وجوده في الحرف قوة وجود وجه الشبه  
 في أسماء الأصوات فتكون مشابهة أسماء الأفعال للحرف دون مشابهة أسماء  
 الأصوات له هكذا ينبغي تقرير وجه الأول (قوله قد يعرب بعض الأصوات) أي  
 وجوبها كما في الدمايني وقوله لو وقوعه مرفوع ممكن أي بأن تخرج عن معانيها  
 الأصلية وتستعمل في معنى ذلك الممكن الذي وقعت موقعه فان خالف باقي  
 البيت غير مستعمل في معناه الأصلي لأنه لم يحل به صوت الجماع بل استعمل في معنى  
 اسم ممكن وهو الفرج وزل السارح ذكر جواز إعرابها وبأنها غير إذا ارتد فلعلها  
 كافي قوله وأي جواد لا يقال له فلا (قوله أدلتي) بكسر اللام يعني شعر  
 رأس (قوله تداعين) أي الإبل باسم الشب أي بجسمي اسم هو الشب أي الصوت  
 المهدود أي دعاهن بعض ذلك الصوت فالتب هنا تستعمل في نفس الصوت  
 لا يحكي به الصوت وقوله في متمثل أي حوض ما متمثل أي مكسر وقوله من بصرة  
 وسلام بكسر السين المهملة هما نوعان من الجارة طاه شيخنا السيد وبعبارة التاموس  
 في باب الإراء البصرة بلد معروف إلى أن قال وحجارة رخوة فيها يامض وفي باب الميم  
 السيلة كفرحة الجارة والجمع ككتاب (قوله لا ينش الطرف) بالسين المهملة  
 أي لا يرفعه قال في التاموس نفسه الله كعه رفعه كلفه وقعه اه وسنه سى  
 النش نشا لا رتضاه وما فاعل ينش واقعة على أم الطلي وقوله بخزونه ضم  
 التنية ونفع الخاء المهملة وكسر الواو والشدقة آخره ون أي يتهدده ظل  
 في التاموس خزونه تهده كخزونه اه وقوله داع بدل من ما أوعظ بيان أو  
 خبر مخذوف والمبغوم بالوحدة فالسين المهملة من البثم وهو عدم الإفصاح والمعنى  
 لا يرفع طرف الطلي إلا جماعه أنه التي تهده تقول عند تهده هاهنا

• (نونا التوكيد) •

(قوله الفعل قدسه للاختصاص سم (قوله نونين) أي بكل منهما سم أي  
 على انفراد (قوله ضرورية) أي وسهلا شبه الومف بالفعل (قوله  
 لتضاف بعض أحكامهما) كبدال الخفيفة أو لضافتي نحو وليكونا وحذفها

(خاتمة) قد يعرب بعض الأصوات لوقوعه  
 موقع يمكن كتوبه  
 قد أقيمت عزة من عراقها  
 ملحقة السرج بخافيها  
 أدلتي مثل جناح نافي  
 أي بشرحها وقوله  
 أي غراب ومنه قول ذي الرمة  
 تداعين باسم الشيب فيتم  
 جوائيه من بصرة وسلام

وقوله أنينا  
 لا ينش الطرف إلا ما يحترقه  
 داع يشابه باسم الماء مقوم  
 فالشيب صوت شرب الإبل والماء صوت  
 الطيبة كما مر اه واقه أعلم

• (نونا التوكيد) •  
 (الفعل توكيد نونين هما) (التقية والخفيفة  
 كنون اذهبن وأضدنيهما) وقد اجتمعا  
 في قوله تعالى ليسكن وليكونا وقد تقدم أول  
 الكتاب أن قوله آتاهن أحضر والنهودا  
 ضرورة (تنبيه) ذهب البصريون إلى  
 أن كلا منهما أصل تخالف بعض أحكامهما

في نحو لاهين الفقه وجماعته ان في القلة وكوقوع الشديدة بعد الالف  
وهو متنع في الخفيفة وعورض الطليل بأن القرع قد يخص بالحكم ليس  
في الأصل كافي أن المتوحة فانها فرع للكسوة ولها أحكام تخصها تصريح  
مع زيادة وحذف (قوله فرع القلة) لاختصاصها ولائاً كد في القلة  
أبلغ سم (قوله وذيل بالعكس) يؤيد ان الخفيفة بسيطة والقلة مركبة  
فان الخفيفة أحق بالأصل والقلة أحق بالفرعية (قوله أشق من الخفيفة) أي  
من التوكيد بالخفيفة ويؤيد ان زيادة البناء يدل على زيادة المعنى غالباً وقوله  
تعالى لم يحن وليكونا من الصاغرين كان امرأه العزيز كانت أشد حرصاً على صنفه  
من كونه صاغراً لانها كانت توقع حبه فيهما فتقرب منه وتراه كلما وادت  
(قوله يؤكد ان فعل) أي جوازاً كما سألني (قوله أي فعل الامر)  
قال البعض تعال نشأنا الأولى فعل الطلب ليسهل الدعاء اهـ ويذفع بأن المراد  
فعل الامر الاصطلاحي وهو يميل فعل الدعاء مع أنه لو قال فعل الطلب لثقل  
المضارع المقرون بلام الامر مع أنه سيذهب كره المصنف ولا ينافي كون المراد فعل  
الامر ماذ كرقوله ومنه الدعاء لا مكان له على الاستخدام بأن يجعل الضمير عائداً  
على فعل الامر لا بالمعنى الاعم المتقدم بل بالمعنى الخاص المقابل للدعاء أو  
على جعل الضمير عائداً على اشترين زيد الأعلى فعل الامر تتأمل (قوله مطلقاً)  
أي من غير شرط لأنه مستقبل دائماً اهـ تصريح ويرشد الى تفسير الاطلاق بذلك  
قوله بعد أي المضارع بالشرط الاتي فهو أحسن من قول البعض أي سواء كان  
على زنة فعل أو غيرهما كقتل وقام (قوله فانزلن مكينة علينا)  
تماسه وميث الاقدام ان لا قبلها وهو من كلامه صلى الله عليه وسلم الموافق لوزن  
الربز (قوله بالشرط الاتي) هو قوله آتيناك بالطلب الخ (قوله ولا يؤيد ان  
الماضي) لانها لم يصلح ان يدخلها الاستقبال وذلك ينافي الماضي اهـ تصريح  
(قوله مطلقاً) أي ولو كان ذلك الماضي بمعنى المستقبل طرد الباب (قوله  
دامن معدله) بكسر الكاف ان يرحم متميماً بيه الحب أي استعبده وذلك  
وقامه لولا ان لم يصبه ما يحاط به أي بالمال والصلة رقة الشوق (قوله فيزود  
شاذة) أي ليس للمولود ان يكتب في شعرهم وكذا أفاضل الخ وان أومضيه  
خلافه (قوله سهلها كونه بمعنى الاستقبال) لانه الدوام انما يتحقق في الاستقبال  
اهـ سم وقال الدمايني سهلها ما فيه معنى الطلب فعمل معاملة الامر (قوله  
آتيناك بالطلب الخ) عبارة التوضيح وأما المضارع فله حالات أي خمس احدها أن

وذهب الكوفيون الى أن الخفيفة فرع القلة  
وقيل بالعكس وذكر التليل ان التوكيد  
بالقلة أشد من الخفيفة (يؤكد ان فعل)  
أي فعل الامر مطلقاً فهو اشترين زيداً ومنه  
الدعاء كقوله فانزلن مكينة علينا (ويضع)  
أي المضارع بالشرط الاتي ذكره  
ولا يؤيد ان يرحم متميماً  
دامن معدله ان يرحم متميماً  
شاذة سهلها كونه بمعنى الاستقبال وانما  
يؤكد بها التبادر حال كونه (آتيناك بالطلب)  
بأن ياتي أمراً نحو ليقوم من زيد أو غيرها  
ولا يتحقق الله تعالى  
أي غيرة والاشهر من كلامه  
ان مولاه هو شيخنا بالله

يكون فوكيدهما واجبا وذلك اذا كانا متباينين متقبلا جواب القسم غير  
منصوب من لامة فاصل فهو واقع لا كيدن أصنامكم ثم قال والثانية أن يكون  
قرينين الواجب وذلك اذا كان شرطاً لأن المؤكدة بما فهو وانما تفنن ثم قال  
الثالثة أن يكون كثيراً وذلك اذا وقع بعد أداة طلب كقوله تعالى ولا تحسبن الله  
غافلاً ثم قال والرابعة أن يكون قليلاً وذلك اذا وقع بعد لا النافية أو ما الزائدة التي  
لم تسبق بان ثم قال والخامسة أن يكون أقل وذلك بعد لم وبعد أداة جراءة غير  
أما هـ قال شيخنا وبني أن زائدة مائة وهي امتناع التوكيد كالمضارع المتني  
الواقع جواب القسم فهو واقع لا تفعل كذا والمضارع الحالى فهو واقع لمقوم زيد  
الآن والمضارع المنصوب من لام القسم كما سذكره الشارح قال في التكتأورد على  
الناظم فهو قولان للعاظم من حيث الله وقوله تعالى والمطفلات يرصنن وهو ذلك  
بما وقع فيه الخبر موقع الطلب فانه يصدق عليه انه يفعل أي اذا طلب ولا يجوز  
فوكيدهم قال يفعل المتعدي نهى أو استهم الخ لكن الأولى هـ وبجواب بأنها  
لأنهم ان الطلب فيها أورد ما لم يفعل وحده كاهو فرض الكلام بل بالجملة لأنها من  
الجملة المنعوية المستعملة في الانتفاء ومن سلم ان الطلب فيه بالفعل وسدده فالمراد  
ذاطلب بأداة كلام الامر ولا انتاهية والطلب فيها أورد ليس كذلك فاعرفه  
وذاطلب حال من ضمير أي (قوله هـ) أصله تمنن قلباً كدبا لتون حذف  
تو ن الرفع مخففاً فالتن ما كان الماء والتون حذف الماء وذي سلم موضع بالحجاز  
هـ ذكرنا وغير مخففة حال من الماء المخدوفة (قوله ترين) فيه الشاهد وأصله  
قبل تو ن التوكيد ترين نفل حركة الهمزة إلى الراء ثم حذف الهمزة فصار ترين  
فخطبت الماء أفعالاً صرّكها وانفتح ما قبلها ثم حذف لاتقاء الماء كتن فصار ترين  
قلباً كدبا لتون حذف تو ن الرفع التو إلى الامثال وكسرت الماء التخص من  
الساكنين ولم تحذف لعدم ما يدل عليها قلباً أي في التكلم لحقت تو ن الوفاة فصار  
ترين ويوم طرف لغو متعلق بترين (قوله أو استهما) أي يجمع أدواته  
احية كانت أو حرفة خلافاً لمن خصه بالهمزة وهل هـ دما مني ولما اعتد الشارح  
الامثلة (قوله وهل ينعمي ارتبادى البلاد) أي طوافيها ومن حذر الموت  
تعليل لا يرتبادى وقوله ان يأتين أي من آياته متعلق بمعنى (قوله أقبعد كدة)  
بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة وقيل لترسيم قبيلة للضرورة هـ تصریح  
وقال ذكرنا قبلاً أي جماعة ثلاثة فأكثر هـ قال وأباب الحواشي وهو أولى لأنه  
لا يلزم عليه أن يكاب ضرورة (قوله فأقبل الخ) الشاهد في فعلنا حيث أ كده

أوعرفنا نحو الاتزان عندنا أو تخفينا  
كقوله هـ لا تخن بعد غير مخففة  
كما عهدت في أيام ذي سلم

أو تخفينا كقوله  
فلنك يوم اللقي ترين  
لكن على ان امرؤ بك هـ  
أو استهما كقوله  
وهل ينعمي ارتبادى البلاد  
من حذر الموت ان يأتين

وقوله  
أقبعد كدة قدس من قبلاً  
فأقبل على رطلي ورهطك نبئت  
مسا عينا حتى نرى كيف تظلال

أودعنا قوله لا يعدن قومي الذين هم • سم العداؤفة الجزر النازلون بكل معركه والطيون معاد الأرز (أو) آتيا  
(شرطا أمثالا) أما في موضع التصب مفعول به ثانيا أي شرطا تأمينا الشرطية المؤكدة بما نحو وأما اختافن فاما تذهبن فاما تزين  
واحترمن الواقع شرطا بغير اما فان كيدته قبل كياساني (أو) آتيا ٤٣٧ (مثنائي) جواب (قسم مستقبلا) غير مفعول

من لاهه بفاعل نحو تائه لا كيدن أصنامكم  
وقوله

فمن يك لم يتأربأعرض قومه

فاني ورب الرافضات لا تأرا

ولا يجوزو كيدهم بها ان كان منضيا نحو تائه

تنتوذكرو سوف اذا التقدير لا تنتوذكرو أما قوله

تائه لا يجهدن المرمي

فعل الكرام ولو فاق الوري حسبا

فخاذا وضرورة أو كان حال البقرة ابن كثير

لا قسم يوم القيام وقوله

عينا لا يفض كل امرئ • يتعرف قول ولا يفعل

وقوله

لئن نلت قد ضاقت عليكم يومكم

ليعلم ربنا يتق واسع

أو كان مفعولا من اللام مثل واثن ستم وقتتم

لالي الله تحشرون ونحو وسوف يعطيك ربك

قرض (تسهيان) • الأول التوكيد في هذا

النوع واجب بالشرط والمذكورة كائن

عليه في التسهيل وهو مذهب البصريين فلا بد

عندهم من اللام والتون فان خلاصهما

قد قبل حرف التني فاذا قلت واقه يقوم

زيد كان المعنى تني القيام عنه وأما في

الكوفيين فقامها وقد ورد في الشعر وسكن

سبويه واقه لا ضرب • وأما التوكيد بعد

الطلب فليس بواجب انضافا واختفوا

فيه بعد أما فذهب سبويه أنه ليس بلازم

ولكنه أحسن ولهذا لم يضع في القرآن الا

كذلك واليه ذهب القاري وأما كذا ما تخرن

وهو الصحيح وقد ذكر في الشعر مجيء غير

بالتون الخفيفة لوجود الاستهزام ثم أيها ألقا الوقت ونبتت سامعا جواب  
الامر أي قننن من مأثرنا فاده زكريا (قوله لا يعدن) أي لا يهلكن وتقدم  
الكلام على الميت في الميت (قوله أما في موضع التصب الخ) وصح أن يكون  
أما بدلا من شرطا وشرطا مفعول تاليا والمعن بالشرطا أما وشرطا على هذا  
بمعنى أد اشترط وعلى ما ذكره الساجح بمعنى فعل شرط (قوله المؤكدة بما)  
أي الزائدة (قوله فاما تزين) تقدم قصر به لكن فون الرفع حذف هذا  
البازم وشذبه في قراءة من قرأ تزين يا ساكتة بعد قانون الرفع على حذفه  
لم يرفون بالجار كافي المعنى (قوله فان فوكيده قليل) عرفت التوضيح بأقل كما تر  
(قوله فمن يك لم يتأربأعرض قومه) أي لم يتصرف لها وهو يكون المثلثة وفتح  
المهمزة والاعراض جمع عرض وهو ما يحمله الانسان من أن يعاب فيه وأراد  
بالرافضات اهل الحج التي تهاجر اهلها في مشيها كلهم ارتفع والشاهد في لا تأرا  
قائه أكد بالتون الخفيفة ثم أيها ألقا الوقت فاده زكريا (قوله أو كان سالا)  
منع البصريون الاقسام على فعل الحال فلا يجوزون واقه لاقول الان كياساني  
في التثنية الثاني ويؤولون القسامة والميتين فانه على اشتراط سندا (قوله  
عينا) لا يفيض مضارع من باب نصر وأما يفيض يفيض بالفتح قلقة رديئة  
ذكره شيخنا السيد وقوله يتعرف قول الخ أي يزين قوله بالوعد ولا يفعل  
ما بعده (قوله أو كان مفعولا من اللام) أي يجمعه كمثل الأول أو يحرف  
تفيس كمثل الثاني أو يبدل نحو واقه لقد يقوم زيد كافي سم (قوله التوكيد  
في هذا النوع) أي الواقع في جواب القسم واجب لانهم كرهوا أن يوكدا الفعل  
بأمر منفصل وهو القسم من غير أن يؤكده بما يتصل به وهو التون بعد صلاحته  
لهماي (قوله قد قبل) وفي بعض النسخ قبله (قوله كان المعنى تني القيام  
عنه) • أخذ الخفيفة فقالوا اذا قال الشخص واقه أموصحت بالصوم والذي  
يتنصيه بناء الايمان على الرف الخت بعد الصوم كما هو مذهب غيرهم (قوله  
وأما زكريا الكوفيين تعاقبها) أي اللام والتون فيكفي بأحدها (قوله غيذي  
جلدة) بكسر الجيم أي سعة في المال (قوله فاما تزين الخ) اللمة بكسر اللام  
شعر الرأس وأودى هلك وهو يتعدى بالياء فتني أودى بها أهلكها وانما لم يقل  
أودت بها لوافق تاسيس التنافية وهو الات الواقعة قبل حرف متحرك قبل حرف

مؤكد من ذلك قوله ١١٠ من في  
وقوله فاما تزين وقوله • فان الحوادث أودى بها

وقوله  
فاما ترى كناية الزل ضاحكة  
على رقة اخي ولا اتمل

وذهب المبرد والراجح الى لزوم التوكيد بعد  
اما وزعمان حذفها ضرورة التلخيص منع  
الصرحون نحو واقع ليعمل زيد الان استثناء  
عنه بالجملة الاسمية المصدرية للمؤكد كقولك  
واقعه زيد الفعل الا وارجاه الكوفون  
وبتهد لهم ما تقدم من قرائن كثير لا قسم

والتي هي اه (وقل) التوكيد (بعدها)  
الرائدة التي لم تسبق بان من ذلك قولهم بين  
نا ارنك ويجهدهما ليقن وحيثا تكون اذن

فمن ما تقدمت افعه وقوله  
اذلمات منهم مفسر قانه

ومن عضة ما بين شكرها  
وقوله

(فبيله) الاول مراد الناظم أن التوكيد  
بعد ما لا كورة غلب بالنسبة الى ما تقدم  
لا قليل مطلقا فانه كثير كما صرح به في غيره هذا

الكتاب بل ظاهر كلامه المراده وانما كان  
كثيرا من قبل ان ما لا لزمت هذه المواضع

أشبهت عند علم لام القسم فاصلوا الفعل بعدها  
معاملته بعد الام انص على ذلك سيويه  
كما حكاه في شرح الكافية الثاني كلامه يعمل

ما الواقعة بعد درج وصرح في الكافية بان  
التوكيد بعدها شاذ وعمل ذلك بان الفعل  
بعد ما مضى المعنى ونسبهم على أن الحاق  
النون بعدها ضرورة

الروي ذكرها (قوله كناية للزل) يعني الناقصة ضاحكة يعني ملائمة للزمن  
على رقة يعني مع رقة جلد قصى (قوله منع الصريحون نحو واقع ليعمل زيد الان)  
اي من كل جواب قسم مضارع حال حيث وبظهور ان منعهم ذلك من لوازم قولهم  
السابق لا بد من الام والنون فان نحو التماس المذكور لم يجمع فيه الام والنون  
لنساقه النون للتماس لاقتضائها الاستقبال (قوله من قرائن كثير لا قسم)  
ومن منع الاقسام على فعل الحال اول ذلك على انصار مبتدأ اي لا انا أقسم  
اه ذكرنا قال للمامسي والذي يظهر مذهب الكوفيين اذ لا حاجة الى الاشعار  
مع كون الحال لا ينافي القسم كما عترف به الصريحون في الجملة الاسمية اه وفيه  
ان منع الصريحين ليست فيما يظهر منافاة القسم للحال حتى يرد عليهم أنه لا ينافي  
الحال كما قالوا في الجملة الاسمية بل انه لا بد عندهم من اجتماع الام والنون  
والنون لا تاتي هنا لخاتمتها الحال كما تقدم فعل ما في كلام البعض (قوله التي  
لم تسبق بان) سواء سبقت بأداة شرط أم لا كما تامل (قوله يعني ما ارنك) قوله  
لمن يعني أمرا أنت به صير تصرع (قوله ويجهدهما ليقن) قوله لمن جعله  
فعلا قاء أي لا يملأ من فعله مع مشقة تصرع (قوله اذا ما ان الخ) المعنى  
اذلمات منهم شخص مرق ابته مضاه فصار مثله وقوله ومن عضة الخ قال الشارح  
في شرحه على التوضيح العضة بالناء واحدة العضا بالهاء وهو كل شبر عظيم له  
شوك والنساء عوض من الهاء الاصله كما في شفة والشكر ما بينت حول الشجرة من  
أملها ناله الجوهرى اه (قوله غلبا) أي حذا قليلا وضمره للمال في بيت  
قبل اه ذكرنا (قوله لا قليل مطلقا) أي بالنسبة لما تقدم وفي نفسه (قوله  
بل ظاهر كلامه المراده) لكن في التصريح أنه لا يقاس على المواضع التي سمع  
فيها زيادة تماوانه لا يحد فمهما (قوله للمامسي هذه المواضع) يعني بعد  
من وجهه وحيث متى وعضة وغلظ في التراكيب المتقدمة وما أشبهها وعندى  
في الزوم بالنسبة الى متى نظر لقطع يجوز انى فتعدا فقد قائل وانما زيدت ما بعد  
التكرار لتوكيد الاجام كما قال شيخنا وقول البعض لزوال الاجام سبق فلم  
(قوله أشبهت) أي في الزوم وأما قول شيخنا أي في التوكيد فيرد عليه ان  
المناسبة في التوكيد لا توقف على الزوم لرتب التوكيد بما على مجرد حواها  
(قوله معاملته بعد الام) أي في مطلق وتكيد فلا يرد أن تكيد بعد الام  
واجب عند الصريحين وبعد ما هذه قليل (قوله ما مضى المعنى) أي فلا يناسبه  
التوكيد بالنون المختصة بالاستقبال والمراد ما مضى المعنى فالغلا يرد عايرة

وقوله  
فاما ترى كناية الزل ضاحكة  
على رقة اخي ولا اتمل  
وذهب المبرد والراجح الى لزوم التوكيد بعد  
اما وزعمان حذفها ضرورة التلخيص منع  
الصرحون نحو واقع ليعمل زيد الان استثناء  
عنه بالجملة الاسمية المصدرية للمؤكد كقولك  
واقعه زيد الفعل الا وارجاه الكوفون  
وبتهد لهم ما تقدم من قرائن كثير لا قسم  
والتي هي اه (وقل) التوكيد (بعدها)  
الرائدة التي لم تسبق بان من ذلك قولهم بين  
نا ارنك ويجهدهما ليقن وحيثا تكون اذن  
فمن ما تقدمت افعه وقوله  
اذلمات منهم مفسر قانه  
ومن عضة ما بين شكرها  
وقوله  
(فبيله) الاول مراد الناظم أن التوكيد  
بعد ما لا كورة غلب بالنسبة الى ما تقدم  
لا قليل مطلقا فانه كثير كما صرح به في غيره هذا  
الكتاب بل ظاهر كلامه المراده وانما كان  
كثيرا من قبل ان ما لا لزمت هذه المواضع  
أشبهت عند علم لام القسم فاصلوا الفعل بعدها  
معاملته بعد الام انص على ذلك سيويه  
كما حكاه في شرح الكافية الثاني كلامه يعمل  
ما الواقعة بعد درج وصرح في الكافية بان  
التوكيد بعدها شاذ وعمل ذلك بان الفعل  
بعد ما مضى المعنى ونسبهم على أن الحاق  
النون بعدها ضرورة

وظاهر كلامه في التسهيل أنه لا يحتمل

بالضرورة وهو ما يشعره كلام سيده

فاته حكى رعا يقول ذلك وسنه قوله

وعلا فثبت في علمه رضى نوبى ثلاث اه

(وام) أى قول التوكيد بدم كقوله

يحبسه الجمل مالم يعلما

شيخنا على كرسية معمما

(تنبه) نص سيده على أنه ضرورة لان الفعل

بعد هاء ماضى المعنى كالواقع بعد رجا قال

في شرح الكافية هو بعد رجا أحسن

(وبعدا) أى يقل بعد لا الثانية قال في شرح

الكافية وتعدى كذا ماضى التوئين المضارع

المتى بلا تشبيه بالمضى كقوله تعالى واقواقنة

لا تصين الذين ظلموا انكم خاصة وقد صرح قوم

ان هذا ماضى وليس يصح ومثله قول الشاعر

فلا للجارة الدنيا بها ظننا

ولا الضيف فيها انما حول

الا ان توكيد تصين أحسن لاتصاله بلا

فهو بذلك أشبه بالمضى كقوله تعالى لا يستنكم

السلطان بخلاف قول الشاعر فانه غير متصل

بلا قعده به بالمضى ومع ذلك فقد سوغت

للا توكيد وان كانت منفصلة فتوكيد تصين

لاتصاله أحسن وأولى هذا كلامه بمرور

(تنبيهان) \* الاول ما اختاره الناظم هو

ما اختاره ابن جنى والجمهور على المنع ولهم

في الآية تأويلات فقبيل لانهاءه والجملة

محكمة بقول محذوف هو صفة فتنة فتكون

ظهورا ما يذوق هل رأيت الغيب قط وقيل

لانهاء وتم الكلام عند قوله فتنة ثم ابتدأ

نهي القلة عن التعرض لظلم قسمهم الفتنة

خاصة فأخرج انتهى عن استناده لفتنة فهو ماضى

الذين كفروا وكانوا مسلمين (قوله وظاهر كلامه في التسهيل الخ) يصح تنبيه

على أنه قليل وعلى أنه شاذ (قوله رجا وأفت الخ) أى نزلت والعلم الجليل

وفى معنى على والشاهد فى رضى وفاهه شمالان جمع شمال روى من ناحية القطب

زكريا (قوله أى نقل التوكيد بعد) الفة بالنسبة الى التوكيد بعد ماضى

التدوير كما فى ابن النظم وغيره (قوله يحبسه) أى الجمل الذى عه انصب

وحده الثبات والشاهد فى مالم يعلما اه عني وهذا ما نقله السيوطى فى شرح

شواهد الحقى عن الاعلم ثم قال ابن هشام البنى ليس كذلك وانما شبهه الذين

فى القصب أى لما علمه من العوة حتى امتلا بنسج معمم فوق كرسى وما قبله من

الآيات يدل على ذلك اه (قوله كالواقع بعد رجا) أى فى أنه ماضى المعنى

(قوله وهو بعد رجا أحسن) قال شيخنا تبعه البعض لانه لم يعل قبل المضارع

الى المضى أبدا بخلاف ما نقلنا قد دخل على المستقبل كما فى رجا يؤذون

كفروا وكانوا مسلمين اه ويحل ان الاحسنه لوجود ما الزائدة التى يؤكدها

كثيرا فى غير رجا (قوله وبعدا) لم يحتمل تشبيهها بالثانية لانه قد فعل من قوله

ذا طلب اطراد التوكيد بعد لا لانهاءه نكت (قوله وليس يصح) لعل وجهه

ان الجملة صفة فتنة والجملة الانشائية لا تقع صفة اه سم أى والاصل عدم

التأويلات الآتية من طرف من جعل لانهاءه (قوله فلا للجارة الدنيا) أى

القرية لها أى بجزء محبوسه وتلبيتها خبر الجارة ان أنفت لا وخبر لان أعلنت

عمل ليس من لميته الحاء اذ الله وفيها معنى عنها والضمير لجزء وتقدر بجزء اليت

ولا الضيف حول عنها ان لاج أى نزل وجزء بالجمل والراى نقله شيخنا وقوله وخبر

لان أعلنت على ليس أى ينام على القول يجوز علمها فى المعرفة والذى فى المضى

بها بالياء بدل اللام وعليه قاله بطريقة والضمير الجوروم اعاد الى أرض المحبوس

وصكذا الضيف فى فيها وفيها حال من الضيف صرح بذلك الدماميسى (قوله

ما اختاره الناظم) أى من جواز التوكيد بعد لا الثانية على فلة (قوله على

المنع) أى منع التوكيد بالتوئين بعد لا الثانية الا فى الضرورة (قوله يقول

محذوف هو صفة فتنة) والتقدير واقواقنة موقولا فيها لا تصين الخ أى وفى

لا تصين الخ تحويل النهى الا فى سبيله فى الوجه الثانى ويحتمل عندى تنزيل

الفتنة منزلة المعامل الذى نهى فلا تحويل (قوله فأخرج انتهى عن استناده

للفتنة) يعنى ان النهى وان كان باعتبار الضد الاصلى عن تعرض المخاطبين

لظلم قسمهم الفتنة خاصة والاصل لا تتعرضوا لظلم قسميكم الفتنة خاصة لكنه

أقول لعل  
فيه أى هذا  
لا يصح عدم  
الفتنة أو كان

فتنة  
الذين كفروا  
كانوا مسلمين  
قوله وظاهر  
كلامه في التسهيل  
الخ يصح تنبيه  
على أنه قليل  
وعلى أنه شاذ  
قوله رجا وأفت  
الخ أى نزلت  
والعلم الجليل  
وفى معنى على  
والشاهد فى رضى  
وفاهه شمالان  
جمع شمال روى  
من ناحية القطب  
زكريا قوله  
أى نقل التوكيد  
بعد ماضى  
التدوير كما فى  
ابن النظم وغيره  
قوله يحبسه  
أى الجمل الذى  
عه انصب  
وحده الثبات  
والشاهد فى  
مالم يعلما اه  
عني وهذا ما  
نقله السيوطى  
فى شرح  
شواهد الحقى  
عن الاعلم ثم  
قال ابن هشام  
البنى ليس  
كذلك وانما  
شبهه الذين  
فى القصب  
أى لما علمه  
من العوة حتى  
امتلا بنسج  
معمم فوق  
كرسى وما قبله  
من الآيات  
يدل على ذلك  
اه قوله كالواقع  
بعد رجا أى  
فى أنه ماضى  
المعنى قوله  
وهو بعد رجا  
أحسن قال  
شيخنا تبعه  
البعض لانه  
لم يعل قبل  
المضارع الى  
المضى أبدا  
بخلاف ما  
نقلنا قد دخل  
على المستقبل  
كما فى رجا  
يؤذون كفروا  
وكانوا مسلمين  
اه ويحل ان  
الاحسنه  
لوجود ما  
الزائدة التى  
يؤكدها كثيرا  
فى غير رجا  
قوله وبعدا  
لم يحتمل  
تشبيهها  
بالثانية  
لانه قد فعل  
من قوله  
ذا طلب  
اطراد التوكيد  
بعد لا لانهاءه  
نكت قوله  
وليس يصح  
لعل وجهه  
ان الجملة  
صفة فتنة  
والجملة  
الانشائية  
لا تقع صفة  
اه سم أى  
والاصل عدم  
التأويلات  
الآتية من  
طرف من  
جعل لانهاءه  
قوله فلا  
للاجارة  
الدنيا أى  
بجزء محبوسه  
وتلبيتها  
خبر الجارة  
ان أنفت  
لا وخبر لان  
أعلنت عمل  
ليس من  
لميته الحاء  
اذ الله  
وفيها معنى  
عنها والضمير  
لجزء وتقدر  
بجزء اليت  
ولا الضيف  
حول عنها  
ان لاج أى  
نزل وجزء  
بالجمل  
والراى نقله  
شيخنا وقوله  
وخبر لان  
أعلنت على  
ليس أى  
ينام على  
القول يجوز  
علمها فى  
المعرفة  
والذى فى  
المضى بها  
بالياء بدل  
اللام وعليه  
قاله بطريقة  
والضمير  
الجوروم  
اعاد الى  
أرض المحبوس  
وصكذا  
الضيف فى  
فيها وفيها  
حال من  
الضيف  
صرح بذلك  
الدماميسى  
قوله ما  
اختاره  
الناظم  
أى من جواز  
التوكيد  
بعد لا  
الثانية  
على فلة  
قوله على  
المنع  
أى منع  
التوكيد  
بالتوئين  
بعد لا  
الثانية  
الا فى  
الضرورة  
قوله يقول  
محذوف  
هو صفة  
فتنة  
والقدير  
واقواقنة  
موقولا  
فيها لا  
تصين الخ  
أى وفى  
لا تصين  
الخ تحويل  
النهى  
الا فى  
سبيله  
فى الوجه  
الثانى  
ويحتمل  
عندى  
تنزيل  
الفتنة  
منزلة  
المعامل  
الذى نهى  
فلا تحويل  
قوله  
فأخرج  
انتهى  
عن  
استناده  
للفتنة  
يعنى ان  
النهى  
وان كان  
باعتبار  
الضد  
الاصلى  
عن تعرض  
المخاطبين  
لظلم  
قسمهم  
الفتنة  
خاصة  
والاصل  
لا تتعرضوا  
لظلم  
قسميكم  
الفتنة  
خاصة  
لكنه

بما قالوا الأمر بك هنا وهذا لفتح الزج  
 والمبدع والقراء وقال الاخفش الصغير  
 لا تصين هو على معنى الدعاء وقيل جواب  
 قسم والجملة حواجة والاصل تصين كقراءة  
 ابن مسعود وغيره ثم اشبت الامم هو ضعف  
 لان الاشباع باب الشعر وقيل جواب قسم  
 ولا نافية ودخلت التون قسمها بالواجب  
 كما دخلت في قوله ناقلة لا يحمذن المرء متجنا  
 فعل الصكرام وقال القراء الجملة جواب  
 الامر فهو قولك انزل عن الدابة لا تخرجك  
 ولا نافية ومن منع التون بدلا للنافية منع  
 انزل عن الدابة لا تخرجك الثاني اذا قلنا  
 بجلالة التعظيم فهل يرد التوكيد بعد  
 لا كلامه يشعر بالاسراد مطلقا لكن نص  
 غيره على انه بعد المتسولة ضرورة

حول في العسارة عن إيقاعه على هذا التعرض الى إيقاعه على الإصاحة الملية  
عنه وأوضح الذين ظلموا موقع خبر خطاب جماعة الذكور قسما على أنهم  
أن تعرضوا كذا أو اذ لم يقولوا كذا خرج أي حول وقوله عن استناده  
أي إيقاعه وصلته بحذوفه أي استناده التعرض للظلم وقوله لفتنة مطلق بالخروج  
واللام بمعنى الجمع حذف أي الى استناده لإصاحة الفتنة أي تزييلها للسبب مبينة  
السبب وعلى هذا فالإصاحة خاصة بالتعرضين لأن حصول الإصاحة هو فاعل  
التعرض بخلاف الوجه الأول ومن في تنكس على هذا البيان الجنس لا تبعض  
لتلائم التعرضون للظلم والظالم وغير ظالم وليس كذلك بخلاف الوجه الأول  
فن عليه تبعض (قوله كما قالوا لأركنك) هو مني محول عن استناد الخطاب  
الى استناد لفنكم والاصل لآتان فحول التي عن الايمان الذي هو سبب إرفقه  
الى المسبب الذي هو الرؤية سم (قوله هو على حق الدعاء) أي فلا داعية  
لإفائه وحذفت هي أنشائية فلا تكون صفة قته فلا بد من تقدير القول أو الوقت  
على فتنة ولا يخفى أنه يلزم على هذا الوجه أن يكون الدعاء على الظالمين وغيرهم  
وإنما يأتي إذا كان هذا الكلام مقولا على لسان بعض الناس وفي ذلك ما يخفى  
فهذا الوجه عندى شديد الضعف قاتل (قوله وقيل جواب قسم ولا فية)  
قال البعض كان الصواب عدم ذكر هذا في التأويلات المذكورة لأنها على  
مذهب الجمهور لما في جواز التوكيد بعد لا التافيه ١٥ وقد يدفع بجمل  
انكارهم مجيء التوكيد بعد التاني على التني الذي ليس جواب قسم بدليل قولهم  
هنا بجماعه في التني الذي هو جواب قسم (قوله تشبها بالموجب) أي  
بالجواب الموجب أي في التوكيد مع كونه ماعيا (قوله جواب الامر)  
يعني اتقوا من ذكر هذا الوجه الزعشري وهو قاسد لأن المعنى حيثذان  
تتوهم لا تصيب الظالم خاصة وقوله ان التقديران أما ينكم لا تصيب الظالم  
خاصة مردوه لأن الشرط انما يحد من جنس الامر لان جنس الجواب الاتري  
انك تقدر في التني أركنك ان تأتني أركنك ١٥ معنى وأبواب التفاضل في بأنه  
على رأى من قدم ما ينسب الكلام ولا يلزم كون المقدس من جنس الامر  
ولا مواضعه تشاوبا فيضع في الآية تقديران لم تتوا وتقديران أصابكم  
كذا في التمني (قوله مطلقا) أي سواء كانت لامفصلة من المضارع  
بفصل كما في قوله فلا باراء الذين اتيت التقدم أو موصولة به (قوله على أنه  
بعد الموصولة ضرورة) الذي في المعنى أنه بعد الموصولة والموصولة جماع

(قوله

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

قوله هذا  
فان سمعنا  
وكذلك التاويل  
الذي بعده  
ما يعلم بالتاويل  
اه بالمرء



(وغير امان طوالب الجزاء) أى وكل بعد غير امان التربة من طوالب الجزاء وذلك بشمل ان الجزية عن مال وغيرها وشمل  
 الشرط والجزاءين وكذا الشرط بعد غير امان قوله من يتفق بينهم فليس باب ومن وكذا الجزاء قوله فبما نشأته فزارة تطعمكم  
 وهما نشأته فزارة تطعموا وقوله فبما نشأته فزارة تطعمكم ٤٤١

الاول مقتضى كلامه ان ذلك بائز في الاختيار  
 وبصرح في التسهيل فقال وقد تلحق جواب  
 الشرط باختاراً وذهب غيره الى أن دخولها  
 في غير شرط اما وجواب الشرط مطلقاً ضرورة  
 الثاني جاء وكيد المضارع في غير ما ذكره  
 في غاية الندرة ولذلك لم يترجم له ومنه قوله  
 ليت شعري وأشعر اذا ما

قربوها منشورة ودعت  
 واشذ من هذا وكيد أفضل في التجب كقوله  
 ومستبدل من بعد عضي (١) صريحة  
 فأحر به من طول فقر وأجراً  
 وهذا من تشبيهه لفظاً وان اختلفا معنى  
 واشذ من هذا أيضاً قلن أحضر واليهودا  
 (وآخر المؤكد) لما عرفت أول الكتاب  
 انه ترك معها تركيب خصة من ولا فرق  
 بين أن يكون معهما (كأرواه) اذ  
 أمسه اربن بالنون المنخفضة فأبدت الفاء  
 في الوقف كما سيأتي واشترى أو معناه  
 اشترى وأبيع واشترى امرأ كما مثل  
 أو مضارعاً فهو هل ترون وهل ترمين هذه  
 للجمع العربى سوى فزارة قائمها تحذف  
 آخر الفصل اذا كان بائز كسر نحو  
 ترمين فتقول هل ترمين يا زيد ومنه قوله  
 ولا تخافين يمدى الهمم الجزعاً هذا  
 اذا كان الفصل مسنداً لغير الالف والواو  
 والياء كان مسنداً اليهن فحكمه ما أشار  
 اليه بقوله (واشكاه قبل مضمرين بما جازى)  
 أى بما جازى ذلك المضمر (من محمل قد علما)  
 فيقتضى الالف التثنية والواو التثنية والياء  
 الكسر (والفخر) المسند اليه الفعل

(قوله وذلك بشمل الخ) أى قولنا وكل بعد غير امان التربة لكن محط شعول  
 ان وغيرهما قوله غير امان محط شعول الشرط والجزاء قوله (قوله وغيرها)  
 بالنصب على ما فى ان (قوله والجزاء) أى جزاء غير امان طوالب الجزاء لعدم  
 شعول كلام المصنف جزاء او يمكن ان يعسم في الجزاء بناء على أن جزاء اما  
 داخل في كلام المصنف بفهوم الموافقة الاولى فاعرفه (قوله من يتفق)  
 بالناء للصهول أى يوجد يقال يتفق من باب نعم أى وجدته والايب الرابع  
 ونوعهم البعض ان يتفق بين القائل بمعنى يوجد يقال يتفق من باب نعم  
 من باب علم يعلم أى يوجد اه وهو خطأ واضح ثم رأيت في نسخة مصححة من  
 العتيق ونسخة مصححة من ابن التاليف يتفق من باب الخطاب مبنياً للقائل فيكون بمعنى  
 يتحد وهو واضح (قوله فبما نشأ الخ) منه متعلق بتطعمكم وفزارة فاعل  
 نشأ (قوله حديثاً) أى حدث حديثاً أى قل ذلك حديثاً فاعلم (قوله  
 وجواب الشرط) معطوف على غير قوله مطلقاً أى سواء كان جواب اما  
 أو جواب غيرها (قوله الثاني جاء) أى لضرورة الشعر كما قاله المرادى فع كونه  
 في غاية الندرة كما قال الشاعر هو ناس بالضرورة (قوله في غير ما ذكر)  
 أى غير المواضع السبعة قوله ليت شعري أى على أى لئني اعلم والفتحة في قوله  
 لصيغة الاعمال (قوله واشذ من كيد افضل في التجب) أى لانه ما مضى معنى  
 (قوله ومستبدل من بعد عضي صريحة) قال النعماني عضي معرفة لاتون  
 ولا تذللها آل وهي ما تم من الابل وصريته غير صرمة بالكسر وهي القطعة  
 من الابل نحو الثلاثين وأحراباً صرمة فرائضية (قوله من تشبهه لفظاً)  
 وهو أفضل في التجب لفظاً وهو أفضل في الامر سم (قوله وآخر المؤكد) كدفع  
 بيان لقاعدة وقوله واشكاه الى آخر البيت استأنسها (قوله قائمها تحذف آخر  
 الفصل الخ) الظاهر ان الفصل على هذا التقسيم على قصة الباء المحذوفة (قوله  
 هذا) أى ما ذكر من فتح آخر المؤكد (قوله واشكاه) أى حرلتر  
 المؤكد كونه هذا الآخر قبل مضمرين فتح اللام محذوفين هذا هو المجموع  
 والقاهر وان جاز كسرهما على آمن التثنية بالصدر وقوله من محترلين لئلا  
 وقول الشيخ متعلق بجانين غير ظاهر (قوله المسند اليه) قد به نظر الى  
 التبادر من لفظ الضمير والافصح ان رادى الضمير ما به المرفق المجموع علامة  
 للتثنية والجمع مجازاً على لغة أكلوني البراغش ضمير من الزيد ومن ضم الباء  
 (قوله احذقته لاجل التقاء الساكنين) أى لانه ليس على حده الماتر اذ شرطه

(١) قوله في الصفحة السابعة ومستبدل من بعد ضمي العين المهملة وبعد الصاد باسوحدها القطع على شهرين اهل العلم ارجو جده في القاموس وانما الذي فيه في فصل الغير انجده من باب ٤٤٢ المختل غصيا كسلي ما من الاميل ال١٥ فانه نصر

أن يكون السا كافي كلمة وهذا ليس كذلك بل التون كالكلمة المنفصلة كذا قال  
سم والصحيح الذي دوح عليه الشارح فيما يأتي عدم اشتراط كونهما في كلمة بدليل  
نحو احتجاجي وعلة الحذف عند من لا يشترط ذلك استتقال الكلمة واستقلالها  
لواقي الضمير فان قلت المتضمني الحذف على كلا القولين موجود في اضربان فلم لم  
تحذف الالف قلت لما منع وهو الاتيان بالمرء ولو حذفت الالف والماتع بطلب على  
المتضمني فان قلت كسر التون يدفع اللبس قلت المتضمني لكسر التون مشاهير فان  
التنية في الوقوع آخر ابعاد الالف فاذا ذهب الالف ذهب مقتضى الكسر فان  
قلت مكان ينبغي حينئذ حذف الالف في اضربان لعدم الاتيان قلته  
لو حذف زال الفرض الذي أتى به لاجله وهو الفصل بين الامثال وما قدمه  
من الخلاف في كون التقاء الساكتين فيلزم على حده أولا انما هو مع التون  
الثقله اعماع الخفيفة فالتقاء الساكتين على غير حده اتفاقا لعدم ادغام الساكن  
الساكن (قوله لكثرة الامثال) أي الزوائد لا يرد نحو السوسة جفن وبعده  
كما قدمناه اول الكتاب ثم ما ذكره لا يتأق مع الخفيفة مع أن تون الرفع تحذف معها  
أضافه كذا لأن قال حذف مع الخفيفة جلا على حذفها مع الثقله طردا له  
سم وتقدم فعمل الحذف بالضم في اضافي كلام زكريا (قوله هذا كله) أي  
ما ذكر من شكل الانزياح بالضم وحذف الضمير الالاف (قوله هل تقزن وهل  
ترمن) اصل الاول قبل التوكيد بالتون تقزوين استتقلت الضمة على الواو  
الاولى فحذفت الضمة ثم الواو لا لتقاء الساكتين ثم كد بالتون فحذفت تون الرفع  
لتوالي الامثال ثم الواو لا لتقاء الساكتين مع كون الضمة قبلها لا لاعلمها  
واصل الثاني قبل التوكيد بالتون ترمين استتقلت الضمة على الباء فنقلت الى  
ما قبلها ثم حذفت الباء لا لتقاء الساكتين ثم كد بالتون الى آخر ما تقدم وان شئت  
قلت استتقلت الضمة على الباء فحذفت الضمة ثم الباء لا لتقاء الساكتين ثم قلت  
كسرة اللبم ضمة لتناسب الواو ثم كد بالتون الى آخر ما تقدم (قوله وما بعد  
هل تقزن وهل ترمن بكسره) أصل الاول تقزوين استتقلت الكسرة على الواو  
فنقلت الى ما قبلها ثم حذفت الواو لا لتقاء الساكتين ثم كد بالتون فحذفت  
تون الرفع لتوالي الامثال ثم الباء لا لتقاء الساكتين وان شئت قلت استتقلت  
الكسرة على الواو فحذفت الكسرة ثم الواو لا لتقاء الساكتين ثم قلت ضمة الزاي  
كسرة لتناسب الباء ثم كد بالتون الى آخر ما تقدم وأصل الثاني ترمين  
استتقلت الكسرة على الباء فحذفت الكسرة ثم الباء لا لتقاء الساكتين ثم كد

(الالاف) بينها خلفتها تقول يا قوم هل  
تقزن بضم الباء واهندل بضمين بكسرها  
فأصل يا قوم هل تقزن هل تقزرون  
فحذفت تون الرفع لكثرة الامثال فصار  
تقزرون فحذفت الواو لا لتقاء الساكتين  
تقزرون فحذفت تون الرفع فصار  
وأصل هل تقزن هل تقزرون فحذفت تون الرفع  
وتقول يا زيد هل تقزبان فأصل تقزبان  
تقزبان فحذفت تون الرفع لما ذكره ولم تحذف  
الالف خلفتها ولتلا بليس فعمل الواحد ولم  
تقزرا لانهم لا استقبل التنية في زيادتها  
التوكيد بعدها ثم بها تون التنية في زيادتها  
انما بعد الالف هذا كله اذا كان الفعل  
مفعلا فان كان مفعلا نقلت ان كان الواو  
والياء فكلما صح تقول يا قوم هل تقزن  
وهل ترمن بضم ما قبل التون ويا هندل  
تقزن وهل ترمن بكسره فحذف مع تون  
الرفع الواو والياء وتقول هل تقزوان وترمين  
بقبي الالف

فان قلت ليس هذا كالتصحيح لانه حذف الزهراء وحلت الحركة الجائفة على ما قبل الاخر بخلاف التصحيح قلت حذف الزهراء  
لاستناده الى الواو والياء لا لتوكيده فهو مساو للتصحيح في التغير الناشئ عن التوكيد ولذلك لم يخترصه الناظم وان كان بالانفصالين  
كالتصحيح هذا كبريل لم يحكم انرا اشار اليه بقوله (وان يكن ٤٤٣ في آخر الفعل ألف فاجعله) أي الالف (منه) أي

من الفعل (واضعا) حال من الفعل أي حاله  
كون الفعل واضعا (غير اليا والواو) أي بأن  
وضع الالف أو التون أو زهرا مستترا أو اسما  
ظاهرا (يا) متعول ثانيا لا جعل أي اجعل  
الالف حينئذ ياء متعولا بفتح ثانيا وتحتين  
ترضيان يانيدان وهل تحتينان وترضيان  
بأسوة يانيد هل تحتين وترضين وهل تحتين  
ويرضين زيد والامر في ذلك كلفزارع  
(كصعين حيا) يازيد وكذا بقية الأمثلة  
(تنبية) ٥ انما وجب جعل الالف ياء لان  
كلامه في الفعل المجرى كدالتون وهو المضارع  
والامر ولا تكون الالف فيها الانقبضة عن  
ياء غير مبدلة كسبي أو مبدلة من ياء والياء  
منقبضة عن واو كرضي لانها من الرضوان  
(واخذته) أي الالف (من رافع هاتين)  
أي الياء والواو وتنبية القصص قبلها ما دلل  
عليه (وقى واويا شكل مجازي قفى) أي  
تبع يعني ان الواو بعد حذف الالف تنضم  
والياء تكسر وانما احتج الى غير يكهما ولم  
يحد هذا لان ما قبلها حركة غير مجانسة أعني  
قصص الالف المحذوفة فلو حذف فالم بين ما يدل  
عليهما (مخواشيت ياهند) وهل ترضين  
ياهند (بالكسر ويانوم اخشون) وهل  
ترضون (واضحا) الواو (وقس) على ذلك  
(سويا) (تنبهان) ٥ الاول أجاز  
الكوفيون حذف الياء المتحركة فيها ما قبلها نحو  
اخشون ياهند فتقول اخشون وحكي القراء  
انها لغة طي الثاني فرض المصنف الكلام  
على الضم وحكم الالف والواو الاذنين هما  
علامة أي بأن أسند الفعل الي الظاهر على

بالتون الى آخر ما تقدم (قوله ليس هذا) أي المتعلل بالواو والياء (قوله  
لانه حذف الزهراء) أي اذ ارفع الواو والياء (قوله انما هو لاستناده الى الواو  
والياء) بدليل أنه اذا لم يسند اليهما ثبت الاخر مفتوحا نحو هل تفرزون يازيد  
وهل ترمين ياعمر (قوله وان كان بالالف) أي معتبرا بالالف (قوله  
في آخر الفعل) فيه نظرية الشيء في نفسه لان الآخر هو الالف ويضع بأن المراد  
بالآخر ما قبل الاول وحينئذ تكون الظرفية من ظرفية الجزء في الكل (قوله  
منه) حال من الضمير في اجط (قوله حال من الفعل) أي من ضمير الفعل  
أي من الضمير الرابع الى الفعل (قوله نحو هل تحتينان) نشر على ترتيب الالف  
ومثل بضميلن اشارة الى أنه لا فرق بين كون الالف منقبضة عن ياء كرضي أو واو  
كرضي لانه من الرضوان (قوله والامر في ذلك كلفزارع) أي في التثنية  
لمزيد كورأي في غايه والاف لامر لا يرفع الظاهر بخلاف المضارع (قوله عن ياء  
غير مبدلة) أي عن ياء أصلية ليست مبدلة عن شيء (قوله لانه من الرضوان) فاصل  
يرضي رضو قلت الواو الياء وتزهاية متفرقة ثلاثة أعرف في الياء ألفا تخرجها  
وانفتاح ما قبلها هذا ما يفيد كلام الشارع ولعلهم لم يقولوا الواو من أول الامر  
ألفا للصور في المضارع ما في الماضي من قلب الواو الياء فان أصل رضى رضى  
قلبت الواو الياء لظهورها بعد كسرة ظاهري ذلك (قوله واحذفه أي الالف)  
انما قلب ياء كاتدم لانه لو قلب هاءا لاجتمع ما بين في نحو اخشيت ياهند اذ كان  
يقال اخشيت ياهند الالف الاولى المتقبضة عن الالف وكسر الثانية الضاعلة وكذا  
في نحو هل ترضين يادعا اذ كان يقال ترضين وكل ذلك تقبل ولا يلزم ذلك فيما تقدم  
وبجعل شيئا وتبعه البعض الا لازم على قلب الالف ياء في نحو هل ترضين يادعا  
اجتماع واو وياء اذ كان يقال ترضون وهو ايضا تقبل وهذا سهو منهما عن كون  
المزوم قلب الالف ياء وانه الموق (قوله لدليل عليه) أي الالف وذكر ما يستدل  
أه حرف مثلا ملاحظة للتنظيم (قوله مقي واويا) من وضع الظاهر موضع الضمير  
(قوله أنقى قصص الالف) فيه مسامحة والمراد قصص ما قبل الالف (قوله أجاز  
الكوفيون حذف الياء الخ) وهل تبقى حركة ما قبلها حين حذفها أو يسكت ولا  
على الياء قال بعضهم وهذا الذي ينبغي (قوله وحكم الالف والواو  
الذين هما علامتا الخ) لم يذ كر الياء لانها لا تكون للاضمية (قوله ولم تقع  
خضفة الخ) هذا المبروع فيمت تفرقه الخضفة عن التنبية وهو أربعة الاول  
ما ذكر في هذا البيت (قوله أي التون) صريح في أن خضفة بالتصحيح على

لغة كلوي الراغب حكم الضمير وهذا واضح (ولم تقع) أي التون (خضفة بعد الالف أي سواء كانت الالف) اسميا بأن كان  
الفعل مسند اليها أو حرفا بأن كان الفعل مسند اليها ظاهر على لغة أ كلوي الراغب

أولئك السالبة لأن جماعة السماء وكافا  
 لبسوه والبصر بين يوسى وشلافا  
 ليونس والكوفيين لأن فيه التقاء الساكنين  
 على غير حده (لكن) تقع (شديدة  
 وكسرها) لالتقاء الساكنين (ألف) لأنه  
 على حدهما الأول حرف لبن والثاني مدغم  
 وبعض ما ذهب إليه يونس والكوفيون  
 قرأ بعضهم قدس اسمهم بدمي اسكها ابن جنى  
 ويمكن أن يكون من مفسدات ابن ذكوان  
 ولا يتبعان ميل الذين لا يصلون (تسهيان)  
 الأول ذكر النظم من أجاز الخفيفة بعد  
 الألف يكسر ها وصل على ذلك التمراتين  
 المذكورتين وظاهر كلام سيبويه وصرح  
 القاسمي في الجية أن يونس يسقى النون  
 ساكنة وتطرقت ذلك بترامة نافع بحاي الثاني  
 على يجوز لحاق الخفيفة بعد الألف إذا كان  
 بعدها ما تدغم فيه على مذهب البصريين  
 نحو اضربان نعمان قال الشيخ أبو حيان نص  
 بعضهم على المنع ويمكن أن يقال يجوز وقد  
 صرح سيبويه بجمع ذلك (وألفا زديها)  
 أي قبل نون التوكيد (مؤكداه فلا على  
 نون الاناث أسندا) ثلاثا نون الأشمال  
 فتقول هل تضرنا بانوسة بنون مشددة  
 مسكورة وفي جواز الخفيفة التلافي السابق  
 كما تقدم ولا يجوز ترك الألف فلا تقول هل  
 تضرنا بانوسة (واحد خفيفة)

الحال من ضمير تقع وصرحوا على التسالبة والوجهان جريان في قوله شديدة  
 أيضا (قوله) وظاهر السبويه والبصريين هو وما حذف عليه راجعان لعدم وقوع  
 الخفيفة بعد الألف بأقسامها الثلاثة (قوله) لأن فيه التقاء الساكنين أي  
 بالنظر إلى أصل الخفيفة وهو الكون والافساق أن من أجاز وقوعها بعد الألف  
 يكسرها ثم روى عن يونس إجازة لها سكونة والالتقاء على هذا ظاهر (قوله) على  
 غير حده أي غير طريقه الجواز لأن الساكن الثاني غير مدغم (قوله) لالتقاء  
 الساكنين قال سم فبه نظر لأن التقاء الساكنين متحقق مع الكسر ولا يزيد  
 ٥١ وأجاب الاسقاطي بأنه ليس المراد بالساكنين الألف والنون كما هو مبنى النظر  
 بل التوتير يعني أن التوتير المشددة ذات توتيرين أولاها ساكنة والثانية همزة  
 بالكسر تلتحق ساكنة مع التوتير الأولى ويدل على أن هذا صراحا إذا شرح قوله  
 معلا وقوع الشديدة بعد الألف لأنه أي التقاء الساكنين بين الألف والنون على  
 حدهما أي لأنه لو كان صراحا بالساكنين الألف والنون لما قص قوله لالتقاء  
 الساكنين قوله لأنه على حده لاقضاء الأول زواله لأنه معناه دفع التقاء الساكنين  
 والثاني بقاءه حال ضمنا وما ذكره بعد أن لو كان التوتير لالتقاء الساكنين جنى  
 التوتيرين لم تكن الأولى كما هو الشأن في التقاء الساكنين ٥٢ وعلى جماعة الكسر  
 بما جنى التوتير المتق وهو ما تقدمه الشارح أيضا (قوله) لأنه على حده فتلحق قوله  
 تقع شديدة واعترضه البعض بما علم اندفاعه من القوة السابقة ثم كون التقاء  
 الساكنين هنا على حده مبنى على الصحيح من عدم اشتراط كونهما في كلمة كما مر  
 ٥٣ (قوله) ولا تسعان قالوا والصنف ولا انتهى ونون الرفع محذوفه ما هو النون  
 مؤسكة وقال يمكن لجواز أن تكون الواو للصال ولا تقي والموجود نون الرفع  
 ٥٤ تصريح وليس عن الآية الأولى جواب سديوي (قوله) بترامة نافع بحاي  
 وجهها الوصل بنية الوقت (قوله) نص بعضهم على المنع هو ظاهر إطلاق  
 النظم (قوله) ويمكن أن يقال يجوز لأن الساكن الثاني مدغم فيه (قوله)  
 ثلاثا نون الأشمال نظر إلى الصحيح من عدم جواز وقوع الخفيفة بعد الألف  
 ضل به هذا التحليل الذي لا يظهر بالنسبة للخفيفة على مذهب من أجاز وقوعها بعد  
 الألف لأن اللازم بالنسبة إليها أن لا يكون قطع ولو نظر إلى المذهبين لعل بقصد  
 التنقيص كما عطل غيره وكلاهما ممكن صحيح (قوله) التلافي السابق أي بين  
 يونس والكوفيين وبين غيرهم وقوله كما تقدم أي على ما تقدم من كسرها عندهم  
 أجاز الرفع أو سكونها (قوله) واحد خفيفة الخ وانما لم يترك عند ملأنا

قوله وما ذكره يونس  
 الثاني وهو ضمنا  
 أنه يجوز كسرها  
 أول كسرها  
 محذوف غير المدغم  
 وأما المدغم الذي  
 ملأنا فيه فغير  
 ضل به كسرها  
 الثاني وهو  
 قوله لا يرفع  
 وهو ضمنا بالرفع  
 وهو وجه

منه عن العظم الموصوف  
 من دعيان علمه  
 ٤١٤

سا كما يجوز له التنوين عند ملاقاتها كما في الاكثر لتقصها عنه في القفل يكونها  
 في القفل وهو في الاسم قصد واحد فهو اشارة محذرة كانه لم يشرف الاسم  
 بتثنية ما يخص به على ما يخص بالقفل الذي هو دون (قوله لا كن ردق)  
 أي لها سواء نلت قصه كضرب الرجل يازيد لوضحة كضرب الرجل يا قوم  
 أو كسرة كضرب الرجل ياخذ دما سني (قوله لا تهن الصغير) أصله لا تهن  
 بجذف الهمزة لالتقاء الساكنين فلما سكند القفل وذن زوال الالتقاء كذا  
 في طالع السد وما ذكره من دخول الجازم قبل التنوين هو الموافق قوله ويضعل  
 آتيا المطلب وشقح لأن هذا الفعل محروب تقديره إلا أن التنوين لم يدخل إلا بعد  
 استقام الجازم مقتضاه وليس هو كالفعل المتصل بنون الألف إذا دخل عليه الجازم  
 لأن اتصال نون الألف سابق على الجازم فله شين السد الذي ذكره هو كسرة  
 في باب اعراب القفل أنه في محل نصب أو جزم مع نون التوكيد أو نون الألف إذا  
 دخل عليه نصب أو جازم وتقدم هذا أيضا في باب المغرب والمجبى وقوله على أي  
 لمك وجعل لعل على معنى فترن شيرها بيان وهو قليل وأراد بالركوع انقطاع  
 الرتبة واليت من المسرح لكن دخل في حصة قبل أوله المحرم بالركوع بعد خيه  
 فصار قاعا على كماله الدما سني والنهي ويدل به جبة القصيدة ومنها بعد هذا البيت  
 وصل حبال البعدان وصل الحبيل وأقص القريب ان كلمة  
 وأوص من الدهر ما تأله • من عز عينا بيته فعه

فقول العيني ومن تبعه انه من التثنية خطأ (قوله فقال يونس الخ) ثم قوله  
 والقياس الخ هل يأتيان على ما قاله المصنف كما تقدم ان من يلحق التثنية  
 بعد الألف بكسرهما وحذف يرق بين ما ولسا كن وشعره أو خاص بما تقدم عن  
 ظاهر كلام سيبويه ان من يلحقها بعد الألف يقهاسا كنه ٥٥ سم والظاهر  
 الثاني لأن سيبويه المصارف يونس فيما ذكر ظاهر كلامه كما مر ان يونس يمكنها  
 بل جزم البعض بالشئ واستدل بما لا يدل (قوله فتقول اضربا الفلام) أي  
 يازيد أن واضربا الفلام أي بالقوة (قوله والقياس) أي على ما إذا أولها  
 سا كن ولم تكن بعد الألف (قوله بجذف الألف) قال شيخنا أي ألق  
 التثنية من اضربا الفلام والألف الفاعلة بين نون النسوة ونون التوكيد  
 في اضربن الفلام وقوله والتنوين أي نون التوكيد التثنية في المثالين ٥٦  
 والمبادر من كلام الشاعر حذف الألف لفظا وخطا من المثال الأول وهو  
 الموافق لما في النسخ والقياس اثباتها خطأ في المثال الأول كما لا يخفى على العارف

لا كن ردق • أي تحذف التنوين المضافة  
 وهي صرادة لا مرسية الأول ان يلها سا كن  
 نحو اضرب الرجل ثم اضربن فنه قوله  
 لا تهن الصغير على ان  
 تركع يوما والدهر قد دونه  
 لانها لم تصلح للمركبة عولت معاملة حرف  
 التثنية لالتقاء الساكنين واذا أولها  
 سا كن وهي بعد الألف على مذهب الجيز  
 فقال يونس انها تبدل همزة وقعه فتقول  
 اضربا الفلام واضربا الفلام اضرب سيبويه  
 وهذا المفعلة العرب والقياس اضرب الفلام  
 واضربن الفلام يعني بجذف الألف والتنوين  
 والثاني ان يوهض عليها فالبعضة أو كسرة

والذي اشرحه (وبعد غير قصدا انقضا) فتقول يا هو لا اخرجوا يا هذه اخرجي زيد اخرجين واخرجن انما اذ وقت بعد  
 قصة نسياني (وارد اذا احدثتها في الوقت ما) ١١٦ أي الفى (من أجلها في الوصل كل عدما) فتقول في اضرين

ياقوم واضرين يا هذا اذ وقت عليها اضر وا  
 واضر ي بردوا وا الضمير وبانه كاسر وتقول  
 في هل تضرين وهل تضرين اذ وقت عليها  
 هل تضرين وهل تضرين يرد الواو والياء  
 وفوق الزوال سبب الحذف (وأبدلتها  
 بفتح الفاء وقفا) أي واقفا ومحملا ان  
 يكون مفعولا أي لاجل الوقوف  
 لشيها بالتنوين ( كما تقول في نفس قفاه )  
 ومنه لمفعولا يكونا وقوله  
 ولا تصيد الشيطان والله فاعبدا  
 وقوله نحن يكلم بنا ربنا يا ربنا قوم  
 فاني ودب الرقصات لا تمارا  
 وتدرجها القربا كن ولا وقف كقول  
 اضر ب عنك الهموم طارتها وقوله  
 كما قيل قبل اليوم شاف نذ كرا  
 وجل على ذلك قراءة من قرأ ألم تشرع  
 صدورك (ثاقفة) أجاز يونس الوقف ابدال  
 الخفيفة بـاء أو و أو ا في نحو اخشين واخشون  
 فتقول اخشي واخشوا وغيره يقول  
 اخشي واخشوا وقد نقل عنه ابدال الهاء أو  
 بعد ضمة بـاء بعد كسر متطاعا وكلام  
 سبويه يدل على أن يونس انما قال بذلك  
 في المعتل فانه قال وأما يونس فيقول اخشوا  
 واخشى زيد الواو والياء بدلا من التون  
 الخفيفة من أجل الضمة والكسر وهو  
 حافظه الناظم في التسهيل واذا وقف على  
 المؤكدة الخفيفة بعد الاقرب على منقب  
 يونس والكوفيين أبدلت الفاضل على  
 ذلك سبويه ومن واقفه غير قبل يجمع بين  
 اللتين فيصدا بهما

(قوله واردا الخ) فان قلت لم رذ المحذوف هنا في الوقف لم يرد فيه في نحو هذا  
 فاض مع زوال الهمزة قلت يرد فيه أيضا وان سكتان لا كثر خلافه وعليه فالفرق  
 ان المحذوف هنا وهو الصاعلة وكذا بركة والاعتناء بالكتابة أنهم منه يميزونها  
 ذكرها والذي يظهر في معنى كلام المنقب والشاعر انه اذا ورد عليك فعل مؤكدة  
 سابقا بالتون الخفيفة لكونه في حال تركيده بها وصل بما بعده وانفق في الوقف  
 عليه فاحذف منه التون بعد تركيده بها واردمها كان حذف لاجلها وليس المراد  
 أنه اذا صدر منك فعل تزدو كبدته والوقف عليه فاحذف منه التون بعد تركيده  
 بها واردمها كان حذف لاجلها حتى يرد قول أبي حسان ما معناه الذي يظهر  
 ان تركيد الفعل الموقوف عليه بالتون الخفيفة خطأ لانها تحذف في الوقف  
 من غير دليل عليها فلا يظهر للاستبان بان حذفها بلا دليل فائدة (قوله في الوقف)  
 تنازعه اورد وحذفها (قوله كاسر) أي في قوله فتقول يا هو لا اخرجوا  
 يا هذه اخرجي (قوله زوال سبب الحذف) هو في التون اجتماع التلثين  
 وفي الواو والياء التقاء الساكنين دما سبق (قوله ألفا) ولذا رويت  
 بالاقبال على حالها عند الوقف كما هو قاعدة الرسم (قوله أي واقفا) ضعف  
 بأن يجيء المصدر حالها في وضع الاحتمال الثاني بكون الوقف غير قطبي  
 فالأولى كونه ظرفا بتقدير وقت (قوله وذلك لشيها بالتنوين) قال  
 شيخنا اسم الإشارة واضح الى حذفها بعد الضم والكسر وعلينا انما بعد الفتح  
 اه وهو وجيه (قوله كقول الخ) ان قلت لعل المحذوف في البيتين والاية التون  
 التقية قلت تظليل الحذف والجل على ما ثبت حذفه أولى فانه في المقى (قوله  
 اضر ب عنك) فتمت معنى المراد فعاد بين وطارتها بدل من الهموم (قوله  
 وجل على ذلك قراءة الخ) وجلها بضمهم على أنها من التنبه بل كما يرمز بين  
 مقاضاة بين الحرفين دما سبق (قوله مطلقا) أي في المعتل والصحيح بدليل  
 ما بعده لكن يلزم على ابدال في الصحيح ليس لانها اذا قلت اضر ي في اضرين  
 التبت الياء الجديدة من التون بـاء الضمير وكذا ابدال اذا قلت اضر بوا في اضرين  
 بخلاف المعتل لانك تنطق بـاء في اخشين وواو في اخشوا ولو لم يزد التوكيد  
 لم تنطق بالياء واحدة وواو واحدة (قوله يجمع بين اللتين) أي في التلثين  
 وفيه ان الجمع بينهما محال لعدم التقاء الساكنين يكونان اذا وجم صرح باستحالة  
 اجتماع اللتين شيخ الاسلام ذكرها كالمسألة في عنه في حجب ألف التاني من باب  
 ما لا ينصرف اللهم الا ان يراد بالجمع منهما موصولة لان هذا القاب جدر أربع حركات

في صورة الجمع بين الفعل وعلى هذا يكون قول الشارع فيه بقدرهما عطفاً خبر  
يا قوله بقدرهما تأنيباً على جته

٥ (مالا ينصرف) ٥

ذكره عقبه في التوكيد لان فيه شبه الفعل فله تعلق به كان لهما انقطاعه ولاق  
في التوكيد تعلقه وخفيفة وهذا الباب مشغل على التثنية وهو مالا ينصرف  
والنصف وهو المنصرف وان لم يكن مقصوداً من الباب لثبات (قوله بلا معاند)  
أي معلوم شبه الحرف (قوله وجه) الباسمية ملحقة فرعاً (قوله  
أمكاً) اسم تفضيل من ممكن مكثرة اذا بلغ الغاية في التحسين لامن تكن خلافا  
لاي حبان ومن واقع لا يشاء اسم التفضيل من غير الثلاثي الجزاء قد صرح  
(قوله والمراد الخ) برده على أنه جند يلزم الدوران معرفة هذا المعنى توجه  
على معرفة أنه لم يشبه الفعل فيخرج الحرف لا خذ في ضميره ومعرفة ذلك توجه  
على معرفة الصرف لا يقل هذا تصرف لفظي خويلب من علم الحرف والتعريف  
ويجهد في وضع لفظ الحرف في التعريف لا تقول لو كان الخطاب هنا لاجد التعريف  
لكان عالماً بالصرف لانه كوفي فلا يكون جاعلاً بوضع اللفظة وقد يقال انه  
ليس تفضيلاً ومع لزوم الدوران يقال التعريف في عدم مشابهة الفعل ويمكن  
ذلك بدون ملاحظة الاسم انه وعنده وأما قول الشارع فيخرج الصرف فليس  
المراد أن ذلك جاعلاً في التعريف بل المراد بيان أمر واقع فأخذه سم (قوله  
هو التنوين) أي وجدده واما الجزاء بالكسرة فتبليغ في فسقوطه ببيعة التنوين  
لما أبلغه التارخ عند قول النصف وجزء النقص مالا ينصرف وقوله هو مذهب  
المحققين لوجوه منها أنه مطابق للاشتقاق من الصرف الذي يسمي الصوت اذ  
لا صوت في آخر الاسم الا التنوين ومنها أنه متى اضطرر شاعراً الى صرف المرفوع  
أول التصويب قوله وقيل صرفه فهو مرفوع أنه لا يرفع اه يس وقوله وقيل  
صرفه أي قالوا به حيث أنه صرفه فهو مرفوعاً ولفظاً على مجزئ قوله صرفاً  
(قوله فيخصر تنوين التثنية بالصرف) الباء داخله على الجمهور (قوله  
يستثنى من كلامه) أي من مفهوم كلامه قال به وهو من فاقد التنوين المذكور  
المعنى صرفاً غير منصرف وهذا لعل نحو مسلم مع أنه منصرف فيكون مستثنى  
واستثناه سم بأن المنصرف هو الذي قام به الصرف والوا كان حقيقة الصرف  
هو التنوين المذكور وهو غير قائم بجميع الوقت السابق كيف يكون منصرفاً

قد مر في  
مكان الخ  
قال شيخنا  
فيه نظر لان  
اسم التفضيل  
والنصف  
واحد  
ان هذا  
وضع لفظ  
شأنه  
مخرج لفظ  
ان يكون  
الصرف  
بوجه  
اللفظ  
ان هذا  
التعريف  
لهذا اللفظ  
ان هذا

وقيل بل في حق أن تحذف أحدهما وتحتز  
بقام المبدلة من التنوين وحذف الاول  
وفي الفترة اذا وقعت على اضرابان على مذهب  
ونس زدنا اضراباً من التنوين فاجتمع الثمان  
فهمز الثانية فقلت اضراباً انتهى وقايحه  
في اضرابان اضراباً واقعه أعلم

٥ (مالا ينصرف) ٥

قد مر في أول الكتاب ان الأصل في الاسم  
ان يكون معرباً منصرفاً وانما يخرج منه عن  
أصله شبه الفعل أو الحرف فان شابه الحرف  
بلا معاند وان شابه الفعل يكونه فرعاً  
ويجوز من الوجوه الأربعة منع الصرف  
ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف  
الصرف فقال (الصرف تنوين أي ميبنا  
معنى به يكون الاسم أمكاً) فقله تنوين  
جنس يشمل أنواع التنوين وقد تقدمت  
أول الكتاب وقوله أي ميبنا الخ مخرج  
لمسوي المعرب عنه بالصرف والمراد بالمعنى  
الذي يكون به الاسم اميكن أي اذا فاق  
في التثنية يثاؤه على أصله أي أنه يشبه  
الحرف فيثني ولا الفعل فيثني من الصرف  
(تنبيهات) ٥ الأول ما ذكرنا سابقاً من ان  
الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين  
وقيل الصرف هو الجزاء والتنوين معاً الثاني  
تخصيص تنوين التثنية بالصرف هو التنوين  
وقد يطلق الصرف على غيره من تنوين  
التثنية والعوض والتثنية ٥ الثالث  
يستثنى من كلامه

قد مر في  
قال شيخنا  
فيه نظر لان  
اسم التفضيل  
والنصف  
واحد  
ان هذا  
وضع لفظ  
شأنه  
مخرج لفظ  
ان يكون  
الصرف  
بوجه  
اللفظ  
ان هذا  
التعريف  
لهذا اللفظ  
ان هذا

عن العالمين  
والله اعلم  
بما في  
الغيب

قال وقد يجب بان المراد ان التنوين علامة الصرف لانه والعلامة لا يجب  
انكسارها افعال شيخ الاسلام ذكرها ونظائر كلامهم ان التعريف انصرف  
وعنده انكسار الاسم الحرب الحرس سكان والا فليس ان يستثنى أيضا ما عرب  
بالحروف اذ يصدق عليه أنه فاقد للتنوين الصرف مع أنه في الواقع منصرف حيث  
لا مانع اه (قوله فهو مسلمان) أراد جمع المؤنث السالم ويحل ذلك قبل التسمية به  
أما ما سمي به منه فهو صولات فانه غير منصرف ولا كلام فيه حفيد (قوله  
اذ تنونه الضابط) هذا من غير اليهود وذهب بعضهم الى أن تنوينه الصرف  
واكتفى بحذف اذ اسي به لانه لو حذف لبيته الجز في الشرط لا ينعكس اعراب جمع  
المؤنث السالم في لاجل الضرورة اه ذكرها ويرد أنه مخرج بالقسمة به عن  
كونه جمع مؤنث حقيقة فلا يصدق انكسار اعرابه (قوله في اشتقاق المنصرف)  
المراد بالاشتقاق هنا الاخذ من التام في المعنى (قوله قليل من الصرف الخ)  
وقيل من الصرف وهو التفضل لان الفضل على ضمير المنصرف (قوله من  
الانصراف) أي الجريان وقوله في جهات المر كلف لفظ المر كلف لكان  
أولى لانه صدر المعنى القوي المأخوذ منه الاصطلاح وان يارزبه لذل فخذها  
له دون شري (قوله فكأنه انصرف عن شبه الفعل) انما قال كأنه  
لانه لم يكن أشبه الفعل حتى يربيع عن شبهه به حقيقة (قوله الى ما يصرحه الخ)  
كأنه كقوله الرجل منصرف لان قول فيه رجل قال شيخنا والظاهر  
ان القول الاول والثالث سرفعان على أن الصرف هو التنوين وحده والثاني  
والرابع على أنه التنوين والجزر (قوله وعن وجهه من وجوه الاعراب) أي  
حركاته مركبة (قوله اما فيه فرعين الخ) انما جتمع في هذه المصك  
يكون الاسم فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا فرعية  
اذ الفرعية ليست من خاصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى التعمد وكذا  
اثبات الفرعية في هذه الاسماء يجب هذه العلل غير ظاهرة بل تكفي واحدها  
الاذا انقضت بتمام اثنين وكان إعطاء الاسم حكم الفعل أول من العكس مع ان  
الاسم اذا شبه الفعل فقد شبهه الفعل لان الاسم طفل على الفعل فيما هو من  
خواص الفعل وانما بين الاسم بمشابهة الفعل فيما ذكره فلهذا اذ لم يشبه  
الفعل لظلم ضعف الفعل في البناء ولم يطبقها على الفعل لانه لم يشتمل معنى الفعل  
الطالب للفاعل والمفعول اه يس واعلم ان معنى فرعية التي كونه فرعا عن غيره  
لكنها اختار تارة كون فرعا وتارة تارة منها يجب الكون فرعا وقد استعمل

هو مسلمان كانه منصرف مع أنه فاقد  
لتنوين المذكر كواذ تنوينه للمقابلة كما  
تقدم أول الكتاب والراجح اشتقاق اشتقاق  
المنصرف قليل من الصرف وهو الصوت  
لان في آخر التنوين وهو صوت قال النافذة  
له من غير ضربا التصو بالمداي صوت  
له من غير ضربا التصو بالمداي صوت  
صوت البكرة الجبل وقيل من الانصراف  
في جهات المر كلف وقيل من الانصراف  
وهو الرجع فكأنه انصرف عن شبه  
الفعل وقال في شرح الكافية حتى منصرفا  
لا تضاده الى ما يصرحه من عدم تنوين الى  
تنوين ومن وجهه من وجوه الاعراب الى  
غيره اه واعلم ان المختصين بالاسم اتفاه  
في منع الصرف هو مصككون الاسم اتفاه  
فرعينان مختلفان من وجه واحد اتفاه تقوم  
ومرج الاثرى المعنى واتفاهية تقوم  
مقام الترتيب



وذلك لأن في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ وهي اشتقاق من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه اليه لانه يحتاج الى فاعل  
والفاعل لا يكون الا اسما ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل ٤٩ عليه في الحكم الا اذا كانت فيه الفرعتان

كما في الفعل ومن ثم صرف من الاسماء ما جاء  
على الاصل كالفرع والجمادى والكرة كرجل  
وقرر لانه خف فاجتعل زيادة النون  
والحق ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة  
واحدة كدريهم ومانعتدت فرعيته من  
جهة اللفظ كاجيال أو من جهة المعنى  
كحاض وطامت لانه لم يصرف تلك الفرعية  
كامل الشبه بالفعل ولم يصرف نحو اجدلان  
فيه فرعتين مختلفتين مرجع احدهما اللفظ  
وهي وزن الفعل ومرجع الاخرى المعنى  
وهو التعريف فلما كل شجه بالفعل نقل  
نقل الفعل فلم يدخله التنوين وكان في موضع  
الجر مقنونا ٥ والعلل المانعة من الصرف  
تبع جميعها قوله

عدل ووصف وتأيت ومعرفة

وبعده ثم جمع ثم تركيب  
والنون زائدة من قبلها آف

وزن فعل وهذا القول قريب  
المعنى منها العلية والوصفة وباقها القلي  
فجمع مع الوصف ثلاثة أشياء العدل كثنى  
وثلاث ووزن الفعل كاجرو زيادة الالف  
والنون كسكران ويجمع مع العلية هذه الثلاثة  
كعمر ويزيدومروان وأربعة أخرى وهي اجمة  
كأراهم والتأيت كطرفة وزيف والتركيب  
كعدى كرب وآف والالحاق كآرطى وسرى  
ذلك كله فضلا وجمع ما لا يصرف اثنا  
عشر نوعا حتى لا تنصرف في تعريف ولا  
تنكسر وسبعة لا تنصرف في التعريف  
وتنصرف في التنكسر ولما شرع في بيان  
الوانع بدأ بجمع في الحالتين لانه أمكن  
في المنع فتكلم (فالآف التأيت

التارح الامر ينحى **قوله** وهي اشتقاق من المصدر) وعلى القول بأن المصدر  
مشتق من الفعل تكون فرعية اللفظ التركيب في معناه كذا قال بعضهم وفيه تأمل  
لأن التركيب جاء بالفعل من حيث المعنى كما عرفت به لا من حيث اللفظ على ان كثيرا  
من الاسماء يدل على شيئين بل أشياء كضارب وأكرم اه دونرى **قوله**  
احتياجه) أى الفعل أى الاسم **قوله** ولا يكمل الخ) من تمام التعليل  
**قوله** في الحكم) وهو منع التنوين اليه على الامكنية **قوله** ما جاء على الاصل)  
أى عدم المشاحة **قوله** ما فرعية اللفظ والمعنى فيه) أى ما الفرعية التي مرجعها  
اللفظ والفرعية التي مرجعها المعنى فيه الخ **قوله** كدريهم) فان فرعية  
اللفظ فيه صيغة فعمل قدرهم فرع عن درهم وفرعية المعنى التصغير اه يس  
أى والتصغير فرع عن عدمه أى وهاتان الفرعتان من جهة واحدة وهي التصغير  
يجب ان كلامهما نشأ عن التصغير الذى هو فصل الفاعل **قوله** كاجيال)  
تصغير اجال جمع جل فان فيه فرعتين التصغير الذى هو فرع التكثير والجمع الذى هو  
فرع الافراد وهما من جهة اللفظ **قوله** كحاض وطامت) بمعنى حاض فان  
فيه ما فرعتين التأيت الذى هو فرع التذكير والوصف الذى هو فرع الموصوف  
وجمعهما المعنى كذا قال البعض تعار كذا قال شيخنا لكن فيه امسأق ان  
التأيت من العلل الراجعة الى اللفظ والاحسن أن يقال لزوم التأيت اه  
ويسمى هذا البعض في الكلام على قول المصنف كذا مؤنث الخ بأن التأيت  
مطلقا من العلل القظية ووجه ان المؤنث تأيضا معناه ما قد فيه نا- التأيت  
كما ساقى لا قال هلامن حيث تصرف نحو حاض لفرعتين القظية والمعنوية  
لانا نقول سباقى أنه لا عبرة بالتأيت بالنامع الوصفية لانه تعريدا لوصف عنها  
بجناى العلم **قوله** ولم يصرف نحو اجد الخ) عطف على قوله صرف من الاسماء  
ما جاء على الاصل الخ **قوله** تسع) حصرها في التسع استقراى **قوله** (عدل)  
أى قدرى أو تحقيق وقوله وتأيت أى لفظى أو معنوى وقوله ومعرفة أى علية  
وقوله ثم تركيب أى مزجى وقوله زائدة حال من النون وقوله من قبلها آف أى  
زائد وقوله وهذا القول قريب أى لانه ليس فيه تعيين ما يستقل بالنامع وتعين  
ما يجمع مع العلية وما يجمع مع الوصفه ولاسان الشروط المتبعة في بعضها **قوله**  
كعمر ويزيدومروان) تنوع على ترتيب آف **قوله** كآرطى) اسم ضمير وألفه  
للالحاق بجمع **قوله** وسبعة) وهي ما كانت احدى عليه العلية **قوله** فالف  
التأيت) خرج غيرها كالف الاصلية في نحو مرى وآف والالحاق

مطلقاً منع \* صرف الذي حواه كقضا وقع \*  
 أي ألف التأنيث مقصورة كانت أو معدودة  
 وهو المراد بقوله مطلقاً منع صرف ما هي  
 فيه كقضا وقع أي سوا وقع نكرة كذا ترى  
 وصحراء أم مصرفة كرضي وز كرام مفردا  
 كإمرأ وجمعاً كجرى وأصد قاء اسماء كإمرام  
 صفة كسبلى وجرأ وانما استقلت بالفتح  
 لأنها قائمة مقام شئين وذلك لأنها لازمة  
 للماهی فيه بخلاف التاء فانها في الضالاب  
 مقدرة الاتصال فتي المؤنث بالافتحريفة  
 من جهة التأنيث وقرعبة من جهة لزوم  
 علامته بخلاف المؤنث بالتاء وانما تلت  
 في الضالاب لأن من المؤنث بالتاء ما لا يتك  
 عنها استعمالاً ولو قد را انشكاكاً عنها لوجدته  
 نظير كهمزة فإن التاء ملازمة لاستعمالا  
 ولو قد را انشكاكاً عنها لكان همز كعلم لكن  
 علم مستعمل وهمز غيره مستعمل ومن المؤنث  
 بالتاء ما لا يتك عنها استعمالاً ولو قد  
 انشكاكاً عنها لم يوجد نظير كذوبة وعروقة  
 فلو قد بسقوط تاء كذوبة وتاء عروقة لزوم  
 وجدان ما لا نظير له أذ ليس في كلام العرب  
 فعل ولا فعلوا إلا أن وجود التاء هكذا قليل  
 فلا اعتداده بخلاف الألف فانها لا تكون  
 إلا هكذا وذلك عوملت خاصة في الصغير  
 معاملة خامس أصلي قبل في قرقر في قرقر  
 كاقبل في سفر جل مصيرج وعومت التاء  
 معاملة بحزم المركب فلو سلها تغيير الصغير  
 كالإنيال بحزم المركب قبل في زاجحة فوجبة  
 (فرعان) الأول إذا سميت بكلاماً من قولك  
 قامت كتاجاريتك منعت الصرف لأن  
 ألتها للتأنيث وان سميت بمن قولك رأيت  
 كليهما أو كلي الرأتين

في نحو أرطى وعلباء وألف الكثير في نحو قعترى ثم ألف الحاقاً المقصورة وألف  
 الكثير يمتنان الصرف مع العلية كإسباني (قوله مطلقاً) حال من الضمير  
 في منع العائد على المبتدا لأن المبتدا لا يمتنع عند الجمهور وإن جوز مسيو به  
 (قوله كقضا) اسم شرط على مذهب الكوفيين من عده من أسماء الشروط  
 ووقع ضل الشرط والجواب محذوف دل عليه قوله منع والتقدير كقضا وقع ألف  
 التأنيث منع صرف الذي حواه كقضا في الضالاب ونظراً لكن مقتضى كلام الشارع  
 أن ضمير وقع للاسم الذي حوى ألف التأنيث وتقدر الجواب على هذا كقضا وقع  
 امتنع صرفه أو نحو ذلك ووقع في كلام البعض ما لا ينبغي (قوله كذا ترى) مصدر  
 ذكر قوله كرضي يقع الراء على جيل بالذمة (قوله اسماء كإمرأ) قد يقال أن  
 جرى وأصد قاء وصفان إلا أن يقال إنهما غلظت على ما لا اسمية (قوله لأنها  
 لازمة للماهی فيه) هذا مسلم بالنسبة لألف التأنيث المقصورة دون المدودة لأنها  
 على تقدير الاتصال كالتاء كما سيذكر المصنف بقوله

وألف التأنيث حسب هذا \* وتاء متصل عن عدا قاتل

(قوله في المؤنث بالافتح) أي فيه في الحقيقة فربما كان أحدهما من جهة  
 النفاذ وهي الأولى والثانية من جهة المعنى وهي الثانية (قوله كذرية) بكسر  
 الحاء المهملة وسكون الهمزة والفتح الثانية (قوله كذرية) بكسر  
 من الأرض كافي القاموس (قوله وعروقة) بفتح العين المهملة وسكون  
 الراء وضم الصاد إحدى المشتين المعترضتين على الدلو كالطبيب وهما  
 عروقتان قاله الجوهري (قوله هكذا) أي لازمة وكذا هكذا الآتي (قوله  
 في الصغير) متعلق بمولت (قوله معاملة خامس أصلي) أي قالها  
 تغيير الصغير حيث حذف لمراعاة حصول صفة فاعل ويدل على أن ذلك  
 مقصوده مقابله بما ذكره بعد من حكم التاء سم (قوله زاجحة)  
 بتشديد الباء لأن زاجحة رايي وتصغير الرايي يكون على فاعل كما يأتي (قوله  
 إذا سميت بكلاماً) قال الأسفاطي يريد بكلاماً المرفوعة اه قال شافعي ولعله أخذ  
 هذا القديم قول الشارع من قولك قامت الخ لكن فيه ان التعليل يقتضي  
 أن المراد كلاً بالافتح سواء المرفوعة كافي مثاله أو المنصوبة كافي رأيت كتاجاريتك  
 على اللغة القصبي اه أي أو المجزوءة كافي مررت بكلتاجاريتك على اللغة القصبي  
 أيضاً وهذا هو المعصوبه بجرم المجزوءة وإنما اقتضى التعليل ذلك لأنه يقتضي أن  
 المدار على كون الألف تأنيث (قوله وان سميت بمن قولك الخ) قال

الاسقاطى يريد كمال التصورة بآلية اه قال شيخنا وفيه ان التعليل يقتضى  
ان المجروية مثلها اه أى لانه يقتضى ان المعدار على كون الالف منقلبة عن  
السا (قوله فى لغة كانه) أى الذين يعاملون كلا وكلا معاملة المتساويان  
أشغالا فظاهر فقوله فى لغة كانه راجع لقوله أو كفى المرأتين قط (قوله عندهم  
أجازه) تقدم ان الراجح منع ترخيه على لغة الاستقلال لما يلزم عليه من عدم  
التنول اذ ليس لهم فعل الفه منقلبة (قوله قلبت بيا حبل) أى محذوف بيا النسب  
لترسيم قلب الواو أيضا لتمر كها وافتتاح ما قبلها (قوله لماذا كرت فى كذا)  
أى من ان الالف منقلبة قلبت لتأنيث لكن انقلبها هناعن واو ومن عن ياء  
(قوله فعلان) مضاف اليه ممنوع الصرف لعل على الوزن وزيادة الالف والنون  
اه خالو فعلان شفع الفاء فخرج غيره كمنصان كما يأتى وفى حاشية الحامى للعصام  
الالف والنون فى الصفة لا تكون على فعلان بكسر الفاء ويضم الفاء لا تكون  
الامع فعلانة بخلاف الالف والنون فى الاسم فانه يكون على الاوزان الثلاثة  
(قوله بالطف على الضمير منع) وبازا الطف عليه لوجود الفصل بالمفعول  
ويحتمل أن يكون مبتدا والخبر محذوف لانه ما تقدم عليه أى وزائد فعلان كذلك  
فى منع الصرف (قوله أى ومنع صرف الاسم) هكذا فيما رأيناه من التسخين  
وكان النسخة التى وقعت لبعض فيها يمنع بصفة المضارع فاعتراض بأن المناسب  
لعارة المصنف السابقة ان يقول هنا وفيما يأتى ومنع بصفة الماضى ثم عبر بالشراح  
فيما يأتى بالمضارع فالاغراض عليه فيما يأتى فى محله (قوله فى وصف) حال من  
زائدا (قوله سلم الخ) شرط فيه فى الصحة وشرها شرطان يأتيا وهو اضافة  
الوصفة ويجوز ان يرجع قول المصنف لآتى والفتن عارض الوصفة الى هذا  
أيضا فيفيد هذا الشرط ولا ينافى رجوعه الى هذا ما قرع به قوله فالأدهم الخ  
لان تضييع بعض الاشياء والاوزان الخاصة لا يقتضى التخصيص اه سم  
والاستغناء بهذا الشرط عما مررت به الوصفة فهو مررت بربيل فعوان قلبه  
أى فاس (قوله من ان يرى) اما حلة فحسب شبه تأنيث ختم مفعول ثان  
أو بصرة تهي حال بناء على مذهب النظم من يجوز وقوع الماضى حال الخالبا  
من قد كفاى قوله تعالى أو ياؤ كم حشرت صدورهم (قوله وندمان من الندم)  
وأماندمان من المناداة فصرف لان مؤنثة تدمة كما يأتى (قوله وهذا متفق على  
منع صرفه) أى بين الناة على غرلة بنى أسد وليس المراد متفق عليه بين العرب  
حتى يرد اعتراض شيخنا والبعض بأنه ينافى ما سببنا فى الشراح من ان بنى أسد

قوله فى لغة كانه راجع لقوله أو كفى المرأتين قط  
أشغالا فظاهر فقوله فى لغة كانه راجع لقوله أو كفى المرأتين قط  
أى من ان الالف منقلبة قلبت لتأنيث لكن انقلبها هناعن واو ومن عن ياء  
(قوله فعلان) مضاف اليه ممنوع الصرف لعل على الوزن وزيادة الالف والنون  
اه خالو فعلان شفع الفاء فخرج غيره كمنصان كما يأتى وفى حاشية الحامى للعصام  
الالف والنون فى الصفة لا تكون على فعلان بكسر الفاء ويضم الفاء لا تكون  
الامع فعلانة بخلاف الالف والنون فى الاسم فانه يكون على الاوزان الثلاثة  
(قوله بالطف على الضمير منع) وبازا الطف عليه لوجود الفصل بالمفعول  
ويحتمل أن يكون مبتدا والخبر محذوف لانه ما تقدم عليه أى وزائد فعلان كذلك  
فى منع الصرف (قوله أى ومنع صرف الاسم) هكذا فيما رأيناه من التسخين  
وكان النسخة التى وقعت لبعض فيها يمنع بصفة المضارع فاعتراض بأن المناسب  
لعارة المصنف السابقة ان يقول هنا وفيما يأتى ومنع بصفة الماضى ثم عبر بالشراح  
فيما يأتى بالمضارع فالاغراض عليه فيما يأتى فى محله (قوله فى وصف) حال من  
زائدا (قوله سلم الخ) شرط فيه فى الصحة وشرها شرطان يأتيا وهو اضافة  
الوصفة ويجوز ان يرجع قول المصنف لآتى والفتن عارض الوصفة الى هذا  
أيضا فيفيد هذا الشرط ولا ينافى رجوعه الى هذا ما قرع به قوله فالأدهم الخ  
لان تضييع بعض الاشياء والاوزان الخاصة لا يقتضى التخصيص اه سم  
والاستغناء بهذا الشرط عما مررت به الوصفة فهو مررت بربيل فعوان قلبه  
أى فاس (قوله من ان يرى) اما حلة فحسب شبه تأنيث ختم مفعول ثان  
أو بصرة تهي حال بناء على مذهب النظم من يجوز وقوع الماضى حال الخالبا  
من قد كفاى قوله تعالى أو ياؤ كم حشرت صدورهم (قوله وندمان من الندم)  
وأماندمان من المناداة فصرف لان مؤنثة تدمة كما يأتى (قوله وهذا متفق على  
منع صرفه) أى بين الناة على غرلة بنى أسد وليس المراد متفق عليه بين العرب  
حتى يرد اعتراض شيخنا والبعض بأنه ينافى ما سببنا فى الشراح من ان بنى أسد

فى لغة كانه صرف لان ألفها اختلج منقلبة  
قلبت لتأنيثه الثانى اذا رخت جلاوى  
على لغة الاستقلال عند من أجازه فقطلت  
باحسبى ثم سميت به صرف لماذا كرت فى كذا  
(وزائد فعلان) رفع بالطف على  
الضمير فى منع أى ومنع صرف الاسم أيضا  
زائد فعلان وهما الالف والنون (فى وصف  
سلمه من ان يرى بناء تأنيث ختمه) امالات  
مؤنثة فعلى كسر ان وغضبان وندمان من  
الندم وهذا متفق على منع صرفه

نصرف كل ما هناك ان على فعلان لا التزام به في موته فعلا متاها فاحفظ ذلك  
 (قوله نحو لسان) أي كرجان (قوله وهذا فيه خلاف) فني لم يتطوع صرف  
 فعلان الا انهما فعلا منع من الصرف وهو ما شئ عليه في التلخيص من اشتراط  
 وجود فعل في حقه صرفة (قوله والصحيح منع صرفه) يخالف قول أبي حنن  
 ان الصحيح فيه صرفه لانها هنا التثنية في العرب والاصل في الاسم الصرف  
 فوجب العمل به اهـ فهذه المسئلة مما تعارض فيها الاصل والغالب قننه  
 (قوله أكر) لتلخيص الكسرة بفتح الميم وهي المسئلة وأدربا لكبير الاخيرين  
 (قوله كؤث أومل) وهو أومله والاول الفقير (قوله ندان من المسئلة)  
 وهو الموافق للشارب في فعله واحدة زعوه من النامدة عن ندان من الندم فان  
 مؤنسه ندى وعمله ندوم وفعل الاول نادى (قوله أجز) المراد بالجز ما قابل  
 الاستماع فيصحب بالوجوب فلا يرد أن ما عدا الاقنط المستثنى يجب في مؤنثها  
 فعل أو ضال غير بأجز دون أو جب نظر اللفظة في أمدا الآتية وهذا الايات التي  
 لم تصنف قطع النظر عن تدليل المرادى يحصل أن تكون من الوافر الخزوء وأن  
 تكون من الهزج لكن التدليل بين الاول لتعين كونه من الاول لأن قوله فيه  
 على لغة يوزن مفاعلتن لا يوزن مفاعلتن هذا وقد تلخص الاقنط الاثني عشر التي  
 في قلم المصنف الشارح الاندلسي مع زيادة تصديرها فقال

كل فعلان فهو اثنان فصي • غير وصف النديم بالتدمان  
 واذى البطن جاء حلا أيضا • ثم دخان لكثير الدخان  
 ثم سيفان للثوبل وضوبيا • ثم ندى قوة على الجبلان  
 ثم صبيان ان حوى اليوم صوا • ثم حضان وهو مضن الزمان  
 ثم سوتان للضعيف فؤادا • ثم علان وهو ذو السنان  
 ثم قنوان للذي قل لهما • ثم نصران جاء في التصرف  
 ثم مصان في التسميم وفي لسان ربحن فيند التوفان  
 ونظمت ما زاده المرادى مع التصريف يت ينبغي وضعه قبل البيت الاخير فقلت  
 ولذي آية كبيرة البان • وخضان جاء في النحسان  
 (قوله واستدرك) أي ذيد وقوة فذيل الشارح آياه بقوله أي جعل قوله  
 المذكور ذيل لآيات المسئلة (قوله خصان) يقال رجل خصان البطن

والآية لا مؤنثة نحو لسان لكثير البية  
 وهذا فيه خلاف والصحيح منع صرفه أيضا  
 لانه وان لم يكن له فعل وجوده على  
 تقدير لانا لوفرضناه مؤنثا لكان على أولى  
 به من فعلا لان باب فعلان على أوسع من  
 باب فعلان فعلا والتقدير في حكم الوجود  
 بدليل الإجماع على منع صرف أكر وأدر  
 مع انه لا مؤنثة ولو فرض لمؤنث لا يمكن  
 ان يكون كؤث أومل وأن يكون كؤث  
 أومل لكن جعل على أومل أولى لكثرة تعلقه  
 واستمر من فعلان الذي مؤنث فعلا فانه  
 مصروف فهو ندان من السادسة وندانة  
 وسفان وسفانة وتجب المصنف ما جاء  
 على فعلان ومؤنث فعلا في قوله  
 أجز فصي لفعلا اذا استثنيت حلا  
 ودخانا وضانا وسفانا وضوبيا  
 وعلانا وقنوانا ومصانا وسوتانا  
 واتبع نصرانا واستدرك عليه فظان  
 وضبان ولبان في كسب البان أي  
 كبير الآلة فذيل الشارح المرادى آياه  
 بقوله وزد فمهم خصانا على لغة والبان  
 فالبان الكبير البان وقيل المشتق غننا  
 والدخان اليوم التلثم والمضان اليوم  
 المار والسفان الرجل الطويل والخصان  
 اليوم الذي لا شيء فيه

قوله المراد  
 لا أقول على  
 ان يكون ضمير  
 في قوله أجز  
 ناويا على صفاته  
 ويكون الضمير  
 به بالنسبة  
 الى ما لا مؤنث  
 له اصل وقد  
 روي في  
 ما لا يتبع او  
 كما تبين

والصوتان البعير اليايس الظهور والعلان الكثير التبيان ٤٥٣ وقيل الرجل المحترق والشون الرقيق الساقط والمسان

التيم والوران البلد الميت القلب والتدمان  
التادم أمانتدمان من التدم فغير مصر واذ  
مؤثمدى وقد مر والتران واحد التصاري  
(تبيها) ٥ الأول انما منع نحو سكران  
من الصرف فتحقى القريعتين فيه اما فرعية  
الحق فلان فيه الوصفه وهى فرع عن الجود  
لان الصفة تحتاج الى موصوف فبسبب  
مضاهى الصواب والجامد لا يحتاج الى ذلك  
وأما فرعية اللفظ فلان فيه الزادتين  
المضارعين لاني التأنيث في نحو حراء  
في انها في بناء يفيض المذكر كما ان فى حراء  
في بناء يفيض الموث وانما لا تلتصقا الشاء  
فلا يقال سكرانه كما لا يقال حراء مع ان  
الاول من كل من الزادتين ألف والثاني  
حرف يعبر به عن المكمل في أفضل وتفضل فلما  
اجتمع في نحو سكران المذكر كورا قريعتان  
امتنع من الصرف وانما لم تكن الوصفه  
فيه وحدها مانعة مع ان فى الصفة فرعية  
فى الحق كما سبق وفرعية فى اللفظ وهى  
الاشتقاق من المصدر ولضعف فرعية اللفظ  
فى الصفة لانها كالمصدر فى البقاء على الاجمية  
والتكثير ولم يجرها الاشتقاق الى اكثر من  
نسبة معنى الحديث فهى الى الموصوف  
والصديق بالجملة صالح لانه كما فى رجل عدل  
ودرههم ضرب الامير لم يكن اشتقاقها من  
المصدر بعد الها عن معناه فكان كالمصدر  
فلم يوزن ثم كان نحو عالم وشريف مصر وفا  
مع تحقيق ذلك فيه وكذا انما صرف نحو ندمان  
مع وجود القريعتين لضعف فرعية التظفيه

ونجسه أى ضامره (قوله والصوبان البعير اليايس الظهور) فى القاموس  
فى فصل الصاد المهنه من باب الجيم الصوبان ككل بابى الصلحن الدواب  
والناس وقوله صوبته يابسه ١٥ وقال فى فصل الصاد المهنه من باب الجيم  
الصوبان الصوبان ١٥ فسلم أنه بالصاد المهنه والصاد المهنه وبالجيم  
وعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من التصور (قوله والعلان) أى بعين  
مهنه كما فى القاموس (قوله وقيل الرجل المحترق) وفى القاموس امرأة  
علانية جاهله وهو علان (قوله والشون) بقاف وشين معجمه (قوله الرقيق  
الساقن) الذى فى خط السراح المدين بالمال وفى القاموس الشون الدقيق  
الضعيف وهى بهاء ١٥ (قوله والمسان) بالصاد المهنه كما فى القاموس (قوله  
والجامد لا يحتاج الى ذلك) أى وما يحتاج فرع عما لا يحتاج (قوله المضارعين  
لاني التأنيث فى نحو حراء) بناء على أن الهمز تنحى ألفا وهو صحيح وعلى انها  
مع الالف قبلها للتأنيث ولا نظيره اذ ليس لعلامه تأنيث بحرفين والمتقول عن  
سيدويه وغيره ان الهمز تبدل من ألف التأنيث وان الاصل جرى وزن سكرى فلما  
ضد وامتد مزاد وقبلها ألفا أخرى والجيم بينهما محال وحذف احدهما يتأخر  
الفرض المطلوب اذ لو حذفوا الاولى لكانت الهاء أو الثانية لكانت الالف لانه على  
التأنيث وقلب الاولى محلى بالهاء فقلوا الثانية هزة وقبل ان الاولى للتأنيث والثانية  
حزنية للفرق بين مؤنث أفضل ومؤنث فعلان ورد بأنه يفتى الى وقوع علامة  
التأنيث حشوا ١٥ ذكرها ويمكن دفع الاعتراض بجعل الاضافة فى فرقة لاني  
التأنيث بالنسبة الى الالف الاولى لادنى ملازمة (قوله والثاني) أى من  
ككل منهما واذ ذلك الثاني هو الهمز فى نحو حراء والتون فى نحو سكران  
(قوله كاسبق) أى من ان الصفة فرع الجامد (قوله والمصدر بالجملة صالح  
لذلك) أى لما ذكر من نسبة الحديث الى الموصوف اذ لو وقع فعلا أو حالا أو خبرا وانما  
قال بالجملة لان المصدر لا يصلح لذلك الا بالتأويل (قوله عن معناه) أى المصدر  
وقوله فكان أى اشتقاق الصفة (قوله ومن ثم) أى من أجل كون الاشتقاق  
فيما ذكر غير مؤثر لضعفه التثنية به كان نحو الخ (قوله مع تحقيق ذلك)  
أى ما ذكر من فرعية اللفظ وفرعية المعنى (قوله انما صرف نحو ندمان)



(تأنيث بشأ كاشهلام) أي يجمع الصرف أيضا اجتماع الوصف الأصلي ووزن أقمل بشرط أن لا قبل التأنيث بالهاء ما لان مؤنثه  
 فعلا كاشهلام أو ضلي كاشهلام أو لا مؤنثه كاشهلام وكروا ورفقه الثلاثة ممنوعة من الصرف الوصف الأصلي ووزن أقمل فإن وزن  
 الفعل به أولى لأن في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم ٤٥٥ فكان ذلك أصلا في الفعل لأن ما زياته لعني أصل

لما زياته لتغير معنى فإن أنت بالهاء انصرف  
 نحو أرمل بمعنى فقير فإن مؤنثه أرمله انصرف  
 شبه بقوله المضارع لأن تأنيثه لا تلحقه  
 وأجاز الاختص منه لمجره بجري أمر لانه  
 صفة وعلى وزنه تم قولهم عام أرمل غير  
 مصروف لأن يعقوب حكى فيه سنة وعلاء  
 واحتجوا بالأصل عن العارض فإنه لا يعتد به  
 كاساق (تبيينه) الأول مثل الشارح  
 لما تلحقه التاء بأرسل وأثر وهو الفاعل  
 رجه وأدار وهو الذي لا يقبل نصفاً  
 مؤنثها أرسله وأمازة وأدارتاً أما أرسل  
 فواضع وأما البازر وأدار فلا يحتاج هنا إلى  
 ذكرهما إذ لم يدخل في كلام الناظم فإنه علق  
 التثنية على وزن أقمل وإنما ذكرهما في شرح  
 الكافية لأنه علق التثنية على وزن أصلي  
 في الفعل أي الفعل به أولى ولم يخصه بأفضل  
 ولتقدمها

ووصف أصلي ووزن أصلا

في الفعل فأخيه بن وصل  
 ولهذا احتجوا أيضاً من يعمل ومؤنثه يعمل  
 وهو اجل السريع • الثاني الأولى تعلق  
 الحكم على وزن الفعل الذي هو به أولى  
 لأصل وزن أقمل ولا الفعل مجرد الفعل نحو  
 أحمروا أفضل من المصفر فإنه لا ينصرف  
 لكونه على الوزن المذكور نحو أحمروا ولا رد  
 نحو بطل وجدل ونس فإن كل واحد منهما  
 وإن كان أصلا في الوصفة وعلى وزن فعل  
 لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل الأولى  
 من الاسم فلا عتد أده (والثاني عارض  
 الوصفة • كأربع) في ظهوره من صورة

الغرض لأنه علم على اللفظ اه وشرطي الحال من المضاف إليه موجود  
 لصفة الاستعانة المضاف بأن يقال ووصف أصلي وأفضل أي هذا الوزن (قوله فإن وزن  
 كاشهلام) التمهيد في العينان يشوب سوادها زرقه (قوله فإن وزن  
 الفعل به أولى) على لما قبله ما بعده من مدخلية وزن أقمل في منع صرف الوصف  
 المذكور لكن لو حذف لفظ وزن لكان أوضح وأما قول البعض على المحذوف  
 تقديره وإنما تب هذا الوزن للفعل لأن عطفه أنه لم يتقدم منه نسبة هذا الوزن  
 إلى الفعل حتى يقال وإنما تناسب الخ وفي بعض النسخ فإنه وزن الفعل به أولى وهو  
 أوضح فتأمل (قوله لأن في أوله) اعترضه شيئاً والبعض يان فيه طرفة الشيء  
 في نفسه فكان الأولى إسقاطه ويمكن دفعه بأن المراد بالاول ما قبل الآخر  
 فيكون من نغرية الجزئية في الكل (قوله على معنى في الفعل) وهو التكم  
 (قوله فكان ذلك) أي وزن أقمل (قوله فإن أنت بالهاء الخ) محترز  
 قوله ممنوع تأنيث بشأ (قوله لضعف الخ) على لا تنصرف (قوله لأن  
 تاء التأنيث) أي المتحركة بصركة أعراي غلارد المتحركة بصركة ينية  
 في نحو هذ تقوم (قوله وأجاز الاختص منه) أي نحو أرمل (قوله ثم الخ)  
 استدراك على قوله نحو أرمل (قوله عام أرمل) أي قليل المصروف والتثنية  
 كافي القاموس وحينئذ قد يقال الكلام في أرمل بمعنى فقير إلا أن يجاب  
 بأن تضارب المعنيين كالضادهما فتأمل (قوله وأمازة) من القرو هو القطع  
 وأدبر من الأدبار ضد الأقبال (قوله من يعمل) وزن يشرح الجبل  
 التثنية المطبوع ويقال لثقة النخبة المطبوعة يعمل كافي القاموس (قوله  
 الذي هو) أي الفعل به أي الوزن (قوله لكونه على الوزن المذكور)  
 أي الذي الفعل به أولى وإن لم يكن في حال التصغير على وزن أقمل (قوله  
 أحمروا) مضارع يطر إذا عالج الدواب طموس (قوله وجدل) بفتح الدال  
 ونكسر الالف المشددة ونس كضد وكث السريع الاستماع لصوت حتى والفهم  
 كذا في القاموس (قوله والثنى عارض الوصفة) هذا تصريح بجهوم  
 قوله أصلي اه مرادى وإضافة عارض الوصفة من إضافة الصفة إلى الموصوف  
 أو بمعنى من مثله إضافة عارض الاسم (قوله وصفته) أي في قولهم مررت  
 بنسوة أربع (قوله كونه عارض الوصفة) بخلاف أرمل بمعنى فقير فإنه

أربع فإنه اسم من أسماء العدد لكن العريب وصفته فهو متصرف نظراً للأصل  
 التاء فهو أحق بالصرف من أرمل لأن فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفة





ومما استعمل فيه أجدل وأخيل غير مصروقين قوله

كلن القليلين يوم لتسبهم

فراخ القطار لا عين أجدل بازيا

وقول الآخر

ذريق وعلى بالامور وسبق

فما طاري وما علك بأخيل

وكاشد الاعتداد بعروض الوصفة في أجدل

وأخيل وافق كذلك شد الاعتداد بعروض

الاسمية في أبطح وأجرع وأبرق فصرفها

بعض الصرف والصفة المشهورة منهما من

الصرف لانها صفات استغنى بها عن ذكر

الموصوفات فيستحب منع صرفها كما

استحب صرف أربب وأكلم حين أجزا

يجري المقامات لأن الصرف لكونه الاصل

رجعوا مع الهمبب ضعف بخلاف منع

الصرف فانه خروج عن الاصل فلا يصار اليه

الاسباب قوية (ومنع عدل مع وصف

معتبره في لفظ مني وثلاث وآخر) منع مبتدا

وهو مصدر مضاف الى فاعله وهو عدل

والفعل محذوف وهو الصرف ومعتبر خبره

وفي لفظ متعلق به أي عما يقع الصرف اجتماع

العدل والوصف وذلك في موضعين احدهما

المعدل في العددي مفضل نحو مني وأفعال

نحو ثلاث والثاني في آخر القابل لآخرين

أما المعدول في العدد فاما مع تعدسيه

وبالجهود العدل والوصف فاحاد وموجد

معدولان عن واحد واحد وشاه ومني

معدولان عن اثنين اثنين وكذلك سائرهما

وأما الوصف

المكاني ثم قلت الواو اقصار قبل من فهو السهم أي شدته وعليه فلا قلب مكانا

(قوله كلن القليلين) بضم السين وقوله لا عين أبدا لأن أي فراخ القطار وقوله

أجل أي مقرا واما ما يقتضيه من يرى عليه اذ انطاول عليه ويجوز أن يريد بالبازي

الطير المشهور بكونه حفا على أجدل مجذف العاطف للضرورة فانه العنق

وذكرنا (قوله ذريق) أي دعيني والواو بمعنى مع والنية الطيبة والانشل

الشرقي والعرب تشابه به يقال هو أشام من أخيل فانه السين وذكرا (قوله

بعروض الوصفة الخ) أي بعروض تغفل الوصفة ليوافق ما قد مناه ففعلن (قوله

واكلم) مقتضى سياقها انه اسم جنس جامد لكن قد وصف به عروضه لاجتماعه

مثل أربب ولم ألق على الجنس المسي به بعد صراحة القلموس وغيره فافطره

(قوله الان الصرف الخ) يعني ان صرف نحو أبطح ومنع صرف نحو أجدل

وان كانا شاذين لكن شذوذ صرف نحو أبطح أخف من شذوذ منع صرف نحو

أجل (قوله ومنع عدل) العدل اخراج الكلمة عن صفتها الاصلية للصرف

أو يقتضف والخلق أو معنى زائد يخرج نحو أيس مطلوب يكتسب ونقد بان كان الخاء

مختلفة فخذ بكسر هاو كوز زيادة الواو والحاء لانه يجمع ويرجعيل بالتصغير بادستغنى

التصغير فانه مقتضى اللفظ ونحوه الطيبة في نحو عمر وزفر لاجتماعه قبل العدل

لوصفة وهو تحقيق ان يدل عليه غير منع الصرف وتقديره ان لم يدل عليه الا منع

الصرف فانه الحذف هو باعتبار عمله أربعة أقسام لانه أما بتغيير الشكل فتش

كجمع عند من قال انه معدول عن جمع أو بالنقص فقط فيعدل من ذي آل وهو

حرو وأمس وكذا آخر قول أو بالنقص وتغيير الشكل كعمر أو بزيادة والنقص

وتغيير الشكل كذا ومنث (قوله مع وصف) متعلق بمحذوف نعم عدل

(قوله والثاني في آخر) الاولى اسقاط في لان الموضع الثاني نفس آخر وقوله

المقابل آخرين سابقا محذوف في التسه الاول وهو صريح في ان آخر وصف الجماعة

الامات لان آخر جمع اخرى وانه شد آخرين الذي هو وصف الجماعة كقولان

آخرين جمع آخر وأما المحفوظة من أيام آخر فتأوله بالجماعات (قوله معدولان

عن واحد واحد) أي لان المقصود التقسيم ولفظ المقصوم مذكور بادستغناء

النوم رجلا رجلا وجدا أحاد غير مكرر لفظا مع ان المقصود التقسيم كما علمت

حكمنا بأن أصله لفظ مذكور ولم يأت ببناء الا واحد واحد حكمنا بأنه أصله وكذا

يقال في السابق أخاه الدما ميس (قوله وأما الوصف الخ) مقابل لقوله فأحاد

وموجد معدولان الخ لانه في قوة ان يقال اما المعدل فلان أحاد الخ أي اثنين

فله وصف الصفة  
تقديره ان  
العدل على لفظ  
المقصود كقول  
العدل معدولان  
خالف الغير مدولان  
رجلا رجلا لفظا  
عليه انه لفظ المقصود  
أي اللفظ الواحد في لفظ  
المقصود كذا فهم

فلان هذه الانطاطم تستعمل الاكثر اما  
فما هو أولى أجمعة متنى وثلاث ورباع  
واما حالا مخوفه تعالى فانكبروا مطالب  
لكم من التمام متنى وثلاث ورباع واما خبر  
مخوفه الجبل متنى متنى وانما كثر بقصد  
التاكيد لا لافادة التكرير ولا لخلق ال  
قال في الارتشاف وضافها قليلة ذهب  
الزيج الى أن المانع لها العدل في القنط  
وفي المعنى اما في القنط فظاهر واما في المعنى  
فمكونها تقيرت عن مفهومها في الاصل  
الى اعادة معنى الضعيف وروايته لو كان  
المانع من صرف واحد مثلا عدله من قنط  
واحد وعن معناه الى معنى الضعيف لازم  
احدا من امانع صرف كل اسم يتغير  
اصلا لبعده معنى فم كافية المبالغة واسماء  
الجموع واما ترجيع احد المتساويين على الآخر  
واللازم مستبقتا اتفاقا وايضا كل ممنوع من  
الصرف لا بد أن يكون فيه فرعية في القنط  
وفرعية في المعنى ومن شرطها أن تكون  
من غير جهة فرعية القنط لأكمل ذلك  
المشبه بالفعل ولا يتأتى ذلك في اعادة الآن  
تكون فرعية في القنط بعده عن واحد الضمن  
معنى التكرار وفي المعنى يلزمه الوضعية  
وكذا القول في اخواته واما آخر فهو جمع  
أخرى انتهى آخره من المانع متناظر فالمانع  
ايضا العدل والوصف اما الوصف فظاهر  
واما العدل فقال اكثر الصرونه معدول  
عن الاتق واللام لانه من باب افضل التفضيل  
فغنى أن لا يجمع الا مقرونا بال

العدل فاحدا والخ واما بيان الوصف الخ ولو قال بيان الوضعية لكان أوضح (قوله  
لم تستعمل الاكثر انما في الخ) أي متكون أو صافا اما قال العدل  
الوضعية في ثلاث مثلا املية لانه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهذا المكرر لم يستعمل  
الاوصاف كذا المعدول اليه وهو ثلاث وان لم تكن الوضعية في اسماء العدد واحد  
اثنان الخ املية (قوله انما في الخ) علمه ما صرح به الفاضل من انه لا بد  
ان يتقدمها متنى (قوله وانما كثر الخ) أي فلا يرد أن متنى بعد التكرير رأى فاشية  
في اعادته وقوله لا لافادة التكرير رأى لا لتأسيس معنى زائد هو التكرير لحصوله  
بمبنى الاول (قوله ولا لخلقها ل) واذ في الزمخشري انها تعرف فقال يقال  
فلان ينكح المتنى والثلاث قال أبو حبان ولم يذهب اليه أحد وكالات تعرف لا توث  
فلا يقال مثناة مثلا فله الفاضل (قوله وذهب الزمخشري الخ) المعدول عنه على  
مذهبه الى أحد وموحد واحد والى ثمانية متنى اثنان وهكذا كما يشير اليه الشارح  
بمختلفه على المذهب الاول فواحد واحد واثنان اثنان وهكذا (قوله كافية  
المبالغة) فمخوضا بانه قنط من ضارب لا قنط معنى جديد وهو التكرير  
(قوله واسماء الجموع) ليس المراد بها اسماء الجموع المعروفة ككقوم ورجل  
اذ لا تقير فيها بل المراد بالجموع ضمها فالافادة للبيان افاده ذكرها بالجمع تقير  
الواحد لا قنط معنى جديد وهو التكرير (قوله ترجيع أحد المتساويين) أي  
في التصير لا قنط معنى جديد على الآخر ومراده بأحدهما المعدول وفي العدد  
وبالاخر غيره ككافية المبالغة والجموع (قوله ولا يتأتى ذلك) أي الشرط  
الذي كونه فرعية في المعنى وهو كونه لمن غير جهة القرينة في القنط وقوله الآن  
تكون الخ أي لأن الجملة على ما ذكرنا من الجواب واحدة وهي العدل (قوله عن  
واحد الضمن معنى التكرار) يعني واحد المكرر أي عن واحد واحد زكبرا  
(قوله بمعنى مقار) أي باعتبار الحال والاضحية آخر في الاصل اثنان آخر اوكان  
في الاصل معنى جاء زيد ورجل آخر جاء زيد ورجل اثنان آخر في معنى من المعاني  
تم نقل الى معنى غير معنى رجل آخر رجل غير زيد دما متنى (قوله أما الوصف  
فظاهر) لانه اسم تفضيل يعني مقار باعتبار الحال ويعني اثنان آخر باعتبار الاصل  
كما مر وعلى كل فهو وصف الظاهر ان موعنه من تأخر فهو اسم تفضيل مصوغ  
من خمس شذوذا (قوله عن الاتق واللام) أي عن ذي الاتق واللام  
ولا يتأتى ذلك انه تكرة فكيف يكون معدولان معرفة لانه لا يلزم في المعدول عن  
الشيء أن يكون يمتنا من كل وجه خلا فالفاضل دما متنى (قوله الا مقرونا بال)

والتصقيقات معدول عما كان يستحقه من

أى أو مضاعفالى معرفة (قوله والصحيح الخ) فأخر على الأقل معدول  
عن الآخر على فهاض آخر بالآخر أو لا تذ كر لميل وجه ~~يكون~~ هذا القول  
هو التصق نطاق المعدول والمعدول عنه عليه تنكيرا فتدبر (قوله عما كان  
يستحق) أى من استعمال كل يستحق دليل قولهم استعمال الخ وقوله  
لفظ ما لو اءد المذكر الاضافة للبيان أى لفظ هو اللفظ الذى لو اءد المذكر  
هكذا ينبى تقرير عبادته لا يكثرها البض وكلام مصرع فى ان المعدول عنه  
الاستعمال المذكور مع أنه لفظ الواحد المذ كر فلو قال والتصق اءد معدول عما  
كل يستحق من لفظ الواحد المذ كر لكن أخسر وأولى وقوله بدون تغير معناه حال  
من لفظ أو من مائى حالة كون لفظ الواحد المذ كر بغير معناه القى هو الواحد  
المذ كر (قوله وذلك) أى وسن ذلك (قوله أو الاضافة) أى الى معرفة  
(قوله فصل فى تجزئه) أى فى حالة هى تجزئه الخ فان قلت يجوز أن يكون  
يتقدر الاضافة قلت لأن المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز انظر له ولا يجوز  
اظهاره هنا فله المماضى عن الرضى وانظر وجه عدم جواز انظر له وله كونه  
يؤدى الى وصف التكره بالعرضه فى نحو مرون بناسونا أو آخر لكن برأه حتى  
مقاربات فلا تصد الاضافة نعم بها الا ان يقال كونه بجناه لا يقتضى انه فى حكمه  
من كل وجه فتأمل (قوله عن لفظ آخر) فيه اقامة الظاهر مقام الخبر اذا المعنى  
عدل فى تجزئه اخر من لفظه الى لفظ المتنى والمجموع والمؤنث ذكر ما واصل ~~تصكه~~  
الاظهار طول الفصل (قوله لم يظهر أثر الخ) فيه دلالة ظاهرة على أن جميع  
هذه الصيغ توصف بجمع الصرف وان لم يظهر أثره الا فى العرب بالمرسكات فتع  
الصرف عنده لا يجمع بالمرسك بالمرسكات بل يخص به ظهور أثره كذا فى اسم  
(قوله فان فيها ايضا آف التائث) أى هوى نستقل بالمتع فاعتبر لانها اوضح  
من الوصفية والعدل كما فى ذكرها (قوله مراد اءد بجمع المؤنث) حال من آخر  
بجمع الهمزة وفى هذا القصد دفع الى اءد من آخر ترسل على الواحد والمتنى والجمع  
وأخر لا يصلح الالبس فكيف يكون معدول عنه ووجه الدفع أنه معدول عن آخر  
يعنى الجامعة لا مطلقا (قوله بدليل وان عليه الخ) مرتبط بقوله حتى آخره ووجه  
الدلالة أنه وصف التثنية فى هذه الآية لاخرى وبالاخرة فى الآية الثانية وذلك  
يدل على أن معناها واحد (قوله والفرق) أى من جهة المعنى (قوله مثلها  
من جنسها) فلا يقال عندى رسل وحاد آخر ولو اءد أخرى كذا قال شيخنا  
فالمرد بالجنس الصف (قوله ولا يصف عليها مثلها) لان الاسماء الموصفية

في ان لا يملك  
 ولا يملك  
 ما ذكره  
 في ان لا يملك  
 لان الحق  
 من غير  
 الحق  
 وهو  
 يدعى  
 انما  
 ولا يملك  
 الا ان  
 من غير  
 وهو  
 في ان لا يملك  
 في ان لا يملك

استعماله بقضائه الواحد المذكورون غير  
معناه وذلك ان آخر من باب أفضل التفضيل  
يقصد به أن لا يفتى ولا يجمع ولا يثبت الامع  
اللائق والام والألافة فتعدل في تخجده  
منها واستعماله لغير الواحد المذكور فقط  
أحوال فقط التثنية والجمع والثالث حسب  
ما يراد به من المعنى ففضل عندي ورجلان  
آخران ورجال آخرون وامرأة أخرى ونساء  
أخرى فكل من هذه الالفة صفة معدولة عن  
آخر الالام لا يظهر أثر الوصفة والعدل لا  
في آخره لا معرب بالحرركات بخلاف آخران  
وأخرون وليس فيه ما يخرج من الصرف غيرهما  
بخلاف أخرى فان فيها أيضا ألفا تاليت  
فذلك خسر آخر فية اجتماع الوصفة  
والعدل اليه واحدة فتخرج الصرف عليه فظهر  
أن المانع من صرف آخر كونه صفة معدولة  
عن آخر مراد به جمع المؤنث لان حقه أن  
يستغنى به بأفضل عن نحل التثنية من ال  
كاستغنى بأكثر من كبري قولهم واجتماع  
نساء أكبر منها (تبيينه) الأول قد  
يكون آخر جمع أخرى بمعنى آخره فصرف  
لائق العدل لانه ذكرها آخر بالكثر  
بدليل وان عليه التثنية الأخرى ثم انه غنى  
التثنية الأخرى فليست من باب أفضل  
التفضيل والفرق بين أخرى أي آخر أخرى  
بمعنى آخره ان تلك لا تدل على الانتهاء وصفه  
عليها مثلهما من جنسها فتوجبات امرأة أخرى  
وأخرى وأما أخرى بمعنى آخره فتدل على  
الاتهام لا يصحف عليها مثلهما من جنس واحد  
وهي المتأخلة الأولى في قوله تعالى قالت  
أولاهم لا تهزمهم ادعوا ربك فاستجب

فكان ينبغي أن يستعز عن هذه كما فعل  
في الكافية فقال

ومنع الوصف وعدل آخر

مقابلا لاخرين فاحصرا  
الثاني اذا سمي بشي من هذه الانواع الثلاثة  
وهي ذوا الزايتين وذوا الوزن وذوا العدل يعني على  
منع الصرف لان الصفة لما ذهب بالصفة  
خلقها العلية (وزن متنى وثلاث كهما

من واحد لاربع ظيلها) يعني ما وزن متنى  
وثلاث من الفاظة العدد المدول من واحد  
الى اربع فهو خلقها في استتاع الصرف للعدل  
والوصف تقول صرت يقوم موحدا واحدا  
ومتنى وشاء ومثلث وثلاث ومرعب ورباع  
وهذه الفاظ التثنية متفق عليها وهذا  
اقصر عليها قال في شرح الكافية وروى  
عن بعض العرب مخمس وعشار ومضمر ولم يرد  
تقدير ثلاثه فظاهر كلامه في التسهيل انه سجع فيها  
بجس ايشاء واختلف فيما لم يسجع على ثلاثة  
مذهب احدها انه قياس على ما سجع وهو  
مذهب الكوفيين والزيجاء ووافقهم الناجم  
في بعض نسخ التسهيل وخالقهم في بعضها الثاني  
لا يتقام بل يقتصر على السجع وهو مذهب  
جمهور البصريين الثالث انه قياس على  
فعل التكرار لا على مفعول قال الشيخ أبو حبان  
والصحيح ان البناءين مسجوعان من واحد الى  
عشرة وحكي البناء من اربع والشيئين وحكي  
أبو حاتم وابن السكيت من احدى الى عشرة  
ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (قبه)  
قال في التسهيل ولا يجوز صرفها يعني آخر  
مقابل آخرين وفعل ومفعول في العدد مذهبها  
بها مذهب الاسماء مثلاً فالقترأ ولا سمي  
بها مثلاً فالآلى على وابن برهان ولا يتكرر بعد التسمية بها مثلاً فلبعضهم انتهى

لا يتعد اختلاف معنى المشار فستقدم سم (قوله مقابل لا يتكررن) يمنع الخاء  
بمعنى مقاربن ومنه قوله تعالى وآخرين منهم لما يلحقواهم واخترته عن آخر مقابل  
آخرين بكسر الخاء فهو جميع الله الاولين والاخرين وقوله فاحصر أى احصر  
منع صرف آخر في آخر المقابل لا تكرر ينفع الخاء (قوله خلقها العلية) فاذا تكرر  
بعدان سمي به فذهب الخليل وسيمويه الى أنه لا يصرف لان رده الى حال كان  
لا يصرف فيها وذهب الاخضر الى أنه يصرف لان الوصف قد انتقلت عنه العلية  
وسأق ذلك (قوله ووزن) أى موازن كما أشار اليه الشاعر وقوله كهما فيه جزم  
الكاف للغير وتقدم أنه شاذ فالاولى جعلها أنما سمي مثل مضاف الى الضمير وقوله  
من واحد متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر أى حالة كونه مأخوذا  
من واحد وقول شيخنا أنه يان لوزن بمعنى موازن غير صحيح (قوله متفق عليها) أى  
على ورودها عن العرب بدليل ما يأتي (قوله الى عشرة) القامه يداخلة بقرينة ما سبق  
وما يأتي وقوله الصحيح ان القامه يداخلة بخارجة هذه اللفظة قرينة على دخولها وأنا  
قول شيخنا السيد القامه بخارجة وإذا عبر بالى وأما العشرة فتغير سموع غ فقال  
ومض منها كما قاله السام فهو مخالف لما في الترح (قوله وحكى أبو حاتم وابن  
السكيت من احدى الى عشرة) ولم يترضا السام مع وحداى معشر ولهذا آخر مكشها  
عن حكاية ابن عمرو الشيباني (قوله مذهبها مذهب الاسماء) أى المتكررة أو  
الجملة على الوجهين الآتين بخلاف كلام الدما سمي وعلى الاول اقتصر في الجمع  
(قوله خلا فالقترأ) أى قامه زعم أن هذه الفاظ متع الصرف للعدل  
والصرف بنية آل وأنه يجوز جعلها تكرر تذهب بها مذهب الاسماء التصرفة  
وظاهر تقريرهم المذكور عن القترأ ان يقال انها تصرف بناء على كونها أسماء  
تكررت وأنها في حالة المتع معارف وكلام المصنف يقتضى أن القترأ مسمى انها حال  
منع الصرف صفات وحال الصرف أسماء وانها على حالة واحدة بالنسبة الى  
التعريف والتكرير دما سمي ورد قول القترأ عبيها أحو الاوصاف لتكرار (قوله  
ولا سمي بها مثلاً فالآلى على وابن برهان) أى لان الصفة لما ذهب خلقها العلية  
وما نقله عن ابن على وابن برهان فذهب في التصرف عن الاخضر وأبى العباس وغيرها  
ونصبره وقال الاخضر في المعاني واو العباس انه لو سمي بثنى أو أحد اخواته  
انصرف لانه اذا أكل اسما فليس معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فليس  
فيها الا تصرف خاصة وتبعهما على ذلك الصارمى وارتقاء ابن عصفور ورويان  
هذا مذهب لا نظيره اذ لا يوجد بناء يصرف في المعرفة ولا يصرف في التكرار وانما

في التقدمة على هذا المعنى من انما قد  
 في التقدمة على هذا المعنى من انما قد

المعروف العكس وعلمه الفارسي في التذكرة تخالف هذا فانه قال الوصف زول  
 فضله الترفيع الذي علم والعدل قائم في الحالين جميعا في وجه الجوهري وان  
 شبه الاصل من العدل حاصل والعلية متحققة فذهب المنع موجود فالوجه امتناع  
 الصرف اه (قوله فالعقوب ان التزاء الخ) مراد الشارح تصور المذهب بها مذهب  
 الاسماء او اماماته البعض عن المهورى واقره من انه لما كان كلام التسهيل يقتضي  
 ان التزاء يوجب صرفها لكونه جواز اما بالامتنع وهو يقتضي الوجوب مع ان  
 مذهب التزاء في الواقع جواز كل من الصرف وعدمه احتياج الشارح الى بيانه  
 بقوة فالعقوب الخ فيرد بان الجواز الذي قالوا انه يقتضي الوجوب هو جواز الشيء  
 شرعا بعد امتناعه شرعا مطلق الجواز في مقابلة مطلق المنع كما في هذا المقام الاترى  
 انه لا يفهم من مقابلة منع الصرف بجوازه وجوبه فدعوى اقتضاء كلام التسهيل  
 ايجاب التزاء صرفها غير مسلمة (قوله فقد تقدم التنبيه عليها) أى في قوله  
 اذ اسمى بنى من هذه الأنواع الخ (قوله يلج) اعترض بان الجمعية ليست شرطا  
 كما صرح به السيوطى وغيره بل كل ما كان على هذين الوزنين واستوفى التشرط  
 المذكورة في الترخيم صرفه وان فشدت الجمعية فكان الاولى ان يقول لفتنا  
 ويجب بان يلج في كلامه بمثل لاقتضيد دليل قوة ولسر اويل الخ وانما اترابع  
 بالتبديل لانه الغالب في الوزنين (قوله مشبه مفاعلا) أى في الحال كساجده  
 أو في الاصل كمذارى اذ امله عذارى بكسر الراء وتخويف الياء قلبت الكسرة  
 قصة والياء انما كايأتى (قوله ينع) أى صرفه فسله تمنع مخدوفة بالذلة  
 المقام عليها (قوله أى في كون أوله مفتوحا) خرج به نحو عذافر ونحوه نالته  
 انما غير عوض أى من احدى يامى النسب تحضفا أو تقديرا نحو عان وشام ونحو  
 تمام ونحوان ونحوه يلج كسر خرج نحو را كآوت دارك ونحوه غير عوض خرج  
 نحو تدان ونحوان ونحوه أو سطها ساكن خرج نحو ملائكة ونحوه غير منوي به  
 وبما بعده الاتصال أى بان يكتسبوا غير يامى النسب بان يكون الثالث غير  
 بان كصا ينع أو يامى بنية الكلمة بان يكون ما على ألف التكرار ككرسى وكراسى  
 خرج نحو راسى وجوارى وبوجه التوسط سنة كذا قال شصنا ونحوه البعض  
 وبه ان هذه الامور المخرجة لم تدخل في موضوع المسئلة حتى يخرج هذه القبول  
 لان موضوع المسئلة الجمع والامور المخرجة مفردان والجواب ساعلم بما مر ان الجمع  
 مثال لاد والراد الجمع وكل لفظ على أحد الوزنين (قوله فان الجمع متى كان الخ)  
 تبديل لقوة مما ينع من الصرف بلج الخ ولا حاجة بلج تبديل لاختلاف كازم

قوله غسل التسمية  
 قيل كقولك  
 ولسر اوله مضاف  
 اه يتقنا

انما السادة الاولى فالعقوب ان التزاء ايجاز  
 ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا وثلاثا وثلاثه وغيره  
 وهو الصريح وانما الثانية فقد تقدم التنبيه  
 عليها (وكن جمع مشبه مفاعلا) أو انما عليل  
 منع كغلا) كغلا خبر كن وجمع متعلق بكغلا  
 وكذا يلج ومفاعل مضعول يشبهه بمعنى أن  
 مما ينع من الصرف الجمع التثنية مفاعل  
 أو مفاعل أى في كون أوله مفتوحا ونحوه  
 انما غير عوض يلج كسر غير عوض  
 مفتوحا أو وسطها ساكن غير منوي به  
 أو ثلاثة أو وسطها ساكن غير منوي به  
 بعده الاتصال فان الجمع متى كان بهذا السنة  
 كان فيه فرعية القضا بخبر وجهه عن صيغ  
 الاسماء العربية وفرعية المعنى بالذلة على  
 الجمعية فاستحق منع الصرف

قوله ولا حاجة الى اقله الحق  
 ما ضعه العلامة بعض فانه لا يظهر  
 حمله القيد لقوله مما ينع الصرف الخ  
 كما يظهر من تأمل الاو كانه يوجب

البعض (قوله كذا قر) هو جملة نخبة الجبل الشديد واسم من أسماء الاسد  
 (قوله كيان وشام) يحذف الياء المنقطة الساكنة لاتقاء الساكنين  
 والتنوين (قوله فحذف احدي الياءين وعوض منهما الالف) أى وقفت  
 حمزة شام لتناسب الالف (قوله أو تقدرا) قال شيخنا هو سلم فهاى أما  
 ثمان فقيه ان الجوهري قال انه منسوب حقيقة كيانى اه قال الامام سنى  
 ولذى دعاهم الى تقدير نسب نحو تمام سماعه مصروفا فانهم قالوا رأيت تماميا  
 يتخفيف الياء والتنوين فلولا أنه على تقدير النسب لمنع الصرف وان كان مفردا  
 كما منع سر او بل ولم يجعلوه كى وارفى منع الصرف وجعل التنوين عوضا  
 لانه ليس من المنقوص (قوله موجوده قبل) أى قبل ياء النسب (قوله  
 وكأنهم نسبوا الخ) أى فليس هو على النسب حقيقة كما صرح به ابن الناطم لكن  
 في كلام الجوهري ما يخالقه حيث قال وهو يبنى ثمان في الاصل منسوب الى الثمن  
 لانه الجزء الذى صير السبعة ثمانية فهو ثمانهم فقولوا آوله لانهم يغيرون فى النسب  
 كما قالوا دهرى وسلى وحذفوا منه احدي ياءى النسب وعوضوا منها الالف  
 كما فعلوا فى النسب الى العين تثنية ياء وعند الاضافة كانت ياء القاضى فتقول  
 ثمانى مائة وثمانى مائة كما تقول فاضى عداقه وتسقط مع التنوين عند الرفع والبارز  
 وتثبت عند النصب لانه ليس يجمع فيجربى جوارى وسوا رضى لولا الصرف وما  
 جاء فى الشعر غير مصروف فهو على التوهم اه عبد القادر المكي وقوله فيجربى  
 الخ يخرج على التثنية بالميم (قوله الى فعل) أى يفتح العين كما نسبوا الى عين أو فعل  
 أى كقولها كانتسوا الى شام (قوله أو ما يلى الالف الخ) عطف على قوله  
 وآوله منضموم وكذا ما يأتى (قوله كرا كما) بالفتح والهمز الثبات فى الحرب اه  
 زكريا وراى آله ليس مما منع صرفه لكونه على وزن منتهى المجموع وان كان  
 مما منع صرفه لاق التأتيت المحدودة (قوله كندان وزان) أملا ما تانى  
 وزانى يضم التون فيهما قلب النون كسرة لتناسب الياء وأعلال لاقاض  
 (قوله ومن الخ) أى من أجل وجود غير كسر تالى الالف أملا فى غير وزن  
 منتهى المجموع (قوله لاحظ فى الحركة) أى لانه ليس له أصل يرجع اليه  
 فذلك بخلاف نحو واد فانه من دب والمضى أصل عينه التصريك (قوله  
 متحرك الوسط) يبنى حذف الوسط كما فى عبادة التصريح لان الثباتى هو الوسط  
 لانه له وسط كما هو ظاهر (قوله ومن ثم) أى من أجل وجود تحريك تانى  
 الفلاحة فى غير وزن منتهى المجموع (قوله أو هو) أى الثانى وقوله اتسب أى

وجه نزوحه عن صبيغ الأحاد العربية  
 انك لا تجد مفردا ناته أنب بعد حرافان  
 أو ثلاثة الا وآله منضموم كذا قر أو آله  
 عوض من احدي ياءى النسب كما تحذفنا  
 كيان وشام فان أصلهما يبنى وشامى  
 فحذف احدي الياءين وعوض عنها الف  
 أو تقدرا نحو تمام وثمان فان ألفهما  
 موجودة قبل وكأنهم نسبوا الى فعل أو فعل  
 ثم حذفوا احدي الياءين وعوضوا عنها  
 الالف أو ما يلى الالف غير مكسور ولا مالا بل  
 اتام متوحد كبرا كما هو منضموم كندان  
 أو عوض الكسر لاجل الاعتلال كندان  
 وتوانون ثم صرف نحو عبال جمع عبالة  
 لان الساكن الذى يلى الالف فيه لاحظ له  
 فى الحركة والعبالة الثقيل قال الفى عبالة  
 أى فقه أو يكون تلقى الثلاثة متحرك الوسط  
 كسطواعة وكراهة ومن ثم صرف نحو  
 ملائكة ومبارقة أو هو الثالث عارضان  
 لنسب منى بهما الانفصال

قوله على قوله  
 وأوله الخ  
 الخ  
 استأخر الواو  
 كما لا يخفى اه  
 شيخنا

تحققا كافي رياضي ونظري أوتقدرا كافي جوارى وحوالى غالبا فيها ملحقه  
 يسا نسب لانها جميعا مصروفين فقد فيها النسب وإن لم يكونا منسوبين حقيقة  
 وقوله منوى بهما الاتصال مفعلة لازمة لغرضان للنسب (قوله وضابطه) أى  
 العروض للنسب إن لا يسبقا الاثبات في الوجود بأن سبقتهما الاثبات أو أقرناهما بالنسب  
 الكلمة على الجميع فالأول ما أشار إليه بقوله مسبوقين بها والثاني ما أشار إليه  
 بقوله أو غير متفككن (قوله كراحي) نسبة الى بلد يجلب منه الكافور ونظفارى  
 نسبة الى نظفارى وزن طعام مدينة بالين اه زكريا (قوله بخلاف قارى وبخلاف)  
 أى ونحوهما ككرامى غالبا المشددة في نحو قارى موجودة قبل ألفا للجمع  
 لانها وجدت في المفرد ونحو قرى وهو سابق على الجمع (فائدة) لو نسبت الى نحو  
 قارى صرفا المنسوب لان هذه الباء الموجودة في المنسوب اليه تصغير ويؤتى  
 يسا النسب وهي لا تؤثر المتع كقوله الدمايى (قوله فانه بمنزلة مصايح) أى  
 في سبق الثاني والثالث على الاثبات لاختلاف مصايح لم تكن في المفرد حتى تكون  
 سابقة على ألفا للجمع لا تقبل هي دل ألفا مصباح ولابدل حكم المبدل (قوله)  
 وقد ظهر من هذا) أى من عدم وجود مفرد على رضى رقة مفاعل أو مفاعل  
 بالتشروط المذكورة وقوله أو منقول من جمع فيه أنه لم يتعرض فيما تلامس  
 من جمع فكيف قال وقد ظهر من هذا الخ الا أن قال المراد من قوله سابقا لثلاث  
 لا تجد مفردا أى أصالة فيكون فيه إشارة الى وجود المفرد بالتشريط قبل فتأمل وقوله  
 كما سبأ في أى في قوله وان به سبى الخ فهو راجع لثاني نقلا (قوله وقد تدخل بذكر  
 التقدير) أى في قوله فتأمل كسر مفعول أو مقدر (قوله هي) يخالفها والمبالاة  
 الموصدة وتشديد النسبة العجي الصغرة والاثني هيبة كذا في القاموس (قوله)  
 ولولا ذلك لا يظهر بها) أى بالمثل لكونها متصرفا كذا فتأمل قال هياي واعترضه  
 سم بأن اجتماع الثلث في كلمة يوجب الادغام وان كان أولها متصرفا ككافى دواب  
 ونحوه وأجاب بس أن الباء لا تظهر لتقبل هياي بالمستعرفة من قول المصنف  
 والمزيد ثالثا في الواحد • همزارى في مثل كالفلاحة  
 وافتح وردة المهر زاميا على • واذا قبل هياي لم يجعل الادغام فيه عندى نظروا  
 أثر غيره لعدم دخول نحو هي في قول المصنف والمبالغ لان ثلثه ليس مذكورا وان كان  
 لينا (قوله وهو منى قولهم الخ) أى الخروء أى مع الإضافة على الجماعة معنى  
 قولهم الخ ولما أن تقول يحتل قولهم المذكور ان الله الثانية تكرر الجمع كقولهم  
 احتيا وان الحجاب (قوله من أول ومله) قال في المصباح يقال لثية أول ومله

وضابطه أن لا يثبت الاثبات في الوجود  
 سواء كانا مسبوقين بها كراحي ونظفارى  
 أو غير متفككن كجوارى وهو الناصر وحوالى  
 وهو المختار بخلاف نحو قارى وبخلاف  
 فانه بمنزلة مصايح وقد ظهر من هذا ان رقة  
 مفاعل ومفاعل ليست الابع أو منقول  
 من جمع كما سبأ في وقد دخل بذكر التقدير  
 نحو دواب فانه غير منصرف لان أصله دواب  
 فهو على وزن مفاعل تقديرا (تبيينات)  
 الاول لا فرق في منع ما جاء على أحد الوزنين  
 المذكورين بين أن يكون أولهما نحو  
 مساجد ومصايح أو لم يكن نحو دوابهم ودواب  
 الثاني اشتراط كسر ما بعد الاثبات مذهب  
 سيبويه وبالله وروى قال في الاوتشافه وذهب  
 الزجاج الى أنه لا يشترط ذلك فلما ذكر في تكسير  
 هي أن كمال هياي بالادغام أى ممنوعا من  
 الصرف قال وأمل الباء عندى السكون  
 ولولا ذلك لا يظهر بها الثالث اتفاقا على أن  
 إحدى الثنتين هي الجمع واختلاف في العلة  
 الثانية فقال أبو على هي خروجه عن صبيغ  
 الا حاد وهذا الرأي هو الرابع وهو معنى  
 قوله سم ان هذه الجملة قائمة مقام عتين  
 وقال قوم العلة الثانية تكرر الجمع حقيقة  
 أو تقديرا فالتحق نحو كتاب واراخط  
 اذ هاجع أصكب وارهط والتقدير نحو  
 مساجد ومنازل فانه وان كان جمعا من أول  
 وهذه لكنه منه ذلك المكترز اعنى أ كالب  
 واراخط فكانه أيضا مع جمع وهذا اختيار  
 ابن الحجاب

أي أول كل شيء (قوله ولا تظنر لهما في الاساد) أي فلو كانت العلة الثانية الخروج  
 عن صيغ الاساد لتعاضد الصرف (قوله فلا يجمعان) أي جمع تكسير والافتد  
 يجمعان جمع تصحيح كقولهم في نوا كس فوا كسون وفي آسان يامنون وكقولهم  
 في حداد حدادات وفي صواب صوابات قاله الشاعر في آراب الكبر  
 (قوله قد تجري اتصال وأصل الخ) كان قلت هذا لا يدفع الاعتراض لأن هذا  
 لا يقتضي إن لهما قلبا في الاساد قلت حاصل الجواب إن مرادنا بالخروج عن  
 صيغ الاساد الخروج عن صيغها لتخطا وحكا وأفعال وأقل لم يخرجنا عن حكم  
 الاساد لجواز جمعهما كالأحاد وكتدليلنا في الجواب الثاني اه هتدي  
 (قوله وقد ضل الزمخشري الخ) أي فليس في جمع أكلب وأنعام على أكلب  
 وأنعام مذوق حتى يصف فيه الوجه الأول (قوله على أنه) أي الجمع على مفاعل  
 (قوله وأنعام) بالاقبل لما سبأ في قول الناهم كذا التمامة أفعال سبق الخ  
 فلا يقال أيسم قلب الاتم ما بل تبقى الالف (قوله أو أكلب جمع التسل) قال  
 شيخنا له أراد ما يشعل جمع التصحيح فأنهم من جموع القلة فتقول تصغر مساجد  
 مسجيدات (قوله الثالث) محصلة عدم تسليم خروجهما عن صيغ الاساد لظنا  
 بآثار ظنار لهما من الاساد في الهيئة وعدة الحروف وإن لم تكن مبدوءة بالهمزة  
 مثلهما فكان الأولى تقديمه على الجوابين الأولين لأن محصلهما تسليم خروجهما  
 عن صيغ الاساد لظنا وعدم إثبات خروجهما عنها حكما (قوله يجوز أن تطواف)  
 مصدران لجال وطاف وقيل ليعول وتطوف (قوله ساباط) هو صيغة بين دارين  
 تحتها طريق خاموس (قوله وسنام) لغة في النمام (قوله نحو صلصال) هو  
 الطين المالم يجعل خرخرع خرخرع بالهاء المجهة فلا ترى فالعين المهملة هو العرج يقال  
 ناقة بهلخرع أي عرج (قوله نحو تسفل) بضم السين وقادود العلب وتغلب  
 بنو قنقن فساد مجبة خبر بضم السين (قوله نحو صكر ومهلك)  
 مصدران كرم ومهلك ويصير في لام مهلك والفتح والكسر أيضا فتكون مثلثة (قوله  
 على أن ابن الحاجب لوسل الخ) قد يقال ممكنه أن يعال صرفه بأنه لم يكثر  
 لا يتحقق وهو ظاهر إذ هو جمع مثل من أول وهلة ولا تغدرا لأنه ليس على وزن  
 المكرر الذي هو مفاعل أو مفاعل لتصرف الوصل في الثلاثة التي بعد الالف  
 سم بإشباح (قوله منه) صفة لذا أحوال منه وكتدليلنا قوله كالجوارى  
 وتضمينه للجمع المتقدم وقوله كإحدى أي إبرة كإبراء سارى أو سالة تكونه

واستغنى عن دليل أي على بان أفعالا وأفعلا  
 نحو وافر وأفلس وجهان ولا تظنر لهما  
 في الاساد وجمعهما مفعولان والجواب عن ذلك  
 من ثلاثة أوجه الأول أن اتصالا وأفعلا  
 يجمعان في نحو أكلب وأنعام في أكلب وأنعام  
 وأفعلا مفعول ومفاعل فلا يجمعان قد جرى  
 اتصال وأفعلا يجرى الاساد في جواز الجمع  
 وقد نفس الزمخشري على أنه نفس فيهما  
 الثاني أنهم ما يصغران على فعلهما كالأحاد  
 نحو أكلب وأنعام وأفعلا مفاعل ومفاعل  
 فأنهما إذا صغرا وذا إلى الواحد أو إلى جمع  
 القلة ثم بعد ذلك يصغران الثالث أن كلام  
 أنفعال وأفعلا في تظنر من الاساد وازنه  
 في الهيئة وعدة الحروف فأفعال تظنر في فتح  
 أوله وزايدة الالف رابعة ففعال نحو يجوز  
 وتطواف وفعال نحو ساباط وختام وفعال  
 نحو صلصال وخرخرع وأفعلا تظنر في فتح أوله  
 وضمر لانه فعل نحو تسفل وتغلب ومفاعل  
 نحو صكر ومهلك على أن ابن الحاجب لوسل  
 عن ملائكة لما سكنه أن يعال صرفه الأبان  
 في الاساد تظنر نحو طواغة وكتدليلنا  
 (هذا الاعتلال منه كالجوارى) ونحو جوارى

كيسارى

قد يقال في  
 افتد لا اتصال  
 تظنر لا تظنر  
 على وزن مفاعل  
 الجوارى

كدارى



كسارى (قوله يعنى ما كان الخ) لما كان مفهوم قول المصنف كالجوارى  
ان ما كان من معتل منتهى الجموع كالعذارى لا يجبرى كسارى حذف حرف  
العله وثبت التنوين ليلقى فيه حرف العلة ولا يثبت التنوين قال الشارح يعنى  
خاتمة بالنسبة المقننة تضمن كلام المصنف حكم نحو جوار وحكم نحو العذارى  
بالنظر الى المنطوق والمفهوم وهذا الاشارة فى ما سبذ كره الشارح من خروج نحو  
العذارى عن حكم نحو جوار بقول المصنف كالجوارى كالا يعنى على ذى صيرة  
ولفضله البعض عمدا كذا نزع ان فى كلام الشارح تنقضا لاقتضاء أول كلامه  
دخول الضميمة فى التلخيص واقتضاء آخر كلامه خروج الناقى منه وانه كان الاولى  
حذف يعنى (قوله ان قلب ياؤه ألفا) أى بد قلب الكسرة قبلها فتحة كإبائى  
(قوله نحو عذارى) جمع عذرا بالمدوحى البكر ومدارى جمع مدرى بكسر  
الميم والقصر وهو مثل التوكعة فقلب به المرأة رأسها واصلها عذارى ومدارى  
بالكسرة ثم أبدلت الكسرة فتحة أى إتيان الفتحة ما قبل الالف فقلب الياء ألفا  
تخرجها واقتضاء ما قبلها اه صرح والذى فى شرح الشارح على التوضيح ان  
مدارى جمع مدراء أى كسرا وهو المتخفة الجنبين وفى الضموس ما يوافقه وذكر  
ان الفصل مدر كسرح فهو أمدروهى مدر اود الهام مهملة (قوله فى حذف يائه  
الخ) أى لا فى جمع الوجوه فان جره بقصة مقدرة وتوابعه تنوين عوض بخلاف  
نحو فاض فانه بكسرة مقدرة وتوابعه تنوين صرف كما سنبه عليه الشارح (قوله  
والقبر ولبال) فبال مجرور بقصة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين  
منع من ظهورها التقليل بياية عن الكسرة لانه ممنوع من الصرف لصيغة منتهى  
الجموع تقديرا أى بحسب الاصل (قوله فى حلامة آخره) أى من المحذف (قوله  
وهذا يخرج من كلامه) أى من منطوق كلامه فلا ينافى دخوله فى كلامه مفهومه  
أعنى ان حكمه مستفاد من كلامه بطريق المفهوم ولهذا ظلل الشارح فى أول  
عبارة يعنى كأوضحناه سابقا (قوله فذهب سيبويه الى أنه تنوين عوض عن الياء  
المحذوفة) خريجه الاكد على أن الاعلال مقدم على منع الصرف ليكون سببه وهو  
التقليل أمر اظهر اعسوسا بخلاف منع الصرف فان سببه مشابهة الاسم الفعل  
وهى خفية فأصل جوار على هذا جوارى بالتنوين استغلت الضمة على الياء محذوفت  
الضمة فالتقى ما كان محذوف الياء لالتقاءهما ثم حذف التنوين لوجود صفة  
منتهى الجمع تقديرا لان المحذوف لعله كالتائب ثم خفف رجوع الياء فأتى  
بالنوين عوضا عنها وخريجه بعضهم على أن منع الصرف مقدم فأصل جوار على هذا

يعنى ما كان من الجمع الموازن مضاعف معتلا  
فله حالتان احدهما أن يكون آخره ياء قبلها  
ككسرة نحو جوار وغواش والآخرى  
ان قلب ياؤه ألفا نحو عذارى ومدارى  
قالوا لا يجبرى فى وضعه ويترجم مجرى فاض  
وسار فى حذف يائه وشبوت تنوينه نحو ومن  
فوقهم غواش والتعبير وللبال عشرو فى النصب  
مجى دراهم فى حلامة آخره وظهوره وقصته  
نحو سبر وافرهم بالياء والثاني بقدر اعرابه  
ولا يتنوين بحال ولا خلاف فى ذلك وهذا  
خرج من كلامه بقوله كالجوارى  
(تنبيهات) الاول اختف فى تنوين جوار  
ونحوه فذهب سيبويه الى أنه تنوين عوض  
عن الياء المحذوفة لا تنوين صرف



فاسب حذفها أو لا قلت قال في شرح الكافية لما كانت يا المنقوص قد تحذف فتتخذا وكتفي بالكسرة التي قبلها أو كان المنقوص الذي لا ينصرف اتمل الترواقيم من الحذف ما كان جائزا في الادي ثلثا يكون زيادة التثنية زيادة أثره ليس بعد الجواز الا الزوم انتهى واعلم أن ما تقدم عن المبرد من أن التنوين عوض عن الحركة ٤٦٧ المشهور عنه كما نقل الناظم في شرح الكافية وقال

الناظم ذهب المبرد الى ان فعله لا ينصرف تنويناً مقدراً دليل الرجوع اليه في التثنية وحكمه في جوار ونحوه بحكم الوجود وحذف اللاحق اليه في الرفع والحز لتوهم التثنية الساكنين ثم عترضوا عما حذف التنوين وهو بعد لان الحذف لا ينافس كون متوهم الوجود عالم في الرفع والادنى يوجد في الرفع ولا يحسن ارتكاب مثله الثاني أو ما ذكر من تنوين جوار ونحوه في الرفع والحز متفق عليه نص على ذلك الناظم وغيره وما ذكره أبو علي من أن يونس ومن وافقه ذهبوا الى أنه لا يتوهم ولا تحذف آثره وأنه يجوز بقية ظاهرة وهم والحق والوذلك في العلم وسأقي بيانه الثالث اذا قلت مررت بجوار فعلامه جزئية مقدرة على الالاء غير منصرف وانما تقتدر مع خفة الفتحة لانها ثابتة عن الكسرة فاستقلت لثباتها عن المستقل وقد ظن أن قوله كسا وانما هو في اللفظ فقط دون التقدير لأن سائر جزئية بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين التثنية لا العوض لانه منصرف

السؤال والجواب على أن منع الصرف مقدم على الاعلال صك ما تم (قوله فيما سب حذفها) أي على سبيل الوجوب بقرينة أن الجواب بقية تطل حذفها على سبيل الوجوب (قوله قد تحذف غصفا) بقيد أن حذف يا المنقوص غير واجب ويصرح بذلك قوله ما كان جائزا في الادي وفيه نظر فان أراد المترجم بأن ليس الكلام فيه اه سم على أن المترجمون بأن يستوي فيه المنصرف وغيره (قوله وقال الناظم ذهب المبرد الخ) على هذا يكون المبرد مخالفا لسيبويه في الساكن الذي ردف اليه فسيبويه يقول هو التنوين الموجود قبل حذفه والمبرد يقول هو التنوين المقدّر في كل ممنوع من الصرف وما انفصله في أن المعوض عنه الياء المحذوفة (قوله وحذفوا اللاحق الياء) أي بعد حذف حركاتها المقدرة استقلالاً زكريا (قوله ساكن متوهم الوجود) هو التنوين المقدّر (قوله وأنه يجوز بقية ظاهرة) أي ويرفع بقية مقدرة على الالاء الموجودة فيقال جاء جوارى ياء ساكنة وقوله وانما قالوا ذلك في العلم أي في المنقوص العلم كقاضي علم امرأة وقوله وسأقي بيانه أي في شرح قول المصنف وما يكون منه منقوصا الخ (قوله مع خفة الفتحة) لم ينصرف لولا أن شمر رجع الضمير الى خصوص الفتحة المتدرة على الالاء بانه عن الكسرة فتدافع مع قوله فاستقلت الخ فالمراد بالفتحة جنسها وليس في قوله مع خفة الفتحة اظهار في مقام الاضمار (قوله ولسراويل) خبر شبه وهذا متعلق بشبه وفيه تقديم معمول المسند وعليه للوزن كذا قال خالد بن عبيد بن جحنا والبعض وفيه مائة لان الظاهر ان شبه اسم مصدر لا مصدر (قوله اسم مفرد أعجمي) زاد القاضى نكرة مؤنث وقال في القاموس السروال فارسية مؤنثة وقد ذكرتم قال السراويل والشروال بالفتح أي الجمبة لغة (قوله المتأخر الخ) أي وانما كان أعجميا لما عرفت الخ (قوله أو منقول من جمع) وهو ما سببه من هذا الجمع (قوله فحق ما وازنها) أي فحق اسم الجنس الذي وازن مفاعل ومفاعيل وكذا تقرر على قوله منع من الصرف لثبته بالجمع في الصيغة المختصة بصرحه فلو تعلقه اذاتم شبه الخ (قوله وذلك) أي تمام شبههما بأن لا يكون الخ (قوله ولم يوجد ذلك الخ) مرتبط بقوله فحق ما وازنها ان يمنع من الصرف وان فقدت منه الجمبة اذاتم شبههما وذلك بأن لا تكون ألقه عوضا عن احدى ياءى القتب ولا كسرة مابلى ألقه عارضة ولا بعد ألقه ياء مشددة عارضة ولم يوجد ذلك في مفرد عروى

فقد ذهب  
في الرفع  
أو ما ذكر  
من تنوين  
جوار ونحوه  
في الرفع  
والحز متفق  
عليه نص على  
ذلك الناظم  
وغيره وما  
ذكره أبو علي  
من أن يونس  
ومن وافقه  
ذهبوا الى  
أنه لا يتوهم  
ولا تحذف  
آثره وأنه  
يجوز بقية  
ظاهرة وهم  
والحق والوذلك  
في العلم وسأقي  
بيانه الثالث  
اذا قلت مررت  
بجوار فعلامه  
جزئية مقدرة  
على الالاء  
غير منصرف  
وانما تقتدر  
مع خفة الفتحة  
لانها ثابتة  
عن الكسرة  
فاستقلت  
لثباتها عن  
المستقل وقد  
ظن أن قوله  
كسا وانما هو  
في اللفظ فقط  
دون التقدير  
لأن سائر  
جزئية بكسرة  
مقدرة وتنوينه  
تنوين التثنية  
لا العوض  
لانه منصرف

وقد تقدم أول الكتاب (ولسراويل هذا الجمع شبه اقضى عموم المنع) اعلم أن سراويله اسم مفرد أعجمي جاء على وزن مفاعل فخرج من الصرف لثبته بالجمع في الصيغة المختصة بالجمع ان يتأمن مفاعل ومفاعيل لا يكونان في كلام العرب الالجمع أو منقول من جمع فحق ما وازنها أي يمنع من الصرف وان فقدت منه الجمبة اذاتم شبههما وذلك بأن لا تكون ألقه عوضا عن احدى ياءى القتب ولا كسرة مابلى ألقه عارضة ولا بعد ألقه ياء مشددة عارضة ولم يوجد ذلك في مفرد عروى

كما ذكرنا لو حذف مفرد أعجمي وهو سراويل لم يمكن الاستعانة من الصرف وجها واحدا خلافاً لنظم أن فيه وجهين من الصرف ومنعه والى التنبية على ذلك أشار بقوله شبه اقضى عموم المنع أي عموم منع الصرف في جميع الاستعمال خلافاً لنظم غير ذلك

وفي التوضيح ونقل ابن الحارث ان من العرب من صرفه وأنكر ابن مالك عليه ذلك اه قال المصنف لوجه لا تكاره لأن ابن الحارث ثقة وقد نقله (قوله) وأنه في التقدير (الخ) أي يقدّر أن سر اويل كل جمع سر والة تنقل من الجملة الى تسمية المفرد به ومساقي وجه آخر في معنى العبارة (قوله) هي به المفرد أي أطلق اسم الجنس على هذه الالة المفردة كما عبر بذلك المرادى (قوله) ورد بأن سر والة لم يصح اعترض بأنه لا يصلح رد القول بأنه جمع سر والة تقدير الان تقدير كونه جمعا لسر والة لا يستلزم جماع سر والة وانما يصلح رد القول بأنه جمع سر والة تنقضا كما حكاها السندوني وغيره وعلمارة السندوني وقيل انه جمع سر والة تقدير أو تنقضا بناء على جماع سر والة كما نقل عن أهل اللغة اه ويمكن حمل كلام الشارح على هذا القول بأن يراد بقوله في التقدير بحسب الاصل (قوله) عليه من اللزوم سر والة) غامه ظنير يرقى لمستطاف والضعيف في علمه للمذموم والمؤم الذنا حتى الاصل والانساسة في الفصل ذكر يا (قوله) مفسر (خ) أي من كلام المولى بن (قوله) ذكر لا الخش (قوله) ووردت لوردة احتاج الى رد آخر فقال ورد هذا القول أي القول بأن سر اويل جمع سر والة في التقدير أمران الخ وحاصل الاول اننا نعلم أن سر والة وان كانت مسموعة مفرد سر اويل بل هي لفظة فيه فلا يصح كونه في التقدير جمع سر والة وحاصل الثاني انه لو كان في التقدير جماعا فهي به المفرد لا يستلزم ذلك نقل الجمع الى اسم الجنس وهو منتف لأن الثابت انما هو نقل الجمع الى العلم كافي مدائن وإذا انتفى اللازم انتفى المزموم وهو أنه كل في التقدير جماعا فهي به المفرد هذا هو الاتفاق في تقرير كلامه وبه يعلم أن دعوى البعض أن الامر الثاني مبنى على تسليم انه جمع سر والة غير مسموعة وان يصح هنا بما لا يفتي على من لولا ما راجح ولا جاز لم يتم نال الله العافية وكف يلقى تسليم كونه جمع سر والة ومنع تسمية المفرد به لأن محذور تسمية المفرد به مع ان المفروض ليس الامنع كونه جمع سر والة لانه المتنازع فيه لا يمنع تسمية المفرد به لان مجرد تسمية المفرد به محل اتفاق فلا يصح منعها تقدير في انه قد يصح في الامر الاول يمنع أن سر والة بمعنى سر اويل بل هي بمعنى قطعة خرقه كافي الرضى وفي الثاني بأن اختصاص النقل بالاعلام دون أسماء الاجناس مسلم في النقل الحقيقي دون التقديرى الذى كلامنا فيه الا أن يجب أن يقال بأن معنى قوله في التقدير بحسب الاصل كما مرنا يصح تسميته (قوله) اسم مؤنث وانما لم نقله ناء التأنيث عند تصغيره لأن من شرط ملاتها المؤنث تأنيضا معنويا عند تصغيره أن يكون ثلاثيا كما سبأ في قول المصنف واختم ناء التأنيث ما صغرته من مؤنث عارضا في كس

ومن التصويين من زعم أن سر اويل عريف وأنه في التقدير جمع سر والة بمعنى به المفرد ورد بأن سر والة لم يصح وأما قوله عليه من اللزوم سر والة فهو مفسر لوجه فيه وذكره الاخفش انه جمع من العرب من يقول سر والة ويرد هذا القول أمران أحدهما أن سر والة لفظة في سر اويل لانها جمعاء فليس مجالها كما ذكره في شرح الكافية والآخر أن النقل لم يثبت في أسماء الاجناس وانما ثبت في الاعلام (تبيينه) الاول قال في شرح الكافية وينبغي أن يعلم أن السر اويل اسم مؤنث

على ما نقله  
كونه في سر والة  
تقدير مرادى

(قوله سري) أحله سري وقيل قلبت الواو لا اجتماعهما مع الياء وسبق أحداها بالسكون (قوله ثلث) أي لمكون القنطومتا وضعاً كزيف (قوله لزوال صفة منتهى التكسير) أي مع عدم ما يحفظها في المتع بخلاف الأول (قوله يحدو تحت الخ) الحد وسوق الأبل والفتاح لها موملها ويخ اللام حال من المنع في يحدو من أولع بالشيء أغرى به والفتاح يفتح اللام ما التعليل وأما بكسر هاء فمع فتحه وهي الناقة التي تحلب وليس مرادها هنا والزفة يفتح الزاء الملة والارتاج بالكسر من أرتجت الناقة إذا أغلقت وسما على الماء والعنى من شدة طربين من الحدو ومن يعلمون عن الارتاج كذا في الصبي (قوله من لفظ أعجمي) بيان للملحق أي من اسم جنس مفرد أعجمي (قوله وشراجل) مقتضى صياغة اسم جنس مثل سري وأويل لاعلم ولم يذكر في القاموس إلا أنه لم يقدّر (قوله أولقت) هكذا في النسخ بلز عطف على لفظ الأول أو على جمع قال البعض والصواب نصب عطفاً على منقولا لأن العلم المرئي مقابل العلم المنقول لأن الثاني منقول عن الأول اه يا صاح وهو تصويب في غير محله لا كان تصحيح عبارة الشارح يجعل قوله أو ملحق به عطفاً على منقولا ويجعل من فيه تبعية لاصلة التثنية ويجعل قوله أولقت عطفاً على لفظ الأول والمعنى أو كان ما سمي من مثال - فاعل أو مفاعل بعض ملحق بالجمع من اسم جنس أعجمي - أولقت ارتجل للعبة ويرجع هذا أنه عليه يكون لفظ المرتجل للعبة داخل في ملحق بالجمع فيكون معاً شبه قول المصنف وأن يسمي أو ملحق به الخ بخلافه على نصب لفظ عطفاً على منقولا فانه يكون هذا القسم زائداً على كلام المصنف فيبقى تصدير الشارح العبارة العناية فخص على هذا الضيق وقوله ولدى العناية ثم لا بد من كون هذا اللفظ المرتجل للعبة أعجمياً ثلاثياً ما أسلفه الشارح من أن هذا الوزن لا يكون في العربية إلا جعاً أو منقولا عن الجمع لا يقال يدخل هذا القسم حيث قد قيل من لفظ أعجمي لا تقول قد أسلفنا أن المراد باللفظ الأعجمي اسم الجنس المفرد الأعجمي (قوله مثل هوازن) كذا في نسخ وهي ظاهرة وفي نسخ أخرى مثل كتابه شين مبهمة ثم يسم واعترض عليها بأن كتابه يضم الكاف اسم الشاعر الحروف وأجيب بأنه يحتمل أن مراد الشارح اسم آخر فخصه بالصكاف فبواسم الشاعر (قوله واللع في منع صرفه) أي ما سمي من ذلك (قوله ما فيه من الصيغة أصالة الجع) هذا ما لا الأولى فاصرة على ما سمي من الجمع كساجد علم رجل ولا تشيل فهو سري وأويل وشراجل ولا فهو هوازن وكتابهم ولعل اللط في هذين التسمين ما قاله البعض من وجود

هوازن

ع

طويحي به مذكور ثم صغر قبل فيه سري  
غير مصروف لتأنيث والتصرف ولولا  
الأنثى لمصرف كما يصرف شر أجبل إذا صغر  
قبل شر جعل زوال صفة منتهى التكسير  
التي شذمت عن صرف عثمان تشبيهه بجوار  
تطرا لما فيه من معنى الجمع وأن الصفة غير  
عوض في الحقيقة قال في شرح الكافية  
وقد تشبه عثمان بجوار من قال  
يحدو على موملها يتأجل  
حي من رقيقة الإرتاج  
والعروف فيه الصرف كما تقدم وقيل  
هما اللتان  
(وأن يسمي أو ملحق  
بها لا تصرفاً عنه يحدو)  
يقى أن ما سمي من مثال مفاعل أو مفاعل  
فخصه منع الصرف سواء كان منقولا عن جمع  
محقق كساجد اسم رجل أو ملحق به من لفظ  
أعجمي مثل سري وأويل وشراجل أولقت  
ارتجل للعبة مثل هوازن قال الشارح واللع  
في منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة  
الجع

بالضمان  
المعجم

ي

ص

١١٨

أوقام العلية مقامها على طرف التكرار انصرف  
على مقتضى التعليل الثاني دون الاول  
اتى قال المرادى قلت مذهب سيبويه انه  
لا ينصرف بعد التكرار لشيء بأصله ومذهب  
المبرد صرفه لذهاب الجمعة وعن الاخفش  
القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا  
سراويل من الصرف وهو توكرة وليس جعا  
على الصحيح انتهى  
(والعلم ان منع صرفه مركبا

تركيب مزيج فهو معدى كركبا)

قد تقدم ان ما لا ينصرف على ضربين احدهما  
ما لا ينصرف في تعريف ولا توكرة والثاني  
ما لا ينصرف في التعريف ينصرف في التكرار  
وقد فرغ من الكلام على الضرب الاول  
وهذا شروع في الثاني وهو سبعة اقسام كما  
مر الاول المركب تركيب المزج فهو يعطى  
وحضر موت معدى كركب لا اجتماع فرعية  
المعنى بالعلية وفرعية اللفظ بالتركيب والمراد  
بتركيب المزج ان يجعل الاسماء اسماء  
واحدة بالإضافة ولا يستأدى بل ينزل بحزبه  
من الصدرة مرة ثالثة التآنيث ولذا التزم فيه  
فتح آخر الصدرة اذا كان مشتلا فانه  
يمكن فهو معدى كركب لان فصل التركيب  
أشدين من فصل التآنيث فخطو المزد التثنية مزيد  
تخفيف بأن يكونا معدى كركب وشعور وان  
كل منهما قبل ناء التآنيث يفتح فهو اسمية  
وعادية وقد يضاف أول جزأى التركيب الى  
ثانيهما فيستحب سكون ما معدى كركب وشعور  
تثنيها ياء معدوديس فيقال رأيت معدى كركب

مبغة انتهى الجمع قبل العلية وبعبارة (قوله وأوقام العلية مقامها) أى  
أوقامه من الصفة مع قيام عليه مقام جميته التى كانت له أوجه غير  
(قوله التعليل الثاني) هو ما فيه من الصفة مع قيام العلية مقام الجمية وقوله دون  
الاول هو ما فيه من الصفة مع أصالة الجمية (قوله لذهاب الجمية) أى بالعلية  
التي خلقت الجمية ثم زالت بلا خلف عنها (قوله لانهم منعوا سراويل الخ) فيه  
رد لتعليل المبرد للصرف بذهاب الجمية (قوله والعلم) مقول المحذوف بقصره  
المذكور بالزوم أى قصد العلم بمنع صرفه فهو على حد زيد أكرم أمناه  
(قوله مركبا تركب مزج) أى غير عددى وغير محتموم بوجه كما يؤخذ من قوله نحو  
معدى كركبا على ما بآنى (قوله ما لا ينصرف في تعريف ولا توكرة) هو ما احدى عليه  
الوصفة وهو ثلاثة وامتنع صرفه لعل واحدة وهو اثنان (قوله والثاني  
ما لا ينصرف الخ) ضابطه ما احدى عليه العلية (قوله بل ينزل بحزبه الخ)  
التعريف المركب المزجى العرب فلا اعتراض بان المركب العدى وانضم بوجه  
والركب من الاحوال والظروف مركبان مزجيتان مع أن التعريف لا يصدق عليها  
أنه شبهتا السد (قوله مرة ثالثة التآنيث) أى فان الارباب على الجز  
وما قبله ملازم لحالة واحدة وهى التفتح الاق فهو معدى كركب كما سذكره الشارح  
(قوله وذلك) أى لفتح بل المذكور وقوله فانه يمكن أى يبقى على سكونه (قوله  
بأن سكتوا) الباسمية متعلقة بزيد تنصف أو تصويرية لجعل المذكور  
وقوله ونحوه كقالتى فلا اسم موضع وقوله وان كل منهما أى الياء (قوله وقد  
يضاف أول جزأى التركيب) أى المزجى سواء كان آخر صدره ياء أو لا لأن العهد  
الذكرى لكنه بعد الاضافة لا يسمى مركبا من جبالا لان الاضافى قسم المزجى قسمته  
من جبالا باعتبار حاله الاخرى أى حالة من جمعه واعلم أن هذه الاضافة لفظية  
لا معنوية لأن كما ستلايس اسماء التى أضيف اليه جعل حق ظهر غرة الاضافة  
المعنوية بل هو بمنزلة الراس من جسر فلا فرق في المعنى بين الاضافة وعدمها ولا قاعدة  
لها الا التنبه على شدة امتزاج الكلمتين واتحادهما لان المتضامين كالتى  
الواحد ولا يشافيه حصول هذه القاعدة بالزج لان ثالثة التنى قد تحصل بغيره أيضا  
(قوله فيستحب سكون الخ) أى في الاحوال الثلاثة وقبل فتح في النسب  
وتسكن في الرفع والجر (قوله تشبيها لمعدوديس) أى يجيىح أن كلا  
من الياءين وسط وان كل دروديس كلمة تنصفا ومعدى كركب كلمة تنزىلا وردوديس  
اسم لداية والمجوز الثانية ونزعة لب فلهذا فى القاموس (قوله ولان من العرب

من يسكن مثل هذه الباء الخ) التبادر أن ذلك على ميل الجواز لا الوجوب وان  
 نقله البعض عن البهوتي وأقروا قولهم لا الأفراد أي عدم التركيب كقولهم  
 ولوان واش بالجملة دارة وقوله تشبها بالآلات أي في نحو الفتي يجامع ان كلا  
 حرف علة وقوله ما كان جائزا في الأفراد معنى جواز في الأفراد أن بعض العرب  
 يميز التكسين والفتح حال التصبيح وان البعض الآخر يوجب الفتح أو أن القضا  
 في حذ ذاته بقطع النظر عن لغة مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كاهو لغة بعض  
 العرب والتكسين كاهو أحد وجهين جائزين عند بعض آخر وعلى فرض أن من يسكن  
 يوجب التكسين معنى جواز في الأفراد أن القضا في حذ ذاته بقطع النظر عن لغة  
 مخصوصة يجوز فيه حال النصب الفتح كاهو لغة بعض العرب والتكسين كاهو لغة  
 بعض آخر (قوله ويعامل الجزء الثاني الخ) معلوف على يضاف فاعلم الجزء  
 الثاني المذكور على لغة إضافة صدره الى عجزه كقوله المرادى وقوله معاملة أى  
 معاملة تنضم في الصرف وعلمه (قوله فان كان فيه مع التعريف) اغما قال مع  
 التعريف لأن التركيب لا يخرج عن العلية بهذا الاعراب فهو معرفة وجوز المعرفة هنا  
 كالمعرفة سم (قوله وبعض العرب لا يصره) أى كذا يستند أى حين اذا ضيف  
 اليه معدى قال النحوي من قد ذكر بالاسما للكرة منع صرفه ومن قدره اسما للوزن  
 صرفه ومن قدره بكاؤلا في جليلك وقالى فلا وهو ذلك اسما للبقعة منع من الصرف  
 ومن قدره اسما لموضع أو مكان صرفه دامى (قوله فيصعله موتا) لوقال كان  
 الناطق فيصعله موتا ~~ال~~ كان أولى لأن جعله موتا لا يتفرع على ما قبله بل هو سبب  
 لما قبله (قوله تشبها بخمسة عشر) تطيل لبناء الجزأين على الفتح والمضى  
 تشبها بالنوع المتكلم فيه من المزجى وهذا النوع منه هو العرب بنوع آخر منه  
 ليس الكلام فيه وهو المبني فلا يشافى كلامه أن المركب المعدى من المزجى  
 (قوله وقد ظلموا الأبيات) جمع ثب يخالف الثلاثة وسكون الواحد فهو اللغة  
 (قوله أخرج شوه معدى كى بالخ) فيه أن التال لا يخصص اه سم وأجاب  
 شحنا بأن التال ~~ك~~ كثيرا ما يستغنى بالتثنية عن التثنية أى وقولهم التال  
 لا يخصص معناه اه ليس ضافى التثنية فلا يشافى انه راجع فيه لقرينة كعادة  
 التال فافهم (قوله لاه مبنى) أى على الكسر تأتى البناء لأن وهام صوت  
 وأما الكسر فعلى أصل التثنية الساكنين (قوله ليدخل على لثمن يصره) اعلم  
 أن ميمويه لا يجوز فيه إلا البناء على الكسر وأما الجزئى فجوزا مره اعراب  
 ما لا يصره قال أبو حيان وهو مشكل إلا أن يستدل على جماع والألم يقبل لأن

ولأن من العرب من يسكن مثل هذه الباء  
 في التصبيح الأفراد تشبها بالآلات فالتم  
 في التركيب زيادة التثنية ما كان جائزا في الأفراد  
 ويعامل الجزء الثاني معاملة لو كان منفردا  
 فان كان فيه مع التعريف سبب مؤثر امتنع  
 صرفه كغيره من واه هزم لأن فيه مع  
 التعريف عجمة مؤثرة فيجوز بالقصة ويعرب  
 الأول بما تقتضيه العوامل نحو جاء رام هزم  
 ورأيت رام هزم ومررت برام هزم وقال  
 في حضرموت هذه حضرموت ورأيت  
 حضرموت ومررت بحضرموت لأن موتا  
 ليس فيه مع التعريف سبب ثان وكذلك كرب  
 في اللغة الشهيرة وبعض العرب لا يصره  
 حيث يقولون في الإضافة هذا معدى كرب  
 فيصعله موتا وقد بينان معاملة الفتح مالم  
 يتل الأول فيسكن تشبها بخمسة عشر وأما  
 بعضهم هذه اللغة وقد ظلموا الأبيات وقد سبق  
 الكلام على ذلك في باب العلم (تبييناه) ه  
 الأول أخرج بقوله معدى كرب ما ختم  
 بوجه لاه مبنى على الأشهر ويجوز أن يكون  
 يجرز التثنية وكلامه على عومه ليدخل على  
 لغة من يصره

القباس البناء لا خلافا لاسم بالصوت وصيورتها اسماء واحدا ( قوله وقد تقدم ذكره في باب العلم ) أي ذكر الختم بوجه عاقل من القياس بعضها في المتن وبعضها في الشرح أي فلا حاجة الى استقصائها هنا حتى يرد أنه ليد كريمة جواز الاضافة كثيرا الختم بوجه ( قوله شريفي ) يقين محبة متفوقة عندهم جامع فتح أول كل وكسره يقال ذهب القوم شخر يخر أي محترقون اشترق في البلدان وعبر العبر شخر لانهم يترقمون يساعده بعضهم عن بعض وسقطوا في الاماكن التي تترقوا اليها أخذهم الدمامسي وهذا المثال والمثال الثاني لما ركبت من الاحوال وأما الثالث فلما ركبت من الظروف الزمانية ( قوله ويثيت ) تقول هو جارح يثيت وأصله يتماصلا محاليت تحذف الجارح وهو الاءم وركب الاتقان وعامل الحال ما في قوله جارح من معنى الفعل فإنه في معنى مجاورى وجوزوا أن يكون الجارح المتذرأى وأن لا يقتدر جار أصلا بل العاطف شرح التدور ( قوله وصباح صا ) تقول فلان يأتينا صباح صا أي كل صباح وصلة تحذف العاطف وركب الفرغان ضد التفتيف ولو أنصف فقط صباح صا لما زاي صباحا متراجعا ٨١ شرح التدور وظاهره أن العاطف الذي تنتمته التركيب الواو وفي الرضى أنه الفاء لأن الفاء التحقيب فقد العموم إذا لم يأت بأخصا لخاصة عقبه بلا فصل الى ما لا يتناهى فلما راجع الرضى ومثال الظروف المكاثرة قولهم سلت الهمة بين بين وأصله فيها وبين حرف كنهها تحذف ما أنصف اليه بين الاولى وبين الثانية وتحذف العاطف وركب الفرغان يس ( قوله وقيل يجوز فيه التركيب والبناء ) أي كما قيل التسجئة فالتركيب والبناء وجه واحد هذا هو المتبادر ويؤيده أن المعرفة إذا عُدت معرفة كانت عينا فيكون المراد التركيب المذكور في قوله وزال التركيب وفي قوله وأما تركيب الاحوال والظروف ومن ادعى غير ذلك كالبعض واليهوى فطبعه الاحبات ( قوله كذلك حاوى ) أي علم حاوى زائد فضلا ( فائدة ) قال أبو الفتح إذا سمعت رجلا ذان صرقة لاذت فقه وإن كانت زائدة فانه لما عاقبت آفة ذالت التي هي عين جرت مجرى الاصل وأما زيدان المسمى بدجل فانه لا يصر فانه يبق بعد استحقاق زائده ثلاثة أحرف وهذا شيء يكون وضع الاسماء العربية عليه وأما ذان فانه يبق بعد الحذف على حرف واحد فقه سم ( قوله كلفظان ) بفتح الفين المحبة والفاء المهملة اسم قبله من العرب سميت باسم أبيها نصريح ( قوله وكلمهسان ) بفتح الهمة وكسرها ويخالف بالواو المحوطة عند أهل الغرب والفاء عند أهل المشرق اسم مدينة بخارس سميت باسم أول من زلها وأصبه

ولا يرد على لغة من شاء لأن باب الصرف  
انما وضع للمعربان وقد تقدم ذكره في باب  
العلم والثاني اخذ بقوله تركيب من  
عن تركبي الاضافة والامسناد وقد تقدم  
سكدهما في باب العلم واما تركيب العدد  
فمخوطة عشر قسم البناء عند المصريين  
وأجاز فيه الكوفيون اضافة صدره الى  
عجزه ومباني في باب فان سمي بقية ثلاثة  
أوجه ان يجر الى حاله وان يعرب اعراب  
الانصرف وان يضاف صدره الى عجزه واما  
تركيب الاحوال والظروف فهو شجر بشر  
ويتيف وصباح مساء اذا سمي بانسب  
صدره الى عجزه وزال التركيب هذا رأى  
ميدوه وقبل يجوز فيه التركيب والبناء  
(كذلك حاوي زائد فلانا كقطان  
وكامهانا) يعني ان زائد فلان يضاف  
مع العلة في وزن فلان وفي غيره نحو حمدان  
وعثمان وعمران وخطان وأحمدان وقد شبه  
على التعميم بالمثل



(تسبها) الأول علامة زيادة الالف  
والتون سقوطهما في بعض التصاريف  
كسقوطهما في رقصيان وكفران إلى أنسى  
وكفران كما في الالف لا يتصرف فعلة الزيادة  
أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولا  
فإن كان قبلهما حرفان فاليهما مضف ذلك  
اعتبار أن قدوت أصالة التضعيف فالالف  
والتون زائدان وإن قدوت زيادة التضعيف  
فالتون أصلية مثال ذلك حسان إن جعل  
من الحس فوزنه فصلان وحكمه أن  
لا يتصرف وهو الأكثر فيه ومن شعره  
ما هاج حسان رسوم الدمام

ومظن الحى ومضى الخيام  
وإن جعل من الحسن فوزنه فصلان وحكمه  
أن يتصرف ويطان إن جعل من شاطئ  
إذا احترق امتنع صرفه وإن جعل من شطن  
انصرف ولو سميت برمان فذهب سبويه  
والتخليل إلى المنع لكثرة زيادة التون في نحو  
ذلك وذهب الآخر إلى صرفه لأن فعلا  
في النبات أكثر بوزنه قول بعضهم أرض  
مرمنة \* الثاني إذا أبدل من التون الزائدة  
لام منع الصرف اعطاء للبديل حكم المبدل  
مثال ذلك أصيلا لأن أصله أصيلا فلو  
سوى به منع ولوأبدل من حرف أصلي فون  
صرف بعكس أصيلا ومثال ذلك حنان  
في حنا أبدلت همزة نوناء الثالث ذهب  
الفرامل إلى منع الصرف للجلبة وزيادة ألف  
قبل فون أصلية تنسب إليها الزائدة فحوسنان  
وبيان والصحيح صرف ذلك كذا مؤنثا

اسم فوس كذا في التصريح قال في القاموس وهي كلمة أعجمية وأصلها اسباحان أى  
الاجتناد لأنهم سكنوا هاوى كلامه ما يجد أن فتح الهمزة أكثر من كسر هاوى  
الموحدة أكثر من الفاء (قوله فعلة الزيادة الخ) فإذا جهل كل من زيادة الالف  
والتون وأصلهما فسيويه والتخليل يتعطل الصرف لحوقا بالأكثرو وغيرهما  
لا يفتح الزيادة لا بدليل اه حشد (قوله فإن كان قبلهما حرفان الخ) يتبادر  
إلى الوهم أن هذا مفهوم قوله أكثر من حرفين أصولا وليس كذلك لأنه يلزم عليه  
أن يكون قوله فإن كان قبلهما حرفان الخ من صور ما إذا كانا فصلا لا يتصرف وليس  
كذلك بدليل التمثيل بحسان وحشد فهو كلام مستقل (قوله إن قدوت أصالة  
التضعيف) أى أصالة ما حصل به للتضعيف وهو الحرف الثاني قبل لبعضهم انصرف  
عنان قال إن هيوة أى لا يستند من الصفوة لأن مدته أى لا يستند  
من العفة (قوله إن جعل من الحس الخ) عبارة مستقيمة مناسبة واعتراض  
البعض عليها بأن المناسب لقوله إن قدوت الخ أن يقول إن جعل وزنه فصلان  
الخ وإن جعل وزنه فعال الخ بأدق من الحس ومن الحسن غيرناض كما لا يخفى  
ودعواه أن الكلام فصلا لا يتصرف فلا يلزمه قوله من الحس ومن الحسن قد  
عرفت منعة وما يتبادر من العبارة من أن التكلم بنحو حسان مخبر عن الصرف  
وعدمه نظرا للاعتبارين مسلم ولا ينافيه ما سبق في رمان من الخلاف لأنه فيه  
وجد المرجح لأحد الاعتبارين عند القائل بصرفه والقائل بمنع صرفه بخلاف  
نحو حسان (قوله وشيطان الخ) استطراد لأنه صفة والكلام في الاعلام  
ولأنه غير مضاعف وكلام الشارح في المضاعف وقد بحث في العلم الأولى بأن  
المراد شيطان المسيح (قوله من شطن) أى بعد عن الحق وبابه قد مضى  
(قوله لأن فعلا في النبات أكثر) أى من فصلان بالضم (قوله مرمنة)  
كذا يحفظ الشارح وفي بعض النسخ مرمنة والمعنى كثيرة الرمان كذا فاعل شطنا  
وغيره وسها البعض فعكس وضط شطنا السيد مرمنة بفتح الميم أى الأولى  
والثانية وبوزنه مضطه بالضم هكذا في النسخ المحصنة من القاموس (قوله إذا  
أبدل من التون الزائدة لأم الخ) حاصله أن النظر للأصل لا للطاوى اه سم  
أى في صورتين التين ذكرهما الشارح (قوله أصيلا) فتنصرا أصل  
على غير قياس اه تصريح والأصل العنى كافى القاموس (قوله صرف)  
لأصالة التون حيث لا يبدل من أصلي (قوله حنان) أى معنى به لأن  
الكلام في العلم (قوله كذا مؤنث) أى علم مؤنث وكذا بوزنه علم مؤنث كافى

هو ظاهر الكلام  
في قوله  
فون  
فون  
فون

في العادم تذ كبراسبق • وبجمعة كهند والمنع  
أحق • مما يمنع الصرف اجتماع الطبقة  
والتأنيث التام لفظا أو تدبرا أما لفظا فتصو  
فأطمة وانما لم يصرفوه لوجود الطبقة في معناه  
ولزوم علامة التأنيث في لفظه فان العلم المؤنث  
لا يتعارفه العلامة فالتاء فيه بمنزلة الالف  
في حبلى وصحراء فأثرت في منع الصرف  
بمضاهيها في الصفة وأما تدبرا ففي المؤنث  
المسي في الحال كعاد وزنب أوفى الأصل  
كعناق اسم رجل أطما في ذلك كله تقدير  
التام مقام ظهورها إذ اعرفت ذلك فال مؤنث  
نالتا لفظا بمنوع من الصرف مطلقا أي سواء  
كان مؤنثا في المعنى أم لا زائد على ثلاثة  
أحرف أم لا ما كن الوسط أم لا إلى غير ذلك  
جاسيا في نحو عائشة وطهية وهبة وأما المؤنث  
المعنوي فشرط قطع منعه من الصرف  
ان يكون زائدا على ثلاثة أحرف نحو زنب  
وسعد لان الرابع ينزل منزلة ناء التأنيث  
أو محو ذلك الوسط كقرف ولقي لان الحركة  
قامت مقام الرابع خلافا لابن الأثير  
فانه جعله ذا وجهين وما ذكر في البسط من  
ان يحقر بمنوع من الصرف باخاف ليس كذلك  
أو يكون انهما بكور وماه اسمي بلدين لان  
الجهة لما انضمت إلى التأنيث والجهة قطع  
المنع وان كانت الجهة لا تمنع صرف التثنية  
لانها حائز في موضع منع الصرف وانما أثرت في  
المنع وسكو بعضهم فيه خلافا لقبول انه كهند  
في جواز الوجهين أو مستقلا من مذ كرفو  
فإذا ذاسمي به امرأة لا يحصل بقله إلى  
التأنيث مثل عادل فلهذا هذا مذهب  
سيويه والجمهور

أي حريرة وأي ثقافة سم (قوله مطلقا) حال من التعريف انظر (قوله وشروط  
منع العار) أي المؤنث العار من الهاء (قوله فوق الثلاث) على حذف  
مضاف أي فوق ذي الثلاث لان الاسم لا يرتقى فوق الاحرف الثلاثة وانما يرتقى  
فوق اسم آخر ذي أحرف ثلاثة كذا في الناطقي (قوله أو يكور) صلف  
على محمل ارتقى وقوله أو مقر أو يذ عطفان على يجوز وقوله اسم امرأة حال من  
زيد (قوله وجهان) مبتدأ والموضوع كونه في معرض التفسير وفي العادم خبر  
وتذ كبرامفعول العادم وسبق جله في محل نصب نعت تذ كبرامجمعة عطف على  
تذ كبراوكان عليه ان يزد ويحذف الوصل الا ان يقال هو ماخوذ من قوله  
كهند (قوله في معناه) أي فيه باعتبار موضعه لمعناه المنص في معناه  
(قوله ولزوم علامة التأنيث في لفظه) اعترضه سم بأنه مناف لما تقدم  
من الفرق بين ألف التأنيث وتاء حيث استقلت الاولى بال منع دون الثانية بأن  
الاولى لازمة لمسي فيه دون الثانية وأوجب بأن الالف لازمة مطلقا أي في العلم  
وغيره كالصفة والتاء ليست كذلك بل انما تازم في العلم وكلامنا الآن في العلم  
(قوله بمضاهيها في الصفة) أي بمضاهي التاء حال كونها في الصفة كتأنيث  
وقاعدة فانها لا تؤثر في الحكم الاتصال فانها تارة تغير منها وتارة تقتصر  
بها تصریح (قوله في المؤنث المعنى) من اضافة الوصف إلى مرفوعه أي  
المؤنث سماء وقول البعض أي المعنى لان الكلام في اللفظ غفله ناشئة عن توهم  
ان المعنى صفة للمؤنث وليس كذلك كما علمت بدليل قوله في الحال كعاد وزنب أو  
في الأصل الخ فلا تمكن من التأنيثين (قوله وهبة) أي على (قوله وأما المؤنث  
المعنوي) أي ما ليس علامته لفظية والا فالتام مطلقا راجع للفظ كما تقدم لان  
علامته المفعولة أو المقدرة لفظية اه يس وأراد اللفظية أولا لظاهره وثانيا  
الاعم فلا تنافس ومعنى تكون المقدرة لفظية انها ترجع للفظ والمراد المؤنث  
المعنوي من الاعلام لانها موضوع الكلام (قوله لان الحركة قامت مقام  
الرابع) لان الاسم بالحركة خرج عن اعدل الاسماء وهو الثلاث السان الوسط  
فصار كبراي في النقل ولانها في السب كل حرف انطلس فلو ثبت إلى جزي لقلت  
جزي بهذف الالف لا غير ولو كان الوسط سا كالجانبية الحذف والظبط واوا  
تقول في السب إلى حبلى أو جلولى كجاسيا دون شري (قوله اسمي  
بلدين) يعني ان يقول اسمي بلدين ليكون جور وماه معن فيه وأما اذا جعل  
اسمي بلدين كأنما ذكر فيكون مثل فتح ولوط في الصرف (قوله أو مستقولا من

وذهب عيسى بن عمر والجرجي والمبرد الى انه ذو وجهين واختلف النقل عن نونس وأشار بقوله وجهان في العادم تذكرة الى اخر البيت ان الالف الثلاثي الساكن الوسط اذا لم يكن أعجميا ولا متوقلا ٤٧٥

بعض مذكر كهند ودعد يجوز فيه الصرف ومنعه  
والمتع احق بن صرفه نظرا الى خفة السكون  
وانها قاومت أحد البيتين ومن منع نظر  
الى وجود البيتين ولم يستبر الخفة وقد جمع  
بينهما الشاعر في قوله  
لم تنفع بفضل مقررها

دعد ولم تنق دعد في الطب  
(تقريباً) الاول ما ذكره من ان المتع احق  
هو مذهب الجهور وقال ابو علي الصرف  
افصح قال ابن هشام وهو غلط جلي وذهب  
الزجاج قبيل والاخضر الى انه مضمّن المتع  
قال الزجاج لان السكون لا يغيره كما اوجب  
اجتماع غلظين يمنعان الصرف وذهب الفراء  
الى ان ما كان اسم بدة لا يجوز صرفه فهو  
فيد لانهم لا يرددون اسم المدينة على غيرها  
فلم يكثر في الكلام بخلاف هند \* الثاني  
لا فرق في ذلك بين ما سكونه اصله كهند او  
عارض بعد التسمية كخند أو الالاعل كداره  
الثالث قال في شرح الكافية واذا سميت  
امراة يد ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه  
ما جاز في هند ذكر ذلك سيبويه هذا الظنه  
وظاهر جواز الوجهين وأن الاجود المتع  
وبه صرح في التسهيل قول صاحب البسيط  
في بصرف بلا خلاف ليس بصحيح \* الرابع  
اذا صغر فوهند ويحتم منه لظهور التاء  
نحو هندة ودية فان صغر فريه انما هو حرب  
وهي اقناط مسوعة الصغر \* الخامس  
اذا سمى مذكر عرفت تجزئ من التاء فان كان  
ثلاثيا صرف مطلقا خلافا للفراء وشطب  
اذا ذهب الى انه لا يصرف سواء تجزئ وسطه

مذكر الخ) الى هنا بحث وهو انه كيف يحتم منع تجزئ اذا سمى به مؤنث عند  
سبويه وبالجهور ولا ينضم منع تجزئ مع عروضة تأنيث الاول وأما تأنيث  
الثاني ومع استوائهما في عدد الحروف وفي الهيئة وهما جازا الوجهان في الاول  
كالثاني أو يحتم منع الثاني كالأول ومن هنا تهرق مذهب عيسى بن عمر  
والجرجي والمبرد فتأمل (قوله وذهب عيسى الخ) استدلو بقوله تعالى ابطوا  
مصر مع قوله وقال ادخلوا مصر فان مصر في الاصل اسم لذكر وهو ابن نوح ثم نقل  
وجعل على اهل البلدة وهي مؤنثة فصار كريد المذكور وجوابه ان الاسم عليه  
المصرف سلتا لكن لان اسم مؤنث بل يجوز ان يكون قد غلظه المكان دما مبنيا  
(قوله كهند ودعد) مثلها يفت وأخت على مؤنث كاسمائي (قوله والمتع  
أحق) أي لوجود البيتين (قوله لم تنفع الخ) يعني انما ليست من البدو حتى يكون  
لهذا ذلك بل هي حضرة فله شيئا السيد (قوله الصرف أفصح) لمناومة الخفة أحد  
السبب مع كون الصرف هو الاصل فخرج السبب بأدنى سبب فدعوى ابن هشام  
انه غلط جلي غير ظاهرة (قوله لانهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها) أي  
لا يعوضون فيه الا التاء الثاني قلبي أي غالبا بخلاف أسماء الاناس فانهم يوضعون فيها  
كثر فاحتاجت الى الضيف وانما قلنا أي غالبا لانهم قد يوضعون في اسم البلدة  
(قوله أو الالاعل كدار) لان أصله ورقتب الواو ألفا تحذف كها وانما احتاج  
ما قبلها (قوله وبه صرح في التسهيل) وهو ظاهر كلامه هنا أيضا اذ يدوان كان  
شبهيا لفظا فهو ثلاثي تقديرا ساكن الوسط اذا أصله يدى بالاسكان كما في الصحاح  
ذكرنا (قوله شعور بيب) تفسيره حرب وحرب مؤنثة وقوله وهي أي حرب ونحوها  
مما سبق في التصغير (قوله انصرف) قال الاساطي وتبعه غيره لعل المراد جوارزا  
فيصير المتع أيضا كهند اه وهو متجه ويستفاد من كلام التاج ان التفسير  
لم يمتدوا بها في تصغيرها وبها والا كان مضمّن المتع انما (قوله سلتا) أي  
تجزئ وسطه أم لا كما يؤخذ مما ذكر في القولين بعده وسكت عن كونه أعجميا  
أولا واستظهر البعض انه لا فرق قال يس فان قلب لم يكن فوا هنا بصريك  
الوسط لان حكمه حكم الزائدة كما تقدم قلت لانه لما كان المسمى مذكرا ضيف  
هنا معنى التأنيث جدا لكون اللفظ والمسمى مذكرا فاحتاجوا التقوية معنى  
التأنيث بأقوى الامور القائمة مقام التاء وهو الحذف الزائد على التلاوة فانه  
في قيامه مقام التاء أقوى من تجزئ الوسط اه (قوله وان كان زائدا على التلاوة  
الخ) شرط في التسهيل لمنع صرفه ثلاثة شروط ان لا يسبق له تذكرة انفرديه

بحذف ذمهم سكن نحو حرب ولا بن حروف في التجزئ الوسط وان كان زائدا على التلاوة لفظا نحو سعاد

محققا ومقدرا وأن لا يحتاج تأنيته الى تأويل لا يلزم وان لا يوجب استعماله قبل  
 الحقة في المذكر قال الدمامي فيصرف ان سبق له مذكر انصرفه محققا كدلال  
 علمه مذكرا من مؤث لانه في الاصل مصدر ومقدرا كحاض علمه مذكرا سبق  
 التذكير تقدير اذا المعنى شخص حاض بدليل انهم اذا صغروه لم يأتوا بالهاء  
 وقال الكوفيون اذا سمى بشخص حاض مذكرا لم يصرف شيء على ان قولهم ان نحو  
 حاض لم تدخله الهاء لاختصاصه بالمؤث والهاء انما تدخل للفرق ويرد عليهم انهم  
 اذا أرادوا بشخص حاض معنى الفعل وهو الحدث ادخلوا الهاء فقالوا حاض  
 ومبرضة واخرز المنصب بقوله انصرفه من شغل علوم علمه مذكرا من مؤث  
 فهو ممنوع من الصرف لانه قبل التسمية يطلق على المذكر والمؤث تقول صررت  
 برجل ظنوم وامر ان ظنوم وكذا يصرف المؤث الزائد على ثلاثة المسمى به مذكرا ان  
 احتاج مؤثته الى تأويل لا يلزم كرجال علمه مذكرا لأنه تأويل بالجماعة لا يلزم بالمراد  
 تأويل بالجمع وكذا يصرف ان غلب استعماله قبل الحقة في المذكر كذراع علمه مذكرا  
 فهو في الاصل مؤث لكن طلب في اعلام المذكرين ووصف به المذكر فقالوا  
 ذراع أي قصير اه باختصار (قوله كاللفظ) مفعلة تقدير أي تقديرا  
 كائنا كاللفظ وبخرته بأن يكون الحذف قياسا فان حذف الهمزة بعد نقل حركتها  
 قياسي ومنه مثل تحفيف شمال واحترزه مما هو على غير قياس كما في أي فليس  
 المحذوف من هذا كالفتونا به اه يس وعادة الدمامي فان الحرف المقدّر  
 بحركة الفتونا به اما اول ثلاثة خدي نطقه واما ثانيا فلان حركة الهمزة مشعّرة  
 ولهذا قال كاللفظ واحترزه عن نحو كتف فان هاء التانيث مقدرة فيه بدليل  
 ظهورها في التصغير ومع ذلك فهو مصروف وان سمى به مذكرا فلا يلفظ بها وليس  
 في اللفظ مشعّرها اه (قوله اسم الفصح) أي الاثني ويقال للذكر ضحان  
 وقوله بالنقل متعلق بمتلف (قوله اذا سمى رجل بنت وأخت الخ) فالتذان الاولى  
 قال الدمامي لو سمى مذكرا هو اسم مؤث على لغة وضفة المؤث على لغة نحو  
 جنوب وود ورو شمال فتح لونه فلانها عند بعض العرب اسماء للريح وعند بعضهم  
 صفات برت على الريح وهي مؤثته فيه وجهان المنع كريب والصرف كارب  
 حاض اه الثانية قال في التسهيل صرف اسماء القبائل والارضين والكلم  
 ومنه مبيان على المعنى فان كان اباءا او حبا او مكافا او لفظا صرف او قبيلة او بقعة  
 او كلمة او سورة لم يصرف وقد بحثنا اعتبار التثنية في صيغة وود ووجوس علمين او البقعة  
 نحو دشت او المكان نحو دهر اه وكذا حروف الهجاء مذكرا باعتبار الحرف

تقدير كاللفظ نحو رجل تحفيف شمال  
 اسم لشعب بالنقل منع من الصرف السادس  
 اذا سمى رجل بنت او بنت حريف ضد  
 صديقه واكبر الصويين

قال ابن السراج ومن اصحابنا من قال ان تأء

بفت واختم لتأيت وان كن الاسم مبني  
عليه فبضم نحو ما صرف في المعرفة وقوله  
بضمهم عن القراء قلت وقاس قول سيبويه  
انه اذا سمى بهما مؤنث ان يكون على الوجهين  
في هند والسابع كان الاولى ان يقول تأء  
بدل قوله بهاء فان مذهب سيبويه والبصريين  
ان علامة التأيت التاء والهامل عندهم  
عنها في الوقت وقد عذر التأء في باب  
التأيت فقال علامة التأيت تأء وألف  
وكأنه انما فصل ذلك للاحتراز من تأء بنت  
واخت وكذا فصل في التسهيل السامن  
مراده بالعاري في قوله وشرط منع الشار  
الشارى من التاء لقننا والا فمن مؤنث  
غير الالف الالف التاء اما قلولة أو مقبرة  
(والجهمي) الوضع والتعريف مع زيد  
على الثلاث صرفه امتنع) أى عملا يصرف  
ما فيه فرعية المعنى بالحدة وفرعية القنط  
بكونه من الاوضاع الجمة لكن بشرطين  
ان يكون معنى التعريف أى يكون علما  
في لغتهم وأن يكون زائدا على ثلاثة أحرف  
وذلك نحو ابراهيم واسماعيل واسحاق فكل  
كان الاسم بمعنى الوضع غير بمعنى التعريف  
انصرف كلباسم اذا سمى به رجل لا تعبد  
تصرف فيه بنحو علما وضعته الجمة فالخلق  
بالمنة العربية وهذه يقوم منهم الشاوية  
وابن جهمي هو الذي منع صرف ما نقلته العرب  
من ذلك الى الطبة ابتداء كبندار وهؤلاء  
لا يشترطون ان يكون الاسم علما في لغة الجهم  
وكذا يصرف الصلبي في الجمة اذا لم يزد على  
الثلاثة بأن يكون على ثلاثة أحرف انضبه

وتوزت باعتبار الكلمة قال الدمامي والاطالقه القول يجوز الامر بنحو  
على ما دلل يفتق ما علم من الصرف فان تحققت فتح الصرف بكل حال نحو  
تقلبوا به وتقولان وقوله وقد تعين الخ يعني ان جواز الصرف وعدمه بحسب  
الاعتبارين انما هو فيما لم يقتصره العرب على أحدهما أما هو فلا يتجاوز  
ما سمع زاد في الهمع وقد تعين اعتبارا الى ككالب (قوله تأشبهت تأء حيث  
وصفت) فيه نشر على ترتيب الف والجيم في الاصل اسم للصم ثم استعمل في كل  
ما بعده من دون الله عز وجل والصحت هو الحرام (قوله وقاس قول سيبويه)  
أى قوله ان يتأء أو اشتاد اسمي بهما رجل يصرفان كافي ذكرنا (قوله ان يكون على  
الوجهين) بزم غير الشارح بنقل ذلك من سيبويه اسم لانما حينئذ كهند  
وفي عبارة الشارح وصكا كذا ظاهرة وكان ينبغي ان يقول انها اذا سمى بهما  
مؤنث كما على الوجهين (قوله للاحتراز من تأء بفت واختم) انما يصح هذا  
الاحتراز على القول بأن تأء هالبت لتأيت أما على ان تأء هالبت لتأيت فلا  
لوجوب منع صرفها حيث منع العلية (قوله وكذا فصل في التسهيل) أى  
عبرها بالهاء وفي باب التأيت بالهاء كما يسلم بالوقوف عليه (قوله والهجي  
الوضع والتعريف) اضافته قنطلة قلبت على معنى حرف كالب أى الهجي وضعه  
وتعريفه وقوله مع زيد حال من الضمير في الهجي وغيره هذا يتناول عنى والمراد  
الزيادة على الثلاث بغير ما لا تعريف كالباء وانما لم يتم تحريك الوصل هذا مقام  
الزيادة كما علم في المؤنث لضعف الجمة بعدم علامة لها كعلامة التأيت عن التقوى  
بجزم تحريك الوصل الذي هو مقووض وضعه اوجه مما ذكره البعض (قوله  
من الاوضاع) أى الموضوعات (قوله أى يكون علما في لغتهم) وان تنقله  
العرب الى علته أخرى كان سميا باسماعيل خصوصا آخر (قوله كلباب) بالميم  
وضعه الجهم اسم جنس لآلة التي تجعل في قم القرم وشبه القرند يكسر القاء  
والراء وسكون التون كآلى القلموس وغيره وضعه الجهم اسم جنس للسيف  
وقول البعض وقع المراسمو (قوله الى الطبة ابتداء) بأن لا تستعمل اسم  
جنس قبل ان تستعمل علما (قوله كبندار) ضم الموحدة وهو في لغة الجهم اسم  
جنس للاب الذي يلزم المصلدان ولما يترن الضائع لقنلاء وجهه بنادر (قوله  
لا يشترطون ان يكون الخ) بل الشرط عندهم ان يكون أول استعمال  
العرب في العلية (قوله لجنته على اصل ما بين الخ) اضافة اصل الى ما على معنى  
في ذلك الاصل هو عدم الزيادة على الثلاثة لأن العرب يراعون في كلامهم

فد على القول  
هو لا يصح على  
هذا ان لا  
لا يصلح على  
شدة من مؤنث  
بأنها ما لان فلا  
الا حوازا انما  
لما هو في قوله  
مؤنث كما على  
مهما فاصدق  
على بنت تليبا  
شدها في قوله



الثا واذ المناسب للذين يجعل ما كن الوسط ذا وجهين ومتمم كتمم المتع  
ان يقول لو جد في بعض كلامهم لان صاحب هذا المذهب لا يقول بشذوذ المتع الا  
ان يقال المراد بالباقة في عدم وجوده في كلامهم واسألني لو جد ولو في بعض  
الشواذ قطعن ( قوله وتصل ) أي من كلام المعتاد لا بما تقدم اذ القول  
الثالث لم تقدم ( قوله وما سكن وسطه ) أي وجهاً للبيان الثاني  
( قوله مصد وزاد زيد الخ ) الاحسن ان يقول مصد وزاد يقال زاد زيد الخ  
( قوله عرو من حروف الذلاقة ) اعلم ان العلامة يلزم اطواها ولا يلزم انصكاسها  
أي يلزم من وجودها وجود المعلم ولا يلزم من عدمها عدمه فليزم من وجود الخلق  
في الخامس أي الرأي بوجود الهمزة ولا يلزم من عدم الخلق عدم الهمزة فلا رد  
أن يوسف أعجمي وقد وجد فيه حرف من حروف الذلاقة وهو الفاء اذ اعلمت ذلك  
علت ان ما تزعمه يس وتبعه شجنا والبعض على هذه العلامة بقوله خافه حرف  
من حروف الذلاقة عربي وفيه أن يقال حيث تنقل معتمه ولم يكن فيصيب  
آخر ناشئ عن الغفلة عن حكم العلامة تقدر ( قوله فان كان في الرأي السين )  
أي ما ذكر من عجمه الرأي العربي عن حروف الذلاقة اذ لم يكن فيه السين  
فان كان الخ ( قوله شعوع صجد ) هو الذهب والجوهر والبحر الفخاموس  
( قوله بغير فاصل ) لم يشترط ذلك بعضهم ومثل لما فيه الفاصل بالجر موق ( قوله  
نحو وجع وجع ) الاول بقال مفتوحة وجع مشوب بالسين ساكنة لفة تركبة بمعنى  
اهرب وبمعنى كم الاستفهامية وأما يكسر القاف بمعنى القتل والثاني بكسر الجيم  
وسكون القاف بمعنى اخرج وقال في القلموس الحقة بالكسر الناقة الهرمة وجع  
الطار ذوق اه ولم يذكر وجع ويؤخذ من منبع شجنا السد أن مراد الشاعر  
القتل بفتح وجع التركيتين وحيداً نذر على الناحية ان كلامه في الاصحاح وجع ليس  
في اللغة التركية اصحاب الهمم الا ان يراد بالاصحاح مطلق الكلمات فتأمل ( قوله  
شعوا الضو بان فتح الصاد واللام المحين وجهه صوالحة خاموس ومثله الجص  
والصنعة ( قوله فواس كترجة ) خال البعض يسكون السين وضم الكاف وضم  
الراء المتخذة اسم لوعاء مخصوص اه وانظر ما ذكره الهرمة ( قوله والرأي  
بعد الدال ) أي كذا رأي بعد الدال ولو قال والرأي للدال أي وشقة الرأي للدال  
لمكان أنصرو فيد في الجمع تبعه الرأي للدال يكونها في آخر الكلمة وقوله شعو  
مهندز قال يس وقد تبدل زاي مينا ( قوله كذلك ذوزن ) أي علم ذوزن  
وفي البيت عطف الاسم على الفعل لتكون أحدهما بمعنى الآخر والاحسن هنا

ويتصل في الثلاث ثلاثة أقوال أحدها ان  
الهمزة لا أثر لها فيه مطلقاً وهو الصحيح الثاني  
ان ما تقدمت وسطه لا ينصرف وما سكن  
وسطه وجهان الثالث ان ما تقدمت وسطه  
لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم  
ابن الحاجب ( تبين ) الاول قوله زيد  
هو مصد وزاد زيد زيداً وزيادة وفيه انما  
الثاني المراد بالهمزة ما قبل من لان غير  
الهمزة ولا يتصل بلغة الفرس والثالث  
اذا كان الهمزة رباعياً وأحد حروفها  
المتغير انصرف ولا يتصل بالياء الرابع  
تعريف عجمه الاسم بوجود أحد هاتل الامة  
فانها تخرج عن أوزان الاصحاء العربية  
فجواب رايهم بالها عرق من حروف الذلاقة  
وهو خاسي أو راي فان كان في الرأي  
السين فقد يكون عربياً فهو عجمي قول من ينقل  
وحروف الذلاقة ستة يجمعها قول من ينقل  
وابنهم أن يجمع فيه من الحروف ما لا يجمع  
في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل  
فجوع وجع والصاد والجيم فهو صوالحة  
والكلام والجيم فهو كترجة وتبعه الراء  
لثون أول كفة فهو جرس والرأي بعد الدال  
فجوع مهندز كذلك ذوزن يعني الفعل اه

فقه فلهذا  
القول  
فان كان  
في الرأي  
كسبي  
لما علم ان  
هذه الاو  
له اصلا  
حتى على  
ان علمه  
لما علمه  
لما علمه  
اه بالهمزة

ارجاع الاول الى الثاني لان الاصل في الوصف الافراد (قوله كاتجد) منقول  
من فعل ماضٍ أو مضارع أو من اسم تفضيل اه سم (قوله الا في نادر) أي  
في لفظ نادر عرق غبر علم بقرينة عطف العلم والجمعي عليه والعطف يقتضي المنطوق  
وقوله كصفة الماضي الخ تمثيل المختص بصفته عليه قوله وما سوى الخ وقوله  
وما حلت الخ ونحوه وما فعل وقوله وما صيغ الخ (قوله أو بهزة وصل) وحكم  
ههنا الوصل في الفعل المبني به القطع لان المنقول من فعل بعد عن أمه فالتحق  
بنظامه من الاسم في حكمه فيه بقطع الههزة بخلاف المنقول من اسم كاتجد أو فان  
الههزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يعد عن أمه فلم يتحق  
التنوين عما حوله تصریح (قوله وما سوى أقبل وقفل وقفل وقفل) أي لان  
هذه من القالب كما يعلم مما يأتي اه سم ومثال وما سواه يدحرج ويتخرج  
(قوله وما حلت الخ) استقرت السلامة عن التميز بقرينة وقيل وسيأتي وقوله من مصوغ  
سكن لم حلت الخ وقوله وما فعل أي بالتشديد (قوله من غير فاعل) أما ما صيغ  
للامر من فاعل كضارب يكسر الراء امر من ضارب فمضارع ليس من المختص ولا من  
القالب بل هو الاسم أدنى فلا يوزن تصریح (قوله والتلاقي) أي وغير  
التلاقي لان ما صيغ من التلاقي من القالب كما يأتي سم (قوله نحو المطلق  
ودرج) تمثيل لما صيغ للامر من غير فاعل وغير التلاقي (قوله يميز دين من  
الضمير) اذ لو اقترناه لكلاما من المحكي لامن المنوع الصرف لان العلم يحتث  
منقول من الجملة لامن الفعل وحده لكن هذا القيد لا يخص هذين المثالين  
كالا يعني (قوله قبل هذا المطلق) بقطع الههزة لما ذكر (قوله وهكذا) أي  
كالمذكور من صفة الماضي المتفتح بناء المطاوعة وغيره مما مر وقوله المبني  
أي الموضوع (قوله والاحتراف بالتأدوم من شؤدتل) أي من خروج وزن  
شؤدتل بصفة الماضي المجهول ويضبط ويضمر عن ضابط المختص بالفعل وقوله  
لهوية أي شبيهة بامر من أي اسم لهذا النوع وكذا يقال في قوله لفرقة وقوله  
للمأثر فتدل ويضبط ويضمر أسماء أجناس فلو جعلت اعلاما منعت الصرف وكذا  
بهم واستتبق كذلك آتال سم وفي التوضيح ما يورده ويضبط بهم بعد التنوين  
ويضمر بهم البناء وكسر الشين مشددة كمال سم وغيره وصدر  
في القاموس بضم الباء الموحدة ثم حركتها (قوله من ضم) بفتح الخاء المجهدة  
وتشديد الصاد المجهدة مفتوحة كافي القاموس (قوله من ضم واستتبق) اليتم  
بفتح الهمزة وتشديد الصاد مفتوحة صيغ معروف وهو المندم والاستتبق

أو غالب كاتجد ويعل أي عما منع الصرف  
مع العلية وزن الفعل بشرط ان يكون محتجابا به  
أو غالب السه والمرداد بالمختص بالماز  
في غير فعل الا في نادر أو علم أو أجمع كصفة  
الماضي المتفتح بناء أقبل وقفل وقفل وقفل  
وصل كاتطلق وما سوى أقبل وقفل وقفل وقفل  
وقفل من أوزان المماثل وما حلت وقفل وما  
من مصوغ للما لم يسم فاعله وما حلت وما  
صيغ للامر من غير فاعل والتلاقي فهو المطلق  
ودرج كذا سم يما يميز دين من التميز قبل  
هذا المطلق ودرج ورأيت اطلق ودرج  
هذا المطلق ودرج وهكذا كل وزن  
ومررت بالماضي وقفل وقفل وقفل وقفل  
من الأوزان المبني على انما مختص بالفعل  
والاحتراف بالتأدوم من شؤدتل لهوية  
ويضبط بقرينة ويضبط للمأثر وبالضمير  
خضم بالمجهدين لرجل وشعر لفرس والاعمى  
من بقم واستتبق فلا يمنع وجدها هذه  
الاجزاء اختصاصها بالفعل لان  
التأدوم والجمعي لا حكم لهما ولان العلم  
منقول من فعل فلا اختصاص باقي



الدجاج الخلفا (قوله اما لكثرة فيه) برده ان وزن قاعل يفتح العين كتاب  
 وقائل أكثر في الاضفال مع ان ما عني وزن من الاسماء ككتاب بالفتح مصروف الا  
 ان يكون أطلق شعاع أن الغالب ان كثرة الوزن في الفعل تقتضي التمع ومن  
 غير الغالب قد لا تقتضيه (قوله كائند) يكسر الهمزة والميم وسكون المثناة  
 وبألف الهجلة وأصبح يكسر الهمزة وفتح الباء الموحدة واحدة الاصابع وفيها  
 عشر لغات واحدة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء العاشرة  
 أصبح وألم يضم الهمزة واللام بينهما محدثا كنه صف القتل اه نصريح  
 ونقل البعض عن البهوي فتح الهمزة واللام وكسرهما أيضا (قوله واسالان  
 آوله) استمر بقوة آوله من وزن قاعل بالفتح فاته وان اشتغل على زيادة تدل  
 في الفصل ككتاب دون الاسم ككتاب وهي آلف الفاعلة لكن ليست آوله فليس  
 للفعل أولى به من الاسم وان كان أكثر في الفصل فتظن (قوله زيادة الخ)  
 استمر زيادة على كون آوله أصلا فلا اثر له وان ما تل حروف المضارعة كما في نرجس  
 ونشل وأعلم انه يدخل في كلامه نحو ضيل وغيره فلم جعل ذلك من المختص  
 وهلا جعله من الغالب اه سم قلت انما جعل ذلك من المختص نظر الى  
 الصفة بنسبها وهو أولى من جعله من الغالب نظر الى جرئها فتأمل اه  
 استغنى والعجب من البعض حيث ذكر السؤال بلا عزو والجواب بلا عزو وكلمه  
 عاذيه ولم يحذف لفظ قاعل واهم ان الجوابه وليس كذلك كما علت (قوله  
 كاتفل) وهو الرعدة وأكل جمع كلب وقوله فان تظايرهما الخ فن تظاير أكل  
 من الاسماء أيض وأسود وأضل ومن الافعال أذهب وأعلم وأسمع ومن تظاير  
 أكل من الاسماء أيض وأجسر وأجه وأعين ومن الافعال أنصر وادخل وانرج  
 (قوله بأحدهما) أي يميز أحدهما أي افضل وأضل (قوله وتجد يجمع  
 الامران) أي المثل بهما الاولوية وهما الأكثرية والافتتاح بزيادة تدل  
 على معنى في الفعل دون الاسم هذا ما يدل عليه كلامه بعد وأما ما قاله سم  
 وتبعه شيخنا والبعض من تبيينه الا كثرة والاولوية فلا يناسب كلامه بعد فافهم  
 (قوله نحو يرمغ) بتثنية فراقم فحين يرمغ يوزن يضرب اسم لجاذية  
 دقاق طلع وتنصب فوقية فنون فساد مجهة فوحدة وزن تنصر اسم شبرنو  
 قال بدل قوله فانها ما كائند فانها ما أصبح وأصبح لكن انصبهم برده على  
 الشارح مطلقا ان وزن أفضل يضم العين كثيرا في الاسماء أيضا كائندمه فتأمل  
 (قوله قد اتضح بما ذكر الخ) يجوز أن يجعل قول المصنف أو غالب على الغالب

والمراد بالغالب ما كان الفعل به أولى  
 أما لكثرة فيه كائند وأصبح وألم فان أولها  
 نقل في الاسم وتكفي الأمر من التلاقي وانما  
 لان آوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون  
 الاسم كاتفل وأكل فان تظايرهما أكثر  
 في الاسماء والافتعال لكن الهمزة من أفعال  
 وأفضل تدل على معنى في الفعل فهو اذهب  
 واكتب ولا تدل على معنى في الاسم فكان  
 افتتح بأحدهما من الافعال أصلا لمقتضى  
 بأحدهما من الاسماء وقد يجمع الامران  
 نحو يرمغ وتنصب فانها كائند في كونه على  
 وزن يكتر في الافعال وقيل في الاسماء  
 وكاتفل في كونه مفتعا بمليد على  
 معنى في الفعل دون الاسم (تبيينات)

الاول قد اتضح بما ذكر

حقيقة لكثرة في الفعل او حكما بأن يكون القياس يقتضي كثرة في الفعل  
لانه انسيبه لانه اوله زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم ١١ سم ويدل  
على هذا الخلل عليه بأحد ويعلى للقالب لانهم من القالب حكما (قوله)  
عن هذا النوع) أي المعبر عنه هنا بالقالب (قوله أحوال الخ) أي لانه قد بان  
ان هذا النوع قسمان ما يطلب في الفعل وما القبل به أولى وان لم يطلب وقول الناظم  
او غالب لا يشمل القسم الثاني بدون تأويل (قوله الثاني فهم من قوله الخ)  
عبارة السندوبي وفهم من كلامه ان الوزن الخاص بالاسم او القالب فيه  
او المستوى فيه هو والقيل لا يؤثر وهو كذلك وخالف عيسى بن عمر في القول من  
الفعل ١٥ فقول الشارح المشترك أي وكذا المختص بالاسم وقوله غير القالب أي  
في الفعل فيصدق بالقالب في الاسم والمستوى فيه هو والقيل (قوله لعيسى بن  
عمر) هو شيخ سيويه وشيخ فضيلة الخليل دمايني (قوله فيما نقل من  
فعل) أي من موازن فعل جعتهين يعني من الفعل الماضي مطلقا أي لا يقيد صيغة  
بخصوصية كما يدل عليه كلام عيسى بن عمر فانه قال كما في الناطقي كل فعل ماض  
اذا سمى به فانه لا ينصرف ويدل الرقعة بعبارة العرب أجمعوا على صرف كسب  
اسم رجل مع انه متقول من كسب اذا أسرع اذ لو كانت مخالفة عيسى في خصوص  
الماضي الذي على وزن فعل ككل وضرب لم يصح الرقعة بصرف كسب اجماعا  
لا تزن كسب فخل وكلامه في موازن فعل (قوله أنا ابن رجل جلا الخ) جملة  
جلا في موضع خفض صفة لمحذوف واعترض بأن الموصوف بالجله لا يحذف الا  
اذا كان بعض اسم مجرورين أو في كافر في النعت لكن نقل يس من بعضهم عدم  
اعتبار هذا الشرط ونقل شيخنا السيد أن اعتبار خاص بما اذا كان الموصوف  
مرفوعا (قوله فهو محكي) فخر في خروج هذا على ما يقتضيه بأنه انما يقرع كون الجملة  
محكية على جعلها مسمى بها لاعلى انها صفة لمحذوف لان الجملة الموصوف بها  
لا تسمى محكية بل هما اجتماعا لان كاتصرح به عبارة التوضيح وهي واجب بأنه يخل  
أن يكون مسمى بجملا من قولك زيد جلا فيه ضمير وهو من باب المحكيات كقوله ثبت  
اخو إلى بن زيد وان يكون ليس بجملا صفة لمحذوف أي أنا ابن رجل جلا الاورد  
١٥ فكان الظاهر أن يقول أو هو محكي (قوله بن زيد) فزيد مسمى به وفيه  
ظهور مستقر بدليل رضعه على الحكاية ولو كان مجزعا عن الضمير بجزء بالفتحة تصريح  
(قوله والذي يدل على ذلك) أي الصرف فيما نقل عن الفعل الماضي خلافا  
لعيسى وما ذكره البعض من المناقشة في الدلالة المذكورة علم رده عما كتبه على

ان التعبير عن هذا النوع بان يقال أو ما أصله  
للفعل كما فعل في الكافية أو ما هو به أولى  
كما في شرحها والتوسيل أجود من التعبير  
عنه بالقالب ٥ الثاني قد فهم من قوله يفيض  
الفعل أو غالب أن الوزن المشترك غير القالب  
لا يقع الصرف فهو ضرب ودرج خلافا  
لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فانه لا يصرفه  
تسكا بقوله أنا ابن جلا وطالع التنايا  
ولا يحق فيه لانه محمول على ارادة أنا ابن رجل  
جلا الامور وجزءها جلا جلة من فعل  
وفاعل فهو محكي لا يمتنع من الصرف كقوله  
ثبت أخو إلى بن زيد والذي يدل على ذلك  
اجماع العرب على صرف كسب اسم رجل  
مع انه متقول من كسب اذا أسرع

(١) قول الحنفى أى بالكسرة فهم ان قول القراء اختلافه ففتح التاء من الجز والظاهر انهما يقرأ بضم التاء وسكون الجيم وكذا قوله بعد فاجره في المعرفة بشرائط قطع الهمزة فعمل الأجران لان اصطلاح الكوفيين وسيدويه التعبير عما يسميه البصريون مصر وعا البحرى بصيغة اسم المفعول والتعبير عما يسميه البصريون مجموع ٤٨٣ الصرف بشرا الجزى كما يسطه بحسب القاموس ونقطة التسهيل في باب الجيم من ثناء الفيل عن الجوالى فيصرف ٨١ فانه صر

وقد ذهب بعضهم الى ان الفعل قد يحكى معنى به وان كان غير مستند الى خبر مقدر كما بهذا البيت ونقل عن القراء ما يقرب من مذهب عيسى قال الامثلة التى تكون للاسماء والافعال ان غلبت الافعال فلا تسمى بغيره في المعرفة فتعرب لاسمها ضرب فان هذا المقتضى وان كان اسما لفعل الايض هو أشهر في الفعل وان غلب في الاسم فأجره في المعرفة والتكررة فتعرب لاسمها سمي بغيره لانه يكون فعلا تقول حجر على الضايف وليس كنه أشهر في الاسم \* الثالث يشترط في الوزن المنع للصرف شرطان أحدهما ان يكون لازما الثاني ان لا يخرج بالتفسير الى مثال هو للاسم نخرج بالاول نحو امرئ فانه لو سمي به انصرف وان كان في النسب شيئا بالامر من علم وفي الجز شيئا بالامر من ضرب وفي الرفع شيئا بالامر من خرج لانه خالف الاعمال فيكون عينه لازما من حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة

قوله فيما قبل من فعل (قوله الى ان الفعل قد يحكى معنى) أى على فعل تسليم ان جلا يجز عن التعبير معنى به لان لم دلالة على منع الصرف الذى اذناه عيسى لاحتمال ان يكون محكيًا بناء على هذا المذهب وقوله بهذا البيت أى انما بن جلال الخ (قوله ما يقرب من مذهب عيسى) انما قال يقرب لخالفته مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسما وان واقفه فيما غلب استعماله فعلا ولا ينظر عيسى الى الوزن بقطع النظر عن المادة ونظر القراء الى المادة ذات الوزن (قوله الامثلة التى تكون الخ) أى الكلمات التى تارة تكون أجياء وتارة أفعالا ان غلب استعمالها افعالا الخ ولم يتل الشارح حكم ما استعمل انما فعلا على السواء عند القراء اوله يجوز الوجهين في المعرفة فراجع (قوله فلا تجز) أى بالكسرة (١) والتعبير البارز للامثلة لتأويلها بالمدكور (قوله ان يكون لازما) أى للكلمة نحو اذ لازم له وزن اضرب ونحو اصبع لازمه على احصى لقائه وزن انقطع ونحو أبلغ لازمه له وزن اكتب قال الحنفى اعلن ان الوزن اذا كان محضًا تنجب الموازنة في القضا والتقدير وان كان غالبًا لكونه مبدوءًا بزيادة هي الفعل أولى من الاسم فلا تنظر الموازنة في القضا لان أوله مما يسهل على الوزن ولهذا استعصم صرفاء وأشد عليا اذا علمت هذا علمت عدم عموم قوله ان يكون لازما الخ اه وقوله اذا كان محضًا أى او غالبًا لكثرته في الفعل دون الاسم دليله بقية كلامه واللاتى كآية هذا الكلام على الشرط الثاني وابد القوله علمت عدم عموم قوله ان يكون لازما بقوله علمت عدم عموم قوله ان لا يخرج بالتفسير الى مثال هو للاسم ومع كون البعض تبعه في كآية ذلك على الشرط الاول تنصرف في عبارته واختصرها فنصرها واختصارا مجازين (قوله الثانى ان لا يخرج الخ) اعترضه البعض بأنه لا حاجة الى هذا الشرط فان ما أخرجه من شهوة وقيل خارج من الضايف السابق للوزن المختص وخارج أيضا بقصد السلامة في قوله لساياها ما علمت حقيقة من مصوغ لما لم يسم فاعله لان المراد بالسم عندهم ما سلم من الاعتلال والتضعيف ويمكن ان يدفع بأن خروجهم من ضابط الوزن المختص لا يستلزم خروجهم من مطلق الوزن المنع للصرف وكلامه الآن في شرط مطلق الوزن المنع وقوله وما علمت الخ من مدخول كاف التثنية والمثال لا يخص تنقيب (قوله نحو امرئ) أى على لغة الإجماع فيه فانه سمي به على لقائه من يلزم فتح عنه منع من الصرف لكون الوزن لازما محتثا وكذا الكلام في ابنه على الفتيان دما مبيح يحدف (قوله وفي الرفع شيئا بالامر من خرج) وذب ان هزته مكسورة كما كانت قبل التسمية وهو هز

(١) قول المشي ولم أجده في القلموس أي اتصل بالثناة والوواب انه اتصل بالتثانف قال في القاموس قبل الشيخ كصرح بين جلده على غلظه فهو قبل الفتح وككتبوا قبل ٤٨٤ بكر دخل اه القصور قد نصير

انخرج صغرة فلما مشاة وحيتذ فصرقة في هذه الحالة أقوى من صرفه في الحلقين الأولين (قوله ولكن الادغام) أي قوة والاعلال أي قبل بالقل والقلب (قوله ولو سبت الخ) محتمزة قوله الى مثال هولاسم (قوله بالضم) أي ضم اليه الاول وأما الهمزة فتشوة كافي القلرضي قال الدماميق واحتقر عن الب يفتح اليه الاول خلافا لا خلاف في منع صرفه لانه اسم تفضيل يعني أقل فيستحق منع صرفه مطلقا لصفة الوزن (قوله جمع لب) بضم اللام وتشديد الموحدة وهو الضل وجمع لب على الب قليل والا كثرة ان يجمع على الب (قوله لا يبين الفعل) أي فعله الذي هو لب الفعل مطلقا فانه وزن أو كتبوا قبل اه زكريا والثا هراءه لاجابة الى ذلك لان النادر لم يدع اتصافا كونه وزن الفعل وانما ذى كونه بيا بالفعل بالقل لان الفعل الذي على وزنه مدغم فهو أشد وأردأ في ضعف اعتبار الوزن قال في الهمع والاصح وعليه سبويه منه ولا مبالاة بكل لانه رجوع الى أصل متروكة فهو كصحيح مثل استخوذ وذلك لا يمنع اعتبار الوزن اجاعا فكذلك الفل ولا وقوع الفل في الأفعال معهود كاشد في التعجب ولم يردوا الى السقام نظرا فيه (قوله الى مثال نادر) ليس المراد انه نادى في الاسم وكثير الفعل والا كان من أوزان الفعل بل المراد انه من أوزان الاسم الخاصة به لانه نادى فيه سم (قوله الى بناء الفعل) قال شيخنا الملاء له لعلها كانت اه ولم أجده في القاموس (١) (قوله ما دخله الاعلال) ولم يخرج له الخ فهو زيد فانه أعل اذا صير زيد كضرب ولم يخرج بالاعلال الى مثال الاسم فضع من الصرف فان قبل زيد على وزن يرد أجب بأنه وان كان على وزنه لكن زيد مفتتح بياء تدل في الفعل على معنى هو الغيبة بخلاف يرد فلم يخرج زيد عن كونه من أوزان الفعل (قوله وهو اختيار المصنف) لان الوزن قد زال والاصل الصرف ولصرفهم جندل بعد حذف الالف وان كان قد خفا عارضه ان فيه ما يدل على تقديره وهو الى أربع متراكبات دما ميق (قوله يمنع الصرف) أي لعروض السكون كالإيشرف جيسل المنخفض من جبال واجب عن هذا بان القصة باقية فهي بمنزلة الهمزة دما ميق قال في الهمع ويجري القولان في يضر علما اذا ضم ياء أو تابعا فالاصح صرفه وعليه سبويه ولو ورد السماع فيه فيحكماء أو يرد ونزوحه الى شبه الاسم والثاني منعه وعليه الاختش لعروض القصة فلا اعتداد بها ويجري ان يضاف بدل همزة أقل كهراف اصله اراق على الاصح فيه المنع ولا مبالاة بهذا البدال (قوله فلو خفف) أي بالسكون

ونخرج بالتالي فهو رد وقبل فان أصلها ورد وقول ولكن الادغام والاعلال أن نربها الى مشابهة برد وقبل فلم يثبت فيها الوزن الاصل ولو سبت دجلا باليب بالضم جمع لب لم تصرفه لانه لم يخرج عن أن في الحسن ليس بالفعل وحكي أبو عثمان عن أبي الحسن صرفه لانه يبين الفعل بالقل ونمل قولنا الى مثال هولاسم فحين أحد علما مخرج الى مثال غير نادر ولا اشكال في صرفه فهو رد وقبل والاسم مخرج الى مثال نادر وهو أطلق اذا سكنت لانه فانه خرج الى بناء اتصل وهو نادر وهذا فيه خلاف وجوز فيه ابن خروف الصرف والمنع وقد فهم من ذلك ان ما دخل الاعلال ولم يخرج الى وزن الاسم فهو زيد امتنع صرفه ٥ الرابع اختلف في سكون الضيف المارض بعد التسمية فهو ضرب بسكون العين محققان فهو ضرب الجوهول فذهب سبويه انه كالسكون اللازم فيصرف وهو اختيار المصنف وذهب المازني والمبرد ومن وافقه الى أنه يمنع الصرف فلو خفف قبل التسمية انصرف قول واحد

(قوله للاتفاق) هو جعل كلمة على مثال أخرى وبأغية الاصول او تخاميتها كجعل  
 ارطى وعلق على مثال جفرو وعزى وذفرى على مثال درهم وجلب جلبة  
 وجلبا على مثال درج حرجة ودرجا وحلت وحلات وعفرت وعفرت وعضارت  
 على مثال قنديل وقناديل (قوله المقصورة) خرج به ألف الاتفاق الممدودة  
 كاسأنى (قوله مع العلية) ولم تستقل ألف الاتفاق مانع صك ألف التانيث  
 لأن الحق بغيره أحط رتبة منه سم (قوله كشها بألف التانيث) أى المقصورة  
 وقوله من وجهين أى لأن كل وجه فأنها تضارفتان من حيث أن ألف التانيث  
 لا يقبل ما هي فيه التنوين ولا تاء التانيث وما فيه ألف الاتفاق يقبلها وما قد  
 استعمل بعض الأسماء متواتر يجعل ألفه للاتفاق وغير متواتر يجعل ألفه للتانيث  
 فهو توتى وبالجوهن قرئى فى السبع (قوله بخلاف الممدودة) أى ألف  
 الاتفاق الممدودة فأنها لا تؤثر منع الصرف لعدم شبهها بألف التانيث الممدودة  
 لأن همزة الاتفاق منقلبة عن ياء وهمزة التانيث منقلبة عن ألف وأيضاً همزة  
 التانيث منقلبة عن مائع وهو الالف فتخرج همزة الاتفاق منقلبة عن غير مائع وهو  
 الباء فلا تقع افتاده فى التصريح (قوله فأنها مبدلة من ياء) أى فلم تشبه ألف  
 التانيث الممدودة لأنها مبدلة عن ألف تائية وظاهر هذا الجرى على أن ألف  
 الاتفاق الممدودة الهمزة بعد الالف وألف التانيث الممدودة الهمزة بعد الالف  
 وفيه خلاف سابق فى باب التانيث (قوله فى مثال) أى وزن وقوله فهو ارطى  
 اسم خبر وألفه للاتفاق يصح فى الراج وقيل أن ارطى أفضل فأنه العلية ووزن  
 الفصل قال القاضى ولا يجوز أن تكون ألف ارطى وعلق لتانيث لأنهم قالوا  
 اوطاة وعضاة فلو كانت لتانيث لاجتمع تانيثان فى الكلمة اه (قوله وعزى  
 فهو على مثال ذرى) كذا زيد فى نسخ والعزى بعين مهملة فزأى اسم للرجل  
 الذى لا يلهو كاسأنى فى الشرح فى باب التانيث وألفه للاتفاق درهم وزل مثال  
 الضم لعدم ألف الاتفاق فى فعله بالضم بل هى ألف تانيث كفتى (قوله بخلاف  
 الممدودة) أى ألف الاتفاق الممدودة فأنها لا تقع فى مثال صالح لاق التانيث  
 (قوله فهو عليا) بعين مهملة فلام فمودة اسم لصفة العنق وألفه الممدودة  
 للاتفاق بطولها وانما تمسك ألفه للتانيث قال القاضى لأن عليا لا وازنه  
 شئ من أوزان ألف التانيث الممدودة كاسأنى أن شاء الله تعالى فى علامة التانيث  
 (قوله وشبه الشئ) بقصر ياء شبه (قوله كشها بهما) لئلا يكون مانع من الصرف  
 العلية وشبه العلية (قوله التعريف والجهة) أى الحكيمية بقرينة ما بعدهم ويعبر

(وما يصح علم من ذى ألف) فزيدت للاتفاق  
 فليس يصرف \* (أى ألف الاتفاق  
 المقصورة تمنع الصرف مع العلية لشبهها  
 بألف التانيث من وجهين الأول أنها زائدة  
 ليست مبدلة من شئ بخلاف الممدودة فأنها  
 مبدلة من ياء والثاني أنها تقع فى مثال صالح  
 لألف التانيث فهو ارطى فأنه على مثال  
 سكرى وعزى فهو على مثال ذكرى بخلاف  
 الممدودة فهو عليا وشبه الشئ بالثاني كثيرا  
 ما يلحقه به كما مب اسم رجل فأنه عند سبويه  
 ممنوع الصرف لشبهه بهما فى الوزن  
 والامتناع من الالف واللام وكعدون عند  
 أبي على حيث يمنع صرفه للتعريف والجهة  
 يرى أن جعدون وشبهه من الاعلام المزيد  
 فى آخرها واو بعد ضمة ونون

منها شبه الهمزة (قوله في استعمال عربي) أي في استعمال شخص عربي  
يجوز على العربية أي فصيح موقوف بعريته (قوله والهمزة المحضة) يعني  
الحقيقة (قوله حكم ألف التكميل) أي التي ألفها لاجل تكميل حروف الكلمة  
ونطقها تاء التانيث كآلف الالحاق فيقال تعفراة (قوله مخوفة تعفري) ومن  
أدخلها في ألف الالحاق قدسها اذ ليس في أصول الاسم سداسي فيلزم به اه  
تصريحه والتعفري الجمل العظيم والفصل المهورل ماموس (قوله والعلم) أي  
حقيقة أو حكما بغير نسبة التمثيل فضل التوكيد أنه ليس بعلم حقيقة عند الناظم  
كما في شرح الكافية وتصحيحه منهم إبقاء العلية على ظاهرها يجعل الكاف للتمثيل  
لا للتمثيل بنفسه السلف في قوله أو كمالا لأن فعل مثال قطعا فالناسيب ان يكون  
ما قبله كذلك ثم يصح ذلك الإيضاح بآراء كلامه هنا على القول بأن فضل التوكيد  
علم حقيقة لمعنى هو الاطاحة وان كان خلاف مامسي عليه في الكافية (قوله  
فضل التوكيد) الاضافة على معنى الام أو في كلام النازع بشرى الى هذا (قوله  
كتعلا) هو علم جنس للتعلم (قوله اذاي) الباسمجي في متعلقة يشترط قصد  
أي مقصودا حال مؤكدة من نائب الفصل وفي كلامه ادخل اذا على المضارع  
وهو يانزوان كان غللا (قوله بنية الاضافة الى ضمير المؤكد) والاصل في  
رأيت التسامع جهن لخذف الضمير العلم به واستغنى بنية الاضافة وضمف هذا  
القول بأن تعرف الاضافة غير معتبر في منع الصرف وأوجب بأن عدم اعتباره  
اذ اوجد المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يبين معه وأما مع حذفه فالمانع  
من اعتباره (قوله فتأبته بذلك العلم الخ) فان سمى به أعني بفعل المؤكده  
فذهب سميويه بقاءه على المعنى وعن الاختصار صرفه لان العدل انما كان حال  
التوكيد وقد ذهب فان نكر بعد التسمية صرف وفاقا ذهاب العلية بلا عوض عنها  
بخلاف آثر لانه في الاصل حقة أفاده السوطي (قوله وقل بالعلمية) أي لمعنى  
الاطاحة اه تصريحه في علم جنس للمعنى كجنان (قوله وهو ظاهر كلامه هنا)  
لانه مثل العلم المحدول فضل التوكيد وانما قال ظاهر لانه كان حال العلم في كلامه  
على ما يشتمل العلم حكما وهو ما يشبه العلم الحقيقي في كون تعريفه بغير اداة ظاهرة  
(قوله وروى في شرح الكافية وأبطله) فقال وليس يعني جمع بعلم لان العلم اما  
يشخص أو يشخص كالشخصي مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي  
مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلمته باطل  
اه قلت علما لاطحة من قبيل علم الجنس المعنوي كجنان للتسليم وفي ارتكابه

لغير جمعة لا يوجد في استعمال عربي  
يجوز على العربية بل في استعمال عجمي  
حقة أو حكما فإلحاق ما منع صرفه لتعرف  
والهمزة المحضة (تبهيان) \* الاول كان  
يفني ان يقيد الالف بالمقصورة صريحا أو  
بالمثال أو بهما كما فعل في الكافية فقال  
وألف الالحاق مقصودا منع  
كلني ان اذ اعلى ووقع  
الثاني حكم ألف التكميل كحكم ألف  
الالحاق في انها تقع مع العلية نحو تعفري  
ذكر بعضهم (والعلم مانع صرفه ان عدلا \*  
فعل التوكيد أو كمالا \* والعدل  
والتعريف مانع صرفه \* اذ اذ التعين  
قصد اعتبار \* أي يمنع من الصرف اجتماع  
التعريف والعدل في ثلاثة أشياء أحدها  
فعل في التوكيد وهو جمع وكتم وبمع وبيع  
فانها معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكده  
فتأبته بذلك العلم لكونه معرفته من غير  
قربة فتنظرة هذا مامسي عليه في شرح  
الكافية وهو ظاهر مذهب سميويه واختاره  
ابن عمير وقل بالعلمية وهو ظاهر كلامه  
هنا وروى في شرح الكافية وأبطله

وقال في التسهيل يشبه العلية أو الوصفة قال أبو حيان وتجاوزته ان العدل يمنع مع شبهة الصفة في باب جمع لا يعرفه فيه مضافا معدولة عن فعلوات فان مفرداتها جمعا وكثعا ٤٨٧ وصعابا وبعاءا وانما قياس فعلوات اذا كان اسما

ان يجمع على فعلوات ككبر او يصير اوتوات لان مذكوره جمع بالواو والتون فحين مؤنثه ان يجمع بالالف والتاء وهذا اختيار الناظم وقيل معدولة عن فعل لان قياس افضل فعلا ان يجمع مذكوره ومؤنثه على فعل فهو حرف في آخر وحرفاء وهو قول الاخفش والسيارفي واختاره ابن عصفور وقيل انه معدول عن فعالي ككبر او يصير والاصح الاول لان فعلا لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا لافضل صفة ككبراء وصغراء ولا على فعالي الا اذا كان اسما ككبراء لا مذكوره ككبراء وجمعا ليس كذلك

• الثاني علم المذكر المعدول الى فعل نحو عمر وزفر وزحل ومضر وفعل وهبل وجشم وشم وجم وقزح ودق فمصر معدول عن عامر وزفر معدول عن زافر وكذا ياقبل ليقبل وبضمها عن اصل وهو فعل وطريق العلم يعدل هذا النوع جمعا غير مصروف عاريا من سائر الموانع وانما جعل هذا النوع معدولا لآخرين احدهما انه لو لم يقدرد على ترتيب المتع على واحدة اذ ليس فيه من الموانع غير العلية والآخر ان الاعلام ينقلب عليها التقل فعمل عمر معدول عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يجعل مر قبلا وكذا ياقبوا ذكر بعضهم لعدة فاندبت احدهما لفظة وهي التصفية والآخرى معنوية وهي تجميص العلية اذ لو قيل عامر توهم انه صفة فان ورد فعل مصر وقا وهو علم علما انه ليس معدول وذلك نحو ارد

فوقه بالتقاعد وهي انه لا يستريح في منع الصرف من المعارف الا العلية تصرح (قوله يشبه العلية) أي نظر الفكرة من غير تأخير اداة تظاهر وقوة أو الوصفة أي وشبه الوصفة أي نظر الكون مذكورا افضل ومؤنثه فعلا كاهو شأن الصفات (قوله ومعدولة عن فعلوات) عطف على معارف في قوله السابق فانها معارف خفية الاضافة سم (قوله لان مذكوره جمع الخ) كان ينبغي ان يقول ولا مذكوره الخ لان هذا تليل آخر للناظم وابنه غير تليل ابن هشام السابق في قوله فان مفرداتها جمعا وكثعا وبصعابا وبعاءا وانما قياس فعلوات الخ ولا تنصحه وهم ان مصرها مذكور ليس كذلك كما يصريح به الناحر آفاده البيهقي (قوله عن فعل) أي بضم الفاء وسكون العين (قوله وقيل انه معدول عن فعالي) أي لان فعلا الذي ليس بصفة قبله ان يجمع على فعالي دما ميني (قوله مفع) حال من افضل وقوله لا مذكوره بيان لقوة محضا كائيد له عبارة الدما ميني (قوله وجمعا ليس كذلك) لانه ليس بصفة ولم مذكور فليل القولان الاخيران (قوله نحو عمر الخ) دخل تحت فهو عدل وصمم وبلغ وبجي بفتح الاعلام الموازنة فعل خمسة عشر (قوله وزفر من زافر) يعني ناصر او سائل كما في الصلح قال واما زفر يعني كثيرا الطامق صرف لانه نكرة بدليل دخول ال عليه اه (قوله وهو فعل) قال أبو حيان لان ناعلا غير مستعمل وأفضل مستعمل قال في الصحاح التعل بالتصريفه زوا في الانسان واختلاف منابتها يقال رجل أفضل وامرأة فعلا اه (قوله عاريا من سائر الموانع) أي غير العلية لان الكلام في العلم (قوله لو لم يقدرد على الخ) وانما خذ العدل دون غيره لانه لا مكانه دون غيره دما ميني (قوله عن عامر العلم المنقول من الصفة) صريح في ان المعدول عنه العلم لا الصفة (قوله وهي التصفية) أي بمذهب الف (قوله فان ورد فعل مصر وقال الخ) وما لم يصح صرفه ولا عده فقيوه بصرفه جملا على الاصل في الاسماء وغيره يمنع صرفه جملا على الثالب في فعل علموا وليس يجيد تاله المضراوى اه تصرح بعبارة الاشياء ليس على قال في البسيط وهي فعل مما يثبت كصفة استعماله فيه ثلاثة اقوال احدها الاولى منع صرفه جملا على الاكثر والثاني الاولى صرفه نقل الى الاصل لان تقدير العدل على خلاف القياس والثالث ان كان مشتقا من فعل منع من الصرف جملا على الاكثر والاصرف وهو غوي كلامه ميبوه اه (قوله وهو علم) يظهر في ان هذا المعدل يكون الكلام في الاعلام وان ما ورد مصر وقا وهو وصف وكلم وليس ايضا معدولا

والاستحقاق منع الصرف (قوله من الودع) أى مشتق من الودع وقوله من الودع  
 أى مأخوذ من الادلان الابد بكر الهزمة بمعنى العظيم ليس مصدرا (قوله  
 فان منعه لتأنيث) أى المعنوى باعتبار القصة وتسميته باعتبار المكان لقصة فيه  
 قرئ بها في السبع (قوله ونحوه) أى يوصفان اسم لبعض عظماء التوراة وقوله عند  
 من يرى الخ ما عند من يرى عدم منعه فائق مثل العلة والعدل وقوله اذلا وجه الخ  
 على لقوله لم يجعل معدولا (قوله بهذا النوع) أى التناقض (قوله حكم  
 عر) فان نكر زال المنع سيوطي (قوله لان عدله محقق) فقدر معدول عن قادر  
 وفق معدول عن فائق وهذا محقق له قبل التسوية وأما بعد هاتين لفظ المعدول  
 على ما هو عليه فاعتبر فاقته العلية وبما لفظ العدل دما مني (قوله سحر اذا  
 أريد به سحر يوم بيته فالاصل الخ) كان يكفه ان يقول سحر اذا أريد به سحر يوم  
 بيته فهو حيث نزل طرف الخ وكما أنه اتما زاد قوله فالاصل الخ لبيان وجه  
 العدل لكن يرد عليه انه قد ينفي في قوله أما العدل الخ وان لم يذ كر الاضافة فتأمل  
 وقوله اذا أريد به سحر يوم بيته أى وجعل ظرا كاسباق (قوله نحو حيث يوم  
 الجمعة) قال في مبس اذا من المعنى وعلى العمل في ظرف زمان يجوز اذا كان  
 أحدهما أم نحو آتين يوم الجمعة صرناه واستشكل بأن السحر هو الوقت الواقع  
 قبل التغير قبل وضبطه بعضهم بالسبع الاخير من الليل واليوم ما بين طلوع  
 الشمس وغروبها أو ما بين التغير والتغريب فخر صدق أحد الطرفين على الآخر فلا  
 عموم وأجيب بجهل السحر على قول التغير لقربه منه أو جعل اليوم على ما يشمل ما قبل  
 التغير (قوله فمن اللفظ بال) أى عن لفظه بغير المقرون بال أى العهدة كقافي  
 الدما مني وذلك لانه اسم جنس أريد به معين كرجل اذا أريد به معين فحقه ان يكون  
 مع الاضافة أو أل لكنهم عدلوا عن قرنه بال الى جعله على هذا الوقت فان قلت  
 كما يجوز ان يكون معدولا عن ذى ال يجوز ان يكون معدولا عن المضاف فلم  
 سكتهم بأنه معدول عن ذى اللام دون المضاف فالحواب ان التعريف بال أخصر  
 من التعريف الإضافي والضرورة دالة على اعتبار التعريف ومعهما انما يركب  
 خذوا الحاجة فلهذا لم يزل الشارح أو الاضافة مع انه العاطف لقوله سابقا فالاصل  
 ان يعرف بال أو بالاضافة واعلم ان عدل سحر تحقيق لا تقديرى لما عرفت من  
 انه يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو أنه اسم جنس أريد به معين فحقه ان  
 يعرف بال بخلاف التقديرى فانه لا دليل عليه الا منع الصرف وليس المراد  
 بالتصديق ما نطقوا بأمله (قوله بالعلية) قال الحفيد أى الشخصية اه قال سم

وهو عند سميوي من الودع فهو من الودع وهو العظيم فهو من الودع  
 وعند غيره من الودع وهو العظيم فهو من الودع  
 أصله كان وجد في فعل مانع مع العلية  
 لم يجعل معدولا ونحوه لى فان منعه لتأنيث  
 والعلية ونحوه لى اسم أعجمي فالمنع له  
 العلية والعلية عند من يرى منع التلافي  
 للجهة اذلا وجه لتكلف تقدير العدل مع  
 امكان غيره ولحق بهذا النوع ما جعل  
 علمان المعدول الى فعل في التداء كقدر  
 وفق لحكمه حكم عمر قال المصنف  
 وهو أحق من عمر منع الصرف لان عدله  
 محقق وعدل عمر متقدرا حتى وهو مذهب  
 سميوي وذهب الاقتصار وجه ابن السيد  
 الى صرته الثالث صرنا اذا أريد به سحر  
 يوم بيته فالاصل ان يعرف بال أو بالاضافة  
 فان يميز بينهما مع قصد المعين فهو حيث  
 ظرف لا يتصرف ولا يتصرف نحو حيث يوم  
 الجمعة صر والماتع من الصرف العدل  
 والتعريف أما العدل فمن اللفظ بال فانه  
 كان الاصل ان يعرف بها أو ما التعريف  
 قبل بالعلية لانه جعل على هذا الوقت



ولزم عليه تعدد الاوضاع بتعدد الاسماء والمصنعة أي والاصل عدم تعدد الوضع  
 فالأقرب جعله علم جنس (قوله وهذا ما صرح به في التسهيل) امتثله أو جاز  
 بأن المعدول له يشغل على معنى المعدول عنه كاشتغال منق وفتح على معنى اثنين  
 اثنين وفاسق وكيف يشغل بحر على معنى البحر ويكون علم اسم ان تعرف العلمية  
 لا يجتمع تعريف اللام فلا يجتمع علمية مصر اشتغاله على معنى البحر جمع  
 باختصار (قوله الى انه مبني) هذا ثاني أربعة أقوال فيه ذكرها الضارضي  
 ثالثها انه معرب منصرف ومنه قوله الشارح عن السجلى والثانيون الصغوراء بها  
 انه لا معرب ولا مبني وهي مفروضة في مصر المراد به معين المفعول ظرفا فان نكر  
 صرف وان أو يذهب معين ولم يجعل ظرفا قرن بال أو أضيف وجوبا كما صرح به  
 الدمامسي (قوله لتفنيته معنى حرف التعريف) الفرق بين العدل والتفني ان  
 العدل تغيير صيغة المفعول مع بقاء معناه الاصل والتفني أن يشراب اللفظ معنى زائدا  
 على أصل معناه من غير تغييره عن صيغته الأصلية فصر المذكر عند الجهو ومغير  
 عن لفظ البحر من غير تغيير لفظه وعند صدر الأفاضل وادعى صيغته الأصلية مع  
 اشتراجه معنى زائدا على أصل معناه وهو التضمن أفاده في التصريح بالتفسير على  
 العدل في اللفظ دون المعنى وعلى التفني بالعكس (قوله ما أذهاه) أي من البناء  
 وتضمن معنى حرف التعريف فالصنف انما سلم إمكان التفني الذي علل به صدر  
 الأفاضل البناء لا وجوده وانما لم يحكم بصدمة لأن ما سلمك أصله فقط  
 من انقلبه البعض عن البهوت وأقر من الاعتراض (قوله لانه خروج عن الأصل  
 بوجه الخ) أيضا أنه ان أصل الاسم الاعراب والانصراف فالتمس من الصرف  
 عدول عن وجه البناء عدول عن وجهين معا (قوله لكان غير الفتح الخ) قد  
 ينقض باسم لا التبرئة المبني لأن يسم على الفتح مع انه في موضع نصب فقلص كلامه  
 باعتبار الغالب (قوله فيجب اجتناب النقص) أي بتأ كدليوا فنقول قبل لكان  
 غير الفتح أولى به (قوله جاز الاعراب) أي جواز وقوعها كايوب خسن زينة  
 كلامه (قوله جواز اعراب حين) أي اذا أضيف الى جملته واللازم بالمل عند  
 صدر الأفاضل لانه مبني عند مسقطا ذكرها (قوله في ضعف الخ) وفي كون  
 ككل منهما ظرفا زائما (قوله بكونه عارضا) اعترضه البعض بأن الفرق  
 بين محز وحين ظاهر لأن سبب ما مبني اضافته لمبني وهي مجزئة البناء لا موحدة  
 وسبب بناء محز تفنيته معنى الحرف وهو موجب لا يجوز كالأضنى أي ويجوز  
 اشتراكهما في عروض البناء لا يقتضي جواز البناء متديكون البناء العارض واجبا

وهذا ما صرح به في التسهيل وقبل يشبه العلمية  
 لانه تعرف بغير اداة ظاهرة كشكا العلم وهو  
 اختيار ابن محذور وقوله هنا والتعريف  
 يوحي اليه اذ لم يقل والعلمية وذهب صدر  
 الأفاضل وهو أبو الفتح ابن أبي المكارم  
 المخرزى الى انه مبني لتفنيته معنى حرف  
 التعريف قال في شرح الكفاية وما ذهب  
 اليه مردود وثلاثة أوجه أحدها أن ما أذهاه  
 يمكن وما أذهاه يمكن لكن ما أذهاه  
 أولى لانه خروج عن الأصل بوجه دون وجه  
 لأن المنوع الصرف يأتي على الاعراب  
 بخلاف ما أذهاه فانه خروج عن الأصل بكل  
 وجه الثاني أنه لو كان مبنا لكان غير الفتح  
 أولى لانه في موضع نصب فقلص كلامه  
 اقتضى ثلاثتهم الاعراب كاجتناب في قبل  
 وبعد والتأدي المبني الثالث أنه لو كان  
 مبنا لكان جاز الاعراب جواز اعراب حين  
 في قوله على حين تأجب التنبه على الصبي  
 لتأجبه في موضع نصب البناء فيكون عارضا

وكان يكون علامة اعرابه تنوينه في بعض  
المواقع وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء  
وأن قصته اعرابية وأن عدم التنوين إنما  
أمكن من أجل منع الصرف فلا تكرر  
وجوب التصرف والاقرار كقولته تعالى  
فحيناهم بهرصة من عندنا انتهى وذهب  
السهلي إلى أنه معرب وإنما حذف تنوينه  
لئلا يضافه وذهب الثالوثين الصغير إلى أنه  
معرب وإنما حذف تنوينه لئلا يضافه  
هذين القولين فهو من قبيل المتصرف  
والصحيح مذهب إليه الجمهور (تجبه) هـ  
تقدير معرب في امتناع من الصرف أمس عند  
في تميم فإن منهم من يعربه في الرفع غير متصرف  
وينسب على الكسر في التبع والجر ومنهم  
الثلث خلافه إنكر ذلك وغير في تميم ينونه  
على الكسر وحكى ابن أبي الربيع أن في تميم  
يعربونه اعراباً لا يصرف اذا رفع أو جر  
يبدأ وينقطع وزعم الزباج أن من العرب  
من يبنونه على الفتح واستشهد بقول الرازي  
ان رأيت عجماء أسما  
قال في شرح التسهيل ومقتضاه غير صحيح  
لإمتناع الفتح في موضع الرفع ولا تنوينه  
استشهد بالبر على أن الفتح في إسما فتح  
اعراباً وأبو القاسم لم يأخذ اليقين غير  
كتاب سيبويه فقد غلط في مذهب إليه واستحق  
أن لا يفتقر عليه انتهى ويدل للأعراب قوله

كنيا المنادى واسم لا (قوله وكان يكون الخ) حذف على كنه جازم الاعراب  
(قوله وفي عدم ذلك) أي التنوين دليل على عدم البناء لأن امتناعه اللازم  
وهو جواز الاعراب مع التنوين وجب امتناعه المألوف وهو البناء فثبت وجوب  
الاعراب مع عدم الصرف (قوله فلا تكرر) هذا مقابل قوله إذا تكرر به  
يوم بعينه وأعلم أن هذا من جهة كلام المصنف في شرح الكافية فلا يعترض بأن  
الاولى تأخيره عن جملة الاقوال في حصر المعرفة (قوله إلى أنه معرب) أي  
ومتصرف كما يؤخذ من قوله وإنما حذف تنوينه الخ والخلاف بين السهلي  
والثالوثين إنما هو في علم حذف التنوين كما هو ظاهر من سياقه (قوله تقدير  
معرب في امتناع من الصرف أمس الخ) مثل ذلك أيضاً يجب وصرفاً كان لا منها  
على بعض على التمر المخصوص ومعدول عن ذي آل (قوله من يعربه في الرفع الخ)  
قال البعض انظر ما وجه التفرقة بين حالة الرفع وغيرها اه وأقول قد وجه  
بأن الرفع شأن المعدول يخرج فيه عن الاصل في الاما بالكلية بخلاف التبع  
والجر فانها شأن الضلات فقلان الخروج عن الاصل بالكلية فأعرفه (قوله  
وينسب على الكسر) أي لما يأتي قريباً (قوله ينونه على الكسر) أي  
بالكسر ولا يصغر ولا ينحصر ولا يضاف ولا يجرى بال وإنما في تنوينه معنى حرف  
التعريض وعلى حركة التلخيص من التفاء الساكنين وكانت كسرة لأنها الاصل  
في التلخيص (قوله اذا رفع أو جر عذاً وينقطع) أي وينونه على الكسر في غير  
ذلك ولعل وجه تخصيصه من مذهب كثره جزاً أمس هما (قوله لا امتناع الفتح  
في موضع الرفع) قال البعض أي لعدم وجدان الفتح في لسانهم في موضع الرفع  
فقالوا معني أمس بالرفع ولم يقصروا ولو كان مبنياً على الفتح في الاحوال كلها  
أي عند بعض العرب لسمع معني أمس الفتح اه وفيه تصريح بأن منقول الزباج  
البناء على الفتح في كل الاحوال ويستند فيه التعليل أماناً كان منقول البناء  
على الفتح في الجز فقط فلا (قوله ولا تنوينه) استشهد بالبر الخ) هذا التعليل  
غير ناضج اذا ضرر في تخريج لسانه على خلاف تخريج من نقل هذا البيت  
عن العرب تقدير (قوله فتح اعراب) أي نائب عن الكسر كما هو شأن المنوع  
من الصرف وزعم بعضهم أن أسما فعل ماض فاعل ضمير مستتر أي أمسى هو  
أي الماء (قوله وأبو القاسم) أي الزباج (قوله ويدل للأعراب الخ)  
أن كان مقصوده الرد على الزباج لم يتم لأن الزباج لم يدع البناء على الفتح

عند جميع العرب بل البناء على الفتح عند بعضهم فيصرون أن يكون قائل البيت من غير هذا البعض فافهم (قوله اعتمم) أي تمك وعز ظهر (قوله ولا خلاف الخ) نظرفه بعضهم بأن من العرب من يستحب البناء مع الـ ~~ك~~ قوله وانى وقت اليوم والامر قبله • سلك حتى كادت الشمس تقرب

بكمس سبع الامس وهو في موضع نصب عطفا على اليوم ويخرج على ان ال زائدة غير تعريف واستحب معنى المعرفة فاستدبر البناء أو ان المعرفة وجز على اعتبار البناء فالكسر اعراب لاشاء (قوله أو نكر) أي أريد به يوم من الأيام الماضية فيهم كافي التوضيح بقى ما إذا أريد به معز من الأيام الماضية غير اليوم الذي يليه يومك كان يراد به اليوم الذي يليه أول الشهر الماضي ولا يبعد أن يكون حكمه حكمه مالا أريد به اليوم الذي يليه يومك ويكون التقيد باليوم الذي يليه يومك لانه الغالب في ارادة المعنى اه سم ورمحما برالى ذلك قول التوضيح فيهم في اقتدار من كلام البعض من ان حكم هذا حكم المذكر غير صحيح (قوله أو صغر) أي على مذهبه من يجيز تصغيره كالمرء وابن برهان ونص سيويه على انه لا يصغر وكذا غدا استغناء تصغير ما هو أشد تمكنا وهو اليوم والقبلة قاله أبو جحان (قوله أو كسر) أي جمع جمع تكبير على أمس كاطلس وأموس كفلوس وأماس كاوقات فطم ما في قول البعض بان قيل أموس من التصور (قوله مطلقا) أي سواء انتم براء أولا والحاصل ان فيه ثلاث لغات يشاؤه على الكسر مطلقا واعرابه اعراب مالا ينصرف مطلقا والتفصيل بين ما أتمه واخفى وما لا ينفع من الصرف (قوله لشبه بقرال) على لابن ولا يشافى ما سبق من حصر سبب البناء في شبه الحرف لأن الشبه بالحرف صادق بالشبه بلا واسطة وفيها كما هنا لأن نزال تشبه الحرف وقوله وتعرفنا لما مر من ان اسم الفعل الغير المتون معرفة وقوله وتاينا لما في نزال باعتبار انه اسم لكلمة انزل أو هو جاعلى مذهب المبرد أن نزال بمعنى القلة وعبارة الهم لشبه بضعان الواقع موقع الامر كزال في الوزن والعدل والتعريف فاستط التائيت (قوله لتخنة معنى هذه التائيت) أي التي في المعدول عنه (قوله لتوالى الطل) أي العلة والتائيت والعدل ورويان أن دريمان فيه حجة أسباب وهو مع ذلك معرب اه خيد ويجاب بأنهم بنوا باعرابه على ان اجتماع الاسباب يجوز البناء لا موجب سم والخسة هي العلة والبعة وزيادة الالف والنون والتائيت لانه علم بطة والتركيب (قوله حذام) معدول عن حذامة من الحظم وهو القطيع ومن هذا الباب صلاح اسم الحصة

اعتمم بالراء ان عن يامن وتاس الذي تعين أمس وأجاز اللطيل في لفته أس ان يكون التقدير بالامر فحذف الياء أو أن تكون الكسرة كسرة اعراب قال في شرح الكفاية ولا خلاف في اعراب أمس اذا أضفأ وألفظ معه بالالف واللام أو نكر أو صغرا أو كسر (وابن على الكسر فقال علماء موتا) أي مطلقا في لغة الجاهلين لنسبه بقرال وتعرفنا أو ينال وعدلا وقيل لتخنة معنى هاء التائيت قاله الربيع وقيل لتوالى الطل وليس يمدح الصرف الا البناء قاله المبرد والأول هو المشهور تقول هذه حذام ووبار ورويت حذام ووبار ومردت بحدام ووبار ومنه قوله اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام

وسكاب اسم الفرس (قوله جشم) معدول عن جاشم أى عظيم كفى سم  
 (قوله هذا رأى سيويه) وهو مقتضى قول المصنف وهو تليج جشما (قوله وهو  
 أقوى على ما لا يتجنى) أى لأن التأنيث متحقق فلا حاجة إلى تقدير المعدل لأنه إنما  
 يتقدر إذا لم يتحقق غيرها وأجاب الدمامنى بأن الثالب على الاعلام النقل فلذا  
 جعلها مبدوءة منقولة عن فاعلة المنقولة عن الصفة كما تقدم في عمر وعلى مذهب  
 المبرد تكون مرهقة وأجيب بغير ذلك أيضا كما ذكره شينا (قوله نحو وبار) اسم  
 لأرض كانت لحداد ونظما اسم مدينة وسفارا اسم ما وكل معدول عن فاعلة  
 وقولنا سفار اسم ما متعاقبه التوضيح قال شارحه من مباء العرب ملحوظ  
 فيه معنى التأنيث ولهذا قال سيويه باسم المائة وقال الجوهري اسم لبروهو  
 التلسب لأن الكلام في اعلام المؤنث والماسمذكر اهـ (قوله لأن لفهم  
 الامالة) أى لفهم جميعهم كما سرحوا به واعترض بأن التوصل للامالة ليس من  
 أسباب البناء ولولم يقتضى امالة جميعهم ان جميعهم يبنون على الكسر لا أكثرهم  
 فقط ويدفع بأن سبب البناء ليس التوصل للامالة بل الشبه بقال على ما تقدم لكن  
 أكثرهم اعتبر بهذا الشبه لتقوية بقراب الامالة التي هي لفهم عليه وبضمهم  
 يعتبره لكونه لا يقتضى البناء عنده ولم يعتبر ترتب الامالة عليه لكونه لا يرجع إلى  
 الامالة الا عند تحقق مقتضى الكسر فأعرف ذلك (قوله وقد جمع الاعشى  
 الخ) أى حيث كسر الاول بلا تنوين كما في الفارسي ورفع الثاني بالنسبة قال  
 الدفوشي فيه اشكال لأن الاعشى ان كان غير تميمي فليس عنده الا البناء على  
 الكسر وكذلك ان كان من أكثرى تميم وان كان من القليل فليس عنده الا  
 الاعراب وقول بعضهم يجوز للعربي ان يكلم بغير لفته مردود اهـ والتصديق  
 كما أوضحناه سابقا ان العربي قادر على التكلم بغير لفته وحتن لا اشكال نعم قال  
 في شرح التذود وقيل ان وبار الثاني ليس باسم كوا بارا فدى في حشوا البيت بل  
 الواو عاطفة وما بعدها فعل ماض وفاعل والجملة معطوفة على قوله هلكت وقال  
 أبو لاهلكت بالتأنيث على معنى القبيلة وثانيها باروا بالتذكير على معنى الحي وعلى  
 هذا القول يكتب باروا بالواو والات كما يكتب ساروا اهـ فخل هذا القول لاجمع  
 بين التثنية (قوله والنقل عن مؤنث) لو قال والتأنيث بحسب الاصل لكان  
 أحسن لأن النقل نفسه ليس من أسباب منع الصرف (قوله لأنه إنما كان  
 مؤنثا الخ) أى لأن حذام إنما كان مؤنثا لأن أردت به في صفة كونه اسما  
 لا تحمدول المؤنث الذي عدل عنه وهو حاذم فلما زال المعدل بوجه احوال ذكر

(وهو تليج جشما) وهو زفر (عند تميم) أى  
 منوع الصرف العلمية والمعدل عن فاعلة  
 وهذا رأى سيويه وقال المبرد العلمية والتأنيث  
 المنوي كزنب وهو أقوى على ما لا يتجنى  
 وهذا فيما ليس أنهره أمثا ما نحو وبار ونظما  
 وسفارا كثرهم منه على الكسر كما هل  
 الجاز لأن لفهم الامالة فأذا كسر وانوصلوا  
 اليها ولو منعوا الصرف لامتنع وقد جمع  
 الاعشى بين التثنية في قوله  
 ومزدهر على وبار • فهلكت جهر وبار  
 • (تبيينان) • الاول أنهم قوله مؤنثان  
 حذام وبار لوسى به مذكرا بين وهو كذلك  
 بل يكون معرا بمنوعا من الصرف العلمية  
 والنقل عن مؤنث كغيره ويجوز صرفه لأنه إنما  
 كان مؤنثا لارادته به ما عدل عنه فلما زال  
 المعدل زال التأنيث بزواله

التأنيق فقال يكون معدولا وغير معدول فالمدول أما علم مؤنث كخادم ومؤنث حكمه وأما أمر فهو زال وأما مصدر فهو تخرب  
وأما حل فهو وانخيل تعدول في الصديد باد وأما صفة ٤٩٣ جارية تجري الاعلام بخلاف العتبة وأما صفة ملازمة

لنساء فهو فاق فهدية خمسة أنواع كل ما منية  
على الكسر معدولة عن مؤنث فان سمي

بعضها مذكرة فهو كخادم وقديس يجعل كصباح

وان سمي بمؤنث فهو كخادم ولا يجوز البناء

خلافه لابن يابشاد وغير المدول يكون

اسما كخناج ومصدر واشوذ هلب وصفة فهو

جواد وخشا فهو صاحب فلوسى بشى من

هذه مذكرة كزصر قولوا واحد الاما كان

مؤنثا كخناق (واصرقن ما حركا)

من كل ما التعريف فيه أترا وكذلك الأنواع

السبعة المتأخرة وهي ما استع للعبة والتركيب

أو الألف والنون الزائدتين أو التأنيق بغير

الألف أو الهمزة وأوزن الفصل أو أرفاق الحلق

أو الفصل فتقول رب معدى كرب وعوران

وقاطمة وزينب وابراهيم وأجد وأوطى

وعر لقيتهم لأهاب أحد السبين وهو اللعبة

وأما الخمسة المتقدمة وهي ما استع لالف

التأنيق أو الوصف والزائدتين أو الوصف

ووزن الفصل أو الوصف والفصل أو البيع

المشبه مفاعل أو مفاعل فاعله أو التصرف نكرة

فلوسى بشى منها لم تصرف أيضا أما ما فيه

ألف التأنيق فلاها كخانة في منع الصرف

ووههم من خالف في حوا استع للتأنيق واللعبة

وأما ما فيه الوصف مع زيادى فعلان أو وزن

أفعل فلان اللعبة تحق الوصف فصر منه

للعبة والزائدتين أو اللعبة ووزن أفعل وأما

ما فيه الوصف والعدل ذلك آخر فقال

ومقل فهو أحاد ومو حذقه بسبويه

انها إذا سمي بها استع من الصرف للعبة

والعدل قال في شرح الكافية وكل معدول

سوى فاعله باق

وعدم ارادة مدلول حادثة زال التأنيق فأتى بسبب منع الصرف وانما زال العدل  
بذلك لانه لا يصح ان يكون في حالة كونه اسما لذلك معدولا عن حادثة لاستع  
الاطلاق حادثة على المذكور مع ان شأن العدل صحة اطلاق المدلول عنه على  
معنى المدلول ولو قال الشارح بدل قوله فلما زال العدل الخ فلما ترد ذلك زال  
التأنيق فزال العدل بزواله لكان واضحا تأنيق (قوله وأما أمر) ان حل على  
الأمر الاصطلاحى كان التقدير اسم فعل أمر وان حل على الأمر القوى وهو  
الطلب كان التقدير زال أمر قال في التسهيل وفتح فقال أمر الله أسبغة قال  
الدامي فيقولون زال بفتح الأثر اثار التصف (قوله فوجاد) معدول  
عن محدة بفتح الميم الثانية وكسرها (قوله في الصعد) قال في القاموس المعد  
التراب أو وجه الأرض أو الطريق وبلاذير صرية خمسة عشر وما طول موضع  
قرب وادى القرى به مسجد للتي صلى الله عليه وسلم اه وقوله بدمعدول  
عن منبذة (قوله جارية تجري الاعلام) أى في استعمالها غير تابعة لموصوف  
وقوله حلاق الحاء المهمل معدول عن حلققة والتبئة الموت (قوله معدولة  
عن مؤنث) هذا في الأمر ظاهر على رأى المرد أنه معدول عن مصدر مؤنث معرفة  
أما على ظاهر كلام سبويه أنه معدول عن الفعل كإني المفعول فتأنيق الفعل باعتبار  
انه كلمة أولفظة (قوله فهو كخناق) أى في الاعراب والمنع من الصرف كما  
مر وقوله كصباح أى في الاعراب والصرف (قوله وان سمي بمؤنث الخ) أى  
به تسمية التقسيم والافهم ما دخل تحت قول المصنف وابن على الكسر فقال على  
مؤنثا وهذا أولى مما ذكره البعض لما يلزم عليهم قصور التنظيم تقدير (قوله  
فهو كخادم) فتنبه على لغة الجواز وقصر غير منصرف على لغة تميم وان كان آخره  
رامعلى ما تقدم أيضا فهو حذار ويسار اه دامي (قوله ولا يجوز البناء)  
قال الدامي أى فيعاسى به مذكر اه أى لا فيعاسى بمؤنث حتى يعترض بأن  
في كلامه تناقضا لأن قضية التشبيه جدام جواز البناء عينا في قوله ولا يجوز البناء  
لكن لو ذكره قبل قوله وان سمي بمؤنث الخ لنلم من الأهم (قوله من كل  
الخ) حال من ما يسان لها (قوله من كل ما التعريف فيه أترا) أى مما يمكن  
تصكيره فلا رد أن فعل في التوكيد مما يؤثر فيه التعريف مع انه لا يتركز لوجوب  
إضافته ولو نسبة الى ضمير المؤنث (قوله ووههم من قال الخ) أى لأن ألف  
التأنيق كافية في المنع فلا وجه لاعتبار غيرها (قوله وكل معدول الخ) حاصل  
ما قرى به بين ما ينيق فيه العدل بعد التسمية وما يوزل فيه بعدها ان الأول فيه

فوقه هو  
كخادم أهلى  
لغة من هو  
أعراب ما  
ولم يجرى  
أى حركا  
سوى مؤنث  
وكذلك التأنيق  
العدل المدول  
معدولة الألعاب  
وأن واحد  
كعدله  
إذا علمت  
هذه الحقائق  
ان قولنا  
سعى بكذا  
ليس له  
كلام له  
لا كناية لها  
حقيقة وان  
قوله ولا يجوز  
البناء ليس  
مؤنثا  
لانه لا  
كناية له

كناية  
لغة

الاصغر وأمس في لغة في عجم فان عدلها  
يزول بالتسمية فيصر فان يختلف غيره هامن  
الحدولات فان عدله بالتسمية في فيصيص منع  
صرفه للعدل والعلية عددا كان أو غيره هذا  
هو مذهب سيوريه ومن عز اليه غير ذلك فقد  
أخطأ وقوله ما لم يقل والى هذا أكثر بقول  
وعدل غير محرو وأمس في

تسمية تعرض غير منتقى  
وزهب الاخضش وأوسع على وابن برهان الى  
صرف العدد المعدول مسي به وهو خلاف  
مذهب سيوريه ورجحه الله تعالى هذا كلامه  
بلفظه وأما المانع المشبه مقاعل أو مفاعيل  
فقد تقدم الكلام على التسمية به وإذا تكررت  
من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية  
لم يصر في أيضا ما ذوق التانيخ فلا خلاف  
وأما ذوالوصف مع زياد في عدلان أو مع وزن  
أفعل أو مع العدل الى فعال أو مفعول فلا نها  
لما تكررت شابهت حالها قبل التسمية فخص  
الصرف لشبه الوصف مع هذه العلل هذا مذهب  
سيوريه وخالف الاخضش في باب سكران فصرفه  
وأما باب أحرقيه أربعة مذاهب الأول  
منع الصرف وهو الصحيح والثاني الصرف  
وهو مذهب المبرد والاخضش في أحد قوله  
ثم وافق سيوريه في كاهه الاوسط قال في شرح  
الكافية واكثر المحققين لا يذكرون الا  
مخالفته وذكر موافقته ادلى لانها آخر قوله  
والثالث ان مسي بأحر رجل أحر لم يصر في  
بعد التنكير وان مسي به امود أو غيره انصرف  
وهو مذهب القزاة وابن الانباري

ما يصر بالعدل وهو تقدير الحركات بخلاف الثاني اه زكرا ووجه بعضهم زوال  
عدل صر وأمس بالتسمية بأن ال لا يجمع العلية (قوله لغة في عجم) واسع  
لامس فقط أي وأما لغة الحجازين فيس على العكس (قوله فان عدله  
بالتسمية في) الباء بمعنى مع متعلقة بياق (قوله عددا كان) أي غير صر  
وأمس وتسمية فثلاث مسي به عددا باعتبار ما كان (قوله هذا كلامه بلفظه)  
يحتمل انه طالع تقوية لفظه ويحتمل انه طالع تزيين التكرار الذي فيه لان قوله وهو  
خلاف مذهب سيوريه فيس عن التسمية على مذهب أول العبارة (قوله  
أومع العدل الى فعال أو مفعول) لا يشمل أخرج مع ان حكمه حكم معدول العدد  
ولو أنقط قوله الى فعال أو مفعول لفظه (قوله شابهت حالها قبل التسمية)  
لم يقل عاد الوصف لان معنى أحر مثلا قبل التسمية ذات ما أنصفت بالجرة وبعد  
التسمية الذات المعينة بلا قصد وصفية بالجرة وبعد التنكير ذات ما سماعة بأحر بلا  
قصد وصفية بالجرة ولم يلاحظ بعد التنكير اتصاف الذات المبهمة بالتسمية  
بأحر أشبه أحر بعد التنكير قبل التسمية في أهل الذات وملاحظة مطلق  
الاتصاف ولم يحصل ومعا بالتسمية حقيقة لعدم التعبير بقولنا مسي بأحر  
(قوله لشبه الوصف) القياس على مواضع تقدمت ان يقال للوصف يصب  
الاصل لكن ككل صحيح (قوله وخالف الاخضش في باب سكران فصرفه)  
أي عند قصد تنكيره (قوله وأما باب أحر) أي عند قصد تنكيره فله أربعة  
مذاهب الخ قولنا وخالف المبرد والاخضش في أحد قوله في باب أحر فصرفه  
ثم قال والقزاة وابن الانباري فقالا ان مسي بأحر رجل أحر الخ ثم قال والقزاة  
في بعض كتبه يجوز الصرف وتركه لكان أخضر وأولى لتقدم ذكر باب أحر وذكر  
المذهب الأول فيه وأنسب قوله وخالف الاخضش في باب سكران فصرفه (قوله  
الأول منع الصرف) أي لشبه الوصفية ووزن الفعل (قوله والثاني الصرف)  
أي لان الوصفية زالت بالعلية بلا عود بعد التنكير (قوله والاخضش في أحد  
قوله) حكى ان أبا عثمان المازني قال الاخضش لم صرفت أربع في فصوص مرت  
بشدة أربع فقال لانه في الاصل اسم العدد والوصف في عارض ظر بعده فقال  
حلا اعتبرت أحر اذا تكررت يعني في كونه وصفيا في الاصل والتسمية به عارضة ظر بأن  
يقتنع ولعل موافقة سيوريه آخر من أجل ذلك كذا في القاموس (قوله  
لم يصر بعد التنكير) أي لشبهه حال التنكير حال الوصفية في وجود  
المتنق منه وهو الجرة في المدلول فكان الوصفية باقية بعد التنكير وهذا أحسن

بما علة البعض (قوله يجوز صرفه وترك صرفه) فالصرف نظر الى زوال  
الوصفة بالعلية والعلية بالنسبة كجوز تركه نظر الى شبه الوصفة ووزن الفعل  
(قوله فمن صرف آخر بعد التسمية) أي بعد ذوالها بالتكثير (قوله عزدا  
من من) أي لفظا وتقديرا كما يؤخذ مما بعده **كان** سمي شخص بأكرم (قوله  
لانه لا يعود الى مثل الحال الخ) أي لأن أفضل من اذا كان وصفا معناه ذات  
معينة ثبت لها الزيادة على ذات أخرى معينة واذا سمي به صار ذا الاعلى الذات فقط  
واذا تذكر صار ذا الاعلى ذات ثابت لها الزيادة ولم ينظر الى كون الزيادة على ذات  
أخرى فلم ترجع الحالة الاولى ولا شبهها الاقربا **يكون** مركا أيضا من مفضل  
ومفضل عليه وان كانا جميعا فله البعض عن الهوى واكثره وأنا أقول فيه نظر من  
وجوه الاول ان ما ادعاه من كون معنى أفضل من اذا كان وصفا ذاتا معينة الخ  
غير مسلم لتصر بهم بأن مدلول الصفات ذات مبهمه لاعمية والتعيين اذا وجد  
**يكون** بشرية لا بالوضع وتصر بهم بأن المفضل عليه قد يكون معينا وقد  
يكون مبهما الثاني ان ما ادعاه من كون معناه اذا تذكر بعد التسمية ذاتا ثابت لها  
الزيادة غير مسلم بل بمعاد ذات ثابت لها التسمية **يكون** مركا او يكون  
مدلول الصفه ذاتا مبهمه ذلك البعض قبل هذا القول بنص صفحته الثالث  
ان ما ادعاه من عدم رجوع شبه الحالة الاولى ينازع فيه ما تقدم في الكلام على  
قول الشارح لما تذكرت شابهت حالها قبل التسمية من توجيه المشابهة بأن معنى  
آخر مثلا بعد التسمية ذات مبهمه لا بآخر فلما لوحظ بعد التسمية ان صفات  
المبهمه بالتسمية بأخر أشبه آخر بعد التكثير حالها قبل التسمية في الابهام وملاحظة  
مطلق الانصاف ووجه المتعارضة ان هذا التوجيه يبينه يارفي أفضل من بعد التكثير  
وهذا يدل على رجوعه لشبه الحالة الاولى وأما ما ادعاه من كون شبهها يكون مركا  
أيضا من مفضل ومفضل عليه ففي محل النسخ لأن ذلك غير لازم وحينئذ يقال  
هلا منع من الصرف وأما ما في الشرح من تعطيل عدم العود بأن الوصفة  
مشروطة بصاحبه من فلا يدل الاعلى عدم عود الوصفة لاعلى عدم عود شبهها  
فما رعى ان الوصفة المشروطة بصاحبه من الوصفة بالزيادة لا مطلق الوصفة  
تأنتل (قوله وما يكون منه منقوصا الخ) أي والذي يكون عملا انصرف  
منقوصا فهو يقتضي نهي جوارفي اعراه فلو سميت يبرى ويقضى اعلاه اعلال  
جوارف لو سميت يبرى ويدعور ورجعت بالاولى لما اجرته يبرى جوارف وتقول في  
التصديق رأيت يبرى ويقضى قال بعضهم ووجه الرجوع بالاولى لما ثبت ان الاسم

والاربع انه يجوز صرفه وترك صرفه فله  
الفارسي في بعض كتبه وأما المدلول الى فعال  
أو مفضل فمن صرف آخر بعد التسمية صرفه  
وقد تقدم الخلاف في الجمع اذا تذكر بعد التسمية  
\*(فيه)\* اذا سمي بأفضل التفضل يجوز  
من من ثم تذكر بعد التسمية انصرف بأجمع  
كأفاله في شرح الكافية طال لانه لا يعود  
الى مثل الحال التي كان عليها اذا كان صفته  
فان وصفته مشروطة بصاحبه من انقضا  
أو تقديرا انتهى فان سمي به مع من ثم تذكر انسخ  
صرفه قولا واحدا وكلام الكافية وشرحها  
يقتضي اجراء الخلاف في نحو آخره  
(وما يكون منه منقوصا في)  
اعراه نهي جوارفي

يقى ان ما كلن منقوصا من الاسماء التي لا تنصرف سواء كلن من الانواع السبعة التي احصى عليها العلية او من الانواع الخمسة التي  
خطها فانه يجري مجرى جوار وغواش وقد تقدم ٤٩٦ ان نحو جوار بلغة التنوين ونحو غواش والاول وجه لما جعل عليه

المرادى كلام الشافعي من انه اشار الى  
الانواع السبعة دون الخمسة لان حكم  
المنقوص فيها واخذها في غير التعريف  
اعيم تصغيرا على فانه غير منصرف بالموصف  
والوزن وبلغته التنوين ونحو جوار ونحو هذا  
اعيم ومررت باعيم ورأيت اعيم والتنوين  
فيه عوض من الاء المحذوفة كما في جوار  
وهذا الاختلاف فيه وثلاثة في التعريف فاض  
اسم امرأة فانه غير منصرف للتأنيث والعلية  
وبعض تصغير على ويرم مسي به فانه غير منصرف  
للوزن والعلية والتنوين فيهما في الرفع والجر  
عوض من الاء المحذوفة وذهب يونس  
وعيسى بن عمرو الكسائي الى ان نحو فاض  
اسم امرأة وبعل ويرم مجرى المصيح  
في التنوين وبز وخصه ظاهرة فيقولون هذا  
يسبي ويرى وفاضى ورأيت يسبي ويرى  
وفاضى ومررت يسبيلى ويرى وفاضى  
واحتجوا بقوله  
قد عجب منى ومن يعلى  
لما أتى خلقا مقلوا  
وهو عند الخليل وسيدوه والجمهور محمول  
على الضرورة كقوله  
ولكن عبد الله مولى مولى  
ولا اضطراروا بتاسب صرفه ذوالنوع بلا  
اختلاف مثال الضرورة قوله  
ويوم دخلت الخلد خد عذرة  
فقال ذال الوبلات الخلد مجرى  
وقوله وانما احمركا حتى اله  
بم نصب فقال كوني عذرا وقوله  
تبصر خيلى هل ترى من نطاش وهو كبر



ثم اختلف في نوعين احدهما فيه آف التأنيث المتصورة فتع بعضهم ١٩٧ صرفه الضرورة قال لانه لا فائدة فيه اذ يزيد بقدر

ما يتصل ورده قوله

اني مقسم ما ملكت فاعل

يزاد الاخرى ودنيا تنفع

أشده ابن الاعرابي تنوين دنيائيهما

أصل من منع الكوفون صرفه للضرورة

قالوا لان حذف تنوينه لاجل من فلا يجمع

بينهما ومذهب البصريين جواز ذلك لان المنافع

في انما هو الوزن والوصف كما سحر لامن دليل

صرف خيمته وشرته زوال الوزن ومثال

الدرف للسائب قراءة نافع والكسائي

سلاملا وغلا وسعيا قواريرا قواريرا

وقراء لا عين ابن مهران ولا يفنوا ويوما

ونسرا (تنبيه) آيات قوم صرف الجمع

الذي لا تقايد في الأحاد اختيارا وزعم قوم

ان صرف ما لا يصرف مطلقا فانه قال

الاخفش وكان هذه لغة الشعراء لانهم اضطروا

اليه في الشعر فخرجت ألفتهم على ذلك

في الكلام (والصرف قد لا يصرف) أي

للضرورة أجاز ذلك الكوفون والاخفش

والفارسى وأما سائر البصريين والصحيح

الجواز واختاره الناطق لثبوت معناه

من ذلك قوله

ونكا كان حسن ولا خابئ

يقولان مرداس في جمع

وقوله وقائلة ملال بدور مدنا

صاحبه عن آل لبي وعن هذه

وقوله طلب الأزارق بالكتاب اذهوت

بشيء فائدة النفوس غدور

وأيات اثر (تنبيه) فصل بعض

التأخيرين بين ما فيه عليه

الملقى الى المتعبر (قوله أحد هما فيه آف التأنيث المتصورة) مقتضى

التعليل الآتي ان تكون آف الالحاق المتصورة كآف التأنيث المتصورة (قوله

اذ يزيد بقدر ما يتصل) لانه اذا توفرت سقطت الآف لالتقاء الساكنين والتنوين

قدرا لآف المحذوفة وكل ما سكن وأوجب بأنه قد يكون فيه فائدة بأن تلقى

الآف مع ساكن بعده فيصاح الشاعر الى كسر الأول فينوين ثم يكرر مقتضى

هذا انه اذا لم يرجع الى تنوينه لم يتون اه مرادى وهو مسمى على ان الضرورة

ما لا مندوحة عنه لا مطلقا ما وقع في الشعر اه سم أى مما يقع مثله في الشعر

(قوله ورده بقوله الخ) قال الصغرى وضف الرزة مع الدليل لان تنوين الموزن

بالآف كدنيا لغة فعل الشاعر من أهل هذه اللغة (قوله ودنيا) معطوف

على جزاء والمعنى فاعل منه جزاء الاخرى وجاهل منه نساخ (قوله لاجل

من) أى لتسامها مقام المضاف اليه فالمنع قوى لكونه كلمة مستقلة بخلاف سائر

موانع الصرف وقوله فلا يجمع بينهما أى بين التنوين ومن ملقونة أو مقدرة أى

لا اختيارا ولا للضرورة (قوله ومذهب البصريين جوازهم) ويدل له قول امرئ

القيس وما الاصلاح منك بأمل صرف أمثل للضرورة مع وجود من القديمة

عليه في قوله منك فانه الدمايقي (قوله انما هو الوزن والوصف) أى فيجوز

الجمع بينهما وبين التنوين ضرورة لعدم قوتها فاقوتن (قوله صرف الجمع

الذي لا تقايد في الأحاد) كسلاما وسبعه جمعهم لجمع اللامنة نحو مواجبات

فأشبه الأحاد اه دمايقي (قوله في الكلام) أى الشعر (قوله وأما

أى متعه سائر البصريين لكونه خروبا عن الأصل بخلاف صرف ما لا يصرف

فانه يرجع الى الأصل فاختل في الضرورة والكونين ومن واقفهم ان يتعوا

عدم تجوز الضرورة للخرج عن الأصل (قوله طلب الأزارق) أصله الأزارقة

غشفت الهاء للضرورة جمع أزارق بتقدير الراى على الراى قوم من اللوايح

نسبوا الى نافع بن الأزرق وهو مفعول طلب وفاعله ضمير يعود على مغيان نائب

الحجاج وزوج ابنته والكتاب جمع كنية بوقية بعد الكاف وهى الجيش وأظرف

زمان وهوت من هوى به الامراء اذا ملعهم وغرهم وقائلة النفوس فاعل هوت أى

شرها وغرهم بالغة غادرة خير لمحذوف أو بدل من فاعله والشاهد في شيب بينين

هجة معقوفة محذوفة مكسورة فحسية فوجدت وهوشيب بن زيد رأس الأزارقة

كذا في المبسوط وشيخ الإسلام يقول البعض في هوت أى سقطت فيه شئ

(قوله بين ما فيه عليه) اقتصره على العلية يقتضى ان غيرها كالوصفية في نحو

فإن لم يسمها وله لازمة العلية على غيرها إلا أنه من القوة ما ليس لغيرها ولورود  
 السماع في ما دون غيرها كذا في حاشية شفا وعليه مكان المتأخر للشارح  
 أن يعلى عما ذكر لا بوجود أحدي العتين لأنه يقتضي أن غير العلية من الظل مثلها  
 فليأتمل (قوله فأباز منه) أي في الضرورة فهذا التفصيل خاص بالضرورة  
 كما هو ظاهر كلام الشارح لكن ظاهر منبغ التصريح عدم اختصاصه بالضرورة  
 وبعبارة في منع المصروف أربعة مذاهب أحدها الجواز مطلقا الثاني المنع مطلقا  
 الثالث وهو الضم الجواز في الشعر والمنع في الاختيار الرابع يجوز في العلم خاصة  
 (قوله أربعة أقسام) هي منبغ على قاعدة وهي أن كل مصغر لم يذهب تصغيره  
 أحسن منه فهو غير مصغر ولا فهو مصغر دما ميق (قوله وسرحان)  
 بخلاف مكسر أن لا يكون في تصغيره سكران شقي الزيادة في جالها ١٥  
 دما ميق وهو يكسر السين كما في القاموس وقصره عن منها الذنب والاسد  
 والمراد بالجمع علما (قوله وعلى) هو في الأصل اسم ثبت (قوله وجندل)  
 هو في الأصل جمع جندل والجندل قال في القاموس بكسر ما قبله الهمزة  
 من الجارة وتكسر الهمزة (قوله يزول مثال العدل) إذا عدل في أمر فغدير  
 فلا يصار إليه إلا عند اجتماع الاسم ممنوعا من الصرف وما مع من أقواهم عبرا لا  
 مصروفا فصار ادعاء العدل فيه مناقضا لكلامهم وإذا حكا في أدبائه غير  
 معدول مع مجيئه على صفة غير كونه مصروفا فهذا أجدر دما ميق (قوله نحو  
 تحي) ضبطه في التصريح بكسر التاء القوية وسكون الحاء المهمة وكسر اللام  
 وبالهمزة آخره قال الشارح في شرحه على التوضيح هو شعر وجهه الأديم ووجهه  
 وسواده وما أشبهه السكين من الجلد إذا قشر والتبيط بكسر التاء مشقة البلاء  
 طائر والقرتب كقنطرة وجندل الشيء المقيم الثابت ١٥ والتوسط معدول وسط  
 (قوله محاذف) وهو أحد المتأخرين في توسط وتبيط بأن يقال قوسيط وتبيط  
 أما على وترتب فلم يحذف منهما شيء فكلالة بالنظر لبعض (قوله لا يمنع الصرف)  
 أي لوجود التاء لفظا

في ذي القعدة سنة ١٢٧٣

الجزء الثاني من حاشية الصبان

٢٢ ١٦

هذا الجزء بلفظ معارف طبعه مبلغ اثنين وعلاؤن غرض

وستة عشر نصفه وخالص الكمر

فأباز منه لوجود أحدي العتين وبين ما ليس  
 كذلك فصرفة وتزيد ما نذكر لم يسمع إلا في  
 العلم وأباز قوم منهم أحمد بن يحيى منع  
 صرف المنصرف اختيارا (خاتمة) قال في  
 شرح الكافية ما لا ينصرف بالنسبة إلى  
 التكبير والصغير أربعة أقسام ما لا ينصرف  
 مكبرا ولا مصغرا وما لا ينصرف مكبرا  
 وينصرف مصغرا وما لا ينصرف مصغرا  
 وينصرف مكبرا وما يجوز فيه الوجهان  
 مكبرا ويحتم منه مصغرا ١٥ فالأول نحو  
 يطبل وطلة وزين وجرا وسكران واسحق  
 وأحمر وزيد لا يعدم سبب المنع في تكبير  
 ولا تصغير ١٥ والثاني نحو عمر وشعر وسرحان  
 وعلى وجندل أعلاما على زول تصغيره  
 سبب المنع فإن تصغيرها غير وشعر وسرحان  
 وعلى وجندل يزوال مثال العدل ووزن  
 الفعل وأني سرحان وعلى وصيغة منتهى  
 التكسر ١٥ والثالث نحو تحي وتوسط وترتب  
 وتبيط أعلاما بما يكمل فيه بالتصغير سبب  
 المنع فإن تصغيرها تحي وتوسط وترتب  
 وتبيط على وزن مضارع بطر فالتصغير  
 كل لها سبب المنع تختص من الصرف فيه  
 دون التكسير فلو جاز في التصغير ما معوضة  
 محاذف تعني الصرف لعدم وزن الفعل  
 ١٥ الرابع نحو هند وهندة فذلك مكبرا  
 وجهان وليس لأن فيه مصغرا لا يمنع الصرف  
 والله اعلم



Bibliotheca Alexandrina



0398971